

مستنشوات مح بتعلوش بفوت

#### دارالكنب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقسوق الملكيسة الأدبيسة والفنيسة محفوظ.....ة لسلمار الكتسسب العلميسة بيروت لبنان. ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخساله على الكمبيوت..... أو برمجتــه على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشـــر خطياً

#### Exclusive rights by ©

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

### Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signé par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

> الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م-١٤٢٦ هـ

## دارالكنب العلمية

سيكيرُوت - لبشسكان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية هاتف وفاكس: ٨٠٤/١/١٢/١٢/١٣ ( ٩٦١٥+) صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor **Head office** 

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg. Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13 P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage

#### Administration général

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13 B.P: 11-9424 Beyrouth - Liban





http://www.al-ilmiyah.com/

email: sales@al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com



#### ترجمة المصنف

هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد بن الصيفي المعروف بابن أبي العباس الطوفي الصرصري البغدادي .

ولد سنة بضع وسبعين وسبعمائة على ما قاله ابن العماد، وابن رجب، وذكر ابن حجر أنه ولد سنة [٧٥٦هـ / الدرر الكامنة ٢ / ٢٤٩].

والطوفي: نسبة إلى طُوف بضم الطاء المهملة، وسكون الواو، مشايخه كثيرون أهمهم: شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني [٦٦٦هـ - ٧٢٨هـ]، القلانسي [٦٤٠هـ - ٤٠٧هـ]، ابن قدامة المقدسي، مسند الشام ٧٠٤هـ]، ابن الطبال [٦٢١هـ - ٨٠٧هـ]، ابن قدامة المقدسي، مسند الشام [٢٠٦ - ٧١٥ هـ] الحافظ الدمياطي [٥٠٧هـ]، الصرصري الحنبلي النحوي، البرزالي الشافعي [٦٦٥ - ٧٣٩ هـ]، وغيرهم.

له مؤلفات كثيرة منها: إزالة الإنكار في مسألة كاد، الآداب الشرعية، الإكسير في قواعد التفسير، إيضاح البيان عن معنى القرآن، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية [وهو كتابنا] بيان ما وقع من الأعداد، وغيرها.

توفي على ما ذهب إليه الأكثر سنة ١٦٧هـ، وذهب حاجي خليفة إلى أنه توفي سنة [٧١٠هـ]، وذهب النحاة إلى أنه توفي سنة [٧١٠هـ]، وذهب العليمي صاحب الدر المنضد أنه توفي سنة [٧١٧هـ].

وعلى أنه انتهى من تأليف كتاب الإشارة سنة [٧١٦هـ]، فيسقط قول من قال إنه توفي سنة ٧١٠هـ أو ٧١١ه.

وبترجيح كلام الأكثر يضعف قول العليملي في الدر المنضد، والله أعلم (١).

<sup>(</sup>١) انظر/ ترجمته في:

الُدُرِ الكَامَنَةُ لابنَ حجر [٢٤٩١٢] - أعيان العصر للصفدي [١١/٣] ذيل العبر للذهبي [٤١١٤] بغية البرعاة للسيوطي [٢٦٢]، الدر المنضد للعليمي [٢٦٤١]، المنهج الأحمد للعليمي [٥١٥] كشف الظنون [٣٢١٥].

#### وصف المخطوط

لقد اعتمدنا بفضل الواحد الأحد الفرد الصمد في تحقيق هذا الكتاب على النسخ الخطية الآتية:

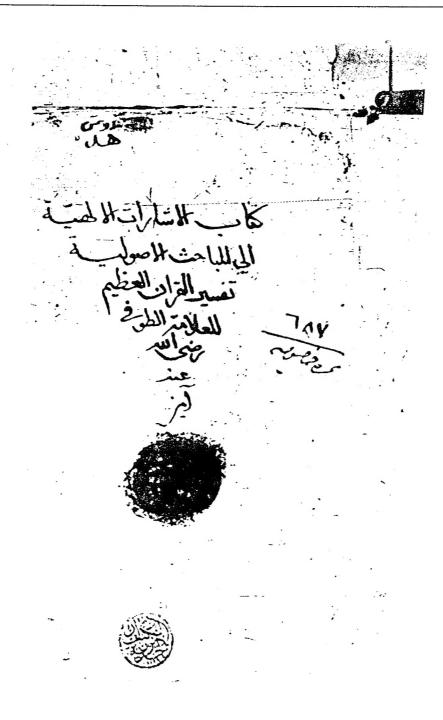
١- نسخة دار الكتب المصرية - تحت رقم [٦٨٧ / تفسيرً] وتقع في [٢١٩ / ق].

٢- نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٤٤ / ٢٠٥٦١ ميكروفيلم] وتقع في
 ١٥٤ /ل]، وناسخها هو محمد بن محمد بن سبط العسقلاني.

والله أسأل العفو والمغفرة، ولطلبة العلم الصفح والعفو على هذا الجهد القليل الضعيف المتواضع.

طالب العلم، أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي الشافعي الشهير بـ (محمد فارس)

\* \* \*

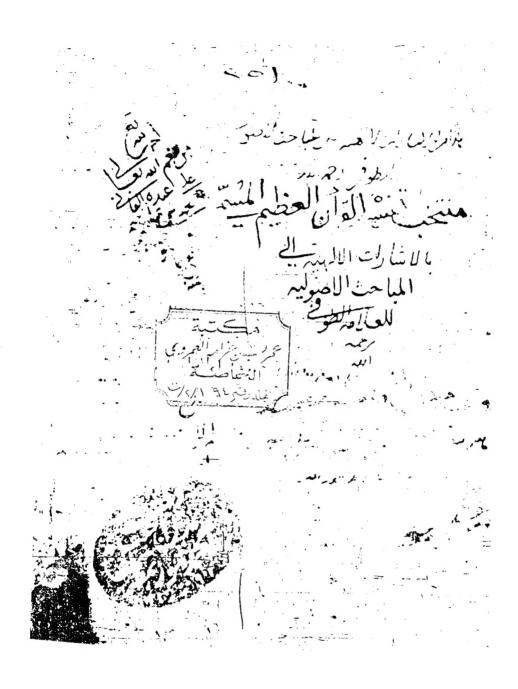


صورة عنوان النسخة الأولى من المخطوط

والخ تنجموله صل العفرة ن ألها الي العلم ومان العامي وغيره من احجابنا لحدود لديد صايحه وليتم والمترة فالحالم المنطق والمستريك والمسترا للتنزي يثن منى تَدسل الشنيع للسنزي النج من والدوي الشنيع لمذا البين نشليم للنفغ وشادنه بالبيت سنليم المتنعده والمازاد المشنع شرابيت المعين ومتامعلى منعنه في المافي الخيارات الاندابالمناوسه بالصدحتي مدي المسنزى نيغول هذا البين احنه مكذاه كذا فيغول تنع فدانسوجه مها احذت ولاكون سلالات معمنى اق الداد ولبين فهن الحيلة ابعالات عنزه وانافه المؤصل الججف المال الخاش العشرون مجور بعليق الوكاله عج إلى والمجارة ملغ الولاء والعمان والشرط وفدم عزائن والسعلم معلى مليق الحماد والنشط وفي وكالدو ينؤجز ويوليه ولامحذو زفي حنبق الديخاله بالشؤيط البنه والجيله في تتحجيها ات بجرالوة الرويعن الادن الضرف بالشرط وهذا في المعنية بعليق المسلم بالشرط ى من منصود الدكالرصيحة النصرف و معود و والنوكل تسبله وطريق الجين لك فاذا لرئن حلبوا لمنضود بالشزط فالوئسيلم اولحسالجواز المنال لنادئر والعشذول عوز ممين الابراء الشنط وبعيج ونعلدالامام أحدوة لاحجابنا لابعج فالوافا فافال ان فانت في مالي عليك فازعلى فلكوت سند مع لانه وصيدوا زعلنه عوت مني المنب يع لا خطيق للبزاه بالشنيط ولديه كالديع تعليقا لم م غاللة لي الحام بروسل عيران المعرفة الحجاع فالدلط عطلان علوالهم بالشوط ومدج عظيف صليسه علما انعلق المسترا المتؤط في حديث حامد على العرب المعطب كالمكنا ترهانا ترهانا تمضيات واعزله الصد مؤلما جاما لالعرن بعد وفاه البني صلى العلم الغرادة كالمعاطنا فعروا لهبرالمعلقه بالشيطوعة وكذلك تعل الني المتعالمة للمنظ الإلغافي بمن من من من من الحمسُله اليقاهدية الإلغافي من من المالي من المالي الما مشكك الكالغاغ الحنسات وله الذي يتبالامودوة فان دمن على فني

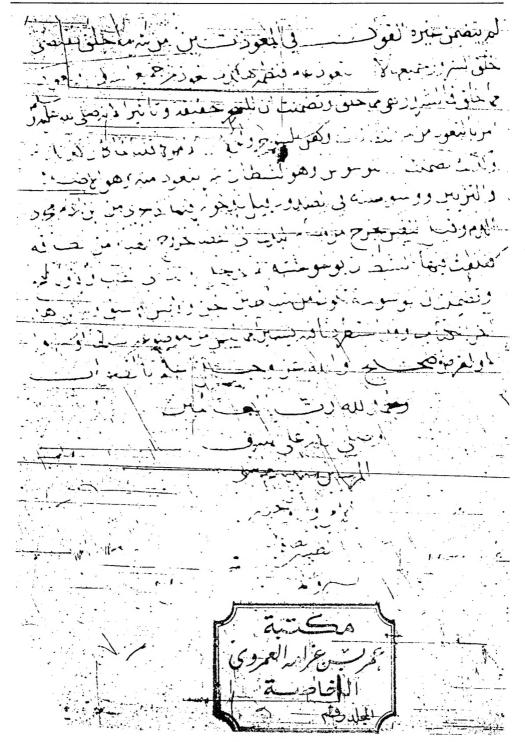
.522

ه ماناة وتضير لذ البحقيقة وفا تعلم أنوص المتعلمة سلم أمرا أنعز والنفانات وهزالسواهو ولوط انطام كالقانا كالكاراك واللك الدسواس وهوالشطان شرابيعودمنه وهوالمضلك والترب ووسوسته فالصدور يتلبخ لدفه المتبوي مايزادم بحوي الدم



صورة عنوان النسخة الثانية من المخطوط

مع العالم حمرالا معمال المعالم المعام اله المادية والرف الموالخور معامله المادية والعول بمر على المول المروك وشره الم مر (الكار وسم وراك معن الاعراب والإلمية والمياط والصوام المي الرع إلى حمع التي المؤكر الآي القعال وقوال المروري ومعلى الرفيز والغريون فاصور الماني المعالي المعالي الموادي الماني المعالي الموادي الماني المعالي الموادي الماني الما مربعة والوت روم ليد دي والام) يو المع المين التوالي صرعالين السطاعة عروقل وتهرالم اعتبه فأوج الهدماوح وتو الراقيم على كالولم أفدان المانية عبر الراف المان الموسوال المانية دراغ ناره و صرفه البعاد كنره و بعوانواع خرير الفرش و الأكافي الم ت را ترسر جذران معم معمل ألمعوا بروا الألم المعود و المعدال الموالي المعلى تعيد العين الكولاول في المال ا مورد دليل لبعثه والإعادة والشاعل لدا ومحوله الم تنزير لل للسد وُا ما الله مِعْمَدُ إِللهُ إِنْ اللهُ إِنْ وَلَا مِعْمِلُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّاللَّا اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال وعندورور أذانوا كاراده ووط واما بمحت عوى رموس و بالمونفل المرا مله ون براسالكاللعافية العلمونكال



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الثانية من المخطوط

# بِسْ إِللَّهِ ٱلرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، الحمد لله الذي أنزل القرآن كتاباً جامعاً، وبرهاناً قاطعاً، ودليلاً متيناً، ونوراً مبيناً، لا يأتي على فضله العد، ولا يخلق على كثرة الرد، من تمسك به نجا، ومن أعرض عنه أصبح صدره ضيقاً حرجاً، فيه لكل شيء تبيان، وبين كل حق وباطل فصل وقرآن، عرف ذلك من استوى على متن تياره في فلك النظر، وغاص في لجح بحاره فاستخرج يتائم الدرر، فهو مادة لعلوم المعقول والمنقول، وينبوع لفنون الفروع والأصول. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكشف عن قائلها شبه المطالب، وتوضح له بعين اليقين كل ما هو له طالب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث إلى الأعاجم والأعارب، المنعوت في كتب الأولين بأنه الخاتم العاقب، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وعلى ذوي الأحساب والمناقب ما ظهر فلك في المشارق والمغارب.

أما بعد..

فهذا إن شاء الله عز وجل إملاء، سميناه بررالإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية»، ولا بد قبل الخوض في مقاصده من تقرير مقدمة، هي له كالأصول، تشتمل على فصول: الفصل الأول: في شرح اسم هذا الكتاب، ويتم ذلك ببيان معنى الإشارات الإلهية، والمباحث الأصولية.

أما الإشارات فهي جمع إشارة، هي الإيماء بفعل أو قول إلى أمرٍ.

فالإيماء بالفعل كالرمز والغمز بعين أو حاجب، ومن ذلك خائنة الأعين<sup>(١)</sup> والإشارة باليد ونحوه، قال سحيم:

أشارت بمدراها وقالت لتربها أعبد بني الحسحاس يزجي القوافيا والإيماء بالقول هو التنبيه بالقول الوجيز على المعنى البسيط، كقوله عز وجل: ﴿ فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ مَ فَغَشِيمُهُم مِّنَ ٱلْمَرِّ مَا غَشِيمُهُمْ ﴿ فَأَتَّبَعَهُمْ فِي اللَّهِ مَا غَشِيمُهُمْ ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَ مَآ أُوْحَىٰ ﴿ وَالنَّجَمُ اللَّهِ مَا النَّجَمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا عَشِيمُهُمْ اللَّهُ اللَّالِمُلْلَا اللللَّهُ اللَّلْ الللَّهُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

<sup>(</sup>١) خائنة الأعين: ما تسارق من النظر إلى ما لا يحل، انظر اللسان [١٤٥ / ١٤٥].

### وقول امرئ القيس:

على هيطل يعطيك قبل سؤاله أفانين جري غير كر ولا وان

فقوله: (أفانين حري) إشارة وجيزة إلى معان كثيرة، وهو أنواع حري الفرس، ولا شك أن في القرآن العظيم إشارات في هذا الباب، هي معجزات، كقوله عز وجل:

﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِي بِٱلْقِسْطِ ۗ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَاءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأُنَاۤ أُوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُۥ ۚ وَعُدًا عَلَيْنَا ۚ إِنَّا كُنَّا فَعِلِينَ ۚ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلَ هُمْ فِي لَبْسِ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ق: ١٥] فإن هذه إشارات تضمنت ما أطنب فيه المتكلمون من تقرير دليل البعث والإعادة قياساً على البدء، ونحوه كثير مما ستراه إن شاء الله عز وجل.

وأما الإلهية: فنسبة إلى الإله، وهو المعبود [الواجب] الوجود، ونسبت/[٢ب/م] إليه لأنها منه صدرت وعنه وردت، إذ القرآن كلام الله عز وجل.

وأما المباحث: /[٢/ل] فجمع مبحث، وهو موضع البحث ومحله، نحو: مطلع الفجر والشمس، لموضع طلوعهما، وقياسه كسر الحاء فلعله فتح لأجل حرف الحلق، حملاً على مضارعه وهو يبحث.

والبحث في الأصل: هو كشف التراب ونحوه عما تحته من دفين وغيره، ثم نقل إلى الكشف عن حقائق المعاني بالنظر؛ لأن الناظر يكشف عنها الشبه (١)، كما يكشف الباحث التراب فهو في البحث الاصطلاحي حقيقة عرفية، مجاز لغوي.

وأما الأصولية: فنسبة إلى الأصول؛ لأن الكتاب موضوع لاستخراج مسائل الأصول من إشارات التنزيل، وإنما نسب إلى لفظ الجمع، وإن كان القياس في هذا الباب رد الجمع إلى الواحد، ثم ينسب إليه نحو: «رجلي» في النسبة إلى رجال، و «عبدي» إلى عباد؛ لأن الأصول صار علماً، أو كالعلم على هذا الفن من العلم؛ فجرى لذلك مجرى النسبة إلى الأنصار والمدائن والفرائض، يقال: أنصاري ومدائني وفرائضى ونحوه.

<sup>(</sup>١) الشبه جمع شبهة والشبهة الظن المشتبه بالعلم انظر اللسان ١٥٠٤/١٣.

الفصل الثاني: في ذكر السبب الباعث على وضع هذا الكتاب، وهو ضربان: كلي، وجزئي.

أما الكلي: فهو أن المسلمين منذ ظهر الإسلام يستفيدون أصول دينهم وفروعه من كتاب رهم، وسُنة نبيهم، واستنباطات علمائهم، حتى نشأ في آخرهم قوم عدلوا في ذلك عن الكتاب والسُنّة إلى محض القضايا العقلية، ومازجين لها بالشبه الفلسفية، والمغالطات السوفسطائية، واستمر ذلك حتى صار في أصول الدين كالحقيقة العرفية، ولا يعرف عند الإطلاق غيره، ولا يعد كلاماً في أصول الدين سواه، فجاء ضعفاء العلم بعدهم، فوجدوا كلاماً فلسفياً، ليس من الدين في شيء، مع أن أئمة الدين ومشايخهم لهوا عنه مثله، وشددوا النكير على من تعاطاه، فضاعت أصول الدين عليهم؛ وضلت عنهم، إذ لم يعلموا لهم أصول دين [غيره لغلبته] عرفاً.

وإنما عدل المتأخرون في أصول الدين عن اعتبار الكتاب والسُّنَّة، إما لجهلهم باستنباطها منها، أو ظناً أن أدلة السمع فرع على العقل، فلا يستدل بالفرع مع وجود الأصل كشاهد الفرع مع شاهد الأصل، أو زعماً منهم أن الكتاب غالبه الظواهر، والسُّنَّة غالبها الآحاد.

ومثل ذلك لا يصلح مستنداً في المطالب القطعية الدينية أو لأن خصومهم من الفلاسفة والزنادقة ونحوهم لا يقولون بالشرائع، ولا يرون السمعيات حجة، فلا يجدي الاحتجاج عليهم بها، أو لغير ذلك من الخواطر والأوهام / [٣] / م].

وأها السبب الجُزئي: فإني رأيت بعض الناس قد كتب مسائل يسأل عنها بعض أهل العلم، منها هذا السؤال وهو: أن الناس هل لهم أصول دين أم V فإن لم يكن لهم أصول دين فكيف يكون دين V أصل له? وإن كان لهم أصول V وأتباعه ونحوها؟ أم غيرها؟ الموجودة بين الناس ككتب الإمام فخر الدين بن الخطيب V وأتباعه ونحوها؟ أم غيرها؟ وكيف ذم أئمة الشرع الاشتغال بأصول الدين مع أنه V بد للدين من أصول يعتمد عليها؟ ولو علم هؤ V الملبوس عليهم أن أصول الدين الحقيقية التي هي أحد فروض الكفايات في طي الكتاب على أبلغ تقرير وأحسن تحرير، بحيث V يستطيع الزيادة عليها متكلم و V فيلسوف، وحتى إن المسلمين إنما استفادوا طرقهم الكلامية أو أكثرها منهما، لما قالوا ذلك.

ونحن نجيب عن هذا السؤال المذكور على جهة الفتيا والاحتصار؛ لئلا تبقى شبهة في

<sup>(</sup>١) هو محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله فحر الدين الرازي الشافعي المعروف بابن الخطيب توفي سنة ٢٠٠٦ هـ انظر وفيات الأعيان [ ٣/ ٣٨١ ] وشذرات الذهب [٢١/٥].

قلب الناظر، فنقول - الجواب - ومن الله - عز وجل - استمداد الحق والصواب: للناس أصول دين إذ دين لا أصل له فرع مجرد لا وثوق به، وأصول الدين هو العلم الباحث عن أحكام العقائد الإسلامية وجملتها لا تخرج عن الكلام في الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، كما صرح به الكتاب والسُّنَّة، وهو موجود في كتب السلف مجرداً، وفي كتب الحلف كالكتب المشار إليها في السؤال، ممزوجاً بما ليس من أصول الدين، إما مزجاً اضطرارياً كجواب عن شبهة فلسفية، أو مزجاً اختيارياً كما ضمنه الإمام فخر الدين وغيره كتبهم من المباحث الفلسفية المستقلة، كالكلام في الفلكيات والعناصر والنفوس وغيرها، تكثيراً لسواد كتبهم، وتنبيهاً على فضائلهم، أو غير ذلك مما نووه، والأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى.

وأما ذم أئمة الشوع الاشتغال بأصول الدين، فتشكيك مجمل غير محرر، إذ كيف يذمون الاشتغال بعلم قد صنفوا وتكلموا فيه!! وهو مستند دينهم!! وقد أفتوا بأنه فرض كفاية في مذاهبهم، هذا مما لا يقبل عليهم، ولا يجوز صدوره منهم.

وطريق كشف هذه الشبهة أن أصول الدين لفظ مشترك أو كالمشترك، فتارة يراد به العلم الباحث عن تقرير أحكام العقائد الإسلامية بالحجج الشرعية المؤيدة بالبراهين العقلية، وهذا لم ينه عنه أحد، بل هو فرض كفاية على الموحدين.

وتارة يراد به العلم الباحث عن الأحكام العقلية المحضة الفلسفية والكلامية التي هي فضول في الشرع لا من ضروراته، ولا مكملاته فذلك الذي ذمه الأثمة؛ على ألهم إنما عبروا عنه بالكلام، ولم يذم أحد منهم أصول [m-1] الدين قط، وإنما ذموا الكلام المذكور لوجوه:

أحدها: أنه كما ذكرنا فضول في الدين.

الثاني: أن العقل بمجرده لا يستقل بدرك الحقائق، لأنه إنما جعل لإقامة رسم العبودية، لا لإدراك حقيقة الربوبية، فربما زلَّ فضل كما جرى [لأكثر] /[٤ب/ل] الفلاسفة والمتكلمين في غالب أحكامهم.

الثالث: أن صاحبه كالمزاحم لله - عز وجل - في الاطلاع على حقائق الموجودات، ودقائق المصنوعات فذموه لذلك، كما ذموا النظر في أحكام النجوم وعلى هذا فعلم الكلام صار محموداً باعتبار، مذموماً باعتبار، كالجدل ورد الشرع بمدحه وذمه باعتبارين: فمن حيث يستعمل لتحقيق الحق وإبطال الباطل هو محمود، ومن حيث يستعمل لعكس

ذلك هو مذموم.

الفصل الثالث: فيما نعتمده في هذا التعليق، وهو أنا إن شاء الله – عز وجل – نستقرئ القرآن من أوله إلى آخره، ونقرر منه المطالب الأصولية، وهي ضربان:

أصول دين، وأصول فقه:

فأصول الدين: علم يبحث فيه عن أحكام العقائد صحة وفساداً، ومتعلقاته الكلية هي كما سبق: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر.

وأصول الفقه: علم يبحث فيه عن الأدلة السمعية والنظرية من جهة اتصالها إلى الأحكام الشرعية الفرعية ومتعلقاته بالاستقراء تسعة عشر، عليها مدار الفروع، وفيها بحث علماء الأمة اتفاقاً منهم على بعضها، واختلافا في بعضها، وهي على ما سرده الفضلاء في كتبهم: الكتاب، والسُّنَّة، وإجماع الأمة، وإجماع أهل المدينة، وإجماع أهل الكوفة، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع العترة، والقياس، وقول الصحابي، والمصلحة المرسلة، والاستصحاب، والبراءة الأصلية، والعوائد، والاستقراء، وسد الذرائع، والاستدلال، والاستحسان، والأخذ بالأخف والعصمة.

فالكتاب: هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه.

وقيل: ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً وهو دوري، والكتاب والقرآن والفرقان واحد.

والسُّنَّة: ما ثبت نقله عن النبي الله أو من في معناه، تواتراً أو آحاداً من قول، أو فعل، أو إقرار على أحدهما.

وإجماع الأمة: هو اتفاق مجتهديها في عصر ما على حكم ديني.

وإجماع أهل المدينة والكوفة: اتفاق مجتهديهما كذلك، وكذا إجماع الخلفاء، والعترة اتفاقهم على حكم.

والقياس: تعدية حكم المنصوص، أو المتفق عليه إلى غيره بجامع مشترك.

وقول الصحابي: فتياه عن اجتهاد إذا لم يخالف فيها.

والمصلحة الموسلة: اعتبار أمر مناسب لم يرد الشرع فيه باعتبار ولا إلغاء / [٤أ/م].

والاستصحاب: هو الاستمرار على ما عهد من نفي أو إثبات أصلي أو حكم شرعي، وهو المعبر عنه في ألسنة الفقهاء بقولهم: الأصل بقاء ما كان [على ما كان]، والأصل عدم كذا أو بقاؤه.

والبراءة الأصلية: استصحاب خاص، وهو الاستمرار على الحكم بفراغ الذمة الثابت /[٥/ل] قبل وجودها، أو قبل الدعوى باشتغالها.

والعوائد: جمع عادة وهي الأمر المتكرر المعاود، أو هي معاودة الأمر وتكرره، وفي تخصيص العموم بما خلاف وتفصيل مثل أن يرد الشرع بحكم عام للناس فيه عادة خاصة، فينزل العموم على خصوص العادة فيه.

والاستقراء: تتبع الجزئيات، والحكم على كُليِّها بمثل حكمها، وإن شئت فقل: هو الحكم على كلي بما حكم به في جزئياته.

وسد الذرائع: هو حسم مواد المفاسد بالمنع من يسيرها؛ لئلا يتوصل منه إلى كبيرها، كتحريم يسير الخمر الداعي إلى كثيره .

والاستدلال: هو النظر، وهو ترتيب أمرين، أو أمور معلومة، لاكتساب مجهول.

والاستحسان: هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها لمعنى أو لمصلحة أرجح. وقيل فيه غير ذلك. وقد أجاد الحنيفية تقريره.

والأخذ بالأخف: أي من الأحكام، وهو التزام أقلها أو أيسرها لأنه المتيقن، وما زاد منفي بالاستصحاب أو البراءة الأصلية كقول من قال: «دية الذمي ثلث دية المسلم دون نصفها وكمالها».

والعصمة: هي كون العين أو المنفعة ممنوعة من تملك الغير أو استعماله لها، لثبوت الحق فيها لمن هو له، وهي راجعة إلى ضرب من الاستصحاب لأنا نستصحب حكم الملك للمالك، فيمتنع مزاحمة غيره له.

والأصول: جمع أصل، وأصل الشيء قيل: ما منه الشيء. وقيل: مادة الشيء. وقيل: ما بني عليه غيره. وقيل: ما استند الشيء في تحقق وجوده إليه.

وهو ضربان عقلي كالدليل للمدلول والقياس للنتيجة.

وطبيعي كالشجرة للغصن والوالد للولد.

والدين يطلق بالاشتراك على الجزاء نحو ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۞ ﴾ وعلى العادة نحو:

كدينك من أم الحويرث قبلها

وقوله: أهذا دينه أبداً وديني

أي كعادتك، وهذه عادته وعادتي.

وعلى الطريقة السياسية نحو: ﴿ فَبَدَأُ بِأُوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن

وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰ لِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۗ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَّن نَشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمُ ۗ ﴿ [يوسف: ٧٦] والولاية التي يدين لها الرعية نحو قول زهير:

لئن حللت بجو من بني أســـد في ديــن عمــرو بيننا فـــدك

وعلى الشريعة الإلهية نحو: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَىمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي آلْاً خِرَةِ مِنَ ٱلْخَلِسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَخَيْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخُنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَيمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقُ ۗ ٱلْيَوْمَ يَبِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشُوْهُمْ وَٱخْشُونِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكُمُ لَتُ لَكُمْ وِينَكُمْ وَأَثْمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينَا ۚ وَاخْشُونِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكُمُ اللهِ سَلَامَ دِينَا ۚ فَمَن ٱضْطُرٌ فِي عَنْهَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِ لَا أَيْنَ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَاللَّائِدةَ: ٣].

﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَمُ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَبَ إِلَّا مِنَ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكَفُر بِعَايَتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿ ﴾ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكَفُر بِعَايَتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٩] وهو المراد هاهنا، أي أصول الشريعة الإلهية.

والفقه لغة: الفهم. وقيل: العلم.

وقيل: كل نوع علمي فهو فقه لغة كالطب، والحساب، والنحو، والشعر، وغيرها، وإنما /[٤ب/م] اختصت بمذه الأسماء الخاصة اصطلاحاً.

وأما في الاصطلاح: فالفقه علم يبحث فيه عن أحكام أفعال المكلفين وما أشبهها، خطاباً أو وضعاً، ويشمل ذلك الوجوب، والندب والكراهة، والحظر، والإباحة، والصحة، والفساد، ونحوها.

وإن شئت قلت: الفقه سياسة شرعية، مادتها تعظيم الشرع، وغايتها الطاعة والعدل، وثمرتما السعادة يوم الفصل.

أما أنه السياسة؛ فلأن / [7/b] السياسة هي القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح، وانتظام الأحوال. والفقه كذلك، لكن لما كان هذا القانون من جهة الشرع؛

قلنا: هو سياسة شرعية، وأما أن مادتها تعظيم الشرع؛ فلأن من لا يعظم الشرع، لا يرتبط بأحكام الفقه عبادة ولا عادة.

وأما أن غايتها الطاعة والعدل؛ فِلأن خطاب الشرع الواجب تعظيمه بامتثاله الوارد بالأحكام الفقهية يتعلق بالعبادات والعادات، فامتثاله في العبادات طاعة، وفي العادات بكف أذى الناس بعضهم عن بعض والتزام الإنصاف بينهم، وهو طاعة وعدل.

وأما أن ثمرتما السعادة يوم الفصل، فلأن الفقه شرع الله وأوامره، فمن امتثلها كان مطيعاً، ومن كان مطيعاً كان من أهل السعادة إن شاء الله عز وجل.

إذا عرفت هذا فاعلم أن في أصول الدين قاعدة عظيمة عامة، وهي قاعدة القدر، وقد كنت أفردت فيها تأليفاً.

وفي أصول الفقه قاعدة كذلك، وهي قاعدة العموم والخصوص، وقد كنت عزمت أن أفردها بتأليف، لكن رأيت إدراجها في هذا الإملاء، إذ هي من جزئياته.

وهاتان القاعدتان عامتا الوقوع في الكتاب والسُّنَّة، فلنقرر كلياتهما هاهنا ثم نحيل عليه، أو نكتفي به عند ذكر جزئياتهما في أثناء هذا التعليق إن شاء الله عز وجل.

أما القدر فالنظر في لفظه، وحده، وحكمه، واختلاف الناس فيه، وتردد الأدلة فيه، والكشف عن سره.

أما لفظه فهو مصدر قدر يقدر، بضم الدال وكسرها، قدْراً، وقدَراً، بسكونها وفتحها. وفي التنزيل: ﴿ إِنَّا ٓ أَنزَلْنَنهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞ ﴾ [القدر: ١].

ثُم ﴿ إِذْ تَمْشِىَ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلَ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ اللَّهُ عَنَكَ إِلَى أُمِّكَ كَى تَقَرَّ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَيْنَكَ إِلَى أُمِّكَ كَى تَقَرَّ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ اللَّهُ عَيْنَكَ إِلَى أُمِّكَ كَى تَقَرَّ عَيْنَاكَ فَتُونَا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِيَ أَهْلِ عَيْنَاكَ فَتُونَا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِيَ أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِعْتَ عَلَىٰ قَدَرِ يَعْمُوسَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ٤٠].

وأما حده على رأي الجمهور: فهو حلق الأفعال بالقدرة القديمة وإحراؤها على محل القدرة الحادثة، وهي حوارح المكتسبين لها.

وعلى رأي المعتزلة(1): هو منع الألطاف عن العبد ليقع في معصية المعبود.

وإن شئت قلت: القدر هو تعلق الإرادة الجازمة بوقوع أمر ممكن، أو هو ترجيح أحد

<sup>(</sup>١) انظر المل والنحل ٤٣/١.

طرفي الفعل الممكن بمرجح إلهي.

وأما حكمه: فهو تحتم وقوع مقتضاه من الرب [سبحانه]، ووجوب الرضا والتسليم له من العبد، وأما اختلاف / [٥أ/م] الناس فيه؛ فهم على فرق:

أحدها: من ذهب إلى أن أفعال المخلوقين مخلوقة لهم خلقاً محضاً، لا يشاركهم فيها أحد؛ وهم المعتزلة.

وثانيها: من ذهب إلى أنما مخلوقة لله عز وجل - خلقاً محضاً، لا يشاركه في خلقها وإيقاعها غيره، وأن حركات العبد الظاهرة منه كحركة السعفة بالريح؛ هو مجبور عليها؛ وهم الجبرية، ويقال: المحبرة.

### مطلب في الفرق بين الخلق والكسب

وثالثها: من ذهب إلى ألها خلق للرب وكسب للعبد، وفرقوا بين الخلص والكسب /[v] بأن الخلق هو الإنشاء والاختراع من العدم إلى الوجود، والكسب هو التسبب إلى ظهور ذلك الخلق على الجوارح، ورسموه بأنه ظهور أثر القدرة القديمة في محل القدرة الحادثة، وذلك كالولد هو مخلوق لله – عز وجل – مكسوب للأبوين بالجماع، فالخالق موجد، والكاسب متسبب، وهؤلاء هم الكسبية وهم الجمهور والسواد الأعظم من المحدثين والفقهاء.

ورابعها: من ذهب إلى أن الفعل مخلوق للرب والعبد اشتراكاً، بناءً على جواز أثر من مؤثرين ومقدور بين قادرين.

وخامسها: من ذهب إلى أن الله - عز وجل - يوجد قدرة للعبد، والعبد يوجد بقدرته الفعل.

وسادسها: من ذهب إلى أن الفعل له جهة عامة، وهي كونه فعلاً: حركة أو سكوناً، وجهة خاصة، وهي كونه فعلاً : حركة أو سكوناً، وجهة خاصة، وهي كونه طاعةً كالصلاة، أو معصيةً كالزنا . وهو من الجهة الأولى مخلوق للرب [عز وجل] ومن الجهة الثانية مخلوق للعبد.. ولعل فيه مذاهب أخر.

#### وأما تردد الأدلة فيه:

فَأَمَا سَمُعًا: فَلَأَنَّ القرآن [العزيز]: تارة يضيف الأفعال إلى العباد؛ نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَاۤ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّهُم عِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ ۚ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

﴿ وَقَالُواْ هَنذِهِ ۚ أَنْعَنَمُ وَحَرْثُ حِجْرٌ لاَ يَطْعَمُهَاۤ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمۡ وَأَنْعَنَمُ وَحُرِّثُ حِجْرٌ لاَ يَطْعَمُهَاۤ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمۡ وَأَنْعَنَمُ لَا يَذْكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتُرُونَ هَا هَا إِلاَنِعَامِ : ١٣٨].

﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ١٠٤ [الانشقاق: ٢٠].

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ [النساء: ٣٩].

﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلًا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ قَالَ أَنَا ْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ، مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف: ١٢] ونحوه.

وتارة يضيفها إلى الله – عز وجل –: ﴿ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۗ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الزمر: ٦٢].

﴿ ٱلَّذِى لَهُ، مُلْكُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ، شَرِيكُ فِي ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءِ فَقَدَّرَهُ، تَقْدِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢].

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُرْ ۚ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضَ ۚ لَاۤ إِلَنهَ إِلَّا هُوَ ۗ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [فاطر: ٣].

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦].

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤].

﴿ قُلْ مَن رَّبُ ٱلسَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلۡ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ ٓ أُولِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لأَنفُسِهِمۡ نَفْعًا وَلَا ضَرَّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أُمْ هَلْ تَسْتَوِى الطَّلُمُتُ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الطَّلُمُتُ وَٱلنُورُ ۗ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِم ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّرُ ﴿ الرعد: ١٦ ] ونحوه.

وأما عقلاً: فلأن المعتزلة قالوا: لو خلق الله – عز وجل – معاصي خلقه، ثم عاقبهم عليها، لكان عن العدل خارجاً، وفي ساحة الجور والجاً. ولأن ما يخلقه الله – عز وجل بيجب وقوعه؛ فتكليف العبد بعد ذلك بإيجاده تكليف بالواجب أو الممتنع، وتحصيل للحاصل، وهو محال. ولأنا ندرك بالحس أو الضرورة وقوع أفعالنا بأدواتنا على وفق دواعينا وقدرتنا وإرادتنا، ونعلم بالوجدان أننا الموجدون المخترعون لها؛ فلا نقبل بعد ذلك الحوالة على غائب لا ندركه، وصار النزاع في ذلك من باب التشكيك في البديهات والسفسطة؛ فلا يسمع.

وقالت المجبرة: لو كان العبدُ خالقاً لأفعاله /  $[0 - \sqrt{n}]$  لكان مع الله – عز وجل – خالقون كثيرون، وذلك ضرب من الشرك كالمحوسية؛ ومن ثم ورد تشبيه القدرية بالمحوس<sup>(1)</sup>، ولأن أخص صفات الله – عز وجل – كونه قديماً مخترعاً، فلو كان معه مخترع غيرهُ لكان ذلك المخترعُ منازعاً في الإلهية أو مقاسماً فيها، وهو باطل؛ ولأن فعل العبد ممكن، وكل ممكن فإنه لا يخرج إلى الوجود إلا بمرجح، ثم ذلك المرجح: إما من العبد؛ فيلزمُ: إما الدور، أو التسلسل. أو من الرب – عز وجل – فيكون هو الخالق، وهو المطلوب.

وأما الكشف عن سره فذلك يظهر / [٨/ل] بمقدمات:

الأولى: أن الله عز وجل - أحب أن يكون له في خلقه المشيئة النافذة.

الثانية: أنه - عز وجل - أحب أن يكون له عليهم الحجة البالغة.

الثالثة: أنه – عز وجل – علم ما سيكون منهم قبل أن يوجدهم؛ فعلم مثلا من آدم وإبراهيم وموسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام – أنه سيكون منهم الطاعة، وعلم من إبليس ونمرود وفرعون وأبي جهل وأبي لهب أنه ستكون منهم المعصية، وعلم أنه لو ترك كلا واختياره وفوض إليه أفعاله لم يكن منهم إلا ما تعلق به علمه؛ من طاعة أولئك، ومعصية هؤلاء. وحينئذ استوت حالتا جبرهم على أعمالهم وتفويضها إليهم، فلو فوض إليهم أعمالهم والحالة هذه، لضاعت فائدة التفويض، ولم يبق فيه إلا مجرد مفسدة مشاركة المخلوق له في الاختراع، فرغب سبحانه وتعالى – ببالغ حكمته عن هذه المفسدة المجردة، وآثر التوحد في خلقه من غير مشارك؛ صيانة لجانب الإلهية والملك عن وصمة المنازعة والشرك.

ثم إنه – عز وجل – لما علم أن في خلقه من يعترض عليه ويقول: إنك إذا أجبرتنا لم

<sup>(</sup>١) انظر الملّ والنحل: [٣٦/١] وسير أعلام النبلاء [١٨٥/١] والبداية والنهاية [٣٦/٩].

تعدل فينا؛ ولو فوضت أعمالنا إلينا لقمنا من طاعتك بما علينا - أخفى عنهم طريق الجبر بلطيف حكمته؛ ليُقيم عليهم بالغ حجته؛ وذلك بأن خلق فيهم أفعالهم بواسطة مشيئاهم، فظنوا ألهم لها خالقون، وإنما هم بلطيف الحكمة وعظيم القدرة مجبورون غالطون، وذلك اللبس عليهم من شؤم اعتراضهم، ولو سلموا الأمر لرب الأمر، لكشف لهم عن حقيقة الأمر.

وتقرير ذلك أنه – عز وجل – إذا شاء من عبده فعلاً، خلق له مشيئة ذلك الفعل، ثم خلق ذلك الفعل على أدوات العبد، موافقاً لإرادته. وهذا مستفاد من قوله – عز وجل –: ﴿ وَمَا تَشَاّءُونَ إِلّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩] فمشيئة الله – عز وجل – سبب مؤثر أبعد، ومشيئة العبد سبب مقارن أقرب.

فالقدري نظر إلى المقارن لقربه، والجبري نظر إلى المؤثر، ولم يمنعه من ذلك بعده، فكان نظره أسدً. وعلى هذا، فنسبة فعل العبد إلى الرب – عز وجل – شبيه بنسبة التالي إلى المقدم في الشرطية اللزومية؛ نحو: «إن كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء»، ونسبته إلى العبد نسبة التالي إلى المقدم في /[٥أ/م] الشرطية الاتفاقية؛ نحو: «إن كان الإنسان ناطقاً فالفرس صاهل».

إذ الله - عز وجل - مؤثر في الفعل على جهة الغلبة، والعبد ليس له منه إلا وقوعه مقارناً له على جهة الاتفاق؛ ولهذا تراه ربما أراد الفعل وسعى فيه فلا يقع، وربما كرهه وتحرز منه فيقع؛ فدل على أن المؤثر فيه غيره، وإنما العبد واسطة /[٩/ل] لإقامة الحجة عليه. وأما ما احتج به المعتزلة، فراجع [إما] إلى التحسين والتقبيح العقلي، وهو ممنوع، أو إلى دعوى الضرورة في غير موضعها، وهو مكابرة.

### وقد بقي الكلام بين الجبرية والكسبية:

فقالت المجبرة: اتفقنا وإياكم على أن الله – عز وجل – هو خالق فعل العبد، وادعيتم أن هناك للعبد كسبا، ونحن ننكره، فعليكم إثباته، ولا سبيل لكم إليه؛ لأن الله – عز وجل – إذا خلق في العبد فعلاً وقضى عليه بأمر: فإما أن يكون للعبد قدرة على التخلص من ذلك الأمر بألا يقع منه، أو لا يكون:

فإن كان له قدرة على ذلك كانت قدرته أغلب من قدرة الرب – عز وجل – ومشيئته أنفذ من مشيئته؛ فيكون أولى بالربوبية؛ وحينئذ يصير العبد رباً والرب عبداً، وإنه محال.

وإن لم يكن له قدرة على ذلك كان الفعل منه واجباً بمجرد الخلق ولا أثر للكسب؛ فسقط اعتباره، ولأن الكسب الذي تدعونه: إما مخلوق للعبد، وهو خلاف مذهبكم؛ إذ

العبد لا يخلق باتفاق أو للرب فيحتاج إلى كسب، ثم القول فيه كالقول في الكسب الأول؛ ويتسلسل، وإنه محال.

وهذا مما يصعب موقعه على الكسبية ويتعذر عليهم التخلص منه.

### قف على حجة أهل السُّنَّة: احتج الكسبية بوجهين:

أحدهما: أن القول بالقدر يقتضي الشرك، والقول بالجبر يقتضي الجور أو سقوط التكليف وانقطاع حجة الله - عز وجل - عن خلقه، والكل محال. فسلكنا طريق الكسب تخلصاً من ذلك.

الوجه الثاني: أنا وحدنا القرآن تارة يضيف أفعال الخلق إليهم، وتارة إلى الله - عز وحل - فقلنا بذلك، وأضفناها إليه خلقاً وإليهم كسباً؛ جمعاً بين الأدلة.

الجواب: أن هذا إقناعي اجتهادي، وما ذكرناه قاطع عقلي؛ فلا يعارضه ما ذكرتم.

لكنهم قالوا: إنا نرى الإنسان مؤثراً في أفعاله بالجملة عياناً، لكن قام الدليل على أن تأثيره ليس بتام بحيث يكون خالقاً؛ فبقي أن يكون تأثيراً غير تام، ونحن سمينا ذلك كسباً، والقول بأن لا تأثير له في أفعاله بالكلية بحتان ومعاندة للعيان.

وهذا من الكسبية قوي؛ لاستنادهم فيه إلى ظاهر العيان، إلا أن جواب المجبرة عن هذا أنه إن صح لكم الاستدلال بظاهر العيان على أن تأثير الإنسان في فعله غير تام، بحيث يكون كسباً، صح للمعتزلة الاستدلال بظاهر العيان /[هب/م] على تمام تأثيره، بحيث يكون خلقاً، بل العيان معهم أقوى، وهم به أسعد وأحظى.

وأيضاً لو كان [له] فيه نوع تأثير لكان له فيه بقسط ذلك من الاختراع، وصار ذلك قولاً بمقدور بين قادرين، وأنتم لا تقولون بذلك؛ وحينئذ يسقط ما استندتم إليه من العيان، ويبقى ما ذكرته المجبرة من واضح البرهان.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن آيات الجبر في القرآن/[١٠/ل] العزيز أكثر من آيات القدر، فنحن إذا مررنا بآية من ذلك في أثناء هذا التعليق فإن كانت صريحة في بابحا لا تقبل التأويل، فليس لها إلا المعارضة إن وجد لها معارض.

وإن تطرق التأويل إليها] بينا كيف تقرير الدليل منها، وكيف يتطرق التأويل إليها. وأنها في آخر الأمر لأي المذهبين، وفي جانب أي الخصمين، إن شاء الله – عز وجل.

#### مبحث العموم والخصوص

وأما العموم والخصوص، فالنظر في لفظ العموم، وحده، وأدواته وحكمه.

أما لفظه فهو مصدر «عم يعم [عمَّا و] عموماً » نحو «شمل يشمل شمولاً» وزناً ومعنى؛ إذ معنى العموم هو الشمول؛ يقال: «اللهم عمنا برحمتك» أي: اشملنا بها.

وأما حده فهو: استغراق اللفظ لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد.

والعام هو: اللفظ المستغرق لما يصلح له كذلك.

وقد يشتبه العام بالمطلق وهو اللفظ الدال على الماهية من حيث هي هي، من غير اعتبار قيد زائد؛ نحو «رجل» و «رقبة» و «دابة» بخلاف «الرجال» و «الرقاب» و «الدواب»؛ فإنه عام، وبخلاف «رجل مؤمن» و «رقبة كافرة»، أو «صحيحة» و «دابة فارهة» ونحوه؛ فإنه مقيد.

وأما أدواته – أعني ألفاظه وما يفيده –: فاعلم أن المفيد للعموم: إما أن يفيده لغة أو عرفاً أو عقلاً، والذي يفيده لغة: إما أن يفيده على الجمع، أو على البدل، والذي يفيده على الجمع: إما أن يفيده وهو اسم موضوع له، أو يفيده بمقارن أفاده. فالذي يفيده بالوضع: إما أن يكون موضوعاً لذوي العلم فقط، وهو «من» في الشرط والاستفهام؛ نحو: ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيّ كُمْ وَلَا أَمَانِي الْهِلِ الشِيءَ مَن يَعْمَلُ سُوّءًا شُجِّزَ بِهِ وَلَا شَجِدُ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ النساء: ١٢٣].

و ﴿ قَالَ يَنقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّيِّ وَءَاتَنِي مِنْهُ رَحَمَةً فَمَن يَنصُرُني مِنَهُ اللهِ إِنْ عَصَيْتُهُ وَ فَمَا تَزِيدُونِني غَيْرَ تَخْسِيرٍ ﴿ ﴾ [هود: ٦٣].

و ((من عندك)).

أو لَذُوي العلم وغيرهم: وهو ﴿ أَي ﴾ شرطاً أو استفهاماً؛ نحو: ﴿ قُلِ آدْعُواْ اَللَّهَ أَوِ الدَّعُواْ اَللَّهَ أَوِ النَّهَ مَا اللَّهَ عَوَا اللَّهَ عَوَا اللَّهَ عَوَا اللَّهَ عَوَا اللَّهَ الْمُسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَحُنافِتْ بِهَا وَالْمُعْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَحُنافِتْ بِهَا وَالْمُعْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَحُنافِتْ بِهَا وَالْمُعْنَىٰ أَنْ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

و ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكَتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكَتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ شُرِّكُتُمْ شُلْطَنَا ۚ فَأَى ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٨١]. و «كل» و «حميع» أيضاً؛ نحو: ﴿ وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعُ لَّدَيْنَا

مُحْضَرُونَ ﴿ إِيسَ: ٣٢] هو للقبيلين: ذوي العقول وغيرهم. أو لغير ذوي العلم فقط، وهو: إما لجميعهم، وهو «ما» غالباً؛ نحو: «ما ركبت من الدواب» وقد يستعمل لذوي العلم قليلاً؛ نحو: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَنهَا ﴾ [الشمس: ٥]. أو لبعضهم، وهي «متى» للزمان و «أين» و «حيث» للمكان.

والذي يفيد العموم بمقارن أفاده: إما أن يكون في الثبوت، وهو الإضافة ولام الجنس؛ نحو «عبيدي» و «الرجال»، أو في النفى؛ كالنكرة؛ نحو: «لا رجل في الدار».

والمفيد للعموم على البدل/[٦]/م] أسماء النكرات؛ نحو: « اضرب رجلاً» و «أعتق رقبة» فأي رجل ضربه وأي عبد أعتقه أجزأه، حتى زعم بعضهم لذلك أنه عام على الجمع.

والمراد بعمومه على البدل: أن كل فرد من أفراد مدلوله يصح أن يكون بدلاً عن الآخر؛ كالرقبة المعتقة.

هذا كله / [١١/ل] في المفيد للعموم لغة.

أما المفيد له عرفاً فنحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهِ تُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَ تُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهِ تُكُمُ الَّيِيَ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَ تُكُم مِّرَ وَخَلَتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَ تُكُمُ الَّيِي فَوِن فِينَ الْمَعَةِ وَأُمَّهَ لَكُمُ الَّيِي دَخَلَتُم بِهِنَّ فَإِن الرَّضَعَةِ وَأُمَّهَ لَكُم يَون نِسَآبِكُمُ الَّيِي دَخَلَتُم بِهِنَّ فَإِن الرَّضَعَةِ وَأُمَّهَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَرَبَتِيِبُكُمْ اللَّيْ وَلَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَبَتِيبُكُمْ اللَّيْكِمُ اللَّيْكِمُ اللَّيْكُمُ اللَّيْكُمْ اللَّيْكُمْ وَرَبَتِيبُكُمْ وَرَبَتِيبُكُمْ وَرَبَتِيبُكُمْ وَكَلَتِيلُ أَبْنَاتِيكُمُ اللَّذِينَ مِنْ أَصْلَتِكُمْ وَأَن اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿ وَالنساء: ٢٣] لَمْ مَعُولُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلُورًا رَّحِيمًا ﴿ وَالنساء: ٢٣] أي جميع وجوه الاستمتاع هن.

### والمفيد له عقلاً له صور:

منها: العلة، تفيد عموم الحكم في جميع مواردها؛ أي: حيث وجدت وجد حكمها. ومنها: ما ورد جواب سؤال؛ نحو: ((ما حكم من أفطر؟)) فيقال: ((يقضي أو يكفر)) فيعم كل مفطر، والعموم في التحقيق لـ ((من)) مقدرة في الجواب.

ومنها: دليل الخطاب؛ نحو: ﴿ فِي السائمة الزكاة ﴾ يفيد أن لا زكاة في عموم ما عداها. هذه جوامع أدوات العموم، وإن شذ عنها شيء، فربما تعرضنا له في مواضعه، إن شاء الله، عز وجل.

وأما حكم العموم فاعتبار عمومه إلا ما خُص منه بدليل، ويبقى حجة فيما عدا محل التخصيص عند الأكثر؛ نحو: «اقتلوا المشركين أو الكفار» ثم خُصٌ منه أهل الذمة والعهد

والمستأمنون ونحوهم، أو حيث دل الدليل على أن المراد بالعام الخاص؛ نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسُ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] يعني: عروة بن مسعود الثقفي لأبي سفيان.

وباقي أحكام العموم سنتعرض [لما نحتاج] إليه منها في مواضعه، إن شاء الله، عز جل.

وأما الخصوص فالنظر في: لفظه، وحده، وأدواته، وحكمه:

أما لفظه: فهو مصدر ﴿ حص يخص خصوصاً ﴾ وهو مقابل العموم.

وأما حده: فالخصوص: تعيين فرد أفراد بحكم؛ نحو: ﴿ مُّحَمَّدُ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﷺ ﴾ [الفتح: ٢٩].

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهُ وَتَخْفِى فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّهُمَا وَتَخْفِى فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّهُمَّ وَطَرًا زَوَّجَنَكَهَا لِكَنْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَبٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَآبِهِمْ إِذَا قَضَواْ مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولاً ﴿ الْاحزاب: ٣٧].

﴿ وَٱلسَّنبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَنجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّنتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَالِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠٠].

وقد يكون الخاص عاماً بالنسبة إلى جهة أخرى؛ نحو: ﴿ مُحَمَّدُ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَ أَشِدَّاءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَلَهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضَلًا مِّن ٱللَّهِ وَرِضُوا نَا اللَّهُمْ فِي ٱلْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَلَهُمْ وَلِي السَّجُودِ ۚ ذَالِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَلَةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ سِيمَاهُمْ فِي وَجُوهِهِم مِّن أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَالِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَلَةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَرَرَعٍ أَخْرَجَ شَطْعَهُ وَ فَعَازَرَهُ وَ فَالسَّتَعْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ عَيْعَجِبُ ٱلزُّرَاعَ لِيَغِيظَ بِهُ كَرَرَعٍ أَخْرَجَ شَطْعَهُ وَ فَعَازَرَهُ وَ فَالسَّتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ عَيْعَجِبُ ٱلزُّرَاعَ لِيَغِيظَ بِهُ لَكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ ٱللَّكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَوْدِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَمُومَ النسبة إلى محموع أفرادهم. والخاص: ما عُين بحكم وأفرد به دون غيره.

والتخصيص لغة: هو ذلك التعيين، وهو مرادف للخصوص؛ كالتعميم المرادف للعموم؛ فهما مصدران أو شبيه بهما.

واصطلاحاً: هو بيان المراد باللفظ العام؛ كما إذا قال: ﴿ أَكُرُمُ الرَّجَالِ ﴾ ثم قال: ﴿ تَكُرُمُ وَيُداً. وَيَداً.

وقيل: هو إحراج بعض ما تناوله اللفظ، أو بيان ما صح أن يتناوله.

وأما أدوات التخصيص – أي ما يخص به العام – فهو: متصل، ومنفصل، وبناء عام على خاص. فالمتصل: استثناء، وشرط، وغاية، وصفة.

فالاستثناء: إخراج بعض الجملة بلفظ ﴿ إِلا ﴾ أو ما في معناها؛ نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ عَلَمَا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَيْلُمُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٤].

والغاية: نحو [قوله تعالى]: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَاۤ إِن ظَنَّاۤ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُنيِّنُهَا لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

و ﴿ وَيَسْطُلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۗ قُلْ هُوَ أَذَى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۗ وَلَا تَقْرَبُوهُنَ حَتَىٰ يَطْهُرُنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرُنَ فَأْتُوهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرُكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلتَّوَّابِينَ وَيُحُبُ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

و ﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَآمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَٱطَّهَرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَوٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُ مِّنكُم مِّن ٱلْغَآبِطِ أَوْ لَيمَسْتُمُ ٱلنِسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءَ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّن حَرَجٍ وَلَيكِن يُرِيدُ

لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ، عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١٤ ﴿ [المائدة: ٦].

والصفة: نحو: ﴿ ٱلتَّتِبِبُونَ ٱلْعَدِدُونَ ٱلْخَدِدُونَ ٱلسَّتِبِحُونَ ٱلرَّاكِعُونَ ٱلسَّنِجِدُونَ ٱلْأَمِونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلسَّنِجَدُونَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللللْلِهُ اللَّهُ الللللِّهُ اللللْلِهُ اللللْمُلْمُ اللللِهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِهُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللَّهُ الل

و ((أكرم الرجال العلماء الشرفاء الفضلاء )).

والمنفصل: عقل، وحس، وسمع.

فالعقل: نحو: ﴿ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الزمر: ٦٢] خص بالعقل ذاته عز وجل – وصفاته القائمة بها.

والحس: نحو: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَى ٓ إِلَّا مَسَاكِمُهُمْ ۚ كَذَالِكَ خَزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

و﴿ إِنَّى وَجَدتُ آمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمُ ۗ ﴾ [النمل: ٢٣] مع أن هناك أشياء محسوسة لم تدخل في هذا العموم؛ كالسموات والأرضين وملك سليمان..

والسمع: كتخصيص الكتاب والسُّنَّة بمثليهما على تفصيل فيه؛ نحو:

﴿ \* وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَالِكُم أَن تَبْتَعُوا بِأَمُوالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَعَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ بِهِ مِنْ بَعْدِ مِنْ الله كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ وَالنساء: ٢٤] حص بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها » (().

وبناء العام على الخاص: هو أن يتعارض دليلان، فيعمل بالخاص في خصوصه، وبالعام فيما عدا صورة التخصيص؛ نحو: «فيما سقت السماء العشر» $^{(1)}$  حص منه ما دون خمسة

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في صحيحه كتاب النكاح [۹/۶ رقم: ٥١١٥، ٥١١٠] ومسلم في صحيحه كتاب النكاح [١٤٠٨/٢٧١٩].

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الزكاة [١٤٨٣/٤٠٧/٣] ورواه مسلم في صحيحه كتاب

أوسق بالحديث الآخر، وتحب الزكاة فيما زاد على ذلك؛ لأن الخاص أقوى دلالة، فالعمل به وبالعام فيما عداه استعمال للدليلين، وإلغاء الخاص ترك لأقوى الدليلين، وهو غير جائز. فالأول متعين.

وفي هذا المقام تفصيل وخلاف مذكور في أصول الفقه، نذكر منه إن شاء الله – عز وجل – ما نحتاج إليه في مواضعه.

وأما حكم الخصوص: فهو ما ذكرناه من العمل به مقدماً على العام، إلا حيث دل الدليل على أن المراد بالخاص العام.

وقد ذكر بعض العلماء أن كلام العرب لا يخلو من أربعة أقسام: إما عام يراد به العام؛ نحو: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰۤ إِلَى ٱلسَّمَاءِ فَسَوَّنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٩].

أو حاص يراد به الخاص؛ نحو ﴿ قَالَ يَتَعَادَمُ أَنْبِغَهُم بِأَسْمَآبِهِمْ ۖ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَآبِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَكُمْ إِنِي أَعْلَمُ عَيْبَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٣].

﴿ قَالَ أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ ءَالِهِتِي يَتَإِبْرَ هِيمُ لَمِن تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿ [مريم: ٤٦].

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهُ وَتَخْفِى فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّهُا وَتَخْفِى فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّهُا وَطَرًا زَوَّجَنَكَهَا لِكَنْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزُواجِ أَدْعِيَآبِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكُوه.

أو عام يراد به الخاص؛ نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَنَّا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿ ﴾ [آل عمران ١٧٣].

الزكاة [٧٤/٥] وأبو داود كتاب الزكاة [٢٥٩٦/١٠٨/٢] والنسائي كتـــاب الزكـــاة [٥/١٤/ ٢٤٨٨] وابن حبان [٥/١٢، ٢٢٠/١٢١) وابن الجارود ص [٤٦/١٤٦].

أو خاص يراد به العام؛ نحو: ﴿ ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّاۤ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ۚ إِمَّا يَبَلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفِّ وَلَا تَنْهَرَهُمُا وَقُل لَهُمَا وَقُل لَهُمَا قَوْلاً كَوْ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا وَقُل لَهُمَا قَوْلاً كَوْ عِندَهُ وَلا عَيْرَ عَلَى الله عَلَى عَن خصوص التأفيف لا غير، بل وعن جميع أنواع أذاهما.

وتعرف هذه الأقسام بالدليل، وهذه قاعدة نفيسة عامة تحب مراعاتها، وإذ قد فرغنا من قاعدة العموم والخصوص، فنحن إن شاء الله، عز وجل - كلما مررنا بلفظ عام وجهنا عمومه إن احتاج إلى ذلك، ثم بينا أنه باق على عمومه، أو خص بشيء، وبماذا خص، وفيم خص، وفي ذلك فوائد جمة، كل ذلك بحسب الإمكان، إن شاء الله عز وجل، وهو المستعان.

وكذلك كلما مررت بمسألة أصولية بينت ألها من أي أقسام ذلك الفن هي؛ إن كانت من أصول الدين بينت ألها من مسائل الإيمان بالله – عز وجل – /[V]/n]، أو ملائكته أو كتبه، أو رسله، أو اليوم الآخر، أو القدر. وإن كانت من أصول الفقه بينت ألها من مسائل الكتاب أو السُنَّة أو الإجماع أو القياس أو غيرها. ومهما استوفيت الكلام على مسألة ثم تكررت أحلت بها على ما مضى، إلا أن يتضمن التكرار فائدة /[V/V] زائدة، فأذ كرها إن شاء الله عز وجل.

وإنما رتبت هذا التعليق على ترتيب القرآن العزيز لوجوه:

أحدها: التبرك بترتيبه.

الثاني: أنه أضبط وأجدر بالإتيان على جميع المطالب المذكورة من القرآن.

الثالث: أن ذلك أنشط للناظر فيه؛ إذ يخرج من فن إلى غيره ومن مسألة إلى غيرها، فهو شبيه بما قصده الحريري<sup>(۱)</sup> في مقاماته من الإحماض حيث قال: «وما قصدت بالإحماض فيه، إلا تنشيط قارئيه». وإن كمل هذا التعليق – إن شاء الله عز وجل رجوت أن يكون دستوراً نافعاً، ولجملة صالحة من المطالب النفسية جامعاً، إن شاء الله عز وجل. هذا آخر المقدمة.

#### \* \* \*

<sup>(</sup>١) هو الرئيس أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري عالم أديب لغوي ولد سنة ٤٤٦هـ هـــ و توفي سنة ٢٥١]. هـــ و توفي سنة ٢١٥ هـــ انظر شذرات الذهب [٤/٥٥]، وفيات الأعيان [٢/٥٧/].

#### القول في الفاتحة

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [الفاتحة: ٢].

الرب: قيل: هو المالك.

وقيل: السيد.

وقيل: المربي والمصلح.

ويجوز أن يكون الخالق؛ لقوله – عز وجل-: ﴿ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿ ﴾ [الزمر: ٦٢] خالق كل شيء ففسر «الرب» في موضع، بالخالق في آخر.

والعالمون: جمع عالم، وهو ما سوى الله – عز وجل – إن اشتققناه من العلامة إذ هو علامة على جود صانعه، ومختص بذوي العلم كالملائكة والجن والإنس، إن اشتققناه من العلم.

ويقال: إن لله- عز وجل - تسعين ألف عالم كل عالم كالدنيا وما فيها.

وقيل: ألف عالم، أربعمائة منها في البر، وستمائة في البحر. وإضافة (ررب) إلى العالمين إشارة إلى أمور:

أحدها: كمال نعمته التي استحق بها الحمد؛ إذ [العالمون] جزء من نعمته، كما قال: له أياد إلى سابقة أعد منها ولا أعددها

الثاني: إشارة إلى كمال قدرته؛ لأن العالمين خلق عظيم، فالقدرة الموجدة لهم أعظم بالضرورة.

الثالث: إشارة إلى أنه خالق العالم وصانعه القديم، وهذا هو المقصود من هذه الآية، وهي مسألة وجود الصانع، وهي من مسائل أصول الدين، والاستدلال فيها بوجود الأثر على المؤثر.

وتقريره: أن العالم حقيقة موجودة بالحس، فالمؤثر في وجوده: إما جملته، أو ما هو داخل فيها، أو ما هو حارج عنها، والأول والثاني باطلان فتعين الثالث، أما بطلان الأول فلاستحالة إيجاد الشيء نفسه؛ لأنه من حيث هو مؤثر يقتضي أنه موجود؛ إذا المعدوم لا تأثير له، ومن حيث هو أثر يقتضي أنه معدوم؛ إذ الموجود لا يقبل الوجود؛ لاستحالة تحصيل الحاصل. فلو كان العالم موجداً لنفسه لزم أن يكون موجوداً معدوماً في حالة  $/[\Lambda]$  واحدة وإنه محال.

[والثاني باطل؛ لأن] الموجد للعالم لو كان جزؤه الداخل في حقيقته لكان ذلك الجزء موجداً لنفسه، ويلزم المحال /[١٤/ل] بعينه.

وإذا تعين أن الموجد للعالم خارج عن حقيقته، فذلك الخارج: إما قديم، [وإما] حادث، فإن كان قديماً فهو المطلوب، وإن كان حادثاً فالموجد له إن كان هو العالم لزم الدور؛ لتوقف كل واحد منهما على الآخر. وإن كان غير العالم: فإن انتهى إلى قديم فهو المطلوب، وإلا لزم التسلسل، وهو محال.

وهذه مسألة انتظمت الدلالة على وجود الصانع وقدمه، ولها مواقع أخر ربما تذكر فيها، إن شاء الله عز وجل.

قوله – عز وجل –: ﴿ ٱلرَّحَمْنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ ﴾ [الفاتحة: ٣]: اعلم أن الكلام في الله – عز وجل – في أصول الدين: إما في ذاته أو صفاته، أو أفعاله، والكلام هاهنا من قبيل الكلام في الصفات، ف ﴿ ٱلرَّحَمْنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ ﴾ [الفاتحة: ٣] مشتق من الرحمة، وقد اختلف فيها: فقيل: هي صفة فعلية بمعنى الإحسان إلى الخلق، والإحسان مخلوق لا يقوم بذاته – عز وجل – لاستحالة قيام الحادث بالقديم؛ يقال: رحم الطبيب المريض: إذا عالجه؛ لأن علاجه له إحسان إليه.

وقيل: الرحمة صفة ذاتية؛ أي: معنى قائم بذاته - عز وجل - كالعلم.

وقد اختلف الناس في هذا، وأن الله عز وجل - هل يجوز أن يقوم به صفات زائدة على مفهوم ذاته، وللكلام في ذلك موطن هو أليق به من هذا، والمقصود فيه أصرح.

ثم اختلف في أيهما أبلغ: فقيل: الرحمن؛ لأن بناء ((فعلان) للمبالغة؛ نحو: غضبان للممتلئ غضباً، ونحوه.

وقيل: الرحيم؛ لأنه عدل به عن «فاعل» إلى «فعيل» وهو عدول عن صيغة الفاعل إلى بناء المفعول؛ فكان أبلغ، كما عدلوا عن عالم وقادر إلى عليم وقدير، وعن خاطب إلى خطيب، وعن قول بالغ إلى بليغ.

ولأن العرب إذا أرادت المبالغة عدلت بالشيء إلى ضده، تنبيهاً على شدة التفاوت بين المعدول والمعدول عنه؛ كما عدلوا في «عالم» إلى «علامة» بلفظ المؤنث، وفي «امرأة صابرة » إلى «صبور» بإسقاط علامة التأنيث وقالوا للغراب: أعور؛ لحدة بصره، و«رحم» إنما اسم الفاعل منه «راحم» فالعدول به إلى «رحيم» على «فعيل» الذي أصله للمفعول يدل على ما ذكرناه من المبالغة.

وهذا ونحوه وإن كان خارجاً عن الأصول، إلا ألها فوائد مستطردة، فلا تنكرلها.

قوله – عز وجل –: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] هذا من مسائل اليوم الآخر؛ إذ معناه: مالك يوم الجزاء، وهو يوم القيامة، وفيه مباحث تؤخر إلى الموضع الأليق كما، إن شاء الله، عز وجل.

قوله - عز وجل -: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] البحث في هذا يتعلق بالقدر، وهاهنا سؤال؛ وهو أن قولهم: «نعبد» يقتضي /[٥١/ل][٩أ/م] تمكنهم من فعل العبادة؛ لإضافتهم إياه إلى أنفسهم بصيغة «نفعل».

وقولهم: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيرِ ثُ ﴾ [الفاتحة: ٥] يقتضي عجزهم عنه بدون إعانته لهم، وذلك ينافى تمكنهم واستقلالهم به، المستفاد من قولهم: ﴿ نعبد ﴾ وهو تناقض؟!

والجواب: أما على رأي الكسبية فالمراد: إياك نعبد كسباً، وإياك نستعين على العبادة خلقاً لها منك فينا.

وأما على رأي المعتزلة فالمراد: إياك نعبد بخلقنا لأفعال العبادة، وإياك نستعين بأن تمدنا بألطافك من خلق دواعي العبادة، ونفي الصوارف عنها.

وعلى رأي المجبرة: إياك نعبد بظاهر حركاتنا، وإياك نستعين بإجبارك لنا عليها وخلقك لها فينا.

قوله - عز وجل - ﴿ آهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿ ﴾ [الفاتحة: ٦].

إِنْ قيل: إِنْ كَانُوا مَهْتَدِينَ فَسُؤَاهُمَ الْهُدَايَةَ تَحْصِيلَ الْحَاصِلَ، وإِنْ كَانُوا غير مَهْتَدين كان ذلك مناقضاً لقولهم: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيرِ بُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

والجواب: ألهم لم يسألوا أصل الهداية بل الدوام والاستمرار عليها، فهو من باب: ﴿ يَتَأَيُّهُا اَلنَّبِيُّ اَتَّقِ اللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ١] أي: دُمْ على تقواه، و((أنا مؤمن إن شاء الله)) أي: أدوم على الإيمان إن شاء الله، عز وجل.

ثم قولهم: (اهدنا) يقتضي أن لا هادي إلا الله – عز وجل –، ويحتج بما على القدرية، وهي قوية عليهم، وهم يجيبون عنها بأن المراد: أعنا على أن نهدي أنفسنا بإمدادك لنا باللطف، وهو أمر من أمر الله – عز وجل – إذا فعله بالعبد كان أقرب إلى الهدى، وإذا منعه إياه كان أقرب إلى الضلال.

أما حقيقة الهدى والضلال فالعبد يفعلهما لنفسه عندهم، وتأويلهم للآية بعيد؛ فهي

إذن عليهم لا لهم.

أما الكلام في اللطف فموضعه غير هاهنا إن شاء الله؛ عز وجل.

قوله عز وجل: ﴿ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْصَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] متردد بين الفريقين؛ لأن الجمهور يقولون: أنعمت عليهم بخلق الهداية فيهم.

والقدرية يقولون: أنعمت عليهم بإمدادهم بالألطاف حتى اهتدوا بأنفسهم.

والمختار أن المعنى: أنعمت عليهم برضاك فوفقتهم لهداك، بدليل مقابلة ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] والرضا يقابل الغضب.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَلَا ٱلضَّالِينَ ﴿ ﴾ [الفاتحة: ٧] يتمسك به القدرية على أن الكافر والعاصي هو يضل نفسه، لأنه نسب الضلال إليهم بصيغة اسم الفاعل الذي تصريفه: ضل يضل، فهو ضال.

وجواب الجمهور عنه: إنما نُسبَ إليهم لأنهم كسبوه، أو لأنه ظهر على أدواهم ظاهراً، وإن جبروا عليه باطناً، أو لأنهم لو فوض إليهم وتركوا واختيارهم لفعلوه.

هذا كله يتعلق بمسائل القدر.

\* \* \*

#### القول في سورة البقرة

قوله عز وجل: ﴿ ذَالِكَ ٱلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢، ٣].

[17/ل] يتمسك به القدرية على عكس تمسكهم بــ ﴿ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] وهو أنه نسب التقوى والإيمان إليهم نسبة الفعل إلى الفاعل / [٨ب/م] فاقتضى أن لا جبر.

ويجاب عنه بنحو ما سبق؛ من أنه أضيف إليهم؛ لأنه كسبهم، أو هم محل ظهوره، أو لأنه لو فوض إليهم لفعلوه، على ما سبق في قاعدته، وهذا سؤال وجواب عامان في كل فعل نسب إلى المخلوقين، فاعرفه فتكراره في كل مواطنه يصعب، وربما حادثناك به المرة بعد المرة تذكرة بهذه القاعدة.

قوله - عز وجل - ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ [البقرة: ٣] هذه من مسائل الأرزاق والآجال، وهو تابع لباب القدر.

واحتج بها المعتزلة على أن الحرام ليس من رزق الله – عز وجل – بل العبد يرزقه نفسه.

وتقريره: أن المنفق من رزق الله عز وجل - ممدوح بهذه الآية، والمنفق من الحرام ليس بممدوح بالإجماع؛ ولأن الحرام لا يملك، فالمنفق منه فضولي في إنفاقه، والفضولي مذموم؛ ينتج أن المنفق من رزق الله ليس بمنفق من الحرام، وينعكس كلياً أو جزئياً: المنفق من الحرام ليس بمنفق من رزق الله عز وجل وهو يستلزم المطلوب.

ويمكن تقريره بأبين من هذا؛ وهو أن المنفق من الحرام: إما ممدوح، وهو خلاف الإجماع، أو مذموم؛ فهو غير منفق من رزق الله – عز وجل – إذ هذا ممدوح وذاك مذموم؛ فهذا غير ذاك.

والجواب: أن المنفق من الحرام مذموم من جهة اكتساب الحرام، ممدوح من جهة الإنفاق والبذل، وحينئذ إن أردتم أنه ليس بممدوح من جهة كسب الحرام، سلمناه ولكن لا ينتج قياسكم لعدم أتحاد الأوسط فيه، وإن أردتم أنه ليس بممدوح من جهة الإنفاق، منعنا ذلك؛ فلا يتم دليلكم. وأما كونه فضولياً مذموماً، فإنما ذلك من جهة تصرفه في ملك الغير بالإنفاق، لا من جهة نفس الإنفاق.

وحجة الجمهور على أن الحرام من رزق الله - عز وجل-كالحلال- عموم الآيات -: ﴿ \* وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلُّ فِي كُلُّ فِي كُلُّ فِي مُبِينِ ﴾ [هود ٦].

و ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرَزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿ ﴾ [الذاريات: ٥٨].

﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإِ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۚ جَنَّتَانِ عَن يَمِينِ وَشِمَالٍ ۖ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُواْ لَهُ مَ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ ﴿ ﴾ [سبأ: ١٥] مع قضاء العادة بألهم لم يسلموا من أكل الحرام؛ أعني: قوم سبأ، مع كثرتهم وكفرهم. ولأن الحلال لو كان شرطاً في رزق الله – عز وجل – لما كانت البهائم في رزقه، إذ لا حلال في حقها ولا ملك لها.

قوله -عز وجل -: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ عِمَاۤ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَاۤ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ٤] هذه من مسائل الكتب، وهي تقتضي صحة الكتب المنزلة على الأنبياء لا الكتب المحرفة المبدلة؛ كالتوراة التي بأيدي اليهود، والإنجيل الذي بأيدي النصارى؛ إذ الإيمان بما ليس بصحيح لا يمدح أهله. ولم يرد الأمر قط إلا بالمنزل؛ لأنه سالم عن التحريف. / [١٧/ل] و ﴿ وَلَا تَجُندِلُواْ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا بِٱلَّذِي هُو اللهُ عَن التحريف. / [١٧/ل] و ﴿ وَلَا تَجُندِلُواْ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا بِٱلَّذِي وَلَا اللهُ عَن التحريف. / [١٧/ل] و ﴿ وَلَا تَجُندِلُواْ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا بِٱلَّذِي وَلَا اللهُ عَن التحريف. / [١٧/ل] و ﴿ وَلَا تَجُندِلُواْ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا بِٱلَّذِي وَلَا لَهُ مَنْ اللهُ عَن التحريف. / [١٧/ل] و ﴿ وَلَا تَجُندِلُواْ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا إِلَيْكُمْ وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمُ وَاللهُمَا وَإِلَاهُكُمْ وَاللهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَاللهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَالِهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَإِلَاهُمَا وَالِهُمَا وَالْمُونَ فَي اللهَاهُ وَاللهُمَا وَاللهُمَا وَاللهُمَالِهُ وَلَا اللهَالِ اللهَاهُ وَاللهُمَا وَالْمُوا مِنْهُمْ وَاللهُ وَلَاللهُمَا وَاللهُ وَالْمُوا مِنْهُمْ وَلَوْلَ الْمُعْمَالِهُ وَلَاهُمَا وَالْمُوا مِنْهُمْ وَالْمُوا مِنْهُمْ وَلَوْلَاهُ وَالْمُعْرِقِينَ إِلَيْهُمْ وَلَا عَلَى اللّهُ اللهُ وَالْمُوا مِنْهُمْ وَلَاهُمُ وَلَا الْمُعْمَالِهُ وَلَا عَلَاهُمُ اللهُ وَالْمُوا مِنْهُمْ وَلَا الْمُعْمَالِهُ وَلَالْمُوا مِنْ فَيْ الْمُعْمِلُونَ الْمُؤْلِقُولُولُ وَلَالْمُوا مِنْ فَيْ الْمُؤْلِقُولُ وَلَالْمُوا مِنْ فَيْ الْمُؤْلِقُولُ وَالْمُؤْلِقُولُولُولُ الْمُؤْلِقُولُ وَلَاهُمُ اللْمُولِقُولُ وَلَا مُؤْلِقُولُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ وَلَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ وَلَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَا عَلَالَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ

وتقتضي أيضاً أن كلام الله - عز وجل - وكتبه المنزلة متساوية في الإيمان بها، وإن تفاوتت في الأحكام والشرائع، ويتعلق بهذا بحث وكلام يذكر بعد، إن شاء الله عز وجل. قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] يتعلق بأحكام اليوم الآخر. وهو يقتضي مدح المؤمن به، وله تفاصيل. [٩أ/م].

قوله تعالى: ﴿ أُوْلَتِهِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّمَ ۖ وَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ [البقرة: ٥] هذه من مسائل القدر، يحتج به الجمهور على أن هدى المهتدين من الله؛ أي: بفضله وخلقه.

ويجيب القدرية بأن معنى كون الهدى من رهم أنه بسبب إلطافه هم وتوفيقهم، لا أنه خلقه فيهم، وهو خلاف الظاهر.

قوله - عز وجل -: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ هو عند الجمهور بخلق الكفر فيها فتبقى كالوعاء المحتوم لا يدخلها الإيمان.

وقيل: القلب جسم مجوف، ونور العقل والمعرفة ينزل عليه من الدماغ ما دام مفتوحاً، فإذا طبع عليه بما شاء الله - عز وجل - امتنع نور المعرفة من الدخول فيه، فأظلم وضل. والختم عند المعتزلة [إما بمنع] اللطف أو بتسمية العبد مختوماً على قلبه. وهو بعيد جداً لا يعول على مثله.

والختم على القلب ألا يعقل فيؤمن، وعلى السمع ألا يسمع فيعقل، وعلى البصر ألا ينظر في آيات الله - عز وجل - وعجائب الملكوت فيعتبر.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكَذِبُونَ ﴾ اختلف في الأعمال طاعة ومعصية؛ هل هي علة للجزاء: ثواباً وعقاباً، أو سبب لا علة موجبة؟.

قالت المعتزلة بالأول، والجمهور بالثاني، والآية محتملة لهما؛ لأن قولك: «عذبت زيداً بكذبه، وضربته بسوء أدبه» يحتمل العلية والسببية، والفرق بينهما أن العلة موجبة لمعلولها بخلاف السبب لمسببه فهو كالأمارة عليه.

ومن هاهنا اختلف في الحج عن الغير لعذر، هل يصح أم لا؟ فمن رأى العمل علة قال: لا يصح؛ لأن عمل زيد لا يكون علة لبراءة ذمة عمرو، أو لحصول الثواب له. ومن رآه سبباً قال: يصحُّ؛ لأن عمل زيد جاز أن يكون سبباً لبراءة ذمة عمرو، وعلماً على حصول الأجر له.

قوله - عز وجل -: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَتَلِكُمْ لَكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَتَلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ وَلَمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

والثاني: وهو أن الخالق لهم غير الأمم قبلهم - فذلك الغير: /[١٨] إما قديم وهو المطلوب، أو حادث: فإن أثر فيه بعض مخلوقاته لزم الدور، أو مؤثر آخر لزم التسلسل.

وحاصله: أنكم ومن قبلكم مخلوقون، فلا بد لكم من حالق قديم: ((فالخالق)): احتراز من التعطيل، و((القديم)) احتراز من لزوم الدور والتسلسل.

## فائدة:

الدور: توقف وجود الشيء على نفسه: إما بغير واسطة ، أو بواسطة متحدة؛ كتوقف «أ» على «ب» و «ب» على «أ»، أو متعددة ، إما متناهية؛ كتوقف «أ» [P/+/n] على «ب» و «ب» على «ج» و «ج» على «د» و «د» على «ه» [و «ه» على «أ»] أو غير متناهية؛ كتوقف «ه» على «ز»، وتوقف «ز» على «ح» وهلم جرا ، إلى غير النهاية ، وهو محال .

والتسلسل: تعلق كل سبب بآخر قبله وتوقفه عليه، إلى غير النهاية، وهو محال.

وعلى حدوث العالم ووجود الصانع أسئلة يأتي منها ما اعترض لنا، إن شاء الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَاشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ ٱلتَّمَرَاتِ رِزَقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعَلَمُونَ ۚ ﴾ فأخرَجَ بِهِ مِن ٱلتَّمَرَاتِ رِزَقًا لَّكُمْ فلا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعَلَمُونَ ۚ ها إلى البقرة: ٢٦]، فيه تنبيه على كيفية النظر، وكيفيته تستدعي تحققه ووجوبه، وسيأتي بيانه العالم إلى شاء الله عز وجل وقد سبق حد النظر، وهو يفضي في وجود الصانع وحدوث العالم إلى ما سبق من الاستدلال بدليل الدور والتسلسل، وقد احتج النبي هي هما، إذ قيل له حين قال: «لا عدوى» -: يا رسول الله، ما بال الإبل - تكون كالظباء فيخالطها المعير الأجرب فتجرب؟ قال: «فمن أعدى الأول؟!» (أ) يعني: لو كان كل أجرب يستدعي أجرب يعديه لزم تسلسل الجربي، لكنه باطل بالعيان؟ إذ البعير الأول لم يستدع أجرب يعديه لزم تسلسل الجربي، لكنه باطل بالعيان؟ إذ البعير الأول لم يستدع أجرب يعديه.

أو يقال: لو كانت العدوى لازمة، لكان البعير الأول: إما أن تعديه الإبل التي أعداها هو؛ فيلزم الدور، أو غيره فيلزم التسلسل. وانظر إلى قوله - عليه الصلاة والسلام-: «فمن أعدى الأول؟» مع قوله عز وحل-: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلَ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [٥/ ٢١٦١] [٥٣٨٧] ورواه مسلم [١/ ٢٧٤] ج [٢٢٢].

جَدِيدٍ ﴾ [ق: ١٥] كيف [كان] كل منهما ثلاث كلمات تضمنت دليلاً عقلياً عظيماً أسهب في تقريره المتكلمون، وذلك دليل على تشابه الكلامين، وأنه عليه - الصلاة والسلام- مؤيد من العلى الأعلى ما ينطق عن الهوى.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّتَالِهِ وَآدَعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٣].

هذه من مسائل النبوات، وهي تتضمن إثبات نبوة محمد هي بتقريره معجزه وهو القرآن، وتقرير الدليل: أن محمداً هي لو [كان كاذباً] في دعوى النبوة لأمكنكم أن تعارضوا معجزه - وهو القرآن - ولو بسورة منه، لكن لا يمكنكم معارضته؛ فيلزم أنه ليس بكاذب؛ فهو إذن صادق.

وقوله - عز وجل -: ﴿ عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣] أي: من مثل محمد - عليه الصلاة والسلام - تنبيه على وجه صدقه؛ وهو أن صدور مثل هذا الكلام المعجز للخلق عن أُمِّيٌ لا يقرأ ولا يكتب، يدل على صدقه قطعاً؛ كما أن/ [٢٠/ ل] قلب العصاحية وإحياء الموتى، ممن لم يشتغل بعلم السحر ولا الطلب، يدل على صدقه.

وقوله: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتَ لِلْكَفِرِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٤] معجز معترض في هذا الاستدلال؛ لأنه إخبار عن غيب، بأهم لا يعارضون القرآن، وكان كما قال. ولقد كان هذا مما يقوي دواعيهم على تعاطي المعارضة، فلو قدروا عليها لفعلوها، ثم لكذبوه في خبره، وقالوا: زعمت أنا لن نفعل وها نحن قد فعلنا؛ فلما لم يعارضوه مع توفر الدواعي على المعارضة، دل على العجز والإعجاز.

قوله عز وجل: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَآتَقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتُ لِلْكَفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

مع قوله عز وجل: ﴿ ﴿ وَسَارِعُواْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَاوَتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿ وَسَارِعُواْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَاوَتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

يحتج بهما على وجود الجنة والنار في الخارج، خلافاً للمعتزلة؛ إذ قالوا: إنما هما موجودتان في العلم لا في الخارج.

حجة الجمهور: هذا النص؛ إذ المعدوم لا يقال له: ﴿ أُعِدَّ ﴾ فهو معد؛ ولأنه قد ثبت أن

آدم – عليه السلام – دخل الجنة ثم أخرج منها<sup>(۱)</sup> وأن النبي ﷺ رأى الجنة والنار ليلة الإسراء،<sup>(۲)</sup> وأن أرواح الشهداء في حواصل طير في الجنة<sup>(۳)</sup>.

احتج الخصم بأن الحاجة إليهما إنما هي في الآخرة، فإيجادهما قبلها عبث.

وأجيب بالمنع، بل في ذلك ترغيب وترهيب كآلات العقوبة؛ كالصلابة ونحوها، يعدها السلطان ترهيباً للأشرار، وآلات الثواب والإنعام ترغيباً للأخيار.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَمَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّنَ تَجَرِى مِن تَحَرِي مِن تَحَرِي اللَّذِي وَلَا اللَّذِي رُزِقَنا مِن قَبَلُ اللَّذِي اللَّهِ مُنَّالِهِ اللَّهِ اللَّذِي رُزِقَنا مِن قَبَلُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

يقتضي أن المعاد حسماني فيه أكل ثمار ونكاح أزواج، خلافاً للفلاسفة والنصارى القائلين بأن المعاد روحاني، لا أكل فيه ولا نكاح، وإنما الثواب والعقاب هناك بالقرب من الله – عز وجل – والبعد منه، أو بالتذاذ النفس بالعقائد الحقة وتحردها عن الهيئات الطبيعية الرذيلة وتألمها بخلاف ذلك.

فالجواب: أن هذا بناء منهم على استحالة إعادة الأجسام، وسيأتي الكلام معهم فيه، إن شاء الله - عز وجل - فإذا ثبت المعاد الجسماني جاز وجود الأكل وغيره من لواحق الطبيعة، وقد أحبر به الشرع؛ فكان واجب الوقوع سمعاً، ولأن أولياء الله - عز وجل - تعبدوا له بترك الملاذ والشهوات، والحكمة تقتضي تعويضهم عنها بمثلها أو خير منها من جنسها، وعلى هذا كلام ربما ذكرناه بعد، إن شاء الله - عز وجل .

قوله عز وجل: ﴿ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحِي ٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَا أَلَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِهِم ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَا أَمَا اللَّهُ بِهَا لَا مَثَلًا كُيضِلُ بِهِ عَلِيمًا وَيَهْدِي بِهِ عَلَيمًا وَمَا يُضِلُ بِهِ إِلَّا مَاذَا آرَادَ ٱللَّهُ بِهَاذَا مَثَلًا كُيضِلُ بِهِ عَلِيمًا وَيَهْدِي بِهِ عَلَيمًا وَمَا يُضِلُ بِهِ إِلَّا

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم كتاب الجمعة (۱۷) (۸۰۵) و (۱۱۸) [۸۰۵]) وانظر المسند [۲/ ٥٤٠] وصححه ابن خزيمة [۲/ ۱۷۲۹] ورواه أحمد [۲/ ٤٠١] وأبو داود [۱۰٤٦] والترمذي [۸۸۵) (۹۸۶] والنسائي [۳/ ۸۹] وصححه ابن حبان [۷/ ۲۷۷۲] والحاكم [۱ /۲۷۸ – ۲۷۹].
(۲) انظر تفسير ابن كثير [۸ /۳۷۳].

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم كتاب الإمارة [١٢١] [١٨٨٧] وأخرجه الترمذي كتاب تفسير القرآن [٣٠١٠] وابن ماجة كتاب الجهاد [٢٨٠١].

ٱلْفَسِقِينَ ﴿ البقرة: ٢٦].

مع قوله عز وجل: ﴿ كَذَالِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَمَهَدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿ ﴾ [المدثر: ٣١] يقتضي أنه – عز وجل – يشاء إضلال بعض الخلق ويفعله، خلافاً للمعتزلة، ولهم عن هذا ونحوه من كل موضع نسب الله عز وجل فيه الإضلال إلى نفسه جوابان:

أحدهما: أن هذه ظواهر سمعية؛ /[٢١/ل] فلا يعارض القواطع العقلية [العدلية] - زعموا - عندهم.

والثاني: أن: ﴿ وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَ حِدَةً وَلَكِن يُضِلُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِك مَن يَشَآءُ وَلَتُسْعَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ وَالنحل: ٩٣] يحتمل أنه بمنع الإلطاف، ويحتمل أنه بمعنى أصابه ضالاً؛ كما يقال: أضللت دابتي: أصبتها ضالة، وأبخلت زيداً، وأجبنته؛ أي: أصبته بخيلاً جباناً.

ويحتمل أن يضله بخلق الإضلال فيه، كما زعم الجبرية. وإذا تطرق إليه التأويل واحتمال الأمرين، عاد مجملاً لا حجة فيه.

والصواب أن هذه العبارة ونحوها قواطع في غالب مواقعها؛ فلا يسمع ما ذكروه من /[١٠/ ب/م] التأويل البعيد.

قوله عز وجل: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ اللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ اللَّهِ وَكُنتُم أَمُوَاتًا فَأَحْيَكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ هَدماً أصلياً، فأوجدكم.

وقيل: كنتم نطفاً فجعلكم أحياء، ثم يميتكم الموت الطبيعي المشهور الذي يترقبه الأحياء، ثم يحييكم بالإعادة في الآخرة.

وفي هذا إشارة إلى إثبات إعادة الخلق بعد الموت، بالقياس على إبدائه بعد العدم الأصلي وأولى؛ لأن الإعادة تكون بعد وجود خارجي محقق، والإبداء إنما كان بعد عدم أصلي ليس بوجود محقق، سواء قيل: إن المعدوم شيء - على رأي المعتزلة - أو ليس بشيء، على رأي الجمهور.

وإلى هذه الأولوية أشار عز وجل بقوله: ﴿ وَهُو ٱلَّذِي يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ

أَهْوَنَ عُلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿ ﴾ [الروم: ٢٧] وهذه من مسائل اليوم الآخر.

قوله - عز و جل -: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَى ٓ إِلَى السَّمَآءِ فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ [البقرة: ٢٩] أي: لأجلكم ومصلحتكم، وهذا إشارة إلى تعليل خلقه ما في الأرض بمصلحتهم وحاجتهم، وفي كون أفعاله - عز وجل - وأحكامه معللة - بحث وخلاف له موضع أنسب من هذا يذكر فيه إن شاء الله عز وجل.

قوله – عز وجل –: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] هذا عام لم يخص بشيء أصلاً؛ لتعلق علمه عز وجل [بالمواد الثلاث: مادة] الواجب، والممكن والممتنع، بخلاف قوله – عز وجل –: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشُوّا فِيهِ وَإِذَآ أَظُلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ فَي ﴾ [البقرة: ٢٠] فإنه عام مخصوص بالمحالات، والواجبات التي لا تدخل تحت المقدورية؛ كالجمع بين الضدين، وكخلق ذاته وصفاته وأشباه ذلك.

واعلم أيي سهوت عن ذكر جزئيات العموم والخصوص إلى هاهنا، وأنا عائد فمستدركها من أول الفاتحة، إن شاء الله عز وجل.

فمنها: (الحمد الله) هو عام؛ أي: جنس الحمد، وكل حمد ممكن وجوده فهو مستحق لله – عز وجل – لأن النعم لما كانت كلها منه كان الحمد كله له. وهذا على عمومه، لم يخص.

ومنها: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴾ [الفاتحة: ٢] أي: رب كل شيء، كما نص عليه في موضع آخر، وهو على عمومه.

ومنها: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۞ ﴾ [الفاتحة: ٤] أي: المتصرف في جميع ذلك اليوم وما بعده.

وهنها: ﴿ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّالِّينَ ۞ ﴾ [الفاتحة: ٧] هو عام في المنعم عليهم، لم يخص.

وكذا ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومنها: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] وصفاقم المذكورة بعد.

ومنها: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءً عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ٦] عام في الكفار، لكن المراد به خاص؛ وهم الكفار الذين سبق في علم الله عز وجل – أنه يموتون كفاراً؛ نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلَ ءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِنَ ۖ أُولَتِ لِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَصِرِينَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتَ عَلَيْمٍ مَّ كَلِمْتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ ﴾ [يونس: ٩٦] / [٢٢ / ل] ونحوه.

ودليل هذا التخصيص أنه ليس جميع الكفار الذين نزلت هذه الآية في زماهم، انتفى إيماهم، بل آمن بعد نزول الآية كثير منهم؛ فلهذا قلنا: إنه أريد به التخصيص؛ لئلا يخالف الخبر المخبر، اللهم إلا [١١/م] أن يكون (الذين كفروا) لقوم معهودين؛ فلا يحتاج إلى التخصيص.

ومنها: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَّنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۞ ﴾ [البقرة: ٨] أي: ما لهم إيمان، فهو نكرة في سياق النفي فتعم، وينفي جميع أفراد الإيمان.

[فإن قيل: الإيمان] حقيقة واحدة بسيطة لا تعدد فيها حتى يلحقها العموم في النفي، بخلاف: «لا رجل» لأجل التعدد في جنسه.

قلنا: الإيمان هو التصديق، وهو كلي تتعدد جزئياته بتعدد متعلقاتما؛ فمنها تصديق بالله - عز وجل - وتصديق بملائكته، وتصديق برسله، وتصديق بكتبه، وتصديق باليوم الآخر، فقوله - عز وجل -: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٨] تضمن نفي كل فرد من هذه التصديقات.

ومنها: ﴿ يُحَنَدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخَدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ٩] أي: والمؤمنين، إن كانوا معهودين فلا إشكال، وإلا فهو عام في جميع المؤمنين، فيحتمل أنه لم يخص؛ لعموم مخادعة الكفار لهم، ويحتمل أنه خص بقوم لم يقصد المنافقون خداعهم؛ إما تعظيماً لهم أو يأساً منهم.

وَهنها: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَىطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا خَمْنُ مُشَتَهْزِءُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ١٤] والقول فيها كالتي قبلها. وهنها: ﴿ وَإِذَا خَلُواْ إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٤] يحتمل أهم من شياطين معهودة، ويحتمل أنه عام في جميع شياطينهم من الإنس والجن أو أحدهما، ثم يحتمل أنه خص ببعض الشياطين فلم يمكنهم الخلوة به لغيبة أو مرض أو نحوه من الأسباب. ويحتمل أنه لم يخص بأحد منهم.

وهنها: ﴿ أُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَالَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت جِّبَرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦] يحتمل أن المراد بالضلالة جنس الضلال، اشتروه بجنس الهدى، عاماً بعام، ويحتمل ضلالة واحدة؛ أي: فرد من أفراد جنس الضلال؛ كالتمرة الواحدة من التمر اشتروها بجنس الهدى، وهو أبلغ في غبنهم وحسارتهم؛ إذ أخذوا فرداً من أفراد الضلال وأعطوا جميع أفراد الهدى؛ كمن يأخذ حجراً واحداً من أفراد الحجارة ويعطى جميع أفراد الدنانير. وهو على الأول عام جار على عمومه.

ومنها: ﴿ فَمَا رَجِحَت تَجِّنَرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] أي: ما حصل فيها ربح فهو عام في نفي الربح، وكذا: ﴿ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِيرَ ﴾ [البقرة: ١٦] عام في نفي هداهم؛ أي: وما كان لهم هدى.

ومنها: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَآءَتَ مَا حَوْلَهُ وَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي جَمِيع ما حوله. ثم احتمال وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَتِ لَا يُبْصِرُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٧] عام في جميع ما حوله. ثم احتمال تخصيصه بحسب الواقع خارجاً أو ذهناً، إن كان ما حوله مكشوفاً ليس فيه ذو ظل يحجب الضوء عما يحاذيه، فلا تخصيص، وإلا خُضَّ منه ما يحاذي ذوات الظلال فيما حوله.

مثاله: لو قدر فيما حوله من الأرض شجرة لم يحصل الضوء في ظلها فيكون مخصوصاً من عموم «أضاءت ما حوله».

ومنها: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] عام في جميع نورهم؛ لأنه اسم جنس مضاف./[٢٣/ل].

ومنها: ﴿ أَوْ كَصَيّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَاتُ وَرَعْدُ وَبَرْقُ تَجَعْلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌ بِٱلْكَافِرِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٩] يحتمل العموم؛ لظاهر اللفظ، ويحتمل العهد؛ لأن أصله: والله محيط بهم، لكن وضع الظاهر موضع الضمير ترهيباً.

ثم الضمير في ﴿ هُمٍ ﴾ راجع إلى ﴿ من ﴾ في قوله - عز وجل - / [١١ ب /م]: ﴿ وَمِنَ

ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٨] وهي نكرة موصوفة لا عموم لها؛ أي: ومن الناس قوم يقولون: آمنا. وإذ لا عموم لها فلا عموم للعائد إليها، وهو الضمير في: والله [بمم محيط].

ومنها: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ تَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَاۤ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرُ ۞ ﴾ [البقرة: ٢٠].

قيل: هو خاص بالمكنات، مخصوص بما عداها من الواجب والممتنع.

والتقديو: إن الله على كل شيء ممكن قدير؛ إذ غير الممكن لا يدخل تحت القدرة.

ومنها: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢١].

قيل: هو عام أريد به خصوص أهل مكة.

وقيل: هو عام فيهم وفي غيرهم ممن شملته دعوة الإسلام، لكن مخصوص بمن لا تلزمه العبادة كغير المكلفين.

وقد عرض هاهنا تنبيه حسن؛ وهو أن العام قد يكون (قار) الكمية، أي: لا يلحقه زيادة ولا نقص؛ كقولنا: الوجود أو العالم ما كان منه وما يكون ممكن أو مخلوق، وقد لا يكون كذلك بأن تلحقه الزيادة والنقص؛ نحو: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَيْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ [البقرة: ٢١] فإنه خطاب للمكلفين، وعام فيهم، ثم إلهم يزيدون بمن ينتقل إلى حال التكليف؛ كالصبي يبلغ والمجنون يفيق، وينقصون؛ كالعاقل يجن والحي يموت.

ومنها: ﴿ مِن قَيْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١] هو عام في المخلوقين، هم والذين من قبلهم من الأمم.

وهنها: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَاشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجَعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۚ ۞ ﴾ [البقرة: ٢٢] عام في الأرض حص بالبحار ونحوها مما لا يفترشه الناس.

ومنها: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة: ٢٦] أي: سقفا مبنياً فوقكم، مثل: ﴿ وَجَعَلْنَا

السّمآء سَقْفًا مُحَفُوظًا وَهُمْ عَنْ ءَايَتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿ الْأُنبِياء: ٣٦]، و﴿ وَالسَّقْفِ السّماء سَقَفَ مَنْ عَلَيْهُم عَنْ عَلَيْهُم عَنْ السّماء؛ لأن السّماء مع العالم كبيت واسع فيه ناس، وهو سقف مبنى عليهم. ويحتمل أن يخص في السّماء بما خرج عن سمت الأرض المسكونة منها؛ كالسّماء المسامتة للربع الخراب من الأرض [لا تعلق له بأهل المعمور منها بكونه سقفاً لهم ولا بناء فوقهم، وصار ذلك من السّماء كالبحر الذي تعذر كونه فراشاً من الأرض، وصار حقيقة الكلام: الذي جعل لكم الأرض] التي يمكنكم التصرف عليها والاستقرار فراشاً، والسّماء التي تسامتكم وتظلكم بناء، أو جعل الأرض التي تقلكم فراشاً، والسّماء التي تظلكم بناء، والبحر لا يقلنا، وما لا يسامتنا من السّماء لا يظلنا؛ فلا يكون مراداً من لفظهما أو يكون مخصوصاً منه.

ومنها: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّتْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَدقِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٣] أي: من الذي نزلناه، فهو عام في جميع المنزل لم يُحَصَّ منه شيء؛ لأنه لم يؤمنوا منه بشيء.

ومنها: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أَ أُعِدَّتْ لِلْكَنفِرِينَ ﷺ ﴾ [البقرة: ٢٤] عام أريد به الخاص، وهو الناس العصاة، أو الكفار، وحجارة الكبريت، على ما ورد في التفسير.

ومنها: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَفِرِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٤] عام أريد به الخاص، وهو من مات على كفره، وإلا فكثير ممن كان كافرا وقت نزولها أسلم بعد ذلك، فخرج عن العموم.

ومنها: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِيرَ عَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَدِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّتِ تَجَرِى مِن تَحَتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّهَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِزْقًا فَالُواْ هَلَا ٱلَّذِي رُزِقَنَا مِن قَبَلُ وَأُتُواْ بِهِ الْمَاتِهَا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥] هو عام مُتَشَلِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥] هو عام فيهم أريد به /[١٣١ أ / م] الخاص، وهو من آمن وعمل /[٢٤/ل] جميع الصالحات المأمور ها إلى الموت، ولا يخفى ما فيه من التقييد.

ومنها: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْي ٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ وَامْنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِيِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ

بِهَاذَا مَثَلاً كَيْضِلُّ بِهِ عَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُ بِهِ َ إِلَّا ٱلْفَاسِقِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٦] عام فيهم إن لم يرد هم أو ببعضهم معهود.

ومنها: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَنقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَاۤ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِ ٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧] لفظها يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧] لفظها عام، فإن أريد فسادهم في كلها المجموعي من حيث هو كل فلا تخصيص، إذ من أفسد في ذراع من الأرض، صدق أنه أفسد في الأرض بهذا الاعتبار.

وإن أريد فسادهم في كلية أجزائها أي في كل جزء منها، فهو مخصوص بكل جزء منها لم يفسدوا فيه.

ومنها: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَى إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴿ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ [البقرة: ٢٩]، هو عام مؤكد بــ (جميعاً) ثم يحتمل أن يكون مخصوصاً بما ليس للمخاطبين مما في الأرض كعلف البهائم ونحوه، ويحتمل إجراؤه على عمومه بأن يقال: علف البهائم ونحوه هو للمخاطبين بواسطتها؛ لأن البهائم خلقت لهم، وعلفها خلق لها، والمخلوق للمخلوق للشيء مخلوق لذلك الشيء. والعيان يشهد أن علف البهائم يصير لحماً لها ولبناً، ثم يأكله الناس.

قوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلْتَهِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَجَمَعُكُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَخَنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيَ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠] هو عام فيهم لم يخص، ﴿ وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠] هو عام فيهم لم يخص، ﴿ وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠] عتمل أنه لتعريف الحقيقة، أو هو مجرد جمع لا للعموم، ويحتمل أنه [عام خص] بالواقع بأن بني آدم لم يسفكوا كل دم.

ثم إن الناس اختلفوا في عصمة الملائكة؛ فأثبتها الجمهور ونفاها المعتزلة، متمسكين من هذه القصة بوجوه:

أحدها: قولهم: ( أتجعل فيها) وهو استفهام إنكار، واعتراض على الله – عز وجل – وهو سوء أدب.

الثاني: قولهم: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَشْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَخَنْ نُسَبِّحُ كِحَمْدِكَ

وَنُقَدِّسُ لَكَ عَالَ إِنِّى أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ البقرة: ٣٠] وهو غيبة لبني آدم، وقذف لهم رجما بالغيب.

الثالث: قولهم: ﴿ وَخَنْ نُسَبِّحُ كِمْدِكَ وَنُقَدِّسُ ﴾ [البقرة: ٣٠] وهو عجب منهم بأعمالهم، ومن [منهم] على الله - عز وجل - بها، وكل هذه أفعال تنافي العصمة.

الرابع: أن إبليس وهاروت وماروت من رؤسائهم وقد عُلِمَ ما كان منهم مما ينافي العصمة فمن دونهم من الملائكة أولى.

الخامس: أن البشر أفضل من الملائكة عند كثير من الناس، ثم إنهم غير معصومين، فالملائكة الذين هم مفضولون أولى.

## واحتج الجمهور بوجوه:

أحدها: أن الملائكة رسل الله، لقوله – عز وجل –: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَــُواتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَــُهِكِ رُسُلاً أُولِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـثَ وَرُبَـعَ ۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ ﴾ [فاطر: ١].

﴿ اللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَيْكِ وَمُللًا وَمِنَ ٱلنَّاسُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُ بَصِيرُ ﴿ وَاللَّهُ عَايَةُ اللَّهِ عَرَا وَ حَلْ اللهِ الله - عز وجل - معصومون لقوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا جَآءَتُهُمْ ءَايَةُ قَالُواْ لَن نُوْمِنَ حَتَى نُوْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِى رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ جَعْلُ رِسَالَتَهُ وَ قَالُواْ لَن نُوْمِنَ حَتَى نُوْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِى رُسُلُ ٱللَّهِ مَا اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ جَعْلُ رِسَالَتَهُ وَ عَلَا اللَّهِ مَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴿ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴿ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴾ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارً عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴿ اللَّهُ وَالْانْعَامِ ١٢٤].

الثاني: قوله - عز وجل - في وصفهم: ﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوَاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَتِهِكَةً غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] وهو معنى العصمة. /[٥٢/ل]

الثالث: أن المنافي للعصمة هو المعاصي، و [هي] إنما تصدر عن الشهوة والغضب، وهم محردون عنهما؛ فكانوا معصومين/ [١٣ ب/ م] عنها.

قالوا: وهذه الوجوه قواطع في عصمتهم، وما ذكره المعتزلة في نفيها ما بين ممنوع أو ظاهر لا يعارض القاطع.

وأقول في هذا: إن الله - عز وجل - متصرف عدل فبتصرفه ابتلى البعض بالبعض، وبعدله سلط بعض بني آدم على الملائكة فتكلموا فيهم انتصافاً منهم، ثم إنه - عز وجل - بين للملائكة فضل بني آدم حتى صاروا يستغفرون لهم.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَتِهِكَةِ فَقَالَ أَنْبِعُونِي بِأَسِّمَآءِ هَتَوُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَلِقِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٣١]، قيل: أسماء الملائكة فهو خاص هم.

وقيل: أسماء الموجودات فهو عام فيها (١)، ويحتج به من يرى أن اللغات توقيفية لا اصطلاحية.

وأجيب عنه بأنه يجوز أنه علمه لغة من كان قبله، وهي في الأصل اصطلاحية، ويجوز أنه علمه ذلك بأن أقدره على الاصطلاح، وألهمه اللغات فوضعها.

وهذه المسألة من مسائل اللغات من أصول الفقه، وقد اختلف فيها فقيل: اللغات توقيف، وقيل: اصطلاح، وقيل توقيف، والباقي اصطلاح، وقيل غير ذلك، وهذه المسألة من رياضات الفن، لا من ضرورياته.

قولهم: ﴿ قَالُواْ سُبْحَننَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۗ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿ البقرة: ٣٢] عام خص بالاستثناء المذكور، وفيه رد على من تأله الملائكة، إذ لو كانوا آلهة لكان علمهم كاملاً عام التعلق بالأشياء.

﴿ قَالَ يَتَادَمُ أَنْبِئَهُم بِأَسْمَآبِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَآبِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿ البقرة: ٣٣] ظاهر في أن الأسماء التي علمها أسماء الملائكة، أي: أنبئ الملائكة بأسمائهم، [ ويحتمل: أنبئهم بأسماء المسميات كلها. أو بأسماء الملائكة من جملة المسميات، وبه يحصل مقصود إعجازهم.

﴿ إِنِّىَ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٣٣] عام في كل ما غاب فيهما عن الخلق، أما الله - عز وجل - فلا يغيب عنه شيء، ولا تخصيص فيه مثل: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْأَخِرُ وَٱلظَّنِهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ

<sup>(</sup>١) انظر تفسير ابن كثير [١/ ٣٤٧].

عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣].

واعلم أن المصحح لعلم الغيب هو كمال العلم والقدرة والإرادة، وهذا الكمال [لم يحصل إلا لله] - عز وجل - فلذلك اختص بعلم الغيب وقد شرحت ذلك في موضع آخر.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتَهِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴿ وَالبقرة: ٣٤] هو عام فيهم لم يخص.

﴿ فَسَجَدُوۤا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ احتج به من رأى أن إبليس من الملائكة، إذ لو لم يكن منهم لما تناوله الأمر لهم، وعورض بقوله – عز وجل – ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتَبِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ لَ أَفْتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ وَ أُولِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوُ الْمِسْتِنَاء منقطع، أي دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُولًا بِئِسَ لِلظَّلِمِينَ بَدَلاً ﴿ الكهف: ٥٠] والاستثناء منقطع، أي لكن إبليس أبي.

وأجاب المخالف بأن الوجوب لعله فُهم من قرينة حالية أو مقالية، لم يحكها القرآن، أو من خصوصية تلك اللغة التي وقع الأمر بها، إذ العربية لم تكن حينئذ وإنما حكى القرآن بها ما وقع بغيرها، والخلاف إنما هو في الأمر المجرد عن القرائن بلغة العرب. وأما الفور فلم يفهم [ من مجرد] الأمر وهو: ﴿ ٱسۡجُدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤] بل إما من قرينة، أو مقتضى تلك اللغة كما سبق، أو من قوله - عز وجل -: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوجي

<sup>(</sup>١) انظر المسألة في تشنيف المسامع [١/ ٢٠٧].

فَقَعُواْ لَهُ، سَنجِدِينَ ﴿ ﴾ [الحجر: ٢٩] فتعقيب التسوية والنفخ بالأمر بالسجود بفاء التعقيب خصوصاً بلفظ الوقوع الدال على أبلغ ما يكون من المبادرة قاطع في الفورية.

﴿ وَقُلْنَا يَتَادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجُنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِعْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَاذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّامِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٣٥] عام فيهما.

﴿ وَكُلَّا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [البقرة: ٣٥] عام في أمكنتها.

﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَاذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الم

قوله - عز وجل -: ﴿ فَأَزَلَهُمَا ٱلشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۗ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا بَعْضُ عُدُو ۗ وَلَكُر فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرُّ وَمَتَكُ إِلَىٰ حِينِ ﴿ ﴾ [البقرة: ٣٦] زللهما مخلوق لله عند المحبرة، ولآدم وحواء عند المعتزلة، ومكسوب لهما مخلوق لله - عز وجل - عند الكسبية، وهي من مسائل القدر، وأضيف الإزلال إلى الشيطان لتسببه إليه بالوسوسة.

﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ عام خص بورق الجنة الذي خصفاه عليهما منها، وهو مما كانا فيه من نعيم الجنة، وهو كما قيل: متاع قليل من حبيب مفارق.

﴿ وَقُلْنَا آهْبِطُواْ بَعْضُكُرْ لِبَعْضِ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُرْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرُّ وَمَتَنَعٌ إِلَىٰ حِينِ ۞ ﴾ [البقرة: ٣٦] عام في الهابطين المخاطبين وهم آدم وحواء وإبليس والحية والطاووس<sup>(١)</sup> فيما قيل.

﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ البقرة: ٣٨] عام، مخصوص بمن مات على الهدى.

﴿ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزْنُونَ ﴿ [البقرة: ٣٨] عام، سواء بني الخوف مع لا أو رفع منوناً؛ لأنه جنس لا يقبل التثنية وقع عليه النفي، بخلاف نحو: لا رجل بالرفع؛ لأنه يقبل التثنية؛ فيجوز أن يقال فيه؛ لا رجل في الدار بل رجلان أو رجال، ولا يحسن هاهنا لا خوف عليهم بل حوفان؛ وكذا ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِعَايَاتِنَاۤ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ اللهِ عَلِيهِ عَلَيْهُم بل حوفان؛ وكذا ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِعَايَاتِنَاۤ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ اللهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

<sup>(</sup>١) انظر شذرات الذهب ٣ / ١٧١.

هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٣٩] عام فيهم بشرط أن يموتوا على الكفر.

قوله - عز وجل -: ﴿ يَسَنِىَ إِسۡرَاءِيلَ ٱذۡكُرُواۡ بِعۡمَتِى ٱلَّتِي َ ٱنْعَمۡتُ عَلَيْكُر ٓ وَأُوۡفُواْ بِعَهۡدِىَ أُوۡفِبِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّكِى فَٱرْهَبُونِ ﴿ ﴾ [البقرة: ٤٠] عام فيهم [الموجودين في] عصر النبوة.

﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِى ﴾ [البقرة: ٤٠] عام في العهد وهو ما التزموه من / [٢٧ / ل] الإيمان والطاعة ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ لَوَ لَا تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ لَوَ لَا تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ عَلَى اللّهِ وَاللّهُ وَإِيّلَى فَاتَّقُونِ ﴿ وَالبقرة: ٤١] أي بجميعه فهو عام فيه، إذا الكفر بحرف منه كالكفر بجميعه.

﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ أي لجميعه. فلا تناقض ولا تكاذب فيما جاء من عند الله عز وجل – كلياً ولا جزئياً؛ بل كل قضية منه موافقة لباقي قضاياه؛ لأن كلام الله – عز وجل – إن كان هو العبارات المسموعة فهو غني عن الكذب فيه، وإن كان هو المعنى القائم بذاته فالكذب نقص لا يجوز قيامه كما فعلى كل حال لا كذب، ولا / [7] برام عن وجل.

﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] عام أريد به الخاص، أي: لا تخلطوا الحق الذي من عندكم من صفة محمد الله بالباطل الذي تخترعونه لتضيعوا أمره على الناس.

قوله - عز وجل -: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَهُم مُّلَقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٤٦] أي يعلمون أو يعتقدون، وإلا فالظن المجرد لا يكفي في العقائد، والفرق بين الثلاثة أن العلم جازم لا يقبل التشكيك [كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين، والظن غير جازم ويقبل التشكيك] كظن أن النية شرط في الوضوء، والاعتقاد جازم لكنه يقبل التشكيك، ولهذا ينتقل أهله عنه كالقدري يصير جبرياً والمعتزلي أشعرياً ونحوه.

والظن لغة الاعتقاد غير الجازم راجحاً كان أو مرجوحاً؛ لأنهم قالوا: الظن حلاف العلم وهو يتناول ذلك.

وفي الاصطلاح، وهو الحكم الراجح في أحد الاحتمالين، والمرجوح وَهمُّ والمساوي

شك (١)، وقد يستعمل الظن بمعنى العلم وفي القرآن منه مواضع هذا الموضع ﴿ وَرَءَا اللَّهُ مُواقِعُ ﴿ وَرَءَا اللَّهُ مُواقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٥٣].

و﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿ وَصَلَّتَ اللّهُ وَظَنُواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلُطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُردُ أَنَّمَا فَتَنَّنهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص: ٢٤] وقول الشاعر:

فقلت لهم ظنوا بألفي مدجيج سراقهم في الفارسي المرد

وقد يحتج هذا ونحوه مثل: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَاْ بَشَرُّ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىَّ أَنَّمَا إِلَهُ وَحِدُ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِّهِ عَلَا عَمَلاً صَلِحًا وَلاَ يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ٓ أَحَدًا ۞ ﴿ [الكهف: ١١٠]، ﴿ دَعُونَاهُمْ فِيهَا سُلَكُمُ ۖ وَءَاخِرُ دَعُوناهُمْ أَنِ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الكهف: ١٠] وأشباهه من يرى أن الله -عز وجل- يُرى في الآخرة وهو مذهب الجمهور، وهي من مسائل صفات الله - عز وجل - وهو كونه مرئياً.

ووجهه أن اللقاء لغة يقتضي بإطلاقه الرؤية، وفي هذه المسألة بحث يذكر في موضعه إن شاء الله عز وجل .

قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿ يَسَنِنَ إِسْرَاءِيلَ آذَكُرُواْ نِعْمَتِى آلَّتِى أَنْعَمْتُ عَلَيْكُرْ وَأَنِي فَضَلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَمْتُ عَلَيْكُرْ وَأَنِي فَضَلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٤٧] عام أريد به الخاص، وهو عالمو زماهم أو عام خص بأمة محمد الله فإلها أفضل الأمم بالنص والإجماع.

﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسُ عَن نَفْسٍ شَيَّا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا يُوْمَا لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٤٨].

يحتج به المعتزلة وبنحوه مثل: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَنفِعِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٠]، ﴿ فَمَا

<sup>(</sup>١) انظر المحصول للرازي [١ / ١٦، ١٣] والأحكام للآمدي [١ / ١٥].

تَنفَعُهُمْ شَفَعَةُ ٱلشَّلفِعِينَ ﴿ اللَّذِرِ ٤٨ / لَ ] - ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ الْفَعُهُمْ شَفَعَةُ ٱلشَّلفِعِينَ ﴿ اللَّلْلِمِينَ مِنْ جَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: إِذَا ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَناجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ جَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨] على أن العصاة ما لم يتوبوا في دار التكليف لا تنفعهم الشفاعة، والجمهور يخالفوهم في ذلك عما سيقع في مواضعه إن شاء الله - عز وجل - وحملوا هذه الآيات على الكفار، وعلى هذا يكون ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ ﴾ [البقرة: ٤٨] مخصوص بذوي الشفاعة في وعلى هذا يكون ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ ﴾ [البقرة: ٨٤] مخصوص بذوي الشفاعة في الآخرة حيث تقبل منهم وبأهل الكبائر من الموحدين حيث تقبل فيهم، أما ﴿ وَٱتَّقُواْ يُوْمَا لاَ جَرِّرِى نَفْسُ شَيَّا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلُ ولو ملء يُخص، إذ لا فدية هناك ولو ملء يُنصرُونَ ﴿ وَالبقرة: ٤٨] أي فدية فعلى عمومه لم يخص، إذ لا فدية هناك ولو ملء الأرض ذهباً.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِذْ نَجَيَّنَكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوّءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَخْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ٤٩] عام في ذلك إلا من خص كموسى - عليه السلام - إذ سلم من الذبح، ومن عساه قتل من النساء بسبب خاص.

﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَكُمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٠] عام إذ لم ينقَلْ [١٥ أ / م] أنه سلم منهم أحد، ودل على ذلك قوله عز وجل ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الزحرف: ٥٥] فأكد.

فأما قوله - عز وحل - في فرعون ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةِ مَا لَخَلْفِكُونَ ﴾ [يونس: ٩٢].

فمعناه نلقيك على نجوة من الأرض أي: موضع عال ميتاً ليعتبر بك، ويحتمل أنه ننجيك من ابتلاع البحر لك كما ابتلع قومك فلم يظهر منهم أحد.

﴿ فَاقَتْلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرُ لَكُمْ عِندَ بَارِيِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُ، هُو ٱلتَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۚ فَا الْخَاص، وهم عبدة العجل منهم، الرَّحِيمُ ﴿ وَالبقرة: ٤٥] قومه هاهنا عام أريد به الخاص، وهم عبدة العجل منهم، وليس جميع قومه عبده، وكذلك ﴿ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥] أي يقتل بعضكم

بعضاً، إن ثبت أن جميع من عبد العجل واتخذه قتل فهو على عمومه؛ وإلا فهو مخصوص بمن سلم منهم كالسامري ونحوه.

﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَنَمُوسَىٰ لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتَكُمُ ٱلصَّعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٥٥] عام أريد به الخاص، وهم السبعون المختارون، لكن لما كانوا على رأي الباقين، وهم كالأئمة لهم صار صعقهم كصعق الجميع.

﴿ ثُمَّ بَعَثَنَكُم مِّرَ لَ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿ وَالبقرة: ٥٦] دل على أن الصعق كان موتاً حقيقياً ثم عاشوا بعده كما عاش الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت، وهذه من مسائل المعاد.

وقد صنف ابن أبي الدنيا أو غيره كتاباً فيمن عاش بعد الموت، ذكر فيه حلقاً كثيراً، وزعم قوم أن هؤلاء السبعين لم يموتوا، وإنما لحقهم صعق كصعقة موسى شبيهاً بالإغماء والخروج عن عالم الحس، ثم أفاقوا كما أفاق موسى، وسمي موتاً بجامع الخروج عن الإحساس أو لكونه من مقدمات الموت، وأما قولهم: ﴿ لَن نُو مِن لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥] فيحتج به المعتزلة على امتناع رؤيته – عز وجل – إذ لو كانت جائزة لما قوبلوا على سؤالها بالموت والصعق، ولا حجة فيه، لاحتمال أن صعقهم لم يكن عقوبة على مجرد سؤالهم الرؤية، بل على سؤالها تكذيبا وعناداً / [٢٩ / ل] أو على سؤالها في الدنيا، وإنما وقتها الآخرة.

﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقَنَكُمْ أَلْمُونَ ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمُونَ ﴿ وَالبقرة: ٥٧] هو إما غمام ومنّ وسلوى معهود أو عام أريد به الخاص، إذ ليس كل غمام ظلل عليهم، ولا كل منّ وسلوى أنزل عليهم، بل القدر الذي احتاجوا إليه من ذلك.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَنذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِغْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ أَلْهَا مَنْ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِغْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَالِبَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُرْ خَطَيَكُمْ ۚ وَسَنزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٥٨] عام في جميع الخطايا، تمحوها التوبة والاستغفار وهو معنى قولهم: «حِطَّة»، وهو مخصوص بالشرك لا يغفر إلا بالإيمان لقوله - عز وجل -: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا

يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ـ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكَ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفَتَرَى ٓ إِنَّمًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ٤٨].

﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٥٩] عام في أولئك الظالمين أنهم أهلكوا بالطاعون أو غيره.

﴿ فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة: ٦١] عام فيما سألوه من البقول ونحوها، وتخصيصه موقوف على / [١٥ ب / م] الدليل.

﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ ﴾ عام أريد به الخاص، أي الذلة الكافية في خزيهم أو هو للعهد، أي الذلة المعهودة لهم.

﴿ يَكُفُرُونَ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١] عام سواء كفروا بجميعها أو ببعضها الذي هو كالكفر بجميعها.

﴿ وَيَقَتْلُونَ ٱلنَّبِيِّنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ ذَٰ لِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٦١] عام أريد به الخاص أو عام مخصوص بمن لم يقتلوه منهم كموسى وهارون – عليهما السلام – وغيرهما.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَرَىٰ وَٱلصَّبِينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ شَخْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢]، الآية عام لم يخص.

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٦٣].

عام فيجب على كل من أوتي تكليفاً من الله - عز وجل - أن يأخذ بجميعه ويعمل به كله إلا ما خُصَّ منه بنسخ [ ونحوه، وكذلك: ( واذكروا ما فيه ) أي: من العهد يجب الوفاء بجميعه إلا ما خص منه بنسخ ] أو عجز أو نسيان مسقط، فالصلاة مثلا عهد وأمانة عند المكلف يسقط منها القيام ونحوه بالعجز عنه، وواجباتها الثمانية عند من يراها بالنسيان والتضييق فيها سقط استحبابه بالنسخ.

قوله – عز وجل –: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ آعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ وَرَدَةً خَسِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] هذا أمر تكوين واقتدار، وصيغة ﴿(افعل) تأتي على نحو من عشرين وجها منها هذا، وسنشير إلى الباقي في مواضعه إن شاء الله – عز وجل – وهذه تذكر في مسائل الأمر من أصول الفقه.

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُوۤاْ أَتَتَخِذُنا هُزُواً قَالَ الْعُوذُ بِاللّهِ أَن أَكُونَ مِنَ ٱلجِهِلِينِ ﴾ [البقرة: ٦٧] هي مطلقة لدلالتها على ماهية البقرة من غير قيد، وفيه جواز التكليف والخطاب بالمطلق، ثم قد كان في علم الله – عز وجل – تقييدها بالقيود المذكورة بعد كالصفرة وعدم الشية ونحوها، فمن ثم احتج به من رأى جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة إلى العمل خلافاً لبعض الأصوليين (١)؛ لأن ذلك يوهم اعتقاد الخطأ.

وجوابه: أن ذلك وإن كان مفسدة لكن قد يتعلق به مصلحة نية الطاعة، والعزم على الامتثال وهي أرجح.

وقد يكون المحمل أجدر بحصول تلك المصلحة فلذلك جاز، والأكثرون على [أن] تأخير البيان عن وقت الحطاب وإلى وقت الحاجة / [٣٠ / ل] جائز، وعن وقت الحاجة ممتنع وهو الأظهر. وهذه من باب المطلق والمقيد والمحمل والمبين.

﴿ فَقُلْنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَا ﴾ [البقرة: ٧٣].

أي: فضربوه ببعضها فعاش. ﴿ كَذَالِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٣]، فيها مسائل:

الأولى: جواز الإضمار إذا اقتضاه ودل عليه الكلام؛ لأن ضرب الميت ببعضه وحياته ليس مذكوراً هاهنا بل هو مقتضى الكلام ومدلوله، ومن هذا الباب ﴿ وَإِذِ السَّسَّقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ عَقُلْنَا اَضْرِب بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَانَفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ حَالُوا وَالشِّربُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ ﴾ كُلُوا وَالشِّربُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿ ﴾

<sup>(</sup>۱) انظر المسألة في المعتمد [١/ ٣١٥] والبرهان [١/ ١٢٨] والمستصفى [١/ ٣٦٨] والمحصسول [١/ ٤٧٧] وشرح الكوكب المنير [٣/ ٤٥٣] ونماية السول [٢/ ١٥٦].

[البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت.

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَتِ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى اللَّهِ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى اللَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وَلَا يَهُ مَعْامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ أَن يُعلَمُونَ عَلَى اللَّهِ وَ ١٨٤] أي: فأفطر فعليه صوم عدة.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى خَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَئِئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى خَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَئِئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَلْسِلُونِ عَلَى يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَتٍ خُضْرٍ وَأُخْرَ يَابِسَتٍ لَعَلِّي ٱلرَّحِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ يُوسُف أَيُّهَا ٱلصِّدِيقُ ﴾ [يوسف: ٤٥] . أي: / [١٦] أم] فأرسلوه، فحاء إليه، فقال ﴿ يُوسُف أَيُّهَا ٱلصِّدِيقُ ﴾ [يوسف: ٤٦]. المسألة الثانية: إثبات المعاد بإحياء هذا الميت، والإخبار بإحياء الموتى.

المسألة الثالثة: حواز القياس كأنه قال: كما أحيينا هذا الميت الخاص كذلك نحيي غيره لاشتراكهما في علة الإحياء ومصححه، أما علته فالقدرة التامة، وأما مصححه فكون الإحياء ممكناً، والقياس إما لجمع على جمع، أو لمفرد على مفرد، أو لمفرد على جمع، أو لمحمع على مفرد، كما في هذه المسألة إذ قاس إحياء الموتى على إحياء هذا الميت الواحد.

﴿ فَقُلْنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَا ۚ كَذَالِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ ءَايَاتِهِ ـ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ٧٣] عام أريد به الخاص، أي: الآيات التي أراها بني إسرائيل.

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنَ بَعْدِ ذَالِكَ فَهِي كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَ لَمَا يَشَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَنفِلِ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤].

قيل: بل أشد [وهو ضعيف، وقيل: (أو) للتخيير، أي: أنتم مخيرون في ألها كالحجارة أو أشد]، اختاروا أي الحكمين شئتم، وقيل: هي للشك بالنسبة إلى من يجوز عليه، وقيل غير ذلك.

ونحوه القول في: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَاتُ وَرَعْدُ وَبَرْقُ بَجُعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي وَالْمَانِ مِنَ ٱلطَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌ بِٱلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩] وهذه من مسألة حروف المعاني في أصول الفقه.

قوله - عز وجل -: ﴿ ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحُرِّفُونَهُ، مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥].

وأصل الخلاف أن الكلام حقيقة في العبارات المسموعة، أو في المعنى القائم بالنفس، أو مشترك بينهما؟

فيه ثلاثة أقوال عن / [٣١] الأشعري.

فإن قيل: هو حقيقة في العبارات انبنى على أن الكلام صفة فعل أو ذات، فمن رآه صفة فعل قال: هو قديم كالحنابلة، ومن رآه صفة ذات قال: هو قديم كالحنابلة، ومن رآه معنى قائماً بالنفس قال: العبارات ليست بكلام بل هي دليل على الكلام وهي مخلوقة. ومن قال: هو مشترك بينهما، قال: الذاتي قديم والنطقي مخلوق، وهذه من مسائل الصفات من أصول الدين.

﴿ \* ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ [البقرة: ٧٥].

وهذا ونحوه مثل: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيَّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَاكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا وَأَسْمَعْ وَآنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَاكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا وَأَسْمَعُ وَآنظُرُنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَاكِن لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا وَأَسْمَعُ وَآنظُرُنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَاكِن لَعَنَهُم اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُومِنُونَ إِلَّا وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَمُ اللّهُ وَلَا عَلَمُ اللّهُ وَلَا يَوْلُونَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا يَعْمَلُونَ وَلِلّا فَي اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَمُ وَلَا عَلَى الطّورَ، وإنما حرفوا بعضه، وهو ما لهم في جميع ما سمعوه من كلام الله – عز وجل – على الطور، وإنما حرفوا بعضه، وهو ما لهم في

تحريفه: [١٦] ب / م] مصلحة كتخفيف التكليف الثقيل، وتغيير صفات النبي – عليه الصلاة والسلام، وهل تحريفهم لذلك تحريف تبديل أو تحريف تأويل؟ فيه قولان، والأشبه ألهم جمعوا بينهما، فبدلوا بعضاً وتأولوا على غير وجهه بعضاً.

﴿ فَلَا يَحَزُنكَ قَوْلُهُمْ ۗ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۞ ﴾ [يس: ٧٦] عام لا تخصيص فيه لعموم تعلق العلم الأزلي.

﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ عَظِيَّئَهُ وَ فَأُوْلَتِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ وَ البقرة: ٨١] هو عام لم يخص؛ لأن المراد بالسيئة الكفر بدليل مقابلته بالإيمان في الآية بعدها وإحاطتها به أن يموت عليها ومن مات كافراً خلد في النار بغير تخصيص ولا مثنوية وأما ﴿ وَٱلَّذِيرَ عَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَلِدُورِ فَي [البقرة: ٨٢] فعام مخصوص بمن مات على ذلك، و لم يقطع عليه بالكفر طريق النجاة.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَ بَنِيَ إِسۡرَاءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَالِدَيۡنِ إِحۡسَانَا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلۡيَتَنَمَىٰ وَٱلۡمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنَا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَاتُواْ ٱلزَّكُوةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمۡ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣] هو عام في الأصناف المذكورة، مخصوص بمن لم يوجد منه ما يوجب الإساءة إليه كجناية توجب حداً، أو بغي يوجب قتالاً، أو بدعة توجب هجراً، ونحوه على أن هذه الأشياء من باب الإساءة إليه، فاللفظ إذن على عمومه.

﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَا ﴾ [البقرة: ٨٣] عام مخصوص بمن وجد منه ما يقتضي إساءة القول له، والقول فيه كالذي قبله، وهذه الآداب قد وردت في خصوص شرعنا، وإنما يحتج بما من خطاب بني إسرائيل بما هاهنا بناءً على أن شرع من قبلنا شرع لنا كما سيأتي بيانه إن شاء الله عز وجل.

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٣] عام خص بالاستثناء بعـــده وهـــو ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنتُم مُعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣].

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ عِلَّارُّسُلِ ۗ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ

ٱلْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكَبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبُتُمْ وَفَرِيقًا كَذَّبُتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٨٧] عام أريد به الخاص، وهم الرسل الذين بعده إذ جماعة من الرسل كانوا قبله كآدم ونوح وإبراهيم ونحوهم.

﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى آبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَاتِ ﴾ [البقرة: ٨٧] يعني المعهودة التي ظهرت على يديه إذ لم يؤت كل بينة في الوجود.

﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلَفٌ ۚ بَلِ لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمۡ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿ البقرة: ٨٨] / [٣٢ / ل] (الباء) هل هي للعلية أو للسببية؟ وينبني عليه أن الكفر علة اللعن المؤثرة فيه أو سبب له، وإنما المؤثر فيه إرادة الله - عز وجل - التي لا يعلل مقتضاها، وهذا من باب مسائل القدر.

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنِقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَا ٓ ءَاتَيْنَكُم بِقُوّةٍ وَٱسْمَعُواْ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِغُسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِعُسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُمْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ آلِعِمْ الله العجل، وهو مجاز جمع بين الاستعارة والحذف، أما الاستعارة، فلأن حب العجل لما سرى في قلوهم سريان المشروب في بدن الشارب استعار له لفظ الشرب، وأما الحذف فلأن نفس العجل لم يسر في قلوهم، فتعين تقدير حبه، ومن المجاز ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابُ قَلْويهُم ، فتعين تقدير حبه، ومن المجاز ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابُ

﴿ وَقَالَت طَّآبِفَةٌ مِّنَ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيّ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِيرَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَار وَٱكْفُرُواْ ءَاخِرَهُ، لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٧٢].

و ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ۞ ﴾ [الإسراء ٢٤] وهو كثير، والأكثر على وقوع المحاز في القرآن لما ذكر خلافاً للظاهرية / [١٧] أ / م] ونحوهم ممن أنكره وهو ضعيف، والمحاز هو اللفظ المستعمل في غير موضوع أول لغة أو عرفاً أو اصطلاحاً، والحقيقة تقابله، وهذه من مسائل المحاز في أصول الفقه.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّامِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٩٥] فيه مسألتان:

إحداهما: أنه تضمن معجزاً نبوياً وهو أنه - عليه الصلاة والسلام - أخبر اليهود بأهم لا يتمنون الموت بعد أن تحداهم به، وقد كان يمكنهم أن يبطلوا دعواه بكلمة، وهو أن يقولوا: تمنينا الموت، فلما لم يفعلوا، دل على علمهم بصدقه، أو صارف صرفهم عن تكذيبه مع سهولته ظاهراً وتوفر الدواعي عليه.

والثانية: أن المعتزلة احتجوا على أن الله – عز وجل – لا يرى، بقوله – عز وجل – لموسى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ وَال رَبِّ أَرِنِي َ أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَاكِنِ اَنظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السَّتَقَرَّ مَكَانَهُ وَسَوْفَ تَرَانِي أَفلُم الجَكَلَىٰ رَبُّهُ وَلَاجَنِي وَلَاكِنِ اَنظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السَّتَقَرَّ مَكَانَهُ وَسَوْفَ تَرَانِي أَفلَم الجَكَلَىٰ رَبُّهُ وَلِي اللَّجَبَلِ جَعَلَهُ وَكَا أَوْلُ لَلْجَبَلِ جَعَلَهُ وَكَا أَوْلُ سَيْحَانَكَ تُبتُ إِلَيْكَ وَأَنا أَوَّلُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَأَنا أَوَّلُ اللَّهُ وَلَيْنَ اللَّهُ وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقا فَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَأَنا أَوْلُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْولَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

[قوله - عز وجل: ] ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ مَنَ لَكُ بِإِذْنِ ٱللّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَكُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَالبقرة: ٩٧] الآيتين فيهما إثبات الملائكة وهم أحد أركان أصول الدين ومتعلقات الاعتقاد، وهم حواهر روحانية نورية أعطوا من قوة السراية في العالم والنفوذ في أجزائه، والتشكل بالأشكال المختلفة ما لم يعط غيرهم، وأنكرهم الفلاسفة أو بعضهم وعبروا عنهم بأنه قوى الأفلاك، وتارة بأنه عقول الأفلاك ونفوسها، إذ الأفلاك عندهم حية ناطقة لا بدلها من ذلك، ونصوص الكتب الإلهية، وإجماع الأنبياء والرسل على إثبات الملائكة [حجة عليهم، وإثباهم مقدم على نفى الفلاسفة].

[قوله - عز وجل]: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَاۤ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكِيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَاۤ إِنَّمَا خَنُنُ فِتَنَةُ فَلَا تَكَفُر ۖ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَرِّقُونَ بِهِ عَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ فَيَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ عَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلّا بِإِذْنِ ٱللّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي إِلّا بِإِذْنِ ٱللّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي

آلاً خِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٠٢] هو عام تخصيصه موقوف على الدليل، إذ يحتمل أن جميع الشياطين تلوا ذلك، فلا تخصيص، ويحتمل أن التالي له بعضهم، فيكون مخصوصاً بمن لم يتل، أو عاماً أريد به الخاص / [٣٣ /ل]، وهو من تلا.

﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أما الناس فعام أريد به الخاص، إذ ليس كل الناس علموا السحر، وأما السحر فيحتمل أنه على عمومه لانضباط أبوابه، [ويحتمل أفم لم يعلموا الناس جميع أبوابه] فيكون مخصوصاً بما لم يعلموه.

﴿ إِنَّمَا خَنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكُفُر ﴾ [البقرة: ١٠٢] يحتج به من يرى كفر الساحر بنفس تعلمه السحر، وقد اختلف فيه، والظاهر أنه إن تعلمه لينفع الناس به بأن يبطل عنهم سحر السحرة، أو ليميز بينه وبين غيره من العلوم المشتبهة به كالسيمياء والكيمياء، فلا بأس به، وقد ذهب بعضهم إلى وجوب تعلمه، لأنه لما في عنه، وجب اجتناب استعماله، واجتناب ما لا يُعرف محال فوجب تعلمه لذلك من باب: [عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه].

ولأن المفتى قد يحتاج إلى أن يفتى في السحر والساحر، فإن لم يعرف حقيقته ربما غلط فضلٌ وأضلٌ، خصوصاً من يكفر بالسحر، ويقتل به، فيكون /[١٧ ب / م] غلطه في إراقة دم، أو حكم بكفر وهو شديد.

﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ عَبِيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ ﴾ [البقرة: ١٠٢] التفريق بيه عناوق لله - عز وجل - مكتسب للسحرة، بدليل ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ خَلَقِ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَواْ بِهِ ۚ أَنفُسَهُم ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ۚ ﴿ وَالبقرة: ١٠٢] احتج به من رأى أن الساحر يُقتل؛ لأن الآية دلت على أنه شرى نفسه، أي: باعها بالسحر، وجعله ثمناً لها، وقد استوفي الثمن، فوجب أن يُستوفى منه الثمن وهو نفسه، وقد يجاب عنه بأن المراد شروا به أنفسهم للنار في الآخرة، فلا يتعين القتل في الدنيا، ويحتمل غير ذلك.

والسحر؛ قيل: هو تمريج قوى أرضية بقوى سماوية، بحيث يحصل من بينهما قوة مؤثرة في الأحسام والأحوال، وإنما تكلمنا في السحر وإن كان أكثر أحكامه إنما تذكر في

الفروع لتعلق الكفر والقتل به عند بعض أهل العلم، والكفر والإيمان من باب الأسماء والأحكام في أصول الدين، والصواب إن شاء الله - عز وجل - أن الكفر إنما هو إنكار ما عُلم كونه من الدين ضرورة، فما لا يدخل تحت هذا الحد لا يكون كفراً، وقد يقال: إن الكفر لما كان ضد الإيمان ثم كان الإيمان هو التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وجب أن يكون الكفر هو التكذيب بذلك أو بعضه، اعتباراً للشيء بضده.

قوله – عز وجل –: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَالسَّمْعُواْ ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٠٤] قيل: كان المسلمون يقولون: يا رسول الله، راعنا. من المراعاة. فاتخذه اليهود دخلاً، وجعلوا يقولون: يا محمد راعنا. من الرعونة، إلغازاً عليه فنُهي المسلمون عن ذلك / [٣٤] ل].

واحتج به على سد الذرائع، وهو مذهب مالك وأحمد، حسماً لمواد الفساد الباطنة، وأجاز ذلك بعض الأئمة، وصنفوا كتباً في الحيل والذرائع، اعتباراً للصور الظاهرة، ويحتمل أن يقال: إذا رأينا صورة ظاهرة يحتمل أن تحتها ذريعة باطنة، فإن علمنا أو ظننا وجود الذريعة [ الفاسدة، منعنا تلك الصورة، وإن علمنا أو ظننا انتفاء الذريعة] أجزنا، وإن ترددنا على السواء احتمل المنع احتياطاً، واحتمل أن يخرج فيه الخلاف كسائر الوسائط المترددة بين الأطراف.

﴿ ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَاۤ أَوْ مِثْلِهَاۤ ۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءِ قَدِيرٌ ۗ ﴾ [البقرة: ١٠٦] فيه مسألتان:

إحداهما: إثبات النسخ(١)، وقد أنكره اليهود؛ بعضهم عقلاً، وبعضهم سمعاً.

لنا: أن النسخ إما بيان انتهاء مدة الحكم، أو رفع الحكم الشرعي بطريق شرعي، وكلاهما لا يلزم منه محال؛ فوجب القول بجوازه، ولأن الشرع للأديان كالطبيب للأبدان؛ فجاز أن ينهى اليوم عما أمره به أمس، كما يصف الطبيب اليوم للمريض ما نهاه عنه أمس، وذلك بحسب المصالح أو إرادة المكلف، وهو الشارع، ولأنه قد وقع في التوراة في عدة صور فالقول بجوازه لازم / [11 أ / م] لهم.

<sup>(</sup>۱) النسخ في اللغة يطلق ويراد به الإزالة والإبطال انظر لسان العرب [٣ / ٦١] المعتمد للبصري [١٤/ ٣٦] المستصفي [١/ ١٠٧] والأحكام للآمدي [٣ / ١٤٦) ١٤٧].

احتجوا بوجوه:

أحدها: أن [الحكم المنسوخ] إما حسن فالنهي عنه قبيح، [أو قبيح] فابتداء شرع أقبح.

وجوابه أنه مبني على قاعدة: التحسين والتقبيح العقلي، وهي ممنوعة.

الثاني: أن النسخ يلزم منه البداء، وذلك يقتضي الجهل بعواقب الأمور، وهو على الله – عز وجل – محال.

و حوابه بمنع لزوم البداء من النسخ، وإنما هو بحسب اختلاف مصالح الخلق متعلقاً ذلك كله بالعلم الأزلي، [ثم إن في توراة اليهود: إن الله - عز وجل - لما أرسل الطوفان أسف وندم، وقال: ما عدت أهلك الخلق به مرة أخرى، أو كما قال. فمن يندم ويأسف كيف يمتنع عليه البداء - على قولهم].

الثالث: أن موسى - عليه السلام - نص على دوام شريعته وتأييدها ما دامت السماوات والأرض، وهو يقتضي أن لا ناسخ لها، فأحد الأمرين لازم، إما كذب حبر موسى، أو بطلان شرع من بعده.

وأجاب المسلمون عن هذا بجوابين؟

أحدهما: أن هذا من موضوعات ابن الراوندي، وضعه لليهود فتمسكوا به، وهو ضعيف؛ لأن النص عندهم موجود في التوراة، فلا حاجة لهم إلى وضع الراوندي.

الثاني: القدح في تواتر هذا الخبر بأن بختنصر لما فتح بيت المقدس حرق التوراة، وقتل اليهود حتى أفناهم؛ إلا يسيراً منهم، لا يحصل التواتر بخبره، فصار هذا الخبر آحاداً لا يُقبل في العلميات، وهذا قريب غير أنه ليس بشاف؛ لألهم يدعون تواتره، وتواتر التوراة جميعها، ويمنعون ما ذُكر من سبب انقطاع التواتر بأن بختنصر أسر نحو عشرة آلاف من بي إسرائيل منهم أربعة آلاف من أولاد الأنبياء مثل دانيال ونحوه، كلهم يحفظ / [٣٥ / ل] التوراة عن ظهر قلب.

والمختار في الجواب أن في التوراة نصوصاً كثيرة وردت مؤبدة، ثم تبين أن المراد بها التوقيت بمدة مقدر كقوله: إذا خربت صور لا تعمَّر أبداً: ثم إلها عُمِّرت بعد خمسين سنة.

ومنها: إذ أحدم العبد سبع سنين أعتق فإن لم يقبل العتق استخدم أبداً، ثم أمر بعتقه بعد مدة معينة، سبعين سنة أو غيرها. وإذا جاز في هذه النصوص المؤبدة أن يراد بما التوقيت، فلم لا يجوز في نص موسى على تأبيد شريعته، وإلا فما الفرق؟

فإن قيل: إذا جاز أن يكون نص موسى المؤبد مؤقتاً حتى جاز نسخ شريعته، جاز أن يكون نص محمد على تأبيد شريعته مؤقتاً؛ فيجوز نسخها بعده بغيره، والمسلمون يأبون ذلك.

قلنا: لا يلزم ذلك، والفرق بين النصين أن موسى عليه السلام- ورد كتابه التوراة بنصوص بلفظ التأبيد، والمراد ها / [١٨ ب / م] التوقيت بخلاف محمد في فإن كتابه لم يرد بذلك، فلم يرد مثله في نصه، وقد استقصيت هذه المسألة بأبلغ من هذا في «مختصر الجدل».

المسألة الثانية: احتج بالآية من يرى أن النسخ يجب أن يكون إلى بدل؛ لقوله - عز وجل -: ﴿ هُ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَنْيرٍ مِّنْهَاۤ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ وَجل -: ﴿ هُ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَنْيرٍ مِّنْهَاۤ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَلْدِيرٌ ﴿ هُ البقرة: ١٠٦] وأجيب بأن الذي هو خير منها لا يتعين أن يكون بدلاً عنها، أو يكون المعنى: نأت منها [ بخير أو بخير منها] غالباً لا لزوماً، وقد ورد نسخ الصدقة أمام النجوى لا إلى بدل، فانتقضت به دعوى هذا القائل.

ويجوز نسخ الحكم إلى مثله وأخف منه وأثقل عند الأكثرين، كنسخ التخيير بين الصوم والفدية إلى تعيين صومه، ومنعه قوم محتجين بهذه الآية: ﴿ نَأْتِ بِحَنْيْرٍ مِّنْهَاۤ أُوْ مِثْلِهَآ ۗ ﴾ والأثقل ليس بخير، ولا مماثل: وأجيب بأنه قد يكون خيراً أو مثلاً في المصلحة والأجر.

قوله - عز وجل -: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِي وَلَا نَصِيرٍ ﴿ البقرة: ١٠٧].

عام لم يخص بشيء، وكذا تمامها ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿ البقرة: ١٠٧] وكذا ﴿ أُمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْعَلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُيِلَ مُوسَىٰ مَن قَبْلُ وَمَن يَتَبَدُّلِ اللَّكُفْرَ بِاللّاِيمَنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ السَّبِيلِ ﴿ وَالبقرة: ١٠٨]. ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكُوة وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ١١٠] يحتج بما أبو حنيفة على أن الزكاة لا تجب في مال الصبي والمجنون بدلالة الاقتران، وهو أنه تعالى قرن الزكاة بالصلاة ثم الصلاة عبادة، فكذا الزكاة ولا عبادة على غير مكلّف، ولهذا قال أبو بكر - رضي الله عنه عبادة، فكذا الزكاة ولا عبادة على غير مكلّف، ولهذا قال أبو بكر - رضي الله عنه لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فمن ألزم الصبي الزكاة دون الصلاة فقد فرق

بينهما، ودلالة الاقتران شبيهة بألها من أصول الفقه من باب كيفية الاستدلال على الأحكام، واستثمارها منها.

﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرُ ﴾ [البقرة: ١١٠] عام مطرد، أي لم يخص.

﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَرَىٰ " بِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ " قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَلِقِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١١١] يحتج به من يرى أن على المدعي الثاني دليلاً؛ لأن دعوى هؤلاء نافية، وهي قولهم: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَرَىٰ " بِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ " قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَلِقِينَ ﴿ ﴾ المولاء بالدليل عليها.

## وفي المسألة أقوال:

ثالثها: أن ذلك يجب في العقليات لسهولته ببيان لزوم المحال من الإثبات بخلاف النقليات، إذ لا يمكن فيها ذلك، فيكتفى مدعى النفى فيها بالاستصحاب.

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمُ ۗ ۞ الله وَلِلَّهِ ٱلله وَلِلَّهِ الله وَيَبْقَىٰ وَجْهُ الله وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَالِمَ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] على ما سيأتي، إن شاء الله عز وجل.

﴿ وَقَالُواْ اَتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [البقرة: ١١٦] يعني اليهود والنصارى والكفار ﴿ سُبْحَننَهُۥ ۗ ﴾ أي تنزه عن ذلك ﴿ وَقَالُواْ اَتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَننَهُۥ ۖ بَل لَّهُ رَمَا فِي اَلسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ وَ قَنِتُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١١٦] يعني أن الولدية تنافي الملكية، وما في السماوات والأرض بأسره مملوك له – عز وجل، فيمتنع أن يكون شيء منها ولداً له، ويستفاد من هذا أن من ملك ولده عتق عليه بنفس الشري، وهو ملك مجازاً، وقد بينا أن / [١٩ أ / م] الولدية تنافي الملكية، ثم بعضهم قاس باقي ذوي الرحم المحرم على الولد، هو مذهب أحمد.

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَ وَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿ ﴾ [البقرة: ١١٧] فيها مسألتان:

إحداهما: الرد على القائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم؛ لأن بديع السماوات

والأرض مخترعهما بعد عدمهما، وذلك ينافي قدمهما والخلاف معهم مبني على أصلين:

أحدهما: أن الصانع عندهم فاعل بالطبع والإيجاب فلا يتأخر عنه معلوله كالنار لا يتأخر عنها الإحراق، والشمس لا يتأخر عنها الإشراق وإضاءة العالم، وعندنا: هو فاعل بالقدرة والاختيار فيفعل ما شاء متى شاء.

الأصل الثاني: أن القديم عندنا يمتنع استناده وافتقاره إلى المؤثر، وعندهم لا يمتنع ذلك إلا في القديم لذاته لا في القديم لغيره كالعالم.

المسألة الثانية: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَا إِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُن فَيَكُونُ ﴿ ﴾ [البقرة: ١١٧] احتج به من قال بخلق القرآن المسموع وقدمه.

أما الأول: فتقريره أن «كُن» مركب من حرفين سابق ومسبوق، وكل ما تضمن سابقاً ومسبوقاً فهو حادث، وإذا ثبت حدوث «كُن» أو النون منها ثبت حدوث باقي عبارات القرآن لاستواء الجميع.

وأما الثاني: فتقريره أن العالم مخلوق بـ «كُن» فلو كانت «كُن» مخلوقة لزم الدور إن خلقت بالعالم، أو التسلسل إن خلقت بغيره وهما محالان، فوجب أنها غير مخلوقة، ثم باقي العبارات مثلها لاستوائهما.

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلۡكِتَنِبَ يَتُلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَنَهِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكُفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلۡخُسِرُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٢١] عام مطرد.

﴿ وَإِذِ آبْتَكُنَّ إِبْرَاهِ عِمْ رَبُّهُ مِ بِكُلِمَتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامَا قَالَ وَمِن ذُرِّيَتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّلِمِينَ ﴿ [البقرة: ٢٤] يحتج به من لا يرى إمامة الفاسق، لأن الإمامة عهد الله، وعهد الله – عز وجل – لا يناله فاسق، فالإمامة لا ينالها في الحكم فاسق، فإن نالها فاسق فإنما نالها بالحكم القدري لا بالإذن الحكمي، وهذا ينالها في الحكم فاسق، فإن نالها فاسق فإنما نالها بالحكم القدري لا بالإذن الحكمي، وهذا هو الذي حمل جماعة من خيار السلف على الخروج / [٣٧ /ل] على أئمة عصرهم لاعتقادهم فسقهم، فخرج الحسين وابن الزبير والشعبي وجماعة من نظرائه كسعيد بن جبير متأولين هذه الآية.

﴿ إِذْ قَالَ لَهُ ۚ رَبُّهُ ۚ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٣١] يحتج به من رأى أن الدخول في الإسلام يحصل بدون الشهادتين، ولا يتوقف عليهما لأن إبراهيم

- عليه السلام - عرض الله - عز وجل - عليه الإسلام، فقال: أسلمت، فكفاه، وقد جعله الله - عز وجل - إماماً يُقتدى به فقال: ﴿ وَجَنهِدُواْ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ - هُوَ اللهِ حَقَ جِهَادِهِ - هُوَ اللهِ حَقَ جِهَادِهِ - هُوَ اللهِ عَلَى كُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَّ مِّلَةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُو سَمَّنكُمُ الْجَنبَلِكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُرْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَّ مِّلَةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُو سَمَّنكُمُ المَّسَلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَنذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُرْ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى اللهُ مُو مَوْلَئكُمْ فَيْعَمَ الْمَوْلُى وَيعْمَ النَّاسِ فَا فَاقِيمُواْ الصَّلُوةَ وَءَاتُواْ الزَّكُوةَ وَاعْتَصِمُواْ بِاللهِ هُو مَوْلَئكُمْ فَيْعَمَ الْمَوْلُى وَيعْمَ النَّاسِ فَا الحج: ٧٨].

﴿ ثُمَّ أُوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ ﴾ [النحل: ١٢٣] وربما ذهب ذاهب إلى أنه لا يدخل في الإسلام بدونهما لقوله – عليه الصلاة والسلام –: رأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله [ محمد رسول الله] الحديث (١).

﴿ قُولُواْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِي مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِي ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَلِ مِنْهُمْ وَخُنُ لَهُ، مُسْلِمُونَ ﴿ البقرة: ١٣٦] ما في / [١٩ /ب] جميعها بمعنى الذي عام مطرد، إذ الكفر بحرف من المنزل كالكفر بجميعه.

قوله - عز وجل -: ﴿ ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّنَهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا ۚ قُل لِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ ﴾ [البقرة: عَلَيْهَا ۚ قُل لِلَّهِ مَن صور النسخ ودليل على وقوعه، إذ حولت القبلة عن جهة بيت المقدس إلى جهة الكعبة.

﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَ ٓ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنْفِكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَ ٓ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَمِا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الإيمان برقم [٢٥] ومسلم في الإيمان [٢٦، ٣٦].

إِيمَننَكُمْ أَإِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفُّ رَّحِيمُ ﴿ [البقرة: ١٤٣] يحتج بها على الإجماع حجة، وتقرير الحجة منها أن الله – عز وجل – وصفهم بكولهم وسطاً أي عدولاً حياراً، والعدول الخيار لا يقولون إلا حقاً، ولا يجمعون إلا على حق، ولا حجة في ذلك؛ لأن العدل قصاراه أنه لا يتعمد الكذب أما كونه لا يخطئ فلا، وإنما ذلك شأن المعصوم، وإنما يصح الاستدلال بهذه الطريقة أن لو قال: «وكذلك جعلناكم أمة معصومين».

﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَ ٓ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَلَيْهَ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَلَيْهِ وَمَا جَعَلَم الله – عز وجل –؛ لأنه أخبر أنه إنما حول القبلة لعلة أن يعلم المتبع من المنقلب، وفي هذا بحث يأتي في موضع آخر، إن شاء الله عز وجل.

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم، سماها إيماناً بلسان الشرع، ويستدل به من أثبت الحقائق الشرعية، ومعنى ذلك أن الشرع هل وضع لنفسه أسماء هي في مدلولاتها حقائق بوضعه الأول أم لا، بل أحذ الحقائق اللغوية، فضم إليها شروطاً شرعية، وذلك كالصلاة والزكاة والصيام والحج هل هي حقائق في الشرع بوضعه أو متلقاة من اللغة على ما هي فيها مزيد عليها أمور شرعية كالأفعال الخاصة في الصلاة والإمساك الخاص في الصيام.

منهم من قال بالأول؛ لأنه - عز وجل - سمى الصلاة إيمانا، وهو في اللغة التصديق، وذلك وضع شرعي، ولأن الشرع جهة مستقلة فلا بدله من حقائق يفهم بما عنه كاللغة.

ومنهم من قال بالثاني؛ لأن هذه الألفاظ في القرآن وهو عربي إنما خاطبنا بلغة العرب، فوجب القول بأنها مبقاة على وضعها لغة وإنما زيد عليها أمور شريعة لحق الشرع، ولأن القول بذلك أسهل من القول بوضع مستأنف.

وأما تسمية الصلاة إبماناً فلاشتمالها / [٣٨ / ل] أو دلالتها عليه، وهذه من مسائل أصول الفقه.

﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُولِيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَلَهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكَتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُ مِن رَبِّهِم ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَلْفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٤٤] يحتج لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُ مِن رَبِّهِم ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَلْفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٤٤] يحتج ها من يرى أن الله – عز وجل – في جهة السماء من وجهين:

أحدهما: أن النبي على كان يتوقع تحويل القبلة، ويترقب ذلك من جهة السماء، والأحكام إنما تأتي من عند الله - عز وجل - فدل على أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يعتقد أنه - عز وجل - في جهة السماء.

الوجه الثاني: أنه – عز وجل – رأى النبي على يقلب نظره إلى / [٢٠ أ / م] السماء ينتظر الوحي من عند الله – عز وجل – ثم لم ينكر عليه، ولم يقل له: لست في السماء، فماذا تطلب من جهتها بل أقره على ذلك فصار في المسألة اعتقاد النبي عليه الصلاة والسلام، وإقرار الله – عز وجل – له على ذلك وناهيك به حجة.

وأجاب الخصم بأنا لا نسلم أنه - عليه الصلاة والسلام - كان في تقليب وجهه إلى السماء يعتقد أن الله - عز وجل - فيها، وإنما كان ينتظر الوحي من جهتها على لسان جبريل - عليه السلام - لاعتياده ذلك منه.

ولا يلزم من نزول جبريل بالوحي من جهة السماء أن يكون الله - عز وجل - فيها، وإلا للزم من صعود الملائكة بالأمر من الأرض أن يكون الله - عز وجل - فيها وأنه باطل.

﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ر ﴾ [البقرة: ١٤٤] عام مطرد.

﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِهِمْ ۖ وَمَا ٱللَّهُ بِغَنفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ فَي [البقرة: ١٤٤] فيه ألهم إنما أوتوا من قبل [ العناد، لا من قبل] الخطأ في الاجتهاد، فلذلك لم يعذروا، بخلاف المخطئ في الأصول مع الاجتهاد حيث كان معذوراً على رأي الجاحظ (١) والعنبري (٢)، ولا يلزمهما إقامة عذر اليهود والنصارى المتوغلين في البحار وراء القطب الشمالي [ ونحوهم].

وقد دل على هذا التخصيص قوله - عز وجل -: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ ٱلْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۗ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۗ ۞ ﴿ [البقرة: ١٤٦].

<sup>(</sup>١) هو عمر بن بحر بن محبوب أبو عثمان المعروف بالجاحظ الكناني الليثي البصري توفي بالبصرة سنة ٥٠ هـ انظر شذرات الذهب ٢٠١/٢ وفيات الأعيان [٣ / ٤٧٠].

<sup>(</sup>٢) هو عبد الله بن الحسن بن حصين العنبري ولد سنة ١٠٥ هــ وتوفي سنة ١٦٨ هــ انظر تمذيب التهذيب (٧/ ٨) وميزان الاعتدال.

﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةً هُوَ مُولِيهَا ۖ فَاسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٤٨] عام في المكان مطرد، وهو إخبار بالبعث بعد تفرق الأحسام والأجزاء في الأماكن، وأحال به على مجرد القدرة.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُمْوَاتًا ۚ بَلَ أَحْيَآ ۗ وَلَكِن لَا تَشْعُرُونَ ۚ ﷺ ﴾ [البقرة: ١٥٤] فيه مسألتان:

إحداهما أنه عام في كل مقتول في سبيل الله أنه حي يرزق، وهو مطرد إلا من دل دليل خاص على أنه ليس بحي لكن لم نعلم ذلك ولم يبلغنا عن أحد.

الثانية: مفهوم الآية: أن غير المقتول في سبيل الله لا يقال له حي بل ميت، وهذا كله متجه على ما تبين في السُنَّة من أن «الشهداء تجعل أرواحهم في أجواف طير خضر ترعى في الجنة» (١) / [٣٩ / ل] بخلاف غيرهم إذ لم يرد فيهم ذلك، والحياة هي تعلق النفس ببدن طبيعي تستوكره، والموت انقطاع تعلقها عن بدن طبيعي، وهاتان من قبيل مسائل المعاد واليوم الآخر، إذ أول اليوم الآخر من حين الموت، ولهذا ورد / [٢٠ ب / م] أن من مات فقد قامت قيامته.

﴿ وَإِلَنهُ كُرْ إِلَنهُ وَاحِدُ ۖ لَا إِلَنهَ إِلّا هُو ٱلرَّحْمَانُ ٱلرَّحِيمُ ﴿ وَالبقرة: ١٦٣] هذه دعوى وجود الصانع والوحدانية وبرهانها يليها، وهو ﴿ إِنَّ فِي خَلِقِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَاَخْتِلَنفِ ٱلنَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلَكِ ٱلَّتِي تَجْرِى فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ وَٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَ فِيها مِن كُلِّ دَآبَةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَايَاتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤] ذكر سبع آيات من نظر فيها عَلمَ وجود الصانع:

الأولى: خلق السماوات والأرض.

الثانية: اختلاف الليل والنهار يأخذ أحدهما من الآخر طولاً وقصراً وحراً وبرداً بحسب اختلاف الفصول التابع لانتقالات الشمس في فلكها قرباً وبعداً وتوسطاً.

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم كتاب الإمارة [۱۲۱] [۱۸۸۷] والترمذي كتاب تفسير القرآن [۳۰۱۱] وابن ماجة كتاب الجهاد [۲۸۰۱].

الثالثة: الفلك التي تحري في البحر وهي المراكب والسفن، وهي إبل البحر كما أن الإبل سفن البر.

الرابعة: المطر النازل من السماء لإحياء الأرض كيف ينزل عليها وهي قفر موحشة فإذا هي عن قرب تمتز خضراً أنيسة.

الخامسة: [الدواب المبثوثة] في الأرض على اختلاف أجناسها وأنواعها وأصنافها وأشخاصها.

السادسة: تصريف الرياح وهو نقلها في الجهات من الجنوب إلى الشمال ومن الصبا إلى الدبور، وعكس ذلك لتطييب ما بين السماء والأرض ولولاها لأنتن وأوبأ، ولتسيير الفلك في البحر، ولولاها لظلت رواكد عن ظهره؛ ولتحصيل الروح للحيوان، ودفع الوحم عنه، وغير ذلك من فوائدها.

السابعة: السحاب المسخر بين السماء والأرض تحمله الرياح إلى البلاد ليمطر فيها.

فمن نظر في هذه الآيات الظاهرة والقدرة الباهرة علم قطعاً أن لها صانعاً قديماً بما مر من دليل الدور والتسلسل، وهو أن هذه الآيات موجودة حساً، فإما ألها أو جدت نفسها وهو محال، أو أو جدها غيرها، وهو إما حادث؛ فيلزم الدور أو التسلسل، أو قديم وهو المطلوب، ثم إذا ثبت أن لها صانعاً قديماً ثبت أنه واحد بما سيتأتى في سورة «الفرقان» والأنبياء والمؤمنون وغيرها، إن شاء الله عز وجل.

فإن قيل: الدعوى وقعت خاصة بإثبات إله واحد، والاستدلال إنما وقع عاماً على وجود الصانع فقط، فهلا طابق بينهما بأن جعل الدعوى عامة كالاستدلال، أو الاستدلال خاصاً كالدعوى.

فالجواب: أن العرب كانوا على قسمين؛ معطلة ينكرون الصانع، / [٠٤/ل] ومثبتة للصانع؛ لكنهم يشركون به. وهذه الآية وردت جواباً للمعطلة بإثبات الصانع، واستطرد فيها ذكر الوحدانية رداً على المشركين بمجرد الدعوى، وأخر الاستدلال عليهم إلى موضع آخر؛ لأنهم لم يسألوا هاهنا شيئاً، بخلاف المعطلة فإنهم سألوا: من إلهنا؟ ومن صانع العالم؟ فقال: إلهكم إله واحد، واستدلوا عليه كهذه الآيات المذكورة تعلموا وجوده.

وفي قوله - عز وجل -: ﴿ لَآيَنَتِ لِّقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ إشارة إلى مشروعية النظر العقلي، وأنه طريق / [٢٢ أ / م] إلى العلم، وإلى أن العقل آلة شريفة لشرف ما يتوصل بها إليه، وإلى شرف علم الأصول والنظر فيها بصحيح المعقول؛ لأنه - عز وجل - إنما نبه على

الاستدلال بهذه الآيات من يعقل لشرف العقل وأثره وتصرفه، و لم يقل: لآيات لقوم ينقلون – لما لم يكن النقل المجرد وافياً بالغرض في هذا المقام.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأً مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا كَذَالِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَالُهُمْ حَسَرَتٍ عَلَيْهِمْ أَوَمًا هُم بِخَوْرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿ وَالبقرة: ١٦٧] عام مطرد إذ لا ينفع الكافر من عمله شيء بشهادة ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَهُ هَبَآءً مَّنْهُورًا ﴿ وَالفرقان: ٢٣].

﴿ وَلَا تَتَبِعُواْ خُطُوَاتِ ٱلشَّيْطَانِ ﴾ [البقرة: ١٦٨] عام مطرد إذ لا حير في شيء من خطواته، ولا بركة في شيء من متابعته ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوَءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ إِنَّمَا يَا أَمْرُكُم بِالسُّوَءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٦٩] اختلف في «إِنَّمَا»: هل تقتضي الحصر، وهو إثبات الحكم لما بعدها، ونفيه عما عداه، أم لا؟.

فيه أقوال؛ ثالثها أنها تقتضيه بعرف الاستعمال لا بوضع اللغة.

## حجة الحصر من وجهين:

أحدهما: أنها وردت له في بعض الاستعمال، فلو كانت لغيره لزم إما الاشتراك أو المجاز وكلاهما خلاف الأصل.

الثاني: أن ﴿ إِنَمَا﴾ مركبة من ﴿ إِنْ﴾ المثبتة و﴿ ما﴾ النافية، فأفادت إثباتاً ونفياً كما قبل التركيب، وهو إثبات المذكور ونفيه عما عداه، إذ عكسه باطل باتفاق.

واعترض عليه أما على الوجه الأول، فبأنها وردت [ لغير الحصر، فَلو وردت] له أيضاً لزم الاشتراك أو الجحاز.

وأما على الثاني فلا نسلم ألها مركبة بل موضوعة وضعاً أولاً كذلك، سلمناه لكن لا نسلم أن  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$  نسلم أن  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$  نسلم أن  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$  ألها  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$  ألها  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$  أفادت بعد ألها  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$  أفادت بعد التركيب ما أفادته قبله، إذ ذلك منقوض بـ  $((all oldsymbol{n}) all oldsymbol{n})$ 

التركيب خلاف ما أفادته قبله.

حجة عدم الحصر: أنها وردت للحصر وغيره، والاشتراك والمجاز خلاف الأصل، فوجب جعلها للقدر المشترك وهو الإثبات المؤكد حجة.

الثالث: أنها لما كانت للإنبات المؤكد تحوزوا بها إلى استعمالها في الحصر عرفاً، فصارت للحصر بعرف الاستعمال، لا بوضع اللغة، إذ لم ينقل وضعها له، ولا دل عليه القياس.

فإذن معنى ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٦٩] على الأول: أنه لا يأمركم. الآية، وعلى الثاني إثبات أمره لهم إثباتاً مؤكداً، يدل على قوة داعية منه إلى ذلك لا على معنى الحصر، لكن قد دل الدليل / [٢٢ ب / م] المنفصل على أن الشيطان لا يأمرهم إلا بالسوء، فالحصر في هذه القضية لازم، إما بمقتضى إنما وضعاً أو عرفاً أو بالدليل الخارج.

وهذه الأقوال في ﴿ إِنَمَا ﴾ إنما هي فيما إذا تجردت، أما إن اقترن بها ما يفيد حصراً أو عدمه، وجب اعتبار مقتضى القرينة، وقد يكون الحصر مطلقاً، وقد يكون من وجه دون وجه، وسيأتي القول في ذلك، وفي أدوات الحصر في مواضعه، إن شاء الله عز وجل.

وهذه المسألة من باب حروف المعاني في أصول الفقه.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ التَّبِعُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآاَوَهُمۡ لَا يَعْقِلُونَ شَيُّا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴿ [البقرة: ١٧٠] فيه ذم التقليد، وهو اعتقاد الحكم بناءً على حس الظن بمن أخذ عنه لا عن نظر وهو كذلك (١٠) لأنه استناد إلى جهالة محضة وعدم علم، وعدم العلم لا يفيد علماً لا بالعدم ولا بالوجود؛ ولأن المقلد إما أن يعلم خطأ من قلده أو إصابته، فإن علم خطأه لم يجز متابعته، وإن علم إصابته فإما بتقليد آخر فيعود الكلام فيه ويتسلسل، أو بنظر فليس حينئذ مقلداً لاستناد اعتقاده إلى نظر واستدلال، لكن قد فرضناه مقلداً هذا خلف.

واعلم أن هذه الآية وغيرها من الآيات الذامة للتقليد إنما دلت على امتناع التقليد في أحكام الأصول والمعتقدات كالتوحيد ونحوه، أما الفروع فلا، بل قد دل قوله- عز

<sup>(</sup>١) التقليد: أخذ مذهب الغير بلا معرفة دليله انظر تيسير التحرير [3 / 751]، المستصفى لحجة الدين الغزالي [7 / 701] فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت [7 / 701] إرشاد الفحول للشوكاني [7 / 701] بتحقيقنا.

وجل- : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِيَ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْعَلُوۤاْ أَهْلَ ٱلذِّكِرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧] على جواز التقليد فيها.

والأقوال الممكنة في التقليد أنه يجوز في الأصول والفروع ولا يجوز فيهما، ويجوز في الفروع لا في الأصول لمن لا يمكنه الفروع لا في الأصول مطلقاً، / [٤٢ / ل] ويجوز في الفروع وفي الأصول لمن لا يمكنه استعمال النظر فيها على وجهه إما لضعف فهمه، أو لانقطاعه بذلك عن مصالح معاشه الضرورية كالعامة ونحوهم.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا ۖ أَوَلُو ۗ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيَّا وَلَا يَهْتَدُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ١٧٠].

إشارة إلى دليل بطلان التقليد، وتقريره: أن آباءهم يجوز أن يصيبوا ويخطئوا فبتقدير أن يخطئوا لل يجوز متابعتهم، أفتتبعونهم على ذلك، وأما إصابتهم فليست متعينة، فإن علمتموها بتقليد آخر لزم تسلسل التقليدات، أو بنظر فلستم إذن مقلدين.

وخرجنا عن المسألة، وهذه المسألة من باب صفة المفتى والمستفتى من أصول الفقه.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقَنَكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ وَمَفَهُومُهُ: لا تأكلوا من حرام ما رَقنا ومفهومُهُ: لا تأكلوا من حرام ما رزقناكم، وهو يقتضي أن الحلال والحرام من رزق الله – عز وجل – وهو يرزقه خلافاً للمعتزلة إذ قالوا: لا يرزق الحرام، وقد سبق القول عليهم.

﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٢] هذه من أدوات / [٣٧/أ] المحصر، وهو تقديم المفعول نحو: (إياك نعبد)، والله أحمد، و (بل الله أعبد)، وإنما، وقد سبق ذكرها قريباً، والنفي المتلقي بإلا نحو ما قام إلا زيد، وما فعلوه إلا قليل، وحصر المبتدأ في الخبر الأعم أو المساوي، إذ يستحيل أن يكون الخبر أحص، فإذا قلت: كل إنسان حيوان، صح؛ لأن الخبر أعم، أو الإنسان ناطق، صح؛ لأنه مساو، والشيء ينحصر في الأعم منه، والمساوي له، ولو قلت: الحيوان إنسان أو كل حيوان إنسان لم يصح، لأن الخبر أحص، ومطابقة الأقل للأكثر محال. ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْجِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَفُورٌ رَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٧٣]. لغير الله فَمَنِ أضَطَرٌ غَيْر بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلا إِنَّمَ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمُ ﴿ وَاللَّهُ ٱلَّذِي أَنتُم بِهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَ ٱلَّذِي أَنتُم بِهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ أَلَى اللَّهُ حَلَىلًا طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللّهَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ أَلَاهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ أَلَاهُ عَلَيْهِ أَلَاهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللهُ اللللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

مُؤْمِنُونَ عَلَى العام بعد التخصيص حجة في الباقي إلى أن ورد نهيه عليه الصلاة والسلام عن بناء على أن العام بعد التخصيص حجة في الباقي إلى أن ورد نهيه عليه الصلاة والسلام عن كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير (١) فحرم ذلك أيضاً، وكذلك كل ما قام الدليل على تخصيصه بالتحريم من عموم الأرزاق الحلال كالحلالة (١) والهوام والمستخبثات بقوله - عز وجل -: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّيِّ ٱلْأُمِّ ٱلْأَذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَلَةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَمُ عَنِ ٱلْمُنكِرِ وَمُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِبَتِ وَمُحَرِّمُ وَلَيْ اللَّهِ اللهِ عَلَيْهِمُ أَلْوَي اللهِ عَلَيْهِمُ أَلْوَي اللهِ اللهِ عَلَيْهِمُ أَلْوَلَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

ثم (الميتة) عام في التحريم خص منها السمك والجراد بقوله الله : «أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال» (٣) وكذلك ما يصيد بسهم، أو جارح فلم يدرك زكاته أو نَدَّ بعيرٌ ونحوه، أو تردى في بئر فرمى أو جرح فمات بشرطه / [٤٣ /ل] والميتة في المخمصة.

كل ذلك حلال حص من عموم تحريم الميتة، والدم حص منه الكبد والطحال بالحديث وما اضطر إليه في المخمصة بما في سياق هذه الآية، وكذلك الختزير خُصَّ منه ما اضطر إليه في مخمصة لم يجد غيره، ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْجِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِ عَلِيْهِ فَا فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴿ أَلَا اللَّهَ عَلَيْهِ أَلِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴿ أَلَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا عَادٍ فَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا عَادِ فَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا عَادٍ فَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّه

وفي تمام الشبع قولان للعلماء، ويحتمل ثالث وهو جوازه من الميتة والدم دون لحم الخترير؛ لأنه منصوص على تحريمه مثلهما، واختص بأن نهى عنه تعبداً بمخالفة النصارى،

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم كتاب الصيد والذبائح [۱۳ / ۱۲۳ – ۱۲۲ / رقم ۱۹۳۶] ورواه أبو داود، كتاب الأطعمة [۳ / ۳۵۰ – ۳۵۰ / رقم ۳۸۰۵].

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي [١٨٢٤]، والحاكم [٢/ ٤٠] والبيهقي [٩ / ٣٣٢].

<sup>(</sup>٣) انظر المسند [٢ / ٩٧].

وبأن من خاصيته التخنيث وتقليل الغيرة، وكونه ممسوحاً، أو على صفة الممسوخ وكذلك ما أُهِلَّ به أي: ذبح لغير الله كالذي ذبح على النصب للأصنام ونحوها حرام لا يباح منه إلا في المخمصة راجع إلى المحرمات الأربعة يباح ذلك منها.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ عَنَا قَلِيلاً لَ أَوْلَا يُكِتَبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ عَنَا قَلِيلاً أَوْلَا يُكِلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقَيْمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمِ أَوْلَا يُكِلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمِ وَلَا يُزَكِّيهِمِ وَلَا يُزَكِّيهِمِ اللَّهِ عَذَابً أَلِيمً هَا إِلَا اللهِ الخاص، وهو ذلك.

هذه هي أركان أصول / [77 + / ] الدين الخمسة تارة تذكر هكذا طرفين وواسطة، فالله - عز وجل - هو المبدأ، واليوم الآخر هو المعاد، وهما الطرفان والثلاثة الأخر واسطة، وتارة تذكر على الترتيب الوجودي: الله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. فالإيمان بالله - عز وجل - هو التصديق بوجوده وصفاته وأفعاله، فمن صفاته أنه قديم باق حيّ عالم قادر مريد متكلم سميع بصير غني، وبالجملة متصف بصفات الكمال منعوت بنعوت الجلال متزه عن [لحوق كل نقص، وعن فوات كل كمال]، ومن أفعاله العالم ففي الحقيقة لا موجود إلا الله - عز وجل - وصفاته الذاتية، / [32/ ل] وأفعاله.

والإيمان بالملائكة التصديق بوجودهم، وألهم من حيث المادة نورانيون، ومن حيث المرتبة ﴿ وَقَالُواْ اَتَّخَذَ ٱلرَّحْمَانُ وَلَدًا لَّ سُبْحَانَهُ وَ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿ وَقَالُواْ اَتَّخَذَ ٱلرَّحْمَانُ وَلَدًا لَّ سُبْحَانَهُ وَ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ومن حيث ومن حيث الوظيفة ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلُ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، ومن حيث الطاعة والعصمة ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فُواْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَيْ مُرُونَ ﴿ وَالْعَلَمُ اللهُ مَا أَمْرَهُمُ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] إلى مَن أوصافهم وأحكامهم. والإيمان بالكتب كالتوراة والإنجيل وصحف آدم غير ذلك من أوصافهم وأحكامهم. والإيمان بالكتب كالتوراة والإنجيل وصحف آدم

وإبراهيم ونحوها المتزلات والقرآن؛ هو التصديق بأنها حق من حق موافق بعضها لبعض لا تناقض فيها ولا اختلاف، التكليف بها حق، والعمل بها صواب، فأما القول في أنها حادثة أو قديمة، وأنها معنى نفساني أو (قول لساني)، فقد سبق، وسيأتي إن شاء الله –عز وجل شيء منه.

والإيمان بالنبيين هو التصديق بأنهم صادقون فيما بلغوا من الرسالات مؤيدون من الله - عز وجل - وخلقه، قائمون في خدمته بواجب حقه، معصومون فيما بلغوه من الكذب، منزهون عن إتيان الفواحش والريب.

فأما كولهم أفضل من الملائكة فسيأتي إن شاء الله - عز وحل.

والإيمان باليوم الآخر هو التصديق بوقوعه، وبما سيقع فيه من الأمور الواردة في السمع، كالجنة والنار والصراط والميزان ووزن الأعمال، وأخذ الصحف باليمين والشمال، وغير ذلك مما ذكر في دواوين السُّنَة، وكتاب «البعث والنشور» وكتاب «العاقبة»، فهذه جمل أصول الدين وتفاصيلها [في الكتب]، وسنذكر منها في هذا التعليق ما تيسر مما تضمنه القرآن العزيز إن شاء الله عز وجل.

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنتَىٰ بِٱلْأُنتَىٰ بِٱلْأُنتَىٰ فَمَنْ عُفِى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَى ۚ فُكَاتِبَاعُ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ۗ وَٱلْأُنتَىٰ بِٱلْأُنتَىٰ بِٱلْأُنتَىٰ قَلَهُ مَن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَالِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ ﴾ ذَالِكَ تَخْفِيفٌ مِن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَالِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٧٨] هذا عام حص منه القتلى خطأ أو حداً، كالزاني والمرتد والباغي ومن مات في جلد أو قطع، والقتلى الحربيون [٥٤ / ل] وغيرهم من الكفار، وغير ذلك مما

انتفى فيه القصاص بأدلة تخصيصه المشهورة(١).

﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرُّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، مفهومه / [٢٤ أ / م] أن لا يقتل حر بعبد وهو خاص، فيخص به عموم النفس بالنفس خلافاً لأبي حنيفة، وأصل الخلاف أن المفهوم حجة عندنا، فيخص به العموم، لأن عنده ﴿ وَٱلْأُنتَىٰ بِٱلْأُنتَىٰ ۚ ﴾ [البقرة: ١٧٨] مفهومه لا يقتل ذكر بأنثى، لكنه متروك لضعفه ولزوم المفسدة العامة منه، وللإجماع فيقتل الذكر بالأنثى، ولا شيء لورثته.

وذهب بعض العلماء إلى أنه يقتل بها، ويعطى ورثته نصف ديته؛ لأن المرأة تودى بنصف دية الرجل، هو رواية بعيدة عن أحمد، ولعل مأخذها هذا المفهوم، وهو أن الآية اقتضت أن لا يقتل بها، فلما تركناه في القتل اعتبرنا المساواة بينهما بحسب الدية حتى كأنا أخذنا بنفس المرأة نصف نفس رجل كنسبة ديتها من ديته.

﴿ فَمَنْ عُفِى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَى ۗ ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي: من قتل فعفا له الولي عن القصاص، أو عن بعض الدية، فعلى الولي اتباع الجاني بالدية أو ما بقي منها بالمعروف، وعلى الجاني أداء ذلك بإحسان هذا ظاهر الكلام، وهو عام مطرد، وفي تفسيره خلاف.

﴿ فَمَنِ آعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَالِكَ ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي: من عفا عن القصاص، ثم قتل الجاني بعد العفو عنه أو اقتص منه في طرف ﴿ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ وَالبقرة: ١٧٨]، أي بالقصاص منه؛ لأنه جني عمداً [أو أنه] أشبه الجاني ابتداء، وهذا عام حُصَّ منه ما إذا قتل الجاني بعد العفو عنه خطأ أو جهلاً بالتحريم ونحوه من صور العذر المسقطة للقصاص؛ لقوله عز وجل: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكُوه، وقوله عَنْ (عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يَتَأُوْلِي ٱلْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٧٩] هذا خبر عام، وهو بحسب السياسة الكلية الظاهرة وجاري العادة مطرد؛ لأن الإنسان إذا

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذي [۲۰۰ ] كتاب الديات وابن أبي شيبـــة في المصنف [7 | ٤٣٦] وابـــن ماجـــة [۲٦٦٢] كتاب الديات والدارقطني في سننه [٣ | ١٤٠] وأخرجه ابن الجارود في المنتقى [٧٨٨] والبيهقي في الكبري [٨ | ٣٨].

علم أنه إذا قَتل قُتل كف عن القتل، فكان في كفه حياقهما جميعاً وحياة من يتبعهما؛ من يدخل في نصرقهما إما بحسب أمور جزئية باطنة، فقد يكون في القصاص موت كثير مثل أن يقتص من شخص، فتأخذ العزة قوم المقتص منه فيغتالون بعض أولياء القصاص، فيظهر ذلك عليهم، فتلتحم الفتنة، فيقتل خلق كثير أو يقاد المغتالون فهذا القصاص المفروض / [٤٦ /ل] أفضى إلى موت أكثر مما كان يفضي إليه عدم القصاص، لكن مثل هذا لا يعد تخصيصاً إذ هو مفروض على خلاف جهة عموم القرآن؛ إذ هو وارد على جهة السياسة الكلية الظاهرة لا على جهة الصور الفرضية الجزئية النادرة.

أما قول العرب: القتل أنفى للقتل، فلا يرد عليه مثل هذا التخصيص؛ إذ معناه: القتل أقرب إلى نفي القتل، ولا يلزم منه أن ينفيه مطلقاً في كل صورة حتى يرد للصورة المفروضة ونحوها عليه.

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقَّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ ﴾ [٢٥ ب / م]) [البقرة: ١٨٠] هو عام في كل من حضره الموت ممن له مال وأقارب يوصي لهم ثم قيل: إنه نسخ بآية الميراث، وقوله عليه الصلاة والسلام-: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» (١) [فارتفع حكمه بالكلية.

وقيل: لم ينسخ وإنما خص بمن له ميراث، فلا وصية له] وبقي على أصل عمومه فيمن لا ميراث له من الأقارب فتجب له الوصية، وهو أشبه، ولأن التخصيص أيسر من النسخ، فكان التزامه أولى.

﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ مَعِدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِنْهُهُ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعً عَلِيمٌ ﴿ فَمَنْ بَدَل حَكُم الوصية للأقارب جاهلاً [البقرة: ١٨١] معناها فهو آثم وهو عام مخصوص بمن بدل حكم الوصية للأقارب جاهلاً بتحريم التبديل أو متأولاً له على أنه مندوب لا واجب أو واجب منسوخ [ ونحو هؤلاء] ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٨٢] ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ هؤلاء] ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٨٢] هو عام مخصوص بمن أصلح بينهم منهماً لجر نفع بينهم منهماً لجر نفع

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد [٥ / ٢٦٧] وأبو داود كتاب البيوع [ $\pi$  /  $\tau$  ۹۲ –  $\tau$  /رقم  $\tau$  970] والترمذي كتب الوصايا [٤ /  $\tau$  770،  $\tau$  770 رقم  $\tau$  711] وابن ماجة كتاب الوصايا [ $\tau$  770،  $\tau$  770).

إلى نفسه أو حادعاً لبعض الورثة، أو للميت عن بعض المصالح، أو مائلاً مع بعضهم لهوى ونحوه، فإن هذا إثم من الجهة التي خرج فيها عن موجب الصلح العدلي.

قوله - عز وجل -: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبَلِكُمْ تَتَقُونَ ﴿ البقرة: ١٨٣] أما الصيام فهو معهود خاص برمضان من سائر الصيام، وهو عام بالنسبة إلى أيامه الثلاثين أو التسع والعشرين، أما ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ فعام أريد به الخاص وهو أهل التكليف والخطاب، فيخرج من ليس كذلك كالصبي والمحنون وفي تناوله العبيد خلاف. ثم هو بعد ذلك مخصوص إما مطلقاً كالمريض كالعاقل يجن في أثناء رمضان فلا يلزمه صومه ولا قضاؤه إذا أفاق، أو لا مطلقاً كالمريض والمسافر والكبير والحائض والحامل والمرضع؛ فيسقط عنهم أداؤه لا قضاؤه ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِكُمْ تَتَقُونَ ﴿ وَاللَّمَا المَتَشرعة.

والظاهر أن الصيام المكتوب عليهم كان هو رمضان ويحتمل أنه صوم / [٧٤ / ل] غيره، ثم الظاهر أن التخصيص في حقهم كان كما [كان] في حقنا لسقوط الصوم عن ذوي الأعذار منهم مطلقاً أو لا مطلقاً كما سبق، ويحتمل خلاف ذلك بالتغليظ عليهم ما لم يغلظ علينا؛ لأن الآصار والأغلال كان عليهم أشد.

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنَ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤] هذا عام أريد به الخاص، وهو المريض الذي يخاف ضرراً بالصوم، والمسافر سفراً يقصر في مثله الصلاة لا مطلق المريض، والمسافر دل على هذا التخصيص النظر والإجماع المعتبر.

﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وَدِّيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤] قيل: معناه على الذين لا يطيقونه، وإنما حذفت لا كما حذفت في ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَوُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَلِكِينَ ﴿ وَالُواْ يَاللَّهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عليه هنا بخلاف ﴿ تَللهُ تَفْتَا ﴾ وهو ضعيف إذ الحذف لا بد عليه من دليل ولا دليل عليه هنا بخلاف ﴿ تَالله تَفْتَا ﴾ فإن دليل حذفها فيه واضح وقيل وهو الصحيح -: إلهم كانوا في صدر الصوم أعني أول ما فرض يخير من / [٢٦ أ/ م] أطاقه بين أن يصوم أو يفطر ويفدي، ثم نسخ هذا التخيير فرض يخير من / [٢٦ أ/ م] أطاقه بين أن يصوم أو يفطر ويفدي، ثم نسخ هذا التخيير

بتعيين الصوم على ما أطاقه وبقيت رخصة التخيير فيمن لا يطيقه أو يشق عليه، فالتقدير إذن: «وعلى الذين يطيقونه ويختارون الفطر دون فدية».

﴿ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُو خَيْرٌ لَّهُ ﴿ [البقرة: ١٨٤] أي: فمن تطوع بزيادة على إطعام مسكين عن إفطار كل يوم مثل أن يطعم عن كل يوم مسكينين أو مساكين، فهو خير له، كقوله – عليه الصلاة والسلام – لرجل جاء بناقة فتية، وإنما عليه ابنة مخاض أو لبون فقال: «ذلك الذي عليك وإن زدت شيئاً فهو خير لك» (١) وهذا عام في كل من أفطر، فزاد في الفدية عن إطعام مسكين، [وربما خص بمن تعلقت ضرورته أو ضرورة عياله بالزيادة على طعام مسكين] فيجب صرفها إلى جهة تلك الضرورة حتى لو خالفت فأضر بعياله أو بنفسه أثم.

﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لِّكُمْ ۚ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ ﴾ [البقرة: ١٨٤] هذا عام إذا تقديره: وصومكم خير لكم، وهو اسم جنس مضاف، وهو يتناول من خُيِّر بين الصوم والفطر بأصل الشرع كالصحابة قبل نسخ ذلك في حقهم.

ومن خُيِّر على جهة الرخصة لعذر كالمسافر ونحوه، كل هؤلاء الصوم خُيِّر لهم من الإفطار، وهو مخصوص بمن حشي بالصوم التلف أو بلغ به الجهد كقيس بن صرمة الأنصاري (٢) حين أصبح طليحاً من الصوم أي مجهوداً منقطعاً، أو أخل الصوم عليه ببعض مصالح الجهاد، كما روي / [8] / [8] أنه عليه الصلاة والسلام – كان في سفر فوقع الصائمون وقام المفطرون فنصبوا واستقوا وأسقوا وطبخوا فقال (3): «ذهب المفطرون اليوم بالأجرى (٣) وقال في الصائمين في موضع آخر: «أولئك من العصاة» (١) «ليس من البر الصيام في السفى (٥).

ففي هذه الصورة ونحوها الفطر حيرٌ وأفضل تخصيصاً لها من عموم ﴿ وَأَن تَصُومُواْ

<sup>(</sup>٢) حديث قيس بن صرمة رواه البخاري [٢ /٦٧٦] [١٨١٦].

<sup>(7)</sup> رواه البخاري [7 / 100] ح [7 / 100] ومسلم [7 / 100] ح [1119].

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم [٢ /٧٨٥] ح [١١١٤].

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم [۲ / ٧٨٥] ح [١١١٥].

خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] بالدليل ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِي أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٨٥] يقتضي أن جميع القرآن أنزل في رمضان، وهو كذلك أنزل جميعه من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا في شهر رمضان، أما نزوله إلى الأرض فنزل في رمضان وغيره.

﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] هو عام مطرد باعتبار القوة والصلاحية، أي في قوته وصلاحيته أن يهدي جميع الناس، وعام مخصوص بمن لم يهتد باعتبار الفعل، إذ كثير من الناس لم يهتد به، وإن أريد بالناس مسماهم أو ناس معهود خرج عن قبيل العام.

﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۗ وَمَن كَان مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّن أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] عام فيمن شهد الشهر، أي كان فيه شاهداً أهله حاضراً غير مسافر، فخص منه المسافر بمفهومه وبما سبق، والمريض بما بعده وقبله، وباقي أهل الأعذار بالدليل، للقياس على المخصوص من العموم أو غيره.

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] يحتج به القدرية على أن الله – عز وجل – لا يريد الكفر والمعاصي من خلقه، وإنما هم يريدونها ويخلقونها / [٢٦ ب / م]، وتقريره أن المعاصي شر، ولا شيء من الشر بيسر، ينتج لا شيء من المعاصي، فالمعاصي عسر، والله – عز وجل – لا يريد بخلقه العسر؛ فيلزم أن المعاصي بيسر لا يريدها الله تعالى بخلقه؛ وهو المطلوب.

## ويجاب عنه بوجوه:

أحدها: أن هذه الآية في سياق الصوم، فهي خاصة به بدلالة السياق، ولا تعلق لها بالعقائد، والمعنى: يريد الله بكم اليسر لا العسر في أحكام الصوم والفطر لا مطلقاً.

الثاني: أنه عز وجل قال: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ ﴾ والنزاع في أنه يريد منهم المعاصي، وفرق بين أردت به، وأردت منه؛ إذ أحدهما غير الآخر.

الثالث: يحتمل أنه لا يريد بهم العسر عبادة وتكليفاً، وإن أراده منهم خلقاً وتقديراً. الرابع: أن اللام في العسر، يحتمل أن لا تكون للعموم، فلا تكون كبرى قياسكم كلية، فلا تنتح، إذ يبقى هكذا: المعاصي عسر، وبعض العسر / [٤٩/ل] ليس بمراد الله - عز وجل.

﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَالِنِي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ, إِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَامَ مُحْصُوصَ بَمَا لَمْ يَشَأُ اللهِ - عز وجل - إجابته بدليل:

﴿ بَلَ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكَشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام ٤١]، ويحتمل أن يقال هو عام مطرد غير أن كل داع لا يخلو من الإجابة، إما بنفس مطلوبه، أو بدفع شر عنه عوض ذلك، أو بأن يدخر له في الآخرة مثل ذلك كما صح في الحديث، والإجابة أعم من كل واحد من هذه الثلاثة، فأيها حصل كان إجابة لدعائه.

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآبِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَ ۗ ﴾ [البقرة: ١٨٧] هو عام مطرد في جميع الليلة، وفي أنواع الرفث من الجماع ومقدماته وما يتصل به إلى نسائكم عام خص منه الحائض والنفساء، والمحرمة، والمعتكفة، ونحوهن ممن ها مانع من الوطء حكماً.

﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَوَّ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] عام في ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر، ويخص منه بعض ذلك لأسباب خاصة بمنع الأكل والشرب كالصلاة لا يجوز ذلك فيها.

﴿ وَلَا تُبَشِرُوهُ يَ وَأَنتُمْ عَلِكَفُونَ فِي ٱلْمَسْلِجِدِ ۗ ﴾ [البقرة: ١٨٧] عام مطرد في تحريم المباشرة في حال الاعتكاف.

﴿ فَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِي مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن أَبُوابِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ هِي اللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَلَا اللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّ

قوله عز وجل: ﴿ وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوَا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠] هو عام يخص بما إذا اقتضت المصلحة ترك قتال المقاتل مداراة عند الضعف عنه كما في الهدنة والصلح، أو خديعة له إذ الحرب خُدعة أو نحو ذلك.

﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓا ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٠] عام مطرد في ترك العدوان الحقيقي.

﴿ ٱلشَّهْرُ ٱلحِّرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلحِّرَامِ وَٱلحُّرُمَتُ قِصَاصُ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ التهك لكم حرمة، فانتهكوا له مثلها لتقتصوا منه بدليل: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ وَالبقرة: ١٩٤] عَلَيْهُم مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُم وَاتَقُوا ٱللَّهَ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ وَالبقرة: ١٩٤] عَلَيْهُم وَ وَالْفُوافِ مِنْ عَلَيْهُ وَاتْعَلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ فَ وَالبقرة: ١٩٤] للعرمات قصاص، وهو عام في جواز الاقتصاص، وخص منه في القصاص في الأطراف ما إذا خيف الحيف كالجائفة لا قصاص فيها لتعذر المماثلة، وفيما إذا قتله بمحرم [في نفسه] كتجريع للخمر واللواط لا يقتص منه بمثله لئلا يكون دفعاً للظلم الحرام بمثله، ومحواً للأثر القبيح بأقبح منه، وكذا لو قتل / [٥٠ ل] رجل قريب رجل أو عبده أو دابته، أو زنا بامرأته أو أمته، لم يجز للمجني عليه أن يفعل بالجابي مثل ذلك بل يقتص منه ويغرمه. ويرفعه إلى من يحده، ونحو ذلك.

﴿ وَأَحْسِنُوٓا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٩٥] عام خص منه من ترجحت إساءته على إحسانه، فالظاهر أنه لا يجبه، وفيما إذا استويا نظر.

﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴿ عَامٍ فِي بلوغ الهدي محله، فلو كان مع المحرم هدي متعدد، فبلغ بعضه المحل دون بعض لم يحل و لم يجز له الحلق حتى يبلغ جميعه المحل، عملاً بمقتضى عموم الآية.

﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ َ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْ يَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي فحلق فعليه فدية، وهو عام في جواز حلق المحرم رأسه للمرض والأذى، ويقاس عليه استباحة سائر محظورات الإحرام للأعذار كاللبس، وتغطية الرأس، وقصر الظفر، والتطيب ونحوه.

﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّي ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦] هذا عام في كل متمتع في الحج أن يلزمه دم لما أخل به من الإحرام بالحج من ميقاته، وذلك بشروط التمتع.

﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَنتَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَبِّ ﴾ [البقرة: ١٩٦] عام في كل متمتع عدم الدم أن يصوم عنه عشرة أيام ويخص بمن عدمه ثم وجده قبل الشروع في الصوم، فإنه يرجع إليه في أظهر القولين، وفي الآخر لا يرجع، ويشرع في الصوم، لدخوله تحت عموم الآية أما إن وجد الهدي بعد الشروع في الصوم فلا يلزمه الرجوع إليه قولاً واحداً، وكذا ﴿ فَصِيَامُ ثَلَنتَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَبِّ ﴾ [البقرة: ١٩٦] عام [في] جواز إيقاعها في جميع أيامه ما بين الإحرام به إلى التحلل منه.

﴿ ذَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُن أَهْلُهُ رَحَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] هو عام في كل مكي أو من في حكمه من مجاور، أو من هو منها على دون مسافة القصر أن لا متعة لهم إذ لا حروج عليهم إلى ميقات الحج للإحرام منه حتى يجب الدم للإخلال به.

﴿ اَلْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِرِ الْحُجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعُلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَتَأُولِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعُلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَ خَيْرَ الزَّادِ التَّقُوىٰ وَاتَّقُونِ يَتَأُولِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعُولُ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَ النهي عن هذه الأشياء، مطرد إلا في الجدال فإنه مخصوص بما إذا / [٢٧ ب / م] كان لإقامة حجة أو كشف شبهة فإنه يستحب، وربما وجب خصوصاً إن كان الجدال في بعض أحكام الإحرام والحج للعمل به معجلاً، فإن هذا يبقى فرض كفاية على العلماء الحاضرين، وكثيراً ما يقع هذا هنالك.

﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: فيجازيكم عليه، وهو عام في الأمرين علمه والجزاء عليه بدليل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَهِمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيَّا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبِيدِينَ هَا لَانبياء: ٤٧]، ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، ﴿ ﴾ [الزلزلة: ٧] ونحوه.

﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَالِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٧] عام مطرد إذ لا أفضل منها زاداً.

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلاً مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَاۤ أَفَضْتُم مِّنَ عَرَفَاتٍ فَاذَكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۗ وَالذَكرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ عَلَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ فَالذَّكرُوا اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَالْدَاحِ فِي التجارة فِي اليام الحج، لَمِنَ الضَّالِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ١٩٨] عام في نفي الجناح في التجارة في أيام الحج، والأفضل أن لا يفعل ليتجرد قصده للعبادة، ولا تنافي بين نفي الجناح وترك [ الأفضل، ولا بين المباح وترك] المندوب.

﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۖ فَمِرَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُ ۖ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ۞ [البقرة: ٢٠٠].

عام مطرد في نفي الخلاف نحو ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُريدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱللَّانِيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ۞ ﴾ [الشورى: ٢٠].

﴿ ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيَ أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَاۤ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَاۤ إِثْمَ عَلَيْهِ وَلَمْ قِلَهُ وَالْقَوْا ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تَحُشَرُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]عام في نفي الإثم في المعجل والتأخر، ولا يقتضي ذلك التسوية بينهما، فالتأخر واستكمال أيام مني الثلاث أفضل؛ لأن نفي الإثم أعم من الأفضل والمساوي فلا دلالة له عليهما، وجوداً ولا عدماً.

﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحُبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥] المراد إما المعهود من الأرض [ والحرث والنسل، أو مسمى

ذلك وما صدق عليه، أما العموم فمتعذر عادة؛ إذ لا يقدر على السعي في كل جزء من الأرض] ولا إهلاك كل حرث ونسل.

﴿ وَٱللَّهُ لَا شُحِبُ ٱلْفَسَادَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٠٥] عام مطرد في نفي محبته الفساد، وهو كل قبيح لا نفع فيه، أو كل فعل محض الضرر، أو كل فعل لم يؤذن فيه شرعاً.

ويحتج المعتزلة بمذا على أن معاصي العباد ليست خلقاً له؛ إذ لو خلقها لأحبها، أو لأنه لا يخلق ما لا يحب، ولأن ما لا يحبه لا يخلقه.

والجواب: أن جميع هذه العبارات منقوضة بالكفار والشياطين/ [٥٢ ل] ونحوهم، قد خلقهم مع أنه لا يحبهم.

﴿ وَمِرَ . ۗ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُ بِٱلْعِبَادِ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٠٧] عام في كل عبد أنه لا بد له من شيء من رأفة الله عز وجل.

ولا ينافي ذلك تعذيب بعضهم في الدنيا بالبلايا، والمحن في الآخرة بالنار؛ لأن العموم هنا في لفظ العباد لا في لفظ رءوف، إذ هو مطلق، يصدق بالمسمى كما بيناه بشيء من الرأفة لكل عبد.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ آدَخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَةً وَلَا تَتَبِعُواْ خُطُوَاتِ ٱلشَّيْطَانِ آ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوُّ مُّبِينٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٠٨] عام خص منه من لا خطاب معه، ولا تكليف عليه، وقد سبق أن مثل هذا العام يزيد وينقص.

﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنَ بَعْدِ مَا جَآءَتُكُمُ ٱلْبَيِّنَتُ فَٱعْلَمُوۤاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٠٩] أي: الإسلامية المعهودة، وإلا فكل بينة في الإمكان والقدرة لم تأت.

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَتِ ِكَةُ وَقُضِىَ الْأَمْرُ ۚ وَإِلَى اللَّهُ لَتَ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّن الْغَمَامِ وَالْمَلَتِ عِلَى الْمُورُ فَي اللَّهُ ﴿ [٢٨ / م] جميعهم اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ

﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَاءِيلَ ﴾ [البقرة: ٢١١] أي: أهل العلم منهم؛ إذ هم أهل السؤال، فهو عام أريد به الخاص.

﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ۗ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوَاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرَزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢١٢].

يحتمل اختصاصه بمن له دنيا وزينة، ويحتمل عمومه بخلق زينة مطلق الحياة الدنيا في قلب كل كافر، ولهذا كانت الدنيا جنة الكافر لزينتها عنده، وسجن المؤمن لتبغيضها إليه، كما زين الإيمان في قلب المؤمن، وكره إليه الكفر.

﴿وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ٢١٢] يحتمل أنه من المؤمنين المعهودين، ويحتمل أنه من المؤمنين الذين شاهدوهم حتى سخروا منهم، فيكون عاماً أريد به الخاص. ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ ﴾ [البقرة: ٢١٢] عام في المتقين هم فوق الكفار يوم القيامة.

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَ حِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّتَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأُنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكَتَبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَتُ بِعَيْا بَيْنَهُمْ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْبِهِ مُ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ البقرة: ٢١٣] عام فيهم كانوا بعد نوح - عليه السلام - ملة واحدة على الكفر، ثم جاءهم الرسل فاختلفوا فآمن بعضهم، وكفر بعض.

﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّعَنَ ﴾ [البقرة: ٢١٣] عام فيهم أو لأنبياء معهودين، وهم أصحاب الشرائع والكتب بدليل ﴿ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وأصحاب الكتب معدودون إذ ليس كل نبي جاء بكتاب.

﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ عام فيهم خص بمن لا تكليف عليه، إذ لا حكم يتعلق به من حيث هو غير مكلف، وبمن لا اختلاف بينهم إلا حاجة لهم إلى الحكم بينهم.

﴿ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البقرة: ٢١٣]عام مطرد ﴿ مَاۤ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُر ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ ﴾ [التغابن: ١١].

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثُلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَيْلِكُم مَّسَّهُمُ اللهِ الْبَاسَةُ وَٱلْفِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللّهِ أَلاَ إِنَّ الْبَاسَةُ وَٱلْفِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللّهِ أَلاَ إِنَّ الْبَاسَةُ وَٱلضَّرَ ٱللّهِ قَرِيبٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢١٤] يحتمل أنه عام مطرد، وأن الصحابة امتحنوا بما امتحن به جميع من قبلهم، ويحتمل أنه أريد به المعهود أو الخاص أي قوم ممن كان قبلكم امتحنت بما امتحنوا.

﴿ مَّسَّتُهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] أي المعهود منهما أو مسماهما، وإلا

فجنس البأساء والضراء لم يمس قوماً بعينهم أو شخصاً بعينه، اللهم إلا أن يكون هذا من باب مقابلة الجمع بالجمع فيكون [ معناه أن جنس من قبلكم مسهم جنس البأساء والضراء فيجوز].

﴿ حَتَىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] يجوز أن يكون اسم جنس فيكون عاماً في الرسل، ويجوز أن يكون معناه حتى يقول الرسول منهم فيكون واحداً.

﴿ يَسْفَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفُرُ بِهِ عَ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَىٰ يَرُدُوكُمْ عَن دِينِهِ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَىٰ يَرُدُوكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَاللَّونَكُمْ حَتَىٰ يَرُدُوكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَا فَرْتَدِد مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ فَأُونَاتِكَ مَن مِن اللَّهُ مَن اللَّهُ فَي الللْهُ فَي اللَّهُ فَي الللَّهُ فَي الللْهُ فَي اللْهُ فَي الللْهُ فَي اللللْهُ فَي اللْهُ فَي اللللْهُ فَي الللْهُ فَي اللللْهُ فَي اللللْهُ فَي الللللْهُ فَي الللْهُ فَي الللللْهُ فَي الللْهُ فَي اللْهُ فَي اللللْهُ فَي اللللْهُ فَي اللللْهُ فَي الللْهُ فَي اللَّهُ فَي اللَّهُ فَي اللَّهُ فَي اللللْهُ فَي اللللْهُ فَي الللْهُ فَي الللْهُ فَي اللللْهُ فَي اللَّهُ فَي الللْهُ فَي الللْهُ فَي اللللْهُ فَي الللللْهُ فَي اللللللّهُ فَي الللللّهُ فَي الللَهُ فَي اللللللّهُ فَي اللللللّهُ فَي الللللّهُ فَي الللّهُ فَي ا

[قوله عز وجل]: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَاْمَةُ مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّن مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَىٰ يُؤْمِنُواْ ۚ ﴿ [البقرة: ٢٢١] عام خص بالكتابيات يجوز نكاحهن مع شركهن.

وإن قلنا: إن المشركين في عرف الشرع لمن عدا أهل الكتاب من الكفار فهو عام مطرد، لا تخصيص فيه.

﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۗ قُلُ هُوَ أَذًى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۗ وَلَا تَقْرَبُوهُنَ حَتَىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُ ۚ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ ﴾ أي: في زمن الحيض هو عام في اعتزالهن فيما تحت الإزار، وجواز الاستمتاع بما وراء ذلك ثبت ببيان السُنَّة.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّابِينَ وَتُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] عام مطرد، وبمن ويحتمل تخصيصه بمن تكررت توبته / [٢٨/ ب/م] استهزاء أو لعباً، أو عن غير عزم، وبمن أكثر الطهارة إسرافاً ووسواساً ونحو ذلك، فالظاهر أنه لا يحبهما مع دخولهما تحت عموم

التوابين والمتطهرين.

والدليل على صحته عنه أن عظم مادته عن نافع عن ابن عمر، وقد نقل ذلك عنهما، أما نافع فقد رُوي في مسند أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قيل له: ما لك لم تأخذ عن نافع؟ فقال: قد قصدته لآخذ عنه؛ فوجدته بين أصحابه، وهو يفتي بجواز وطء المرأة في الدبر، فتركته فلم آخذ عنه شيئاً.

وأما ابن عمر فروى عبد الرزاق في تفسيره بإسناده إلى ابن عمر أنه تلا ﴿ أَتَأْتُونَ اللَّهُ مَن اللَّهُ عَالَى عَلَى مَنْ اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ عَالَ ابن عمر: ولا ينبغي أن يقال هذا للعوام أو كما قال. / [٥٤]

ومن حملها على معنى كيف أو من أين قال: يأتيها كيف شاء مقبلة ومدبرة وقائمة ومضطجعة ومن أين شاء كذلك لكن في صمام واحد، وهو القبل.

واحتج الأولون بقوله عز وجل: ﴿ فَأْتُواْ حَرْتَكُمْ أَنَّىٰ شِغْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]على تفسيرهم لها بمعنى أين، وبما روي أن رجلاً في عصر النبي ﷺ أتى امرأته في دبرها، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فوجد لذلك وجداً شديداً، فنزلت ﴿ وَقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ ۚ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَالْحَمُواْ الْأَنفُسِكُمْ ۚ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَالْحَمُواْ أَنْكُمُ مُّلُنقُوهُ وَبَشِر ٱلمُؤْمِنِينَ ﴿ وَالبقرة: ٢٢٣].

قالوا: وهذا ظاهر في إقامة عذر الواطئ، وإزالة موجدة النبي على ولأن هذا المكان

المتنازع فيه إما أن يتناوله عقد النكاح أو لا، فإن تناوله وجب القول بإباحة الوطء فيه كالقبل، وإن لم يتناوله وجب أنه إذا أضاف الطلاق إليه أن لا تطلق كما لو أضافه إلى فرج جارها، وهو باطل، ولأن تفضيل الرجل على المرأة قد ظهر في الإرث والشهادة حتى كان إرثه ضعف إرثها، وشهادته ضعف شهادها فجاز أن يظهر ذلك في استمتاعه ها بأن يستمتع منها بجهتين، [وتستمتع هي] منه بجهة واحدة على نسبة الضعف له والنصف لها، كالشهادة والإرث.

واحتج الآخرون بالآية على تفسيرهم لها بمعنى كيف أو من أين، وبما روي عن النبي أنه سمى ذلك اللوطية الصغرى (١)، ولعن من فعلها (٢)، وبأن الله – عز وجل – سماهن حرثاً والحرث إنما / [٢٧/ أ / م] يكون حيث يظهر الزرع هو هاهنا القبل الذي هو محل الولد لا الدبر الذي ليس محلاً إلا لخروج النجاسة؛ ولأن الوطء فيه مؤذ، أو منجس، فكان حراماً كالوطء في الحيض.

وفي المسألة من البحث أكثر من هذا اقتصرنا منه على ما ذكرنا.

﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِيَ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥] عام مطرد، ولغو اليمين قيل: هو ما يجري على اللسان عن غير قصد نحو لا والله، وبلى والله، وقيل: هو أن يحلف على شيء يظن أنه بار صادق فيه، وهو في نفس الأمر على خلاف ظنه عن غير قصد منه للكذب.

﴿ وَلَكِكِن يُؤَاخِذُكُم مِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿ البقرة: ٢٢٥] أي: بالنيات والعزائم وهو عام مطرد.

وحديث النفس المعفو عنه لا يدخل تحت كسب القلب، حتى يخص به؛ لأن كسب القلب يراد به أمر قارّ، وهو العزيمة والنية الجازمة بخلاف حديث النفس، فإنه ليس كذلك، بل هو من باب الخطرات السيالة التي لا ثبات لها.

﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] / [٥٥/ ل] عام خص منه الصبي والمجنون، ونحوهما ممن لا يصح إيلاؤه.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد [7 / 71] وأخرجه النسائي كتاب عشرة النساء: [7] [8 / 77] رقم [8]

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد [٢/ ٤٤٤] وأبو داود كتاب النكاح [٢/ ٢٤٩/ ٢١٩٢] والترمذي كتاب الرضاع [٢] [٣] [٥/ ٣٢٣/ ٩٠١٥] وابن ماجة [٢] [٣] [٢] [٢] [٢] وابن ماجة كتاب النكاح [٢٩] [١] [١] [٢] [٢] [٢] [٢] [٢]

﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَكَرَبَّصْ َ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱلله فِي أَرْحَامِهِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] هذا عام أريد به الخاص، وهن المطلقات [الحوائل ذوات الأقراء]، أو نقول: هو عام مخصوص بالمطلقات الحوامل عدّةن بوضع الحمل بدليل ﴿ وَأُولَاتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾ .

﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوۤاْ إِصۡلَحَا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي بارتجاعهن في العدة، وهو عام مخصوص بمن راجع لا لإرادة الإصلاح، فلا تشرع له المراجعة على ظاهر الآية.

﴿ إِنَّ أَرَادُواْ إِصْلَحًا ۗ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لكن هل هذا شرط لحواز الرجعة، أو هو شرط تأديب؟ فيه احتمال، وإذ قد ثبت أن الضمير في ﴿ وَبُعُولَتُهُن ﴾ [البقرة: ٢٢٨] للرجعيات فهل يقتضى ذلك تخصيص المطلقات في أول الآية بالرجعيات أم لا؟

فيه قولان للأصوليين: أظهرهما: لا يقتضيه وتكون كل جملة مستقلة بنفسها، لا ارتباط لها بالأخرى حتى كأنه قال: وبعولة الرجعيات أحق بردهن.

والثاني: أنه يقتضيه؛ لأن الضمير في ﴿ وَبُعُولَتُهُن ﴾ لا يستقل بنفسه دون ظاهر يرجع اليه، وليس قبله ما يصلح مرجعاً له إلا المطلقات في أول الآية، ثم الضمير خاص بالرجعيات، فمرجعه وهو للمطلقات يجب اختصاصه بالرجعيات؛ لأن الراجع والمرجوع إليه – أعني الضمير وظاهره – متحدان في المعنى، فلو اختص الضمير وعم الظاهر لزم أن يكون الواحد في المعنى عاماً خاصاً من جهة واحدة وأنه محال.

و يجاب عن هذا بأن الضمير في ﴿ وَبُعُولَتُهُن ﴾ إما راجع [ إلى النساء] لأنهن مذكورات في الكلام بالقوة وقد سبق ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَىٰ شِفَتُمْ أَوَقَدِّمُواْ لَانفُسِكُرْ وَاتَّقُواْ آللَهُ وَآغَلَمُواْ أَنَّكُم مُّلَكُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ اللَّهِ وَآغَلَمُواْ أَنَّكُم مُّلَكُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَاللَّهِ وَآغَلُمُواْ أَنَّكُم مُّلَكُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَاللَّهِ وَآغَلُمُواْ أَنَّكُم مُّلَكُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَاللَّهِ وَآغَلُمُواْ أَنَّكُم مُّلَكُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَاللَّهُ وَآغَلُمُواْ أَنَّكُم مَاللَّهُ وَاللَّهُ لَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّالَاللَّالَةُ وَاللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ وَاللّهُ ا

﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﷺ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أو أن الضمير المذكور وضع موضع الظاهر اختصاراً / [٢٧ ب / م] كما يوضع الظاهر موضع الضمير تعظيماً فكان التقدير: وبعولة [النساء: أو بعولة]

الرجعيات أحق بردهن، وحينئذ يستقل بنفسه ولا يرتبط بالمطلقات قبله حتى يخصصهن، وهذا بحث جيد من الطرفين، فتأمله إن شاء الله – عز وجل.

وهذه من مشهورات مسائل العموم والخصوص في أصول الفقه، ويترجمونها بما إذا تعقب ضمير خاص، هل يخصصه أم لا، ويوردون لها هذا المثال بعينه.

﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿

أي: من حيث هم رجال، فهو عام مطرد ونظيره ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَ لِهِمْ ﴾ [النساء: ٣٤] إما بالنظر إلى أشخاص الرجال والنساء، فرب امرأة لها على الرجال درجات.

﴿ ٱلطَّلَتُ مَرَّتَانِ ۗ فَامِمْسَاكُ بِمَعْهُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ ۗ وَلَا شَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيَّا إِلَّا أَن شَخَافَآ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَالِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِ عُ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَتِ إِكَ هُمُ الظَّيلِمُونَ ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَتِ إِكَ هُمُ الطَّيلِمُونَ ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَتِ إِكَ هُمُ الطَّيلِمُونَ ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَتِ إِكَ هُمُ الطَّيلِمُونَ ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَتِ إِلَى اللّهِ فَالْمُؤْلِمُونَ ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُولَتِ إِلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُمَا أَوْلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُولَتِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

أي: إذا طلق الرجل امرأته لا يحل له أن يرجع عليها بشيء من مهرها؛ لألها استحقته عما استحل منها، وهذا عام خص بما بعده وهو ﴿ إِلّا أَن يَخَافَآ أَلّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللّهِ فَإِنْ عَلَيْهِمَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فيخص العموم المتقدم بما إذا خاف الزوجان في المقام على الزوجية الإثم بسوء العشرة بينهما، وتمانعهما حق الزوجية وأن لا يقيما حدود الله بينهما، ويأبي الزوج طلاقاً بلا عوض، فحينئذ يجوز لهما أن يصطلحا على شيء تبذله الزوجة له، إما المهر الذي ساقه إليها أو بعضه أو غير ذلك من المال، ويطلقها افتداء لنفسها منه بذلك.

ومن الإثم بالمقام، وهذا كما قالت المرأة الأنصارية، وقد تشعث الحال بينها وبين زوجها: يا رسول الله، إني لا أنقم من فلان شيئاً غير أني أكره الكفر في الإسلام. تعني ألها تخشى أن لا يقوم بينهما حدود الله فتأثم أو نحو هذا، فقال النبي التي كان قد ساقها إليها مهراً قالت: نعم. فقال للزوج: «يا فلان، خذ حديقته؟» يعني التي كان قد ساقها إليها مهراً قالت: نعم. فقال للزوج: «يا فلان، خذ

الحديقة وطلقها تطليقة (١)، ففعل وهذه القصة إما ألها سبب نزول هذه الآية، أو ألها محكوم بالآية فيها، ﴿ فَإِن طَلَقَهَا ﴾ يعني بعد المرتين السابقتين، ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾، هذا عام خص بالغاية بعده، وهي حتى تنكح زوجاً غيره، ﴿ فَإِن طَلَقَهَا ﴾ يعني الزوج الثاني المحلل لعودها إلى الأول، فلا جناح عليهما أي على المرأة، ومطلقها الأول ثلاثاً، ﴿ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴾ أي يرجعا إلى النكاح بعقد وعدد جديد، وهذا عام بما بعده وهو الشرط.

﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

أمره ونحيه في حقوق الزوجية، فالعموم المذكور مخصوص بما إذا لم يظنا إقامة الحدود بعد التراجع جاز وإلا بعد التراجع، فلا يجوز لهما، وحاصله ألهما إن ظنا إقامة الحدود بعد التراجع جاز وإلا فلا، فإن قيل: ما الحكمة في ألها لا تحل لمطلقها ثلاثاً إلا بعد نكاح زوج ثان؟ قلنا: زجر الرجال عن الطلاق؛ لأن من علم أن زوجته إذ طلقها ثلاثاً لا يقدر عليها إلا بعد / [٢٨] أ بينكحها غيره، وذلك مما تأنف منه الطباع والنفوس الأبية احتملها على ما كان منها، واستبقاها فلم يطلقها خشية ما يأباه طبعه من نكاح الزوج الثاني.

فكان في اشتراط النكاح الثاني استبقاء النكاح الأول على نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يُتَأُونِلُ ٱلْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ وَالبقرة: ١٧٩].

إذ في القتل استبقاء الحياة، أو نقول: في النكاح نفي الطلاق، كما في القصاص نفي الجناية.

قوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا طَلَقَتْمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بَعْدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ ﴾ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ لَا تُعْتِدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَ اللّهُ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَه عَرَارًا لِتَعْتَدُوا أَوْ مَن طَلْقَ المرأة طلاقاً رجعياً، ثم كلما قارب انقضاء عدها [البقرة: ٢٣١] عام مطرد؛ لأن من طلق المرأة طلاقاً رجعياً، ثم كلما قارب انقضاء عدها راجعها إضراراً هما وعدواناً، فقد ظلم نفسه بالإثم فيها لتعويقها عن مصلحتها وحبسها /

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق: [٩ / ٣٠٦ ] [٣٧٣] وأبو داود كتاب الطلاق: [٢/ ٢٦٩] (٢٢٢٩].

[٥٧ / ل] على ما تكره، وكذلك من راجعها وأمسكها بغير المعروف ضراراً عدواناً، والآية تحتمل الوجهين، والأشبه بالمراد الثاني.

﴿ وَلَا تَتَخِذُوٓا ءَايَتِ ٱللَّهِ هُزُوًا ﴾ [البقرة: ٢٣١] عام مطرد في تحريم الاستهزاء بآيات الله عز وجل: ﴿ وَلَإِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا خَنُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَتِهِ عَوْرَسُولِهِ عَنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥].

﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَىدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَمِنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْوَلُودِ لَهُ وِزِقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَلِدَهُ وَكَلَّهُ مَوْلُودٌ لَهُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ وَكَادِهِ عَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَلَا مُنَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَلَا اللهَ وَاللهَ وَاللهَ وَاللهَ عَلَيْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُمَا وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا مَنَامُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَلَيْهُمُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَلَيْهُمَا وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا مُلَامِنُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا مَا لَا يَعْمُلُونَ بَصِيرٌ ﴿ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا مُؤْلُونَ بَصِيرٌ ﴿ وَاللهُ وَلَا مُلْهُ مُ عَلَى اللهُ وَلَا مُؤْلُونَ بَصِيرٌ فَي وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا عَلَالُونَ مَا عَلَا لَا يَطَاقَ، وآخر السُورة أَلِق به من هاهنا، إن شاء الله – عز وجل.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزُوا جَا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُرِ فِيمَا فَعَلْنَ فِي آنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُناحَ عَلَيْكُرِ فِيمَا فَعَلْنَ فِي آنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَي [البقرة: ٢٣٤] هذا عام حص منه المتوفى عنها الحامل عدقما بوضع الحمل، بدليل ﴿ وَأُولَتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾ ، ولحديث سبيعة الأسلمية (١) ، وذهب قوم إلى أن الحامل المتوفى عنها تعتد بأطول الأجلين من وضع الحمل وعدة الوفاة ، روي ذلك عن علي وابن عباس، وأبي بن كعب، وغيرهم؛ لأن دليل العدتين صادق عليها، إذ هي متوفى عنها ومن ذوات الأحمال، والنسب مما يحتاط له، والاحتياط في اعتدادها بأطول الأجلين فكان واجباً.

ولعل هؤلاء لم يبلغهم حديث سبيعة أو لم يصح عندهم، أو نحو ذلك مما رأوه من وجوه الاجتهاد.

﴿ فَإِذَا بِلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِن لَّا

<sup>(</sup>١) حديث سُبيعة رواه البخاري [٤ / ١٤٦٦] ح [٣٧٧٠] ومسلم [٢/ ١١٢٢] ح [١٤٨٥].

تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَبُ أَجَلَهُ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ فَآخَذَرُوهُ ۚ وَآعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ۚ فَا أَنْ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ ۚ فَ الْجَلَهُ وَآعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٣٥٥] أي: لا تعقدوا على المعتدة هو عام خص بالغاية بعده ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ [البقرة: ٣٥٥] أي تنقضى عدةا فحينئذ يجوز عقد النكاح عليها.

﴿ يَعْلَمُ مَا فِيَ أَنفُسِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] عام مطرد ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩].

﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] عام مطرد في المكتوبات ﴿ وَٱلصَّلَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] عطف خاص على عام، وهي العصر على الأصح من سبعة عشر قولاً(١).

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَنعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْرَ فِي أَنفُسِهِرَ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ فِي ﴾ [البقرة: ٢٤٠] المشهور ألها نسخت بعدة أربعة أشهر وعشراً.

وحكي عن مجاهد أو غيره من أهل العلم أنها / [٢٨ ب /م] نسخت في الاعتداد بالحول، أما الوصية لها فلم تنسخ، فتعتد بأربعة أشهر وعشر بالآية السابقة، ويصرف لها من تركة الزوج نفقة سبعة أشهر وثلثي شهر تمام نفقة الحول بهذه الآية.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفُّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم ﴾ [البقرة: ٢٤٠] عام مطرد كنظيرها السابق.

﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَنَكُمْ بِٱلْمَعُرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَنَكُمْ بِٱلْمَعُرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤١] اختلف الناس فيها فمنهم من طرد عمومها وأوجب المتعة لكل مطلقة، وهو ما يعطاه من مال على الموسر قدره وعلى المقتر قدره، ويتولى تقديرها الحاكم، ومنهم من لم يجعل المتعة إلا

<sup>(</sup>١) انظر تفسير ابن كثير [١ /٣٩١].

لمن طلقت قبل الدخول بها / [ ٥٨ / ل] وفرض المهر لها، فيكون لفظ المطلقات إما مخصوصاً عنده بمن سوى هذه المذكورة، أو عاماً أريد به الخاص، وهو هذه المذكورة.

ودليل التخصيص قوله عز وجل: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُ رَوَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ رَمَتَعُ وَ اللهِ مَتَعُوا اللهِ مَتَعُوا بِٱلْمَعُ وَفِي اللهِ عَلَى ٱلْمُقْرِقَدُ وَجَلَى اللهُ عَلَى ٱلْمُقَلِّمِ عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ وَاللّهِ مَا اللّهِ اللهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

ومنهم من قال: تجب المتعة لكل مطلقة إلا لمن دخل بها، وسمى مهرها، فلا تجب لها المتعة لمفهوم قوله – عز وجل: ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِعُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فإن مفهوم هذا أن الممسوسة المفروض لها صداق لا متعة لها، ويخص بهذا المفهوم عموم ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَنعُ بِٱلْمَعُرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِيرِ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ولأن المتعة كالعوض عن المهر، فلو جمع بينهما كان جمعاً بين العوض والمعوض منه وهذا أشبه في النظر، لأنه يتضمن العمل بالأدلة جميعها [منطوقها ومفهومها].

وهذه الأقوال الثلاثة روايات عن أحمد - رحمه الله - وجهها ما ذكرنا.

﴿ إِنَّ اللَّهَ الذُو فَضَلِ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكُثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿ البقرة: ٢٤٣] عام مطرد، أما قوله عز وجل: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَرِهِمْ وَهُمْ أَلُوفَ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَنَهُمْ ۚ [البقرة: ٢٤٣] فعام في جميعهم إماتة وإحياء، وكانوا ثمانية آلاف، وقيل: اثنا عشر ألفاً، وقيل: ثلاثون ألفاً، وهو حجة على إمكان المعاد، وبعث الأجساد، خلافاً للفلاسفة والنصارى إذ قصروا المعاد على الروحايي دون الجسمايي ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِفَهُ لَهُ اَ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُّطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] عام مطرد لا يتخلف أحد عن الرجوع إليه عز وجل.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنْ بَنِىَ إِسْرَاءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُواْ لِنَبِيِّ لَّهُمُ ٱبْعَثُ لَنَا مَلِكًا نُقَتِلُواْ لَكَ اللَّهِ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَتِلُواْ لَمَا عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَتِلُواْ فَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَرِنَا وَأَبْنَآبِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَرِنَا وَأَبْنَآبِنَا أَفَلَمًا كُتِبَ عَلَيْهِمُ

ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ أُواللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّلِمِينَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] عام حص بالاستثناء المذكور.

وزعمت الشيعة أن هذه الآية مثل ضربه الله – عز وجل – لأصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، وأن بني إسرائيل كما تولوا عن ملكهم الذي هو منصوب نبيهم إلا قليلاً منهم، كذلك أصحاب محمد الله تعلق تولوا عن إمامهم الذي هو منصوب نبيهم إلا قليلاً منهم، وليس ما ذكروه بنص فيما ادعوه ولا ظاهر.

قال: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَخَنُ أَحَقُ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَنهُ عَلَيْتُ عَلَيْنَا وَخَنُ أَحَقُ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتِى سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَنهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ وَبَسَطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَاسِعً عَلَيْكُمْ فَ إللهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْمُ هَا ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

احتجت الشيعة به على أن علياً هو الإمام بعد النبي الله وتقريره: / [٢٩] / م] أن بني إسرائيل لما عين لهم طالوت ملكاً امتنعوا من تمليكه عليهم، معللين بفقره وخمول نسبه فقالوا: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَخَنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّرَ لَ اللهَ الله البقرة: ٢٤٧] فأجاهم نبيهم بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَنهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسَطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وجعل هذه الصفات سبباً لاستحقاق التقدم عليهم قالوا: وهذه الصفات الثلاث كانت / [٩٥ /ل] لعلي دون أبي بكر، أما الاصطفاء فلأن النبي السطفى علياً بالنص عليه يوم الغدير حيث قال للناس: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم» قالوا بلى، قال: «فمن كنت مولاه فعلى مولاه» (١٠).

قالوا: وهذا بعد كل اعتراض وبعد كل سؤال وجواب قاطع في استخلاف على عليهم، ويدل عليه حديث عمران بن حصين أن النبي الله قال: ((إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي)، رواه أحمد في مسنده بإسناد صحيح، وروى أحمد أيضاً في

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجة في المقدمة [۱۱۳] ورواه أحمد [۱۸۵۳] ورواه [۹۱۵] من حديث علي ورواه من حديث علي ورواه من حديث زيد بن أرقم [۱۹۳۳] وروى الترمذي ح [۳۷۱٤] والحديث صححه الشيخ الألباني انظر تخريجه في الصحيحة [۷۷۰] [۲۳۰].

كتاب فضائل على من حديث بريدة بن الخصيب أن النبي على قال: «إن علياً مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي» هكذا بكاف الخطاب، قالوا: والمفهوم من الولي هو الرئيس المطاع وهو معنى الإمام، وهذا هو المفهوم من قولنا: ولي المرأة، وولي اليتيم، أي: الرئيس المطاع عليهما النافذ تصرفه فيهما. قالوا: وهذه أخبار الآحاد، وإن كنا لا نقول بها، لكنها تلزمكم؛ لأنها حجة عندكم فنحن نوردها إلزاماً لكم لا استدلالاً عليكم.

وأما أبو بكر فليس منصوصاً عليه باتفاق، لأن مستند بيعته عندكم الاختيار والإجماع، ولو كان منصوصاً عليه لما احتيج إلى ذلك، قالوا: فهذا الاصطفاء وهو معنى النص قد ثبت لعلي دون أبي بكر، وأما البسطة في العلم فلقوله في «أقضاكم علي»، وإنما يكون أقضاهم إذا كان أعلمهم، ولأن من المشهور أنه كان له من الخوض في طلب العلم ما لم يكن لأبي بكر، بدليل أن الصدقة بين يدي [نجوى] الرسول – عليه الصلاة والسلام – لم يعمل بما أحد سوى علي، حتى كان معه عشرة دراهم هو محتاج إليها؛ فآثر تحصيل العلم على ضرورته وتصدق بما حتى استفاد من النبي في – عشر مسائل، ولم يعرف مثل ذلك لغيره، وكذلك نفوذه في الفقه وسرعة أجوبته في المشكلات كالمسألة المنبرية والدينارية وغيرهما مما لم يكن لغيره يدل على أنه كان أبسط في العلم من أبي بكر وغيره.

وأما البسطة في الجسم يعني القوة والشجاعة، فلا يشك منصف أنه كان أشجع الصحابة أبي بكر وغيره، أما أولاً؛ فلأن أبا بكر على ما ذكر في صفته كان شيخاً ضئيلاً غيفاً / [٢٩/م] ولو لم يكن إلا إخبار النبي لله بأنه ضعيف / [٢٠/ل] في بدنه حيث قال: «رأيته ينزع بذنوب، وفي نزعه ضعف والله يغفر له (١)، وقوله: «إن تولوها أبا بكر تجدوه ضعيفاً في بدنه قوياً في أمر الله» لكان كافياً في ضعف بدنه.

وأما علي فبالتواتر أنه كان عظيم الجسم، شديد القوة، عظيم المشاش، ما صارع أحداً إلا صرعه، ولا أمسك بعضد أحد إلا أخذ بنفسه، وإنما سمي حيدرة تشبيها له بالأسد في الخلقة والقوة، وكان مع ذلك شاباً في عنفوان شبيبته، ولا يشك أحد أن الشاب القوي الحلد أشد وأشجع من الشيخ الضعيف النحيف.

وأما ثانياً فإن خالد بن الوليد كان هو العلم المشهور في الصحابة بالشجاعة، ثم لما بعثه النبي الله وعلياً إلى اليمن أمَّر علياً عليه وإنما كان النبي الله يقدم في كل أمر أقوم الناس

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب المناقب ح [٣٣٦١] ومسلم ح [٤٤٠٧].

به، فلولا أن علياً أشجع من خالد لما قدمه عليه، والأشجع من الأشجع أشجع بالضرورة، فإن قال قائل: إن الشجاعة ليست بقوة البدن الظاهرة، وإنما هي بقوة القلب الباطنة، فرب شيخ ضعيف نحيف أشجع من شاب قوي جليد.

قلنا: فدعونا من هذا، فقد أجمعت العرب وأهل الأدب على أن أشجع بيت قيل قول عباس بن مرداس:

أكر على الكتيبة لا أبالـــي أحتفي كان فيها أم سواهـــا

ولا خلاف أن علياً كان أقوم هذه الصفة، وأقدم على الحروب من أبي بكر، قالوا: ولو أبطلتم لنا كل حجة على ذلك قلنا حجة تضطرون إلى تسليمها ولا تستطيعون إبطالها، وهي أن الأصوليين إذا أرادوا إثبات الإجماع بقوله عليه الصلاة والسلام: «أمتي لا تجتمع على ضلالة» (١)، وحاولوا إثبات تواتر هذا الخبر. قالوا: تواتر تواتراً معنوياً حتى صار كشجاعة على، وسخاء حاتم، فلا تراهم يضربون المثل إلا بشجاعة على، ولو كان أبو بكر أشجع لكان أولى بضرب المثل بشجاعته، وأيضاً فإلهم قرنوا شجاعة على بسخاء حاتم، ثم لما كان حاتم أجود العرب، وجب أن يكون قرينه في ضرب المثل أشجع العرب، فهذا مما لا جواب عنه ولا خلاص منه.

قالوا: فثبت أن الصفات التي احتج بها نبي بني إسرائيل عليهم في تقديم طالوت مختصة بعليّ دون أبي بكر، فوجب أن يكون عليّ أولى بالتقديم من أبي بكر كما / [٢٦ /ل] كان طالوت أولى بالتقديم على بني إسرائيل.

وقد ورد الأثر بأن علياً طالوت هذه الأمة، وهو إشارة إلى ما قررناه من كونه واجب التقديم عليها كما وجب تقديم طالوت.

هذا ما قررت به الشيعة إمامة عليّ من هذه الآية ومناقضته على التفصيل يطول، وربما تعذر في البعض، وإنما / [٣٠ أ / م] أجاب الجمهور عنه بانعقاد الإجماع بموافقة عليّ على

<sup>(</sup>۱) إسناده ضعيف: رواه ابن ماجة ح [٣٩٤٠] وابن أبي عاصم في السنة [١/ ٤١] ح [٨٤]، وقال الكناني: إسناد ضعيف لضعف أبي خلف الأعمى، واسمه حازم بن عطار، ورواه عبد بن حميد ثنا يزيد بن هارون بن بقية بن الوليد بن معاذ فذكره، ورواه أبو يعلى الموصلي ثنا داود بن رشيد حدثنا الوليد فذكره بإسناده ومتنه، وقد روي هذا الحديث من حديث أبي ذر، وأبي مالك الأشعري، وابن عمرو أبي نصرة، وقدامة بن عبد الله الكلابي، وفي كلها نظر، قاله شيخنا العراقي انظر/ مصباح الزجاجة [١٣٩٤] ح [١٣٩٥].

إمامة أبي بكر، فإذا سلم صاحب الحق فكلام الشيعة بعد ذلك فضول محض.

﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهُ وِ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ عَ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ وهُو وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ وَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ عَ فَلَمَّا جَاوَزَهُ وهُو وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ وَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ عَقَلَمُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْتَ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ قَالَ ٱلّذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُم مُلْكُواْ ٱللَّهِ كَم مِن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ عَلَيْتَ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَيْمَ مُلْكُوا اللّهُ عَلَيْمَ أَلَيْكُوا اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ أَلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَا عَلَى أَنْهُ مَا اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَيْمَ اللّهُ عَلَى أَنِهُ مَا اللّهُ عَلَى أَنِهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ مَعَ ٱلصّالِحِينَ عَلَيْهُ إِلَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْمُ مِن قَلْمُ عَلَى أَنِهُ عَلَى أَنِهُ مَا عَلَى أَنِهُ عَلَيْمُ عَلَى أَنَا مَعْلُولُونَ فِي الْحَجَة، ولا على أَمْم مستأثرون بالحق، إذ كم من قليل غلب كثيراً.

وأجاب الجمهور بأن قالوا: نحن السواد الأعظم فمن شذ عنا شذ في النار.

وهذه المسائل وكل مسألة يذكر الخلاف فيها بين الجمهور والشيعة فهي من مسائل الإمامة وتوابعها، وهي من قسم أصول الدين.

﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُردُ جَالُوتَ وَءَاتَنهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكَمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءً وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَئكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَلَئكِنَّ اللَّهُ عَلَى بَيْ فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] عام أريد به الخاص، أي: الملك على بني إسرائيل، وحكمة مخصوصة إذ من المعلوم أن داود – عليه السلام – لم يؤت جنس الملك ولا جنس الحكمة، إذ ذلك ليس إلا لله – عز وجل – الذي عم ملكه وحكمته.

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١] هو عام مطرد في الناس وفي المسكون من الأرض، إذ المعنى لفسد حال أهل الأرض، وأرض لا ساكن بها لا يتأتى ذلك فيها.

﴿ وَلَنكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَلَمِينَ ﴿ وَلَنكِنَ اللّهَ أَو البقرة: ٢٥١] عام مطرد، إذ لا أحد من العالمين إلا ولله - عز وجل - عليه فضل. [قوله عز وجل]: ﴿ وَ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ دَرَجَنتُ وَءَاتَيْنَا عِيسَى اَبْنَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ دَرَجَنتُ وَءَاتَيْنَا عِيسَى اَبْنَ مَرْيَمَ اللّهُ مَا اَقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِهِم مَّن عَامَن وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ مَا اَقْتَتَلَ اللّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِهِم مَّن بَعْدِهِم مَّن بَعْدِهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ مَا حَامَتُهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ مَا

اَقْتَتَلُواْ وَلَكِكَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿ البقرة: ٢٥٣] اعلم أن للرسل مراتب وهم درجات عند الله، وإنما ورد النهي عن التفضيل بينهم لئلا يوهم ذلك الغض من المفضول [منهم] وتنقصه، وجانبهم مصون عن مثل ذلك، وهذه من مسائل الرسل من أصول الدين نحن ذكرناها وقليلاً ما تذكر.

﴿ مِّنَهُم مَّن كُلَّم الله ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يحتج به من يرى القرآن وكلام الله - عز وجل - هو العبارات المسموعة، وأنه - عز وجل - يتكلم بحرف وصوت قالوا: والإشارة إلى موسى الكليم، ولولا أنه كلمه كلاماً مسموعاً / [٢٢ / م] عرفاً لما كانت له خصيصة على غيره إذ قد كلم الله - عز وجل - غيره وحياً وإلهاماً وغير ذلك، فدل على أن لكلامه موسى خصيصة على الجميع، وليس إلا لما ذكرنا من أنه كلمه بكلام مسموع.

وأجاب الأشعرية [وسائر أهل الحق] بأن الله – عز وجل – كما ترى ذاته وليست جوهراً ولا عرضاً كذلك يفهم كلامه وليس بصوت ولا حرف، وأكثر ما فيه حلاف العادة والمألوف في الشاهد وهو مشترك بين المسألتين، وهذا النائم يفهم الكلام في النوم من غير صوت ولا حرف في الخارج، ومعتمد هؤلاء أن الصوت والحرف لا يعقل إلا من جسم، والله – عز وجل – ليس بجسم، ومعتمد الآخرين أن الكلام المفهوم لا يعقل إلا [0.7] بصوت وحرف، وربما أجاب الأولون بأن الكتابة والإشارة تفهم المراد، ولا صوت ولا حرف، وأيضا كما أن تأثيره – عز وجل – في إيجاد خلقه بلا علاج كذلك تأثيره في أسماعهم وأفهامهم بلا صوت ولا حرف ولا حركة، وكما أنه يرى بلا جارحة ولا انطباع ولا خروج شعاع، كذلك يتكلم بلا حركة [ولا صوت ولا حرف].

﴿ وَلُوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَكِئَ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱلْفَرة: ٢٥٣] يحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – مريد لجميع الكائنات خيرها وشرها؛ لأن اقتتال هؤلاء المشار إليهم شر، وقد أخبر أنه بإرادته، وأنه لو شاء أن لا يكون لما يكون.

والمعتزلة هاهنا يضطرون ويتلجلجون، وإلى التأويلات البعيدة جدا يلجأون؛ كقولهم: لو شاء الله إجبارهم على ترك الاقتتال لأجبرهم عليه، فلم يقتتلوا، ولكنه تركهم واختيارهم، فلذلك اقتتلوا وهو كما تراه، وهذا هو جوابهم في كل موضع ذكرت فيه المشيئة وظاهرها عليهم يتأولون الإجبار.

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَنَكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ

وَلَا شَفَعَةٌ وَٱلۡكَفِرُونَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ إِللَّهُ اللَّهِ مَا عَامَ مَطَرَد، ليس هناك بيعَ يعقد، ولا فدية تقبل (ولا خلة) أي: ولا صداقة، إذ لا صداقة ولا غيرها تنفع يومئذ من أمر الله.

حتى إن إبراهيم خليل الرحمن لا يملك لأبيه نفعاً، فيؤخذ برجليه ويديه في صورة ضبعان فيلقى في النار، ويحتمل أنه مخصوص بخلة المتقين، /[٦٣/ ل] فإنها نافعة من بعضهم لبعض بالشفاعة والإيثار بالحسنات ونحو ذلك لقوله - عز وجل-: ﴿ ٱلْأَخِلَاءُ يَوْمَهِمْ بِغَضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُو لِلَّا ٱلْمُتَقِيرِ . ﴿ وَ الزخرف: ٦٧] أي: فلا عداوة بينهم فهم أصدقاء وأخلاء.

﴿ وَلَا شَفَعَةٌ ﴾ يحتج بما المعتزلة في نفي الشفاعة لمن مات غير تائب، وقد سبق. واحتجاجهم بعمومه وعند الجمهور هو خاص بالكفار لا شفاعة لهم ولا فيهم، بخلاف المؤمنين فإنهم يشفعون ويشفع فيهم.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَنكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِي يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةُ وَلَا خُلَّةً وَلَا غَلَمْ الله وَلَا شَفَعَةٌ وَٱلْكَفِرُونَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] عام مطرد، وليس المراد أن مطلق الظلم محصور فيهم.

﴿ ٱللَّهُ لَا إِلَنهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ٥٥٠] عام مطرد فما من إله إلا الله.

﴿ لَا تَأْخُذُهُ مِسْنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ عام مطرد.

﴿ لَهُو مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] عام مطرد، وكذا الجمل الأربع بعدها عامة مطردة إلا ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَى ءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ۚ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ اللَّهِ مَا صَامَة مطردة إلا ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَى ءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ۚ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ۗ وَلَا يَعُودُهُ وَفَظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ البقرة: ٢٥٥ ] فإنه خص بالاستثناء بعده.

﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] عام خص بالمرتد يجبر على الإسلام ونحوه من صور الإكراه بأدلتها.

﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشَٰدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] أي في الإيمان والكفر تبين الحق من الباطل والرشد من الضلال، فالحق هو الإسلام والباطل ما عداه، فهو عام مخصوص، إذ ليس الرشد

من الغي واضحاً في كل شيء، بل الأمور كلها إما أمر تبين رشده أو أمر تبين غيه، فهذان طرفان واضحان / [٣١ أ / م] أو أمر اشتبه رشده بغيه، وهو واسطة بينهما فحكمها أن يستعمل فيها النظر والاستدلال، ولا بد معه من مساعدة التوفيق والهداية الربانية.

﴿ فَمَن يَكَفُرْ بِٱلطَّغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ هَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ وَالبقرة: ٢٥٦] هذه الجملة عامة مطردة.

﴿ اَللَّهُ وَلِيُّ اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الطُّلُمَنتِ إِلَى اَلنُّورِ ۖ وَاَلَّذِينَ كَفَرُواْ أُولِيَآ وُهُمُ الطُّلُمَنتِ إِلَى الطُّلُمَنتِ ۗ أُوْلَتَهِكَ أَصْحَبُ اَلنَّارِ ۖ هُمْ أُولِيَآ وُهُمُ الطَّنعُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَنتِ ۗ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَبُ اَلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥٧] اعلم أن ولاية الله - عز وجل - لخلقه على أقسام؛ عامة وخاصة وأخص.

فالعامة؛ ولايته للمؤمنين باعتبار الإيمان يدخل فيها العدل والفاسق والمتبع والمبتدع وغيرهم، وإذ لولا توليته إياهم وعنايته بمم لما وفقهم للإيمان وأخرجهم من ظلمات الكفر والطغيان.

والخاصة؛ وهي ولاية الصالحين.

والأخص؛ ولاية المقربين.

فالآية المذكورة عامة مطردة بالاعتبار / [٦٤ / ل] الأول لا غير.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَوْلِيَآوُهُمُ ٱلطَّغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَنتِ ۗ أُوْلَتَإِكَ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٥٧] عام بشرط الموافاة على الكفر.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجٌ إِبْرَاهِمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَنهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِمُ رَبِّى ٱلَّذِى يُحْيِ وَيُمِيتُ قَالَ أَنا أُخِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِمُ فَإِنَّ ٱللَّهُ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ يُحْيِ وَيُمِيتُ قَالَ أَنا أُخِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِمُ فَإِنَّ ٱللَّهُ يَاللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴿ وَاللَّهُ اللهِ عَنْ اللهِ وَمَ اللهِ وَمَا اللهِ وَمَ الطَّلِمِينَ اللهِ وَحِل قَالَتِهُ اللهُ وَمِن اللهِ وَمِل الله وَمِي فِي إِثبات إلهية الله - عز وجل تضمنت هذه الآية مناظرة بين إبراهيم ونمروذ فلنقرها وهي في إثبات إلهية الله - عز وجل دون نمروذ، قال إبراهيم: ﴿ رَبِّي ٱلَّذِى يُحْيِ وَيُمِيتُ ﴾، وهذا استدلال منه - عليه السلام - معناه: إنك يا نمروذ لست ربي ولا رب غيري؛ لأنك تحيي ولا تميت، والرب حقيقة هو من يحيي ويميت فأنت لست برب، وهذا قياس من الشكل الثاني.

قال نمروذ: ﴿ قَالَ أَنَا أُحِي مَ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وهو اعتراض على دليل إبراهيم وتقديره: لا أسلم مقدمتك الأولى بل أنا أحيى وأميت.

قال إبراهيم: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] بعض الناس زعم أن هذا انتقال من إبراهيم عليه السلام عن تمشية الدليل الأول، واستدل به على جواز الانتقال في الجدال، واعلم أن هذا الكلام غير محرر، بل الانتقال في المناظرة على ضربين: أحدهما: يكون للعجز عن تمشية الدليل الأول، وهو انقطاع.

والثاني: يكون مع القدرة على تمشية الدليل الأول]، وهذا يسمى تنزيلاً على تقدير التسليم، وهذا هو الذي استعمله إبراهيم عليه السلام؛ لأن نمروذ لما قال: أنا أحيى وأميت كان هذا دعوى منه تضمنت منع دليل إبراهيم، ثم يقال: إن نمروذ بين مستند منعه بأن أخرج شخصين من السجن قد وجب عليهما القتل؛ فأطلق أحدهما، وقال: قد أحييته، وقتل الآخر، وقال: قد أمته. فرأى إبراهيم أن خصمه يغالطه بالمجاز عن الحقيقة، فانتقل إلى ما لا يقدر فيه على المغالطة، فقال: على تقدير أنك تحيي وتميت، فإن لربي فعلا آخر، به وبأمثاله استحق الإلهية، وهو أنه يصرف الشمس وأنت لا تصرف الشمس، فأنت لست برب.

ثم إن إبراهيم إنما طالبه بتصريف الشمس من المغرب على خلاف العادة؛ لأنه رأى من نمروذ [٣١ ب /م] الشغب والمكابرة والمغالطة والوقاحة وقلة الحياء والإنصاف في المناظرة، فخشي إن قال له فأت بما من المشرق أيضا أن يقول له: نعم أنا آتي بما من المشرق، ثم يصبر حتى تطلع منه يقول: ها قد أطلعتها من المشرق، أو يدعي ذلك بوقاحته فيحتاج إبراهيم إلى ما يبطل به / [٦٥ / ل] تلك الدعوى، وفي ذلك تطويل البحث وانتشاره، فاستراح من ذلك بأن طلب منه ما يعجزه، وهو أن يأتي بما من المغرب.

﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] أي انقطع؛ لأنه إن ادعى أنه يأتي بها كذلك عجز عن تحقيق دعواه [ وإن اعترف بالعجز عن ذلك ظهر نقصه وبطلان دعواه] الإلهية. وإنما قلنا: إنه في الدليل الأول غالط بالمجاز عن الحقيقة، لأن إبراهيم عليه السلام، إنما ادعى لربه الأمانة الحقيقة، وهي نزع الروح الحيواني عن الجسد بغير علاج محسوس، والإحياء الحقيقي، وهو إعادة الروح إليه بعد نزعها منه.

والنمروذ إنما أثبت لنفسه محاز ذلك وهو استبقاء الحياة في الإحياء وتفويتها بالعلاج المحسوس في الإماتة، وذلك مما يقدر عليه اللصوص والشلوح وقطاع الطريق، فلا مزية

لنمروذ فيه، وقد تضمنت هذه الآية جواز المناظرة في طلب الحق، وتقرير الأدلة، وحذف بعض مقدماتها للعلم بها، وهو المسمى قياس الإضمار، والتنزل مع الخصم على تقدير التسليم، وإبطال الشبه والشكوك، وإلزام الخصم ما يفهمه، وجواز مناظرة السوفسطائية ونحوهم من منكري الحقائق ونحوهم، بما يقيم الحجة عقلاً أو حساً، وقيام الحجة بانقطاع الخصم وانقطاعه بالعجز عن تمشية الدليل إذ لم يكن خائفاً، وتضمن شرف علم الجدل والأصول والنظر في المعقول، والكلام في التوحيد به، وإمام الناس فيه إبراهيم عليه السلام.

﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُواْ ۖ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِمَ حَنِيفًا ۗ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥].

﴿ ثُمَّ أُوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ وَ النحل: ١٢٣]، ولا جرم لما أمر نبينا ﷺ باتباع ملة إبراهيم ورد كتابه القرآن مملوءاً من المباحث الجدلية مشحوناً بالحقائق النظرية، في هذا منقبة عظيمة للمتكلمين والأصوليين وأهل النظر. ولكن أكثر الناس لا يعقلون ولأجل هذا وضعنا هذا الكتاب.

﴿ أَوۡ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِى خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحَي َ هَنذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامِ ثُمَّ بَعَثَهُ وَ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمً لَوْتُ يَوْمً فَا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلَ لَيْتُتُ مَائِقَةً عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهُ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ قَالَ بَلَ لَيْتُتَ مِائَةً عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفُ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكُسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكُسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا فَلَمَّا لَكُمُ أَنَّ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ البقرة: ٢٥٩].

هذا من حجج البعث والمعاد كما في إحياء البقرة الألوف ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِعُمُ رَبِّ أَرِينِ عَلَيْ وَلَاكِن لِيَطْمَيِنَ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرِينِي كَيْطُمَيِنَ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ

أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ آجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ آدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ البقرة: ٢٦٠].

اعلم أن من الناس من زعم أن إبراهيم شك في القدرة على إحياء الموتى / [77/ل] حكاه القرطبي عن الطبري، واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام: «غن أحق بالشك من إبراهيم» (1) وليس هذا بشيء، إذ برهان القدرة واضح، فكيف يخفى مثله على إبراهيم مع استخراجه حدوث العالم وقدم / [77، / م] الصانع بلطيف النظر من أفول الكوكب والشمس والقمر، وإذا كنا لا نظن ذلك بذي النون حيث ﴿ وَذَا ٱلنُونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَيضِبًا فَظَنَّ أَن لّن نَّقدر عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَاتِ أَن لّا إِلَنه إِلّا أَنتَ سُبْحَننكَ إِنّي كُنتُ مِنَ أَل الطّبِيمِينَ فَا اللّهِ على خلاف ظاهره مما يدفع ذلك عنه مع أن رتبة إبراهيم أعلى منه فكيف نظنه بإبراهيم.

وأما قوله الله الشك عنه بطريق أولى، ومعناه لو شك إبراهيم النال الشك من إبراهيم، وإنما هي نفي للشك عنه بطريق أولى، ومعناه لو شك إبراهيم لكنا [بالشك أولى] منه؛ لقصورنا في المعرفة عنه، لكنا نحن لم نشك فإبراهيم أولى أن لا يشك، وهذا تأويل جيد للحديث، ثم أورد بعضهم هاهنا سؤالاً وهو: أن قول إبراهيم: بلى. يقتضي أنه آمن، أي: بلى آمنت، وقوله: ﴿ أُولَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَاكِن لِيَطْمَيِنَ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠] يقتضي أن قلبه لم يطمئن إلى الآن، لكن الإيمان تلزمه الطمأنينة وحينئذ يصير كأنه قال: آمنت ما آمنت، أو اطمأن قلبي و لم يطمئن وهو تناقض.

والجواب: [أنه قد قيل: معناه، بلى] آمنت بالقدرة، ولكن ليطمئن قلبي بالخلة، وكان قد جعل إظهاره على إحياء الموتى علامة على اتخاذه خليلاً، وعلى هذا فلا تناقض، وهذا وإن كان قريباً ممكناً غير أن المختار غيره، وهو الإيمان يستند إلى العلم والعلم له مراتب: علم اليقين هو ما حصل عن النظر والاستدلال، وعين اليقين وهو ما حصل على شهادة وعيان، وحق اليقين وهو ما حصل عن العيان مع المباشرة، فالأول كمن علم بالعادة أن في البحر ماء.

<sup>(1)</sup> رواه البخاري [7 / 777] = [779] ومسلم [1 / 777] = [101].

والثاني: كمن مشي إليه حتى وقف على ساحله وعاينه.

والثالث: كمن خاض فيه، واغتسل وشرب منه، وإذا عرفت هذا فإيمان إبراهيم عليه السلام بالقدرة على إحياء الموتى قبل أن يراه كان عن علم يقين نظري، فأراد أن يطمئن قلبه بالإيمان بذلك عن عين اليقين، فلذلك قيل له: خذ أربعة من الطير إلى آخره، أي: باشر هذا الأمر ليحصل لك عين اليقين عياناً وحق اليقين مباشرة.

وفي الحديث: «ليس الخبر كالعيان» إن موسى بلغه أن قومه قد فتنوا فلم يتغير فلما رآهم عاكفين على العجل أخذ برأس أخيه يجره إليه، وفي هذا المعنى قيل:

ولكن للعيان لطيف معنى له سأل المعاينة الكليم

وحينئذ يكون معنى الكلام: بل آمنت عن / [٧٦/ل] نظر واستدلال، ولكن أريد طمأنينة القُلب بنظر العيان، وهذه أيضاً دليل على إمكان البعث.

﴿ مَّتُلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمُوالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثُلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّأَنَّةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿ اللَّهِمَ اللهِ عَلَىمُ عَلَيمُ اللهِ اللهِ عَلَيمُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى ا

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُ، رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْاَخِرِ ۖ فَمَثَلُهُ، كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابُ فَأَصَابَهُ، وَابِلُ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْاَخِرِ فَمَثَلُهُ، كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابُ فَأَصَابَهُ، وَابِلُ فَتَرَكَهُ، صَلَّدًا لَّلَهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ فَتَرَكَهُ، صَلَّدًا لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكَنفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦٤] عام مطرد؛ إذ أعمال الكفار والمرائين هباءًا منثورًا.

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّاۤ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۚ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِعَاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ.

غَنِيُّ حَمِيدٌ ﴿ آلبقرة: ٢٦٧] يستدل به على تعلق الزكاة بكل ما يخرج من الأرض من معدن ونبات وثمر، لكن خص العلماء من أشياء بأدلة وحدّدها، وبقيت الزكاة في الباقي كالركاز والمعدن، والعنب والرطب، والمكيل المدخر على تفاصيل فيه.

﴿ يُؤْتِى ٱلْحِكُمةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكُمةَ فَقَدَ أُوتِى خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَكُرُ إِلّا أُولُوا ٱلْأَلْبَبِ ﴿ [البقرة: ٢٦٩] عام مطرد، لكن ما هذه الحكمة؟ يَذَكُرُ إِلّا أُولُوا ٱلْأَلْبَبِ ﴿ إِلَا معرفة وجود الله - عز وجل - وما يجوز عليه، وما لا يجوز، وإلى معرفة معاملته، فالأول: علم أصول الدين، والثاني: علم الفقه لأدب الظاهر، وعلم الأخلاق وأعمال القلوب لأدب الباطن، وذلك لأن المكلف لا بد له من اعتقاد يلقى الله - عز وجل - به، وعمل ظاهر يقيم به رسوم التكليف، وأدب باطن يقيم به رسم العبودية، فهذه العلوم الثلاثة أركان الحكمة، والقيم بالأول المتكلمون، وبالثاني الفقهاء، وبالثالث محققو الصوفية كشيخ الإسلام في مقاماته ونحوه.

فأما الحكمة التي هي عبارة عن المنطق والإلهي والطبيعي والرياضي، فهي حكمة فلسفية باصطلاحهم والخطر في الإلهي منها عظيم على رأيهم، فلا يليق النظر فيه إلا لمتضلع من الحكمة الأولى وعلوم الشرع.

وقد [77/ ل] يحتج الفلاسفة على أن الحكمة في الآية هي حكمتهم المذكورة لقوله - عز وجل - عقيب ذلك: ﴿ وَمَا يَذَكَرُ إِلَّا أُولُواْ ٱلْأَلْبَبِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩] والتذكر: النظر، والألباب: العقول، فهو إذن إشارة إلى أن الحكمة المذكورة إنما طريق إدراكها نظر العقل. وحكمتنا أحق بذلك؛ لأنها مؤسسة على النظر والاستدلال العقلي.

﴿ وَمَاۤ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرْتُم مِّن نَّذَرِ فَارِتَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٠] أي فيجازي عليه، وهو عام مطرد.

﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَانِهُمْ وَلَنْكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ فَلِإَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظلَّمُونَ فَي وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظلِّمُونَ فَي [البقرة: ٢٧٦] اعلم أن الهدى تارة يراد به الإرشاد، وهذا على النبي في إذ معناه التبليغ والدعاء إلى الحق، وتارة يراد به ميل القلب إلى الحق مستنداً إلى ظهور الحجة / [٣٣/ أ / م] وانكشاف الشبهة، وقيام الداعي وانتفاء الصارف، وهذا

لا يقدر عليه إلا الله – عز وجل، وهو المراد هاهنا، وقد أخبر الله – عز وجل – أنه مستبد به يهدي، من يشاء، ويحتج به الجمهور على أن الإنسان لا يملك هدى نفسه، والحجة معهم، خلافاً للمعتزلة إذ عندهم أن العقل كاف في المعرفة والنظر، ومخلوق للناظر، والعلم متولد عنه والهدى تابع للعلم بتحقيق الحجة وكشف الشبهة وذلك يقتضي أن هداهم مخلوق لهم.

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أُمُّوَالَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفً عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﷺ ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

قالت الشيعة: نزلت هذه في علي؛ كان معه أربعة دراهم، أنفق درهماً ليلا، ودرهماً لماراً، ودرهماً هاراً، ودرهماً علانية، فتزلت هذه الآية ذكره عبد الرزاق في تفسيره.

قالوا: وليس مثله لأبي بكر ولا غيره فيكون أفضل، وعارضه الحمهور بنحو:

﴿ وَسَيُحَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴾ [الليل: ١٧].

﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنتَلُ أَوْلَنَهِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَنتَلُواْ ۚ مَّنَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَنتَلُواْ ۚ وَكُلاً وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْخُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرُ ﴿ ﴾ [الحديد: ١٠].

﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدُقِ وَصَدَّقَ بِهِ مَ أُولَتِ لِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣] ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَعُولُ لِصَحِبِهِ لَا تَخْزَنْ إِنَّ ٱللَّهُ مَعَنَا أَفَانِلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ، عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ، بِجُنُودٍ لّمَ يَقُولُ لِصَحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهُ مَعَنَا أَفَانِلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ، عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ، بِجُنُودٍ لّمَ تَرُوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةُ ٱللّهِ هِي ٱلْعُلْيَا أُ وَٱللّهُ عَزِيزً وَكَلِمَةُ ٱللّهِ هِي ٱلْعُلْيَا أُ وَٱللّهُ عَزِيزً حَكِيمً ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللّهِ هِي ٱلْعُلْيَا أُ وَٱللّهُ عَزِيزً حَكِيمً ﴾ [التوبة: ٤٠].

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰ الْا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِ ۚ ذَٰ لِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰ ۚ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰ ۚ فَمَن جَاءَهُ لَ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِهِ فَٱلْوَا إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰ ۚ وَأَمْرُهُ وَ إِلَى ٱللَّهِ ۗ وَمَن عَادَ فَأُولَتِهِكَ جَاءَهُ لَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ وَ إِلَى ٱللَّهِ ۗ وَمَن عَادَ فَأُولَتِهِكَ جَاءَهُ لَا اللّهِ اللّهِ وَمَن اللّهِ مَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] استشكل بعضهم هذا، وقال:

النظم الواضح يقتضي أن يقال: «إنما الربا مثل البيع» فالعدول إلى عكسه غير متضح، والجواب أن الكفار إنما أرادوا بقولهم ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيِّعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] المناقضة والإلزام كأنهم قالوا: يعاب علينا الربا والبيع مثله، فمن أنكر علينا الربا لحصول التغابن فيه لزمه إنكار البيع لحصول التغابن فيه. / [٦٩ / ل].

ولو قالوا: إنما الربا مثل البيع، لكان ذلك قياساً، كأنه قيل: الربا صفقة تضمنت تفاضلاً وتغابناً فكان حلالاً كالبيع، [لكن هؤلاء إنما قصدوا] الإلزام والمناقضة لا القياس والمماثلة، وإنما ذكرنا هذا لكونه سؤالاً كثير إيراده واستشكاله، ولتعلقه بالقياس [ والنص والإلزام]، وذلك من مسائل أصول الفقه.

﴿ وَأَحَلُّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعُ وَحَرَّمَ ٱلرِّبُواْ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] هذا فيه حجة قوية للظاهرية في اعتبارهم الظواهر السمعية، دون العلل القياسية، وتقرير ذلك أن أكلة الربا لما أوردوا مناقضتهم المذكورة أجاهم الله – عز وجل – بالحكم الإلهي فقال: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبُواْ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فيجب عليكم متابعة هذا الحكم المنصوص، ولم يحتج عليهم بحكمة تحريم الربا المناسبة مع ألها ظاهرة مؤثرة، وهي أن الربا إنما يكون مع اتحاد الجنس أو العلة، فالغبن فيه لازم لا يستدرك بخلاف البيع، فإنه يكون مع اختلاف الجنس فالغبن فيه يمكن استدراكه، مثاله: لو اشترى ثوباً بعشرين وهو / [٣٣ ب / م] يساوي عشرة، أمكن أن تبيعه بعشرين أو أكثر، لرغبة أو ارتفاع سوق ونحوه، أما لو اشترى مد قمح بمدين، فيبعد أن يرد له المد الواحد مدين [إلا ويرد] المدان البائع أربعة أمداد، اللهم إلا أن يختلفا بالجودة والرداءة بحيث يساوي المد الجيد مدين رديئين.

لكن الجودة الرداءة هاهنا غير معتبرة طرداً للباب في المنع، ولو كانت هذه الحكمة القياسية حجة لاحتج بما عليهم؛ لأنها أشبه بإلزامهم المذكور، وأقرب إلى عقولهم، فلما لم يحتج عليهم بما بل بالنص القاطع للحجة، دل على، لا حجة في العلل والمناسبات وصار هذا كما قال لإبليس: ﴿ قَالَ مَا مَنعَكَ أَلّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرتُكَ ﴿ وَ الأعراف: ١٢]، احتج عليه بالأمر، ولم يسمع منه علته الفلسفية المزخرفة، وهي قوله: ﴿ قَالَ أَنا خَيْرٌ مِن طِينِ ﴿ وَ الأعراف: ١٢]. خَلَقْتَني مِن نَّارِ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينِ ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقد كان يمكنه أن يعارضه بأحسن منها وأنس في العقل، وهو أن الطين ثابت ورزين متواضع لين رطبن والنار مضطربة خفيفة، مستعلية يابسة شريرة محرقة.

ومن ثم رجع إبليس إلى أصله في الخفة والطيش، ورجع آدم إلى أصله في الثبات والرزانة، فقال: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَامَنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ النَحْسِرِينَ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللللَّهُ اللّهُ الللللللللّهُ ال

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلرَّكُوٰةَ لَهُمْ أَجُرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٧] قد تكرر هذا في القرآن كثيراً، ويحتج به من يرى الإيمان مجرد التصديق، وأن الأعمال ليست ركناً للإيمان بل أثراً من آثاره خلافاً للجمهور من المحدثين وغيرهم.

حجة الأول: أنه عطف العمل الصالح على الإيمان والعطف يقتضي التغاير، فالإيمان غير الأعمال، وأجاب الآخرون بأن هذا من باب عطف الخاص على العام كالصلاة الوسطى على الصلوات، وجبريل وميكائيل على الملائكة، ولا ينافي ذلك كون الخاص من العام، وهذا ضعيف؛ لأنا لو اقتصرنا على الملائكة فهمنا جبريل وميكائيل وهاهنا لو اقتصرنا على الملائكة فهمنا جبريل وميكائيل وهاهنا لو اقتصرنا على الإيمان لم نفهم العمل الصالح إلا على دعوى الخصم ويعود النزاع.

﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ أَثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٨١] أي كل نفس مكلفة، أو كل نفس منكم ليخرج من العموم من ليس بمكلف، كالصبيان والجانين والبهائم ونحوهم، فالعموم مخصوص بهم.

﴿ وَلَا يَبْخُسُ مِنْهُ شَيُّنا ﴾ [البقرة: ٢٨٢] عام مطرد.

﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] عام خص منه ما إذا أبى لمرض أو خوف أو كونه مكرها على تحملها بالباطل، أو كان عبداً تحملها بلا إذن سيده، ومنعه من السعى للأداء.

وذهب بعض الأئمة إلى عدم أهلية العبد للشهادة / [٣٤ أ / م] هذه الآية، لأنه مأمور بالسعي للأداء، وذلك يبطل حق السيد من حدمته ومقتضى هذا أنه عن تحملها بإذن السيد حاز أن يسعى للأداء، ودخل في عموم ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ ﴾.

﴿ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أمر إرشاد، وذهب بعض الظاهرية إلى أنه أمر وجوب قطعاً للتنازع وصيغة ﴿ افعل›› ترد بمعان: منها الإرشاد والإباحة والتكوين والتعجيز، والوجوب والتسوية والتهديد والإهانة، وغير ذلك، وهذه من مسائل الأوامر من أصول الفقه.

﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَنُ مَّقْبُوضَةٌ فَإِن أَمِن بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِ الَّذِي اَوْتَمِن أَمَنتَهُ، وَلَيَتَقِ اللَّهَ رَبّهُ، وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَدة وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنّهُ تَاثِمٌ قَلْبُهُ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿ وَلِيتَقِ اللّهَ رَبّه الظاهرية على أن الرهن لا يجوز في وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿ وَحِل -: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ [البقرة: ٣٨٣] والجمهور الحضر، بمفهوم قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ [البقرة: ٣٨٣] والجمهور على على خلافه، وحملوا هذا المفهوم على أنه خرج مخرج الغالب، إذ الغالب في السفر عدم الكاتب، والمفهوم إذا خرج الغالب لا يحتج به، ومنه ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللّهِ فِي اللّهُ وَاللّهُ عَلَى أَنْ عَمْ اللّهُ عَلَى أَنْ عَلَى أَنْ عَلَى أَنْ عَلَى أَنْ عَلَى أَنْ عَلَى أَنْ عَلَى أَلْكُمْ وَرَبَيْبِكُمُ اللّهِ فَي اللّهُ عَلَى أَنْ عَنْ اللّهُ عَنْ فَا اللّهُ عَنْ فَلْ جُنَاتُ اللّهُ عَنْ أَنْ اللّهُ عَنْ أَنْ اللّهُ عَنْ أَنْ اللّهُ عَنْ أَلّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى أَنْ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿ وَاللّهُ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ اللّهُ عَنْ أَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللهُ الللّهُ اللللهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللللهُ اللهُ ال

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ آلِهِ بَيْنَهُمَا أَلِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ النساء: ٣٥] ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَىدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَتِ خَفْ نَزَزُقُهُمْ وَإِيّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْاً كَبِيرًا ﴿ وَلَا تَقْتُلُوّا الإسراء: ٣١]، وهذه من مسائل دليل الخطاب ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَٱللّهُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللّهِ وَمَلَتِهِ كَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَمَلَتُهِ كَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَاللّهُ وَمَلْتَهِ كَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَاللّهُ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا أَعُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿ وَلَا لِيلَا اللّهِ مَا الْكِلامِ عليها عند ﴿ لَيْسَ ٱلْبَرَّ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] هذه غالب/ وقال الله عليها عند ﴿ لَيْسَ ٱلْبَرَّ ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

﴿ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدِ مِن رُّسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] تعريض باليهود والنصارى حين كفروا بمحمد الله وكفرت اليهود بالمسيح، والكل رسل الله - صلواته عليهم أجمعين - كما سيأتي تقريره إن شاء الله - عز وجل.

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَهُا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا وَبَنَا وَلَا تُحَمِّلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ عَلَى عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَلْنَا وَاللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الل

ولأن التكليف شرطه الإمكان ليتبين المطيع من العاصي، فما ليس بممكن لا يكلف به، وإلا كان جوراً.

﴿ رَبَّنَا لَا تُوَّاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] هذا رفع للتكليف الناسي والمخطئ، كقوله عليه الصلاة والسلام - ((عفي لأميّ عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ولأن التكليف شرطه الفهم وإلا لكلف الجماد والحيوان الأعجم، وهو باطل، ثم الناسي والساهي لا يفهم فلا يكلف، وأما المخطئ فلم ينتهك حرمة، ولا قصد له حي ينتظمه دليل التكليف، فإن ترتب حكم التكليف على أحد منهم كالصائم يفطر و تلزمه الكفارة بالنسيان، والمخطئ في القتل تلزمه الدية، ونحو ذلك - فهو من باب ربط الأحكام بالأسباب أو مخصوص من عموم القاعدة بدليل: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلا المحتل عَلَيْنَا وَلا المعتل في الفتل تكليف ما لا يطاق وإلا لم يكن / [٣٤ ب / م] المذا السؤال فائدة، واعلم أن بعض الأصوليين يترجم هذه المسألة بتكليف ما لا يطاق، وبعضهم بتكليف المحال، وما لا يطاق يطلق تارة على ما يشق فعله وإن أمكن لذاته، وتارة على ما لا يمكن وقوعه، والمحال إما لذاته كالجمع بين الضدين، وإما لغيره كإيمان وتارة على ما الله علم الله ع وجل بأنه لا يؤمن.

وقد قال قوم بجواز التكليف بالقسمين، وقوم بامتناعه فيهما، وآخرون بجوازه في المحال لغيره، دون ذاته، والأشبه الأول. وإذا اشترك القسمان في استحالة الوقوع، فلا أثر للفرق بالإمكان الذاتي وعدمه.

ومأخذ الخلاف في هذه المسألة أن المقصود من التكليف الامتثال وامتحان الطائع من العاصي عند المعتزلة، فلذلك اشترطوا كون الفعل المكلف به ممكناً، وعند الجماعة ليس المقصود منه ذلك بل المقصود جعل وجود الفعل أو عدمه علماً أو أمارة / [٧٢ /ل] على

الثواب أو العقاب، وعلى السعادة أو الشقاء، وذلك حاصل من التكليف بالممكن وغيره، أما وقوع التكليف بما لا يطاق، فقد اختلف فيه أيضاً، والأشبه أنه وقع في مسألة خلق الأفعال على رأي الجبرية والكسبية؛ إذ الإنسان مكلف بكسب ما خلقه الله – عز وجل وهو تحصيل الحاصل، وفي مسألة تكليف الكافر بالإيمان مع العلم بأنه سيموت كافراً، وإذا تعلق علم الله – عز وجل – بوجود شيء أو عدمه [فهل يبقى خلاف معلوم الله – عز وجل – مقدوراً أم لا؟ فيه قولان.

والحق أنه مقدور لذاته لا لغيره].

واعلم أن مواد الأفعال ثلاث: واجب، وممتنع وممكن خاص، فالممكن يجوز التكليف به إجماعاً، والواجب والممتنع يخرج التكليف بهما على تكليف المحال، والله - عز وجل - أعلم بالصواب.



## القول في سورة آل عمران

﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَنَةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ [آل عمران: ٣] عام مطرد كما سبق في ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَا وَرَآءَهُ وَهُو ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ أَقُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ بِمَا وَرَآءَهُ وَهُو ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ أَقُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ وَهُو ٱلْحَقُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ أَقُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيلَ عَلَيْهَا وَيَكُفُرُونَ فِي إِللهِ وَهُ وَالبَقِرة: ٩١].

﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَنَةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿ مِن قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَايَئِتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٣، ٤]عام بحسب القوة كما سبق في ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [آل عمران: ٣، ٤]عام بحسب القوة كما سبق في ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ اللَّذِي أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدَى لِلنَّاسِ وَبِينَتِ مِن ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ مِن شَهِدَ مِنكُمُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلِتُحْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

﴿ مِن قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابُ شَدِيدُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزُ ذُو ٱنتِقَامٍ ۞ ﴾ [آل عمران: ٤] أي بشرط الموافاة على الكفر فهو مخصوص بمن ختم له منهم بالإيمان.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىٰءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۞ ﴾ [آل عمران: ٥] عام مطرد نحو ﴿ قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ ﴾ [آل عمران: ٢٩].

﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [آل عمران: ٦] عام أريد به الخاص وهي الأرحام القابلة للحمل، أو مخصوص بالأرحام العواقر.

﴿ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ٦] عام مطرد في جميع الكيفيات التي يتعلق بها [ مشيئة الله] – عز وجل – من طويل وقصير، وأسود، وأبيض، وغير ذلك ﴿ فِيَ أَيِّ صُورَةٍ مَّا

شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿ ﴾ [الانفطار: ٨].

﴿ هُو ٱلَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَنِ مِنْهُ ءَايَنَ تُخْكَمَنَ هُنَ أُمُ ٱلْكِتَنِ وَأُخُرُ مُتَشَبِهَا أُ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلُّ مِّنْ عِنكِ تَأْوِيلِهِ مَ تَأْوِيلَهُ وَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلُّ مِّنْ عِنكِ رَبِّنَا وَمَا يَغْلَمُ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلُّ مِّنْ عِنكِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكَّرُ إِلَّا أُولُوا ٱلْأَلْبَ فِي ﴿ [٣٥ أ / م] ﴾ [آل عمران: ٧] اختلف الناس في الحكم والمتشابه على نحو اثني عشر قولاً، أجودها أن الحكم هو المتضح المعنى.

والمتشابه: هو ما أشكل معناه؛ لاشتراك أو إيهام تشبيه ونحوه، ويجب رده إلى المحكم؛ لأن الله – عز وجل – سمى المحكمات أم الكتاب، أي أصله، والأشياء يجب ردها [عند الإشكال] إلى أصولها، فيجب رد المتشاهات في الذات والصفات إلى محكم ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَمِ أَزْوَجًا يَدْرَوُكُمْ فِيهِ لَيْسَ لَلْمُ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَمِ أَزْوَجًا يَدْرَوُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ ٱلْأَنعَمِ أَزْوَجًا يَدْرَوُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَى الله على الله على المناهات في الأفعال إلى عكم ﴿ قُلُ فَلِلّهِ ٱلْخُجَّةُ ٱلْبَلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَلكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ اللّهِ الله على ما سنوضحه في موضعهما إن شاء الله عز وجل.

وهذه الآية نفسها من المتشابه؛ حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا اللّهُ ۗ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ هُو الّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِكتَبَ مِنْهُ ءَايَتُ مُحْكَمَتُ هُنَ أُمُ الْكِكتَبِ وَنَّهُ ءَايَتُ مُحْكَمَتُ هُنَ أَمُّ الْكِكتَبِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهِتَ ۖ فَأَمّا الّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْخٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ اَبْتِغَاءَ الْمِعْتَةِ وَابْتِغَاءَ تَأُويلِهِم ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأُويلَهُ وَ إِلّا اللّه اللّه اللّه الله والرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنّا بِهِ عَلَلُ مِنْ عِندِ رَبِيّنَا وَمَا يَذَكّرُ إِلّا أُولُوا الْألْبَبِ ﴿ وَالرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنّا فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنّا فِي اللّهِ عَلَلُونَ عَند رَبِيّنَا وَمَا يَذَكّرُ إِلّا أُولُوا الْألْبَبِ ﴿ وَالرّاسِخُونَ فِي اللّه عَمران: ٧] وترددت الواو في / [٧٧ /ل] ﴿ وَالرّاسِخُونَ ﴾ بين الاستئناف والعطف، والأشبه ألها للاستئناف، وأن الله – عز وجل – تعبد عباده من كتابه بما لا يعلمون، وهو الوقف على ﴿ إِلّا اللّه أَللّه أَن الله – عز وجل – تعبد عباده من كتابه بما لا يعلمون، وهو المتعبدات؛ ولأن العبادات فرع القرآن إذ به تبتت، والقرآن فرع الذات، إذ هو صفتها وعنها صدر، وكما أن من الذات ما يعقل وهو وجودها، وما لا يعقل وهو ماهيتها التي هي كما هي [ فكذا يجوز] أن يكون في فرعها وفرع فرعها ما يفهم وما لا يفهم، ولأن قوله – عز وجل – تردد بين كونه حالاً فرعها وفرع فرعها ما يفهم وما لا يفهم، ولأن قوله – عز وجل – تردد بين كونه حالاً

فضلة، وخبراً عمدة، وهذا الثاني أولى، وهو يقوي ما ذكرنا، والبحث هنا طويل، وهذا منه كاف إن شاء الله - عز وجل.

﴿ مِنْهُ ءَايَنتٌ مُحْكَمَنتُ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَنبِ وَأُخَرُ مُتَشَنبِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] عام مطرد في المتشابه وغيره، وهو تسليم يقتضي ما قررناه [في التي قبلها].

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ

﴿ رَبَّنَا لَا تُرَغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ

﴿ رَبَّنَا لَا لَا عَمْرَانَ: ٨] يقتضي أن إزاغة القلوب وهدايتها من فعله – عز وجل – ومنسوب إليه، خلافاً للمعتزلة، وحملوا الآية على منع [الألطاف]، وقد عرف ما فيه.

﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٩] عام مطرد.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِى عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَندُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيَّا ۖ وَأُولُتَبِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٠] عام مطرداً].

﴿ كَدَأُبِ ءَالِ فِرْعُونَ وَالَّذِينَ مِن قَتِلِهِمْ ۚ كَذَّبُواْ بِعَايَنِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُومِمْ ۗ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١١] عام أريد به الخاص، وهو الآيات الظاهرة على يد موسى، ويحتمل أنه عام مطرد، لأن آيات الأنبياء متفقة الدلالة على التوحيد والإيمان فتكذيب بعضها كتكذيب جميعها فلما كذبوا بآيات موسى، صاروا كألهم كذبوا آيات جميع الأنبياء بل وآيات الله - عز وجل - جميعها لو ظهرت إلى الوجود، وشبيه بمذا قوله - عز وجل -: ﴿ وَتِلْكَ عَادُ أَ جَحَدُواْ بِعَايَئِتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُم وَ الَّبَعُواْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارِ عَنِيدِ ﴿ ﴾ [هود: ٥٩].

﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَيْلِهِمْ ۚ كَذَّبُواْ بِغَايَنتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِمٍ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١١] الذنوب سبب الأخذ عند الجمهور، وعلة له عند المعتزلة / [٣٥] ب / م] وقد سبق أصل هذا وتقريره.

﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٢] هو إما لمعهودين أو عام أريد به الخاص، وهو من علم أن سيموت كافراً إذ قد أسلم بعد نزول هذه الآية كفار كثيرون فصاروا غالبين، ووجب لهم الجنة.

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِعْتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَأَخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرُونَهُم مِثْلَيْهِمْ رَأْى ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ عَن يَشَآءُ ۗ إِن فِيلَا: يتجه ذلك الْأَبْصَرِ ﴿ وَ لَكُ لَعِبْرَةً لِأَفْلِى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّمُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَا اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَاكُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ ع

﴿ ذَالِكَ مَتَنعُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُ، حُسْنُ ٱلْمَعَابِ ﴾ [آل عمران: ١٤] ربما استدل بهذا على إثبات أن القياس حجة، كما استدل بقوله – عز وجل –: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي َ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مِن دِيَرِهِمْ لأَوَّلِ ٱلْحُشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن تَحَرُّرُجُوا أَوَظَنُواْ أَنَهُم مَا طَنَنتُمْ أَن تَحَرُّرُجُوا أَوَظَنُواْ أَنَهُم مَا طَنَنتُمْ أَن تَحَرُّرُجُوا أَوَظَنُوا أَنَهُم مَن اللّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللّهُ مِن حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا أَوَقَذَف فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يَحُرِّبُونَ مَا طَنَيْتُمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُواْ يَتَأُولِي ٱلْأَبْصَدِ ﴿ ﴾ [الحشر: ٢] وسيأتي إن شاء الله – عز وجل – القول فيه.

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ [آل عمران: ١٤] ، الفاعل هاهنا محذوف؛ فيحتمل أن الذي زين هو الله - عز وجل - نحو: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا ۗ وَمَا جَعَلَنكَ عَلَيْهِم مَ خَفِيظاً ۗ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿ وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ ۚ كَذَٰ لِكَ زَيِّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ تُم إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنتِئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ بغير عِلْمِ تُكذَ لِكَ زَيِّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ تُم إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنتِئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٠ - ٨ - ١].

﴿ وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَلِكَنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ

آلإيمَن وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَتَإِكَهُمُ ٱلرَّاشِدُونَ ﴾ [الحجرات: ٧] ويحتمل أنه للشيطان؛ نحو: ﴿ فَلَوْلاَ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا نَضَرَّعُواْ وَلَلِكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٣] ويحتمل أنه النفوس قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٣] ويحتمل أنه النفوس تزين لأهلها حب هذه الأشياء نحو: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ مَنْ نَفْسُهُ وَقَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ وَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّهُواتِ اللهُولِ وَاللهُ اللهُ وَهِذَه مِن جنس مسائل القدر.

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهُوَاتِ مِنَ النِّسَآءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَاطَرَةِ مِنَ النَّهَبِ وَالْمَنْفِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَاطَرَةِ مِنَ النَّهَبِ وَالْفَضَةِ وَالْمُسَوَّمَةِ وَالْمَنْفَامِ وَالْحَرْثِ ﴾ [آل عمران: ١٤] أشار إلى حصر متاع الدنيا في الأشياء الستة المذكورة، لأنها معظم الشهوات كقوله الله ((الحج عرفة)) وإلا فرب شهوة زينت لبعض الناس ليست من هذه الأشياء كالسياحة في الأرض والفرجة فيها حتى يؤثرها بعض الناس على الأشياء المذكورة.

﴿ ٱلصَّبِرِينَ وَٱلصَّدِقِينَ وَٱلْقَنتِينَ وَٱلْقَنتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغَفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٧] عام، ثم يحتمل أنه مطرد بحيث لا يدخل تحت هذا المدح إلا من استغفر في جميع أسحار عمره، ويحتمل أنه عام أريد به الخاص، وهو غالب أسحار العمر، مع أن الأسحار جمع قلة، وأكثره عشرة، فمن استغفر في عشرة أسحار من عمره، دخل تحت هذا الوعد، لكن هذا يقدح في كون الأسحار لفظاً عاماً فيما أرى.

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَيْكِةُ وَأُولُواْ ٱلْعِلْمِ قَآبِمًا بِٱلْقِسْطَ ۚ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيرُ ٱلْحَكِيمُ ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا عمران: ١٨] تضمنت ثلاثة شهود/ [٣٦ أ / م] وهم: الله - عز وجل-، والملائكة، وأولو العلم. على أمرين مشهود عليهما وهما: التوحيد في أولها، وصحة دين الإسلام، بل انحصار الدين الحق فيه في آخرها. [٧٥/ ل].

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد في المسند [٤ / ٣٠٠ - ٣١٠، ٣٣٥] [ ١٩٠٠٧، ١٩٠٠] ورواه أبو داود في سننه في كتاب المناسك [٢: ١٩٦١ ح ١٩٤٩] والنسائي في سننه [٥ /٢٦٤] والترمذي في سنسنه [٣/ ٢٣٧ / ح ٨٩٠، ٨٩٠] وابن ماجة [٢/ ٣٠٠/ ح ٣٠١٥] والبخساري في التاريخ الكبسير [٥/ ٢٤٧] وابن خزيمة [٢٨٢٦] والطحاوي [٢/ ٢٠٠] والدارقطسيني [٢/ ٢٤٠] والحاكسم [٢/ ٤٦٤] [٢/ ٢٤٠] والحارمي [٢/ ٩٠٥] والطيالسي [٣٠٩، ١٣٠٠].

أما الملائكة، فعام مطرد، وأما أولو العلم فعام أريد به الخاص، وهم علماء الأصول؛ لأهم هم الذين يعرفون التوحيد ويثبتونه بالبرهان، وكذلك هم الذين يعرفون حقيقة دين الإسلام من بين الأديان بالدليل وغيرهم إنما يعرفون ذلك تقليداً لهم، ولأن الشهادة إنما تعتبر وتصح ممن تحقق المشهود عليه، والمحقق لهذين المطلوبين أعني التوحيد وحقيقة الإسلام هم علماء أصول الدين؛ فكانوا هم المراد بأولي العلم هاهنا، وهذه منقبة شريفة لهؤلاء القوم وعلمهم، فليعلم ذلك إن شاء الله عز وجل.

﴿ فَإِنۡ حَاجُوكَ فَقُلۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ اَهۡتَدُواْ ۖ وَمَنِ ٱتَّبَعۡنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْأُمِيّانِ ءَأَسۡلَمُواْ فَقُدِ اَهۡتَدُواْ ۖ وَإِن تَوَلَّواْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌ بِٱلْعِبَادِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٢٠] ليس في هذا حجة لمن قال بالتقليد حيث قابل المحاجة بالتسليم؛ لأن إنما أمر بذلك وفعله حيث علم أنه على حق من أمره وإياس من إجابة خصمه، وأن محاجته عناد محض ومدافعة عن الحق صرف، وكيف يؤمر بالتقليد وينهى عن المناظرة في الحق من كتابه المنزل عليه مشحون بالحجج والبراهين والأدلة النظرية.

ومن قيل له في كتابه: ﴿ آدَعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْجِكَمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحُسَنَةِ ۗ وَجَدِلْهُم بِاللّهِ عَن سَبِيلِهِ ۗ وَهُو أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ بِاللّهِ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۗ وَهُو أَعْلَمُ بِاللّمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥] نعم يستدل بالآية على أن من علم الحق في جانبه وأنس المعاندة من خصمه، وأنس منه أن يترك مناظرته ويعرض عنه ﴿ أُوْلَتِيكَ ٱلَّذِيرَ لَيعْلَمُ ٱللّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَا عُرضَ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهمْ قَوْلاً بَلِيغًا ﴿ النساء: ٣٣].

﴿ فَإِن أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدُواۡ ۖ وَإِن تَوَلُّواْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلۡبَلَغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌ بِٱلْعِبَادِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٢٠] هذه قسمة حاضرة، مساوية لقوله عز وجل: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْمَاكِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ﴿ وَالْفِرقان: ١] ﴿ وَمَآ أُرْسَلْنَكَ إِلَّا كَآفَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَلِكِنَّ أَكْتَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سأ: ٢٨].

﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُ مُلَّكُ ٱلسَّمَاوَاتِ

وَٱلْأَرْضِ ۗ لَا إِلَىٰهَ إِلَّا هُو يُحِي وَيُمِيتُ فَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأَمِيِ ٱللَّمِي وَٱلْبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨] يُؤْمِر. بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَٱتَبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨] ونحوه، وقوله ﷺ : «بعثت إلى الأحمر والأسود» (١٥)، وذلك أنه ليس في العالم إلا أمي، وهو من لم يؤت كتاباً ولا كتابة كالعرب، أو غير أمي، وهو من أوتي الكتاب أو الكتابة كاليهود والنصارى والمحوس والهند واليونان والروم والفرس وغيرهم، فعموم الدعوة يستفاد [ من هاهنا كما يستفاد] من المواضع الصريحة فيه، وهذه من مسائل النبوات.

﴿ مِن قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَايَتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٤]، تضمنت جملاً عامة لا يقف الوعيد فيها على عمومها، بل الفرد منها يكفي في تحقيق ذلك؛ فالكفر بآية واحدة من آيات الله - عز وجل يوجب العذاب الأليم، وكذلك قتل نبي واحد وقتل آمر واحد بالقسط، وإنما / [٧٦ ل] ذكر هذه الجمل بلفظ العموم حكاية لحال هؤلاء الكفار حيث كفروا بآيات كثيرة، وقتلوا نبين، وآمرين بالقسط كثيراً، وتشنيعاً عليهم بكثرة جرائمهم. / [٣٦ ب / م].

﴿ أُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتَ أَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّصِرِينَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٢٢] عام مطرد.

﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتُرُونَ ۚ ﴾ [آل عمران: ٢٤] زعمت اليهود أن النار كالبحر، يخوضولها أربعين يوماً قاطعين لها؛ ثم يتخلصون منها إلى الجنة، ويبقى المسلمون في النار والنصارى أبداً، وهو من ترهات اليهود، وأمانيهم، فلذلك قيل لهم: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلُ أَكَّنَدُتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن تُحُلِف ٱللَّهُ عَهْدَهُ أَلَّمُ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٨٠].

وهذا القسم الثاني هو الحق قالوا بغير علم فضلوا وأضلوا، وهذه من مسائل اليوم الآخر.

﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَنَهُمْ لِيَوْمِ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [١/ ٣٧٠] ح [٢١٥] وزواه أحمد برقم [٢٠٠٥].

يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٥] عام مطرد، وكذا الجملة بعدها ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ ﴿ لَهُ لَكُ مِمْن تَشَآءُ ۖ إِيّلِكَ ٱلْخَيْرُ ۚ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ ﴿ [آل عمران: ٢٦].

أي: والشركما قال الله عز وجل: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۗ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمَا لَا مِّنْهُمُ ٱلصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَالِكَ وَبَلَوْنَاهُم بِٱلْحَسَنَاتِ وَٱلسَّيِّعَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وإنما اقتصر على ذكر الخير إما اكتفاء بأحد الضدين عن الآخر اختصاراً نحو: ﴿ وَلَهُ رَا مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٣].

أي: وتحرك، و﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَىلاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَنَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَنَا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَالِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ [النحل: ٨١].

أي: والبرد؛ أو تعليماً لخلقه الأدب نحو: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠].

﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىَ أَشَرٌ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْر أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىَ أَشَرُ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْر أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠] . ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِير ِ ﴿ ﴾ [الشعراء: ٨٠].

ولم يقل: أمرضني، أو لا يسمون فاعله نحو ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِى آَشَرُّ أُرِيدَ بِمَن فِي آلاًرْضِ ۞ ﴾ [الجن: ١٠] ولم يقل: أراد بمم ربمم؛ فأما قوله ﷺ في بعض دعائه: «والشر ليس إليك » (۱) فاحتج به المعتزلة على مذهبهم في أنه عز وجل لا يخلق المعاصي الشرية ولا الشرور العصيانية، وتأوله الجمهور على معنى أن طلب الشر ليس إليك أن الله

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [١/ ٣٤] ح [٧٧١].

لا يأمر بالفحشاء، أو على أن الشر لا يتقرب به إليك، أو أنه لا يصعد إليك لمفهوم ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةَ خَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَيِّرُ وَنَ ٱلسَّيْعَاتِ لَهُمْ عَذَابُ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُوْلَتِهِكَ هُوَ يَبُورُ ۞ ﴿ [فاطر: ١٠] وهو تأويل قريب جيد.

﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَلْفِرِينَ أُوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلَ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَلَةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، احتج بما الشيعة على جواز التقية خلافاً للجمهور.

واعلم أن مسألة التقية مشهورة ينبغي فصل الخطاب فيها، فنقول: احتج الجمهور على بطلانها وتحريم استعمالها بأن قالوا: التقية نفاق، والنفاق حرام، فالتقية حرام، أما أن التقية نفاق فلاتفاقهما في الحد / [VV] ل] والحقيقة إذ كل واحد منهما إبطان أمر وإظهار خلافه خشية الضرر، وأما أن النفاق حرام، فلورود الشرع بذم المنافقين عليه، وتوعدهم بالدرك الأسفل من النار، ولولا تحريمه لما كان كذلك، فثبت أن التقية حرام؛ ولأنما لو جازت لجاز إظهار الكفر من الأنبياء تقية، وأنه باطل.

احتج الشيعة على جواز التقية بالكتاب والسُّنَّة، وفتاوى الأئمة والنظر، أما الكتاب فمنه آيات: الأولى: هذه الآية ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَنفِرِينَ أُولِيَآءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُومَن يَفْعَلُ ذَالِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَلَةً أَلَمُ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَلَةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ وَ إِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿ السَّالَةِ المَصِيرُ ﴿ السَّالَةِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللللّ

ووجه دلالتها: أن الله - عز وجل - حرم موالاة الكفار تحريماً مغلظاً حتى حكم بأن من يتولهم فإنه منهم، ثم إنه أباح موالاتهم على سبيل التقية، فدل على تأكد جوازها حيث أباحها فيما هو مكفر بدونها.

الآية الثانية قوله - عز وجل -: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَـنِهِ مَ إِلَّا مَنْ أُكُرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَبِنُ بِٱلْإِيمَـنِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّرَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ فَاللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّ

الآية الثالثة: قوله - عز وجل -: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّنَهُمُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمُ ۖ قَالُواْ كُنّا مُسْتَضَعْفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُواْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَا جِرُواْ فِيهَا ۚ فَأُولُهُمْ جَهَمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿ وَالنساء: ٩٧]، احتج بها البخاري فِيهَا ۚ فَأُولُهُمْ جَهَمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿ وَالنساء: ٩٧]، احتج بها البخاري في باب الإكراه، ووجه الحجة منها: أن الملائكة عذروا هؤلاء في قولهم: ﴿ قَالُواْ أَلَمْ تَكُنْ فَي باب الإكراه، ووجه الحجة منها: أن الملائكة عذروا هؤلاء في قولهم بتركهم الهجرة في الأرض أَللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَا جِرُواْ فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٧] وإنما لاموهم بتركهم الهجرة في الأرض مع القدرة عليها؛ فدل على أن المستضعف يكون معذوراً فيما أظهره على خلاف ما يعتقده، وهو المراد بالتقية.

الآية الرابعة: قول لوط: ﴿ قَالَ هَتَوُلَآءِ بَنَاتِي إِن كُنتُمْ فَلعِلِينَ ﴿ وَجَآءَهُ وَلَا عَلَوُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ قُولَهُ وَمِنَ إَلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّ اَتَ قَالَ يَلقَوْمِ هَتَوُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ قُولُهُ وَجَآءَهُ وَلَا يَخُرُونِ فِي ضَيْفِي ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلُّ رَّشِيدٌ ﴾ [هود: ٧٨] وقوله: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِي إِلَىٰ رُكُنِ شَدِيدٍ ﴾ [هود: ٨٠] هو ظاهر إن لم يكن قاطعاً في أنه إنما بذل لهم نكاح بناته تقية لعجزه عن مدافعتهم. وأما السُّنَة فأحاديث:

أحدها: حديث حاطب بن أبي بلتعة، حيث كاتب الكفار ليحفظوه في صاغيته بمكة، مع كونه محارباً لهم، مسراً لعداوتهم، وقد صدقه النبي الله في ذلك (١).

الثاني: حديث عائشة: أن رجلاً استأذن على النبي فقال: «بئس أخو العشيرة»، أو «بئس ابن العشيرة»، فلما سئل عن ذلك، قال: «إن شر الناس من أكرمه الناس اتقاء فحشه» (٢).

وهذا صريح في التقية، أو كالصريح.

الثالث: قوله على العمار حين كان يعذب على أن يكفر: ﴿ يَا عَمَارِ ، إِنْ عَادُوا فَعَدِ ﴾ .

الرابع: حديث الزهري عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ((أن فاطمة جاءت

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [٣/ ١٠٩٥] [٢٨٤٥] ومسلم [٤/ ١٩٤١] ح [٢٤٩٤].

<sup>(</sup>۲) رواه البخاري في كتاب الأدب [١٠/ ٢٦٧] ح ٢٠٣٢] ومسلم في كتاب البر والصلة والأدب [٤/ ٢٠٢، ٢٠٠٣] وأبو داود في سننه كتاب الأدب [٤/ ٢٥٢/ ح ٤٧٩١) [٤٧٩٣] والترمذي في جامعة كتاب البر والصلة [٤/ ٣١٦] ح ١٩٩٦] والنسائي في الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة [٦/ ٦٨/ ح ٢٠٥٦، ٢٠٥٦، ٢٤٩٠٩].

وهذا نص من عائشة على / [٧٨] أن علياً بايع أبا بكر تقية.

الخامس: أن النبي على يوم الحديبية محا بسم الله الرحمن الرحيم، وكتب باسمك اللهم، ومحا «محمد رسول الله»، وكتب اسمه واسم أبيه، وأعطاهم يومئذ أموراً في الظاهر، وهو محارب عليها في الباطن، وذلك عين التقية إذ خاف استئصال المسلمين ذلك اليوم.

السادس: قول الحسن البصري: التقية إلى يوم القيامة. ذكره البخاري في باب الإكراه، يعني أنها باقية أو جائزة / [٣٧ ب /م] إلى يوم القيامة.

ونقلوا عن جعفر الصادق أنه قال: التقية ديني ودين آبائي.

وأما فتاوى الأئمة، فهؤلاء الأربعة الذين هم أئمة الجمهور سوى أبي حنيفة، يفتون بأن طلاق المكره لا يقع، وكذلك يمينه، وضرب مالك سبعين سوطاً على أن يفتي بأن بيعة المكره تنعقد فلم يفعل.

وقالوا: من أكره على شرب الخمر أو الزنا وغيره، فلا إثم ولا حد، وإنما وجب القصاص على من أكره على القتل فقتل عند بعضهم، لأنه بافتدائه نفسه بنفس المقتول خرج عن حد الإكراه إلى حد الاختيار.

على أن بعض أهل العراق قال: لا قصاص عليهما، أعني المكره والمكره، وأما إيقاع أبي حنيفة طلاق المكره؛ فلأنه جعله من باب ربط الحكم بالسبب.

وبالجملة فالمكره عند أكثر الأصوليين غير مكلف لصيرورة الفعل واجباً منه بالإكراه.

وإذا ثبت هذا في الإكراه، فهو من مادة التقية، ولهذا استطرد البخاري دلائل التقية في باب الإكراه، ولأن حاصل حال المكره أنه فعل ما لولا الإكراه لم يفعله خشية الضرر، وهو عين التقية.

وأما النظر فمن وجهين أحدهما: أن التقية ضرب من الرحصة لاستواء أحدهما، إذ الرحصة هي استباحة المحظور مع قيام المانع، وكذلك التقية من غير فرق، إذ المتقي يستبيح

<sup>(</sup>١) رواه البخاري خ [٣٩١٢].

مثلاً إظهار الكفر، حفظاً لنفسه [مع قيام] المانع من الكفر كما يستبيح [المترض] (١) مع قيام المانع منه.

الوجه الثاني: أن في التقية جمعاً بين مصلحتين: دفع الضرر مع استبقاء المعتقد، وهو أولى من تضييع إحداهما.

هذا أقصى ما علمناه للشيعة من دليل التقية، ثم أجابوا عن حجة الجمهور بأن قالوا: قولكم: التقية نفاق، قلنا: لا نسلم، بل هي رخصة كما سبق بيانه، ولو سلمنا ألها نفاق، لكن قولكم: النفاق حرام قضية مهملة، فإن أخذتموها على إهمالها كانت جزئية، وقياسكم المذكور شرط إنتاجه كلية كبراه فلا تنتج إذن، وإن أخذتموها كلية هكذا: التقية نفاق، وكل نفاق حرام، منعنا كليتها، ومستند المنع أن النفاق له مسميان: / [٧٩ ل] لغوي، وهو: إبطان أمر ما، وإظهار خلافه خشية الضرر، وشرعي وهو: إبطان الكفر أو البدعة، وإظهار الإيمان أو السُّنة خشية الضرر. والأول أعم من الثاني، والذي نسلم تحريمه إنما هو الثاني، هو النفاق بحسب مسماه الشرعي، أما اللغوي فلا نسلم تحريمه، فتعود كبرى قياسكم جزئية فلا تنتج.

والتقية التي ندعي جوازها إن سلمنا كونما نفاقاً، فإنما هي نفاق لغوي لا شرعي؛ إذ دعوى كونما نفاقاً شرعياً مسألة أخرى تخرجنا عن الكلام في مسألة التقية بالكلية، إذ يبقى النزاع في أن ما أخفاه المتقي هو بدعة أولاً، وذلك بلا / [٣٨] أ / م] شك مسألة أخرى.

وأما قولكم: لو جازت التقية لجاز إظهار الكفر من الأنبياء تقية، وهو باطل.

قلنا: لا نسلم بطلان الجواز أعني جواز إظهار الكفر منهم تقية، وإنما الباطل هو وقوع الكفر منهم، وهو غير لازم؛ لأن الله - عز وجل - يعصمهم منه مع جوازه عليهم كسائر المعاصى التي عصموا منها، ولو لا جواز ذلك عليهم لم تظهر فائدة عصمتهم منه.

قالت الشيعة: فقد تبين بطلان شبهتكم في إبطال التقية، ووضح برهاننا على صحتها وجوازها، وألها من دين الله – عز وجل – ورسله، وأولى العلم.

وإنما نازعتمونا في أصل التقية؛ لأجل فرع من فروعها، وجزء من جزئياتها، وهو أن بيعة على لأبي بكر كانت تقية، فطردتم المنع [في الأصل] الكلي لأجل المعنى الجزئي، كما منعت اليهود أصل النسخ، لئلا تلزمهم نبوة محمد الله والمسيح - عليه السلام - ونحن

<sup>(</sup>١) كذا بالأصل.

نقيلكم من ذلك، ولا نبني بيعته على [تقية علي] جواز التقية بل نحن نثبتها عليكم بحديث الزهري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وقد سبق ذكره، فإنه نص في أنه إنما بايع ضارعاً أي: مقهوراً مغلوباً لانصراف وجوه الناس عنه عند موت فاطمة.

وحينئذ لا يبقى لمنعكم جواز التقية من حيث هي تقية معنى، مع وضوح برهانها، والله – عز وجل – أعلم [بالصواب].

﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّخْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوْءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴿ قَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ ﴿ وَاللّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٣٠] اختلف فيه، فذهب قوم إلى إثبات النفس لله - عز وجل - على ما يليق به، وجعلوه من آيات الصفات، وتأوله آخرون على الذات، أي: يحذركم الله ذاته، وكذا القول في: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَعِيسَى آبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَنهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ قَالَ سُبْحَننَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ وَقَدْ عَلِمْتَهُ وَ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكُ أَنتَ عَلَيْمُ اللّهُ يُوبِ ﴿ ﴾ [المائدة: ١١٦].

﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوّهِ تَوَدُّ لُوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ مَ أَمَدًا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران: ٣٠]، عام مطرد في الخير والشر، يلقى كل أحد ما عمل منهما ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَبِعُونِى يُحْبِبُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِر ٓ لَكُر ٓ ذُنُوبَكُر ۗ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١] فَاتَبِعُونِى يُحْبِبُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِر ٓ لَكُر ٓ ذُنُوبَكُر ۗ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١] يحتج به على وجوب متابعة النبي ﴿ قُولاً وفعلاً، وأهما منه للوجوب، لأنه جعل متابعته لازماً لمحبة الله – عز وجل – لأنا / [٨٠ ل] نفرضها مقدمة استثنائية هكذا: لو أحب زيد الله لاتبع رسوله، فقد وقع اتباع الرسول ﴿ فيها تالياً، وهو اللازم ومحبة الله – عز وجل – [لازمة] واجبة، ولازم الواجب واجب، فاتباع النبي ﴿ واجب، ثم اتباعه تارة وجل مثل أمره واجتناب لهيه، وتارة بموافقته في فعل مثل فعله، وترك مثل ما ترك لأجل يقتضي أن أمره وفعله يقتضيان الوجوب، وفيهما حلاف وتفصيل.

﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَنفِرِينَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٣٢] هو أمر بطاعة الرسول، والأمر للوجوب، ونظم الدليل هكذا: طاعة الرسول مأمور بها، وكل مأمور به واجب، فطاعة الرسول / [٣٨ ب / م] واجبة، ثم طاعته تكون بامتثال

أمره، فأمره واجب الامتثال، لكن في هذا دور، إذ هو بناء لكن الأمر للوجوب على نفسه إذ صار تقديره امتثال أمره واجب، لأن الأمر للوجوب، فإن الله لا يجب الكافرين، دليل خطابه أنه يحب المؤمنين، ويؤكد هذا قوله - عز وجل - ﴿ إِنَّ أُوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَلِذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَالَّذِينَ اللّهُ وَلِيُّ ٱلنَّورِ وَالَّذِينَ عَامَنُوا أَوْلِيَاوُهُمُ وَاللّهُ وَلِيُّ ٱلنُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاوُهُمُ اللّهِ وَلِيُّ ٱللّهُ وَلِيُّ ٱلنَّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاوُهُمُ الطَّغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَاتِ أَوْلَتَهِكَ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا الطَّغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِنَ ٱلنَّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَاتِ أُولَاتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا عَلَيْ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى مَوْمَنَ مُولِ اللّه عن يجه، وحينفذ يستفاد من الآية أن عاقبة المؤمنين الرحمة والسلامة من الخلود في النار، لأن كل مؤمن محبوب للله -عز وجل- مرحوم، سواء سلم من العذاب بالكلية أو عذب مدة ثم يرحم.

﴿ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣]، يحتج به من يقول: إن آدم – عليه السلام – كان رسولاً أخذاً من لفظ (اصطفى) واقترانه بجماعة من المرسلين وليس بنص فيه، وفي المسألة خلاف، وهي من مسائل النبوات.

﴿ فِ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٣٣]، أي على عالمي زماهم، أو على من عدا محمد .

﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتَ رَبِّ إِنِي وَضَعَتُهَا أَنتَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنّى مَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنّى مَرْيَمَ وَإِنّى أَعِيدُهَا بِكَ وَذُرّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ [آل عمران: ٣٦] عام في ذرية مريم، وهم المسيح [وأخوته من يوسف النجار] فيما قيل. وقد صح في البخاري أن عمار بن ياسر كان محفوظاً من الشيطان على لسان محمد الله كان ينزع إلى هذه الذرية من جهة بعض أمهاته، أو بسبب ما كالرضاع ونحوه.

﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧] يحتج ها الجمهور على ثبوت كرامات الأولياء، خلافاً للمعتزلة في إنكارها، وإنما يصح الاستدلال المذكور على القول بأن مريم لم تكن نبية، أما إن قيل: إنما كانت نبية فلا حجة

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ح [٣٠٤٥].

فيه، إذ يكون ذلك من قبيل المعجزات لا الكرامات، وقد اختلف في مريم وأم موسى وسارة زوجة إبراهيم / [٨١ ل] وآسية امرأة فرعون، هل كن نبيات أم لا؟ على قولين للعلماء، أصحهما: لا، واختلف من الرجال في طالوت والإسكندر والخضر ولقمان هل كانوا أنبياء أم لا؟ على قولين؛ أصحهما: لا، قال ذلك ابن حزم في كتاب الإجماع له. ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَمُ وَقَدْ بَلَغَنِي ٱلْكِبَرُ وَآمَرَأَتِي عَاقِرُ أُقَالَ كَذَالِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ فِي ﴿ [آل عمران: ٤٠] هذا من خوارق العادات، أعني ولادة العاقر فهو معجزة لزكريا عليه السلام.

﴿ قَالَ رَبِّ اَجْعَلَ لِّى ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكلِّمَ اَلنَّاسَ ثَلَثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَالْمَعْنِي وَالْإِبْكَرِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٤١] فيه مسائل: وَاذْكُر رَّبَّكَ كَوْبِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيّ وَالْإِبْكَرِ ﴾ [آل عمران: ٤١] فيه مسائل: الأولى: جواز جعل العلة الشرعية أمراً سلبياً عدمياً نحو؛ ليس يمكيل فلا يجرى فيه الربا ونحوه، لأن الله - عز وجل - جعل له الأمارة على ولادة امرأة زكريا عدم كلامه ثلاثة أيام، وإذا جاز ذلك في معجز نبوي فهو في حكم فرعى أجوز.

الثانية أن [٣٩] / م] قوله - عز وجل: ﴿ إِلَّا رَمْزًا ۗ ﴾ استثناء متصل أو منقطع؟ فيه خلاف، واحتمال الثالثة: لو حلف لا يكلم زيداً، فرمز إليه أو غمزه بما يفهم به عنه، انبئ على الخلاف إن قلنا: الاستثناء المذكور متصل، فالرمز كلام يحنث به وإلا فلا.

﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَتِ ِكَةُ يَهُ مَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٢] يحتج به من يرى نبوتها كما مر نحو: ﴿ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣] ﴿ قَالَ يَهُوسَىٰ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَائِتِي وَبِكَلَمِي فَخُذْ مَا ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِنَ الشَّيِكِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤] وليس بنص في ذلك كما سبق.

﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَتِهِكَةُ يَهُمْرِيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ
ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَتِهِكَةُ يَهُمْرِيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ
الْعَلَمِينَ ﴿ وَالْمَا اللَّهُ وَعَالِشَةً وَإِنْ قَلْنَا: لِسَنْ بنبيات احتمل أَهُن أَيضًا أَفْضَل للخلاف في
من فاطمة وحديجة وعائشة، وإن قلنا: لسن بنبيات احتمل أهن أيضًا أفضل للخلاف في
بنوهن، واحتمل التسوية بين الجميع تخصيصاً لهن [بأدلتهن الخاصة] من بين النساء،

واحتمل تفضيل فاطمة على الجميع لقوله على الجميع لقوله الله الجنة (() واحتمل تفضيل فاطمة مين))، وبضعة النبي الله الله عن وهو أظهر الاحتمالات إن شاء الله عز وجل.

﴿ يَهُ مُرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣] يحتج به من يرى أن الواو لا تقتضى الترتيب لتقديمه السجود على الركوع.

وأجيب بأن في شرعهم كان ترتيب الصلاة هكذا، فقد أفادت الترتيب في ذلك الشرع، والأظهر أنها للجمع المطلق، لا للترتيب، فإذا قلنا: قام زيد وعمرو، احتمل قيامها معاً، ومتعاقبين، ومع التراحي، وكون زيد قام قبل عمرو وبالعكس.

وسنذكر المسألة غير هاهنا إن شاء الله عز وجل.

﴿ ذَالِكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَىمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿ ( ٨٢ / ل ] ) [آل عمران: ٤٤] هي حجة على صحة نبوة النبي ﴿ وتقريرها: أن محمداً ﴿ قد أخبر بغيب لم يحضره، ولم يخبره به مخبر سوى الله – عز وجل –، وكل من أخبر بغيب كذلك فهو نبي صادق؛ فمحمد ﴿ نبي صادق، أما الأولى فلأنه أخبرهم بما كان من أمر زكريا – عليه السلام – ومريم، ولم يحضره قطعاً، ولم يخبره سوى الله عز وجل؛ إذ لم يكن كاتباً، ولا مؤرخاً، ولا حالط أحداً ممن هو كذلك حتى يخبره.

وأما الثانية: فلأن من كان كذلك يعلم قطعاً أنه علم ذلك الغيب بوحي، وكل من أوحي [إليه] الوحي الحقيقي فهو نبي، ويستفاد من هذا أن واصف اللقطة إذا أصاب صفتها يجب دفعها إليه؛ لأنه إذا وصفها والتقدير أنه لم يحضر عند التقاطها ولا أحبره بما الملتقط ولا غيره دل على أنه صاحبها لانحصار القسمة في ذلك.

قوله - عز وجل - في صفة عيسى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَتِكِكَةُ يَهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى آبُنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقرَّبِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٥] اعلم أنا قد نمينا عن التفضيل بين الأنبياء، لكن / [٣٩ب /م] قد بلغنا عن بعض الناس أنه يفضل موسى على عيسى، فخالف النص وأخطأ الصواب، وغرضنا الرد

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب المناقب [٣٦٢٤].

عليه لا غير، وبيانه أن الله - عز وجل - لما أثنى على موسى -عليه السلام - قال: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللّهُ مِمّا قَالُواْ وَكَانَ عِندَ اللّهِ وَجِيها لَيْ ﴾ [الأحزاب: ٦٩] وقال في عيسى -عليه السلام- ﴿ إِنَّ اللّهَ يُبَيِّرُكِ بِكِلَمَةٍ مِنّهُ ﴾ [آل عمران: ٤٥] وهذا الثناء أبلغ، فالمثنى عليه به أفضل، ولأن موسى ذو آية، وعيسى في نفسه آية، وموسى كليم، وعيسى روح [وقد علم أن ذلك إنما هو] بمجرد الإضافة، ولأن موسى حين يستشفع الناس به في الموقف يذكر ذنباً بمتنع به من الشفاعة، وعيسى لا يذكر ذنباً، ولأن محمداً أفضل الأنبياء، وعيسى أقرب إليه، والأقرب من الأفضل أفضل، وقد يعارض هذا كله بأن مكان موسى من السماء أرفع من مكان عيسى كما صح في حديث المعراج (١) وليس بقاطع في كونه أفضل؛ لاحتمال أن ذلك لكون عيسى على عزم النزول إلى الأرض كما يكون الجالس في التشهد الأول غير متورك بل عيسى على عزم الزول إلى الأرض كما يكون الجالس في التشهد الأول غير متورك بل كأنه على الرضف مستوفزا لكونه على عزم النهوض، أو لغير ذلك من الأسرار؛ ولأن الإجماع على أن جبريل أفضل الملائكة مع أن فوقه في المكان خلقاً كثيراً منهم، وبالجملة / الإمال فارتفاع المكان لا يدل على ارتفاع المكان لا يدل على الرغاء المكان الماكان الا يدل على الرغاء المكان الماكان الماكان المكان على المكان علما أن فوقه في المكان علما أن فرة المكان علما أن فرة المكان علما المكان الكان المكان المكا

﴿ وَيُكُلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهُلاً وَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴿ وَلَى اللَّهُ عَلَى السَّنَة عَلُوقَ لله - عز وجل - كسائر هذه من آيات عيسى، والكلام على أصل أهل السُّنَة مخلوق لله - عز وجل - كسائر الأفعال؛ فجاز أن يخلقه على لسان الطفل وغيره، والذين تكلموا في المهد: عيسى وصاحب حريج وابن صاحبة الأحدود، وابن المرأة الذي رأى امرأة تضرب فقال: اللهم اجعلني مثلها، ورأى رجلاً ذا يسارة فقال: اللهم لا تجعلني مثله، وشاهد يوسف عليه السلام على خلاف فيه، (٢) وهذه من مسائل النبوات من المعجزات.

﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدُّ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَثَرُ ۖ قَالَ كَذَ لِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰۤ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ مُن فَيَكُونُ ۚ ﴿ [آل عمران: ٤٧].

إن قلنا: إن مريم نبية؛ فهذا معجز لها ولابنها، وإن قلنا: ليست بنبية فهو معجز لابنها

<sup>(</sup>١) انظر حديث المعراج في تفسير ابن كثير [٨/ ٣٧٣].

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد [١/ ٣٠٩ - ٣٠٠] والطبراني في الكبير [١١/ ١٢٢٨] و [٢٢٨٠] [١٠/ ٢٩٠٤]. (٢) أخرجه أحمد [١/ ٢٩٠٤] والبيهقي في الدلائل [٢/ ٣٨٩] وابن حبان [٧/ ٢٩٠٤].

وكرامة لها، كما كان رد الشمس على القول بإثباته معجزاً للنبي الله وكرامة منه لعلي رضي الله عنه، وخلق بشر لا من أب بل ولا من أم أيضا ممكن لذاته، وإنما أطردت العادة بخلافه فصار غريباً خارقاً.

وقد أحال الله - عز وجل - به على القدرة فقال عز وجل: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَاإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿ إِذَا عَمران: ٤٧].

﴿ وَرَسُولاً إِلَىٰ بَنِيَ إِسۡرَاءِيلَ أَنِي قَدۡ جِءۡتُكُم بِعَايَةٍ مِن رَّبِّكُمْ أَنِي ٓ أَخَلُقُ لَكُم مِنَ الطّبِينِ كَهَيْءَةِ ٱلطّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيكُونُ طَيْرًا بِإِذِنِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران: ٤٩] هذا من معجزاته الطّبِينِ كَهَيْءَةِ ٱلطّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيكُونُ طَيْرًا بِإِذِنِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران: ٩٤] هذا من معجزاته روح القدس على أحد الأقوال فيه، وهو كالنار توقد غيرها ولا تنقص / [٤٠ أ / م] . ﴿ وَأُبْرِئُ ٱلْأَحْمَهُ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُخِي ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذِنِ ٱللّهِ وَأُنتِئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰ لِكَ لَا يَتُكُمُ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٩] هذه كلها من معجزاته والمعجز أمر ممكن خارق للعادة، مقرون بالتحدي خال عن المعارض، ومعجزات الأنبياء عليهم السلام كلها داخلة تحت هذا الحد.

﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ ٱلتَّوْرَئَةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَى مِن رَّبِكُمْ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٥٠] يعني في شرع موسى – عليه السلام – أحل لهم السبت، ولأجله حاولت اليهود قتله بناء على أن أحكام التوراة مؤبدة عندهم.

 وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَ لَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَ لِكُمْ ۚ إِنَّهُ لَكَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿ ﴿ [ ٨٤ ] [ النساء: ٢].

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلُوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَٱطَّهْرُواْ ۚ وَإِن ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَٱطَّهْرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُ مِنكُم مِّنَ ٱلْعَآبِطِ أَوْ لَهُمْتُهُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ يَجَدُواْ مُنتَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنَهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ وَ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ قَلْمُونَ فَي اللَّهُ لِيَحْمَتَهُ وَلَيْتِمَ نِعْمَتَهُ وَلِيكُمْ فَلِيْتِمَ فَاللَّهُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ قَلْمُونَ فَي إِلَيْكُمْ وَلِيُتِمَ نِعْمَتَهُ وَلَيكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ وَلَيكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ وَكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعَلَّكُمْ لَعُلَّكُمْ وَلَيكُمْ وَلِي إِلَى اللَّهُ وَلَهُ مِنْ عَلَيْحُمْ لَعُلَّكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعُلِكُمْ وَلَيْنِ فَالْمَانِهُ وَلَيْعَلَى اللْعَلَقُولُ وَالْمَعُلُولُ وَلَعْلَى اللْعَلَقِلُ وَلَيْمَا عَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَّالَيْهِ وَلَيْمِ الْعَلَيْكُمْ وَلَيْ وَلَيْكُمْ لَعُلِكُمْ وَلَيْكُمْ لَلْكُولُونَ وَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعُلِي وَلَيْكُمْ لَعُلِيكُمْ وَلَكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَعُلِيكُمُ لِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لِيكُونَ فَي الْعُلِيكُمُ لِيكُمْ وَلِيكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعُلِيكُمْ وَلِيكُولِ فَي الْعِلْمُ عَلَيْكُمْ لَعُلِيكُمُ لِيكُلِيكُمْ لَعُلِيكُمْ وَلِيكُمْ فَالْمُعُولُولُولِهُ لِيكُمْ لِيكُمْ لِللْعُلِيكُمْ لِيكُمُ لِيكُمْ لَعُلِيكُمْ لَيكُمْ لِيكُولُولُولُولُولُولُولُولُ

﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَعِيسَى إِنِي مُتَوَقِيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى وَمُ طَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ اللَّهِ عَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ أَثُمَّ إِلَى مَرْجِعُكُمْ فَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ فَيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ آلَ عمران: ٥٥] احتلف فيه، فقيل: فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [آل عمران: ٥٥] احتلف فيه، فقيل: مات ثلاث ساعات، وصلي عليه في السماء ثم عاش، وقيل: لم يمت إلى الآن، ولا يموت حتى يقتل الدجال ثم يموت بعد مدة، ويدفن في حجرة النبي ﴿ وذلك بسؤاله أن يكون له نصيب من جهاد أمة محمد ﴿ فَأَجِيبِ ورزق أفضل جهادها: جهاد الدجال، ومعني الآية على هذا: إني رافعك ومتوفيك بعد الرفع بناء على أن الواو لا تقتضي الترتيب.

﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٥٥].

احتج به النصارى على طريق الإلزام على ألهم أفضل الأمم، قالوا: لأنا نحن الذين البعوه، وقد حكم القرآن بأننا فوق الذين كفروا به، فكل من خالفنا في مقالنا في المسيح فنحن فوقه وأفضل منه بنص القرآن.

والجواب: لا نسلم أنكم اتبعتموه بل أنتم أول من خالفه وكفر به، إذ هو يقول: أنا عبد الله ورسوله، وأنتم تقولون: إنه إله، وقد ورد القرآن بأنه تبرأ منكم، واعتذر إلى الله – عز وجل – مما قلتم، وإنما الذين اتبعوه هم المسلمون الذين اعتدلوا فيه؛ فقالوا: عبد الله ورسوله، فقذفوه، وعلى زعمكم قتلوه، يدل [هذا على] أنه جعل العلامة أن يجعل الذين اتبعوه فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة، والمسلمون هم بحمد الله عز وجل الظاهرون على غيرهم إلى يوم القيامة إن شاء الله – عز وجل.

(/ [٤٠ ب / م] ﴿ هُوَ ٱلَّذِي َ أَرْسَلَ رَسُولَهُ لِ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّين كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣].

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّنصِرِينَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٥٦]، الآيتين، عام مطرد بشرط الموافاة على الكفر والإيمان.

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ﴿ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿ فَيَ مَثَلَ عِمران: ٥٩].

هذا جواب عن شبهة احتج بها النصارى على إلهية المسيح، وصورة الشبهة أن المسيح آية في نفسه؛ لوجوده على خلاف مطرد العادة من غير أب، ولك من كان كذلك فهو إله.

وتقرير الجواب: لا نسلم المقدمة الثانية إذ هي باطلة بآدم، قيل له: ((20)) فكان، لا من أب ولا أم، ثم ليس هو إلهاً، ولو كان ما زعمتم يقتضي الإلهية، لكان آدم أحق بها؛ لأنه أغرب وأعجب وأقعد في خرق العادة، ثم إن بعض النصارى يفرق بين آدم وعيسى بأنه مولود خرج من الرحم /[0 / 1] بخلاف آدم.

والجواب أن هذا الفرق لا أثر له بل هو مقرر لضعف دعواكم؛ لأن كونه مولوداً يقرر له حكم البشرية والإنسانية، وذلك ينافي الإلهية.

﴿ فَمَنْ حَآجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُرْ وَنِسَآءَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَوِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَلْدِبِينَ ﴾

[آل عمران: ٢٦] فيها بحثان مع النصارى والشيعة، فإن نصارى بحران وفدوا على النبي اليجادلوه في إلهية المسيح، ورئيسهم يومئذ العاقب والسيد وعبد المسيح، فقالوا: يا محمد، هل تعلم بشراً يولد من غير أب، فإن لم يكن المسيح إلها فمن أبواه؟ فقال لهم النبي الله علمون ولداً إلا من جنس أبيه؟) قالوا: لا، قال: «فإن كان المسيح ابن الله كما زعمتم، وجب أن يكون أبوه مثله، وهو مثله» فأفحمهم، ثم إنمم عاندوا وطلبوا المحاجة بعد هذا الانقطاع، فأمر النبي الها علياً والحسن والحسين وفاطمة خلفهم حتى جاء للموعد، فلما رآه النصارى ومن معه عرفوا الحق، وقال بعضهم لبعض: إنا لنرى وجوهاً إن دعوا علينا أضرم علينا الوادي ناراً فاحترقنا؛ أو أسلموا معه ولا تباهلوه، فقالوا: أما

الإسلام فلا، وأما الجزية فنعم، ففعلوا ذلك وصالحوه على شيء كثير من سلاح وكراع ومال وغيره؛ ثم انصرفوا، ثم بعد مدة عاد السيد فأسلم في آخرين معه، أو كما قيل، هذا ما يتعلق بالآية مع النصارى.

وأما البحث فيها مع الشيعة، فإنهم احتجوا بهذه القصة على أن أهل البيت هؤلاء الأربعة أفضل الناس بعد النبي الله من الصحابة والقرابة /[١٤/ أ / م] وعلى أن عليا أفضل من أبي بكر وفاطمة أفضل من عائشة، وقرروا هذه الدعاوى من حيث الجملة بوجوه:

أحدها: أنه عليه الصلاة والسلام – عول على هؤلاء الأربعة في أهم الأمور، وهو إثبات التوحيد على منكريه دون غيرهم، وكل من عول عليه في أهم الأمور دون غيره فهو أفضل.

الوجه الثاني: ألهم منصوص عليهم للمباهلة في القرآن من السماء، وكل من كان منصوصاً عليه من السماء / [٨٦] ل] فهو أفضل.

الوجه الثالث: أن الجهاد ضربان: روحاني وجسماني، والروحاني أفضل، ثم إن عليه الصلاة والسلام - جعل هؤلاء القوم جنده في أفضل الجهادين، وهو الروحاني؛ فكانوا أفضل من جنده في الجهاد الجسماني، ثم كان علي أفضل أهل البيت لاجتماع الجهادين له، أما الروحاني ففي هذا المقام، وأما الجسماني فكم له فيه من مقام.

الوجه الرابع: أن نساءه في هذا المقام المشهود كانت فاطمة، ونفسه كان هو عليا، فوجب أن يكونا أفضل من عائشة وأبي بكر.

الوجه الخامس: لو كان أبو بكر وعمر وعائشة وحفصة في طبقة أهل البيت في الفضيلة، لأخرجهم معهم للمباهلة، لأن أهل الفضل إنما يدخرون لأوقات الكروب، كما أن الشجعان إنما يدخرون للحروب.

وقصة المباهلة على معنى ما ذكرناه ثابتة في صحيح مسلم، وهي بيان للآية.

﴿ إِنَّ هَنذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهِ إِلَّا ٱللَّهُ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيرُ ٱلْحَكِيمُ ﴿ وَلَا عَمِرانَ: ٢٢] إثبات للتوحيد، رداً على النصارى في التثليث، وهذه كلمات معناها التوحيد مجموعة من القرآن، يقال: إن من حافظ على تلاوها وجد بركتها، وهي: (لا إله إلا الله ) ﴿ أُمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّرَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنبَتَنَا بِهِ حَدَآبِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَآ أُءِلَهُ مَّعَ ٱللَّهِ آبَلَ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ ذات بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَآ أُءِلَهُ مَّعَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمُ ٱلَّذَلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ [النمل: ٦٠]، (كلا بل هو الله) ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلُ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ

ٱلْقِيَهَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ [القصص: ٧١].

﴿ إِنَّ هَنذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهِ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ

﴿ يَنَا هُلَ ٱلْكِتَبِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَنَةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِن بَعْدِهِ مَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٦٥] هذا أصل في استدلال أصحاب الحديث على كذب الكذابين فيه بالتاريخ بأن يروي أحدهم عمن مات قبل ولادته، أو يؤرخ سماعه منه بوقت قد مات قبله، مثل أن يقول: حدثني فلان سنة ست عشرة، ووفاة فلان سنة خمس عشرة وهو أصل في استخراج كذبهم، ومرجعه إلى هذه الآية؛ لأن اليهود والنصارى جادلوا في إبراهيم، وادعت كل طائفة أنه كان على دينها فقيل لهم: أديانكم وكتبكم، وهي التوراة والإنجيل، إنما ظهرت بعد إبراهيم بدهر طويل فكيف يكون عليها مع أنه كان قبلها، وهو نظير قول المحدث للراوي الكاذب، فلان مات قبل أن تولد، فكيف سمعت منه هذا محال.

﴿ هَنَّا نَتُمْ هَنَؤُلَآءِ حَنجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ، عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ، عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ، عِلْمٌ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٦٦].

هذا حجة / [٤١ /ب / م] على أن شرط صحة المناظرة أن تكون في علم يعلمه المناظران، أما أن يناظرا / [٨٧] في علم لا يعلمه أحدهما فلا، إذ مقصودها إحقاق الحق، وإبطال الباطل بالدليل.

ومن لا يعرف ذلك العلم لا يمكنه ذلك، وإنما هو كالأعمى يريد الكتابة وهذه تتعلق بأصول الفقه؛ لأن الجدل مذكور في أواخره في كثير من الكتب.

﴿ إِنَّ أُولَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ ﴾ [آل عمران: ٦٨] أي في عصره ﴿ وَهَــٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٦٨] يعني محمداً وأمته لا اليهود والنصارى.

﴿ وَدَّت طَّآبِ فَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلۡكِتَابِ لَوۡ يُضِلُّونَكُرۡ وَمَا يُضِلُّونَ ۚ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿ وَدَّت طَّآبِ فَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلۡكِتَابِ لَوۡ يُضِلُّونَكُرۡ وَمَا يُضِلُّونَ ۖ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشْعُرُونَ ۖ ﴾ [آل عمران: ٦٩] يحتج به القدرية في أن الإنسان يضل نفسه لا أن غيره يضله.

وأجاب الجمهور بأن الله - عز وجل - يضله حقا، وهو يضل نفسه اختياراً وكسباً،

أو يضله بالسبب الأبعد، ويضل هو نفسه بالسبب الأقرب كما سبق في موضعه.

﴿ يَتَأَهَّلَ ٱلْكِتَنِ لِمَ تَكُفُرُونَ بِاَيَتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿ وَلَا عمران: ٧٠] أي بصحتها؛ وهو إنكار شديد عليهم في ذلك، وفيه دليل [عظيم على] قبح شهادة الزور، وأنه جدير بأن يكون إحدى الموبقات، لأن شاهد الزور يشهد بالشيء، وهو يعلم صحة بطلانه، وينفي الشيء وهو يعلم ثبوته، فأشبه اليهود في كفرهم بما علموا صحته، وقد لهى عن التشبه بمم لهيا مغلظاً، وكذلك ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَبِ لِمَ تَلْبِسُونَ آلْحَقَّ بِٱلْبَطِلِ وَتَكْتُمُونَ آلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١].

﴿ وَقَالَت طَّآمِ فَةٌ مِّنَ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِي أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَقَالَت طَآمِهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٧٢] أوله ووقت إقباله، بدليل مقابلته بآخره تشبيهاً له بوجه الحيوان، لأنه أول جسده، وهو مجاز محل الكلام فيه أصول الفقه.

﴿ وَلَا تُؤْمِنُوۤاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُر قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدُ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُوكُرْ عِندَ رَبِّكُمْ أَقُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمُ اللَّهِ عَلِيمُ اللهِ اللهِ عَمران: ٧٣].

﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٧٤] هو حجة على أن مناط الفضل والرحمة والخير والبركة، إنما هو مشيئة الله – عز وجل – لا استعداد المستعد، ولا سعي الساعي، ولا حزم الحازم، ولا عجز العاجز ونحوه، وإنما تلك الأسباب إذا تعلقت المشيئة بشيء قدرت أسبابه اختياراً، وإلا اضطراراً.

﴿ فَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ َ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ َ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ وَالْكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْمَا فِي بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ َ إِلَيْكَ إِلَيْ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآبِهَا تُذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْمَا فِي اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ فَي اللَّهِ اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ فَي اللهِ عَمران: ٥٧] يستشهد ها على مفهوم الموافقة، وهو ما يكون المفهوم فيه أولى بالحكم من المنطوق؛ لأن من يؤدي قنطاراً أولى بأداء الدينار، ومن يمنع ديناراً أولى بمنع القنطار، وهـو من باب: ﴿ فَلَا تَقُل هُمُمَا أُفْلِ ﴾ [ [الإسراء: ٣٣].

واعلم أن الحكم إما أن يستفاد من منظوم الكلام، وهو المنطوق، أو من مفهومه، وهو

إما أن يكون أولى بالحكم من المنطوق وهو مفهوم الموافقة، أو لا يكون أولى به وهو مفهوم المعافقة، أو لا يكون أولى به وهو مفهوم المحالفة نحو: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِهِمْ يَوْمَبِنِ لَّتُحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥] «وفي سائمة الغنم الزكاة» (١٠) / [٤٢] / م] وإلى هذه القسمة ترجع الألقاب الكثيرة نحو مفهوم الخطاب، ودليله وفحواه ولحنه وما كان من ذلك.

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَبَ وَٱلْحُكَمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِن دُون ٱللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّنِيِّئَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَنبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿

[آل عمران: ٧٩] دليل خطابه أنه يكلم ويزكي من ليس كذلك، ممن وفي بعهده و لم يشتر بعهد الله – عز وجل – ويمينه ثمناً قليلاً.

﴿ وَلَكِن كُونُواْ رَبَّنِيِّ نَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿ وَالْ عَمران: ٢٩]، تدل على أن من علم الكتاب وعلمه ودرس كان ربانياً، وهو مشاهد، ودل صدر الآية وهو ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيهُ ٱللّهُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحُكُم وَٱلنّبُوّةَ ثُمّ يَقُولَ لِلنّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِي مِن دُونِ ٱللّهِ وَلَكِن كُونُواْ رَبّنِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلّمُونَ ٱلْكِتَابَ وَلِمَا كُنتُمْ تَدُرُسُونَ ﴿ وَلَا عَمران: ٢٩]. على أنه لا أحد من البشر ينبغي أن يكون إلها حقيقياً، وهي قضية سالبة دائمة إن لم تكن ضرورية، وهي تنعكس كنفسها هكذا: لا واحد من الآلهة الحقيقية ينبغي أن يكون بشراً، وهو مبطل لمذهب النصارى في اعتقادهم إلهية المسيح، والكلام معهم طويل.

﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا ٱلْمَلَتِيِكَةَ وَٱلنَّبِيَّانَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ٨٠] فيه رد على اليهود والنصارى، حيث تألهوا عزيراً والمسيح، وعلى الصابئة حيث عبدوا الملائكة والكواكب.

ومستند الرد أن هؤلاء كلهم حادثون، لما سبق في بيان حدوث العالم، [ولا شيء] من الحادث بإله، فلا شيء من هؤلاء بإله، وهو واضح.

﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَقَ ٱلنَّبِيِّنَ لَمَا ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَبٍ وَحِكْمَةِ ثُمَّ جَاءَكُمْ

<sup>(</sup>١) البخاري فتح الباري [٣/ ٣٧٢] وفي رواية أبي داود [٢/ ٩٧] ﴿ فِي سَائِمَةُ الْغُنَمُ إِذَا كَانْتَ››.

رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَالِكُمْ إِصْرِى لَّ قَالُواْ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّهِدِينَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٨١] فيها مسألتان:

إحداهما: جواز التكليف بالمعدوم بشرط وجوده، لأن الله - عز وجل - أخذ ميثاق النبيين - عليهم السلام - على نصرة محمد الله والإيمان به في الزمن القديم وليس حينئذ موجوداً، لكن بشرط وجوده في عصره.

الثانية: ﴿ قَالَ ءَأَقَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَالِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوۤا أَقۡرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّهِدِينَ ﴿ وَ اللهِ عَمِرانَ: ٨١] فيه مستدل لمن اشترط في صحة الرواية إقرار الشيخ بأن يقال له: حدثكم فلان أو سمعتم، فيقول: سمعت. أو: نعم، وهو مذهب من شدد في الرواية، والصحيح أنه متى علم إقراره بالسماع ونحوه بنص منه أو قرينة جازت الرواية.

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴿ ﴾ ا [٨٩ /ل]) [آل عمران: ٨٥] عام مطرد.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ الْفَتَدَىٰ بِهِے ۖ أَوْلَتَهِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّصِرِينَ ۞ ﴾ [آل عمران: ٩١] عام مطرد في عدم قبول الفدية منهم، ولحوق العذاب الأليم بهم، وعدم الناصر لهم.

﴿ \* كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلاً لِبَنِى إِسْرَاءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَاءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَلَةُ ۚ قُلۡ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَلَةِ فَٱتْلُوهَاۤ إِن كُنتُمْ صَلِقِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٣]عام خص بالاستثناء بعده.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] قيل: عام خص بقوله - عز وجل- ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمُ وَالسَّمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِلْأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَتِكَ هُمُ ٱلشَّعَانِينَ وَلَا النَّاسِ وَقِيل: عام أريد به ذلك الخاص، وقيل: منسوخ به في النَّعْانِينَ ١٦] وقيل: عام أريد به ذلك الخاص، وقيل: منسوخ به في البعض، وهو ما لا يستطاع، ولعلك تطلب الفرق بين العام المخصوص، والعام الذي أريد

به الخاص وهو فرق مهم، وهو المتكلم إذا أطلق اللفظ العام فإن أراد سلب الحكم عن يعض منه فهو العام المخصوص، مثاله: قام الناس. فإن أردت إثبات القيام لزيد مثلاً لا غير، فهو عام أريد به الخاص، وإن أردت سلب القيام عن [زيد] فهو عام مخصوص، وأيضاً العام يراد به الخاص، إنما يحتاج إلى دليل معنوي يمنع من إرادة الجميع فيتعين له البعض، والعام المخصوص يحتاج إلى مخصص لفظي غالباً كالشرط والاستثناء والغاية والصفة والمنفصل نحو: قام القوم، ثم بقوله: ما قام زيد.

﴿ وَاَعْتَصِمُواْ عِجْبِلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَاَذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ ۚ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كُذَاكِكُمْ فَا يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ ءَايَنتِهِ لَعَلّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿ وَاللّهُ عَمِرانَ: ١٠٣] يحتج به وبأمثاله من ذم الفرقة، والنهي عنها من ينكر الخلاف في الفروع، وتقريره: أن الخلاف مطلقاً مذموم، ولا شيء من المذموم .عشروع فالخلاف مطلقاً ليس .عشروع، فإن اضطر إليه لتعارض الأمارات والمآخذ، فليجتهد في تقليله ما أمكن، على ما تقرر في كتاب (عمدة الاختلاف في تقليل الخلاف).

﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كُذَ لِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُرِ مَّ مَنْهَا كُذَ لِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُرِ مَنْهَا فَارِبِ الشيء يعطى حكم ذلك؛ لأن هؤلاء المخاطبين كانوا قد قاربوا الوقوع في النار فأعطوا حكم من وقع فيها، ثم أخرج منها، أما إن تأولناه على معنى: فأنقذكم من الوقوع فيها، على تقدير حذف المضاف لم ينهض حجة على ذلك.

﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةُ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلۡعَرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَالْهَي وَأُولَتِكِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فيها أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، لأن / [٩٠ ل] المأمور به بعض الناس، ويلزم منه جواز الإيجاب على مبهم مجهول، وذلك غير معقول.

والحواب يمنع أنه غير معقول؛ إذ لا يأبي العقل أن يوجب السيد على جماعة عبيده عملاً إن تركوه عاقبهم، وإن فعلوه سلموا من العقاب سواء فعله جميعهم أو بعضهم، ولا يعين لفعله أحداً منهم، وقياساً على الواجب المخير، إذ هو تكليف ببعض غير معين وعلى الواجب الموسع إذ هو تكليف في زمن غير معين، والمسائل الثلاث من مادة واحدة، إذ

هي مشتركة في تعلق الحكم بالقدر المشترك.

﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلَّمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٨] يحتج به المعتزلة على أن الظلم الواقع في العالم ليس من الله – عز وجل – بخلق ولا إرادة، وتقريره أن الله – عز وجل – نفى أن يريد أن يظلم هو أحداً، ولو كان الظلم الواقع منهم مخلوقاً، أو مراداً له ثم عاقبهم عليه لكان ظالماً لهم وذلك مع كونه لا يظلمهم ما لا يجتمع.

وجواب الجمهور بمنع هذه الملازمة فلا نسلم أنه لو خلق الظلم فيهم ثم عاقبهم عليه

ومستند / [٣٤ /أ / م] المنع ما قررناه في سر القدر.

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُوْمِنُونَ بِٱللَّهِ \* وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم \* مِنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْتُمُ مُلَّاكًا فَي الطعن وَأَكْتُرُهُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١١٠] ربما تعلق به بعض الجهال في الطعن على الأمة بأن قال: معنى الآية ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ ثم انتقلتم عن الخيرية كما يقال: كانت دولة فلان وانقضت، وكان الناس كراماً، ثم حالوا عن الكلام.

والجواب: أن هذا جهل بالكلام وأقسامه، فإن هذا إنما يصح أن لو كانت «كان» هاهنا ناقصة، وليست كذلك بل هي تامة تقديره: وجدتم حير أمة، نحو: إذا كان الشتاء أي: إذا وقع، ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي وجد.

﴿ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] فيه أن هذه الخصال الثلاثة هي جماع الخير وملاكه؛ لأنه عز وجل فسر خيرية الأمة بما.

﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَنبِ كُلِّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٩] عام مطرد.

﴿ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُواْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ ﴾ [آل عمران: ١١٩] هذا أمر تعجيز وتحسير، أي: أنكم عاجزون عن كيدنا، وبحسرته تموتون.

﴿ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: ١١٩] عام مطرد.

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَبِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٢٦] هذا

عموم وخصوص تضمن عموماً /[٩١] ل] مطرداً، وكذلك كل جملة تضمنت نفيا بـ «ما» وإثباتا بـ «إلا» فقوله - عز وجل: ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ (ما) وإثباتا بـ «إلا» فقوله - عز وجل: ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱللَّهِ المَّاسَتُناء بعد وهو ﴿ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ فحصل منهما عام مطرد تقديره: النصر كله من عنده الله.

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]عام مطرد، إذ هو نكرة في سياق نفي، وهو شبيه بقوله – عز وجل – ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَاكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءٌ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: لَا تَهْدِى مَنْ اللهُ على استبداد الله – عز وجل – بالتصرف في خلقه من غير مشارك.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوَا أَضْعَنْهَا مُّضَعَفَةً وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ يَتَأَيُّهَا اللّهِ عَمران: ١٣٠] هذا حرج مخرج الغالب، أو حكاية حالهم في أكل الربا، أو التعريض بالتشنيع على أكلته، كذلك فلا مفهوم حتى لو أكله آكل لا أضعافاً مضاعفة لكان حراماً أيضاً.

﴿ وَمَا مُحُمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَانِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُم عَلَىٰ أَعْقَىبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهُ شَيَّا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ومَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهُ شَيَّا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّكِرِينَ ﴾ [آل عمران: الله عروم الله على الله عن وجل. الله عن الله عن وجل. الله عن الله عن الله عن الله الله عن وجل. الله عن الله

﴿ آنقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيًّا ﴿ ]

[آل عمران: ١٤٤] زعمت الشيعة أن هذا تعريض من الله – عز وجل -بارتداد الصحابة، وانقلاهم على أعقاهم بعد موت النبي الله قالوا: والنبي علم ذلك، فأكد في هيهم عنه، بقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، ولا ترجعوا بعدي ضلالاً...» (١) الحديث، ثم لم يكفه ذلك حتى أحبرهم بأهم سيؤخذ هم يوم القيامة عن الحوض ذات الشمال إلى النار حتى لا يخلص منهم إلا همل النعم، قالوا: وقد كان ذلك منهم بانحرافهم عن إمامهم المنصوص عليه وهو علي إلى غيره.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري ح [۱۲۱] ومسلم [۲۵] والنسائي [۷/ ۱۲۷– ۱۲۸] وابن ماجة [۳۹٤۲] وأحمد [٤/ ٣٦٨، ٣٦٣، ٣٦٦].

وأجاب الجمهور بأنا لا نسلم أن في الآية تعريضاً بما ذكرتم، وإنما هو جملة شرطية دخل عليها حرف الاستفهام، فأفادت تشجيعهم على القيام بالأمر معه / [٣٤ ب / أ] ومن بعده، وقد فعلوا، وأما قوله في : «لا ترجعوا بعدي كفاراً» فهو هي لهم عن مثل ما خلفت به الأمم السالفة أنبياءها من الكفر، وقد امتثلوا فلم يكفروا، وما كان بينهم من الحروب والدماء فعن تأويل واجتهاد هم فيه معذورون بل ومأجورون، وأما المأحوذ بهم ذات الشمال إلى النار فمحمول على أهل الردة الذين ماتوا عليها.

﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَنَبًا مُّؤَجَّلاً وَمَن يُرِدْ ثُوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثُوَابَ ٱلْأَخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِى ٱلشَّكِرِينَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٥٤] عام مخصوص بمن شاء الله - عز وجل- أن ينال ذلك، ووفق لأسبابه بدليل: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ وَفِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ مَهَمًّ يَصَلَلْهَا مَذْمُومًا مَّذْحُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٨].

﴿ سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُتَزِّلْ بِهِ مَا سُلْطَنَا وَمَأُولَهُمُ ٱلنَّارُ وَبِعْسَ مَثْوَى ٱلظَّلِمِينَ ﴿ وَآلَ عمران: ١٥١] أي: بما غلق فيها من أسباب الضعف والجبن، ونقرره فيها من مقدمات حذلانهم ونصر المؤمنين عليهم، وهو من مادة ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئْتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فَعَهُ تُقَبِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ عَلَيْهُم، وهو من مادة ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئْتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فَعَهُ تُقَبِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأَخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِثْلَيْهِمْ رَأَى ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصِرِهِ عَن يَشَآءُ ۗ إِن فِي وَلَكَ لَكُمْ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصِرِهِ عَن يَشَآءُ ۗ إِن فِي وَلَكَ لَكُمْ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصِرِهِ عَن يَشَآءُ ۗ إِن فِي فَذَالِكَ لَعِبْرَةً لِإَوْلِي ٱلْأَبْصَرِ ﴾ [آل عمران: ١٣] ونحوه.

﴿ ثُمَّ أَنْوَلَ عَلَيْكُم مِن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعاسًا يَغْشَىٰ طَآبِفَةً مِّنكُمْ وَطَآبِفَةٌ قَدْ أَهَمَّ أَنفُسُهُمْ يَظُنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِ ظَنَّ ٱلْجَهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنا مِن ٱلْأَمْرِ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِن ٱلْأَمْرِ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرِ كُلَّهُ لِلَهِ يَخْفُونَ فِي أَنفُسِهم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِن ٱلْأَمْرِ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرِ كُلَّهُ لِلهِ يَخْفُونَ فِي أَنفُسِهم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِن ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مُّ مَّا قُتِلْنَا هَا عُلَنا أَقُل لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَن ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ وَلِيَبْتَلِي ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَجِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمً بِذَاتِ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِي ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَجِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمً بِذَاتِ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِي ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيمُوسَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمً بِذَاتِ الصَّرَف فِي الوجود له - عز وجل - يتصرف الصَّدُورِ ﴿ فَي اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَالْمُوالِ والنفوس والأفلاك والأرواح والطبائع، في لطيفه وكثيفه، علويه وسفليه، في العقول والنفوس والأفلاك والأرواح والطبائع، في لطيفه وكثيفه، علويه وسفليه، في العقول والنفوس والأفلاك والأرواح والطبائع،

وغيرها من العوالم لا تصرف في شيء من ذلك في الدنيا والآخرة لغيره، عز وجل.

﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَ وَ الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُ، فَٱعْبُدَهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَنفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلَّهُ، فَاعْدُ كُذِبَتْ رُسُلٌ مِّن رَبُّكَ بِغَنفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ وَ اللَّهُ مَن اللَّهُ مِن عُلَيْهِمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا فِي اللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [فاطر: ٤]، ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ [النجم: ٤٤]، ﴿ وَلُ لَا رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ [النجم: ٢٤]، ﴿ وَلُ لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاحِعِهِمْ وَلِيَبْتِلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيمَ عِلَيْهِمُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصَّدُورِ ﴿ فَا اللَّهُ مَا فِي اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَلِيمَ عِلَيْهِمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَلِيمَ عَلَيْهِمُ وَلِيمَا عِلَيْهِمُ وَلِيمَا عِلَيْهُمُ وَلِيمَا عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ وَلِيمَا عَلَيْهُمُ وَلِيمَا عَلَيْهُمُ وَلِيمَا عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ وَلِيمَ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا فِي اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَلَا عَلَيْهُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ الْفِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِينَ كُتِبَعِيمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّه

[آل عمران: ١٥٤] يعني بقدرة الله – عز وجل – وقضائه وقدره الغالب النافذ، ومستند ذلك وسببه ما يلقيه ويخلقه في النفوس من دواعي البروز إلى القتال والصوارف عن القرار في البيوت، بما تسول للإنسان نفسه من لذة الظفر بخصمه، أو الغنيمة ونحوه.

فإذا خرج ضعفت أسبابه، وانعكس حسابه، وأخذت أسلابه كما جرى للكفار ببدر. 
﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنَى جَارٌ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنَى جَارٌ لَكُمْ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلْغَاسِ وَإِنَى جَارٌ لَكُمْ أَلْيَقُ مَا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكُصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنَى بَرِى مُ مِنْ مِنكُمْ إِنَى أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِي أَخَافُ ٱللَّهُ وَاللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ ﴾ [الأنفال: ٤٨] ونحو ذلك، وكشف السر عن خلق الدواعي والصوارف، وتحقيق كيفيته ما لا يليق مع كل أحد، وهو إذا حقق انتفضت به قوى القدر وانعزل الصواب عن أهل الاعتزال. وهذه كقوله عز وجل: ﴿ أَيّنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ ٱلْمَوْتُ وَلُو كُنتُمْ فِي بُرُوحٍ مُّشَيّدَةً وَإِن تُصِبَّهُمْ حَسنَةٌ يَقُولُواْ هَنذِهِ عِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مَا لِي هَنْ كُلُ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَلَولُواْ هَنذِهِ عِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَاللهُ الشَاعِر: هَمَالِ هَنَوُلَا إِنْ عَندِ اللَّهِ اللهُ عَنوُلُواْ هَنذِهِ عِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُ مُنْ عِندِ ٱللَّهِ وَاللهُ هَنَوُلُواْ هَنذِهِ عِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُ مُنْ عَندِ ٱللَّهِ وَلَولُوا هَنذِهِ عِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُ مُنْ عَندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَنَوُلَا إِ النَّهُ وَلُوا الشَاعِر: وَلَا الشَاعِر: وَلَكُمُ اللَّهُ وَلُولُ الشَاعِر: وَلَا الشَاعِر: مَنْ عِندِ اللهُ عَنولُوا الشَاعِر: وَلَا الشَاعِر: مَنْ عِندِ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ وَلَا الشَاعِر: عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ الْعَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ الْعَلَولُ السَاء اللهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الْعَلَا الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ العَلَا اللهُ عَلَوْ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الْعِنْ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الل

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

أي: أينما ذهب.

قول على - رضي الله عنه-:

في أي يومي من الموت أفر [أيوم لم يقدر] أو يوم قدر ونظائره (كثيرة).

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلجُمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ۗ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿ ﴾ [آل عمران: ٥٥١]، فيها مسائل للشيعة: الأولى: أن هذا كان يوم أحد ففر عثمان وثبت على؛ فدل على أن عليا أفضل؛ لأنه سلم من هذه اللائمة.

الثانية/: [٤٤ أ / م]: أن الفرار من الزحف كبيرة خصوصاً عن النبي في تلك الضائقة، وقد أتاها عثمان.

الثالثة: دلت الآية على أن فرار عثمان إنما كان عقوبة على ذنب آخر أتاه لقوله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا ٱسْتَرَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواً ﴾ [آل عمران: ١٥٥] فكان عقوبة الذنب ذنباً مثله.

وأجابت السُّنَة بتمام الآية، وهو / [٩٣ ل] قوله - عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَهُمْ اللَّهُ عَهُمْ اللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿ وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَهُمْ اللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿ وَلَا عَمِرانَ: ١٥٥ ] والذنب المغفور كغير المعمول، ولو ساعد الدليل على أن يحمل تولى عثمان وأصحابه تولياً مباحاً، إما تحرفاً لقتال، أو تحيزاً إلى فئة، لكان أولى، لكنه لا يساعد إذ لو كان كذلك لما لحقتهم اللائمة، ولما احتاجوا إلى العفو، وبما أجبنا به أولاً أجاب ابن عمر عن عثمان مع معرفة ابن عمر بحقيقة الواقعة.

﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غَزَّى لَوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَالِكَ حَسْرَةً فِي قُلُومِمْ وَٱللَّهُ وَكَانُواْ غُزَّى لَوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَالِكَ حَسْرَةً فِي قُلُومِمْ وَاللَّهُ عَلَيْهُ مِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ إِلَى عمران: ٢٥٦] هذا هو قول القدرية المعتقدين لكون الإنسان يخلق الموت والقتل وأسبابه، فلو لم يخلقه لم يقع، فرد الله – عز وجل – ذلك عليهم بأنه هو الذي يحي ويميت بما يخلقه من الموت والحياة على أيدي حلقه، ويجبرهم على اكتساب أسبابه، وإنما خذل القدرية حتى اعتقدوا معتقدهم ليجعل خلف حسرة في قلوهم، يتندمون على فعلها كلما ذكروها تعجيلاً لجزء من عذاب القدر لمم في الدنيا قبل الآخرة.

﴿ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٥] أي: بذنوبكم، فعله الله - عز وجل - بكم، وليس المراد أنكم خلقتموه كما زعم القدرية بدليل قوله عز وجل ﴿ وَمَا أَصَبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٦٦] إشارة إلى تعليل هذا الفعل بهذه الحكمة، ويحتج به على أن أفعاله - عز وجل - معللة بالعلل الحكمية ﴿ وَلِيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَلِيلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ أَو ٱدفَعُواْ أَ

قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لَّا تَبَعْنَكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَبِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُومِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٧] يحتج به المعتزلة في إثبات المتزلة بين المتزلتين، وعلى المنافقين لا كفار ولا مؤمنون، كالحنثى بين الذكر والأنثى؛ لأن الكلام هنا في المنافقين، ولم يقطع لهم أحد بأحد الطرفين بل جعلهم إلى الكفر أقرب منهم للإيمان، وهو يدل على ما ذكرنا، وكذلك المعتزلة قالوا: المؤمن إذا أتى الكبيرة حرج عن الإيمان لفسقه، ولم يدخل في الكفر لبقاء إسلامه وتوحيده، فهو إذن في منزلة بين منزلتين، لا كافر ولا مؤمن.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ قُلُ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ وَقَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزَّى لَوْ كَانُواْ تَكُونُواْ كَالُواْ عُلَازِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزَّى لَوْ كَانُواْ عَنَى اللَّهُ ذَالِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَٱللَّهُ مُحْيَى وَيَمِيتُ وَٱللَّهُ مُحْيَى وَيَمِيتُ وَٱللَّهُ مُحْيَى مِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ فَاللَّهُ مُحْيَى اللَّهُ ذَالِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ أَوْلَكُ مُعْمِيتُ وَٱللَّهُ مُحْيَى مَا تُعْمِيلُونَ بَصِيرٌ ﴿ فَالْوالْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ وَالتَكذيب؛ فقيل لهم: ﴿ فَٱدْرَءُواْ ﴾ أي ادفعوا ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ وَالتَكذيب؛ فقيل لهم: ﴿ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَالِقِينَ ﴾ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلُ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَالِقِينَ ﴾ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلُ فَآدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَالِقِينَ ﴾ وهم لا يستطيعون الدفع عن أنفسهم كما تبين في الواقع، فكذا عن غيرهم.

﴿ وَلَا تَحْسَبُنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلَ أَحْيَاةً عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩] يعني الشهداء، يحتج بها على أن الأرواح أجسام؛ لأنه وصفوا بعد القتل بالحياة والرزق والفرح والاستبشار وتلك صفات الأجسام، ثم إن تلك ليست هي الأجسام الطبيعية التي كانت قبل القتل؛ لأن تلك مشاهدة عندنا ليس لها شيء من الصفات المذكورة، فدل على ألها صفات أجسام [هي] الأرواح، ولقائل أن يقول: لعل الصفات المذكورة للطير الخضر التي تنعلق بها أرواح الشهداء، وتعلق من شجر الجنة، وحينئذ لا يدل على أن الأرواح أجسام.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُواْ

حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿ إِلَّا عَمْرَانَ: ١٧٣] هذا عام أريد به الخاص كما مر في المقدمة.

﴿ إِنَّمَا ذَٰ لِكُمُ ٱلشَّيْطَنُ شَخَوِفُ أَوْلِيَآءَهُ وَ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّوْمِنِينَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي يخوفكم أولياءه، وفيه إثبات الشيطان والجن حلافاً للفلاسفة.

﴿ وَلَا سَحَزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيَّا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا جَعْلَ لَهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيَّا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا جَعْلَ لَهُمْ حَظَّا فِي ٱلْأَخِرَةِ ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٧٦] هو يشوش مذهب المعتزلة من وجهين:

أحدهما: أن هذا شر وقد أراده، وهم زعموا أنه لا يريد الشر.

الثاني: ألهم زعموا أنه يجب عليه اللطف ورعاية المصالح.

وهذا ينافي ذلك، إذ لا مصلحة لهم في حرمان حظهم من الآخرة، وفي لزوم هذا لهم نظر.

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِلْأَنفُسِمِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوَا الْمُعَا وَلَا يَخْسَبَنُ ٱللَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِلْأَنفُسِمِمْ ۚ إِنَّمَا نَمْلِي هُمْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

﴿ ذَالِكَ بِمَا قَدَّمَتُ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامِ لِلْعَبِيدِ ﴿ وَالْ عمران: ١٨٢] يحتج به القدرية في أن فعلهم مخلوق لهم، ويحمله الآخرون على الكسب أو مقتضى الجبر على ما عرف.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوۤا إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَاۤ أَلَّا ثُوۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِينَا بِقُرۡبَانٍ تَأۡكُلُهُ اللّٰهُ عَهْدَ إِلَيْنَا أَلَّا ثُوۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِينَا بِقُرۡبَانٍ تَأۡحُلُهُ اللّٰهُ مِن قَبْلِي بِٱلۡبِيّنَاتِ وَبِٱلَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَلِقِينَ فَي ﴾ [آل عمران: ١٨٣] ظاهرة أنه سلم لهم هذه الدعوى، ثم ألزمهم المناقضة، وهو قتلهم من جاءهم بذلك، فإن كان صادقاً فلم قتلتموه! وإن كان كاذباً فقد بطل كون القربان المذكور علامة على صدقه.

والتحقيق له [أنه] إنما سلم لهم ذلك على سبيل التنزل، كأنه قال: لا أسلم أن الله- عز وجل - عهد إليكم بذلك، سلمناه لكن قد قتلتم من هذه صفته فلزمكم ما ذكرناه.

﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَىمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَنعُ ٱلْغُرُورِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] عام مخصوص بنفس الله – عز وجل – بأن وصف بأن له نفسا، وعالم الجنة إن قلنا: لا يموتون، وحينئذ تقديره: كل نفس حادثة لم تخلق للبقاء ذائقة الموت.

فيختص بالقيد الأول، نفس الله - عز وجل - وبالثاني عالم الجنة ونحوه، ممن خلق للبقاء.

﴿ وَإِنَّمَا تُوَفُّونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَهَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] عام مطرد في توفية الأجور والحصر هو للتوفية في ذلك اليوم.

وكذا ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وهو مثل ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦] / [٤٥ أ / م] في أنه جمع عموماً وخصوصاً حصل منه عموم مطرد.

﴿ إِنَّ فِي خَلِّقِ ٱلسَّمَاوَّتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَاتٍ لِلْأُولِى ٱلْأَلْبَبِ

[آل عمران: ١٩٠] الآيتين، فيهما إشارة إلى كيفية النظر في شواهد الوجود الدالة على الصانع الموجود، كما في نظيرها في البقرة غير أن هذه أخص من تلك وأحق بهذا المعنى، إذ فيها التصريح/ [٥٩/ ل] بالتفكر في خلقهما، ولهذا كان النبي الله يقرؤها وما بعدها حين يقوم من منامه، وروي أنه الله قال: «ويل لمن قرأها ثم لم يتدبرها» (١٠).

﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَنذَا بَنظِلاً سُبْحَننَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿ ﴾ [آل عمران ١٩١] إشارة إلى وجه الاستدلال بما وهو هكذا: ربنا أنت حلقت هذا، ومن حلق هذا لم يخلقه باطلاً، فأنت لم تخلق هذا باطلاً ولا عبثاً نحو:

﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقَىٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۞ ﴾ [المؤمنون: ١١٥] ففيه إشارة إلى الاستدلال على المبدأ، وهو الصانع، وعلى المعاد وهو المرجع.

﴿ رَّبَّنَاۤ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَعَامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا

<sup>(</sup>١) رواه أبو حاتم وابن حبان في صحيحه [٢/ ٣٨٦] ح [٦٢٠].

ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّعَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿ آل عمران: ١٩٣] ربما استشعر منه وجوب إجابة الداعي بمجرد دعواه من غير معجز، وليس كذلك، بل لا بد من المعجز والنظر فيه، وإلا ادعى النبوة كل أحد، [وإذا] كان مع اشتراط المعجز ظهر كذابون دجالون يدعون النبوة فكيف لو لم يشترط.

وهذه الآية مطلقة أو محملة في اشتراط المعجز، قيدت أو [بينت] بالإجماع والنظر على ما قد يأتي إن شاء الله – عز وجل.

﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِى لَاۤ أُضِيعُ عَمَلَ عَيمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ ۖ بَعۡضُكُم مِّن بَعۡضُكُم مِّن بَعۡضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَنتُلُواْ وَقُتِلُواْ لَأَكْفِرَنَ عَنهُمۡ سَيِّعَاتِمۡ وَلَاَّدُ خِلْنَهُمۡ جَنّبَ يَحۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللّهِ ۗ وَٱللّهُ عِندَهُ وَمَنهُمْ سَيّعَاتِمِمْ وَلَأَدُ خِلْنَهُمْ جَنّبَ يَحْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللّهِ ۗ وَٱللّهُ عِندَهُ وَسَنّهُ ٱلثّوابِ مَن عَدهبهم فِي الأعمال؛ لأن حُسْنُ ٱلثّوابِ هو العوض، فلولا أن أعمالهم التي استحق عليها الثواب من خلقهم لكان العوض والمعوض من جهة واحدة وأنه محال.

والكسبية قالوا: هو ثواب على أكساهم.

الجبرية قالوا: سمي ثواباً محازاً، وإلا فكلاهما العمل والجزاء عليه من الله عز وجل.



## القول في سورة النساء

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسِ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿ ﴾ [النساء: ١] عام مطرد.

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ [النساء: ١] الضمير عام إذ جميع الناس خلقوا من تلك النفس.

[النساء: ١] الضمير عام إَذ جميع الناس خلقوا من تلك النفس. ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْمَيْتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۗ وَلَا تَأْكُلُواْ أَمُوالُهُمْ إِلَىٰ أَمُوالُهُمْ إِلَىٰ أَمُوالُهُمْ أَوْلِكُمْ ۚ إِلَىٰ مُوالُهُم أَمُوالُهُم أَمُوالُهُم أَمُوالُهُم أَمُوالُهُم أَمُوالُهُم أَمُوالُهُم أَمُوالُهُم الله المذكور بعد.

﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا أُمُوا لَهُمْ إِلَى أُمُوالِكُمْ ﴾ [النساء: ٢] أي: مضمومة إليها، فمعنى الغاية موجود، ولا ضرورة إلى حملها على معنى مع.

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَهَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَ حِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَىٰكُمْ ۚ ذَالِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ [النساء: ٣] عام مطرد في الصفة، خاص في (لكم) أي: أنكحوا هذا العدد المخصوص على أي صفة كن من الصفات الطبيعية ونحوها.

﴿ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنُكُمْ ۚ ذَالِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُواْ ﴿ ﴾ [النساء: ٣] عام خص بذوات محارمه من نسب أو رضاع إذا ملكهن، لا يباح له وطؤهن ونحو ذلك، مما قام الدليل على تخصيصه.

﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَتِهِنَّ خِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيَّا مَرِيَّا ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَتِهِنَّ خِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيَّا مَرِيَّا اللَّهِ اللَّهُ لَهُ أَو أَبرأته منه، أو سقط بأمر من جهتها فلا بجب إيتاء شيء / [٥٤ ب / م] من ذلك.

﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمُوالَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَىمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعُرُوفًا ﴿ [٩٦] لَا يَعْلَى السّفيه / [٩٦] شيئًا من ماله، ولا يصرف فيه، وإنما أضاف مال السفيه إلى الوصي لكونه تحت يده كماله،

وقيل فيه غير ذلك.

﴿ وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَعَىٰ حَتَى إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِنْهُمْ رُشَدًا فَٱدَفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمُواهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَاۤ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسۡتَعۡفِف ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعۡرُوفِ ۚ تَأْكُلُوهَاۤ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسۡتَعۡفِف ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعۡرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعۡتُم إِلَيْهِم أَمُوا هُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِم ۚ وَكَفَىٰ بِٱللّهِ حَسِيبًا ﴿ ﴾ [النساء: ٦] عام مطرد، أي احتبروهم فإن صلحوا لتسليم المال إليهم سلموا بشرط البلوغ والرشد.

﴿ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ [النساء: ٦] عام مطرد.

﴿ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ٦] وهو الأقل من كفايته وأجرة مثله، فلو كانت كفايته درهماً كل يوم وأجرة مثله درهمين أو بالعكس، أخذ درهماً لأنه المعروف [المتيقن استحقاقه].

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا قَلَ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ أَنصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿ وَالنساء: ٧] الظاهر أن هذا النصيب بالإرث؛ فيكون عاماً مخصوصاً بالعبد [والقاتل والكافر] من المسلم وبالعكس، وممن حجب فلم يرث، وكذا ﴿ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ أَنصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ٧] أما ما ترك فعام أيضاً، يخص بالوصايا ونحوها، وبالديون لا نصيب للورثة في شيء من ذلك.

ولقائل أن يقول: مقدار الدين لم يتركه الميت فلا يتناوله العموم، فلا يحتاج إلى أن يخص، وجوابه بالمنع بل هو تركة يتناوله العموم، بدليل ما لو برئ الميت من الدين تناول العموم مقداره بلا خلاف. نعم ذلك المقدار تعلق به حق الغير، وذلك لا يمنع من دخوله تحت عموم التركة.

﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ ﴾ أي: قسمة الميراث ﴿ أُولُواْ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء: ٨] يعني قرابة الميت الذين لا إرث لهم ﴿ وَٱلْمَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنَهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: ٨] عام في هذه الأصناف إلا من خص بدليل وإعطاؤهم من الميراث على جهة الصدقة والتبرع والأمر به ظاهر في الوجوب، ويحتمل الندب.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ ٱلْيَتَعَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا اللَّ

وَسَيَصْلُونَ صَعِيرًا ﴿ النساء: ١٠] عام مطرد في أموال اليتامى، ومن فرط فيها، وخاص في الأكل [أريد به العام]، إذ ليس المراد خصوصه، بل عموم تفويت أموالهم عليهم، وإنما خص الأكل؛ لأنه غالب ما يغصب لأجله المال.

﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلَلهِ كُمْ اللّهُ فِي أَوْلَلهِ كُمْ اللّهُ فِي اللّهَ عَظِ اللّهُ اللّهِ عَظْ الْأَنتَينِ فَإِن كُنّ فِسَاءً فَوْق اَتَّنتَيْنِ فَلَهُنَ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتُ وَحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلا بُوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ اَبُواهُ فَلا مُتِهِ الشَّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ وَاللّهُ وَوَرِثَهُ اللّهُ اللّهُ عَلِي كَانَ لَهُ وَاللّهُ عَلِي كَانَ لَهُ وَاللّهُ وَوَرِثَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلِي كَانَ لَهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ النساء: ١١] الله عَدوي عَلَيمًا حَكِيمًا فَ الله الله الله الله عنه من سبق من عبد وكافر وقاتل ومحجوب كابن الابن يحجبه الابن، وبنت الابن يحجبها بنات الصلب.

﴿ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّرَ ۖ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ وَالنساء: ١١] عام مطرد فيهم إذ لا يعلم عاقبة النفع والضرر فيهم إلا الله – عز وجل – وفيه إشارة إلى أن تفاوت أنصباء الورثة بالقلة والكثرة والإرث والحجب لتفاوت نفعهم للموروث في علم الله عز وجل دنيا وأخرى.

﴿ ﴿ وَلَكُمْ يِضِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَ جُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ ... وَلَهُ ... وَلَهُ ... وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُ ... الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُمُ أَلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُمُ وَلَدُ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدُ فَلَهُنَ الشُّمُنُ مِمَّا تَرَكُمُ مَّ وَلَدُ فَلَهُنَ الشُّمُنُ مِمَّا تَرَكُمُ مَن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَيلَةً أَوِ آمْرَأَةٌ وَلَهُ رَأَةً وَلَهُ رَأَةً وَلَهُ اللَّهُ عَلِيمُ عَلَي وَصِيَّةٍ مَن اللَّهُ عَلِيمُ عَلَي مَا السُّدُسُ فَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَيلَةً أَوِ آمْرَأَةٌ وَلَهُ رَأَةً فِي مَا السُّدُسُ فَإِن كَانَ وَاحِيلَةٍ مِن اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمُ حَلِيمُ فَي اللَّوْاجِ النَّالَةِ فَا لَكُ عَلَي مَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ مِا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارِ وَصِيَّةٍ مِن اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمُ حَلِيمُ فَي الأَرُواجِ النساء: ١٢]، وكذلك ﴿ وَلَهُنَ الرَّبُعُ مِمَّا تَرَكُتُمْ ﴾ [النساء: ١٢] عام في الأزواج والزوجات خص بمن لا يرث كالرقيق / [٧٩/ ل] والذمي والقاتل فلو ترك زوجة أمة أو والزوجات خص بمن لا يرث كالرقيق / [٧٩/ ل] والذمي والقاتل فلو ترك زوجة أمة أو فاتلة له لم ترثه، وكذا لو تركت زوجاً عبداً أو قاتلاً لم يرثها.

﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ، يُدْخِلُهُ جَنَّنتٍ تَجْرِكَ مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالَدِينَ فِيهَا ۚ وَذَالِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ [٤٦] / م] ﴾ [النساء: ١٣].

﴿ وَمَنَ يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهين ﴿ وَمَنَ يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدُّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهين ﴾ [النساء: ١٤]عام فيهما بشرط الموافاة على ذلك.

﴿ وَٱلَّاتِي يَأْتِينَ ٱلْفَاحِشَةَ مِن نِسَآبِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُرَ فَي ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿ ﴾ شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُرَ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَىٰ يَتَوَفَّنُهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجَعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٥] عام في إتيان الفواحش غير أن الآية منسوخة في إمساكهن في البيوت، بما شرع فيهن من الجلد والرجم والتغريب.

﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوَءَ بِجَهَالَةِ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَتِهِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْمٍ مُ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ وَالنساء: ١٧] هذا عام في هؤلاء مطرد.

﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٧] أي واجب منه بمقتضى صدق وعده لا أنه واجب عليه، خلافاً للمعتزلة، إذ أوجبوا عليه قبول التوبة، ورعاية المصالح وفعل اللطف وإزاحة [العلل في التكليف]؛ لأنه لو لم يجب عليه لجاز له تركه، ولو تركه لكان [ذلك قدحاً في الحكمة والعدل، وأنه محال.

وقال الجمهور: لو وجب عليه شيء من ذلك لكان] فوقه موجب أعلى منه شرع أو عقل وأنه محال، إذ الله - عز وجل - هو العلي المطلق، فلا أعلى منه، ولا نسلم أنه لو ترك شيئاً مما ذكرتم لكان قد جار في حكمه أو عدل، فلم قلتم ذلك، فإن الله يتصرف في خلقه بحق ملكه التام واستعلائه العام، وإنما هذا من الخصم بناء على التحسين والتقبيح العقلي، وهو ممنوع.

﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارً ۚ أُولَتِهِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ ﴾

[النساء: ١٨] عام مطرد في سلب قبول التوبة عن هذين الفريقين لكنهما إنما تنقطع عن عامل السيئات عند حضور الموت، ومعاينة الملك ونحوه، وهي مقبولة ما لم يبأس من الحياة إن شاء الله عز وجل.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا سَحِلُ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهَا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَيحِشَةٍ مُّبِيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيَّا وَتَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٩] عام في الوارث والموروث وجهة الإرث.

﴿ وَإِنۡ أَرَدتُمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجِ مُّكَانَ زَوۡجِ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَاهُنَ قِنطَارًا فَلاَ تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيًّا أَتَا خُدُواْ الله الله الله الله عليه مِنۡهُ شَيًّا أَتَا خُدُونَهُ الله عَلَا مَلُولُا عَلِيه عَلَا الله عَلَا الله عَلَا الله عَلَا عَعَلَا عَلَا عَعْمَا عَلَا عَعَلَا عَلَا عُلَا عَلَا عَلَا

﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّرَ لَلِنَسَآءِ ﴾ [النساء: ٢٢] عام، والاستثناء بعده منقطع، فليس بمخصوص، نعم من يرى أن النكاح حقيقة في الوطء، وأن الزنا لا يوجب تحريم المصاهرة يخص منه موطوءة الأب بالزنا فيبيحها للابن واختلف في النكاح؛ فقيل: هو حقيقة في العقد، وقيل: في الوطء، وقيل فيهما.

والأشبه أنه في الوطء حقيقة وضعية، وفي العقد حقيقة عرفية بحاز لغوي، ثم من يرى استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه معاً / [٩٨] ل فقياس قوله التحريم بمما، ومن لم ير ذلك غلب إحدى الحقيقتين فحرم بما دون الأخرى والأشبه الأول.

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَ تُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَخَلَتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَتُ فِمَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَبَيْبِكُمْ وَأَخَوَتُكُم مِّرَ الرَّضَعَةِ وَأُمَّهَتُ نِسَآبِكُمْ وَرَبَيْبِكُمُ اللَّي فِي وَخُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ اللَّي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّيتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَأَن يَجْمَعُوا بَيْنَ اللَّاخَتِينِ إِلَّا مَا قَدْ عَلَيْكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ اللَّاخَتِينِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِلَى اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ وَالنساء: ٢٣] عام فيهن من الطرفين كأمه وأمها وأمها وأم الله وأم جده ومن ولد قمن وإن علون.

﴿ وَأَخَوَاتُكُم ﴾ من الطرفين أو أحدهما ﴿ وَعَمَّنتُكُم وَخَلَنتُكُمْ ﴾ كذلك إذ العمة أخت الأب من الجهات / [٤٦ ب / م] الثلاث، والخالة أخت الأم منهن.

﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ﴾ الذي هو من الجهات الثلاث، (وبنات الأحت) التي هي كذلك.

﴿ وَأُمَّهَا تُكُمُ ٱلَّتِيَ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّرَ ٱلرَّضَعَةِ وَأُمَّهَاتُ فِسَآيِكُمْ وَرَبَتِهِبُكُمُ ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣] عام فيهن من النسب والرضاع.

﴿ وَرَبَتِمِبُكُم ﴾ [النساء: ٣٣] الواحدة ربيبة، وهي بنت زوجته المدخول بها دون غير المدخول بها، فلو دخل بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها. ولو عقد عليها و لم يدخل بما حرمت عليه أمها لعموم ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٣٣] دون ابنتها لخصوص ﴿ مِّن نِسَائِكُمُ ٱلَّتِي دَخَلَتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٣٣]، ولا أثر لتخصيصهن بالحجور؛ لأنه دليل خطاب خرج مخرج الغالب، وليس بحجة خلافاً لداود حيث أباح للرجل ربيبته التي ليست في حجره لظاهر دليل الخطاب.

﴿ وَحَلَتِهِلُ أَبْنَآبِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنَ أَصْلَبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْرَ َ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدَ سَلَفَ الرَّبِ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ [النساء: ٢٣] حص به عموم مسمى الأبناء فخرج منه أبناء التبني لا النسب، كزيد بن حارثة بالنسبة إلى النبي الله النبني به وسالم بالنسبة إلى مولاه أبي حذيفة فلا تحرم عليه زوجته، وهو عام في تحريم زوجة الابن وابن الابن وابن البنت لأنه من الصلب بواسطة أمه [البنت] وإن سفلوا في هذه البنوة.

﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱللَّهُ عَلَى الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِن اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا اللَّهِ النَّاء: والجمع بين الأختين حرام عليكم؛ فاقتضى عمومه تحريم الجمع بينهما بالنكاح والملك.

وقوله عز وجل: ﴿ ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ عَشَيًّا ۖ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَتَنَمَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَحُبُ مَن كَانَ مُحْتَالًا فَخُورًا ﴿ ﴾ [النساء: ٣٦].

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَهَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَتُلَثَ وَرُبَعَ

فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَ حِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ ۚ ذَالِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ١ ﴿ [النساء: ٣] ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿ ﴾ [المعارج: ٣٠] جوازه بملك اليمين، من ثم قيل: أحلتهما آية وحرمتهما آية، فمن ثم حرم الجمع بينهما بالنكاح إجماعاً، وخرج فيه بالملك قولان للعلماء: أحدهما: يحرم لعموم ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَا تُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَ تُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَخَلَتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَحْ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَتُكُمُ ٱلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّرَ لَلَّضَعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَآبِكُمْ وَرَبَيْبِبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآيِكُمُ ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَتبِلُ أَبْنَآيِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٣] [والثاني: تباح لعموم: ﴿ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿ ﴾ [المعارج: ٣٠] ثم من حاول ترجيح الإباحة قال: ﴿ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] خاص بتحريم النكاح فتبقى إباحة الجمع بينهما بالملك على عمومه من غير معارض، ومن حاول ترجيح التحريم قال: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَنِمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبَعَ أَفَانِ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُواْ ١ ﴿ [النساء: ٣] عام خص بأمته المشركة والمحوسية لا تحل له.

﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ٢٣] عام لم يخص، [وما لم يخص] أولى بالاعتبار، مما خص، فيكون العمل بمقتضاه أولى والأشبه الأول، ثم قوله / [٩٩ ل]: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحُمُ ٱلْخِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ﴾ [المائدة: ٣] ذهب الكرخي (١) إلى أنه بحمل؛ لأن عين آلأم والميتة] لا تحرم، وإنما المحرم هو فعل متعلق بها. وذلك الفعل غير متعين؛ لاحتمال أنه من الأم وطؤها أو استخدامها أو إجارتها وغيره من الأفعال، ومن الميتة أكلها أو بيعها أو

<sup>(</sup>١) هو عبيد الله بن حسين بن دلال شيخ الحنفية بالعراق ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنة ٣٤٠ هـ انظر شذرات الذهب [٤ / ٢٢٠] وتاريخ بغداد [٠١/ ٣٥٣].

إتلافها ونحوه.

فكان النص فيها مجملاً، والجمهور على أنه ليس بمجمل، والتحريم ينصرف إلى الفعل المعهود، وهو الاستمتاع بالأم، وأكل الميتة / [٤٧] وصار ذلك كالحقيقة العرفية لمبادرة الذهن إليه خصوصاً، والآية مكتنفة بذكر النكاح قبلها وبعدها نحو: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّرَ لَلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ مَالَ فَنجِشَةً وَمَقَتَا وَسَاءَ سَبِيلاً ﴿ وَ النساء: ٢٢].

﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَتِ ٱلْمُؤْمِنَتِ فَمِن مَّا مَلكَتْ أَيْمَنكُم مِّن فَتَيَتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِدْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَلْمُؤْمِنَتِ فَيَرَ مُسَافِحَتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَتٍ غَيْرَ مُسَافِحَتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِقَامِشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ الْمِين. الله المُحل والمين، وهذه من مسائل المجمل والمين. الْعَذَابِ ﴾ [النساء: ٢٥] فصار ذلك كالقاطع في البيان، وهذه من مسائل المجمل والمين.

﴿ وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٢٤] أي المزوجات يعني ذوات الأزواج حرام عليكم وهو عام خص بالاستثناء بعده ﴿ إِلّا مَا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُمْ ۖ ﴾ [النساء: ٢٤] بالسبي، لأن سبيهن يقطع عصمة نكاحهن، فإذا اعترض الملك بابتداء الرق على النكاح قطعه وأباح، وإذا اعترض النكاح على الملك كالأمة يزوجها السيد، لم يبح له وطؤها.

﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ۚ ذَٰ لِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] أي نكاح ما سوى المحرمات المذكورة، وهو عام خص بالسُّنَة في تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها ونكاحهما عليها.

﴿ أَن تَبَتَغُواْ بِأَمُوالِكُم ﴾ [النساء: ٢٤] عام في جنس المال وقدره، فيستدل به على جواز كون المهر نقداً وعرضاً من جماد وثياب وحيوان وجوهر أو عرضاً كالمنافع؛ إذ هي كالمال في مقابلتها بالعوض وعلى جواز كونه قليلاً وكثيراً كخاتم حديد وقنطار ذهب.

﴿ تُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ [النساء: ٢٤].

احتج الشيعة بهذا على جواز نكاح المتعة، وهو عقد النكاح إلى مدة معلومة مع باقي شروطه عند الجمهور، من خلوها من زوج وعدة، وغير ذلك ولحوق النسب فيها ونحوه

من آثار النكاح، وخالفهم الجمهور.

حجة الشيعة من وجوه أحدها: هذه الآية، وجه استدلالهم بها قوله عز وجل: ﴿ تُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِيرَ ﴾ [النساء: ٢٤] وهو بعمومه يتناول المتعة ثم قال: ﴿ فَمَا السّتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَعَاتُوهُنَّ أُجُورَهُر ؟ ﴾ [النساء: ٢٤]. وهو عام أيضاً يتناولها مع أنه صرح بلفظ مشتق منها، وهو استمتعتم تنبيه على ألها مراده من العموم؛ لئلا يطمع طامع في تخصيصها أو في عدم تناول / [١٠٠ / ل] العموم لها.

قالوا: وهذا يدل على أنه الله أباحها، ثم لم ينسخها حتى مات، بحيث عمل بها في خلافة الشيخين عملاً مشهوراً.

وأيضاً فتحريم عمر لها يقتضي بقاء إباحتها [إلى خلافته].

الوجه الثالث: ما روي عن على أنه قال: لولا أن عمر حرم المتعة، لما زنى إلا شقى رواه ابن شاهين (٢) في كتاب الناسخ والمنسوخ له. ويدل على / [٤٧] + /a] ذلك ما روي من قول عمر: متعتان كانتا على عهد رسول الله في وأنا أحرمهما يعني: متعة الحج، ومتعة النكاح (٢). فدل على أن إباحتها استمرت إلى بعد موت الرسول في .

الوجه الرابع: ثبت أن المتعة أبيحت قبل خيبر أو في أيامها، ثم حرمت بحديث علي الصحيح عند الخصم في ذلك، وهو قوله: «نهى رسول الله الله الله يوم خيبر عن المتعة، وعن لحوم الحمر الإنسية» (٤) رواه البخاري وغيره؛ ثم ثبت إباحتها يوم الفتح إباحة تواترت؛ لأنه – عليه الصلاة والسلام – أشاع إباحتها في جميع الجيش، وهو يومئذ اثنا عشر ألفاً ثم

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [ ٢/ ١٠٢٣ ح [١٤٠٥] كتاب النكاح.

<sup>(</sup>٢) عزاه له الطبري [٥/ ١٣٠] ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٣/ ٢٦] وعبد الرزاق في مصنفه [٧/ ٤٩٧] وابن شاهين [٤٤٣] [ص: ٤٦٧ – ٤٦٨].

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد [١/ ٥٢] ح [٣٦٩] والطحاوي [٢/ ١٤٦، ١٤٤، ١٩٥] والبيهقي [٧/ ١٠٦].

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المعاني [٧/ ٥٥٠ - ٥٥٠ / ح ٢١٦٤] ومسلم في صحيحه كتاب النكاح [٩/ ٢٦٩ - ٢٧١/ ح ٢٠٨].

ادعى الخصم نسخها بخبر واحد وهو حديث سبرة بن معبد الجهني(١) ونحوه.

والقاعدة: أن الآحاد لا تنسخ التواتر فلنتمسك بالتواتر في إباحتها حتى يرد لها ناسخ يساويه في القوة.

الوجه الخامس: حديث ابن مسعود (٢) حين تذاكروا المتعة عنده؛ فتلا: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَحُرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُواْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحُبُ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿ اللَّائِدَةَ: ٨٧]، وذلك يقتضي بقاء إباحتها، وألها من الطيبات، وإلا لما خفي ذلك على ابن مسعود عادة.

الوجه السادس: إجماع أهل البيت على إباحتها وهو عند الشيعة معصوم.

الوجه السابع: أن المتعة غايتها أنها نكاح مؤقت؛ فكان جائزاً كالمؤقت في الدوام، فيما إذا علق طلاقها بما يجب وقوعه، كطلوع الشمس ومجيء الليل، ومن ثم أوقع مالك الطلاق في الحال إلحاقاً لتوقيت الدوام بتوقيت الابتداء عنده.

الوجه الثامن: إذا تعارضت الأدلة في المتعة فلنرجع فيها إلى الأصل فيما قبل الشرع، وهو الحِل في الأفعال.

الوجه التاسع: أن المتعة مذهب ابن عباس، وهو حبر القرآن، وبحر العلم، وقــول / [١٠١/ ل] الصحابي حجة عند كثير من علماء الجمهور.

الوجه العاشر: أن المتعة فيها توسعة على الناس بمستند شرعي، وكل ما كان كذلك كان جائزاً، فالمتعة جائزة، والمستند الشرعي ما سردناه من الأدلة على جوازها، ولا يلزم عليه الزنا إذ هو توسعة؛ لأنه لا مستند له من الشرع بل الشرع صرح بتحريمه، والإجماع منعقد عليه.

هذا ما استحضرته لهم على إباحة المتعة، وقد رأيت لبعضهم على ذلك خمسة عشر وجهاً لم أستحضر جميعها، وأكثر هذه الوجوه إلزامي للخصم إذ الشيعة لا تحتج بأخبار الآحاد.

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم في كتاب النكاح [۹/ ۲۹۲] ح ۱۹، ۲۰، ۲۲، ۲۳، ۲۹ [۱٤۰٦] وأبو داود كتاب النكاح [۲/ ۲۲۷/۲۲٦] ح ۲۰۷۳، ۲۰۷۳ والنسائي في كتاب النكاح [٦/ ۱۲٦، ۱۲۷] وابن ماجة كتاب النكاح [۱/ ۲۳۱] ح ۱۹۲۲.

<sup>(</sup>۲) رواه البخاري في صحيحه [٤/ ١٩٨٧] [٥/ ١٩٥٣] ح [٤٧٨٧ ] ومسلم [٢/ ١٩٥٣]. ١١٠٢] [٤٠٤].

احتج الجمهور بوجوه: أحدها قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصَنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أُشَّهُ وِعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي اللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ اللّهُ مِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ اللّهُ مِمَا اللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ مِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ مِنْ المعروف، فتتضمن الجناح فتكون حراماً.

الثاني: حديث علي / [٤١] أ /م] رضي الله عنه: نهى رسول الله عنه عن المتعة يوم حير. والأصل بقاء ما كان على ما كان.

الثالث: أن أئمة الحديث كمسلم وغيره نقلوا حديث سبرة بن معبد نقلاً مستفيضاً عن النبي الله بتحريم المتعة، والتغليظ فيها، وتأبيد تحريمها إلى يوم القيامة بألفاظ كثيرة مختلفة، ومثل ذلك ينسخ به غيره.

الرابع: إجماع الجمهور من الصحابة ومن بعدهم على تحريمها، وهو قاطع، فلا يعارضه غيره.

الخامس: أن ذات المتعة لا زوجة، وإلا لورثت منه إذا مات، ولا ملك يمين، وإلا لما جاز نكاحها له، وحينئذ يكون حراماً، وهو بنكاحها عاد لقوله – عز وجل-: ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَانِهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦].

هذه حجج الفريقين في المسألة [على ما] حضري الآن، ولكل على حجة صاحبه اعتراض، وجواب يطول ذكره.

﴿ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَنِحِشَةٍ فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ الْعَذَابُ ذَالِكَ لِمَنْ خَشِي ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٥].

يعني إذا تزوجت الأمة [ثم زنت]؛ فعليها نصف حد الحرة المحصنة، وهو عام في تنصيف الحد خص بالتغريب فلا تغرب ولا ترجم؛ لعدم الإحصان الشرعي، وإنما تجلد خمسين جلدة، فكأنه قال: نصف ما على المحصنات مما يقبل التنصيف والجلد يقبله دون التغريب؛ لأنه معنى بسيط لا يقبل التجزئة بخلاف الضرب فإنه مجموع حركات يقبل التجزئة من حيث هي مجموع، فإن قيل: تغريب العام نصفه تغريب نصف عام؛ فقد قبل التجزئة، قلنا: إنما قبلها هاهنا باعتبار طرفه الزماني لا بحسب ذاته، إذ حقيقة التغريب أنه التفريق بينه وبين وطنه، ومفهوم التفريق من حيث هو لا يعقل فيه التجزئة كضده / الذي هو الجمع بينهما.

﴿ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النساء: ٢٥] أي: وصبركم عن النكاح أو عن نكاح الإماء خير لكم، وهو عام يخص بمن خشى بتركه العنت، فإنه يشرع في حقه وجوباً أو ندباً.

والجواب: أنه لا نسلم أنه يشعر بذلك ولو أشعر به لكنه محتمل، وغيره قاطع فلا يعارضه.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمُوالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ ﴾ [النساء: ٢٩] عام مطرد، والاستثناء بعده وهو ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ تَجَرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ ﴾ [النساء: ٢٩] منقطع فلا يكون مخصصا.

﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهَا مَا إِذَا قَالَ الجَانِي للولِي: أَنا مِباشرة، ولا / [٤٨ ب /م] تسبباً فهو عام يخص في المباشرة بما إذا قال الجاني للولي: أنا أقتص لك من نفسي؛ فرضي جاز، ويقتل الجاني نفسه في ذلك؛ لأن ذلك حق عليه يؤديه، أو لأن يده كيد الولي، وفي التسبب بكل ما تضمن مصلحة مطلوبة شرعاً كالجهاد، ونحوه مما سبق في ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى اللّهَ لَكُهُ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى اللّهَ لَا المَا اللهِ وَالسَاقِ اللهِ اللهِ وَالسَاقِ اللهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى اللّهَ اللهُ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى اللّهِ وَاللهِ اللهِ وَالسَاقِ اللهِ وَاللهُ اللهُ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ وَاللهُ اللهُ وَلَا تُلْقُواْ إِلَّا اللهُ اللهِ اللهُ وَلَا تُلْهُ عُلِهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا تُلْهُ اللهُ اللهُ وَلَا تُلْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا تُلْهُ وَلَا تُلْهُ اللهُ اللهُ

﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ عُدُوانًا وَظُلُمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿ وَ النساء: ٣٠] عام مطرد، وفي تقييده بالعدوان إشارة إلى تخصيص ما قبله إذ يدل على أن قتل الإنسان نفسه قد لا يكون عدواناً وظلماً؛ فيجوز إلا أن يحمل هذا التقييد على عادة كانت، أو أن ذلك هو مقتضى قتل نفسه.

﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآبِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُدْخَلاً كريمًا ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ حَبَالِهِ النساء: ٣١] فيه انقسام السيئات إلى كبائر وصغائر، وأن اجتناب جميع الكبائر مكفر لجميع الصغائر، واختلف في الكبائر، فقيل: السبع المنصوص عليها(١). وهي

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الوصايا ح [٢٧٦٦] ومسلم في كتاب الإيمان ح [٨٩].

الشرك، والقتل، والسحر، والقذف، وأكل مال اليتيم، والزنا، وشهادة الزور.

وزيد فيها في حديث آخر: التولي عن الزحف، وأكل الربا.

وقيل: هي سبعون موزعة على الجوارح(١).

وقيل: هي ما ترتب عليه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة.

وقيل: هي المنصوص عليه، وكل معصية ساوى قبحها ومفسدتما واحدة من المنصوص عليه وهو أجود الأقوال ما ذكر منها، وما لم يذكر.

وقيل: لا صغير في الذنوب، بل كلها كبائر نظراً إلى عظم المعصى.

كما قيل: لا تنظروا إلى صغر الذُّنوب، ولكن انظروا على من اجترأتم.

وهو حلاف مقتضى هذه الآية، وقوله - عز وجل -: ﴿ ٱلَّذِينَ سَجَتَنِبُونَ كَبَيْرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَ حِسَ إِلَّا ٱللَّمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُو أَعْلَمُ بِكُرْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّرَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ وَآلُفُو حِسَ إِلَّا ٱللَّمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُو أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ هَ ﴾ [النجم: ٣٦] وتكفير أَجِنَّةُ فِي بُطُونِ أُمَّهَ بِتَكُم ۗ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُم ۖ هُو أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ هَ ﴾ [النجم: ٣٦] وتكفير الصغائر باجتناب الكبائر مناسب عرفاً وشرعاً، أما عرفاً فلأن الملك إذا أطاعته الرعية و لم تنازعه ملكه وكان حليماً صفح لها عن سائر ما يصدر عنها من الجرائم، وأما شرعاً؛ فلأن الشخص إذا اجتنب النجاسة المغلظة كالبول / [٣٠ ١ / ل] والغائط، عفي له عن النجاسة الخفيفة المختلف فيها، وإذا اجتنب ما يمكنه التحرز منه، عفي له عما يشق تحرزه منه كطين الشوارع، ونحوه، ولو أتى كبيرة واحدة، اختل شرط تكفير الصغائر.

﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَ إِلَى مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتَ أَيْمَنُكُمْ فَاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿ وَالنساء: ٣٣] هذا عام فَاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿ وَالنساء: ٣٣] هذا عام في إرث المولى بالموالاة، ثم نسخ بإرث الأقارب.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَتَبِكَ مِنكُمْ ۚ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَنبِٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۞ ﴾ [الأنفال: ٧٥].

﴿ ﴿ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ۚ كِتَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَالِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَعَاتُوهُنَّ وَرَآءَ ذَالِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَعَاتُوهُنَّ

<sup>(</sup>١) رواه عبد الرزاق في مصنفه [١٠/ ح ١٩٧٠] والبيهقي في الشعب ح [٢٩٤].

﴿ وَٱلَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُ ۚ فَعِظُوهُ ۚ وَٱهۡجُرُوهُ ۚ فِي ٱلۡمَضَاحِعِ وَٱضۡرِبُوهُ ۖ ﴾ الآية عامة، وذلك حكم كل ناشزة.

﴿ ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِ م شَيَّا أُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحۡسَنَا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَهَمَٰ وَٱلْمَسْكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ وَٱلْمَسْكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ أَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا ﴿ وَالنساء: ٣٦] عام في تحريم الفخر والخيلاء أي الله لا يحرب، لقوله الله والخيلاء أو والحيلاء أو والحيلاء أو والحيلاء أو والحيلاء أو والله الله الله إلا في هذا المكان، (١)، أو في حال الضرورة.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَ لَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَانُ لَهُ، قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴿ [النساء: ٣٨] هو عام في ذم الشيطان، خص بقرين النبي ﷺ حيث أخبر أنه أعين عليه فأسلم إذا قيل: أنه صار مسلماً، فإنه لا يذم حينئذ.

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْرَ عَلِيمًا ﴿ وَمَاذَا الكَفر وانتفاء الإيمان مخلوقاً عَلِيمًا ﴿ كَانَ الكَفر وانتفاء الإيمان مخلوقاً له لما لامهم عليه، فدل على أنه مخلوق لهم.

وجواب الكسبية: أنه لامهم على كسبهم للكفر على وفق إرادتمم.

وجواب الجبرية: أنه لامهم على ما ظهر على جوارحهم، أو على ما لو فرض إليهم كان معصية وكفراً.

<sup>(</sup>١) رواه الطيراني في الكبير [٧/ ١٠٤] ح [٢٥٠٨] وابن حبان في الثقات [١/ ١٨٢ – ١٨٣].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٠]عام مطرد، ومفهوم الموافقة دل على نفي الظلم في أكبر من ذلك.

﴿ يَتَأَيُّتُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَعْتَسِلُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآبِطِ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُ مِنكُم مِّنَ ٱلْغَآبِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ ٱلنِسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ أَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُورًا عَنَ ﴾ [النساء: ٤٣] يستدل بها على صحة تكليف من لا يفهم كالناسي والسكران. إذا كان هذا خطاباً تكليفياً للسكارى، ولا حجة فيه، إنما هو خطاب للصحابة أن لا يقربوا الصلاة حال سكرهم أو خطاب لهم بأن لا يسكروا ثم يقربوا الصلاة.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدِ الْفَالَةِ وَاللَّهُ عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ٤٨] فيها مسألتان:

إحداهما: أن الشرك لا يغفر لمن مات عليه ومدركه سمعي كهذه الآية ونحوها، لا عقلي إذ العقل لا يمنع العفو عن كل كافر.

المسألة الثانية: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَايَلتِنَا سَوْفَ نُصَلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتَ جُلُودُهُم بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿ [النساء: ٥٦] يقتضي أن أفعاله عز وجل – وأحكامه معللة بالأمور الحكمية، وقد اختلف في تعليل أحكامه – عز وجل – على قولين: أحدهما: لا تعلل، لأن كل من فعل فعلاً لعلة كان مستكملاً بتلك العلة، ما لم يكن له قبلها / [٥٠١/ ل] من الكمال، فيكون ناقصاً بذاته مستكملاً بغيره، وذلك على الله – عز وجل – محال.

والثاني: أنما تعلل؛ لأن كل فعل لا علة له ولا غاية فهو عبث، [والعبث] على الله – عز وجل – محال.

والتحقيق في هذا أن العلة تارة يراد بها موجب الفعل وموجده، وتارة غايته والحكمة الباعثة على فعله؛ فإن أريد بالعلة هاهنا الأولى، فالله - عز وجل - هو علة أفعاله لا علة لها سواه، وإن أريد بها الثانية؛ فلا بد منها تحرزاً عن لزوم العبث، إذ من لا غاية لفعله يقصدها به إما عابث أو فاعل بالطبع، وكلاهما على الله - عز وجل- محال، ولا يلزم استكماله

بغيره، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت مصالح أفعاله ونفعها عائداً إليه، وليس كذلك إنما هي عائدة إلى خلقه، فالكمال المستفاد بتلك العلل الغائية لهم لا له سبحانه وتعالى.

فإن قيل: أي نفع لخلقه في تحديد جلود أهل النار ليذوقوا العذاب؟ قلنا: زجر السامعين بذلك ليرتدعوا من مثل أفعال أولئك المعذبين.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَا أَمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحَكُمُوا بِٱلْعَدْلِ إِنَّ ٱللَّهَ يَعِظُكُم بِهِ عَلَّ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿ [النساء: ٥٨] عام، ربما حص بما إذا تعلق برد الأمانة مفسدة راجحة مثل مال المحجور عليه بيد الولي إذا خاف من رده إليه تضييعه، وسلاح أهل الحرب والبغاة ونحوهم، إذا كان أمانة وعلم أو ظن أنه إن رد إليهم استعانوا به على الفساد فيجب تعويقه / [٥٠/ أ / م] حتى تؤمن غائلته وأشباه ذلك.

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحَكُّمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ ﴾ [النساء: ٥٨] عام مطرد.

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ۞ ﴾ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ۞ ﴾ [النساء: ٥٩] عام مخصوص، بما إذا دعوا إلى بدعة أو معصية لا تجوز طاعتهم، لقوله ﷺ: (إنما الطاعة في المعروف لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

وقد امتنع كثير من أئمة السلف من إجابة الخلفاء إلى المناكر والمفاسد والبدع، وهم في ذلك قدوة، والآية المذكورة لهم حجة.

﴿ فَانِ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى آللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩] يحتج به الظاهرية على إنكار القياس، لأن الحكم إما مجمع عليه، فلا حاجة إلى القياس فيه، أو مختلف فيه، فيجب رده إلى الله والرسول والمراد كتاب الله – عز وجل – وسنة رسوله الله واستفادته منهما وهذا موضع بيان، فلو كان القياس مدركاً للحكم لوجب ذكره هاهنا، وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وأنه باطل، وأجاب القياسيون / [١٠٦ /ل] بأن القياس مستفاد من الكتاب والسُّنَة، فرد الحكم إليهما يتضمن اعتبار القياس لأنا نقول: القياس يقتضي أن الحكم المتنازع فيه كذا وكذا.

والكتاب والسُّنَّة دلا على أن القياس دليل معتبر.

﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولِ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ۞ ﴾

[النساء: 15] هذه اللام تفيد تعليلاً تكليفياً لا تكوينياً قدرياً، ومعناه: إنا أرسلنا الرسل لقصد تكليف الناس طاعتهم، وليس المراد أنا أرسلناهم وقدرنا طاعة الخلق لهم، إذ لو قدرت طاعتهم من جميع الخلق لكانت، لكن الواقع بخلافه بدليل معصية الأكثر لهم، وهذا هو القول في نحو: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِّنِ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿ وَالذَارِيات: ٥٦] هو القول في نحو: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِّنِ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿ وَالذَارِيات: ٥٦] وأشباهه، وأما قوله – عز وجل ﴿ بِإِذْرِ لِ ٱللّهِ ۚ ﴾ فأفاد أن طاعة المطبع مشروطة بإذن الله – عز وجل – فيها وتقديره لها، بحيث إلها بدون ذلك لا توجد، وهذا متردد بين المعتزلة والجمهور؛ لأن المعتزلة يقولون: أشار بإذن الله إلى الإمداد بالألطاف، والأفعال علوقة للمكلفين. والجمهور يقولون: أشار به إلى أنه يخلق أفعالهم على وفق إرادتهم وأكساهم، أما باقي الآية وهو: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْرِ لِ ٱللَّهُ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذَ هَمَا لا يكونون ظالمين بما هو فعل لله – عز وجل – ولا مستغفرين منه، ولو كان كذلك لكان الله – عز وجل – غافراً لفعل نفسه. والجواب على رأي الكسبية والمحبرة معروف، وقد تكرر في عدة مواضع، وقد سبقت والحدة.

قوله - عز وجل: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجَدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿ وَالنساء: ٦٥] هذه عظيمة في الاعتصام بالسُّنَة والتسليم لأمر الرسول ﴿ وقد / ٥٠ ب/م] تنازعتها فرق الأمة في المسائل التي كفر بما بعضهم بعضاً، إذ كل فرقة تقول للأخرى: لو آمنتم لسلمتم ما جاء عن الرسول ﴿ لَكُنكُم لَم تسلموا فأنتم كفار أو ضلال وخصوصاً الشيعة والسُّنَة؛ فإن الشيعة زعموا أن الصحابة لم يحكموا النبي ﴿ فِي أمر الإمامة و لم يسلموا له حكمه؛ إذ خالفوا نصه عليّ يوم الغدير فخرجوا عن الإيمان بذلك.

والسُّنَة قالوا لهم: أنتم لم تحكموا النبي الله ولم تسلموا له، إذ نص على فضل الصحابة - رضي الله عنهم - وقطع لهم بالجنة معيناً منهم وغير معين، ثم أنتم تكفروهم فخرجتم عن الإيمان بذلك.

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَتهِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبيَّ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلصِّدِيقِينَ وَٱلصَّاحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَتهِكَ رَفِيقًا ﴿ ١٠٧ / لَ] ) [النساء: ٦٩] الآية

هكذا ترتيبهم في الحقيقة فقد يحتج به من يرى الواو للترتيب، ولا حجة فيه لأن هذا ترتيب اتفاقى لا اقتضائى.

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء: ٧٨] هو من باب: ﴿ قُلُ لَنَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمْجِصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿ ﴾ [آل عمران ٤٥١] وقد سبق القول فيها، وإدراك الموت لهم، إما بدخوله عليهم غير مانع أو بخروجهم إليه بما يخلق في نفوسهم من دواعي الخروج والصوارف عن القعود.

﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَاذِهِ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّعَةٌ يَقُولُوا هَاذِهِ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّعَةٌ يَقُولُوا هَاذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ فَمَالِ هَتَؤُلآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿ ﴾ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ فَمَالِ هَتَؤُلآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿ ﴾

[النساء: ٧٨] يعني السيئة والحسنة وهما المكروه والمحبوب والجدب والخصب، ويتناول بعمومه الطاعة والمعصية لأنهما حسنة وسيئة ويحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – خالق المعاصي والشرور حتى جعل من خالف ذلك لا يكاد يفقه بما ذكر في تمام الآية.

وعارضت المعتزلة بقوله - عز وجل - ﴿ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ أَمَا اللَّهِ مَهِدًا ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِدًا ﴾ أَصَابَكُ مِن سَيّئِةٍ فَمِن نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِدًا ﴾ [النساء: ٧٩] وأجيب بأن معناه فبكسبك جزاء على فعلك نحو ﴿ وَمَا أَصَبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجُمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ [آل عمران: ١٦٦] مع قوله - عز وجل -: ﴿ أُولَمَا أَصَبَتُكُم مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِثْلَيْهَا قُلْتُم أَنَىٰ هَاذَا قُلُ هُو مِنْ عِندِ وَجل -: ﴿ أُولَكَما آلُمُونَ فَي اللهِ وَلِيعَلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران ١٦٥]. وقيل: معناه فمن نفسك أنفُسِكُم الله عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ وَلَى عَلَىٰ مَن نفسك فتنفق مع التي قبلها، وحذف على جهة الإنكار أي ليست السيئة التي تصيبك من نفسك فتنفق مع التي قبلها، وحذف همزة الاستفهام إذا دل عليه دليل جائز نحو:

﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَا بِن مِّتَ فَهُمُ ٱلْخَلِدُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٣٤] أي: أفهم الخالدون.

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنَّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَكِكن كُونُواْ رَبَّنِيِّئِنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَنبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿ النساء: ٧٩] فيه عموم الدعوة إلى عموم الناس نحو ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَافَّةً لِللَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَئِكِنَّ أَكْتُر ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

﴿ قُلۡ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضِ لَا اللَّهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِ ٱلَّذِى وَٱلْأَرْضِ لَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]

﴿ وَأَرْسَلْنَكُ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكُفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿ وَالنساء: ٢٩] أي على رسالتك يشهد لك بإظهار المعجزات على صدقك، إذ المعجز في قوة قول الله عز وجل. صدق عبدي في أنه رسولي، وهاتان من مسائل النبوات، والثانية مقررة للأولى؛ لأنه إنما [بينت عموم دعوته بإخباره وما ورد على لسانه، وخبره إنما يقبل إذا ثبت صدقه، وصدقه إنما شبت بالمعجز، فإذن نظم الدليل هكذا: محمد أتى بالمعجز وكل من أتى بالمعجز فهو صاد [ق: وكل [10 أ/م] صادق يجب قبول خبره وفمحمد عموم دعوته فيجب قبول خبره]، وقد أخبر بعموم دعوته فيجب قبول خبره بعموم دعوته وهو المطلوب.

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَد أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَاۤ أَرْسَلَنكَ عَلَيْهِم ۚ حَفِيظًا ﴾ [النساء: ٨٠] هذه وأمثالها نحو ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُم ۚ حَتَّىٰ حِينِ ﴾ [الصافات: ١٧٤] وأشباهه يحتمل أنه إشارة إلى الوعيد لهم فيكون محكماً، ويحتمل أنه على ظاهره في التولي والإعراض عن قتالهم فيكون منسوحاً بآية السيف، وهذه كالقاعدة الكلية في هذا الضرب / [١٠٨ /ل] والأشبه ألها وعيد فلا نسخ وأيضاً الأصل عدمه (فأعرض عنهم) من هذا الباب.

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَنفًا كَثِيرًا ﴿ النَّسَاء: ٨٢] هذا قياس استثنائي، يستثنى منه نقيض التالي، فينتج عين المقدم هكذا، لكن لا يجدون فيه اختلافاً فليس هو من عند غير الله [فهو إذن من عند الله] عز وجل.

وهذا القياس يلزمه لو لم يكن من عند الله لما اتفق لكن اتفق فهو من عند الله، والمراد بالاختلاف التناقض المحض بشروطه، وهو ليس موجوداً في القرآن كما بيناه في كتاب (ردفع التعارض عما يوهم التناقض)، لا مطلق الاختلاف؛ لأنه موجود كثيراً في القرآن لكن ذلك لا يقدح؛ فإن قيل: لم قلتم: إنه لو كان من عند غير الله لزمه الاختلاف وظاهر أنه ليس كذلك؟ فإن كثيراً من الكتب المصنفة هي من عند غير الله – عز وجل – ولا

اختلاف فيها [لإتقان مصنفها له] وتدبرهم إياها.

و جوابه من وجهين: أحدهما أن مثل القرآن في نظمه وطريق إعجازه لو قدر أن بشراً تكلفه في مثل حجمه للزمه الاختلاف لوعورة طريقه على السالك غير المعصوم.

الثاني: أنه لو تكلفه بشر بغير إذن إلهي لأعجزه الله فيه بوقوع الاختلاف فيه الدال على كذبه لما عرف من أنه – عز وجل – لا يؤيد بالمعجزة كذاباً، تمييزاً للصادق من غيره.

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَنهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَعَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿ ٱللَّهُ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٨٧].

هاهنا مسألتان: إحداهما: التوحيد الذي هو مقتضى لا إله إلا الله.

والثانية: المعاد والحشر ليوم القيامة، وسيأتي برهانهما في موضعه إن شاء الله- عز وجل.

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿ النساء: ٨٧] عام مطرد، أي: لا أحد أصدق منه حديثًا، وفيه تقرير لدعوى التوحيد والمعاد المذكورين في سياقه ﴿ أَثُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ﴾ الآية، هي من قواصم الظهر على المعتزلة لتصريحها بإسناد الإضلال إلى الله حز وجل – وتأويلهم المشهور وهو أن معنى (أضل الله) أصابه ضالاً من باب: أبخلت زيداً وأجبنته إذا أصبته كذلك لا يتجه هاهنا؛ لأن معنى الآية: أتريدون أن / [٥١ ب/م] تناقضوا حكم الله – عز وجل – ضالاً! ليس تناقضوا حكم الله – عز وجل – ضالاً! ليس لما معنى إلا هذا، وهو [يأبي] تأويلهم ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ أَثُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضِلِل اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ مَسِيلاً ﴿ ﴾

[النساء: ٨٨] يعني إلى الرشد؛ لأن من يضله الله - عز وجل - يسد عليه طرق الاهتداء بما يخلق في نفسه من الصوارف عنه والدواعي إلى الضلال، ويطبع على قلبه ومن يفعل الله - عز وجل - ذلك به لا يجد إلى الرشد سبيلاً وهو عام مطرد.

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنَ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَّاً ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُوْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى الْهَلِهِ آلِا اللهِ الله الله الله على الله على المعادل الباغي ونحوه، مما دل الدليل على تخصيصه، أما قوله – عز وجل ﴿ إِلَّا خَطَّنًا ﴾ [النساء: ٩٢] فاستثناء منقطع [لا يخصص] إذ لا يصح أن يقال للمؤمن

قتل المؤمن خطأ، وإنما التقدير لكن إن قتله خطأ فالإثم ساقط، ويحتمل كونه متصلاً على تقدير ﴿ وَمَا كَاسَ لِمُؤْمِنِ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ﴾ إذ قتله حرام يأثم به إلا قتله خطأ فلا يأثم به إلا قتله خطأ فلا يأثم به ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ ﴾ [النساء: ٩٢] هو عام مطرد في الرقبة لأنما حق الله - عز وجل - ومخصوص في الدية بما إذا تصدق بما الأولياء على القاتل سقطت؛ لأنما حقهم ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [النساء: ٩٢] هو عام مطرد فيمن لم يقدر على عتق رقبة، أن يصوم شهرين.

﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مَهُ المعتزلة على تخليد قاتل المؤمن عمداً عدواناً.

ونقل عن ابن عباس القول بتخليده، وقال: تكاتف الوعيد فيها، ولم ينزل بعدها ما ينسخها. ثم طرد المعتزلة حكمها في كل ذي كبيرة لم يتب عنها.

وأجاب الجمهور بوجوه: أحدها ألها محمولة على القاتل مستحلاً؛ لأنه حينئذ يكفر باستحلال القتل، وحكمه التخليد، أما غير المستحل فلا، [فهي] عندهم عام مخصوص، وقد [أجمعنا] على تخصيص عمومها بالقتل العدوان إذ ظاهره أن المتعمد كيف ما قتل وجب تخليده.

وبالإجماع لو قتله عمداً في حد أو قصاص لما كان عليه حرج والعام إذا خص ضعف. ومن ثم اختلف في كونه حجة بعد التخصيص، وحينئذ يتسلط عليها تخصيصنا المذكور. والثاني: أنها نسخت بآية الفرقان ﴿ إِلّا مَن تَابَ وَءَامَ . وَعَمِلَ عَمَلاً صَلِحًا فَأُولَتهِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّعَاتِهِمْ حَسَنَت ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ الفرقان: ٧٠] الآيتان بالآية ولقائل أن يقول: دعوى نسخها ضعيفة؛ لأنها خبر، والخبر لا ينسخ، لأن ذلك يستلزم الكذب، ويجاب عنه بأنها وإن كانت خبراً لكنها تضمنت حكماً شرعياً والخبر إذا تضمن حكماً شرعياً جاز نسخه من جهة كونه حكماً شرعياً لا من جهة كونه خبراً.

الثالث: أنها معارضة بقوله عز وجل: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ وهو يتناول القتل عمداً في المشيئة لا مجزوم له بالتخليد، ولقائل أن يقول: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ وَجَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَأَعَدُ لَهُ مَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ وَجَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَأَعَدٌ لَهُ وَعَنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَن وَلَعَنهُ وَأَعَدٌ لَهُ وَعَذَابًا عَظِيمًا ﴿ النساء: ٩٣] أحص من ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن

يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِنَّمَا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ٤٨] [٥٦ أ/م] والخاص مقدم، ومما يجاب به عنها الأحاديث الصحيحة المستفيضة [١١/ ل] في أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله (١) وهو يتناول القاتل عمداً وغيره. ولقائل أن يقول: الآية أخص من مقتضى الحديث، والخاص مقدم.

﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْجَهِدِينَ بِأُمُوالِهِمْ وَأَنفُسِمْ عَلَى ٱلْقَنعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاً وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْجُسْفِيٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ عَلَى ٱلْقَنعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ وَالنساء: ٥٩] [أول ما نزلت] هكذا عامة، ثم حصصت بـ ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَنعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي مَا نزلت] هكذا عامة، ثم حصصت بـ ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَنعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي السَّيرِ وَٱلْجُهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنفُسِهمْ ۚ ﴾ [النساء: ٩٥] وهي تقتضي التسوية بين المجاهد بماله ونفسه، والقاعد عن الجهاد [لضرر أو زمانة بنية الجهاد] لو قدر وزايله الضرر، وهو موافق لأحاديث السُّنَة نحو حديث مسلم من رواية سهل بن حنيف عن النبي أنه قال: ﴿ مِن سأل الشهادة خالصاً من قلبه بلغه الله منازل الشهداء وإن عن النبي في أنه قال: ﴿ وقوله اللهِ في بعض مغازيه: ﴿ إن بالمدينة أقواماً ما قطعتم وادياً، ولا مات على فراشه﴾ (٢)، وقوله أله في بعض مغازيه: ﴿ إن بالمدينة أقواماً ما قطعتم وادياً، ولا نزلتم منزلاً إلا كانوا معكم﴾ قالوا: وهم بالمدينة؟! قال: ﴿ وهم بالمدينة حبسهم العذر﴾ (٣). ومن هاهنا أخذ على - رضي الله عنه - قوله فيما روي عنه أنه قال في حروبه في ومن هاهنا أخذ على - رضي الله عنه - قوله فيما روي عنه أنه قال في حروبه في

ومن هاهنا الحد علي - رضي الله عنه - قوله قيما روي عنه انه قال في حروبه في الحمل وصفين والنهروان: لقد حضر حروبنا هذه قوم هم الآن في أصلاب الآباء وأرحام الأمهات، سيلفظهم الدهر. أي حضروا معنا بالنيات على تقدير وجودهم، ولعلك تستبعد هذا، وهو قريب حداً إذ ليس مقصود الجهاد نصرة الله - عز وجل - من كل، ولا تكثيره من قل؛ لأن الله - عز وجل - قادر على الانتصار من كل عدو له بكلمة أو يجمعهم على الإيمان به والطاعة له، فلا يبقى له عدو، وإنما مقصود الجهاد امتحان النفوس

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [ ١ /٢٤] [١٤٤] ومسلم [ ١/ ١٧٧، ١٨٢] [ ١٩١، ١٩٣].

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم [۳/ ۱۰۱۷] ح [۱۹۰۹] وأبو داود [ ۲/ ۸۵] ح [۱۵۲۰] والترمذي [۶/ ۱۸۳] ح [۱۲۵۳] وابن ماجة [۲/ ۹۳۵] ح [۲۷۹۳] وابن حبان [۷/ ۶۳۵] ح [۲/ ۲۷] وابن حبان [۷/ ۶۳۵] ح [۲۱۹۳] والحاكم [۲/ ۸۷] ح [۲۵۲] والبيهقي [۹/ ۲۷۹] والبيهقي [۹/ ۱۲۹] والبيهقي [۹/ ۱۲۹] والبيهقي [۹/ ۱۲۹] والبيهقي [۲/ ۱۲۹] والبيهقي [۲/ ۲۸]

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري [٤/ ١٦١٠] ح [٤١٦١] وأبو داود [٣/ ١٢] ح [٢٥٠٨] وأحمد [٣/ ١٨٢] ح [١٢٨٩٧] وابن حبان [١١/ ٣٣] ح [٤٧٣١] والبيهقي [٩/ ٢٤].

ببذلها في حبه وتعريضها للهلاك في سبيله، ولا فرق في ذلك بين من بذل نفسه بالفعل ومن بذلها بالقوة بالنية الصادقة.

وشواهد هذا كثيرة ومرجع الجميع إلى أن الأعمال بالنيات ولا يقدح فيما ذكرناه.

قوله - عز وجل -: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ وَالنساء: ٩٥] لأن المراد بالقاعدين بغير نية الجهاد، أو أنه يفضلهم من جهة دون جهة مثل أن يسوي بين الفريقين في كمية الأجر، ويفضل المجاهدين في كيفيته.

ونحو ذلك ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَقَّنَهُمُ ٱلْمَلَتِكَةُ ظَالِمِي ٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمُ ۖ قَالُواْ كُنّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُواْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَ'سِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا ۚ فَأُولَتِهِكَ مَأْوَلَهُمْ جَهَنَمُ ۗ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ٩٧] يحتج بها الشيعة على التقية كما فعل البخاري في كتابه. وقد سبق وجه الاستدلال بها في آل عمران.

﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخَرُجْ مِن بَيْرِةِ مِن بَيْرِجُهُ أَلُوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ مَلَى ٱللّهِ وَكَانَ ٱللّهُ وَكَانَ ٱللّهُ عَلَى ٱللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ مَلَى ٱللّهِ وَكَانَ ٱللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ السَاء: ١٠٠] يحتج بها المعتزلة على أن ثواب الطاعة واجب على الله - عز وجل - ويتبع ذلك أن أفعال المكلفين مخلوقة لهم. وقد سبق الجواب عن ذلك. ﴿ وَاذَا ضَوَنَهُ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَنْسَ عَلَنْكُ حُنَاجً أَن تَقْصُهُ وَا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ انْ خِفْتُم أَن

﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمُ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلُوةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ إِنَّ ٱلْكَفِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿ [النساء: ١٠١] يحتج بَذه مع قول يعلى بن منية (١٠): ما بالنا / [٥٢/ ب /م] نقصر وقد أمنا على أن مفهوم الشرط حجة. ووجهه أن هذا الرجل العربي فهم من تعليق جواز قصر الصلاة على الخوف انتفاءه عند انتفاء الخوف، وكذلك / [١١١/ ل] عمر بن الخطاب - رضوان الله عليه - فهم ذلك فأقرهما النبي على فهمهما، ثم بين لهما أن انتفاء الجواز عند [الانتفاء] إنما

<sup>(</sup>١) هو يعلى بن منية صحابي له رواية انظر التاريخ الكبير ٨/ ٤١٤ والإصابة ٦/ ٥٨٠.

هو من جهة أخرى وهي الصدقة عليهم والتخفيف عنهم.

ولولا أن المفهوم المذكور حجة لما فهماه ولما أقرهما النبي ﷺ على فهمهما إياه.

وبعضهم يترجم مفهوم الشرط بأن يقول: المعلق على شيء بحرف ((إن)) عُدِم عند ذلك الشيء نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق؛ علق طلاقها على الدخول، فينتفي عند انتفاء الدخول.

والمفهوم على أضرب: مفهوم الشرط والحصر والصفة والعدد واللقب وغير ذلك مما سيقع في مواضعه إن شاء الله، عز وجل.

﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا ۚ إِنَّ ٱلۡكَنفِرِينَ كَانُواْ لَكُرْ عَدُوَّا مُبِينًا ۞ ﴾ [النساء: ١٠١] هو لكفار معهودين، أو عام أريد به الخاص، أو عام خص بمن أسلم منهم بعد ذلك أو صار أخا وصديقاً لا عدواً، أو المراد: كانوا لكم عدواً حال كفرهم.

﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآمِفَةٌ مِّهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ مَعَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآبِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآبِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصلُّواْ فَلْيُصلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ صِنْ وَرَآبِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآبِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصلُّواْ فَلْيُصلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّ وَلَيْكُمْ وَأَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّلَيْ وَاللَّهُ عَلَيْكُم مَّ أَذَى مِن مَّطَوٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِن مَّطَوٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ مَلْكُورِينَ عَذَابًا مُهِينًا هَا وَلَا الله الله الله عَلَى جواز فرض مسائل لم تقع بعد، وإعداد حكمها لوقت وقوعها؛ لأن الله – عز دليل على جواز فرض مسائل لم تقع بعد، وإعداد حكمها لوقت وقوعها؛ لأن الله – عز وجل – بين لهم حكم المطر والمرض قبل وقوعه على تقدير وقوعه.

﴿ وَلَا تَهِنُواْ فِي اَبْتِغَآءِ الْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَالنَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ وَلَا تَهُو النَّسَاء: ١٠٤] فيه وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ مَا لَا يَرْجُونَ عُكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ النَّسَاء: ١٠٤] فيه ترجيح أحد الدليلين المتعارضين بما يختص به من أسباب القوة؛ لأن الله – عز وجل – قال للمؤمنين: جدوا في جهاد الكفار، ولا يصدنكم عنهم ألم الجهاد؛ فإن الألم مشترك بينكم وينهم، وتترجحون عليهم برجاء ثواب الآخرة دولهم، وذلك مما يناسب جدكم في جهادكم.

﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ مِمَاۤ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلَّهِ إِلَّهُ الْكَتَابِ، لِلَّهُ خَصِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٠٥] يحتمل أن المراد: بما نصه لك في الكتاب،

ويحتمل أن المراد: بما أراكه بواسطة نظرك واجتهادك في أحكام الكتاب وأدلته. وفيه على هذا دليل على أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يجتهد فيما لا نص عنده فيه من الحوادث. وهي مسألة خلاف في أصول الفقه.

و ((لو سمعت شعرها قبل قتله لم أقتله)) (٢) في قضيتين مشهورتين.

حجة المانع: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهُوَىٰ ۞ إِنْ هُو إِلَّا وَحَى ۗ يُوحَىٰ ۞ ﴾ [النجم: ٣، ٤] ولأنه قادر على يقين الوحي، والاجتهاد لا يفيد اليقين [١١٢/ ل] فجوازه في حقه والحالة هذه كالتيمم / [٥٣ أ /م] مع القدرة على الماء.

ثم على القول الأول: وهو أن الاجتهاد جائز له؛ هل يقع منه الخطأ أم لا؟ فيه قولان للأصوليين، أحدهما: لا (٣) لعصمته، ﷺ.

والثاني: نعم (١)، بشرط أن لا يقر عليه، استدلالاً بنحو: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِيرَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَاذِبِينَ ﴾ [التوبة: ٤٣].

﴿ مَا كَانَ لِنَبِي إِنَّ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَاللهُ يُريدُ ٱلْأَخِرَةُ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمُ ﴿ وَالْأَنفَالَ: ٦٧] ونحو ذلك.

ويتعلق بهذا مسألة التفويض: وهي أنه هل يجوز أن يفوض الله – عز وجل – إلى نبي حكم الأمة؛ بأن يقول: احكم بينهم باجتهادك، وما حكمت به فهو حق، أو وأنت لا تحكم إلا بالحق؟ فيه قولان، أقربهما الجواز، وهو قول موسى بن عمران من الأصوليين؛ لأنه مضمون له إصابة الحق، وكل مضمون له ذلك جاز له الحكم أو يقال: هذا التفويض

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم [۲/ ۹۷۰] [۱۳۳۷] والنسائي [٥/ ۱۱۱، ۱۱۱] ح [۲٦٢، ۲٦١٩] وفي الكبرى [۳/ ۲۱۹] ح [۲۰۲۱] والبيهقي [٤/ ٣٢٥] الكبرى [۳/ ۲۱۹] ح [۲۰۹۸] والبيهقي [٤/ ٣٢٥] وابن خريمة [٤/ ۲۱۹] ح [۲۰۸۸] ح [۲۰۱۸] وابن ماجــة [۲/ ۹۶۳] ح [۲۸۸۸].

<sup>(</sup>٢) رواه ابن عبد البر في الاستيعاب [٤/ ١٩٠٤] ومعجم البلدان [١/ ١١٨].

<sup>(</sup>٣) انظر الإيماج [٣/ ٢٦٩] ونماية السول [٣/ ١٩٦] وشرح الكوكب المنير [٤/ ٤٨٠].

<sup>(</sup>٤) انظر الأحكام [٤/ ٢٩٠]، المستصفى [٢/ ٣٥٥] تيسير التحرير [٤/ ١٩٠] وشرح الكوكب المنير [٤/ ٨٠٠].

لا محذور فيه، وكل ما كان كذلك كان جائزاً.

﴿ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَهُو مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوۡلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٠٨] هذه المعية عند الجمهور بالعلم، وعند بعض الفرق من المتكلمين والصوفية بالذات كالهواء مع الناس بذاته ولا يرونه، والأول قول الأئمة.

والخلاف مطرد في ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ ۚ إِنِّنِي مَعَكُم ٓ أَسْمَعُ وَأَرَكُ ۞ ﴾ [طه: ٤٦] ﴿ قَالَ كَلًا ۗ فَاَذْهَبَا بِعَايَىتِنَا ۗ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۞ ﴾ [الشعراء: ١٥] ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوْتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُورِ فِي مِن خُوْقِىٰ ثَلَثَةٍ إِلّا هُو رَابِعُهُمْ وَلَا خَسَةٍ إِلّا هُو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَالِكَ وَلَا أَكْتَرَ إِلّا هُو مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۗ ثُمَّ يُنْبَعُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمُ ۞ ﴾ [المحادلة: ٧] ونحوه.

﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿ [النساء: ١٠٨] عام مطرد، أي بالعلم، وهو يدل على قول الأئمة في أن المعية بالعلم أيضاً.

﴿ هَتَأْنتُمْ هَتَوُلآءِ جَندَلۡتُمْ عَنهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَندِلُ ٱللّهَ عَنهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْمِمۡ وَكِيلاً ﴿ وَالنساء: ١٠٩] ظاهره استعمال الجدل يوم القيامة عند الحساب، يحتج الله – عز وجل – على خلقه، ويحتج كل منهم لنفسه، ويحتج بعض الناس على بعض؛ بدليل: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنّا وَإِذَا خَلاَ بَعْضُهُمۡ إِلَىٰ بعضٍ قَالُوٓا أَتُحَدِّتُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللّهُ عَلَيْكُمۡ لِيُحَآجُوكُم بِهِ، عِندَ رَبِّكُم ۖ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴿ وَلَيْ اللّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُوكُم بِهِ، عِندَ رَبِّكُم ۖ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾ بعض قَالُوٓا أَتُحَدِّتُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُوكُم بِهِ، عِندَ رَبِّكُم ۖ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾ إليقرة: ٧٦] وهو يدل على شرف علم الجدل؛ إذا كان طريقاً إلى لزوم الحق ونفي الباطل في الدنيا والآخرة.

﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوّءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۞ ﴾ [النساء: ١١٠] عام، لكن بشرط الإخلاص في التوبة والاستغفار وسابقة القبول.

﴿ وَمَن يَكْسِبُ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ١١١] عام مطرد.

﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّةً أَوْ إِنْمَا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ عَبْرِيَّا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ مُهْتَنَا وَإِثْمًا مُّبِينَا ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّةً أَوْ إِنْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ عَبْرِيًّا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ مُهْتَنَا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١١٢] عام خص منه من دخل دار الحرب بغير أمان ولا عهد، بل مغيراً أو متلصِّصاً جاز أن يقتل ما شاء، ويحيل به على بعضهم؛ لأن له أذاهم مباشرة فبالتسبب أولى.

﴿ وَلُولًا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ، لَهَمَّت طَّآبِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴿ وَالنساء: ١١٣] عام أريد به الخاص وهو الضرر في الدين؛ بدليل ﴿ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ أُومَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ﴿ ﴾ [النساء: ١١٣] وإن حمل على أنه عام مطلق كان مخصوصاً بما لحقه من أذى الكفار وضررهم كيوم أحد ونحوه. [١١٣/ ل].

﴿ وَأُنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿ وَأُنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ السُّنَّة دل على أَلِهَا مَتْزلة كالكتاب، وكان / [٣٥ ب / م] هذا شاهداً، وموافقاً لقوله ﷺ : ﴿ أَلا وَإِني أُوتِيت الكتاب ومثله معه، وإن جبريل يأتيني بالسُّنّة كما يأتيني بالقرآن﴾ (١).

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ ﴾ [النساء: ١١٣] إن جعلنا ﴿ مَا﴾ نكرة موصوفة: أي علمك شيئًا لم تكن تعلمه؛ فلا عموم. وإن كانت خبرية عامة فالمراد بما خصوص ما علمه، أو كانت مخصوصة بما استبد الله – عز وجل – به مما لم يكن يعلمه، بدليل:

﴿ فَتَعَلَى آللَهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ وَلَا تَعْجَلَ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحَيُهُ وَ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿ ﴾ [طه: ١١٤] ولو كان قد علم كل ما لم يعلم لم يبق شيء يسأل زيادة علمه.

﴿ ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجُولَهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَبِح بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ١١٤] عام في نفي الخير فيه، حص بالاستثناء المذكور.

﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰ لِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١١٤] عام مطرد.

قوله عز وجل: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَبَعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ عَجَمَّنَم ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١١٥] هذه

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود [٤/ ٢٠٠] ح [١٦٠٤] ورواه أحمد [٤/ ١٣٠] والطبراني في الكبير[٢٠ ٣٨٣].

عمدة الجمهور في أن الإجماع حجة (1) وتقريره أن الله – عز وجل – توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين؛ فدل على تحريمه ويلزم منه وجوب اتباع سبيل المؤمنين وهو الإجماع، أو نقول: اتباع غير سبيل المؤمنين متوعد عليه، وكل متوعد عليه حرام، فاتباع غير سبيل المؤمنين حرام، وسبيل المؤمنين هو الإجماع، فاتباع غير الإجماع حرام، فاتباع الإجماع واحب، واعترض عليه بوجوه: الأول: أن قولكم: توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين، تريدون أنه توعد عليه وحده أو مع غيره؟ الأول ممنوع، والثاني مسلم، لكنه حينئذ لا يدل على تحريمه؛ لجواز أن يكون التحريم إنما هو للجموع المركب من اتباع غير سبيل المؤمنين عفر ده حراماً.

الوجه الثاني: سلمنا أن التوعد عليه بمفرده، وأن ذلك يدل على تحريمه لكن لم قلتم: إنه يلزم منه حينئذ وجوب اتباع سبيل المؤمنين؟ وظاهر أنه ليس كذلك لاحتمال الواسطة بين سبيل المؤمنين وسبيل غيرهم. وهو الوقف بين طريقين لا طريق هؤلاء، ولا طريق هؤلاء، ولا طريق هؤلاء، بل بينهما وسطاء، إما على [جهة الجواز] والإباحة التي لا رجحان لأحد طرفيها، أو على جهة الوقف والتردد في مهلة النظر وبتقدير هذه الواسطة [لا يلزم اتباع سبيل المؤمنين، أما وفي هذا الوجه نظر؛ لأن هذه الواسطة] إنما تصور لو قيل: «ويتبع سبيل غير المؤمنين، أما إذا قيل: ويتبع غير سبيل المؤمنين فتندرج الواسطة المذكورة تحت هذا القسم الممنوع فلا يبقى متعيناً إلا اتباع سبيل المؤمنين.

الوجه الثالث: لم قلتم: إن / [٤٥ أ /م] سبيل المؤمنين / [١١٤ ل] هو الإجماع ولا بد، بل جاز أن يكون سبيل المؤمنين هو اتباع الرسول في وترك مشاقته المتوعد عليها، حتى كأنه قيل: ومن يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين في متابعته وترك شقاقه، وحينئذ يكون الوعيد على الكفر وترك الإيمان لا على ترك الإجماع.

وجاز أن يكون سبيل المؤمنين هو ما صاروا به مؤمنين وهو الإيمان حتى كأنه قيل: ويتبع غير سبيل المؤمنين، وهو الإيمان، وهذا متجه جداً؛ لأنه يصير من باب اقتران الحكم بالوصف المناسب لاشتقاق المؤمنين من الإيمان، وجاز أن يكون سبيل المؤمنين هو ما سبق في الآية قبلها، وهو الأمر بالصدقة والمعروف والإصلاح، حتى كأنه قيل: ويتبع غير سبيل المؤمنين في الأمر بهذه الخصال.

<sup>(</sup>١) انظر المعتمد [٢/ ٤] والبرهـان [١/ ٢٧٦] ونحاية السـول [٢/ ٢٨٠] والأحكام للآمـدي [١/ ٢٨٠].

وإذا احتمل سبيل المؤمنين هذه المعاني امتنع تعينه للإجماع، أو نقول حينئذ: تبقى الآية فيه ظاهراً لا قاطعاً، ثم يلزم المحال من وجهين: أحدهما إثبات القاعدة القاطعة بالظاهر المحتمل، وهو إثبات الأقوى بالأضعف، وهو باطل.

والثاني: أن الظاهر إنما عمل به بالإجماع، فلو أثبت الإجماع بالظاهر لزم الدور، وأنه محال لاستناد الإجماع إلى نفسه بواسطة العمل بالظاهر.

الوجه الرابع: قوله في الطريقة الثانية: اتباع غير سبيل المؤمنين متوعد عليه [يتوجه عليه] أسئلة:

أحدها: الوجه الأول على الطريقة الأولى.

الثاني: أن غير لا يتعرف بالإضافة، وحينئذ يبقى تقدير الكلام: ويتبع غير سبيل المؤمنين أي ويتبع مغايراً لسبيل المؤمنين وحينئذ يكون هذا مطلقاً في غير سبيل المؤمنين، لا عاماً في كل ما غاير سبيل المؤمنين وإذا كان الأمر كذلك احتمل [أن يكون السبيل المتوعد عليه المغاير لسبيل المؤمنين سبيلاً معهوداً هو سبيل] الكفر.

ويحصل بذلك الوفاء بوظيفة اللفظ المطلق فلا يبقى اللفظ واجب التناول للإجماع.

و يجاب عن هذا بأن غير إذا تعين ما أضيفت إليه، تعرفت نحو هذا الحق غير الباطل، وهاهنا قد تعين ما أضيفت إليه وهو سبيل المؤمنين [فتعرفت به].

الثالث: أن اللام في المؤمنين يحتمل ألها للعموم، فيقرب ما قلتم، ويحتمل ألها لبعض معهود منهم، فيبقى تقديره: ويتبع غير سبيل قوم مخصوصين من المؤمنين؛ فلا يكون المراد / [٥١٠/ ل] به الإجماع، ثم نقول: ما ذكرتم من الدليل لو دل على أن الإجماع حجة لكان عندنا ما / [٤٥ ب /م] يعارضه، وذلك من وجوه:

أحدها: أن ابن عباس خالف عثمان في حجب الأم باثنين من الإخوة والأخوات؟ وقال: ليس الأخوان إخوة في لسان قومك. فاحتج عليه عثمان بالإجماع قبله، وفي عصره على ذلك؛ فلم يرجع ابن عباس إليه واستمر ابن عباس على خلافه، ولم ينكر عليه عثمان ولا أخذ على يده ورده إلى إجماع الناس؛ ولو كان الإجماع حجة لما استمر ابن عباس على خلافه، ولا أقره عثمان على ذلك. وأيضاً فأحد الأمرين لازم، إما أن ما احتج به عثمان ليس بإجماع مع أنه إجماع الشيخين في عصرهما فغيره في الأعصار بعد ذلك أولى أن لا يكون إجماعاً، أو أن ابن عباس خالف الإجماع، وأقره عثمان على ذلك.

الوجه الثاني: أن ابن مسعود كان لا يجوز لمن عدم الماء أن يتيمم كما ثبت في البخاري في مناظرته أبا موسى على ذلك، وهذا منه مخالف للنص والإجماع؛ فإن كان ابن مسعود

مصيباً في ذلك كان الإجماع على جواز التيمم لعادم الماء، فلا يكون الإجماع حجة لجواز الخطأ فيه، وإن كان مخطئاً فالصحابة لم ينكروا عليه مخالفته للإجماع، فيكون إجماعهم على ترك الإنكار خطأ، فلا يكون الإجماع [حجة لما] ذكرنا.

الثالث: أن الإجماع: هو اتفاق مجتهدي المؤمنين على أمر ديني، والمؤمن من اتصف بالإيمان، والإيمان هو التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبذلك فسره النبي في حديث جبريل – عليه السلام – المتفق عليه (۱)، ثم إن المؤمنين المتصفين بهذا الإيمان المصدقين بهذه الأركان – قد اشتهر انقسامهم إلى نيف وسبعين فرقة منهم من يرى الإيمان المصدقين بهذه الأركان – قد اشتهر والنظام (۲)، ومن تابعهم.

فإن أريد بالإجماع سبيل المجتهدين من طوائف الأمة كلها النيف والسبعين لم ينكر وجوده؛ لأن بعضهم ينكر كونه حجة [فلا يمكن اعتبار موافقته في الإجماع؛ لأن اعتباره في الإجماع فرع على كونه يرى الإجماع حجة]، والأصل منتف فالفرع أولى.

وإن أريد بالإجماع سبيل المحتهدين من بعض طوائف الأمة/ [١١٦] فهؤلاء بعض المؤمنين، والآية إنما نزلت على وجوب اتباع سبيل مجتهدي (٣) جميع المؤمنين لا سبيل مجتهدي بعضهم.

واعلم أن هذه إشكالات صعبة على الإجماع عند من هو فاضل يدري ما يقول. ويقال له: ولا تظن هذا غريباً مني، فقد وقفت على شرح وريقات إمام الحرمين، للشيخ الإمام الفاضل تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري، المعروف بالفركاح الدمشقي<sup>(3)</sup>. وقد زيف فيها أدلة الإجماع بأسرها / [٥٥ أ/م] و لم يعتمد منها إلا على ما هو تحلة القسم. والذي يقتضيه النظر أن الإجماع أحد أدلة الشرع كالنص والقياس؛ وربما قدم عليه الظاهر كما قدمه ابن عباس عليه؛ إذ قدم ظاهر: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أَوْلَلدِكُمُ قدم عليه الظاهر كما قدمه ابن عباس عليه؛ إذ قدم ظاهر: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أَوْلَلدِكُمُ قدم عليه الظاهر كما قدمه ابن عباس عليه؛ إذ قدم ظاهر: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيَ أَوْلَلدِكُمُ آ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [١/ ٢٧] [١/ ٢٧] ح [٥٠، ٩٩٤٤] ومسلم [١/ ٣٩، ٤] ح [٩، ١٠].

<sup>(</sup>٢) هو ابن إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري توفي سنة ٢٣١هـــ انظر البرهان [١/ ٢٧٦] وتاريخ بغداد [٦/ ٩٧].

<sup>(</sup>٣) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجوييني الأصولي توفي سنة ٤٧٨هـــ انظر شذرات الذهب [٣/ ٢٥٨] وفيات الأعيان [٣/ ١٦٧].

<sup>(</sup>٤) هو أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري ولد سنة ٢٢٤هـــ وتوفي سنة ٢٩٠هـــ انظر شذرات الذهب ٧٢١/٧.

لِلذَّكِرِ مِنْلُ حَظِّ ٱلْأُنتَيَنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱنْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَ وَحِدَةً فَلَهَا ٱللَّهُ مُ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَدُ وَلَدُ وَلَدُ وَلَدُ وَلَدُ وَلَدُ وَلَا أَيْهُ وَلَدُ وَلَا أَيْهُ مَ اللهُ مُن اللهُ مَا اللهُ لَلُهُ مَا اللهُ لَا تَذَرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ لَا فَوْيِضَةً مِن اللهَ أَنِ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا وَيَهُمْ أَوْرَبُ لَكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ لَا فَعْمَانُ مَع أَنه أَقُوى الإجماعات إذ هو إلى النساء: ١١] على الإجماع الذي احتج به عثمان مع أنه أقوى الإجماعات إذ هو إجماع الصحابة الذي خالفت الظاهرية فيما سواه من الإجماعات.

وكما قدم ابن مسعود القياس المصلحي على الإجماع على جواز التيمم لعادم الماء حيث قال: لو أجزنا لهم التيمم لأوشك إذا برد الماء على أحدهم أن يتيمم والماء حاضر.

قوله عز وجل: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا إِنَاتًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَناً مَرِيدًا ﴿ وَالنَّاءِ النَّاءِ الكَارِ العابدين للأوثان: ما يدعون منها إلا إناثاً، كاللات والعزى ومناة ونحوها.

﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَنَا مَّرِيدًا ﴿ وَالنَّاءَ: ١١٧] وهو الذي سول لهم عبادتها وكلمهم من أجوافها، أما غير الوثنيين من العرب فقد دعوا من دون الله - عز وجل - الملائكة والكواكب وغيرها.

فهذا العام مخصوص بمؤلاء، أو عام أريد به الخاص وهم الوثنيون من العرب.

﴿ وَلَأُضِلَّنَهُمْ وَلَأُمُنِيَنَّهُمْ وَلَأَمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَنِمِ وَلَأَمُرَبَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهُ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَنَ وَلِيًّا مِن دُونِ ٱللهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ﴿ النساء: ١١٩] عام أريد به الخاص؛ إذ لم يبتكوا [آذان جميع الأنعام، ولا غيروا جميع حلق الله، عز وجل. ﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِيمِمْ أَوْمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿ النساء: ١٢٠] عام مطرد.

﴿ أُوْلَتَهِكَ مَأُوَلَهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ١٢١]، عام أريد به من مات على هذه الأوصاف منهم، وهي عبادة الأوثان وما بعدها.

﴿ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا نَحِيصًا ﴿ وَالنساء: ١٢١]عام مطرد.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَا أَبُدًا وَعَدَ ٱللَّهِ حَقَّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلاً ﴿ ﴾ [النساء: ١٢٢] عام مطرد.

﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوّءًا مُجُزّ بِهِ وَلَا سَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللّهِ وَلِيَّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ لَهُ مَا الله الله الله الله عنه إما تفضلاً أو بشفاعة، أو سقط مقاصة.

﴿ وَمَنَ يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَدِ مِن ذَكِرٍ أَوْ أُنتَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٢٤] عام مطرد بشرط الموت على ذلك.

﴿ وَإِنِ آمْرَأَةً خَافَتَ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَآلَتُهُمَا صُلْحًا وَآلَتُهُوا وَآتَتُقُواْ فَإِنَ لَكُونَ لَا يَمَا وَاللَّهُ كَانَ بِمَا لَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿ وَالنَّاءَ: ١٢٨] عام خص بما إذا أفضى إلى مفسدة راجحة، أو فساد لا يتدارك فتركه خير.

﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَ ۚ ﴾ [النساء: ١٢٨] هذا عام مطرد باعتبار الفطرة المطبوع عليها الإنسان أنه يشح ويبخل، / [١١٧ / ل] فلا تناقض.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ مُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا سَجَدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بَهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ عَلَىٰ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٩] كما أن الإنسان طبع على الشهوة، ولا ينافيه وجود معصوم من آثارها.

﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكَتَبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِنَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهُ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَّتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا جَمِيدًا ﴿ وَلَيْكُمْ ﴾ النساء: ١٣١] عام مطرد شاهده ﴿ يَنَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴾ ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلاً ﴿ فَي النساء: ١٣٢] تكرر في القرآن، وهو عام مطرد ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثُوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثُوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿ فَي النساء: ١٣٤] عام مطرد.

﴿ ﴿ يَنَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّ مِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْهَوَىٰ أَن الْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنِ عَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِمِمَا ۖ فَلَا تَتَبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن

تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلُوْرَا أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿ وَ النساء: ١٣٥] عام في أمر المؤمنين بذلك وكذلك ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَٱلْكِتَبِ اللَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكُفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَتِهِكَتِهِ اللَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكُفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَتِهِكَتِهِ اللَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكُفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَتِهِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَالْمَيْوِ وَٱلْمَولِهِ وَٱلْمَيْوَمِ ٱللَّهِ مَلَيْكَ بَعِيدًا ﴿ وَمَن يَكُفُر بِٱللَّهِ وَمَلَتِهِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَوَرُسُلِهِ وَٱلْمَوْدِ وَٱلْمَوْمِ اللَّهُ عَلَى مَا لَكُونَ اللَّهُ عَلَيْكَ اللَّهُ عَلِيدًا ﴿ وَالسَاء: ١٣٦] عام مطرد فيمن كفر بهذه الأركان أو بعضها، وهي أركان/ [٥٥ب /م] الإيمان كما سبق.

﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ إِلنَسَاء: ١٣٨] عام فيمن مات منافقاً. ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعَزَّةَ لَإِنَّ عَندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعَزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿ النساء: ١٣٩] عام مطرد.

﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعَتُمْ ءَايَاتِ ٱللَّهِ يُكُفَّرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَىٰ خَفُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْكَفِرِينَ فِي جَهَنَّمُ جَمِيعًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٤٠] عام مطرد.

﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَالِكَ لَآ إِلَىٰ هَتَوُٰلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَتَوُٰلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجَدَ لَهُ، سَبِيلًا ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَالِكَ لَآ إِلَىٰ هَتَوُٰلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَتَوُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجَدَ لَهُ، سَبِيلًا ﴿ ﴾ [النساء: ٤٣] عام مطرد، وهو حجة على المعتزلة، وقد سبق مثله.

﴿ إِنَّ ٱلْمُنفِقِينَ فِي ٱلدَّرِكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٤٥] عام فيمن مات منافقاً.

﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَآعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَتِإِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٤٦] عام مطرد.

﴿ ﴿ لاَ شَحِبُ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﷺ ﴾ [النساء: ١٤٨] يحتج بدليل خطابه على استحباب الجهر بالصلاة على النبي ﷺ ؛ خلافاً لبعض متكلمي العصر؛ حيث قال - فيما بلغنا عنه-: لا يستحب.

وبيانه أن مفهوم ﴿ ﴿ لَا شُحِبُ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوَءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [النساء: ١٤٨] أنه يحب الجهر بالحسن من القول، والصلاة على النبي ﷺ وغيرها من الأذكار من حسن القول، فيحب الله - عز وجل - الجهر بما لكن بشرط أمن الرياء والعجب ونحوه من المحبطات،

فإن خاف شيئاً من ذلك فالإسرار أفضل، وربما وجب.

وتحقيق القسمة: أن الذاكر وكل طائع إن قصد التأسي به وأمن المحبط استحب له الجهر، وإن خاف المحبط أو لم يقصد التأسي أو قصده، وليس أهلاً له وجب الإسرار، وإن قصد التأسى وخاف المحبط فالأحوط الإسرار.

وإن لم يقصد التأسي؛ ولا خاف المحبط جاز الأمران، وفي أيهما أفضل؟ احتمالان؟ أصحهما الإسرار للحديث: «من ذكرين في نفسه ذكرته في نفسي» (١) /[١١٨ ل] واختصاص ذكره بالذات القديمة أفضل من ذكره في ملأ الملائكة، ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلاً ﴾ .

﴿ أُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ حَقًا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَفِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿ وَالنساء: ١٥١] اعلم أن هذا توسط في الصورة، وهو انحراف في الحقيقة، فلذلك ذم بخلاف باقي التوسطات خو: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطُهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مُحَسُورًا فَي [الإسراء ٢٩].

﴿ قُلِ آدَعُواْ ٱللَّهَ أَوِ آدَعُواْ ٱلرَّحْمَانَ ۗ أَيَّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخُافِتْ مِهَا وَٱبْتَعْ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء ١١٠].

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰ لِكَ قَوَامًا ﴿ الفرقان [77] ونحوها، فإن التوسط فيها محمود.

وتحقيق ذلك أن الحق لما كان تابعاً للبرهان فتارة يكون في الوسط، وتارة يكون في الطرف، فإذا كان في الوسط كان التطرف انحرافاً مذموماً، كما في قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطُهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء ٢٩] فهذان طرفان مذمومان والحق في الواسطة، وهو القصد بين الإسراف والتقتير، وإذا كان الحق في الطرف كان التوسط انحرافاً مذموماً كما في هذه الآية، فإن الإنسان إما يؤمن بالله عز وجل وبرسله، أو يكفر بحما جميعاً، أو يؤمن بالبعض ويكفر بالبعض، فالحق في الطرف الأول، فالثاني مع الواسطة انحراف باطل، والغالب هو القسم الأول، وهو كون

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [٦/ ٢٩٤٤] [ ٢٩٧٠] ومسلم [٤/ ٢٠٦١ ، ٢٠٦٧] ح [٢٦٧٥].

بناء على الغالب والتحقيق ما قلناه وهذه القاعدة شبيهة بقياس الشبه، إذا كان معناه تردد الواسطة بين طرفين، فيلحق بأشبههما بها.

﴿ يَسْفَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكَبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أُرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا ٱلْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْمَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَيْنًا مُّبِينًا ﴿ النساء: ١٥٣] يحتج بما المعتزلة على عدم جواز الرؤية، وقد سبق ذلك في البقرة.

﴿ فَيِمَا نَقْضِهِم مِّيثَنَقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِعَايَنتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنْبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقِّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلُونًا عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ ﴾ [النساء: ٥٥] يحتج بما المعتزلة والجمهور، أما المعتزلة فقالوا: الطبع على قلوبهم كان عقوبة على كفر، صدر عنهم بخلقهم، وإلا استحال أن يعاقبهم على فعله.

والجمهور قالوا: كما طبع عليها آخراً عقوبة طبع عليها أولاً إبعاداً أو بغضاً بحسب سابق العلم.

﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمُسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِهَ لَهُمْ أَوْمِ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لِفِي شَكِّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ عِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِبَاعَ ٱلظَّنِ وَمَا شُبّهَ لَمُمْ يَهِ عِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِبَاعَ ٱلظَّنِ وَمَا شُبّه لَعُمْ وَالله وَمَا الله وَتَعَلَّوهُ يَقِيننا ﴿ وَالسَاء: ١٥٧] هذا أعنى ﴿ رَسُولَ ٱللّهِ ﴾، تخصيص من الله – عز وجل – لعيسى – عليه السلام – [وتنويها بذكره] بإثبات رسالته، وليس من قول اليهود؛ إذ لو كان من قولهم لكان ذلك اعترافاً منهم برسالته، وذلك / [١٩٩/ ل] مع اعترافهم بقتله على زعمهم وافتخارهم به، محال.

﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكِّ مِّنَهُ ۚ ﴾ [النساء: ١٥٧] احتلف أهل الملل في قتل المسيح وصلبه، فادعاه اليهود والنصاري، وأنكره المسلمون.

<sup>(</sup>١) رواه ابن أبي شيبة [٧/ ١٧٩] والبيهقي [٥/ ٢٦١] وابن سعد [٧/ ١٤٢] وعزاه المناوي للبيهقي [٦/ ٣١٧] ورواه أبو نعيم في الحلية [٢/ ٢٨٦] والبيهقي في شعب الإيمان [٥/ ٢٦١] ح [٦٦٠١] من حديث مطرف.

أما اليهود فادعوه على جهة التشفي بالمسيح حيث بدل دين التوراة، وأحل السبت ونحو ذلك.

وأما النصارى فادعوه على جهة المرتبة للمسيح والتشنيع على اليهود بقتل داع إلى الحق، واحتجوا بأن التواتر ثابت بين اليهود والنصارى والمجوس على قتل المسيح وصلبه قبل ظهور ملة الإسلام، وهو سبب العداوة بين اليهود والنصارى، وبأن قتل المسيح ثابت في الإنجيل المتواتر، وكل ما ثبت في الإنجيل المتواتر فهو حق ثابت في نفس الأمر.

أما أنه ثابت في الإنجيل فمشاهد بالعيان لمن نظر فيه. وأما أن الإنجيل متواتر فلإطباق النصارى عليه في شرق الأرض وغربها كإطباق المسلمين على القرآن، وأما أن ما ثبت في المتواتر فهو حق؛ فلأن التواتر يفيد العلم قطعاً، وأيضاً فلأن الإنجيل معصوم، وما ثبت في الكتاب المعصوم فهو حق.

احتج المسلمون بوجهين: أحدهما: أن نفي قتل المسيح ثابت في القرآن المعصوم، وكل ما ثبت في القرآن المعصوم فهو حق معصوم؛ فنفي قتل المسيح حق معصوم، أما أن نفي قتله ثابت في القرآن، فلهذه الآية ﴿ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكِّ مِّنَهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِبَاعَ ٱلظَّنِ ﴾ [النساء: ١٥٧] وأما أن القرآن معصوم فلقيام البرهان على أنه كلام الله - عز وجل - وكلام الله - عز وجل - معصوم.

وأما أن ما ثبت في المعصوم معصوم؛ فلأنه جزء من المعصوم، وجزء المعصوم معصوم، فثبت بذلك نفي قتل المسيح، فلو ثبت قتله مع ذلك لاجتمع النقيضان، وأنه محال. [٥٦] الوجه الثاني: أن قتل المسيح لو ثبت لتواتر قتله، كتواتر مولده، ودعواه التي ادعاها، واللازم باطل فالملزوم كذلك.

بيان الملازمة أن قتل المسيح بعد ظهور أمره وانتشار دعوته، وظهور الخوارق على يده أمر شنيع جداً في العقول والطباع، كما أن ولادته من غير أب أمر غريب في العادات والعقول، فلو كان لقتله أصل لوجب اشتهاره اشتهاراً مساوياً لولادته، ولو اشتهر كذلك لتواتر كتواتره لقضاء العادات بتواتر المشهورات.

بيان انتفائه اللازم أنه لو تواتر قتله كتواتر مولده لما اختلف فيه كما لم / [١٢٠] ل] يختلف في مولده ودعوته، فدل على أن يختلف في مولده ودعوته، فدل على أن قتله لم يتواتر، وإلا لكان أحد المتواترين المتساويين في القوة مختلفاً فيه دون الآخر، وأنه محال.

وحاصل هذا الدليل أن تواتر قتله لازم [لقتله، واللازم منتف فالقتل منتف، وإنما قلنا:

إن المتواتر منتف؛ لأن الاتفاق عليه بتقدير وقوعه لازم له، والاتفاق منتف؛ فالتواتر منتف. والجواب عن شبهتهم قوله: التواتر ثابت بين الملل الثلاث على قتل المسيح.

قلنا: لا نسلم التواتر عندهم، سلمناه، لكن التواتر إنما يحتج به إذا كان داعيه متفقاً وليس كذلك هاهنا؛ لأن داعي اليهود إلى إثباته التشفي بالمسيح، وداعي النصارى إلى إثباته التعدي على اليهود والتشنيع عليهم، وأما داعي المحوس فيحتمل أنه التقليد للطائفتين، ويحتمل أنه السخرية بهم، ويحتمل أنه استدراجهم إلى الضلال، إذ لم يوافقوهم في التنبيه من هذا التواتر مركب الداعي محتمل للباطل فلا يسمع.

سلمنا ثبوت التواتر بينهم لكن لا نسلم لهم على قتل عين المسيح، بل على قتل شخص ظن الراءون أنه المسيح، ولا يلزم من ذلك أنه عين المسيح لاحتمال أنه شبه لهم، كما جزم به القرآن، ويدل على تحقيق ذلك أن في الإنجيل ألهم لما أخذوا المسيح ليقتلوه أظلم الوجود من الساعة الثالثة من النهار إلى الساعة التاسعة حتى ظن الناس أن الساعة قد قامت، ففي هذه المدة المزعجة ألقي شبه المسيح إما على بعض تلاميذه وأحبائه منحه له وفداء للمسيح به، أو على عدوه يهوذا الأسخريوطي الذي دل عليه وأسلمه كيداً له ومكراً به، فقتل وعرج بالمسيح، وهذا الاحتمال لا ينتفي أبداً، وما لم ينتف لا تتم حجتهم، ولا تسلم من كدورات الظن، فلا يعتمد عليها في مقام القطع، وأما كون قتله سبباً للعداوة بين اليهود والنصارى فبناء على اعتقادهم الفاسد في أن اليهود قتلته؛ فلا حجة فيه.

قوله: قتل المسيح ثابت في الإنجيل المتواتر.

قلنا: أما أنه ثابت في / [٥٧ أ /م] الإنجيل فنعم، وذلك لا يضرنا، كما لا يضركم إثبات تنبيه المجوس ونبوة نبيهم زرادشت في كتبهم.

وأما كون الإنجيل متواتراً فممنوع؛ لأنه إنما ألف على جهة التأريخ، وحفظ سيرة المسيح بعد أن رفع وقتل وصلب على زعمكم بنحو ثمانين سنة، معتمداً في جمعه على أربعة، وهم: لوقا ومرقص ويوحنا ومتى، ومثل هذا لا يحصل به التواتر، ودعوى النصارى أن هؤلاء كانوا أنبياء معصومين حل عليهم روح القدس دعوى خيال تورث الخبال تكاد تزول منها الجبال، فلا تسمع قوله: أطبقت النصارى عليه في شرق البلاد وغربها كإطباق المسلمين على القرآن.

قلنا: التواتر لا يثبت بمجرد الإطباق، وإنما يثبت بوجود حقيقته وشروطه، وهي اتفاق العدد الكثير المأمون تواطؤه على الكذب على الإخبار عن محسوس مع اتفاق الطرفين

والواسطة في هذه القيود، وهذا المعنى موجود في إطباق المسلمين على نقل القرآن، وليس موجوداً في نقل النصارى للإنجيل، فإن الطرف الأول الذي على عهد المسيح لم يكونوا على شرط التواتر لقلتهم وضعفهم، حتى إن المسيح على زعمكم - قُتل قتل اللصوص وصلب بين لصين، وما استطلقوا جثته إلا استطلاقاً من هيردوس الملك، حتى دفنوها، وإن بطرس رئيس الحواريين وأشجعهم وأصدقهم في محبة المسيح [لما سئل عن المسيح] أنكره في ليلة واحدة قبل أن يصيح الديك ثلاث مرات، ثم لم تزل الملة المسيحية خاملة مستضعفة مع اليهود لا يجسر أحد أن يتظاهر بذكر المسيح ولا بسيرته، ولا بالإنجيل حتى ظهر قسطنطين ابن قسطنطين فأظهرها، وذلك بين من السنين نحو ثلاثمائة سنة؛ فأين التواتر وما هذا شأنه.

وكذا قوله: إن الإنجيل معصوم. وهو ممنوع؛ لأن المعصوم له تفسيرات، أحدهما: يراد به كلام الله – عز وجل – ورسله والإنجيل [الذي بأيدي النصارى ليس كلام الله عز وجل إلا على زعمهم أن المسيح هو الله والإنجيل] كلامه وذلك بناء ممنوع [على ممنوع]، وليس هو كلام المسيح جميعه بل بعضه كلامه وأكثره حكايات ومجريات من كلام غيره شبيه بالسيرة والتاريخ.

والثاني: أن يراد به المحفوظ من التناقض [والتهافت وليس الإنجيل كذلك إذ قد بين الناس فيه من التناقض] كثيراً جداً على ما استقصيناه في كتاب مفرد، ولو لم يكن من ذلك إلا التهافت الذي في قصة صلب المسيح لكان كافياً حتى احتاج شراحه والمفسرون له إلى تكلف بعيد في إزالته، ولم يزل، فأين الإنجيل والحالة هذه من العصمة، وقد تكلم في تمافت الإنجيل [والرد على] جماعة منهم أبو محمد بن حزم (۱) وابن عوف / [۷ و ب م] الزهري الإسكندري (۲) وتقي الدين صالح الخطيب القوصي، وأحسنوا، وأجودهم ابن عوف، فلقد شفى وكفى.

فتبين بما ذكرناه ضعف، بل بطلان دعواهم في قتل المسيح إن شاء الله، عز وجل.

﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿ ﴾ /[١٢١/ ل] [النساء: ١٥٧] هذا يحتمل أنه نفي ليقين القتل، ويحتمل أنه القتل منفى التيقن أو

<sup>(</sup>١) هو علي بن أحمد سعيد بن حزم بن غالب أبو محمد الآمدي الظاهري [٣٨٤- ٤٥٦ هـ] انظر البداية والنهاية [١٨/ ٣٩١].

<sup>(</sup>٢) رشيد الدين أبو الفضل عبد العزيز بن عبد الوهاب ابن العلامة أبي طاهر إسماعيل بن مكي الزهري الإسكندري المالكي توفي سنة ٦٤٧هـ انظر شذرات الذهب.

متيقن النفي، وهو المراد.

﴿ النَّا أُوحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أُوحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأُوحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَيْمَنَ وَالسَّمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَيْمَنَ وَالسَّمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَأَيْوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَيْمَنَ وَعَلَيْمَ وَالسَّاعِ وَعَيسَىٰ وَأَيُوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَّمَنَ وَعَلَيْمَ وَالسَّاعِ وَعَيسَىٰ وَأَيْوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَّمَ وَالسَّاعِ وَعَيسَىٰ وَأَيْوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَّمَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَعَلَيْمَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا لَهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لِينَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا لِمُ اللَّهُ وَلَا لَا لِللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لِلللَّهُ وَلَا لَلِهُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَلْمُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّلْمُ اللّهُ الللَّهُ اللللَّهُ وَلَا لَلْمُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

## و يجاب عنه بوجهين:

أحدهما: أن آدم دخل في قوله - عز وجل-: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصَنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصَنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكُلِيمًا ﴿ النساء: ١٦٤] وقد سبقت قصة آدم.

الثاني: أن ذلك منقوض بإدريس هو نبي باتفاق، و لم يصرح به هنا.

الأمر الثاني: أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخه لاستواء الوحي إلى نبينا وغيره من النبيين؛ لأن الشرائع متلقاة عن الوحي، فإذا استوى الجميع في الوحي استووا في الشرائع.

وأجيب بأن المراد كما أوحينا إليهم في التوحيد ونحوه من قواعد الأصول رداً على تثليث النصارى المذكورين قبل هذه الآية وبعدها بدليل: ﴿ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ مُ مِن َلْكِتَبُ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَا حَكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ عُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِن ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلُوْ شَاءَ وَلاَ تَتَبِعُ أَهُوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِن ٱلْحَقِ لِكُلِّ جَعَلْنا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلُوْ شَاءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أَهُواءَهُمْ أَمَّةً وَاحِدةً وَلَا يَبْلُوكُمْ فِي مَا ءَاتَنكُم فَا شَتْبِقُوا ٱلْخَيْرَاتِ إِلَى ٱللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنتِئِكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ وَالمائدة: ٤٨] والجمع بينهما مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنتِئِكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ المائدة: ٤٨] والجمع بينهما ذكرناه من استواء الشرائع في الأصول التي لا تقبل التغيير دون الفروع التي تقبله.

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكُلِيمًا ﴿ إِللَّهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكُلِيمًا ﴿ إِللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى أَنَهُ كُلُّمُهُ بَحْرُفُ وَلَا اللَّهُ عَلَى أَنَّهُ كُلُّمُهُ بَعْرُفُ وَالْصُوتُ. وصوت، ووجهه أنه أكد الفعل بالمصدر إرادة لحقيقة الكلام وهو بالحرف والصوت.

احتج الآخرون بما سبق، وبأنه إنما أكده بالمصدر لئلا يظن أنه كلمه إلهاماً أو في الرؤيا أو نحو ذلك، وتأوله بعض المعتزلة على أنه كلّمه بإظهار المحن من الكلم وهو الجرح، بدليل: ﴿ إِذْ تَمْشِيَ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ أَ ۖ فَرَجَعْنَكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ

تَقَرَّ عَيُّهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّكَ فُتُونَا ۚ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِيَ الْعَلِمَ وَلَا تَحْزَنَ ۚ وَقَتَلْتَ سِنِينَ فِي اللّهِ اللّهِ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ قَدَرِ يَامُوسَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ٤٠] وهو ضعيف بعيد.

﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿ وَ النساء: ١٦٥] يحتج به على أن الله - عز وجل - لو لم يرسل الرسل إلى خلقه لم تقم حجته عليهم.

ونظير ذلك: ﴿ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكُنَاهُم بِعَذَابٍ مِن قَبْلِهِ ـ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَبِعَ ءَايَنتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَخُزْئ ﴾ [طه: ١٣٤].

﴿ وَلُولَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوَلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَنتِكَ وَنَكُونَ مِنَ آلْمُؤْمِنِينَ ﴿ القصص: ٤٧] وتحقيق هذا أن حجة الله-عز وجل – على ضربين: خفية يستبد بعلمها، وظاهرة يشاركه في العلم هما خلقه، فالأولى: قائمة على الخلق بدون الرسل؛ إذ هو سبحانه وتعالى غير متهم في حكمه وعدله.

والثانية: لا تقوم بدون الرسل، أقوى الحجتين وأظهرهما، فأخذ الله – عز وجل – ها؛ لأها أحوط لدفع همة الجور عنه من الكفار؛ إذ لو عاقبهم بحسب علمه فيهم لقالوا: ما أنصفتنا، لو أنذرتنا برسول، / [٢٢ / ل] لما توجهت لك علينا حجة، ثم ترتب على هذا أن العقل [لا حكم] له إذ / [٨٥ أ/ م] لو كان له حكم لما توقف قيام حجة الله – عز وجل – على خلقه على بعثة الرسل، إذ كان العقل كافياً في قيام الحجة، وهذه الآية من هذا الوجه موافقة لقوله عز وجل –: ﴿ مَّنِ آهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَرُرُ وَالْرَدُّ وَزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَا مُعَذّبِينَ حَتَىٰ نَبَعَثَ رَسُولاً ﴿ وَمَن ضَلَّ وَالْمِسُواء: ١٥ ولم يقل حتى نجعل لكم عقولاً، غير أن تحقيق محل النزاع ما هو، فالحمهور يحكون عن المعتزلة أهم يقولون: العقل حاكم، وهي عبارة فيها إجمال وشناعة الإيهامه الشرك في الحكم كما أشركوا في خلق الأفعال، والمعتزلة يفسرون مرادهم بأن العقل جعله الله – عز وجل – مدركاً لحسن الحسن وقبح القبيح، بحيث يقتضي من جهة الحكمة المناسبة والمناسبة الحكمية أن يثاب على الأول، ويعاقب على الثاني، وأن الحسن والقبح مدركان بالعقل، كما يدركان بالشرع، وأن الشرع مؤكد لحكم العقل في ذلك والقبح مدركان بالعقل، كما يدركان بالشرع، وأن الشرع مؤكد لحكم العقل في ذلك

﴿ لَّابِكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَٱلْمَلَتِهِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا فَي إِللَّهِ مَا أَنزَلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَآ النساء: ١٦٦] ونظيره: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَآ إِلَنَهُ إِلَا هُود: ١٤]، اعلم أن الناس اتفقوا إلا من عساه شذ منهم على أن الله - عز وجل - عالم قادر مريد حي متكلم سميع بصير قديم باق.

ثم اختلفوا، فالجمهور على أنه كذلك لمعان قديمة زائدة على مفهوم ذاته، قائمة بما كالحياة والعلم والقدرة وكذلك سائرها.

وذهب المعتزلة ومن تابعهم إلى أن لا صفة هناك ثبوتية زائدة، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: معنى كونه عالمًا قادراً حياً: أنه ليس بجاهل ولا عاجز ولا ميت، وكذلك سائرها ويسمون السلبية.

وقال آخرون: هو كذلك لمعان ليست موجودة ولا معدومة، وهي مشتقة من المعاني الثبوتية سموها أحوالاً كالعالمية والقادرية والحيية، وهي كونه عالماً قادراً حياً، حجة الجمهور هذه الآية ﴿ لَّكِن ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۗ أَنزَلَهُ، بِعِلْمِهِ ۗ وَٱلْمَلَنْهِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكُفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٦٦] دل على أن له علما [والمعقول منه] صفة ثبوتية زائدة، وأيضاً القرآن عربي ولغة العرب أن العالم من قام به العلم، وهو وصف ثبوتي، وأيضاً ﴿ خَلدِيرِ َ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٤ ﴾ [هود: ١٠٧] مع أن الفعل مشتق من المصدر، وهو الإرادة، وقد وجد الفعل المشتق، فوجب أن يكون الإرادة المشتق منها موجودة، وإذا ثبت هذا في العلم والإرادة، وجب مثله في باقي الصفات، إذ لا قائل بالفرق، وتأول الخصم ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِ ﴾ على معنى أنزله وهو يعلمه احترازاً من أن / [١٢٣ / ل] يكون ساهياً أو غافلاً. حجة الخصم: لو كان عالماً بعلم قائم بذاته زائد على مفهومها قديم، لزم تعدد التقديم، وأيضاً افتقار الذات إلى غيرها في كمالها وهما محالان، وجوابه أن المحال إنما هو تعدد الذوات القديمة، لا الذات والصفات، وكذلك افتقار الذات إلى / [٥٨ ب/ م] غيرها في و جودها، هو المحال لا في غيره، وافتقارها إلى غير حارج عنها، لا إلى غير قائم بما، لا ينفك عنها مع أن المحال الذي ادعاه أصحاب الأحوال لا موجوداً ولا معدوماً غير معقول. واستقصاء البحث في هذا في موضع آخر، وإنما هذا إشارة إلى مأخذ المذهبين.

﴿ يَنَأَهْلَ ٱلْكِتَبِ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ۚ أَلْقَلْهَاۤ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنَهُ فَعَامِنُواْ الْمَسْدِعُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ۚ أَلْقَلْهَاۤ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنَهُ فَعَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ عَلَا اللَّهُ إِلَىٰ وَرَحِدٌ مُنْ اللَّهُ وَرُحِدٌ مُنْ اللَّهُ وَحِدُ اللَّهُ وَحِدًا اللَّهُ اللَّهُ وَحِيلًا هَا يَكُونَ لَهُ وَلَكُ اللَّهُ وَكِيلًا هَا يَكُونَ لَهُ وَلَكُ اللَّهُ وَكِيلًا هَا اللَّهُ اللَّهُ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا هَا السَّمَواتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا هَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَكُلُوا عَلَى اللهُ وَكِيلًا هَا اللهُ اللهُ اللهُ وَكُفَىٰ بِاللَّهِ وَكُولَا اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ الله

الأول: إثبات رسالة المسيح- عليه السلام - خلافاً لليهود، وسنذكر برهانه في سورة المائدة - إن شاء الله - عز وجل.

الثاني: معنى كونه كلمة الله - عز وجل - عند المسلمين أنه خلقه بكلمته، وهي «كن» التي يخلق بما الأشياء، وخص عيسى بتسميته كلمة تشريفاً، نحو: ناقة الله، وبيت الله، ومعناه عند النصارى أن كلمة الله الحقيقية التي هي من صفة النطق حلت في مريم، واستحالت لحماً ودماً حتى تكون منها عيسى، وهو محال لوجوه:

أحدها: انتقال الصفة مجردة عن محلها إلى غيره يوجب قيامها بنفسها، فيما بين المحلين المنتقل عنه وإليه.

الثانى: حلول الصفة القديمة في المحل الحادث، وهو مريم.

الثالث: استحالة القديم وتغيره.

الرابع: استحالة الصفة التي لا قيام لها بذاها ذاتاً قائمة بنفسها، والكل محال.

الثالث: ألقاها إلى مريم، معناه: عند المسلمين ما حكي في سورة مريم، وغيرها من تعرض الملك لها، ونفخه في فمها، أو جيب درعها حتى حملت بالمسيح، وعندهم حلول الكلمة القديمة فيها كما مر، وبطلانه بما سبق.

الرابع: ﴿ يَنَأُهُلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغَلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقّ إِنَّمَا ٱلۡمُسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ٓ أَلْقَنْهَاۤ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَعَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ عَيْسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ٓ أَلْقَنْهَاۤ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَعَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ عَلَا اللّهُ وَاحِدٌ مُنْ سَبْحَنْنَهُ وَاللّهُ وَحِيدًا اللّهُ وَرُسُلِهِ وَكُفَىٰ بِاللّهِ وَكِيلًا ﴿ يَكُونَ لَهُ وَلَكُ اللّهُ وَكِيلًا ﴿ يَكُونَ لَهُ وَلَا تَقُولُواْ تَلْنَقُولُوا وَلَا اللّهُ مَوْتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِاللّهِ وَكِيلًا ﴿ ﴾ يَكُونَ لَهُ وَكِيلًا ﴿ ﴾ يَكُونَ لَهُ وَكِيلًا ﴿ ﴾ النساء: ١٧١] معناه عند المسلمين أنه روح مخلوق خاص، سلكه في المسيح له قوة إظهار الخوارق والتعدي إلى التغيير كتصيير الطين ضرباً من الطير، وعندهم أنه روح من ذات الله – الخوارق والتعدي إلى التغيير كتصيير الطين ضرباً من الطير، وعندهم أنه روح من ذات الله –

عز وجل- وبه كان إلهاً عندهم، قالوا: لأن «من» للتبعيض وقد أخبر أن المسيح روح منه وهو المسمى روح القدس، وهو صفة الله القديمة يعني حياته، وهي أحد الأقانيم القديمة الثلاثة.

والجواب أن «منه» هاهنا لابتداء الغاية لا للتبعيض كقوله - عز وجل-: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ مَّا فِي ٱلسَّمَنوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنهُ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَيَاتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ أَلَا كَالَا فِي ٱلسَّمَنوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنهُ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَيَاتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ أَلَا اللهِ لِلا اللهِ اللهِ اللهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللهِ وَكَلِمَتُهُ وَلَا تَقُولُوا تَلَنهُ أَلتَهُوا خَيرًا وَكَلَمَتُهُ أَلْقَنهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنهُ فَعَامِنُوا بِٱللهِ وَرُسُلهِ وَلا تَقُولُوا تَلَنهُ أَلتَهُوا خَيرًا لَكُمْ أَلْقَهُ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنهُ أَفْعَامِنُوا بِٱللهِ وَرُسُلهِ وَلا تَقُولُوا تَلَنهُ أَلتَهُوا خَيرًا لَكُمْ أَلتَهُ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِلاً لَهُ وَلا تَقُولُوا تَلْنَقُهُ أَلتَهُوا خَيرًا لَكُمْ أَلتَهُ إِلَنهُ وَلِكُ أَلَهُ وَلِكُ أَلَهُ مَلَا اللهُ وَحِيلًا ﴿ وَمَا اللهُ وَحِيلاً هِ فَي ٱلسَّمَواتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَفَى بِٱللهِ وَحِيلاً ﴿ وَكَانُ رَوح المسيح هو حياة الله – عز وجل – لكان إما جميع روحه أو لئلا يظن قدمه، ولو كان روح المسيح هو حياة الله – عز وجل – لكان إما جميع روحه أو بعضه فإن كان الأول لزم بقاؤه بعد انتقال حياته إلى المسيح بلا حياة؛ فيكون قد مات الأب لحياة الابن، وأنه محال، وإن كان الثاني لزم تبعيض حياة الله – عز وجل – وهو محال لوجهين: أحدهما: أنها صفة فلو تبعضت لكانت جسماً، وذلك / [٩٥ أ /م] انقلاب الحقائق، أحدهما: أنها صفة ذاتاً.

والثاني: أن الحياة صفة بسيطة، فلو تبعضت لزم انقلاب البسيط مركباً، وأنه محال.

الخامس: ﴿ فَعَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [النساء: ١٧١] أي اعتقدوا المسيح رسولاً. كسائر الرسل، ولا تعتقدوه إلها؛ لأن ذلك غلو في الدين، كما ذكر في صدر الآية.

السادس: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَنَّةٌ آنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] هو هي لهم عن التثليث، ومعناه عندهم أن الله -عز وجل- جوهر، ذو ثلاثة أقانيم، وعنوا بالجوهر القائم بذاته الغني عن محل يقوم به أو يقومه، وبالأقانيم الصفات، أو القوى، وهي كونه موجوداً ناطقاً حياً، فأقنوم الوجود سموه أباً، وأقنوم النطق سموه ابناً، وهو الكلمة المسيحية، وأقنوم الحياة سموه روح القدس.

قالوا: فقولنا: الأب والابن وروح القدس [كقول المسلمين: الله الرحمن الرحيم، ثم إلهم زعموا أن كل واحد من الأب والابن وروح القدس إله] كامل بالحد والحقيقة، وألهم مع ذلك ليسوا ثلاثة آلهة [في حبط كثير وتخليط] غزير منه ما لا يعقل، ومنه ما لا تساعده

الشبهة فضلاً عن الحجة، فلهذا قيل لهم: انتهوا عن هذا الاعتقاد الباطل الذي ليس له حاصل ولا وراءه طائل يكن الانتهاء عنه خيراً لكم.

﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَهُ وَاحِدُ مُسَبِّحَنَهُ آن يَكُونَ لَهُ وَلَدُّ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿ ﴿ [النساء: ١٧١] أي من كل الجهات لا تعدد ولا انقسام له بوجه؛ فقولكم: الأب والابن وروح القدس إله واحد، تناقض؛ لأنكم كثرتموه [أولاً ثم] وحدتموه ثانياً، وهو [تمافت وتلاعب من الشيطان بعقولكم] وهذا بخلاف قول المسلمين:

﴿ بِسَمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحَمُنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ ، لأهُم يقولون ذلك على معنى أن الذات الإلهية واحدة لكنها متصفة بصفات كمالية، فإن اقتصرتم أنتم على مثل ذلك وافقتم، وإن تماديتم في تخليطكم المذكور فلكم الويل والثبور.

السابع: ﴿ سُبْحَنَهُ مَّ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدُّ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿ اللَّهِ مَا لَوْلَهُ اللَّهِ وَكِيلًا ﴿ اللَّهِ مَا لَوْلَهُ اللَّهِ وَكِيلًا ﴿ اللَّهِ مَا لَا لَهُ اللَّهُ يَنافِي الولدية، كما سبق في البقرة، والبحث مع السماوات والأرض مملوك له، والملك ينافي الولدية، كما سبق في البقرة، والبحث مع النصارى طويل، أفردنا له عدة تعاليق.

قوله - عز وجل- ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَتِهِكَةُ ٱلْقَرَّبُونَ وَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكِبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٧٢].

لما زعمت النصارى إلهية المسيح قيل لهم: إن المسيح نفسه لن يستنكف، ولا يأنف من الإقرار بالعبودية فأنتم يا نصارى في تنزيهه عنها فضولية، ثم احتج هذه الآية من يرى أن الملائكة أفضل من الأنبياء، وتقريره أن هذا السياق في مثل هذا المقام يقتضي أن المذكور آخرا أفضل كما يقال: إن فلاناً لا /[٩٥/ ب] يستنكف عن حدمته أو زيارته الوزير، ولا السلطان. وذلك يقتضي أن الملائكة أفضل من الأنبياء؛ لأن المسيح من أفضلهم، فإذا كانت الملائكة أفضل منه بطريق أولى.

واعترض عليه بأنا لا نسلم صحة ما ادعيتم، سلمناه، لكن الآية إنما تضمنت تفضيل الملائكة المقربين على المسيح؛ فلا يلزم تفضيل غيرهم عليه، ولا تفضيل أحد من الملائكة على غيره من الأنبياء.

واعلم أن الآية شديدة الظهور في تفضيل الملائكة، ولها شواهد أخر من الكتاب والسُّنَّة

والنظر، أما الكتاب فقوله – عز وجل-: ﴿ قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَابِنُ ٱللَّهِ وَلَاۤ أَعْلَمُ اللَّهِ وَلَاۤ أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَعِيمِرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

﴿ فَامَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَءَاتَتْ كُلَّ وَ'حِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ وَأَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلِّنَ حَسْلَ لِلَّهِ مَا هَلذَا بِكِينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَ أَفْلَا رَأَيْنَهُ وَأَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَسْلَ لِلَّهِ مَا هَلذَا بِكِينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَ أَلْكُ كُرِيمُ فَهُ إِيوسف: ٣١].

وقوله - عز وجل - في بني آدم ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيَ ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّرَ. ٱلطَّيِّبَتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء ٢٠] ولم يقل: على جميع من خلقنا، مع أن بني آدم فضلوا على من سوى الملائكة فلم يبق أحد ينبغي أن لا يكونوا فضلوا عليه إلا الملائكة، ثم قوله ﴿ حكاية عن الله - عز وجل: «من ذكري في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكري في ملأ، ذكرته في ملأ خير منهم، تصريح بأن الملائكة أفضل من بني آدم، ويتناول عموم الأنبياء.

وأما النظر فلأن الملائكة رسل الله - عز وجل - إلى [الأنبياء: بغير واسطة، ورسل الله بغير واسطة أفضل من رسله بواسطة، وأيضاً فالأنبياء] للملائكة كالأمم للنبيين، والرسول أفضل من أمته، ولأن الملائكة معلمون والأنبياء متعلمون منهم، والمعلم المفيد أفضل من المتعلم المستفيد، والأدلة على هذا كثيرة، غير أنه مذهب المعتزلة والفلاسفة، والجمهور على خلافهم لوجوه:

أحدها: أن الأنبياء بمم قامت حجة الله - عز وجل - على حلقه، بخلاف الملائكة حتى قال الله - عز وجل-: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَكُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَكُ رَجُلًا ﴾ .

الثاني: أن الأنبياء في الدعاء إلى الله وإقامة حججه على خلقه أشد تعباً ونصباً لما جرى عليهم من التكذيب والأذى والثواب والفضيلة / [٢٦٦/ ل] على قدر المشقة.

الثالث: أن آدم أبا البشر سجد له الملائكة، والمسجود له أفضل من الساجد، ثم في الأنبياء من هو أفضل من الملائكة.

الرابع: أن الناس في الموقف إنما يستشفعون بالأنبياء في تخفيف الموقف عنهم لا بالملائكة، ولو كانوا أفضل من الأنبياء لكانوا أولى بالشفاعة.

الخامس: أن الأنبياء عبدوا الله -عز وجل-، ورضي عنهم مع معارضة الشهوة

والغضب المجبول عليهما البشر، وعبادة الملائكة مع تحردهم عنها، والعبادة أفضل لشدتها ومشقتها / ٦٠ أ /م] فالعابد أفضل.

السادس: أن إبليس وهاروت وماروت كانوا من خيار الملائكة، وصدر عنهم ما لم يصدر مثله أو بعضه إلا عن شرار بني آدم، والحجاج من الطرفين كثير.

وذهب قوم إلى أن خواص البشر أفضل من الملائكة والملائكة أفضل من عامة البشر.

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ فَيُوقِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضَلِهِ وَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُواْ وَٱسْتَكَبُرُواْ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجَدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيَّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٧٣] يحتج به المعتزلة، إذ لو كانت أعمالهم مخلوقة له لكان منه العوض والمعوض وقد سبق هذا وجوابه.

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَ نُ مِن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿ النساء: النساء: ١٧٤] يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه يعني القرآن برهان أي حجة لله – عز وجل – على خلقه، لما اشتمل عليه من حجج التوحيد والنبوات، وغير ذلك، ويحتمل أنه برهان لمحمد على على رسالته، وتقريره أن القرآن معجز، وكل معجز برهان على صدق من جاء به، فالقرآن برهان على صدق من جاء به، وهو محمد الله ، وقد سبق تقرير كونه معجزاً فيما أقول وهو ظاهر.

واعلم أن القرآن من حيث هو حجة لله - عز وجل - ولرسوله يسمى برهاناً، ومن حيث هو مرشد للخلق إلى مصالح معاشهم ومعادهم كاشف عنهم للعمى قائد لهم إلى الهدى يسمى نوراً.

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ ۚ إِنِ الْمُرُؤَّا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَدُ وَلَهُ اَ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُو يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن هَا وَلَدُ ۚ فَإِن كَانَتَا اتَّنْتَيْنِ فَلَهُمَا الظُّلْثَانِ مِمَّا فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُو يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن هَا وَلَدُ ۚ فَإِن كَانَتَا اتَّنْتَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ۗ تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكُرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنشَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ۗ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۗ ﴿ [النساء: ١٧٦]، أي يبين لكم طريق الهدى. لئلا تضلوا، وقيل: يبين طرق الضلال لتجتنبوها من باب قول القائل:

عرفت الشر ولا للشر، لكن لتوقيه، والله – عز وجل – أعلم بالصواب.

## القول في سورة المائدة

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [المائدة: ١] خطاب عام.

﴿ أُوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] وهي العهود والمواثيق، وهو عام مخصوص بالعقود الفاسدة، والمتضمنة للمفاسد الراجحة، كاشتراط أهل الحرب في الهدنة رد من جاء من نسائهم إلينا مسلماً، أو على أن يدفع إليهم مصحف، ونحو ذلك، فلا يجب الوفاء به.

﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة: ١]عام خص بالاستثناء بعده.

﴿ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١]/ [١٢٧/ ل] وهو ما تضمنته الآية بعد وهي ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْجِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا وَٱلْمُتَرَدِّيةُ وَٱلنَّصِبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَيمِ ذَالِكُمْ فِسْقُ ٱلْيَوْمَ يَبِسَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا مِن دِينِكُمْ فَلا تَخْشُوهُمْ وَٱخْشُونِ آليَوْمَ أَكُم النَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى وَالْعَلَى اللَّهِ عَلَى السَّعَلَى السَّعَلَى اللَّهُ عَلَى السَّعَلَى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرٌ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَثَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرٌ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَثْمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرٌ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ اللَّهُ عَفُولُ رَّحِيمٌ ﴿ وَالْمُنْ اللَّهُ عَفُولُ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَكُمُ مَا يُرِيدُ ۞ ﴾ [المائدة: ١] عام مطرد.

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَجُلُوا شَعَتِهِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَلَدِينَ وَلَا ٱلْقَلَتِهِدَ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلاَ يَجْرِمَنّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقُوى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقُوى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقُوى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِ وَٱلتَّقُونَ وَالتَّقُونَ اللَّهُ أَلِنَ اللهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ ﴾ [المائدة: ٢] عام مخصوص بأحوال الضرورات، كإحلال مكة للنبي ﴿ ساعة من لهار، وحكم ذلك باق عند الحاجة، وكإحلالهم من الإحرام للإحصار، ونحو ذلك، وشعائر الله – عز وجل – حرماته المعظمة. ﴿ وَلَا ٱلْهَلْدَى وَلَا ٱلْقَلْتَهِدَ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] عام كالذي قبله في التخصيص الضروري.

﴿ وَإِذَا حَلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٢] أي من الإحرام، ﴿ فَٱصْطَادُواۚ ﴾ إباحة، واختلف في الأمر الوارد بعد الحظر هل / [٦٠ ب/ م] هو للإباحة، أو على مقتضاه الأصلي وجوباً، أو غيره؟

فيه قو لان (١١): فمن قال: هو على مقتضاه الوضعي، قال: خرج نحو ﴿ فَٱصْطَادُوا ۗ ﴾.

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ ﴾ الحمعة [١٠] بدليل حاص.

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقُوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُوٰنِ وَٱلْقُدُوٰنِ أَوَاللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ وَٱلْعُدُونِ عَنه مَا عَجْزَ عَنه ، أو عارضه مفسدة راجحة كالنهي عن منكر، يثير فتنة عامة والأمر بمعروف يفوت أهم منه ، فلا يتعاون عليه ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقُوى ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ ﴾ [المائدة: ٢] عام أيضا يخص منه ما استكره عليه ، أو جهل تحريمه ، أو تضمن مصلحة راجحة لقوم هموا بفسق عام كالقتل والزنا وإتلاف المال، وأمكن إشغالهم وتعويقهم عن ذلك بسماع الملاهي أو شرب شراب ونحوه مما مفسدته أقل من مفسدة ما هموا به، جاز إعانتهم عليه، وربما وجب.

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحَّمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَاۤ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُنَخِنِقَةُ وَٱلْمُنَخِنِقَةُ وَٱلْمُنَخِنِةُ وَٱلْمُنَخِنِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣] عام في تحريمها، ويخص بما خصت به الميتة في المخمصمة ونحوه.

﴿ وَمَاۤ أَكُلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ [المائدة: ٣] عام خص بالاستثناء.

﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣] وكذلك هو مخصص للأربعة قبلها فما أدركت تذكيته منها حل، وهذا استثناء رجع إلى جمل، وهل يرجع الاستثناء إلى ما قبله فقط، أو إلى جميع ما تقدمه مما يصلح رجوعه إليه، أو يوقف فيه؟ فيه أقوال: موضعها سورة النور، إن شاء الله، عز وجل.

﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَمِ ۚ ﴾ [المائدة: ٣] عام إلا في ضرورة يستباح بها الكفر، ونحوه.

﴿ ذَٰ لِكُمْ فِسْقُ ۗ ﴾ [المائدة: ٣] أي جميعه أكل المحرمات، والاستقسام وهو عام في كونه فسقاً، إلا ما استبيح منه بالتخصيص، فلا فسق فيه.

<sup>(</sup>١) انظر المسألة في المستصفى للغزالي [١/ ٤٣٥] والأحكام للآمدي [٢/ ٢٦٠] ونهاية الســـول [٣/ ٢٦] وشرح الكوكب المنير [٣/ ٥٦].

﴿ ٱلْيَوْمَ يَبِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] عام في الكفار الآيسين ما عاد أحد منهم يطمع في تبديل دين الإسلام بالكلية.

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣]عام في الدين، لم يبق في شيء منه / [٢٨] / ل] نقص.

﴿ وَأَتَّمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ [المائدة: ٣] عام أريد به الخاص وهو نعمة الدين، أما نعمة الدنيا، ففي إتمامها نظر؛ فإنها إنما تتم بملك الدنيا بأسرها كما ملكها سليمان ونحوه.

ولقائل أن يقول: لعل الاقتصار من نعمة الدنيا على بعضها من إتمام نعمة الدين في حق هؤلاء المخاطبين لئلا تلهيهم عن مهام الآخرة.

﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسۡلَمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] إن قبل: هاهنا وفي قوله - عز وجل- ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسۡلَمُ ۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنِ إِلَّا مِنْ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسۡلَمُ ۗ وَمَا يَكَفُر بِعَايَنتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٩] ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ عَيۡرَ ٱلْإِسۡلَمِ دِينًا فَلَن يُقۡبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْاَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٩] ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ عَيۡرَ ٱلْإِسۡلَامِ هِو الدين جميعه، وفي حديث جبريل الصحيح جعل الإيمان والإسلام والإحسان هو الدين، فالدين الذي / [11/ أ / م] هو الإسلام في الآيات الثلاث هو ثلث الدين الذي هو مجموع الأمور الثلاثة في الحديث، فكيف الجمع؟

## وجوابه من وجوه:

أحدها: أن الثلاثة لما كانت متلازمة في نظر الشرع جاز التعبير ببعضها عن جميعها؟ لأن باقيها لا ينفك عن المذكور منها كما يقال: الإنسان هو الناطق، ولا ينص على الحيوان للزومه إياه.

الثاني: أن يكون الدين مشتركاً بين الأمور الثلاثة المذكورة في الحديث، وبين الإسلام وحده المذكور في الآية. فأراد في كل واحد منهما أحد المشتركين.

الثالث: يكون معناه: ورضيت لكم الإسلام من الدين، أي رضيته لكم جزءاً من الدين مضموماً إليه الجزآن الآخران.

الرابع: أن معناه ورضيت لكم دين الإسلام وهو مجموع الأمور الثلاثة فتتفق الآية والحديث.

الخامس: أن الإسلام صار في العرف علماً على ما يقابل اليهودية والنصرانية وسائر

الملل من الأديان، فكأنه قال: ورضيت لكم هذه الملة الخاصة المقابلة لسائر الملل ديناً، وهو معنى الذي قبله.

﴿ فَمَنِ ٱضْطُرٌ فِي مَخْمَصَةٍ ﴾ [المائدة: ٣] عام في المضطر، وهذا مخصوص لعموم التحريم المتقدم في الميتة، وما بعدها وظاهره جواز الأكل مما أهل به لغير الله - عز وجل - وما ذبح على النصب للمخمصة.

﴿ وَمَا عَلَّمْتُم ﴾ [المائدة: ٤] أي وأحل لكم صيد الجوارح المعلمة، وهو عام فيه، خص بصور:

منها: ما أمسكه الكلب ونحوه على نفسه لا / [١٢٩/ ل] على صاحبه بدليل ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٤].

ومنها: ما أكل الكلب منه لدلالته على أنه إنما أمسك على نفسه.

ومنها: مَا لَمْ يَسَمُ الله - عز وجل - على الصائد عند إرساله عليه على خلاف فيه، بدليل ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤].

﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكِرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ، لَفِسْقُ ۚ وَإِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ اَلشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ لِيُجَدِلُوكُمْ ۗ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٢١] وغير ذلك من الصور المفصلة في الفقه، والجوارح عام خص بصفة التعليم والتكليب.

﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٤] عام خص بما لم يسم عليه على ما مر، وبما شارك الكلب فيه غيره مما يقدح في الحل، ككلب استرسل بنفسه، أو كلب مجوسي، أو ترد من علو أو ماء / [٦١ ب /م] مغرق أو كان الكلب مغصوباً، إذ صيده لمالكه، أو

كان ما أمسكه الجارح ونحوه، غير مأكول كسبع أو جارح مثله، ونحو ذلك من الصور. ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤] فيه مسألتان:

إحداهما: أنه يدل على أن الاسم غير المسمى، أما أولاً فلإضافة اسم إلى الله، والإضافة تقتضى التغاير.

وأما ثانياً: فلأن الذي يتحرك به لسان المسمى على الصيد، ليس هو الذات القديمة قطعاً، وإنما هو لفظ دال عليها، وذلك قاطع في التغاير.

الثانية: أن اسم الله هاهنا إما عام أريد به الخاص أو المراد به المعهود، وهو لفظ الله، وليس المراد عمومه، وإلا لتوقف حل الصيد، والذبيحة على ذكر كل اسم لله - عز وجل - أو على ذكر التسعة والتسعين اسماً، وأنه باطل بإجماع.

﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبِتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَكُرْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ الْمُوْمِنَتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا اللَّحْصَنَتُ مِن ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا اللَّكَمْ وَٱلْمُوْمِنَاتُ مِنَ ٱلْذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا اللَّهُ مُوهُونًا أُحُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرُ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُو فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخُسِرِينَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٥] عام حص بصور:

منها: ما حرم علينا ابتداء كالميتة والخنزير، فيكون محرماً علينا ابتداء، بواسطة أهل الكتاب. منها: ما حرم عليهم كذي الظفر من بهيمة الأنعام، ونحوها؛ لأننا تبع لهم في حل طعامهم فحرم علينا ما حرم عليهم.

ومنها: [شحم الثرب] (١) والكليتين مما يحل لهم ذبحه يحرم عليهم وفي حله لنا قولان: ومنها: الغدة، وإذن القلب، يكره أكله لنا مطلقاً مما ذبحوه، أو ذبحناه، وفي تحريمه خلاف. وما كان من مثل هذه الصور.

﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلُ لَهُمْ ۚ ﴾ [المائدة: ٥] عام، ويخص منه شحم ذبائحنا المحرم عليه، لو ذبحه هو.

﴿ وَٱلْحُصَنَاتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [المائدة: ٥] أي: العفائف يحل لكم نكاحهن، ويخص منه ذوات الأزواج، والمعتدة والمحرمة بسبب أو نسب مما ذكر في سورة النساء، والمشتبهة

<sup>(</sup>١) الثرب: هو شحم قد غشي الكرش والأمعاء. انظر لسان العرب [١/ ٢٣٥] [ت - ب].

كأخته المشتبهة بأجنبيات حتى تتعين، والزانية على الزاني وغيره حتى تتوب، وتعتد لمفهوم المحصنات / [١٣٠ / ل].

كل هؤلاء يحرم نكاحهن مطلقاً أو مؤقتاً ويخص هن هذا العموم. ﴿ وَٱللَّحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] عام في حرائر أهل الكتاب يحل نكاحهن من الذميات والحربيات، وفي الحربيات خلاف، الأصح جوازه للعموم، والأصح امتناع نكاح إمائهم للتخصيص بالمحصنات، وهن الحرائر، إذ لا إحصان لأمة.

﴿ وَلَا مُتَّخِذِيَ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكُفُرْ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، ﴾ [المائدة: ٥] عام مطرد.

قوله - عز وجل-: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَاللَّهُمُ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَاطَّهُرُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدُ مِنكُم مِّنَ ٱلْغَآبِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ ٱلنِّسَاءَ فَلَمْ تَجَدُوا مَآءً فَتَيمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَلِيُتِمَّ وَلَيْدِيكُم مِّنهُ مَا النِّسَاءَ فَلَمْ تَجَدُوا مَآءً فَتَيمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُم مِّنَهُ مَا يُرِيدُ لِيطَهْرَكُمْ وَلِيُتِمَ وَلِيتِمَ عَلَى صَلاة، فإن لَكُمْ لَللَّكُمْ تَشْكُرُونَ فَى اللَّائِمَةُ وَلَيكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيتِمَ عَلَى صَلاة، فإن لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ فَى اللَّهُ فِي الوضوء بالإجماع؛ لكونه رافعاً، فلا يجب إلا على من تعذر الوضوء فالتيمم حص ذلك في الوضوء بالإجماع؛ لكونه رافعاً، فلا يجب إلا على من أراد الصلاة وهو محدث، وبقي في التيمم على عمومه / [17 أ /م] فيجب عند إرادة كل صلاة بحيث لا يجمع بتيمم واحد فرضين في وقت واحد، وهو مذهب الشافعي، وقول لأحمد، والصحيح عنده أن التيمم وظيفة الوقت؛ فيصلي به ما شاء في الوقت من فروض ونوافل، حتى يخرج.

﴿ فَاَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] عام في الوجه، وهو من منابت شعر الرأس المعتاد إلى مجتمع اللحيين طولاً، وما بين الأذنين عرضاً، وحص منه داخل العينين؛ فلا يجب غسله إذا خيف الضرر، وإن أمن ففي استحبابه وجهان، ومقتضى العموم وجوبه، وفي المسترسل من اللحية عن مجتمع اللحيين قولان:

أحدهما: يجب غسله؛ لاتصاله بمحل الفرض.

والثاني: لا يجب لخروجه عن حد الوجه، وداخل الفم والأنف متردد بين ظاهر الوجه

وباطن الحلق؛ فمن ثم وقع الخلاف في وحوب المضمضة والاستنشاق.

﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦] عام ثم إن قيل: حد اليد إلى تحت الإبط كما فهمه الصحابة أولاً، فقد خص منها ما بين المرافق والآباط؛ وإن قيل: إن حدها إلى الكوع؛ كما في قطع السارق؛ فهو عام مطرد؛ وزيد عليه ما بين الكوع إلى المرفق، بالغاية المذكورة إلى المرافق؛ وبهذا [يتضح القول] في دخول المرافق في الغسل؛ فعلى حد اليد الأول يكون دخول المرفق في الغسل بعموم لفظ اليد بعد تخصيص ما فوق المرفق إلى الإبط وعلى حدها الثاني. ينبني على أن «إلى» بمعنى مع على غير المختار، فيدخلان في الغسل أو على أصلها في الغاية؛ فينبني على أن الغاية تتناول ما بعدها، فيه أقوال.

ثالثها: إن كان من جنسها، تناولته وإلا فلا، وهو اختيار المبرد.

ورابعها: أنما مجملة في التناول وعدمه، يقف على الدليل فإن قلنا: يتناوله مطلقاً، أو إذا كان من جنسها دخل / [١٣١/ ل] في الغسل هاهنا؛ لأن المرفق من جنس اليد، وإن قلنا: يتناول ما بعدها، أو هي مجملة يحتمل التناول وعدمه، ففيه قولان:

أحدهما: يدخل في الغسل؛ لبيان النبي ﷺ ذلك بفعله حيث توضأ فغسل يديه، وأدار الماء على مرفقيه.

والثاني: لا يدخل، هو قول زفر بن الهذيل (١) من أهل العراق، عملاً بمقتضى الغاية في عدم التناول أو اقتصاراً على الأقل المتيقن إن جعلناها مجملة، ويحمل فعل النبي في غسل المرافق على الاستحباب، والقول في ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] نحو منه في (إِلَى ٱلْمَرَافِق) [المائدة: ٦].

﴿ وَآمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] فيه مسائل:

الأولى: الباء، قيل: للإلصاق. وقيل: زائدة. فتقتضي تعميم الرأس بالمسح أي امسحوا رؤوسكم ملصقين بها أيديكم، وهو مذهب مالك أحمد رحمهما الله.

وقيل / [٦٢ ب / م]: للتبعيض، فيقتضي إجزاء مسح بعضه، وهو مذهب الشافعي – رحمه الله – ولو شعرة لحصول مسمى المسح، والزيادة والتبعيض ضعيفان، وإن كان

<sup>(</sup>١) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري الفقيه توفي سنة ١٥٨هـ انظر العبر [١/ ٢٢٩] شذرات الذهب [٢/ ١٦١].

التبعيض في الباء منقولاً عن الشافعي، ولو ثبت عنه كان حجة، وقد خرج مسح البعض على غير تبعيض الباء، وهو أن الباء إن وردت للتبعيض وغيره في الاستعمال فكانت في الآية مجملة لاحتمالها الأمرين، فاقتصر فيه على الأقل المتيقن، وهو ما يصدق عليه اسم المسح، وهو تقرير الإمام فخر الدين، في تفسيره.

وعند أبي حنيفة – رحمه الله – الواجب مسح ربع الرأس، وعنه قدر الناصية، وعنه قدر ثلاث أصابع؛ لأن المسح يقتضي آلة يمسح بها، وهي الكف، وثلاث أصابع أكثره، فقامت مقام جميعه، وفي كون الباء للتبعيض أولاً مباحث نظرية، مذكورة في أصول الفقه لا نطيل بذكرها، ويكفي في ذلك إطباق أهل اللغة على إنكار ألها للتبعيض إلا ابن كيسان (۱)، وما يروى عن الشافعي، قال ابن برهان الأصولي النحوي (۲): من زعم أن الباء للتبعيض، فقد أتى أهل اللغة بما لا يعرفونه، ومحل الخلاف ما إذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه نحو: مسحت رأسى، وبرأسي لا مطلقاً.

المسألة الثانية: ذكر الرأس، وهو ممسوح متخللاً للمغسولات، احتج به من رأى الترتيب فرضاً في الوضوء، هو الشافعي وأحمد – رحمهما الله— بناء على أن ذلك، لا بد له من فائدة، ولا فائدة إلا التنبيه على الترتيب، وفيه نظر؛ لأن لقائل أن يقول: إن تخلل الرأس للمغسولات هو بمقتضى الكلام القديم عبارة مسموعة جعل أو معنى ذاتيا، والكلام القديم لا يعلل بالفوائد والعلل، سلمنا أنه لا بد له من / [177 / L] فائدة، لكن جاز أن تلك الفائدة تعديل الكلام المعتبر في الإعجاز، وجاز أنما للتنبيه على استحباب الترتيب لا وجوبه، ومن الشافعية من بني الترتيب في الوضوء على كون الواو العاطفة تقتضي الترتيب [لا وجوبه] وبعض الأعضاء معطوف على بعض كما. ويحكى أيضاً عن الشافعي، والصحيح أن لا ترتيب فيها وأنما للجمع المطلق كما مر.

ومنهم من أثبت بأن النبي الله توضأ وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» وذلك الوضوء إما مرتب؛ فيلزم ألا تقبل الصلاة إلا بوضوء مرتب، وهو المطلوب،

<sup>(</sup>١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي توفي سنة ٢٩٩هـ.

 <sup>(</sup>۲) هو أحمد بن علي بن علي بن محمد الوكيل المعروف بابن برهان توفي سنة ۸۱ هـ انظر شذرات الذهب [۲/ ۶] وفيات الأعيان [۱/ ۹۹].

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجة [١/ ١٤٥] [٤١٩] والدارقطني [١/ ٨٠] [٤] ورواه عن أبي بن كعب [١/ ٨١] [٦] ورواه ابن عدي [٣/ ٩٩، ٩٩، ٢٩٩] انظر الشرح الكبير [١/ ٤٩] والإنصاف [١/ ١٣٨] المغني [١/ ٢٥١].

أو غير مرتب؛ فيلزم أن لا تقبل الصلاة إلا بوضوء غير مرتب، وهو خلاف للإجماع، وهي طريقة حسنة مطردة، في جميع أبعاض الوضوء غير ألها منتقضة على كل مستدل بها يما لا يقول هو بوجوبه في الوضوء كالمضمضة والاستنشاق والموالاة / [٦٣] /م] وسائر السنن عند من لا يرى فرضية شيء منها؛ فإن النكتة جارية فيه بعينها بأن يقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، ثم لا يخلو إما أنه عليه الصلاة والسلام تمضمض فيه أو لا، إلى آخرها.

المسألة الثالثة: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] قرأ نصف القراء بفتح اللام نصباً عطفاً على الوجوه والأيدي في الغسل. واحتج به الجمهور، وقرأ الباقون بكسر اللام جراً عطفاً على الرءوس في المسح. واحتج به الشيعة.

ثم كل واحد من الفريقين تأول قراءة الآخر على خلاف الظاهر؛ فالجمهور تأولوا قراءة الجر على المحاورة للرءوس، نحو:

كبير أنا في بجاد مزمل	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
صفيف شواء أو قدير معجل	•••••

وجحر ضب خرب، والأصل مزمل وخرب بالرفع، وقديراً بالنصب، وإنما جر الثلاثة لمجاورتها المجرور قبلها.

وردت الشيعة ذلك بأن الإعراب على المحاورة شاذ نادر، أو ضعيف في القياس فلا تحمل عليه القراءة المشهورة، ثم هو إنما يستعمل حيث يؤمن اللبس لا حيث يلبس كما هاهنا، على أن معنى الشاهد الثالث: لكم جحر ضب حرب جحره، فهو نعت سببي مقيس لكن حذف الفاعل لدلالة خبر المبتدأ عليه؛ إذا التقدير: هذا جحر ضب حرب جحره.

والشيعة تأولوا قراءة النصب على ألها على محل ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] وهو نصب نحو: «فلسنا بالجبال ولا الحديدا»، وهو أقرب من الوجوه والأيدي، والعطف على الأقرب أولى.

ورد الجمهور ذلك بأن العطف على محل ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] وإن كان أقرب، لكن العطف على لفظ الوجوه والأيدي أقوى / [١٣٣/ ل] واعتبار الأقوى أولى من اعتبار الأقرب؛ لأن القوة معنى حقيقي، والقرب معنى إضافي عدمي، ثم أكدوا ذلك بفعل النبي الله وأصحابه، واتفاق السواد الأعظم على غسل الرجلين.

واعلم أن الخلاف لما قوي في هذه المسألة من الطرفين ذهب قوم من الجمهور إلى التخيير بين الغسل والمسح، وآخرون إلى الجمع بينهما احتياطاً؛ فصار فيها أربعة مذاهب، وخص من عموم الأعضاء الأربعة ما قام به مانع من التطهير كالجراحة والشجة ونحوها.

﴿ أَوْ لَا مَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [المائدة: ٦] عام خص منه من لا تشتهى لصغرها والمحرم، على خلاف في ذلك؛ فلا ينقض الوضوء مسها واللمس من غير قصد أو لغير شهوة عند بعضهم، ثم إن الملامسة حقيقة وضعية في تماس البشرتين، ومجاز في الوطء؛ فمن اعتبرهما من لفظ واحد - كالشافعي ونحوه - ينقض الوضوء بالجماع واللمس، ومن لم يعتبرهما في لفظ واحد - كأبي حنيفة - نقض / [٦٣ ب /م] الوضوء بالجماع للإجماع، ولم ينقضه باللمس، وإلا لاعتبر من اللفظ الواحد حقيقته ومجازه وأنه باطل عنده، وهذا من مسائل الحقيقة والمجاز في أصول الفقه.

﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ [المائدة: ٦] هذا نكرة في سياق نفي؛ فيعم، ومقتضاه أنه إن لم يعدم جميع أفراد الماء المطلق لا يجوز له التيمم. وقد وقع النزاع في صور:

منها: الماء المتغير بالطاهرات تغيراً شديداً بحيث لا يخرجه عن طبيعة الماء وقوته، هل يجوز الوضوء بناء على أن الماء المطلق يتناوله أم لا؟ (١).

ومنها: المستعمل في رفع الحدث (٢)، أجاز مالك استعماله في الطهارة مع الكراهة، ومنعه الباقون؛ بناء على ذلك أو كونه صار نحساً عند بعضهم.

ومنها: نبيذ التمر عند عدم الماء في السفر، هل يتوضأ به أم لا؟ منعه الأئمة إلا أبا حنيفة (٣).

حجة المانع: أن جميع أفراد الماء معدومة فوجب الانتقال إلى التيمم؛ إذ لم يجعل الشرع بينهما واسطة فمن أجاز الوضوء بالنبيذ فقد أثبت الواسطة، حيث لم يثبتها الشرع، وأنه غير جائز.

<sup>(</sup>١) انظر بداية المحتهد [١/ ٢٠، ٢١] ونهاية المحتاج [١/ ٥٤] حاشية رد المحتاج [١/ ١٨١]، فتح القدير [١/ ٦٤، ٦٢].

<sup>(</sup>۲) انظر المغني [۱/ ۱۸، ۲۰]، الإنصاف [۱/ ۳۵، ۳۳] وبداية المحتهد [۱/ ۲۱]، الكافي [۱/ ۱۵۸] ومغني المحتاج [۱/ ۲۱]، الكافي [۱/ ۷۸).

<sup>(</sup>٣) انظر المدونة [١/ ٤]، بداية المحتهد [١/ ٢٥، ٢٦] وشرح فتح القدير [١/ ١٠٥، ١٠٥].

حجة من أجاز قوله الله البن مسعود ولم يجد معه إلا نبيذاً: ((ثمرة طيبة وماء طهور)) (۱) فسماه ماء؛ ولأنه لا بد في النبيذ من أجزاء مائية؛ فوجده لم يعدم جميع أفراد الماء فيلزمه استعمال تلك الأجزاء واستعمالها مفردة لا يمكن لاستهلاكها / [١٣٤/ ل] فيوصل إليه باستعمال الجميع - أعني الماء - وما استهلك فيه، وصار ذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والجواب: أن الحديث قد ضعف، والأجزاء المائية في النبيذ حرجت عن اسم الماء وطبيعته؛ فلا يتناولها العموم، فلا يجب استعمالها.

﴿ فَامِّسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنَهُ ﴾ [المائدة: ٦] اختلف في من هاهنا هل هي للتبعيض أو لابتداء الغاية؟ فعلى الأول يشترط فيما يتيمم به أن يكون له غبار يعلق بمحل التيمم؛ تحقيقاً لمعنى الباء في التبعيض، وهو مذهب الشافعي وأحمد (٢)، وعلى الثاني: لا يشترط ذلك؛ لأن الواجب ابتداء المسح من الصعيد، وهو حاصل بدون الغبار حتى لو ضرب بيده على حجر صلد ونحوه مما لا غبار فيه جاز، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة (٣). ثم ألزم الشافعية الاكتفاء بمسح بعض الوجه في التيمم من قوله - عز وجل-: ﴿ فَالْمَسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] كما جاز الاكتفاء بمسح بعض الرأس من ﴿ وَالْمَسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] وإلا فسووا بينهما في التعميم، أو أفرقوا بين الموضعين مع اتحاد الصيغة، ووجود الباء المبعضة فيهما لكنهم فرقوا بأن المسح في الرأس فعمل فيه مقتضى الباء التبعيض بخلاف المسح في / [٦٤ أ /م] الوجه فإنه ينزل عما

يجب استيعابه به وهو الغسل فألحق بأصله.

<sup>(</sup>١) رواه أحمد في المسند [١/ ٩٩٤] وأخرجه أحمد [١/ ٤٠٠) وأبو داود كتاب الطهارة [٨٤] وأبو داود كتاب الطهارة [٨٤] والترمذي كتاب الطهارة [٨٨] وابن ماجة كتاب الطهارة [٣٨٤] وابن أبي شيبة في المصنف [١/ ٣٨٠ – ٣٩] وأبو يعلى في مسنده [٨/ ٤٠٠] [٩/ ٥٣٠١] وابن عدي في الكامل [٤/ ١٣٣٠] [١/ ٢٧٤] والطبراني في الكبير [١/ ١٩٦٧] وابن حبان في المحروحين [٣/ ١٥٨]. (٢) انظر المغني [١/ ٢٨١] والشرح الكبير [١/ ٢٨٧]، الإنصاف [١/ ٢٨٤]، الأم [١/ ٢٦٦]، نحاية المحتاج [١/ ٢٧٢].

<sup>(</sup>٣) أنظر شرح فتح القدير [١/ ١٢٧، ١٢٨]، حاشية الدسوقسي [١/ ١٥٥] الخرشسي [١/ ١٩٥].

وهذا عند التحقيق ليس بالقوي؛ لأن مقتضيات الألفاظ لا يؤثر فيها اختلاف الأحكام، وهذا البحث يتعلق بحروف المعانى، وهي من أبواب أصول الفقه.

﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾ [المائدة: ٦] هو عام بدليل ﴿ وَجَهِدُواْ فِي اللّهِ حَقَّ جِهَادِهِ عَلَى عَلَيْكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللّهِ حَقَّ جِهَادِهِ عَلَى المُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَنذَا لِيَكُونَ الرّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُو سَمَّنكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَنذَا لِيَكُونَ الرّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهُدَا آءَ عَلَى النّسِ فَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكُوةَ وَاعْتَصِمُواْ بِاللّهِ هُو مَولَئكُمْ وَتَكُونُواْ شُهُدَاءَ عَلَى النّسِ فَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكُوةَ وَاعْتَصِمُواْ بِاللّهِ هُو مَولَئكُمْ وَتَكُونُواْ شُهُدَاءَ عَلَى النّسِ فَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكُوةَ وَاعْتَصِمُواْ بِاللّهِ هُو مَولَئكُمْ فَيَعْمَ النّمَولَى وَبِعْمَ النَّهِ هُو مَولَئكُمْ أَلْمَولَى وَبِعْمَ النَّعَلِي اللهِ ويسره، حتى لم يبق دون حرج ولا عسر ويحتج لم يشرع حكما إلا وأوسع الطريق إليه ويسره، حتى لم يبق دون حرج ولا عسر ويحتج هذه الآية ونحوها من رأى أنه إذا تعارض في مسألة حكمان اجتهاديان –خفيف وثقيل ترجح الخفيف دفعاً للحرج. وفي هذا أقوال:

ثالثها: التخيير والأحذ بالأثقل أحوط، وهذه من أصول الفقه.

قوله - عز وحل-: ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَنقَهُ ٱلّذِى وَاتَقَكُم بِهِ َ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱتَقُواْ ٱللّهَ ۚ إِنَّ ٱللّهَ عَلِيمُ بِذَاتِ ٱلصَّدُورِ ﴾ [المائدة: ٧] يحتمل [أن هذا] تذكير [للمؤمنين بالعهد المأخوذ عليهم ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَا آلَ .. تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَعْمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَلذَا غَلْهِلِينَ ﴿ وَالْعراف: ١٧٢] ويحتمل أنه تذكير لهم بيعتهم النبي ﷺ على النصرة والإسلام والتزام أحكام الشريعة، وهو أشبه / [١٣٥/ ل].

﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَنِيَ إِسْرَاءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَى عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ ٱللَّهُ إِنّى مَعَكُمْ لَإِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلُوةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكُوةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ الرَّكُوةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكُومِهُمْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلاَّدْخِلنَّكُمْ جَنَّنتٍ تَجَرِى مِن تَحْتِهَا اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكُومِنَ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلاَّدْخِلنَّكُمْ جَنَّنتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا اللّهُ وَرَضًا خَسَنًا لَأَنْهَارُ أَنْ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَالِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿ ﴾ [المائدة: ١٢] اللّهُ عَنى على طاعة موسى – عليه السلام – وهو عام فيهم.

﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱتَّنِّي عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة: ١٢] استشهد الإمامية بهذا على أن أئمة

الأمة من أهل البيت اثنا عشر على عدد نقباء بني إسرائيل؛ لأن النقباء هنا الشهود بدليل سياق الآية، والأئمة شهود على الأمة؛ لقوله عز وجل: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتَى كِتَنبَهُ مِ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء: الإمام خليفة الرسول، والرسول شاهد على الأمة فكذا خلفاؤه.

واعلم أن هذا تشبيه محرد عن غير ربط لزومي، وإنما الأشبه بنقباء بني إسرائيل نقباء الأنصار الذين بايعوا بيعة العقبة.

﴿ وَقَالَ آللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢] أي بالنصرة والإعانة.

﴿ وَءَامَنتُم بِرُسُلِّي ﴾ [المائدة: ١٢] عام مطرد في الإيمان بالرسل.

﴿ لَأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢] عام في تكفير جميعها، ولا يجوز تخصيصه بالكفر لقوله – عز وجل-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَاءَ ۚ وَمَن يُشْرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ﴿ النساء: ٤٨ ] لأن تكفير سيئاهم إنما هو على تقدير الإيمان كما صرحت به الآية، وهو والكفر لا يجتمعان؛ فإذن تكفير السيئات عام مطرد فيما سوى الكفر.

﴿ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَالِكَ ﴾ [المائدة: ١٢] عام مطرد.

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيتُنَقَهُمْ لَعَنَّهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَةً مُحْرِفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مُواضِعِهِ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَابِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ مُحِبُ الْمُحْسِنِينَ ﴿ اللَّائِدة: ١٣] يحتمل أن نقضهم فَاعَفْ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ أِنَّ اللَّهَ مُحِبُ الْمُحْسِنِينَ ﴿ اللَّائِدة قبلها ﴿ إِقَامِ الصلاة ، وإيتاء الله عَمْ الحِرائه وهي الخمسة المذكورة في الآية قبلها ﴿ إقامِ الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والإيمان بالرسل ، وتعظيمهم ، وإقراض الله - عز وجل - قرضاً حسناً » ويحتمل أن نقضه بمخالفة بعض أجزائه ، ولو جزء واحد / [٢٤ب / م] منه ؛ لأن ماهية الجملة تنتفي بانتفاء جزء منها ، كالعشرة تنتفى صورتما وماهيتها بعدم واحد منها .

ويحتج القدرية بهذه ونحوها، ووجهه أنه – عز وجل – لعنهم بنقضهم الميثاق، فلو كان نقضه مخلوقاً له لكان لاعناً لهم على فعله، وذلك جور. وقد عرف هذا وجوابه غير مرة على رأي الكسبية والمجبرة.

﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَةً ﴾ [المائدة: ١٣] قسوة القلب صلابته، فلا يلين لطاعة الله - عز وجل - في القلب من غلبة شهوات الدنيا عليه والاغترار بما فيخالف في تحصيلها المأمورات، ويرتكب المحظورات، وربما قال المعتزلة: إنه - عز وجل - جعل تقسيته لقلوبهم عقوبة على نقضهم للميثاق فلو كانت العقوبة والذنب جميعاً من فعله وخلقه لما كان أحدهما بأن يكون ذنباً والآخر عقوبة أولى من العكس، ويجاب عنه بالمنع بل نقول: لما كانا جميعاً / [١٣٦ / ل] مخلوقين له بالقدرة والاختيار اختار أن خلق النقض ذنباً وتقسية القلوب عقوبة.

﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: ١٣] قيل: حرفوه بالتبديل، وقيل: بالتأويل، والحق ألهم حرفوه بالأمرين، ولعل اختلاف العبارتين وهي (يحرفون الكلم عن مواضعه) و(من بعد مواضعه) إشارة إلى ذلك، ويشبه أن تحريفه من بعد مواضعه بالتبديل، وعن مواضعه بالتأويل، لأن التبديل أخص التحريفين، ومن بعد مواضعه أخص العبارتين، فيجعل الأخص للأخص عملاً بموجب المناسبة، هذا كله في اليهود.

ثم قال الله - عز وجل-: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ إِنَّا نَصَرَى ٓ أَخَذَنَا مِيثَنَقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ١٤] أي بالتوحيد، فثلثوا، كما سبق من مذهبهم، وهذا عام مطرد في النصارى.

﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوۤاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيَّا إِنْ أَلَلَهُ مِنَ ٱللَّهِ شَيَّا إِنْ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْرَى مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخَلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ هَا مُلْكُ ٱلسَّمَوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخَلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ هَا مُلُود. [المائدة: ١٧] هذا عام مطرد.

واعلم أنهم قرروا هذه الدعوى بأن قالوا: كلمة الله – عز وجل – حلت في هيكل المسيح، وكلمة الله لا تنفك عن ذات الله بواسطة الكلمة الحالة. قالوا: ولا نعني بكون المسيح هو الله، والله هو المسيح إلا أن ذاته لا تنفك عن ذاته بطريق الحلول، وقد سبق بطلان هذه المقدمات.

وأجاب الله - عز وجل - عن دعواهم هذه بقوله - عز وجل: ﴿ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ

شَيَّا إِنَّ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْرَ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧] وتقريره لو كان الله هو المسيح ابن مريم لامتنع عليه إهلاكه واللازم باطل فالملزوم كذلك، بيان الملازمة أن الله – عز وجل – لو كان هو المسيح لكانا ذاتاً واحدة قديمة، [ ولو كانا ذاتاً واحدة قديمة لا يقبل الله] ذاته القديمة / [٦٥ أ /م] إذ القديم لا يقبل العدم ولا الهلاك ولا التأثر بوجه.

بيان انتفاء اللازم وهو أن الله – عز وجل – قادر على إهلاك من في الأرض جميعاً، بل جميع العالم، فعلى إهلاك المسيح وحده أولى، وإذا كان قادراً على إهلاكه لزم أنه ليس هو الله – عز وجل – لأن إهلاك المسيح مقدور، وإهلاك الله – عز وجل – نفسه غير مقدور؛ ينتج أن المسيح ليس هو الله، وينعكس كلياً أن الله – عز وجل – ليس هو المسيح، وهو المطلوب.

﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخَلُقُ مَا يَشَآءٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [١٣٧ / ل] [المائدة: ١٧] إشارة إلى ما سبق من أن العالم بأسره مملوك لله - عز وجل - ونفسه أو ابنه على تقدير قول النصارى ليس مملوكاً له فلو كان المسيح هو الله - عز وجل - أو ابنه كما قالوا؛ لكان المسيح خارجاً عن عالم السماوات والأرض، وأنه باطل، وإذا ثبت أنه من العالم والعالم مملوك مخلوق فالمسيح بحيكله وروحه وكثيفه ولطيفه مملوك مخلوق، ومختصر هذا أن المسيح من العالم، وكل ما هو من العالم فهو مملوك مخلوق فالمسيح مملوك مخلوق.

﴿ وَقَالَتِ ٱلْمَهُودُ وَٱلنَّصَرَىٰ خَنُ أَبْنَتُواْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّوُهُ اللَّهِ مَلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنَ خَلَقَ آيَغُفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ ٱلْمُصِيرُ ﴿ ﴾ [المائدة: ١٨] تقريره أنكم أيها اليهود والنصارى معذبون بذنوبكم، والأبناء والأحباء لا يعذبون بذنوبهم، فأنتم أيها اليهود والنصارى لستم أبناء الله ولا أحباءه، بل أنتم بشر من خلقه يغفر لمن شاء منكم ويعذب منكم من يشاء.

﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَنبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ أُو ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩] معناه معنى ﴿ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكُنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً

فَنَتَّبِعَ ءَايَنتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَخَنْرَىٰ ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ - اللهِ عَلَى اللهِ - على الله - عز وجل – بنفي بعثه الرسل فقطع هذه الحجة عنه بإرسال محمد ﷺ .

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنقَوْمِ آذَكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَنكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٢٠] يقتضي أن النبوة نعمة على النبي وعلى قومه لشرفهم به، كما قال الله - عز وجل - لنبيه ؛ : النبوة نعمة على الذي وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْعَلُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٤] أي: شرف.

قال: ﴿ وَ اتّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آبَنَى ءَادَمَ بِ الْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ وَ اللائدة: ٢٧] يُتَقَبَّلُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ وَ اللائدة: ٢٧] يُتَعَبَّ به من يرى أن الفاسق لا يقبل له عمل، ولعله رأى الخوارج، وتقريره أن الفاسق ليس يمتق، وكل من ليس يمتق لا يقبل منه عمل، فالفاسق لا يقبل منه عمل، أما الأولى فواضحة بذاها، وأما الثانية فلهذه الآية لاقتضائها حصر تقبل العمل في المتقين وحصر الشيء في الشيء يقتضي أن لا يوجد في غيره فالتقبل لا يوجد في غير المتقي؛ وهو المطلوب. أو يقال: المتقبل عمله متق والفاسق ليس يمتق، فالمتقبل منه ليس بفاسق، المطلوب. أو يقال: المتقبل عمله متق والفاسق ليس يمتق، فالمتقبل منه ليس بفاسق، وينعكس كلياً الفاسق ليس متقبلاً منه.

والحواب: أن هذه الشبهة مبنية على أن ﴿ إِنَّمَا ﴾ [المائدة: ٢٧] في الآية للحصر وأن التقوى هي العامة، وهي تقوى المعاصي على / [٦٥ ب/ م] الإطلاق وكلاهما ممنوع؛ أما الأول فلما تقرر قبل من أن (إنما) / [١٣٨/ ل] لا تقتضي الحصر، بل الإثبات المؤكد، وأما الثاني فلأن المراد التقوى الخاصة، وهي اجتناب الكفر، وعلى هذا التقدير نمنع مقدمتي الدليل المذكور، فلا نسلم أن الفاسق ليس بمتق، ولا أن كل من ليس بمتق لا يتقبل منه ويدل على ما ذكرناه قوله - عز وجل-: ﴿ وَمَا مَنعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنهُمْ نَفقَلتُهُمْ إِلّا أَنَّهُمْ كَنْ مِعْمُ أَن تُقْبَلَ مِنهُمْ نَفقَلتُهُمْ إِلّا أَنَّهُمْ كَنْ وَلَا يُنفِقُونَ إِلّا وَهُمْ كَنْ مُكْمَلُونَ وَلا يُنفِقُونَ إِلّا وَهُمْ كَسَالَى وَلا يُنفِقُونَ إِلّا وَهُمْ كَنْ الكفر، وذلك يقتضي وَهُمْ مَن قبول النفقة في الكفر، وذلك يقتضي أن غير الكفر لا يمنع من قبولها، وحينئذ ينتظم الدليل هكذا: المانع من قبول النفقة هو الكفر، والكفر غير موجود في الفاسق المؤمن، فالمانع غير موجود في الفاسق المؤمن.

﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيهُ كَيْفَ يُوارِ عَسَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَنوَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَاذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوارِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّالِمِينَ ﴿ ﴾ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَا الغراب ملكاً كما قيل، فلا عجب، وإن كان غراباً حقيقياً [المائدة: ٣١] إن كان هذا الغراب ملكاً كما قيل، فلا عجب، وإن كان غراباً حقيقياً فطالما أرشد الله – عز وجل – الإنسان ببعض الحيوان؛ فهذا جالينوس الحكيم إنما استفاد الحقنة من طائر في البحر؛ إذا أصابه تخمة زج بمنقاره من ماء البحر في دبره فيستطلق فيبرأ.

واستفادوا أن الرازيانج فيه جلاء للبصر من الحية؛ إذا طال مقامها في الشتاء تحت الأرض أظلم بصرها، فتخرج إذا خرجت على الفور إلى الرازيانج الأخضر فتفتح عينها فيه، وتحل به بصرها؛ فيزول عنها، وهذا النوع كثير في أسرار الحيوان، وقد أعطى الله – عز وجل – كل شيء خلقه ثم هدى؛ فإرشاد ابن آدم إلى دفن أخيه بالغراب من هذا الباب.

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَالِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيَ إِسۡرَاءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفۡسًا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُم بَعۡدَ ذَالِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُم بَعۡدَ ذَالِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُم بَعۡدَ ذَالِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ وَلَقَ ﴾ [المائدة: ٣٦] اعلم أن العلة الشرعية تارة تستفاد من النص عليها، وتارة بالإيماء إليها، وتارة بالسير والتقسيم، وتارة بالدوران بالنص كما في هذه الآية، وهما يستشهد في ذلك نحو. فعلت كذا لكذا، أو من أجل كذا، أو لعلة كذا، ونحوه. وباقي الأقسام تشير إلى ما نمر به منه إن شاء الله، عز وجل.

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلاً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزً حَكِيمُ ﷺ ﴾ [المائدة: ٣٨] يحتج بها القدرية في أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وإلا لكان قطع السارق عقوبة له على خلق غيره، وذلك جور.

وأجيب بأن قطعه على كسبه، كما صرحت به الآية، ولا يلزم من كون الفعل كسباً له أن يكون مخلوقاً له.

﴿ هُ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا ءَامَنَّا بِأَفْوَ هِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا شَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ بِأَفْوَ هِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ ٱلْكِلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ مَ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَنذَا لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ مَحْرِفُونَ ٱلْكِلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ مَ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَنذَا

فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَا حَذَرُوا ۚ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ اللَّهِ شَيَّا ۗ أُولَتِيكَ اللَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَهُمْ إِلَا اللهِ اللهِ عَظِيمٌ ﴿ وَ اللهُ اللهُ الله الله عَلَى المعتزلة فِي أَن / [٢٩٩/ ل] الله عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَا يريد تطهير قلوهم عز وجل - يريد فتنة بعض الخلق أي: ضلالهم / [٢٦ أ /م] ولا يريد تطهير قلوهم بالإيمان والهدى، فيمتنعان منهم، والآية فيه واضحة غنية عن البيان بتقرير البرهان.

﴿ سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن يَضُرُّوكَ شَيَّا وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَنْهُمْ وَإِن تَعْرِضَ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيَّا وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَصْل لعموم قوله - عز وجل -: ﴿ إِنَّا تَحُبُ اللَّهُ سُطِينَ ﴾ [المائدة: ٢٤] هذا مخصص لعموم قوله - عز وجل -: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَبُكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلْخَآبِنِينَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكَتَابِ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَبُكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلْخَآبِنِينَ خَيْرِ فِي الحَكم خَصِيمًا ﴿ وَلَا تَكُن لِلْحَالِ المِهِ إِلَيْهُم الحَكم بِينَ أَهُلُ اللّهِ إِذَا تَرَافِعُوا إليهم؟ فيه خلاف وتفصيل.

﴿ وَكَيْفَ مُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَئةُ فِيهَا حُكُمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ وَمَآ أُوْلَتِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٤٣] يحتج اليهود بهذا على صحة توراهم إلزاماً للمسلمين، لأن القرآن قد صرح بأن فيها حكم الله، وكل ما فيه حكم الله فهو حق معتبر؛ فالتوراة حق معتبر.

وجوابه: أن معنى ﴿ فِيهَا حُكُمُ ٱللّهِ ﴾ أي بعضه أو حكم خاص كحكم الزانيين الذين كانت فيهما القصة، ونحن لا ندعي تحريف جميعها، بل ما نلزمهم به الحجة من صفات محمد ﷺ ونحوه، ولا يلزم من تضمنها بعض حكم الله أن يكون جميعها حقا معتبراً، وإنما يلزم ذلك أن لو قال: ﴿ فِي جميعها حكم الله ﴾ .أو: ﴿ فيها جميع ﴾ ، أو: ﴿ كل حكم الله ﴾ لكنه لم يقل ذلك، ثم قوله: وكل ما فيه حكم الله فهو حق معتبر – غلط أو مغالطة؛ لأن قولنا: ﴿ فِيهَا حُكُمُ ٱللّهِ ﴾ ظرف ومظروف فالمظروف الذي هو حكم الله هو الحق المعتبر، أما الظرف الذي فيه الحكم فجاز أن يكون حقاً وباطلاً، ولو صح ما ذكرت لكان إذا تحقق أن في الإنجيل أو كتاب المحوس ونحوه حكماً واحداً حقاً هو حكم الله حوز وجل -

وجب أن يكون جميع الإنجيل ونحوه حقاً معتبراً. وأنت لا تقول به.

﴿ وَمَن لَّمْ يَحَكُّم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْكَلْفِرُونَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٤٤].

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأَنفِ وَٱلْأَنفِ بِٱللَّهِنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ عَهُوَ كَفَّارَةُ لَهُو ۚ وَمَن لَمْ يَحَدَّقُ بِهِ عَهُو كَفَّارَةُ لَهُو ۚ وَمَن لَمْ يَحَدَّقُ بِهِ عَهُو كَفَّارَةُ لَهُو ۚ وَمَن لَمْ يَحَدَّكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٤٥].

﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنْجِيلِ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ وَمَن لَمْ سَحِّكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴿ وَلَيْحُكُمْ الْفَالِثُ اللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧] في فواصل الآيات الثلاث، وإنما تفاوتت هذه الفواصل إما لأن الكفر يستلزم الظلم والفسق، أو لأنه بحسب مراتب المخالفة في الحكم، فتارك الحكم بما أنزل الله في التوحيد ونحوه من أركان الدين / [١٤٠ / ل] يكون كافراً، وتاركه في أحكام الفروع كالقصاص ونحوه يكون ظالماً فاسقاً.

وهو عام فيمن لم يحكم بما أنزل الله، أو يحكم بغير ما أنزل الله، ويخص منه المكره والمخطئ في الاجتهاد، وتارك الحكم بين أهل الذمة إذا ترافعوا إليه إذا / [٦٦ ب /م] قلنا: يخير في الحكم بينهم، أو لإشكال الحكم وتعارض الدليل ونحو ذلك.

قوله - عز وجل -: ﴿ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ يحتج به من رأى قتل الحر بالعبد، والمسلم بالذمي، بناء على أصول:

أحدها: أن شرع من قبلنا شرع لنا؛ إذ النفس بالنفس من شرع التوراة.

الثاني: أن المفهوم ليس بحجة، فمفهوم الحر بالحر لا يخصص هذا العموم.

الثالث: آخر الآية: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱللَّهِنَ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَةُ لَّهُ وَالْأَنفِ وَٱلْأَنفِ وَٱللَّهِنَ وَٱلسِّنَ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَةُ لَهُ وَاللَّانِ وَٱللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ وَهَا لَللَّهُ اللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ وَهَا لللَّهُ اللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٤٥] يتناول أهل

الإسلام وغيرهم مع أهل التوراة.

وروى أبو حنيفة في مسنده بإسناده أن النبي على قتل مسلماً بذمي، وقال: «أنا أحق من وفي بذمته» (١).

حجة الآخرين أن القصاص شرطه المكافأة ولفظه ينبئ عن ذلك، والعبد لا يكافئ الحر، والذمي لا يكافئ المسلم، والأصلان الأولان مع الحديث الذي رواه ممنوعة. والأصل الثالث منصوص أو متروك بأقوى منه.

﴿ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ ﴾ [المائدة: ٥٤] عام يخص بما تعذر فيه ذلك بأن لا يؤمن فيه الحيف كالجائفة ونحوها، وجروح العبد لا يقتص بما من الحر لعدم التكافؤ بينهما، كما مر.

﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ ءَاتَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَلَةِ وَءَاتَيْنَهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَمُوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ الْإِنجِيلَ المَائِلَ لَا المبدل، فلا حجة في هذه للنصارى كما لا حجة لليهود في التي سبقت.

﴿ وَلَيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِ كِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧] كانوا مأمورين بالحكم بالإنجيل المنزل قبل نسخ شريعتهم أو بعده إذا تحاكموا إلى حاكمهم وأمكنه معرفة الحكم المنزل.

﴿ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَا حَكُم بَيْنَهُم بِمَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلا تَتَبِع أَهْوَآءَهُم عَمَّا جَآءَكَ مِن ٱلْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَئِكِن لِيَبْلُوكُمْ فِي مَآ ءَاتَكُم أَفَا مَنكُم شِرْعَةً وَمِنْهَا جًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّه مَرْجِعُكُم جَمِيعًا فَيُنتِئِكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ءَاتَكُم أَفَاسَتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَاتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعًا فَيُنتِئِكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ءَاتَكُم أَفَاسَتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَاتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعًا فَيُنتِئِكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ وَاللَّهُ فَا اللّه وَمُ اللّهُ إِن اللّه إِن الحَمْ ينهم، ويحتمل أن هذا ناسخ لما سبق من تخييره [في الحكم] ينهم، ويحتمل أن الله إن اخترت الحكم بينهم، نحو: ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم

بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ﴾ [المائدة: ٢٦]

﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٨] يحتج به على أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، إذ لو لم يكن كذلك لما خصت كل أمة بشرعة ومنهاج.

وأجيب بأن اختصاص كل أمة بشرعة إنما هو في فروع التكاليف، أما التوحيد ونحوه من أصول الديانات فالشرائع فيه واحدة، ثم إن الآية ليست في محل النزاع؛ إذ / [١٤١/ ل] ما كان لنا فيه شرعة ومنهاج لا يحتاج فيه إلى شرع من قبلنا، إنما محل النزاع هو الحكم الذي لا دليل عندنا فيه، وهو موجود في شرع من قبلنا، و لم يرد شرعنا بنسخه، والآية ليست في ذلك.

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [المائدة: ٤٨] هو حجة على المعتزلة في أن الله – عز وجل – أراد اختلاف الأمم، ويلزم من ذلك أنه أراد هداية المهتدي وضلال الضال؛ إذ بهما يتقوم الاختلاف، وفي هذا اللزوم نظر، بل الاختلاف يحصل بإرادته هداية البعض، أما ضلال البعض الآخر فهو منهم عند الخصم، وبالجملة فالآية مراغمة لهم.

﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنتِئِكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٤٨] فيه إثبات البعث / [٢٧ أ / م] والمعاد، وهو عام مطرد في الجميع.

﴿ فَيَنَأَيُّنَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰۤ أُولِيَآءَ بَعْضُهُمۡ أُولِيَآءُ بَعْضَ وَمَن يَتَوَهَّمُ مِّنكُمۡ فَإِنَّهُ مِنْهُمۡ أُولِيَآءُ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلِمِينَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٥١] عام في ترك موالاتهم والاستعانة بهم بطريق الموالاة في أمر دين أو دنيا، إلا حيث يضطر إليهم ولا يوجد مسلم يقوم مقامهم في كتابة أو تطبب ونحوه؛ فيجوز على ما فيه، أما بطريق المعاملة كالمبايعة والإجازة والمناكحة، ونحو ذلك مجرداً عن الموالاة فجائز.

والموالاة هي: العناية الظاهرة عن موادة باطنة.

﴿ بَعْضُهُمْ أُوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [المائدة ٥١] أي: إنما يصلح موالاة بعضهم لبعض لما بينهم [من جامع الكفر لا للمؤمنين، لا ألهم في الواقع متوالون؛ كيف وقد ألقي بينهم] العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة.

﴿ وَمَن يَتَوَلَّمُ مِنكُمْ فَإِنَّهُ، مِنْهُمْ أَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٥٠] ظاهره أنه يكفر بموالاتهم، وهو كذلك؛ إذ موالاتهم تستلزم معاداة المؤمنين، وهي كفر.

أما من اعتنى بأمر بعضهم على جهة الرحمة أو رعاية الذمة، أو استمالتهم إلى الإسلام، ونحو ذلك مجرداً عن موالاتهم فلا بأس لقوله - عز وجل - ﴿ لَا يَنْهَلَكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ تُحَرِّجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُواْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ شَحِبُ لَمْ مَن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُواْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ شَحِبُ اللهُ عَلِي الله عَلَى ال

قوله - عز وجل-: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ النَّذِينَ اللهِ على إمامة على بعد النَّكُوةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿ إِلَائَادَةَ: ٥٥] احتجت هما الشيعة على إمامة على بعد النبي ﷺ ، وتقرير حجتهم منها من وجوه:

أحدها: حصر وليهم في المذكور بعد الرسول في وهو علي، والولي هو الإمام؛ لقوله عليه الصلاة والسلام - : (إن عليا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي) (١) وفي حديث آخر: ((وهو وليكم بعدي) (٢) حديثان مشهوران رواهما أحمد، والمفهوم من الولي هو الرئيس المطاع أو المتصرف النافذ التصرف، كولي اليتيم والمرأة خصوصاً، وقد قال: ((وليكم بعدي)) وهذه البعدية / [٢٤١/ ل] تقتضي في العرف الاستخلاف؛ لأهم إنما يحتاجون بعد النبي الله إلى إمام يقوم مقامه بأمرهم العام.

الوجه الثاني: قوله - عز وجل-: ﴿ وَمَن يَتُولً ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَلِبُونَ ﴿ وَهَ عِلَى عَلِيهِ السلام حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَلِبُونَ ﴿ المَائِدة: ٥٦] عام أريد به الخاص، وهو على عليه السلام كقوله- عز وجل-: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ لِي عَلَيْهِ السلام إِنَّ ٱلنَّاسُ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيمَانَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿ وَلَى عمران: ١٧٣] يعني عروة بن مسعود قال لأبي سفيان، ولأن جميع المؤمنين لما كانوا في رعاية إمامهم وحياطته وهم تابعون له ورداً وصدراً؟ جاز أن يعبر عنه بلفظهم خصوصاً على - رضي الله عنه - في شهرته ورداً وصدراً؟ حاز أن يعبر عنه بلفظهم خصوصاً على - رضي الله عنه - في شهرته

<sup>(</sup>۱) صحيح رواه أحمد في مسنده [٤/ ٤٣٧] ورواه الترمذي في كتاب المناقب ح [٣٧١٣]، [٥/ ٥٥] وكتاب الخصائص [٥/ ٥٠، ٥١]، [٥/ ٤٥] وكتاب الخصائص ح [٨٤٥]، [٥/ ٤٥] وكتاب الخصائص ح [٨٤٥]، [٥/ ٢٩٣] (٥٥٥) والطبراني في الكبير برقم (٢٩٣)، [٥/ ٢٠١/ - ١٢٨] والحاكم في المستدرك [٣/ ٢١٠- ١١١] وأبو نعيم في الحلية [٦/ ٢٩٤].

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد في المسند [٥/ ٣٥٦] ورواه أيضاً في فضائل الصحابة [٢/ ٦٨٨] [١١٧٥].

وشرفه وكمال فضله، وليس الأمر بمستنكر أن يجمع العالم في واحد، وإنما قلنا: إن المراد بالذين آمنوا علي لقوله عز وجل =: ﴿ اللّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلُوٰةَ وَيُؤْتُونَ الرَّكُوٰةَ وَهُمْ رَكِعُونَ ﴿ إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَرَسُولُهُ وَرَسُولُهُ وَاللّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المائدة: ٥٥] فجعل هذه الجملة بدلا مسن ﴿ إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَاللّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المائدة: ٥٥] قبلها، ثم إن النقلة اتفقوا – إلا من شذ منهم – على أن علياً هو الذي تصدق في الصلاة / [٦٧/ ب / م] بخاتمه وهو راكع فكان هذا كالعلامة على إمامته، وقد وجدت هذه العلامة في على دون غيره؛ فوجب أن يكون هو المراد بولاية المؤمنين التي هي عبارة عن إمامتهم، وإنما قلنا: إن المراد بهذه العلامة الصدقة في حال الركوع؛ لأنه – عز وجل – قال: ﴿ يُقِيمُونَ ٱلصَّلُوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوٰةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥] أي في حال ركوعهم، والجملة حالية.

الوجه الثالث: قوله - عز وجل- قبل هذه الآية: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدُ مِنكُمْ عَن دِينهِ عَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمِ مُحِبُّهُمْ وَمُحِبُّونَهُ وَأَذِلَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَفِرِينَ عَن دِينهِ عَسَيلِ اللّهُ بِقَوْمٍ مُحِبّهُمْ وَمُحِبُّونَهُ لَآبِمٍ ذَالِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءٌ وَاللّهُ وَلِيعً عَلِيمً ﴿ فَي سَبِيلِ اللّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآبِمٍ ذَالِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءٌ وَاللّهُ وَلِيعً عَلِيمً ﴿ فَي سَبِيلِ اللّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآبِمٍ ذَالِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءٌ وَاللّهُ وَلِيعًا عَلَيمً وَلَه عَلَيهِ عَلِيمً وَاللّهُ عَلَيمً وَلَهُ وَلَا يَعْمَلُ اللّهُ عَلَيمً وَلَه الله ورسوله يكون الفتح على يديه، (١) مع قوله حير الله على الله ورسوله ويجه الله ورسوله يكون الفتح على يديه، (١) مع قوله – عز وجل – هاهنا: ﴿ وَمَن يَتُولُّ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَ اللّهُ الذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ وصفه الله وصفه الله وعبه الله وعبه الله وعبه الله على ذلك؛ لأن النبي على وصفه على ذلك النبي على وصفه على وصفه على ذلك النبي على إلى أن المراد بالآية هو صاحب هذه الصفات، وصار ذلك غالبًا إشارة من النبي على أن المراد بالآية هو صاحب هذه الصفات، وصار ذلك كالتفسير والبيان للآية من النبي على . هذا وجه استدلالهم هذه الآية.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [٣/ ١٤٣٣] [١٨٠٧] ورواه أيضاً [٤/ ١٨٧١] [٢٤٠٤].

في النظر والاستعمال، سلمناه، لكن لا نسلم أن المراد بالولي الإمام إنما المراد به ضد العدو؛ لأن الآية وردت في سياق: ﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخُذُواْ وَيِنَكُمْ هُزُواً وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ مِن قَيْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أُولِيآءَ وَاتَّقُواْ ٱللّهَ إِن كُنتُم هُزُواً وَلَعِبًا مِّن ٱللّذِينَ أَلْكَ إِن الْكَتَاب، ثم بين لهم من يتولون وهم مُؤمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٧٥] فنهاهم عن موالاة أهل الكتاب، ثم بين لهم من يتولون وهم الله ورسوله والذين آمنوا، فكان مقتضى سياق الآية: أن اتخذوا المؤمنين أولياء لا اليهود ولا النصارى، ويبعد جداً أن يقال: لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ولا أصدقاء، لكن اتخذوا علياً إماماً أو المؤمنين أئمة؛ لأنه في هذا المقام فيما يتعلق بالموالاة والمعاداة لا فيما يتعلق بالإمرة والإمامة، سلمناه، لكن لا نسلم أن ﴿ إِنَّمَا وَلِيُكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ عَامَ أريد به الخاص؛ إذ هو دعوى خلاف الأصل، سلمناه لكن لا نسلم أن هذا المغام أن هذا الخاص المراد بالآية هو على، بل قد نقل أنه أبو بكر – رضى الله عنه – نسلم أن هذا الخاص المراد بالآية هو على، بل قد نقل أنه أبو بكر – رضى الله عنه –

قوله الصدقة في حال الركوع علامة على أنه هو المراد لوجودها فيه خاصة قلنا: لا نسلم أن المراد بالآية الصدقة في حال الركوع لوجهين:

أحدهما: أن ذلك عمل في الصلاة يبطلها عند بعض العلماء فكيف يجعل صفة مدح تتلى / [7٨] أرم] ويستحق به الإمامة الكبرى.

الثاني: أنا لا نسلم أن قوله عز وجل -: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ جملة حالية، بل هي استئنافية.

والوجه الثالث: لهم مناسبة إقناعية لا يعول على مثلها. وقولهم: صار ذلك كالتفسير والبيان للآية من النبي الله اعتراف منهم بأن الآية مجملة تحتاج إلى البيان، والمجمل لا دلالة له، وما ادعوه بياناً لا نسلمه.

واعلم أن جميع ما ذكر في هذا الاعتراض تحقيق إلا الوجهين في منع أن المراد بالآية الصدقة في حال الركوع فإلهما ضعيفان (جدليان) أما الأول فلأن الجمهور من العلماء على أن العمل اليسير في الصلاة لا يبطلها، والصدقة بالدرهم والخاتم ونحوه فيها عمل يسير، فلا تبطل، وأما الثاني فلأن جعل ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥] جملة حالية أولى؛ لأنه أقل لعدد الجمل، وأيضاً لو جعلت استئنافية لزم عطف الركوع على الصلاة وهو [تكرار أو] عطف حاص على عام، وقد كان السجود أحق بذلك فكان يجب أن يقال: وهم ساجدون.

واعلم أن هذه الآية من عمد الشيعة، / [١٤٤ / ل] وعند التحقيق واعتبار ما سبقها ولحقها لا حجة لهم فيها بوجه، والذي قرروه منها ضرب من الشبهة وإنما مقصودها التعلق بولاية الله ورسوله والمؤمنين والإعراض عن ولاية اليهود والنصارى والمشركين وأخصر ما يرد به على الشيعة أن هذه الآية أعم من دعواكم، والعام لا دلالة له على الخاص بنفي ولا إثبات؛ لأنما دلالة لازم على ملزوم وهي عقيم.

﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَيلِبُونَ ﴿ اللَّائدة: ٥٦] عام مطرد، لكن غلبتهم تارة في الدنيا بالظهور، وتارة بالنصرة يوم النشور.

﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَادُ ﴾ [غافر: ٥١] وحينئذ لا يرد سؤال من يقول: قد رأينا كثيراً من أولياء الله – عز وجل مغلوبين لا غالبين، فليكن هذا العام مخصوصاً بهم أو أريد به خصوص الغالبين من أولياء الله – عز وجل – لا يقال هذا لما ذكرنا.

﴿ قُلۡ هَلۡ أُنۡتِئُكُم بِشَرِّ مِّن ذَالِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخُنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّنغُوتَ ۚ أُوْلَتِلِكَ شَرُّ مَّكَانًا وَأَضَلُ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ۞ ﴾ [المائدة: ٦٠] هذا إشارة إلى من مسخ من بني إسرائيل من أصحاب السبت والمائدة.

والمسخ هو: قلب الحقيقة الصورية لا الهيولانية إلى غيرها، كالإنسان قرداً ونحوه.

ومعنى ذلك أن أجناس الأعيان العنصرية ثلاثة: جماد ونبات وحيوان، وهيولي الجميع – أعنى مادته – واحدة، وهي الجسم، إذ هو مشترك بين الكل، لكن الجماد بقي على مطلق الجسمية، والنبات اختص عنه بقوة نباتية أفادته صورة النبات والحيوان اختص بالنفس الخيوانية، فأفادته صورة الحيوان، وكذلك الإنسان اختص بالنفس الناطقة، / [ 1 ].

فالمسخ نقل هذه الصورة بعضها إلى بعض على مثال استحالة العناصر الأربعة بعضها إلى بعض، مع ألها لا تخرج عن دائرة الجوهرية، كذلك صور الأجسام الخاصة ينتقل بعضها إلى بعض مع بقائها في دائرة الجسمية كما مسخ هؤلاء قردة وخنازير، وامرأة لوط مسخت فيما نقل في التوراة ملحاً، فانقلبت صورها الإنسانية إلى الجمادية، ولا يستحضر أحد مسخ نباتاً، غير أنه ممكن، واحتج أهل الكيمياء على إمكالها هذا، إذ ليس فيها إلا نقل صورة معدن إلى معدن، كما ينقل صورة عنصر إلى عنصر، كالماء هواء، والهواء ناراً وبالعكس، وكانتقال الإنسان خنزيراً وقرداً كذلك تنتقل الصورة النحاسية مثلاً أو الفضية

ذهبية ونحوه / [٥٤٠/ ل].

والفاعل لذلك عند الجمهور هو الله - عز وجل - والصانع كاسب فلم يبق للمنع من إمكان ذلك وجه.

ومن زعم أن الكيمياء خلق الذهب والفضة أو غيرهما وذلك محال من غير الله عزر حجل ومن زعم أن الكيمياء خلق الذهب والفضة أو غيرهما وذلك محال من الأعيان لا خلق مادة واختراعها، غير أن الاشتغال في الكيمياء قطع وقت عتيد في طلب أمر بعيد، وذلك جهل شديد، وهذه المسألة وإن لم تكن مشهورة من أصول الدين لكنها ذكرت في سياق ما يناسبها من المسخ، وكلاهما يتعلق بأفعال الله عز وجل وهي مندرجة تحت أركان أصول الدين كما ذكرناه قبل أن الكلام في الله - عز وجل - إما [في الذات] أو الصفات أو الأفعال.

﴿ فَ يَتَأَيُّنَا ٱلرَّسُولُ بَلِغُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ ۖ وَإِن لَمْ تَفْعَلُ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِن ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٦٧] عام مطرد في الأمر بتبليغ كل ما أنزل عليه، وقد فعل ذلك ، فمن زعم أنه كتم شيئاً من القرآن فقد كذب، أما كونه يؤخر التبليغ أو البيان لمصلحة إما بوحي أو اجتهاد، فذلك جائز.

﴿ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة: ٦٧] أورد بعضهم أن هذا الكلام تضمن إيجاد الشرط والمشروط؛ إذ التقدير: بلغ رسالات ربك، فإن لم تبلغها فما بلغتها، وظاهره غير مفيد.

وجوابه: أن المعنى: وإن لم تبلغها فحكمك حكم من أمر بالتبليغ فلم يفعل، أو: وإن لم تبلغها فقد خالفت أو استحققت الوعيد ونحو ذلك، ولكن الله - عز وجل - أكرم نبيه عن التصريح بكلام مزعج، فعرض له تعريضاً، وأفهمه المقصود من [لفظ يتضمنه] أو يرادفه نحو: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿ عَبَسَ وَتُولِي المُعْمَى، كل ذلك إكراماً بالتلطف في خطابه .

قوله عز وجل-: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَنْبَنِيَ إِسْرَاءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ إِنَّهُ مَن يُشْرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْمَنْدَة: ٧٢] سبق اللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَلُهُ ٱلنَّارُ ۗ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿ ﴾ [المائدة: ٧٢] سبق القول في هذا.

﴿ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَابَنِىَ إِسْرَاءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٢٧] هذا اعتراف منه بأنه عبد مربوب، وقد نطق الإنجيل الذي / [٦٩ /أ] بأيدي النصارى بمثل هذا، وحينئذ يقال: المسيح مربوب، ولا شيء من المربوب بإله، فالمسيح ليس بإله. أما الأولى فبنص القرآن والإنجيل، وأما الثانية فبالاتفاق، لكن النصارى زعموا أن المربوب ناسوته لا لاهوته، فلا ينتج الدليل المذكور إلا سلب الإلهية عن الناسوت / [٢٤١ / ل] لا عن جملة المسيح.

وجوابه: أن النص دل على مربوبية المسيح، والمسيح هو مجموع الحملة المركبة من كثيفه ولطيفه، وذلك ينفي أن يكون فيه لطيفاً غير مربوب، فينتفي أن يكون فيه شيء من اللاهوت، على أن دعوى حلول اللاهوت فيه باطلة ممنوعة.

﴿ مَن يُشَرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأُولُهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنَ أَنصَارِ مَن يُشَرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنِي فِي المعاد خلافاً للنصارى والفلاسفة؛ إذ قالوا: لا عذاب إلا العقلي، وهو البعد عن الله – عز وجل – ونحوه مما سبق، وهذا نص من المسيح على خلاف ذلك، وقد وافق عليه الإنجيل؛ إذ حكي فيه أن المسيح أمر بعض أتباعه بالخروج عن ماله، ثم قال: الحق أقول لكم: من ترك في هذه الدار زوجة أو زرعاً أو مالاً فله في الآخرة خير من ذلك. أو كما قال. وهو قاطع في إثبات النعيم الحسي فكذا العذاب المقابل له.

﴿ لَقَدَ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ تَلَتَٰةٍ وَمَا مِنْ إِلَيهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِن لَمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُ ﴿ وَالْمَائِدَةِ: ٧٣] قد سبق ألهم يريدون بذلك ثالث ثلاثة أقانيم، وهي: الأب، والابن، وروح القدس، وأن كل واحد من هذه الثلاثة إله كامل بالحد والحقيقة، وأهم مع ذلك ليسوا ثلاثة آلهة، بل إله واحد، وإن ذلك تناقض وتخليط.

وأما عامة الناس فيظنون أن مرادهم بالثلاثة: الله، ومريم، والمسيح، وليس كذلك. ووجه كفرهم إشراكهم؛ إذ مقالتهم المذكورة واعتقادهم يلزمه الشرك قطعاً، وكذلك نوقضوا بإثبات التوحيد بقوله - عز وجل - : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَيْهٍ إِلّاۤ إِلَيْهُ وَاحِدُ ۖ ﴾ [المائدة: ٧٣] ثم توعدوا على كفرهم بأن قيل: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [المائدة: ٧٣]

أي: من الكفر بالإسلام ﴿ لَيَمَسَّنَ ٱلَّذِيرَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: المستمرين على الكفر منهم ﴿ عَذَابُ أَلِيمُ ﴿ ﴾ [المائدة: ٧٣].

﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُ، صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْأَيَنتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَنتِ ثُمَّ ٱنظُر أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة: ٧٥] اعلم أن هذه الجملة تضمنت نفي إلهية المسيح؛ خلافاً للنصارى، وإثبات رسالته، خلافاً لليهود.

أما نفي إلهيته فقد سبق عليه أدلة، وقد استدل الله – عز وجل – عليه هاهنا بقوله: ﴿ كَانَا ﴾ [المائدة: ٧٥] يعني هو وأمه مريم ﴿ يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥] وهو كناية عن شيئين:

أحدهما: أنهما كانا يفتقران إلى أكل الطعام المقيم للبنية، وكل مفتقر إلى ذلك فليس بإله؛ ينتج أنهما ليسا بإلهين.

الثاني: / [٦٩ ب /م] كانا يحتاجان إلى الخلاء وقضاء الحاجة، وكل من احتاج إلى ذلك فهو حادث، وكل حادث فليس هو بإله؛ ينتج أهما ليسا بإلهين.

ولما علم النصارى بقوة هذه البراهين / [٧٤٧ /ل] وكونها مبطلة لدعواهم - فزعوا إلى شبهة سولها لهم الشيطان؛ فزعموا أن المسيح جملة مركبة من ناسوت ظاهر، ولاهوت باطن، وأنه كان يأكل ويشرب ويقضي الحاجة، ويألم من جهة ناسوته، ويفعل المعجزات ويظهر الخوارق من جهة لاهوته.

قالوا: وحينئذ ما ذكرتموه من البرهان إنما يدل على نفي الإلهية والقدم عن ناسوته فقط لا عن لاهوته، وهذا بناء منهم على أن اللاهوت حل في جسد المسيح، وقد سبق بطلانه.

ولنذكر هاهنا من ذلك وجهين: أحدهما أن المعقول من الحلول إحاطة المحل بالحال كإحاطة الظرف بالمظروف، فلو حل اللاهوت هيكل المسيح لكان جسد المسيح أكبر مما حل فيه، فيكون الجسد البشري أعظم من الذات الإلهية، وأنه محال.

الوجه الثاني: أنه لو عورضوا بمثل دعواهم في جميع الأنبياء وألهم ركبوا من ناسوت ولاهوت، وألهم أكلوا الطعام بناسوهم، وأظهروا المعجزات بلاهوهم لم يجدوا عن ذلك جواباً، ولا أمكنهم الانفصال عنه بطائل غير ألهم يقولون: ولد من غير أب فينتقض عليهم

بآدم، وأولى إذ كان لا من أب ولا من أم ولا أثر لخروجه من الرحم.

أو يقولون: ورد النص الإلهي بتسميته ابناً والله - عز وجل - له أباً؛ فيقال لهم: لا نسلم أن النص الإلهي ورد بذلك، ولا نسلم صحة ما تدعونه من النصوص. سلمناه لكنه ينتقض بيعقوب إذ قيل له في التوراة: أنت ابني بكري، وبقول المسيح للحواريين وغيرهم: إن أباكم السماوي يراكم. وقوله: أذهب إلى أبي وأبيكم: وإلهي وإلهكم. فليكن هؤلاء كلهم آلهة لأجل هذه التسمية، وأنه باطل باتفاق.

﴿ قُلُ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعاً وَاللّهُ هُوَ السّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿ وَاللّهُ عَلَى عَدَم إلهِية المسيح، وتقريره أن الإله يملك لكم الضر والنفع والمسيح لا يملك الضر والنفع، فالإله ليس بالمسيح، وينعكس كنفسه المسيح ليس بإله. والمقدمة الأولى واضحة، وأما الثانية فلأن المسيح لم يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً؛ إذ عند النصارى أنه قتل وصلب وقهر وظلم، فلم يمتنع، غير أن / [١٤٨ / ل] النصارى يتجاهلون ويزعمون أنه لم يعجز عنه نفع نفسه ولكنه هو أسلمها لعدوه إقامة للحجة عليهم، في أمور أخر/ [٧٠ أ/ م] يرغب عن ذكرها لسخافتها وضعف عقل قائلها. وأما إثبات رسالة المسيح - خلافاً لليهود - فلأنه ادعى النبوة وأظهر المعجز على وفق

أما أنه ادعى النبوة فبالتواتر، وقد صرح به القرآن في قوله – عز وجل - : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَسَنِى إِسْرَاءِيلَ إِنَّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ ٱلتَّوْرَنَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنَ بَعْدِى ٱسْمُهُرَ أَحُمُدُ فَاهَا جَآءَهُم بِٱلْبِيَّنَتِ قَالُواْ هَنذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنَ بَعْدِى ٱسْمُهُرَ أَحُمُدُ فَاهَا جَآءَهُم بِٱلْبِيَّنَتِ قَالُواْ هَنذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنَ بَعْدِى ٱسْمُهُرَ أَحُمُدُ فَاهَا جَآءَهُم بِٱلْبِيَّنِتِ قَالُواْ هَنذَا سِحْرٌ مُّبِينً وَمُ السَانِ وَقَى دعواه، فبالتواتر أيضاً كإحياء الموتى وغيره، من الخوارق التي هي كمعجزات موسى – عليه السلام – وأعظم.

وأما أن كل من كان كذلك فهو رسول صادق: فلوجهين:

دعواه، وكل من فعل ذلك فهو رسول صادق، فالمسيح رسول صادق.

أحدهما: أن تأييد الله - عز وجل - من ادعى النبوة بالمعجز يتنزل منزلة قوله: صدق عبدي في دعواه أنه رسولي. بدليل أن إنساناً لو قال لجماعة بحضرة ملك أنا رسول الملك إليكم، ثم قال للملك: صدق دعواي بخرق عادة من عاداتك، ففعل الملك ذلك؛ علم بالضرورة صدق ذلك الإنسان في دعواه.

الثاني: لو لم يكن كل من أتى بالمعجز على وفق دعواه صادقاً لجاز أن لا يكون موسى

في مثل ذلك صادقاً، لكن ذلك باتفاق منا ومنهم باطل؛ فثبت بما ذكرناه أن المسيح رسول الله، ولزم من ثبوت رسالته ثبوت النسخ الذي يفرون منه.

واعترض اليهود على هذه الحجة بأن قالوا: لا نسلم أن المسيح ادعى الرسالة، وإنما ادعى أنه ابن الله، والمسيح الذي وعدنا به هو ابن داود، فالمسيح ابن مريم ليس هو المسيح الموعود، ولا ادعى الرسالة، بل الإلهية، سلمناه لكن لا نسلم أنه أظهر المعجز على وفق دعواه، ولكنه لما فرت به أمه إلى مصر خدم بعض أحبار اليهود ممن كان قد أوتي الاسم الأعظم فسرقه أو تعلمه منه، فكان يفعل به الخوارق، ويدعي ما شاء، وإذا بطلت المقدمة الأولى من دليلكم لم تنفعكم الثانية وحدها، ولا حاجة بنا نحن إلى منعها.

والجواب: أن كون المسيح - عليه السلام - ادعى أنه ابن الله باطل من أباطيل النصارى، ثم تلقاه اليهود منهم [ على جهة الإلزام لهم] من أباطيل النصارى، ولو سلم لكان ذلك محازاً أو تشريفاً، كما قيل لإسرائيل: أنت ابني بكري، ولو أن يعقوب- عليه السلام - قال: أنا ابن الله بهذا الاعتبار / [٩٤ / ل] لم يكن ذلك منافياً لدعواه الرسالة، وأما كون المسيح الذي وعدتم به هو ابن داود فهو صادق على عيسى ابن مريم؛ إذ هو ابن داود من جهة أمه مريم، وقول اليهود: إن دين التوراة أن النسب لا يثبت من جهة / [٧٠ ب /م] الأم مدافعة هم غير مأمونين عليها، ولو سلم ذلك لم يضر؛ لأن المسيح صاحب دعوة مستقلة وشريعة وملة، والنسب في شرعه يثبت من جهة الأم عل خلاف حكم التوراة؛ فيجب التسليم لما جاء به من المعجز، ثم ينزل كونه ابن داود على مقتضى شرعه، ثم إن صفة المسيح - عليه السلام - واردة في التوراة عند ذكر موت يعقوب -عليه السلام - ووصيته أولاده حيث قال: لا يزال الملك بين فخذي يهوذا حتى يأتي المنتظر الذي يركب الحمار ويحمر من الحر وجهه، وأشد بياضاً من اللبن أسنانه. في صفات أخر موجودة في المسيح، فإنكار اليهود له مكابرة وعناد، وأما كونه سرق الاسم الأعظم من بعض أحبارهم فإن فتحوا هذا عورضوا بمثله في موسى - عليه السلام - وأنه سرق الاسم الأعظم المعظم من شعيب - عليه السلام - حين صاهره ورعى له الغنم عشر سنين، لكن ذلك باطل في حق موسى فكذلك في حق المسيح.

﴿ كَانُواْ لَا يَتَنَاهُوْنَ عَن مُّنكِرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٩] تقتضي أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- مع إمكانه والقدرة عليه- كبيرة يستحق بما اللعن.

﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَلِدُونَ ﴾ [المائدة: ٨٠] الآيتين، يقتضي أن تولي الكفار كفر موجب للسخط، مخلد في العذاب، مناف للإبمان بالله - عز وجل ورسله وكتبه.

﴿ لَتَجِدَنَ أَشَدُ ٱلنَّاسِ عَدَّوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَ الْقَرْبَهُم مَّودَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ وَامَنُواْ ٱلَّذِينَ وَامَنُواْ ٱلَّذِينَ وَامَنُواْ ٱلَّذِينَ وَامَنُواْ ٱلَّذِينَ وَالْكَانَةُ: ٨٦] الآيات، تعلق بها النصارى على وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكِبُرُونَ ﴿ المائدة: ٨٦] الآيات، تعلق بها النصارى على جهة الإلزام للمسلمين، وتقرير شبهتهم منها أن قالوا: نحن قد أثنى علينا القرآن، وكل من أثنى عليه القرآن فهو خير محق؛ فنحن خيرون محقون، أما أن القرآن أثنى علينا ففي هذه الآيات أثنى علينا بأن منا قسيسين ورهباناً، وأنا متواضعون لا استكبار عندنا وغير ذلك، وأما أن من أثنى عليه القرآن يكون محقاً فلأنه معصوم عند المسلمين، والمعصوم لا يقول إلا حقاً، ولا يمدح ولا يقدح إلا بحق.

والجواب أن المراد بالنصارى / [١٥٠ ل] في الآية نصارى مخصوصون، وهم النجاشي وأصحابه من أهل الحبشة لا جميع النصارى؛ بدليل أنه وصفهم بأهم أقرب مودة للمسلمين، وأنتم أشد عداوة لهم، ووصفهم بأهم إذا سمعوا القرآن فاضت أعينهم تصديقاً له، وأنتم لا تصدقونه، ووصفهم بأهم آمنوا بالإسلام وشهدوا بصلاح المسلمين، وأنتم لستم كذلك؛ فدل على أن المراد ما ذكرناه من خصوص النصارى، لا ما ذكرتموه من عمومهم، وكيف يثني عليكم وقد صرح قبل هذا بكفركم [لأجل التثليث] الذي تدينون به. في أول / [٧١ /م] هذه السورة يقول: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنّا نَصَرَى آخَذُنا مِيثَقَهُمْ قَنْسُوا حَظًا مِمّا ذُكِرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْقَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ وَسَوْفَ يُنْبَعُهُمُ ٱللّهُ بِمَا كَانُوا يَصَنَعُونَ فَي [المائدة: ١٤] وهو ذم لهم؛ فدل على أن الذم والمدح مختلف الموضوع، وأن المذموم غير الممدوح.

وهذه شبهة أوردها عليّ بعض النصاري، فأجبته بنحو هذا الجواب.

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَحُرِّمُواْ طَيِّبَاتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوَا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا سَحِبُ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧] عام في النهي عن تحريم الطيبات يحتمل أن يخص منه

ما إذا نذر صوماً أو إحراماً أو تطوع به فإنه قد حرم على نفسه طيبات، وهو غير منهي عن ذلك. ولقائل أن يقول: ليس هذا من باب تحريم الطيبات، وإنما هي عبادات تبعها تحريم طيبات، فتحريم الطيبات حصل تبعاً لا قصداً.

﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيَ أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَنَ فَكَفَّرَتُهُ وَلِمَعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَيْتَةِ أَيَّامٍ ذَالِكَ كَفَّرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُواْ أَيْمَنكُمْ كَذَالِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ فَصِيَامُ ثَلَيْتَهِ أَيَّامٍ ذَالِكَ كَفَّرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُواْ أَيْمَنكُمْ كَذَالِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَصِيَامُ ثَلَيْتِهِ لَيَامِ لَا كَمْ الله عَلَى الله الله الله و المثال المشهور في الواجب المخير، وهو عالمُ عَلَيْكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿ وَهُ الله الله الله و الله الله الله الله و على المخير، وهو عند إيجاب أحد أشياء على التخيير لا على التعيين، والخلاف في جوازه مع المعتزلة، وهو عند التحقيق خلاف لفظي؛ لأن الجميع اتفقوا على أنه لو فعل الجميع أو ترك الجميع لما أثيب التحقيق خلاف لفظي؛ لأن الجميع اتفقوا على أنه لو فعل الجميع أو ترك الجميع لما أثيب ولا عوقب إلا على واحد.

وتحقيق المسألة: أن التكليف تعلق بالقدر المشترك بين الأشياء المخير فيها، وهو واحد منها، فمن أتى هذا المشترك حرج عنه عهدة التكليف، ومن عطل المشترك [بين الأشياء] بترك الجميع أثم، وهذا القول في الواجب الموسع وفرض الكفاية.

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَكُمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيطَنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ ﴾ [المائدة: ٩٠] هذا عام في تحريم هذه الأربعة، خص منه الخمر للتداوي عند بعض العلماء، وبعضهم يطرد فيه [العموم فلا] يبيحه لتداو ولا غيره إلا لدفع لقمة غص بها و لم يجد غيره، أو أكره على شربه. / [١٥١/ ل].

﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَيْتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا ٱتَّقُوا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَيْتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا ٱتَّقُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَيْتِ اللَّهُ عَمِيْنِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللِّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِهُ اللَّهُ الللَّ

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِنْلُ مَا قَتَلَ مِن ٱلنَّعَمِ يَحَكُمُ بِهِ عَذَقُ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ هَذَيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسَلِكِينَ أَوْ عَدْلُ قَتَلَ مِن ٱلنَّعَمِ يَحَكُمُ بِهِ عَنْكُمْ هَذَيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسَلِكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَالِكَ صِيَامًا لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا ٱللّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللّهُ مِنْهُ وَٱللّهُ عَزِيزٌ ذُو اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمَا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللّهُ مِنْهُ وَٱللّهُ عَزِيزٌ ذُو اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمَا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللّهُ مِنْهُ وَٱللّهُ عَزِيزٌ ذُو اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

تحت عموم التحريم حتى يخص منه؛ لأن العموم إنما يتناول قتله عن قصد، وهذا لم يقصد قتله، لكن يخص بلا خلاف بالصيد الصائل إذا قتله لا تحريم فيه ولا إثم، ولكن هل يضمنه أم لا؟ فيه خلاف الأصح: لا يجب ضمانه.

﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثُلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ سَحُكُمُ بِهِ مَ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥] يحتج به على أن الكفارة شرعت عقوبة وزجراً لا جبراً، والتحقيق أن الكفارات منها ما شرع زجراً كهذه، ومنها ما شرع جابراً كفدية / [٧١ ب/ م] الأذى؛ إذ لا معصية هناك يزجر عنها.

وهذه قاعدة في الكفارات حيث كانت عن معصية فالمقصود بها الزجر، وإن كان فيها جبر فهو تبع، وحيث لا معصية فهي جابرة لما نقص من العبادات أو فات من بعض الحقوق التعبدية.

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنَعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ ﴾ [المائدة: ٩٦] عام خص منه الضفدع والتمساح والكوسج، وعلى قياسه كل سبع مائي، وإنسان الماء وكلبه، وختريره، وكل ما حرم نظيره في البر على خلاف بينهم في بعض هذه الصور المحصوصة.

﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦] يعني حرم عليكم أكله وهو عام خص منه صيد الحلال؛ يجوز للمحرم أكله [إذ لم يصده لأجله] لقوله - عليه الصلاة والسلام-: «صيد البر حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم» (١).

﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآبِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۗ وَلَكِكَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتُرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ أَوَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿ ﴿ اللَّائِدة: ١٠٣] عامة في نفي الأربعة اللذكورة فيها، فلا يشرع في الإسلام شيء منها.

﴿ يَنَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۗ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد [۳/ ۳۱۲] ورواه أبو داود في كتاب الحج ح [۱۸۰۱] والترمذي في كتاب الحج ح [۸۶۱] والنسائي في كتاب مناسك الحج [٥/ ۱۸۷] وعبد الرزاق ح [۸۳٤٩] والشافعي [۱/ ۳۲۲] وابن عزيمة [٤/ ۱۷۱] وابن حبان ح [۹۸۰] والطحاوي في شرح المعاني [۲/ ۱۷۱] وابن الحارود [۲۷۷] والبيهقي [٥/ ۱۹۰].

مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّغُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ المائدة: ١٠٥] ربما احتج بها بعض من لا يعلم على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وليس كذلك، إذ هو خلاف الإجماع على وجوب الأمر والنهي عن المنكر، وإنما معنى الآية: اعملوا على خلاص أنفسكم بالطاعة وترك المعصية، ثم إن ضل ضال لم يضركم إذا اهتديتم، وإن اهتدى مهتد لم ينفعكم إذا ضللتم، كما قبل: عليك بخاصة نفسك.

﴿ يَوْمَ سَجَمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۗ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿ يَوْمَ سَجَمَعُ ٱللَّهُ ٱللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۗ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ ٱللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ

﴿ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٩] فيه أن الأنبياء يستشهدون على الأمم نحو: ﴿ فَلَنَسْعَلَنَّ ٱلَّذِيرِ فَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْعَلَنَ ۖ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٦] وهذه من أحكام اليوم الآخر.

﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدَتُكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَلَةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخَلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْءَ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيَرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ ٱلْأَحْمَةَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ ٱلْأَحْمَةَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَالْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَالْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي أَوَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَاءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيْنَتِ فَقَالَ بِإِذْنِي كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَنذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينُ ﴿ ﴾ [٢٥١/ ل].

[المائدة: ١١٠] فيها جملة من معجزات المسيح الدالة على صدقه في دعوى الرسالة كما سبق في آل عمران.

﴿ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَئِذَ آ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِيرِبُ ﴾ [المائدة: ١١٠] فيه رد على من زعم أنه قتل وصلب مع ما سبق في آل عمران وفي سورة النساء من النص على ذلك.

﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَعِيسَى آبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآمِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّوْمِينَ ﴿ ﴾ [المائدة: ١١٢] الآيات فيها ذكر المائدة، وهي من معجزات عيسى – عليه السلام – لم تذكر إلا في هذا المكان.

واعلم أن الحواريين قد [ ورد الثناء عليهم] فوجب دفع ما لا يليق بحالهم عنهم، فمنه

قولهم: ﴿ هَلَ يَسْتَطِيعُ رَبُكَ ﴾ أما على قراءة الخطاب فلا إشكال؛ إذ تقديره: هل تستطيع يا عيسى أن تسأل ربك. وأما على الغائب فمعناه: هل يفعل ربك ذلك إن سألته، فعبروا عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها من لوازمه.

ومنه قولهم: ﴿ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْهَبِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّنهِدِينَ ﴿ ﴿ [٧٢] أَ / م ] [المائدة: ١١٣] ظاهر في ألهم كانوا شاكين في صدقه؛ فيجاب عنه بوجوه:

أحدها: أن هذا كان عند أول متابعتهم له، ولما يرسخ الإيمان في قلوبهم، كالمؤلفة قلوبهم من مؤمني الصحابة حتى استقر إيمانهم.

والثاني: أن يكون هذا القول من بعض أتباع الحواريين، إليهم محازاً، كما ينسب إلى الرجل قول بعض حاشيته وأتباعه.

الثالث: أن يجاب عنه بمثل ما أجيب عن قول إبراهيم: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِمُ رَبِّ أَرِنِي كَانِي الثالث: أن يجاب عنه بمثل ما أجيب عن قول إبراهيم: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِمُ رَبِّ أَرِبَعَةً مِّنَ كَيْ تُحْدِي اللّهَ وَلَكِن لِيَطْمَيِنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطّيْرِ فَصُرْهُ أَنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ الْجَعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ الْدَعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَاعْلَمْ أَلْكَ عَنِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ وَاللّهِ مَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَنِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي بالعيان: وإن كانت قلوبنا مطمئنة بالإيمان.

﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَيهَيْنِ مِن دُونِ ٱللّهِ قَالَ سُبْحَىنَكَ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي مِن يُكُونُ مِن يُكُونُ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَنْ عَلَمُ الْغُيُوبِ ﴿ المَائِدةُ: ١١٦] اختلف في هذا؛ فقيل: إنه وقع، وأن الله - عز وجل - سأل عنه المسيح لما رُفع إليه، وقيل: لم يقع، ولكن سيقع يوم القيامة، ويسأله عنه تقريعاً للنصاري وتوبيخاً لهم، والمعنى: وإذ يقول الله: يا عيسى، واستعمل الماضي موضع المضارع، وعكسه ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَاطِينُ ﴾ أي: ما تلت.

﴿ مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ آغَبُدُوا ٱللَّهَ رَبَى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿ ﴾ [المائدة: ١١٧] هذا مما سبق من الاعتراف بالعبودية والربوبية على ما مر تقريره.

## القول في سورة الأنعام

﴿ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَنتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرَبِّمْ يَعْدِلُونَ هَا إِلَّانِعام: ١] اختلف في أيهما خلق أولاً؟ على قولين مشهورين محكنين تضمنهما القرآن، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله - عز وجل.

﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمُنتِ وَٱلنُّنورَ ﴾ [الأنعام: ١] فيه سؤلان: أحدهما [لم قدّم] الظلمات على النور؟

وجوابه: أن الظلمة أمر عدمي؛ إذ هي عدم الاستنارة عما من شأنه / [١٥٣/ ل] أن يستنير، والنور أمر وجودي، والعدم قبل الوجود.

الثاني: لم جمع الظلمات ووحد النور؟

والجواب: أن النور أمر واحد حقيقي بسيط: والظلمات أعدام نشأت عن الأجرام المتعددة، إذ الظلمة إنما تحدث في مكان لحيلولة جرم كثيف بينه وبين النير، فإذا حالت عدة أجرام بين النير وعدة أمكنة حدثت ظلمات بالضرورة، واعتبر هذا بعدة أشجار متفرقة يحدث لها في النهار المشمس والليل المقمرم عدة ظلال، والليل ظلمة حدثت لحيلولة الأرض بين الشمس والفضاء، فلذلك أظلم.

وَتُمُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١] أي يجعلون له عدلاً يعبد معه، مع أنه مخلوق وإنما الله – عز وجل – هو خالق كل شيء، وهذا من أدلة التوحيد، وتقريره أن الله – عز وجل – [هو خالق الموجودات. / [٧٧ ب /م] وكل من كان خالق الموجودات، فهو وحده الإله، فالله – عز وجل – ] وحده هو الإله، والمقدمتان واضحتان، وفيه تعريض بالمجوس؛ لنصه على خلق الظلمات والنور اللذين اعتقدهما المجوس إلهين، وتقريره أن الظلمة والنور مخلوقان، ولا شيء من المخلوق بإله، فلا شيء من الظلمة والنور بإله، وإنما اغتر المجوس بأن قالوا: العالم مشتمل على خير وشر، وهما لا يصدران عن مبدأين، وليس أولى بحما من النور والظلمة؛ لأن النور خير فناسب أن يصدر عنه الخير، والظلمة شر؛ فناسب أن يصدر عنها الشر.

واعلم أن هذا كلام ركيك لا يستحق جواباً، لكن لا بد من كشف الشبهة، فنقول: قولكم: «الخير والشر لا يصدران عن مبدأ واحد». إن بنيتم ذلك على رأي الفلاسفة في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، فهو أصل باطل وشبهة زائفة، وإن كان شيئاً قلتموه

بالمناسبة المحردة، فهو منقوض نقضاً كلياً وجزئياً.

أما نقضه الكلي؛ فإن العناصر الأربعة التي هي أمهات العالم كل واحد منها يصدر عنه خير وشر مع أنه واحد، فالنار تنضج الطبيخ والخبز وهو خير، وتحرق الثياب ونحوها وهو شر، والهواء ينفس عن الحيوان ويدفع نتن الفضاء ونحوه من منافعه وهو خير، ويعصف ويشتد؛ فيهدم البيوت ويحطم الأشجار ونحوه من مضاره، / [٤٥١/ ل] وهو شر، والماء يروي العطشان، ويطهر المغتسل، ويبرد جسم المتبرد به وهو خير، ويغرق كثيراً من الناس والحيوان كما فعل الطوفان وذلك شر، والأرض تقل الحيوان أن يغور فيها، ويخرج منها الزرع والنبات والمعادن، وهو خير، وإذا استولى جرم منها على حيوان قتله غماً، وهو شر.

وأما نقضه الجزئي: فقل شيء يعتبر حاله إلا وفي طيه ضر ونفع، وخير وشر؛ كالسباع هي ضارة بالافتراس، نافعة بما فيها من الخواص، والأفعى ونحوها من ذوات السموم فيها السم الضار، والدرياق النافع، ونحو ذلك كثير؛ فبطل قولكم في وجوب تعدد المبدأ.

ثم قولكم: ليس أولى هما من النور والظلمة، معارض بأن السماء والأرض أولى هما؟ لأن السماء شفافة علوية لطيفة فهي خير، والأرض سفلية كثيفة، فهي شر، وهما أصلان، أو كالأصلين للنور والظلمة.

ومما يناقضون به أن النهار فاضح بنوره، والليل كاتم بظلمته، وذلك شر صادر عن الخير، وخير صدر / [٧٣] / م] عن شر، ومن ثم قال الشاعر:

فالشمس نمامة والليل قواد

لا تلق إلا بليل من تواصله

وقال الآخر في صفة هارب تحت الليل:

وكم لظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وهم أصحاب ماني الزنديق، طائفة من المجوس، وأيضا لو كان النور والظلمة إلهين لكانا مؤثرين فيما يحدث فيهما؛ فلو ولد مولود في النور وآخر في الظلمة أمكن في العقل أن يكونا خيرين [أو شريرين، أو أحدهما خيراً والآخر شريراً، فبتقدير أن يكونا خيرين] يلزم صدور الحير عن الظلمة الشريرة، وبتقدير أن يكونا شريرين يلزم صدور الشر عن النور والخير، وبتقدير أن يكون المولود في [النور: شريراً و] الآخر خيراً يلزم الأمران جميعاً، وكل ذلك ما ينقض قولهم ويهدم أصلهم.

﴿ وَهُو اللَّهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ الأنعام: ٣] اختلف في الوقف على السماوات بناءً على إثبات الجهة وعدمه، وهدو /

[٥٥/ ل] مشهور، حتى صار الواقف على السماوات يعرف بذلك أنه من مثبتي الجهة، والأشبه من حيث المعنى عدم الوقف عليه كقوله- عز وجل ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهُ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهُ ۗ وَهُو ٱلْخِكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٨٤].

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٩] زعم بعضهم أن المسيح كان ملكاً في هيكل بشر إلباساً على الناس، حتى ضلت فيه النصارى. قال: وهذه الآية تشير إلى ذلك، وهذا قول مشتق من قول النصارى؛ لأن أولئك جعلوا الحلول فيه للاهوت وهذا نزل درجة، وجعله للملك.

ثم يحتج بالآية على المعتزلة في أن الله - عز وجل - هو الذي يهدي ويضل؛ لأنه أحبر أنه لو أجاب الكفار إلى سؤالهم لما نفعهم ذلك في الهداية، مع إلباسه وتشبيهه عليهم.

﴿ قُل لِمَن مَّا فِي ٱلسَّمَـٰوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ قُل لِلَّهِ ۚ كَتَبَعَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِيرِ : خَسِرُوۤاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمۡ لَا يُؤْمِنُونَ ۚ ۞ ﴾ [الأنعام: ١٢] هذا إخبار بالبعث، وبرهانه في مواضع أخر تذكر إن شاء الله عز وجل.

﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ۚ وَهُو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿ وَالْاَنعَامِ: ١٣] أي: وتحرك، فاكتفى بأحد الضدين عن الآخر؛ لدلالته عليه بالالتزام، ولعل فيه إشارة إلى دليل حدوث العالم، وتقريره أن كل ما اشتمل عليه الليل والنهار فهو إما ساكن، وإما متحرك وكل ما كان إما ساكناً وإما متحركاً فهو حادث، فكل ما اشتمل عليه الليل والنهار حادث.

أما الأولى: فواضحة لاستحالة خلق شيء مما اشتملا عليه من الحركة والسكون، إن كان جوهراً فبالذات، وإن كان عرضاً فبالعرض، كالجوهر واللون القائم به.

وأما الثانية: فلأن الحركة والسكون من أمارات الحدوث كما عرف.

﴿ وَهُو اَلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ - قَوَهُو الْخَكِيمُ الْخُبِيرُ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٨] احتج بما أصحاب الجهة حملاً له على الفوقية الحسية، وحمله الآخرون [وهم كافة أهل الحق] / [٣٧ ب/م] على الفوقية المعنوية، نحو قولهم: الملك فوق الوزير، أي: في الرتبة، وفوقية الله - عز وجل - بالرتبة والقدرة والكمال إذ هو قديم قادر كامل، ومن سواه حادث عاجز ناقص، وفي المسألة مباحث أخر.

﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبُرُ شَهَدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِيَ إِلَى هَدَا ٱلْقُرْءَانُ

لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنُ بَلَغَ أَيِنّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ اللّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لا آشْهَدُ قُلَ الله إِنّهَا هُوَ إِلَكُ وَاحِدٌ وَإِنّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٩] هذا قاطع في جواز تسمية الله عز وجل شيئاً، خلافاً لبعض المعتزلة والشيعة. لنا أن معني هذا الكلام: قل الله أعظم شيء أو أعظم الأشياء شهادة /[٢٥١/ ل]. وأفعل التفضيل إنما يضاف إلى ما هو بعضه، ثم ينتظم القياس هكذا: الله أكبر شهادة، والأكبر شهادة شيء، فالله - عز جل - شيء، ولأن الشيء لغة هو الموجود، والله - عز وجل - موجود، فالله - عز جل - شيء، احتج الخصم بأن الله - عز وجل - لو كان شيئاً لأشبه الأشياء، ولو من جهة تسميته، وكونه شيئاً، وكل ما أشبه الأشياء من جهة ما، فله حكمها وهو الحدوث. وذلك يوجب أن يكون الله - عز وجل - حادثاً، وأنه محال.

والجواب: أن هذا بعينه لازم في كونه موجوداً، فإن أثبت كونه موجوداً، ألزمك إثباته شيئاً، وإلا لزمك اعتقاد أنه معدوم، أو خال من الأحوال، لا موجود ولا معدوم، أو موجود معدوم من جهة واحدة أو من جهتين، والكل محال.

﴿ وَأُوحِىَ إِلَى هَاذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ۚ أَبِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ ٱللّهِ ءَالِهَةَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٩] هذا دليل على عموم دعوة النبي الله القرآن بلغ جميع العالم، ولا أحد ممن بلغه القرآن بخارج عن دعوته، فلا أحد من العالم بخارج عن دعوة القرآن.

فإن قيل: لا نسلم أن القرآن بلغ جميع العالم، بل في أقطار المعمورة من لم يسمع بالقرآن فضلاً عن أن يبلغه، قلنا: هب أنا سلمنا ذلك تتزلاً لكن المراد: ومن بلغه القرآن بالإمكان، وهو بالغ جميع العالم بالإمكان، كأنه قال: لأنذركم به، ومن بلغه بالقوة أو الفعل، أو من بلغه أو أمكن أن يبلغه، وذلك يستغرق العالم.

﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِدُ اللَّهِ وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِي إِلَى هَدَا ٱلْقُرْءَانُ لِأَنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ ۚ أَيِنْكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَآ أَشْهَدُ قُلْ لِأَنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَن مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَآ أَشْهَدُ قُلْ إِنّاتُ التوحيد، إِنَّمَا هُوَ إِلَنهُ وَاحِدٌ وَإِنّاتَ التوحيد، وسيأتي برهانه إن شاء الله – عز وجل.

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَنَهُمُ ٱلۡكِتَنَبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ ۗ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۚ ﴾ [الأنعام: ٢٠] أي: يعرفون صحة القرآن، وصدق محمد ﷺ وقال

عبد الله بن سلام: «إني لأعرف محمداً أشد مما أعرف ابني» قيل له: وكيف ذلك؟ قسال: «لأبي أعلم أنه رسول الله بإخبار الله، ولا أعلم / [٤٧١ /م] ما تصنع النساء» ثم ينتظم من هذا حجة على كفرهم وتقريره ألهم كذبوا من علموا صدقه، وكل [من كذب] من علم صدقه فهو كافر، فأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بمحمد كاكفار، لكن هل أهل الكتاب عام مطرد، أو عام أريد به الخاص، وهم الأحبار، وأهل العلم منها، وهذا هو الأشبه لأن كثيراً من عوامهم وجهالهم / [٧٥١/ ل] لم يقرأ التوراة وغيرها من الكتب حتى يرى صفة محمد كافي فيها، إنما أحذ عن الأحبار تقليداً أن محمداً ليس مذكوراً فيها باسم ولا والوعيد، أما العالم: فلكذبه وكتمانه الحق، وأما العامي: فلتركه البحث وسؤال العلماء عن هذا الأمر مع عموم دعوة الإسلام، ووضوح برهالها، وهب أنه عذر لجهله، لكنه لا يعذر في ترك سؤال العلماء حتى يحصل له سكون النفس، إما بإثبات أو نفي.

﴿ وَيَوْمَ خَشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٢٢] هي ونظائرها حيث وقعت إحباراً عن البعث والمعاد والجزاء.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقُرَّا ۚ وَإِن يَرُواْ كُلُ عَلَيْ اللّهِ عَلَى عَلَيْ اللّهِ عَلَى عَلَيْ اللّهِ عَلَى عَلَيْ اللّهِ عَلَى عَلَيْ اللهِ عَلَى وَجه يعلمه الله - عز إِلاّ أَسْلِطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿ الْأَنعام: ٢٥] هذا إما على حقيقته على وجه يعلمه الله - عز وجل - أو كناية عما يخلقه في قلوهم من دواعي المخالفة والصوارف عن متابعة الحق، وقد سبق القول في ﴿ خَتَمَ ٱللّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَوَةٌ ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمُ ﴿ فَكَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ عَلَى هُو مِن هذا الباب.

﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعُونَ عَنْهُ وَيَنْعُونَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٢٦] الأشبه أن المراد به عامة الكفار المشاقين للنبي كانوا ينهون الناس عن اتباعه، وينأون أي: يبعدون عنه، فذمهم الله - عز وجل - على شدة نفورهم وتنفيرهم عن الحق، وقيل: المراد بما أبو طالب، كان ينهى عن أذى النبي في وينتصر له بجهده، وهو مع ذلك ينأى أي يبعد بنفسه عن متابعته فذمه الله - عز وجل - على ذلك.

وقد اختلف الجمهور والشيعة في إسلام أبي طالب، ويأتي الكلام عليه - إن شاء الله عز وجل - في سورة القصص. ﴿ بَلَ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ تَحُنّفُونَ مِن قَبّلُ وَلُو رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا بُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ فَمَا لا فَيْ إِلاَّ الله على أن الله عزوجل على تقدير لو كان كيف كان يكون، وهو كذلك، والاستدلال مطابق، وأصله معرفة كيفية علم الغيب، وهو واضح، لكن شرطه لا يوجد إلا في الله عزوجل علم فلذلك استبد به سبحانه وتعالى، وأما في هذه المسألة الخاصة، فلأنه عزوجل علم ألهم بموجب طباعهم وفطرهم التي فطرهم عليها / [٧٤ ب/ م] من الأشر والبطر والبطر والاستكبار عن الحق وغلبة الشهوات والأهواء عليهم لو ردوا من عذاب الآخرة إلى / [٨٥ / ل] الدنيا لعادوا إلى كفرهم، مع أنه ينسيهم أمر المعاد واليوم الآخر وما جرى لهم في النار، ومثل هذا واقع في الدنيا كثيراً، وهم المفسدون واللصوص، ونحوهم إذا ظفر هم، ليقتلوا أو يقطعوا، أعطوا التوبة من فسادهم، فإذا تركوا عادوا إلى شر مما كانوا عليه، وكذلك لو فرض أن الحية أو الفأرة تابت عند القتل من اللدغ والفساد لعلم كذبها؛ وأها إن ردت عادت لغلبة طبعها الفطري عليها.

﴿ وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا خَنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿ وَالْانعام: ٢٩] وفي آية أخرى ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَخَيّا وَمَا خَنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون: ٣٧] أخرى ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَخَيّا وَمَا خَنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون: ٣٧] أعلم أن الناس اختلفوا في المعاد، فمنهم من أثبت المعاد الجسماني والروحاني وهم الفلاسفة المسلمون ومن تابعهم، و[منهم] من أثبت الروحاني دون الجسماني وهم الفلاسفة والنصاري، ومنهم من أنكرهما جميعاً وهم هؤلاء الدهرية الملحدة؛ قالوا: ما يهلكنا إلا الدهر فهو باق بعدنا، ولا رجعة لنا. وتوقف جالينوس في هذه المذاهب.

أم المعاد الجسماني دون الروحاني فلم نعلم به قائلاً؛ لاستحالته وقد قرر الله - عز وجل - براهين المعاد في مواضعها، ونحن الآن إن شاء الله - عز وجل - نشير إليها جملة لتعرف، ثم نذكرها مفصلة كلما مررنا بشيء منها، وهي على أضرب أحدها: قياس الإعادة على الابتداء نحو: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِي بِٱلْقِسْطِ اللهِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَالدَّعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿ وَالْعراف: ٢٩].

﴿ يَوْمَ نَطُوِى ٱلسَّمَاءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأُنَاۤ أَوَّلَ خَلْقِ نُعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَاۤ إِنَّا كُنَّا فَعِلِينَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ وَهُوَ ٱلْمَثِلُ ٱلْأَقْلِ ۚ بَلَ هُمْ فِي لَبْسِ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ الْحَكِيمُ ﴿ وَهُ كَانَ مِن ذَلَكَ.

الضرب الثاني: قياس الإعادة على خلق السماوات والأرض بطريق أولى نحو: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَلدِرٍ عَلَىٰۤ أَن سَحَلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّقُ الْعَلِيمُ ﴿ وَهُو اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ الللللَّا اللَّهُ الللللَّا اللللَّهُ الللللَّ الللَّهُ اللللللَّ الللللَّا الللللللَّا اللللَّهُ

﴿ أَلَيْسَ ذَالِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰٓ أَن سُحُنِى ٱلْمُوتَىٰ ﴿ وَالقيامة: ٤٠]، ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَكِئَ أَكْتَرُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [غافر: ٥٧].

الضرب الثالث: قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتما بالمطر والنبات وهو في كل موضع ذكر إنزال المطر غالباً نحو: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَقَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُحْزِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُحْزِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُحْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتَهَا ۚ وَكَذَالِكَ تَحُرِّجُونَ ﴾ [الروم: ١٩].

الضرب الرابع: قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر، وهو في موضع واحد في آخر ((يس)).

هذا الذي استحضرناه من براهين الإعادة، فإن وجدنا شيئاً آخــر تكلمنــا عليــه / [٥٩/ ل] في موضعه إن شاء الله عز وجل.

﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَى إِذَا جَآءَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَاحَسُرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ شَحْمِلُونَ أُوزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ شَحْمِلُونَ أُوزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣١] عام مطرد في المكذبين / [٥٩ / ل] بشرط الموافاة على ذلك كما دلت عليه الآية.

ويحتج به على المعتزلة في مسألة الرؤيا، بناء على أن اللقاء يقتضي الرؤية، وتقريره أن الله – عز وجل – ذم من كذب بلقائه وحكم بخسرانه، ثم ينتظم الدليل هكذا: إن كان لقاء الله – عز وجل – واقعا فرؤيته واقعة، لكن المقدم حق فالتالي مثله، بيان الملازمة ما تقدم من أن اللقاء لغة يقتضي الرؤية، فلقاء الله – عز وجل – يقتضي رؤيته، وأما حقية المقدم، فبهذه الآية وغيرها من نصوص القرآن على أن لقاء الله حق واقع لا محالة، وأما

حقية التالي؛ فلأن الرؤية قد ثبت أنها من لوازم اللقاء، وقد ثبت الملزوم فوجب ثبوت اللازم بالضرورة.

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ ٱلظَّلِمِينَ بِعَايَاتِ

اللّهِ تَجْحَدُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٣٣] هذا عام معهود أو عام أريد به الخاص، أي: الذي
يقولونه من التكذيب والكفر، وإلا فقد كانوا يسلمون عليه ويعظمونه ويقاربونه في أمور
كثيرة، ومثل ذلك لا يجزنه.

﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِغْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِعَايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَى ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَمْعِلِينَ ﴿ الْأَنعَامِ: وَهُ عَلَى اللَّهُ لَجُمَعُهُمْ عَلَى اللَّهُ لَحُمْعَهُمْ عَلَى اللَّهُ لَكُونَا مِنَ ٱلْجَمِعِلِينَ ﴿ الْأَنعَامِ: ٥٣] يحتج به على القدرية من وجهين، أحدهما: أن المانع لهؤلاء من الهدى مشيئته، ومشيئته واجبة فامتناع هداهم واجب، وهو معنى الجبر.

الثاني: أن جمعهم على الهدى أصلح لهم، وعند الخصم يجب عليه رعاية الأصلح، فما باله لم يفعله.

والخصم يجيب عن الأول بمنع وجوب مشيئته – عز وجل – بل هي عنده حادثة لا في محل، وهو من محالاتهم التي يأباها العقل، وزعم أن معنى الآية، أنه لو شاء لحبرهم على الهدى جبراً وقسراً، لا أن مشيئته مانعة لهم عن الهدى.

﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۗ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٣٦] أي وهؤلاء كالموتى لا يسمعون، ينتج أن هؤلاء لا يستجيبون يعني لداعي الهدى والحق، وهذا يشير إلى قوله – عز وجل –: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتُولُوا وَهُم مُعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣] أي: هؤلاء لم يسمعهم الله وكل من لم يسمعه الله – عز وجل – لا يستجيبون.

ومعنى كونه لم يسمعهم، أنه لم يخلق فيهم داعياً لقبول الحق، بل خلق فيهم الصوارف عنه فصاروا كالموتى لا يسمعون.

﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِن رَّبِهِ عَ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَاذِرً عَلَىٰ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَكِنَ اللَّهَ قَاذِرً عَلَى أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَكِنَ اللَّهُ وَقَالُواْ لَوْلَا يُعْلَمُونَ ﴿ ١٦٠ / لَ] على أَتْ بَاللَهُ وَ وَالنصارى / [١٦٠ / ل] على جهة الإلزام للمسلمين على أن محمداً الله لم يأت بآية؛ لأن هؤلاء قومه الذين أرسل إليهم

قد أخبروا أنه لم يأت بآية، ووافقهم هو على ذلك، ولم ينازعهم فيه، بل أحالهم في الآية على مجرد قدرة الله – عز وجل على إنزالها ومجرد القدرة على إنزالها، لا يقتضي إنزالها، فبقي على أصل العدم وبقي الحال على ما زعمه القوم من أنه لم يأت / [٧٥/م] بآية. والجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذا إنما كان بعد أن ظهرت آياته، وهرت، لكن هؤلاء الكفار تلقوها بالعناد المحض، وزعموا أنها سحر مستمر كما عاند فرعون آيات موسى، وعاند اليهود آيات المسيح، فكان قول الكفار: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ ﴾ بناء منهم على أن ما جاءهم به من الآيات ليس بشيء، بناء على عنادهم، وسوء اعتقادهم.

الوجه الثاني: [أن معنى الآية: لولا نزل عليه آية تضطرنا] إلى الإيمان به مثل أن نرى الملائكة، أو نرى ربنا ونحوه. فأجاب الله – عز وجل – بأنه قادر على أن ينزل ذلك لكنه يفوت حكمة التكليف؛ إذ المراد منهم الإيمان الاختياري، لا الاضطراري إذ هو غير مراد، ولا نافع، وإلا لنفع فرعون حين أدركه الغرق، وعاين الحق، ولنفع أهل النار، فإلهم يؤمنون حينئذ، لكن إيماناً اضطرارياً لا ينفعهم.

وقد نقل عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - قال: لا يدخل النار إلا مؤمن، فقيل له: كيف ذلك؟ فتلا: ﴿ فَلَمَّا رَأُواْ بَأْسَنَا قَالُواْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ كَمُسْرِكِينَ ﴿ فَافِر: ٨٤] ولعل الإشارة إلى هذا وقعت بقوله - عز وجل -: ﴿ فَإِذَا جَاءَتُهُمُ الحَيْسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَلَاهِ وَ أَوْن تُصِبِّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ أَلَّا إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِندَ اللَّهِ وَلَلِكِنَّ أَكْتَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَالْعراف: ١٣١] أي: لا يعلمون وجه الحكمة في ترك اضطرارهم إلى الإيمان، وفي الجواب وجه آخر أشير إليه في قوله - عز وجل -: ﴿ وَمَا مَنعَنَا أَن نُرْسِلَ بِٱلْآيَلِتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأُولُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَة وجل مَن عن كفار العرب فطلبوها، فقيل لهم: إنما أمسكناها عنكم إبقاءً عليكم، لئلا الآيات فترت عن كفار العرب فطلبوها، فقيل لهم: إنما أمسكناها عنكم إبقاءً عليكم، لئلا تكذبوا بها، فتهلكوا كما هلك من قبلكم.

قوله – عز وجل–: ﴿ وَمَا مِن دَابَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَّتِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمُّ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَنبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحُشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨] احتج بما التناسخية؛ وهم القائلون بتناسخ أرواح الحيوان بعضها في أجساد بعض بعد موته، ووجه استدلالهم بما أنها تضمنت أن الدواب والطير أمم أمثال الناس، وإنما يكونون أمثال الناس بتقدير أنهم كانوا على مثل حالهم، ثم انتقلوا إلى صور الدواب والطير/ [١٦١/ ل]، وذلك معنى التناسخ.

وجوابه: أن التناسخ على رأي أهله قد تقرر في الكلام والحكمة أنه محال، وأما هذه الآية فليست نصاً فيه ولا ظاهراً، فلا وجه للاستدلال بها عليه، ولكن الأشياء نسبة فدليلهم كمدلولهم في الضعف والبعد عن العقل، والآية تحتمل وجوهاً.

أحدها: أن الدواب والطير أمثالنا في العبادة، بدليل ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَنَفَّتٍ مُكُنُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ فَ إِللَّهُ عَلِيمٌ فِي وَٱللَّهُ عَلِيمٌ فِي وَأَلْأَرْضُ وَمَن فِي فَي وَأَن فَا يَعْمَ فَا السَّمَوَاتُ ٱلسَّبَعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِي فَي وَإِن يَفْعَلُونَ فَي إِلَّا يُسَبِّحُ فِي النور: ٤١]، ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَاتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِي فَي وَإِن مِن شَي إِلَّا يُسَبِّحُ فِي مَدوهِ وَلَكِن لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُم أَن إِلَّهُ وَكَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿ وَالإسراء: ٤٤].

الثاني: ألهم مثلنا في التكليف وإرسال الرسل فيهم، بدليل ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اَعْبُدُواْ اللَّهُ وَاجْتَنِبُواْ الطَّغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقْتَ عَلَيْهِ الطَّنْكُواْ الطَّغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقْتَ عَلَيْهِ الطَّلُواْ الطَّغُوتَ فَمِنْهُم عَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقْتُ عَلَيْهِ الطَّنْدُواْ فِي الْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَكَانَ عَنقِبَهُ المُكَذِّبِينَ ﴿ اللهِ الله عَلَيْهُ اللهُ عَمُومِهُ فِي عَمُومِهُ فِي أَمِم العقلاء، وغيرهم.

الثالث: أنهم أمثالنا في أنهم عقلاء مدركون، على ما ذهب إليه قوم.

الرابع: أهم أمثالنا في أهم يرزقون، بدليل ﴿ ﴿ وَمَا مِن دَآبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلُّ فِي كِتَبِ مُّبِينٍ ﴾ [هود: ٦]، ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَةٍ لَا تَخْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

الخامس: ألهم أمثالنا في ألهم يبعثون، ويحشرون كما دل عليه آخر الآية، ويحتمل غير ذلك مما يستبد الله – عز وجل – بعلمه، [ ومع هذه الاحتمالات القريبة الظاهرة، أي شيء يبقى للتناسخ البعيد عنها يحتج عليه منها].

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَتِهِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمُّ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي

ٱلْكِتَّابِ مِن شَيْءٍ ثُمُّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ شُحُنَّسُرُونَ ﴿ الْأَنعَامِ: ٣٨] يحتج به الظاهرية على إبطال القياس، وتقريره أن كل حكم من أحكام الشرع الممكنة فهو شيء، والكتاب لم يفرط فيه في شيء، ينتج أن كل حكم من أحكام الشرع الممكنة لم يفرط فيه في الكتاب. وحينئذ لا حاجة إلى القياس؛ لأنا نستفيد الأحكام من نصوص الكتاب وعموماته وظواهره، وبيان السُّنَة له، وما لا حاجة بنا إليه فإثباته عبث، والعبث باطل، فإثبات القياس باطل وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ الجامع لكليات العالم وجزئياته، حتى إن الكتب المنزلة جميعها جزء منه، وليس المراد به خصوص القرآن، فلا يتم استدلالهم.

الثاني: سلمنا أنه المراد لكن القياس من جملة الأشياء التي لم يفرط في الكتاب فيها، وهو حجة من حجج الشرع، بدلالة مستفادة من الكتاب، ثم ينتظم الدليل هكذا: القياس شيء والكتاب لم يفرط فيه في شيء، فالقياس لم يفرط فيه في الكتاب.

وسيأتي القول فيه في موضع آخر، إن شاء الله – عز وجل.

﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ آللَّهِ أَوْ أَتَتَكُمُ آلسَّاعَةُ أَغَيْرَ آللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَلِدِقِينَ ﴿ قُلُ اللَّهِ اللَّهِ عَذَا مِن قواصم الاعتزال في نسبة الهداية والإضلال إلى الله – عز وجل – من الدواعي . والصوارف في قلب الإنسان فيهتدي أو يضل بها.

﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ اللّهِ أَوْ أَتَتَكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ ﴾ [ ١٦٢ / ل]) [الأنعام: ٤٠] الآيتين: هذا من أدلة التوحيد، وتقريره أن الإله هو المفزوع إليه عند الشدائد، ولا شيء من الأصنام ونحوها، بل ومما سوى الله – عز وجل – [مفزوع إليه عند الشدائد، تنتج لا شيء من الأصنام، وما سوى الله – عز وجل – إبله، والمقدمتان واضحتان.

﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكَشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿ فَيَكْشِفُ مَا الله الله الحصر وهو من أدواته كما سبق. ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ ﴾ [الأنعام: ٤١] هذا شرط مخصص لعموم ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِى فَإِنّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ أَفَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ

يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٦] أو مقيد لمطلقه، كما مر.

﴿ فَلُولًا إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُورَ ۚ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٤٣] وما / [٢٧ ب/ م] قبلها تدل على أن الله عز وجل - قد يمتحن عباده بالبأساء والضراء والمصائب؛ رياضة لأنفسهم على الذل والضراعة، وإليه الإشارة بـ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَبِي إِلَّا أَخَذَنَا أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَاءِ وَالضراعة، وإليه الإشارة بـ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَبِي إِلَّا أَخَذَنَا أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَاءِ وَالضراعة، وإليه الإشارة بـ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَبِي إِلَّا أَخَذَنَا أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَاءِ وَالضَراعة، وإليه الإشارة بـ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِن نَبِي إِلَّا أَخَذَنَا أَهْلَهُا بِٱلْبَأْسَاءِ وَالْفَلُ مِن أَبْعَ الوسائل، ووجهه أن كبرياء الإله - جل جلاله - يقتضي له الضراعة والذل ممن من أنبع الوسائل، ووجهه أن كبرياء الإله - جل جلاله - يقتضي له الضراعة والذل ممن دونه، فمن فعل ذلك رحم، كقوم يونس عليه السلام لما أظلهم العذاب تضرعوا، فسلموا، ومن قسى قلبه فلم يتضرع فقد أخل بوظيفة الكبرياء؛ وعرض نفسه للهلاك.

ومثل هذا بعينه يجري مع ملوك الأرض، من ضرع لهم سلم، ومن تحلد عليهم قصم، وهو أنموذج لما ذكرنا، ويقال: إن النمر يواثب الإنسان ما دام منتصب الشخص، فإذا نام تركه، وفي الأثر أن الله – عز وجل – أوحى إلى داود – عليه السلام – : يا داود، خفني كما تخاف الأسد.

ومن كلام بعض الحكماء: القضاء والقدر سبعان، فتماوت بين أيديهما، فإن السبع لا يأكل الميتة. وهذه المسألة تتعلق بصفة الكبرياء.

﴿ فَلُولًا إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَكِن قَسَتْ قُلُومُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَيْنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ وَلَا تَسُبُواْ اللَّهِ عَدَوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُواْ اللَّهَ عَدَوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنْبِعُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ وَلَى اللهِ عَنْ عَبْره، والشيطان يزين بالوسوسة وهي يزين ما يشاء بخلق الدواعي إليه والصوارف عن غيره، والشيطان يزين بالوسوسة وهي سبب ضعيف، إنما جيء به لإقامة الحجة على الشيطان وفتنته، من نسب إيجاد الشر إليه بالظلم والعدوان. ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَالْذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالعَلْمُ والعدوان. ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَلَاللهُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَلَا الشَّيْطُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَلَا اللّهُ عَلَى الشَّيْطُونِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿ وَاللّهُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلَمُ اللّهُ وَلِي اللّهُ عَلَى الشَّوْدُونَ وَلَا وَلِيلًا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى الشَّوْدَ وَلَيْلُونَ فِي اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلِهُ لَكُلُ شَيء هي إرادة الله - عز وجل - وتصرفه.

﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ عَنَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُواْ أَخَذْنَهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبِلِسُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٤٤] هذا هو حقيقة الاستدراج، وهو ضرب من ضروب القدر، بل بحر من بحاره، غرق فيه الخلائق إلا من تداركه الله – عز وجل – فأنقذه منه أو حفظه ابتداءً عنه.

﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ وَٱلْحُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ۞ ﴾ [الأنعام: ٤٥] يحتمل أمرين:

أحدهما: أن الظالمين هلكوا / [٦٣ / ل] والله - عز وجل - باق يستحق الحمد أزلاً وأبداً، فتكون هذه راجعة إلى صفة البقاء الأزلى الأبدي.

والثاني: أن الظالمين لما هلكوا، كان هلاكهم نعمة من الله - عز وجل - يستحق الحمد عليها، إذ هلاك الظالم راحة للناس، فهو مستريح ومستراح منه.

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ آللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنَ إِلَكَ غَيْرُ آللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٤٦] هي من دلائل التوحيد من جهة الأفعال وكمال القدرة والتصرف. وتقريره: أن الله عز وجل هو المتصرف في سمعكم وأبصاركم وقلوبكم بالأخذ والرد، وكل متصرف في ذلك فهو الإله فالله - عز وجل - / [٧٧ أ / م] هو الإله.

بيان الأولى: أن هذا التصرف ممكن، وكل ممكن مقدور لله - عز وجل - فهذا التصرف مقدور لله - عز وجل.

بيان الثانية: أن المتصرف في ذلك يجب أن يكون تام القدرة، وكل من وجب أن يكون تام القدرة فهو الإله.

 اعتقاد تفضيل الملك، وكل ما أقر النبي على عليه فهو حق، وللخصم منع الأولى.

﴿ وَكَذَالِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضِ لِّيَقُولُوۤا أَهۡتَوُلَآءِ مَنَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ بَيْنِنَا ۗ أَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّـكِرِينَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٥٣] يحتج به على المعتزلة في أن الله - عز وجل - يفتن من يشاء، بأن ينصب له أشراك الضلال ليضل، ولو لم ينصبها لهم لما وقعوا فيها.

وشرح ذلك أن الذين يدعون رهم بالغداة والعشي يريدون وجهه كعمار بن ياسر، وبلال، وصهيب، وسلمان، وخباب ونحوهم، أمر النبي بتقريبهم ومخالفة الكفار في طردهم وإبعادهم، فلما فعل ذلك، قال الكفار: لو كان الإسلام منّة ونعمة لما احتص ها هؤلاء دوننا، فكان ذلك الأمر سبباً لهذا الاستدلال الفاسد الموجب لفتنتهم والامتناع من الإسلام، ولو أمر النبي بي بإبعاد المذكورين، وتقريب الكفار، لكان أشرح لصدورهم وأرغب لهم في الإسلام، ويشهد لهذا قوله / [171/ ل] - عز وجل - (لِيَجْعَلَ مَا يُلِقِي الشَّيْطَنُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّلِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدِ اللهُ على أن أفعال الله - عز وجل - وأحكامه معللة بالحكم والمقاصد، إذ علل فتن الكفار بقولهم أهؤلاء من الله عليهم؟ وعلل إلقاء الشيطان في أمنية النبي - عليه السلام - بفتنة المرضى القلوب.

﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِيرَ لَيُؤْمِنُونَ بِعَايَنتِنَا فَقُلْ سَلَمُ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَلَةِ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ فَوُل الله - عز وجل - أخبر بقبولها بقوله: ﴿ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٤٥] إذ هو مرادف لقوله: ﴿ مَ من بَعْدِها بقوله: ﴿ فَأَنَّهُ مَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٤٥] إذ هو مرادف لقوله: ﴿ مَ من تاب قبلت توبته»، وكل ما أخبر الله - عز وجل - به فهو واقع لا محالة.

ثم المعتزلة يجعلون قبولها واجباً عليه، والجمهور واجباً منه.

﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَاۤ إِلَّا هُو ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَنبٍ مُّبِينٍ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَنبٍ مُّبِينِ ﴾ / [٧٧ ب /م]) [الأنعام: ٥٩] عام فيها، وهي الخمس التي في آخر لقمان ببيان السُنّة، وظاهر الآية أن المراد وعنده علم كل غيب كلي أو جزئي، وباقي الآية كالشرح

لذلك؛ فمنه: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام: ٥٩] إلى آخر الآية من الغيوب الكلية والجزئية.

واختلف في المقتضي لعموم علمه؛ فقالت المعتزلة: هو ذاته لا لصفة زائدة، وقال الجمهور: هو العلم، وهو صفة قائمة بذاته زائدة على مفهومها، وقد سبق ذلك.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَهُو ٱلَّذِي يَتَوَفَّنَكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُم فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلُّ مُّسَمَّى لَمُ اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنتِئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٦٠] أي بالنوم، سماه وفاة بجامع تعطل الحس فيهما، ومن ثم قيل: النوم أخو الموت، وقد جاء في بعض كتب الأولين: أن الأرواح تعرج إلى الله - عز وجل - في حال النوم، فيلقي إليها من أمره [ما يشاء] فإذا عادت إلى الأجسام ألقت ذلك إلى النفوس والقلوب، فحركت له الأعضاء والجوارح.

وإن ثبت هذا فلعله المراد بخلق الدواعي والصوارف، وعند الفلاسفة أن النفس عالم علوي مطبوع على حب إدراك العلوم والحقائق، لكنه تعلق هذا البدن الطبيعي قسراً على جهة التدبير له، فهي مشغولة به حالة اليقظة، فإذا كان النوم تجردت، وإلى عالمها العلوي توجهت؛ لاقتناص المطالب العلمية؛ وتحصيل الحقائق الكشفية الغيبية، فتحصل من ذلك بحسب قوتما واستعدادها، وشبهوا النفس بامرأة مُربية لولدها، فلا تزال مشغولة به ما دام يقظان فإذا نام انتهزت فرصة خلوتما وتوجهت إلى ما هو من / [170/ ل] همتها.

وقد اختلف في أن الروح والنفس شيء واحد، أو شيئان مختلفان، فإن صح ألهما شيئان، أمكن صحة القولين، أعني قول الفلاسفة في النفس، وما جاء في بعض الكتب القديمة في الروح، وتكون النفس تحصل العلوم والروح تأتي بالأمر بالمحتوم، وعلم ذلك تحقيقاً عند الله – عز وجل.

﴿ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾ [الأنعام: ٦٠] أي في النهار عن نوم الليل ﴿ لِيُقْضَى آَجَلُ مُسَمَّى ﴾ [الأنعام: ٦٠] بالموت مُسمَّى ﴾ [الأنعام: ٦٠] وهو أجل الحياة، ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٠] بالموت ثم البعث ﴿ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ المائدة: ١٠٥] أي ويجازيكم عليه، وهذه المسألة مركبة من أنواع من أصول الدين.

﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ - وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَى إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَقَّتُهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٦١] وهم الكرام الكاتبون، مع كل

مكلف اثنان منهم يحفظون عليه أعماله.

﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَنفِظِينَ ﴿ كِرَامًا كَتِبِينَ ﴿ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الانفطار: ١٠-١٦] ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨] وبعض الزنادقة ينكرهم؛ لأنه لا يراهم، ويلزمه أن ينكر الهواء المالئ للفضاء لأنه لا يراه، وأن ينكر عقله / [٧٨] م ونفسه وروحه؛ لأنه لا يرى شيئًا من ذلك.

﴿ قُلْ مَن يُنجِيكُم مِّن ظُلُمَنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُ وَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِبِنْ أَنجَننا مِنْ هَندِهِ عَذَهِ مَن لَائتِين مِن أَدَلَة التوحيد، وتقريره هَندِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّاكِمِينَ ﴿ وَالْأَنعَامِ: ٦٣] الآيتين مِن أَدَلَة التوحيد، وتقريره كما سبق في ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتَكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَلِيقِينَ ﴾ [الأنعام: ٤٠].

﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُو ۗ ٱلْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلِ ۞ ﴾ [الأنعام: ٦٦] يعني القرآن، الدليل على حقيقته وجوه:

أحدها: أنه معجز في نفسه، وكل معجز حق.

الثاني: ظهور معجزات غيره على يد من جاء به وأخبر بحقيقته.

الثالث: ما تضمنه من الأخبار بالغيوب الماضية والمستقبلة، فكان الإخبار مطابقاً مع وجوه أخر.

﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُٰ ۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ۞ ﴾ [الأنعام: ٦٦] منسوخ بآية السيف. أو خارج مخرج الوعيد، فهو محكم.

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ كُوضُونَ فِي ءَايَتِنَا فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ حَتَىٰ كُوضُواْ فِي حَدِيثٍ عَيْرِهِ وَ وَإِذَا رَأَيْتَ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلِي اللَّهُ عَلَى اللْعُلِمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعُلِقُلِمُ

قوله على الأمني عن الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه (١) ولأن توجه التكليف مع هذه الأعذار تكليف ما لا يطاق، وأنه مرفوع، ويتفرع / [77 ل] عن هذا الأصل مسائل كثيرة من العبادات والعادات فيسقط لهذه الأعذار الإثم، والحكم المختص بالله - عز وجل - دون الحكم المتعلق بحقوق الآدميين، كدية الخطأ، وقيمة المتلف خطأ ونحوه، لأن ذلك من باب العدل، والأعذار لا تؤثر في سقوط العدل، بخلاف التكليف.

﴿ قُلْ أَندْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذَ هَدَانَا ٱللَّهُ كَالَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَاطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ وَ أَصْحَبُ يَدْعُونَهُ وَ إِلَى هَدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَى أَوْأُمْرَنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ٱلْهُدَى ٱلْتِننا قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللّهِ هُو ٱلْهُدَى وقد سبق تقريره في المائدة ﴿ قُلْ أَتَعْبَدُونَ مِن الأَنعام: ٧١] هذا من أدلة التوحيد، وقد سبق تقريره في المائدة ﴿ قُلْ أَتَعْبَدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًا وَلَا نَفْعًا وَاللّهُ هُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ وَالمَائِدة: ٧٦].

﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ۚ وَهُوَ ٱلحِّكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٧٣] فيه إثبات النفخ في الصور، [وقد تكرر ذكره] في القرآن، وهو أمر من أحكام اليوم الآخر ورد به القرآن هكذا، وبينته السُّنَّة بأنه قرن عظيم كسعة السماوات والأرض، قد التقمه ملك يسمى إسرافيل، وجثى على ركبتيه ينتظر متى يؤمر، فينفخ فيه نفخاً مزعجاً جداً، وعند ذلك تقوم الساعة، ويبعث الموتى ونحو ذلك من أمور الآحرة.

﴿ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ﴾ [الأنعام: ٧٣] أي أن الله – عز وجل – يعلم ما غاب عن خلقه وما شهدوه، فالغيب إنما هو بالنسبة إليهم [لا إليه، إذ] لا يغيب عنه شيء علماً ولا رؤية.

واعلم أن العالم على ضربين: عالم غيب، وهو ما غاب عن المحلوق: [٧٨ ب/ م] وعالم شهادة، وهو ما شهده كالسماوات والأرض والحبال والبحار وسائر الجزئيات العنصرية، وعالم الغيب أشرف من عالم الشهادة لوجوه:

أحدها: أن الله - عز وجل - من قبيل الغيب، ولذلك جعله أبو عمرو بن العلاء اسماً

<sup>(</sup>۱) رواه ابن مأجة في كتاب الطلاق [ ۱/ ۲۰۶۹ ۲۰۶۵] وابن حبان [۱/ ۱۷۸ / ۱۶۳] والدارقطني [۳/ ۱۳۹] والطبراني [۱۱/ ۸۹/ ۱۱۱۱] والبيهقي [۸/ ۲۶٤] والحاكم [۱/ ۲۵۸] [۲/ ۹۵].

من أسمائه، فقال في قوله - عز و جل-: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] أي: يؤمنون بالله.

الثاني: أن ما غاب عنا تشوقت النفس إليه عزيزاً، وما شوهد سئمته فصار ملولاً وذليلاً إلا ما حصه دليل.

الثالث: أنه حيث ذكر قُدِّم فلا يكاد أن يقال: عالم الشهادة والغيب، وذلك لدليل شرفه على طريق العرب في تقديم الأهم، سواء قلنا: الواو للترتيب أو لا، وعالم الغيب [والشهادة هو المشار إليه بقوله – عز وجل ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الحاقة: ٣٨] ثم لنذكر أقسام العلين: أما عالم الغيب، فهو إما قديم أو حادث، فالقديم هو الله – عز وجل – ولا تنكرن إدراجنا له تحت العالم فإنما هذا مجاز والمعنى مفهوم، والحادث على أقسام:

أحدها: الملائكة.

والثاني: العقول.

والثالث: / [١٦٧/ ل] النفوس.

والرابع: النار، والذي يرى منها إنما هو [مظهر لها] أو أثر من آثارها، وأما حقيقتها فجوهر لا يرى كالهواء، وأولى لأن موضعها أعلى من موضعه.

والخامس: الهواء.

والسادس: الجن والشياطين؛ لأهم فرع النار التي هي غير مرئية.

السابع: ما وراء العالم من قبيل الغيب، ومن ثم اختلف فيه: هل هو خلاء أو ملاء؟. الثامن: الآخرة غيب والدنيا شهادة.

التاسع: النوم غيب واليقظة شهادة، والحيوان يتقلب بينهما كل يوم وليلة، ويكشف للإنسان في منامه كشوفات غيبية.

ولقد أحسن الشيخ نحم الدين بن إسرائيل في قوله:

وإذا غدت للمؤمن يقظاته حُجِب فموطن كشفه الأحلام

ومما يشبه ذلك المرض المغيب للذهن الذي يعرض فيه الاستغراق «كالبرسام» ونحوه حال الموت وغيره، فإن الكشوفات تحصل فيه كثيراً، وهو مشهور، والمنام من أفضل أحوال الغيب، إذ كان جزءاً من النبوة، وقد أوحي إلى الأنبياء في المنام كثيراً.

العاشو: الرجال السالكون إلى الله - عز وجل - إذا تمكنوا حصل لهم سكر، وصحو،

وهما غيب وشهادة، ثم إن الغيب والشهادة قد يلزمان موضعهما من الخفاء والظهور، وقد ينتقلان فيتعاقبان على موضع واحد كالسماء وزينتها النجومية، هي غيب في النهار، وشهادة في الليل، وقد يتعدد موضعهما كزيد وعمرو غاب أحدهما عنك وشاهدت الآخر، فهما غيب وشهادة، وتفصيل ذلك يكثر / [٢٩ أ / م] وليس هو المقصود، وإنما للقصود أن اللذة ضربان: حسية كالأكل والشرب والنكاح، وعقلية كإدراك الحقائق العقلية، والمعاني الروحانية، والأولى شهادة والثانية غيب.

وإذا ثبت لنا أن عالم الغيب أفضل من عالم الشهادة ثبت أن اللذة العقلية أفضل من الحسية، ومن فوائد العلم بذلك الحد في طلبها، وسهولة الموت على النفس في العبور إليها.

فإن قيل: قد جعلتم الشياطين من عالم الغيب، وزعمتم أنه أفضل من عالم الشهادة؛ فيلزم أن الشياطين أفضل من الآدميين.

قلنا: الشياطين لهم جهتان:

إحداهما: كولهم من عالم الغيب.

والثانية: كوهم شياطين أشراراً.

فمن الجهة الأولى لا يمتنع ألهم أفضل من بني آدم، ومن الجهة الثانية الكلاب / [١٦٨] ل] أفضل منهم كما قيل في بني آدم من جهة كولهم أناساً عقلاء هم أفضل من البهائم، ومن غلب هواه منهم على عقله كانت البهيمة أفضل منه.

﴿ وَكَذَالِكَ نُرِىَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿ وَكَذَالِكَ نُرِى إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ الْأَنعام: ٧٥] هذا يدل على أن قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنَ قَالَ بَلَىٰ وَلَلِكِن لِيَطْمَئِنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ ثُمَّ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنَ قَالَ بَلَىٰ وَلَلِكِن لِيَطْمَئِنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ ثُمَّ اللَّهِ اللَّهِ وَلَلِكِن لِيَطْمَئِنَ قَلْبِي أَيْنِينَكَ سَعْيَا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ فَ اللَّهِ اللّهِ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَ جُزْءًا ثُمَّ آدَعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَ ٱللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ أَجْعَلَ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَ جُزْءًا ثُمَّ آدَعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَا ۚ وَآعْلَمْ أَنَّ ٱللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أراد به طمأنينة العيان كما ذكر في موضعه؛ لأن الله – عز وجل – أحبر أنه أراه الملكوت ليوقن وإحياء الموتى من قبيل الملكوت الغيبي.

﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبَا ۖ قَالَ هَـندَا رَبِي ۖ فَلَمَّاۤ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُ ٱلْأَفِلِينَ ۞ ﴾ [الأنعام: ٧٦] الآيات، حاصلها أنه استدل بحركات الكواكب وأفولها على عدم إلهيتها وربوبيتها، وذلك بناء على مقدمات:

الأولى: إثبات الأعراض، وهي ما لا يقوم بنفسه؛ فيفتقر إلى موضوع يقوم به،

كالحركة والسكون، والألوان والطعوم والأراييج والأكوان، وهي الاجتماع والافتراق وغير ذلك من الأعراض، [وإثباتها شهادة بالحس.

[الثانية: أن الأعراض] مغايرة للجواهر بدليل أن الجوهر الواحد يعاقب عليه الأضداد من الأعراض كالحركة والسكون والسواد والبياض، وذاته في الحالين واحدة فالجوهر الباقى غير العرض الفاني.

الثالثة: أن الأعراض لا تنفك عن الجواهر؛ إذ لو انفكت عنها لزم قيام العرض بذاته، وأنه محال.

الوابعة: أن الأعراض حادثة؛ لأنها تتعاقب على الجواهر وجوداً وعدماً مسبوقاً بعضها ببعض، والحدوث من لوازم المسبوقية، والملزوم موجود قطعاً، فاللازم كذلك.

الخامسة: أن ما لا ينفك عن الحادث أو لا ينفك عنه الحادث يجب أن يكون حادثاً، إذ لو كان قديماً مع أنه لم يفارق الحادث لزم تقدمه على الحادث؛ وذلك يوجب انفكاكه عن الحادث فيما قبل وجود الحادث، وذلك يستلزم أنه انفك عن الحادث / [٧٩ب /م] على تقدير أنه لم ينفك عنه، وأنه محال؛ ولأن زيداً وعمراً لو ولدا في ساعة واحدة، ثم استمرا إلى تسعين سنة من مولدهما استحال أن يكون أحدهما مائة دون الآخر.

وإذا ثبت هذه المقدمات ثبت حدوث الجواهر لعدم انفكاكها عن الأعراض الحادثة، وينتظم البرهان هكذا: الجوهر لا يفارق الحوادث وكل ما لا يفارق الحوادث حادث، فالجوهر حادث.

والعالم إما جواهر وإما أعراض، وقد ثبت حدوثهما فالعالم المؤلف منهما بأسره حادث، والحادث إما أن يكون الموجد له هو، وهو محال، أو غيره فهو إما حادث؛ فيلزم الدور، أو التسلسل، أو قديم، وهو المطلوب، كما سبق تقريره، فهذه الطريقة العامة في إثبات حدوث العالم، وقدم الصانع، وهي مستفادة من إبراهيم – عليه السلام – في مقامه هذا النظري، ولقد أوتي رشده من قبل ومتكلمو الإسلام تلاميذه في هذه الطريقة، وهي من أيسر الطرق وأحسنها، والرشد الإبراهيمي عليها ظاهر، ونور برهانها ساطع باهر.

﴿ وَحَاجَهُ مُ قَوْمُهُ أَ قَالَ أَتَحَتَجُونَى فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَلْنِ ۚ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ۚ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبّى شَيًّا ۗ وَسِعَ رَبّى كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ أَفَلَا تَتَذَكّرُونَ ﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ ﴿ وَالْأَنعَامِ: ٨٠] اعلم أن المعتزلة لما كانوا ينكرون كون العلم صفة زائدة على مفهوم الذات تأولوا نحو: ﴿ ٱللَّهُ لَا إِلَّا هُوَ ٱلْحَيْ ٱلْفَرُونِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيْ ٱلْفَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ لِ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَواتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ إِلَّهُ إِلَّا هُو ٱلْمَدُونِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ

مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥ ٓ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ تَعَلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُعُودُهُ لَيْحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ٓ إِلَّا بِمَا شَآءً وَسِعَ كُرْسِيَّهُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَعُودُهُ وَيَخِطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ٓ إِلَّا بِمَا شَآءً وَسِعَ كُرْسِيَّهُ ٱلسَّمَواتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَعُودُهُ وَفَظُهُمَا وَهُو وَهُو آلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿ البقرة: ٥٥ ٢] على معنى معلومة، ونحو البقرة وكو يقلمه وألمَّا يَعِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿ النَّهُ عَلَيْهُ النَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ مَعَى أَنزلُه وهو يعلمه، وأما هذه الآية، ونحوها فلا يمكنهم تأويلها النساء: ١٦٦ على معنى أنزله وهو يعلمه، وأما هذه الآية، ونحوها فلا يمكنهم تأويلها بذلك إذ لا يصح أن يقال: وسع ربي كل شيء معلوماً ولا: وهو يعلم، ولا: وسع ربي كل شيء ذاتاً، ولا حالاً؛ فتعين إثبات العلم هاهنا معنى قائماً بذاته، إذ التقدير: وسع علم ربي كل شيء، كما يقال: طاب زيد نفساً، أي: طابت نفس زيد، وتفقاً الكبش شحماً أي تفقاً شحم الكبش، فهذه الآية ونحوها قوية في هذه الآية.

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَنَهُم بِظُلْمٍ أُولَتِ إِنَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْ تَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٦] وقد وردت السُّنَة بتفسير الظلم هاهنا بالشرك استدلالاً بقول لقمان: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقَمَنُ لِاّبۡنِهِ وَهُو يَعِظُهُۥ يَنبُنَى لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ أَإِن الشِّرِكَ لَطُلْمُ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِاَبْنِهِ وَهُو يَعِظُهُۥ يَنبُنَى لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ أَإِن الشَّرِكَ الطَّلْم على ظاهره العام، أمكنهم [لقمان: ١٣] فعلى هذا لا حجة فيه للمعتزلة، وإن حمل الظلم على ظاهره العام، أمكنهم أن يحتجوا به على أن صاحب الكبيرة مخلد في النار، إذا لم يتب منها، إذ يكون مفهوم الآية: أن من آمن وخلط إيمانه بظلم ما؛ فليس له أمن، ولا هو مهتد، وهو ظاهر في دعواهم إن لم يكن قاطعاً م [٨٨/ أم].

﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَهَآ إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَبَ مَّن نَشَآءُ ۖ إِنَّ رَبَّك حَكِيم ً عَلِيم عَلَى الله المتقدم على عدم ربوبية النجوم، أو حجة أخرى على التوحيد؛ لأن قومه كانوا صابئة مشركين، وهما إنما كان يناظرهم على التوحيد؛ واحتجاجه عليهم إنما كان بدليل العقل، إذ لم يكن هناك سمع يلزمهم، وأدلة العقل هي الطريقة الكلامية، وفي هذا شرف عظيم للكلام وأهله، إذ جعل الله الكلام حجة له أضافها إليه، وجعل صدورها عنه بقوله - عز وجل - ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَبَ مِن نَشَآء ۗ ﴾ [الأنعام: ٨٣] فيه إشارة إلى ارتفاع درجة المتكلمين عند الله - عز وجل - وحل الله المنابة.

﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مَ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلاًّ هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۗ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ-

دَاوُردَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَرُونَ وَكُذَالِكَ خَزِى الْمُحْسِنِينَ ﴿ وَالْعَامِ: ١٨٤ ] أي: ومن ذرية إبراهيم: ﴿ دَاوُردَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ إلى ﴿ وَزَكَرِيّا وَتَحَيّىٰ وَعِيسَىٰ ﴾ هذا يرد على اليهود دعواهم السابقة: أن النسب في شرع التوراة لا يلحق من جهة الأم، حتى زعموا أن المسيح ليس هو ابن داود، وذلك لأن القرآن شرك بين عيسى وسائر النبيين المذكورين معه في كولهم من ذرية إبراهيم مع أن عيسى (انتمى) إليه من جهة أمه، فلمل على بطلان دعوى اليهود، اللهم إلا أن يريدوا أن العصوبة لا تثبت من جهة الأم فهذا نعم؛ لأن إبراهيم وإسحاق ويعقوب وداود إنما هم أحداد المسيح لأمه، وليسوا بعصبة، وليعلم أن أيوب ذكر في هؤلاء النبين الذين هم من ذرية إبراهيم، مع أن أيوب ليس من بني إسرائيل إلى العيص ويعقوب إسرائيل هما ابنا إسحاق بن إبراهيم فأيوب هو ابن عم بني إسرائيل لا أن العيص ويعقوب إسرائيل، وجميع الأنبياء من بني إسرائيل إلا اثني عشر منهم أيوب، وهم: أخوهم من ولد إسرائيل، وجميع الأنبياء من بني إسرائيل إلا اثني عشر منهم أيوب، وهم: ادم، إدريس، نوح، وهود، صالح، إبراهيم، لوط، إسحاق، إسماعيل، إسرائيل وهو يعقوب، أيوب، محمد – صلى الله عليهم أجمعين.

﴿ وَإِسۡمَعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلاً فَضَّلْنَا عَلَى ٱلۡعَلَمِينَ ﴿ وَإِسۡمَعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلاً فَضَلُوا على جميع العللين، ويحتمل أن كل يحتمل أن هؤلاء جمعيهم من حيث هم جمع فضلوا على جميع العللين، ويحتمل أن كل واحد منهم فضل على عالم زمانه أو على من عدا باقي النبيين أو بعضهم.

﴿ وَمِنْ ءَابَآبِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَإِخْوَنِهِمْ ۖ وَٱلْجَتَبَيْنَكُمْ وَهَدَيْنَكُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۗ ﴾ [الأنعام: ٨٧] هذا العموم لا يتناول عيسى، إذ لا أب له ولا ذرية، فهو مخصوص به.

﴿ ذَالِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَلَوْ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨] يحتج به على المعتزلة من وجهين:

أحدهما: أنه] أضاف الهدى إليه؛ فدل على أنه منه لا من العبد.

الثاني: أنه أحبر أنه يهدي هداه من يشاء، فجعل مناط الهداية المشيئة لا غيرها من طاعة أو استعداد ونحوه، ولا يجوز حمل الهدى هاهنا على الإرشاد؛ لأن / [٨٠ ب /م] الإرشاد [عام لا يخص؛ بل هو للمؤمن والكافر بدليل ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿ وَأَهَا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى اللهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿ وَاللهَ الْعَلَاتِ اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ ال

١٧] غير أن المؤمن يوفق فيهتدي، والكافر يخذل فلا يهتدي، وبالحملة الإرشاد] لا يلزم منه حصول الرشاد.

﴿ ذَٰ لِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِ عَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ عَ وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ وَاللَّهُ الْأَنبِياء المذكورين وآبائهم وذرياتهم وإحواهم، فيدل على أن الأنبياء يجوز عليهم الشرك، وألهم إنما عصموا من وقوعه منهم لا من جوازه عليهم، ونظيره ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَإِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِن ٱلْخَسِرِينَ ﴿ وَلَقَدْ أُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَإِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِن ٱلْخَسِرِينَ ﴿ وَلَقَدْ أُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَإِنْ

قوله - عز وجل -: ﴿ أُوْلَتَهِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَيِهُدَلَهُمُ ٱقْتَدِهَ ۚ قُل لَّا أَسْعُلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا لِإِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٩٠] يحتج بهذا على أن نبينا محمداً الله أفضل من جميع هؤلاء الأنبياء، لأنه أمر بالاقتداء بجميعهم، والاقتداء بحم فعل مثل ما فعلوا، ولا بد أنه امتثل هذا الأمر لانعقاد الإجماع على عصمة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، حينئذ قد فعل وحده من الطاعة مثل ما فعل هؤلاء جميعهم، والواحد إذا فعل مثل ما فعل الجماعة كان أفضل منهم.

و يحكى أن هذه المسألة وقعت في زمن الشيخ عز الدين بن عبد السلام (١) فأفتى فيها بأنه عليه الصلاة والسلام - كان أفضل من كل واحد منهم، لا أنه أفضل من جميعهم، فتمالأ جماعة من علماء عصره على تكفيره، فعصمه الله - عز وجل - منهم.

﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ آ إِذْ قَالُواْ مَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ۚ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَنَبَ
ٱلَّذِي جَآءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ۚ تَجْعَلُونَهُ وَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتَحْفُونَ كَثِيرًا ۗ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْامُواْ أَنتُمْ وَلَا ءَابَآؤُكُمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ ۚ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٩١] دعوى منهم عامة، في نفى الإنزال.

﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩١] نقض للدعوى العامة عذه الصورة الجزئية، ويحتج بهذا من يرى أن العام نص في كل فرد من أفراده، إذ لو لم

<sup>(</sup>١) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن القاسم السلمي الدمشقي عز الدين الملقب بسلطان العلماء توفي سنة 17 هـ انظر الفتح المبين [7/ ].

يكن كذلك لجاز أن تكون تلك الصورة الخاصة غير مراده من العام، فلا ينتقض كها. وقد اختلف في أن العام نص في أفراده، أم لا؟

على قولين؛ أحدهما: هو نص فيها لما ذكرناه.

والثاني: ليس نصاً فيها وإلا كان تخصيص العام نسخاً للقدر المخصوص منه، إذ هو رفع للحكم في المنصوص عليه.

ويحتمل أن يكون نصاً في أفراده في النفي دون الإثبات لاعتضاد العام المنفي بالنفي الأصلي دون المثبت، فإذا قيل: لا رجل في الدار [أو: ما في الدار] من رجل، كان نصا في نفي كل رجل فينتقض بزيد إذا كان فيها، لأن النفي اللفظي اعتضد بالنفي الأصلي؛ فحصل منها النص على نفي كل فرد بخلاف قولنا: الرجال في الدار؛ إذ هو إثبات فلم يوافقه النفي الأصلي، فلم يحصل التعاضد على النص على كل فرد، فلا ينتقض بزيد إذا لم يكن فيها، وهذا بحث جيد بادئ الرأي، وعند النظر فيه لا يخلو من كلام.

﴿ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُواْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَاۤوُكُمۡ ۖ ﴾ [ ١٨ أ /م] [الأنعام: ٩١] الكلام في عمومه كما في ﴿ وَلَوْلَا فَضَلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحۡمَتُهُ اللَّهِ مَلَّا مِفَةٌ مِّنَهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضُلُّونَكَ مِن شَيْءٍ ۚ وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُ ۚ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ۚ وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضُلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا وَقَد سبق.

﴿ قُلِ ٱللَّهُ ۗ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١] أي قل: أنزله الله ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ ﴾ يعني المنكرين ﴿ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١] ويستشهد به الصوفية، وأهل السلوك على الانقطاع عن الناس بالقلب أو القالب أو بهما؛ فيقولون: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ ﴾ .

﴿ وَلَقَدْ جِغْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَبُّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاوُا ۚ لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٩٤] هذا يحتمل أن يقال لهم يوم القيامة؛ فيكون ﴿ مَّا خَوَّلْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] عاماً مطرداً، ويحتمل أنه عقيب الموت فيكون مخصوصاً بما يصحب أحدهم من الكفن من جملة من حوله. ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحُتِ وَٱلنَّوَكُ تُخُرِجُ ٱلْحُتَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُحُرِّجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَالِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٩٥] عام أريد به الخاص، وهو الحب والنوى الذي انفلق عن الشجر والزرع، أما غيره فذلك يتلف في الأرض، فلا يفلق عن شيء.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّنجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ قَدْ فَصَّلْنَا الْأَيْتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٧] عام أريد به الخاص، وهي النجوم التي لها هداية، كالقطب والجدي والفرقدين، ونحوها دون ما لا هداية له كالسيارة، فإلها مشرقة ومغربة ومتوسطة، فلا دلالة لها على جهة بعينها.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ عَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنه خَضِرًا خُنْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّنتِ مِنْ أَعْنَابِ وَطَخِرًا خُنْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَائِيةٌ وَجَنَّنتِ مِنْ أَعْنَابِ وَالزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَيهٍ آنظُرُواْ إِلَىٰ ثَمَرِهِ ٓ إِذَاۤ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ٓ إِنَّ فِي ذَالِكُمْ لَا يَتَعِهُ وَيُونَ هُ ﴾ [الأنعام: ٩٩] هو عام مطرد في أن كل نبات، فإنما هو خارج بماء السماء، إذ ليس المراد بماء السماء المطر وحده، بل كل ما في الأرض من بحر وهر وعين، وغير ذلك، فأصله من السماء بدليل: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكُهُ وَيَنْهِ مُضَفَّرًا ثُمَّ بَعْرَبُهُ بِهِ وَزَعًا ثُعْتَلِفًا أَلْوَانُهُ وَثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَلُهُ مُصَفَوًا ثُمَّ بَجَعَلُهُ وَصَلَاكُ وَيَا لِللَّهُ مُنْ السَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكُهُ وَيَنْهُ مُصَفَرًا ثُمَّ بَعْمَلُهُ وَلَا اللهُ مَن السَمَآءِ مَآءً وَلَا اللهُ مَن السَمَآءِ مَآءً وَلَا اللهُ مَنْ السَّمَآءِ مَآءً وَطَمَا أَنِ فِي ذَالِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي ٱلْأَلْبَ فِي [الزمر: ٢١]، ﴿ وَأُنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَهُ فِي ٱلْأَرْضِ قَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَدِرُونَ هَا ﴾ [المؤمنون: ١٨]. ﴿ وَأُنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً بِقَدَرٍ فَأَسُكَنَهُ فِي ٱلْأَرْضِ قَإِنَّ عَلَىٰ ذَهَابِ بِهِ لَقَدِرُونَ هَا الْمُومُونَ هَا المُؤمنون: ١٨].

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۞ ﴾ [البقرة: ١١٧] تضمنت خمس جمل كلها عام مطرد.

أحدها: أنه إنما تمدح بأن الأبصار لا تدركه لا بألها لا يجوز أن تدركه.

الثاني: أن الإدراك ينبني على الإحاطة، ونحن لا ندعيها، وإنما ندعي الرؤية وإحداهما

غير الأخرى.

الثالث: أن معنى الآية نفي رؤيته في الدنيا لا في الآحرة، ونزاعنا فيه.

الرابع: أن الأبصار عام أريد به الخاص، وهو أبصار الكفار في الآخرة، بدليل: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَبِندِ لَنَحْجُوبُونَ ﴿ ﴾ [المطففين: ١٥] وهو ضعيف.

الخامس: أن الآية عام خص بقوله: - عز وجل-: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَبِنْ ِ نَّاضِرَةٌ ﴾ [إلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ /[١٧٣ /ل]) [القيامة: ٢٢، ٣٣] وتمام الكلام في هذه المسألة يأتي في الأعراف، وغيرها إن شاء الله – عز وجل.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعُرْشِ َ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُو مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ وَالْحَدِيدِ: ٤]، ﴿ قَالَ لَا تَخَافَا ۖ إِنَّنِي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿ قَالَ لَا تَخَافَا ۗ إِنَّنِي مَعَكُمْ أَسْمَعُونَ ﴿ وَالسَّمِواء: وَأَرَكُ ﴿ قَالَ لَا يَخُونُ ﴿ وَالسَّمِونَ ﴿ وَالسَّمَونَ وَ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونَ مِن خُبُوكَ وَالسَّمِونَ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونَ مِن خُبُوكَ وَلَا أَنْ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَواتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونَ مِن خُبُوكَ وَلَا أَدْنَى مِن ذَالِكَ وَلَا أَحْرَى إِلَّا هُو سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَالِكَ وَلَا أَحْرَلُ شَيْءٍ عَلِمٌ فَى مَعَامِمُ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَالِكَ وَلَا أَحْرَالًا هُو مَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمٌ ﴾ مَعَلِمُ مَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمٌ ﴿ كُلُ مَن ذَالِكَ وَلَا أَنُوا اللّهُ مُ عَلِمٌ أَيْنَ مَا كَانُوا أَنَهُ مُ مِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمٌ ﴾ مَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمُ ﴿ كَا مَا كَانُوا أَنَّ ثُمَ يُنْفِعُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمُ ﴿ كَالْ اللّهُ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِمٌ ﴾ واللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ الْمَا كَانُوا الللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمَا كَانُوا اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ السَّمَولَ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ

[المحادلة: ۷] الآيات مع قوله ﷺ: ﴿إِن المصلي يناجي ربه﴾ (١) ﴿إِن الله بين أحدكم وبين قبلته﴾ (٢) ﴿إِنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنكم تدعون سميعاً قريباً، إنه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته﴾ (٣).

قالوا: وهذه نصوص كثيرة ظاهرة في أنه مع العالم بذاته، فلا يجوز تأويلها على أنه معهم بعلمه، لوجهين:

أحدهما: أنه خلاف الظاهر، ولا قاطع يوجبه.

الثانى: أن المخالف فريقان:

أحدهما: لا يرى تأويل آيات الصفات؛ فلا يجوز له تأويل هذه النصوص وإلا لزمه التأويل في الباقي.

والثاني: من يرى التأويل لكن التأويل لا بد له من دليل موجب له، قاطع أو راجح على المؤول، وكل دليل يبديه مما يوجب التأويل يلزمه مثله في مذهب التأويل؛ فيستوي التأويل وعدمه في لزوم المحال عليه عنده، وجينئذ يترجح ترك التأويل؛ لأنه الأصل.

<sup>(</sup>١) رواه مالك [١/ ٨٠] ح [١٧٧] والنسائي في الكبرى [٢/ ٢٦٤] ح [٣٣٦٤] و [٥/ ٣٣] ح [٣٠٩] و [٥/ ٣٣] ح

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري [١/ ١٥٩، ١٦١] ح [٢٩٧، ٤٠٧].

<sup>(7)</sup> رواه البخاري [3 / 1081] ح [7970] وأبو داود [7 / 70] ح [1070] والنسائسي [3 / 790] ح [7970] و[9 / 700] ح [700] ح [700] وابن حبان [7 / 70] ح [700].

- عز وجل - ليس بذاته داخلاً تحت الكرة؛ وهذا يقتضي قطعاً أن ذاته متناهية من جهة داخل كرة العالم؛ لأن كل ذات خلا منها مكان أو جهة فهي متناهية من جهة ذلك المكان؛ أو تلك الجهة، وكل جهة تناهت من بعض الجهات لزم تحيزها وانحصارها فيما سوى تلك الجهة التي تناهت منها، وينتظم الدليل عليهم هكذا، ذات الله متناهية من جهة كرة العالم، وكل ذات متناهية من جهة ما فهي منحصرة فيما سوى تلك الجهة، ينتج أن ذات الله - عز وجل - منحصرة فيما سوى كرة العالم؛ فقد لزم هؤلاء من مذهبهم ما فروا من الاتحاد، وإذا لزمهم المحذور مع التأويل فالتزامه مع عدم التأويل أولى لصيرورة التأويل عبثاً بلا فائدة، هذا أقصى ما أمكن الآن في تقرير شبهة الاتحادية.

والجواب عنها من وجهين: محمل، ومفصل، أما المحمل؛ فهو أن إجماع المسلمين قاطع بخلاف مذهب الاتحاد؛ وهو يقتضى بطلانه.

وهذه الشبهة لا ثبوت لها مع الإجماع، إذ أي شخص من أهل الإجماع تصدى لنقضها.

وأما الشبهة لا ثبوت لها مع الإجماع، إذ أي شخص من أهل الإجماع تصدى لنقضها. وأما المفصل؛ فيطول هاهنا، ويصرفنا عما نحن بصدده وقد استقصينا هذه المسألة سؤالاً وجواباً في التعليق المسمى «بالباهر في أحكام الظاهر والباطن».

وإنما استقصينا شبهة الاتحادية هاهنا؛ لئلا نحتاج إلى ذكرها في موضع آخر، ثم كلما مررنا بآية يحتجون بما أحلنا بالكلام فيها على هذا الموضع.

﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآبِرُ مِن رَّبِكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ ۚ وَمَنْ عَمِى فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَاْ عَلَيْكُم كِنَفِيظِ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٠٤] عام مطرد.

﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ۚ وَمَاۤ أَنَاْ عَلَيْكُم كِمَفِيظٍ ﴿ هُود: ٨٦] ونظائره محكم وعيدي أو منسوخ بآية السيف، وكذلك ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَن ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر: ٩٤] والنسخ فيها أظهر / [٧٧٥/ ل].

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ وَمَا جَعَلَىٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلِ ۞ ﴾ [الأنعام: ١٠٧] ﴿ وَكَذَالِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَىٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفُتُرُونَ

عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِعَايَةٍ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِعَايَةٍ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَنهلِينَ ﴿ وَاللَّعَامِ: ٣٥].

﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَرْجِعُهُمْ فَيُنتِئِهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٠٨] يحتج بها على سد الذرائع، وحسم مواد الفساد؛ إذ كان معنى الآية: لا تسبوا آلهتهم فيجعلوا ذلك وسيلة وذريعة إلى سب إلهكم.

ونظيره ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ وَلِلْكَ فِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمُ ﴿ [البقرة: ١٠٤] كما سبق فيه، وقاعدة سد الذرائع عظيمة، وفروعها كثيرة، قال بما مالك وأحمد، ومن تابعهما، خلافاً لباقي العلماء، إذ أجازوا الحيل، وصنفوا فيها الكتب.

﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدُوًا بِغَيْرِ عِلْمِ ۗكَذَ لِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٨] سبق القول فيه.

﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مِّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فيه إثبات المعاد.

﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَ تَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ ٓ أُوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَ تَهُمْ وَالْحَامِ: ١١٠] يحتج به على أن الله - عز وجل - هو مقلب القلوب إلى الهدى أو الضلال، ولذلك كان النبي [ ﷺ ] / [ ٨٢ ب/م] يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك» (١)، وذلك إنما هو بخلق الدواعي والصوارف وتصرف الله القلوب، ثبت قلبي على دينك» (١)،

<sup>(</sup>۱) ورد هذا الحدیث عن جمع من الصحابة منهم أنس رواه أحمد ح [7/7] وأبو یعلی [7/7] ورواه [7/7] و [7/7] و [7/7] و النواس رواه أحمد من [3/7] و ورواه النسائي [7/7] برقم [7/7] و ابن ماجة [7/7] و الحاكم [7/7] و عائشة رواه أحمد [7/7] و النسائي [7/7] و النسائي [7/7] و الترمذي وأم سلمة رواه أحمد [7/7] وأبو داود

- عز وجل - في خلقه إما بطرد العادات، كطلوع الشمس من المشرق كل يوم أو بخرق العادات كانشقاق القمر، وطلوع الشمس من المغرب أو بخلق الدواعي والصوارف، وهو غريب بديع عجيب.

﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَاۤ إِلَيْهِمُ ٱلۡمَلَتِهِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْوَتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيْهِمۡ كُلَّ شَيْءِ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُوْمِنُوۤاْ إِلّآ أَن يَشَاءَ ٱللّهُ وَلَكِنَّ أَكْتَرَهُمۡ بَجۡهَلُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١١١] تدل على أنه هو المانع لهم عن الإيمان إلا أن يشاء، وذلك بما يخلقه في نفوسهم من دواعي الكفر والصوارف عن الإيمان بما يخيل إليهم من أن تلك الخوارق سحر، فلا يؤمنون بما كما قالوا في انشقاق القمر، وغيره: إنه سحر مستمر.

﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَابَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ اللَّهِ أَفَعَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتُغِى حَكَمًا وَهُو ٱلَّذِى أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَابَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱللَّهِ مَا اللَّهُ مُنْزَلٌ مِن رَبِّكَ بِٱلْحُقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿ وَاللَّهَامَ : اللَّاعَامِ: اللَّهُ مُنْزَلٌ مُن رَبِّكَ بِٱلْحُقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [الأنعام: الكلام في مثله.

﴿ وَتَمَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ۚ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ ﴾ [الأنعام: ١١٥] يحتج به على قدم الكلام؛ لأنه وصف بالتمام، والحادث ليس بتام؛ فكلام الله – عز وجل – ليس بحادث فهو قديم، ثم يبقى النزاع في أن الكلام معنى ذاتي أو عبارة مسموعة، [على ما] سبق.

﴿ وَذَرُواْ ظَلِهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ مَا إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُواْ يَقُتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٠] عام مطرد جامع.

﴿ وَإِذَا جَآءَتُهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّوْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِى رُسُلُ ٱللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ جَعْلُ رِسَالَتَهُ مُ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ جَعْلُ رِسَالَتَهُ مُ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ فَ الْأَنعام: ١٢٤] يحتج بها على عصمة الملائكة والأنبياء؛ لأنهم جميعاً رسل الله وكل رسول معصوم. والحق أنها إنما تدل على صلاح الرسل، أما العصمة فدليلها غير هذا.

<sup>[</sup>٤/ ٣٢ / ٣٩٨٣] والترمذي [٥/ ١٨٧/ ٢٩٣١، ٢٩٣٢] أبو يعلي في مسنده [١٢/ ٤٤٩). ٢٠٠٠/٤٥٠].

﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ الْجَعْلَ صَدْرَهُ وَ طَنْ يَرِدْ أَن يُضِلَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

﴿ يَهُ عَشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلُ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَلَا الْجُنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلُ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ الْحَيَوٰةُ ٱللَّانِيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَلَا اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُلْمُ الللْ

فالمثبت لذلك احتج بهذا الظاهر، والمانع تأول إضافة الرسل إلى الفريقين، كإضافة اللؤلؤ والمرجان إلى البحرين، في قوله عز وجل: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانَ ١٠٠٠ [الرحمن: ١٩]، ثم قال: ﴿ يَخَرُجُ مِنْهُمَا ٱللَّؤُلُؤُ وَٱلْمَرْجَانِ ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما هو خارج من أحدها، وهو الملح، وليس هذا بشيء، بل هو خارج منهما بدليل قوله - عز وجل-: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَـنذَا عَذْبُ فُرَاتُ سَآيِغٌ شَرَابُهُ، وَهَـنذَا مِلْخُ أُجَاجُ ۖ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلهِ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [فاطر: ١٢] والحلية هنا هي اللؤلؤ والمرجان هناك، وقد أخبر ألها من كل واحد من البحرين، وإنما اعتمد هذا القائل على قول الحكماء الطبيعيين مثل أرسطاطاليس في كتاب الآثار العلوية، وكتاب الأحجار وغيره، حيث زعموا أن اللؤلؤ والمرجان لا يتكون إلا في البجر المالح، والله - عز وجل - [أخبر منهم] بمخلوقاته، وعجائب مصنوعاته: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤] غير أن نبينا ﷺ أرسل إلى الجن والإنس؛ لأنهم قصدوه وسمعوا / [٨٣ أ / م] منه القرآن، وأخذوا عنه الشرائع، ولو كان هناك نبي منهم؛ لامتنع في العادة أن يتركوه، ويقصدوا غير جنسهم، وإذا ثبت أن الحن أرسل إليهم رسل منهم، ثبت ألهم مكلفون مخاطبون كالإنس، وفي كون كفارهم مخاطبين بفروع الدين ما في كفار الإنس من الخلاف، وهذه مسألة

وقعت فذكرناها.

﴿ ذَالِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَنفِلُونَ ﴿ [الأنعام: ١٣١] يحتج بما وبنظائرها المعتزلة، ووجه احتجاجهم أن أفعالهم لو كانت مخلوقة لغيرهم، لكان إهلاكهم بما ظلماً لهم، واللازم باطل بهذه الآيات، فالملزوم كذلك، وأجاب الكسبية بألها مكسوبة لهم، والحبرية بألها لو فوضت إليهم لكانت معاصي يستحقون بما الهلاك، فعاملهم على حسب علمه فيهم.

﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَنتُ مِّمًا عَمِلُوا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَنفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٢] وهذا يدل على ما ورد من أن دخول الجنة بفضل الله – عز وجل – واقتسام درجاتها بالأعمال.

﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذَهِبُكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِن بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٣] يستدل بها على استعمال القياس؛ لأنه قاس إهلاكهم واستخلاف غيرهم بعدهم على إهلاك من قبلهم، واستخلافهم بعدهم، وتلخيصه: يستخلف بعدكم أبناءكم كما استخلفناكم بعد آبائكم، وهو قياس تمثيل [١٧٧/ ل].

﴿ وَهُو ٱلَّذِي أَنشَأَ جَنَّتٍ مَّعْرُوشَتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ ۚ إِذَاۤ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُ لَوْمَ حَصَادِهِ ۚ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿ وَالْانعام: ١٤١] يحتج به على جواز عطف الوجوب على الإباحة؛ لأنه عطف إيتاء الحق الواجب على الأكل المباح، وإذا جاز ذلك جاز عكسه؛ نحو: ﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُ ﴿ وَ ﴿ كُلُواْ ﴾؛ وكذلك عطف سائر الأحكام بعضها على بعض؛ ويحتج به أيضاً على جواز الخطاب بالمجمل؛ لأن الحق المذكور مجمل؛ وبينته السُنَّة بنصف العشر أو كماله من خمسة أوسق فصاعداً، ونحو ذلك من أحكامه.

﴿ ثَمَننِيَةَ أَزْوَاجٍ مِ مِنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۚ قُلۡ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنتَيَيْنِ أَنْ يَعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ ﴾ ٱلْأُنتَيَيْنِ أَنْ يَعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٤٣] يحتج بما على الاستدلال بالسبر والتقسيم.

﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مِمْ أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُۥ ٓ إِلّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسُ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ

وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ إِلاَنعام: ١٤٥] حصر المحرمات في هذه الثلاثة؛ فاقتضى إباحة ما عداها، ثم خص من ذلك العام بالسنة كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، وبالقرآن كل مستخبث، ونقل عن مالك التمسك هذه الآية في إباحة ما عداها.

﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۗ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ ﴾ [الأنعام: ١٤٦] عام مطرد في تحريم ذلك على اليهود.

﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ ٱلْحَوَايَا أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمِ ۚ ذَالِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٦] عام حص بالمستثنيات بعده.

﴿ ذَالِكَ جَزَيْنَهُم بِبَغْيِمٍ ۚ وَإِنَّا لَصَدِقُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٤٦] دل على أن تحريم الطيبات من العقوبات، ثم قد يكون بدون عقاب محسوس كهذه الآية.

وقد يكون مع عقاب محسوس كاليهود وغيرهم من الكفار في / [٨٣ ب /م] الآخرة يحرمون الجنة الطيبة، ويعاقبون بالنار المؤصدة - أعاذنا الله - عز وجل - وإياكم منها.

﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشَرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشَرَكُنَا وَلَا ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَالِكَ كَذَّبِ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا ۗ قُلَ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ كَذَّرِجُوهُ لَنَا ۖ إِن تَتَبِعُونَ إِلَا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿ وَلَا تَعَامُ: ١٤٨] فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ۖ إِن تَتَبِعُونَ إِلَا ٱلظَّنَ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿ وَالْأَنعامُ: ١٤٨] فَتُخْرِجُوهُ لَنَا أَإِن تَتَبِعُونَ إِلَا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿ وَلَا اللّهُ وَمِئتُ وَعِينَا وَمِينَا وَمِينَا اللّهُ وَمِينَا اللّه وَقَرِيرهُ: أَن كَذَهِم فِي إحالة شركهم على مشيئة الله - عز وجل - ولو كان شركهم بمشيئة الله - عز وجل - ولو كان شركهم بمشيئة الله - عز وجل - وإنما هو بمشيئة فاعليه وخلقهم، وهذا من من المعاصي ليس بمشيئة الله - عز وجل - وإنما هو بمشيئة فاعليه وخلقهم، وهذا من عمدهم في المسألة.

وأجاب الجمهور عنها بأن تكذيبهم ليس راجعاً إلى قولهم: ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَاۤ أَشۡرَكَنَا وَلَاۤ ءَابَآوُنَا وَلَاۤ حَرَّمۡنَا مِن شَيْءٍ ۚ ﴿ الْاَنعام: ١٤٨] وإنما هو راجع إلى ما تضمنه من إخبارهم باعتقاد ذلك؛ كأنه قال: كذبتم في إخباركم / ب١٧٨/ ب] بأنكم تعتقدون نفوذ مشيئة الله بإشراككم وذلك لأن قولهم: ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَاۤ أَشۡرَكَنَا ﴾ [الأنعام:

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشَرَكُوا ۗ ﴾ [الأنعام: ١٠٧] ﴿ وَمَا جَعَلَنكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [الأنعام: ١٠٧] ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُنا وَلَا ءَابَآؤُنا وَلَا حَرَّمْنا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰ لِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُنا وَلَا عَالَهُم مِنْ عِلْمٍ شَيْءٍ ۚ كَذَٰ لِكَ كَذَّبِ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِنْ عِلْمٍ شَيْءٍ ۚ كَذَّ لِكَ كَذَّبِ ٱللَّذِينَ إِلَّا ٱلطَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿ وَالْأَنعَامِ المَاعِقِ اللَّهُ يَشْمِلُ الاحتمال المتساوي. وعند الأصوليين الأول: ظن، والثاني: شك. الراجح من غير جزم والاحتمال المتساوي. وعند الأصوليين الأول: ظن، والثاني: شك.

﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَنَدَا أَ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَبِعَ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَنتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ وَهُم مَعَهُمْ يَعْدِلُونَ فَلَا الْعَالَم بشهود الزور يحرم برَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ فَي إلانعام: ١٥٠] يستدل به على أن العالم بشهود الزور يحرم عليه موافقتهم حاكماً كان أو شاهداً أو مشهوداً له أو عليه، أو غيرهم، خلافاً للمسألة المشهورة عن أبي حنيفة: في أن شاهدي زور لو شهدا أن فلاناً مات، جاز لآخر أن يتزوج امرأته مع علمه بكذهما، وحل له وطؤها؛ لأن عنده الحاكم منشئ للأحكام لا مثبت لها على وفق الواقع.

﴿ أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ ٱلْكِتَابُ عَلَىٰ طَآبِهَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ

لَغَنفِلِينَ ﴾ / [٨٤] أ م]) [الأنعام: ١٥٦] هذا خطاب للعرب، ومعناه أنزلنا عليكم القرآن لئلا تقولوا ما جاءنا من كتاب نتبعه، وإنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا، وهم اليهود والنصاري، ونحن غير عارفين بما عندهم، وهذا من باب تقرير الحجة عليهم نحو: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجُّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ١٦٥]، وفيه أن المحوس لم يأتهم كتاب لأنه -عز وجل - أحبر أن العرب لو احتجوا بأن الكتاب لم ينزل إلا على اليهود والنصارى لكانوا صادقين، وحجتهم قائمة وعذرهم واضح، وبالحملة فهذا تقرير من الله -عز وحل- لهم على / [١٧٩/ ل] حصر الكتاب في الطائفتين، على تقدير ألهم يحصرونه فيهما، والله - عز وجل - لا يقر إلا على حق، وهذه مسألة خلاف هل كان للمجوس كتاب ورفع، أو لم يكن لهم كتاب أصلاً؟ وهو ظاهر هذه الآية؟ أما الجوس فزعموا أن نبيهم زرادشت جاءهم بكتاب فيه تفصيل ما كان وما يكون، وأنه جلد اثنتي عشرة ألف جلدة على ما حكاه ابن أبي الإصبغ في تاريخ الأطباء، والظاهر أن هذا اختلاق منهم أو عليهم، إذ مثل هذا لا يكتم، فلو كان حقاً لتواتر، والمشهور أن زرادشت [هذا] ليس بمحترم حرمة النبيين ولا الصديقين، ولا الشهداء ولا الصالحين، ولا له في أحكام الرقيق نصيب، ولا هو من المختلف في نبوهم، بل مقطوع بعدم نبوته، وهو من طبقة ماني ومزدك لأشيء في سبه ولعنه.

وظاهر كلام القاضي عياض في آخر كتاب ((الشفا)) أن من سبه عذر وعوقب، وجعله في ذلك كالخضر ونحوه، وأظنه - والله عز وجل أعلم - وهماً منه فإن لم يكن وهماً فهو نقل غريب جدا فتأمله.

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَتِهِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ أَيْوَمُ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي يَأْتِي بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا قُلُ التَّوْطِي الله الله الله الله الله الله إلى أن الشمس تطلع من مغرها بين يدي الساعة، ثم يغلق باب التوبة، وهي من جهة المغرب سعتها مسيرة أربعين سنة، وزعم بعض العلماء أن طلوع الشمس من مغرها تكذيب للمنجمين والفلاسفة، ورد عليهم؛ لأهم لما سمعوا في القرآن قول إبراهيم لنمرود: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي

حَآجٌ إِبْرَاهِمَ فِي رَبِّهِمَ أَنْ ءَاتَنهُ ٱللّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِمُ رَبِّي ٱلّذِي يُحَي وَيُمِيتُ قَالَ أَنا أُخِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِمُ فَإِنَ ٱللّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ وَٱللّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴿ وَالبقرة: ٢٥٨] قالوا: هذا من إبراهيم يتضمن قدرة الله تعالى على أن يأتي ها من المغرب وليس كذلك، إذ هو عالى لا يدخل تحت المقدورية، فأكذبوا بإخراجها من المغرب في آخر الوقت. وإن ثبت عالى لا يدخل تحت المقدورية، فأكذبوا بإخراجها من المغرب في الشفاء، فقد تقدم أكذاهم من حينئذ.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَاۤ أَمِّرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّهُم مِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٥٩] /[٨٤ ب/م] يحتج به من أنكر الخلاف بين الأئمة في الفروع فضلاً عن الأصول؛ لأن ذلك تفريق للدين، وهو مذموم.

وأحيب بأنه محمول على التفرق في أصول الدين لا في فروعه للإجماع على حوازه.

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] احتج به أبو حنيفة على وجوب الأضحية، لأن الإشارة إلى ما سبق من الصلاة، والنسك، والأضحية من النسك، والآية اقتضت ألها مأمور بها والأمر للوجوب.

وأجيب بأن المخاطب / [١٨٠ / ل] بالأمر بها هو النبي ﷺ فإن كان الأمر به على الوجوب فهو خاص به لا يتعدى إلى الأمة.

﴿ قُلُ أَغَيْرَ ٱللّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُو رَبُ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُ نَفْسِ إِلّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ وَالْإِرَةُ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ وَالْأَنعام: ١٦٤] قيل المراد: إلا لها، بدليل: ﴿ لا يُكَلّفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كُسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبّنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِلَى وَسَينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبّنا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِلَّ أَن مَوْلَئِنَا فَا يَعْمِلُ عَلَيْنَا وَالْمَوْمِ اللّهُ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَالْمَوْدِينَ وَالْمَوْمِ اللّهِ مَوْلَئِنَا فَانصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَفْوِينَ ﴾ [البقرة: عَلَى الله على الله ولها في الخير، فاكتفى بأحدهما كقوله: عز وجل ﴿ وَلَهُ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي ٱلّيلِ وَٱلنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي ٱلّيلِ وَٱلنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي ٱلّيلِ وَٱلنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ اللهُ عَلَيْهُ وَالنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ وَلَهُ وَالنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ وَاللّهُ مَا سَكَنَ فِي ٱلْيلِ وَٱلنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ الْعَلِيمُ وَلَهُ الله عَلَى الله عَلَيْهُ اللّهُ الله الله الله عَلَيْهُ الله وَالنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ الْعَلِيمُ الله عَلَيْهُ الْعَلَيْمُ وَالنّهَارِ وَهُو ٱلسَّمِيعُ الْعَلِيمُ اللهُ عَلَى اللهُ اله

[الأنعام: ١٣] ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُر مِّمَّا خَلَقَ ظِلَلاً وَجَعَلَ لَكُر مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَانَا وَجَعَلَ لَكُر مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَانَا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَالِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَكُمْ لَكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ [النحل: ٨١] ونحوه.

﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ ﴾ فيه إثبات المعاد ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبَّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ شَيْءٍ ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّعُكُم بِمَا كُنتُم فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فيه أن كشف الحقائق وارتفاع فَيُنتِعُكُم بِمَا كُنتُم فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فيه أن كشف الحقائق وارتفاع الخلاف إنما يكون في عالم الآحرة، وأوله عقيب الموت بل حال الموت وعيان الملك وهذه في النحل، أوضح منها هاهنا.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَتِهِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَسَ لِيَبَلُوَكُمْ فِي وَهُو ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَتِهِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَسَ لِيَبَلُوكُمْ فِي مَا ءَاتَنكُمْ أَإِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٦٥] يحتج به على تعليل أفعاله - عز وجل - أي فاضل بينكم ليختبر ما عندكم من الطاعة والشكر.

## \* \* \*

## القول في سورة الأعراف

﴿ كِتَنَبُّ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ، وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٢] وتعليل الإنزال الإنزال بالإنذار وهو من باب ما سبق آنفا.

﴿ اَتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ ٓ أُولِيَا ٓ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٣] إن أريد باتباعه تصديقه فهو عام مطرد؛ لأن تصديق الحميع واجب بمعنى الاعتقاد أنه حق من حق، وإن أريد به الامتثال التكليفي فهو عام أريد به الخاص وهو الأوامر والنواهي.

﴿ وَكُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَنهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَناً أَوْ هُمْ قَآبِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] أي: أهلكناها في الحكم، فجاءها بأسنا في التنفيذ الواقع، وهذا كما حكي: أن شخصاً وقع من علو فمات؛ فقيل وقع فلان فمات؛ فقال بعض العارفين: بل مات فوقع، أي لما حكم بموته، جعل وقوعه سبباً لتنفيذ ما حكم به.

وقيل: المعنى أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، وهو قريب من الأول، وقيل: هو من باب التقديم والتأخير، أي جاءها بأسنا فأهلكناها، وهذه من باب حروف المعاني في أصول الفقه.

﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَبِنِ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَ زِينُهُۥ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٨] الآيتين يحتج به ونظيريه في (المؤمنون)، و (القارعة) على وزن أعمال العباد، ثم اختلف فيه:

فالجمهور على أنه وزن حقيقي بميزان ذات كفتين ولسان، وأن الموزون صحائف الأعمال أو اعتمادات تساوي حركات الأعمال، أو يخلق الله – عز وجل – فيهما ثقلاً وحفة تكون أمارة على ما يراد / [٥٥ أ/م] بالعبد من سعادة أو غيرها، والمعتزلة على أنه وزن مجاز/ [١٨١ / ل] بمعنى إقامة العدل بحيث لا بخس ولا ظلم بدليل: ﴿ وَنَضَعُ الْمُوازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنَ خَرْدَلِ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبِنَ ﴿ وَالْنبياء: ٤٧] أبدل القسط من الموازين، والمقصود هو البدل لا المبدل منه كما [اقتضته العربية] كأنه قال: ونضع القسط، وأحيب بأن وضع القسط لا ينافي نصب الموازين لجواز أن سبب القسط هو الميزان.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَنكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَّتِهِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا

إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّحِدِينَ ﴿ وَ الأعراف: ١١] يحتمل أن الخلق والتصوير لآدم، وأضيفا إلى المخاطبين لتضمن صلب آدم لهم، فالترتيب والتراخي يتم على أصله، ويحتمل ألهما للمخاطبين فيكون الجواب على نحو ما مر في ﴿ وَكُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَهَا فَجَآءَهَا بَأَسُنَا بَيَنتًا أَوْ هُمْ قَآبِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] أي خلقناكم في علمنا، أو أردنا خلقكم ثم قلنا أو قلنا ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِهِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِبْلِيسَ أَيَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ ﴿ وَ البقرة: ٣٤] ثم خلقناكم.

﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ قَالَ أَنَا ْ خَيْرُ مِّنَهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينِ ﴿ قَالَ مَا مَنعَكَ أَلًا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ قَالَ أَنَا ْ خَيْرُ مِّنَهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينِ ﴾ [الأعراف: ١٢] فيه اقتضاء الأمر الوجوب والفور لأنه لامه على تأخير السجود عن وقت أمره به؛ لأن ﴿ إِذْ ﴾ للوقت تقديره: ما منعك أن تسجد وقت أمري لك بالسجود، وفيهما خلاف، و ﴿ لا ﴾ في ﴿ أن لا تسجد ﴾ زائدة، و إلا لاقتضى أن إبليس سجد ثم ليم على السجود الذي هو طاعة، وأنه محال، و نظيره في زيادة ﴿ لا ﴾ قول الراجز:

فما ألوم البيض أن لا تسخرا لما رأين الشمط القفندرا أى أن تسخر.

﴿ قَالَ أَناْ خَيْرٌ مِّنَهُ خَلَقَتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقَتَهُ مِن طِينٍ ﴿ وَالأَعراف: ١٢] تضمن هذا من إبليس مخالفة وعناداً واستكباراً واعتراضاً وقدحاً في الحكمة وجهلاً بالحقائق وغلطاً في الفلسفة؛ لأن النار خفيفة طائشة محرقة شريرة، والطين رزين ثابت متواضع، ولا جرم رجع كل منهما إلى أصله، فإبليس مذموم وآدم مرحوم.

وبالحملة فإبليس استعمل الفلسفة؛ فوقع في السفه، ولو أعطى الفلسفة حقها؛ لأعطى الطاعة مستحقها.

﴿ قَالَ فَٱهْبِطُ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّغِرِينَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٣] الضمير إما للسماء أو للجنة وعلى التقديرين يدل على أن الجنة دار تواضع وأدب لا كبر فيها، وعلى القول بأن الضمير للجنة، وهو الظاهر يقتضي ظاهراً: أن آدم ومن سجد له وإبليس جميعاً كانوا في تلك الحال في الجنة، فما امتنع إبليس من الطاعة على الفور، عوقب بالخروج من الجنة على الفور.

﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغُويْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦] يحتج

به الجمهور على أن الهادي والمضل والمغوي هو الله - عز وجل - / [٨٥ ب / م]؛ لأنه أقر إبليس على نسبة الإغواء إليه، ولولا أن / [١٨٢ / ل] الأمر كذلك لما أقره بل كان يقول له: ويحك أمعصية وبمتاً؛ أتعصيني وتبهتني؟! فلما أقره على ذلك دل على صحته.

والجمهور إذا تمسكوا بهذا قال لهم المعتزلة: أنتم تلاميذ إبليس، تشنيعاً عليهم، وليس احتجاج الجمهور بقول إبليس، وإنما هو بإقرار الله - عز وجل - عليه.

﴿ فَوَسُوسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَنُ لِيُبْدِى لَهُمَا مَا وُرِى عَنْهُمَا مِن سَوْءَ تِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمُا رَبُّكُمَا عَنْ هَاذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَالِدِينَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٢٠] أي وسوس لهما ليعصيا؛ فتبدو سو آقما، فذكر الغاية البعدى الستلزامها القربي، إذا كانت أثراً لهما.

﴿ وَقَالَ مَا نَهَنكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَدِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠] أي لئلا تكونا ملكين، أو تكونا من الخالدين. يحتج هذا من يرى الملائكة أفضل من البشر حتى آدم.

وتقريره أن هذا يدل على أن ذلك كان مشهوراً متقرراً عند آدم وحواء حتى جعله إبليس سبباً لإغرائهما واستذلالهما، وإلا لما قبلاه منه مسارعين إليه، وأيضاً لما أقدما على المخالفة حرصاً على رتبة الملائكة دل على ما قلناه؛ لأن العاقل إنما يحصر على ما يعتقده كمالاً له، وأيضاً [ لما قرن كولهما ملكين بكولهما من الخالدين، دل على أن الملك أفضل من البشر] كما أن الخالد أفضل من الزائل.

﴿ فَدَلَّنَهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ اللَّهُمَا وَطَفِقَا كَنْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجُنَّةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ مِن وَرَقِ ٱلْجُنَّةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ مِن وَرَقِ ٱلْجُنَّةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ لَكُمَا عَدُوُّ مُّبِينٌ ﴿ وَنَادَنَهُمَ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ عَدُوُّ مُّبِينٌ ﴿ وَالْعُوتِ فِي كَلامِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَدُولُ مُبِينٌ ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ عَرَ وَجِل - أَعِني نفس تكلمه؛ لأن النداء لا يعقل إلا كذلك، ومثله: ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ ﴾ ونحوه.

وأجاب الآخرون بأنه ناداهما بواسطة [الملك: أو سمى إفهامهما] بكلامه الذاتي نداء بجامع الإفهام.

قُوله - عز وجل - : ﴿ يَسَنِي ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا

وَلِبَاسُ ٱلتَّقُوَىٰ ذَٰ لِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰ لِكَ مِنْ ءَايَتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكُرُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٢٦] تضمنت هذه الآية المحاز بمراتب، وذلك لأن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس إنما هو الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس، وصار ذلك كقول الراجز:

الحمد لله العظيم المنان صار الثريد في رءوس العيدان

سمى السنبل في رءوس العصف الذي تحته ثريداً، وإنما يصير ثريداً بعد أن يحصد، ثم يدرس، ثم يصفى، ثم يطحن، ثم يخبز، ثم يثرد، سمى ابن السيد البطليوسي<sup>(۱)</sup> هذا وأمثاله [مجاز المراتب]، وهو من غرائب مسائل المجاز.

﴿ يَسَنِى ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَنُ كَمَا أَخْرَجَ أَبُويْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزعُ عَنْهُمَا لِبُرِيهُمَا سَوْءَ تِمِمَا أَ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُو وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْبُهُمْ أَ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَاطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُوْمِنُونَ ﴿ وَالْعَراف: ٢٧] أضاف الفتنة إلى الشيطان مع قول موسى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ مَسَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكُتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيّنَى أَتُهُمُ كَنَا مِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَا وَمُنَا أَخَذَهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكُتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيّنَى أَتُهُمُ كَنَا مِمَا السُّفَهَا وَمُنَا أَوْلَا وَارْحَمْنَا وَالْعَمْنَا وَالْعَمْ وَلَا عَلَى الشَّفَهَا وَالْعَمْ وَالْعَرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَالْعَمْ وَالْعَرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ لَنَا وَالْحَمْ وَلَى اللّهُ مِنَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنَا اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ بَيْنِنَا أَلْيُسَ اللّهُ مِأَعْلَمَ بِالشَّوْدِينَ ﴿ وَكَذَالِكَ فَتَنَا بَعْضَهُم وَلَى اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ بَيْنِنَا أَلْكُسَ اللّهُ مِأْعَلَمَ بِالشَّوْدِينَ فَي اللهُ عَلَيْهُم مِنْ بَيْنِنَا أَلْكُسَ اللّهُ مِأَعْلَمَ بِالْشَوْدِينَ فَي اللهُ عَلَيْهِم مِنْ بَيْنِنَا أَلْكُسَ اللّهُ مُؤْمِنُونَ اللهُ وَتَنَا الله وَعْلَا اللهُ وَتَنَا اللهُ عَلَى اللهُ وَتَنَا اللهُ مَن وَتَمَا اللهُ عَلَى اللهُ الله وَالْعُوارِ وَالْمَا اللهُ وَلَا اللهُ وَتَنَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِم وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَتَنَا اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُم وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

﴿ إِنَّهُ مُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴿ [١٨٣ / ل] مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْبَهُمْ ۗ ﴾ هذا من جملة الابتلاء والمحنة، وعظيم الفتنة، إذ لو رآهم بنو آدم لاحترزوا منهم كما يحترز بعضهم من بعض، ولكن صاروا كما قيل:

رمتني بنات الدهر من حيث لا أرى فكيف بمن يرمي وليس برامي والسبب في أنهم يروننا ولا نراهم مادتهم نارية لطيفة، ومادتنا طينية كثيفة، والكثيف

<sup>(</sup>١) وهو الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي المعروف بابن السيد البطليوسي توفي سنة ٢١ه هـ انظر البداية والنهاية [١٩٨/١٢].

لا يرى اللطيف.

فإن قيل: فنحن نرى النار التي هي مادتهم فما بالنا لا نراهم؟!

قلنا: التحليق يلطف المادة، ألا ترى أن البشر ألطف من الطين الذي هو مادته، وكذلك كل فرع هو ألطف من أصله كالزيت من الزيتون، والعصير من العنب، والدبس من الرطب، ونحو ذلك.

﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۖ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُنُ
بِٱلْفَحْشَآءِ ۗ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۚ ﴾ [الأعراف: ٢٨] يحتج بها المعتزلة، ووجه احتجاجهم أنه كما لا يأمر بالفحشاء لا يريدها.

وقال الجمهور: بل هو يريدها ويقدرها بتقدير أسبابها، وخلق دواعيها والصوارف عنها وإن لم يأمر بها، ولعل أصل الخلاف أن المعصية خلاف الأمر عند الجمهور، فلا ينافيه موافقة الإرادة في المعصية، وعند المعتزلة هي مخالفة الإرادة، فلو كان مريداً للمعصية لكان المكلف عاصياً من حيث هو مطيع، وأنه محال.

ومذهب الجمهور في أن الطاعة والمعصية دائران مع الأمر والنهي أشبه باللغة والنظر، وهو الصواب.

و يحكى أن الشيخ أبا إسحاق الإسفراييني دخل على الصاحب بن عباد، وعنده القاضي عبد الجبار الهمذاني، فلما رآه القاضي قال تعريضاً به: سبحان المنزه عن الفحشاء، فقال الشيخ أبو إسحاق: سبحان من يفعل ما يشاء، فاستوفى كل واحد منهما حجته في خمس كلمات، واعلم أن هؤلاء الذين قالوا في فاحشتهم: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَنحِشَةً قَالُواْ وَجَدّنا عَلَيْهَا ءَابَآءَنا وَٱللَّهُ أَمْرَنا بِهَا ۖ قُل إِن الله لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۗ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ فَي اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ فَي اللهِ مَا لَا صدقوا في تقليد آبائهم وكذبوا على رهم.

﴿ قُلْ أَمْ رَبِي بِٱلْقِسْطِ ۗ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٢٩] يحتمل أمرين: أحدهما: إثبات المعاد، أي كما بدأكم أي: ابتداء خلقكم بعد العدم الأصلي، كذلك يعيدكم بعد العدم الطارئ على وجودكم، وهو أيسر، ولا فرق غير أن الإنسان في ابتداء نشأته يتدرج في الأطوار السبعة. نطفة ثم مضغة إلى آخرها، وفي إعادته لا يتدرج في الأطوار، غير أن هذا ليس مؤثراً في حكم القدرة التامة، وقد قيل: إن عند إرادة البعث تمطر السماء أربعين يوماً ماءً كمني

الرجال، فلعل الأرض تجعل فيها حرارة كحرارة الرحم، ثم يتطور العالم في بطنها كتطوره في بطون الأمهات /  $[1 \times 1]$  والأرض تسمى أماً، فلعله لذلك أو له ولغيره /  $[1 \times 1]$  وبالجملة فالقدرة صالحة للتأثير بواسطة التطوير ودون التطوير.

الثاني: إثبات القدر أولاً وآخراً، أي كما بدأ خلقكم مؤمناً وكافراً، ومهتدياً وضالاً، كذلك يعيدكم كما بدأكم، يشهد لذلك قوله عز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُر فَمِنكُر كَافِرٌ وَكَافِرٌ وَمِنكُم مُّوْمِن وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [التغابن: ٢] وقوله ﷺ: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، ثم رش عليهم من نوره؛ فمن أصابه ذلك النور اهتدى، ومن أخطأه ضل» (١).

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد في مسنده [ ۲/ ۱۹۷] ورواه الطيالسي ۵۷ – [۱/ ۳۱] والحاكم [۱/ ۳۰ – ۳۱] ورواه ابن حبان في صحيحه [۱۸۱۲] والترمذي في السنن برقم [۲٦٤٤].

<sup>(</sup>۲) رواه مسلم في كتاب الجنة [۱۷/ ۳۰۵] ح ۸۳- [۲۸۷۸] وابن ماجة في كتاب الزهد ح [۲۲۷۸] ورواه أحمد [۳/ ۳۳۱] والحاكم ۱/ ۹۰.

استحقاق الذم وغير الإرادة الإلهية.

﴿ يَنبَنِى ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُرْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا سُحِبُ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٣١] هذا من أصول الطب، وتدبير الأبدان، وهو الاقتصاد في المأكل والمشرب.

و يحكى أن جبرائيل بن بختيشوع الطبيب دخل على هارون الرشيد، وعنده قارئ؛ فقرأ هذه الآية؛ فقال الحكيم: يا أمير المؤمنين، ما ترك كتابكم شيئاً من الطب إلا استوفاه في هذه الكلمات.

ووجه ذلك أن المقصود من الطعام والشراب إنما هو بقاء النفس بما يستحيل منه من الدم ويتجوهر منه من الروح الحاس والمدرك، فإذا اقتصد فيه، قويت المعدة على هضمه، فانصرف أكثره إلى المقصود، وبقي باقية تدفعه الطبيعة [ثفلاً] فيبقى البدن خالصاً من الفضول بعده كما كان قبله، وإذا أسرف فيه باقية الزائد على المقصود فضولاً وأحلاطاً في البدن خصوصاً إن ضعفت المعدة عن هضمه، فتكون تلك الأخلاط غليظة ثم تتعفن تلك الأخلاط، فتولد أمراضاً يكون منها العطب.

ويحكى عن جالينوس أنه قال: أنا أحب أن آكل لأعيش، وهؤلاء يحبون أن يعيشوا [٥٨/ ل] ليأكلوا، يعني أن الحكمة تقتضي أن تكون الحياة غاية الأكل والأكل وسيلة لها، والعامة عكسوا ذلك فجعلوا الأكل غاية الحياة، والحياة وسيلة له وهو دأب البهائم / [٨٧].

وقال ابن الرومي:

فلا تستكثرن من الصحاب يكون من الطعام أو الشراب

عدوك من صديقك مستفاد فإن الداء أكثر ما تـــــراه

﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ﴾ [الأعراف: ٣١] أمر إباحة ﴿ وَلَا تُسۡرِفُوۤاْ ۚ ﴾ [الأعراف: ٣١] عتمل أنه نهي إرشاد، ويحتمل الكراهة.

﴿ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى آللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] هذا جامع لكل محرم، والخصال الأربع المذكورة، بعدة معطوفة عليه عطف الخاص على العام.

﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّى ٱلْفَوَ حِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف:

٣٣] يحتج به من زعم أن حبر الواحد يفيد العلم؛ لأنا إنما نقبل حبر العدل، والعدل قد حرم عليه أن يقول ما لا يعلم، فوجب أن لا يقول إلا ما يعلم، وذلك يفيد العلم، وهو ضعيف ومقدمته الأخبرة ظنية؛ لجواز أن يخالف لداع أو صارف؛ فيقول ما لا يعلم، ثم لو أفادت الآحاد العلم لما احتيج إلى العدد في البينات، وما تفاوتت في العدد ولما كان لاستفاضة والتواتر مزية على الآحاد واللوازم باطلة؛ فالملزوم كذلك؛ ولأنا نجد أنفسنا غير عالمة بموجب خبر الواحد فالقول بإفادته العلم مصادم لهذا العلم الوجداني الضروري، فلا يلتفت إليه، وربما احتج بقوله - عز وجل-: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ وَلَا عَنْ عَامَنُوا فِي الْحَيْوةِ اللّهُ اللّهِ الْقِيرَةِ قُلْ هَى لِلّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيْوةِ اللّهُ نِيا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِينَامَةِ ثُمَا كَذَٰ لِكَ نُفَصِلُ الْآلِيقِ القومِ يَعْامُونَ ﴿ وَلَى الْاعْراف: ٣٢] من يرى إباحة الطرب وسماع الملاهي، لأن الآية اقتضت إباحة عموم الطيبات من الرزق وهذه الأشياء الطرب وسماع الملاهي، لأن الآية اقتضت إباحة عموم الطيبات من الرزق وهذه الأشياء من طيبات رزق السمع؛ فكانت مباحة كطيبات رزق الذوق والشم واللمس، والملس، الطرب وعنا إلى حذهب الظاهرية، والأشبه وهذه والتي قبلها - أعني إفادة خبر الواحد العلم - يعزيان إلى مذهب الظاهرية، والأشبه أن سماع الملاهي إن دعا إلى حرام، أو أشغل عن واجب فهو حرام، وإن دعا إلى مكروه أو سد عن مندوب فهو مكروه، وإلا فهو مباح، وحيث يحرم يخرج جواز التداوي به من الماليخوليا ونحوه من الأمراض، على الخلاف في التداوي / [١٨٦/ ل] بالمسكر.

﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُّ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤] ونظائرها حجة للجمهور على أن المقتول هلك بأجله لم يكن ليستأخر عن ذلك ولا يستقدم، ولو لم يقتله القاتل [لهلك في وقت القتل بسبب غيره، خلافاً للمعتزلة فيما حكي عنهم من أن القاتل] قطع عليه أجله، ولو لم يقتله لاستمر حياً إلى آخر أجله؛ استصحاباً لحال حياته، والأشبه الأول؛ لأن تفويت هذه الحياة المعينة في هذا الوقت المعين بالسبب المعين معلوم لله - عز وجل - وكل ما كان معلوماً لله - عز وجل - استحال تغيره بتقدم أو تأخر، وما قاله المعتزلة تخيل ذهني لا وقوع له في الخارج أصلاً.

﴿ فَمَنِ / [٨٧ ب/ م] آتَقَىٰ وَأَصْلَحَ ﴾ أي اتقى الكفر وأصلح العمل فهو في قوة ﴿ فَمَن آتَقَىٰ وَأَصْلَحَ ﴾ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ ﴾ وقد سبق القول فيه.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

(ق) الأعراف: ٣٦] لم يشترط مع الكفر نفي العمل الصالح كما اشترط مع الإيمان وجوده، والفرق أن العمل الصالح لا يتصور مع الكفر، إذ الكفر مانع من وجوده فلم يحتج إلى اشتراط نفيه؛ لأنه منفي لوجود مانعه أو انتفاء شرطه، وهو الإيمان بخلاف الإيمان، فإن انتفاء العمل الصالح يصح معه؛ فلذلك اشترط وجوده في تمام الجزاء عليه.

وهذا يقتضي أن الكفر في بابه أعظم من الإيمان في بابه، وكذلك النواهي والمعاصي أعظم من الأوامر والطاعات في باها، وسبب ذلك، عظمة الجناب الإلهي عن الجرأة عليه بالمعاصي واستغناؤه عن الطاعات فالمعاصي تغضبه، والطاعات لا تنفعه إنما هي إحسان من المطيع إلى نفسه، ألا ترى أن السلطان إذا خرج عن طاعته خارجي جهز إليه العساكر، وقام له وقعد، ولو أهدى له ملك الأرض لم يحتفل له بعض ذلك الاحتفال.

﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ آفَتَرَىٰ عَلَى آللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِعَايَنِتِهِ ۚ أَوْلَتِكَ يَنَاهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَبِ ۚ حَتَى إِذَا جَآءَهُم رُسُلُنَا يَتَوَقَّوْ هَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ مِن اللّهِ ۚ قَالُواْ ضَلُواْ عَنَا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِم أَنَهُمْ كَانُواْ كَنفِرِينَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٣٧] كتمل أن المراد نصيبهم من الشقاوة السابقة [لهم في الكتاب] ويحتمل أن المراد نصيبهم من الرزق المقسوم لهم في الكتاب، ويحتمل إرادة الأمرين، والنكتة المقصودة قوله - عز وجل-: ﴿ يَنَاهُمُ مَن صِيبُهُم ﴾ [الأعراف: ٣٧] و لم يقل ينالون نصيبهم، إشارة إلى أن ما سبق في الكتاب من شقاوة وسعادة ورزق هو أشد طلباً للإنسان حتى يناله من الإنسان له حتى يدركه، ولو لم يكن لأهل التفويض والتوكل غير هذه لكفتهم إذا فهموها.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَئِتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبُوَابُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجُمَلُ فِي سَمِّ ٱلْجِيَاطِ ۚ وَكَذَٰ لِكَ خَبْرِى ٱلْمُجْرِمِينَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٤٠] يعني لأرواحهم عقيب الموت / [١٨٧/ ل] بل ترد فتخر من السماء تموي بحا الريح في مكان سحيق أي بعيد، وهو سجين بخلاف المؤمنين، فإن أبواب السماء تفتح لأرواحهم حتى تنتهي إلى العرش إكراماً لها ثم تعاد إلى القبر للسؤال.

وتفصيل هذا في حديث البراء بن عازب، وهذه من متعلقات اليوم الآخر.

﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠] هو من باب تعليق الشيء المحال، نحو حتى يعود اللبن في الضرع، حتى يشيب الغراب ويبيض القار.

وحتى يؤوب القارصان كلاهما وينشر في القتلى كليب لوائل ونحو ذلك.

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِّ تَجَرِى مِن تَحْتِمُ ٱلْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَائنَا لِهَاذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْ تَدِى لَوْلآ أَنْ هَدَائنَا ٱللَّهُ ۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثَتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٤٣] يعني كان في أن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثَتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٣] يعني كان في الدنيا، وقد يستبعد ذلك وليس ببعيد، أما إن نسب إلى القدرة الإلهية فظاهر، وأما إن نسب إلى الواقع، فكثيراً ما طابت / [٨٨ أ / م] النفوس عن حبث، واصطلح الناس عن غضب، وتنازلوا عن غل وإحن.

وقد حكي في كتاب عجائب المخلوقات أن في البحر سمكة إذا أكلها المتضاغنان زال ما في نفوسهما وعادا أصدقاء.

وبالجملة فهذا أمر ممكن، وكل ممكن مقدور، وكل مقدور أخبر الصادق بوقوعه فهو واقع لا محالة.

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنَ غِلِّ تَجَرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَرُ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحُقِّ وَنُودُواْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحُقِّ وَنُودُواْ أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحُقِّ وَنُودُواْ أَنْ يَلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثَتْمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٤٣] لعلهم يقولون هذا لما يرون من صعوبة الطريق ووعورة المسلك، فيعلمون ألهم عاجزون عن قطعه لولا إعانة الله – عز وجل – لهم فيحمدونه على نعمه، ويعترفون بالحمد والحق لأهله.

ويحتج به الجمهور على أن الهدى من الله، ويطردون حكمه في مقابله وهو الضلال بقضائه وقدره.

﴿ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٤٣] عرفوا ذلك عيانًا بعد أن كانوا يعرفونه في دار التكليف نظرًا وبرهانًا وتلك المعرفة أتم.

﴿ وَنُودُوٓا أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثَتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٣] يعني أن الجنة كانت للكفار، بتقدير أن لو آمنوا والنار للمؤمنين أن لو كفروا، فإذا دخل المؤمنون الجنة؛ فكألهم ورثوا ما كان للكفار لو آمنوا، وذلك هو التغابن يغبن أهل الجنة أهل النار بفوزهم وهلاك أولئك.

﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَبُ ٱلْجُنَّةِ أَصْحَبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ

وَجَدتُم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقَّا ۖ قَالُواْ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِنٌ بَيْنَهُمْ أَنِ لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ كَنفِرُونَ ﴿ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ كَنفِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٤، ٤٥] إلى آخر القصة من أحكام اليوم الآخر في محاورة أهل الجنة والنار.

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلُهُ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ لَيُقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتُرُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٣] [١١٨/ ل] هي في الكفار لا تنفعهم شفاعة، ولا يجدون شافعاً.

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَ الدَّيَ عَلَيْهُ وَالشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنَّجُومَ مُسَخَّرَتٍ بِأَمْرِهِ مَ الْعَرْشِ يُغْشِى ٱلْيَلَ ٱلنَّهُ رَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَالشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنَّجُومَ مُسَخَّرَتٍ بِأَمْرِهِ مَ الْعَرْشِ يَ الْعَرْفِ يَعْمَلُونَ اللَّهُ رَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَالْعَرَافِ: ١٤٥].

قيل: هي من أيام ربك كل يوم كألف سنة مما تعدون، وقيل: هي من أيامنا هذه، وهو أشبه وعلى كمال القدرة أدل، وهاهنا سؤال مشهور، وهو كيف خلقها في ستة أيام مع قدرته على خلقها «بكن» فيكون؟!

وجوابه أن ذلك ليعلم عبيده الأناة والتثبت، ولذلك أمرهم بذلك فقال: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا ضَرَبَتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّكَمُ السَّكَمُ السَّكَمُ وَقُمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَالِكَ كَنَاتُم مِن قَبْلُ فَمَنَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيّنُوٓا ۚ إِنَ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا كَنَاتُم مِن قَبْلُ فَمَنَ اللّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيّنُوٓا ۚ إِن اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا فَي اللّهَ عَلَيْكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإِ فَتَبَيّنُوٓا أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا عَلَيْكُ إِللّهُ عَلَيْكُمْ نَالِهِ مِينَ وَاللّهُ اللّهِ عَلَيْكُمْ نَالِهِ مِينَ وَ اللّهِ اللّهِ اللهُ اللهُ عَلَيْمُ نَلِهِ مِينَ فَي اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى

<sup>.</sup> [1V] om [1V] of [1V] of [1V] of [1V]

ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُ وَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَتِ بِأَمْرِهِ مَ الْعَرْشِ يُغْشِى ٱلنَّيْقُ وَٱلْأَمْرُ قَ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٤٥] هذه وذكرها في القرآن تعرف بمسألة الاستواء، وهي: أن الله – عز وجل – هل يقال إنه بذاته استوى على عرشه فوق السماوات، أم لا؟ أثبته الحنابلة والمحدثون، ونفاه المعتزلة والأشعريون ومن تابعهم، وبعضهم يسميها مسألة الجهة، وبعضهم مسألة العلو.

احتج المثبتون بوجوه: أحدها: هذه الآيات؛ إذ [۸۸ ب /م] [تقتضي استواءه) على العرش، هو السر الإلهي بذاته.

الثاني: أن الله – عز وجل – والعالم حقيقتان موجودتان، وكل موجودين فإما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر، أو مماساً له، أو بائناً عنه، والأولان محال على الله – عز وجل – فتعين الثالث، وهو أنه مباين للعالم، وقد ورد الشرع بما يصلح أن يكون جهة مباينة له، وهي جهة العلو؛ فتعينت بتعيين الشرع، ولأنها أشرف.

الثالث: أن النبي ﷺ عرج به إلى ربه، وأنه – عليه الصلاة والسلام – عرج به إلى جهة فوق ينتج من الشكل.

الثالث: أن رب محمد في جهة فوق، ويتعين أنه مستو على العرش بالنص.

الرابع: قوله - عز وجل-: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الرَابع: قوله - عز وجل-: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ اللَّكِلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّعَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكُرُ أُوْلَتَهِكَ هُو يَبُورُ ۞ ﴾ [فاطر: ١٠] مع قوله ﷺ: «ثــــلاثة لا تجاوز صلاهم آذاهُم، (١٠)، فبين أن صعود الأعمال إليه إلى جهة فوق، وذلك يقتضى أنه فوق.

الخامس: قوله - عز وجل -: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن تَخَسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۞ ﴾ [الملك: ١٦] ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفُ نَذِيرٍ ۞ ﴾ [الملك: ١٧] مع قوله ﷺ : ﴿ أَيما امرأة باتت هاجرة لفراش زوجها كان الذي في السماء ساخطاً عليها﴾ (٢) رواه مسلم. نظم الدليل منه: أن الله - عز وجل - هو الذي في السماء ساخطاً عليها﴾ (٢)

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذي [7/ 197] - [77] والبيهقي [7/ 174] ورواه الطبراني [7/ 177] - [7.9]

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم [٢/ ١٠٦٠] ح [٤٣٦] والبخاري [٣/ ١١٨٢] ح [٣٠٦٥].

المؤثر سخطه، والمؤثر سخطه في السماء، فالله – عز وجل – في السماء / [١٨٩ /ل] والأولى إجماعية، والثانية: ثابتة بالحديث.

السادس: شهادة القرآن بأن فرعون بني صرحاً ليطلع إلى إله موسى في السماوات وأقره موسى على ذلك، والاحتجاج بإقرار موسى لا بفعل فرعون.

السابع: تكليم موسى على الجبل، ليكون أقرب إلى جهة الرب، وإلا لم يكن لصعوده الجبل فائدة.

الثامن: الله - عز وجل - ذات موجودة، وكل ذات موجودة، فإما في السماوات، أو في الأرض، أو فيهما، أو لا في واحدة منهما، والكل باطل إلا الأول والخصم يدعي الأخير، وهو أنه لا في واحدة منهما كسائر المجردات.

التاسع: حديث الجويرية: إذ قال لها: ﴿ أَينِ اللهِ ﴾ فأشارت إلى السماء؛ فحكم بإيمالها بذلك، والخصم يكفر من حكم النبي الله الله بإيمان مثله، وهذه مباينة للشرع.

العاشر: أجمع الناس على رفع أيديهم إلى السماء في الدعاء لتلقي الخير والبركة منه، وهي شهادة شرعية فطرية عامة، على أنه فوق السماء.

احتج النافون بوجوه:

أحدها: أنه لو كان بذاته سبحانه على العرش لكان إما أصغر منه أو أكبر أو مساوياً وبكل حال يلزم كونه متحيزاً جسماً مركباً منقسماً، وأنه محال.

الثاني: أن الله - عز وجل - قديم واجب غني فلو كان مستوياً بذاته على العرش في جهة فوق لكان متحيزاً / [٨٩ أ /م] وكل متحيز جسم أو جوهر حادث ممكن مفتقر، فالقديم حادث، هذا خلف.

الثالث: أن العرش إن كان قديماً لزم تعدد الذات القديمة، وهو محال، وإن كان حادثاً، فإن كان الاستواء عليه قديماً لزم قدم الحادث أو حدوث [القديم] وأنه محال وإن كان حادثاً فإن كان صفة قائمة بذات القديم لزم قيام الحوادث بذاته وهو محال، وإن لم يكن قائماً بذاته، فالتقدير حدوثه فهو مسبوق بعدمه فعدمه أزلي والأزلي لا يزول، فعدم الاستواء لم يزل والاستواء لم يكن، وحينئذ يجب تأويل الاستواء على الاستيلاء نحو:

قد استوى بشر على العراق بغير سيف ودم مهراق

وقول لآخر:

تركناهم صرعي لنسر وطائر

ولما علونا واستوينا عليهم

الرابع: أن الله - عز وجل -: في الأزل لم يكن مستوياً على العرش، وهو الآن على ما كان / [١٩٠ / ل) عليه في الأزل، فهو الآن غير مستو على العرش على ما يقوله الخصم، وهذا ضعيف، إذ لقائل أن يعارضه بأنه لم يكن معه عالم في الأزل وهو الآن على ما كان عليه في الأزل، فالعالم ليس معه الآن، لكنه خلاف العيان.

وذهب [أبو عبد الله بن حامد] إلى أن معنى استوائه على العرش الاستقرار، كما ذهب إلى أن نزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا انتقال. واحتج بقوله – عز وجل –: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّلْنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ أنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّلْنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٨] وقد أنكر ذلك على ابن حامد، ورد عليه.

واعلم أن السمع قوي في الإثبات، والعقل قوي في النفي، غير أن النفاة قالوا: العقل أصل السمع؛ فيجب تقديمه، وإلا لزم القدح في دلالة الأصل [على الفرع]، وذلك قادح في الفرع أيضاً، فتقديم الفرع مبطل لشهادة الأصل والفرع جميعاً، وأنه غير حائز.

وأجابوا عن حجج المثبتين من حيث الإجمال بأنها شبه وظواهر فلا تعارض الحجج القواطع.

قال بعض النفاة: أحد الأمرين لازم، إما بطلان مذهب المثبتين أو صحة مذهب الاتحادية؛ لأن إثبات الجهة والاستواء يستلزم التحسيم، وهو لا يصح إلا على رأي الاتحادية الذين يجيزون ظهور الحق سبحانه وتعالى في المظاهر الجسمانية والأطوار الطبيعية، وإليه الإشارة بقول الحلاج للجنيد: يا معلم، من الذي يأتي البشر على رسوم الطبع؟ فقال له الجنيد: اسكت، ويحك! أي خشبة تريد أن تفسد.

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِى الَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ وَشِيَّا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّبُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ مَ الْعَرْشِ يُغْشِى الَّيْلَ النَّهَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَلَمِينَ ﴿ [الأعراف: ٤٥] احتج به من قال: إن القرآن ليس بمحلوق؛ لأن القرآن هو الأمر، والأمر غير الخلق، فالقرآن غير الخلق، فالقرآن غير الخلق، فالقرآن غير علوق، وأما أن القرآن هو الأمر، فلقوله - عز / [٨٩ ب /م] وجل - : ﴿ إِنَّا أَنْوَلْنَكُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿ أَمُرًا مِّنَ عِندِنَا ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿ فَهِمَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿ أَمُوا أَن الأمر غير الخلق إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿ وَأَمَا أَن الأَمر غير الخلق

فلعطفه عليه في هذه الآية والعطف يقتضي التغاير، وأجاب الخصم بأن الأمر مشترك بين القرآن وغيره. ولا نسلم أن المراد به هاهنا القرآن سلمناه، لكن لا نسلم أن الأمر غير الخلق، وعطفه عليه ليس عطف تغاير، بل عطف خاص على عام.

﴿ آدَعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُ لَا شُحِبُ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥] تنبيه على عظمته التي يستحق بما ضراعة غير له.

﴿ وَخُفْيَةً ﴾ تنبيه على قربه الذي لا يحتاج معه إلى أن يجهر له، كقوله ﷺ : «إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إنكم تدعون سميعاً بصيراً قريباً، إنه أقرب / [١٩١، ل] إلى أحدكم من عنق راحلته».

﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصَلَحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحَمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبُ مِّرَ . ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ وَلَا تُلْمِ اللهِ عَلَى إِنْ كَانَتِ الرَّهَةِ صَفَةً فَعَلَ فَهِي قريبة بذاهَا، وإن كانت صفة ذات، فالقرب أثرها [أو ذاها على رأي من يرى أن الله - عز وجل - بذاته في كل مكان، أو على رأي الاتحادية؛ لأنما حينئذ لا تفارق الذات؛ فلا يمكن قرها بذاها إلا على رأي هؤلاء].

﴿ وَهُو ٱلَّذِ عَ يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ بُشَرًا بَيْنَ يَدَى رَحَمَتِهِ حَتَى إِذَا أَقَلَّتَ سَحَابًا ثِقَالاً سُقَنَنهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ عِن كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ كَذَالِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿ وَهُو ٱللَّذِ عَلَيْكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿ وَهُو ٱللَّذِ عَلَيْكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿ وَهُو ٱللَّذِ عَلَيْكُمْ تَذَكَّرُونَ فَي الْأَرْضَ بِالمَطرِ والنبات، وقد صرح بالقياس؛ فقال – عز وجل – : ﴿ وَهُو ٱلَّذِ عَ يُرْسِلُ الرِّينَ عَبْنَرًا بَيْنَ يَدَى يَحَمِّتِهِ عَلَيْ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقَنَنهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ مَن كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ كَذَالِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ الرِّينَ عَلَيْكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ الشّمرات بالمطر من الأرض الميتة يخرج الموتى من الأرض، ويعيه القياس أن حب الثمار مفرق في الأرض كأجزاء الموتى، وهي الجواهر المفردة وتوجيه القياس أن حب الثمار مفرق في الأرض كأجزاء الموتى، وهي الجواهر المفردة المناحلة إليها الأجسام، ثم إنه – عز وجل – يجمع ذلك الحب ويحيه حتى يخرج زرعاً وثمراً المناء فا أَو كذلك يجمع أَجزاء الموتى من الأرض، ويحييها حتى يخرج بشراً سوياً، [والجامع إمكاهما]، ودخول الممكن تحت المقدورية.

﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ـ فَقَالَ يَلْقَوْمِ آغَبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۗ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٥٩] قول نوح هذا وغيره من الرسل في هذه السورة وغيرها شهادة بالتوحيد، موافقة لقوله - عز وجل - : ﴿ وَسَعَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَيْلِكَ مِن رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥] وسيأتي برهان التوحيد في موضعه، إن شاء الله - عز وجل.

قول هود لقومه: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُمْ فِي ٱلْخَلِّقِ بَصِّطَةً لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصِّطَةً فَا ذَكُرُواْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُعْلَكُمْ خُلَفَآءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصِّطَةً فَاذْكُرُواْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٦٩] أي نعمه، واحدها نعمة، فَاذْكُرُواْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٦٩] أي نعمه، أم لا؟ على قولين: وقد اختلف العلماء في أن لله – عز وجل – على الكفار نعمة، أم لا؟ على قولين: أحدهما: نعم لهذه الآية وغيرها مما عدد عليهم فيها.

والثاني: لا، لأن ما أعطوه من / [٩٠] أم متاع الدنيا استدراج لا نعمة، فهو كالعسل المسموم هو آفة لا حلاوة.

ومرجع الخلاف إلى أن النعمة ما هي: إن أريد به مجرد اللذة والتنعيم فعلى الكفار نعم عظيمة، وإن أريد بها [التنعيم مع] سلامة العاقبة فيه، فلا نعمة عليهم بل هي نقم في صورة نعم.

﴿ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِن رَّبِكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ۖ أَجُندِلُونِنِي فِي أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَنِ ۚ فَٱنتظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿ وَالْمَانِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَن يَهْدِيهُ والصارف عن الإيمان وهو المشار إليه بقوله - عز وجل- : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيهُ وَالصارف عن الإيمان وهو المشار إليه بقوله - عز وجل- : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيهُ وَيَشَرَحْ صَدْرَهُ ولِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدُ أَن يُضِلَّهُ بَعُعَلَ صَدْرَهُ وَسَيقًا مَرْدَهُ وَالسَّمَآءِ ۚ كَذَالِكَ عَبْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَصَعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَالِكَ عَبْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَكَ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى ٱللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى ٱللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى ٱللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى ٱللَّهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ وَرَجَمَةٍ وَمَا يَوْسُ وَ فَالْجَيْنَاهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ وَلَا عَلَيْكُمُ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَاللَّذِينَ كَذَالِكَ عَبْعَلُ اللَّهُ اللَّهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ وَاللَّذِينَ مَعْهُ وَلَامِ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَاللَّذِينَ كَانُوا مُؤْمِنِينَ وَقَطَعْنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَالِهُ إِلَاعِامَ وَاللَّذِينَ كَذَالِكَ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللْعُلُولُ الللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ اللَ

عدم إيماهُم مفهوم من تكذيبهم، وإنما أتى به تأكيداً، والتأكيد من أبواب اللغات في أصول الفقه، وكذا: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: ٧٩] ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ وَيُدِخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَهُ وَعَذَابِ مُهِير بُ ﴾ يغصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ ويُدْخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَهُ وَعَذَابِ مُهِير بُ ﴾ [النساء: ١٤] / [١٩٢] / ل] الثاني فيهما مفهوم من الأول، وجئ به تأكيداً.

قول شعيب: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّلْنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَاۤ أَن نَّعُودَ فِيهَاۤ إِلَّاۤ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمَا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمَا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَلِيْحِينَ ﴿ الْأَعْرَاف: ٨٩] لما كان منشؤه في قوم كفار انعقد له سبب موافقتهم فتجوز به عن ملابسة ملتهم فسمى إعراضه عنها هداية الله - عز وجل - إياه نجاة منها و دخوله فيها لو قدَّر عوداً إليها.

وقوله: ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ ﴾ [الأعراف: ٨٩] يدل على جواز الكفر على الأنبياء إذا شاءه الله – عز وجل – وإلا لم يكن لاستثنائه معنى، وقد سبق أن عصمتهم إنما هي من وقوع الكفر لا من جوازه.

﴿ أُولَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [الأعراف: ١٠٠] يحتج به المعتزلة على أن الذنوب مخلوقة لأهلها، وإلا لكان مصيباً لهم بما هو مخلوق له، وذلك جور، والطبع على قلوهِم إذا كان من جملة عقوبتهم على ذنوهِم لم يكن فيه حجة، وجوابه قد عرف غير مرة، وقاعدته في مقدمة الكتاب وافية به حيث وقع.

﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآبِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَةُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَتِ فَمَا كَانُواْ لِيُوْ مِنُواْ بِمَا كَذَبُواْ مِن قَبْلُ ۚ كَذَالِكَ يَطْبَعُ ٱللّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَبُواْ مِن قَبْلُ ۚ كَذَالِكَ يَطْبَعُ ٱللّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠١] يحتج بها الفريقان، أما المعتزلة فلكونه علل الطبع على قلوبهم بكفرهم، فلو كان كفرهم معلول لإرادتهم فلو كان كفرهم معلول لإرادتهم على على قلوبهم معللاً بكفرهم بل كفرهم معلل علوق لهم، والجمهور منعوا كون الطبع على قلوبهم معللاً بكفرهم بل كفرهم معلل بالطبع على قلوب قوم فيكفرون بسبب الطبع على قلوب قوم فيكفرون بسبب الطبع على قلوبهم.

﴿ وَقَالَ ٱلۡكَاٰ ُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَالْهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْي لِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَالِمُونِ ﴿ ﴾ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَن وَجل اللَّهُ وَقَعْت على المعنوية لا الحسية.

﴿ وَأُورَثَنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَرِبَهَا ٱلَّتِي بَرَكُنَا فِيهَا وَتَمَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَاءِيلَ بِمَا صَبَرُوا ۗ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِيهَا ۗ وَتَمَّرَنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٧] يعني أرض مصر فرتها بني إسرائيل؛ لأهم هم المستضعفون كانوا فيها بدليل: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَ عَلَى الَّذِينَ السَّتُعْفُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَخُعَلَهُمْ أَيِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَرْثِينَ ﴾ [القصص: الله ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَ عَلَى اللهِ ﴿ وَنُمِكَنَ هُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَخُعَلَهُمْ أَيْمَ وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَرْثِينَ ﴾ [القصص: ٥] إلى ﴿ وَنُمَكِنَ هُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهُمَانِ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ وَمُقَامِرً كَرِيمٍ ﴿ وَكُنُونٍ ﴿ وَكُنُونٍ ﴿ وَكُنُونٍ ﴿ وَكُنُونٍ ﴾ [الشعراء: ٢٥ - ٨٥] ذكر السهيلي في «الأعلام» أنه الفيوم.

﴿ كَذَٰ لِكَ وَأُورَ ثَنَيْهَا بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ ﴿ وَالشَّعراء: ٩٥] يعني جنات فرعون وكنوزه، أورثها الله تعالى بني إسرائيل، لا يقال: إن بني إسرائيل بعد أن جاوزوا البحر فارين من فرعون، لم ينقل ألهم عادوا إلى مصر فكيف ورثوها؟ لأنا نقول: هذه دعوى مجردة، بل قد نقل وثيمة بن موسى في قصص الأنبياء: أن فرعون / [٩٣] / ل] لما هلك وقومه وأمنت بنو إسرائيل غائلته ندب نقيبين من نقبائه الاثني عشر: أحدهما: ثالب بن يوفنا والثاني: يوشع بن نون، مع كل واحد من سبطه اثنا عشر ألفاً، وأرسلهما إلى مصر، وقد خلت من حامية لغرق أهلها مع فرعون، فأخذوا ذخائر فرعون وكنوزه، وعادوا إلى موسى، فذلك توريثهم أرض مصر.

بعدي (۱) وهارون خليفة موسى على أمته عند ذهابه لميقات ربه، فكذلك على يجب أن يكون خليفة محمد على على أمته عند إجابته داعي ربه، وربما قرروه بطريق آخر، وهو أنه لما استثنى النبوة من منازل هارون، دل على أنه أثبت لعلي منه باقي المنازل الهارونية من موسى، ومن تلك المنازل أنه خليفته في حياته، ولو عاش بعد وفاته، فكذلك النبي استخلف علياً في حياته عند خروجه إلى تبوك، ثم إنه عاش بعده مدة، فوجب أن يكون خليفته بعد وفاته لتثبت له المنزلة الهارونية تحقيقاً في الحياة وتقديراً بعد الوفاة.

وأجاب الجمهور عن الطريقة الأولى بأن استخلاف موسى لهارون كان في حياته، ودعواكم استخلاف علي بعد وفاة النبي في والحياة والوفاة نقيضان لا يصح قياس أحدهما على الآخر، وعن الطريقة الثانية بأنا لا نسلم أن هارون / [٩١] لو عاش بعد موسى كان خليفة بعده، وحينئذ لا تثبت هذه المنزلة لهارون، فلا تثبت لعلى لأنه مشبه به، وفرع عليه.

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ وَال رَبِّ أَرِنَى أَنظُر إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَكِي اَنظُر إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السّتَقرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي أَفلَمًا جَكًلَىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ وَلَاكِنِ اَنظُر إِلَى الْجَبَلِ فَإِن السّتَقرَّ مَكَانَهُ وَاللّهُ وَأَنا أَوّلُ جَعَلَهُ وَكَا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَننكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا أَوّلُ اللّهُ عَلَيْهِ الله عواز رؤية الله عز وجل على مواز رؤية الله عز وجل والا لكان موسى غير عارف بما يجوز على الله عز وجل وما لا يجوز، أو محترئاً عليه بسؤال ما لا يجوز عليه، وكلاهما باطل، واعترض المعتزلة بأن قالوا: لم يكن سؤال موسى الرؤية لنفسه، إنما كان لقومه حين قالوا: أرنا الله جهرة. وقد قوبلوا عليه بالصعق والموت ولم يلزم من ذلك جهل ولا جرأة من موسى؛ إذ كان مبلغاً عن غيره، ومبلغ الكفر والمعصية ليس بكافر ولا عاص.

والجواب: أن هذا جهل بمراتب آي الكتاب ووقائعه، أو تجاهل بذلك، وذلك أن موسى – عليه السلام – كان له مع الله – عز وجل – في هذا المقام ميقاتان: أحدهما هذا وكان فيه وحده، وسأل الرؤية فيه لنفسه، والثاني بعد هذا، وهو مذكور بعد على ترتيب / [١٩٤/ ل] الواقع عند قوله – عز وجل –: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ مُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَنْتِنَا اللهُ فَلَمَّا أَخَذَتُهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيّنَ أَتُمُلِكُنَا بِمَا

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [٤/ ١٨٧٠] ح [٢٤٠٤].

فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۚ إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتَنْتُكَ تُضِلُ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهَدِئ مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَاعْفِر لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۗ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَنفِرِينَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وهنالك سأل قومه الرؤية، فأخذهم الصاعقة، فهذا الاعتراض من المعتزلة فاسد، إما عن غلط أو مغالطة.

وجوابه: لا نسلم أن ((لن) تقتضي تأبيد النفي بدليل ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتُ أَيْدِيهِمْ أُ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّامِينَ ﴿ وَاللّهِمَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ وَال رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَكِي وَلَكِنِ اَنظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اَسْتَقرَّ مَكَانَهُ وَسَوْفَ تَرَكِي أَفلَمّا جَكَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ وَأَنا الْجَبَلِ جَعَلَهُ وَكُن اللّهِ وَحَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَىنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا أَوّلُ اللّهُ وَمِينَ هَا وَخَرّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَىنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا أَوّلُ اللّهُ وَلَيْكُ وَأَنا أَوّلُ اللّهُ وَلَيْنَ فَي وَلِيته اللّهُ وَلَيْنَ فَي وَلِيته اللّهُ وَلَيْنَ فَي اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَيْنَ اللّهُ وَكُل معلق على ممكن فهو ممكن فالرؤية ممكنة ، وهو المطلوب، وأما المعتزلة فقالوا: على ممكن وكل معلق على ممكن فهو ممكن فالرؤية ممكنة ، وهو المطلوب، وأما المعتزلة فقالوا: ان الله – عز وجل – علم أن الجبل لا يستقر عند تجليه له وحيئذ إنما علق الرؤية على استقرار الجبل حال اضطرابه واندكاكه للتجلي، واستقراره / [٩١ بً /م] حال اضطرابه واندكاكه للتجلي، واستقراره / [٩١ بً /م] حال اضطرابه

محال، فالرؤية إنما علقت على محال [والمعلق على المحال] فالرؤية محال.

واعلم أن الجمهور لاحظوا إمكان استقرار الجبل لذاته حال التجلي، ولا شك في إمكان ذلك بهذا الاعتبار.

والمعتزلة لاحظوا استحالة استقراره حال اضطرابه بحسب ما عرض له من هيبة التجلي، واعتبار الشيء لذاته أولى من اعتباره بعارض له، فتلخص أن الدست هاهنا للجمهور.

﴿ فَلَمَّ ٓ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَىنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أُوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قالت المعتزلة معناه: تبت إليك [مطلقاً أو] من سؤال الرؤية [في الدنيا] وأنا أول المؤمنين [بأنك لا ترى، وليس نصاً فيما قالوه لاحتمال أن المعنى: تبت إليك مطلقاً أو من سؤال الرؤية في الدنيا وأنا أول المؤمنين] بعظمتك حتى لا يثبت لتجليك الجبال.

﴿ قَالَ يَعْمُوسَى ٓ إِنَّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَمِي فَخُذْ مَا ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّرَ لَلشَّكِرِينَ ﴿ وَهَا الْأَعْرَافِ: ١٤٤] عام أريد به الخاص أي على ناس عصره؛ إذ لم يكن فيه نبي / [٥٩٥/ ل] غيره، أما الأنبياء والرسل قبله وبعده فكثير، وأما الكلام فخص به كفاحاً على من عداه، إلا من خصه الدليل كنبينا على المعراج.

﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنَ بَعْدِهَا وَءَامَنُوَاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنَ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ وَحوبه رَحِيمٌ ﴿ وَٱلْأَعِرَافَ: ١٥٣] ظاهرها وجوب قبول التوبة من التائب، لكن وجوبه [ من الله - عز وجل-] عند الجمهور وعليه عند المعتزلة كما سبق.

﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا ۖ فَلَمَّاۤ أَخَذَتُهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِغۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِن قَبۡلُ وَإِيّنَ أَتُهُلِكُنَا مِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّاۤ ۚ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتَنتُكَ تُضِلُ شِغۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِن قَبۡلُ وَإِيّنَ أَتُهُكُنَا مِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّاۤ وَٱرۡحَمۡنَا ۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَنفِرِينَ ﴾ مَن تَشَاءُ وَتَهُدِى مَن تَشَاءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرْ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا ۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَنفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥٥] يحتج به الجمهور على ما عرف من مذهبهم في الضلال والهدى، وهو وأشباهه قاطع لأحبلة المعتزلة.

ويقال: إن الله - عز وجل - أخبر موسى بافتتان قومه من بعده بالعجل وهو يكلمه على الطور فقال موسى: يا رب، هذا السامري صنع صورة العجل فمن نفخ فيه الروح حتى خار؟ قال: أنا يا موسى، قال: فما أرى أضل قومي إلا أنت! فقال: أحسنت يا حكيم الحكماء. وهذا نص في المدعى، وفيه أن الإيمان بالقدر وتفويض الأمر إلى الله - عز

وجل - من الحكمة.

﴿ وَٱكْتُبُ لَنَا فِي هَاذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ إِنَّا هُدُنَاۤ إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أَصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْء فَى اَلْاَخِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ اللَّهِ اللَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ اللَّكَوْمَ وَاللَّهِ اللَّذِينَ عَلَم اللَّه العذاب الرَّحَة ومدارهما هو المشيئة لا الطاعة والمعصية ولا الاستعداد ونحوه، ويدل على هذا أن الرحمة قد تلحق من لم يعمل خيراً ظاهراً قط ككافر يؤمن عند الموت، والعذاب يلحق من تعبد طول عمره، كمؤمن كفر عند الموت وإنما الأعمال أمارات قد تصدق وقد لا.

﴿ اللّٰذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النِّيّ الْأُمِّيّ الّذِي تَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَنَهُمْ عَنِ الْمُنكِرِ وَمُحِلُ لَهُمُ الطّيّبَاتِ وَمُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْمُنوا بِهِ الْخَبَيْثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النّبورَ الّذِي أُنزِلَ مَعَهُ الْوَلْقِيلِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ وعَزَّرُوهُ وَنصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النّبورة فالنبي في مذكور فيها باسمه وصفته في عدة مواضع على ما [الأعراف: ١٥٧] أما التوراة فالنبي في مذكور فيها باسمه وصفته في عدة مواضع على ما السخرجة العلماء في دلائل النبوة، ورأينا بعضه فيها من ذلك قوله: واستعلن الله من جبال فاران، أي ظهر دينه من هناك، والمراد جبال مكة. [٢٩ أ /م] وأما الإنجيل فصفة النبي في فصل البارقليط من إنجيل يوحنا على ما قررناه منه في مناقضة الإنجيل، هذا مع ما لحق الكتابين من التحريف والتبديل، لكن بقاء ما ذكرناه من ذكر النبي فيهما من قبيل المعجز؛ لأن اجتهاد أمتين عظيمتين على إزالة ذكره من كتابين لطيفي الحجم، ثم لا المعجز؛ لأن اجتهاد أمتين عظيمتين على إزالة ذكره من كتابين لطيفي الحجم، ثم لا يستطيعون ذلك معجز لا شك فيه، وتعجيز إلهي لا ريب فيه.

ومعنى الآية: يجدون ذكره أو اسمه أو وصفه مكتوباً / [٩٦] ل عندهم؛ إذ لا يمكن أن تكون ذاته وعينه البشرية في الكتابين لما سبق من استحالة كون الاسم هو عين المسمى.

﴿ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَلَهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] يحتج به من يرى تحسين العقل وتقبيحه، ووجهه أن معنى الآية: يأمرهم بما يعرفون وينهاهم عما ينكرون، إذ لو لم يكن كذلك لكان تقديره: يأمرهم بما جاء به، وينهاهم عما لم يجئ به، أو يأمرهم بما يأمرهم بما يأمرهم وينهاهم عما ينهاهم، وهو إما خلف من القول أو تقصير في الوصف، فتعين أن المراد ما ذكرنا.

ثم لا يخلو إما أن يكون المراد: يأمرهم بما يعرفون في الشرائع السابقة، أو بما يعرفون في عقولهم، والأول باطل وإلا لكان شرع النبي الله تابعاً لشرع من قبله، وهو باطل؛ فتعين الثاني، وهو المطلوب. والقول بالتحسين والتقبيح هو رأي المعتزلة ومن تابعهم.

والجمهور قالوا: إن الحسن والقبح يطلق باعتبارات ثلاثة:

أحدها: يمعنى الكمال والنقص؛ كقولنا: العلم حسن، والجهل قبيح، والثاني: يمعنى ما يلائم الطبع وينافره كقولنا اللذة حسن والألم قبيح، والثالث: يمعنى المدح والثواب على العمل شرعاً أو الذم والعقاب شرعاً، والحسن والقبح بالاعتبارين الأولين عقليان، أي يدركان بالعقل، وبالاعتبار الثالث شرعيان، أي لا يدركان إلا بالشرع، وهو محل النزاع، أما الأولان فمحل وفقا معهم، وحينئذ يجوز حمل الآية على الاعتبار الأول أي يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر اللذين هما من باب الكمالات والنقائص؛ لأن ذلك هو الذي يحتاج إليه في إقامة الدعوة، ويستميل القلوب إلى الإجابة، وأما المعروف والمنكر اللذان بحسب الذم والمدح والثواب والعقاب، فيثبت حكمها بدليل منفصل.

وتحقيق مذهب المعتزلة في هذا ألهم لا يقولون: إن العقل حاكم موجب أو محرم، وإنما يقولون: إنه مدرك بما جعل الله – عز وجل – فيه القوة / [79 P/p] أن هذا الفعل ينبغي أو لا ينبغي، ويدرك إدراكاً حكمياً أي من حجة الحكمة أن هذا الفعل مما تقتضي السياسة الشرعية أن يثاب أو يعاقب عليه لا ألهم يقولون: إن الشارع إن لم يثب أو يعاقب عليه عوقب أو استحق العقاب، قالوا: وإنما قلنا ذلك؛ لأن المعلومات / [97] لم الما على ضربين حقائق وتكاليف؛ فالحقائق ثلاث: واجب: وهو ما يلزم من عدمه محال لذاته، وممتنع: وهو ما لا يلزم من عدمه محال لذاته، وممكن حاص: وهو ما لا يلزم محال وجوده ولا عدمه، والتكاليف ثلاث: مأمور به، ومزجور عنه، ومخير فيه بين فعله وتركه، غم لما كان العقل يدرك أحكام الحقائق من حيث الجواز والامتناع والوجوب، فكذلك يدرك أحكام التكاليف من حسن وقبح وما بينهما.

وأجاب الجمهور: بأنا لا نسلم أنه يلزم من إدراكه أحكام الحقائق العقلية أنه يدرك أحكام التكاليف الشرعية، وهل محل النزاع بيننا إلا هذا بعينه؟

﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَا إِلَيْهَ إِلَيْهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِ ٱلْأُمِي ٱلَّذِي وَٱلْأَرْضِ لَا إِلَيْهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِي ٱلْأُمِي ٱلَّذِي وَٱلْأَرْضِ لَا إِلَاهُ وَكَلِمَنِهِ وَٱلتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨] حجة يُؤْمِر بُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَنِهِ وَٱلتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨] حجة

في عموم دعوة الإسلام مع نصوص أخر من الكتاب والسُّنَة، وعارضه اليهود والنصارى بقوله - عز وجل: ﴿ وَمَا كُنتَ عِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَنهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبِلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿ وَالقصص: ٤٦] وذلك يقتضي اختصاص دعوته بالعرب الأميين دون غيرهم من الأمم والفرق الذين سبقت فيهم النذر، وأنزلت فيهم الكتب، وسيأتي جوابه في موضعه إن شاء الله - عز وجل.

﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ آسَكُنُواْ هَلَذِهِ آلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَالْوَالِهُ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَالْمَدُ فَلُواْ آلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيَّتِكُمْ أَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ وَالْعراف: ١٦١] يحتج به مع نظيره في البقرة على أن الواو لا تقتضي الترتيب؛ لأن السحود قدم في إحداهما وأخر في الأخرى والقصة واحدة، فلو كان للترتيب لزم احتلاف الخبر، والكذب في أحد النصين وإنه محال.

﴿ وَسَعَلَهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰ لِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿ وَ الْأعراف: ١٦٣] يحتج ها الجبرية ونحوهم؛ لأن هذا اضطرار أو شبيه بالاضطرار لهم إلى المعصية؛ لأنه ألقى عليهم شهوة السمك وحرم عليهم العمل يوم السبت، ومنع الجيتان ألا تأتي إلا فيه فصار شبيها بما قيل:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

وقد صرح بمعنى هذا حيث قال - عز وجل-: ﴿ وَسَعَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ أَنْ هؤلاء المعتدين في السبت يُسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ أَن هؤلاء المعتدين في السبت مختارون لصيد السمك بخلاف الملقى في الماء مكتوفاً؛ إذ لا اختيار له، ثم باقي الآية لنا وهو ﴿ كَذَالِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٣] دل على [أن ابتلاءهم] بذلك عقوبة على فسق صدر عنهم باختيارهم /[١٩٨ ل] وهم علته التامة. وجواب الكسبية / [٩٣ أ / م] والجبرية عنه قد عرف.

ثم إن في ضمن هذه القصة احتيال أصحاب السبت على الصيد المحرم بأن نصبوا

المصائد يوم الجمعة فوقع فيها الحيتان، ثم أحذوها يوم الأحد، وغالطوا أنفسهم وظنوا أن ذلك [يخلصهم من اللائمة] فلم يخلصوا و لم يعذروا، و لم يعد ذلك منهم كياسة وتلطفاً في حصول المقصود، بل عد منهم مكراً قوبلوا بمثله ﴿ اَسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّيِ وَلَا يَخِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّيِ أَفَهَلَ يَنظُرُونَ إِلّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجَدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَجْدِيلًا ﴿ اَسْتَكَ اللهُ عَلَى مَسْحُوا قردة؛ لأهم مسخوا تَبْدِيلًا ﴿ وَلَلْ صَورته بحيلتهم فأحال الله - عز وجل - صورهم بحوله.

ويحتج هذا من منع الحيل في أحكام الشرع، وهو مالك وأحمد ومن تابعهما، خلافاً للباقين في إجازها، كالمخالعة والتحليل والمعاملة الربوية، ونحوها، ولعلهم رأوا أن المنع من مثل ذلك تضييق في شرع من قبلنا من قبيل الآصار والأغلال التي كانت عليهم، واستباحته لنا من باب الرخصة والتوسعة علينا؛ لأن آصارهم وأغلالهم رفعت عنا ببركة نبينا على مسألة شرع من قبلنا شرع لنا.

وأيضاً العقود لها صور ومعان فاعتبار صورة العقد ومعناه كالعزيمة كما في النكاح والبيع المجمع عليهما، واعتبار صورته فقط كالرخصة كما في التحليل وبيع المعاملة، ونظيره من العقليات الحد التام من الجنس والفصل جميعاً، والفصل وحده حد ناقص، ولأن الصورة أمارة يدور الحكم عليها.

ولما قيل لهم: الحيلة قنطرة الحرام، قالوا: فقد حصل مقصودنا؛ لأن القنطرة إنما وضعت لتمنع من الوقوع في الماء فالحيلة تخلصنا من الحرام.

واعلم أنهم غلطوا في هذا الفهم أو غالطوا؛ لأن أولئك إنما أرادوا أن الحيلة قنطرة إلى الحرام: موصلة إليه لا أنها قنطرة عليه مخلصة منه، وفي هذه المسألة بحث طويل هذا حاصله، وتعظيم الشعائر والحرمات في طرف من حرّم الحيل المخيلات.

﴿ وَإِذْ قَالَتَ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا لَآلَهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعَذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٦٤] تدل على وجوب إنكار المنكر على من أصر عليه وعلم أنه لا يزدجر بشرط أمن المفسدة الراجحة؛ وتفصيله أن الإنكار إن خلا عن مفسدة أصلاً وجب، وإن استلزم مفسدة / [٩٩١/ ل] راجحة لم يجب، وإن تضمن مفسدة مساوية لمصلحة احتمل الخلاف والتخيير والأولى الترك؛ لأن تحريك الساكن يخشى منه التفاقم.

﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ مَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٥] اعلم أن أصحاب ظَلَمُواْ بِعَذَابٍ بَعِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٥] اعلم أن أصحاب السبت انقسموا إلى: مباشر للمعصية / [٩٣ ب /م] ومنكر لها ناه عنها، ولا مباشر ولا منكر، فلم ينج من العذاب إلا الناهون، وأما العصاة فعوقبوا بمعصيتهم والساكتون عنها عوقبوا لتركهم الإنكار الواجب. وتعلقت الشيعة بهذا؛ إذ زعموا أن الصحابة انقسموا إلى: مؤذ لأهل البيت ومعين له، وساكت عن الإنكار والنصرة مع القدرة، ومنكر منتصر بلسانه أو قلبه. قالوا: والفرق الثلاث الأول هالكة والناجية هي الرابعة وهم الشيعة أولاً وآخراً كما في أصحاب السبت.

وأجاب أهل السُّنَّة: بأنا لا نسلم أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم آذى أهل البيت، ولو سلمناه لكن القرآن ورد بمدحهم، وذم أصحاب السبت فلا يصح قياس أحدهما على الآخر؛ إذ هو قياس ضد على ضد، أو جمع حيث فرق النص، وهو فاسد الاعتبار.

﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمۡ خَلَفُ وَرِثُواْ ٱلْكِتَبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمۡ عَرَضٌ مِّتْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمۡ يُؤْخَذَ عَلَيْهِم مِّيتَنقُ ٱلْكِتَبِ أَن لَا يَقُولُواْ عَلَى ٱللّهِ إِلّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرُ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا يَعُولُواْ عَلَى ٱللّهِ إِلّا ٱلْحَقَ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرُ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا يَعْقِلُونَ عَلَى ٱللّهِ إِلّا الْحَرَافِ وَلَا عَلَى الله حَيْرُ وَجِل وَكَتبه وَلِيهُ وَالْعَرَافِ وَلَا عَلَيهُ وَلَا عَلَى الله حَيْرُ وَجِل وَكَتبه وَرَسُله حَرَامُ لا يَجُوزُ أَخِذَ الأَجْرَةُ عَلَيهُ، فيحتج به على أَن تحريف التأويل والنصوص من الكتاب والسُّنَة والأحكام والفتاوى لا تجوز بعوض ولا محاباة ولا غيرهما، خلافاً لما حكي عن بعض الفقهاء أنه يفتي الأجانب بالعزائم والأقارب والأصدقاء بالرخص، وإن ضعف مستندها في النظر.

قوله - عز وجل-: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّهُمْ وَأُشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ أَقَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَا آرَ. تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَىمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَلَا أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ أَقَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَا آرَ. تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَلَا الْفَسِيمِ غَلْفِلِينَ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاحْدُ مِن طَهُوهُ وَاحْدُ مِن طَهُوهُ وَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللللّهُ الللّهُ اللللللّ

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ أَقَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَاذَا غَافِلِينَ ﴿ وَالْعِراف: ١٧٢] تقرير لهم بالتوحيد والربوبية ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢] المشهور أن بلى حرف إيجاب يجاب به النفي، فيقرر خلاف مضمونه، فلست بربكم مضمونه سلب الربوبية، وبلى قررت خلاف هذا السلب وهو إثبات الربوبية ونعم لكونها مقررة لمضمون ما قبلها لم تصلح هاهنا، وإلا كان تقريراً لسلب الربوبية / [٢٠٠/ ل] وإنه كفر.

ويحكى أن ابن الأنباري<sup>(۱)</sup> دعي في جماعة ليشهد على شخص، فقال بعضهم للشخص: ألا [ نشهد عليك؟ فقال: نعم، فشهدوا عليه إلا ابن الأنباري امتنع، فقيل له في ذلك؛ فقال: هذه الشهادة لا تصح على موجب اللغة؛ لأنه إنما قرركم على ألا] تشهدوا عليه، كأنه قال: نعم لا تشهدوا علي.

واعلم أن حكم هذه الشهادة على موجب الفقه أنها تصح على عامي لا يفرق بين بلى ونعم دون عالم يفرق بينهما، فلعل ابن الأنباري أخذ بالأحوط الذي لا يعترض فيه / [٩٤] احتمال خلاف، أو أنه أراد بيان هذا الحكم اللغوي لأصحابه.

وقد ذكر ابن الأنباري في بعض كتبه أن بلى مركبة من بل الإضرابية ولا النافية، ويتضح معناها في مواردها مطردة على ذلك، فإذا وقعت في جواب السلب كان معناها سلب سلب ما بعدها، وسلب السلب إيجاب؛ فمعناها الإيجاب، مثاله في هذه الآية لما قيل: (ألست بربكم قالوا بلى) أي بل لا لست ربنا وهو في قوة. بل أنت ربنا؛ لأن لا للسلب و«لست» للسلب وسلب السلب إيجاب، فسلب سلب الربوبية إيجاب لها، فاعلم ذلك، ثم في الآية سؤلان أحدهما أنه لو سبق للناس مقام شهدوا فيه بالتوحيد، وأخذ إقرارهم به لكانوا الآن يذكرون ذلك، وجوابه: أهم كانوا حينئذ نفوساً، أو أرواحاً محردة، والذكر إنما هو بحاسة بدنية أو متعلقة بالبدن، والبدن وقواه ومتعلقاته إنما حدث بعد ذلك، فلذلك لم يذكروا ذلك المقام الآن، وإنما هذا السؤال كمن يقول: لو كان زيد حضر عند السلطان لكان ثوبه عليه، وهو غير لازم لجواز حضوره مجرداً عن لباس،

<sup>(</sup>١) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري إمام في اللغة والأدب ولد سنة ٢٧١هـــ وتوفي سنة ٣٢٨هـــ انظر البحر المحيط [٥/ ١٩٢] والأعلام [٧/ ٢٢٦].

ويحتمل أن يكون تحرد النفس شرطاً في ذكر ذلك، أو تعلقها بالبدن مانعاً منه، فإذا تجردت بالموت كشف عنها غطاؤها فأبصرت ما بين يديها ووراءها.

السؤال الثاني: كيف قامت عليهم الحجة الآن بذلك الإقرار وهم لا يذكرونه؟

وجوابه: أن المراد ليس إقامة الحجة عليهم الآن، بل تقوم يوم القيامة ﴿ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَرافُ: ١٧٢] وهم يومئذ يذكرون ذلك المقام إما بخلق الذكر فيهم أو بإزالة الموجب للنسيان، ثم لا يمتنع قيام الحجة عليهم بما لم يذكروا كما لزمهم الإيمان بما لم يدركوا، ولأن الصادق أخبرهم بوقوع ذلك المقام فلزمهم تصديقه ثم تقوم / [٢٠١ ل] الحجة عليهم بذلك، كما لو علم الشاهد أن هذا خطه و لم يذكره.

ثم ربما ظن ظان أن الذرية إنما تكون للرجال دون النساء؛ لقوله - عز وجل: ﴿ وَإِذَ الْحَدَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٢] و لم يقل من بناته، ولا من ولده، وليس كذلك بدليل قوله - عز وجل: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتُهَا قَالَتَ رَبِّ إِنِي وَضَعَتُهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكُرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطُنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ وَالله عمران: ٣٦] وإنما قال: بني آدم، تغليباً لجانب الذكورية على ما هو المعتاد فيه.

﴿ مَن يَهُدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۗ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَتِكِ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٧٨] يحتج به الجمهور في أن الهدى والإضلال من فعل الله - عز وجل - وخلقه وأهما ينسبان إليه من هذه الجهة.

والمعتزلة يتأولون ذلك على أنه يهدي ويضل بفعل الألطاف أو منعها، ثم إذا قيل لهم: منع اللطف إما موجب / [ / 8 / 9 / 1 الله فيلزمكم المحذور كما لو كان هو الخالق له، أو غير موجب له فلا يؤثر. قالوا: منع اللطف واسطة بين ما ذكرتم، وهو أنه مرجح للضلال غير موجب له، وإنما الموجب له اختيار العبد وفعله، وحينئذ يقال لهم: الموجب له فعل المكلف وحده أو مع منع اللطف، الأول باطل؛ لأنه إنما فعل شيئاً يرجح وقوعه فاستحال استقلاله به بعد ذلك فتعين الثاني، وهو أن الموجب للفعل العبد مع منع اللطف؛ فيلزمكم إيقاع المقدور من قادرين، وأن ينسب إلى الله / عز وجل / من الجور الذي

تفرون منه بقدر تأثيره في الفعل بمنع اللطف.

أو يقال لهم: العبد هو الموجب الكامل للفعل، أو يشاركه فيه منع اللطف ويعود ما ذكرناه، وهذا تحقيق مع المعتزلة في البحث، وهو صعب عليهم.

﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّرَ ۖ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْنُنُ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَتِكَ كَالْأَنْعَمِ بَلَ هُمْ أَضَلُ أُولَتِكَ هُمُ ٱلْغَنْفِلُونَ فَهُ الْحَمُورِ أَيضاً، وتقريره أن هذا هُمُ ٱلْغَنْفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] يحتج به الجمهور أيضاً، وتقريره أن هذا يقتضي أن الإرادة والعلم تعلقا بأن هؤلاء للنار ثم خلقوا لأجلها، فكان تعلق الإرادة والعلم بأهم للنار موجباً لصدور المعاصي التي هي أمارة العقاب منهم، وإلا انقلب العلم الأزلي جهلاً والإرادة غير مؤثرة وإنه محال.

وأما قولهم: العلم والإرادة ليسا موجبين، قلنا: نعم لكنهما يستتبعان تعلق القدرة على وفق ما تعلقا به، وإلا تناقض مقتضى الصفات الأزلية أو الأحوال أو الذات على الخلاف في ذلك، وإنه محال، مثاله: لو تعلق العلم والإرادة به بأن زيداً في النار، فالقدرة إن تعلقت بذلك فهو المطلوب، وإن تعلقت بخلافه تناقضت الصفات في مقتضاها ولزم النقص في إهذه الصفة التي لا يوجد متعلقها أو الجمع بين المتعلقات المتنافية وأنه محال هذا بحث جيد فتدبره.

﴿ وَبِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي َ أَسْمَتِهِمَ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] يقتضي أن الاسم غير المسمى، وإلا لكان ما للشيء فهو نفسه، وإنه محال كما سبق، ثم الاسم لغوي واصطلاحي: فاللغوي هو اللفظ الدال على معنى في الدال على الذات نحو زيد، والاصطلاحي هو / [٩٥ أ /م] اللفظ الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل. والأول يقابله الصفة وهي: اللفظ الدال على معنى ينسب إلى الذات، كالطويل والقصير. والثاني يقابله الفعل والحرف، نحو: قد قام، والأسماء

الحسنى كلها أسماء بالاصطلاح النحوي، وعلى التفسير اللغوي ليس فيها اسم إلا الله والباقى صفات: إما تبوتية، أو سلبية، أو إضافية، أو مركبة من ذلك.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَتِنَا سَنَسْتَدَرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَتِنَا سَنَسْتَدَرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: المحال المعصية، فتكذيبهم الآيات كفر عظيم، فلا فائدة للاستدراج، أو إلى الإهلاك فالله - عز وجل - قادر على إهلاكهم مجاهرة على كفرهم في الحال، فلا فائدة للاستدراج].

ويجاب بأن فائدته الإملاء لهم ليؤخذوا على غرة وغفلة من غير توبة؛ كما قال - عز وجل -: ﴿ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ۚ ﴾ [الأعراف: ١٨٣] ﴿ وَمِنَ ٱلْإِيلِ الْنَيْنِ وَمِرَ ٱلْبَيْنِ وَمِرَ ٱلْبَيْنِ وَمِرَ ٱلْبَيْنِ وَمِرَ ٱلْبَيْنِ وَمِرَ ٱلْبَيْنِ وَمِرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱللَّهُ بِهِلَذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمْنِ افْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [الأنعام: كذباً لِيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [الأنعام: الأيقوم إلى الطاعة والإيمان، لا أن يستدرجوا إلى الموت على الكفر والعصيان، لكن إن يقوف عليه لم يلزمهم هذا السؤال، غير أن المشهور عنهم الإطلاق حتى التزمه / كانوا لا يقولون بوجوب رعاية الأصلح مطلقاً، بل بوجوبها في مقدمات التكليف وما يتوقف عليه لم يلزمهم هذا السؤال، غير أن المشهور عنهم الإطلاق حتى التزمه / استدراجهم إلى أخذهم على غرة وغير توبة، إما موجب لقصوده فيلزم الحبر وعدم رعاية الأصلح، أو غير مؤثر أصلاً، وهو نقص في القدرة والإرادة، وهو محال أو مرجح لمقصوده من غير إيجاب، فيلزم مقدور بين قادرين، وإعانة الله – عز وجل – لهم على فعل القبيح فيستحق من الذم ونسبة الجور إليه بقدر مشاركته في ذلك، وكله محال، فدل على صحة فيستحق من الذم ونسبة الجور إليه بقدر مشاركته في ذلك، وكله محال، فدل على صحة مذهب الجبر والتفويض.

﴿ أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوِّتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِه الأَعراف: ١٨٥] في هذه الجملة مسائل: الأولى: وجوب النظر على المكلفين؛ لأنه - عز وجل - أنكر تركه على هؤلاء المكذبين، وذلك يقتضى وجوبه.

الثانية: أن النظر طريق إلى العلم بالمنظور فيه، وإلا لم يكن لإيجابه وإنكار تركه معني،

والواقع قاطع في ذلك؛ إذ قد أدرك بالنظر علوم كثيرة.

الثالثة: أن المخلوقات بأسرها من حيث هي حكمة ومن حيث هي كل فرد فرد تدل على وجود الصانع وقدمه؛ لأن /  $[09 \ p, \ p]$  كل فرد من أفراد المخلوقات هو إما جوهر أو عرض على رأي المتكلمين، وهو إما هيولي أو صورة أو جسم أو عقل أو نفس على رأي الفلاسفة، وعلى كل تقدير فذلك الفرد موجود فله موجد وليس موجده نفسه، وإلا لزم الدور، فهو غيره وهو إما معدوم وهو محال إذ المعدوم لا يؤثر، أو موجود، وهو إما حادث؛ فيلزم الدور أو التسلسل، أو قديم وهو المطلوب.

وهذا مستفاد من قوله - عز وجل-: ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] أي: كل شيء من المخلوقات يدل على صانعه هذه الدلالة، والنظر إما بالبصر وهو الرؤية أو بالقلب وهو العطف والرحمة، أو البصيرة وهو المراد هاهنا، وهو ترتيب أكثر من تصديق معلوم ترتيباً خاصاً لاستعلام مجهول.

﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: الما]، يحتج هما الجمهور على رأيهم المشهور: وهو أن الله – عز وجل – حالق الضلال.

عدد أيام الأسبوع، غير أن كل يوم منها اثنان وسبعون ألف سنة، وأن المنقضي منها إلى وقت الطوفان المائي النوحي ستة أيام وقد بقي منها يوم واحد قد انقضى منه إلى عامنا هذا وهو عام (رست عشرة وسبعمائة) للهجرة ما بينه وبين الطوفان وهو نحو ثلاثة آلاف سنة تقريباً؛ فالباقي على قوله من أيام العالم نحو تسعة وستين ألف سنة، وزعم هذا القائل أن هذا أمر مبرهن، وذكر برهانه عليه في تاريخه، غير أن هذا بعيد لوجوه يستغنى عن ذكرها بأن هذا القول دهرية صغرى، فالأشبه الأول إن شاء الله، عز وجل.

﴿ قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَا شَتَكُثَرَّتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَشَنِى ٱلسُّوّءُ ۚ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﷺ ﴾ لَا سَتَكُثَرَتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَشَنِى ٱلسُّوّءُ ۚ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَعْ مِن حواص الإله لا من شأن الرسل؛ إذ إنما شأهم الناعراف: ١٨٨] يعني أن علم الغيب من حواص الإله لا من شأن الرسل؛ إذ إنما شأهم التبليغ، كما قال: ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨] .

ورأيت بعض من ينسب إلى فضيلة ما يستشكل هذه الملازمة المذكورة [في الآية]، وهي الاستكثار من الخير على تقدير علم الغيب، وما ظننت أحداً يستشكل ذلك لوضوحه، فإن من علم الغيب / [٩٦] / م] علم أسباب الخير فتلقاها وأسباب الشر (فتحاماها)، ألا ترى أن من مر بأرض فعلم أن بما كتزاً سعى في إخراجه لينتفع به، ولو علم أن فيها ناراً محرقة أو بئراً مهلكاً أو ثعباناً ناهشاً حاد عنها، فهذا أمر واضح لا يخفى عن ذي لب.

﴿ فَلَمَّا ءَاتَنهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُركآء فِيمَآ ءَاتَنهُمَا ۚ فَتَعَلَى اللَّهُ عَمَّا يُشَرِكُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٩٠] [زعم بعضهم أن المراد آدم وحواء؛ كانا لا يعيش لهما ولد فقال لهما إبليس: سموه عبد الحارث وهو اسمه؛ فإنه يعيش. فسمياه، فعاش فنقم الله - عز وجل عليهما ذلك، ويحتج به من يجيز الكبائر على الأنبياء؛ لأن هذا كبيرة، وقد صدر من آدم وهو نبي، ولا برهان على ثبوت هذا عن آدم سمعي ولا نظري، غير أن ظاهر الآية ونظمها يقتضيه، فالله - عز وجل - أعلم].

وحمله بعض المفسرين على إشراك المشركين عموماً بدليل أن في سياقه متصلاً به: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَنهُمَا ۚ فَتَعَلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَنهُمَا ۚ فَتَعَلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا تَخْلُقُ شَيَّا وَهُمْ تَخُلَقُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٩١- ١٩١] وهو جمع يطابق كثرة المشركين لا تثنية آدم وحواء.

﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا ۖ وَتَرَالُهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٨] يحتج به المعتزلة على أن قوله - عز وجل -: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَبِنْ ِ نَّاضِرَةً ﴾ [الأعراف: ١٩٨] لا يقتضي رؤية الله - عز وجل - وإبصاره؛ لأن الآية المذكورة تضمنت إثبات النظر المقرون بإلى مع نفي الرؤية والإبصار، فدل على أن الأول لا يلزمه الثاني.

وجوابه: أن المشار إليه في الآية هم الأصنام، كألهم ينظرون إلى الإنسان إذا قابلهم، لكولهم مصنوعين على صورة الإنسان، و[هم] لا يبصرون إبصاراً حقيقياً لكولهم جماداً، بخلاف الحي إذا نظر إلى شيء فإن إبصار ذلك الشيء يحل لا محالة عند انتفاء موانع الرؤية. ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأَمُر بِاللَّهُ فِي وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَهلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩] وعيدي محكم أو منسوخ بآية السيف.

﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَنِ نَزْغٌ فَالسَّتَعِذَ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُ مَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ وَالْعراف: (٢٠٠] فيه إثبات الشيطان ونزغه وتعريضه بالإنسان في يقظته ومنامه، وإن الإنسان إذا وجد بعض ذلك يتعوذ بالله - عز وجل - من الشيطان وبذكر /[٩٦ ب/ م] الله عز وجل - يذهب غيُّه الشيطاني ويبصر رشده الرحماني.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَتِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ۗ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَتِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] إشارة إلى الملائكة أو إلى الملأ الأعلى منهم.

واحتج به من رأى الملائكة أفضل من البشر؛ لأنهم وصفوا بعندية مضافة إلى الله – عز وجل – دون البشر، فكانوا أشرف وأفضل.

[ ويحتج به من يثبت الجهة حملاً للعندية على المكانية، وحملها خصمه على العندية المكانية القربية التشريفية، والله - عز وجل - أعلم بالصواب].

\* \* \*

## القول في سورة الأنفال

﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۚ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۚ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۗ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ آ إِن كُنتُم مُّوْمِنِينَ ۞ [الأنفال: ١] كانت كذلك يوم بدر، ثم نسخت بقوله - عز وجل-: ﴿ وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَتَامَىٰ وَٱلْمَسَلِكِينِ وَٱبْرِ لَلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ ﴾ [الأنفال: ٤١] على ذلك التفصيل.

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَادَتّهُمْ إِيمَانَا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿ وَالْإِنفَالَ: ٢] هذا حصر للمؤمن الكامل لا لمطلق المؤمن؛ بدليل أن المؤمن يصدق بدون بعض هذه الصفات بدليل قوله ﷺ : «من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن» (١) لا يقال: إن من كان بهذه الصفة استلزم الصفات التي في الآية لأنا لا نمنع من ذلك، ولا دليل عليه.

﴿ يُجَدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [٢٠٦/ ل] ﴾ [الأنفال: ٦] إشارة إلى كراهة ذلك من فاعله فيقتضي تحريم الجدال في الحق بعد بيانه، وذم من فعله، وأن الجدال كذلك هو المذموم، لا مطلق الجدال كما مر.

﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِحَ اللّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِحَ اللّهَ رَمَى وَلِيُبْلِى اللّهَ رَمَى أَلْهَ مَرَى اللّهَ مَرْمَى فَا الْمُولِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا إِنَّ اللّهَ سَمِيعً عَلِيمُ ﴿ ﴾ [الأنفال: ١٧] يحتج به الفريقان، أما المعتزلة فبقوله – عز وجل –: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَابَفال: ١٧] أضاف الرمي إليه، وأما الجمهور فبقوله – عز وجل –: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِحَ اللّهَ رَمَى ﴾ [الأنفال: ١٧] نفى الرمي عن النبي الله ، وأثبته لنفسه، وقد حقق ذلك بعض المفسرين فقال: الرمي بالتراب أو الحجر اشتمل على قبض وإرسال، وهما من النبي الله الله المنه النبي الله النبي الله المنه النبي المناه النبي الله النبي الله المناه النبي الله النبي الله النبي النبي الله النبي الن

<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي في كتاب الفقه ح [٢١٦٦] [٦/ ٣٣٣] والحاكم [١/ ١١٤] والطيالسي ص٧ والحميدي [١/ ٢١، ١] والطيالسي المحميدي [١/ ٢١].

وعلى تبليغ وإصابة، وهما لله - عز وجل - ف ﴿ وَمَا رَمَيْتَ ﴾ باعتبار هذين ﴿ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ وَمَا رَمَيْتَ ﴾ باعتبار الأولين، وهما عند الجمهور كسب له لا حلق.

﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعُهُمْ وَلَوْ أَسْمَعُهُمْ لَتَوَلّواْ وَهُم مُعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣] هذا ظاهره مشكل لأنه على صورة قياس مركب من شرطيتين؛ ينتج من الشكل الأول: لو علم الله فيهم خيراً لأعرضوا عن الحق، وذلك يستلزم خلاف مقتضى العلم الأزلي، وأنه محال، وأجيب عنه من وجهين: أحدهما: أن معناه: لو أسمعهم على تقدير أن لا يعلم فيهم خيراً لأعرضوا، وتقريره: أن الجملة المذكورة متضمئة قياسين استثنائيين حذف من كل واحد منهما مقدمته الاستثنائية لظهورها، أحدهما: لو علم الله فيهم خيراً فلم يسمعهم، لكنه لم يعلم فيهم خيراً فلم يسمعهم.

والثاني: لو أسمعهم لتولوا، أي: على تقدير ألا يعلم فيهم خيراً كما دل عليه الاستثناء قبله، لو أسمعهم لتولوا لكنه لم يسمعهم، يعني الدواب البكم الصم، فلم يتصور منهم التولي والإعراض. هذا تقريره على رأي المفسرين.

الثالث: على رأي المنطقيين: أن شرط إنتاج / [٩٧ أ /م] الشكل الأول كلية كبراه، والكبرى هاهنا وهي ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] ليست كلية إذ ليست مسورة بكلما ونحوها على ما عرف في موضعه، فلذلك لم تنتج الأشكال المذكورة.

وفي هذه الآية إشارة إلى ما قررناه في سر القدر في مقدمة هذا الكتاب، وهو أن الله - عز وجل - لو فرض أعمال العصاة إليهم لما كانت إلا معصية بحسب علمه فيهم، فرجح جانب الجبر، وأجراهم على مقتضى العلم.

﴿ يَتَأَيُّنَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اَسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا شُحِيبِكُمْ وَاعْلَمُواْ اللَّهِ عَلَمُواْ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ رَ إِلَيْهِ تَحُشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٤] أي: يخلق الدواعي والصوارف في القلب يحول بين المرء وإرادته، فربما أراد الإنسان بطبعه، أو عقله شيئاً فيخلق فيه الصارف عنه والداعي إلى خلافه.

ومن هاهنا أحذ بعض العارفين حين سئل: بماذا عرفت ربك؟ فقال: بنقض العزائم، أي إنه يعزم على شيء فينقضه الله – عز وجل – عليه بما يخلقه في قلبه من الصارف عنه، وهذا من أدلة الجمهور على المعتزلة؛ لأن فعل الإنسان إنما يتم بإرادته، وإذا حال الله – عز وجل – بينه وبين إرادته امتنع مقتضاها ووجب مقتضى الصارف، مثاله لو أراد أن يصلي

فصرفه الله – عز وجل – عن الصلاة إلى الأكل لامتنعت منه الصلاة حينئذ، ووجب الأكل، والممتنع لا يوجد سواء امتنع لذاته أو لغيره.

﴿ وَأَنَّهُ رَ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٤] فيه إثبات المعاد.

﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿ وَٱلَّقُواْ فِتْنَةً لَا يُختص عقابها بمباشريها، لل يتعدى إلى من ترك إنكارها، فيكون فيها حجة على وجوب إنكار المنكر، وأن تارك الإنكار مع القدرة في حكم فاعل المنكر في لحوق الوعيد، كما أن الردء كالمباشر في قطاع الطريق، وسامع الغيبة أحد المغتابين، وراوي الكذب عالماً به أحد الكذابين، ونحو ذلك.

ويدل على هذا التأويل ما روي عن النبي الله أنه قال: ﴿ إِذَا ظهر فيكم المنكر فلم تنكروه أو شك أن يعمكم الله بعقاب من عنده ﴾ (١).

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن تَتَقُواْ ٱللَّه جَعَل لَّكُمْ فُرْقَانَا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ أُواللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿ [الأنفال: ٢٩] أي: هداية تفرقون بها بين الحق والباطل، وهذه أدل على هذا المطلوب من قوله - عز وحل: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا تَدَايَنَهُ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمَّى فَا صَّبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِٱلْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُب كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَصْتُبُ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ صَفِيها أَوْ صَعِيفًا أَوْ لَا يَأْبَ كَاتِبُ أَن يَكْتُبُ صَنْ يَحْتُ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيها أَوْ صَعِيفًا أَوْ لَا يَشْعَطِيعُ أَن يُمِلِّ هُو فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِٱلْعَدْلِ وَالشَيْشِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ فَإِن كَان ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيها أَوْ صَعِيفًا أَوْ لَا يَشْعَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُو فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِٱلْعَدْلِ وَالْمَتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ فَإِن كَانَ ٱللَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُ سَفِيها أَوْ صَعِيفًا أَوْ لَا يَسْعَعُوا أَن تَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْ أَتَانِ مِمَّى تَرْضُونَ مِنَ ٱلشَّهُدَاءُ فَلَا يَشَعَمُواْ أَن تَكُونُ الرَّجُلِي فَلَا مَلُولُ وَلَا يَشَعَرُا أَوْ كَا يَشَعُمُواْ أَن تَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَلَا يَأْتِ اللَّهُ مِنَا اللَّهُ وَأَقُومُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلَا تَرْتَابُواْ أَن تَكُونَ وَ تَحْدَلُ عَلَى اللَّهُ وَأَقُومُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلَا تَرْتَابُوا أَن تَكُونَ تَكُونَ عَلَى اللَّهُ مَا لَيْ اللَّهُ وَلَوْقُومُ لِلشَّهُ عَلَيْ وَأَوْنَ مُ لِللْهُ مَا لَكُنْ اللَّهُ وَلَوْنَ اللَّهُ اللَّهُ وَالْوَلَى الْمُولِي اللَّهُ مَا لَا لَا تَكُولُونَ وَالْمُولُ اللْمُ لَاللَّهُ مَلَا اللَّهُ مَلِي الللَّهُ مَلُولُكُمْ وَالْولُولُ اللَّهُ الْعَلَى وَالْمُولُ الْمُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حُنَاحً أَلًا تَكْتُبُوهَا الللَّهُ وَالْمُولِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْوَلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُولِ الللِهُ اللَّهُ اللَا

<sup>(</sup>١) رواه أبو عمرو الداني في كتاب السنن الواردة في الفتن [٣/ ٣٩٥] وفي المسند [٦/ ٣٠٤] ومجمع الزوائد [٧/ ٢٦٨].

وَأَشْهِدُوۤا إِذَا تَبَايَعۡتُمۡ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبُ وَلَا شَهِيدُ ۚ وَإِن تَفۡعَلُوا فَابِنَّهُ فَسُوقُ بِكُمۡ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] لاحتمال أن هذه اتفاقية اقترانية فقط لا لزوم فيها بين التقوى والتعليم بخلاف / [٢٠٨ ل] ﴿ يَتَأَيُّنَا هَذَهُ اتفَاقِية وَامَنُوٓا إِن تَتَّقُوا ٱللَّهَ بَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩] فإنحا شرطية لزومية.

وتوجيه ذلك: أن المتقي ولي الله، وولي الله – عز وجل – مهدى إلى الحق، فالمتقي مهدي إلى الحق، فالمتقي مهدي إلى الحق، أما الأولى فلقوله – عز وجل-: ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَآ اللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزْنُونَ ۚ ﴾ [يونس: ٦٢] وصف الأولياء بالتقوى فالولي متق، والمتقى ولي، لأنهما متساويان، فينعكس أحدهما على الآخر لخصوص المادة، وإن كان / [٩٧ ب/ م] الموجب الكلي لا ينعكس كليا.

وأها الثانية فلقوله عز وجل: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدَلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَدَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَغْزَجًا ﴿ ﴾ [الطلاق: ٢] أي، من المضايق الحقلية؛ لأن اللفظ يعمهما، واشتباه الحق بالباطل من المضايق العقلية، فالمتقي يجعل له منها مخرجاً بأن ينصب له علم فرقان بين الحق والباطل. وأيضاً: ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهُ وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ يَهْدِ قُلْبَهُ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١١].

﴿ وَاَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى اَلْقُرْنَىٰ وَالْيَتَنَمَىٰ وَالْمَسَنِكِينِ وَاَبْرِنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ وَالْمَسَنِكِينِ وَاَبْرِنَ اللَّهُ عَلَىٰ حُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ حَلَىٰ عَلَىٰ حَلَّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٤١] عام حص بيوم المقتول مبارزة تغريراً فإنه لقاتله غير مخموس وما كان أن من جنس هذه الصورة.

﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكِ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ وَلَوْ أَنتُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكِ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ لَيَهْلِكَ مَنْ تَوَاعَدتُمْ لَا خَتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَدِ فَوَلَا كِينَقْضِي ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيّنَةٍ وَلَكِن لِيَقْضِي ٱللَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ وَلَانفال: ٤٢] هَلَكَ عَنْ بَيّنةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيْ عَنْ بَيّنَةٍ وَإِن الله وَإِن الله عَلْمَ الله على الله الله على الله على الله الله على الله على الله على الله على الله على الله الله على الله على الله الله على الله على الله على الله على اله الله على اله على الله على اله على اله

والصوارف. وذلك لأن الله - عز وجل - لما أراد بموجب علمه السابق هلاك الكفار ببدر ونصرة دينه ورسوله والمؤمنين - حرك قريشاً على إرسال عيرهم إلى الشام مع أبي سفيان على عادتهم في التجارة، ثم حرك لأخذها النبي في وأصحابه من المدينة فأرصدوا لها على ماء بدر، فعلمت قريش، فتحركت لحفظ مالها، فجاءوا حتى التقى الجمعان بعدوتي بدر المذكورتين هاهنا.

كل ذلك بإرادة الله - عز وجل - وما خلقه في قلوب الفريقين من الدواعي والصوارف، ولولا ذلك لكانوا لو تواعدوا إلى هناك لاختلفوا في الميعاد؛ ليعلم أن لا مراد لله إلا كائن، ولا كائن إلا مراد.

فإذا شغب هاهنا ذو اعتزال حكم على / [٢٠٩/ ل] عقله عنه بالانعزال.

﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ٱللّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَئِكُهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَلَيْكِنَّ ٱللّهَ سَلَّمَ الْإِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿ [الأنفال: ٤٣] قيل: المنام هاهنا محل النوم وهو العين والرؤية، لذلك كانت يقظة، وقيل: المنام على ظاهره في أنه خلاف اليقظة فكان ذلك رؤيا لا رؤية. لكن رؤيا النبي فل حق ووحي، فعلى كلا التقديرين يستدل بالآية على أن لله - عز وجل - أن يظهر الأشياء على خلاف حقائقها في نفس الأمر لحكمة، كما أظهر هاهنا قلة الكفار، وهم في نفس الأمر كثيرون لئلا يفشل ويتنازع المؤمنون. ثم لا يعد ذلك منه سبحانه وتعالى خطأ ولا كذباً ولا جهلاً، ولا يعد بالكلية نقصاً، بل يعد حكمة وحكماً، ﴿ قَدِ ٱفۡتَرَيْنَا عَلَى ٱللّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَلنَا ٱللّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا إِلّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ رَبّنًا وَسِعَ رَبّنًا كُلّ شَيْءٍ نَجَلنَا ٱللّهَ مَنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا إِلّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ رَبّنًا وَسِعَ رَبّنًا كُلّ شَيْءٍ عَلَى ٱللّهِ عَلَى ٱللّهِ تَوَكَّلْنَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا إِلّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ رَبّنًا وَسِعَ رَبّنًا كُلّ شَيْءٍ عِلْمَا عَلَى ٱللّهِ تَوَكَلْنَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ تَعُودَ فِيهَا إِلّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ رَبّنًا وَسِعَ رَبّنًا كُلّ شَيْءٍ وَلَمَا عَلَى ٱللّهِ تَوَكَلْنَا وَاللّهُ مِنْهَا وَلا عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ مَنْهَا عَلَى اللّهِ مَنْهَا وَلا عَلَى اللّهِ مَوْدَ فِيها اللّهُ مِنْها عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ وَاللّه عَلَى اللّه عَلَى الله عَلَى اللّه عَلَى اللله عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله المناه الله المناه الله المناه الما المناه الله المناه الله المناق الله المناه الل

وهكذا الكلام في قوله - عز وجل -: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِيَ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّكُمْ فِي اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿ ﴾ وَيُقلِلُكُمْ فِي اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿ ﴾ [الأنفال: ٤٤] وقد سبق في آل عمران بيان كيفية تكثير القليل، فأما تقليل الكثير هاهنا فبأن يعدم الله - عز وجل - بعضهم ثم يوجده، وينزل ملائكة تحجب بعضهم عن عين الناظر أو يجمع شعاع البصر أو يضعفه، فلا يتصل إلا ببعضهم، أو غير ذلك من أمر الله -

عز وجل – والجميع ممكن مقدور.

﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارُ لَكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئْتَانِ نَكُصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓ مُ مِّنكُمْ إِنِّى أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّى أَخَافُ ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، جاء في التفسير: أن إبليس تراءى لكفار قريش/ [٩٨] /م] على صورة سراقة بن مالك بن جعشم؛ فغرهم بغروره حتى شركوه في ثبوره، ففي ذلك دليل على أن الشياطين تظهر لبعض الإنس، وتتصور بما شاءت من الصور، وشواهده كثيرة، والكل ممكن مقدور.

﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ فَلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ فَلُوبِهِمْ وَلَكِنَ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ [الأنفال: ٣٣]، اعلم أن الحق سبحانه وتعالى لما كان هو الواحد بالحقيقة والوحدة من خواصه - كانت قوته وبطشه في وحدته فلا يحتاج إلى تكثير من قلة، ولا تقوية من ضعف، والحلق لما كان التعدد والكثرة والتركيب من لوازمهم - كانت قوقهم في اجتماعهم وكثرهم، وشرط اجتماعهم اتفاقهم، واتفاقهم بأنما يكون بميل القلوب بعضها إلى بعض، وقد سبق الله -عز وجل - هو المتصرف في القلوب بخلق الدواعي والصوارف، وأنه يحول بين المرء وقلبه، فكان أمر الله تأليف القلوب وتفريقها إليه -عز وجل - لا إلى غيره، ثم خلق دواعي الميل والألفة قد يكون المعجزات في تأليف قلوب الصحابة ونحوهم من أتباع الرسل، أو فاسد كأكل الحرام ونحوه في تأليف قطاع الطريق ونحوهم من المفسدين.

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلنَّبِيُّ حَسِّبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَالْأَنفَالَ: ٢٤] قيل: معناه يكفيك ويكفي من اتبعك، فمن عطف على الكاف في ﴿ حَسِّبُكَ ﴾ [الأنفال: ٢٤] معناه يكفيك ويكفيك المتبعون من المؤمنين؛ بدليل ﴿ هُو ٱلَّذِي علا. وقيل: هي عطف على الله، أي: ويكفيك المتبعون من المؤمنين؛ بدليل ﴿ هُو ٱلَّذِي الله على إلَّي يَنصَرِهِ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٢٦] فالكفاية هاهنا مضافة إلى الله حور وجل حلقاً، وإلى المؤمنين سعياً وكسباً على رأي الجمهور.

﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْتَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٥] نسحت بما بعدها ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاٰتَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْتَتَيْن ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وفيها مسألتان:

إحداهما: نسخ الحكم إلى أخف منه؛ لأن ثبوت الواحد لاثنين أخف من ثبوته لعشرة، ويجوز أيضاً إلى الأثقل والمساوي.

الثانية: قوله - عز وجل-: ﴿ ٱلْكَانَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: ٢٦] احتج بما هشام بن عمرو الفوطي من المعتزلة على حدوث علم الله - عز وجل - وأنه لا يعلم شيئًا حتى يكون؛ استدلالاً بقوله: ﴿ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ ﴾ [الأنفال: ٢٦] عطف العلم على التخفيف ثم التخفيف حادث لتقييده بالآن، فكذا ما عطف عليه.

وجوابه: أن المعطوف إنما يشارك المعطوف عليه وجوباً في الإعراب ونحوه؛ أما في الأحكام العقلية فلا، وإنما معنى الآية: الآن خفف الله عنكم، وقد علم - أي في الأزل - أن فيكم الآن ضعفاً عما كلفتموه فخففه / [٩٨ ب /م] عنكم بالنسخ. غاية ما يلزم منه النعيمال الفعل الماضي في موضع الحال بدون قد، وهو مذهب الكوفيين خلافاً للبصريين، وشاهده: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْم بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِيثَنِقُ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ أَن يُقيتِلُوكُمْ أَوْ يُقتِتِلُواْ قَوْمَهُمْ أَوْلَ شَآءَ اللّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُرٌ فَلَقتَلُوكُمْ فَإِن مَعْدُورُهُمْ أَن يُقتِتلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُرٌ عَلَيْهُمْ سَبِيلًا ﴿ ﴾ النساء: ٩٠] مع شواهد أخر في كلام العرب. وعلى رأي البصريين] تكون قد مقدرة، ولعل هشاماً بني ذلك على جواز قيام الحادث بذات الله - عز وجل - أو على أنه يعلم ولعل هشاماً بن ذلك على حواز قيام الحادث بذات الله - عز وجل - أو على أنه يعلم بعلم حادث لا في محل كالإرادة عنده وعند أصحابه، وكلا الأمرين فاسد، وتأسيس بنيان جوار على شفا جرف هار.

﴿ مَا كَانَ لِنَبِي أَن يَكُونَ لَهُ وَ أَسْرَىٰ حَتَىٰ يُثْخِرَ فِي ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ اللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَة ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ وَالْأَنْفَالَ: ٢٧] يحتج بهما على أمرين: أَحدهما: أن الأنبياء /[٢١١/ ل] يجوز منهم الصغائر. الثاني: وقوع الخطأ منهم في الاجتهاد. ثم ينبهون عليه، وقد سبق هذا في سورة النساء.

والحق أن الأنبياء - عليهم السلام - معصومون مطلقاً، وما عوتبوا عليه، فإنما هو من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين، أو نحو ذلك والله - عز وجل - أعلم بالصواب.

## القول في سورة براءة

﴿ وَإِنْ أَحَدُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَىٰ يَسْمَعَ كَلَنَمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغُهُ مَأْمَنَهُ وَ ذَالِكَ بِأَنْهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٦] يحتج به الصوفية، وقد سبق القول فيه.

﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكُوةَ فَإِخَوانَكُمْ فِي ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْأَيَاتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴿ وَالتوبة: ١١] يحتج به من رأى تكفير تارك الصلاة تكاسلاً، وهو مذهب أحمد، وتقريره أنه علق كولهم إخواننا في الدين على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بحرف إن، والمعلق بها عدم عند عدم ما علق عليه عملاً بموجب مفهوم الشرط، فكولهم إخواننا في الدين منتف عند انتفاء إقامتهم الصلاة، وذلك يقتضي كفرهم؛ لأن المؤمنين إخواننا وهؤلاء ليسوا إخواننا، فهؤلاء ليسوا مؤمنين، وأكد ذلك قوله الله المن يدخل في والكفر ترك الصلاة، فمن تركها فقد كفن (١) حديث صحيح؛ ولأنه ركن يدخل في الإسلام بفعله فخرج منه بتركه كالشهادتين.

واعترض عليه بأن الآية في الكفار الأصليين ونحوهم بعلة الكفر، وترك الصلاة وغيرها من أعمال الكفار، فلا يلزم مثله في غيرهم.

وعن القياس: بأنا لا نسلم دخوله في الإسلام بفعل الصلاة، سلمناه لكن لا نسلم أن كفره بترك الشهادتين معلل بأنه يدخل في الإسلام بحما، بل لأن امتناعه منهما دل على كفر باطن؛ فحكم بكفره لذلك.

وقد نقل عن أحمد أنه رجع عن هذا القول إلى موافقة باقي الأئمة.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ خَبَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم كتاب الإيمان [۱۳٤] [۸۲] وأخرجه أحمد [۳/ ۳۸۹] وأبو داود [۲۲۷] والترمذي [۲۲۲۰] والنسائي [۱/ ۲۳۲] وابن ماجة [۱۰۷۸].

<sup>(</sup>۲) رواه الترمذي في الإيمان ح [۲۹۳۸] وابن حبان [۱/ ۳۹۴] وهو في الموارد [۱/ ۳۱] والطيالسي [۳۰] [٤٤٤] ورواه الحاكم [٤/ ٢٧٩] ورواه الطبراني [٧/ ٤٨] [٣٣٤٨] ورواه أبو يعلى [٧/ ٩] [٣٨٩٩] والطبراني [۲۰/ ٤٩] [۲٨].

﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَارَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُوْفَكُونَ ۚ ﴾ بِأَفْوَ هِهِمْ أَيْنُ يُطَوفَ عُزَيْرٌ آبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَارَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ يُؤْفَكُونَ ﴾ بِأَفْوَ هِهِمْ أَيْنُ يُوفَكُونَ ﴾ إلَّتُوبة: ٣٠]، اليهود فهاهنا طائفة مخصوصة منهم يقال لهم: العنابة فيما أقول، وليس ذلك قولاً لجميعهم، وإنما زعموا ذلك في عزير؛ لأن بخت نصر لما أحرق التوراة أملاها عزير من حفظه، فقالوا: ما حفظها إلا وهو ابن الله، تعالى الله عن قولهم.

ويُحكى عن ابن كمونة شارح التلويجات السهروردية أنه مر على قارئ يقرأ ﴿ وَقَالَتِ السَّهِ وَكَالَتِ السَّهِ وَ اللهُ عَزَيْرٌ آبْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] فقال والله، ما قالت اليهود هذا، فتبعه من سمعه من المسلمين ليقتلوه، فأعجزهم وتحصن منهم.

وهذا جهل منه من وجهين:

أحدهما: حمل اللام في اليهود على الاستغراق، وإنما هي للعهد كما قلنا.

الثاني: جهله بمقالات أهل دينه وفرقهم، ولو عرف أن ذلك مقالة طائفة من اليهود لما أنكر.

وأما النصارى فقد سبق القول معهم غير مرة ﴿ ٱتَّخَذُوۤاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهۡبَعْنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْرَى مَرْيَمَ وَمَاۤ أُمِرُوۤاْ إِلّا لِيَعْبُدُوۤاْ إِلَىٰهًا وَ ٰحِدًا ۖ لّآ إِلَهُ إِلّا هُو َ مُنْهَ وَمَا يُشْرِكُونَ وَ التوبة: ٣١] أما المسيح فاتخذوه ربا معبودًا بالحقيقة، سُبْحَننَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿ قَ ﴾ [التوبة: ٣١] أما المسيح فاتخذوه ربا معبودًا بالحقيقة، وأما الأحبار لليهود والرهبان للنصارى؛ فإنما اتخذوهم أرباباً مجازاً، لأهم أمروهم بتكذيب محمد الله على وإنكار رسالته، فأطاعوهم، وغير ذلك مما أطاعوهم فيه، فصاروا كالأرباب لهم الطاعة.

والنصارى يزعمون أن المسيح قال لتلاميذه عند صعوده عنهم ما حللتموه فهو محلول في السماء، وما ربطتموه فهو مربوط في السماء فمن ثم إذا أذنب أحدهم ذنباً جاء

بالقربان إلى البترك أو الراهب، وقال. يا أبونا، اغفر لي: بناء على أن حلافة المسيح مستمرة فيهم، وألهم أهل الحل والعقد في السماء والأرض، على ما نقلوه عن المسيح، وهو من ابتداعاتهم في الدين ﴿ آتَّخَذُوۤا أَحْبَارَهُم وَرُهْبَنهُم أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ وَٱلْمَسِيحَ البّرَ مَرْيَم وَمَا أُمِرُوٓا إِلّا لِيَعْبُدُوٓا إِلَيْهَا وَاحِدًا لا إِلَيْهَ إِلّا هُو شَبْحَننهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ مَرْيَم وَمَا أُمِرُوّا إِلّا لِيعَبُدُوّا إِلَيْهًا وَاحِدًا لا إِلَيْهَ إِلاّ هُو شَبْحَننهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ وَمَا أُمِرُوّا إِلّا لِيعَبُدُوا إِلَيْهَا وَاحِدًا لا إِلَيْهَ إِلَالَهُ هُوَ سُبْحَننهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَنبَنِي إِسْرَاءِيلَ وَمَا لِشَهُ مَن يُشْرِكُ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَلهُ ٱلنَّالُ وَمَا لِلظّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ ﴿ وَمَا لِللّهُ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّة وَمَأْوَلهُ ٱلنَّالُ وَمَا لِلظّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿ الللّهُ وَلَا للللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنّة وَمَأْوَلهُ ٱلنّالُ وَمَا لِلظّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿ الللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ الْجَنّة وَمَأْوَلهُ ٱلنَّالُ وَمَا لِلظّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿ الللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ الْمُحْدَالُهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ الْمَالَونَ الللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ الللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللهُ اللللّهُ الللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ الللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

﴿ هُوَ ٱلَّذِى َ أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿ التوبة: ٣٣] أي على جميع الأديان والملل بالحجة والسيف حيث انتهى حكمه. وتأول / [٢١٣/ ل] عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هذه الآية في موت النبي الله وقال: إن رسول الله لم يمت ولن يموت حتى يظهر الله على الدين كله، كما وعده، وكان تأويلها إظهار أمته بدينه على الأمم والأديان / [٩٩ ب /م] لأن الكلمة والدعوة له الله والأمة بسيفه يضربون وببركته ينتصرون، فقد تحقق وعد الله - عز وجل - له ولو كره الكافرون.

﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَيْحِيهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنا ﴾ [التوبة: ٤٠].

احتج به أهل السُّنَّة على فضل أبي بكر – رضي الله عنه – من وجوه:

أحدها: النص على ثبوت صحبته حتى قال بعض العلماء: من أنكر صحبة أبي بكر فقد كفر؛ لتكذيبه النص المتواتر القاطع بإثباتها، بخلاف من أنكر صحبة غيره لعدم ذلك، وفيه نظر؛ لأن غيره كعمر وعثمان وعلي وباقي العشرة ثبتت صحبتهم بالتواتر، وهو قاطع أيضاً فإنكار مدلوله كفر.

الوجه الثاني: قوله: ﴿ لَا تَحُزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنا ﴾ [التوبة: ٤٠] فكان له في هذه المعية الحتصاص لم يشاركه فيها صحابي. وقد يقال بأن هذا التشريف حصل لجميع الصحابة

بقوله – عز وجل –: ﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدْعُواْ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَلَكُمْ ﴿ ﴾ [محمد: ٣٥] غير أن لقائل أن يقول: معية أبي بكر [رضوان الله عنه] أخص من هذه، فيمتاز بها.

الوجه الثالث: ﴿ تَانِيَ ٱتَّنَيْنِ ﴾ [التوبة: ٤٠] قالوا: فيه إشارة إلى شيئين:

أحدهما: أنه ثانيه من بعده في الإمرة.

الثاني: أن اسمه لم يفارق اسمه؛ إذ كان يقال له: خليفة رسول الله، حتى توفي، فقيل لمن بعده - وهو عمر - رضي الله عنه-: أمير المؤمنين، وانقطعت خصيصة ﴿ تَانِيَ ٱتَّنيّنِ ﴾ [التوبة: ٤٠].

الوجه الرابع: ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة: ٤٠] قال بعضهم: الضمير في (عليه) لأبي بكر، لأن النبي في لم تفارقه السكينة أبداً حتى يحتاج إلى نزولها عليه، وإنما أنزلت على أبي بكر - رضي الله عنه - وهو ضعيف، أما أولاً فلقوله - عز وجل - في أنزلت على الله الله عنه عَلَى الله عنه على الله على نور، وأما ثانياً: علم مفارقتها له، ولا امتناع من أن يزاد سكينة على سكينة، ونوراً على نور، وأما ثانياً: فلأن ذلك يقتضي أن الضمير في ﴿ وَأَيْدَهُ وَبِجُنُودٍ لّم تَرَوْهَا ﴾ [التوبة: ٤٠] لأبي بكر فلأن ذلك يقتضي أن الضمير في ﴿ وَأَيْدَهُ و بِجُنُودٍ لّم تَرَوْهَا ﴾ [التوبة: ٤٠] لأبي بكر فيضاً، وهو خلاف الظاهر / [٢١/ ل] بل القاطع، ولا أظن أحداً قال بذلك.

أما الشيعة فطعنوا على أبي بكر - رضي الله عنه - من الآية بوجه واحد، وهو قوله: ﴿ لَا تَحْزَنُ ﴾ [التوبة: ٤٠] دل على أنه حزن لأجل طلب الكفار لهما مع أنه رسول الله على بعين الله تحت رعاية الله، وقد سمع النبي على يخبر بأنه سيظهر على أعدائه ويظهر دينه على جميع الأديان؛ فحزن أبي بكر والحالة هذه، إما شك في هذا الخبر، أو ضعف منه وخور.

قالوا: وإنما الشجاع المؤمن واللبيب الموقن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حيث كان حينئذ نائما على فراش النبي ﷺ /[١٠٠ أ /م] معرضاً نفسه من أيدي الكفار لشرب كؤوس الحمام، فما شك وما خار، ولا تبلد ذهنه ولا حار.

وأجاب أهل السُّنَّة بأن حزن أبي بكر - رضي الله عنه - لم يكن ضعفاً ولا شكاً، وإنما

كان رقة غالبة وشفقة على النبي أن أولو كان ذلك عن شك أو ضعف لكان أولى ما صدر منه يوم بدر حين قال النبي أن إللهم إن قملك هذه العصابة لن تعبد (١) وأبو بكر آخذ بردائه يقول: كفاك مناشدتك ربك، إن الله سينجز لك ما وعدك. وهذا غاية الشجاعة، والإيمان ثبوت الجنان عند قراع الأقران.

﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَذِبِينَ

أحدهما: كرامة النبي على ربه؛ حيث بدأه بالعفو قبل العتاب. وقيل: لولا ذلك لتقطع قلبه على فرقاً وخشية من الله – عز وجل–.

الثاني: الخطأ في الاجتهاد حيث أذن لهم في التخلف عن الغزو في غير موضع الإذن، بدليل أنه عوتب عليه؛ وجوابه ما سبق في آخر الأنفال.

﴿ \* وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لَأَعَدُواْ لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ اَنْبِعَاثَهُمْ فَتَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اللَّهُ اللَّهُ النَّبِعَاثَهُمْ فَتَبَّطَهُمْ وَقِيلَ القَّهُ أَنْ اللَّهُ اللَّلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

الأولى: إثبات الكراهة صفة لله – عز وجل – ثم هل هي ذاتية أو فعلية؟ فيه خلاف، ويحتمل أن كراهته للشيء عبارة عن سلب إرادته له، أو عن إرادة / [0.17/b] سلبه.

الثانية: أن تنبيط هؤلاء هو تحليل عزائمهم بما يخل [ق: في قلوهم] من دواعي القعود والصوارف عن الخروج، ثم إن تنبيطه لا بد وأن يكون مؤثراً، إما وحده فيكون حجة للمجبرة، أو مع فعل العبد كما يقوله المعتزلة؛ فيلزم المقدور بين قادرين واستحقاق جزء من التجويز، بحسب للتنبيط من التأثير وهما باطلان، وقد سبق تقرير هذا في آخر الأعراف.

الثالثة: ﴿ وَقِيلَ آقَعُدُواْ ﴾ [التوبة: ٤٦] ظاهره التناقض مع قوله لهم ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً ﴾ [التوبة: ٤١] بلسان وثِقَالاً ﴾ [التوبة: ٤١] بلسان التكليف، و﴿ وَقِيلَ آقَعُدُواْ ﴾ [التوبة: ٤٦] بلسان التقدير والتكوين؛ فلا تناقض.

﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَئَا ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ المُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ٥١] هذا أصل في التفويض والتسليم لتقدير العزيز العليم،

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [٣/ ١٣٨٣] ح [١٧٦٣].

وهو عام في مصائب الدنيا والدين غير أن ما لا كسب للعبد فيه، كالمرض والموت - لا لائمة عليه فيه، وما له فيه كسب كالمعاصي تلحقه فيه اللائمة باعتبار كسبه على ما عرف من رأى الكسبية والمحبرة.

﴿ وَلَإِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا خُوضُ وَنَلْعَبُ قُلُ أَبِاللَّهِ وَءَايَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۚ فَى لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآبِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبِ طَآبِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥- ٦٦] قوله: ﴿ قَدْ كَفَرْتُم ﴾ [التوبة: ٢٥- ٦٦] قوله: ﴿ قَدْ كَفَرْتُم ﴾ [التوبة: ٢٦] يحتمل أنه إخبار عن كفرهم بأسباب معروفة، ويحتمل أنه إنشاء للحكم بكفرهم عقب استهزائهم / [١٠٠ ب/م] فيحتج به على أن من استهزا بالله أو رسول من رسله أو بشيء من كتبه المنزلة - كافر، ولا نعلم فيه خلافاً.

﴿ وَبِمَا كَانُواْ يَكَذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٧] يستدل به على أن الجملة الشرطية خبرية يلحقها الصدق والكذب؛ لأن كذبهم وإخلافهم إنما هو في قوله: ﴿ ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَنهَدَ اللّهَ لَهِنَ وَالكذب؛ لأن كذبهم وإخلافهم إنما هو في قوله: ﴿ ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَنهَدَ اللّهَ لَهِنَ وَالكَذَب؛ لأن كذبهم وأنكُونَنَّ مِنَ الصَّلِحِينَ ﴿ ﴾ [التوبة: ٧٥] وهي قضية شرطية، وقد سمى تركهم مضمولها إخلافاً وكذبا، وذلك من خواص الخبر فدل على ما قلناه.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان [١/ ٨٩] ح [٣٤] ومسلم في كتاب الإيمان [٢/ ٢١- ٢٢] ح [٥٨/١٠٦].

﴿ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ، ﴾ [التوبة: ٧٧] يحتج به على رؤية الله – عز وجل – وقد سبق نظائره. ﴿ السَّتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰ لِكَ بِأَنَّهُمْ صَافِعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴿ التوبة: ٨٠].

هذا ونحوه من المقادير العددية نحو ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأبِيهِ يَتَأْبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَنجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤].

و ﴿ ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَقَ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَى عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنّى مَعَكُم ۗ لَإِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلُوةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكُوةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ الرَّكُوةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكُوفِهُمْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّنتٍ جَرِّى مِن تَحْتِهَا اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكُوفِرَنَّ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّنتٍ جَرِّى مِن تَحْتِهَا اللَّهُ وَلَا أُدْخِلَنَكُمْ فَكُنْ كَمُ اللَّهُ عَنكُمْ سَوّاءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿ ﴾ [المائدة: ١٢].

و ﴿ إِنَّ هَاذَ آ أَخِي لَهُ رِتِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَ صِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾ [ض: ٢٣].

و﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنِتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدًا وَأُولَتِكِ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴿ وَالنور: ٤] يتضمن من حيث هو مفهوماً عددياً، وهو انتفاء الخبر أو الحكم عما زاد عليه أو نقص على خلاف في هذا المفهوم، أما هذا الموضع بعينه فلم يرد به المفهوم؛ لما روي عن النبي الله أنه قال: «لو أعلم أي إن زدت على السبعين غفر لهم لزدت» (١)، وإنما خرج مخرج المبالغة والتكثير؛ لأن العرب لهجت بالسبعين كثيراً حتى تداولوها في معرض التكثير.

﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقَعَدِهِمْ خِلَفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوۤاْ أَن جُجَهِدُواْ بِأَمُوۤالهِمْ وَأَنفُسِمِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۖ لَوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ وَأَنفُسِمِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۖ لَوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ وَأَنفُسِمِمْ فِي ذات الله - عز التوبة: ٨١] فيه إشارة إلى فقه العباد والمحتهدين والمجاهدين أنفسهم في ذات الله - عز وجل - المتجشمين متاعب الدنيا حوفاً من متاعب الآخرة. وذلك مستفاد من قياس العكس؟

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [١٣٦٦].

لأنه جعل من عرض نفسه لنار الآخرة بالسلامة من حر الدنيا لا يفقه، فاقتضى أن عكسه وهو من صبر على حر الدنيا في الطاعة خوفاً من حر الآخرة فقيه، وهو كذلك.

﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿ ﴾ [التوبة: ٨٦] / [ ١٠١ أ /م] احتج بها الفريقان أما المعتزلة؛ فلأنه جعل بكاءهم بعلة من جهتهم، وهي أفعالهم، فدل على ألهم خالقوها وموجدوها.

وأما الجمهور / [٢١٧] فقالوا: هو جزاء على كسبهم كما صرح به في الآية، ولا يلزم من الكسب الخلق.

﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآبِفَةِ مِّنْهُمْ فَٱسْتَغْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَيِّلُواْ مَعِيَ عَدُوَّا أَ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلخَيلِفِينَ ﴿ ﴾ وَلَن تُقيِّلُواْ مَعَ الخَيلِفِينَ ﴾ [التوبة: ٨٣] أي لعلة رضاكم بالقعود، فيحتج به وبأمثاله نحو: ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمِ كَنفِرِينَ ﴾ [النمل: ٤٣] و: «إلها من الطوافين» (١) على أن «إن» تفيد التعليل.

﴿ وَلَا تُعْجِبُكَ أُمُوا لَهُمْ وَأُولَدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُعَذِّبُهُم بِهَا فِي الدُّنيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَلِفِرُونَ ﴿ التوبة: ٨٥] دلت على أن المال والولد عذاب في الدنيا على خلاف ما في ظن الناس ألها نعمة وراحة، ثم يستفاد من هذه، ومن قوله – عز وجل-: ﴿ اللّمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوٰةِ الدُّنيَا ۗ وَالْبَنقِيَتُ الصَّلِحَتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ وَجل-: ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوٰةِ الدُّنيَا ۗ وَالْبَقِيتُ الصَّلِحَةِ اللّهِ اللّهُ وَالْبَنونَ زِينَةُ الْحَيَوٰةِ الدُّنيَا عذاب وينتظم القياس هكذا: المال والبنون زينة الدنيا والمال والولد عذاب. أو: ليس براحة في الدنيا ينتج أن زينة الدنيا عذاب. أو: ليس براحة في الدنيا ينتج أن زينة الدنيا عذاب. أو: ليس براحة في الدنيا.

ولقائل أن يقول: العذاب إنما هو سياسة المال، وأما الانتفاع به فهو نعيم لا عذاب، والتقدير حينئذ: إنما يريد الله أن يعذبهم بسياستها وحفظها في الدنيا، وحينئذ لا ينتج

<sup>(</sup>۱) الموطأ [۱/ ۲۳] ورواه أحمد في المسند [٥/ ٢٩٦] [٢٢٦٣] وأبو داود في الطهارة [١/ ٢٠٠/ رقم ٧٥] والترمذي في كتاب الطهارة [١/ ١٥٤/ ١٥٤] والنسائي في كتاب الطهارة [١/ ٥٥/ ٢٥] وابن ماجة في صحيحه [٥٥/ ١٠٤].

القياس؛ إذ يبقى هكذا: المال والولد زينة، وسياسة المال والولد عذاب، فلا يتحد الأوسط فلا ينتج.

﴿ وَٱلسَّنِقُونَ ٱلْأَوْلُونَ مِنَ ٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانِ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ هَمُ جَنَّاتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَالِكَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ هَمُ جَنَّاتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَالِكَ ٱلْفَوْرُ ٱلْعَظِيمُ ۚ ﴾ [التوبة: ١٠٠] والأخرى السابقة: ﴿ لَا يَكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ عَلَمُ الْفَوْرُ ٱلْعَلِيمُ ۚ وَأُولَتِيكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَاتُ ۖ وَأُولَتِيكَ هُمُ الْمُعْدُونَ مَنْ وَأُولَتِيكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَاتُ ۖ وَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلْمُعْدُونَ هَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى فَصَلَ الصحابة -رضي الله عنه مرضي عنهم، ومن أهل الجنة لتصريحها بذلك وعمومها فيهم.

واعترض الشيعة [أبعدهم الله] بأن عمومها مخصوص بمن عادى أهل البيت وخالف الإمام المنصوص عليه منهم، وأجيب بأن أحداً من الصحابة لم يعاد أهل البيت ولا خالف إماماً منصوصاً عليه منهم.

﴿ وَقُلِ اَعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُرْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَلِمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ وَالتوبة: ١٠٥] فيه إشارة إلى معنى قوله - عز
وجل-: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا أَ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا أَ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن
يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلّا عَلَى اللّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ
إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللّهُ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَاللّهُ اللّهُ فِي الأَرْضِ ( ) وَإِلَى مَعَى قوله ﷺ :
(أنتم شهداء الله في الأرض ( ) ( ) .

﴿ وَقُلِ آعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُرْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَنْزَدُّونَ ۚ وَسَنْزَدُّونَ إِلَىٰ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ
وَٱلشَّهَدَةِ فَيُنَبِّعُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ وَالتوبة: ١٠٥] فيه إثبات المعاد.

﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [١/ ٤٦٠] ح [١٣٠١] ومسلم [٢/ ٢٥٥] ح [٩٤٩].

(التوبة: ١٠٦) التردد هاهنا بالنسبة إلى السامعين، أي: لا تدرون أي الأمرين يفعل هم، أما المتكلم سبحانه وتعالى فلا يلحقه التردد في شيء، ولا يخفى عليه شيء، وهذه / [١٠١ ب/ م] ترجع إلى صفة العلم.

﴿ مَا كَانَ لِلنِّي وَٱلَّذِيرَ ءَامَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أُولِي قُرُهُ مَن مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيْنَ لَهُمْ أَنْهُمْ أَصْحَبُ ٱلجُحِيمِ ﴿ وَمَا كَانَ السّتِغْفَالُ إِبْرَاهِيمَ لأَنِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ عَدُولًا لِللّهِ عَن مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيّاهُ فَلَمَّا تَبَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ عَدُولًا لِلّهَ عَما تَبَرًا مِنهُ ۚ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّةً حَلِيمٌ ﴿ وَالتوبة: ١١٤] فيه احتراز المتكلم في كلامه عما يرد عليه في حكاية أو تعليل أو نظم أو قياس، وإجابته عن سؤال يتوقع وروده، وبيانه أنه عز وجل – لما لهى النبي والمؤمنين عن الاستغفار للمشركين قدر أن قائلاً قال: فهذا إبراهيم استغفر لأبيه المشرك بقوله: ﴿ وَآغُفِرْ لأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلضّالِينَ ﴿ وَالسّعِفارِهُ لهَ السّعِفارِهُ للللهِ عَلَى كَفْره تبرأ منه وترك استغفاره له، بأن ذاك كان لأن أباه وعده أن يؤمن، فلما أصر على كفره تبرأ منه وترك استغفاره له، وقد يقال: إن إبراهيم لم يرد باستغفاره لأبيه حقيقة الاستغفار، إنما دعا له بما هو لازم وقد يقال: إن إبراهيم لم يرد باستغفاره لأبيه حقيقة الاستغفار، إنما دعا له بما هو لازم وقد يقال: إن أبراهيم أي يرد باستغفاره لأبيه حقيقة الاستغفار، إنما دعا له بما هو لازم وأغفِرْ لأبِي إِنَّهُر كَانَ مِنَ ٱلضّالَينَ ﴿ وَالشّعراء: ٨٦] فلما علل بضلاله دل على أنه إنما دعا له بضد الضلال، وهو الهدى والإيمان.

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَىٰ يُبَيِّرَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ وَهَا الفريقان، أما الجمهور فلأنه – عز وجل – أسند الإضلال والهداية إلى نفسه.

وأما المعتزلة فلأنه أخبر أن حجته قائمة عليهم بأنه بين لهم ما يتقون، فخالفوا ولم يتقوا، وقد عرف الجواب. وهذا من المتشابه في أحكام الأفعال.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّدِقِينَ ﴿ التوبة: ١١٩] يقال: إن أبا بكر - رضي الله عنه - يوم السقيفة لما طلبت الأنصار الإمرة استدل عليهم هذه الآية. وتقريره: إننا نحن الصادقون وقد أمرتم أن تكونوا مع الصادقين، فأنتم أمرتم أن تكونوا معنا؛ فتكونون تبعاً لنا.

أما الأولى / [٢١٩/ ل] فلقوله عز وجل في سورة الحشر في صفة المهاجرين: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُمُوالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانَا وَيَعْصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُمَ ۖ أُولَتَهِكَ هُمُ ٱلصَّعْدِقُونَ ﴾ [الحشر: ٨].

وأما الثانية/ فلهذه الآية.

فذكر حصال التقوى، ثم قال: ﴿ أُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال - عز وجل -: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۗ فَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلاً ﴿ ﴾ [الأحزاب: عَلَيْهِ ۗ فَمِنْهُم من الأنصار يوم أحد.

الوجه الثاني: أن المأمور بالكون مع الصادقين هم عموم الذين آمنوا من المهاجرين والأنصار، فلو صح الاستدلال المذكور للزم إما اختصاص الأنصار بالإيمان دون المهاجرين أو أمر المهاجرين بأن يكونوا مع أنفسهم، وكلاهما محال.

والوجه الثالث: / [١٠٢] لا نسلم أن الكون مع الصادقين يقتضي متبوعيتهم، ولا تبعية الكائن معهم، بل هما سواء.

﴿ ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَةٌ ۚ فَلُولًا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّهُمْ طَآمِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحَذَرُونَ ﴾ [التوبة: لِيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحَذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢] يحتج بها على أمور أحدها: قبول خبر الواحد؛ لأن الطائفة تصدق على الواحد، وقد جعل منذراً، ووجب الحذر بإحباره، ولولا قبول خبره لما كان كذلك.

واعترض عليه: بأنا لا نسلم بأن الطائفة تصدق على الواحد، سلمناه لكنها تصدق

عليه وعلى غيره، إما بالاشتراك أو التواطؤ أو الحقيقة والمحاز، فيكون محملاً دلالة له، ثم إنذاره وتحذيره يحتمل أنه إنما يقبل بقرينة، فلا يستقل وحده بوجوب القبول.

الأمر الثاني: صحة فرض الكفاية: وهو إيجاب الفعل على جميع المكلفين مع سقوطه بفعل بعضهم. وتقريره من الآية: أنه خص المؤمنين على نفير طائفة منهم للتفقه في الدين، وذلك يقتضى تكليف جميعهم بما يكفى فيه فعل طائفة منهم، وهو المطلوب.

الأمر الثالث: أن التفقه في الدين فرض كفاية، وهو واضح من الآية.

﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتُهُ هَندِهِ آ إِيمَناً فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتُهُمْ إِيمَناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿ وَالتوبة: ١٢٤] هذه ونظائرها تدل على أن الإيمان يقبل الزيادة والنقصان؛ خلافاً لقوم، وأصل الخلاف أن حقيقة الإيمان ما هي؟ إن قيل: هو التصديق المحرد لم يقبلهما؛ إذ لا تفاوت في التصديق الحازم، وإن قيل: هو التصديق مع العمل قولاً وفعلاً - قبلهما؛ لأن القول والعمل / [٢٢٠/ ل] جزء الإيمان وهما يقبلان الزيادة والنقصان، فجزء الإيمان يقبلهما، فالإيمان يقبلهما.

ثم يعترض على المذهب الأول بأن الإيمان هو التصديق الاعتقادي لا العلمي، والاعتقادي يقبل التفاوت قوة وضعفاً، وبحسب قبوله للتشكيك وعدمه. سلمنا أن الإيمان هو التصديق العلمي. لكن قد سبق في قصة إبراهيم - عليه السلام - وسؤاله أن يرى إحياء الموتى أن العلم على أضرب: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، وهذه مراتب متفاوته في القوة والضعف والزيادة والنقص.

وقول المتكلمين: إن العلم لا يقبل التفاوت إنما يريدون به العلم النظري، أما باعتبار مراتبه المذكورة فيقبله.

﴿ أُوَلَا يَرُوْنَ أَنَّهُمْ يُفَتَنُونَ فِي كُلِّ عَامِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكُرُونَ وَلَا يَرُونَ وَلَا يَكُونُ هُمْ يَذَّكُونَ وَالبلايا والمحن قد تكون والجر وروادع وتنبيهات للإنسان على ترك ذنبه والإقبال على ربه - عز وجل - فمن وفق فعل.

﴿ وَإِذَا مَاۤ أُنزِلَتَ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمۡ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلۡ يَرَنكُم مِّنَ أَحَا ِ ثُمَّ النصَرَفُوا صَرَفَ اللّهُ قُلُوبَهُم بِأَنْهُمۡ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿ وَالتوبة: ١٢٧] يحتمل أنه خرج / [١٢٧ / م] مخرج الدعاء عليهم، ويحتمل أنه خبر عن أنه صرف قلوهم عن اتباع

القرآن، والإجابة لداعي الإيمان.

وهو حجة الحمهور على خلق الأفعال بواسطة خلق الدواعي والصوارف.

قالت المعتزلة: إنه لم يصرف قلوهم إلا بعد أن انصرفوا بأنفسهم، فكان صرف قلوهم عقوبة على انصرافهم الاختياري.

وأجيب بأن انصرافهم مكسوب لهم، وصرف قلوهم مخلوق لله – عز وجل – على ما عرف.

﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنَ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿ [التوبة: ١٢٨] الآيتين تضمنتا التوحيد والنبوة، أعني رسالة محمد ﷺ وبرهانهما، سيأتي إن شاء الله – عز وجل – مع ما مضى به.

## \* \* \*

# القول في سورة يونس

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۖ قَالَ ٱلْكَلْفِرُونَ إِنَّ هَلْذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينُ ۞ ﴾ [يونس: ٢] الإنذار عام، والبشارة خاص.

﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۗ وَعَدَ ٱللَّهِ حَقَّا ۚ إِنَّهُ، يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ جَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمُ اللهُ اللهَ المَعْاد. بِمَا كَانُواْ يَكُفُرُونَ ﴾ [يونس: ٤]فيه إثبات المعاد.

﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللّهِ حَقّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِى ٱلّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ جَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمُ لِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ فَى ﴿ [يونس: ٤] علل إعادة الخلق بمجازاتهم، فدل على جواز تعليل أفعاله بالحكم كما سبق، وكذلك ﴿ هُو ٱلّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيآ ءً وَٱلْقَمَر نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللّهُ ذَٰلِكَ إِلّا بِٱلْحَقِ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْاَيْتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٥] يدل على التعليل.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّمْ بِإِيمَنِهِمْ تَجْرِف مِن تَحِّتِمُ ٱلْأَنْهَارُ فِي جَنَّنتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿ إِيونس: ٩] الباء علية أو عوضية عند المعتزلة، سبية عند الجمهور. / [٢٢١ / ل].

﴿ قُل لَّوْ شَآءَ اللَّهُ مَا تَلُوْتُهُ مَ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ عَلَيْكُمْ عُمُرًا مِّن قَلْدَ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ عَلَيْكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ عَلَيْكُمْ عَمْرًا قَبْل تَعْقِلُونَ ﴿ إِي قِد عَشْتُ فَيْكُمْ عَمْرًا قَبْل دَعُواي النبوة، فلو كنت مدعياً متقولاً للقرآن من عندي مختلقاً له لفعلت فيكم عمراً قبل دعواي النبوة، فلو كنت مدعياً متقولاً للقرآن من عندي مختلقاً له لفعلت ذلك من أول وقت، واللازم باطل، فالملزوم كذلك، وذلك يدل على أنني إنما أتبع ما يوحى إلي في زمن بتّخصيص الله - عز وجل.

﴿ وَإِذَاۤ أَذَقَنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنَ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتُهُمْ إِذَا لَهُم مَّكُرُّ فِيۤ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ۚ ﴾ [يونس: ٢١] فيه جواز إطلاق المكر

على فعل الله - عز وجل - والماكر عليه، ومنه: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اَللَّهُ ۖ وَاَللَّهُ خَيْرُ اللّهِ خَيْرُ اللّهِ خَيْرُ اللّهِ ﴿ وَمَكَرُينَ ﴿ وَمَكَرُينَ ﴾ [آل عمران: ٤٥] واشترط بعضهم لذلك أن يقابل بمكر الغير نحو: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ٥٠] وفيه نظر؛ بدليل قوله - عز وجل-: ﴿ أَفَأُمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ إِلَّا الْقَوْمُ اللّهِ عَلَى اللّهِ الله عَلَى عَبِهُ.

والمكر والاستدراج متقاربان أو مستويان؛ لاشتراكهما في تحصيل المقصود بطريق خفي لطيف.

﴿ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يونس: ٢١] يعني الحفظة، وقد سبق ذكرهم في الأنعام.

﴿ هُو ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتُهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظُنُّواْ أَنَّهُمْ أُحِيطً بِهِمْ لَا وَعُواْ أَلَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَإِن أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَنذِهِ لَنكُونَ مَن ٱلشَّنكِرِينَ ﴾ دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَإِن أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَنذِهِ لَنكُونَ مَن ٱلشَّنكِرِينَ ﴾ [يونس: ٢٢] يحتج به الجمهور؛ لأنه أضاف التسيير إليه مع أنه ظاهراً من الخلق، فدل على أنه يسيرهم خلقا وهم يسيرون كسباً، وتسييره لهم بخلق التسيير والحركات منهم أو بخلق الدواعي والصوارف، أو بكلا الأمرين.

﴿ وَظُنُنَواْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ' دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لِهِن أَنجَيْتَنَا مِنْ هَاذِهِ - لَنكُونَنَ مِنَ ٱلشَّاكِرِينَ ﴾ [يونس: ٢٢] فيه دليل التوحيد، كما سبق في الأنعام.

﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُواْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَمِ وَيَهُدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿ [١٠٣] /م] ﴾ [يونس: ٢٥] هذا من القواصم للمعتزلة؛ لأنه دعاء عاما وهدى حاصاً لمن شاء؛ فدل على أن الهدى بفضله والضلال بقدره، كل ذلك مستند إلى سابق علمه.

﴿ فَ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتْرُ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُوْلَتَهِكَ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ ۗ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ۞ ﴾ [يونس: ٢٦] ذكر أهل التفسير أن الزيادة هي رؤية الله – عز وجل – وهذا وإن يكن قاطعاً، لكنه يؤكد أدلة الرؤية.

﴿ قُلْ مَن يَرَزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَرَ وَمَن تُخْرِجُ

ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَكُ مِنَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

أحدها: أن الله - عز وجل - هو الرازق من السماوات والأرض بالمطر والنبات، وكل من كان كذلك فهو الإله الحق.

الثاني: أنه - عز وجل - هو الذي يملك السمع والأبصار وكل من ملك السمع والأبصار هو الإله الحق، ومعناه يتصرف في السمع والبصر فلا يدركان شيئاً من مدركاهما إلا بإذنه وإرادته، وتعلق به الاتحادية؛ قالوا: لم يملك ذلك إلا وهو سار في الأجسام / [٢٢٢/ ل]، وليس بلازم، وهذا المغناطيس يتصرف في الحديد من غير سريان ولا ملابسة.

وقد سبق القول معهم في الأنعام.

الثالث: أنه - عز وجل - يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي.

الوابع: أنه يدبر الأمر، أي أمر السماوات والأرض بالتحريك والتسكين والتسخير والتصريف، والتقدير. وقد وافق الكفار المخاطبون بهذا الخطاب على هذه الوجوه كلها بقولهم: هو الله، وكل من كان كذلك فهو الإله الحق، فالله - عز وجل - هو الإله الحق، وليس بعد الحق إلا الضلال؛ إذ لا واسطة بين الحق والباطل، والهدى والضلال. فإن أجبتم إلى التوحيد وإلا فأنتم ضلال.

﴿ كَذَالِكَ حَقَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا ﴾ [يونس: ٣٣] أي خرجوا عن الإيمان بالكفر ﴿ أَنَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ٣٣] احتج به الجمهور لأنه – عز وجل أخبر بأن كلمته حقت عليهم بالكفر، وكل من حقت عليه الكلمة بالكفر لا يؤمن واستحال منه الإيمان؛ فهؤلاء لا يؤمنون. ومعنى حقت عليهم الكلمة تعلق العلم والإرادة الأزليان بكفرهم، وكل ما تعلقا به كان واجب الوقوع، فكفر هؤلاء واجب الوقوع، وكل واجب الوقوع، وكل واجب الوقوع، وكل واجب الوقوع، فهؤلاء مجبورون على كفرهم، والجور عليه، فهؤلاء مجبورون على كفرهم، والجور غير لازم لما سبق في مقدمة الكتاب.

﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآبِكُم مَّن يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٣٤] الآيتين تضمنتا دليلين على التوحيد أحدهما هكذا: الله – عز وجل – يبدأ الخلق ثم يعيده، وشركاء الكفار أي آلهتهم التي ادعوا أنها شركاء في

الإلهية لا تبدأ الخلق ولا تعيده، فشركاؤهم ليسوا آلهة.

الثاني: أن شركاءهم لا يملكون الهداية إلى الحق، والإله - عز وجل - يهدي إلى الحق؛ فشركاؤهم ليسوا إلهاً.

وهذه براهين واضحة؛ لأن بدء الخلق والهداية إلى / [١٠٣ ب/ م] الحق وغيرها أمور ممكنة، والله – عز وجل – قادر على جميع الممكنات، والأصنام جماد لا تقدر على شيء من الممكنات، فالله – عز وجل – ليس هو الأصنام، وينعكس كنفسه: الأصنام ليست هي الله – عز وجل.

﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثُرُهُمْ إِلَّا ظَنَّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحُقِّ شَيَّا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعُلُونَ ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثُرُهُمْ إِلَّا ظَنَا ۚ إِنَّ ٱلطَّنَ عَلَى مِن منع العمل بخبر الواحد؛ لأنه إنما يفيد الظن، وهو لا يغني عن الحق.

وأجيب بأن الآية إنما منعت من اتباع الظن في التوحيد ونحوه من القطعيات، أما العمليات فلا.

﴿ وَمَا كَانَ هَاذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفَتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَاكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴿ ﴾ [يونس: ٣٧] أي: لا ينبغي للقرآن أن يكون من عند غير الله؛ لأنه معجز في نفسه عبارة ومعنى، وذلك لا يقدر عليه إلا الله – عز وجل – وهذا من مسائل القرآن وإعجازه ودلائل النبوة.

ودليل إعجازه الآية بعده:

﴿ أَمْ يَقُولُونَ آفَتَرَنهُ ۖ قُلُ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّنْلِهِ وَآدَعُواْ مَنِ اَسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللهِ إِن كُنتُمْ صَلِقِينَ ﴿ وَ هَلَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيَّوُنَ مِمَّاۤ أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيٓ ءُ مِّمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ٤١] وعيدية محكمة أو منسوحة بآية القتال.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيَّا وَلَكِكَنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٤٤] يحتج ها المعتزلة على مذهبهم؛ لأنه لو خلق أفعالهم، ثم عاقبهم لكان [ظالمًا لهم] واللازم باطل.

وأجاب المحبرة بأنا لا نسلم ذلك، وإنما يلزمكم أن لو كان يعلم أنه لو فوض إليهم أفعالهم لخلصوا من اللائمة، أما وهو يعلم أنه لو فوض إليهم لكانوا ظالمين أيضاً فلا.

والكسبية قالوا: إنما يلزم الظلم أن لو لم يكن لهم مع خلقه كسب، أما ولهم كسب يناسب العقاب عليه فلا.

﴿ قُلُ لَآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرَّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۖ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُ ۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَغْخِرُونَ سَاعَةً ۗ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٤٩] أي فأملك لنفسي ضراً ونفعاً بمشيئته هو لي كسب وله حلق، وإن كان الاستثناء منقطعاً؛ فالنفي قبله عام مطرد.

﴿ قُلۡ أَرۡءَيۡتُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّ .. رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنَهُ حَرَامًا وَحَلَىلاً قُلۡ ءَاللهاّهُ أَذِنَ لَكُمۡ أُمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتُرُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٥٩] يحتج به وبنظائره على صحة الاستدلال بالسبر والتقسيم، وهو حصر الأقسام وإبطالها سوى المدعى عليه؛ مثاله هاهنا: إنكم أيها الكفار حرمتم بعض / [٢٢٤ / ل] ما رزقتموه، فلا يخلو تحريمكم لذلك إما أن يكون بإذن شرعي أو افتراء منكم، والأول باطل؛ لأن الشرع خصمكم، وهو ينكر الإذن لكم فتعين الثاني، وهو أنكم حرمتموه افتراء [٤٠١ أ / م] على الله كذباً عليه، وما كان كذلك لا يلتفت إليه، وقد سبق نحو هذا في أواخر الأنعام.

﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [يونس: ٢٦] هذا يحتج به الصوفية في وجوب دوام المراقبة لدوام الشهادة، وفي الأثر ((اتقوا الله في الخلوات فإن الشاهد هو الحاكم))، وربما تعلقت الاتحادية بهذا على أنه شاهد بذاته، وما ذاك إلا لسريانه في العالم واستتاره باطنًا بهم وظاهرًا، وسياق الآية يقتضي أنه شاهد بعلمه وهو ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتَلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْرُبُ عَن رَبِّكَ مِن مِنْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي عَلَيْكُمْ اللهِ في كِتَبٍ مُبِينٍ ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِن ذَاكِ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَبٍ مُبِينٍ ﴾ [يونس: ٦١].

﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَامِنتِ ٱللَّهِ ۚ ذَالِكَ هُوَ

اللَّهُوزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [يونس: ٦٤] روي مرفوعاً إلى النبي الله أن البشرى في الدنيا هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له (١).

وأما البشرى في الآخرة فقيل: رؤية الله حز وجل- كالزيادة في ﴿ قَلَانِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتُرُ وَلَا ذِلَّةً أَوْلَتِإِكَ أَصْحَبُ ٱلْجُنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ إِنَّ أَلْدِينَ قَالُواْ مَرَبُنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَدَمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ المَاكَةِ وَلَا اللهُ ثُمَّ ٱسْتَقَدَمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْكَةُ أَلَّا اللهُ ثُمَّ ٱسْتَقَدَمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْكَةُ اللهُ ثُمَّ ٱسْتَقَدَمُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبشِرُواْ بِٱلْجُنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [فصلت: ٣٠].

﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبِّحَنَهُ مُ هُوَ ٱلْغَنِيُ ۖ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَ تِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَنِ بِهِ لَذَآ ۗ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٦٨] عِندَكُم مِّن سُلْطَنِ بِهِ عَذَه اللهِ اللهِ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٦٨] إشارة إلى أن الولد إنما يكون لافتقار إلى نصرته من ذلة أو التكثر به من قلة، والله – عز وجل – غني بذاته من كل جهة عما سواه، وأشار بأن لهما في السماوات، وما في الأرض إلى أمرين:

أحدهما: بيان مستند غناه الذي أثبته لنفسه.

والثاني: منافاة الملكية للولدية، كما سبق في البقرة.

والغني هو الذي لا يحتاج في وجوده ولا دوامه ولا في كماله إلى غيره، وقيل: هو من لا مزاج له يحتاج لتغيره إلى ما يحتاج إليه ذوات الأمزجة.

﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَنِ بِهَاذَآ ﴾ [يونس: ٦٨] أي لا حجة عندكم على اتخاذه ولداً، وهو يقتضي أن ما لا حجة عليه، لا يثبت.

﴿ وَٱتُّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ عَينقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِعَايَئِتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلُتُ فَأَهْمِعُوٓا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً بِعَايَئِتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلُتُ فَأَهْمِعُوٓا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ فَعَلَى اللَّهُ عَلَى أَن الإجماع لغة هو الاتفاق/ [٢٧] لي والعزم، إذ المعنى اتفقوا واعزموا على ما تريدون.

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَنقُومِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٨٤] يقتضي أن التوكل من مهمات الإيمان حتى يكاد يكون شرطاً فيه أو على كماله، وشواهده كثيرة، وتوجيهه أن التوكل هو التفويض، ومن لا يفوض إلى الله - عز وجل - فكأنه لم يرض به رباً ومدبراً، فإن كان ذلك عن عمد واحتقار لشأن القدرة فهو كفر، وإن كان من ضعف وغلبة جزع فهو نقص من الإيمان أو كماله.

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْرَ وَمَلاَّهُ، زِينَةً وَأَمُولاً فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنيَا رَبَّنَا لِيُضِلُواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿ يَهَ إِيونَسَ: ٨٨] يقال: إنما انقلبت حجارة وحصى، وهو مسخ في الجماد، وقد [قال بعض العلماء المحققين المتأخرين رضي الله عنهم:] رأيت بسفح جبل المقطم بالقاهرة حصى مستديراً منقوشاً على هيئة الدنانير، وحتى لم أشك أول ما رأيتها ألها دنانير وهي كثيرة جداً يجمع منها / [١٠٤ ب/م] قناطير كثيرة، زعم الناس هناك أن هذا موضع خزائن فرعون، وأن هذا مما مسخ [من ماله، ثم إني رأيت] في أحد أهرام الجيزة بمصر أحجاراً فيها حصى (ملصق) على هيئة الدنانير، فترددت حينئذ فيما قبل من أن ذلك مما مسخ من مال فرعون، إذ الأهرام قبل فرعون بدهور، ثم زال عني التردد لاحتمال أن مال فرعون مسخ على هيئة تلك الأحجار القديمة، كما مسخ بعض الناس على صورة القردة والخنازير، أو لأن ذلك عذاب عذب الله – عز وجل – به قوماً قبل آل فرعون فمسخ أموالهم، غير ذلك من الاحتمالات.

قوله تعالى: ﴿ وَٱشَّدُدُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ ﴾ [يونس: ٨٨] أي اربط عليها فلا يدخلها الإيمان كالوعاء المربوط وهو الطبع والختم بما يخلق فيها من دواعي الكفر والصوارف عن الإيمان.

﴿ وَجَنُوزُنَا بِبَنِىَ إِسْرَاءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ، بَغْيًا وَعَدُوا حَتَى إِذَآ أَدْرَكُهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُ، لَآ إِلَنهَ إِلَّا ٱلَّذِى ءَامَنتْ بِهِ بَنُوۤا إِسۡرَاءِيلَ وَأَناْ مِنَ ٱلْمُسۡلِمِينَ ﴾ [يونس: ٩٠] يحتج به من [لا علم له] أن فرعون مات مسلماً، وهو خلاف النصوص والإجماع، أما النصوص فقوله - عز وجل - بعد هذه مقرعاً له: ﴿ وَالْكُنْ وَقُدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٩١] وهذا إنكار من

الله - عز وحل -: يتضمن نفى قبول توبته، وأيضا قوله - عز وحل - ﴿ فَأَخَذَنَهُ وَجُنُودَهُ وَ فَنَبَذَنَهُمْ فِي ٱلْمِ ﴾ [الذاريات: ٤٠] يعني فرعون أتى بما يلام عليه وهذا ذم له، ولو مات مسلماً لما أثنى عليه بالذم / [٢٢٦/ ل]، وكذلك ﴿ فَٱلْتَقَطَهُ وَ اللهُ فِرْعَوْنَ لَهُ مِ عَدُواً وَحَزَنا اللهُ عِرْعَوْنَ وَهُنمَن وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَطِيرِ لَيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزَنا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهُنمَن وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَطِيرِ لَيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَعَشِيًا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ وَاللهِ فَرَعَوْنَ أَشَدٌ ٱلْعَذَابِ ﴿ وَاللهِ عَلَى اللهِ وَحَمَم وحكم آله واحد؛ إذ أَدْ حِلُواْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدٌ ٱلْعَذَابِ ﴿ وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ على اللهِ على اللهِ على اللهِ على اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى الأندلسي الحاتمي الحاتم المعالم الله على خلافه، وإن ادعى ذلك كشفاً، فالكشف لا يرفع حكم الإجماع الظاهر، كما أن القدر الباطن لا يرفع حكم الكسب الظاهر.

﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَتِنَا لَغَيفِلُونَ ﴾ [يونس: ٩٢] أي لمن بعدك وسمى البعد خلفاً، لأن الناس متوجهون إلى الآخرة، فمن بعدهم متوجه إليها خلفهم، أو لأن من بعده خلفه في ملكه، أو لأن جهة خلف خلاف قدام، [وهذا يقتضي تسمية قدام خلفاً، إذ كل منهما خلاف صاحبه، وليس ببعيد، كما يسمى قدام] وراء في نحو ذلك: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتُ لِمَسْكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرُدتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا لِمَسْكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرُدتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا

المعقول أصلاً محكماً يرد إليه السمعي الذي هو كالفرع المحمل، ولذلك تراهم إذ لاح لهم في حكم ما يعتقدونه برهاناً، عولوا عليه واشتغلوا بتأويل السمعيات المخالفة له توفيقاً بين الأدلة. وتقرير احتجاجهم من هذه الآية أن الله - عز وجل - أخبر عن بني إسرائيل ألهم مكثوا برهة متفقين قبل أن يأتيهم العلم السمعي؛ فلما جاءهم اختلفوا، وإنما كانوا قبل ورود السمع يعتمدون على سياسة العقل والعرف ونحوه، والاتفاق محمود والاختلاف مذموم، فدل على أن تصرف العقل أوثق وأوفق من ظواهر السمع لما في تصرف العقل من الحزم وعدم قبول التأويل، وفي السمعيات من الإجمال والاشتراك والترددات المانعة من الحزم القابلة للتأويل، وهذه مسألة أصولية وهي أن النقليات هل تفيد اليقين أم لا؟ فيه أقوال:

ثالثها: ألها تفيد بانضمام قرائن إليها لا بمجردها، [ووجه النفي مطلقاً أن النقليات يتوقف إفادها اليقين على أمور غير متيقنة لعدم المجاز والإضمار والنقل والاشتراك والتخصيص ونحوها، وكل ما توقف على غير المتيقن فهو غير متيقن.

ثم تفرع على هذا مسألة أخرى وهي إذا تعارض السمع وما أدركه العقل في أحكام العقائد فأيهما يقدم؟ فالمحدثون قدموا السمع لاحتمال غلط العقل في الأمور الإلهية ونحوها، والشرع أوثق منه في ذلك وغيره، والمتكلمون كالأشاعرة والمعتزلة والفلاسفة قدموا مدرك العقل؛ لأن السمع إنما ثبت بدليل العقل فلو قدم السمع عليه كان ذلك قدماً في الأصل بالفرع ثم في الفرع تبعاً لأصله، وأنه باطل] والجواب عن شبهتهم من الآية أن العلم أعم من السمعي وغيره، والعام لا يدل على الخاص، فلا نسلم أن المراد: فما اختلفوا حتى جاءهم العلم السمعي، بل هو أعم من ذلك وحينئذ يلزمكم في العلم العقلي ما ألزمتمونا في السمعي، سلمناه، لكن قد سماه علماً، وهو في العرف والإدراك الجازم الذي لا يحتمل النقيض، ومثل هذا كيف يختلف فيه أو يكون / [٢٢٧/ ل] سبباً للاختلاف؟! سلمناه لكن ما ذكرتموه إنما يلزم أن لو كان اختلافهم بعد مجيء العلم من للاختلاف؟! سلمناه لكن جهة اختلافهم أعم من ذلك، ثم قد عينت بجهة البغي بينهم لقوله – عز وجل – / [٥٠١ ب / م]: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ اللهِ ٱلْإِسْلَمُ وَمَا اَخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ اللهِ فَإِنَّ اللّهِ مَنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَعْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكَفُرْ بِغَايَتِ اللهِ فَإِنَ اللّهِ قَالِنَ اللهِ قَالِن العلم غيا. اللهِ قَالِن بغياً لا يوجب العلم غيا.

﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَبَ مِن قَيْلِكَ ۚ

لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿ ﴿ آيونس: ٩٤] قد يتوهم من ظاهرها أنه - ﴿ الله كما توهمه بعض النصارى، فأورده متعلقاً به.

وليس كذلك لأنه على معصوم من الشك والارتياب لقوله - عز وجل -: ﴿ أَلَمْ فَشَرَحٌ لَكَ صَدْرَكَ ﴿ وَالشرح: ١] وإنما وجه الآية صرف الخطاب إلى من يجوز عليه الشك من أتباعه وأخصامه، نحو ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَىٰ بِاللّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَبِ ﴿ وَمَ الرّعد: ٣٤] ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَبِ ﴾ [الرعد: ٣٤] ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَتَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى ظاهر اللفظ، فمعناه على تقدير: وَالأنبياء: ٧] فإن لم يكن بد من صرف الكلام إليه على ظاهر اللفظ، فمعناه على تقدير: إن تشك فاسأل وإن كان ذلك التقدير لا يقع نحو ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالْهُمُ أَلِا اللّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي لو قدر آلهة أحرى، لزم الفساد، لكن ذلك التقدير ممتنع، وهذا يتخرج على ما سبق من أن الأنبياء معصومون من وقوع الكفر، لا من جوازه عقلاً.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ٩٦] سبق نظيرها في أوائل السورة، والكلام عليه، وحاصله صرفهم عن الإيمان بما يخلقه فيهم من الدواعي والصوارف.

﴿ فَلُولًا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَنُهُآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَكُمْ إِلَىٰ حِينِ ﴿ ﴾ [يونس: ٩٨] يعني آمنت عند معاينة العذاب، ونظيره ﴿ ءَآلُئِنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿ ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعْ ءَامَنتُم بِهِ ۚ أَ آلْئِنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ عَشَتَعْجِلُونَ ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعْ ءَامَنتُم بِهِ ۚ آلْئِنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ عَسَتَعْجِلُونَ ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَنْهُمْ لَمَّا رَأُواْ بَأْسَنَا لَمُنْتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عَبَادِهِ عَضِيرَ هُنَالِكَ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ ﴾ [غافر: ٨٥] ﴿ يَوْمَ يَرُونَ ٱلْمَلْتِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَ يَرُونَ ٱلْمَلْتِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَ يَرُونَ ٱلْمَلْتِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَ بِرَوْنَ ٱلْمُحْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢٢]. وحاصل ذلك أن

الإيمان عند العيان، يبقى اضطرارياً، والمعتبر النافع إنما هو الاختياري دون الاضراري.

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأُمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩] احتج الجمهور هما على مذهبهم كنظائرها، ومعناها: ولو شاء الله لجمعهم على الهدى بما يخلق فيهم من دواعيه، وتأولها المعتزلة على معنى لو شاء / [٢٢٨ ل] لأجبرهم على الإيمان واضطرهم إليه بدليل ﴿ أَفَأَنتَ تُكُرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، لكن الإيمان الاضطراري غير معتبر، فلذلك لم يجبرهم [فالمنفي عنهم] هو إجبارهم على الإيمان وإلحاؤهم واضطرارهم إليه، لا لهدايتهم وإرشادهم إليه، وعند الجمهور المنفي مشيئة إيماهم لا غير، ثم إن المشيئة] لا تخلو من التعلق بالضدين جميعاً، فلما لم [تتعلق] بإيماهم لزم ألها تعلقت بكفرهم وتعلقها موجب لوقوع / [٢٠١ أ /م] متعلقها، فكفر الكفار وعصيان العصاة واجب الوقوع بغيره، وهو تعلق الإرادة به، وهو يقوي مقالة الجبرية.

﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسِ أَن تُؤْمِنَ إِلاّ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَتَجۡعَلُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿ وَمَا كَانَ لِيعَانَ مِن نَفْسِ إِلاّ بِإِذِنَ اللهِ ]، أي إرادته ومشيئته، فهذه اقتضت مع التي قبلها أن إذن الله – عز وجل – وإرادته ومشيئته، فهذه اقتضت مع التي قبلها أن إذن الله – عز وجل – وإرادته مناط ومدار للإيمان وجوداً وعدماً، إن وجدت الإرادة للإيمان وجد، وإن انتفت انتفى. وذلك يقوي مقالة الجمهور، ويحتج بآخر الآية من يرى أن العلوم العقلية سبب للعصمة من رجس الكفر والضلال، بطريق قياس العكس، لأنها اقتضت وقوع الرجس بمن لا يعقل، وهو يقتضي أن من يعقل لا يلحقه رجس، والمراد بمن يعقل أي يستخرج الأحكام الحقة الحقيقية بالأنظار العقلية، وهذا أحق بشرط مساعدة التوفيق، وإلا فكم من حكيم زل وذي نظر ضل.

﴿ قُلِ آنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْآيَاتُ وَٱلنَّذُرُ عَن قَوْمِ لَآ يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ١٠١].

فيه إيجاب النظر؛ لأنه مأمور به، والأمر المطلق يقتضي الوجوب، وقد سبق هذا في أوامر الأعراف، وكيفية النظر فيما في السماوات والأرض قد سبق أيضاً.

﴿ وَمَا تُغْنِى ٱلْآيَنِتُ وَٱلنَّذُرُ عَن قَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ١٠١] أي عن قوم انتفى إيماهُم لتعلق مشيئة الله – عز وجل – بانتفائه، أي لا ينفع النظر في الآيات والتدبر لعجائب المصنوعات، قوماً حقت عليهم كلمة العذاب فضرب بينهم وبين الإيمان حجاب.

﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ آللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّيلِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٦] هذا أمر بالتوحيد وهي عن الشرك، وبرهانه معه، وهو الاستدلال بعدم القدرة على النفع الضر على عدم الإلهية، كما تقرر في «المائدة».

﴿ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٦] أي بوضع الدعاء والعبادة / [٢٢٩ ل] غير موضعهما، وهو يشير إلى أن العصمة للأنبياء إنما هي من وقوع الكفر لا جوازه.

﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ ٱللَّهُ بِضُرِّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ رَ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسُكَ بِحَنْيرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَى ءٍ قَدِيرٌ ﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ بِحَنْيرٍ فَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَى ءٍ قَدِيرٌ ﴿ فَهُ إِللَّهُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكَ فَلَا مُرْسِلَ وَالعَكَس نحو ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكَ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ عَ وَجَل – هو لَهُ مِنْ بَعْدِهِ عَ وَجَل – هو الذي يدور النفع والضر والخير والشر مع إرادته وجوداً وعدماً، وكل من كان كذلك فهو الإله الحق، فالله – عز وجل – هو الإله الحق، ومقدمتاه بينتان.

﴿ قُلۡ يَتَأَيُّمَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِكُمْ ۖ فَمَنِ آهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ مَ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿ ﴾ [يونس: ١٠٨] لِنَفْسِهِ مَا فَإِنَّمَا يَضِلُ عَلَيْهَا وَمَآ أَنْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [يونس: ١٠٨] يحتج به المعتزلة؛ إذ نسب الهدى والضلال / [١٠٦ ب/م] إلى المحلوق لا إلى نفسه، وجوابه: أنه أضافه إليهم باعتبار ألهم محله أو كاسبوه، أو على تقدير أنه لو فوض إليهم خلقه لكان منهم إما ضلالاً، وإما هدى.

﴿ قُلۡ يَتَأَيُّا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿ وَهِ لَي لِينَسَ اللّهُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [يونس: ١٠٨] وعيدي محكم أو منسوخ بآية القتال ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَعَدِي مُحكم أو منسوخ بآية القتال ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَعَدُدُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ وَجَدتُمُوهُمْ وَاتُواْ ٱلزَّكُوةَ فَخَلُواْ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ﴿ وَالتوبة: ٥].

### القول في سورة هود

﴿ الْرَ كِتَنَبُ أُحْكِمَتْ ءَايَنتُهُ، ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۞ ﴾ [هود: ١] يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، إذ ظاهره تراخي التفصيل عن وقت إنزاله؛ لأن (ثم) تقتضي التراخي، ويحتمل ألها لمجرد العطف كالواو أو تنبيها على تعظيم المنة أو العناية بالتفصيل كما تقول: أطعمت فلاناً ثم كسوته وآويته، ثم زوجته، ونحو ذلك فلا يدل على المدعى.

﴿ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُمْ مِّنّهُ نَذِيرٌ وَمَشِيرٌ ۞ ﴾ [هود: ٢] فيه إثبات التوحيد والنبوة، وسيأتي برهانه إن شاء الله عز وجل.

﴿ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُرۡ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَنعًا حَسَنًا إِلَىۤ أَجَلِ مُّسَمَّى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِى فَضۡلٍ فَضۡلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّواْ فَإِنّى أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمِ كَبِيرٍ ۞ ﴿ [هود: ٣] هكذا هو الترتيب الطبيعي، أن يستغفر مما فعل، ثم يتوب عن أن يفعل، إذ الاستغفار طلب المغفرة لما وقع، والتوبة: العزم على ألا يوقع شيئاً من الذنوب بعده.

ولما قدم التوبة على الاستغفار في قوله - عز وجل-: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَ اللّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ ﴿ اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا الاستغفار، ثم لهذا المعنى ﴿ ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلّا عَلَى ٱللّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلُّ فِي كِتَبِ مُّينِ ﴿ ﴾ [هود: ٦] يحتج به على أن عموم الرزق من الله - عز وجل - حلاله وحرامه، خلافاً للمعتزلة فيه كما سبق في أول «البقرة».

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ ٱَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَخْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧] هذا يحتج به من رأى العرش سريراً أو جرماً مستعلياً بالجملة، ونفي تفسيره بالملك أو نحوه مما تأوله نفاة الاستواء؛ إذ لا يصح أن يقال: وكان ملكه على الماء.

وقد جاء في الحديث: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟

قال: «كان في عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء» (١) والعماء ممدوداً هو الغيم الرقيق.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧] هو تعليل لخلق السماوات والأرض بالابتلاء، ويحتج به على تعليل أفعاله، وأحكامه – سبحانه وتعالى–.

﴿ وَلَبِسِ قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَادَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [هود: ٧] فيه إثبات البعث.

﴿ أَمْ يَقُولُونَ آفَتَرَلهُ ۗ قُلُ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَنتٍ وَآدَعُواْ مَنِ آسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ آللَّهِ إِن كُنتُمْ صَلدِقِينَ ﴿ ﴾ [هود: ١٣] فيه إثبات إعجاز القرآن والتحدي به، وإثبات النبوة بذلك على ما سبق في «البقرة»، و«يونس».

﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [هود: ١٤] يحتج بها الجمهور على إثبات العلم صفة زائدة على مفهوم الذات وعلى قياسه سائر الصفات، تأوله المعتزلة على معنى أنزله، وهو يعلمه إما بذاته أو بعالميته: [١٠٧ أ/م] ولا يلزم من ذلك أن يكون هناك صفة زائدة.

<sup>(+)</sup> رواه أحمد في المسند [٤/ ١١] ورواه أيضاً [٤/ ١٢] وابنه عبد الله في السنة [١/ ٤٥٠] والترمذي، كتاب تفسير القرآن [٣١٠] والطيالسي في مسنده [٣٩٣] والطبراني في الكبير [١٩] والبيهقي في الأسماء والصفات [٦/ ٨٠١] وابن حبان في الثقات [٥/ ٤٩٦].

على لقوله ﷺ : ﴿إِن علياً منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي﴾ وفي رواية ﴿(ولي كل مؤمن﴾ . لأن الإمام خليفة النبي – عليه السلام – والنبي شاهد على الأمة فكذا خليفته، فدل ذلك على أن علياً هو الإمام بعد النبي ﷺ .

وأجابت السُّنَة عن هذا: بأن المراد بقوله - عز وجل -: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدُ مِّنَهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَبُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أَوْلَتِهِ كَيُوْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرُ وَيَتْلُوهُ شَاهِدُ مِّنَهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَبُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أَوْلَتِهِ كَيُوْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرُ بِهِ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُ وَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُ مِن رَّبِكَ وَلَلِكِنَّ أَكُرَ أَكُرَ لَا يَهِ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُ وَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُ مِن رَّبِكَ وَلَلِكِنَّ أَكُرَ أَكُرُ اللهِ عَن الله الله - عز وجل - النّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ مِن الله - عز وجل - النّاهد للنبي الله بالصدق، لأنه معجزه الأكبر، يدل عليه قوله: ﴿ وَمِن قَبْلِهِ عَلَيْهُ مُوسَىٰ ﴾ شاهد للنبي السلامد قبل الشاهد كتاب موسى، فدل على أن الشاهد وكتاب موسى من جنس واحد، وعلى ليس من جنس كتاب موسى، فلا يكون مراداً من الآية.

وهذا بحث جيد من الطرفين، ومن جهة الجمهور أجود، ومأخذ الخلاف أن الضمير في «منه» يحتمل رجوعه إلى من كان والى ربه، فحمله الشيعة على الأول، والجمهور على الثاني، وهو أقرب المذكورين.

ويحتمل أن المراد بقوله: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [هود: ١٧] أمة محمد ﷺ بدليل قوله – عز وجل –: ﴿ أُوْلَتَهِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۚ ﴾ [هود: ١٧] فدل على أن المراد بمن كان جمع لا مفرد، وحينئذ يسقط الاستدلال به بالكلية.

و ﴿ أُوْلَتَهِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أُوْلِيَآءَ يُضَعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود: يُضَعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [هود: 7] يحتج به الجبرية على ألهم لجبرهم على الكفر لم يستطيعوا الإيمان، وتأوله المعتزلة على ألهم لشدة كراهتهم للإيمان ما كانوا يستطيعون سماع دلائله، كما يقال: فلان ما يستطيع أن يسمع بذكر فلان ونحوه.

﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَابِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنَّى مَلَكُ وَلَآ أَقُولُ لِللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ ۖ إِنَّ إِذاً لَّمِنَ لِلَّذِيرِ َ تَزْدَرِى أَعْيُنكُمْ لَن يُؤْتِيهُمُ ٱللَّهُ خَيرًا ۗ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ ۖ إِنَّ إِذاً لَّمِنَ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ ۖ إِنَّ إِذاً لَّمِنَ الطَّلِمِينَ ﴿ وَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَعْلَمُ مِن الأَنبِياء، وقد سبق ذلك.

﴿ قَالُواْ يَنُوحُ قَدْ جَندُلْتَنَا فَأَكُثُرَتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّندِقِينَ ﴿ قَالُواْ يَنُوحُ قَدْ جَندُلْتَنَا فَأَكُثُرَتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّندِقِينَ ﴿ هُود: ٣٢] يحتج به على مشروعية الجدال في إظهار الحق وإخفاء الباطل؛ لأن الآية دلت على أن نوحاً فعله وأكثر منه مع قومه، خصوصاً في أصول الدين مع الكفار والمبتدعة، كما فعل نوح عليه السلام.

﴿ ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ عُوحًا وَٱلَّذِىۤ أُوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ آ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿ ﴾ [الشورى: ١٣].

﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىَ إِنْ أَرَدتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغُوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [هود: ٣٤]، يحتج بها الجمهور على أن الله – عز وجل – يريد إغواء بعض الخلق، ومراد الله – عز وجل – واجب، فإغواء هؤلاء واجب، هو / يريد إغواء بعض الخلق، ومراد الله – عز وجل – واجب، فإغواء هؤلاء واجب، هو / ١٠٧ ب/ م] المراد بخلق الأفعال، إذ لا معنى لخلقها إلا إيجادها واختراعها بأسباب موجبة لها، والإغواء منها.

ولعل المعتزلة يتأولون ذلك على أن (يغويكم) معناه يصيبهم غاوين، من باب أجبنت الرجل وأبخلته أي أصبته، ووجدته جباناً وبخيلاً.

﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ عَسَخِرُواْ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا

فَإِنَّا نَسۡخُرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ ﴿ ﴾ [هود: ٣٨] فيه جواز مقابلة الجاهل والأحمق ونحوهما بمثل فعله، ويشهد له النصوص نحو: ﴿ فَمَنِ آعْتَدَىٰ عَلَيْكُمۡ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَىٰ عَلَيْكُمۡ وَٱتَّقُواْ اللّهَ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، مَا آعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ اللّهَ وَآعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿ وَجَزَاؤُا سَيّئةِ سَيّئةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ مِلَى اللّهِ أَ إِنّهُ لاَ يُحِبُ الطّبلِمِينَ ﴾ [الشورى: ٤٠] و ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَإِن عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَإِن صَبَرْتُمْ لَهُو خَيْرٌ لِلصَّبِرِينَ ﴾ [النحل: ١٢٦] وأشباهه.

﴿ حَتَىٰ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُورُ قُلْنَا ٱحْمِلَ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ ٱتْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ أَومَا ءَامَنَ مَعَهُ ٓ إِلَّا قَلِيلٌ ۚ ﴾ [هود: ٤٠] عام فيهم خص بالاستثناء بعده ﴿ إِلَّا مَن سَبَقَ ﴾ [هود: ٤٠] وهو ابنه المذكور أنه غرق بعد.

﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥ ٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [هود: ٤٠] يحتج به الشيعة في ألهم المصيبون على قلتهم، دون الجمهور على كثرتهم، وقد سبق، وجوابه عند ﴿ كُم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] في «البقرة».

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبُّهُ مِ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ آبِنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ آلْحَقُّ وَأَنتَ آَحْكُمُ الْحَمِينَ ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبُّهُ مِ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ آبِنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعَدَكَ آلْحَقُّ وَأَنتَ الْحَكَمُ الْحَموم، وأن له صيغة والتمسك به؛ لأن نوحاً إنما تمسك في هذا السؤال بعموم قوله - عز وجل -: ﴿ آحْمِلٌ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ آثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ ﴾ [هود: ٤٠] وهو اسم جنس مضاف يفيد فيه العموم، فصار تقدير سؤال نوح: إن ابني من أهلي وقد وعدتني بإنجاء أهلي، ينتج قد وعدتني بإنجاء ابني. ﴿ قَالَ يَننُوحُ إِنَّهُ رُلِيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٢٦] يحتمل وجوها:

أحدها: أن ابنك مخصوص في علمنا من عموم أهلك [ وليس هو من أهلك] الناجين. الثاني: أنه ليس من أهل دينك بدليل ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَلِحٍ ﴾ [هود: ٤٦] وحينئذ يكون الأهل في قوله – عز وجل – ﴿ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٠] مجازاً عن الموافقين في الإيمان. الثالث: ما قيل: إن هذا الولد كان ابن زوجته، أو أنه ولد على فراشه من غيره بدليل (فخانتاهما) [التحريم: ١٠] ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُ مَلَلً غَيْرُ صَلِح / [١٠٨ أ /م] ﴾

[هود: ٤٦] برفع عمل ونحوه مما لا يلي [ق: بعضه] بالأنبياء، وعلى كل حال فلا بد [ في هذه] القضية من استعمال المجاز في أهلك، أو تخصيص عمومه بالابن المذكور، أو تجوز نوح بولده / [٢٣٣/ ل] عن ابن امرأته، فيحتج بها على استعمال المجاز والتخصيص في الكلام. ﴿ فَلَا تَسْعَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [هود: ٤٦] كأن نوحاً لما قال: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رُبَّهُ وَفَقَالَ رَبِّ إِنَّ آبِنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود: ٥٤] كان ذلك [نوع اعتراض منه أو تذكيراً لمن لا ينسى]؛ لأن الله - عز وجل - قد حكم بإنجاء أهله، فحكمه لا يتغير، فلا فرق بين شفاعة نوح في ابنه وعدمها، فلذلك قوبل بهذا الكلام الذي يصعب موقعه فيقال: إن نوحاً مكى من هذا الكلام دهراً طويلا.

[ ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَلَا أَفْاصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَلِقِبَةَ لِلْمُتَّقِيرِ َ ﴾ [هود: ٤٩] سبقت دلالتها على النبوة في « آل عمران » .]

﴿ إِنَّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّ وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَآبَةٍ إِلَّا هُو ءَاخِذُ بِنَاصِيَتِهَ ۚ إِنّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ هُود: ٥٦] [زعم الاتحادية أن معنى ذلك سريانه - عز وجل - بذاته في العالم، حتى في الدواب، فلذلك أخذ بنواصيها؛ لأنه الذي يحركها ويتحرك فيها]. [ولذلك زعم ابن العربي في «الفصوص» أن هوداً أعلم الأنبياء وأعرفهم بسر الإلهية لأجل هذا الكلام] ومعنى الآية عند علماء التوحيد أنه [عز وجل] لما فطر الدواب على طباع لا مخرج لها عن مقتضاها كان من حيث القدرة آخذاً [بنواصيها]، وبحيث لا تتحرك إلا بمقتضى ما طبعها وفطرها عليه، كذا قال الحكيم الترمذي في بعض كتبه.

﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتُهُ ٱلْبُشْرَىٰ شَجَدِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿ اللَّهِ ال ٧٤] فيه جواز الجدال حتى مع الأكابر ومن فوق رتبة الشخص إذا لم يعد ذلك إهانة لهم، و لم يثر فتنة أو مفسدة راجحة كجدال إبراهيم ربه، وقد أمرنا باتباع ملته.

﴿ وَجَآءَهُ ، قَوْمُهُ مُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبَلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّءَاتِ ۚ قَالَ يَنقَوْمِ هَتَؤُلَّا ءِ

بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَاتَّقُواْ اللَّهَ وَلَا تَحُزُونِ فِي ضَيْفِي ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلُ رَشِيدُ ﴿ ﴾ [هود: ٧٨] يحتج لها الشيعة على جواز التقية، لأنه إنما سمح بنكاح بناته لاضطراره إلى صيانة أضيافه، ولولا ذلك لما سمح لهم بهن، وقد سبق ذلك في ((آل عمران)).

﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ مَ فَٱتَّبَعُوۤاْ أَمْنَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَاۤ أَمُنُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيلِ ﴿ يَقَدُمُ قَوْمَهُ مُ اللَّهِ مَ اللَّهُ النَّارَ ۖ وَبِئْسَ اللَّهِ رَدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾ [هود: ٩٧ - ٩٨] قاطعة في الرد على من زعم أنه مات مسلماً؛ لأن الله - عز وجل - سلب عنه الرشاد بعد موته، وهو ينتج المقصود.

﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَاۤ أَغْنَتُ عَنْهُمْ ءَالِهَةُمُ اَلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴿ ﴾ [هود: ١٠١] يحتج به المعتزلة إذ لو ذمهم على ما خلقه فيهم لكان ظالمًا لهم، وقد عرف هذا وجوابه مرارًا، ثم ينتقض بالشخص القبيح الصورة فإنه مذموم بالطبع كالقرد / [١٠٨ ب /م] والخنزير، ومن أشبههما من الناس، وصورته مخلوقه لله – عز وجل – خلقًا محضًا بلا خلاف.

﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥ ٓ إِلَّا لأَجَلِ مَّعْدُودِ ﴿ هُود: ١٠٤] يحتج به على تناهي أيام العالم وانقضاء مدة الدنيا خلافا للدهرية / [٣٣٤ / ل] والفلاسفة حيث زعموا أن الزمان أزلي أبدي، لا ابتداء له ولا انقضاء، ولا أول ولا آخر، وحجتهم أن الزمان لو كان حادثًا لكان عدمه قبل وجوده، وتلك القبلية من لواحق الزمان، فيلزم وجود الزمان قبل وجوده وأنه محال.

وجوابه أن القبلية والبعدية من الأمور الإضافية التي هي عدم محض، فلا نسلم ألها تلحق شيئاً، ولا يحلقها شيء، سلمناه، لكن قولكم: القبلية من لواحق الزمان تريدون الزمان الحقيقي الخارجي أو التقدير الذهني؟

الأول ممنوع، والثاني مسلم ولا يلزم منه قدم الزمان الخارجي، ولعلك تستغرب إثبات الزمان التقديري والدليل عليه وجهان:

أحدهما: قوله ﷺ: ( خلق الله النور يوم الأربعاء)) (١) مع أن النور إنما هو حاصل النيرات الفلكية، ومنها الشمس التي حركتها سبب وجود الزمان الحقيقي، وذلك يقتضي

<sup>(</sup>١) رواه الطبري في تفسيره [١/ ٤٦] وأورده في تاريخه [١/ ٢٢].

أنه حلق النور قبل الزمان الحقيقي، ثم أخبر بأنه حلقه في زمان وهو الأربعاء؛ ويلزم أن ذلك الزمان التقديري ذهني لا حقيقي خارجي.

الوجه الثاني: أن الزمان من لوازم الفعل، ولذلك دل عليه بالالتزام، ثم إنه يصح أن يقال: خلق الله الزمان فيجب أن يكون خلقه إياه في زمان تقديري، وإلا لكان في زمان خارجي، فيلزم وجوده قبل وجوده، وأنه محال.

﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ إِلّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالً لَمَا يُرِيدُ ۚ فَي ﴿ [هود: ١٠٧] فِي أهل النار والجنة، وقد استشكل هذا الاستثناء، ولبعضهم فيه تصنيف مفرد، والذي يتجه أن يقال فيه: أما في أهل النار فمعناه: إلا ما شاء الله من مقامهم في البرزخ أو في حال الحياة أو فيهما، فإن ذلك كله في مدة دوام السماوات والأرض وليسوا حينئذ في النار، أو معناه إلا ما شاء الله من مقامهم في الزمهرير فإلهم يستغيثون من النار، فيخرجون إلى الزمهرير يعذبون به وهو البرد الشديد، وهم حينئذ ليسوا في النار، وأما في أهل الجنة فيحتمل إلا ما شاء الله من حضورهم في حظيرة القدس عند رؤية الرب – عز وجل – كل جمعة أو في أوقات الرؤية، وذلك المقام خارج عن الجنة ثم يعودون إليها، ويحتمل إلا: ما شاء الله من تتزههم في أقطار الملكوت خارج عن الجنة جزء يسير منه فيتزهون فيه / [٩٠١] ثم يعودون كما يخرج الناس من فإنه واسع، والجنة جزء يسير منه فيتزهون فيه / [٩٠١] ثم يعودون كما يخرج الناس من بساتينهم [للقاء ملوكهم، والسلام عليهم والتشرف برؤيتهم، وكما يخرج الملوك من بساتينهم اللصيد ونحوه، ثم يعودون إليها، ويحتمل غير ذلك مما في علم الله – عز وجل بساتينهم] للصيد ونحوه، ثم يعودون إليها، ويحتمل غير ذلك مما في علم الله – عز وجل بساتينهم] المصيد ونحوه، ثم يعودون إليها، ويحتمل غير ذلك مما في علم الله – عز وجل بساتينهم] المصيد ونحوه، ثم يعودون إليها، ويحتمل غير ذلك مما في علم الله – عز وجل بساتينهم] المهد ونحوه، ثم يعودون إليها، ويحتمل غير ذلك مما في علم الله – عز وجل بساتينهم]

﴿ فَٱسْتَقِمْ كُمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغُوٓا ۚ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [هود: ١١٢] كلمة / [٢٣٥ / ل] جامعة لخصال الإيمان والإسلام والإحسان، تقتضي فعل كل مأمور وترك كل محظور، ومن ثم قال النبي ﷺ: «شيبتني هود وأخواتها» (١) أما هود فبهذه الكلمة؛ لأنه خاف ألا يقوم بموجبها، و ألا يفي بها، و[أما] أخواتها فسورة التكوير، والانفطار، والانشقاق؛ لتضمنهن حكاية أمر الآخرة وأهوال القيامة، ولذلك قال ﷺ: «من

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن [٣٢٩٣] وفي الشمائل [٤١] وأخرجه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٣٠] والمروزي في مسند أبي بكر [٣٠] والدارقطني في العلل [١/ ٢٠٠] وأبو نعيم في الحلية [٤/ ٣٥٤].

أحب أن يرى القيامة رأي عين فليقرأ: ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُورَتْ ﴿ وَالتَّكُويرِ: ١] (١).

ونظير هذه الكلمة قوله - عز وجل - لموسى وهارون: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعُوتُكُمَا فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَبِعَآنِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَاللَّهُ مُا اللَّهُ اللَّهُ ثُمَّ ٱلسَّتَقَامُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَتِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلاَ تَخَزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [فصلت: ٣٠].

﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغُوٓا ۚ إِنَّهُ مِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [هود: ١١٢] أي وليستقم من تاب معك كما أمر، وهو أمر بالاستقامة لجميع الأمة، ولن يقوم بذلك إلا معان موفق.

﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذَهِبَنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذَٰلِكَ لِلذَّكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤] يحتج به من قال بالمحابطة والمقاصة بين الحسنات والسيئات، ومعناه: ألهما إن استويا تساقطا أو حبط أحدهما بالآخر، وإن تفاوتا سقط القدر المشترك من الطرفين وبقي الزائد له أو عليه، وهذا مقتضى العدل ووضع الموازين القسط.

نعم الحسنات والسيئات فيهن كبائر وصغائر، فالصغيرة تسقط بمثلها وكذا الكبيرة، أما الصغيرة مع الكبيرة إذا تقابلتا فالسيئة الكبيرة تسقط الحسنة الصغيرة، وأما العكس ففيه نظر، إلا أن يتفضل الله - عز وجل - ويسامح.

وهذا كله إذا صح الأساس وهو الإيمان، أما مع الكفر فلا توجد الحسنة، وإن وجدت عادت هباء منثوراً.

﴿ فَلُولًا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَلِكُمْ أُولُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِتَمَّنَ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِيرَ ظَلَمُواْ مَاۤ أُثْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴾ قليلًا مِتَمْنَ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِيرَ ظَلَمُواْ مَاۤ أُثْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴾ [هود: ١٦٦] تضمنت الذم لأكثر القرون الخالية على ترك إنكار المنكر، وذلك يقتضي وجوبه ونحاة فاعله وهلاك تاركه، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر من أصول الإسلام ومهمات الدين.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد [7/ 7] [7/ 2] والترمذي ح [77] [9/ 7] وصححه الألباني في الصحيحة [1.4].

﴿ وَمَا كَانَ رَبُكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧] يحتج به المعتزلة كما في نظيره في «الأنعام» ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَ حِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِيرَ ﴾ [هود: ١١٨] يحتج به الجمهور كنظائره السابقة.

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَ حِدَةً ۚ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَالِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتَ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٨].

أي وللخلاف خلقهم؛ كقوله - عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلجِّنِ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لاَ يَسْمَعُونَ عِمَا أَوْلَتِبِكَ كُمْ الْغَنفِلُونَ فِي [الأعراف: ١٧٩] / بِهَا أَوْلَتِبِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُ أُولَتِبِكَ هُمُ ٱلْغَنفِلُونَ ﴿ وَالْعراف: ١٧٩] / [الأعراف: ١٧٩] / [٢٣٦/ ل، وقيل: للرحمة / [١٠٩ ب /م] خلقهم، فإن أريد به عموم الناس فباطل، إذ أكثرهم للعذاب كما ثبت، وإن أريد البعض فيبقى تقديره، ولذلك خلق من رحم أي: وللرحمة خلق من رحم، وهو متجه على ما فيه من ضعف، فالأشبه الأول بدليل تمام الآية: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لاَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجَنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَحْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٩].

### القول في سورة يوسف

﴿ إِنَّا أَنزَلَنهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢] يحتج به من قال بقدم القرآن، وأنه منزل غير مخلوق، وعارضه الخصم بنحوه، ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَتِ وَأَنزَلْنَا مَعُهُمُ ٱلْكَتَبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ، وَرُسُلَهُ، بِٱلْغَيْبِ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِئٌ عَزِيزٌ ﴾ [الحديد: ٢٥].

و﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزحرف: ٣]، والحديد مخلوق، مع أنه منزل، وكل مجعول مخلوق، وقد وقعت المناظرة في هذا بين عبد العزيز المكي وبشر المريسي على ما ذكر في كتاب «الحيدة».

﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَتَأْبَتِ إِنِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَنجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤] يحتج به على أن النجوم في الرؤيا تدل على قوم أشراف، وذكر في «التوراة والسير» أن يوسف رأى مع رؤية النجوم رؤيا أخرى، وهي أنه رأى كأنه وإخوته احتطبوا حطباً، وربطوا حزمهم وأقاموها ليرفعوها؛ فجاء حزم إخوته حتى سحدت لحزمته، وهي كرؤيا النجوم في التأويل.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَنهُ مِن مِصْرَ لِآمْرَأَتِهِ ٓ أَكْرِمِى مَثْوَنهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنآ أَوْ نَتَّخِذَهُ رُ وَلَكَا ۗ وَكَذَالِكَ مَكَنّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ عَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِ وَلَلْكِنَ أَصْرِهِ وَلَلْكُ عَلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١].

أي إذا أراد أمراً غلب عليه وفعله نحو ﴿ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحَتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلَ عَلَى اللّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ عَ قَدْ جَعَلَ اللّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿ ﴾ [الطلاق: ٣] ويحتج به الجبرية، لأن مقتضاه: أنه إذا أراد فعلا أو حالاً من إنسان غلب عليه، وإذا غلب عليه كان الإنسان مجبوراً عليه قطعاً.

وقيل: غالب على أمره يوسف يدبره وينصره ويحسن عاقبته، والأول أظهر.

﴿ وَلَكِكَنَّ أَكْتُرُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١] أي لا يعلمون أن الله غالب على أمره؛ لغلبة أحكام الحس عليهم، فإذا لم يدركوا ذلك بحسهم لم يعلموه، إنما يعلمه أقلهم ممن جاوز حكم الحس إلى حكم العقل نظراً واستدلالاً، أو كشفاً واطلاعاً، كما

حكي عن بعض أهل الكشف أنه قال: «إن هؤلاء المعتزلة يشككوننا في العيان، إنا والله لنرى المعاصي تنزل من السماء على جوارح العباد كالغمام» أو كما قال.

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ عَ ۗ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَانَ رَبِّهِ عَ ۚ كَذَالِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿ ﴾ [يوسف: ٢٤] هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه لولا / [٢٣٧/ ل] رؤية البرهان [ لهم إذ همت به، وذلك يقتضي أنه لم يهم بالمعصية.

والثاني: أن الهم بها وجد منه، فلولا رؤية البرهان] لأمضى ما هم به وفعله، فيتعلق به من يتكلم في عصمة الأنبياء، ولا حجة فيه؛ لأن الهم بالمعصية إنما يكون معصية إذا تمكن من القلب / [١١٠ أ /م] وصار عزماً مؤكداً، وما دون ذلك فهو خطرات غير قارة، وحديث نفس معفو عنه، وقد أخبر الله – عز وجل – أنه صرف عنه السوء والفحشاء، وأنه من عباده المخلصين، ومن هذه صفته فليس لأحد عليه متعلق.

﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتِنِي عَن نَفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدُ مِنْ أَهْلِهَاۤ إِن كَانَ قَمِيصُهُ وَلَا مِن قَبُلِ فَصَدَقَتْ وَهُو مِن ٱلْكَذِبِينَ ﴿ إيوسف: ٢٦] دليل على تعليق الأحكام بالقرائن والأمارات المناسبة، وعلى ترجيح إحدى الدعوتين أو البينتين [إذا تعارضتا بمرجح مناسب؛ لأنه رجح هاهنا قول يوسف بقد قميصه من دبر مع استوائهما) في عدم البينة، فكذلك في الاستواء في وجود البينة من الطرفين لتكافؤ الطرفين في الصورتين ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتَ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ هَلَنَّ مُتّكَمًا وَءَاتَتْ كُلّ وَاحِدةٍ مِنْهُنّ سِكِينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ وَقَطّعْنَ أَيْدِيَهُنّ وَقُلْنَ حَسَى لِلّهِ مَا هَلَا ابشَر ولا هَلَا الله على البشر ولا حجة فيه لوجهين:

أحدهما: أن هذا قول نساء كوافر قليلات عقل ودين، قد غلب عليهن الهوى فلا يسمع.

الثاني: أن تفضيلهن الملك هاهنا إنما هو في الحسن والجمال؛ لاقتضاء الحال ذلك، وليس محل النزاع، إنما الخلاف في الفضل والكمال وارتفاع الدرجة عند ذي الجلال وذلك إنما يعرف عن الأنبياء لا عن النساء.

﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ ۚ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ ۚ قَبْلَ أَن يَأْتِيكُمَا ۚ ذَالِكُمَا هِمَّا عَلَمْ فِي رَبِّى ۚ إِنَّى تَرَكّتُ مِلَّةَ قَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَهُم بِالْأَخِرَةِ هُمْ كَنفِرُونَ ﴿ هُمَ اللّهِ مِمَّا عَلَى، ترك الباطل واتباع الحق يورث التعليم من الله وسف: ٣٧] الآيتين، يستدل بهما على، ترك الباطل واتباع الحق يورث التعليم من الله – عز وجل – لأن يوسف – عليه السلام – علل تعليم الله – عز وجل – له تأويل الرؤيا بركه ملة الكفار واتباعه ملة آبائه الأبرار، وتعليمه تأويل الرؤيا يحتمل أنه بالوحي على لسان الملك، ويحتمل أنه بالإلهام، أو بتحريك الفكر على النظر والاستدلال.

﴿ يَنصَلحِنَى ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَاكُ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿ ﴾ [يوسف: ٣٩] استدلال من يوسف - عليه السلام - على التوحيد لإرشاد أصحابه في السجن، فقد كان داعياً إلى الله - عز وجل - في كل حال من شدة ورخاء.

وتقويره: أن الله – عز وجل – رب واحد، والرب الواحد خير من الأرباب المتفرقين، أما الأولى فلما سيأتي إن شاء الله – عز وجل – من براهين التوحيد.

وأما الثانية: فلأن / [٢٣٨/ ل] / [١١٠ ب/ م] أحكام الواحد متفقة، وأحكام المتفرقين متفرقة مختلفة، والاتفاق حير من الفرقة، وبالقياس على الشاهد أن الرعية مع ملك واحد أصلح حالاً من ملوك، والعبد مع سيد واحد أحسن حالاً منه مع جماعة سادة.

﴿ وَقَالَ لِلَّذِى ظُنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا آذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَنهُ آلشَّيْطَنُ ذِكْرَ رَبِّكِ فَأَنسَنهُ آلشَّيْطَنُ ذِكْرَ رَبِّكِ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَم مَظنُونَ، وَعَوه. وقد يقطع بالتأويل بقرائن، أو اطراد عادة، ونحوه.

﴿ فَأَنْسَنَهُ ٱلشَّيْطَيْنُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف: ٤٢] إنساء الشيطان بوسوسته، والشيطان ووسوسته من قدر الله – عز وجل – وأسبابه المقدرة، فإلى ربك المنتهى في كل شيء، وإليه يرجع الأمر كله.

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُلْبُلُهِ َ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿ وَاللَّهِ عَلَى اللَّمِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللللَّاللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللللَّا اللللللللللللللللَّاللَّ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللللللَّا الللَّاللَّلَّ الل

﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴾ [يوسف: ٥٥] يستشهد به الشيعة في غيبة الإمام، وأنه موجود ولكن أكثر الناس لا يعرفونه، وإن رأوه كما أن إخوة يوسف رأوه فعرفهم و لم يعرفوه، وهو قياس تمثيل لا يفيد عندهم في الفرعيات، فما الظن بالدينيات.

﴿ وَقَالَ يَلَئِنَى لَا تَدْخُلُواْ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَآدْخُلُواْ مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِى عَنكُم مِنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ أِنِ ٱلْحُكُمُ إِلّا لِلّهِ عَلَيْهِ تَوكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتُوكَلِ ٱلْمُتَوكِّلُونَ ﴿ هُمِ اللّهِ مِن شَيْءٍ أِن ٱللّهِ عليهم من العين؛ لأهم كانوا ذوي رواء حسن، فخاف عليهم، وهي الحاجة التي كانت في نفسه، فقضاها، وقد أثنى الله - عز وجل - عليه بذلك، فقال: ﴿ وَلَمَّا دَخُلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرهُم أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم مِّنَ ٱللّهِ مِن شَيْءٍ إِلّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَغْقُوبَ قَضَلْهَا ۚ وَإِنّهُ لَذُو عِلْمِ لِمَا عَلَّمْنَكُ وَلَلِكَنَ أَكُثَرُ اللّهِ مِن شَيْءٍ إِلّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَغْقُوبَ قَضَلْهَا ۚ وَإِنّهُ لَذُو عِلْمِ لِمَا عَلَّمْنَكُ وَلَلِكَنَ أَكُثَرُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَمُونَ ﴾ [يوسف: ١٨] ووافق ذلك قوله ﴿ (العين حق) (١)، فاتفق على ذلك شرعنا وشرع من قبلنا، فتأكد حكمها، وفي كيفية الإصابة بالعين خلاف؛ فقيل: هو سم ينفصل عن العين لخبث [في النفس] ؛ فيتصل الشي مع الشعاع خلاف؛ فقيل: هو سم ينفصل عن العين لخبث [في النفس] ؛ فيتصل الشي مع الشعاع البصري، فيغيره.

وقيل: وهم قوة نفس تنفعل له الأجسام العنصرية، كانفعال الحديد للمغناطيس،

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في كتاب السلام ح [٢١ / ٢١٨٨] [١٤/ ٢٤٥].

والعاشق للمعشوق، والنجوم لما تؤثر فيه على رأي أهلها.

وقيل: هو تغير يحدثه الله – عز وجل – مقارناً لرؤية الرائي تنبيهاً له على أن الدار دار تغير وزوال، فلا يغتر بما هي عليه من حسن الحال تزهيداً له فيها / [١١١ أ /م] وترغيباً عنها، وقيل غير ذلك.

﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِم جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحِّلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِنَ أَيْتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُم لَسَرِقُونَ ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّةَ أَوْ إِثْمًا ثُمّ يَرْمِ بِهِ عَبَرِيّاً فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهُ تَننَا وَإِثْمًا مُبينَا ﴾ ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّةً أَوْ إِثْمًا ثُمّ يَرْمِ بِهِ عَبَرِيّاً فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهُ تَننَا وَإِثْمًا مُبينَا ﴾ ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّةً أَوْ إِثْمًا ثُم يَرْمِ بِهِ عَبَرِيّاً فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهُ تَننَا وَإِثْمًا مُبينا ﴾ ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيَّةً أَوْ إِثْمًا ثُم يَرْمِ بِهِ عَلَى الشرائع والأمم فيحتمل / [٢٣٩/ ل] أنه مخصوص [النساء: ١١٢] عاماً مطلقاً في جميع الشرائع والأمم فيحتمل / [٢٣٩/ ل] أنه مخصوص هذه الواقعة ونحوها مما أذن الله – عز وجل – فيه؛ أو تضمن مصلحة لا يسمى خطيئة حتى يخص به عموم الخطيئة.

﴿ اَرْجِعُواْ إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَتَأْبَانَاۤ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَاۤ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَلِفِظِينَ ﴿ وَيُوسِف: ٨١] يحتج به من رأى الظن نوع علم؛ لأنهم سموا ما حصل لهم علماً، وإنما كان ظنا باطلاً لظهور كذبه بعد بأن ابنه سرق تهمة و لم يسرق حقيقة.

وأجيب بأهم سموا الظن علماً مجازاً لما شابه العلم في قوته، وبالجملة فبين العلم والظن قدر مشترك يصلح علاقة للتجوز، وهو الرجحان ونظير هذه المسألة في ((سبحان)) و((الامتحان)).

﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَدِقُونَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلها وهو من باب مجاز الحذف والنقصان، والمجاز إما بزيادة نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَشَى ۗ ﴾ [الشورى: ١١] أو بنقصان نحو ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أو بنقل واستعارة نحو ﴿ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ ﴾ [آل عمران: ٧٢] و ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِ ٱرْجَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٢٤] وأشباه ذلك.

﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴿ ﴾ [يوسف: ٩٥] أي: الذي سبق في قولهم: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَخَنْ عُصْبَةً إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَلِ

مُّبِينٍ ﴿ ﴾ [يوسف: ٨] وليس المراد ضلالاً في الدين، بل في حب يوسف، والمبالغة في الحب تسمى ضلالاً.

﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَنهُ عَلَىٰ وَجَهِهِ عَفَارَتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنّ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٩٦] يقال: إن هذا القميص كان من حرير الحنة، جاء به جبريل – عليه السلام – فكساه يوسف، أو وضع في قصبة، أو نحوها، وعلق في عنقه.

وبكل حال هذه معجزة [ليوسف - عليه السلام-].

﴿ وَرَفَعَ أَبُويَهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ مُ سُجَّدًا وَقَالَ يَتَأْبَتِ هَنذَا تَأْوِيلُ رُءِّينَى مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِي حَقَّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدُو مِنْ بَعْدِ أَن خَعَلَهَا رَبِي حَقَّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدُو مِنْ بَعْدِ أَن نَزَعَ ٱلشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيَ ۚ إِنَّ رَبِي لَطِيفٌ لِمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُ مُ هُو ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ نَزَعَ ٱلشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيَ ۚ إِنَّ رَبِي لَطِيفٌ لِمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُ مُ الْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ويستف: ١٠٠ ] أي سجود تحية لا عبادة، ولم يزل الناس كذلك حتى حرمه الإسلام تميزاً لله – عز وجل – بهذه العبادة الخاصة دون غيره، فمن سجد لغير الله – عز وجل – قاصداً لعبادته عالماً بتحريم ذلك، كفر.

﴿ ذَالِكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُواْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ مَمْكُرُونَ ﴿ ذَالِكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُواْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ مَمْكُرُونَ ﴿ ذَالِكَ مِنْ مُوضَعَ، وَتَلْكُ فِي آخر، ذَهَابًا إِلَى القصص تارة وإلى القصة أخرى.

﴿ وَمَآ أَكُتُرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٣] أخبر الله [-عز وجل-بذلك لعلمه أنه سيصرف أكثرهم عن الإيمان بما سيخلقه] فيهم من الدواعي والصوارف.

﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكُثُرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ الْكَفَارِ كَانُوا يَؤْمِنُ أَكُونَ الْأَصِنَامِ فِي العبادة والإيمان وهو كانوا يؤمنون بالله أنه الخالق، ومع ذلك يشركون الأصنام في العبادة والإيمان وهو التصديق بالله – عز وجل – لا ينافي الشرك، إنما الذي ينافي الشرك هو التوحيد وهم كانوا / [١٠١ ب/ م] يؤمنون بالله – عز وجل – وجوداً وخلقاً / [٢٤٠ ل] وغير ذلك، ولكن لا يوحدونه عبادة.

﴿ حَتَى إِذَا آسْتَيْعَسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنَّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ ﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد أي: كذهم قومهم؛ فلا يتابعهم أحد.

﴿ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ [يوسف: ١١٠] بإمالة قلوب الناس إليهم، و ﴿ كُذِبُواْ ﴾ [يوسف: ١١٠] بالتخفيف أي: أخلفهم الله - عز وجل - وعده في النصرة، وألهم ليسوا على شيء ﴿ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ [يوسف: ١١٠] بإنجائهم ومن اتبعهم، وإهلاك الكافرين. وقد أنكرت عائشة - رضي الله عنها - هذا التأويل تنزيها للأنبياء عن الشك في أمرهم، واختارت الوجه الأول أو نحوه، وليس ما أنكرته بالمنكر، إذ الإنسان يطرأ عليه لخوف أو حزن أو مرض أو هم وغم - أحوال يقول ويظن فيها أقوالاً وظنوناً هو فيها معذور؛ لغلبة ذلك الحال، ألا ترى أن النبي لله لما تراخى [عنه الوحي في مبادئ أمره حرج ليتردى من شواهق الحبال وجداً لانقطاع الوحي] والرسل يوم القيامة يقال لهم: ماذا أجبتم؟ فيقولون: لا علم لنا. ينسون أو يشدهون لغلبة تلك الحال عليهم، ثم يتذكرون فيشهدون علم بالصواب.

#### \* \* \*

## القول في سورة الرعد

﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْهَا أَثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلُّ يَجْرِى لأَجَلِ مُسَمَّى أَيُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَنتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿ ﴾ [الرعد: ٢] المشهور أن معناه ترون السماء بغير عمد؛ لألها كرة مستديرة لا حاجة إلى عمد، قبل: لا عمد لها ترونه، فيفهم أن لها عمداً لا ترى، وليس بشيء؛ إذ كولها بغير عمد أدل على القدرة والحكمة.

﴿ وَهُو ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِى وَأَنْهَرَا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلتَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْسِى وَأَنْهَرَا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلتَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجِيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَنتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴿ ﴾ [الرعد: ٣] أي جعل كل واحد منهما يغشى صاحبه، وسبب ذلك دوران الشمس في فلكها؛ فإذا أي جعل كل واحد منهما يغشى صاحبه، وسبب ذلك دوران الشمس في فلكها؛ فإذا غابت حالت الأرض بينها وبين الفضاء فأظلم فكان الليل، وإذا طلعت قابلت الفضاء فأضاء، فكان النهار.

﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَوِرَاتٌ وَجَنَّتٌ مِّنَ أَعْنَبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءِ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَاَيَلتٍ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَاَيَلت لِللّهِ وَحِل - يفعل لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد: ٤] يحتج بها المتكلمون على أن الله - عز وجل - يفعل بالقدرة والاختيار لا بالطبع والإيجاب خلافاً للفلاسفة، ووجهه أن الشجر إذا سقي بماء واحد فلو كان المؤثر فيه فاعلاً بالطبع لاتفق في الأكل؛ لأن الماء واحد وأثر الطبع يتحد؛ فيتعين الاتفاق في الأكل، فلما اختلف أكله مع اتحاد الماء دل على أن / [٢٤١] ل] اختلافه من جهة اختيار الصانع.

فإن قيل: لعل اختلاف الثمار في طعومها و ألوانها من قبيل اختلاف طبائع الشجر، أو اختلاف القوابل كالشمس تفعل بالطبع، وهي تبيض الثوب / [١١٢ أ/ م] وتسود وجه القصار.

فالجواب: لا نسلم أن الشمس تفعل بطبعها، ولا الماء ولا النار [يفعل شيئاً] من ذلك بطبعه، بل هذه الأشياء أسباب، والفاعل الخالق وهو الله – عز وجل – ثم إن اختلاف الطبائع والقوابل بفعل الله – عز وجل – إذ هو خالق كل شيء. وذلك يدل على الفاعل المختار، وإلا لاتحدت الطبائع والقوابل أيضاً.

﴿ وَإِن تَعْجَبُ فَعَجَبُ قَوْ لَهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَتِهِكَ ٱلّذِينَ كَفَرُواْ بِرَيِّهِمْ وَأُولَتِهِكَ ٱلْأَعْلَىٰلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ ﴾ كَفَرُواْ بِرَيِّهِمْ وَأُولَتِهِكَ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [الرعد: ٥] دل هذا الكلام على البعث والمعاد؛ لأنه لما أنكر تعجبهم منه، دل على أن وقوعه ممكن، وليس بعجب، ثم إنه كفرهم وتوعدهم على إنكار المعاد فدل على وجوب اعتقاد وقوعه، إذ الوعيد لا يكون إلا على محرم، فدل على [أن إنكارهم] للمعاد محرم؛ فيكون الاعتراف به واجباً.

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِهِ ۚ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ۗ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧] ربما احتج به الشيعة على وجوب الإمامة أو وجود الإمام، ولا دلالة فيه على ذلك؛ إذ المراد لكل قوم رسول يرشدهم إلى الحق، أو لكل قوم هاد هو الله -عز وجل يهدي من يشاء منهم؛ كأنه قال: يسألونك الآيات، وليس ذلك إليك، إنما أنت منذر كسائر الرسل قبلك، أو أنت منذر وأنا الهادي، كما قيل: «فإني واعظ والله هادي».

﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَخْمِلُ كُلُّ أُنتَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۗ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ ر بِمِقْدَارٍ ۞ ﴾ [الرعد: ٨] هذا من مفاتح الغيب الخمس، وإنما علمه لأنه خلقه ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلخُبِيرُ ۞ ﴾ [الملك: ١٤].

﴿ لَهُ مُعَقِّبَتُ مِّنَ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ تَخْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوّءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ عِنْ وَالِ ﴾ [الرعد: ١١] يحتج به الجمهور؛ لأن السوء يعم المعاصي وغيرها من البلاء.

وينتظم الدليل هكذا: الله – عز وجل – يريد المعاصي، وكل ما أراده الله –عز وجل– لا مرد له فالله عز وجل إذا أراد المعصية من قوم فلا مرد لها، وحينئذ تصير واجبة منهم، وذلك المراد بخلقه إياها، أو هكذا المعاصي مراد الله، وذلك مراد لله [فلا مرد له] فالمعاصي لا مرد لها. والخصم ينازع في المقدمة الأولى.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿ ﴾ [الرعد: ١٢] قيل: هو سوط ملك السحاب إذا ساقه به، أو (وري) النار، وعند الحكماء هو نار أو نور يحصل باصطكاك أجرام السحاب بعضها ببعض، والسحاب عندهم بخار ودخان يحتقن في الأرض / [٢٤٢/ ل] والجبال؛ فيندفع حارجاً؛ فتحمله الريح صاعداً، فإذا لقي

برد الهواء اجتمع وتكاثف؛ ثم انعصر؛ فنزلت رطوبته مطراً، والصواعق نار تتكون عن الدخانية المتراقية من الأرض.

﴿ لَهُ رَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَسِطِ كَقَيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَلِغِهِ أَوْمَا دُعَآءُ ٱلْكَفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ كَفَيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُو بِبَلِغِهِ أَوْمَا دُعَآءُ ٱلْكَفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ [الرعد: ١٤] أي هو المدعو إلها حقاً لا غيره، وما دعي من دونه كالأصنام ونحوها ليست آلهة؛ لأنها لا تستجيب ولا تنفع، وقد سبق نظم الدليل على ذلك.

﴿ قُلْ مَن رَّبُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ۚ قُلْ الْمَا عَلَى اللَّهُ ۚ قُلْ الْمَا عَلَى الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلَ تَسْتَوِى يَمْلِكُونَ لأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرَّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلَ تَسْتَوِى الْظُلُمُنتُ وَالنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَا ٓ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخُلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللّهُ خَلِقُ لَللّهُ خَلِقُ لَلّهُ خَلِقُ لَلّهُ خَلِقُ اللّهُ خَلِقُ لَلّهُ خَلِقُ لَلّهُ خَلِقُ لَلّهُ عَلَيْهِمْ قُلُوا لِلّهِ شُرَكَا ٓ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخُلْقُ عَلَيْهِمْ قُلُ اللّهُ خَلِقُ كُلّ شَيْءِ وَهُو اللّهِ الْعَلَى اللّهُ الْعِلْمُ اللّهُ عَلَى الله عنه و على الله عنه و على الله العباد عنوقة لله - عز وجل - والخصم على الله العباد على زعم، والصواب طرد العموم فيها، يدعي تخصيص الثانية بما سوى المعاصي بدليله العدلي زعم، والصواب طرد العموم فيها، تصحيحاً لرأي الجمهور.

﴿ وَهُوَ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّرُ ﴾ [الرعد: ١٦] أي واحد لا خالق معه، ولا شريك، قهار لمن سواه على ما يريد منه بخلق الدواعي والصوارف، ونحو ذلك من الأسباب الغالبة، ومع ذلك فله الحجة البالغة، ويحتج على المعتزلة أيضاً بقوله – عز وجل –: ﴿ أُمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ ﴾ [الرعد: ١٦] ولو صح ما قالته المعتزلة من أن الناس خالقون لأفعالهم، لكان له شركاء يخلقون كخلقه، وإنه محال.

[وأجاب الخصم بأن الخلق على ضربين، حلق أعيان وخلق أعراض؛ فخلق الأعيان وبعض الأعراض كالألوان ونحوها مختص بالله – عز وجل – فإثباته لغيره هو الكفر والشرك الذي أنكره في الآية، وخلق بعض الأعراض، وهي أفعال الحيوان غير محتص به بل يشاركه فيه الناس، وذلك ليس بشرك وهذا كما أن معلوماته ضربان:

أحدهما: اختص به كالغيوب.

والثاني: مشروك فيه معلومات البشر].

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِهِ ۚ قُلَ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىَ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ﴿ ﴾ [الرعد: ٢٧] أي: ليست الآيات موجبة للهداية، ولا عدمها موجباً للضلال، بل ذلك دائر مع المشيئة وجوداً وعدماً.

ويحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – هو الهادي المضل لمن يشاء بخلق الهدى والضلال.

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ " بَلَ لِلَهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا " أَفْلَمْ يَانِيْسِ ٱلَّذِيرَ عَامَنُوۤا أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَا يَزَالُ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۚ أَفْلَمْ يَانِيْسِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنعُواْ قَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِي وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنعُواْ قَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِي وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا تُحْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿ ﴾ [الرعد: ٣١] فيه حجة لهم كما مر في نظائره.

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزُو ٰجًا وَذُرِّيَّةٌ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِعَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿ ﴾ [الرعد: ٣٨] أي أن الكفار يجهلون، ويظنون أن الأمر المعجز إلى النبي، وليس كذلك، بل أمره إلى الله – عز وجل – فالنبي لا يستطيع أن يأتي إلا بإذن الله عز وجل.

﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد: ٣٨] أي للآيات أجل وقت ستأتيكم فيه، وإليه الإشارة بقوله - عز وجل -: ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِهِ فَقُلَ إِنَّمَا الإشارة بقوله - عز وجل -: ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِهِ فَقُلَ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُونَ إِنِي مَعَكُم مِّرَ لَلْمُنتَظِرِينَ ﴾ [يونس: ٢٠] أي وقت مجيئها عند حلول أجله، وهذه ونحوها من مسائل النبوات والمعجزات.

﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثَبِتُ وَعِندَهُ مَ أُمُ ٱلْكِتَبِ ﴿ الرعد: ٣٩] هذا يعم النسخ التكليفي، كنسخ إباحة الخمر بتحريمها، والتكويني كنسخ الإماتة بالإحياء وعكسه، ونقص العمر وزيادته باعتبار ما في اللوح المحفوظ، ويستقر الواقع على مطابقة العلم الأزلي القائم بالذات، المشار إليه بأم الكتاب، فالكتاب يطلق على القرآن وغيره من الكتب المنزلة / [١١٣ أ / م] وعلى اللوح المحفوظ، وأم الكتاب أي: أصل الكتب هو [العلم] القائم بذاته - عز وجل.

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ

وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [الرعد: ٤١] أي لا معارض ممانع ولا مستدرك، ولا طاعن على حكمته كإبليس ونحوه، فحاصله أنه لا ناقض لحكمه ولا طاعن في حكمته، وفيها إشارة إلى نحو ﴿ لَا يُسْعَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْعَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٣] في التسليم للأقدار والأحكام.

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنَ عِندَهُ عِلْمُ ٱلْكِتَبِ ﴿ وَيَقُولُ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللهِ عَندَهُ عِلْمُ ٱلْكِتَبِ ﴿ وَهُم عَلماء بِنِ إسرائيل ممن عرف الحق فاتبعه كعبد الله بن سلام ونحوه؛ لأهُم يعلمون أنه نبي موعود به في الكتب السابقة على لسان الأنبياء المتقدمين.

وقيل: المراد بمن عنده علم الكتاب هو الله – عز وجل – عنده علم كل شيء في كتاب مبين. أي: إن أنكرتم رسالتي، فيكفيني الله شهيداً على صدقي، وهو يقضي بيني وبينكم بالنصرة في الدنيا والآخرة، وكذلك كان، والله –عز وجل – أعلم بالصواب.

### القول في سورة إبراهيم

﴿ الْرَ ۚ كِتَنَبُ أَنْوَلْنَهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ مِن صِرَاطِ ٱلْعَرِيزِ ٱلْحُمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١] فيها تعليل إنزال الكتاب بإخراج الناس من الظلمات إلى النور، ويحتج به على تعليل الأحكام الإلهية بالحكم والمقاصد.

﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [إبراهيم: ١] إشارة إلى أن لا خارج عن ظلمة الضلال إلا بإذنه – عز وجل – ويحتج به على القدرية في أن إذن الله – عز وجل – وإرادته مدار الضلال والهدى وجوداً وعدماً.

﴿ وَمَاۤ أَرْسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ عِلْبَبَرِنَ لَهُم ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهدِ عَمَن يَشَآءُ وَهُو ٱلْعَزِيرُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤] يستدل به على أن اللغات اصطلاحية؛ إذ لو كانت توقيفية لكان التوقيف على لسان الرسول؛ فيحتاج إلى توقيف آخر، ويلزم التسلسل، وإذا كانت اصطلاحية لم يلزم ذلك، وانقطع التسلسل بالاصطلاح.

﴿ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: ٤] يحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – هو الهادي المضل، وأن مدار ذلك على مشيئته.

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكُّ فَاطِرِ اَلسَّمُواتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلَا بَشَرُ مِنْلُكَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَ بَشَرُ مِنْلُكُ مَا اللّهِ مِن عَمْا كَارَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَنِ مُبِينٍ ﴿ ﴾ [إبراهيم: ١٠] هذا تنبيه من الرسل على الاستدلال على وجود الصانع بوجود العالم، وهو استدلال على المؤثر بأثره، وعلى اللازم بوجود ملزومه. وتقريره: أن السماوات والأرض أثر وفعل؛ فلا بد لهما من مؤثر وفاعل، والمؤثر في وجودهما غيرهما قطعاً، وهو الله – عز وجل – ثم إن معرفة الرسل بوجود الصانع هل هي نظرية / [٤٤٢/ ل] هذا الطريق ونحوه كإبراهيم في استدلاله بأفول الكواكب على ما مر، أو بطريق الكشف / [١١٣ ب/ م] والعيان تخصيصاً من بأفول الكواكب على ما مر، أو بطريق والعيان آخراً حتى تمت المعرفة كما نظر إبراهيم بالنظر والاستدلال أولاً، ثم بالكشف والعيان آخراً حتى تمت المعرفة كما نظر إبراهيم عليه السلام في أحوال الكواكب أولاً، ثم سأل طمأنينة القلب بالكشف العياني ثانياً،

وكما قال يوسف عليه السلام: ﴿ يَنصَنجِنِي ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابُ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْرِ ٱللَّهُ ٱلْوَ'حِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿ ﴾ [يوسف: ٣٩] والظاهر أنه إنما أرشد إلى الله – عز وجل – بالطريق النظري الذي عرف به.

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَوَ تِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن دُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمَّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلَا بَشَرٌ مِّتَلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا دُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمَّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلَا بَشَرٌ مِّتَلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَنِ مُّبِينِ فِي [إبراهيم: ١٠] هذه شبهة الكفار، وتقريرها: أننا نحن وأنتم بشر؛ فلستم أولى بالرسالة منا، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح، ﴿ فَأْتُونَا بِسُلْطَنِ ﴾ أي حجة ومعجزة وبرهان على صدقكم يكون مرجحاً لدعواكم.

فإن الله يمن على من يشاء من عباده دون بعض بإرادته واختياره وسابق علمه في خلقه، وأما الآية والمعجز؛ فموقوف على إذن الله – عز وجل – وأمره ليس إلينا بل هو يؤيدنا بذلك إذا شاء. واعلم أن هذا يوهم أن هؤلاء الرسل دعوا إلى الله – عز وجل بلا معجز، ثم أحالوا بالمعجز على إذن الله – عز وجل – وليس كذلك لقوله حز وجل في صدر القصة: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَوُا ٱلَّذِينَ مِن قَيْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَتُمُودَ " في صدر القصة: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَوُا ٱلَّذِينَ مِن قَيْلِكُمْ وَسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَتِ فَرَدُوا أَيْدِيهُمْ فِي وَالَّذِينَ مِن لَيْكُمْ أَلُولِينَ وَمُودَ أَلَهُ مَا يَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ فَي أَلُولِينَ مِن اللهِ عَلَمُهُمْ إِلَّا ٱللهُ خَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَتِ فَرَدُوا أَيْدِيهُمْ فِي الله عَلَمُهُمْ إِلَّا اللهُ عَلَمُهُمْ آلِكُ مَا عَاندهم قومهم وطلبوا منهم آيات إلاميم: ٩] وهي الحجج والآيات الظاهرة، لكن لما عاندهم قومهم وطلبوا منهم آيات أخر عناداً، أحالوهم على إذن الله – عز وجل – وهو كذلك رداً لعنادهم.

فإن قيل: لعل البينات التي جاءت بها هذه الرسل بينات نظرية وهي الحجج الاستدلالية كقولهم: ﴿ \* قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى ۚ قَالُوۤا إِن أَنتُمْ إِلّا بَشَرُّ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَنِ مُّبِينِ هَ ﴿ [براهيم: ١٠] وقومهم سألوهم آيات ومعجزات محسوسة ظاهرة قاطعة، قلنا: عرف القرآن في بينات الرسل ألها المعجزات القاطعة للحجة المثبتة للنبوة، وقد تضمنت الآية أن هؤلاء الرسل جاءوا قومهم بالبينات، وأما الاستدلال بخلق السماوات والأرض فنافلة وزيادة على المعجزات، كما أن نبينا على جاء بمعجزات كثيرة، ثم كان ينبههم على الحق بالإشارات النظرية، وقد تضمنت هذه القصة جدالاً ومناظرة من الرسل لقومهم، واحتجاجاً بيناً منهم على ما قررناه، وفي ذلك / [٢٤٥ / ل] ما يدل على شرف العلوم النظرية، [ووجوب استعمالها عند الحاجة إليها.

﴿ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِلَ وَمِلَ اللهِ عَذَابٌ عَلِيظٌ ﴿ ١١٤ أَ/م]﴾ [إبراهيم: ١٧] ليس هذا تناقضاً؛ لأن سلب الموت حقيقة وإثباته مجاز، ولا تعارض بينهما.

﴿ وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَتُواْ لِلّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُمْ تَبَعًا فَهَلَ أَنتُم مُّغُنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللّهِ مِن شَيْءٍ ۚ قَالُواْ لَوْ هَدَلْنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَكُمْ ۖ سَوَآءُ عَلَيْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿ وَالراهيم: ٢١] يحتج به الجمهور على أن هداية العبد من الله - عز وجل - لا من نفسه، وألها تمتنع إذا لم يردها الله عز وجل.

وربما أجاب المعتزلة بأن هذه حكاية كلام الكفار في الكفار وقد كانوا جبرية مثلكم، فلا حجة فيه؛ لأنكم احتججتم علينا بعين مقالتكم، ونحن كما لم نسلمها في دار التكليف، لا نسلمها في دار الجزاء؛ لأنها باطلة، والباطل لا يتعين حقيقته باختلاف المواطن.

ويجاب عنه بأن هؤلاء الكفار لما صاروا في دار الحق، صار كلامهم حجة لوجهين: أحدهما: أن دار الحق لا يقع فيها إلا حق.

الثاني: أن الله - عز وجل - حكاه عنهم غير منكر له منهم، بل مقر لهم عليه، وحسبك بما لم ينكره الله - عز وجل - أن يكون معروفاً، وبما يقر عليه ألا يكون منكراً. ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَيْنُ لَمَّا قُضِى ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحُقِّ وَوَعَدتُكُمْ فَأَلْ تَلُومُونِي فَأَخْلَفْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي فَأَخْلَفْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي

وَلُومُوۤا أَنفُسَكُم مُ مَّا أَناْ بِمُصۡرِخَكُمۡ وَمَاۤ أَنتُم بِمُصۡرِخَ ۚ إِنَّ كَفَرْتُ بِمَاۤ أَشُرَكُتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابً أَلِيمُ ۚ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] يحتج به المعتزلة؛ لأن الشيطان في دار الحق، فلا يقول إلا حقاً، وقد ألزم الكفار الملامة، فدل على أن سببها منهم.

وأجيب بأن سببها منهم كسباً لا خلقاً، ويكفي كسبهم لها في توجيه اللائمة عليهم. ﴿ يُثَنِّتُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا يَشَاءُ ﴿ يُلْقَولِ الثّابِ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَفِي الْلاَحْرَةِ وَيُضِلُ اللّهُ الظّلِمِينَ وَيَفْعَلُ اللّهُ مَا يَشَاءُ ﴿ إبراهيم: ٢٧] يحتج به الجمهور، وهو صريح في دعواهم نسبة إضلال الظالمين إلى الله - عز وجل - ويجيب المعتزلة بأنه إنما أضلهم بعد ثبوت ظلمهم المخلوق لهم عقوبة عليه، ويقال لهم: عندكم يمتنع منه أن يضل أحداً مطلقاً؛ فإذا جاز أن يضلهم [عقوبة جاز أن يضلهم ابتداء، أو يقال: لا نسلم أن ظلمهم مخلوق لهم بل هو كسب لهم لا غير، فهو أضلهم فظلموا، ثم زادهم ضلالاً لما ظلموا، كل ذلك بحسب تصرفه وعلمه فيهم.

﴿ ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿ ﴾ [إبراهيم: ٢٨] إلى ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِهِ ـ أَقُلَ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [إبراهيم: ٣٠] يقتضي أن لله - عز وجل - على الكفار نعماً يتمتعون بها، خلافاً لمن منع ذلك، وقد سبق الخلاف فيه في الأعراف.

﴿ وَءَاتَنكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِن ٱلْإِنسَان / لَظُلُومٌ كَفَّارٌ ﴿ ﴾ [إبراهيم: ٣٤] هذا واضح ولو لم يكن إلا أن للإنسان / [علام على الله عنه على على الله على جميع خلقه، ما بين الأزل والأبد حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده.

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اَجْعَلْ هَـنذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنَا وَٱجْنُتِنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اَجْعَلْ هَـنذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنَا وَٱجْنُتِنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥] يستدل به على ما سبق من أن عصمة الأنبياء – عليهم السلام – إنما هي من وقوع الكفر، لا من جوازه عليهم، وإلا لم يكن لهذا الدعاء فائدة، و لم يصح كما لا يصح أن يقول: اجنبني أن أكون بشراً حجراً في حالة واحدة.

﴿ رَبِّ إِنَّهُ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُ مِنِى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ إِبراهيم: ٣٦] أي: كن سبب ضلالهم، [وإلا] فالمضل لهم بالحقيقة، إما هم لأنفسهم على رأي المعتزلة، أو الله - عز وجل - على رأي الجمهور.

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلّهِ ٱلّذِى وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ ۚ إِنَّ رَبِي لَسَمِيعُ اللّهُ عَآءِ ﴿ وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ ۚ إِنَّ رَبِي لَسَمِيعُ اللّهُ عَآءِ ﴿ وَهَ أَبِراهِيم: ٣٩] هذا يقتضي أن الولد نعمة يحمد عليها، وقد ثبت الولد من زينة الدنيا، فيقال: هكذا الولد نعمة والولد زينة، ينتج بعض النعمة زينة وينعكس بعض الزينة نعمة، والغرض من هذا التعريف كيفية نظم المقدمات المتفرقة في القرآن واستنتاج نتائجها، وكذلك ثبت أن بعض الولد عدو، والولد نعمة ينتج بعض العدو نعمة، فبعض النعمة عدو.

وعلى هذا وإن أمكن تخلف بعض [الشروط] فيما ذكرناه لكن المقصود تعريف تأليف مقدمات القرآن، وعليك أنت باعتبار شروط القياس.

﴿ لِيَجْزِى اللّهُ كُلَّ نَفْسِ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ اللّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿ إِبراهيم: ١٥] [إن أريد ما كسبت] من خير فهو عام مطرد، بل ويزاد بالحسنة عشراً، وإن أريد ما كسبت من خير وشر فهو عام مخصوص بمن يعفو الله - عز وجل - عنه، وهذا بحسب التكليف الظاهر، أما بحسب باطن علم الله - عز وجل - فالظاهر اطراده، إذ كل نفس تجزى بعملها بحسب علمه الباطن كما سبق في ﴿ يَمْحُواْ ٱللّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ مُ أُمُّ

ٱلْكِتَبِ ﴾ [الرعد: ٣٩].

﴿ هَنذَا بَلَنَكُ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدُ وَلِيَذَكَرَ أُولُواْ الْأَلْبَبِ

﴿ هَنذَا بَلَنَكُ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدُ وَلِيمَا لأنه أخبر أنه أنزل القرآن بلاغاً للناس لأجل إنذارهم به وعلمهم بالوحدانية، ولولا تضمنه دليلها لما صح هذا التعليل، وسيأتي بيان دليل التوحيد في ﴿ الأنبياءِ » و﴿ سبحان » و﴿ المؤمنون » وغيرها، وقد مضى شيء من ذلك.

\* \* \*

## القول في سورة الحجر

﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الحجر: ٣] محكم وعيدي، أو منسوخ بآية السيف.

﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَنْخِرُونَ ۞ ﴾ [الحجر: ٥] فيه أن القاتل لا يقطع أجل المقتول، وقد سبق القول فيه.

﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ إِلَّا بِٱلْحُقِّ وَمَا كَانُواْ إِذًا مُّنظَرِينَ ۞ ﴾ [الحجر: ٨] لأن برؤية / [٥ ١ ١ أ /م] الملائكة يبقى الإيمان اضطرارياً غير نافع كما سبق.

﴿ إِنَّا خَنْ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَنفِظُونَ ﴿ الحجر: ٩] يحتج بها على أنه منزل غير مخلوق، وقد سبق، وعلى أنه محفوظ من الزيادة والنقص وسائر التغيرات خلافاً لمن زعم أنه يغير ببعض هذه الوجوه، والدليل على حفظه ضبط المصاحف والحفاظ له في سائر الأعصار ضبطاً متواتراً، والتغير يستحيل على ما هذه صفته عادة.

﴿ وَلُوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظُلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ ۞ ﴾ [الحجر: ١٤] هذا كقوله - عز وجل -: ﴿ \* وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَاۤ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلۡتِبِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡوۡقَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ إِلَّاۤ أَن يَشَآءَ ٱللّهُ وَلَٰكِنَّ أَكُتُرُهُمۡ جُهُهُلُونَ ۞ \* عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ وَلَٰكِنَّ أَكُورَهُمۡ جُهُهُلُونَ ۞ \* [الأنعام: ١١١] والمانع لهم فيهما من الإيمان هو الخذلان بخلق الدواعي والصوارف، وأن الذي عاينوه من البرهان سحر مستمر وفي ذلك حجة للجمهور على مذهبهم المشهور.

﴿ وَحَفِظْنَنَهَا مِن كُلِّ شَيْطَنِ رَّجِيمٍ ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتَبَعَهُ مِ شِهَابُ مُّبِينُ ﴿ وَحَفِظْنَنَهَا مِن كُلِّ شَيْطَنِ رَّجِيمٍ ﴿ إِبَّاتِ الشياطينِ واستراقهم السمع، وحراسة السماء بالشهب من ذلك.

وعند الفلاسفة أن الشهب المنقضة سببها مادة دخانية تتراقى من الأرض متصلة بالأبتر وهو كرة النار، فيعلق في تلك المادة وبحسبها قلة وكثرة تكون الشهب صغراً وكبراً، وطول مدة وقصراً، ولم يرد الشرع بما قالوه ولا بنفيه، فالله أعلم بما حلق.

﴿ وَالَّجْمَآنَّ خَلَقْنَنهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ [الحجر: ٢٧] فيه أن وجود الجان والجن قبل آدم والإنس.

﴿ فَإِذَا سَوَّيَتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَنجِدِينَ ﴿ وَالحَجر: ٢٩] يحتج ها من رأى قدم الروح، ويحكى عن أهل جيلان، وحجتهم أنه أضاف الروح إليه، فدل على أنها روح ذاته، وأيضاً أن الملائكة لم يؤمروا بالسجود لآدم قبل حلول الروح فيه وأمروا بالسجود له بعد ذلك، والسجود إنما يكون للقديم؛ فدل على أنه الروح القديم حل فيه حتى استحق أن يسجد له.

وجوابه أن إضافة / [٢٤٦/ ل] الروح إليه إضافة تشريف، وإلا لزم ما قالته النصارى في المسيح للنص على أنه كلمة الله وروح منه، وللإجماع على أنه روح الله، وأما السجود فإما أن يقال: إنه لله – عز وجل – وآدم قبلة له، أو يكون لآدم وهو سجود تحية لا عبادة كسجود أبوي يوسف وإحوته له.

﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرِنَى إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴾ [الحجر: ٣٦ - ٣٦] يحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – لو لم يرد إضلال بعض الناس وإهلاكهم وإغواءهم، لما أجاب إبليس إلى هذا السؤال، ومن زعم أن حكيماً أو غيره يحصر قوماً في دار، ويرسل فيها النار العامة أو الأفاعي القاتلة الكثيرة، ولم يرد أذى أولئك القوم بالإحراق أو اللسع، فقد خرج عن فطرة البشر.

﴿ قَالَ رَبِّ مِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَّيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِينَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ ﴾ [الحجر: ٣٩] سبق ذكره في الأعراف.

﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغُوَيْتَنِي لَأُزِيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغُوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ إِلّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩- ٤٠] /[١١٥ ب/م] تزيين الشيطان وإغواؤه بالوسوسة، وإنما يتم ذلك بقدر الله – عز وجل – وخلقه الدواعي والصوارف.

﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنَ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿ وَالحَجر: ٤٢] يحتج به من أجاز استثناء الأكثر مع قوله: ﴿ قَالَ رَبِّ مِمَاۤ أَغُويْتَنِى لَأُرْيِّنَ لَهُمْ فِى الْأَرْضِ وَلَأُغُويَنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩ – الْأَرْضِ وَلَأُغُويَنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩ – ٤] فاستثنى تارة المخلصين من عموم العباد، وتارة الغاوين من عموم المخلصين، وأيهما كان أكثر لزم استثناء الأكثر.

وأجيب بأن استثناء المخلصين من عموم العباد استثناء الأقل، وأما استثناء الغاوين من

عبادي فليس متصلاً، إذ ليس (( الغاوين)) من العباد الذين ليس لإبليس عليهم سلطان، وإلا لما كانوا غاوين، فهو إذن منقطع، وإنما يتم دليلكم أن لو كان متصلاً.

واعلم أن استثناء الأقل صحيح، والاستثناء المستغرق باطل، واستثناء الأكثر والنصف محل خلاف، وهو في الأكثر أبعد.

﴿ قَالُوۤا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ مُجْرِمِينَ ﴾ [الحجر: ٥٥- ٦٠] هذا استثناء من إلاّ امرَأَتهُ وَدَرْنَا إِنَّا لَمِنَ الْغَيْرِينَ ﴾ [الحجر: ٥٥- ٦٠] هذا استثناء من الأول منفي فالثاني مثبت، بناء على أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات خلافاً للحنفية، ومأخذ الخلاف أنا إذا قلنا ما قام أحد إلا زيد، هل زيد محكوم عليه بإثبات القيام، أو أنه مجرد حكم إثبات أو نفي، وهذا قولهم، والأشبه الأول، [لأن الاستثناء] يتضمن جملتين بمقتضى لسان العرب مستثنى منها ومستثناة، فهما إما موجبتان أو سالبتان، وهو باطل؛ إذ هو تطويل محض بلا فائدة، أو الأولى موجبة والثانية سالبة، وهو خلاف الفرض، إذ الكلام في الاستثناء من النفي، فتعين الرابع، وهو أن: الأولى سالبة والثانية موجبة وهو المطلوب.

واستدل عليه بأن الاستثناء من النفي لو لم يكن إثباتاً لما حصل التوحيد بلا إله إلا الله، واللازم باطل بالإجماع فالملزوم كذلك.

وأجيب بأن ثبوت إلهية الله – عز وجل – إنما حصلت بدليل العقل لا من هذا اللفظ، واحتج الحنفية بأن الاستثناء من النفي لو كان إثباتاً، للزم من قوله الله : « لا صلاة إلا بطهور» (١) و (لا نكاح إلا بولي) (٢) صحة الصلاة والنكاح بمجرد حصول الطهور والولي، واللازم باطل فالملزوم كذلك، ويجاب بوجهين:

أحدهما: أن الخلاف في الاستثناء من ذات متعددة نحو: ما قام القوم إلا زيد، وما

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة [٣/ ١٢٨/ ٢٢٤] ورواه الترمذي في أبواب الطهارة [١/ ٥/ ١].

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد في المسند [٤/ ٣٩٤، ٣١٤، ٤١٨] وأبو داود كتاب النكاح [٢/ ٢٢٩/ ٢٠٥٠] وابن والترمذي كتاب النكاح [١/ ٢٠٥/ ١٠٨١] وابن ماجة كتاب النكاح [١/ ٢٠٥/ ١٠٥١] وابن حبان [٦/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٥/ / رقم ٢٠٠٥، ٢٠٦، ٤٠٧١) والحاكم في المستدرك [٦/ ١٥٦، ١٧١، ١٧١] ورواه أحمد في المسند [١/ ٢٥٠] وابن ماجة كتاب النكاح [١/ ١٨٨٠] والطبراني [١/ ٢٤٠/ ح ١١٩٤] و [١/ ٢٤/ رقم /١٢٤٨].

ذكرتموه استثناء من مصدر، فليس محل النزاع.

الثاني: هب أنه من محل النزاع لكن منع من لزوم ما ذكرتم مانع، وهو أنه لو لزم ذلك لزم خلاف قاعدة عقلية، وهي أن الشرط لا يلزم من وجوده وجود [المشروط]، إنما يلزم من /[١١٦ أ/م] عدمه [عدمه]، فتأثيره في عدمه لا في وجوده، وعلى ما ذكرتم كان يلزم من وجود بعض شروط الحكم وجوده وأنه باطل لما ذكرنا، ولاحتمال بطلان الصلاة والنكاح لتخلف شرط آخر، وإذا خصت قاعدة «الاستثناء من النفي إثبات» بقاعدة «الشرط العقلية» بقي حكم الاستثناء فيما عدا ذلك للدليل السالم عن المعارض، وبيان الآية المذكورة من هذا الباب أنه استثنى آل لوط من القوم المحرمين، ثم استثنى امرأته من آله كأنه قال: أرسلنا إلى قوم محرمين لنهلكهم، وهم قوم لوط إلا آل لوط فليسوا مجرمين، فنحن منجوهم إلا امرأته من آله، فإنما محرمة فتهلك؛ فأثبت لها الإجرام والهلاك المنفي عن الآل، وهو استثناء مثبت من منفى، وهو المطلوب.

﴿ إِنَّ فِي ذَٰ لِكَ لَآيَتِ لِلمُتُوسِمِينَ ﴿ وَالحَجر: ٢٥] قيل: هم المتفرسون؛ فيستدل به على صحة الفراسة واستعمالها والاعتماد عليها في بعض الأحكام، وهي الاستدلال بأمارات خلقية ظاهرة على أخلاق باطنة، كالاستدلال بشقرة اللون وزرقة العين على الشر، على ما اشتهر ونحو ذلك، وقد صنف الناس فيها كتباً كأرسطو ونحوه من القدماء، والإمام فخر الدين من المتأخرين وغيرهم.

﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ ۗ

فَأَصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجُمِيلَ ١ ﴿ [الحجر: ٨٥] فيه وجوب قيام الساعة سمعاً.

﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَ وَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةً فَاصَفَح ٱلصَّفَح ٱلْجَمِيلَ ﴿ ﴾ [الحجر: ٨٥] منسوخ بآية القتال.

﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر: ٩٤] يحتمل أنه وعيدي محكم، [أو منسوخ بما ذكر] أو معناه: اصدع بما تؤمر، ولا تلتفت إليهم [في تثبيطهم] لك عن ذلك.

## القول في سورة النحل

﴿ أَتِيْ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ ﴿ [النحل: ١] أَي قَرْبِ وسيأتي، فنزل المستقبل لقربه منزلة الماضي لتحقق وقوعه في علمه.

﴿ أَتَىٰ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَسَهُ، وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ [النحل: ١] فيه ذم الشرك ونفيه وإثبات التوحيد.

﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أُمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ ٓ أَنْ أَنذِرُوۤا أَنَّهُ وَ لَآ إِلَكَ إِلَكَ الْبَرَاهُمَةُ فِي اللَّهِ وَالتوحيد خلافاً للبراهمة في النبوة فإلهم نفوها، محتجين بأن العقل كاف فيما ينبغي أن يستعمله المكلف؛ لأنه / [١١٦ النبوة فإلهم نفوها، محتجين بأن العقل كاف فيما ينبغي أن يستعمله المكلف؛ لأنه / [١١٦ برام] يأتي الحسن ويجتنب القبيح، ويحتاط في المشتبه بفعل أو ترك، فالأنبياء إما أن يأتوا على وفق العقل، فلا التفات إليهم.

وجوابه: أن هذا مبني على التحسين والتقبيح العقلي، وهو ممنوع، وبتقدير تسليمه لا نسلم أن العقل يستقل بجميع ما ينبغي خصوصاً في حقوق الإله – عز وجل – فلا بد له من مُعين على معرفة ما لا يستقل به من مصالح المعاش والمعاد وكيفية شكر المنعم والتعبد له وتعريف المقدرات ونحو ذلك، وحينئذ لا نسلم أهم إن جاءوا على وفق العقل لا حاجة إليهم؛ لجواز أن يعرفوه بعض ما يخفي عليه مما ينبغي له، أو يؤكدوا حكمه بحكمهم، ودليلان أقوى / [٩٤٧ / ل] من دليل واحد، ولا نسلم أهم إن جاءوا على خلافه لا يلتفت إليهم؛ لجواز أن يخالفوه فيما يخفي عنه كما مر، على أن ذلك في نفس الأمر فرض يلتفت إليهم؛ الناس على أن الشرع لا يأتي بخلاف العقل في نفس الأمر، وإنما يأتي بما يقصر عن إدراكه العقل كتفضيل بعض الأمكنة والأزمنة على بعض لأسرار خفيت عنه، وكوجوب صوم آخر يوم من رمضان وإفطار الذي بعده، ونحو ذلك ومع البراهمة كلام أسط من هذا.

وخلافاً لبعض المتصوفة حيث زعموا أن الرسل سوى الله، وكل سوى الله حجاب عن الله - عز وجل - فلا حاجة بالخلق إليهم، وهذا من هؤلاء إما جهل ظاهر، وفساد عقل أصاهم من غلبة الرياضة عليهم، أو زندقة خفية وإلحاد غلب عليهم من نظر فاسد. وأيسر ما يجابون به أن كبرى قياسهم ممنوعة الكلية، وهو كاف في فساد قياسهم، فإن الرسل وسيلة إلى معرفة الله - عز وجل - والوصول

إليه، لا حجاب عنه، وهل يقبل ذو عقل أن يقال: نائب السلطان في بلاده حجاب عنه، فلا حاجة إليه؟ إذ الأنبياء يسوسون العباد في أمر المعاش والمعاد كنواب الملك في بلاده.

وهب أن هذا المتصوف وشرذمة قليلة من أصحابه أمكنهم الوصول إلى الله – عز وجل – بلا واسطة لقوة رياضتهم واستعدادهم وقابليتهم، فالسواد الأعظم الذين لا يمكنهم ما أمكن هؤلاء يتركون على انقطاعهم وجهلهم من غير موصل ومعرف؟! هذا جهل عظيم من هؤلاء، وإنما هذا كمن له عبيد كثيرون سائرون في سفر عرض لهم بحر وفيهم نفر يسير عوامون، والباقون لا يعرفون العوم، فإن مكثوا انقطعوا وإن خاضوا غرقوا، فهل ينكر العقل أن يمدوا بعوامين أو ملاحين يقطعون بمم تلك اللجة / [117] أم].

﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَمْ تَكُونُواْ بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ وَحِيمُ وَيَعْمُ لَرَءُوفٌ وَلِيمِهُ ﴾ [النحل: ٧] ربما ظن بعضهم أن المراد بهذا البلد مكة على الخصوص، وليس كذلك، بل عموم البلاد التي تحتاج فيها إلى الظهر، وتلحق المشقة دون بلوغها، وكيف ولعل الخطاب لأهل مكة وما حولها، ولا مشقة عليهم بالنسبة إلى بلوغها، لأنما دارهم وقرارهم.

﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةٌ وَتَخَلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٨] احتج بها أبو حنيفة ومالك - رحمهما الله - على تحريم لحوم الخيل؛ لأنه - عز وجل قرنها بما لا يؤكل، وهي البغال والحمير ونص على الحكمة في خلقها [٥٠١/ ل] في سياق الامتنان به، ولو كان في خلقها حكمة سوى الركوب، لاقتضى سياق الامتنان ذكرها كما قال في الأنعام، ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَامَ لِنَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [غافر: ٧٩] حتى عد لها خمس حكم، ولما لم يذكر لخلق الخيل سوى حكمة واحدة، صار كقوله: لا تنتفعوا من الخيل بغير الركوب، وهو نص في المطلوب.

أما الشافعي وأحمد - رحمهما الله - ومن تابعهما، فلما رأوا هذا الاستدلال لا يخرج عنه كونه بالمفهوم وهو لا يعارض المنطوق، رجحوا عليه السُّنَة الصحيحة من حديث جابر (۱) وأسماء: « نحرنا فرساً على عهد النبي الله فأكلناه» (۲) ومثل هذا ظاهر إن لم يكن

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي [٧/ ٥٥٠ / رقم ٤٢١٩] ورواه مسلم في صحيحه كتاب الصيد والذبائح [١٩٤١ / ١٤١ / ١٩٤١].

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الذبائح والصيد [٩/ ٥٥٦/ رقم ٥٥١٠] ومسلم في صحيحه كتاب الصيد والذبائح [٣/ ١٤٢/ رقم ١٩٤٢].

قاطعاً في أنه بلغه فأقر عليه، وذلك حجة في إباحة لحم الفرس، وربما علل المانعون بأن في إباحة لحم الخيل إغراء بها وتقليلاً لآلة الجهاد، وهو جيد، غير أنه منتقض بالإبل كانت أكثر آلة جهادهم، وقد أبيح أكلها باتفاق، وليس لمانع أن يمنع كون الإبل من آلة الجهاد، لقوله – عز وجل-: ﴿ وَمَاۤ أَفَآء ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُم فَمَاۤ أَوْجَفْتُم عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كِنَ ٱللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ مَلَىٰ مَن يَشَاء وَ اللَّهُ عَلَىٰ كَلَ شَيْء قَدِيرٌ ﴿ الحشر: ٦].

﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسّبِيلِ ﴾ أي إرشاد قصد السبيل، أي عليه أن يرشدكم إلى السبيل الأقصد والطريق الأقوم الأرشد، وهذا وجوب منه لا عليه، خلافاً للمعتزلة بناء على وجوب رعاية مصالح التكليف واللطف بالمكلف على الله – عز وجل – عندهم، وأنشد بعضهم في نحو ذلك:

مفرقاً بين صدق القول والكذب عبد له من جميع العجم والعرب عند ابتداء بلا جرم ولا سبب

يا من تمكن في علم ومعرفة هل جائز من كريم كل ذي كرم يدعو إلى فضله قوماً ويمنعهم

وتحدى صاحب هذه الأبيات بما جماعة من أهل العلم، فوقفوا إلا عن قوله: ﴿ لَا يُسْعَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْعَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وجواب ذلك لا يخرج عما قررناه في مقدمة هذا التعليق من رأي الجبرية، وهو أنه يمنعهم لعلمه بأن لو فوض إليهم خلق أفعالهم / [١١٧ ب / م] لامتنعوا من الطاعة و[قارفوا] المعصية، وكذلك من دعا إلى مأدبة قوماً جاز أن يمنع بعضهم عنها بأسباب توجب منعه، لعلمه لفساد نية أو حبث طوية، أو لعلمه بأنه إنما أجاب كارها أو متناقلاً، وأنه لو ترك وعزمه لم يجب. ﴿ \* وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لاعَدُواْ لَهُ مُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ ٱللَّهُ الْبَعَاتُهُمْ فَتَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَاعِدِينَ ﴿ التوبة: ٤٦].

ثم قوله: هل جائز؟ إن أراد الجواز العقلي وهو الإمكان الخاص، فلا شكل في جوازه كذلك، وإن أراد هل حسن؟ فهو تحسين عقلي، وهو ممنوع.

ثم إن سؤاله خارج عن / [٢٥١ / ل] محل النزاع؛ لأن فرضه أنه دعاهم ثم منعهم ابتداء بلا موجب، ومحل النزاع فيما إذا منعهم لموجب اختص هو بعلمه، ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤].

وهذا كما أشار إليه بقوله - عز وجل -: ﴿ \* وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لِأَعَدُواْ لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنْبِعَاتُهُمْ فَتُبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٤٦].

ثم بين سبب الكراهة بقوله: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُر مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلاَّوْضَعُواْ خِلَلكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفَائِمُ مِن اللهِ اللهِ اللهُ عَلِيمُ بِٱلظَّلِمِينَ ﴿ التوبة: ٤٧].

وكما أشار إليه بقوله - عز وحل - ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَيْرِ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَاحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُرْ إِذْ أَنشَأَكُم مِنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةُ فِي اللَّهَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُو أَعْلَمُ بِكُرْ إِذْ أَنشَأَكُم مِن اللَّهَمَ ۚ الله وَالله عَلَمُ الله عَلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴿ ﴾ [النحم: ٣٢].

وعند هذا التحقيق سقط ما قاله هذا القائل من التلفيق، والله ولي التوفيق.

(ومنها) أي ومن السبل (جائر) أي مائل عن القصد، وهو كقوله - عز وجل -: ﴿ وَأَنَّ هَاذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۗ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَالِكُمْ وَصَّنكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآبِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۞ ﴾ [النحل: ٩]. يحتج به الجمهور كما سبق.

﴿ يُنْبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ ۗ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةً لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١١].

هذا عطف عام على حاص، ومثله: ﴿ وَءَاتَنكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحُصُوهَا ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَينَ لَظَلُومٌ كَفَّارُ ۚ ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

مع ما قبله و﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج: ٧٧].

عطف عام على خاص، ثم على أخص؛ إذ العبادة أعم مما قبلها، وفعل الخير أعم من العبادة، وكلام العرب إما عطف خاص على عام نحو: وملائكته وجبريل، أو عام على خاص كما ذكر هاهنا، أو عام على عام نحو الإنس والبشر، أو خاص على خاص، نحو: محمد وأحمد.

﴿ أَفَمَن عَنَلُقُ كَمَن لَا عَنَلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ ﴾ [النحل: ١٧] هذا من أدلة التوحيد، وقد سبق تقريره.

﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ مُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِكَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَتَّقُونَ فِيهِمْ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْقِيامَةِ مُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِكَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَتَّقُونَ فِيهِمْ قَالَ ٱلَّذِيرَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوّءَ عَلَى ٱلْكَوْمِينَ ﴿ وَالنحل: ٢٧] لا ينبغي لعالم أن يغفل عن هذه، فإنما قاطعة بأن لأهل العلم مقالاً بين يدي الله – عز وجل – يوم القيامة، وأنه ربما حكم بقولهم هناك إكراماً لهم كما أجرى أحكامه على ألسنتهم في الدنيا.

﴿ ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ آتَّقُواْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَنذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ ﴾ [النحل: ٣٠] هو عام في الحسنين مطلق في الحسنة، فكل محسن لا بد له في الدنيا من حسنة جزاء كثيراً أو قليلاً، ولو وصف الإحسان.

﴿ جَنَّتُ عَدْنِ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَالِكَ تَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِيرَ ۚ ﴾ [النحل: ٣١] عام مطرد، لا يقال: لو شاءوا الظلم أو الزنا لم يكن لهم فيها، لأنا نقول: يصرفون عنه فلا يشاءونه / [١١٨ أ/ م] لغناهم عنه بخير منه، أو لمجرد الصرف عنه.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ خُّنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلزَّيْلِ وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرَّيْلُ وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَالِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرَّيْلُ إِلَّا ٱلْبَلِيعُ ٱلْمُبِينُ ﴿ النحل: ٣٥] سبق القول على نظيرها في الأنعام.

﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّعْفُوتَ فَمِنْهُم مَّنَ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنَ حَقَّتْ عَلَيْهِ الطَّلَالَةُ فَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَلِيْهِ الطَّلَالَةُ فَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَلِيْهِ الطَّيْفِ اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنَ البشر عَيْقِبَةُ المُمْكَذِّبِينَ ﴿ النحل: ٣٦] عام أريد كما الخاص، أي في كل أمة من البشر ونحوهم، وربما زعم قوم ألها مطردة في أمم الحيوان كالطيور والسباع والأنعام بناء على ألهم عقلاء، وفيه خلاف / [٢٥٢ /ل] مشهور، ويحتج له بنحو: ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي ٱلْأَرْض وَلَا

طَنِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلّا أَمَمُّ أَمْثَالُكُم أَمَّا أَكُم أَلَا يَرَبِم عَلَيْهُ وَمَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ مُخْشَرُونَ ﴿ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَنَفْ تِهُ عَلَيْمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [النور: وَٱلطَّيْرُ صَنَفْ تِ لَهُ ٱلسَّمَواتُ ٱلسَّبَعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ قَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَلِكِن لَا النور: ١٤]، ﴿ تُسَبِحُ بِحَمْدِهِ وَلَلِكِن لَا النَّهِ عَلَيْمُ بِمَا يَفْعَلُونَ وَمَن فِيهِنَ قَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِحُ بِحَمْدِهِ وَلَلْكِن لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُم أَ إِنَّهُ رَكَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٤] ونحو ذلك.

﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّعُوتَ فَمِنْهُم مَّنَ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنَ حَقَّتْ عَلَيْهِ الطَّلَالَةُ فَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَقِبَهُ اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنَ حَقَّتْ عَلَيْهِ الطَّلَلَةُ فَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَقِبَهُ اللَّهُ وَمِنْهُم مَّلَا ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَلَةُ اللَّهُ مُلَا الشَّيَطِينَ أُولِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَتَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ اللَّه وَتَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٠].

﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ ٱللّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّصِرِينَ ﴾ [النحل: ٣٧] يحتج به الجمهور على تقدير أن فاعل يضل هو الله - عز وجل - والمعتزلة على تقدير أن فاعله راجع إلى «من» لنسبة الضلال إلى المكلف، ويحمله الجمهور على أن معناه يضل بالكسب، أو على تقدير التفويض على ما عرف، وعلى تقدير يضل غير مسمى الفاعل يحتج به الفريقان لتردد فاعل الضلال بين الله - عز وجل - وغيره كالشيطان نحو ﴿ وَلا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللهِ فَيَسُبُّوا ٱللهَ عَدَوًا بِغَيْرِ عِلْمِ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَ إِلَىٰ رَبِّهِم مِّرْجِعُهُمْ فَيُنتَّعُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ وَلَا لَسُّمُونَ اللهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ قَصَدَهُمْ وَرَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ قَصَدَهُمْ وَرَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ قَصَدَهُمْ وَرَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطُانُ اللهُ وَرَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ اللهَ مَسْ مِن دُونِ ٱللّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ قَصَدَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ اللسَّمْسِ مِن دُونِ ٱللّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطُانُ أَعْمَالُهُمْ قَصَدَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ الللهُ اللهُ النَّلُهُمْ قَصَدَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ اللهَمْ اللسَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهُ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطُانُ اللهُ وَاللهُ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ اللهَ وَلَا النَّهُ اللسَّمَ فَصَدَّهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ اللهُ الللهُ اللهُ ا

﴿ أُوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَهُ وَجَعَلْنَا لَهُ، نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ، فِي ٱلظُّلُمَنتِ لَيْسَ بِخَارِج مِّنْهَا ۚ كَذَالِكَ زُيِّنَ لِلْكَفِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ونحوه.

﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَلِكِنَّ وَلَاكِنَّ أَلْنَاسٍ لَا يَعْلَمُونَ ۚ ﴾ [النحل: ٣٨] فيه إثبات البعث على منكريه، وتعليله

بأمرين أحدهما بيان ما يختلفون فيه، والثاني تكذيب الكفار في دعاويهم الباطلة كإنكار البعث ونحوه، وقد دلت هذه على أن كشف الحقائق المختلف فيها إنما يكون في الآخرة، لأن هذه الدار كما أنما دار تكليف لا جزاء كذلك هي دار خلف لا كشف.

﴿ إِلَّا مَن رَحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَ الِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتَ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلاَأَنَّ جَهَنَمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿ وَهُ اللهِ عَنْ اللهُ عَالَى اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ ال

وجوابه: لا نسلم ألها إذا انحلت صارت عدماً محضاً بل تنحل إلى جواهر مفردة قارة الحقائق حافظة لمواد الأجسام، والإعادة بجمع تلك الجواهر وتأليفها ثانياً كما كانت أولاً، ومثاله عقد انقطع سلكه فتفرق حبه، فإعادته عقداً بجمعه ونظمه، سلمنا ألها تصير عدماً محضاً. لكنها مع ذلك يجوز إعادتها عن عدم، كما جاز ابتداؤها عن عدم، وتمام القول في هذا يأتي إن شاء الله - عز وجل -:

﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَهُ أَن نَقُولَ لَهُ، كُن فَيكُونُ ﴿ [النحل: ٤٠] هذا بيان لوقوع البعث ومستند صحته، وهو صلاحية القدرة الأزلية لفعل / [١١٨ ب / م] كل مكن، فإن قيل: لا نسلم أن إعادة المعدوم وبعث الموتى ممكن حتى يدخل تحت عموم المقدورية، قلنا: بيان إمكانه من وجهين: أحدهما أنه لا يلزم من فرض وقوعه محال لذاته. الثاني: أن كل حقيقة وماهية من جسم وغيره فوجودها من حيث هو إما ممكن أو

الثاني: أن كل حقيقة وماهية من جسم وغيره فوجودها من حيث هو إما ممكن أو ممتنع، فإن كان ممكناً حصل المقصود وجاز إيجادها ثانياً كإيجادها أولاً، وإن كان ممتنعاً فامتناعه إما / [٣٥٢/ ل] لذات تلك الماهية، أو لبعض لوازمها، أو لأمر خارج عنها، فإن كان لذاتما أو للازمها لزم ألا توجد ابتداء، وإنه باطل، لأنما قد وجدت ابتداء فتعين أن امتناع وجودها لأمر خارج عن حقيقتها وعارض من عوارضها، وذلك العارض يجوز انفكاكه عنها ومفارقته لها، فيزول امتناع وجودها لزوال سببه، وحينئذ يبقى وجودها جائزاً، وهو المطلوب، أو نقول: يكون وجودها معلقاً على أمر ممكن؛ وهو انفكاك ذلك الأمر العارض عنها، والمعلق على المكن ممكن، فكل ماهية إعادتما ممكنة، وهو المطلوب، ويورد على هذه الآية سؤال، وهو أن الشيء المراد كونه متى يقال له: كن، أفي حال وجوده، أو في حال عدمه؟

إن كان الأول، فتكوينه تحصيل الحاصل، وإن كان الثاني، فليس حينئذ شيئاً حتى يقال له: كن، والآية تضمنت أن الذي يقال له: كن شيء، والشيء في اللغة الموجود، وهو نقيض المعدوم.

والجواب: على رأي المعتزلة سهل؛ لأن عندهم بين الموجود والمعدوم واسطة تسمى الثابت، وهو لا موجود ولا معدوم، فعلى هذا معنى الآية: إذا أردنا إخراج بعض هذه الأفراد الثابتة إلى الوجود، قلنا له: كن موجوداً أو كن خارجاً عن حال الثبوت إلى الوجود، فيخرج.

أما على رأي الجمهور النفاة لهذه الواسطة؛ فنقول: إن للحقائق بالنسبة إلينا وجوداً خارجياً وذهنياً ولسانياً وبنانياً، أي: بالكتابة بالبنان، والوجود الذهني صورة [في الذهن] مطابقة للخارجي، وإذا عرف هذا فنحن نثبت الحقائق بالنسبة إلى الله – عز وجل – وجوداً علمياً على وزان وجودها الذهني بالنسبة إلينا، وحينئذ معنى الآية: إذا أردنا إيجاد شيء من الموجودات العلمية إلى الخارج، قلنا له: كن فيكون، فباعتبار وجوده في العلم صح تسميته شيئاً وموجوداً وباعتبار عدم وجوده في الخارج صح إيجاده وقبوله لتأثير المؤثر.

﴿ وَمَاۤ أَرۡسَلۡنَا مِنَ قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِىۤ إِلَيۡهِمۚ ۚ فَسۡغَلُوۤاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

هذا / [١١٩ أ /م] جواب من قال: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَبِعُهُۥ ٓ إِنَّا إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر: ٢٤].

أو جواب من قال: ﴿ ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَتَهِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوْ عُتُوّاً كَبِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢١].

أو ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِى ٱلْأَمْنُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٨] ونحوه، وتقرير شبهتهم: أن هذا رجل مثلنا، فاختصاصه بالرسالة دوننا ترجيح بلا مرجح، فأجيبوا، بأنا قد أرسلنا قبله رسلاً رجالاً إلى أنمهم السالفة، وقد سلمتم ذلك، فإن لزم المحال من إرسال محمد إليكم، فيلزم من إرسال الرجال إلى من قبلكم، وهذا واف في إبطال شبهتهم، أما بيان عدم لزوم الترجيح بلا مرجح، فقد سبق في سورة إبراهيم، ولكن الله يمن على من يشاء من عباده.

﴿ فَسَّعَلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْاَمُونَ ﴾ أي عن الرسل /[٢٥٤ / ل] المتقدمين، هل كانوا رجالاً أم لا، اسألوا عنهم أهل الكتاب إن أنكرتم أو جهلتم ذلك، فهذا الأمر الخاص هو سبب هذا الكلام.

ثم احتج العلماء بعموم لفظه على جواز تقليد العامي للعالم، وبمفهومه على أن العالم [لا يقلد العالم] وفي هذه أقوال ثالثها: يقلده لنفسه لا لغيره، ورابعها: يقلده إن ضاق الوقت ولم يجد الحكم في حاصله، واستدلالهم بهذه الآية على هذا الحكم بناء على أن النص الوارد على سبب خاص يعتبر عموم لفظه لا خصوص سببه؛ خلافاً لمالك في ذلك وفيه عندهم تفصيل، وهو أن اللفظ إن استقل دون سببه اعتبر عمومه، وإن لم يستقل دونه اختص به.

﴿ بِٱلْبَيْنَتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ وَلَعَلَّهُمْ وَمَا يَتَفَكّرُونَ ۚ ﴿ وَمَا يَتَفَكّرُونَ ۚ ﴾ [النحل: ٤٤] هذا متعلق ﴿ بأرسلنا﴾ لا بس ﴿ تعلمون﴾ أي: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلّا رِجَالاً نُوحِيَ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْعَلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ أرسلناهم ﴿ بِٱلْبَيّنَتِ وَٱلزّبُرِ ۗ وَٱلزّلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، [هذا متعلق] وليس اللّناسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، [هذا متعلق] وليس معناه فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون البينات والزبر، وإنما نبهت على هذا؛ لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي في تعليقته في أصول الفقه تأول الآية على هذا، وعلق الباء بسر ﴿ تعلمونِ»، وليس الأمر كذلك، والوجه ما ذكرناه.

﴿ بِٱلْبِيّنَتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] أي: كما أرسلنا الرسل قبلك بالبينات والزبر أرسلناك بالقرآن.

وأنزلناه إليك ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ وفي هذا مسائل:

الأولى: أن في الكتاب ما يحتاج إلى البيان، وإلا لم يكن للتعليل المذكور وبيان الرسول -عليه الصلاة والسلام- فائدة.

الثانية: جواز التكلم بالمحمل لاستلزام الحاجة إلى [بيان ذلك].

الثالثة: ما نزل إليهم، إن كانت (رما)، نكرة موصوفة، فالتقدير: لتبين للناس شيئاً أو

كلاماً نزل إليهم فلا عموم فيها، وإن كانت بمعنى الذي فهو عام أريد به الخاص وهو المحمل / [١٩ / ١/ ب / م] الكتابي؛ إذ فيه كثير مما هو بيِّن بذاته، لا يحتاج إلى بيان.

الرابعة: أن بيان النبي على للقرآن إذا وجد كان مقدماً على غيره؛ لأنه المخصوص ببيان الكتاب.

الخامسة: وجوب العمل بخبر الواحد؛ لأن بيان النبي الله القرآن واجب القبول، والتواتر فيه نادر، فلو لم تقبل الآحاد لتعطل أكثر البيان.

السادسة: جواز بيان المتواتر بالآحاد بخلاف النسخ؛ لأنه رفع والبيان كشف، والأقوى يكشف الأضعف، ولا يرفع به.

السابعة: (للناس) عام مخصوص بمن ليس بمكلف،إذ لا حاجة له إلى البيان، وبالكفار لأن البيان فرع الكتاب، وهم ينازعون في الأصل فلا يفيدهم البيان، وإنما يدعون أولاً إلى الإيمان بالأصل ثم يبين لهم.

الثامنة: قوله - عز وجل -: ﴿ بِٱلْمِيّنَتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْمَ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

أي: أنزلناه إليك مبلغاً، نزل إليهم مكلفين به، وهو ، [ ٢٥٥ /ل] من حيث هو مكلف بأحكام الكتاب داخل في عموم الناس في التكليف، أو تقديره: أنزلناه إليك لتبلغه، وتعمل به، ونزل إليهم ليعملوا به.

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَوَّتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَٱلْمَلَتِ كَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱللَّأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَٱلْمَلَتِ كَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل: ٩٤] ليس هذا من باب عطف الخاص على العام، إذ الملائكة ليسوا دواب وإنما هو من باب: ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِللَّهِ وَلَا ٱلْمَلْتَ عِكَةُ ٱلْقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفَ أَلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا ٱلْمَلْتَ عِبَادَتِهِ عَلَى الله عَلَى

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٠] يحتج به مثبتو جهة العلو، حملاً للفوقية على المحسوسة خصوصاً، وقد أضيفت إلى الملائكة الذين هم غالباً في السماء، وفوقيتهم محسوسة، وحملها الخصم على الفوقية المعقولة بالربوبية والمالكية والقدرة والعظمة ونحوها.

﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ١ ﴿ ﴿ ﴾ [النحل: ٥٠] يحتج به على عصمتهم، إذ لا معنى

للمعصوم إلا المحفوظ من المعاصي، وهؤلاء إذا فعلوا ما يؤمرون لزم ألهم لا يعصون، لأن الأمر إما بفعل أو كف عن فعل فيدخل في فعلهم ما يؤمرون فعل المأمورات وترك المحظورات، ولا شيء من المعصية ينسب إلى من كان كذلك.

﴿ ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا إِلَىٰهَيْنِ ٱتَّنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ ۗ وَاحِدُ ۗ فَإِيَّنِي فَٱرْهَبُونِ ۞ ﴾ [النحل: ٥١] هذا نهى عن الشرك، وإثبات للتوحيد يتضمن الأمر به.

﴿ وَلَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿ ﴾ [النحل: ٢٥] إشارة إلى برهان التوحيد السابق إثباته، وتقريره: أن كل ما يدعى إلها مع الله - عز وجل - مملوك له وكل مملوك له ليس بإله معه / [٢٠١/م] فكل ما يدعى [إلها] معه ليس في الحقيقة إلها معه.

بيان الأولى: بالآية إذ تضمنت: أن له ما في السماوات والأرض وما كان له، فهو مملوك له.

بيان الثانية: أن الإله مالك، والمملوك من حيث هو مملوك لا يكون مالكاً، فالإله ليس مملوك، فالمملوك من حيث هو لا يكون إلهاً، وإن شئت قلت: لو كان مع الله إله غيره لكان مملوكاً له، واللازم باطل فالملزوم كذلك، بيان الشرطية أن ذلك الغير مما في السماوات والأرض مملوك له، فذلك الغير مملوك له بيان السماوات والأرض، وكل ما في السماوات والأرض مملوك له، فذلك الغير مملوك له بيان انتفاء اللازم استحالة اجتماع المملوكية مع الإلهية بما سبق.

﴿ لِيَكَفُرُواْ بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ أَ فَتَمَتَّعُواْ أَ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿ وَالنحل: ٥٥] هذا أمر هديد مثل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْجِدُونَ فِي ءَايَنِتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا أَ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِيَ عَلَيْنَا أَ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِي عَلَيْنَا أَ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِي عَلَيْنَا أَ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِي عَلَيْنَا أَ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِي عَلَيْنَا أَ أَفَمَن يُلْقِىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِي عَلَيْنَا أَلْفَيَامَةٍ أَ اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ مِهَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿ ﴾ [فصلت: ٤٠].

﴿ وَ حَجَعُلُونَ لِلّهِ ٱلْبَنْتِ سُبْحَلْنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧] هذا حكاية مذهب الكفار، زعموا أن الملائكة بنات الله؛ لأنهم أشخاص شريفة، ولا بدلهم أن يصدروا / [٢٥٦/ ل] بالولادة من غيرهم، ولا أشرف من الله يصدرون بالولادة عنه، ثم هم ليسوا بذكور، فكانوا إنائاً بنات الله، وهذا تلفيق بحسب عقولهم وما ألفوه، والملائكة صادرون عن الله - عز وجل - بالخلق والاختراع، لا بالولادة، ثم رد الله عليهم بوجهين:

أحدهما: التنزيه الحقيقي العقلي، فقال عز وجل: ﴿ سُبْحَلَّنَهُ ۚ ﴾ أي تنزه عن اتخاذ

الولد؛ لأنه يستدعي ولادة والولادة تستدعي زوجة وافتقاراً إلى الوقاع المستلزم للجسمية، وكل ذلك ممتنع في حق الله – عز وجل.

﴿ وَسَجُعُلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَ لَهُمُ ٱلْخُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَ لَهُمُ ٱلنّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿ وَالنحل: ٦٢] فزين لهم الشيطان أعمالهم بالوسواس ومساعدة القدر ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَتِلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعْمَلَهُمْ فَهُو وَلِيُهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿ ﴾ [النحل: ٣٣] يحتمل أنه وليهم من أعمَلَهُمْ فَهُو وَلِيهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿ ﴾ [النحل: ٣٣] يحتمل أنه وليهم من حين ماتوا، حيث حلوا دار البوار باتباعه؛ فيصح أنه كان وليهم يوم نزلت هذه الآية، ويحتمل أن هذا الكلام قيل في الأزل على جهة الحكاية كما يقال يوم القيامة، أي زين لهم الشيطان أعمَلُهُمْ فَهُو وَلِيهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴿ قَلُكُ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَتِلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَيْطَانُ أَعْمَلُهُمْ فَهُو وَلِيهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴿ فَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُمْ فَهُو وَلِيهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴿ فَاللَّهُ اللَّهُمْ فَهُو وَلِيهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴿ فَاللَّهُمْ اللَّهُمْ فَهُو وَلِيهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴿ وَالنحل: ٣٣].

﴿ وَمِن ثَمَرَاتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَا يَقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴿ وَمِن تَمْوَلُونَ ﴿ وَالنحل: ٦٧] منسوخ بالنصوص في تحريم المسكر.

﴿ وَأُوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلجِّبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿ ﴾ [النحل: ٦٨] أي ألهمه، والوحي إما بإلهام أو إرسال أو رؤيا ونحوه.

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضِ فِي ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءً ۚ أَفَينِعْمَةِ ٱللّهِ بَجْحَدُونَ ﴾ [النحل: ٧١] مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءً ۚ أَفَينِعْمَةِ ٱللّهِ بَجْحَدُونَ ﴾ [النحل: ٧١] شاهد على التوحيد وتقريره: أن الله – عز وجل – فضل السادة على العبيد في الرزق، ثم إن السادة لا يردون من فضل رزقهم على عبيدهم بحيث يشاركوهم ويساووهم فيه والأصنام، وسائر الآلهة التي يدعوها مع الله – عز وجل – عبيد له ومملوكون، فلا ينبغي لكم أن تشركوهم في عبادته التي اختص بما كما [٧٥٧/ل] لا تشركون عبيدكم في فضل رزقكم، وهذا دليل قياسي في التوحيد؛ فيدل على جواز استعمال القياس في الفروع بطريق أولى خلافاً للظاهرية.

﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيَّا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [النحل: ٧٣] دليل آخر على التوحيد، وتقريره: أن الإله هو الرازق، وآلهتكم لا شيء منها برازق، فلا شيء من آلهتكم بإله، وهو واضح.

﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أُوْثَنَا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَنَا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُ ۚ إِلَيْهِ دُونِ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُ ۚ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ آلِهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَعُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُ ۚ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ آلِهِ ﴾ [العنكبوت: ١٧].

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلُّ عَلَىٰ مَوْلَدِهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهِةٌ لَا يَأْتِ بِحَنْيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَهُو عَلَىٰ صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ٧٦] دليل آخر على التوحيد، وتقريره أن الله - عز وجل - غني

قادر كافل لخلقه آمر ناه، فلا تساويه أصنامكم العادمة لهذه الصفات، كما لا يستوي رجلان أحدهما جامع لهذه الصفات، وآخر عادمها.

﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنَ بُطُونِ أُمَّهَ بِتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيَّا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَرَ وَٱلْأَفِودَةُ لَا يَعْلَمُ السَّمْعَ وَٱلْأَبْصِرَ وَٱلْأَفْودَةُ لَا يَعْلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨] يذكرها بعضهم في أوائل المنطق فيقول: / [٢١ أ] إن الإنسان في مبدأ الفطرة لا يعلم شيئاً، ثم إنه يدرك المحسوسات بحواسه، فيتنبه لمشاركات بينها ومباينات، فيستنتج منها تصورات وتصديقات تحصل علوماً عقلية ومطالب نظرية.

﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَتٍ فِي جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَا يَعْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَا يَعْسِ كُهُنَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَتٍ فِي النحل: ٧٩] هذا عند الجمهور على معنى: أنه خلق لها آلة تطير بها، وتستمسك وتنهض بها وتنزل، كما خلق للدواب قوائم تمشي عليها، [وعند الاتحادية إنما أمسكها لحلوله وسريانه بذاته فيها كما مر من حكاية مذهبهم].

﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَلَكِن يُضَاءً وَلَكِن عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [النحل: ٩٣] يحتج بها الجمهور كما سبق.

﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوۤاْ إِنَّمَاۤ أَنتَ مُفُتَرٍ ۚ بَلَّ أَكْثُرُهُمۡ لَا يَعْلَمُونَ ۞﴾ [النحل: ١٠١] يحتج بها على النسخ.

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ مِشَرٌ ۖ لِسَانِ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِى ۗ وَهَاذَا لِسَانٌ عَرَى ۗ مُّيِرِثُ ﴿ وَالنحل: ١٠٣] والإشارة إلى سلمان الفارسي، كانت الكفار يقولون: إنه يُعلم محمداً أخبار الفرس وقصص الأولين، فأجيبوا بأن لسان الذي أشرتم إليه أعجمي، ولسان القرآن عربي؛ فكيف يكون تعليم البشر، وقد أورد على هذا سؤال /[٢٥٨/ ل]: وهو أن يكون البشر المشار إليه يعلمه بلسانه وهو يلخصه بعبارته وفصاحته، وحينئذ لا يقدح اختلاف اللسانين في تعليم البشر له؟

ويجاب عن هذا: بأن البشر المشار إليه إن كان هو سلمان، فهو إنما أسلم بعد الهجرة بالمدينة بعد استقرار الإسلام وظهور المعجزات، وذلك لا يقدح فيما ثبت، ولو قدر أن سلمان كان يحكي له بعض أيام الفرس وقصصها على جهة التعريف بحالهم فلا يقدح في نبوة قد تقررت، ومن أين لهم أنه كان ينقل ما يسمعه من سلمان قرآناً، ولو كان ذلك

حقاً لعورض، ثم ظهرت معارضته وقد كان النضر بن الحارث يتعاطى أن يعارض القرآن بما كان عنده من أحاديث الفرس مثل هرام وإسفنديار ورستم ونحوهم؛ فعجز وقصر، وإن كان المشار إليه غير سلمان، فهو إما عربي كرحمان اليمامة الذي زعموه، أو عجمي، فالأول باطل، إذ لو صح [ذلك] لكان هذا العربي يدعي الأمر لنفسه، وهو أولى بالعلم الذي عنده يجعله دليلاً على نبوته، وما كان ليؤثر بذلك على نفسه أحداً، والتاني باطل، وإلا فقد كان [بينهما ترجمان]، فصاروا في القضية ثلاثة، وكل حديث جاوز اثنين شائع؛ فكان يجب أن يشيع ذلك ويشتهر، ويتعين فاعله، كما اشتهر أمر مسيلمة الكذاب والأسود العنسي وسجاح، وغيرهم من الكذابين.

والذي يظهر لي في سبب هذه الشبهة ألها فتنة فتنهم الله – عز وجل – بها، وإن بعض كفار مكة أو غيرهم / [١٢١ ب/ م] كشف له حتى رأى جبريل يوحي إلى النبي على على صورة بشر دحية الكلبي أو غيره، فقالوا: إنما يعلمه بشر، وأشاروا إلى شخص كان جبريل على صورته.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ ﴾ [النحل: ١٠٤] يحتج بها الجمهور على أنه – عز وجل – يملك منع الهداية، فلا يهتدي أحد إلا بإرادته، وأجاب المعتزلة بأنه جعل مع هدايتهم عقوبة على كفرهم بآياته؛ فذلك الكفر منهم؟ قلنا: نعم هو منهم بكسبهم، وخلق الله – عز وجل – إياه فيهم، وإذا ملك سلب هدايتهم عقوبة ملكه ابتداءً، ولو كان لهم جهة خلق الكفر لكان لهم جهة خلق الهداية، لما منعهم إياها، وحينئذ كانوا غالبين لله – عز وجل – وهو محال / [٢٧٥ /ل]. ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ مِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُ مُطْمَبِنُ بِٱلْإِيمَانِ وَلَكِن

وَلَكِنَ مَن كُور بِاللهِ مِن بعدِ إِيمَانِهِ مِن بعدِ إِيمَانِهِ مَن اَكُوهُ وَقَلْبَهُ مَطْمَعِنْ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنَ مَن شَرَحَ بِاللَّكُفُرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّر. اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ هَا الله عَم الله على القتل، أيما أفضل له: إعزاز الدين بالامتناع والصبر على القتل، أو حفظ نفسه بالإجابة مع اعتقاد الإيمان؟ فيه قولان.

ويحتمل أن الأفضل فعل الأثقل على نفسه، ورجح بعضهم حفظ النفس استبقاء للحقوق الإلهية التكليفية فيها، ولقوله الله العمار: « إن عادوا فعد» مع قوله له ولمن معه: «صبراً فإن موعدكم الجنة» (١) فلو كان الامتناع أفضل لاختاره لهم؛ لأنه أسرع لهم إلى الجنة.

<sup>(</sup>١) رواه الحاكم في المستدرك [٤٢٢/٣] وعن أبي الزبير عن جابر [٣/ ٤٣٨] وأورده الهيثمـــي [٩/

﴿ أُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ۖ وَأُوْلَتِهِكَ هُمُ الْخَنْفِلُونَ ﴾ [النحل: ١٠٨] يحتج بما الجمهور كما سبق أول البقرة.

﴿ فَ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تَجُدِلُ عَن نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ فَي كُلُّ نَفْسِ نَفْس؛ فيلزم يُظْلَمُونَ فَي إلى إلى النفس لفظ مشترك بين الهيكل الجسمايي ذي الروح، والجوهر البسيط المستوكر له المسمى نفساً؛ فالهيكل نفس تحادل عن الجوهر، الذي هو نفس، ومجادلتها محاجتها عن نفسها بما ترجو أن يخلصها.

﴿ فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللّهُ حَلَىلاً طَيّبًا وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللّهِ إِن كُنتُمْ إِيّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿ النحل: ١١٤] أي توحدونه بالعبادة، وهي تدل على أن شكر النعمة من التوحيد؛ لأنه يضيف النعمة إلى الله – عز وجل – وحده كما توجه العبادة إليه وحده، ﴿ وَهَدَنهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ١٢١]، لعله إشارة إلى هدايته للنظر والاستدلال بأفول الكواكب على وجود الصانع، ثم إلى طمأنينة القلب برأي العيان، وحينئذ فيه إشارة إلى أن طريق النظر والاستدلال صراط مستقيم، وأنه يرجى إيصاله إلى مقام العيان؛ لأن النفس إذا استعدت لقبول العيان، بالعلوم النظرية صارت كسراج فيه ذبالة مرواة بالزيت، فإذا أشرقت عليها أنوار المعرفة أوقدتما فعادت كمشكاة /[٢٢٢ أ /م] فيها مصباح.

﴿ ثُمَّ أُوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿ ﴾ [النحل: ١٢٣] يحتج بها من رأى أنه ﴿ كان قبل النبوة غير متعبد بشريعة أحد؛ إذ لو تعبد بشريعة أحد، لكان أولى ما تعبد به شريعة إبراهيم – عليه السلام – لأنها اختيرت له بعد النبوة، ثم لو كان متعبداً بها قبل النبوة؛ لكان مستصحباً لها إلى ما بعدها، فلم يحتج إلى تجديد الأمر باتباعها، وقد اختلف في هذه فقيل: لم /[٢٧٦/ ل] يكن متعبداً بشريعة أحد، لئلا يكون تبعاً لغيره، وقيل: كان على ملة إبراهيم، وقيل: موسى، وقيل: عيسى، وقيل: كان يتعبد بما يراه، وهو معصوم فيه على جهة التفويض على مذهب موسى بن

٢٩٣] رواه الطبرانـــي [٢/ ٣٠٣] وفي الأوســط [٢/ ١٤١] وأورده البيهقـــي في الشعـــب [٢/ ٢٣] وانظر علل الدارقطني [٣/ ٣٩].

عمران الأصولي كما سبق.

﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَهَ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿ ﴾ [النحل: ١٢٤] اختلف قوم في بقاء تحريم السبت على اليهود، وفيه قولان للعلماء:

أحدهما: هو باق، لاعتقادهم له واعترافهم وتدينهم به، مؤاخذة لهم بإقرارهم.

والثاني: أنه ليس بباق، لثبوت نسخه بشريعتي المسيح ومحمد – عليهما السلام – فلو استباحه يهودي اتجه تعزيره وتأديبه على الأول، لانتهاكه حرمة يعتقدها لله – عز وجل – دون الثاني.

﴿ آدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحُسنَةِ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِي أَحْسَنُ إِنَّ وَبَكَ هُو أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿ النحل: ١٢٥] يحتج كِا المنطقيون على صحة علمهم ووجوب استعماله في الدعاء إلى الله – عز وجل – لإقامة المحجة وكشف الشبهة، قالوا: لأن المنطق ليس إلا علماً يتعرف فيه أحوال الأقيسة النظرية قوة وضعفاً، وصحة وفساداً؛ ليتوصل كما إلى تحقيق الحق وإبطال الباطل، وجملة الأقيسة المبحوث عنها في المنطق خمسة: البرهاي والإقناعي والجدلي والسوفسطائي والشعري، والثلاثة الأول هي المعول عليها في المطالب العلمية، فالبرهان لإدراك اليقين، ويصلح لمن ارتاض بالحكمة، أو كانت له فطرة جيدة يدركه كما، والإقناع للعامة القاصرين عن رتبة البرهان، والجدل لمن يقصد المغالبة أو المغالطة في الحق فيلقي به ليكف عاديته، وأشير في المرهان، والجدل لمن يقصد المغالبة أو المغالطة في الحق فيلقي به ليكف عاديته، وأشير في الآية إلى هذه الثلاثة وسمي البرهان حكمة والإقناع الخطابي موعظة، وأشار إلى الجدلي بقوله: ﴿ آدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحُسنَةِ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِي أَحْسَنُ أَو النحل: ﴿ آدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحَكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحُسنَةِ وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِي النحل: ٥ ٢٠٤].

أما السوفسطائي فتشكيك في الحقائق، وإنما يعرف ليجتنب، أو ليبطل إن شكك به. والشعري تخييل يؤثر قبضاً وبسطاً في النفس يخدع به الناس عن أموالهم، فلا يستعملان في غير ذلك فلم يبق إلا الثلاثة الأول المشار إليها في الآية، وهي المقصود من علم المنطق، وإنما قلنا: إن استعماله في الدعاء إلى الحق واجب؛ لأنه أمر بالدعاء إليه به والأمر للوجوب، ولأن المنطق للمعاني كالنحو للألفاظ/ [٢٢٦ ب/ م] فبدونه لا تتحرر الحجج، وما لم تتحرر الحجج لا يتضح الحق؛ فلذلك قلنا: إن استعماله واجب، وعلى المنطق

شكوك قد ذكرت غير هاهنا، والتنبيه من الآية على معنى ما ذكرناه وذكره الإمام فخر الدين في أول شرح الإشارات.

﴿ أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَدِلِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مِنْ أَلَهُ هُتَدِينَ ﴾ / [٥٩٦ / ل]) [النحل: ٢٥٥] يستدل به على أنه هو حالق الإضلال والهدى لقوله: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُو ٱللَّطِيفُ ٱلخَّبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤] فلما علم بمن ضل دل على أنه حلق ما به ضل.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقُواْ وَّٱلَّذِينَ هُم تُحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨] معية إعانة وعناية ونصرة ورعاية.



## القول في سورة سبحان

﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِى أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُزِيهُ مِنْ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿ الإسراء: ١] فيه إثبات الإسراء ويتبعه المعراج، لاتصاله به، وقد أنكره بعض الفلاسفة والمعتزلة، بناء على أن الجسم الثقيل الكثيف الهابط لا يرتقي إلى العالم اللطيف، وإنما كان مناما بدليل قوله: «فاستيقظت فإذا أنا [نائم] في بيت أم هانئ (أونحوه مما يدل على أنه كان مناماً.

واعلم أن هذا مثل فلسفة إبليس في قوله: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسَجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنَهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينِ ﴿ ﴾ [الأعراف: ١٢] فإن صعود الجسماني الأرضي إلى العالم الروحاني السماوي ممكن لذاته، وكل مقدور، والفاعل عندنا مختار يفعل ما يشاء و يختار، فلا يبقى لامتناع ذلك وجه.

وتوجيهه على رأي المتكلمين بأن يخلق الله - عز وجل - في الجسم الكثيف قوة حاذبة له إلى فوق أو خفة بحيث يحمل اللطيف، أو يخلق في القضاء اللطيف كثافة بحيث يحمل الكثيف،وهذا الغمام والمطر والبرد والصواعق وسائر الآثار العلوية كثيفة أو كثير منها،ويحملها الفضاء اللطيف، وأما المنام فقد لعمري كان مناماً مرة توطئة لليقظة، ثم كان يقظة،والأحاديث الصحيحة دلت عليهما جميعا، ولو لم يكن إلا مناماً لما أنكرته قريش، وبالإجماع ألهم أنكروه.

﴿ وَكُلَّ إِنسَنِ أَلْزَمْنَهُ طَتِهِرَهُ ﴿ فِي عُنُقِهِ عَ الْحَقِهِ اللهِ مَا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ كِتَبًا يَلْقَلهُ مَنشُورًا ﴿ وَكُلَّ إِنسَنِ أَلْزَمْنَهُ طَتِهِرَهُ رَفِي عُنقِهِ عِلَى عَلَى عَنقه فِي قبره حتى يبعث مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣] قيل: هي صحيفة عمله تعلق في عنقه في قبره حتى يبعث جما، فيحاسب عليها وهي الكتاب الذي يخرج له يوم القيامة، فيلقاه منشوراً.

﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۚ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وَإِرْرَةٌ وَإِرْرَةٌ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وَزِرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ۞ ﴾ [الإسراء: ١٥] يحتج بها المعتزلة لإسناد الهدى والضلال إلى المكلف لا إلى الرب – عز وجل.

<sup>(</sup>١) أخرج نحوه ابن هشام في سيرته [٢/٧/٢] وابن جرير في تفسيره [٢/١٥] انظر تفسير ابن كثير [٢/٨]

وأجيب بأنه أسند إليه باعتبار الكسب، وقد تكرر هذا، والقاعدة الكلية أنه لما أضيف تارة إلى الرب، وتارة إلى العبد، حمل على الأول باعتبار الخلق، وعلى الثاني باعتبار الكسب، أو التفويض التقديري عند أهل الجبر جمعاً بين النصوص.

﴿ مَّنِ آهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۚ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةُ وَازِرَةُ وَرَرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٥] يحتج به الجمهور على أن لا حكم للعقل بإيجاب، ولا حظر ولا تحسين ولا تقبيح، ولا يقتضي شيئاً من ذلك، وتقريره أنه لو كان له حكم لتوجه / [٢٣ ١ أ/م] التعذيب على من عصى بموجب حكمه قبل بعثة الرسل، واللازم باطل، فالملزوم كذلك، أما الملازمة، فلأنه لو كان له حكم لكان مخالفه / [٢٦٠/ل] عاصيا قبل البعثة، ولو كان مخالفه عاصياً لتوجه التعذيب عليه حينئذ.

وأما انتفاء اللازم، فلهذه الآية، إذ نفي التعذيب قبل البعثة، وقد سبق القول في هذا، وحكاية مذهب المعتزلة فيه في سورة الأعراف.

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نَهُلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَهَا

تَدْمِيرًا ﴿ وَإِذَاۤ أَرَدۡنَاۤ أَن نَهُلِكَ قَرْيَةً أَمَرۡنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَلَى أَن الله - عز وجل لا يأمر بالفحشاء والفسق أمر اقتضاء واستدعاء، ولكن في تأويلها أقوال:

أحدها: أمرناهم بالطاعة فعصوا ففسقوا، فحق عليهم القول ولزمتهم الحجة فعاقبناهم. الثاني: أمرناهم كثرناهم، ففسقوا، والكثرة سبب الفساد، يقال: أمر بنو فلان أي: كثروا وعظموا.

الثالث: أمرناهم: جعلناهم يمورون فيها أي: يسعون ويجولون، من مار يمور، ففسقوا وهذا بخلق الدواعي والصوارف فيهم لذلك.

﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ، فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ، جَهَمَّمَ يَصَلَنَهَا مَذْمُومًا مَّذْحُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٨] هذه قيدت بقيدين :

أحدهما: في المراد وهو ما نشاء، والثاني في المريد: وهو لمن نريد، وبذلك قيد مطلق وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَبًا مُؤَجَّلاً وَمَن يُرِدْ ثُوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثُوَابَ ٱلْأُخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمُن يُرِدْ ثُوابَ ٱلْأَخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمُن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱللَّانِيمَا وَهُو مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهُا وَمَا لَهُ فِي اللَّهُ فِي السَّوري: ٢٠] ونحوه، وكذلك ﴿ وَمَنْ أَرَادَ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِن نَصِيبٍ ﴿ ﴾ [الشورى: ٢٠] ونحوه، وكذلك ﴿ وَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ خَرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعْيَهَا وَهُو مُؤْمِنٌ فَأُولَتِهِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشَكُورًا ﴿ فَي اللَّهُ اللَّاسِ والإيمان، ولا يبعد أن يفسر الحكم بمثل هذه المقيدات مقيد بقيدين السعي المناسب والإيمان، ولا يبعد أن يفسر الحكم بمثل هذه المقيدات والمتشابه بما يقابلها من المطلقات.

﴿ آنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْأَخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَبَ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً ﴿ ﴾ [الإسراء: ٢١] إن قيل: تفاوت الدرجات في الآخرة مما يتأذى به المفضول فيها عادة، وذلك يعارض النص بأن لا نصب فيها ولا حزن، ولا هم، قلنا: العادة ترتفع هناك، ويرضى كل يما حصل له، وثمرة التفاوت تحصل في نفس إدراك النعيم، فإدراك بعضهم أقوى ولذته أتم من بعض، وهذا كما تفاوتوا في الدنيا في العقول، ثم كل منهم راض بعقله، وثمرة التفاوت فيها يظهر في الإدراك العقلى قوة وضعفاً.

قوله – عز وجل-: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلّا تَعْبُدُوۤا إِلّاۤ إِيّاهُ وَبِالۡوَٰ لِدَيۡنِ إِحۡسَناً ۚ إِمَّا وَقُل لَهُمَا يَبَلُغَنَّ عِندَكَ اللَّهِ عَندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفِّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً حَرِيمًا ﴿ وَهُمَا عَنى أَمِر، وبمعنى حكم، قَوْلاً حَرِيمًا ﴿ وَهُ اللَّهِ اللهِ على أنه هنا بمعنى أمر، أي أمر بالتوحيد وإكرام الوالدين، وعطف الوصية فيهما على على الوصية بالتوحيد تعظيماً لشأهُما، إذ كان هو الخالق، وهما سبب الخلق الكاسبان/ [ 177 للهِ اللهِ على الوحية بالتوحيد تعظيماً لشأهُما، إذ كان هو الخالق، وهما سبب الخلق الكاسبان/ [ 177 للهِ اللهِ على الوحود أو الله على أنه – عز وجل –عين الوجود أو معنى حكم وجزم وقدر وحتم، فلا جرم احتج بما على أنه – عز وجل –عين الوجود أو سار بذاته في الوجود حتى في سائر المعبودات، كود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، والنبون، والنبون، والنجوم للصابئة، واللات والعزى، ونحوهما للعرب، وغير ذلك،

لأنه -عز وجل -: «قضى» أي : حكم ألا يعبد سواه، وما قضاه لا مخالف له، فما عبد في الوجود إلا هو وهذه الأشياء قد عبدت، فوجب أن تكون هي إياه، وما ذلك إلا لسريانه بذاته في العالم أو كونه عين العالم.

ورد عليه بأن الغلط إنما وقع من جهة اشتراك اللفظ، وإنما معنى قضى أمر، ولا يلزم من الأمر الطاعة، فهو أمرهم ألا يعبدوا إلا إياه، فخالفوه، وعبدوا سواه.

﴿ وَقَضَىٰ رَبُكَ أَلَا تَعۡبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحۡسَنَا ۚ إِمَّا يَبَلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَر أَحُدُهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا ﴿ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا ﴿ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا ﴿ وَ لَا الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَا الله وَالله وَا الله وَالله وَاله وَالله و

واختلف فيه، أهو قياس، أم لا؟ فقال قوم: هو قياس جلي، ونظمه: إن ضرب الوالدين أذى لهما فكان حراماً كالتأفيف لهما وأولى، وأركان القياس موجودة الأصل والفرع والعلة والحكم.

وقال آخرون: ليس بقياس، وإنما هو مدلول لفظي، لتفاهم العرب له مع عدم معرفتهم بالقياس، ولأن ذلك يفهمه من لا يتصور القياس، ولا يخطر له ببال، ويحتمل أن يقال: المنطوق في [مثل] هذا أعم، أو كالأعم من المفهوم. فالنهي عنه من باب نفي الأعم المستلزم نفي الأخص، وهذا من باب الدلالة العقلية لا اللفظية.

﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّتِ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا حَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء: ٢٤] هذا محاز [تشبيها للولد] في ذلك بطائر خفض جناحه لأفراخه يظلهم به، وكذا ﴿ لَا تَمُدَّنَ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر: ٨٨]، ولما قال أبو تمام الطائي في قصيدته المشهورة:

لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي

أنكرت عليه هذه الاستعارة، ولم تستحسن منه، فأرسل إليه العتابي غلاماً له، ومعه قارورة وقال له: قل له: احتجنا إلى شيء من ماء الملام فابعث به إلينا في هذه القارورة، فعلم أبو تمام أنه منكر عليه، متهكم مستهزئ به فقال للغلام: ارجع إلى مولاك فقل له: يرسل إليَّ بريشة من جناح الذل، أخرجه له بها، فكان في ذلك مناظرة بالكناية شبيهة

بمناظرة القاضي عبد الحبار وأبي إسحاق المذكورة عند قوله – عز وحسل – : ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَنحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۖ قُلُ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨].

وتوجيهها: أن العتابي قال لأبي تمام: إن الملام لا ماء له فكيف استجزت استعارته؟! فقال له أبو تمام: فإن الذل لا جناح له/[٢٤أ/م] فكيف استجيز استعارته في القرآن.

واعلم أن المؤاخذة على أبي تمام ليست في نفس الاستعارة، وإنما هي/[٢٦٢/ل] في حسنها وتمامها وتطبيق المفصل بها، وليست استعارته في ذلك كاستعارة جناح الذل، وبينهما بون بعيد يدرك ذلك حسا وعقلا، وإن شئت تحقق ذلك فتخيل الذل طائراً خفض جناحه، وتخيل الملام ماء في وعاء نخيل تحد الأول أسرع والنفس إليه أبدر، واستقصاء الكلام في هذا غير هاهنا.

﴿ وَلَا تَجْعَلَ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطُهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا تَحْسُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٢٩] شاهد على مدح التوسط، وذم الانحراف والتطرف.

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ حَبِيرًا بَصِيرًا ﴿ وَالْإِسراء: ٣٠] وكيفية ذلك بتقدير الأسباب المفيدة للرزق ومنعها: وهي بيد الله – عز وجل – وذلك ظاهر، وعلل ذلك بما تضمنه قوله – عز وجل –: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُ رَكَانَ بِعِبَادِهِ عَجْبِيرًا بَصِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٣٠] وهو أن فيهم من لا يصلحه إلا بسط الرزق، وفيهم عكس ذلك، فهو يراعى بذلك مصلحة من يشاء منهم، تفضلا منه من حيث لا يعلمون، ولا يشك عاقل أن قارون لو كان فقيراً لكان أقرب إلى صلاحه، وأن السارق وقاطع الطريق لاضطرار الفقر له إلى ذلك لو كان موسرا لكان أقرب إلى صلاحه.

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا أَوْلَلدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَتِي ۖ نَّخِنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُرْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءًا كَبِيرًا ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا أَوْلَلدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَتِي ۖ نَّخِنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُرْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءًا كَبِيرًا

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمَ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَتِهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُولاً ﴿ ﴾ [الإسراء: ٣٦] احتج به من رأى الظن نوع علم، لأنه ﷺ نهى عن اتباع غير العِلم، ثم إنه كان يحكم بالظن المستفاد من البينة واليمين وخبر الواحد ونحوه. ولولا أن ذلك نوع علم لكان مرتكبا للنهي، وأنه غير جائز منه.

وجوابه أنه سمى الظن علما للرجحان المشترك بينه وبين العلم كما سبق في ﴿ ٱرْجِعُوۤا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

واحتج بهذا أيضاً من منع العمل بخبر الواحد، وهم الشيعة، ومن تابعهم، لأنه إنما يفيد الظن لا العلم وقد نمى عن اتباع غير العلم وذلك يقتضي النهي عن العلم بخبر الواحد.

وأجيب بأن هذا عام خص في خبر الواحد بأدلة كثيرة،منها ما سبق في ﴿ بِٱلْبَيِّنَاتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] ﴿ ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٌ ۚ فَلُولًا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ تَحُذَرُونَ ٢٠٠٠ اللهِ [التوبة: ١٢٢] وبالإجماع على قبول خبر المفنيّ والشاهد والحاكم ثبت عندي، ونحو ذلك. ﴿ ذَالِكَ مِمَّآ أُوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنُّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٣٩] يعني الآداب المتضمنة للطاعة واجتناب المعصية، وهذا التفسير لها داخل فيما سبق في تعريفها عند قوله - عز وجل- : ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكُرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩] ﴿ ذَالِكَ مِمَّآ أُوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّم مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٣٩] لهي عن الشرك، وأمر بالتوحيد وظاهره يقتضي ما سبق من أن عصمة الأنبياء - عليهم السلام -من وقوع الشرك لا من جوازه / [٢٦٣/ ل] خصوصاً على رأي من يقول: إن النهي عن الشيء [٢٤٤ ب/م] يقتضي صحة وقوعه.

قوله - عز وجل-: ﴿ أَفَأَصْفَلَكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَتَهِكَةِ إِنَتَا ۚ إِنَّكُمْ لَ تَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴿ وَتَجَعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَاتِ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴾ [الإسراء: ٤٠] الكلام فيه كما في ﴿ وَتَجَعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَاتِ سُبْحَلِنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧] ووجه تعظيم قولهم في القبح، أهم

أضافوا إلى الله - عز وجل - ما هو منزه عنه، ويستحيل عليه واستئثارهم عليه بالأكمل على تقدير جواز ذلك عليه.

﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ ٓ ءَاهِمَ ۗ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَا بَتَغَوّاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلاً ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٢] هذا من أدلة التوحيد، وتقريره من وجهين:

أحدهما: لو كان معه إله غيره لطلب ذلك الغير سبيلاً إلى مغالبة ذي العرش على الملك وانفراده بالإلهية دونه واللازم باطل؛ فالملزوم كذلك؛ بيان الملازمة أن العادة اطردت بأن المشتركين في الملك يحاول كل واحد منهما المكر بصاحبه، أو مغالبته على إخراجه من الملك، وانفراده به دونه، واطراد العادة حجة، ولذلك كان انخراقها للأنبياء معجزاً، بيان بطلان اللازم أن كل من ادعيتموه إلها مع الله تعالى كالأصنام ونحوها أسير في قبضة قدرته لا يستطيع السبيل إلى الخروج عن عبوديته فضلاً عن ابتغاء السبيل إلى مغالبته.

الوجه الثاني: لو كان معه غيره لطلب ذلك الغير السبيل إلى الوصول إلى رتبة ذي العرش أو إلى الشفاعة إليه فيما يريد، على العادة في بلوغ النظير رتبة نظيره والشفاعة إليه في بعض أموره، واللازم باطل، والمعول عليه هو الوجه الأول.

﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ عَ وَلَاكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٤] فيه قولان:

أحدهما: أنه عام أريد به الخاص وهم ذوو الحياة المتأتي منهم التسبيح، وعلى هذا يتمسك به الفلاسفة في أن الأفلاك حية ناطقة، لأنها مسبحة بهذا النص، وكل مسبح حي ناطق، فالأفلاك حية ناطقة.

وجوابه: بمنع كونها مسبحة على هذا التقدير، وينتقض عليهم بالأرض؛ فإنها مسبحة هذا النص، وليست حية باتفاق.

الثاني: أنه عام مطرد في الحي وغيره كالجمادات، لكن تسبيح كل شيء بحسبه؛ فالحي بالنطق والجماد إما بظهور آثار القدرة فيه والتسخير له قسراً أو بخلق حياة فيه، أو أصوات يسبح بها لا يعلمها ويدركها إلا خالقها، ومن أطلعه عليها، [قال بعض العلماء المحققين رضي الله عنهم:] وقد أخبرني الثقة، أنه كان نائماً في بستان فاستيقظ ليلاً فسمع للنخيل والأشجار وجدار البستان كدوي النحل بالتسبيح، وأخبرني الثقة عن الثقة فيما أحسب أنه مر في أرض /[٢٦٤/ ل] مزروعة حنطة، وهو يسبح، فسمع السنبل جميعه يسبح، وفي تسبيح الجبال مع داود – عليه السلام – غنية عن ذلك كله.

[وعلى هذا فربما احتج به الاتحادية على أنه سارٍ / [١٢٥] /م] بذاته في كل شيء، وأنه يسبح نفسه منها.

وجوابه أن ذلك يقتضي اتحاده بما أو حلوله فيها، وهو محال على ما تبرهن في الكلام والحكمة، ويحتج بـ ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَاتُ ٱلسَّبَعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ۚ وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِكُمْدِهِ وَكَنِكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُم ۗ إِنَّهُ، كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٤] ونحوه على أن الفقه لغة الفهم، وقد قيل: هو العلم كما مر في مقدمة الكتاب].

[قوله تعالى] ﴿ وَإِذَا قَرَأَتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَحِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴿ الْإِسراء: ٤٥] قيل: ساتراً، فلا يرونك ليؤذوك إذا أرادوا، وقيل: مستوراً عن أعين الناظرين، وهو إما خلق الصوارف [في قلوهم عنك، أو ملائكة يسترونك عنهم كما ستره ملك عن أم جميل امرأة أبي لهب حين جاءته وهو في المسجد لتؤذيه.

﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِى ءَاذَا نِهِمْ وَقُرَّا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحَدَهُ، وَلَوْا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٦] هذه الأكنة والوقر في آذالهم إما حسية، أو عقلية بخلق الصوارف] عن اتباع القرآن كما مر في ختم الله على قلوهم.

﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٩] تضمنت إنكارهم للبعث بشبهتهم السابقة في سورة النحل.

﴿ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكُبُرُ فِي صُدُورِكُرْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۗ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيْنَغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۗ قُلْ عَسَىٰۤ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ۞﴾

[الإسراء: ٥١] هذا جوابهم عن إنكار البعث بإثباته والاستدلال عليه، بقياس الإعادة على الابتداء أول مرة، بجامع الإمكان والقدرة على كل ممكن فيهما.

﴿ أَوْ خَلُقًا مِّمًّا يَكُبُرُ فِي صُدُورِكُرْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۗ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۗ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿ ﴾ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿ ﴾

[الإسراء: ٥١] ليس فيه تحديد لوقت قيام الساعة، إذ القريب أمر إضافي فألف سنة قريب بالإضافة إلى عشرة آلاف سنة، وبعيد بالنسبة إلى مائة سنة، ومائة ألف سنة قريب [إلى ألف ألف سنة بعيد بالنسبة إلى] [عشرة آلاف].

﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ كِمُدوهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ ﴾

[الإسراء: ٥٢] اعلم أن الأجساد للأرواح كالثياب للأجساد، وكما أن جماعة عراة إذا صاح هم صائح بادر كل منهم إلى ثوبه فلبسه، ثم أجاب الصائح، كذلك الموتى تتجرد أرواحهم، ثم تبلى أجسادهم فإذا أريد بعثهم أعيدت الأجساد كما كانت، وقد دللنا على إمكانه ووقوعه، ثم بادر كل روح إلى جسده فلبسه، ثم أجاب داعي البعث، وكما خلق الله – عز وجل – الجسم بالتطوير والتصوير من نطفة ثم علقة ثم مضغة إلى آخرها، فهو قادر على إعادته بدون ذلك، كما أنه خلق بني آدم بالتطوير ومن قبلهم خلق آدم بدونه، فالقدر المشترك في ذلك كله وغيره هو القدرة/ [٥٦٠/ ل] التامة، وما زاد فهو كالآلات لا ينبغي أن يوقف معه، فهذه حقيقة البعث إن شاء الله – عز وجل.

﴿ رَّبُكُمْ أَعْلَمُ بِكُرْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ۚ وَمَاۤ أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ﴾ [الإسراء: ٤٥] مورية لزناد الجبرية، حيث قالوا: إنه – عز وجل – علم أنه لو فوض إلى العاصي عمله لكان معصية، فجبر على ما لو فوض إليه لفعله كما تقرر في / [ ١٢٥ ب /م] المقدمة، وبيانه من الآية أن المعنى الظاهر منها ربكم أعلم بكم، لو فوض إليكم خلق أفعالكم، ماذا كان يكون فهو يرحم ويعذب بحسب ذلك العلم.

﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّنَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُردَ زَبُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٥٥] دلت على أن بعضهم أفضل من بعض في الحقيقة، وأما نحن فنهينا عن التفضيل بينهم لما عرف من إيهام ذلك غضًا من المفضول، فقد جاء في الحديث «لا تفضلوا بين الأنبياء» (١).

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ عَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلصُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلاً ۞﴾ [الإسراء: ٥٦] هو من أدلة التوحيد، ونفي الشرك، وقد سبق نظيره في غير موضع.

﴿ أُولَتِهِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتُهُ، وَتَخَافُونَ عَذَابَهُرَ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٥٧] معناه: أن آلهتكم التي تدعولها شركاء عبيد لله - عز وجل - ضارعون يطلبون القرب إليه ويرجونه ويخافونه، ولا شيء ممن هو كذلك بإله.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري كتاب الخصومات ح [٣٤٠٨] ومسلم كتاب الفضائل ح [٢٣٧٣].

﴿ أُولَتِهِكَ ٱلّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَكَافَوَ عَذَابَهُ وَ إِلاّ سراء: ٥٧] اعلم أن بعض علماء الظاهر ينكر على بعض أهل العمل قوله: لست أعبد الله - عز وجل - رجاء جنته، ولا خوفا من ناره. والتحقيق أن الجزم في هذا بأحد الطرفين، أعني الجواز والمنع مطلقاً حطأ، بل الحق التفصيل، وهو أن من قال هذا القول إظهاراً للاستغناء عن فضل الله ورحمته وجرأة عليه، فهو مخطئ كافر، ومن قاله لاعتقاده أن الله - عز وجل - أهل للعبادة لذاته حتى لو لم يكن هناك رحمة ولا عذاب ولا جنة ولا نار، لكان أهلاً أن يعبد فهو محقق عارف، وتحقيق ذلك أن للحق - عز وجل - صفيّ جلال وجمال، فلو انتفى الخوف من عارف، وتحقية جلاله لوجبت عبادته لما هو عليه من الكمال [من جهة صفة] جماله.

﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُرْسِلَ بِٱلْآيَنتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيَنتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿ وَيَفُولُ الْإسراء: ٥٩] تضمنت الجواب عن استعجال الكفار الآيات في أول الأمر، وقولهم: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِهِ عَ ۚ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ أُولِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧].

﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَاتَهِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّلدِقِينَ ﴾ [الحجر: ٧] ونحوه، وتقريره: أنه لم يمنعنا من تعجيل الآيات إلا الإبقاء عليكم إذ جرت عادتنا أن من كذب بآياتنا أهلكناه كما كذب بما الأولون فأهلكناهم فأخرناها عنكم / [٢٦٦ / ل] مدة لعلكم تراجعون الحق، فلما أصروا على كفرهم، جاءقم الآيات كانشقاق القمر وإمساك المطر وتسليم الحجر والشجر، ونحوها، [فلزمهم بها] الحجة ثم أهلكوا، سنة الله التي قد خلت من قبل.

﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُرْسِلَ بِٱلْأَيَنِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِمَا ٱلْأُوّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا تَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْأَيَنِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٥٩] يحتج به من زعم أن [لا عذاب] في الآخرة وبقوله - عز وجل-: ﴿ لَهُم مِن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِن ٱلنَّارِ وَمِن تَخْتِهِمْ ظُللٌ أَن اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ ﴿ يَبْعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [الزمر: ١٦] قالوا: وَمِن تَخْتِهِمْ ظُللٌ أَن اللهُ بِهِ عِبَادَهُ ﴿ يَبْعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [الزمر: ١٦] قالوا: لأن هذه الآية دلت على أن ما ثم إلا التخويف، أما إيقاع ما وقع به التخويف فلا.

وجوابه: أن هذا الحصر ممنوع بل هناك تخويف، وهو لا ينافي وقوع ما خوف به، وقد

صرحت به /[١٢٦ أ /م] النصوص فوجب القول به.

واحتجوا بأن العقاب إما للطائع وهو غير مناسب، أو للعاصي، وهو إما لا لفائدة وهو عبث، أو لفائدة، وهي إما لله – عز وجل – وهو غني عما سواه، أو للمكلف فهي إما في الدنيا وقد انقطعت فصارت عدماً، أو في الآخرة وهو باطل؛ لأن العقاب ضرر محض مناف للفائدة، فثبت أن العقاب باطل لبطلان جميع أقسامه وأحواله.

## وجوابه من وجوه:

أحدها: أن هذا مخالف للنصوص القاطعة وإجماع العلماء، فلا يلتفت إليه ولا يعارض القاطع.

الثاني: أن العقاب لفائدة وحكمة استأثر الله – عز وجل – بها، ولا نسلم أن العقاب ينافي الفائدة، كما في تأديب الصبي ونحوه.

الثالث: أن العظمة الإلهية لذاتها تقتضي العقاب على المعصية.

الرابع: أن ما ذكرتموه منتقض بآلام الدنيا ومصائبها ومحنها، هي ضرب من العذاب، وهي إما للطائع أو العاصي إلى آخر ما ذكرتم، فيلزم أن تكون منتفية، وهو باطل، لا يقال: محن الدنيا تعوض عنها بخلاف عقاب الآخرة؛ لأنا نقول: العوض عندنا غير لازم، بل لله – عز وجل – أن يؤ لم ويهلك ويمتحن بما شاء من غير تعويض، وحينئذ جوابكم عن بلاء الدنيا هو جوابنا عن عذاب الآخرة.

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ ۚ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّيْ أَرَيْنَكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنَحُوّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَنَا كَبِيرًا ﴿ ﴾ لِلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنَحُوّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَنَا كَبِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٦٠] يحتج به الجمهور على أن الله - عز وجل - يريد ويقصد فتنة بعض الناس وإضلاله، وينصب لهم شراك ذلك، وهذه الرؤيا هي رؤيا النبي الشحرة الزقوم في النار، فأخبر بما الكفار، فكذبوا وقالوا: النار تأكل الشجر، فلا يكون فيها شجر، وهو غلط فأخبر بما الكفار، فكلة في النار ضعف عن أكل الشجرة، أو في الشجرة قوة على الثبات في النار؛ وهذا السمندل طائر يعيش في النار، فالشجرة أولى.

والشجرة الملعونة في القرآن هي عند الجمهور شجرة الزقوم، كما ثبت في الحديث، وعند الشيعة هي شجرة بني أمية لما صدر عنهم من قطع أرحام بني عبد المطلب، وقاطع الرحم ملعون بالنص والإجماع، ولما ورد في السُّنَة أن النبي الله توفي وهو غير راض عن تقيف وبني حنيفة /[٢٦٧/ ل] وبني أمية.

والأشبه الأول؛ لأن الشجرة فيه على حقيقتها وهي على الثاني مجاز، والحقيقة أولى. ﴿ وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِحَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأُمْوَالِ وَالْأُولَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿ الإسراء: ١٤] قيل: بالربا، (والأولاد) قيل: بالحنث في طلاق الزوجات، وقيل: بمشاركته الرجل في وطء امرأته، إذ لم يسم عند الجماع. روي عن ابن عباس: أن الرجل إذا جامع و لم يسم، قعد الشيطان على فخذه، ينكح معه، ويقوي / [٢٦١ ب/ م] ذلك قوله على : «لو أن أحدهم إذا أتى أهله قال: بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا؛ فقضي بينهما ولد لم يضره الشيطان» حديث صحيح، ومفهومه أنه إذا لم يسم فقضي بينهما ولد ضره الشيطان، ولا ضرر أبلغ من أن يشارك فيه.

﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنُ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ۞ ﴿ [الإسراء: ٦٥] أي عبادي المخلصين الخواص عندي المختصين بعنايتي ورعايتي لا سلطان لك عليهم، وحينئذ ادعت الشيعة أن من أبغض علياً فهو ولد زنا، وهو ابن الشيطان لأن علياً لا يبغضه إلا منافق بالنص الصحيح.

والمنافق ليس من عباد الله الخواص المنفي عنهم سلطان الشيطان، فهو من العباد المبعدين عن الله المستولي عليهم سلطان الشيطان، فالمنافق داخل تحت سلطان الشيطان، ومن سلطان الشيطان عليه مشاركته لأبيه فيه كما سبق، فمبغض علي يشارك الشيطان فيه؛ فهو ولد زنا وابن الشيطان. ثم أكدوا ذلك بما ذكره القرطبي في تفسيره من حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود، قال: بينا علي بن أبي طالب يمشي في بعض سكك المدينة عرض له إبليس، فهم علي بقتله ليريح الناس منه، فقال له إبليس: مهلاً يا أبا الحسن ما هذا جزائي منك؛ فقال: وأي جزاء لك عندي يا ملعون؟ قال: والله ما أبغضك أحد إلا وقد شركت أباه في أمه، وهذا من الشيعة تعريض بالخوارج والنواصب.

وأجاب الجمهور عن هذا بأن قالوا: نحن نحب علياً [ولا] نبغضه، فلا يلحقنا مما قررتموه معرة، نعم أنتم أولى بما ذكرتم لأنكم ترون إباحة المتعة وهي زنا، وأكثركم أو كثير منكم مولود منها.

﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّاۤ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا خَلَّكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلطُّرُّ فِي ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ كَفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٦٧] هذا من أدلة التوحيد كما سبق في ﴿ بَلْ إِيَّاهُ

تَدْعُونَ فَيَكُشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٤١] ونحوه.

﴿ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمٌ لَّتُمْ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ عَبَيعًا ﴿ [الإسراء: ٦٩] أي في البحر، وهذا مما يحتج به على أن كسب الإنسان مخلوق لله - عز وجل - والإنسان مجبور؛ لأن الله - عز وجل - نسب إعادهم إلى البحر إليه شاءوا أم أبوا، وذلك إنما يكون بما يجبرهم به على ذلك من حلق الدواعي والصوارف، فإن الإنسان يرى من هول البحر ما يزعجه جداً حتى / [٢٦٨ ل] [يعزم، وربما حلف الأيمان المغلظة أنه لا يعاود ركوبه، ثم يكذبه الله - عز وجل - ] ويرغمه ويضطره إلى ركوبه خاسئاً [مخشوشاً بخشاش] القدر كالجمل عز وجل - ] ويرغمه ويضطره إلى ركوبه خاسئاً [مخشوشاً بخشاش] القدر كالجمل الذلول، لا يمكنه أن يمتنع، وهو دليل على ما ذكرناه.

﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِيَ ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ
وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنَ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٧٠] يحتج بها من فضل
الملائكة على بني آدم لأهم /[٢٧١ أ /م] إنما فضلوا على كثير من المخلوقات لا على
جميعها، والإجماع على تفضيلهم على من عدا الملائكة، فدل هذا على أنه لم يفضلوا على
الملائكة، ثم إذا انضم إلى هذا الحديث الصحيح: «ومن ذكريي في ملأ ذكرته في ملأ خير
منهم» تم الاستدلال على الملائكة أفضل من بني آدم.

﴿ وَلُولَآ أَن تُبَتَّنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيَّا قَلِيلاً ۞ ﴾ [الإسراء: ٧٤] هاهنا مسائل:

الأولى: أن العصمة تثبيت وصرف عن المعصية بما يخلق في النفس من شدة الخوف وغيره من الأسباب، بدليل ﴿ وَلَوْلَا أَن تَبَّنْنَكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٤] ﴿ قَالَ رَبِ ٱلسِّجْنُ أَحَبُ إِلَى مِمَّا يَدْعُونَنِيَ إِلَيْهِ أَ وَإِلاَ تَصْرِفْ عَنِي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِ أَ وَإِلاً يَصْرِفْ عَنِي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِ أَلُن مِّنَ ٱلجِّنَهِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣٣]، وليست العصمة امتناع وقوع المعصية عقلاً، وإلا لما ظهرت فضيلة التقوى أبداً، ولتعذر ابتلاء أحد بالمعصية؛ إذ الممتنع عقلاً لا يدخل تحت المقدورية.

الثانية: [أن عصمة الأنبياء إما هي من وقوع المعصية والكفر لا من جواز ذلك؛ لأن الله - عز وجل - أخبر نبيه الله الله الله الله الله بغير

ما أنزل، وأنه لو لم يثبته لركن إليهم، ثم لأصابه العذاب المضاعف وذلك قاطع فيما ذكرنا. الثالثة: تفاوت الناس في المعصية بحسب مراتبهم، بحيث يستكثر من بعضهم قليلها، لأن الله - عز وجل - أخبر نبيه في أنه لو ركن إليهم شيئاً قليلاً؛ لأذاقه عذاباً مضاعفاً. ولقائل أن يقول: إن ذلك الركون لقليل لو وقع لكان كفراً عظيماً، إذ هو افتراء على الله - عز وجل - والكفر العظيم لا يستقل منه شيء.

قوله - عز وجل -: ﴿ وَيَسْئُلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلرُوحِ اللهِ عَنِ الروح الروح، وقرروه بأن الروح من أمر الله وأمر الله قديم، فالروح قديم.

أما الأولى فلصريح هذه الآية، وأما الثانية فلما سبق في قوله - عز وجل-: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِى اللَّيْ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ وَشِيئًا وَالشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنَّجُومَ مُسَخَّرَتِ بِأَمْرِهِ مَ أَلَا لَهُ اَلْخَلْقُ اللَّهُ رَبُّ الْعَلَمُينَ ﴿ وَالنَّعُرافَ: ٤٥] وأجيب عنه بأن الأمر مشترك وَالْأَمْنُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَلَمِينَ ﴿ وَالْعراف: ٤٥] وأجيب عنه بأن الأمر مشترك بين الكلام والفعل والخلق وغيرها، فهو مجمل، ويكفي ذلك في سقوط الاستدلال به، ثم إنا نقول: ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلُ الرُّوحُ مِنْ أُمْرِ رَبِي وَمَاۤ أُوتِيتُهُ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً اللهِ وَلَا اللهِ وَلَمْ اللهُ الأرواح قبل الأجساد ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ عَيْسَى فِي تلك الأرواحِ» (١٠ وقوله ﴿ : «الأرواح قبل الأجساد بألفي عام، وكانت روح عيسى في تلك الأرواح» (١٠ وقوله ﴿ : «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف، (٢١ والحنود الجندة ليست قديمة، ولأنه قد سبق الدليل على جسمية الروح ولا شيء من الجسم بقديم؛ ولأنما لو كانت قديمة لزم سبق الدليل على جسمية الروح ولا شيء من الجسم بقديم؛ ولأنما قبل: الروح من أمر ربي القول بالحلول أو الاتحاد وتعدد القديم، وكل ذلك محال، وإنما قيل: الروح من أمر ربي هكذا / [٢٧/ ب/ م] محملاً؛ لأن اليهود سألوا النبي هي عن الروح سؤال تعجيز هكذا / [٢٧/ ب/ م] محملاً؛ لأن اليهود سألوا النبي عن الروح سؤال تعجيز

<sup>(</sup>۱) أورده العجلوني في كشف الخفاء [۱/ ۱۲۳، ۲٦٥] وانظر نوادر الأصول [۲/ ۱۱٦، ٤/ ۱۷۰] والديلمي من قول علي – عليه السلام [۲/ ۱۸۷] - [۲۹۳۷/ الفردوس].

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري كتاب [الأنبياء: ٦٠] أخرجه أبو يعلي في مسنده [٤٣٨١] [٧/ ٣٤٤] والبخاري في الأدب المفرد [٩٠٠] ومسلم في كتاب البر والصلة والأدب [٤٥] باب الأرواح جنود محندة ح [٩٥٩] [٢٦٣٨] [٢٨٤]

وتغليظ؛ إذا كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان وجبريل وملك آخر يقال له: الروح، وصنف من الملائكة / [٢٦٩/ ل]، والقرآن، وعيسى ابن مريم كل واحد من هذه الستة [يسمى روحاً]، فقصد اليهود أن يسألوه فبأي مسمى أجاهم، قالوا: ليس هو الذي قلت: فجاءهم الجواب مجملاً [كما سألوا مجملاً] ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوح ۖ قُلِ ٱلرُّوح مِنْ أَمْرِ رَبِي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ الرَّوح الله على كل واحد من مسميات الروح، فكان هذا الإجمال كيداً [قوبل به] كيدهم.

قوله - عز وجل -: ﴿ قُل لَّإِنِ ٱجْتَمَعْتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَلَا الْقُرْءَانِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَارِ َ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٨٨] هذه أعظم آيات التحدي بالقرآن، لأن بعض هذا مما يوفر دواعي الخصوم على طلب الإتيان يمثله، فلو كان ذلك في وسعهم لفعلوه بالضرورة عادة، لكنهم لم يفعلوا، ولم يأتوا بمثله، ولا بعشر سور مثله، ولا بسورة مثله، فدل على عجزهم عن معارضته مع كثرهم وتمكنهم في الفصاحة والبيان، وذلك يقتضي كونه معجزاً؛ إذ لا معنى للمعجز إلا أمر محكن خارق للعادة مقرون بالتحدي خال عن المعارض، وهذه الصفات موجودة في القرآن فكان معجزاً مع أن المتحدى به هاهنا هم الجن والإنس، وكل ما عجز عنه الجن والإنس معجز: بالطرد في معجزات الأنبياء، وبالعكس في غيرها؛ إذ كل أمر غريب ليس والإنس معجز فإن مجموع الجن والإنس لا يعجزون عن مثله.

ثم إن اليهود والنصارى وغيرهم من الخصوم [ألفوا] شكوكاً على إعجاز القرآن إيرادها يطول، وقد أفرد في ذلك كتب.

وهاهنا مسألتان: إحداهما أن تحدي الجن والإنس به يدل على دخولهم تحت دعوته، وأنه الله مرسل إلى الجن والإنس، إذ لم تنتظمهم دعوته لما تحداهم بكتابه كما لم يتحد به الملائكة والشياطين والبهائم، ولأن العجز عن معارضة المعجز كالنكول عن اليمين، وذلك مستلزم لحكم الدعوى.

الثانية: احتج بالآية من رأى خلق القرآن؛ لأنما تضمنت إثبات مثل للقرآن، حيث طولبوا بالإتيان بمثله، وأخبروا بالعجز عن مثله، وكل ما له مثل فهو مخلوق، وُسئل بعضهم: ما الدليل على خلق القرآن؟ فقال: قدرة الله على مثله، ومعناه أن الله -عز وجل- إن لم يقدر على مثل القرآن لزم التعجيز، وإن قدر على مثله لزم أنه مخلوق،

والأول محال، فالثاني حق، ولأن القرآن معجز نبوي [وكل معجز نبوي] مخلوق / [١٢٨ أ /م] أما الأولى فإجماعية، وأما الثانية فاستقرائية الاستقراء التام، إذ معجزات الأنبياء – عليهم السلام – كلها مخلوقة كالعصا واليد البيضاء وإحياء الموتى، والناقة وغيرها. وليس بعد محمد الله نبي يتوقع له معجز قديم ينخرم به هذا الاستقراء فوجب العمل بمقتضاه.

واحتج القائلون بقدم القرآن بأن جميع معجزات الأنبياء لم يتحد بها الجن / [77/ b] مع الإنس إلا القرآن، وإنما ذلك لكونه قديماً، وبقوله [8]: «ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً» وإنما أشار بذلك إلى الفرق بين [معجزه، ومعجز] غيره بالقدم والحدوث، ولأن القرآن معجز باق وغيره من المعجزات فان، لم يبق إلا ذكره، فدل على قدم القرآن وحدوث غيره.

وقد سبق في هذا المعنى كلام من الطرفين.

﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولاً ﴾ أي: ليس أمر الآيات التي اقترحتموها إلى الله على البلاغ ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْمَا رُسُلاً مِّن قَيْلِكَ وَجَعَلْمَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةٌ وَمَا كَانَ لِرَسُولِ أَن يَأْتِيَ بِعَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلِ كِتَابٌ ﴿ الرعد: ٣٨].

﴿ قُل لَّوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَتَهِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَيِنِينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّرَ. السَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولاً ﴿ الإسراء: ٩٥] أي لم تستغربون أن يبعث الله إليكم بشراً رسولاً، فإن الحكمة لا تقتضي إلا ذلك، أن يرسل البشر إلى مثله، أما إرسال الملك إلى البشر، فيبطل حكمة الإرسال، إذ يصير الإيمان برؤية الملك اضطراراً والحكمة تقتضي الإيمان الاختياري، حتى لو كان في الأرض ملائكة ساكنون مقيمون فيها لأرسلنا إليهم ملكاً من جنسهم، إذ الحكمة لا تنافي ذلك؛ لأن إيمان الملائكة بملك منهم لا يصير اضطرارياً يخل بحكمة الإرسال؛ إذ نسبتهم إليه نسبة البشر إلى الرسول البشري، ودلت السطراريا على أن الأرض ليس فيها ملائكة يمشون مطمئنين، أي: قاطنين بها كالإنس، وعلى أن فيها ملائكة يمشون، لكن [لا مطمئنين] قاطنين وشواهده كثيرة.

﴿ وَمَن يَهٰدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجَد لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِ وَخَشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقَيْدَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكُمًا وَصُمَّا مَّأُولُهُمْ جَهَنَم كَا كُلُمَا خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٩٧]، يحتج كِما الجمهور على رأيهم في القدر، وهو صريح في أنه

يضل بعض الخلق ثم يحشرهم يوم القيامة إلى جهنم مع أنه في ذلك ليس بظالم لهم؛ فدل على ما قلناه من أنه عاملهم على ما علم منهم على تقدير التفويض إليهم.

وقد حكى ابن خميس في كتاب مناقب الأبرار في ترجمة الجنيد قال: ناظرت قدرياً فاشتد بيني وبينه الكلام وقام مصراً على رأيه، فلما كان الليل رأيت إنساناً يقول لي: ما ينكر هؤلاء القدرية أن الله – عز وجل – علم ممن عصاه من خلقه أنه لو فوض إليهم لعصوه، فجبرهم على وفق الواقع منهم، لو فوض إليهم ثم عاقبهم على تقدير ذلك، أو كلاماً هذا معناه بعينه، وهذا / [١٢٨ ب/ م] هو سر القدر الذي قررناه في المقدمة، وكنت أظن أن أحداً لم يسبقني إليه حتى رأيت حكاية الجنيد هذه.

﴿ ذَالِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاَيَنِيْنَا وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَهَا وَرُفَنِيًّا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلَقًا جَدِيدًا ﴿ وَالسِّهِ إِلَّا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاسْتِبعاد أو إحالة له.

﴿ اللهِ مَ أُولَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوْتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَحْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَيَى الظَّلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿ الإسراء: ٩٩] / [٢٧١/ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَيَى الظَّلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿ الإسراء: ٩٩] / [٢٧١/ ل]، دليل جواز البعث، وتقريره: أن خلق السماوات والأرض أعظم من إعادتكم بطريق أولى، وإنما قلنا ذلك لأن خلق السماوات والأرض أعظم من ابتداء خلقكم، وابتداء خلقكم أعظم من إعادتكم، ينتج خلق السماوات والأرض أعظم من إعادتكم.

بيان الأولى: قوله تعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَوَ تِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَاكِنَّ أَكْبَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَهُو ٱلَّذِى الثَانِية: قوله - عز وجل -: ﴿ وَهُو ٱلَّذِى يَبْدَوُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُو أَهْوَرِ ثُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَوَ تِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَبْدَوُا ٱلْخَلْقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُو أَهْوَر ثُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَوَ تِ وَٱلْأَرْضِ وَهُو الْمُونِ وَهُو أَهُور ثُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَوت وَٱلْأَرْضِ وَهُو اللَّهُونِ فَقَل يَعْدِيدُ ٱلْحَكِيمُ ﴿ وَهُو الروم: ٢٧] وإن شئت فاعكس، واستدل بالأهون فقل: إعادتكم أهون من ابتدائكم، وابتداؤكم أهون من خلق السماوات والأرض، فإعادتكم أهون من خلق السماوات والأرض، والأهون من الأهون أهون، فالقادر على الأعظم الأصعب يكون على الأيسر الأهون أقدر بالضرورة.

﴿ ﴿ أُوَلَمْ يَرَوُا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن تَخَلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَنَى ٱلظَّلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٩٩] يحتج به

على تحتم الأجل المضروب، لا زيادة ولا نقص كما سبق.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَاتِ بَيِّنَاتٍ فَسْعَلْ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُ، فِرْعَوْنُ إِنِّي لأَظُنُكَ يَهُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٠١] قيل: هي العصا، واليد البيضاء، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، وانفلاق البحر، والظلة.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَتِ بَيِّنَتٍ فَسْعَلْ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُ وَرْعَوْنُ إِنِي لأَظُنُّكَ يَهُ مُسْحُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٠١] أي: يخيل إليك أشياء لا حقائق لها تظنها آيات، ويحتمل أن مراده: إني لأظنك ساحراً، ويصير هذا كما في ﴿ وَإِذَا قَرَأَتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ جَجَابًا مَّسْتُورًا ﴿ وَالإسراء: ٤٥] هل هو فاعل أو على أصله مفعول.

قال: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَتَوُلا ٓ إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنَّى لأظُنُكَ يَنفِرْعَوْن ثُ مَثْبُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٠٢] ضم التاء وفتحها تتخرج على القولين في مسحوراً، إن أريد به المفعول فالمناسب له ضم التاء أي لقد علمت أنا أن هذه آيات حق من حق، وما أنا بمسحور، وإن أريد به الفاعل ناسبه فتح التاء، أي: لقد علمت يا فرعون أنما آيات حق، وأني غير ساحر، ولكنك معاند مثبور، سيحل بك الثبور، وهو الهلاك.

﴿ قُلِ آدَعُواْ آللَّهَ أَوِ آدَعُواْ ٱلرَّحْمَانَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْخُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخُافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١١٠] يحتج به على أن الاسم غير المسمى، كما مر وعلى تسمية الصفات كالرحمن أسماء إما مجازاً لغوياً أو حقيقة اصطلاحية، كما سبق تقريره في آخر الأعراف.

﴿ قُلِ آدَعُواْ آللَّهَ أَوِ آدَعُواْ ٱلرَّحْمَانَ أَيَّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخْافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ١١٠] وهو من أدلة التوسط بين الطرفين، وذم الانحراف إلى أحدهما، وقد سبق آخر وهو ﴿ وَلَا تَجْعُلْ يَدَكَ مَعْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطَهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا تَحْسُورًا ﴿ وَالإسراء: ٢٩] مَعْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطَهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا تَحْسُورًا ﴿ وَالْإِسراء: ٢٩] وبقي آخر في الفرقان ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ

قُوَامًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٦٧].

﴿ وَقُلِ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ، شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ، وَلِي مَن وَلِي مَن الذَّلُ أَن وَكِبْرَهُ تَكْبِيرًا ﴿ الإسراء: ١١١]، فيه نفي الولد والشريك، والولي من الذل أي / [١٢٩ أ /م] الناصر، ويجيب به الجمهور عن قوله في في علي: «إنه مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن / [٢٧٢ / ل] بعدي» أي ناصر كل مؤمن، وكذلك يقولون في قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وهو بعيد من السياق والظاهر.

## القول في سورة الكهف

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَنبَ وَلَمْ يَجْعَل لَهُۥ عِوَجَا ۖ ۞ ﴾ [الكهف: ١] يحتج به على أنه منزل غير مخلوق، وقد سبق.

﴿ وَلَمْ يَجُعَلَ لَهُ، عِوَجَا ۗ ۞ ﴾ [الكهف: ١] وكذلك ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَمُ مَيْتُونَ ﴾ [الزمر: ٢٨] [قيل: ليس بمخلوق.

وأجيب بأن المواد: أنه مستقيم الطريقة لا ضلال فيه ولا اعوجاج عن الحق، وما ادعيتموه من عدم الخلق ليس نصاً في الآية ولا ظاهراً، ولا تفسيراً لها عمن يعتد به متواتراً].

﴿ قَيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّلِحَتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنَا ﴿ ﴾ [الكهف: ٢] فيه تعليل الأفعال الإلهية كما سبق.

قَيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّلِحَتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿ وَالعمل الصالح من ﴿ إِنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿ وَالعمل الصالح من ﴿ إِنَّ اللَّهِمْ أَجْرًا حَسَنًا وَالعمل الصالح من ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ كَانَتْ هَمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلاً ﴾ [الكهف: ١٠٧]، لأن صفة المؤمنين هاهنا بعمل الصالحات مستقلة، وهناك صلة معطوفة على صلة، فلا استقلال لها.

﴿ مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَآبِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَ هِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ اللهِ مَا لَكُونُ مِنْ أَفُو هِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿ وَلَا لِهِ مَا فَيهِ.

﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً هَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٧] تعليل للفعل الإلهي بحكمة الابتلاء.

﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُواْ مِن دُونِهِ آلِلَهُ السّدلال بالنظر على وجود دُونِهِ آلِلهَا لَقَالُواْ مَلْكَهُ [الكهف: ١٤] [هذا استدلال بالنظر على وجود الصانع، لأن السماوات والأرض] خلقان عظيمان في العقل يلزمهما وجود، مؤثر فينتقل العقل منهما إليه انتقالاً من الملزوم إلى اللازم وهو ضروري، وقد سبق تقريره غير موضع.

 ﴿ هَتَوُلاَءِ قَوْمُنَا اَتَخَذُوا مِن دُونِهِ آ الِهَهَ لَوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِم دِسُلْطَنِ بَيِّنِ فَمَن أَظْلَمُ مِمْ وَ اَلَكُهُ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴿ إِلَكُهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ كَذِبًا ﴾ [الكهف: ١٥] وتقريره: أن السماوات والأرض دليل على الله قديم كامل، وغيره مما اتخذ آلهة لا دليل عليه، وما لا دليل عليه لا يثبت، إذ عدم الدليل على الشيء كدليل عدم الشيء، كما أن عدم البينة كبينة العدم، فكأن أهل الكهف تمسكوا على نفي الإله الثاني باستصحاب الحال، ورأوه كافيا، فكألهم قالوا: قد ثبت لنا بدلالة السماوات والأرض على صانعهما إله، فمن ادعى ثانيا فصاعداً فعليه الدليل، ويحتمل ألهم أشاروا بذلك إلى طريقة للمتكلمين في نفي ما سوى الله حز وجل إلها، وتقريرها: أن الإله من حيث هو إله قد ثبت وهو يصدق بواحد، فإثبات الثاني ليس أولى من ثالث ورابع إلى ما لا نهاية له، وحيئذ إثبات ما فوق إله واحد من هذه الأعداد والمقادير ترجيح بلا مرجح وإنه عال، ولعلهم إلى هذا أشاروا بقولهم: ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُنَا رَبُ عَال، ولعلهم إلى هذا أشاروا بقولهم: ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُنَا رَبُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُوا مِن دُونِهِ إِلَهَا لَقَدَ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴿ الكهف: ١٤] الكهف: ١٤] أي بعيداً محالاً للزوم الترجيح منه بلا مرجح منه الإ مرجح منه إلى منه الله مرجح منه إلى منه الله منه الله مرجح منه إلى المناه الله عنه الله عنه المناه منه المنه المرجح منه المنه عنه إلى المناه الله عنه الله عنه الله عنه الله مرجح منه الكهمة عنه المناه عنه الله عنه المناه الله عنه الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه الله عنه الله عنه المناه الله عنه الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه المناه الله عنه الله الله عنه الله عنه الله عنه المناه الله عنه المناه الله الله اله عنه الله الله عنه الله عنه المناه الله اله الله الله الله اله الهذا الله الهذا اله الهور اله الهور اله الهور ا

﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلْشِمَالِ وَهُمْ فِي فَجُوَةٍ مِّنْهُ ۚ ذَالِكَ مِنْ ءَايَتِ ٱللَّهِ ۗ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلُ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ١٧] يحتج به الجمهور على مذهبهم / [الكهن الله على الله على

﴿ وَكَذَالِكَ أَعْثَرَنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُواْ أَنَ وَعَدَ اللّهِ حَقُّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذَ يَتَنَزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُواْ اَبّنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَنَا لَّرَبُهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ ٱلَّذِينَ عَلَيْهِم مَسْجِدًا ﴿ وَالْكَهْفَ: ٢١] جعل إيقاظهم من نومهم عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَ عَلَيْهِم مَسْجِدًا ﴿ وَالْكَهْفَ: ٢١] جعل إيقاظهم من نومهم الطويل دليلاً على البعث عن الموت؛ لأن النوم أخو الموت بجامع تعطل الحس، غير أن الموت نوم ثقيل، والنوم موت خفيف، ومن ثم قال النبي الله : ((الناس نيام فإذا ماتوا التبهوا)(۱) وحكي عن المسيح أنه كان يقول : ((يا بين إسرائيل كما تنامون تموتون، وكما تستيقظون تبعثون)، كل ذلك إشارة إلى تقارب النوم والموت، ولهذا سئل النبي الله أفي الجنة

<sup>(</sup>١) رواه البيهقي في الزهد الكبير موقوفاً [٢/ ٢٠٧] وأورده أبو نعيم في الحلية [٧/ ٥٣] وأورده العجلوبي في كشف الحفاء [٢/ ٤١٤].

نوم؟ قل: «لا لأن النوم أخو الموت» (١) وفي الأثر: عجبتُ لمن ينكر البعث، وهو كل يوم يموت ثم يبعث! فأما قول أبي الطيب:

تمتع في حياتك من رقاد ولا ترجو كرى تحت الرجام فإن لثالث الحالين معنسى سوي حال انتباهك والمنام

فأشار إلى أن للإنسان ثلاثة أحوال: حال يقظة وموت ونوم، فاليقظة والموت طرفان؛ إذا اليقظة عبارة عن حال تعلق النفس بالبدن مستعملة للحواس، والموت عبارة عن حال انقطاع تعلق النفس بالبدن انقطاعاً كلياً من كل وجه، ويلزم ذلك تعطل الحواس لعدم تعقل النفس المستعملة لها، وأما النوم فواسطة بينهما؛ لأن النفس لا ينقطع تعلقها بالبدن فيه مطلقاً، بل من وجه، وهو ألها تغتنم ركود الجواس بالنوم فتتوجه إلى عالم الغيب لاقتناص العلوم الغيبية مع التفاقما إلى الجسد، وعزمها على معاودته إذا قضت أربها من عالمها، فصار لثالث الحالين - وهو الموت، الذي هو ثالث لحالتي النوم واليقظة - معنى النوم واليقظة.

فالنوم أشبه الموت بجامع التفاتما إلى عالمها، وفارقه وأشبه الحياة من جهة تعلق همها بالجسد.

وإن شئت قلت: اليقظة بقاء الحس والحركة، والموت تعطلهما جميعاً، والنوم تعطل الحس أشبه الموت الحس دون الحركة؛ إذ هو يتحرك متقلباً من جنب إلى جنب، فبتعطل الحس أشبه الموت وببقاء الحركة أشبه اليقظة، والسر في ذلك غريب عجيب، ومن ثم كان من آيات الله عز وجل - إذ يقول: ﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَاَّوُكُم مِّن فَضْلِهِ مَنْ إِن اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَا يَنتِ لِقَوْمِ يَسْمَعُونَ هَا الروم: ٢٣].

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْئَ ۚ إِنِّى فَاعِلُّ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَٱذْكُر رَّبَكَ إِذَا فَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِينِ رَبِي لأَقْرَبَ مِنْ هَنذَا رَشَدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٣٣ - ٢٤] هذا ضرب من التوحيد لأن من علم ألا تصرف له في نفسه، وأن التصرف لله - عز وجل - / [٢٧٤/ ل] فيه وفي غيره من العالم على الإطلاق، وأنه مصرف تحت مشيئته لا يستطيع حركة ولا سكوناً إلا بإذنه وإرادته / [١٣٠ أ/م] كان في ذروة من التوحيد،

<sup>(</sup>١) رواه البزار في كشف الأستار [٣٥١٧] وأورده الهيشمي في مجمع الزوائد [١٠/ ١٥] وصححه.

وعكسه من اعتقد أنه يفعل ما اختار من غير توقف على إرادة القادر المختار، فذلك من المشركين الكفار إما حقيقة كعبدة الأوثان، أو مجازاً كالقدرية المحادين للرحمن.

ومن ثم قال الفقهاء: إذا حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فإن شاء فعل وإن شاء ترك، ولا حنث عليه؛ لأنه أعطى [المشيئة حقها من الأدب، بخلاف ما إذا لم يستثن، فإن تألى فأكذب، ثم بالكفارة] عوقب، وقد عود بعض الناس أنه إذا قال: أفعل كذا إن شاء الله – عز وجل – وفق لفعله غالباً وإلا فلا.

﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوْةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَٱلْاَتْعَا تَعْدُ عَيْمَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَٱلتَّبَعَ هَوَنهُ وَكَانَ أَمْرُهُ وَفُرُطًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٢٨] يحتج به الجمهور في أن الله - عز وجل حو الذي يغفل من شاء عن ذكره ويضله وينسيه ونحو ذلك، وتأوله المعتزلة على معنى: أصبناه غافلاً، على ما عرف من تأويلهم.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَاۤ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ جُعَلّهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿ وَالْكَهُونَ وَعَلَقَ ذَلِكَ بَمُشَيّئته، فَلُو لَم يكن والحالة هذه تام الاختيار؛ لأنه خيره بين الإيمان والكفر، وعلق ذلك بمشيئته، فلو لم يكن والحالة هذه مختاراً لكان ذلك تكليف ما لا يطاق، إذ حاصله أنه يتوعده توعد مختار ويسخره تسخير محره، والجمهور تأولوا هذا على أنه أمر تحديد نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي ءَايَئِتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا ۖ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرًا أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ۗ ٱعْمَلُواْ مَا شِعْتُمُ ۗ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرً ﴾ [فصلت: ٤٠]، والإلزام باق عليهم إذ لو لم يكن مختاراً لما تحده، وليس لهم إلا الرجوع إلى أصلهم من أنه مختار من حيث الكسب، مجمر من حيث الكسب، مجمر من حيث خلق الفعل فيه على وجه لا يمكنه التخلص منه، أو على تفويض الجبرية، وهو أن هذا التخيير على تقدير ذلك التفويض، أي لو فوض إليه التفويض التام حتى كان مختاراً أن هذا التخيقة لكان منه ما وقع بالجبر من خير أو شر وإيمان أو كفر.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِيرَ عَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴿ ﴾ [الكهف: ٣٠] يحتج به المعتزلة في أن ثواب الأعمال أجر عليها للنص على ذلك، ويلزم أن تكون أعمالهم أثراً لهم يعاضون عنها بالأجر، وإلا لكان العوض والمعوض عنه من جهة

واحدة، وإنه محال وقد سبق هذا.

وجوابه من جهة الجمهور: أن الأجر تفضل من الله - عز وجل - على كسبهم، وتسميته أجراً لا يضيع مجازاً.

﴿ وَمَاۤ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآبِمَةً وَلَهِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿ وَمَاۤ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآبِمَةً وَلَهِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقلَبًا ﴾ [الكهف: ٣٦] هذا إنكار للبعث ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ اَ كَفُرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلاً ﴿ ﴾ [الكهف: ٣٧] أي يجادله، فيه مشروعية الجدال لإقامة الحق وإنامة الضلال، وجوباً أو ندباً على حسب الحال.

﴿ قَالَ لَهُ مَاحِبُهُ وَهُو تُحَاوِرُهُ آكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ مِن نُطُفَةٍ ثُمَّ مِن نُطُفَةٍ ثُمَّ مِن نُطُفةٍ ثُمَّ مِن نُطَفةٍ ثُمَّ مَن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلاً ﴿ ﴾ وَهُو تُحَاوِرُهُ وَ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلاً ﴿ ﴾ وَهُو تُحَاوِرُهُ وَ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنكَ رَجُلاً ﴾ [الكهف: ٣٧] استدلال على جواز البعث / [٢٧٧ / ل] بالقياس على الابتداء: ﴿ قُلُ أَلكَهِ مِن يَالْقِسُطِ وَاقْمُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ أَمْرَ رَبِي بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادَّعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

﴿ لَّلِكِنَّاْ هُوَ اللَّهُ رَبِّى وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّى أَحَدًا ﴿ الْكَهْف: ٣٨] أَي لَكَنَ أَنَا، فَاحتصر وأدغم حتى قيل: ﴿ لَّلِكِنَّاْ هُوَ اللَّهُ رَبِّى وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿ الْكَهْف: ٣٨] / [١٣٠ ب/ م] توحيد ﴿ لَّلِكِنَّاْ هُوَ اللَّهُ رَبِّى وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿ الْكَهْف: ٣٨] نفى للشرك، وقد سبق دليلهما ويأتي منه أشياء إن شاء الله عز وجل.

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﷺ [الكهف: ٣٩].

توحيد في المشيئة والقوة، ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ۚ فَأُصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِي خَاوِيَةً عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَلَيْتَنِي لَمْرَ أُشْرِكُ بِرَيِّنَ أُحَدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٤٢].

هذا ندم على الشرك وقع من هذا الشخص المعين، وفيه إشارة إلى أن كل مشرك سيندم في الآخرة، إذا حرم الجنة ودخل النار، وهم جديرون بذلك، فنسأل الله – عز

وجل - الثبات والعصمة والدخول في كنف الرحمة.

ويقال: إن هذين الرجلين المتحاورين هما المذكوران في «الصافات» القائل أحدهما للآخر ﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَنُرْدِين ﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَنُرْدِين ﴾ [الصافات: ٥٦].

وَيَوْمَ نُسِيِّرُ ٱلجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٤٧]، هذا من مقدمات الساعة، وهو ممكن غير أنه بعيد في قوة البشر، وإن أردت تقريبه فانظر إلى الغمام المطبق للفضاء كيف يسير، وهو كالجبال أو قريب منها.

﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٤٧] الآيتين، إخبار بالحشر والعرض على الله – عز وجل – واجب الوقوع؛ إذ كان خبر معصوم من الكذب.

﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَبُ فَكَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَنوَيْلَتَنَا مَالِ هَنذَا الْكِتَبُ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَلْهَا وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا إِلَى الْكَهْفِ: ٤٩]، فيه الحساب والمقابلة بصحائف الأعمال أخذاً باليمين والشمال ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ [الكهف: ٤٩] قيل: هما التبسم والضحك، وقيل: الذنب الصغير كالكذبة والكبير كالقذف.

﴿ إِلَّا أَحْصَلَهَا ۚ ﴾ [الكهف: ٤٩] أي تحريره وضبطه ﴿ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ وَالكهف: ٤٩] يحتج به المعتزلة، وحجتهم منه وجواها معروف كما سبق، وهذه جملة من أحكام اليوم الآخر يجب تسليمها والإيمان ها، لألها ممكن أخبر به الصادق، وكل ما كان كذلك فهو واجب الوقوع، يجب الإيمان به.

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِ كَةِ ٱسْجُدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ
رَبِّهِ مَ ۖ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ ۚ أَوْلِيَآ عَن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُولً بِئُسَ لِلظَّلِمِينَ بَدَلاً ﴾

[الكهف: ٥٠] احتلف فيه، فقيل: كان من طائفة من الملائكة يسمون الجن كما أن فيهم طائفة يسمون الروح، وقيل: هو من الجن المعروفين المخلوقين من نار، وهو أشبه؛ لوجوه:

أحدها قوله: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنَهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴿ وَالْجَآنَ خَلَقْنَهُ مِن الْعِرَافِ: ١٢] مع قوله - عز وجل - ﴿ وَالْجَآنَ خَلَقْنَهُ مِن وَخَلَقْتُهُ مِن نَّارٍ مِن نَارٍ مِن نَارٍ مِن نَارٍ مِن نَارٍ مِن نَارٍ مِن نَارٍ مِن الحن الله عن الجن الرحمن: ١٥] مع قوله ﷺ : ﴿ خلقت الملائكة من نور﴾ وهذا يقتضي أنه من الجن الناريين، لا من الملائكة النوريين : [٢٧٨ / ل].

الثاني: أن إبليس له ذرية بدليل ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَتِهِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَّا إِللَّهِ الشَّالِينَ أَنْ إِللَّهُ وَذُرِّيَّتَهُ وَأُولِيَآ مِن دُونِي وَهُمْ إِلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ وَأُولِيَآ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوا فَا بِلِمَ لِلطَّلِمِينَ بَدَلاً ﴿ وَ الكَهف: ٥٠] والملائكة لا ذرية لهم، فإبليس للشَّاكة، والقول بأنه منهم لكنه لما أبلس تجدد له النسل؛ ضعيف.

الثالث: أن قوله - عز وجل - : ﴿ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ ﴾ شبيه بالتعليل لفسقه بكون من الجن، من باب اقتران الحكم بالوصف المناسب، وهو يقتضي أن الفسق غالب على الجن أو كثير جداً / [١٣١ أ/م] حتى كألهم علة مناسبة لوجوده، وليس أحد من الملائكة كذلك.

الرابع: قول الملائكة: ﴿ قَالُواْ سُبْحَننَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ الْحِنَ أَلْجِنَّ أَكَانُوا عَبر جنس الملائكة، وإلا لكانوا قد أحالوا بالذنب على أنفسهم، وهو خلف من الاعتذار.

الخامس: أن الجن عند إطلاقهم يبادر الذهن إلى غير الملائكة، وهم الجن الناريون، وهو دليل الحقيقة المرادة.

﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّواْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ بَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف: ٥٣] أي: علموا وتيقنوا، وهو من استعمال الظن في موضع اليقين بقرينة.

﴿ وَلَقَدُ صَرَّفَنَا فِي هَنذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكُتُرَ شَيْءِ جَدَلاً ﴿ وَلَقَدُ صَرَّفَنَا فِي هَنذَا ذَم للجدل لا مطلقاً، بل إذا عاند الحق؛ لأن الكافر ضرب له أمثال الحق، ونظمت له براهين الصدق، فعاند وجادل بالباطل ليدحض به الحق ﴿ يُجُدِلُونَكَ فِي

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم كتاب الزهد والرقائق في أحاديث متفرقة [٢٩٩٦].

ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ١٠ ﴿ [الأنفال: ٦].

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِعَايَتِ رَبِّهِ عَالَمًا عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُومِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِى ءَاذَانِهِمْ وَقُرًا ۗ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُواْ إِذَا أَبَدًا ﴿ وَلَا تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُواْ إِذَا أَبَدًا ﴿ وَلَا تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُواْ إِذَا أَبَدًا ﴿ وَلَا اللَّهُ اللّ

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِعَايَتِ رَبِّهِ عَلَمَا وَنَسِى مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَطْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِعَايَتِ رَبِّهِ وَقُرَا ۗ وَإِن تَدْعُهُمۡ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوۤا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكُوبِهِمۡ أَكُوبُهُمۡ وَقُرَا ۗ وَإِن تَدْعُهُمۡ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوۤا عَلَىٰ قُلُوهِم مَن إِذًا أَبَدًا ﴿ هَا خَلَق فِي قَلُوهِم مَن إِذًا أَبَدًا ﴿ هَا خَلَق فِي قَلُوهِم مَن المَدى واعى الضلال والصوارف عن الهدى.

﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَانِي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنْسَنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَنُ أَنَ أَدُكُرَهُ وَ الْكَهْف: ٦٣] يعني الحوت، ﴿ قَالَ ذَالِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَالرَتَدًّا عَلَى ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿ الكهف: ٦٤] يستدل به على كون العلة الشرعية عدمية بطريق أولى؛ إذ كان ذهاب الحوت وانعدامه من حيث فقدانه علامة على وجود الخضر الذي طلباه.

﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّن عِبَادِنَا ءَاتَيْنَهُ رَحْمَةً مِّن عِندِنا وَعَلَمْنَهُ مِن لَدُنَا عِلْمَا ﴿ وَ الكهف: ٦٥] أي: من عندنا، وهذا هو متعلق الصوفية وأهل السلوك في إثبات العلم اللدي، نسبة إلى ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا ءَاتَيْنَهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنا وَعَلَمْنِهُ مِن لَدُنَا عِلْمَا ﴾ [الكهف: ٦٥] وهو إلهام المعرفة بالحقائق الغيبية وغيرها، ثم إن العلم اللدي إذا تقدمها استعداد بالعلوم النظرية أقوى مما إذا ورد على النفس غير مستعدة، والخضر عليه السلام - كان قد تقدم له استعداد بذلك على ما حكى في قصته ومبدأ أمره، فلهذا كان علمه اللدي عالى الطبقة بحيث صلح به أن يكون معلماً لموسى الكليم - عليه السلام. فإن قيل: سائر علوم الناس من لدن الله - عز وجل - وعنده؛ فما وجه تخصيص السلام. فإن قيل: سائر علوم الناس من لدن الله - عز وجل - وعنده؛ فما وجه تخصيص بعض العلوم / [٢٧٩ / ل] باللدي؟ قلنا: اللدنية والعندية متفاوتة في مراتب الخصوص، فهذا العلم اللدي خاص، ألا ترى أن السلطان يعطي جنده وحاشيته ورعيته، ويخلع عليهم على مراتبهم من الصوف إلى ثياب الذهب والجميع من عنده وخزانته، فكذلك هاهنا.

﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلَ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشَدًا ﴿ وَالكَهَفَ: 17] فيه استحباب طلب العلم حتى للعالم زيادة على ما عنده والسفر في طلبه وسؤال المشايخ الصحبة لذلك، اقتداء بموسى عليه السلام.

﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿ وَالكَهُفَ: ٦٧] الآيتين، فيه جواز الإعراض عن صحبة المريد والتلميذ إذا علم أن الطريق صعب عليه، وطي الأسرار عنه لذلك والاقتصار به / [١٣١ ب/ م] على ما يطيق من ذلك الطريق، اقتداء بالخضر، وهو من سياسة المشايخ والعلماء للمريدين والطلبة. وفي الأثر. «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله» (١).

﴿ قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴿ وَالكَهف: ٦٩] فيه استحباب تعليق الأمور المطلوبة والأراجي ونحوها بالمشيئة، احترازاً من التالي المكذب اقتداء بموسى – عليه السلام – وبما سبق في أوائل السورة.

فإن قيل: موسى علق صبره على المشيئة ولم يصبر، وسليمان ترك التعليق في رجاء حصول الأولاد للجهاد فلم يحصلوا؛ فقد استوى التعليق وعدمه، فما فائدته؟ وجوابه: أن التعليق بالمشيئة ليس موجباً لحصول المطلوب، كيف وأن مقتضاه الترديد بين أن يشاء الله فيفعل أو لا يشاء فلا يفعل؟ وإنما فائدته أن الإنسان إذا تأدب مع الله – عز وجل بتعليق الأمور بمشيئته وتقييدها بإرادته، كان أجدر بحصول مراده وأمنيته، على أنا لا نسلم أن موسى لم يحصل له ما علق على المشيئة، فإنه كان نبياً ذا كتاب وشريعة، وهو إمام عدل وحق يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأنه لما رأى الخضر قد خرق سفينة قوم مساكين، وقتل غلاماً لم يبلغ الحلم أخذ برجل الخضر ليلقيه في البحر فيقتله بالغلام، فلولا أن الله – عز وجل – ثبته وصبره لكان قد أمضى ما هم به من قتل الخضر كما قتل القبطي بوكزه، فالصبر المهم قد حصل وأفاد تعليقه بالمشيئة، ولعله لولا ذلك لم يصبر ولكان قد قتل الخضر.

﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْعَلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٧٠] فيه استحباب تأديب المشايخ للمريدين بالوصايا الحسنة من ترك الاعتراض ونحوه،

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [١/ ٥٩] [١٢٧] وعزاه الحافظ ابن كثير [١/ ٥٠١] للخليفة على - عليه السلام موقوفاً عليه.

والتزام المريد ذلك إذا وثق بحسن طريق الشيخ وسلوكه لمقتضى وصية الخضر، [٢٨٠ ل] وفيه وفيما بعد جواز الاعتراض على المشايخ فيما يخالف ظاهر الشرع ممن له ذلك من أولي الأمر العام اقتداء بموسى، وأن فاعل ما يخالف ظاهر الشرع إذا ادعى أن ذلك جائز في العلم الباطن ونحوه، لا يسمع منه إلا بدليل شرعي قاطع كالنص على الخضر.

﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿ الكهف: ٧٢] فيه تقريع المريد وتذكيره بما يقوي همته على الصبر على صعوبة السلوك؛ لأن ذلك أجدر بالوصول.

﴿ قَالَ لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أُمْرِى عُسْرًا ﴿ وَالكَهف: ٧٣] فيه أن الناسي معذور، وأنه ينبغي مسامحته إذ هو غير منتهك للحرمة، ومن ثم ورد شرعنا بالعفو عنه وأنه غير مكلف.

﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَى إِذَا لَقِيَا غُلَمًا فَقَتَلَهُ وَ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةٌ بِغَيْرِ نَفْسٍ لِّقَدْ جِغْتَ شَيَّا نُكْرًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٧٤] إشارة من موسى إلى ما كان عنده في التوراة أن / [١٣٢ أ/م] النفس بالنفس إلى قوله - عز وجل -: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَالِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُم بَعْدَ ذَالِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿ قَلَ اللَّائِدَةِ: ٣٢] وأن موسى كان يتبع نصوص كتابه عاملاً ها.

﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبُواْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ وَ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿ إِلَى الْكَهْفَ: ٢٧] هذا تعريض من موسى بالاعتراض والإنكار؛ إذ كان قد التزم له تركه وألا يصاحبه إن عاوده ﴿ قَالَ هَلذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكُ ۚ سَأُنتِئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿ إِلَى الْحَهْفَ: ٢٨] هذا فيه ترتيب أحكام التصريح على التعريض إذا أفهم معناه بقرينة؛ لأن الخضر رتب على تعريض موسى بالإنكار من مفارقته ما كان التزمه له بالتصريح به.

﴿ قَالَ هَـنذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنتِئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْر تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَبُرًا ۞ ﴾ [الكهف: ٧٨] فيه استحباب التبرؤ من التهم وإقامة الأعذار بكشف الأسرار.

﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكُ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٧٩] قيل كان خلفهم يطلبهم، وقيل: قدامهم مرصداً لهم، و «ورا» مشترك بينهما؛ لأنه مشتق من المواراة، وكلا الجهتين يحصل ذلك منه.

﴿ ﴿ وَتَرَكَّنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَبِنِ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٩٩] فيه إثباته وقد سبق في ﴿ الأنعامِ ﴾ .

﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتَ أَعْيُنْهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿ اللَّهِفَ: ١٠١] فيه وجوب النظر والاستدلال؛ لأنه ذمهم على تركه بما حلقه فيهم من الصارف عنه، إذ معناه كانت أعين رءوسهم وقلوهم معرضة عن النظر في ملكوتي ليذكروا بذلك وجودي وجبروتي.

﴿ أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقَتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِ بَعْدَهُ لَيُؤْمِنُونَ ﷺ [الأعراف: ١٨٥].

ولا يجوز حمل الذكر على اللساني؛ لأنه ليس بالأعين، ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنْهُمْ فِي غِطَآءِ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿ الكهف: ١٠١].

مثل ﴿ أُوْلَتِهِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أُوْلِيَآءَ يُضَعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴿ ﴾ [هود: ٢٠].

﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيَ أُولِيَآءَ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَمُّمُ لِلْكَفِرِينَ نُزُلاً ﴾ [الكهف: ١٠٢].

أي: وأسكت عنهم ولا أعاقبهم، هذا لا يكون، وفيه تعظيم الشرك قبحاً والتوحيد حسناً، وهو مثل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرَكَ بِاللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰۤ إِنَّمَا عَظِيمًا ﷺ ﴿ [النساء: ٤٨].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَدِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلاً ﴿ ﴾ [الكهف: ١٠٧] الجسمانيين كما مر.

﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِلْكِلْمَنْتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَنتُ رَبِّي وَلَوْ جِعْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ١٠٩] يستدل بها من رأى قدم القرآن؛ لأنها اقتضت أن كلماته عز وجل - لا تفنى ولا تنفد، وما كان كذلك فهو قديم، واعترض عليه بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار، فإنهما لا ينفدان وهما حادثان، وربما فرق بأن نعيم الجنة لا ينفد من طرف لا يزال وهو الأبد، والكلمات لا تنفد من الطرفين، لا تزال و لم تزل وهو الأزل، وهذا الفرق عين محل النزاع.

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّ لَكُمْ يُوحَى إِلَى أَنَّمَا إِلَاهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَلِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿ الكهف: ١١٠] هذا حصر له في البشرية، باعتبار من نازعه في النبوة، وسأله الآيات عناداً ونحوهم، وأما باعتبار نفسه من حيث هو فلا ينحصر في وصف البشرية إذ له صفات / [١٣٢ ب /م] أخر ككونه جسماً، حياً، متحركاً، بشيراً نذيراً، نبيا رسولاً وغير ذلك، والحصر يأتي على ضربين: مطلقاً باعتبار جميع الجهات، ومقيداً باعتبار بعضها كما في هذه الآية، وهذه من مسائل المفهوم الحصري.

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَى أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحِدٌ ﴾ [الكهف: ١١٠] إثبات للتوحيد ﴿ قُلْمَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِّهِ عَلَيْهُمَلْ عَمَلاً صَلِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ مَ للتوحيد ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِّهِ عَلَى الرؤية كما سبق. أَحَدًا ﴿ ﴾ [الكهف: ١١٠] يحتج به على الرؤية كما سبق.

\* \* \*

## القول في سورة مريم

﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَ لِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ آمْرَأَتِى عَاقِرًا ﴾ [مريم: ٥] اعترض به الشيعة على الحديث الصحيح المشهور أن النبي على قال: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة) (١) قالوا: لأن زكريا نبي وقد سأل أن يوهب له وارث فوهب له يحيى، فورثه، وهو يقتضي أن الأنبياء يورثون فيكون الحديث المذكور متروكاً لوجوه:

أحدها: أنه خبر واحد وهو عندهم غير معتبر.

الثاني: أنه على خلاف نص القرآن القاطع فلا يقبل.

الثالث: أن العباس وعلياً وفاطمة نازعوا أبا بكر في روايته إياه كما ثبت في الصحيحين.

وأجاب الجمهور عن الأول: خبر / [٢٨٢ / ل] الواحد عندنا حجة، وعن الثاني بأن زكريا إنما ورث العلم لا المال، فلا يكون الخبر مخالفاً للنص، وعن الثالث: لا نسلم ألهم نازعوا أبا بكر – رضي الله عنه – سلمناه لكنهم نازعوه أولاً لعدم علمهم بالخبر، فلما أثبته لهم بكثرة من رواه من الصحابة كعمر، وعثمان، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن، وأبي هريرة، وعائشة – رضوان الله عليهم – قبلوه وسلموا له، وعن الرابع: بألهما نسيا الرواية فلما ذكرا فتركا المطالبة وحينئذ لا تناقض.

ويشكل على هذا أنه لو كان كذلك لما كررت فاطمة مطالبة أبي بكر مراراً، ولما طلبه العباس وعلى عمر بعد أبي بكر، ثم لما منعهما واحتج عليهما بالحديث رأياه [كاذباً آثما] كما رواه مسلم من حديث مالك بن أوس بن الحدثان البصري.

﴿ يَنزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَم السَّمُهُ حَيِّىٰ لَمْ خَعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ۞ ﴾ [مريم: ٧] يحتج به من رأى الاسم المسمى مع قوله بعد ﴿ يَنيَحْيَىٰ خُدِ ٱلْكِتَبَ بِقُوَّةً وَوَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّكْمَ صَبِيًّا ۞ ﴾ [مريم: ١٢] فنادى الاسم فدل على / [١٣٣ أ /م] أنه

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في صحيحه [٣/ ١٣٧٨] ح [١٧٥٧].

المسمى، ولا حجة فيه كما سبق، ومعناه يا أيها الشخص المسمى يحيى ونحوه.

﴿ قَالَ كَذَالِكَ قَالَ رَبُّكَ هُو عَلَى ّ هَيِن وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيًّا ﴾ [مريم: ٩] يحتج به من رأى المعدوم ليس بشيء؛ لأنه أخبر أن زكريا قبل وجوده لم يك شيئًا، وهو حينئذ معدوم، فلو كان المعدوم شيئًا لما صح هذا الخبر، وأجاب المعتزلة: بأن معناه لم تك شيئًا مذكورًا، كما صرح به في موضع آخر، فالمنفي هو المذكورية لا الشيئية، وبعض المعتزلة لم يقتصر على أن المعدوم شيء، بل زعم أنه ذات وجوهر وعرض، وكألهم زعموا ذلك من قبل أن صدور الموجودات عن عدم محض لا يعقل، فأثبتوا في العدم شيئًا يكون مادة للموجودات، وتخيلوا أن المعدومات في بحر العدم كالجواهر في قعر البحر متقررة في ذواتما، وإن غابت عن الحس، وهي نزعة فلسفية تلقوها عن الفلاسفة في إثباهم قدم الهيولي وهي المادة الإمكانية، ولو كان المعدوم شيئًا لكان عن الفلاسفة في إثباهم قدم الهيولي وهي المادة الإمكانية، ولو كان المعدوم شيئًا لكان الموجود لا شيء، أو لاستوى الموجود والمعدوم في الشيئية وإنه محال.

﴿ قَالَ رَبِّ آجْعَلَ لِّي ءَايَةً ﴾ [مريم: ١٠] أي: على وجود الولد ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلًا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿ ﴾ [مريم: ١٠] هذه علامة عدمية، وهي نفي الكلام على أمر وجودي، وهو وجود الولد، فيحتج به على جعل علة الحكم الشرعي أمراً عدمياً على الأصح فيه؛ لأن علل الشرع أمارات ومعرفات لا موجبات ومؤثرات.

﴿ فَأَشَارَتَ إِلَيْهِ ۗ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًا ﴿ وَمِع: ٢٩] العادة اطردت بأن مثل هذا لا يتكلم ﴿ قَالَ إِنّى عَبْدُ ٱللّهِ ءَاتَننِيَ ٱلْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًا ﴿ وَلَا عَبْدُ اللّهِ عَالَىٰ اللّهِ عَالَىٰ اللّهِ عَالَىٰ اللّهِ عَالَىٰ اللّهِ عَالَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ بناسوته نَبِيًا ﴿ وَرَبّمَا مُوهُوا بأنه عَبْدُ بناسوته دون لاهوته كما سبق من قولهم وهو تمحل.

﴿ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿ ﴾ [مريم: ٣٠] رد على اليهود حيث أنكروا نبوته.

﴿ وَبَرَّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ مَجْعَلِّنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿ ﴾ [مريم: ٣٢] و لم يقل بوالدي كما

قال [يحيى؛ تبرئة وتنزيها لمريم عما رميت به من السوء، وكان كلامه هذا معجزاً حارقاً] للعادة آمن به من آمن وكفر به من كفر.

﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱغْبُدُوهُ ۚ هَلَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿ وَمِهِ : ٣٦] يعني طريق التوحيد ﴿ إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَتَأْبُتِ لِمَ تَغْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيَّا ﴿ وَهِ لَا يُبْصِرُ وَلا يُعْنِى عَنكَ شَيَّا ﴾ [مريم: ٤٢] يحتج به على إثبات السمع والبصر لله – عز وجل – لأنه أنكر على أبيه عبادة من لا يسمع ولا يبصر، وعرض له بعبادة من يسمع ويبصر هو الله – عز وجل.

واعلم أن المثبت لله – عز وجل – صفتا السمع والبصر وأنه ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّهَ اللَّهَ الله عَ الله عَلَيْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعُ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [الحج: ٦١] يسمع ويبصر لا إثبات الجارحة كالعين والأذن، والإنسان إنما يسمع ويبصر بقوة السمع والبصر لا بالأذن والعين، بل هما محل لتلك القوة، فنظير تلك القوة في حق الله – عز وجل – نسميها صفة له، وهي مجردة من غير جارحة.

﴿ يَتَأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيَ أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا ۞ ﴾ [مريم: ٤٣] فيه جواز بل وجوب تقليد العامي للعالم الثقة الأمين.

﴿ يَتَأْبَتِ إِنِّى أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَنِ وَلِيًّا ﴿ ﴾ [مريم: ٤٥] جعل مس العذاب سبباً لاتباع الشيطان، والمراد أن سبق العلم باستحقاق العذاب موجب للضلال الذي يستحق به العذاب، فعلى هذا إذا قيل: عصى فعذب،

يقال: بل عذب فعصى، ما سبق من قول القائل: وقع فلان فمات، فقيل: بل مات فوقع. ولعلك تنكر أن تعلق العلم بشيء موجب له فقد سبق أن الإرادة والقدرة لا يتعلقان إلا بما يتعلق / [٢٨٤ /ل] به العلم، ومجموع هذه التعلقات موجبة لوقوع متعلقها.

﴿ قَالَ سَلَمُ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى ۚ إِنَّهُ وَكَانَ بِي حَفِيًّا ﴿ وَمِيم: ٤٧] هذا وعد بالاستغفار وفي به في قوله: ﴿ وَٱغْفِرْ لاَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلضَّالِّينَ ﴾ هذا وعد بالاستغفار وفي به في قوله: ﴿ وَٱغْفِرْ لاَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلضَّالِّينَ ﴾ [الشعراء: ٨٦] فلما أصر أبوه وتبين إبراهيم أنه عدو لله تبرأ منه كما سبق.

﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحُمُتِنَآ أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًا ﴿ وَهَاهِ فِي مُوضَع آخر وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَحُمُتِنَآ أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴿ وَقُلْ مُوسَى كَانَ فِي الدّعوة وَزِيراً وَفَى مُوضَع رسُولاً، وكان جامعاً للصفات الثلاث، ولكن موسى كان في الدّعوة أشهر منه.

﴿ أُولُتَهِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيَّانَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنَ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَاءِيلَ وَمِمَّنَ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَا ۚ إِذَا تُتَلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَئتُ ٱلرَّحْمَنِ خَرُواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَتِهِكَ مِن النبيين في سورة «النساء» في قوله – عز وجل –: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَتِهِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيَّنَ وَٱلصِّدِيقِينَ وَٱلشَّهَدَآءِ وَٱلصَّلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيَّانَ وَٱلصِّدِيقِينَ وَٱلشَّهَدَآءِ وَٱلصَّلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ مَعَ ٱلْذِينَ فِي النبيين، والذين في سورة مرع /[178] أم هؤلاء أعم وأكثر لتناولهم جميع النبيين، والذين في سورة مرع /[178] أم هؤلاء أعم وأكثر لتناولهم جميع النبيين، والذين في سورة مرع /[178] أم الله عنهم؟ فيه نظر.

﴿ جَنَّتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [مريم: ٦١] إشارة إلى أن النافع هو الإيمان بالغيب إذا العيان لا يكابر، ألا تراه يقول: «عباده» وهو وصف مدح اقترن بالإيمان بالغيب اللازم عن وعده بالجنات وتصديقهم له وهو يقتضي تعليل مدحهم بإيماهم الغيبي.

﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُوا إِلَّا سَلَنَما ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿ [مريم: ٦٢] استثناء منقطع، إذا السلام ليس من جنس اللغو، والاستثناء أحد المحصصات للعموم، وهو متصل ومنقطع؛ فالمتصل ما كان من الجنس، والمنقطع خلافه.هذا المتداول، وله تفسير آخر يأتي إن شاء الله – عز وجل – ذكره في آخر الدخان.

﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُوا إِلَّا سَلَمًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًا ﴿ آمرِم: ٦٢] يحتج به من رأى أن في الجنة ليلاً ولهاراً، ومن أنكره احتج بقوله – عز وجل –: ﴿ مُتَّكِفِينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرْآبِكِ ۗ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿ مُتَّكِفِينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرْآبِكِ ۗ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿ وَهَا المصححان لوجود الليل والنهار، فإذا انتفيا انتفيا لانتفاء الشيء بانتفاء علته.

وتأول هذه على معنى: أن رزقهم يأتيهم عند حاجتهم إليه في وقت هو نظير البكرة والعشى في الدنيا.

﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأُمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَالِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَالِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿ وَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ أَيْفَنَا وَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْوَلَا لَاسْاعِرَا لَهُ إِلَيْكُ فَلَا لَا لَا لَهُ إِلَٰ لَكُ لَلْهُ لَا لَيْنَ لَيْكُونَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلَاقًا وَمَا بَيْنَ أَيْلِكُ أَوْمَا فَلَا لَاسْاعِرَا لَا لَاسْاعِرَا لَا لَالْلَالَا لَا لَالْفَالَا لَا لَالْلَالِيْلِكُ فَلَا لَالْلَالِهُ لَا لَالْلَالَالِكُونَا لَالْلِلْكُ لَا لَالْلَالِكُونَا لَالْلَالِكُونَا لَالْلَالَالِيْلِكُ لَالْلِكُونَا لَالْلَالِكُونَا لَالْلَالِكُونَا لَالْلَالِلْكُونَا لَالْلِلْلِكُونَا لَالْلِلْكُونَا لَالْلَالِكُونَا لَالْلَالِهُ لَالْلَالِلْلِكُونَا لَلْلِلْلِلْكُونَا لَالْلَالِلْلَالِلْلَالِكُونَا لَلْلِلْلُولِلْلِلْلِلْلِلْلِلْكُونَا لَلْلِلْلِلْلْلِلْلْلِلْلِلْلِلْلَالِلْلَالِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلْلِلْلْلِلْلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلِلْلْلِلِ

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكني عن علم ما في غد عـم خلافاً للفلاسفة، فإهم قالوا: الزمان إما منقض وهو الماضي، أو غير منقض / [٥٨٦/ ل] وهو المستقبل، ولا حال. ورد بأن غير المنقضي إما حاضر وهو الحال، أو منتظر وهو المستقبل. وقالوا أيضاً: الزمان إما منتظر وهو المستقبل أو لا وهو الماضي، ورد بأن غير المنتظر إما حاضر وهو الحال، أو منقض وهو الماضي، وحجتهم المعتمدة أن الزمان حقيقة سيالة لا تستقر، فكل ما ادعيتموه حالاً ورد عليه التقسيم إلى ماض ومستقبل وحال، ويلزم منه تسلسل الأحوال، وانقسام الحال إلى الماضي والمستقبل، وإنه محال.

والمسألة مبنية على الجوهر الفرد، من أثبته أثبت الحال، ومن لا فلا، ومن حجج النحاة أن العرب وضعت لفعل الحال صيغة، كما وضعت لطرفيه، ونصت على الحال بالآن، كما أخلصت المستقبل بالسين، وسوف، وزعم بعضهم أن «يفعل» مشترك بين الحال والمستقبل، وكل ذلك يدل على ألهم تصوروا الحال وعقلوا إمكانه بالضرورة، حتى وضعوا له.

وأجيب بأن ذلك حال تقريباً لا تحقيقاً، واحتج / [١٣٤ ب /م] مثبتو الحال بأن منكر الحال حال إنكاره إما أن يكون في زمن ماض، أو مستقبل وهو محال، وإلا لزم عدمه بعد الماضي، أو أنه لم يوجد بعد تبعاً للمستقبل، فتعين أنه في زمن بينهما وهو الحال، وهذه قوية لا مخلص للفلاسفة منها.

﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَانُ أَءِذَا مَا مِتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿ ﴾ [مريم: ٦٦] هذا إنكار للبعث، وجوابه: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيَّا ﴾ [مريم: ٦٧] أي: كما ابتدأناه عن عدم نوجده، ولو عن عدم، وهو قياس الإعادة على الابتداء.

﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتَّمًا مَّقْضِيًّا ﴿ ﴾ [مريم: ٧١] يعني النار يمر الناس على الصراط وهو كالجسر مقنطر عليها؛ فالمتقي ناج، وغيره هاو فيها.

﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَلَةِ فَلْيَمْدُدُ لَهُ ٱلرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَى إِذَا رَأُواْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُو شَرُّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿ ﴾ [مريم: ٧٥]، يحتج بما المعتزلة، إذ نسب الكون في الضلالة إلى الضال، ويجاب بأن الكون فيها أعم من أن يكون بفعله أو بخلق الله – عز وجل – وجبره إياه، والعام لا يدل على الخاص، وكذا الجواب عن قوله – عز وجل –: ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدُواْ هُدًى مُ وَالْمَاسُ، وَكَذَا الجواب عَن قوله – عز وجل –: ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدُواْ هُدًى مُ وَالْمَاسُ، وَالْمَانُ وَخَيْرٌ مَرَدًا ﴿ وَالْمَانُ وَاللَّهُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلَا الْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلَا الْمِانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَالْمُانُ وَالْمَانُ وَالْمُونُ وَلَا وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلَالَهُ وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلَى الْمَالُونُ وَلَالْمُونُ وَلَامُ وَلَا وَلَامُونُ وَلَالَالُهُ وَلَالَا وَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلْمَانُ وَلَالَهُ وَالْمَانُ وَلَا وَلَامُ وَلَا وَيَعْلُ اللَّهُ وَلِي مَا وَلَا وَالْمَانُ وَلَامُونُ وَلَالْمَانُ وَالْمَانُ وَلَامُونُ وَالْمُونُ وَلِهُ وَلَا وَلَامِ وَلَا وَلَالْمَانُ وَلَامُ وَلَا الْمُولُ وَلَا وَلَامُ وَلَا وَلَا مُعْلَى وَلَا وَلَامُ وَلَا وَالْمَانُ وَلَا وَلَامُونُ وَلَا وَلَامُونُ وَلَامُوالِ وَالْمَانُ وَلَامُونُ وَلَامُونُ وَلَامُ وَالْمُولُ وَلَا وَلَامُ وَلَا وَلَامُونُ وَلَامُونُ وَلَامُونُ وَلَا وَلَامُ وَلَالْمُولُ وَلَامُ وَالْمُؤْلُولُ وَلَا وَلَامُونُ وَلَامُ وَلَا وَلَامُ وَلَا وَلَامُ وَلَامُ وَلَا وَلَامُونُ وَلَامُ وَلَا وَلَالْمُؤْلُولُولُولُولُ وَلَالْمُولُ وَلَا وَلَالْمُولُولُولُولُولُ وَلَا وَلَامُولُولُ وَلِمُ وَلِهُ وَلَالْمُولُ وَلَا لَالْمُؤْلُ

﴿ أَطَّلُعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿ أُمِيمَ: ٢٨] استدلال بالسبر والتقسيم كما مر في ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنهُ حَرَامًا والتقسيم كما مر في ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنهُ حَرَامًا وَحَلَىلاً قُلْ ءَآلِلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أُمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتُرُونَ ﴾ [يونس: ٥٩]. ﴿ وَمَا يَلْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿ ﴿ وَمَا يَلْبَغِي اللَّهِ مَا قبله وبعده دال / [٢٨٦ ل] على الرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿ [٢٨٦ ل] على استحالة الولد للله – عز وجل – ومنافاة الولدية للملكية، واستعظام هذا القول جداً، وقد سبق جميع ذلك.

## القول في سورة طه

﴿ ٱلرَّحْمَانُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۞ ﴾ [طه: ٥] سبق القول فيه.

﴿ ٱللَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ ۗ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۞ ﴾ [طه: ٨] – سبق أيضاً.

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـُمُوسَىٰ ﴿ وَلَى فِيهَا مَعَارِبُ أُخْرَىٰ ﴿ قَالَ هِى عَصَاىَ أَتَوَكَّوُا عَلَيْهَا وَأَهُشُ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِى فِيهَا مَعَارِبُ أُخْرَىٰ ﴿ وَهَ ١٨] هذا جواب السؤال، وباقي كلامه زائد على الجواب المطابق استئناساً من موسى، ويستدل به على الجواب بأكثر مما سئل عنه لفائدة، إما الاستئناس كما هاهنا، أو زيادة فائدة وتمهيد فاعدة، كقوله و عن سئل عن البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» (١٠).

﴿ فَأَلْقَلْهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠] الآيتين، هذا من المعجزات النبوية، وتوجيهه عن المتكلمين أنه يخلق الحياة فيها إذا شاء ويسلبها عنها إذا شاء، وزعم بعضهم أنا العصا كانت من آس الجنة، وفيها حياة كامنة، إذا أريد انقلاها حية ظهرت الحياة وكمنت الجمادية، وإذا أريد عودها عصاً انعكس ذلك، وهو بعيد، ولعله /[١٣٥ أ/م] مأخوذ

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الطهارة (١٢) وأبو داود في الطهارة (٨٣) والترمذي في الطهارة (٩٣) والنسائي في الطهارة [١/ ٥٠] وفي التيمم [١/ ١٧٦] وابن ماجة في الطهارة وسننها [٣٨٦] وأحمد [٢/ ٢٣٧، ٣٦١، ٣٦١) والدارمي [٣/٧] والدارقطني [٣/ ٢٠١٧] والبيهقي في السنن [٣/١] والدارقطني [١/ ٣٦] والدارقطني [٣/ ٤٧٨].

من قول أصحاب الكمون، عند الاستدلال على حدوث الأعراض، والفلاسفة ينكرون قلب العصي حية، وصرح لي بعضهم بذلك، وجعل يتعجب من تصديقي به.

﴿ وَٱجْعَل لِي وَزِيرًا مِّنَ أَهْلِي ﴾ هَرُونَ أَخِي ﴾ آشُدُدْ بِهِ آأْزِي ﴿ وَأَشْرِكُهُ فِي السّبِعة على أن علياً هو الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ وقرروه بأن هذا النص اقتضى أن هارون شريك موسى في أمره، والحديث وهو قوله ﷺ لعلي: ﴿ أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي﴾ اقتضى إثبات المنازل الهارونية من موسى لعلي من محمد ﷺ إلا النبوة، ومن منازل هارون الشركة في أمر موسى، فاقتضى مشاركة على لمحمد في أمره، ثم النبي ﷺ كانت له النبوة والإمامة، وقد استثنى النبوة عن مشاركة على فيها، فوجب أن يكون شريكه في الإمامة»، لكن قام الدليل وانعقد الإجماع على أنه لم يكن شريكه فيها حال حياته، فوجب أن يبقى مقتضى الحديث فيها بعد وفاته؛ لزوال المانع، ثم أكدوا ذلك بقوله ﷺ: ﴿ إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي» رواه أحمد في المسند من حديث عمران بن / [٢٨٧/ ل] حصين، وفي كتاب فضائل على من حديث بريدة بن الحصيب ﴿ وهو وليكم بعدي».

﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيَ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ اثُمَّ هَدَىٰ ۞ ﴾ [طه: ٥٠] أي خلقته وبنيته ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيَ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ اثُمَّ هَدَىٰ ۞ ﴾ [طه: ٥٠] إما بعقل كالعقلاء، أو بإلهام كغيرهم، كالنحل في بناء بيوتها، والعنكبوت في نسجه، وغيرهما.

﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿ وَاللّٰهِ الشارة من فرعون إلى إنكار البعث والقول بالدهر، فأجابه موسى بإثبات البعث بقوله: ﴿ وَنَندَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ اللَّيْمَنِ وَقَرّبْنَهُ نَجْيًا ﴾ [مريم: ٢٥] أي: يعلم تلك القرون علم ضبط، ثم إذا جاء وقت إعادتما أعادها، وبدليل البعث وهو قوله: ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ مَ أَزْوَاجًا مِن نَبّاتٍ شَتَى وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً وَأَنزَلَ مِن ٱلسَّمَاءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ مَ أَزْوَاجًا مِن نَبّاتٍ شَتَى الله على الله العام على المعت في القرآن، وقد سبق وسيأتي إن شاء الله عز وجل.

﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا ۗ فَإِذَا حِبَالْهُمْ وَعِصِيُّهُمْ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿ ﴾

[طه: ٦٦] يحتج به من يرى السحر خيالاً لا حقيقة له، لقوله: ﴿ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ ﴾، المشهور والمشهور أن له حقيقة في الخارج؛ لأنه يقتل، ولا شيء مما يقتل بخيال، أو لا حقيقة له، وقد أوجب جماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأحمد القصاص في القتل بالسحر عمداً، ولولا أن له حقيقة لما فعلوا، وقد يقال: إن الخيال / [١٣٥ ب/ م] والوهم قد يغلبان فيقتلان ولا حقيقة لهما خارجية، ويجاب بأن القتل أثر وجودي خارجي، والأثر الوجودي الستحال أن يكون مؤثره عدمياً لاستحالة تأثير العدم في الوجود.

﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوۤا ۚ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَنِحِرٍ ۗ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿ وَاللّٰهِ وَلَا يَعْلِحُ عَام بعدم فلاحه في الدنيا والآخرة ما للسّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿ فَيَ لَلّٰهِ السّيطان خاسئاً [مذموماً] مدحوراً قبيح السمعة سيئ الحالة والقالة.

﴿ قَالَ ءَامَنَتُمْ لَهُ وَقَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ أَإِنَّهُ لَكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَرَ الَّذِي عَلَّمَكُمُ وَأَرْجُلَكُم مِنْ خِلَفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا فَلَا قُطِّعَرَ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَ أَيُّنَا أَشُدُ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿ وَلَهُ اللهِ وَلا أَصلها لتمكن المصلوب على الجذع تمكن المظروف على الظرف.

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَاصْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَآ تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿ فَهِ ﴿ [طه: ٧٧] وهو من معجزاته، ضرب البحر بعصاه فامتنع، فأوحي إليه أن أكنه، فكناه، وقال: انفلق أبا خالد، وهي كنية البحر، ﴿ فَأُوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ ٱضۡرِب بِعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ اللهُ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿ فَاللهُ وَلَا الشّعراء: ٣٦] وظهرت أرض البحر يابسة ويعايا بها، فيقال: ما أرض لم تر الشمس إلا مرة واحدة؟! وهي هذه. ﴿ فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ ـ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿ وَهَ ٧٨] هذه من الإشارات / [٨٨ / ل] جوامع الكلم.

﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ۞ ﴾ [طه: ٧٩] بالكسب والتسبب، عند الجمهور، وبخلق الضلال عند المعتزلة، و﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ۞ ﴾ [طه: ٧٩] يحتمل أنه تأكيد لمعني ﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ۞ ﴾ [طه: ٨٥]، ويحتمل أن ﴿أَصْلَى لما كان في سياق الإثبات كان مطلقاً لا عموم له، يصدق بمرة واحدة بين إرادة العموم منه بعموم لازمه، وهو سلب الهداية، إذ الضلال يلزمه عدم الهدى.

﴿ قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَى آَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِنَرْضَىٰ ﴿ وَلَهُ: ٨٤] يستفاد منه أن الأمر للفور؛ لأن موسى كان مأموراً بالسعي لميقات ربه، ثم إنه علل عجلته برضى ربه، وجعلها سبباً له، وإذا كانت الفورية في امتثال الأمر سبباً للرضى، كان التراخي سبباً للغضب عملاً بموجب قياس العكس، وغضب الله – عز وجل – واجب الاجتناب، ورضاه واجب التحصيل، وسببه فورية الامتثال، وسبب الواجب واجب، ففورية الامتثال واجبة، وهو المطلوب.

﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ﴿ ﴾ [طه: ٨٥] يحتج به الجمهور لإضافة الله – عز وجل – فتنتهم إلى نفسه، وربما أجيب بأن الفتنة هاهنا الاختبار لا الضلال، اختبرهم فلم يثبتوا على محك الامتحان.

﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنَ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ﴿ وَلَهُ: ٨٥] يحتج به المعتزلة لإضافة الضلال / [١٣٦ أ/م] إلى السامري، ويجاب عنه بأنه أضيف إليه باعتبار التسبب والكسب، وقد سبق في «الأعراف» أن موسى قال: «يا رب هذا السامري صاغ العجل فمن أنطقه؟» قال: أنا، قال: فما فتن قومي إلا أنت ﴿ إِنْ هِمَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ الأعراف: ٥٥١]، قال: أحسنت يا حكيم الحكماء.

﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ مُ خُوَارٌ فَقَالُواْ هَىٰذَآ إِلَىٰهُكُمْ وَإِلَىٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِى ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجْلًا جَسَدًا لَهُ مُوسَىٰ فَنَسِى ﴾ [طه: ٨٨] يحتج به الاتحادية؛ لأن العجل كان جماداً؛ وإنما تحرك وخار لظهور الحق فيه، واتخاذه مظهراً له كالصورة التي يظهر فيها للناس يوم القيامة، ويؤكد ذلك أن

يحكي عن المعتزلة.

جمعاً كثيراً من بني إسرائيل أدركوا بفطرتم أن هذا هو الإله وهم كانوا أهل التحقيق والمعرفة منهم.

وأجيب بأن قبل هذا و بعده ما يقطع ببطلانه، وهو قوله – عز وجل – ﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ مَكَ مَنَ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ﴿ وَلَهَ: ١٥) فجعل ذلك فتنة ضلالاً، وهو قول هارون لهم ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَرُونُ مِن قَبْلُ يَنقُومِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ وَإِنَّ مَن مُرُونُ مِن قَبْلُ يَنقُومِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ وَإِنَّ وَإِنَّ مَن فَالًا يَنقُومِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ وَإِنَّ مَن فَالًا يَنقُومِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ وَإِنَّ وَإِنَّ مَن فَاللَّهُ عَلَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ أَعْرَف بِاللَّهُ وَاللَّهُ أَعْرَف وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْحَلْمُ الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَ

﴿ أَفَلا يَرُونَ أَلّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًا وَلَا نَفْعًا ﴿ [طه: ٨٩] يستدل به الصوفية على أن الله – عز جل – متكلم بحرف وصوت؛ لأن دل / [٢٨٩] من باب قياس العكس على أن الله – عز جل – متصف بأنه يرجع إليهم القول لو شاء، وحقيقة ذلك المتعارفة المتبادر إليها الفهم هو القول بحرف وصوت، وأجاب الخصم بأن حاصل هذا أنه استدلال بالمفهوم، وهو ضعيف وإنما سلب النطق والكلام عن العجل، وذلك لا يقتضي إثباته لله – عز وجل – إلا بطريق المفهوم، ودل على التوحيد بنفي الضر والنفع، عن غير الله – عز وجل – ونظمه هكذا: الإله يملك الضر والنفع، والنفع، فالإله ليس هو العجل، فالعجل ليس هو الإله. والنفع، والنفع، والنفع، فالإله ليس هو العجل، فالعجل ليس هو الإله. فَأَتَّبِعُونِي وَأَطِيعُواْ أُمْرِي ﴾ [طه: ٩٠] فيه أن الطاعة موافقة الأمر ﴿ أَلَا تَتَّبِعُنِ فَافَعُصَيْتَ أَمْرِي ﴾ [طه: ٩٠] يفيد أن المعصية مخالفة الأمر لا الإرادة، خلافاً لما أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ [طه: ٩٠] يفيد أن المعصية مخالفة الأمر لا الإرادة، خلافاً لما

وفيه أيضاً أن الأمر على الوجوب والفور، أما الأولى فلعقاب موسى لهارون بالأخذ بلحيته ورأسه على مخالفة أمره. وأما الثاني: فلقوله: ﴿ قَالَ يَنهَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿ قَالَ يَنهَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴾ [طه: ٩٢، ٩٢] وإذ وقتية أي: ما منعك حين أو وقت ضلالهم من اتباعي لتخبرني، أو من سلوك طريقي فيهم بالردع والمنع

والجهاد، فعاقبه على تأخير اتباعه عن وقت ضلالهم / [١٣٦ ب /م]، وأخبر أنه بذلك عصى أمره.

﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ۗ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنيَ إِسْرَاءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبُ قَوْلِي ﴿ ﴾ [طه: ٩٤] فيه جواز التصرف في الأحكام والسياسات بحسن رعاية المصالح؛ لأن هارون حصل أعلى المصلحتين عنده، وهو جمع بني إسرائيل وتأليفهم، ودفع أعظم المفسدين، وهو التفريق بينهم، وإن استلزم ذلك مخالفة أمر أو ارتكاب لهي، وأن المتصرف بحسب المصلحة مؤدياً للنصيحة معذور، وأشار هارون بقوله: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ۚ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبُ قَوْلِي ﴿ ﴾ [طه: ٩٤] إلى قول موسى له ﴿ ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ تَلَيْتِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَنِهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَنتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِيرَ َ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لأَخِيهِ هَرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأُصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ، [الأعراف: ١٤٢] وللشيعة هاهنا كلام، وهو أن النبي على نزل علياً منه منزلة هارون من موسى، وعلى هو الإمام الحق بعده الله ومقتضى استخلافه أن يسوس الأمة بالأصلح فالأصلح، وأن يجمعها ولا يفرقها، فلما خرج عليه، وغدر به رأى الأصلح جمع الكلمة، وعدمه الفرقة، فلذلك لم يجاهدهم معتذراً إلى النبي عليه إذا لقيه يوم القيامة بما اعتذر به هارون إلى موسى، وهو قوله: إني خشيت أن تقول: فرقت بين الأمة و لم ترقب مقتضي استخلافي لك اعتبار السياسة بالأصلح فالأصلح.

ويجاب عن هذا بأن هذا القياس لا يصح؛ لأن موسى كان / [٢٩٠] منتظر العودة، فأخر هارون الجهاد والإنكار حتى يعود فيرى رأيه، ومحمد في غير منتظر العودة إلى الدنيا، فقد كان الواجب على على إن كان هو الإمام الحق، كما زعمتم أن يجاهد بمن أطاعه، وإن قل من عصاه، وإن كثروا إن كانوا كفاراً أو بغاة كما قاتل الخوارج وأصحاب صفين والجمل، وإلا لكان تاركاً لواجب الجهاد، وهاهنا بحث من الطرفين يطول.

﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسَمِرِيُّ ۞ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰ لِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ۞ ﴾ [طه:٩٥، ٩٦]، فيه أن الاطلاع على أسرار القدرة والكشف عن غرائب الحكمة يختص به قوم دون قوم، وأن

الاختصاص بذلك قد يكون معجزاً وكرامة لنبي أو ولي، وقد يكون فتنة واستدراجاً كما في السامري، وبلعام الذي قال فيه تعالى: ﴿ وَٱتَّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأً ٱلَّذِي ءَاتَيْنَكُ ءَايَتِنَا فَآنَسَلَخَ مِنْهَا فَأَتَّبَعَهُ ٱلشَّيْطِئُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ٢٠٥ ﴾ [الأعراف: ١٧٥] فلا ينبغي لأحد أن يغتر بما كوشف به من الأسرار والحقائق لما ذكرنا، بل ينظر في حال نفسه، فإن كان موافقاً للشرع رجا خيراً وخشى المكر الخفي، وسوء العاقبة وإن كان مخالفاً للشرع، فليحذر وليرتدع وليعلم أنه ممكور به، ثم لا ييأس من اللطف والتدارك / [١٣٧] ﴿ يَـٰبَنِيُّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاٰيْءَسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّهُ، لَا يَأْيُكُسُ مِن رَّوْح ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ ﴾ [يوسف: ٨٧] والذي بصر به السامري هو أن جبريل - عليه السلام - كان يوم أغرق فرعون وقومه على حجرة تسمى الحياة مهما وطأت شيئاً تحرك حياً تحت حافرها، فألهم أن تراب حافرها يفيد الجمادات حياة فلما صاغ العجل، وقد كان أخذ من ذلك التراب شيئاً ألقاه عليه فتحرك وخار، وصار عجلاً جسداً له خوار، فذلك معنى قوله: ﴿ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِـ، فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَر ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦] أي: من أثر حافر فرس الرسول ﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ [طه: ٩٦] أي: على العجل لما صغته ﴿ وَكَذَالِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴿ ﴾ [طه: ٩٦] أي: ألهمت أو خطر لي، فكان ذلك التراب إكسير الحياة (كإكسير) الذهب، ويحتج بهذا أصحاب الكيمياء، لأن الجماد إذا جاز أن ينتقل إلى الحيوان بجوهر يضاف إليه، فانتقاله إلى رتبة أخرى من رتب الجماد بجوهر يضاف إليه أولى بالجواز.

﴿ كَذَالِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ۞ ﴾ [طه: ٩٩] أي: كتابًا وقرآنًا، ﴿ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَخْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَنِمَةِ وِزْرًا ۞ ﴾

[طه: ١٠٠]، فيه إيجاب الإيمان بالقرآن واتباعه بدليل الوعيد على الإعراض عنه، وفيه / [٢٩١ / ل] وفيما بعده إثبات القيامة والصور والمحشر ونحوه من أحكام اليوم الآخر.

﴿ وَكَذَٰ لِكَ أَنزَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفُنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ شُحُدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿ ﴾ [طه: ١١٣] يحتج به من رأى أن لا معرب في القرآن، وهو ما أصله أعجمي ثم عرب، وإلا لما كان جميع القرآن عربياً، وهو خلاف ظاهر الآية.

وأجيب بأن الآية عام مخصوص بما ثبت تعريبه: كالسجيل والقسطاس والمشكاة ونحوه، أو عام أريد به الخاص، وهو أكثره، أي: وكذلك جعلنا أكثر القرآن عربياً، أو لأن المعرب فيه استولى عليه لسان العرب فصار عربياً حقيقة أو حكماً، كما أن إبليس وإن كان من الجن غلب عليه حكم الملائكة، حتى تناوله أمرهم بالسجود لآدم، والشيء قد ينتقل عن حكمه الأصلى بالغلبة الطارئة عليه.

﴿ فَتَعَلَى آللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُلُ رَّبِ زِدْنِي عِلْمًا ﴿ اللَّهِ عَلَى شرف العلم، وأنه إنما يحصل بتعليم الله – عز وجل – كشفا أو إلهاما أو توفيقاً لأسباب التعلم، وهذا من حواص العلم على المال؛ إن العلم تحمد الزيادة منه.

﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِى وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿ ﴿ وَلَقَدْ عَهِدُنَآ إِلَىٰ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِى وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥] أي: ترك العهد، وقيل: هو نسيان حقيقي، ورد بأنه لو كان كذلك لما عُصي، ولا عوقب لرفع حكم النسيان في موجب العدل.

﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَاۤ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبَلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ, عَزْمًا ﴿ وَلَهُ عَرْمًا ﴿ وَلَمْ اللَّهِ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

﴿ فَقُلْنَا يَتَادَمُ إِنَّ هَلِذَا عَدُوُّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُما مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴿ ﴾ [طه: ١١٧] إشارة إلى تحمل الرجل مؤونة المرأة، لتخصيصه بالشفاء دولها، ولم يقل: فتشقيا، وهذا شبيه بدلالة المفهوم وهو اختصاص الشيء بالحكم لتخصيصه بالذكر.

﴿ إِنَّ لَكَ أَلًّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۞ ﴾ [طه: ١١٨] قرن بينهما؛ لأن الجوع عُري الباطن وخلوه، كما أن عدم الثياب عُري الظاهر. ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَوُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [طه: ١١٩] لأن الضحى هو البروز للشمس ظمأ الظاهر، والظمأ ضحى الباطن، بجامع لحوق الحرارة لهما.

﴿ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقًا تَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ١٢١] يحتج به من رأى أن الأنبياء غير معصومين من الكبائر؛ لأن هذه كانت كبيرة من آدم، ولذلك سميت غيًّا، وهو الضلال، وعوقب عليها بالإخراج من الجنة.

وأجيب بأن آدم حينئذ لم يكن نبياً، فهو في ذلك كبني يعقوب، فيما فعلوا، وحينئذ الآية خارجة عن محل النزاع].

﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكِرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَخَشُرُهُ لَيُوْمَ ٱلْقِيَهَةِ أَعْمَىٰ ﴿ وَمَنْ أَعْمَىٰ ﴿ وَلَمَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

﴿ قَالَ كَذَالِكَ أَتَمْكَ ءَايَنتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَالِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿ وَاللّهُ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

بِهِ َ أَزْوَا جًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحُيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرُ وَأَبْقَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ١٣١] فيه تعليل تمتعهم بفتنتهم، وهو تعليل للفعل الإلهي، وإضافة الفتن إلى الله – عز وجل – وقد سبق.

﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِعَايَةٍ مِّن رَّبِهِ مَ ۚ أُولَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه: ١٣٣] يعني أن ذكر محمد ﷺ في الكتب القديمة: أنه نبي آية واضحة على نبوته كافية يعلمها أهل الكتاب، فيلزمهم هما الحجة، ويخبرون هما المشركين فيحصل لهم العلم بذلك، فيلزمهم الحجة – أيضاً – لكن أهل الكتاب عاندوا وكتموا فلهذا كانوا /[١٣٨ أ /م] أشد جرماً، وأعظم دركاً.

﴿ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكَنَهُم بِعَذَابٍ مِن قَبْلِهِ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكَنَهُم بِعَذَابٍ مِن قَبْلِهِ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ وَالْمَيْرِينَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَخَنْزَىٰ ﴿ وَكُنْ اللّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ومُنذِرِينَ لِعَلّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ومُنذِرِينَ لِعَلّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٥] ونظيرها في القصص.

# القول في سورة الأنبياء

﴿ ٱقَتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةِ مُّعْرِضُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ١] هو كقوله: ﴿ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكُبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۗ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَينُغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ۞ ﴾ فَسَينُغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ۞ ﴾ [الإسراء: ٥٥]، في أنه لا تحديد ولا تقدير فيه لمدة الساعة، بل هو تقريب إضافي.

﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكِرٍ مِّن رَبِهِم مُحْدَثِ إِلَّا اَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٢] يحتج به من رأى خلق القرآن، لأن الذكر هاهنا هو القرآن بدليل ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَبِّهِم مُحْدَثٍ إِلَّا اَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٢] وقد وصفه بالحدوث وأجيب بأنا لا نسلم أن الذكر هو القرآن بل هو الرسل بدليل ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ أُ وَأَسَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلَ هَنذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِتْلُكُمْ أَ أَفْتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبُومِرُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٣] ﴿ أَعَدَّ اللّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا أَفْتَأْتُونَ اللّهُ يَتَأُولُ اللّهُ يَتَأُولُ اللّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۞ رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ اللّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَفْتَأْتُونَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ال

سلمنا أنه القرآن، لكن لا نسلم أنه وصفه بحدوث الوجود بل بحدوث النزول، فهو محدث النزول قديم الوجود، وقد سبق فيه كلام من الطرفين.

﴿ مَا ءَامَنَتَ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦] أي: أنا نريد هلاكهم فلا يؤمنون، كما لم يؤمن قبلهم الأمم الهالكة، وهذا حكم منه بألهم لا يؤمنون، وما ذاك إلا لما يعلم أن سيخلقه فيهم من الصوارف عن الإيمان، ويحتج به الجبرية كما عرف من مذهبهم، واستدلالهم.

﴿ وَمَاۤ أَرْسَلۡنَا قَبۡلُكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِىۤ إِلَيۡهِمۡ ۖ فَسۡعَلُوۤا أَهۡلَ ٱلذِّكِرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۚ ﴾ [الأنبياء: ٧] هذا جواب لقولهم: ﴿ لَاهِيَةَ قُلُوبُهُمۡ ۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى اللَّهِمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّلْمُولُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ

﴿ وَلَهُ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ فَى الله – عز وجل – ليس في يَسْتَحْسِرُونَ ﴿ وَلَهُ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُ لَا سَمَاوات ولا فِي الأرض، وإلا لكان ﴿ وَلَهُ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿ وَلَهُ مَن فِي ٱللَّمَاءِ: ١٩] تكراراً.

ويجاب: بأنه من باب عطف الخاص على العام، أو يريد ومن عنده في الملأ الأعلى بين يدي العرش، وذلك فوق السماوات لا فيها ولا في الأرض، والإشارة بـ ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَ وَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ السَّمَ وَالْ يَسْتَحْسِرُونَ ﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩] إلى الملائكة المقربين.

﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٢٠] يقتضي ألهم لا ينامون لاستغراق التسبيح زماهم ويقتضي ألهم زمانيون أي: يعمهم حقيقة الزمان، وإذ جعل الليل والنهار ظرفاً لتسبيحهم، وألهم معصومون، إذ من لا يفتر عنه الطاعة متى يتفرغ للمعصية.

قوله – عز وجل –: ﴿ أَمِ اتَّخَذُوٓا ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٢١] أي: يبعثون الموتى، وهو استدلال على نفي الشريك، بأن الإله الحق هو الذي ينشر الموتى، فالإله الحق ليس هو سائر ما اتخذ إلهاً، فما اتخذ إلهاً لينشر الموتى، فالإله الحق ليس هو سائر ما اتخذ إلهاً، فما اتخذ إلهاً ليس هو الإله الحق.

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالْهِمَةُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٢] هذا هو والدليل المشهور على التوحيد، ويسمى /[١٣٨ ب /م] دليل التمانع، وتقريره من وجهين:

أحدهما: لو كان مع الله إله غيره لفسد العالم، واللازم باطل فالملزوم كذلك، بيان الملازمة: أنه لو كان معه غيره، فليفرض أنهما اختلفا في الإرادة بأن أراد أحدهما تحريك جسم أو

إحياؤه، والآخر تسكينه أو إماتته، فإن تم مرادهما، اجتمع النقيضان أو انتفى مرادهما، ارتفع النقيضان، أو تم مراد أحدهما فقط فهو الإله الحق دون العاجز، فالإله الحق واحد.

فإن قيل: فرض اختلافهما محال، والمحال جاز أن / [٢٩٤ / ل] يلزمه المحال، ونحن إنما نثبتهما قديمين حكيمين لا يختلفان ولا يتناقضان ولا تتعلق إرادة أحدهما بنقيض ولا ضد ما تتعلق به إرادة الآخر، فلا يلزم ما ذكرتم من المحال.

قلنا: إن كان اتفاقهما في الإرادة على جهة المصانعة من كل منهما لصاحبه، واتقاء الخلاف والمنافرة له، فهما عاجزان؛ إذ هذا شأن المصانع المداري، وإن كان اتفاقهما لقدم إرادةمما بحيث لا تتعلق إرادة أحدهما بغير ما تتعلق به إرادة الآخر لزم إذا تعلقت إرادةمما بتحريك جسم في وقت بعينه أن تتعلق قدر هما أيضاً بتحريكه لئلا تتناقض الإرادة والقدرة في متعلقهما، وهو محال، وحينئذ يلزم توارد القدرتين القديمتين على مقدور واحد، والعلتان المستقلتان على معلول واحد وأنه محال، وإنما قلنا: إن توارد مؤثرين مستقلين على أثر واحد محال؛ لأن وجوده بكل واحد منهما يقتضي استغناءه عن الآخر، فلو وجد [بهما جميعاً] لاستغنى عنهما جميعاً، فيكون موجوداً بكل واحد منهما غير موجود بواحد منهما وأنه محال.

الوجه الثاني: أنه لو كان ثم إلهان لكانا مشتركين في خلق العالم وللزم العالم طاعتهما، فلو أمر أحدهما بشيء ولهى الآخر عنه، لم تتصور طاعتهما من الجميع، وإن أطاع كل واحد بعض العالم دون بعض، أوشك أن يعاقب من عصاه وأطاع الآخر، وأوشك الآخر أن يدافع عمن أطاعه، فيقع الحرب بينهما كسلطانين كل منهما يدافع عن رعيته، وذلك يفضي إلى فساد العالم لاختلافهما كما تفسد الرعية عند اختلاف ملوكها، واللازم باطل بما نراه من انتظام العالم، و[هذا تقرير الشيخ محيي الدين بن العربي في بعض كتبه المختصرة].

وأما الفلاسفة فاحتجوا على التوحيد بأنه لو كان في الوجود إلهان لكانا قديمين، ولو كانا قديمين لاشتركا في وجوب الوجود، وامتاز كل منهما [بعين ماهيته وبعينه وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم أن يكون كل منهما] مركباً مما به / [١٣٩ مركباً وأنه الاشتراك والامتياز، وهما الوجوب والتعين فيلزم أن يكون القديم الواجب مركباً وأنه عالى، واعترض عليه بجواز أن يكون تعينهما أمراً عدمياً وهو كون عين كل واحد منهما ليست غيرها والعدم لا يتركب مع الوجود، فلا يلزم التركيب المنافي للوجوب، وهو سؤال قوي على دليلهم فتبين أن الطريقة الجيدة الثابتة على محل النظر هي طريقة القرآن ﴿ لَا يُشْعَلُ عَمّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُشْعَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] أي هو تام الحكمة

📆 ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

والتصرف في خلقه فلا يعترض عليه وهذه /[٥٩٥/ ل] عمدة الجمهور في القدر وإليها يرجعون ويسمونها آية الدبوس.

بيان الثانية: أن الأنبياء معصومون جماعة وفرادى فلا يقولون إلا صدقاً، ولا يعتقدون إلا حقاً.

﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَانُ وَلَدًا ۗ سُبْحَنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] يعنى قولهم: الملائكة بنات الله سبحانه ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي: هم عباد مكرمون؛ فعباد، رد على من تألههم، ومكرمون: رد على من تنقصهم، كاليهود حين استعدوا جبريل.

﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ مِ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأُمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧] رد على من زعم أن لهم تصرفاً في العالم بالاستقلال فبين ألهم لا يفعلون شيئاً إلا بإذنه – عز وجل – وفيه من الأدب أن العبد والتلميذ والرعية والولد وكل ذي رتبة دنيا لا يسابق من فوقه بالقول، بل يكون تبعاً له في كلامة.

﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٢٧] رد على من

قدح في عصمتهم بمخالفة ونحوها.

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مَشْفِقُونَ ﴿ الْأَنبِياء: ٢٨] أي: ما قبلهم وبعدهم إشارة إلى أن لوجودهم ابتداء وانتهاء رداً على من اعتقد قدمهم، وأهم أزليون أبديون ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٨] فيه إثبات الشفاعة لبعض الناس، وأن الملائكة تشفع لهم بإذن الله – عز وجل –، وهم من حشيته مشفقون إشارة إلى أدهم، وكمال خشيتهم التي هي سبب عصمتهم؛ إذ العصمة هي اجتناب المعصية / [٣٩ ب /م] لكمال المعرفة، وكمال المعرفة توجب الخشية، ﴿ وَمِنَ اللّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿ اللّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر: ٢٨].

﴿ ﴿ وَمَن يَقُلُ مِنْهُمْ إِنِي ٓ إِلَكُ مِّن دُونِهِ عَ فَذَالِكَ خَبْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَالِكَ خَبْزِى الطَّلِمِينَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٢٩] تحتمل وجوهاً: أن على تقدير أن يقول ذلك منهم قائل نعذبه، إشارة إلى تعظيم الشرك قبحاً، وأنه – عز وجل – لا يحابي فيه أحداً حتى أكرم الخلق عنده، وإن كان ذلك لا يقع منه لعصمتهم، لكنه مفروض.

الثاني: أن ذلك إشارة إلى / [٢٩٦/ ل] إبليس على القول بأنه من الملائكة، وأنه هم في نفسه بالمنازعة بالإلهية؛ فجوزي الخزي واللعنة.

الثالث: التنبيه على أن هذا القول جائز الوقوع منهم إشارة إلى أن عصمتهم من وقوع المعصية، والكفر لا من جوازهما كما سبق في الأنبياء.

قوله – عز وجل –: ﴿ أُوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوۤا أَنَّ ٱلسَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتَقًا فَفَتَقْنَعُهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيْ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] إلى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَّسِي أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ وَجَعَلْنَا السَّمَآءَ سَقَفًا مَحْفُوطًا وَهُمْ عَنْ ءَايَتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿ وَهُو اللّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنّهُمْسَ وَٱلْقَمَرَ أُكُلُ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٠ – ٣٣] آيات عظيمة تدل على الصانع وقدرته وعظمته ووحدانيته تنبيها للكفار على النظر والاستدلال،

أو تقريعا لهم على ترك ذلك وتقريره: أن هذه آيات وآثار عظيمة تدل على مؤثر عظيم كامل، ومن عظمته وكماله أن لا يكون معه شريك؛ إذا الوحدانية كمال والشرك نقص بالضرورة؛ إذ ما يكون للواحد وحدة يكون له مع الشريك نصفه.

وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٣٣] وهو مما يقرأ بالانعكاس مثل ساكب كأس، وهو من محاسن وأنواع البديع. ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۗ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٥] يحتج به الجمهور في أن الشر والخير من عند الله – عز وجل – عدلاً وفضلاً.

﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيَّا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] تمسك الجمهور بلفظ الموازين في إثبات الميزان والوزن حقيقة وتأوله المعتزلة على إقامة العدل؛ لأنه أبدل القسط من الموازين والمقصود في الجملة البدلية هو البدل لا المبدل منه كأنه قال: ونضع القسط، أي العدل.

﴿ قَالُواْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا لَهَا عَبِدِينَ ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿ وَالْأَنْ وَالْأَنْ وَاللّه النظري ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿ وَالْأَنْ اللّه الله النظري اللّه عَلَىٰ اللّه الله النظري الله وخوه: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَ وَأَنَا عَلَىٰ القاطع وَخُوه: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَ وَأَنَا عَلَىٰ القاطع وَخُوه: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَ وَأَنَا عَلَىٰ الله وَلَا الله الله الله الله الله السلام – عليه السلام – عليه السلام على صانعهما كما عرف في غير موضع وفطرهن: أنشأهن.

﴿ قَالَ بَلَ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَلَا فَسَعَلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٣] هذه إحدى الكذبات المنسوبة إليه في الحديث الصحيح، والأحريان قوله: ﴿ فَقَالَ إِنّي سَقِيمٌ ﴿ وَ الصافات: ٨٩] وقوله لسارة: هي أختي، والتحقيق أن هذه معاريض، وإنما سماها النبي الله كذبات مجازاً وتعظيماً لشأن / [١٤٠ أ /م] إبراهيم – عليه السلام – بحيث إن مثله يسمى تعريضه كذباً لارتفاعه عنه شبيه بقولهم: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

﴿ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيًّا وَلَا يَضُرُّكُمْ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٦٦] استدلال على نفي إلهية الأصنام بعدم ضرها ونفعها وقد سبق مراراً.

﴿ قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَمًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩] سلبها قوقما المحرقة، ثم لو لم يقل: ﴿ قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَمًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩] لأهلكته ببردها لمبالغتها في امتثال أمر ربها.

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلاًّ ءَاتَيْنَا حُكِّمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُردَ ٱلْحِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَسِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] احتج بها من يرى أن كل محتهد مصيب وغيره / [٢٩٧ /ل]، أما الأول؛ فلأنه أثني عليهما بالعلم، وأما الثاني؛ فلأنه خص سليمان بالتفهيم، ولو كان داود مع ذلك مصيباً لما كان لتخصيص سليمان بالتفهيم معنى. وصورة المسألة أن غنماً لقوم وقعت ليلاً في كرم قوم فرعته فقضى داود بالغنم لصاحب الكرم، وقضى سليمان بأن تسلم الغنم إلى صاحب الكرم ينتفع بصوفها ولبنها، ويعمل صاحب الغنم في إصلاح الكرم حتى يعود كما كان يوم رعته، ولا شك أن هذا أقرب إلى التحقيق والعدل، لأن الغنم أتلفت فرع الكرم وهو ورقه وأغصانه ونحو ذلك، فإذا من فروعها صوفاً ولبناً ما يقابل ما أتلفت حتى يعاد الكرم إلى حاله يوم أتلفته كان مناسباً، أما أخذ الغنم أصلا ورأساً بالكرم مع احتمال تفاوتهما في القيمة، ففيه ما لا يخفى والثناء عليهما بالعلم لا يدل على إصابة داود، لأنه لم يقل: ﴿ فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَـٰنِ وَكُلاً ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُردَ ٱلْحِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] في هذه الواقعة، وإنما المراد أصاب سليمان وقد كان داود عالماً، ولا يقتضي ذلك إصابته في هذا الحكم بعينه، ثم إن قولهم: كل محتهد مصيب، ليس معناه: أن قول المجتهدين المختلفين مطابق لما في نفس الأمر وإلا لكان الشيء المختلف في تحريمه حراماً في نفس الأمر وأنه محال، وإنما المراد إصابتهما في ظاهر الاجتهاد بحيث يخرجان عن العهدة مع أن للمصيب أجر الإصابة وفضلها والمخطئ حظه في أنه لا يأثم على خطئه وإن أجر على اجتهاده.

وقد استدل بعضهم على أن ليس كل مجتهد مصيباً بأن القائل: ليس كل مجتهد مصيباً إما مصيباً لمطابقة خبره محبره إما مصيباً ومخطئ. فإن كان مصيباً صح أنه ليس كل مجتهد مصيباً لمطابقة خبره مخبره وحكمه الواقع، وإن كان مخطئاً، فقد اختلت كلية دعواه به نفسه، فليس كل مجتهد مصيباً. ﴿ فَفَهَمْنَيهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلاً ءَاتَيْنَا حُكُمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُردَ ٱلْحِبَالَ يُسَبِحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] قد سبق أن كل شيء يسبح بحمد

ربه، وأن خلق التسبيح في الجبال ممكن إما بإظهار حياة كامنة فيها، أو بخلق حياة لم تكن.

﴿ وَإِسۡمَعِيلَ وَإِدۡرِيسَ وَذَا ٱلۡكِفۡلِ ۖ كُلُّ مِّنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ وَالْنَبِاء: ٥٥] يحتج به على أن الذبيح هو إسماعيل؛ لأنه حكى عن / [١٤٠ ب /م] الذبيح أنه قال عند إرادة ذبحه: ﴿ فَلَمَا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْى قَالَ يَبُنَى إِنَّ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِي ٱلۡمُنَامِ أَنِي ٱلۡمُنَامِ أَنِي ٱلۡمُنَامِ أَنِي ٱلۡمُنَامِ أَنِي ٱلۡمُنَامِ اللّهُ مِن ٱلصَّبِرِينَ هَا تُوْمَر اللّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ وَمَنْ الصَافِرِينَ إِن شَآءَ ٱللّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ وَالصَافِلَ الصَابِرِينَ الصَابِرِينَ هَا هُو الصَابِرِ هَاكُ.

﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذِ ذَهَبَ مُغَلَضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَتِ أَن لاّ إِلَهَ إِلاّ أَنتَ سُبْحَنكَ إِنّي كُنتُ مِن ٱلظَّلِمِينَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ١٨] [حمله بعضهم على ظاهره في نفي القدرة، وتأوله] الأكثرون على معنى لن نضيق عليه من قوله عز وجل -: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَلَيُنفِقُ مِمَّا ءَاتَنهُ اللّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا مَا ءَاتَلها شَيَجْعَلُ ٱللّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿ ٱللّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنيَا وَمَا ٱلْحَيوٰةُ ٱلدُّنيَا فِمَا ٱلْحَيوٰةُ اللّهُ نَفْسَا إِلّا مَتَعَ ﴿ وَالرَعد: ٢٦] أي يضيق، تنزيها لنبي الله يونس عن أن الدُّنيَا فِي ٱلْأَخِرَةِ إِلّا مَتَعَ ﴿ وَجَل – عن شيء، هو أليق بحال الأنبياء، بل المتعين في حقهم، إذ لا يجوز أن يكون نبياً من يجهل صفات ربه، وما يجوز عليهن وما يمتنع.

فأما ذلك النباش الذي قال لبنيه: إذ مت فاحرقوني وذروني في البحر؛ فإن ربي إن قدر عليَّ عذبني، ثم إن الله – عز وجل – غفر له فإنه عذره لجهله مع أن ذلك منه أيضاً قد تأوله بعض الناس.

﴿ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُ وَوَهَبۡنَا لَهُ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُ زَوۡجَهُ ۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ لَنَا خَشِعِيرَ ۚ يَكُواْ يُسَرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَاتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُواْ لَنَا خَشِعِيرَ ۚ ﴾ لَيُسرِعُونَ فِي السورة علل فضله عليهم بطاعتهم ومسارعتهم إلانبياء المذكورين في السورة علل فضله عليهم بطاعتهم ومسارعتهم في الخيرات ودعائهم وخشوعهم، ويحتج به من يرى النبوة مكتسبة بالاستعداد بالعمل الصالح ونحوه، والمشهور ألها تخصيص من الله – عز وجل – دائر مع مشيئته لا غير لقوله – عز وجل – دائر مع مشيئته لا غير لقوله عز وجل – دائر مع مشيئته لا غير لقوله عز وجل – دائر مع مشيئته لا غير لقوله عز وجل – دائر مع مشيئته لا غير لقوله عز وجل – دائر مع مشيئته لا غير لقوله عز وجل – ﴿ ٱللّٰهُ نَزَّلَ ٱحْسَنَ ٱلْخَدِيثِ كِتَبًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ

تَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِـ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿ ﴾ [الزمر: ٢٣] والأشبه أن النبوة نعمة مرتبة على طاعة وتزكية اقتضاها التوفيق، وإلا لجاز أن ينالها الشيطان وأنه بعيد.

﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴿ الْأَنبِياء: ٩٨].

لما نزلت قال عبد الله بن الزبعرى: « يا محمد، فقد عبدت الملائكة والمسيح أفتراهم حصب جهنم؟! فيقال: إنه نزل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتَ لَهُم مِّنَا ٱلْحُسْنَى أُوْلَتِهِكَ عَنَهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١] مخصصة للعموم المذكور، ويقال إنه ﷺ قال لابن الزبعرى: « ما أجهلك بلسان قومك، إنما قال الله – عز وجل –: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨] و لم يقل: ومن «تعبدون» يعني أن «ما» لما لا يعقل، فلا يتناول العقلاء كالملائكة والمسيح وهذا أحسن الجوابين، ولعلهما اجتمعا بمنع ورود السؤال ثم تسليمه، وتخصيص العموم.

﴿ لَوْ كَانَ هَتَوُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلُّ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٩٩] أي أن الإله لا يرد النار وهؤلاء المتخذون من دون الله يردون النار، فالإله ليس هو هؤلاء فهؤلاء ليسوا آلهة.

﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٠] إن كانت عامة في كل ما عبد من دون الله – عز وجل – جماد أو غيره، فهذا يقتضي أن الجماد يخلق فيه حياة يصبح بما / [١٤١ أ /م] منه الزفير في جهنم، والأشبه أن يختص ذلك بالأحياء من الآلهة.

﴿ يَوْمَ نَطُوى ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَاۤ أُوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَ وَعُدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] استدلال على الإعادة بالقياس على الابتداء.

﴿ وَمَاۤ أَرْسَلُنكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] تصريح برسالة محمد ﷺ وإثباتها بالبرهان في آخر الفتح إن شاء الله – عز وجل.

### القول في سورة الحج

/[٢٩٦/ ل]﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىٰٓءً عَظِيمٌ ۞ ﴾ [الحج: ١] يحتج بها المعتزلة على أن المعدوم شيء، لأنه سمى الساعة شيئاً، وهي معدومة لم توجد بعد.

وأجيب بأنه إنما سماها شيئاً على تقدير وجودها، أو لتحقيق وجودها في علمه؛ فنزل المتحتم الوجود منزلة الوجود.

﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَرَىٰ وَلَكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴿ ﴾ [الحج: ٢] نفى السكر حقيقة وإثباته مجاز، فلا تعارض.

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن مُجَلِدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَنِ مَّرِيدٍ ﴿ ﴾ [الحج: ٣] منطوقه ذم الجدل بغير علم، ومفهومه جواز الجدل حتى في الله – عز وجل – بعلم.

﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحج: ٤] يعني الشيطان يضل وليه بالوسوسة والضلال مخلوق لله، عز وجل.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقَنكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ مِن عَلَقَةٍ تُكُمْ مِن عَلَقَةٍ تُكُمْ أَونُقِرُ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَى الْجَلِ مُسَمَّى ثُمَّ خُرِجُكُمْ طِفلًا ثُمَّ لِتَبَلُغُواْ أَشُدَّكُمْ وَنُقِرُ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّلُ أَجَلٍ مُّسَمَّى ثُمَّ خُرِجُكُمْ طِفلًا ثُمَّ لِتَبَلُغُواْ أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَوَّ إِلَى أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيَّا وَتَرَى ٱلْأَرْضَ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيَّا وَتَرَى ٱلْأَرْضَى هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ آهَتَرَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿ ﴾ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ آهَتَرَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ إلخج: ٥] يستدل على جواز البعث بدليلين:

أحدهما: القياس على ابتداء الخلق من نطفة ثم من مضغة ثم من علقة، والجامع بينهما الإمكان والمقدورية، ولا أثر للفرق بأن ابتداء الخلق على طريق التنقل في الأطوار لانتقاضه بآدم وحواء لم ينتقلا في الأطوار ولإمكان التزام مثل ذلك في الإعادة بأن تمطر الموتى، ويجعل في الأرض قوة مربية كما في الرحم وينقلوا في الأطوار، ثم تنشق الأرض عنهم.

الدليل الثاني: ﴿ وَتَرَى ٱلْأَرْضِ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ

وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْج بَهِيجٍ ﴾ [الحج: ٥] وهو قياس إخراج الموتى أحياء من الأرض على إخراج الزرع من الأرض، والجامع الإمكان والمقدورية، ووجه الشبه أن أجزاء الموتى تتفرق في الأرض كالحب فيها ثم تجمع الأجزاء، وتخرج بشراً كما ينبت الحب ويخرج زرعاً [وقد سبق].

وقوله - عز وجل -: ﴿ فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَرَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتْ مِن كُلِّ زَوْجِ بَهِيجٍ ﴾ [الحج: ٥] ظاهر في أن إخراج الموتى يكون بمطر يمطرونه، كما حكى أن السماء تمطر مطراً كمني الرجال أربعين يوماً، فتخرج به الموتى نباتاً، ولما ذكر [هذين القياسين] قال: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُو ٱلحِّقُ وَأَنَّهُ، تُحَي ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ، عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الحج: ٦] هذا هو النتيجة أي: كما بدأ الخلق وأحيا الأرض يحيي الموتى، ثم أحال بذلك على القدرة التامة، فقال: ﴿ وَأَنَّهُ، عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ ﴾ [الحج: ٦]، ﴿ وَأَنَّ اللّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿ ﴾ [الحج: ٧] إثبات للقيامة لمحاسبة الناس، والعدل فيهم ﴿ وَأَنَّ ٱللّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿ ﴾ [الحج: ٧] تأكيد لما تقدم من أنه يحيي الموتى. ﴿ وَأَنَّ ٱللّهَ لَيْسَ بِظَلّهِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [الحج: ١٠] أي: بما ﴿ ذَالِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللّهَ لَيْسَ بِظَلّهِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [الحج: ١] أما كسبت ﴿ ذَالِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللّهَ لَيْسَ بِظَلّهِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [الحج: ١٠] أما

﴿ ذَٰ لِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴿ ﴾ [الحج: ١٠] أي: بما كسبت ﴿ ذَٰ لِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴿ ﴾ [الحج: ١٠] أما على رأي العدلية / [١٤١ ب /م] فظاهر، وأما على رأي الجمهور فإما باعتبار كسبهم، أو على تقدير أن لو فوض إليهم لعصوا.

﴿ ذَالِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [الحج: ١٠] استدلال على عدم الإلهية بعدم النفع والضر، وبقياس العكس أن من ملك النفع والضر مستقلاً فهو الإله.

﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥ ٓ أَقْرَبُ مِن نَّفَعِهِۦ ۚ لَيِغْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَيِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿ ﴾ [الحج: ١٣] لأن الصنم يحتاج إلى حدمة في الدنيا على ما /[٣٠٠/ ل] التزمه له الكفار، وهو سبب العذاب في الآخرة، فصار ضره محققاً ونفعه معدوماً.

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَالشَّمْسُ وَٱلنَّهُمُ وَٱلنَّهُمُ وَٱلنَّهُمُ مِنَ ٱلنَّاسِ لَا وَٱلشَّجْرُ وَٱلدَّوَآبُ وَكَثِيرُ مِّنَ ٱلنَّاسِ لَا وَكَثِيرُ حَقَّ عَلَيْهِ

اَلْعَذَابُ وَمَن يُمِنِ اللّهُ فَمَا لَهُ، مِن مُكْرِمٍ إِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ اللّهَ فَهَا الحج: ١٨] تضمنت سجود الجمادات كالجبال والنبات والشجر، والحيوان كالدواب، والعقلاء كالناس، ومن في السماء والأرض والعلويات كالشمس والقمر والنجوم، ومن في السماوات والسفليات كمن في الأرض والجبال ونحوها. وللسجود مسميان: أحدهما لغوي وهو الذل كقول الشاعر:

## تـــرى الأكــم فيها سجـداً للحوافـر

يعنى أن الجبال الصغار تذل لحوافر الخيل حين تصعدها.

والثاني: شرعي وهو وضع الجبهة على الأرض تقرباً إلى الله – عز وجل – وعبادة له، والمشهور أن سجود العقلاء بالمعنى الشرعي لتصوره منهم، وسجود غيرهم بالمعنى اللغوي لظهور الذل والتسخير والإنقياد للقدرة لتصوره منهما دون الشرعي، ثم يحتج بالآية من أجاز استعمال اللفظ المشترك في مفهوميه جميعاً معاً؛ لأن قوله – عز وجل –: ﴿ أَلَمْ تَرَ اللّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَواتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿ فَي اللّهُ فَمَا لَهُ مِن مُكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿ فَي مفهوميه معاً، وكذلك ﴿ إِنَّ اللّهَ الله الله الله ومن الملائكة الاستغفار ومَلَيْكِ عَيْرهم لغوي، وقد استعمل في مفهوميه معاً، وكذلك ﴿ إِنَّ اللّهَ عَيْرهم لغوي، وقد استعمل في مفهوميه معاً، وكذلك ﴿ إِنَّ اللّهَ عَيْرهم لغوي، وقد استعمل في مفهوميه معاً، وكذلك ﴿ إِنَّ اللّهَ عَيْرهم لغوي، وقد استعمل في مفهوميه ومن الملائكة الاستغفار ومَلَيْكِ الله المُوا عَلَيْهِ وَسَلِمُوا تَسْلِيماً وقد أريدا من لفظ يصلون.

وأجاب المانع لذلك: بأن التقدير تكرار الفعل أي: ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات والأرض، ويسجد له الشمس والقمر والنجوم، ويسجد له الجبال وكذلك باقيها، وكذا: إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي.

﴿ هَاذَانِ خَصْمَانِ آخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ ۖ فَالَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَتِمِيمُ ﴿ الحج: ١٩] نزلت في علي وحمزة وعبيدة حين بارزوا يوم بدر عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة، قال علي: أنا أول من يجثو للخصومة بين يدي ربي، ثم تلا هذه الآية، وتعلقت به الشيعة، فقالوا: كان علي يوم بدر

أول مبارز، وأبو بكر في العريش مع النبي على أعظم جهاداً، فليكن أفضل من أبي بكر لقوله - عز وجل -: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَنعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِمْ ۚ فَضَلَ ٱللَّهُ ٱلْجَهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِمْ ۚ فَضَلَ ٱللَّهُ ٱلْجَهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِمْ ۚ فَضَلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ عَلَى وَأَنفُسِمْ عَلَى ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاً وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ عَلَى اللَّهُ مَا الله اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وأجيب بأنه يلزمكم مثله، في النبي الله وأن علياً أفضل منه وإنه محال؛ فإن قيل: / [ ١٤٢ أَم] النبي الله كالوزير شأنه أن يقاتل بين يديه، قيل: وأبو بكر كالوزير شأنه أن يكون مع الإمام.

﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُواْ مَرَبُنَا ٱللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ هَمُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكِرُ فِيهَا ٱلنَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَ اللَّهَ لَقَوِعَ عَزِيزٌ ﴾ ٱللّه كَثِيرًا وَلَيَنصُرَن ٱللّهُ مَن يَنصُرُهُ وَ إِن ٱللّهَ لَقَوِعَ عَزِيزٌ ﴾ الله كثيرًا وليناس النصاري من هذه بوجهين: أحدهما: أنه قدم ذكر الصوامع والبيع، وهي من شعار النصاري على المساجد التي هي شعار المسلمين، وذلك يقتضي أن النصاري ودينهم أفضل.

الثاني: أنه وصف الصوامع / [٣٠١] ل] والبيع بذكر الله فيها كثيراً كالمساجد على جهة المدح، وهو يقتضي مدح النصارى وصحة عباداقم وأذكارهم وإلا لما مدحت.

والجواب عن الأول: أن العطف بالواو، وهي لا تفيد الترتيب، ثم يلزمهم من قوله - عز وجل-: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّبِعِينَ وَٱلنَّصَرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدً ﴾ أَشْرَكُواْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدً ﴾ [الحج: ١٧] أن تكون هذه الطوائف الثلاث أفضل من النصاري لتقديمها عليهم.

وعن الثاني: أن ﴿ يُذْكُرُ فِيهَا آسَمُ آللَّهِ كَثِيرًا ﴾ عائداً إلى المساجد لأنها الأقرب دون غيرها، سلمنا رجوعه إلى الجميع لكنه [محمول على] بيع المؤمنين من النصارى قبل الإسلام مثل بحيرا الراهب وأشباهه ممن قبل وصية المسيح في الإيمان بمحمد على بالنية.

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴿ فَالِمَ لَاللَّهُ لَا تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصَّّدُورِ ﴿ ﴾ [الحج: ٤٦] أي بخلق الصوارف عن النظر والاعتبار.

﴿ وَمَاۤ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولِ وَلَا نَبِيّ إِلَّاۤ إِذَا تَمَنَّىٰۤ أَلۡقَى ٱلشَّيْطَانُ فِيۤ أُمۡنِيَّتِهِ عَلَيْمُ مَا يُلِقِى ٱلشَّيْطَانُ ثُمَّ مُحۡحِمُ ٱللَّهُ ءَايَنِتِهِ ۖ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ فينسخُ اللَّهُ مَا يُلِقِى ٱلشَّيْطَانُ ثُمَّ مُحۡحِمُ اللَّهُ ءَايَنِتِهِ ۖ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج: ٥٢] فيه مسائل:

الأولى: الفرق بين الرسول والنبي وإلا لم يكن لعطف أحدهما على الآخر معنى، وليس عطف خاص على عام بل بالعكس، ثم قيل: الفرق بينهما أن الرسول من له شريعة وكتاب، وقيل: هو من يوحي إليه يقظة بخلاف النبي فيهما.

الثانية: جواز النسخ، وقد سبق، ولقائل أن يقول: المنسوخ هنا ما يلقيه الشيطان فلا يدل على نسخ كلام الرحمن.

الثالثة: جواز فتنة بعض الناس واستدراجهم إلى الضلال بتقدير الأسباب الموجبة لذلك لأنه – عز وجل – علل إلقاء الشيطان في أمنية النبي، ونسخ ذلك بفتنة الذين في قلوبهم مرض، وهو كقوله – عز وجل –: ﴿ وَكَذَالِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضِ لِيَقُولُواْ أَهْمَوُلَآءِ مَرض، وهو كقوله – عز وجل –: ﴿ وَكَذَالِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضِ لِيَقُولُواْ أَهْمَوُلَآءِ مَرَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلُيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴿ ﴾ /[٢٤٢ب/ م] مَرَّ الله عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلْيُسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاحِرِينَ ﴿ ﴾ /[٢٤٢ب/ م] [الأنعام: ٥٣] كما ذكر في الأنعام.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي ٓ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَىٰ لَكَفُورٌ ۗ ۞ ﴾ [الحج: ٦٦] فيه إثبات البعث ونظائره عديدة.

﴿ وَإِن جَندَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الحَج: ٦٨] لم يؤمر هاهنا بمجادلتهم لعنادهم وشغبهم، وكذلك ينبغي ترك جدال كل مشاغب ما لم يلزم من تركه مفسدة.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُرَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ

آللهِ لَن يَخَلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ آجْتَمَعُواْ لَهُ أَوْ يَسْلُبُهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيَّا لَا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ فَعَفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿ ﴾ [الحج: ٧٧] فيه الجدال والمناظرة بضرب الأمثال، وهي بالحقيقة أقيسة جلية إذ قوله – عز وجل –: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لَن يَخَلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ آجْتَمَعُواْ لَهُ ﴾ [الحج: ٧٧] إشارة إلى عجز الآلهة وألها لا تخلق، فنظمه إذن هكذا: الآلهة التي تدعولها عاجزة لا تخلق شيئًا، والله – عز وجل – وهو قياس في الشكل الثاني.

﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَتِهِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُ المَلَتِهِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُ المِسِيرُ ﴿ الْحَجِ: ٢٥] هذا جواب من يقدح في الرسل بقوله: ﴿ بَشَرُ مِتْلُنَا ﴾ / آبير الحجة المرجح المرسالة منا إذا يلزم الترجيح بلا مرجح.

وجوابه: أن إرسال من الناس والملائكة مستند إلى اختيار الله – عز وجل – فهو المرجح، فلا يلزم ما ذكرتم.

وربما استدل بهذه من رأى تفضيل الملائكة رسلاً وأمماً على غيرهم لتقديمهم في الذكر وفيه ما عرف.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [الحج: ٧٧] خاص ﴿ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ وَٱعْبُدُواْ وَآعْبُدُواْ رَبَّكُمْ ﴾ [الحج: ٧٧] أعم منه ﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۗ ﴿ ﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج: ٧٧] أعم منه فهو من باب عطف الأعم على الأخص وقد سبق.

#### القول في سورة المؤمنون

قوله – عز وجل –: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَا عِبْمٌ خَسْعُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونَ ۞ ﴾ مُعْرِضُونَ ۞ ﴾ [المؤمنون: ٢-٥] يحتج به المعتزلة في إضافة الأفعال إلى الناس وجوابه أن ذلك من جهة الكسب، أو كوفهم محلها كما يقال: تدحرج الحجر وتحرك الشجر، والمحرك له غيره.

﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَائُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢] الآيتين: [يحتج به الجمهور] على تحريم المتعة، لأن ذات المتعة لا ملك يمين بإجماع، ولا هي زوجة لعدم التوارث بينهما فتكون داخلة في حد العدوان، وأجاب القائلون بالمتعة بأن ﴿ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَالِكَ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧] عام حص بالمتعة عما سبق من دليلها، كما حص ﴿ وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مَا كَتَ أَيْمَانُكُمْ أَن تَبْتَعُواْ بِأَمُوالِكُم مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَلِفِحِينَ وَأَحِلَ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَالِكُمْ أَن تَبْتَعُواْ بِأَمُوالِكُم مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَلِفِحِينَ وَلَا مُنْتَمَّتُهُمْ بِهِ عِنْ بَعْدِ ٱلْفُرِيضَةِ أَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ مُسلِفِحِينَ أَن قَلْتُوهُنَ أُجُورَهُنَ فَعَاتُوهُنَ أُجُورَهُنَ فَويضَةً وَلَا مُعَلَى اللهُ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرُاضَيْتُم بِهِ عِنْ بَعْدِ ٱلْفُرِيضَةِ أَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ مُسلِفِحِينَ أَللهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرُاضَيْتُم بِهِ عِنْ بَعْدِ ٱلْفُرِيضَةِ أَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا فَى النساء: ٢٤] بتحريم نكاح الأخت والعمة ونحوهما، والاستدلال بعدم الإرث منقوض بالزوجة الذمية لا ترث مع أها زوجة بإجماع.

﴿ وَلَقَدُ خَلَقَنَا ٱلْإِنْسَنَ مِن سُلَلَةٍ مِّن طِينِ ﴿ ثُمَّ جَعَلَنَهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾ [المؤمنون: ١٣، ١٣] الإنسان هاهنا مطلق بالاستخدام على آدم وذريته، فآدم خلق من سلالة من طين وذريته جعلوا نطفة في قرار مكين.

﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطُفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَة عِظَهَا فَكَسُونَا ٱلْعِظهِ لَحَمَّا أُمُّ أَنشُأُنهُ خَلَقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلخُيلِقِينَ ﴾ فكسونا آلعِظه أحسنهم، ولا حالق [المؤمنون: ١٤] يحتج به القدرية؛ لأنه /[١٤٣ أ/م] أثبت خالقين هو أحسنهم، ولا خالق للأعيان سواه، فتعين أن الخالقين للأفعال وهم الناس يخلقون أفعالهم.

وأجيب بأن هذا خرج على اعتقاد الخصم المعتقد أن ثم خالقين، أو على جهة التنزل أي على تسليم أن هناك خالقين فالله – عز وجل – هو أحسنهم وأحكمهم، فيجب

ترجيحه بذلك فيتعين للعبادة دون غيره.

﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَالِكَ لَمَيْتُونَ ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ﴿ اللومنون: ١٥، ١٦] فيه إثبات البعث، يقال هاهنا: [لم أكد] الموت مع الإجماع عليه دون البعث مع الاختلاف فيه، [وقد كان العكس أنسب؟!].

وأجيب بوجوه: أحدها: أن ﴿ ثُمَّرَ إِنَّكُمْرَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٦] فعل وررميتون» اسم فاعل ودلالته على المصدر الذي هو الموت بواسطة الفعل، فاحتاج إلى تقويته بلام التأكيد، بخلاف يبعثون فإن قوة دلالته بنفسه على البعث أغناه عن التأكيد / [٣٠٣ /ل].

الوجه الثاني: أن هذا الكلام مع من ينكر الموت كالتناسخية القائلين بانتقال الروح من حيوان إلى غيره، فاحتيج إلى تأكيد وقوعه في إخبارهم به.

الوجه الثالث: أن ترك تأكيد البعث إشارة إلى أنه لقوته في نفسه كالمجمع عليه الغيي عن التأكيد.

الوجه الرابع: أن المخاطب بالبعث إما مصدق للرسول المخبر به فلا حاجة له إلى التأكيد، أو مكذب له فلا يفيد معه التأكيد، فسقط التأكيد لسقوط فائدته في هذا المكان.

﴿ فَقَالَ ٱلْمَلُؤُا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ مَا هَلذَآ إِلَّا بَشَرُ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لأَنزَلَ مَلَيْكَةً مَّا سَمِعْنَا بَهَدَا فِي ءَابَآيِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لأَنزَلَ مَلَيْكَةً مَّا سَمِعْنَا بَهَدَا فِي ءَابَآيِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٤] هذا قدح في النبوة بلزوم الترجيح من غير مرجح، وقد سبق جوابه في غير موضع.

﴿ فَإِذَا ٱسۡتَوَیۡتَ أَنتَ وَمَن مَعَكَ عَلَی ٱلۡفُلْكِ فَقُلِ ٱلۡحُمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی نَجَّلْنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِینَ ﴾ [المؤمنون: ٢٨] استشهد به أبو عبد الله بن حامد علی الاستواء علی العرش استقرار كاستواء راكب الفلك علیها، وقد رد علیه ذلك لاستلزامه التجسیم].

﴿ وَقُل رَّبِ أَنزِلَنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴿ ﴾ [المؤمنون: ٢٩] فأنزل الله – عز وجل – نوحاً أرض الجزيرة وهي الموصل وما حولها، فصارت البلاد المنصوص على بركتها أرض مصر لما مر في الأعراف، وما حول المسجد الأقصى لما ذكر في سبحان، وأرض الجزيرة لهذه الآية وهي تعد من مناقب الجزيرة.

[قال بعض العلماء المحققين – رضي الله عنهم –]: وأحبرني بعض المشايخ الصلحاء أنه صعد إلى جبل الجودي فوجد مسماراً كبيراً من مسامير سفينة نوح، وهو إذا فرك تناثرت أجزاؤه لاستيلاء البلى عليه لطول العهد واستمرار الدهر، وأنه جعله في صندوق لأجل البركة، فلم يزل عنده حتى فقد في غزاة قازان للشام عام سبعمائة أو نحوه للهجرة المحمدية صلوات الله على /[٤٣] اب / م] من نسبت إليه.

﴿ إِنْ هِيَ إِلّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَخَيًا وَمَا خَنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿ وَالمؤون: ٣٧] قد سبقت شبهة منكري البعث وجواها في النحل وهي قولهم هاهنا: ﴿ قَالُواْ أَوِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَهماً أَوِنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ لقد وُعِدْنَا خَنْ وَءَابَآوُنَا هَلَا مِن قَبَلُ إِنْ هَلَا اللهُ مِن وَلَا وَعِظَهماً أَوِنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٢ – ٨٣] قوله عز وجل: ﴿ مَا ٱخَّنَدُ اللهُ مِن وَلَا وَمَا كَانَ مَعَهُم مِنْ إِلَيهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَيهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُم مَن وَلَا وَمَا كَانَ مَعَهُم مِنْ إِلَيهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَيهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُم عَلَىٰ بَعْضٍ مَن اللهُ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩١] هذا من براهين على بَعْضٍ مَن الله عَمْ عَلَى الله الله آخر لكان كل منهما خالقاً لبعض العالم، العلو على صاحبه، ويلزم الاختلاف المستلزم لفساد أنه يلزم أن كلا منهما يكون خالقاً لبعض العالم، بل كلاهما خالق لجميع العالم لأنا نقول: يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد وإنه محال.

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَبِنْ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿ ﴾ [المؤمنون: ١٠١] الآيات تضمنت نفخ الصور ووزن الأعمال وعذاب النار وتقريع أهلها.

﴿ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَّتِي تُتَلَىٰ عَلَيْكُرْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ۞ ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] يحتج به المعتزلة لإضافة التكذيب إليهم.

﴿ قَالُواْ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقُوتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٦] يحتج به الجبرية ونحوهم، إذ معناه: غلبتنا أقدارك وما حلقته / [٣٠٤] لينا من دواعي الكفر والصوارف عن الإيمان فلم نستطع هداية فضلنا.

﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿ فَتَعَلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ الْحَقُ ۖ لَا إِلَهُ إِلَا هُو رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴿ ﴾ [المؤمنون: ١١٥ – ١١٦] أي عن العبث وكل نقص، العبث هو الفعل الخالي عن غاية معتبرة عقلاً أو شرعاً، ومثل هذا العبث وكل نقص، العبث هو الفعل الخالي عن غاية معتبرة عقلاً أو شرعاً، ومثل هذا

العالم لا يكون غايته مجرد وجوده ثم عدمه بالكلية؛ لأن مثل هذه الغاية تقصر عن مثل هذا الفعل العظيم؛ فإذن للعالم غاية عظمى أعظم من مجرد وجوده، وما ذاك إلا إعادته ثم إظهار أسرار الوجود فيه.

وقد قرر هذا المعنى بوجهين: أحدهما: أن العالم ما بين مطيع يناسبه الثواب وعاص يناسبه العقاب، وهذه الدار لا تصلح لثواب المطيع ولا لعقاب العاصي؛ إذ لذاتها التي ارتبطت بما عقول الناس إنما هي دفع آلام لا لذات في الحقيقة كالأكل والشرب والنكاح إنما هي رفع ألم الجوع والعطش والشبق، وحينئذ يجب عقلاً أن يكون للناس دار ينالون فيها ثواب طاعاتهم، وينالهم عقاب معاصيهم لذات وآلام حقيقية، وهي الدار الآخرة وإليه الإشارة بقوله – عز وجل –: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ ٱلمُوتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوفَّورَ لَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ۗ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَرَان عمران: ١٨٥].

الوجه الثاني: أن في الناس ظالمًا /[١٤٤ أ/م] ومظلوماً، والظالم يناسبه العقاب على ظلمه عقلاً، ثم نرى كثيراً من الظالمين يخرج من الدنيا سالمًا موقراً لم تصبه قارعة و لم ترزأه رزية، فدل على أن هناك داراً يستوفى منه فيها جزاء ظلمه، وإليه الإشارة بما حكي عن ابن عباس أنه رأى جنازة، فقال: من هذا؟ قيل: فلان، لرجل ظالم لم يصب في حياته بمكروه، فقال ابن عباس: الله أكبر أشهد أن للناس معاداً يؤخذ فيه للمظلوم من الظالم، من الظالم، أو كما قال.

﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهُا ءَاخَرَ لَا بُرْهَنَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ أَ إِنَّهُ لَا يُوهِ فَالِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ أَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴿ ﴾ [المؤمنون: ١١٧] ليس المراد أن ثم إلها آخر عليه برهان، بل المراد أن إثبات آخر لا برهان عليه، فمن ادعاه والحالة هذه فهو كافر تقليداً أو عناداً، وحسابه عند ربه – عز وجل – ثم إنه لا يفلح.

## القول في سورة النور

﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَ'حِدِ مِّنْهُمَا مِأْنَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذُكُر بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَيَنْ اللّهُ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۗ وَلْيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢] عام خص بالمكره ومن ليس بمكلف ونحوهم.

﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنِيتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ تَهَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ هَمُ شَهَدَةً أَبَدًا ۚ وَأُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور: ٤، ٥] هذا استثناء تقدمه جمل تصلح لرجوعه إليها، وفيه وفي نظائره أقوال:

أحدها: يرجع إلى جميعها إلا لمانع، وهو مذهب الشافعي وأحمد.

والثاني: يختص بالأخيرة فقط لقربها وحصول المقصود، وهو تعليق الاستثناء بها، وهو قول أبي حنفية / [٣٠٥ / ل].

والثالث: أن رجوعه إلى الجميع وإلى الأخيرة وقد استعمل فهو مشترك بين الأمرين، فالوقف على مرجح واجب، وهو قول القاضي أبي بكر.

والرابع: الوقف لتردد الحال بينهما، وهو قول الشريف المرتضى من الشيعة، فهو وقف ترددي وما قبله اشتراكي، وعلى هذا فاتفقوا في هذه الآية على أن القاذف إذا تاب لا يسقط الجلد عنه؛ لأنه حق آدمي كالدين وعلى أن فسقه يزول، واختلفوا في قبول شهادته فقبلها الشافعي وأحمد رداً لحكم الاستثناء إليها لصلاحيته لذلك من غير مانع بخلاف الجلد؛ إذ كونه آدميًا مانعاً من السقوط، ولم يقبلها أبو حنيفة لاختصاص الاستثناء بزوال الفسق، فلم يتعد إلى قبول الشهادة، ووجهوه بأن استمرار رد شهادته عقوبة على جنايته فلم ترتفع كالجلد، ولا يلزم من زوال الفسق قبول الشهادة؛ لألها قد ترد لمانع كشهادة الوالد لولده وعكسه والرجل على عدوه ونحوه، ردت شهادتهم للمانع الخاص مع ثبوت العدالة، فحاصله: أن قبول الظاهر أن المراد بهما شيء واحد، وإنما عبر تارة باللازم، وهو رد الشهادة وتارة بالملزوم، وهو الظاهر أن المراد بهما شيء واحد، وإنما عبر تارة باللازم، وهو رد الشهادة وتارة بالملزوم، وهو واحرمه الانتفاع بجارحته وكف عاديته عن الناس والكل واحد.

﴿ هُ يَتَأَيُّنَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُواتِ الشَّيْطَنِ وَمَن يَتَبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَنِ فَا الشَّيْطَنِ وَمَن يَتَبَعْ خُطُواتِ الشَّيْطَنِ فَإِنَّهُ مِنْ مَن يَشَاءُ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّن فَإِنَّهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ وَالنور: ٢١] أي: لاتبعتم الشيطان وخطواته فلم يزك منكم أحد، فاقتضى أن العصمة من الشيطان بفضله، والوصمة بوساوس الشيطان ومكائده بقدر الله – عز وجل – وعدله، ويحتج به الجمهور ولوصمة بوساوس الشيطان ومكائده بقدر الله عليم عَليم والنور: ٢١] يؤكد ذلك لاختصاص التزكية بمن شاء.

﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي الْقُرْيَىٰ وَالْمَسَكِينَ وَالْمُهَ عَرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُواْ ۖ أَلَا تَحِبُونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَالنور: ٢٢] احتج بها الجمهور على فضل أبي بكر لأنها نزلت فيه؛ إذ ترك الإنفاق على مسطح وقد وصف فيها بأنه من أولي الفضل [أي والله الذي لا اله إلا هو أنه من أولي الفضل أعظم أولي الفضل من هذه الأمة - رضي الله عنه وأرضاه -] وأجابت الشيعة [لعنهم الله] بأن المراد فضل المال وكثرته بدليل اقترانه بالسعة لا الفضل الذي هو الكمال وضد النقص، لكن يحتج بها الجمهور من موضع - آخر وهو قوله - عز وجل -: ﴿ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُواْ ۗ أَلَا تُحَبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللّهُ لَكُمْ ۗ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ ﴾ [النور: ٢٢] وهو يدل على أنه مغفور له.

﴿ ٱلْخَبِيثَتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَتِ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبِينَ وَالْور: ٢٦] هذا مع قوله في أول القصة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم لَكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم لَكُمْ مَن قَلْفُ عَلَيْهُ القَاطَع دُون غَيرِها.

﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَتَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ

إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِينَ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينتَهُنَ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۗ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُولَتِهِنَ أَوْ أَبْنَا بِهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَّهُنَ أَوِ لِخُوانِهِنَ أَوْ مِنَ مَلَكَتْ أَيْمَنَّهُنَ أَوِ إِخْوانِهِنَ أَوْ بَنِي إَخْوانِهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَّهُنَ أَوِ السِّفِلِ اللَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَاتِ السَّيْعِينَ عَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ اللَّذِينَ لَمْ يَظَهرُواْ عَلَىٰ عَوْرَاتِ السَّيْعِينَ عَيْرِ أُولِي اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ النِّيسَاءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا تُحُنْفِينَ مِن زِينَتِهِنَ ۚ وَتُوبُواْ إِلَى اللّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ النِّيسَاءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا تُحُنْفِينَ مِن زِينَتِهِنَ ۚ وَتُوبُواْ إِلَى اللّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ النِّيسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا تُحُنْفِينَ مِن زِينَتِهِنَ ۚ وَتُوبُواْ إِلَى اللّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ اللّهِ عَلَى كُلُهُ مِنُونَ لَكُونُ اللّهُ مَامُور هَا والأمر للوجوب، ولأن المؤمن لكونه غير معصوم لا التوبة على كل مؤمن، لأها مأمور ها والأمر للوجوب، ولأن المؤمن لكونه غير معصوم لا يخلو من ذنب يوجب التوبة، كيف وإن أكثر أحواله ذنوب إلا من وفق.

الثانية: احتج كما من رأى التوبة من الأعمال الصالحة، وزعم أن ذلك شأن الأبرار والمقربين، وتقرير حجته أن المخاطب بالتوبة هم المؤمنون ولا تتجه توبة المؤمن إلا من العمل الصالح، وهذا ضعيف، وإنما يصح لو كان المؤمن معصوماً من المعاصي أما وهو غير معصوم فتتجه توبته من معاص تقع منه، نعم لو احتج بأن الآفات المفسدة للأعمال كالرياء والعجب ونحوهما خفية عن المؤمن غالبة عليه جداً؛ فالظاهر أن عمله لا يسلم منها، ثم إن القسمة العقلية / [٥٤ ١ أ/م] تقتضي أن العمل إما أن يقطع بسلامته من المفسدات، أو بفساده كما، أو يتردد فيه بين الأمرين، والعلم بسلامة العمل عزيز نادر أو متعذر في العادة، فصار الغالب في العمل إما القطع بفساده أو التردد فيه، فوجب الاستغفار والتوبة منه بناء على الغالب؛ لأن الطاعة إذا فسدت صارت معصية كالعصير الاستغفار والتوبة منه بناء على الغالب؛ لأن الطاعة إذا فسدت التوبة كما قيل في الباب الربا: الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، فيجب اجتناب المعاملة فيه – لكن هذا بقرير جيد غير خارج عن قواعد الشرع والنظر وهذا المذهب يعزى إلى المحققين من أهل الطريق، ويرجع إلى أن حسنات الأبرار سيئات المقربين، فالعارف المقرب يرى الحسنات الطريق، ويرجع إلى أن حسنات الأبرار سيئات المقربين، فالعارف المقرب يرى الحسنات بالإضافة إليه فيتوب منها.

واحتج الآخرون بأن التوبة هي الندم على الفعل والعزم على تركه، والطاعات لا يجوز الندم على فعلها ولا العزم على تركها فالتوبة منها لا تجوز.

والجواب: أن هذا حارج عن محل النزاع، لأن الطاعة التي يقطع بصحتها وسلامتها من مفسد لا تحب التوبة منها، وإنما تحب التوبة من الطاعة لا من حيث هي طاعة، بل من حيث

اشتملت غالباً على معصية كالرياء ونحوه من المفسدات، وهذا كمن اشترى دراهم أو سلعة مغشوشة وجب له ردها على صاحبها لا من حيث هي فضة بل من حيث هي مغشوشة، فينبغي للإنسان أن يتوب بهذا الاعتبار من جميع أفعاله احتياطاً، ولا يعول / [7.7/b] منها على شيء، ولا يلقى الله - عز وجل - إلا فقيراً إلى رحمته غير ملتفت إلى غيرها، أما توبته من المعاصي فلقبحها، وأما من الطاعات فلعدم القطع بسلامتها لغلبة المفسدات الخفية والظاهرة عليها، ولا يلتفت إلى إنكار الظاهريين لهذا فإنه مقام نظري لم يصلوا إليه.

﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَىٰ يُغْنِيهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۖ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَنَ مِمَّا مَلَكَتَ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۗ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلْذِي ءَاتَلَكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَاتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنَا لِّتَبْتَغُواْ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱللَّهِ مَن يُكْرِهُونَ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمُ ۗ ﴿ النور: ٣٣] هذا عطف واجب على مندوب؛ إذ الكتابة ندب والإيتاء فيها واجب.

﴿ وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَاتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنَا لِّتَبْتَغُواْ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَنَ يُكْرِهِهُنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ فَ النور: ٣٣] يحتج به من لم ير المفهوم حجة؛ لأن مفهوم هذا: إن لم يردن تحصناً فأكرهوهن على البغاء وليس الحكم كذلك.

وأجيب بأن هذا المفهوم لا يتصور، فبطلانه لعدم تصوره، لا لأن المفهوم ليس حجة، وبيانه أن الإكراه إنما يكون على خلاف الإرادة والاختيار، فالأمة إذا أرادت التحصن صح إكراهها على الزنا، أما إذا لم ترد التحصن وأرادت الزنا فلا يصح إكراهها عليه؛ لأن الإكراه /[١٤٥ ب/ م] حينئذ على وفق مرادها، فهو تحصيل الحاصل، وهذا كما إذا امتنع الإنسان من دخول الدار صح أن يدفع في قفاه أو يلبب ويجر ليدخلها، أما إذا دخلها مختاراً فلا يصح ذلك منه وكان تحصيل الحاصل.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابِ بِقِيعَةٍ تَحْسَبُهُ ٱلظَّمْعَانُ مَآءً حَتَى إِذَا جَآءَهُ لَمْ يَجِدُهُ شَيًّا وَوَجَدَ ٱللَّهُ عِندَهُ لَوَقَدهُ حِسَابَهُ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿ ﴾ [النور: ٣٩] فيه أن الكفر لا يزكو معه عمل ولا تنفع معه حسنة، وأخذ بقياس عكسه قوم، فقالوا: الإيمان لا تضر معه سيئة فأرجأوا العمل وأبطلوا الوعيد عن العصاة وهم المرجئة، وليس كذلك.

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَلَقَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿ وَالنور: ٤١] هو من باب ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَاتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ باب ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَاتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بَاب ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَواتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ باب ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمِواتُ ٱلسَّيْحَهُم ۗ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٤٤] واحتج به من قال بأن من أعتق طائراً زال ملكه عنه؛ لأنه مصل مسبح هذا النص فصح عتقه كالآدمي، ويعترض عليه بأن الصلاة والتسبيح ليست متحدة فيهما بالحقيقة فلم يتحد جامع القياس فلا يصح.

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ و ثُمَّ يَجْعَلُهُ و رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْزُجُ مِنْ خِلَلِهِ، وَيُنزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ، مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَارِ ﴿ ﴾ [النور: ٤٣] اختلف في كاد فقيل: هي كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، وقيل عكسه: نفيها إثبات وإثباتها نفي، فكاد زيد يقوم معناه ما قام، ولم يكد زيد يقوم معناه قام، والصحيح الأول؛ لأن كاد معناها مقاربة الفعل فإذا دخل عليها نفى انتفت مقاربة الفعل، فانتفاء نفس الفعل أولى إلا بدليل يثبته، وفي الإثبات يثبت مقاربة الفعل ويبقى نفس الفعل على استصحاب النفى إلا بدليل يثبته، فقولنا: كاد زيد يقوم أي قارب القيام أما كونه قام فالأصل عدمه إلا أن يثبت بدليل، وقولنا /[٣٠٨]: ما كاد زيد يقوم، أي: ما قارب القيام، فانتفاء القيام بنفسه أولى إلا أن يثبت بدليل؛ فههنا ﴿ يَكَاثُدُ سَنَا بَرْقِهِ عِ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَارِ ﴿ ﴾ [النور: ٤٣] إثبات لمقاربة ذهاب البصر فنفس ذهابه على أصل العدم ولا دليل عليه ثبته، أما ﴿ أَوْ كَظُلُمَتِ فِي حَمْرٍ لَّجِّي يَغْشَلهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ۖ ظُلُمَتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضِ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُ، لَمْ يَكَدْ يَرَنها ۗ وَمَن لَّمْ جَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُ، نُورًا فَمَا لَهُ، مِن نُورٍ ﴾ [النور: ٤٠] فمعناه: لم يقارب رؤيتها فانتفاء رؤيتها أولى، لكن ثبت رؤيتها بدليل العادة أن اليد لقرها ترى على كل حال، فهذه قاعدة كاد وحاصلها أن كاد لمقاربة الفعل وهو من لوازم الفعل، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، وثبوته لا يقتضي ثبوته إلا لدليل منفصل فيهما وقد تبين ذلك، وهذه القاعدة مطردة في كاد حيث وقعت، وعليها يتخرج قول ذي الرمة:

إذا أغير الناي الحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

أي لم يقارب البراح، وإذا انتفت مقاربة البراح فانتفاء نفس البراح الذي هو ملزوم مقاربته المنفية أولى، وبهذا يتبين خطأ ابن شبرمة في اعتراضه على ذي الرمة حيث قال له: أراه قد برح، وخطأ ذي الرمة حيث يرجع إلى ابن شبرمة وغير (( يكد)) (( أجد)) ما استدرك عليهما /[٦٤٦ أ/ م] أبو البختري، والأشبه أن الوهم إنما هو من ابن شبرمة وحده، فأما ذو الرمة فإنما رجع إليه؛ لأنه لما رأى المكان موضع وهم يهم فيه مثل ابن شبرمة مع فضله وأدبه أراد رفع الاستدراك عن كلامه، والوهم فيه بالكلية وتخلصه عن شوائب الاستدراكات والأوهام هذا عذر ذي الرمة.

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ اللَّهُ مَا يَشَآءٌ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ عَلَىٰ كُلِّ مَن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ عَخَلْقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءٌ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ النور: ٥٤] عام، واعترض عليه بعض النصارى بأن العقرب ونحوها من الحشرات مخلوقة من التراب لا من الماء وجوابه من وجوه.

أحدها: منع أن التراب المحض يتكون منه حيوان أصلاً.

الثاني: أنه ليس المراد بتكوين الدواب من الماء البسيط الذي هو أحد العناصر الأربعة بل من الماء المستل من الأبوين وهو النطفة والعقارب تتناسل كغيرها.

الثالث: أن المراد بخلقها من ماء أن بدنها لا يتقوم إلا برطوبة مائية، وهذا لازم في كل حيوان.

الرابع: هب أن ما ذكرته صحيح لا جواب عنه فيكون الكلام عاماً مخصوصاً بالعقرب ونحوها، أو عاماً أريد به الخاص، وذلك لا يعد تعارضاً ولا تناقضاً ولا خلفاً من القول ولا يقدح في القرآن، ولا في غيره، من الكلام بوجه.

وأما تناقض إنجيلهم فقد قررنا منه شيئاً كثيراً في كتاب مستقل.

﴿ لَّقَدْ أَنزَلْنَا ءَايَنتٍ مُّبَيِّنَتٍ وَاللَّهُ يَهُدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿ ﴾ [النور: ٤٦] يحتج به الجمهور في تعليق الهداية / [٣٠٩ / ل] بالمشيئة وجوداً وعدماً، وأما الآيات فالمقصود بما إقامة الحجة بالكشف عن طريق المحجة لا غير، أما أنها تهدي الهداية المخلصة فلا وإنما هي مرشدة.

﴿ قُلْ أَطِيعُوا آللَّهَ وَأَطِيعُوا آلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم

مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ ﴿ ﴾ [النور: ٥٤] هذا وعيدي محكم نحو: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيَهُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنا بَرِيَ مُ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ٤١] وليس بمنسوخ.

﴿ أُلاّ إِنَّ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمَواتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أُلّا إِنَّ وَعْدَ اللّٰهِ حَقُّ وَلَكِنَ أَكْتُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَالنور: ٥٥] يحتج بها الجمهور على صحة خلافة الأشياخ الثلاثة قبل علي، وتقريره: أن الله – عز وجل – وعد مؤمني هذه الأمة بالاستخلاف في الأرض وتمكين الدين وتبديل خوفهم بالأمن، ووعد الله – عز وجل – واقع لا محالة، ثم لا يخلو أن يكون المراد بالذين آمنوا المستخلفين في الأرض علياً وحده، أو عموم مؤمني الأمة، أو عموم خلفائها، أو الأشياخ الثلاثة الخصوص وليس المراد علياً وحده؛ لأن الوعد للذين آمنوا، وعلي وحده ليس جمعاً ولا يصح التعبير عنه بلفظ الجمع إلا مجازاً من باب العام أريد به الخاص ولا ضرورة إليه، سلمنا أنه المراد لكن الآية تضمنت أن استخلافه كاستخلاف من قبله، الذين قبله الأشياخ الثلاثة، فيلزم صحة استخلافهم [كصحة استخلافه] تحقيقاً للتشبيه، وإلا لزم بطلان استخلافه تحقيقاً للشبيه أيضاً وإنه باطل/ [٢٦٦ بم] باتفاق ولا يجوز أن يكون المراد عموم مؤمني الأمة إذ لم يستخلف كل واحد منهم ولا حاجة إلى ذلك؛ إذ الخلفاء رعاة وواحد من كل عصر يكفي، فتعين أن المراد إما الأشياخ الثلاثة على الخصوص فيحصل المقصود، أو عموم خلفاء الأمة فيحصل أيضاً لاندراج الأشباح الثلاثة تحت عموم فيحصل المقصود، أو عموم خلفاء الأمة فيحصل أيضاً لاندراج الأشباح الثلاثة تحت عموم الخلفاء، هذا أحسن ما قرر به الدليل من هذه الآية.

واعترضت الشيعة [أبعدهم الله] بأن قالوا: لا نسلم أن الاستخلاف هاهنا من الخلافة التي هي الإمامة والسلطنة، وإنما هو من الخلف المقابل للسلف، وقولهم: خلف فلان فلانا على زوجته أو ماله ونحوه، وحينئذ لا دلالة في الآية على ما ذكرتم أصلاً، ويكون الخطاب لجميع الأمة ألهم يخلفون من تقدمهم من الأمم في الأرض كما قال عز وجل: ﴿ ثُمَّ جَعلَّنكُمْ خَلَتهِفَ فِي ٱلْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِننظُر كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ١٤] وقد أنجز الله – عز وجل – وعده بأن جعل هذه الأمة خلفاء في الأرض عمن قبلها من الأمم ولا تعرض في ذلك للخلافة والإمرة أصلاً، سلمنا ذلك لكن الموعود باستخلافه هو المهدي عند نزول عيسى، يمكن الله له الدين بعد اضطرابه بالدجال، ويبدل به الخوف أمنا والجور عدلاً، أما في أول الإسلام فتمكين الدين /[٣١٠] وتبديل الخوف حصل

بالنبي الله بغيره، سلمنا أن المراد الخلفاء الثلاثة بخصوصهم لكن الاستخلاف والوعد به لا يقتضي أن يكون حقاً؛ لأن الله – عز جل – قد استخلف في أرضه من عباده محقاً ومبطلاً، ويعد الإنسان بخير بالنسبة إليه، ثم قد يكون ذلك الخير شراً في نفس الأمر [كما يعد ملكاً بفتح مدينة يقتل فيها ويسبي؛ فذلك خير بالنسبة إلى الملك شر في نفس الأمر] فكذلك خلافة هؤلاء جاز أن تكون من هذا القبيل.

هذا هو الكلام على هذه الآية من الطرفين في هذا المعنى، والعموم فيها قوي فلا تدل على خصوصية الأمر المتنازع فيه إلا دلالة لطيفة كما قررناه.

﴿ لاَ تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ شَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُ فِي [النور: ٦٣] يحتج به على أن مقتضى الأمر المطلق الوجوب لأنه – عز وجل – توعد المخالفين لأمر النبي على بالفتنة والعذاب، والوعيد إنما يكون على ترك واجب أو فعل محرم، وذلك يقتضي أن مخالفة أمره على حرام فامتثال أمره واجب، وهو المطلوب، وتلخيص الدليل: أن مخالفة أمره متوعد عليه وكل متوعد عليه حرام فمخالفة أمره حرام، فامتثاله واجب.

#### القول في سورة الفرقان

﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ﴾ [الفرقان: ١] يحتج به على أنه منزل غير مخلوق كما سبق.

﴿ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ۞ ﴾ [الفرقان: ١] /[١٤٧ أ/م] يحتج به على عموم الدعوة في العالمين، ثم تخص منه الملائكة والبهائم ونحوهم ممن خرج عن عمومها بدليله.

﴿ ٱلَّذِى لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي اللَّهُ اللّ

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيِّءٍ فَقَدَّرَهُ تَقَدِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢] يحتج بعمومه على خلقه – عز وجل – لأفعال المخلوقين خيراً وشراً، والمعتزلة خصوصاً عمومه بدليلهم العدلي، زعموا، وقد سبق القول فيه.

وخلق الشيء اختراعه وإبداعه وإخراجه من العدم إلى الوجود وتقديره: جعله على قدر الحاجة وفق الحكمة زماناً ومكاناً وهيئة وشكلاً ونحو ذلك.

﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ ۚ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيَّا وَهُمْ يُحُلِّقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لَا نُشُورًا ﴿ وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوْةً وَلَا نُشُورًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٣] استدلال على نفي إلهيتهم بمحلوقيتهم وعدم خالقيتهم، وألهم لا يملكون نفعاً ولا ضراً، وقد سبق تقريره.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَلِذَاۤ إِلَّا إِفْكُ ٱفْتَرَلَهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ فَقَدَ جَاءُو ظُلُمًا وَزُورًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٤] فيه اعتراف منهم بإعجاز القرآن؛ لأهم يعترفون بأن النبي على أفصحهم أو من أفصحهم، ثم مع ذلك اعتقدوا أنه لم يستقل بالقرآن حتى أعانه عليه قوم آخرون، فاقتضى أهم كانوا يرونه معجزاً للفصيح الواحد، فإذا ادعوا أنه استعان عليه بقوم آخرين؛ قبل لهم: فاستعينوا أنتم على معارضته بمثله بقوم آخرين، وقد أطلقتم في الجن والإنس /[٣١١ /ل] تستعينون بهم، فإذا عجزتم دل على أنه معجز على الإطلاق باعترافكم.

﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ ۚ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ

مَلَكُ فَيَكُونَ مَعَهُ، نَذِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٧] جوابه ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ \* وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضِ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ \* وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢٠].

وكأن هؤلاء قاسوا قياساً فاسداً؛ فرأوا أن الرسول ملك من ملوك الأرض إذا ورد بلداً برسالته يحتجب حشمه فلا يرى آكلا ولا في سوق؛ فقالوا: رسول الله أولى بذلك؛ لأن الله – عز وجل – أعظم الملوك. وهذا شبيه بقول القائلين: إن الله – عز وجل – أكرم من أن يضرب المثل بالذباب والعنكبوت؛ فكان هذا القياس الفاسد فتنة للفريقين، ضربوا بسببه الأمثال فضلوا ﴿ آنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ آلاً مَثَلَ فَضَلُّوا فَلا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً فَي [الفرقان: ٩] أي لا يستطيعون طريقاً إلى الهدى؛ لأن طريق الهدى اتباع الرسول وقد سد عليهم بما خلق في نفوسهم من القياس الفاسد المانع من اتباعه.

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِى هَتَوُلاَ عِمْ فَلُواْ السّبِيلَ ﴿ وَالفرقان: ١٧] إلى قوله: ﴿ قَالُواْ سُبْحَنَكَ مَا كَانَ يَلْبَغِى لَمُ هُمْ ضَلُواْ السّبِيلَ ﴿ وَيَلكِن مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُواْ اللّهِ صَلّا اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

اللهم إلا أن يقول القدري: إنه إنما متعهم تفضلاً عليهم لا ليشغلهم عن الذكر، وإنما هم الذين اشتغلوا بنعمته عن ذكره، فلذلك لزمتهم الحجة، بدليل: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ عَ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّلِلسُونَ ﴿ وَ الأَنعام: ٤٤].

وإن كان مراد العدم لزم أن يكون وجوده منهم مراغماً للإرادة / [٣١٢] ل] والعلم والقدرة الأزلية؛ لاستحالة تعلق الحميع إلا بمتعلق واحد؛ لئلا تتنافى الصفات القديمة أو الذات أو الأحوال في متعلقاتها، وهو محال، وحينئذ يلزم غلبة الحادث للقديم، وهو باطل.

وإن كان لا مراد الوجود، ولا مراد العدم لزم خلو بعض الموجودات عن تعلق الإرادة والعلم والقدرة به؛ لاستحالة تعلق بعضها بما لا يتعلق به البعض، وإنه محال.

﴿ فَقَدْ كَذَبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقَهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿ وَالفرقان: ١٩] يحتج به القدرية، ووجهه: أن الله عز وجل – قسم في سؤال الآلهة تقسيماً حاضراً؛ فقال: أأنتم أضللتم هؤلاء أم هم ضلوا السبيل؟ قالوا: ما أضللناهم. فتعين أنه هم ضلوا، فلذلك أكذبهم في دعواهم أن هؤلاء المعبودين من دون الله أضلونا، وحينئذ يلزم نسبة ضلالهم إلى أنفسهم.

والجواب: أنا لا نسلم أن المراد بقوله - عز وجل -: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَتَوُلآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴿ ﴾ [الفرقان: ١٧] الحصر، بل المراد تكذيب الكفار في أن معبوديهم أضلوهم، وهو حاصل بتنصل المعبودين عن ذلك، والقسمة تقتضي أن الذي أضلهم إما معبودوهم أو أنفسهم، أو الله - عز وجل - مستقلاً بإضلالهم كما / [١٤٨ أ/ م] تقول الجبرية، أو مشاركاً فيه، كما تقول الكسية؛ وحينئذ لا يتعين ما ذكرتموه من ألهم هم ضلوا بأنفسهم.

فإن قيل: فعلى كل حال لم تقم لهم حجة، ولا أقيم لهم عذر، ولو صح ما ذكرتموه لاحتجوا به والتمسوا العذر ولأغنى عنهم شيئاً.

وجوابه: أن هذا لا يلزم؛ لأن الكسبي يقول: قامت الحجة عليهم بكسبهم، والجبري يقول: قامت الحجة عليهم بموجب علمه أن لو فوض إليهم خلق أفعالهم لكانوا كفاراً عصاة.

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي

آلاً سُوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضِ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢٠] فيه تصريح بالتسبب إلى إيقاع الفتنة والضلال، ومعناه: جعلنا المرسلين يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق لنفتن بهم الكفار، ليقولوا: أهؤلاء منَّ الله عليهم من بيننا، فيخالفونهم، فيكفرون فيعذبهم.

وهذه مقدمات صحيحة يستلزم بعضها بعضاً، مستنداً ذلك إلى ما فطرهم عليه من الكبر وخلق فيهم من صوارف الإيمان ودواعي الكفر.

﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلِ فَجَعَلْنَهُ هَبَآءً مَّنتُورًا ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلِ فَجَعَلْنَهُ هَبَآءً مَّنتُورًا ﴿ وَالفرقان: ٣٣] سبق معناه في سورة النور عند ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابِ بِقِيعَةٍ تَحْسَبُهُ ٱلظَّمْعَانُ مَآءً حَتَى إِذَا جَآءَهُ، لَمْ يَجَدْهُ شَيَّا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُ، فَوَقَنهُ حِسَابَهُ وَ وَاللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ حَتَى إِذَا جَآءَهُ، لَمْ يَجَدْهُ شَيَّا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُ وَقَنْهُ حِسَابَهُ وَ وَاللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ فَيَ النور: ٣٩].

﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ آلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَتِهِكَةُ تَنزِيلاً ﴿ وَلَوْمَانَ: ٢٥] فيه دليل على أن السماء والأفلاك تقبل الخرق والالتئام؛ خلافاً للفلاسفة، وحجتهم أن حركة الفلك مستديرة والخرق والالتئام إنما يكون بحركة مستقيمة، واجتماعها في موضوع واحد محال؛ ولأن الفلك هو المحدد للجهات، فلو قبل الخرق والالتئام لكان ذلك بحركة قطعاً، وتلك الحركة لا بد وأن تكون إلى جهة، ولا جهة وراء محدد الجهات.

والجواب عن الأول: أنه مبني على أن الصانع فاعل بالطبع، وأن العلويات لا تقبل الزوال، وذلك ممنوع /[٣١٣ /ل]، بل الصانع فاعل بالاختيار، فهو باختياره يسلب الفلك حركته المستديرة ويحركه بالمستقيمة، فيقبل الخرق.

وعن الثاني: بأنه مبني على أن الجهة أمر ثبوتي متقرر لا تتجاوزه حركة وهو ممنوع، بل هي أمر اعتباري أو إضافي فلا يلزم فيها ما ذكرتم، ولأن العلويات أجسام، وكل جسم يقبل الخرق والالتئام.

﴿ يَنُوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أُتَّخِذُ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿ لَقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكِرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَينُ لِلْإِنسَنِ خَذُولاً ﴿ ﴾ [الفرقان: ٢٨ -٢٩] أي بالكسب والتسبب عند الجمهور، وبالخلق عند القدري.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَالِكَ لِنُتَبِّتَ بِهِ-

فُؤَادَكَ ۚ وَرَثَّلْنَهُ تَرْتِيلًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٣٢] تضمنت شبهة على الرسالة وجواها.

أما الشبهة فتقريرها: لو كان هذا الرسول صادقاً لنزل عليه القرآن جملة واحدة كتوراة موسى، لكنه يخترعه من عنده شيئاً فشيئاً على حسب ما يريده ويرد عليه من الحوادث.

و جوابه: ليس كما ذكرتم، بل لتنزيله مفرقاً حكمة من وجوه: أحدها: تثبيت فؤاد الرسول على الله الوحى عليه. / [١٤٨ ب/م].

والثاني: ترتيله في التنزيل ليتأدب بذلك في التلاوة ﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴿ اللزمل: ٤].

والثالث: أن الكفار متى أوردوا إشكالاً أو شبهة أو أتوا بسؤال أو مثل – كان جواهم بالمرصاد نأتيك به، وما ذكرتم من أنه لو كان صادقاً لجاء بالقرآن جملة واحدة – منتقض طرداً وعكساً في الواقع أو في التقدير؛ إذ رب من جاء بكتاب جملة وهو كاذب كالمتنبئين بالباطل، ورب من جاء بكتاب مفرقاً وهو صادق، فليس ما ذكرتموه بلازم.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ ۚ أَخَاهُ هَـٰرُونَ وَزِيرًا ﴿ وَالفرقان: ٣٥] يحتج به الشيعة كما سبق في « طه» : ﴿ وَٱجْعَل لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلَى ﴿ وَالْجَعَلِ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلَى ﴾ [طه: ٢٩].

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلِّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُ مَاكِنَا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ كَلِيلًا ﴿ اللهِ قَانَ: ٤٥] هذه آية أرضية تابعة لآية سماوية، نبه الله – عز وجل – عليها؛ لأن حركة الظل وامتداده تابعة لحركة الشمس وغيرها من النيرات، ولما كانت حركته بحركة الشمس مثلاً كان سكونه، لو قدر، لسكونها، وسكون الشمس في مجراها مقدور.

﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُورِ ِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمۡ وَلَا يَضُرُّهُمۡ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٥] سبق نظيره أول السورة.

﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ عَ وَكَفَىٰ بِهِ عِذْنُوبِ عِبَادِهِ عَجَدِيرًا ﴿ وَالْفَرَقَانَ: ٥٨] يدل على أن حياته معنى زائد؛ لأن الموت مفارقة الحياة فدل على أن له حياة لا تفارق. [وفيه ونظر].

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۗ ٱلرَّحْمَانُ فَسَّئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه. فيحتج به على أن «عن» ينوب عنها الباء، وأن الحروف ينوب بعضها عن بعض. ومنهم من يخرج ما وقع من ذلك على قاعدة التضمين، كأنه هاهنا ضمن اسأل معنى ذاكر به حبيراً.

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا ۞ ﴾ [الفرقان: ٦٧] سبق نظيرها في مدح التوسط في «سبحان».

﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىٰهَا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلُ ذَٰ لِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿ وَالفرقان: ٦٨] الآيتين تضمنتا / [الفرقان: ٦٨] الآيتين تضمنتا / [الفرقان: ٦٨] الآيتين تضمنتا / [٣١٤] لي قبول توبة القاتل عدوانا، وهي عند الجمهور ناسخة لآية النساء في من يقتل مؤمناً متعمداً، كما سبق هناك.

#### القول في سورة الشعراء

﴿ إِن نَشَأُ نُنُزِّلَ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتَ أَعْنَىقُهُمْ لَهَا خَنضِعِينَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ٤] فيه أن في قدرة الله – عز وجل – اضطرار حلقه إلى الإيمان بما يبهرهم به من الآيات / [١٤٩ أ/م]؛ لأن العقل لا يستقر لعجائب القدرة، فإذا غلبت عليه بهرته.

فأجاب: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَانِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۞ ﴾ [الشعراء: ٥] سبق نظيرها في «الأنبياء».

﴿ قَالَ كَلَّا ۗ فَٱذْهَبَا بِعَايَتِنَا ۗ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۞ ﴾ [الشعراء: ١٥] يحتج به الاتحادية، كما سبق.

﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاً إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦] وحد الرسول باعتبار الجنس أو الرسالة، و ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولاً إِنَّا رَسُولاً رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيَ إِسْرَاءِيلَ وَلاَ تُعَذِّبُهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَاكَ بِعَايَةٍ مِّن رَبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ إسراء: ٤٧] في « طه» لتعدد الشخص.

﴿ قَالَ فَعَلْتُهَاۤ إِذًا وَأَنَاْ مِنَ ٱلضَّالِّينَ ﴾ [الشعراء: ٢٠] لا حجة فيه لنفاة عصمة الأنبياء – عليهم السلام – لأن هذا كان قبل النبوة، بدليل: ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمۡ لَمَّا خِفۡتُكُمۡ فَوَهَبَ لَى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١].

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] أبان بهذا عن جهله، إذ لم يفرق بين من يعلم ومن لا يعلم حتى وضع «ما» في سؤاله موضع «من»، ولما علم موسى خطأ فرعون في السؤال أجابه على مراده، لا على لفظه؛ فقال: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَ أَلِي كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤].

﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَاۤ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ٤٣] هذا أمر تعجيز، أي: أنتم عاجزون عن معارضتي كيفما فعلتم، وحينئذ لا يرد قول من قال: كيف أمرهم بإلقاء عصيهم وهو منكر؛ والأمر بالمنكر حرام؟

﴿ قَالَ كَلَّا ۚ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهُدِينِ ﴾ [الشعراء: ٦٢] هي معية بالعلم والعناية عند

الجمهور، وبالذات والحقيقة عند الاتحادية.

﴿ فَأُوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ ٱضْرِب بِعْصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي فضربه فانفلق، وهذا من دلالة الاقتضاء وهي التزامية؛ إذ انفلاقه يستلزم سبباً وهو الضرب المأمور به.

فإن قيل: كيف يتصور انفلاق البحر وتماسك أجزاء الماء، وهو بطبعه سيال؟ قلنا: هو ممكن، وكل ممكن مقدور. وبيان إمكانه أن طبع الماء مخلوق، فالخالق له يقدر على إعدامه؛ فيتماسك أو يخلق في الماء كثافة حجرية يستمسك ها، كما يقلب الماء ملحاً، وقد سبق وتبرهن أن العناصر الأربعة يجوز انقلاب بعضها إلى بعض، والماء أحدها؛ فجاز انقلاب / [٣٦٦/ ل] طبعه كما ينقلب بغلبة الأرض اليابسة عليه فيصير طيناً.

فإن قيل: ما السبب في انفعال البحر وغيره لعصا موسى؟ قلنا: أما على رأي المتكلمين؟ فجعل الله – عز وجل – استعمال موسى لها أمارة على خوارق يخلقها عند ذلك، فهي سبب وأمارة [لا علة ومؤثرة.

وأما على رأي الاتحادية؛ فالله – عز وجل – بذاته ظهر فيها وجعلها مظهراً له يتجلى منها لمخلوقاته وهو – عز وجل – إذا تجلى لشيء خضع له]، فلما تجلى للبحر من العصا خضع له، فانفعل وانفلق، كما أنه لما تجلى للجبل اندك ولموسى أخذه الصعق.

﴿ قَالَ هَلَ يَسْمَعُونَكُمْ ٓ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] إشارة إلى سلب الأصنام الإلهية / [١٤٩ ب/ م] لنقصها، فيقتضي بقياس العكس أن الإله الحق كامل لا نقص فيه.

﴿ قَالُواْ بَلَ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴿ الشَّعْرَاءِ: ٧٤] احتجوا بالتقليد الباطل.

﴿ فَالِهُمْ عَدُوُّ لِيَ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَالشَّعِرَاء: ٧٧] قيل: استثناء منقطع؛ لأن رب العالمين ليس من جنس ما يعبدون هم وآباؤهم الأقدمون، ويحتمل اتصاله؛ لأن آباءهم الأقدمين يتناولهم إلى آدم، وكثير منهم كان يعبد رب العالمين.

وهو داخل في عموم ما كانوا يعبدون، فيكون إخراجه بالاستثناء متصلاً.

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨] يحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – مستقل بالهداية كاستقلاله بالخلق لاقترائهما في كلام إبراهيم، ثم الضلال يقابل

الهدى، [فالمستقل بالهدى] يستقل بالضلال.

﴿ وَٱلَّذِى ٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيَّتِى يَوْمَ ٱلدِّيرِ ﴿ ﴾ [الشعراء: ٨٢] يحتج به على وقوع الخطيئة من الأنبياء لاعتراف إبراهيم بها على نفسه.

﴿ وَٱغْفِرْ لَأَبِى إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلضَّالِينَ ﴿ وَالشعراء: ٨٦] هذا إنجاز وعده إياه بالاستغفار في سورة مريم؛ حيث قال: ﴿ قَالَ سَلَمُ عَلَيْكَ مَا سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي اللهُ وَٱغْفِرُ كَانَ مِنَ ٱلضَّالِينَ ﴿ وَٱغْفِرْ كَانَ مِنَ ٱلضَّالِينَ ﴿ وَٱغْفِرْ الشعراء: ٨٦].

﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُرِنَ ﴿ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ٩٥ - ٩٥] يعني العابد والمعبود والشيطان المغوي بعبادته يكبكبون في النار لاشتراكهم في كسب الشرك.

﴿ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ۞ ﴾ [الشعراء: ٩٩] يحتج به المعتزلة؛ إذ حصروا إضلالهم في المجرمين المسولين لهم.

وأجاب الجمهور بألهم أضلوهم بالكسب والتسبب.

﴿ فَمَا لَنَا مِن شَنفِعِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٠] هذا في حق الكفار، فلا حجة فيه للمعتزلة على نفى الشفاعة على الإطلاق.

﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَهم وَبَنِينَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ١٣٣] فيه إثبات النعمة على الكفار، وقد سبق نظيره في الأعراف.

﴿ قَالَ هَـٰذِهِ عَنَاقَةٌ لَمُا شِرْبٌ وَلَكُرْ شِرْبُ يَوْمِ مَعْلُومِ ﴿ وَالشَّعْرَاءَ: ١٥٥] قيل: خرجت هذه الناقة من الجبل تمخض عنها، ثم انصدع فخرجت منه، وذلك ممكن كالدود يعيش في باطن الأحجار.

ويحتمل أن الجبل جعل فيه تخلخل ومسام يدخل منه النسيم إليها ويخرج منه النفس، إن قيل: إنما كانت هناك مدة، وإن قيل: اخترعها في الحال. فلا حاجة إلى التوجيه.

﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ۞ ﴾ /[٣١٧ ل]) [الشعراء: ١٩٢] يحتج به على أنه منزل لا مخلوق، وقد سبق.

﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ ﴾ [الشعراء: ١٩٦] يعني ذكر القرآن والوعد بإنزاله في

الكتب القديمة، فهو آية صدق النبي على بدليل: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَمُّمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُ وَ عُلَمَتُوا أَلَم بَنِي إِسْرَاءِيلَ ﴿ وَلَا قَامِت الْمِرَاءِيلَ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللللَّاللَّاللَّا اللللَّا اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿ فَقَرَأَهُ، عَلَيْهِم مَّا كَانُواْ بِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ /[١٥٠ أ/م] ) [الشعراء: ١٩٨ - ١٩٩] هذا شبيه بقوله - عز وجل-: ﴿ وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿ وَلَوْ الْيَوْمَنُواْ إِلَّا الْمَالَيْكَ وَ وَلَوْ أَنْنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ ٱلْمُوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْتَرُهُمْ جَهَهُونَ ﴿ وَكَالَمُهُمُ اللَّوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُوْمِنُواْ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْتَرُهُمْ جَهَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١١١] لأن إظهار هذا القرآن على يَشَاءَ ٱللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْتَرُهُمْ مَن يَشَاءَ ٱللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْتَرُهُمْ مَن عَجز ضروري، ثم لو كان كذلك لما آمنوا لما يخلق في قلوهم من الصوارف عن الإيمان، دل على ذلك قوله – عز وجل –: ﴿ كَذَالِكَ سَلَكْنَنهُ فِي قُلُوبِ السَّعَرَاءَ وَلَهُ حَتَىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿ كَالَى الشَكُ فيه وَلَتَكَذِيبِ به فِي قلوهِم، فلا يدعهم ذلك أن يؤمنوا.

﴿ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿ إِللَّهُ الشَّعْرَاءِ: ٢١٢] لحراسة الشهب للسماء.

﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهُا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴿ الشعراء: ٢١٣] يحتج ها على ما سبق في غير موضع من أن عصمة الأنبياء إنما هي من وقوع الكفر لا من جوازه، وإلا لما كان لهذا النهى والوعيد عليه فائدة.

﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيَ ۗ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ وَالشَّعِرَاء: ٢١٦] وعيدي محكم مثل ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيَّوُنَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيَ وُ مَمَّا تَعْمَلُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيَ وُ مَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيَّوُنَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيَ وُ مَا يَونس: ٤١].

## القول في سورة النمل

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَا لَهُمْ أَعْمَىلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴿ ﴾ [النمل: ٤] نسب تزيين الكفر إليه؛ فيحتج به الجمهور.

وأجاب المعتزلة: بأن ذلك جزاء على عدم إيماهم لا ابتداء، وقد عرف. وجوابه: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿ وَلَلَّهَا رَبِّ اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ الاتحادية على أن الله – عز وجل – يظهر في المظاهر؛ لأنه هاهنا ظهر لموسى في النار، ولذلك قال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِى أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَن ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [النمل: ٨] بحد نفسه التي في النار، وبارك على موسى الذي هو حولها، ولأنه أخبر أن في النار من يعبر عنه بمن في قوله: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِى أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَن ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [النمل: ٨]، ولا أن بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَن ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [النمل: ٨]، ولا نعلم قائلاً بأنه كان فيها ملك ولا جان ولا إنس؛ فتعين أنه هو الذي كان فيها.

والجمهور عندهم أن هذا لو صح لكان إما على جهة الاتحادية أو الحلول، وكلاهما باطل تبرهن بطلانه عندهم.

﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهَنَّزُ كَأَنَّهَا جَآنٌ وَلَىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبُ ۚ يَـٰمُوسَىٰ لَا تَخَفُ إِنِّى لَا تَخَفُ لَنِي عَصَاكَ ۚ فَلَوْرُ لَهُ مِن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسَنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ لِي لَا يَخَافُ لَدَى اللَّهِ فَإِنِّى غَفُورٌ لَي لَا يَخَافُ لَدَى اللَّهِ اللَّهِ فَإِنِّى غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ وَقِيلَ: مِتصل، فاحتج به من رَحِيمٌ ﴿ وَقِيلَ: مِتصل، فاحتج به من يرى جواز الظلم ونحوه من الأنبياء.]

﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُردَ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ النَّمَا وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ وَأُلُوسَى وَالنَّمَا النَّالَ اللَّهُ وَالْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿ النَّمَلِ: ١٦] احتج به الشيعة على أن الأنبياء يورثون؛ ليبطلوا الحديث المشهور عن النبي ﷺ: ﴿ إنا معاشر الأنبياء، لا نورث ما تركنا صدقة﴾ (١) أخرجاه في الصحيحين وغيرهما، وجه احتجاجهم منه قوله – عز وجل – في داود: ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْرِبِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُردُ جَالُوتَ وَءَاتَنهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكَمَة داود: ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْرِبِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُردُ جَالُوتَ وَءَاتَنهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكَمَة

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري [ % / 1177 ] ح [ 7977 ] ومسلم [ % / 1777 ] ح [ 1777 ] ح [ 1777 ] .

وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَكِنَ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ اللّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ اللّهُ اللّهِ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الذي أوتيه داود ورثه سليمان هاهنا، وإذا اللّه الذي أوتيه داود ورثه سليمان هاهنا، وإذا ثبت ذلك كان الحديث المشهور على خلاف نص/ [٥٥١ب /م] القرآن، فيكون مردوداً، واعترض الجمهور بوجهين:

أحدهما: أن المراد: وورث سليمان داود علمه وحكمته، بدليل أن قبل ذلك ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُردَ وَسُلَيْمَانَ عِلَمَا وَقَالَا ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَاتَيْنَا دَاوُردَ وَسُلَيْمَانَ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل: ٥٠] وبعده ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُردَ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَاذَا لَهُو ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿ ﴾ [النمل: ١٦] يعني سليمان.

الوجه الثاني: أن قوله – عز وجل –: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُردَ ۖ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ۞ ﴾ / عموم له، فيصدق بصورة تتأدى بها وظيفته، وأجمعنا أنه ورثه العلم، فلم يبق لإرث المال ما يقتضيه من اللفظ فتسقط دعواه.

وأجاب الشيعة عن الأول: بأنا لا نسلم المراد إرث العلم لوجهين:

أحدهما: إن إرث العلم مجاز، والأصل في الإطلاق الحقيقة.

الثاني: أن سليمان كان قد أوتي من العلم أكثر من علم داود، بدليل قوله - عز وجل - ﴿ فَفَهَّمْنَهَا سُلِيْمَنَ وَكُلاً ءَاتَيْنَا حُكُمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرَنَا مَعَ دَاوُردَ ٱلْحِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] وكان سليمان يستدرك على داود قضاياه، كما في قصة المرأتين اللتين أخذ الذئب ابن إحداهما وغيرها، فلم يكن له حاجة إلى إرث علم داود.

وأما قوله – عز وجِل –: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُردَ وَسُلَيْمَىٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَـٰمَدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [النمل: ١٥] فحجة لنا؛ لأنه يقتضي استغناء سليمان عن علم داود لكونه أوتي من العلم مثله. وقوله: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُردَ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلمُبِينُ ﴾ [النمل: ١٦] إما خاص بسليمان؛ فيؤكد ما قلناه، أو عام فيه وفي داود، وهو لا يقتضى أنه ورثه.

وعن الثاني: بأنا لا نسلم أنه ورثه العلم، وإنما ورثه عندنا الملك الذي أوتيه وبه تأدية وظيفة اللفظ.

قالوا: ومما يقدح في الحديث أن أهل السير اتفقوا على أن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط كانوا مياسير ذوي ثروة. من إبل وغنم وكراع وأثاث، ثم إن بعضهم ورث بعضاً، ولم ينقل قط أن أحداً منهم قال: تصدقوا بتركتي؛ فإني لا أورث، ولو كان ذلك مشهوراً لكان متواتراً عن الأنبياء كمعجزاتهم.

وقصد الشيعة [لعنهم الله] بذلك تظليم الشيخين بمنع فاطمة إرثها من أبيها، والعباس [إرثه من] ابن أخيه على اعتماداً على حديث هو على خلاف نص أو ظاهر القرآن. وبين الطائفتين فيه بحث طويل قد سبق نبذة جيدة منه في أول سورة مريم.

﴿ إِنَّى وَجَدتُ آمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمٌ ﴿ ﴾ [النمل: ٢٣] يحتج به، وبقوله – عز وجل –: ﴿ تُدَمِّرُكُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِكُهُمْ كَذَالِكَ خَبْرِى آلْقَوْمَ آلْمُجْرِمِينَ ﴿ [الأحقاف: ٢٥] على تخصيص العموم بالحس؛ لأنه من المدرك حساً أن بلقيس هذه لم تؤت من ملكوت السماوات شيئاً، وكذلك الريح لم تدمر السماوات والأرض والجبال. والأشبه أن يجعل ذلك من / [١٥١ أ /م] باب العام أريد به الخاص، وهو خصوص ما أوتيته هذه ودمرته الريح.

﴿ وَجَدِتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿ ﴾ [النمل: ٢٤] أي بالوسوسة، والله – عز وجل – زينها لهم خلقاً، وأي خلقها بما خلق فيهم من دواعيها؛ لقوله – عز وجل –: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ مُّ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمِ مُّ كَذَالِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ وَلَا تَسُبُّواْ ٱللَّهُ مَلُونَ هَا إِلَىٰ رَبِّهِم مَرْجِعُهُمْ فَيُنتِئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ اللَّنعَامِ: ١٠٨].

﴿ وَإِنَّى مُرْسِلَةً إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةً بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] قيل: أي منتظرة. ويستشهد به المعتزلة على أن ناظرة في قوله – عز وجل –: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٣] بمعنى منتظرة، أي تنتظر نعم ربحا؛ لئلا يلزمهم ثبوت الرؤية.

ويجاب بأن قولها: ﴿ وَإِنَّى مُرْسِلَةً إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] معناه فرائية بم يرجع، كما يقال: قد أرسلت إلى فلان بكذا لأنظر، أي لأرى ما يكون منه، وهي رؤية عين أو قلب، فيسقط استشهادهم.

﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْحِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ عَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِئُ أَمِينٌ ﴿ وَالنَّمَلِ وَ الآخر: ﴿ قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُ عِلْمُ مِّنَ ٱلْكِتَنبِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ عَنْهُ مُن أَلْكِتَنبِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ عَنْهُ مُن أَلْكِتَنبِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ عَنْهُ وَ قَالَ هَنذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُونِي بِهِ عَبْلُ أَن يَرْتَدُ إِلَيْكَ طَرْفُكُ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًا عِندَهُ وَقَالَ هَنذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُونِي بِهِ عَبْلُ أَن يَرْتَدُ إِلَيْكَ طَرْفُكُ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًا عِندَهُ وَقَالَ هَنذَا مِن فَضْلِ رَبِي لِيَبْلُونِي عَنْهُ كُرِيمٌ فَي اللَّهُ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِي غَنِي كُومٍ مُن أَن المَل عَنْ أَكُولُ لِنَفْسِهِ عَلَى اللّهِ اللّه عَلْمَ اللّه اللّه عَلْمَ اللّه اللّه عَلَى اللّه عليه، وتصرف الذي عنده علم من الكتاب كان بقدرة الله – عز وجل – بواسطة اسمه الأعظم، فلذلك كان أسرع وأعظم. من الكتاب كان بقدرة الله – عز وجل – بواسطة اسمه الأعظم، فلذلك كان أسرع وأعظم.

﴿ وَمَكُرُواْ مَكُرًا وَمَكَرَّنَا مَكُرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ٥٠] فيه جواز وصف الله – عز وجل – بالمكر، وهو بلوغ المقصود بطريق لطيف يخفى على الخصم، ثم إن المخلوق إنما يستعمل المكر غالباً لعجزه عن بلوغ المقصود مجاهرة، والله – عز وجل – يفعله على طريق الحكمة وإقامة الحجة ونحوه، لا عجزاً عن المجاهرة؛ إذ لا يعجزه شيء.

قوله - عز وجل -: ﴿ قُلِ ٱلْحُمْدُ لِلّهِ وَسَلَمُ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰ ۚ ءَٱللَّهُ خَيْرُ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ أَمَّن خَلَق ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلسَّمَاءِ مَآءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ عَدَآبِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنْبِتُواْ شَجَرَهَا ۚ أَءِلَهُ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلَ هُمْ قَوْمٌ يُعْدِلُونَ ﴾ [النمل: ٥٩ - ٦٠] إلى قوله - عز وجل -: ﴿ أَمَّن يَبْدَوُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَنهُ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانكُمْ إِن كُنتُمْ صَلِدِقِينَ ﴾ [النمل: ٦٤] تضمن ذلك نحو خمس عشرة آية من آيات الله - كُنتُمْ صَلِدِقِينَ ﴾ [النمل: ٦٤] تضمن ذلك نحو خمس عشرة آية من آيات الله -

عز وجل - يحتج بما على وحدانيته ونفي الشريك له، وأنه الإله الحق لا غيره.

ونظم الدليل منه هكذا: إن الله – عز وجل – يفعل هذه الأفعال، وكل من فعل ذلك فهو الإله الحق لا غيره، فالله – عز وجل – هو الإله الحق لا غيره.

أو يقال: لا شيء من آلهتكم [تفعل هذه الأفعال، والإله الحق يفعل هذه الأفعال، وكل من فعل ذلك فهو الإله الحق لا غيره.

أو يقال: لا شيء من آلهتكم [تفعل هذه الأفعال، والإله الحق يفعل هذه الأفعال، فلا شيء من آلهتكم] بإله الحق.

﴿ قُل لَا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ وَيَالَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ فَي السَّمَالِ القدرة يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ٦٥] إنما كان كذلك؛ لأن مدار علم الغيب على كمال القدرة والإرادة والعلم، وهذا الكمال مختص بالله – عز وجل – فذلك اختص بعلم الغيب.

وبيان ذلك: أن الله – عز وجل – إذا أراد إيقاع المطر مثلاً بعد شهر وإرادته /[١٥١ ببرم] لا معارض لها يمنعها عن إيقاعه بعد الشهر وقدرته على ذلك تامة لا عجز يلحقها، وعلم أنه لا ينسخ هذا الحكم ولا يلحقه فيه بداء علم قطعاً وقوع المطر بعد شهر، وهكذا علم الغيب في سائر الصور، [ولو كان مثل هذه الإرادة والقدرة والعلم لأحد من الخلق لعلم الغيب قطعاً، لكن ذلك في المخلوق غير موجود] وإنما من خواص واجب الوجود – سبحانه وتعالى.

﴿ قُل لَا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ وَيَا لَسَمَاوات والأرض لا يعلمون متى البعث؛ لأنه عند قيام الساعة وقيام الساعة من مفاتح الغيب الخفي علمها عن الخلق.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ أَبِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [النمل: ٦٧] هذا إنكار منهم للبعث، وسبق نظيره في ﴿ المؤمنونِ ﴾، ودليله في النحل، وتقريره يأتي بعد إن شاء الله عز وجل.

﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: ٧٢] يستدل به على زيادة اللام؛ إذ تقديره: ردفكم، ويحتمل أنه ضمن ردف معنى بدأ أو غيره مما يتعدى باللام، أي: بدا أو ظهر لكم، ولا يحتاج إلى حمله على الزيادة لأنها خلاف الأصل.

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٧٤] [إن قال قائل:

وقد وجهتم كيفية علم الغيب في الأشياء الخارجة، فكيف توجيه علمه بذات الصدور الباطنة؟ قلنا: قد] احتلف في توجيهه، فالمتكلمون [وسائر أهل الحق] قالوا: لأن علمه كامل، وهو صفة قديمة قائمة بذاته عامة التعلق بالمعلومات الظاهرة والباطنة، الكلية والجزئية، كما إرادته عامة التعلق بالمرادات، وقدرته عامة التعلق بالمقدورات.

والفلاسفة والمعتزلة لما كانوا يرون أن لا علم زائد على مفهوم ذاته؛ قالوا: إن ذاته لما استغرقت الأزل والأبد وجوداً كذلك استغرقت ما بينهما من المعلومات علماً ﴿ قَدِ اَفْتَرَيْنَا عَلَى اللّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّلْنَا اللّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا إِلّا أَن يَشَاءَ اللّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى اللّهِ تَوكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا اللّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى اللّهِ تَوكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا الْفَتَحْ بَيْنَا وَبَيْنَ وَوَمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴿ الأعراف: ٨٩].

[وزعموا أن الفرق بينه وبين غيره في عموم العلم وخصوصه هو هذا، وهو أن علمه بالأشياء بذاته، فعم علمه وعلم غيره بصفة زائدة على مفهوم ذاته، فخص علمه بعض المعلومات دون بعض.

وقد سبق الكلام معهم في هذه المسألة.

وزعم بعض الأوائل: أن أرواح الخلق تعرج إليه كل يوم وليلة حال النوم، فتفضي إليه بما تكنه الصدور، ويأمرها بما يحرك به القلوب. كما حكاه ميخا النبي أو غيره من أهل الكتب الاثني عشر في (مرامية).

وأما الاتحادية فعندهم: أنه سار بذاته في الخلق؛ فلذلك يعلم ما تكنه الصدور/[١٥٢ أ/ م] وتوسوس به النفوس، واستدلوا بنحو: ﴿ وَخَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَئِكِن لَا تُبْصِرُونَ ﴿ وَنَعْلَمُ مَا تُوسُوسُ بِهِ عَنْهُمُ وَلَئِكِن لَا تُبْصِرُونَ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوسُوسُ بِهِ عَنْهُمُ وَلَقُرْبُ إِلَيْهِ مِنْ حَجْتُهُم فِي سورة الأنعام، فهذا ما مِنْ حَجْتُهُم في سورة الأنعام، فهذا ما حضرنا الآن في هذا الجواب، والأقرب إلى تنزيه الله – عز وجل – وأدلة الشرع – هو قول المتكلمين، وهو مذهب المسلمين].

﴿ وَمَا مِنْ غَآيِبَةِ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَبِ مُّبِينٍ ﴾ [النمل: ٧٥] اعلم أن علمه – عز وجل – سبق بالكائنات / [٣٠٠ ل] في الأزل، ثم أثبتها في الكتاب المبين وهو اللوح المحفوظ على وفق علمه الذاتي، أو كما شاء ثم إنها في الواقع تقع على مطابقة ما سبق في العلم الأزلي والكتاب المبين.

﴿ ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِعَايَنتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿ ﴾ [النمل: ٨٢] هذه من غائبات القرآن الواجب وقوعها، ومن معجزات النبي ﷺ وإخباره بالغائبات التي لا بد من وجودها.

﴿ حَتَّى إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبَتُم بِعَايَئِي وَلَمْ تَجُيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [النمل: ٨٤] يحتج به الظاهرية في العقائد ويقولون: إن الله – عز وجل – خاطبنا من صفات ذاته بما لا نحيط به، فيجب علينا الإيمان بظاهره.

ويجاب عنه: بأن ذلك متشابه، وقوله - عز وجل: ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَلَيْهُ وَهُوَ السَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿ ﴾ [الشورى: ١١] محكم، فيجب رد المتشابه إليه واستعمال التنزيه عما لا يليق بجلاله - عز وجل.

﴿ وَأَنْ أَتْلُواْ ٱلْقُرْءَانَ ۚ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۗ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَاْ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَاْ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ [النمل: ٩٢] يحتج به القدرية لنسبة الضلال إلى المكلف ومقابلته بالإنذار، وقد عرف جوابه.

#### القول في سورة القصص

﴿ فَٱلْتَقَطَهُ مَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَلِطِيرَ ۚ ﴾ [القصص: ٨] هذه لام العاقبة. أي: لتكون عاقبتهم ذلك؛ نحو:

لدوا للمــوت وابنوا للخــراب

﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّرِ مُوسَىٰ فَرِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِئ بِهِ عَلَوْلَاۤ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [القصص: ١٠] أي: ثبتناها عن الإبداء بأمر موسى. وذلك لما ألهمناها وخلقناه في قلبها من دواعي الكتمان والصوارف عن الإذاعة. واستعارة الربط [هاهنا] من بديع الاستعارة تشبيهاً للقلب بوعاء ربط لحفظ ما فيه.

ويحتج الجمهور بهذا؛ لأن الله – عز وجل – إذا كان له من التصرف في القلوب أن يربط عليها ويطلقها – كان له من التصرف فيها أن يهديها ويضلها.

﴿ فَرَدَدْنَهُ إِلَىٰ أُمِّهِ عَكَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقُّ وَلَكِنَّ أَكُثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [القصص: ١٣] فيه تعليل أفعاله – عز وجل – /[١٥٢] بالحكم والمقاصد.

وتقرير الحجة المذكورة: أنه قال: يجب أن ينظر في حقيقة الاستغاثة ما هي، وهي الاستنصار والاستصراخ، ثم قد وجدنا هذا الإسرائيلي استغاث بموسى واستنصره واستصرخه بنص هذه الآيات، وهي استغاثة مخلوق بمحلوق، وقد أقر موسى عليها الإسرائيلي، وأقر الله – عز وجل – موسى على ذلك، ولم ينكر محمد الله خلوق عليه هذه الآية. أي فكان هذا إقراراً من الله – عز وجل ورسوله على استغاثة المخلوق

بالمخلوق، وإذا جاز أن يستغاث بموسى فبمحمد الله الها أولى؛ لأنه أفضل بإجماع. ومما يحتج به على ذلك حديث هاجر أم إسماعيل حيث التمست الماء لابنها؛ فلم تحد، فسمعت حساً في بطن الوادي، فقالت: قد أسمعت إن كان عندك غواث. وهذا في معنى

الاستغاثة منها بجبريل، وقد أقرها على ذلك ولم ينكره النبي ﷺ عليها لما حكاه عنها.

ولأن اعتقاد التوحيد من لوازم الإسلام، فإذا رأينا مسلماً يستغيث بمخلوق علمنا قطعاً /[١٥٣] أنه غير مشرك لذلك المخلوق مع الله عز وجل، وإنما ذلك منه طلب مساعدة، أو توجه إلى الله ببركة ذلك المخلوق، وإذا استصرخ الناس في موقف القيامة بالأنبياء ليشفعوا لهم في التخفيف عنهم، جاز استصراحهم بهم في غير ذلك المقام، وقد صنف الشيخ أبو عبد الله بن النعمان كتاباً سماه (( مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام)) واشتهر هذا الكتاب وأجمع أهل عصره على تلقيه منه بالقبول، وإجماع أهل كل عصر حجة، فالمنكر لذلك مخالف لهذا الإجماع؛ فإن قيل: الآية المذكورة في قصة موسى والإسرائيلي ليست في محل النزاع من وجهين: أحدهما أن موسى حينئذ كان حياً، ونحن إنما نمنع من الاستغاثة بميت. الثاني أن استغاثة صاحب موسى به كان في أمر يمكن موسى فعله وهو إمر معتاد، ونحن إنما نمنع من الاستغاثة بالمخلوق فيما يختص بالله – عز وجل – كالرحمة والمغفرة والرزق والحياة، ونحو ذلك: فلا يقال: يا محمد، اغفر بي أو ارزقين أو أحبين أو أعطى مالاً وولداً؛ لأن ذلك شرك بإجماع.

وأجيب عن الأول بأن الاستغاثة إذا جازت بالحي فبالميت المساوي - فضلاً عن الأفضل - أولى؛ لأنه أقرب إلى الله - عز وجل - من الحي لوجوه:

أحدها: أنه في دار الكرامة والجزاء، والحي في دار التكليف.

الثاني: أن الميت تجرد عن عالم الطبيعة القاطعة عن الوصول إلى عالم الآخرة، والحي متلبس بما.

الثالث: أن الشهداء في حياهم محجوبون، ويعد موهم أحياء عند ربهم يرزقون.

وعن الثاني: أن ما ذكرتموه أمر مجمع عليه معلوم عند صغير المسلمين - فضلاً عن كبيرهم - أن المخلوق على الإطلاق لا يطلب منه ولا ينسب إليه فعل ما اختصت القدرة الإلهية به، وقد رأينا إغمار النار وعامتهم وأبعدهم عن العلم والمعرفة يلوذون بحجرة النبي ولا يزيدون على أن يسألوا الشفاعة والوسيلة: [يا رسول]، اشفع لنا، يا الله ببركة نبيك اغفر لنا: فصار الكلام في المسألة المفروضة فضلاً لا حاجة بأحد من المسلمين إليه.

وإذا لم يمكن بد من التعريف بهذا الحكم حشية أن يقع فيه أحد، فليكن بعبارة لا توهم نقصاً في النبي ولا غضاً من منصبه، مثل أن يقال: ما استأثر الله – عز وجل – بالقدرة عليه، فلا يطلب من مخلوق / [٣٢٢ ل] على الإطلاق أو نحو هذا ولا يتعرض للنبي السلب الاستغاثة عنه مطلقاً ولا مقيداً، ولا يذكر إلا بالصلاة والسلام عليه، والرواية عنه، ونحو ذلك.

هذا حاصل ما وقع في هذه المسألة، سؤالاً وجواباً، ذكرته بمعناه وزيادات من عندي. ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنَ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَلَا مِن شِيعَتِهِ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوّهِ فَوكَرَهُ لَشِيعَتِهِ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوّهِ فَوكَرَهُ لَشِيعَتِهِ عَلَى ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوّهِ فَوكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ أَقَالَ هَلذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيطَانِ أَلِنَّهُ مَالِّهُ مُعِنْ أَلَى هُ مُعَلِى الله المخلوق: لأن موسى نسب قتله القبطي إلى المخلوق: لأن موسى نسب قتله القبطي إلى المشبطان بأنه من عمله.

وأجيب بأن معناه، هذا من جنس عمل الشيطان، أو مما وسوس به [وزينه] الشيطان ونحو ذلك، وإلا فقتل القبطي مخلوق لموسى عندكم [على] الحقيقة، وعندنا الله – عز وجل – فلم يبق للشيطان إلا التزيين والوسوسة، ولموسى إلا الكسب عندنا.

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُرَ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۞ ﴾ [القصص: ١٦] أي بكسب القتل عندنا وبخلقه عندهم.

﴿ فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآبِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِي ٱسْتَنصَرَهُ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ وَ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغُويٌ مُّبِينٌ ﴿ ﴾ [القصص: ١٨] فسر الاستغاثة السابقة بالاستنصار /[٥٣ اب /م] والاستصراخ فدل على ألها مترادفة على معنى واحد، كما سبق ذكره.

﴿ فَلَمَّا أَتُنَهَا نُودِئَ مِن شَنطِي ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَمُوسَىٰ إِنِّى أَنَا ٱللَّهُ رَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ [القصص: ٣٠] يحتج بها الصوتية لأن المنادي هاهنا هو الله – عز وجل – بنفسه، بدليل ﴿ فَلَمَّا أَتَنَهَا نُودِئَ مِن شَنطِي ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَنمُوسَىٰ إِنِّى أَنَا ٱللَّهُ رَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ والنداء لا يعقل إلا بحرف وصوت. وأجاب الخصم باحتمال أن النداء بواسطة ملك حاك؛ لقوله: ﴿ فَلَمَّا أَتَنهَا نُودِكَ مِن شَيطِي الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي اللَّهُ عَنِ الشَّجَرَةِ أَن يَعْمُوسَى إِنِي أَنَا اللَّهُ رَبُ الشَّجَرَةِ أَن يَعْمُوسَى إِنِي أَنَا اللَّهُ رَبُ الْعَلَمِينَ فِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الله المحربُ القصص: ٣٠] أو يكون موسى غاب عن حسه فأدرك النداء بلا صوت ولا حرف في الخارج كما يدرك النائم الكلام كذلك، ولو صح قول الصوتية للزم أن الله – عز وجل – حسم في ذاته أو أنه يتطور في الأجسام إذا شاء ويتخذها مظهراً له على رأي الحلولية أو الاتحادية، وإنه باطل؛ لأن الجسمية من لوازم الصوت قطعاً.

﴿ ٱسۡلُكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرُّجَ بَيۡضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ ۖ فَذَانِكَ بُرُهَانَانِ مِن رَّبِكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِیْهِ ٓ ۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوْمًا فَسِقِیر َ ﴾ [القصص: ٣٢] البرهان هو الحجة المركبة من مقدمتین قاطعتین، وعصا موسی ویده البیضاء كذلك؛ إذ یقال فی كل واحدة منهما: هذا حارق للعادة، وكل خارق للعادة معجز یدل علی صدق صاحبه، فهذا معجز یدل علی صدق موسی.

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَتَأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنَ إِلَيْهِ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَنْهَامَنُ عَلَى ٱلطِّيْنِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّى أَطَّلِعُ إِلَى إِلَيْهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ عَلَى ٱلطِّيْنِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّى أَطَّلِعُ إِلَى إِلَيْهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ عَلَى ٱلطِّيْنِ فَٱجْعَل لِى صَرْحًا لَعَلِي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَيْهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ ﴾ /[٣٢٣ ل]) [القصص: ٣٨] يحتج بها أصحاب الجهة كما سبق.

<sup>(</sup>١) أورده ابن كثير في تفسيره [١/ ٢٨٨] وانظر كشف الخفا [١/ ٢٠٠ - ٢٠١].

﴿ فَأَخَذَنَهُ وَجُنُودَهُ مُ فَنَبَذُنَهُمْ فِي ٱلْيَمِ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَيقِبَةُ ٱلظَّلِمِينَ وَ فَأَخَذُنَهُ وَجُعُلِّنَهُمْ أَبِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَعَةِ لَا القصص: ٤٠] إلى ﴿ وَجَعَلْنَهُمْ أَبِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَعَةِ لَا يُنصَرُونَ ۚ ﴾ [القصص: ٤١] إلى قوله: ﴿ وَأَتّبَعْنَنَهُمْ فِي هَلِذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ هُم مِّرَ ٱلْمُقْبُوحِينَ ﴾ [القصص: ٤٢] هذا كله يتناول بعمومه فرعون مع جنوده وهو قاطع في الرد على من زعم أنه مات مؤمناً إيماناً احتيارياً نافعاً.

﴿ وَمَا كُنتَ عِجَانِبِ ٱلْغَرِّيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّهِدِينَ ﴾ [القصص: ٤٤] إلى ﴿ وَمَا كُنتَ عِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَئِكِن رَّحْمَةً مِّن رَبِّكَ لِتُنذِر قَوْمًا مَّا أَتَنهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿ وَالقصص: ٤٦] هذا استدلال على صدق محمد – عليه الصلاة والسلام – وتقريره كما سبق في ﴿ ذَٰ لِكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ إِلَا عَمِونَ عَى اللَّهُ عَلَيْهُمْ إِذْ يَكُفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ إِلَا عَلَى أَنت لَمْ تشهد موسى حين أَنْبَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٤٤] أي أنت لم تشهد موسى حين أوحينا إليه، ولا كتبت ولا دارست ولا أخبرت /[١٥٤ أم]، فما قصصت خبره على وجهه إلا رحمة من ربك وهو الوحي.

واعلم أن في التوراة: أن إسحاق أو يعقوب جرى له في سقي الغنم ولقاء المرأتين، ونكاح امرأة ونحوه شبيها بما تضمنته هذه السورة مما جرى لموسى مع ابنتي شعيب. وليست قصة هذا السياق في التوراة، فاليهود إذا سمعوا قراء المسلمين يقرءون سورة القصص تغامزوا بينهم، أي انظروا كيف اشتبهت القصة على محمد أو على من لقنه فحرفها وبدلها؛ لأنها عندهم قصة إسحاق أو يعقوب، وأنا رأيتهم ينظر بعضهم إلى بعض [في بعض] الأسواق، وقارئ ضرير يقرأ هذه القصة.

والجواب: أن ما ذكروه غير لازم؛ لجواز أن القصة حرفت في التوراة عن موسى إلى غيره. والتوراة أولى بالتحريف لوجوه:

أحدها: تقادم عهدها.

الثاني: إحراق بخت نصر لها حتى لم يجدوها إلا عند عزيز، فأملاها عن ظهر قلب، فزعموا أنه ابن الله لذلك على ما قيل.

الثالث: أن أحبارهم حرفوا منها كثيراً من صفات محمد على وأحواله الدالة على نبوته

استزلالاً لعامتهم أن يؤمنوا، واستدامة للرياسة عليهم، فلعلهم حرفوا هذه القصة إلى إسحاق لما سمعوها في القرآن مضافة إلى موسى إيقاعاً للريبة في قلوب عوامهم.

وقد رأيت لأبي الفخر الإسكندري النصراني – وكان يهودياً فتنصر – أو لغيره جزءاً جمع فيه ما حرفه اليهود من التوراة، تحريف تبديل لا تحريف تأويل، رأيت هذا الجزء عند أبي البشائر بن فرج الله النصراني الحكيم بقوص من بلاد الصعيد.

سلمنا أن القصة لم تحرف في التوراة، لكن جاز ألها جرت لإسحاق وموسى جميعاً، فذكرت عن إسحاق في التوراة وعن موسى في القرآن دون التوراة، على حسب اختيار المتكلم أو حكمته أو الداعى إلى ذلك.

ومع هذا الاحتمال لا يجوز القطع بالتحريف على أحد الموضعين.

كيف وإن عبد الله بسلام أعلم اليهود / [٣٢٤ ل] بالتوراة ومن تابعه منهم – مع علمهم بسورة القصص – لم يمتنعوا من الإسلام، ولو صح عندهم ما قلتم لامتنعوا منه، بل قامت عندهم براهين النبي الله من التوراة وغيرها من كتب الأولين: فأسلموا.

قوله – عز وجل –: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَنهُم مِّن نَذِيرٍ مِّن قَبِلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿ ﴾ [القصص: ٤٦] احتج بما بعض أهل الذمة في كتاب له على أن محمداً إنما أرسل إلى العرب. لأنهم هم الذين ما أتاهم من نذير قبله، أما / [٤٥١ ب/ م] بنو إسرائيل فالنذر والرسل قبله فيهم كثير. وجوابه من وجهين:

الوجه الثاني: هب أن المراد بالقوم الذين لم يأهم نذير قبله هم العرب، لكن ليس في الآية ما يقتضي تخصيص إرساله إليهم إلا بطريق مفهوم ضعيف، لكن ذلك المفهوم لا يعارض نصوص القرآن في عموم الدعوة، ثم إن من اعترف برسالته إلى العرب لزمه القول بعموم دعوته؛ لأن مطلق رسالته ولو إلى قبيلة من العرب يستلزم صدقه، وقد تواتر عنه أنه

ادعى عموم الدعوة، فيجب قبول ذلك منه لثبوت رسالته المطلقة، أو مطلق رسالته.

﴿ وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [القصص: ٤٧] سبق نظيرها في إقامة الحجة بإرسال الرسل في آخر ((طه)) و((النساء)).

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَاكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿ إِنَّكَ لَا تَهُ اللَّهَ مَا قَبْلُهَا يَقْتَضِي أَهَا فِي أَهْلِ الكتاب؛ لأنه قسمهم قسمين:

أحدهما: معاند للقرآن منكر له، وهو المذكور في قوله – عز وجل-: ﴿ وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَبِعَ ءَايَنتِكَ وَنَكُونَ مِن آلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ﴾ [القصص: ٤٧] إلى ﴿ \* وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلُ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [القصص: ٥٠].

والثاني: مؤمن بالقرآن. وهم مؤمنو أهل الكتاب، وهو المراد بقوله - عز وجل -:
﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَكُهُمُ ٱلْكِتَبَ مِن قَبْلِهِ عُم بِهِ عُوْمِنُونَ ﴿ القصص: ٢٥] إلى ﴿ أُولَتِبِكَ يُؤْتَونَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبُرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَكُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [القصص: ٤٥] إلى ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغُو أَعْرَضُواْ عَنّهُ وَقَالُواْ لَنَآ عُمَلُنا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلجُهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥] وهؤلاء كعبد الله بن سلام وأصحابه، ثم جاءت هذه الآية مشتركة بين القسمين فقوله عز وجل ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦] إشارة إلى القسم الأول الضال منهم، وقوله - عز وجل -: ﴿ وَلَكِئَ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُو أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: ٥٦] إشارة إلى القسم الأول الضال منهم، وقوله - عز وجل -: ﴿ وَلَكِئَ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُو أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: ٥٦] إشارة إلى القسم الثاني المهتدي منهم، فهذا كلام متجه بشهادة ظاهر والكتاب، غير أن الحديث الصحيح ورد بأن هذه نزلت في أبي طالب حين أحب الني الكتاب، غير أن الحديث الصحيح ورد بأن هذه نزلت في أبي طالب حين أحب الني الكتاب، غير أن الحديث الصحيح ورد بأن هذه نزلت في أبي طالب حين أحب الني القسم ودعاه إلى الإسلام عند موته، فالمشهور أنه امتنع ومات على ملة عبد المطلب.

وحكى ابن إسحاق أنه نطق / [٣٢٥ ل] بكلمة الشهادة قبل خروج روحه والعباس عنده فسمعه، فقال العباس: إنه قد أسلم. فقال النبي الله الله المعت شيئاً » فلما اختلف النقل في ذلك اختلف [أهل] السنة والشيعة في ذلك، فقال الجمهور: إنه مات كافراً،

واحتجوا بوجوه:

أحدها: هذه الآية نزلت بسببه، وهي تقتضي عدمه إسلامه / [٥٥ أ/م] لأن النبي ﷺ كان يحب إسلامه، والآية تضمنت أنه لا يهدي من أحب.

الثاني: الحديث الصحيح أنه على قيل له: إن أبا طالب كان يحوطك، فهل تنفعه بشيء؟ قال « نعم، هو في ضحضاح من النار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» (١) وفي حديث آخر: « في رجليه نعلان من نار يغلى منهما دماغه» (٢).

الثالث: ما حاء في بعض الآثار أن أبا طالب لما جاء علي إلى النبي فقال: إن عمك الشيخ الضال قد مات. قال: « فاذهب فواره» (٣) ثم أمر علياً بعد ذلك بالغسل، ولولا أنه مات كافراً لما سماه ابنه علي ضالاً، ولا أقره النبي في على ذلك، ولا تخلف عن شهود أمره ولا أمر علياً بالاغتسال من غسله.

الرابع: أنه روي أن النبي الله الله الله الله الله الله الله عارضه النبي الله وقال: «وصلتك رحم يا عم » (٤) و لم يتبعه، ولو مات مسلماً لكان أحق وأفضل من تبعه لما كان يحوطه وينصره ويشفق عليه، وقالت الشيعة: إنه مات مسلماً، واحتجوا بوجوه:

أحدها: قوله - عز وجل -: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَ ٱلَّذِي جَبِدُونَهُ، مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَلَةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَنَهُمْ عَنِ ٱلْمُنكِرِ وَمُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَمُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْثِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَمُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْثِ وَيَضَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أَلْ أُولَتِيكَ هُمُ فَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَتِيكَ هُمُ فَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أَنْ وَلَا يَعْدَلُ اللَّهِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُولُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري [۲/ ۱٤٠٨، ٥ / ۳۳۹۳] ح [۲۲۰، ٥٨٥٥] ومسلم [۱/ ۱۹۶] ح [۳۰۹]. (۲) , واه أحمد [۱/ ۲۹۵] [۲۹۰].

<sup>(</sup>٣) رواه أبــو داود في الجنائز [٣/ ٢١٤] ح [٣٤١٢] والنسائي في الجنائز [١/ ١١٠] ح [١٩٠] والنسائي في الجنائز [١/ ١١٠] ح [١٩٠] وفي الكــــبرى [١/ ١٠٩] ح [١٩٥] وأحمــــد [١/ ٩٧، ١٠٣، ١٢٩) ح [١٣٥، ٧٧٧، ١٠٧٤] والبيهقــي [١/ ٣٣٤] وأبــو يعلى [١/ ٣٣٤] والطيالسي [١٩] ح [١٢٠] وابن الجارود [١٤٣] ح [٥٥٠].

<sup>(</sup>٤) رواه ابن عدي في الكامل [١/ ٢٦٠].

في نصرته، وقد فصل في السير المعتبرة من ذلك ما لا نطيل بذكره، و لم ينصره هذه النصرة وقطع فيه رحم قومه إلا وهو مؤمن به، ولكنه أخفى إيمانه تقية؛ لأن تدبير الحرب والمكيدة في نصرة الله ورسوله اقتضت ذلك، ولو أظهر خلافهم في الدين لتمالؤوا عليه، ثم لم يثبت لهم، فلما أيقن بالموت أظهر إسلامه كما رواه عنه العباس فيما رواه ابن إسحاق؛ لأنه لم يبأس من نفسه وحرب قومه إلا ذلك الوقت.

الثاني: أن أبا طالب كفل يتيماً، وكل من كفل يتيماً فهو في الجنة، أما الأولى فلأن أبا طالب كفل محمداً الله يتيماً وهو أفضل الأيتام وغيره. وأما الثانية فلقوله الله يتيماً وهو أفضل الأيتام وغيره. وأما الثانية فلقوله الله يتيماً وكافل اليتيم كهاتين في الجنة» (١) وأشار بإصبعيه، فإذن أبو طالب في الجنة، وذلك يستلزم / [٣٢٦ ل] إيمانه.

الثالث: أن النبي على أقره على نكاح زوجته فاطمة بنت أسد أم علي، ولولا أنه مؤمن لما أقره، إذ ليس من دينه نكاح الكافر المسلمة.

الرابع: أن الحديث الصحيح ورد بأن المرء مع من أحب، ولا يشك أحد أن أبا طالب كان /[٥٥٥ ل /م] يحب النبي على حتى إن كان ليؤثره على أولاده، فليكن معه على عملاً عموجب الحديث، وذلك مستلزم لإيمانه.

الخامس: أن النبي كان يحب أبا طالب؛ لأنه كافله وناصره ومربيه وعمه صنو أبيه لأبويه، لا يشك أحد في ذلك، وكل من أحبه النبي في أولى بذلك، وإن شك شاك في حب النبي لل لأبي طالب فلينظر إلى قوله في: (( جبلت القلوب على حب من أحسن إليها), (٢) ولا أحد أحسن إلى النبي الله إحسان أبي طالب؛ فوجب أنه الله كان يحبه.

السادس: أن أبا طالب جاهد في الله، وكل من جاهد في الله مؤمن، أما الأولى فلأنه نصر رسول الله على الله وكل من نصر رسول الله الله على فهو مجاهد في الله، ومن تأمل السيرة علم أن جهاد أبي طالب في نصرة رسول الله الله وإقامة دينه وذبه عنه، وحياطته له أفضل الجهاد حين رسول الله الله وقصارى من اتبعه أن يفروا بدينهم إلى الحبشة وغيرها، وقريش بأسرها وأحابيشها وأتباعها ترميه عن قوس واحدة، وأبو طالب يلقى عنه بنحره، هذا مما لا ينكره منصف.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [٥/ ٢٠٣٢] ح [٤٩٩٨] وأبو داود في كتاب الأدب ح [٥١٥٠] [٤/ ٣٣٨]. (٢) رواه القضاعي في مسند الشهاب [١/ ٣٥٠، ٣٥١] ح [٢٥١، ٢٠٠] وأورده الحافظ في لسان الميزان [١/ ٤٤٦] والبيهقي في شعب الإيمان [١/ ٣٨١] ح [٤٦٦] والديلمي في مسند الفردوس [٢/ ١١١] ح [٨٥١/ / الفردوس] وانظر نوادر الأصول [١/ ٤١٩].

وأما الثانية فلقوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَاهِدُواْ فِينَا لَهَدِينَهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ وَأَلَّذِينَ جَاهِدُواْ فِينَا لَهَدِينَهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ الله. ٱلمُحْسِنِينَ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٦٩] وحسبك به وعداً يقتضى هداية من جاهد في الله.

السابع: أن أشعار أبي طالب في ديوانه تنادي بإيمانه، كقوله في مدح النبي الله :
وأبيض يستسقي الغمام بوجهه ثمال اليتامي عصمة للأرامل
إن اقتضى سياقه أنه مدح فيه ولا أحقق ذلك والظاهر خلافه، وليس هذا بالمقصود،
إنما المقصود مثل قوله:

وعــرضت دينــاً لا محالــــة أنــه مــن خير أديــــان البريــــة دينــاً وقوله:

فاصدع بأمرك ما عليك خصاصة وافرح وقر بداك منك عيوناً فهذا مدح لدينه وتصديق له، وأمر له بإظهاره والصدع به، ولا إيمان فوق ذلك، وأشعاره في المعنى كثيرة لم نستحضرها. فهذا ما نحفظه ونستحضره الآن من حجج الأخرى يطول فلنقتصر /[٥٦].

وقد رأيت لبعض الشيعة كتاباً مستقلاً في إسلام أبي طالب، والذي ذكرته لهم جل ما فيه - إن لم يكن كله - فاعلم ذلك.

ثُمُ إِن قُولُه – عز وَجُلُ –: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهُدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِكَنَّ ٱللَّهَ يَهُدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِيرِ ﴾ [القصص: ٥٦] يحتج بما الجمهور في أن الهداية إلى الله – عز وجل – فكذا الضلال مقابل لها هو بقدره خلافاً للمعتزلة.

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَتِنَا ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَتِنَا ۚ وَمَا كَانَ مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَلِمُونَ ﴾ [القصص: ٥٩] سبق نظيرها في الأنعام وهود.

﴿ وَرَبُّكَ خَلُقُ مَا يَشَآءُ وَتَخَتَّارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْحِيرَةُ ۚ سُبْحَنَ ٱللَّهِ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿ وَرَبُّكَ خَلُقُ مَا يَشَاءُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا اللهِ عَلَى أَن الصانع فاعل بالاختيار لا الإيجاب، عَلَى أَن الصانع فاعل بالاختيار لا الإيجاب، خلافاً للفلاسفة، وعلى رأي الجبرية في أن لا اختيار للعبد في فعله، بل هو مجبر لا مخير،

يدل عليه: ﴿ وَهُوَ آللَهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلحُـٰمَدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْاَخِرَةِ ۗ وَلَهُ ٱلحُـٰكُمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص: ٧٠] أي فيهما، وإذا كان له الحكم في الدنيا على العموم والإطلاق، فلا حكم لأحد معه، ولا احتيار، وذلك حقيقة الإجبار.

وقد حكم بانقطاعهم ولزوم الحجة لهم.

﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمِ عِندِى ۚ أُولَمْ يَعْلَمْ أَن ۗ ٱللّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِن اللّهُ وَلا القَصْل اللهِ عَن هُو أَشَدُّ مِنهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ ﴾ [القصص: ٧٨] قيل: هو الكيمياء، وقد سبق القول فيها غير مرة، وذكر في السير أن موسى لما أمر ببناء قبة الزمان بالذهب بنى بما مع بني إسرائيل من الذهب الذي كانوا خرجوا به من مصر، فلم يكف، فشكا موسى ذلك إلى ربه فنزل جبريل فعلمه الكيمياء: فعمل منها ما كمل به بناء القبة، ثم تركها، ثم إنه علمها أخته وأخاه هارون، فسأله قارون أن يعلمه إياها، فقال: لا خير لك فيها، فألح عليه حتى علمه فكنز منها الكنوز. ثم كانت سبب هلاكه دنيا وأخرى.

قيل: ومن ثم كان أكثر ما يوجد الكيمياء والزغل في ولد هارون من اليهود.

﴿ وَلَا يُسْعَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [القصص: ٧٨] أي بعد إقامة الحجة عليهم، إذ لا فائدة في سؤالهم بعد ذلك.

﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَىٰهَا ءَاخَرَ ۖ لَا إِلَىٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ اَلَّحُكُرُ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَىٰهَا ءَاخَرَ ۖ لَا إِلَىٰهَ إِلَّا هُو ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ اَلَّحُكُرُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص: ٨٨] قيل: ذاته، وقيل: صفة تسمى وجها، وقيل: إلا ما أريد به جهة التقرب إليه.

#### القول في سورة العنكبوت

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ عَلَمِتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ السَّفَا فَأَخَذَهُمُ السَّفَاءِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ السَّفَاء الأَقلَ. الطُّوفَانِ وَهُمْ ظَلِمُونَ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ١٤] يحتج به على استثناء الأقل.

﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أُوْثَنَا وَتَخَلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَالْمَا تَعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُ ۚ ۖ إِلَيْهِ دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُ ۚ ۖ إِلَيْهِ دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَعْواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُ اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وجوابه: أن معناه: وتكذبون كذباً، أو وتكسبون إفكاً، والخلق مشترك بين الاختراع والكذب وغيرهما، ومنه /[٣٢٨ ل]: ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَنَذَا فِي ٱلْمِلَّةِ ٱلْأَخِرَةِ إِنْ هَنذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ١٣٧] ﴿ إِنَّمَا الْحَبَلُقُ ﴾ [ص: ٧] ﴿ إِنْ هَنذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ١٣٧] ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ اللَّهِ لَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ اللَّهِ لَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْتَنَا وَتَخَلُقُونَ إِفْكا ۚ إِنَّ ٱللَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُرَ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُرَ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُرَ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُرَ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُرَ لَا يَلِهُ مِنْ السَرِكُ بَان الشريك لا يملك الرزق، وقد سبق هو أو نحوه.

﴿ أُولَمْ يَرُوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ۚ إِنَّ ذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرُ ﴾ [العنكبوت: ١٩] أي ثم هو يعيده، وهو احتجاج على الإعادة بالقياس على الابتداء، وكذا ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشَأَةَ ٱلْأَخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرُ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٢٠] ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ آلِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرُ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٢٠] ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ آلِاً أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَنَهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَتِ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ إِلَا أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَنَهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَتِ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢٤] لأنه قطعهم وأفحمهم في الجدال والاحتجاج على عادته في حسن النظر والتأييد بالحجة.

﴿ أَيِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَالُواْ ٱتْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴿ ﴾ كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَالُواْ ٱتْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ [العنكبوت: ٢٩] إشارة إلى حكمة تحريم اللواط، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن ذلك يضعف رجوليتهم وهمتهم، والحاجة داعية إليهم للجهاد، فإذا وجد شجاع أو مجاهد منجب ممن فعل به ذلك لم تنتقض هذه العلة؛ لأنه لو لم يفعل به لكان أشجع وأنجب، والزيادة في ذلك مطلوبة.

والثاني: قطع سبيل النسل؛ إذ ليس في محل الحرث.

﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَاهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا إِنَّا مُهْلِكُوۤا أَهْلِ هَنذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَلِمِيرَ ۚ وَهُ لَا العنكبوت: ٣١] مع قول إبراهيم: ﴿ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ۚ ﴾ [العنكبوت: ٣٦] وقول الملائكة: ﴿ قَالُوا خَنْ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا ۖ لَنَنجّينَّهُ، وَأَهْلَهُ وَ إِلَّا العنكبوت: ٣٢] وقول الملائكة: ﴿ قَالُوا خَنْ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا ۖ لَنَنجّينَّهُ، وَأَهْلَهُ وَإِلَّا العنكبوت: ٣٢] يحتج به على أن للعموم صيغة؛ أَمْرَأَتَهُ، كَانَتْ مِنَ ٱلْغَبِرِينَ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٣٢] يحتج به على أن للعموم صيغة؛ لأن إبراهيم فهمه من صيغة أهل هذه القرية حتى عرض بتخصيص لوط.

﴿ وَعَادًا وَتَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِن مَسكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَن ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٣٨] أي بإغوائه ووسوسته.

﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِن مَسَكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَينُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٣٨] إشارة إلى غلبة القدرة والإرادة، وانقهار العقول تحت مجاري الأقدار بحيث لا ينفع الاستبصار، وربما حمله القدرية على ألهم عاندوا الحق مع استبصارهم به تقريراً للحجة عليهم.

﴿ فَكُلاَّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ عَلَى فَمِنْهُم مَّنَ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنَ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنَ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمُهُمْ وَمِنْهُم مَّنَ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمُهُمْ وَلِمِنْهُم مَّنَ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ الله لِيَظْلِمُونَ وَمِنْهُم مَّنَ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ الله عَلَيْكُمُونَ وَمِنْهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٠] يحتج به المعتزلة؛ إذا كان الله – عز وجل – خالقاً لأفعالهم لكان قد ظلمهم و لم يكن آخذاً لهم بذنبهم.

وجوابه؛ على ما عرف على أصل الكسبية والجبرية.

﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أُولِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنْكِبُوتِ الْعَنْكِبُوتِ: ٤١] أَوْهَنَ اللّهِ الْعَلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤١] أنكروا على الحريري قوله: فأدخلني بيتاً أضيق من التابوت وأوهن من بيت العنكبوت، وليس بمنكر؛ لأن البيت الذي ذكره الحريري مفتعل لا وجود له في الخارج، إنما هو

متصور في الذهن لا غير.

وبيت العنكبوت موجود في الخارج منه ألوف من البيوت، وما لا وجود له أصلاً أوهن مما له وجود على كل حال.

وإنما ذكرت هذا لأن الإنكار المذكور لو لزم الحريري لاقتضى كفره، لتضمنه الرد على الله – عز وجل – فيما بالغ فيه، والتكفير ونحوه من مسائل أصول الدين.

﴿ وَلَا تَجُندِلُواْ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا بِٱلِّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُواْ ءَامَنَا بِٱلَّذِي أَنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُ عَلَى أَوْ حَدُ وَخَنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ءَامَنَا بِٱلَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُ عَا وَإِلَهُ كُمْ وَاحِدٌ وَخَنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فيه مشروعية جدال أهل الكتاب إذا أثاروا شبهة فكشف؛ لئلا يظن أن معهم حقاً، ثم إن كانوا ذمة أو مستأمنين وجب /[٣٢٩ ل] الرفق بحم / [٧٥٧ أ /م]، ولا يعنف عليهم؛ لئلا يظن ألهم استبقوا حجة لم يقدروا على إظهارها، ورعاية لعهد الذمة.

وإن كانوا حرباً فحكمهم واضح؛ إذ قتالهم جائز، ومن كان عندهم بدار الحرب، فإن أمن على نفسه كرسول المسلمين جاز أن يصدعهم بالحجة، ويغلظ لهم إعزازاً للكلمة، وإن لم يأمن كالأسير والمستأمن إليهم من المسلمين ففيه الخلاف بمن أكره على الكفر، أيهما أفضل له؟ الإجابة أو الامتناع؟

إن قلنا: الإجابة، فهناك الأفضل الرفق في الجدال. وإن قلنا: الامتناع فهناك الأفضل الغلظة.

﴿ وَمَا كُنتَ تَتَلُواْ مِن قَبَلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّارَتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿ وَمَا كُنتَ تَتَلُواْ مِن قَبَلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَاَرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿ وَمَا كُنتَ بَكَتَابِ حَلَى صَدَقَه ﴾ [العنكبوت: ٤٨] هذا احتجاج على صدقه ﷺ ، أي إنك جئت بكتاب خارق للعادة عظيم الوقع، مع أنك لم تكن قبله قارئاً ولا كاتباً، وكل من أتى بكتاب على هذا الوجه فهو نبي آت بمعجز، فأنت نبي آت بمعجز.

أما الأولى فلأنه الله القرآن، وحسبك به كتاب عجز عن معارضة أيسره فصحاء العرب، وأما أنه الله الكلم لم يكن كاتباً ولا قارئاً فواضح، وخصومه من الكفار سلموا ذلك، حتى إلهم لما الهموه، [إنما الهموه] بأنه يستملي ذلك ممن يقرأ ويكتب، ولو كان قارئاً كاتباً لما احتاجوا إلى ذلك، بل قالوا: أنت قارئ كاتب، فلا يستكثر لك هذا القرآن، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِ مِن كِتَبِ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ الْحَالَ الْكَرْتَابَ الله المنكبوت: ٤٨].

وأما الثانية: فلأن من أتى بكتاب على هذا الوجه بهذا الوصف كان خارقاً للعادة، كما لو أن راعي غنم لم يكتب قط ولا فارق الصحراء، ولم يجتمع بكاتب قط فكتب خطًا أعجز فيه ابن مقلة وابن البواب وأضراهم من مبرزي الكتاب – كان خارقاً للعادة قطعاً.

وكل خارق للعادة من التحدي وعدم المعارضة فهو نبي آت بمعجز، فهذا برهان واضح.

﴿ بَلْ هُو ءَايَتُ بَيِّنَتُ فِي صُدُورِ ٱلَّذِيرِ َ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِعَايَتِنَآ إِلَّا اللهُ هُو ءَايَتُ بَيِّنَتُ إِلَّا اللهُ عَنْ وَجَلَ – وكلامه في الصدور لظاهر الآية مع القول بقدمه، والآخرون كتاب الله – عز وجل – وكلامه في الصدور لظاهر الآية مع القول بقدمه، والآخرون قالوا: هذا يوجب حلول القديم في الحادث، وهو قول بالحلول وهو محال، بل إما أن يقولوا بخلقه ليكون حلول مخلوق في مخلوق، أو بقدمه قائماً بذات الله – عز وجل – والحاصل منه في الصدور مثال مطابق له أو ذكره وحفظه، كما أن الله – عز وجل – مذكور باللسان والقلب محفوظ فيه، وليست ذاته حالة في شيء.

وقد بالغ بعضهم في التشنيع على من قال بقدم القرآن وحلوله في الصدور، حتى قال: هؤلاء أكفر من النصارى /[0.1] / [0.1] إذ النصارى إنما قالوا بحلول القديم في ذات المسيح /[0.1] / [0.1] لا غير، وهؤلاء يلزمهم حلول القديم في كل شخص حفظ القرآن أو بعضه ولو آية.

واختلف القائلون بظاهر الآية؛ هل حقيقة القرآن في الصدور كالمظروف في الظرف؟ أو أنه كظهور الوجه في المرآة؟ أو كظهور نقش الخاتم في الشمع؟ على أقوال.

وقال قوم: للقرآن أربع وجودات: وجود عيني، وهو تقرر حقيقته في الخارج، إما بذات الله – عز وجل – أو غيره على الخلاف في حدوثه وقدمه، ووجود ذهني، هو حصول صورة في الذهن مطابقة له وحفظه هو ذلك مع إمكان استحضاره لفظاً ونظماً بحسب الاختيار، ووجود لساني وهو تلاوته، وبناني وهو كتابته بالبنان.

﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَنتُ مِّن رَّبِهِ ۗ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَنتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينً فَي وَقَالُواْ لَوْلَا أَنزِلَنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ يُتْلَىٰ مُبِينً فَي إِلَى ﴿ أُولَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ أَنِ إِن فَي ذَٰ لِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥١] فيه عَلَيْهِمْ أَإِن قَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥١] فيه أن القرآن معجز تام وحجة كاملة لا يحتاج معها على النبوة إلى دليل؛ لأنه أنكر عليهم

عدم الاكتفاء بها، فدل على أنه كاف شاف، وقد تبين وجه كونه معجزاً.

﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرَزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ ﴾ [العنكبوت: ٦٠] يحتج به على أن عموم الرزق من الله – عز وجل – حلالاً وحراماً، وقد سبق عليه ما هو أدل من هذا.

﴿ وَلَمِن سَأَلْتَهُم مَّن نَزَّلَ مِنَ آلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْعَنْكِبُوت: ٦٣] إلى ﴿ وَمَا اللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٣] إلى ﴿ وَمَا هَلَا وَ ٱلْحَيَوةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِي ٱلْحَيَوانُ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٤] إشارة إلى دليل البعث بقياس إحياء الأرض بالنبات، وليس صريحاً فيه كغيره.

﴿ لِيَكُفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ ﴾ [العنكبوت: ٦٦] أمر تهديد ووعيد كنظيره في النحل.



## القول في سورة الروم

﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ ٱلْأُمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنَ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَبِنِ يَفْرَ حُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم: ٤] يحتج به القائلون بقدم القرآن بناء على أن الأمر هو القرآن. ومعنى ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ لَيَّهِ ٱلْأُمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنَ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَبِنِ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم: ٤] أي: من قبل كل شيء وبعد كل شيء، فانتظم الدليل هكذا: القرآن هو الأمر والأمر ثابت لله – عز وجل – قبل كل شيء وبعده، فالقرآن ثابت لله قبل كل شيء وبعده.

واعترض عليه بأن الأمر لفظ مشترك، والمراد به هاهنا الحكم والتصرف الذي به غلبت الروم وغلبت، نحو ﴿ قَالُواْ خَنُ أُولُواْ قُوَّةٍ وَأُولُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿ وَالنَّمْلُ : ٣٣] أي التصرف، سلمناه لكن المراد بمن قبل أي: من قبل غلبهم وبعده، وذلك لا يدل على القدم.

وهب أن المراد قبل كل شيء، لكن ذلك ليس هو الأزل؛ لأن العالم حادث، وقبل حدوثه بلحظة يصدق أنه قبل كل شيء، اللهم إلا أن يعتقدوا قدم العالم فيكون الأمر المذكور قبله بالذات لا بالزمان كما زعمت الفلاسفة في قدم الصانع على العالم، لكنهم لا يقولون بذلك.

﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۞ ﴾ [الروم: ١١] فيها الإخبار بالبعث ودليله [بعده بيسير] يذكر إن/ [١٥٨ أ /م] شاء الله – عز وجل .

﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۞ ﴾ [الروم: ١٢] هاهنا وفى آخر السورة إخبار بقيامها وذكر بعض أحكامها مما ذكر، وسيذكر إن شاء الله، عز وجل.

﴿ يَحُنْرِجُ ٱلْحَقَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُحُنِّرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَحُي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَالِكَ يَحُنْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيْ وَتَحُي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قياس لَحُنْرَجُونَ ﴾ [الروم: ١٩] فيه دليلان على إمكان البعث والمعاد؛ أحدهما قياس إخراج الموتى من الأرض على إخراج الحي من الميت، ونظمه هكذا: البعث إخراج حي من ميت، وهو ممكن، وكل ممكن مقدور فالبعث مقدور.

أما أن البعث إحراج حي من ميت فلأن الأرض والرمم موات يخرج منها الناس أحياء، وإنما قلنا: إن ذلك ممكن لأنه لا يلزم منه محال لذاته، وقياساً على إحراج الحيوان الحي من حيوان ميت، وهو كثير مشاهد في بني آدم وغيرهم.

وأما أن كل (ممكن) مقدور فواضح.

الثاني: قياس البعث على إحياء الأرض بالمطر بعد موتما.

وقد سبق تقريره في الأعراف وغيرها، فهذا دليل إمكانه، أما وقوعه فإخبار الصادق به.

﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ عَلْقُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَكُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلُوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَا يَعْتِمُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّ

﴿ وَمِنْ ءَايَىتِهِ ۚ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿ وَمِنْ ءَايَىتِهِ عَلَى اللَّهُ مَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥] ذكره عقيب قوله – عز وجل –: ﴿ وَمِنْ ءَايَىتِهِ عَرْبِكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحي لِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحي لِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحي لِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِن فَي ذَٰ لِكَ لَأَيَنتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم: ٢٤] فهو ما سبق من قياس الإعادة على إحياء الأرض.

﴿ وَهُو اللَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وَهُو أَهُونَ عُلَيْهِ ۚ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَهُو الْمَوْنِ وَهُو الْمَوْنِ وَالْمَوْنِ وَالْمُونِ وَالْمُونِ وَالْمُونِ وَالْمُورِيةُ، السّمَانِ والله الله على البدء بجامع الإمكان والمقدورية، معنى هين، وهذا استدلال على الإعادة بقياسها على البدء بجامع الإمكان والمقدورية، وكونها أهون ضروري؛ إذ إعادة الجدار المستهدم بآلاته أهون على بانيه من ابتدائه أول مرة قطعاً. وكذلك قدمنا أن الجسم ينحل إلى جواهر مفردة، كأنقاض الجدار، ثم الله عز وجل - يجمع تلك الجواهر ويؤلف منها الجسم فيعود كما كان. وهذا في أول سورة (ق) أبين منه هاهنا، وسيأتي إن شاء الله - عز وجل.

﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَهُل لَكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقَنَكُمْ مِّن لَكُم مِّن شُركَآءَ فِي مَا رَزَقَنَكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسكُمْ كَذَالِكَ نُفَصِلُ ٱلْآيَنتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ هَا الروم: ٢٨] من أدلة التوحيد شبيهة بآية النحل ﴿ وَٱللَّهُ فَضَلَ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ هَي الرِّزْقِ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِلُواْ بِرَآدِي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ أَفَبِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ هَا وَالنحل: ٧١].

ولو كانت آلهة حقاً لكان يخافها؛ إذ كانت تكون مثله، فتبغي إلى ذي العرش سبيلاً فيخاف غائلتها، والتالي باطل، فالمقدم مثله.

فهذان برهانان في هذه الآية.

﴿ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوۤا أَهُوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمِ ۖ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِن نَّصِرِينَ ۚ ﴾ [الروم: ٢٩] صريح في مذهب الجمهور؛ لأنه أضاف إضلالهم إليه، وهو موجب لضلالهم فيكون سهم القدرة مصيباً، وإلا كان مخطئاً وإنه باطل.

﴿ اَللَّهُ اَلَّذِى خَلَقُكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ أَهُ يَكُمِ هَن شُرَكَآيِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن شُرَكَآيِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَالِكُم مِّن شَيْءٍ أَسُبْحَننَهُ، وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٤٠] فيه إشارة إلى انحتام الرزق كالخلق والموت والبعث لاقتران الرزق بالثلاثة وسرد الجميع في قرن.

وهذا مما يقوي عزائم الفقراء ونحوهم، ولعل بعض الناس من هاهنا أخذ قوله: «الرزق كالأجل يطلبك وأنت [عنه غافل]».

﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحَيِيكُمْ ۖ هَلَ مِن شُرَكَآبِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰ لِكُم مِّن شَرَكَآبِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰ لِكُم مِّن شَيْءٍ ۚ سُبْحَننَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ ﴾ [الروم: ٤٠] دليل على التوحيد ونفى الشريك.

ونظمه هكذا: آلهتكم لا تفعل شيئاً من هذه الأربعة، والإله الحق يفعل هذه الأربعة، فالهتكم ليست هي الإله الحق.

﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ ، فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَتَجُعَلُهُ ، كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ تَخَرُّجُ مِنْ خِلَلِهِ أَفَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ آ إِذَا هُمْ كَسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدُقَ تَخَرُّجُ مِنْ خِلَلِهِ أَفَالِهِ أَفَالِهِ أَلَى عَلَمُ مِنْ خَلَلِهِ عَلَى اللّهِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿ فَٱنظُرْ إِلَى ءَاثَرِ رَحَمْتِ ٱللّهِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الروم: ٨٤] إلى قوله – عز وجل –: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَى ءَاثَرِ رَحَمْتِ ٱللّهِ كَيْفُ مُحْتَى ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْمِهَ آ إِنَّ ذَالِكَ لَمُحْي ٱلْمَوْقَى اللّهُ وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ كَيْفُونَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الروم: ٥٠] تضمنت الدليل المشهور على الإعادة بقياسها على إحياء الأرض بالمطر، ونبه

على الجامع وهو الإمكان والقدرة بقوله – عز وجل-: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ ءَاتَٰرِ رَحْمَٰتِ ٱللَّهِ كَيْ اللَّهِ كَيْ كَيْفَ يُحْمِي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ ذَالِكَ لَمُحْمِي ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۗ ﴾ [الروم: ٥٠] والإمكان من لوازم المقدورية.

﴿ كَذَ ٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۞ ﴾ [الروم: ٥٩] أي يختم عليها، وقد سبق معناه.

فإن قيل: أي فائدة في الطبع على قلب من لا يعلم؟ وهل هو إلا تحصيل الحاصل، أو شبيه به؟

والجواب: أن المراد يطبع على قلب من لا يستعمل العلم بالنظر في آيات الحق، فعبر بالعلم عن استعماله، ألا ترى أن هذا وقع عقيب قوله – عز وجل –: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَلَذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلِ ۚ وَلَإِن جِئْتَهُم بِعَايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ أَنتُمْ لِلنَّاسِ فِي هَلَذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَلَإِن جِئْتَهُم بِعَايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ أَنتُمْ لِلنَّاسِ فِي هَلَذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَلَإِن جِئْتَهُم بِعَايَةٍ لَيَقُولَنَ ٱللَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ أَنتُمْ لِلنَّاسِ فِي هَلَا اللَّهُ مُنْطِلُونَ فِي أَدلة الحق لِللَّهُ مُنْطِلُونَ فِي أَدلة الحق ليعرفوه.



# القول في سورة لقمان

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهُوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمِ وَيَتَّخِذَهَا هُرُوًا ۚ أُوْلَتِهِكَ لَهُمْ عَذَابُ مُّهِينُ ﴿ لَقَمَانَ: ٦] يحتج بها الفقهاء على تحريم السماع، وليست نصاً فيه، ولأهل السماع فيه تفاصيل، ثم هو معارض بقوله – عز وجل –: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَتِهِكَ ٱلَّذِينَ هَدَنهُمُ ٱللَّهُ ۗ وَأُولَتِهِكَ هُمْ أُللَّهُ مَا اللهُ وَالرَمِ: ١٨] فلو كان في السماع قول وعظي فاتبعه السامع لدخل تحت هذه الآية.

﴿ هَاذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ بَلِ ٱلظَّلِمُونَ فِي ضَلَلِ مُّبِينِ ﴾ [لقمان: ١١] استدلال على عدم إلهيتهم بعدم كونهن خالقين، وتقريره هكذا / [٣٣٣/ ل]: آلهتكم لا تخلق، أو لا شيء من آلهتكم بخالق، والإله / [١٥٩ أ/م] الحق خالق، فلا شيء من آلهتكم بإله حق، وهذا يقتضي أن الخلق والإبداع من لوازم الإله وخواصه.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقَمَٰنَ ٱلْحِكُمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ وَمَن يَشَكُرُ فَإِنَّ اللَّهُ غَنِيُّ حَمِيدٌ ﴿ ﴾ [لقمان: ١٢] قد سبق الخلاف في نبوته والمشهور أنه ليس نبياً بل حكيم صالح.

﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنْسَنَ بِوَ ٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَىٰ وَهَنِ وَفِصَلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُر لِي وَلَوَ ٰلِدَيْكَ إِلَى ٱلْمَصِيرُ ﴿ وَلَقَالَ: ١٤] أي اشكر لي على خلقي ورزقي لك، واشكر لهما على كسبها لك وكولهما سبب وجودك، وهذا يدل على أن الأكساب والأسباب ليس مطرحة الاعتبار كما هو المشهور.

﴿ يَنبُنَى أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ إِنَّ ذَالِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿ ﴾ [لقمان: ١٧]. يحتمل أن الصبر جملة مستقلة أمراً بالصبر على الإطلاق، ويحتمل ارتباطها بما قبلها؛ أي: اصبر على ما أصابك من الأذى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن هذا مراد على التقديرين لدخول هذا الصبر الخاص في الصبر على الإطلاق.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ، عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثِ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسُ مَا فَي ٱلْأَرْحَامِ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿ فَي الْحَدِيثُ اللَّهُ عَلِيمٌ اللَّهُ عَلِيمٌ اللَّهُ عَلِيمٌ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمٌ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْلًا عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيمُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْكُولُ عَلَيْكُولُ عَلَيْكُولُولُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُولُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُم عَلَيْكُمْ عَلَ

\* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه الـبخاري، كـتاب التفسـير [٤٦٢٧] وأخرجه أحمد [٢/ ١٢٢] والنسائي في الكبرى [٤/ ٧٢٨].

# القول في سورة السجدة

﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَابِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِ ٱلۡعَلَمِينَ ﴾ [السحدة: ٢] تضمنت أن الكتاب حق منزل، ويحتج به على أنه غير مخلوق، وفيه ما سبق مراراً.

﴿ أَمْ يَقُولُونَ آفَتَرَنُهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّاۤ أَتَنهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَتِلُكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴾ [السجدة: ٣] سبق الكلام عليه في القصص.

﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلۡمَا فِي ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِي خُلْقٍ جَدِيدٌ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَفِرُونَ ۞ ﴾ [السجدة: ١٠] تضمنت حكاية إنكارهم للبعث، وقد سبق غير مرة.

﴿ قُلْ يَتَوَفَّنَكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة: ١١] فيه إثبات المعاد إلى الله – عز وجل – بعد الموت، خلافاً للتناسخية القائلين بانتقال الأرواح في الأجسام جسماً بعد جسم، فما كمل منها لحق بعالمه العلوي، وما لم يكمل بقى متردداً في الأجسام أبداً، وهو رأي خيالي لا مستند له يعتمد.

ثُم قد ذكر هنا: ﴿ قُلُ يَتَوَفَّنَكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِي وُكِلَ بِكُمْ ثُمُّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ عُرَسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَىٰ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿ وَهُو الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَىٰ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿ وَيُرْسِلُ اللّائِكَمْ وَيْهَا وَٱلّٰتِي لَمْ تَمُتُ فِي مَنامِها فَيُمْسِكُ ٱلّٰتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰ إِلّا أَجَلِ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ مَنامِها فَيُمْسِكُ ٱلّٰتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلِ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَانُهُ مَا يَقُومِ يَتَفَكَّرُونَ ﴿ وَهُ لَا لَمُوتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَانُهُم مِنْ اللّهُ عَلَى ملائكة القبض والملائكة وملك الموت بحق التقدم على ملائكة القبض والملائكة الأغوان بلياشرة، فيقال: إلهم يعالجون حتى تبلغ الفم فيقبضه ملك الموت يهم، وهذا كما الأعوان فلاناً، ويكون ذلك بواسطة الوالي والنائب، إمرة ثم بمباشرة الجند، واختلف في البهائم ونحوها هل يقبضها ملك الموت أم لا؟ فقيل: لا، لعدم السمع فيه واختلف في البهائم ونحوها هل يقبضها ملك الموت أم لا؟ فقيل: لا، لعدم السمع فيه واختلوس يتوفاكم، وقيل: بلي لعموم: ﴿ وَمَا مِن دَابَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَتِهِ يَظِيرُ وَلَى القابض إِلَا أَمْمُ أَمْثَالُكُم مَّ مَّا فَرَّطَنَا فِي ٱلْكِتَبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّمْ مُخُشَرُونَ ﴿ عَلَى القابض / [١٩٥ سام]) [الأنعام: ٣٦] ولأنما تحشر للقصاص / [٣٤٢ ل] بينها؛ فكان القابض

لها ملك الموت كالعقلاء، ولعل الخلاف فيها مبني على أنها عاقلة مكلفة تكليفاً خفياً عن البشر أم لا، وفيه خلاف مشهور.

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسِ هُدَاهَا وَلَلِكِنَ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي لأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِيرَ ﴾ [السجدة: ١٣]، يحتج بها الجمهور على أن مشيئته هي المانعة لمن شاء هداه، وقد سبق هو واعتراض القدرية عليه.

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَلَهَا وَلَلِكِنْ حَقَّ ٱلْقُولُ مِنِي لأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجَنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣]، أي فوجب تصديق قوله السابق بمنع الهدى الخاص من سبق أنه من أهل جهنم بحسب المشيئة وخلق الدواعي والصوارف، هذه كله مع اعتقاد أن لله – عز وجل – في خلقه المشيئة النافذة، وله عليهم الحجة البالغة.

﴿ لَا يُسْعَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْعَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وقد سبق توجيه ذلك في مقدمة الكتاب.

﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَنذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَنذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾ [السحدة: ٢٨] هي في سياق: ﴿ أُولَمْ يَرُواْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ وَزَعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَلَمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَأَفَلا يُبْصِرُونَ ﴾ [السحدة: ٢٧] يشير إلى دليل البعث المشهور وهو القياس على إحياء الأرض.

﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ ﴾ [السجدة: ٣٠] وعيدي محكم.

# القول في سورة الأحزاب

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَنفِرِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ يَتَأَيُّنَا ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَنفِرِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيه مِن التقوى، لأن التقوى لم تفارقه لعصمته حتى يؤمر بها أمر استئناف.

﴿ ٱلنَّبِيُّ أُولَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنَ أَنفُسِمٍ ۚ وَأَزْوَاجُهُ ٓ أُمَّهَا اللَّهِ أَوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ إِلّآ أَن تَفْعَلُواْ إِلَىٰ أُولِيَآبِكُم مّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْكِتَبِ مَسْطُورًا ﴿ الْأَحزاب: ٦] احتجت الشيعة هذا مع قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه » قالوا: لأنه صدر هذا الحديث بالإشارة إلى هذه الآية فقال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم» قالوا: بلى. قال: «فمن كنت مولاه فعلي مولاه فعلي عليهم من الطاعة بعده ما جعله لنفسه.

والجمهور منعوا صحة هذا الحديث بالكلية، ثم دلالته على ما قالوه، والبحث فيه طويل.

﴿ قُل لَن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّ َ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَا قَلِيلاً فَلَوْ اللَّهِ وَالْمَوْتُ وَلَوْ الْمَوْتُ وَلَوْ الْمَوْتُ وَلَوْ الْمَوْتُ وَلَوْ الْمَدْرِكِكُمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَنذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُ يَقُولُواْ هَنذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُ يَقُولُواْ هَنذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَتَوُلَا ءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ يَقُولُواْ هَنذِهِ مِنْ عِندِكَ أَقُلُ كُلُّ مِنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَتَوُلَا ءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ مَدِيئًا ﴿ وَهُمْ أَنوُلَ عَلَيْكُم مِّنُ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُعُاسًا يَغْشَىٰ طَآبِفَةً مِنكُمْ وَطَآبِفَةٌ قَدْ أَهُمَّهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُونَ عِلَيْكُم مِّنُ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمْنَةً نُعُاسًا يَغْشَىٰ طَآبِفَةً هِلَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلُ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِللَّهِ مُحْتُونَ فِي أَنفُسُهُمْ يَظُنُونَ لَكَ أَنولُ كَانَ لَنا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلُ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِللَّهِ مُخْتُونَ فِي أَنفُسُهُمْ مَالُونَ لَكَ أَنونُ لَنَ اللَهُ مِن اللَّهُ مَا قُتِلْنَا هَا فُلُولِكُمْ قُلُ لَو كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَكِي بُعُونَ فِي بُيُوتِكُمْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَاللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا فِي قُلُولِكُمْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا فَقُلُولِكُمْ وَاللَّهُ عَلَى مَا مَلِ فَاللَّهُ مَا فَي عَلَيْهُمُ اللْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيبُتِلِى اللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَلِيكُمْ وَلَيكُمْ الْفَى اللَّهُ مَا فَي صُدُولِكُمْ وَلَاللَهُ عَمْ اللَّهُ مُلْهُمُ مُلُولِ وَلَيْمُولُولُولُ مَلْفِي اللْفُولِكُمُ اللّهُ مِلْ فَي الللّهُ مَا فِي صُلْولِهُ مَا مُولِ مُنْ فَي الللّهُ مَا فَلَالَهُ مُلَالَا اللّهُ مَا فَي الللّهُ مَا فِي عَلَي مُنْ الللّهُ مِلِلْ الللّهُ مِلْ الللللّهُ مِلْ الللللّهُ مَا فِي الللللّهُ مَا

﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿ الْأَحْرَابِ: ٢١] يحتج بها على التأسي به في أفعاله، ثم اختلف في فعله على فقيل: يقتضي الوجوب / [٣٣٥ ل]، وقيل: الندب، وقيل: الإباحة، والصحيح أن ما كان عادياً كالأكل والشرب والجماع فللإباحة، وهيئاته للندب كالأكل مستوفزاً غير متكئ، والشرب في ثلاثة أنفاس، وما كان وجه القربة، فإن وقع بياناً لمحمل فحكمه حكم المبين، وإن لم يقع بياناً فإن صرح بحكمه وجوباً أو ندباً أو غيره، أو دل عليه قرينة فهو ذاك، وإلا فالإباحة متيقنة، والندب والوجوب في محل الإجمال موقوف على البيان.

احتج من قال بأن فعله للوجوب مطلقاً بقوله – عز وجل –: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٢١] فإنه جار مجرى الوعيد على ترك التأسي به وذلك يقتضي وجوب التأسى به.

واعلم أن الاستدلال بهذه الآية على التأسي مبني على أن الآية في نفسها عامة، ثم على أن الاعتبار في العام بعموم لفظه لا بخصوص سببه؛ لأن هذه الآية إنما وردت على سبب خاص، وهو اعتزال المنافقين القتال في غزوة الأحزاب مع مباشرة النبي للها لها، فقيل لهم: هلا تأسيتم برسول الله في لقاء العدو، فلقد كان لكم فيه أسوة، ألا تراه يقول: هلا تأسيتم برسول الله في لقاء العدو، فلقد كان لكم فيه أسوة، ألا تراه يقول: وَخَمَّسُبُونَ ٱلْأَحْرَابَ لَمْ يَذْهَبُوا أَوْلِن يَأْتِ ٱلْأَحْرَابُ يَودُوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ في اللَّعْرَابِ يَسْفَلُونَ عَنْ أَنْبَآبِكُمْ أَولَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَتتُلُوا إِلَّا قَلِيلاً فَي لَقَد كَانَ لَكُمْ في رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ الْأَيْخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ وَالْيَوْمَ الْأَيْخِرَ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ وَاللهِ المُنافقين كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهُ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَيْخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا في مطلق لا عام، إذ وأراجيفهم، لكن الأصلان ممنوعان، أما عموم الآية فلأن ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ في رَسُولِ ٱللَّهِ وَالْيَوْمَ ٱلْأَيْخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا في مطلق لا عام، إذ أَسُوةً حَسَنةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَيْخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا في مطلق لا عام، إذ أَسْوة عني سياق إثبات، والمطلق تتأدى وظيفة العمل به في صورة ما، وقد تأسى به الناس في الإيمان والإسلام وكثير من الأحكام، فلم يبق في الآية ما يقتضي وجوب التأسي به في عموم الأفعال، وأما اعتبار عموم اللفظ دون خصوص السبب ففيه من الخلاف مع المالكية وغيرهم ما قد عرف وسبقت إليه الإشارة.

﴿ وَقَرْنَ فِي بُنُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلُوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلرَّكُوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ ۖ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُرُ تَطْهِيرًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] تتعلق به الشيعة [أحزاهم الله] على عائشة رضى الله عنها، يقولون: أمرت أن تقر في بيتها فخالفت وخرجت إلى تفريق المؤمنين وقتال على بالبصرة، حتى قتل بسببها من قتل وهم نحو عشرين ألفاً.

والجمهور أجابوا بألها خرجت / [١٦٠ ب/ م] مصلحة للفساد مطفئة للثائرة مجتهدة في ذلك، فهي لا تنفك من أجر أصاب اجتهادها أو أخطأ.

قوله – عز وجل-: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُنُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبُرُّجَ ٱلْجَهْلِيَّةِ ٱلْأُولَى ۗ وَأَقِمْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ وَ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنكُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطُهِيرًا ﴿ وَاللَّمْوَابِ: ٣٣] احتج بِمَا الشيعة على أن الرِّجْسَ أَهْلَ ٱلبَيْتِ معصومون، ثم على أن إجماعهم حجة.

أما ألهم معصومون فلألهم طهروا وأذهب الرجس عنهم، وكل من كان كذلك فهو معصوم، أما الأولى / [٣٣٦ ل] فلنص هذه الآية، وأما الثانية فلأن الرجس اسم جامع لكل شر ونقص، والخطأ وعدم العصمة بالجملة شر ونقص، فيكون ذلك مندرجاً تحت عموم الرجس الذاهب عنهم، فتكون الإصابة في القول والفعل والاعتقاد والعصمة بالجملة ثابتاً لهم.

وأيضاً فلأن الله - عز وجل - طهرهم وأكد تطهيرهم بالمصدر حيث قال: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْ لَ تَبَرَّجْ الْجَهِلِيَّةِ اَلْأُولَى ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ الرَّكُوٰةَ وَأَطِعْنَ السَّلَوْ وَوَلَا تَبَرَّجْ لَ اللَّهَ لِيُدُهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُرُ تَطْهِيرًا ﴿ ﴾ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَ اللَّهِ اللَّهِ لِيَدُهُ لِيُدُهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِيرًا ﴿ ﴾ اللَّه ورسُولُهُ وَاللَّهُ لِيُدُهِبَ عَنكُم من الرجس وغيره تطهيراً، وهو يقتضي عموم تطهيرهم من كل ما ينبغي التطهير منه عرفاً أو عقلاً أو شرعاً، والخطأ وعدم العصمة داخل تحت ذلك، فيكونون مطهرين منه، ويلزم من ذلك عموم إصابتهم وعصمتهم، ثم أكدوا دليل عصمتهم من الكتاب بالسنة في على وحده، وفي فاطمة وحدها، وفي جميعهم.

أما دليل العصمة [في علي] فيما ثبت أن النبي الله الله إلى اليمن قاضياً قال: يا رسول الله، كيف تبعثني قاضياً ولا علم لي بالقضاء؟ قال: « اذهب فإن الله سيهدي قلبك ويسدد لسانك» ثم ضرب صدره وقال: « اللهم اهد قلبه وسدد لسانه» (١) قالوا: قد دعا له هداية القلب وسداد اللسان، وأخبره بأن سيكونان له، ودعاؤه مستجاب وخبره حق وصدق، ونحن لا نعني بالعصمة إلا هداية القلب للحق ونطق اللسان بالصدق، فمن كان عنده للعصمة معنى غير هذا أو ما يلازمه فليذكره.

وأما دليل العصمة في فاطمة – رضي الله عنها – فكقوله – الله عنها وأما دليل العصمة في المعتمد الله عنه الله عنه منه يريبني ما رابما ويؤذيني ما آذاها، (٢) والنبي الله الله معصوم فبضعته أي جزؤه والقطعة منه يجب أن تكون معصومة.

وأما دليل العصمة في جميعهم – أعني علياً وفاطمة وولديهما فلقوله – إلى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإلهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» (٣) رواه الترمذي، ووجه دلالته أنه لازم / [١٦١ أ/م] بين أهل بيته والقرآن المعصوم، وما لازم فهو معصوم، قالوا: وإذا ثبت عصمة أهل البيت وجب أن يكون إجماعهم حجة لامتناع الخطأ والرجس عنهم بشهادة المعصوم، وإلا لزم وقوع الخطأ فيه وإنه محال.

واعترض الجمهور بأن قالوا: لا نسلم أن أهل البيت في الآية هم من ذكرتم، بل هم نساء النبي ﷺ بدليل سياقها وانتظام ما استدللتم به معه، فإن الله – عز وجل – قال: ﴿ يَنِسَآءَ ٱلنَّبِي لَسْتُنَ كَأَحَدِ مِنَ ٱلنِسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَ فَلَا تَخْضَعْرَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ اللَّبِي اللَّهِي لَسْتُنَ كَأَحَدِ مِنَ ٱلنِسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَ فَلَا تَخْضَعْرَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ النَّيِي لَسْتُنَ كَأَحَدِ مِنَ ٱلنِسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَ فَلَا تَخْضَعْرَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ النَّكُوفَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ الْمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ

<sup>(</sup>١) رواه أبـــو داود [٣/ ٣٠٠١] ح [٣٥٨٢] والنسائي في الكبرى [٥/ ١١٦] ح [٨٤١٩] وأحمد [١/ ٨٨، ١١١] وابــن حبان [١/ ٤٥١] ح [٥٠٦٥] والحاكم [٣/ ١٤٥] وأبو يعلمى [١/ ٣٢٣].

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة [٣٧٦٧] ومسلم في كتاب فضائل الصحابة [٢٠١٦ / ٣/ ] ح ٢٤٤٩ [٩٤] وأبــو داود في كــتاب النكاح [٢/ ٢٢٤/ ح ٢٠٧١] والنسائي في الكبرى في كتاب المناقب [٥/ ٢٩٧/ ٨٧٧] والترمذي في كتاب المناقب [٥/ ٢٥٥ / ح ٣٨٦٧] وابن ماجة في سننه في كتاب النكاح [١/ ٣٤٣/ ١٩٩٨].

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ح [٣٤٠٨]، والترمذي في المناقب ح [٣٧٨٦].

وَيُطَهِّرِكُمْ تَطْهِيرًا ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتَلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَتِ اللَّهِ وَالْحِكَمَةِ ۚ إِنَّ اللّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿ ﴾ / ٣٣٧ لَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣- ٣٤]، فخطاب نساء النبي ﷺ مكتنفاً لذكر أهل البيت قبله وبعده منتظماً له، فاقتضى أنهن المراد به، وحينئذ لا يكون لكم في الآية متعلق أصلاً، ويسقط الاستدلال بها بالكلية، سلمناه لكن لا نسلم أن المراد بالرجس ما ذكرتم، بل المراد به رجس الكفر أو نحوه من المسميات الخاصة، وأما ما أكدتم به عصمتهم من السنة فأحبار آحاد لا يقولون بها مع أن دلالتها ضعيفة.

وأجابت الشيعة بأن قالوا: الدليل على أن أهل البيت في الآية هم من ذكرنا النص والإجماع، أما النص فما ثبت عن النبي أنه بقي بعد نزول هذه الآية ستة أشهر يمر وقت صلاة الفجر على بيت فاطمة فينادي: (( الصلاة يا أهل البيت ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجَرَ لَيُرَجِّرَ لَيُ اللَّهِ لَيُنَّ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ لِيُلِدُ اللَّهُ لِيُدَّهِبَ عَنكُمُ الرِّجِسَ أهلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِرًا ﴿ اللَّهُ لِيُدَّهِبَ عَنكُمُ الرِّجِسَ أهلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِرًا ﴿ اللَّهُ لِيُدَّهِبَ اللَّهُ لِيُدَّهِبَ عَنكُمُ الرِّجِسَ أهلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِرًا ﴿ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَقُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَ

وأما الإجماع فلأن الأمة اتفقت على أن لفظ أهل البيت إذا أطلق إنما ينصرف إلى من ذكرناه دون النساء، ولو لم يكن إلا شهرته فيهم كفي، وإذا ثبت بما ذكرنا من النص

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي [٥/ ٣٥٢] وأحمد [٣/ ٢٥٩، ٢٨٥] وفي الفضائل [٢/ ٧٦١] ورواه الحاكم [٣/ ٢٧١] وأبو يعلى [٧/ ٣٠] والطبراني [٤٠٢ /٢٢] وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني [٥/ ٣٠٣].

 <sup>(</sup>۲) رواه أحمد [٦/ ٢٩٦، ٢٠٤] وفي فضائل الصحابة [٢/ ٥٨٣] والطبراني [٣٦/ ٣٩٣].
 (٣) رواه الترمذي [٥/ ٣٥١، ٣٦٣] ح [٣٧٨٧]، والحراكم [٢/ ٤٥١] ورواه الطبراني [٣/ ٢٥١ / ٢٥١] والبيهقي [٢/ ٢٥١].

والإجماع أن أهل البيت على وزوجته وولداه فما استدللتم به من سياق الآية ونظمه على خلافه لا يعارضه؛ لأنه مجمل الأمرين / [١٦١ ب /م]، وقصاراه أنه ظاهر فيما ادعيتم؛ لكن الظاهر لا يعارض النص والإجماع، ثم إن الكلام العربي يدخله الاستطراد والاعتراض وهو تخلل الحمل الأجنبية بين الكلام المنتظم المتناسب، كقوله – عز وجل-: ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُواْ أَعِزَّةً أَهْلِهَاۤ أَذِلَّهُ ۗ وَكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ ۞ ﴾ [النمل: ٣٤] فقوله: ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۗ وَكَذَٰ لِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٤] جملة معترضة من جهة الله – عز وجل – / [٣٣٨ ل] بين كلام بلقيس، وقوله – عز وجل: ﴿ ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّبْجُومِ ر وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿ وَالواقعة: ٧٥-٧٧] أي فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم، وما بينهما اعتراض على اعتراض، وهو كثير في القرآن وغيره من الكلام العربي، فلم لا يجوز أن يكون قوله - عز وجل-: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى ۗ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلرَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُرْ تَطْهِيرًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] جملة معترضة متخللة لخطاب نساء النبي ﷺ على هذا النهج؟ وحينئذ يضعف اعتراضكم بمرة.

وأما الرجس فإنما يجوز حمله على الكفر أو على مسمى خاص لو كان له معهود، لكن لا معهود له، فوجب حمله على عمومه، إذ هو اسم جنس معرف باللام وهو من أدوات العموم. وأما ما ذكرناه من أخبار الآحاد فإنما أكدنا به دليل الكتاب، ثم هي لازمة لكم فنحن أوردناها إلزاماً لا استدلالاً.

واعلم أن الآية ليست نصاً ولا قاطعاً في عصمة أهل البيت، وإنما قصاراها أنها ظاهرة في ذلك بطريق الاستدلال الذي حكيناه عنهم.

قوله - عز وحل -: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَينِ وَٱلْمُسْلِمَاتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْصَّبِرِينَ وَٱلْصَّبِرِينَ وَٱلْصَّبِرِينَ وَٱلْصَّبِرَاتِ وَٱلْجَاشِعِينَ وَٱلْصَّبِمِينَ وَٱلْصَّبِمِينَ وَٱلْصَّبِمَاتِ وَٱلْجَافِظِينَ وَٱلْجَافِظِينَ وَٱلْحَتْبِمِينَ وَٱلصَّبِمَاتِ وَٱلْجَافِظِينَ

فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَنفِظَتِ وَٱلذَّكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّ كِرَتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ وَٱلْحَزابِ: ٣٥] يحتج به على إن الإناث لا يدخلن في جمع المذكر السالم، وإلا لكان والمسلمات تكراراً، ولأنه حكي عن أم سلمة ألها قالت: يا رسول الله، ما بال النساء لا يذكرن مع الرجال؟ أو كما قالت، فنزلت هذه الآية، ففهمت أم سلمة أن صيغة المذكر لا تتناول الإناث، وأقرت على ذلك ووافقها التنزيل فدل على ما قلنا.

وتفصيل المسألة أن اللفظ المختص بأحد القبيلين لا يتناول غيره كالرجال والذكور وكالنساء والإناث، واللفظ الموضوع لهما يتناولهما كلفظ من، واختلف في نحو المؤمنين والمسلمين، هل تتناول الإناث ما لم يدل على قرينة؟ على قولين؛ أحدهما: لا، لما ذكرنا، وكما لا يتناول نحو المسلمات والمؤمنات الذكور.

والثاني نعم، لأن أكثر خطاب القرآن بمذه الصيغة والحكم فيها يتناول النساء.

وأجيب عنه بأن ذلك إن ثبت فهو بطريق التغليب لا بالوضع، والنزاع إنما هو فيه لا في دلالة القرائن، وأما لفظ القوم فهل يختص الرجال أو يتناول القبيلين؟ فيه خلاف موضع ذكره / [١٦٢ أ /م] في سورة الحجرات، إن شاء الله عز وجل.

﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِي مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُ أَسُنَةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلُواْ مِن قَبَلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقَدُورًا ﴿ ٱلَّذِينَ يُكِلِّغُونَ رِسَالَتِ ٱللَّهِ وَمَخْشُونَهُ وَلَا يَخْشُونَ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقَدُورًا ﴿ ٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٣٨ - ٣٩] قال بعضهم: هذا تعريض من الله - عز وجل - برسوله ﴿ حيث قال له: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَنْشَى ٱلنَّالَ عَلَيْهِ وَكَنْ مَن الله الله عَلَيْهِ وَمَن عَلَيْهِ وَمَن عَلَيْهِ وَمَل وَجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّه وَتَخْفِى فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجَنكَهَا لِكَى لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجَنكَهَا لِكَى لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَاللّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَنهُ فَلَمّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا وَكَانَ أَمُر ٱللّهِ مَفْعُولاً ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللّهِ مَفْعُولاً ﴾ وَاللّهُ مُنْدِيهِ وَكَانَ أَمْرُ ٱللّهِ مَفْعُولاً ﴿ فَي اللّهُ وَلَا الله الله وهلا تكون كهؤلاء الذين يبلغون، ولا يخشون أحداً إلا الله.

وجوابه: أن المعلوم من هذا الكلام: أنه مدح لهؤلاء الرسل وثناء عليهم، وأما كونه تضمن تعريضاً بالنبي على فغير معلوم، وبتقدير أن الأمر كذلك [لا يضر]، إذ لا قدح بذلك في منصب ولا عصمة، والله – عز وجل – له التصرف في عباده، رسلاً كانوا أو

غيرهم، بالفعل والقول، تصريحاً وتعريضاً، وإشارة وكناية وكيف شاء.

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِكن رَّسُولَ اللّهِ وَخَاتَمَ النّبِيَّانُ وَكَانَ اللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿ وَ الأحزاب: ٤٠] احتج به الحجاج على أن الحسن والحسين ليسا ابني رسول الله على ولا يرد عليه قوله على المحسن: ﴿ إن ابني هذا سيد﴾ (١)؛ لأن إثبات بنوته مجاز، باعتبار أنه سبطه ومن ذريته، وسلب الآية ثبوت بنين النبي على كإبراهيم والقاسم والطيب؛ لأهم لم يبلغوا مبلغ الرجال، والآية إنما سلبت أبوته عن الرجال، وعند التحقيق فالآية ما سيقت لهذا، إنما المراد منها نفي أبوته الحقيقية عن زيد بن حارثة؛ لأنه لما تبناه ثم تزوج امرأته، أرجف به المنافقون، وقالوا: تزوج امرأة ابنه، وذلك حرام في دينه؛ فعرفوا أنه ليس ابنه لصلبه، والمحرم إنما هي زوجة ابنه لصلبه، كما صرح به في سورة النساء.

﴿ مَّا كَانَ مُحُمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ وَلَكِكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّعَنُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] تضمنت هذه الجملة إثبات رسالته ﷺ وموضع تقريره سورة الفتح إن شاء الله – عز وجل – وأنه خاتم النبيين أي: لا نبى بعده.

والدليل عليه هذا النص المعصوم، وقوله ﷺ: ﴿ أَنَا حَاتُمُ النَّبِينَ لَا نَبَي بَعْدَيِ ﴾ .

فإن قيل: هذا إثبات الدعوى /[١٦٢ ب/م] بنفسها فهل من دليل عليها غير ذلك، [فإن اليهود والنصارى كل واحد من الفريقين يدعي أن نبيه خاتم النبيين لا نبي بعده، وقد ظهر كذهم عندكم فبما تنفصلون أنتم عمن يلزمكم ما لزمهم، وهؤلاء الفلاسفة يدعون قدم العالم ودوامه، وأن النبوات لا تنقطع بل هي متصلة مستمرة بحسب الحاجة إليها في

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الصلح [٢٧٠٤].

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد في الفضائل [٢/ ٩٤١] والطبراني [٣/ ٥٥] ح [٢٦٧٥]، [٦/ ٢٠٥].

كل حين.

والجواب: أن معتمدنا في أن محمداً حاتم النبيين لا نبي بعده، إنما هو السمع؛ إذ العقل لا يمنع من ذلك، غير] أن السمع الذي هو معتمدنا، ينتهي إلى دليل العقل، وتقريره: أن القرآن دل دليل النبوة – وهو المعجز النبوي – على أنه كلام الله – عز وجل –، ودل السمع والعقل على أن كلام الله – عز وجل – حق وصدق، لا يلحقه باطل ولا كذب السمع والعقل على أن كلام الله – عز وجل – حق وصدق، لا يلحقه باطل ولا كذب / ٣٤٠ ل]، وقد صرح بأنه خاتم النبيين الذي لا نبي بعده، فوجب القطع بصحته بهذا الدليل الذي بذاته السمع وغايته العقل، [و لم يثبت لنا مثل هذا الدليل على ما ادعته اليهود والنصارى في أن لا نبي بعد نبيهم، بل الواقع كذبهم بظهور محمد على نبياً بعد المسيح، والمسيح بعد موسى، وأما الفلاسفة فدعواهم مبنية على قدم العالم أو أبديته، فإن كان صاحب هذا السؤال منهم ناظرناه في ذلك الأصل كما سبق، وإن كان من غيرهم؛ فقد اتفقنا وإياه على بطلان قولهم، وزال السؤال واندفع الإشكال.

فإن قيل: قد اعترفتم أن العقل لا يمنع من تحدد النبوة، ثم زعمتم أن دليلكم على عدم تحددها ينتهي إلى العقل، فلزم أن العقل يمنع من تحددها ولا يمنع معاً، وهو تناقض.

قلنا: ليس تناقضاً، لأن الذي يمنعه وقوع النبوة فيما بعد، والذي لا يمنعه جواز وقوعها، ولا تناقض بينهما، ولا يلزم من نفي الوقوع نفي الجواز].

﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ مَ سَلَكُمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٤٤] يحتج به الجمهور على رؤية الله – عز وجل – في الآخرة، بناء على أن اللقاء يقتضي الرؤية لغة أو عرفاً، وقد سبق.

﴿ وَدَاعِيًّا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْ نِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿ وَدَاعِيًّا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْ نِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿ وَدَاعِيًّا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْ نِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا

أحدهما: تصديقه ﷺ في الرسالة وأنه إنما دعا إلى الله – عز وجل – بإذن الله [لا فضوليا ولا متقولا]، فيكون من باب إثبات الرسالة.

ويحتمل أن المراد: وداعياً إلى الله، ثم لا يصل أحد إليه إلا بإذنه، أو لا يهتدي بدعائك أحد إلا بإذنه، كقوله: ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُ مُسْتَقِيمٍ ﴿ السَّلَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَنتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٦] فيحتج به على القدرية في أن أحداً لا يستقل بالهداية بدون إذن الله – عز وجل.

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَنِ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ

غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَنهُ وَلَكِنَ إِذَا دُعِيتُمْ فَادَّخُلُواْ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانَتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَغِنِسِينَ لِحِلِيتٍ ۚ إِنَّ فَيَسْتَحْيِ مِنكُمْ أَوْاللَّهُ لَا يَسْتَحْي مِن ٱلْحَقِّ وَإِذَا مَا لَكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِي فَيَسْتَحْي مِن وَرَآءِ حِبَابٍ ذَالِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَ وَمَا سَأَلْتُمُوهُنَ مَتَنعًا فَسْعَلُوهُ بَ مِن وَرَآءِ حِبَابٍ ذَالِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤَذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلاَ أَن تَنكِحُواْ أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ مَ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَالِكُمْ كَانَ لَكُمْ أَن تُؤَذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلاَ أَن تَنكِحُواْ أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ مِن بَعْدِهِ وَأَبَدًا ۚ إِنَّ ذَالِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿ وَلَا مَا تَنكِحُواْ أَزْوَاجَهُ مِن مِنتظرين نضجه وفراغه، وهذا كان عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿ وَإِلَى مُرْسِلُة إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةُ وَلَا للمعتزلة على / [171 أ /م] مطلوهم من قوله: ﴿ وَإِنّى مُرْسِلُة إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةُ إِمْ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿ وَإِلَى مُ النَّهُ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةً عَلَى مُ اللهُ فَالْوَلُولُ وَاللهُ عَلَى مِن قُولُهُ عَلَى مَا ذَكْرِ هناكَ.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَتِهِكَ تَهُ رُيْصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِي ۚ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿ وَهَ اللّٰهَ وَمَلَتِهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، يحتج بها على استعمال اللفظ المشترك في مفهوميه معا على ما سبق، وجوابه في سورة الحج عند: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنَّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجْرُ وَٱلدَّوَآبُ اللّهَ مَن أَلنَّاسٍ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ وَمَن يُمِنِ ٱللّهُ فَمَا لَهُ مِن مُكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللّهَ وَاللّهَ مَن اللّهُ مَا يَشَاءُ اللّهُ هَمَا لَهُ مِن مُكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ اللّهُ هَمَا لَهُ مِن مُكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ اللّهُ هَمَا لَهُ مَا لَهُ مِن اللّهُ هَمَا لَهُ مِن مُكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ اللّهُ هَمَا لَهُ مَا يَشَاءُ اللّهُ هَا لَهُ مَا يَشَاءُ اللّهُ اللّهُ هَا اللّهُ عَمَا لَهُ مَا يَشَاءُ اللّهُ هَا لَهُ اللّهُ عَمَا لَهُ مَا يَشَاءً اللّهُ هَا إِلَيْهِ اللّهُ عَمَا لَهُ مَا يَشَاءً اللّهُ هَا إِنّهُ اللّهُ يَعْمَلُ مَا يَشَاءً اللّهُ هَا إِلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَمَا لَهُ مَا يَشَاءً اللّهُ هَا إِنّا اللّهُ اللّهُ عَلَالُ مَا يَشَاءً اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَالُهُ اللّهُ عَلَا لَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّ

وفى المسألة خلاف، والأشبه الجواز إذا لم يورث لبساً أو خللاً في الكلام يخل بالإفهام. ويحتج بها أيضاً على حواز ما يفعله بعض الناس عقب الصلاة من قوله: السلام عليك يا رسول الله جهراً أو خفية، مشيراً بإصبعه، أو غير مشير، لأن الله - عز وجل - عطف الأمر بالسلام عليه على الأمر بالصلاة عليه، فكما كانت الصلاة عليه مشروعة في الأحوال المذكورة، كذلك السلام عليه، خلافاً لمن منع ذلك وأغلظ فيه.

ويحتج بها على أن الصلاة على النبي الله واجبة للأمر بها المقتضي للوجوب، ثم هل وجوبها على العين أو الكفاية فيه نظر، والأشبه على الأعيان؛ لأن الصلاة عليه حرت مجرى العظيم له والتوقير، وذلك فرض العين، ثم إذا وجبت على العين حرج تكرارها على أن الأمر يقتضي التكرار أم لا؟، والأشبه أنه لا يقتضيه؛ فيخرج المكلف عن عهدة وجوبها عليه بالصلاة عليه مرة في عمره.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَّهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا

مُّهِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٧] ههنا كلام للشيعة نرغب عن ذكره لصعوبته.

﴿ ﴿ لَإِن لَمْ يَنتَهِ ٱلْمُنفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِي ٱلْمَدِينَةِ لَنغُرِينَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلاً ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٦٠] يحتمل أن يكون ذلك الإغراء بالأمر التكويني، وهو حلق دواعي حربهم في قلبه، فيجليهم عن المدينة.

﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٦٢] يحتج به على اطراد العادات، لأن السنة هي الطريقة والعادة، وقد نفى أن تتبدل، وهو المراد من اطرادها.

﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٦٧] أي / [٣٤١ ل] بالإغواء والكسب عند الجمهور، وبالخلق عند المعتزلة.

﴿ إِنَّا عَرَضَنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْرَ َ أَن يَحْمِلُهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٢٧] قيل: كان إشارة إلى أن الظلم والجهل غريزة في طبيعة الإنسان كالشيء المتقادم في معدنه [وكذلك هي في صفات الله - عز وجل - نحو ﴿ لِيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ وَٱلْمُنْفِقِينَ وَٱلْمُثْمِكِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] إشارة إلى أها في معاني قديمة، لم تفارق ذاته].

# القول في سورة سبأ

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِي لَتَأْتِينَا كُمْ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَالِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَالِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ [سبأ: ٣]، فيه إنكار البعث من الكفار، وإثباته عليهم بقوله: ﴿ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ [سبأ: ٣].

وبيانه: أنه عالم بكل شيء، فهو يعلم أجزاء الموتى المنحلة إليها أحسادهم، ثم إذا أراد بعثهم /[١٦٣ ب/م] ضم تلك الأجزاء بعضها إلى بعض، فعادوا كما كانوا أول مرة.

﴿ لِيَجْزِئَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ ۚ أُوْلَتَبِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۞ ﴾ [سبأ: ٤] بيان لغاية البعث وعلته الحكيمة، وحكمته العلية، فإذا مبنى البعث على العلم لحمع الأجزاء والقدرة لنظمها وتأليفها كما كانت.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلَ نَدُلُكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ۞ ﴾ [سبأ: ٧] هذا إنكار آحر منهم استغنى عن جوابه بجواب الأول.

﴿ أَفَتَرَىٰ عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَم بِهِ عِبّةٌ مَّ بَلِ الّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالطَّهَ، وهي الجنة التي ادعوها، إذ ليست صدقاً قطعاً ولا كذباً لمقابلتها الكذب، فلزم ألها واسطة بينهما لا صدقاً ولا كذباً، وقد اختلف في الصدق والكذب؛ فقيل: هما الخبر المطابق واللا مطابق مطلقاً فعلى هذا لا واسطة بينهما؛ لأن الخبر إن طابق فصدق، وإلا فكذب، وقيل: إن طابق فصدق وإن لم يطابق، فإن علم المتكلم بعدم مطابقته فكذب، وإن لم يعلم فخطأ لا كذب، وهذا الاصطلاح وعليه الآية، لأهم نسبوه إلى أنه أخطأ في إخباره عن البعث عن غير عمد للكذب فصار في خطئه كذي الجنة، لا يدري ما يقول.

﴿ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُردَ مِنَّا فَضَلاً يَنجِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ ﴾ [سبأ: ١٠] أي سبحي معه ﴿ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحُدِيدَ ﴿ ﴾ [سبأ: ١٠] هذه خوارق معجزات ووجهها أن يخلق في الجبال حياة تسبح هما والطير أقرب إلى ذلك لحيوانيتها، وإلانة الحديد بأن يخلق فيه لينا

ابتداءً، أو بنار كامنة فيه، أو بتغليب الجزء المائي عليه ونحوه والكل ممكن.

[وعند الاتحادية أنه سرى بذاته في الجبال والطير، وسبح منها نفسه كما مر].

﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِن مُحَرِيبَ وَتَمَنْفِلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجُوَابِ وَقُدُورِ رَّاسِيَتٍ أَعْمَلُواْ ءَالَ دَاوُردَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِى ٱلشَّكُورُ ﴿ ﴾ [سبأ: ١٣] يحتج به على أن الشكر بالعمل والحمد بالقول بدليل: ﴿ وَقُلِ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَنتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَنْفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٩٣] وقيل: الشكر الاعتراف بالنعمة، وضده الكفر. والحمد: الثناء على الحي بأوصافه الجميلة وضده الذم.

﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ مَ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَاللّ يعني قوله: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَلَذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَى ّ لَإِنْ أَخَرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَلِمَةِ لأَحْتَنِكَ َ ذُرِّيَّتَهُ ٓ إِلّا قَلِيلاً ﴿ فَ الْإِسراء: ٦٢] ودلت هذه الآية على أنه قال ذلك ظناً وحسداً، وهو شأنه وشأن كل مخلوق، إذ لا يعلم الغيب إلا الله - عز وجل / [٣٤٢].

﴿ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَنِ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْأَخِرَةِ مِمَّنَ هُوَ مِنْهَا في شَكِّ وَرَبُكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿ ﴾ [سبأ: ٢١] أي من قوة وتصرف يجبرهم به على المعصية، إنما كان يدعوهم ويوسوس لهم، وهو موافق لقوله:

﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَنُ لَمَّا قُضِى ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ ٱلْحُقِّ وَوَعَدَتُكُمْ فَالْمَتَجَبْتُمْ لِي قَلَا تَلُومُونِي فَأَخْلَفْتُكُمْ أَوْمَا كَانَ لِي عَلَيْكُم مِّن سُلْطَنِ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي فَلاَ تَلُومُونِي فَلْ تَلُومُونِي أَن فَسُكُم مَّ مَّا أَنا بِمُصْرِخَكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخَى أَلِيْ كَفَرْتُ بِمَا أَشُرَكَتُمُونِ مِن قَبْلُ أَن الظّلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ وَمَا أَلِيمُ فَي أَلِيمُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَنِ إِلّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْآخِرَةِ مِمَّنَ هُو مِنْهَا فِي شَكِّ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَنِ إِلّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْآخِرَةِ مِمَّنَ هُو مِنْهَا فِي شَكِّ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿ فَي اللهِ اللهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿ وَاللّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ

ظاهر العدل، وإن لزمتهم به في باطن العدل، كما قالته الجبرية، إذا الله – عز وجل – غير متهم على خلقه.

﴿ وَمَا كَانَ لَهُ مَ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَنِ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْأَخِرَةِ مِمَّنَ هُوَ مِنْهَا فِي شَكِّ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿ ﴾ [سبأ: ٢١] اعلم أن المكلف إما مصدق بالآخرة جازم أو مكذب بها جازم أو شاك فيها متردد، وهو ملحق بالمكذب، لأن الإيمان هو التصديق الجازم والشك والتردد ينافي الجزم.

﴿ قُل لَا تُسْعَلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْعَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [سبأ: ٢٥] هذا وعيدي محكم.

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْتَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَافَا لَمُ لَلْنَاسِ كَافَة، فَفِيهِ التصريح بعموم الدعوة وقيل: كافا لهم
عن الشرك والشر، والتاء للمبالغة مثلها في: علامة ونسابة وداهية.

﴿ وَيَوْمَ سَحَشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَتَهِكَةِ أَهْتَؤُلَآءِ إِيَّاكُرْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠]، تقتضي أن الجن ليسوا من الملائكة، وإلا كان ذلك ضعفاً في حجة الملائكة، إذ ينفون المعبودية عنهم ويضيفونها إلى طائفة منهم، ويتبع هذا أن إبليس من الجن، لا من الملائكة كما سبق.

# القول في سورة الملائكة

﴿ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَتَهِكَةِ رُسُلاً أُوْلِىٓ أَجْنِحَةِ مَّتْنَىٰ وَثُلَنتَ وَرُبَعَ ۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخُلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فاطر: ١] دليل على عصمتهم إذ لا يؤمن على الوحي يبلغه إلا معصوم.

﴿ أُوْلِى ٓ أُجْنِحَةٍ مَّثَنَىٰ وَثُلَّتَ وَرُبَعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلُقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فاطر: ١] هذا خرق لعادة الناس، فبين أن ذلك زيادة في الخلق، وأنه إلى اختياره ومشيئته، فقال: ﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخُلُقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فاطر: ١].

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُرْ ۚ هَلْ مِنْ خَلِقٍ عَيْرُ ٱللَّهِ يَرَزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ
وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُو ۗ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۚ ﴾ [فاطر: ٣] من أدلة التوحيد كما سبق.
﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ عَرَاتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَضِنَعُونَ ۚ فَى ﴾ [فاطر: ٨] يحتج به فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَت ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَضِنعُونَ ۚ ﴾ [فاطر: ٨] يحتج به الجمهور كما سبق ودل على أنه هو الذي يزين للمجرم سوء عمله، في قوله عز وجل أَفْمَن زُيِّنَ لَهُ مُ سُوءً عَمَلِهِ فَرَءَاهُ حَسَنَا ۚ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَهَهِ فَلا عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْمٌ بِمَا يَضْنعُونَ ﴾ [فاطر: ٨] إلى وَاللّهُ اللّهِ عَلَيْمٌ حَسَرَت ۚ إِنَّ ٱللّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَضْنعُونَ ﴾ [فاطر: ٨] إلى وَاللّهُ اللّهِ عَلَيْمٌ مَن يَشَآءُ فَلا اللهِ عَلَيْمٌ بِمَا يَضْنعُونَ ﴾ [فاطر: ٨] إلى مَوْتِهَا أَلْهُ اللّهُ عَلَيْمٌ حَسَرَت ۚ إِنَّ ٱللّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَضْنعُونَ ﴾ [فاطر: ٨] إلى مَوْتِهَا كَذَالِكَ ٱلنَّشُورُ ﴾ [فاطر: ٩] إثبات للبعث والمعاد بالقياس على إحياء الأرض مَوْتِهَا كَذَالِكَ ٱلنَّشُورُ ﴾ [فاطر: ٩] إثبات للبعث والمعاد بالقياس على إحياء الأرض مَوْتِهَا كَذَالِكَ ٱلنَّشُورُ ﴾ [فاطر: ٩] إثبات للبعث والمعاد بالقياس على إحياء الأرض والنبات.

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّلِحُ يَرْفَعُهُ، ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُ ٱلْعَيْفَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكُرُ أُوْلَتِهِكَ هُو يَبُورُ ۞ ﴾ يَرْفَعُهُ، ۚ وَٱللّذِينَ يَمْكُرُ السَّيَّاتِ الجهة؛ لأن حقيقة الصعود إلى فوق، وقد بينه النبي الله الفوله: ثلاثة لا تجاوز صلاقم آذاهم الحديث، وينتظم الدليل هكذا الأعمال تصعد إلى الله، والأعمال تصعد إلى أفوق، فالله في جهة فوق. وأجيب /[٣٤٣ل] عنه بما سبق من أن الصعود والفوقية معنويان لا حسيان، وإلا لزم التحيز والجسمية.

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنتَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ۚ إِلَّا فِي كِتَبِ ۚ إِنَّ ذَالِكَ عَلَى لَسَعَ لِلَّا بِعِلْمِهِ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَص مِنْ عُمُرِهِ ۚ إِلَّا فِي كِتَبِ إِنَّ ذَالِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرُ ﴿ وَاللَّهِ يَسِيرُ ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلَى جوازه وإليه وإلى نحوه الإشارة كما كالطبيب يسيء من عمره، وقد دلت هذه الآية على جوازه وإليه وإلى نحوه الإشارة كما كالطبيب يسيء تدبير مزاج المريض، فيقتله ونحو ذلك.

وجوابه أن الأجل / [١٦٤ ب/م] والعمر لا ينقص عما في علم الله - عز وجل - لما مر من النصوص عليه نحو: ﴿ قُل لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلَّ إِذَا كَالْتُ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلًا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿ وَلا يَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُ آية، ما يعمر من معمر، ولا ينقص غيره عن عمره بأن يعيش المعمر مائة سنة، وينقص آخر من عمر ذلك المعمر فيعيش خمسين، وقيل: ينقص الإنسان من عمره بالنسبة إلى بنيته الصالحة لتعميره أكثر من ذلك مثل أن يعيش خمسين وبنيته وتركيبه يصلح لتعمير مائة، وقيل غير ذلك، وبالجملة ليست نصاً فيما قالوه، فلا تعارض النصوص فيما قلناه.

﴿ ثُمَّ أُورَثَنَا ٱلْكِتَبَ ٱلَّذِينَ ٱصَّطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا لَّ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِٱلْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰ لِكَ هُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿ ﴾ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِٱلْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰ لِكَ هُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢] إن قيل: كيف يكون المصطفى ظالمًا؟ قيل: إنما يمتنع ذلك في شخص واحد من وجه واحد، والمصطفى هاهنا أمة متعددة الأفراد، فاصطفاؤها من حيث جملتها وظلمها من جهة أفرادها، وذلك لا يمتنع.

﴿ ثُمَّ أُوْرَثَنَا ٱلْكِتَابَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمُ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِٱلْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَالِكَ هُو ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿ فَ الْعَار ٣٢]، أي: بإرادته، ويحتج به الجمهور في أن إذن الله وإرادته وعلمه وقدرته هي المؤثرة في السبق والظلم والاقتصاد والشقوة والسعادة، وأن الإنسان لا يستقل بشيء من ذلك.

﴿ ٱلَّذِى أَحَلَنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَشُنَا فِيهَا نَصَبُّ وَلَا يَمَشُنَا فِيهَا لُغُوبُ ﴿ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَى أَن دَحُولُ الجَنَةُ بَفَضُلُ مِنَ اللّٰهِ – عَز وَجُلُ – لا عُوضُ عن الطاعات.

# القول في سورة يس

﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ﴾ [يس: ٣] إثبات لرسالته ﷺ وبرهانها يأتي إن شاء الله – عز وجل-.

﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَنفِلُونَ ۞ ﴾ [يس: ٦] احتج بها بعض النصارى على اختصاص رسالة محمد بالعرب؛ لأنهم هم الذين لم ينذر آباؤهم، أما بنو إسرائيل من اليهود والنصارى فقد أنذر آباؤهم بالرسل والكتب، فليس هو مرسلاً إليهم.

والجواب أن المراد ما أنذر آباؤهم [بالرسل والكتب] في الفترة، وهي ما بين عيسى ومحمد؛ فيعم الأمم كلها ثم هذا [الاستدلال] بمفهوم ضعيف؛ فلا يعارض النصوص على عموم دعوته، وأيضاً من سلم أنه رسول إلى العرب لزمه تصديقه في دعوى عموم الرسالة والدعوة.

﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقُولُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ إِنَّا خَنْ نُحْيِ ٱلْمُونِينَ ﴾ [يس: ٧] يعني القول المذكورين /[٣٤٤ ل] في قوله: ﴿ إِنَّا خَنْ نُحْيِ ٱلْمُوتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مّثَلاً أَصْحَبَبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٢، ١٣]، ولما حق القول القديم عليهم بذلك وجب تحقيقه عند وجودهم بإجبارهم على المراد منهم بخلق الدواعي والصوارف في قلوهم الموجبة لذلك، وإليها الإشارة بالأغلال في أعناقهم والسد من بين أيديهم ومن خلفهم ومن أراد أن ينظر إلى عظمة الله – عز وجل – / [٦٥ أم] فلينظر إلى هذا حيث جبر خلقه على ما يريد منهم، بحيث لا خروج لهم عنه ولا خلاص لهم منه، ثم هو يحاكمهم إلى عقولهم ما يريد منهم، عليهم، ما ذاك إلا لأن الخلق عبيده والعقول خلقه وجنوده، فلم يجعل في فظرها إلا ما عليه فطرها، وهو القضاء على ذويها بحكم كسبها الظاهر، وعدم إقامة فطرها إلا ما عليه فطرها، وهو القضاء على ذويها بحكم كسبها الظاهر، وعدم إقامة عذرهم بالجبر الإلهى الباطن، فلله فيهم الإرادة الغالبة وعليهم الحجة البالغة.

﴿ ءَأَتَّذِذُ مِن دُونِهِ ٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدُنِ ٱلرَّحْمَانُ بِضُرِّ لَا تُغْنِ عَنِى شَفَاعَتُهُمْ شَيَّا وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ [يس: ٢٣] استدلال على التوحيد، وتقريره هكذا: لا شيء من الآلهة بنافذ الإرادة، والإله الحق نافذ الإرادة، فلا شيء من الآلهة بإله حق.

﴿ وَإِن كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿ إِيس: ٣٢] هذا إنبات للبعث.

﴿ وَءَايَةٌ لَمْمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُظْلِمُونَ ﴿ إِيس: ٣٧] إشارة إلى دليل البعث المذكور قبلها، وهو الدليل المشهور في قياس البعث على إحياء الأرض.

وكذلك ﴿ وَءَايَةٌ لَمُّمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴿ يَس: ٣٧] حجة على البعث؛ لأن الليل مظلم كثيف كالعظام البالية مظلمة، لعدم الحياة، كثيفة لتمحض طبيعة الأرض فيها، ثم إن النهار مشرق لطيف، كالجسم الحي مشرق بنور الحياة، لطيف بما فيه من العنصر المائي اللطيف ثم لما كان سلخ النهار من الليل ممكناً، فكذلك إخراج الأجساد الحية من العظام البالية، ثم ذكر مع هاتين الحجتين على البعث حججاً أخر على وجود الصانع لمن ينكره، وهي جريان الشمس لمستقر لها، وتقدير القمر منازل، وحمل الناس في الفلك المشحون وتقريره: أن هذه أفعال وآثار عظيمة؛ فتستدعي مؤثراً قطعاً، ثم يستدل على قدمه ووحدانيته كما سبق.

﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَ حِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ تَخِصِّمُونَ ﴾ [يس: ٤٩] الآيات فيهن إثبات البعث ونفخ الصور ونحوه. من أحكام الآخرة.

﴿ ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَسَنِنَى ءَادَمَ أَن لَا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَنَ ۗ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوُّ مُّبِينُ ﴾ [يس: ٦٠] أي تطيعوه، وفيه إشارة إلى أن العبادة هي الطاعة، وهي كذلك، غير ألها في العرف العام هي الطاعة على جهة الذل والخضوع.

﴿ وَلَقَدْ أَضَلٌ مِنكُمْ جِبِلاً كَثِيرًا ۗ أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ ﴿ ﴾ [يس: ٦٢] يعني بالإغواء والوسوسة، إذ لم يكن له عليهم سلطان إلا أن دعاهم فاستجابوا له، فبقيت الأفعال مترددة بين الله – عز وجل – بالخلق، والعباد بالكسب.

﴿ ٱلْيَوْمَ خَنْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَ هِمِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [يس: ٦٥] / [٣٤٥] هذا من حوارق العادات في الآخرة؛ لأن العادة اطردت اليوم بظهور الكلام من فم وشفتين ولسان ومخارج وأسنان، فإذا سمع العقل بصدور كلام على غير هذه الصفة استغربه، وحقيقة الكلام إنما [هي صوت] مفهم خارج من /[٦٥١ ب/م] جسم، وهو من اليد والرجل وسائر الأعضاء ممكن، قريب بأن يخلق فيها الصوت المفهم، وقد يمكن أن ينقل الفم إلى اليد؛ فتنطق به، وهل اختصاص الفم بالوجه إلا عادة اطردت، وإلا فنسبته من حيث هو إلى سائر الأعضاء واحدة.

﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَاطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ ﴾ [يس:

٦٦]، يقطع مادة الروح الباصر عنها، أو بالتحام الحفنين أو غير ذلك.

﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخَنَّلَهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَلِّعُواْ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ ۞ ﴾ [يس: ٦٧] بسلب الحياة والرطوبة من أجسادهم، فتتمخض طبيعة الأرض فيها فيعودون جماداً.

﴿ وَمَا عَلَّمَنَهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَلْبَغِي لَهُ رَ ۚ إِنَ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّيِنٌ ﴾ [يس: ٦٩] يعني صيانة لمعجز القرآن أن ينسب إلى الشعر، فتمكن الشبهة وتضعف الحجة، وهو من باب ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِ مِن كِتَنبِ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ۗ إِذًا لَّارَتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ بَاب ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِ عِن كِتَنبِ وَلَا تَخُطُّهُ رَبِيَمِينِكَ ۗ إِذًا لَّارَتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٨] وعلى هذا اختلف فيما ورد عن النبي [من قوله]:

(( أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب) (١) وقوله:

«إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك ما ألما» (٣) وقوله:

((الله م لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلين) (الله فمن أهل العلم من قال: هذا رجز، وحكم بأن الرجز ليس بشعر، طرداً ﴿ وَمَا عَلَّمْنَكُ الشِّعْرَ وَمَا يَلْبَغِي لَهُ أَ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّيِنٌ ﴿ إِيس: ٦٩] ومنهم من سلم أن الرجز شعر، وهو مذهب الخليل والأكثرين، ولكن أجابوا بوجوه:

أحدها: أن هذا كلام موزون كان يصدر عنه اتفاقاً لا قصداً لوزنه، ويسمى انسجاماً

<sup>(</sup>۱) رواه الــــبخاري [۳/ ۱۰۰۱، ۱۰۰۶، ۱۱۰۷۱) ح [۲۷۷۹، ۲۷۱۹، ۲۷۷۹، ۲۷۷۹، ۲۷۷۹، ۲۷۷۹) ح [۲۸۷۷] - [۲۷۷۹]

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في الجهاد ح [٢٨٠٢] ومسلم في كتاب الجهاد ح [١٧٩٦].

<sup>(</sup>٣) تفسير الطبري [٢٧/ ٦٦].

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري [۳/ ۱۰۶۳، ۱۱۰۳، ۱۱۰۷، ۱۵۰۷] ح[۱۸۲۱، ۲۸۲۲، ۲۸۷۰، ۳۸۸۰، ۳۸۸۰) ورواه مسلم [۳/ ۱۶۲۷] - [۱۸۰۲].

لجودة القريحة وكمال الفطرة، وقد وقع مثله في القرآن كثير، نحو ﴿ فَ نَبِيَّ عَبَادِيَّ أَنَّى أَنَا الْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿ فَي الْعَلَامُ النَّاسُ قُولُ بَعْضُ المُرضَى لأهله: اذهبوا بي إلى الطبيب، وقولوا قد اكتوى.

و يحكى أن جماعة من الشعراء جاءوا إلى منزل أوس بن حجر ليشاعروه؛ فخرجت إليهم بنت له صغيرة، فقالت: ما تريدون من أبي، قالوا: جئنا لشاعره؛ فقالت:

تجمعته من كل أوب ووجهة على واحد لا زلته قرن واحد فهذا سبيل فعادوا مغلوبين، وهذا شعر جيد متين صدر عنها انسجاماً، ما لم تقصده، فهذا سبيل ما صدر عنه من الرجز على قلته وندوره.

والوجه الثاني: أن الشعر هو ما سمي به الإنسان شاعراً، وهو نظم القصيد المتعدد الأبيات اللازم للوزن والروي، ويطرد ذلك من صاحبه [٣٤٦ ل] وليس كذلك ما صدر عنه عنه فإن مجموع ما صدر عنه من ذلك هذا الذي أوردناه لا نحفظ عنه غيره، وهو أبيات رجزية، فاذة في أغراض مختلفة.

الثالث: ألهم أوردوا / [171] م] الكلام المذكور عنه بتحريك أواحره، أو سكولها ليخرج عن حد النظم إلى حد النثر؛ فقالوا: أنا النبي لا كذب، بفتح الباء أنا ابن عبد المطلب بكسرها، وكذلك دميت ولقيت بسكون التاء فيهما، وما عدا هذين البيتين فمسموع قبله لغيره، فقوله: «إن تغفر اللهم» البيت محفوظ عن زيد بن عمرو بن نفيل، أو عن أمية بن أبي الصلت، وقوله: لولا أنت ما اهتدينا، محفوظ عن عامر بن الأكوع رجزية في طريقهم إلى خيبر، وحينئذ يكون النبي على حاكياً له متمثلاً به لا منشئاً له، كما كان يتمثل بقول طرفة: ويأتيك من لم تزود بالأخبار، وبكسره هكذا تحقيقاً لقوله وحل -: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَكُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَلْبَغِي لَهُرَ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿ [يس: عمل وقوله: «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة، فاغفر للأنصار والمهاجرة» وهو نثر لا نظم، وربما قال: فاغفر للمهاجرين والأنصار».

﴿ أُولَمْ يَرَ ٱلْإِنسَنُ أَنَّا خَلَقَنَهُ مِن نُطْفَةٍ فَإِذَا هُو خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿ أَيس: ٧٧] إلى قوله – عز وجل –: ﴿ قُلْ يُحْيِبِهَا ٱلَّذِي َأَنشَأَهَاۤ أُوَّلَ مَرَّةٍ وَهُو بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس: ٧٩] ذكر في الأثر أن أبي بن خلف، أو عقبة بن أبي معيط أخذ عظماً نخراً، وقال: يا محمد، أترى الله يبعثني إذا صرت مثل هذا؟ قال: « نعم يبعثك، ثم يدخلك

النار» (١)، فنزلت هذه الآيات مشتملة على جملة من أدلة البعث أحدها هذا وهو قياس الإعادة على الإبداء أي الذي ابتدأها، أولاً يعيدها ثانياً بجامع الإمكان والقدرة التامة، وقد سبق هذا.

ثم احتجت النصاري بهذه الآية على إلهية المسيح إلزاماً للمسلمين، وتقريره: أن المسيح أحيا العظام وهي رميم، وكل من أحيا العظام وهي رميم فهو الذي أنشأها أول مرة، فالمسيح هو الذي أنشأها أول مرة، أما الأولى فلنصوص القرآن والإنجيل إجماع الملتين على أن المسيح [أحيا الموتى، وأما الثانية فلهذه الآية إذ اقتضت أن لا محيى للعظام إلا منشئها أول مرة؛ فثبت أن المسيح] منشئ العظام أول مرة، ومنشئ العظام أول مرة هو الله فالمسيح هو الله، وهذه شبهة روجوها هكذا والغلط فيها واضح، فإن قولهم: المسيح أحيا العظام وهي رميم، إن أرادوا أنه أحياها مستقلاً بإحيائها، فهو ممنوع، وإن أرادوا أنه أحياها بإذن الله كما صرح به القرآن، فإن أخذوا المقدمة الأخرى مقيدة همذا القيد منعناها أيضاً، وإن أخذوها بدونه لم يتحد الأوسط /[٣٤٧ ل] في القياس، فلا تنتج، إذا يصير هكذا: المسيح أحياها بإذن الله، وكل من أحياها مطلقاً هو الذي أنشأها، فالوسط كما تراه غير متحد، ثم ما ذكروه معارض بأن الله يحيى العظام / [١٦٦ ب/ل] مستقلاً بإحيائها والمسيح أحياها غير مستقل بإحيائها، فالله غير المسيح فالمسيح غير الله، أو نقول المسيح أحياها بإذن الله، ولا أحد ممن أحياها بإذن الله بإله؛ فالمسيح ليس بإله، أما الأولى فلنص كتابنا ونص الإنجيل أنه كان إذا أراد إحياء ميت صلى ودعا وبكي وخضع، وذلك دليل على عدم استقلاله بذلك بدون إذن الله، وأما الثانية؛ فلأن الحاجة إلى الإذن دليل على قصور في القدرة، ولا أحد ممن هو قاصر القدرة بإله فهذا هو البرهان الواضح لا ما روجوه وغالطوا فيه.

ثم قوله - عز وجل-: ﴿ قُلْ يُحْيِهَا ٱلَّذِى أَنشَأَهَاۤ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمُ ۗ ﴾ [يَس: ٧٩]، إشارة إلى ما ذكرناه في قوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ السَّمَاءَ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَلَا فِي بَلَىٰ وَرَبِي لَتَأْتِينَا كَالسَّمَاوَاتِ وَلَا فِي

<sup>(</sup>١) رواه الطـــبري [٣٠/٢٣] وأخـــرجه الحاكم في المستدرك [٢/ ٤٢٩] وذكره السيوطي في الدر المنثور [٥/ ٧٠٥].

ٱلْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَا فِي كِتَبِ مُّبِينٍ ﴿ ﴾ [٣] في سبأ. ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُر مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَاۤ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ [يس: ٨٠] تضمنت الدليل الثاني على البعث، وبيانه أن الذي أحاله منكر.

والبعث هو إخراج الجسم الحي المشتمل على الحرارة والرطوبة من عظم نخر، قد استولت عليه طبيعة التراب الباردة اليابسة، وذلك إخراج ضد من ضد وإيجاد طبع الحياة من طبع الموت، وأنه محال فيما زعموا فقيل لهم: هذا الشجر الأخضر الرطب قد أخرجنا لكم منه ناراً في غاية اليبوسة، أنتم تستخرجولها بأيديكم من المرخ والعفار وغيرهما من الأشجار وهو إخراج يابس من رطب وضد من ضد؛ فإذا جاز إخراج يابس الناس من رطب الشجر، فلم لا يجوز إخراج رطب الحي من يابس العظم النخر؟ فإما أن تأتوا بفرق صحيح بين الصورتين ولن تستطيعوا لثبوته عياناً صحيح بين الصورتين ولن تستطيعوا لثبوته عياناً في إخراج النار من الشجر أو تسلموا الجواز في الصورتين وهو المطلوب.

فإن قال قائل: إن إخراج الجسم الرطب الحي من العظم اليابس، محال لاحتياج الجسم إلى الرطوبة وهي معدومة في العظم الترابي اليابس بخلاف إخراج النار من الشجر الأخضر لجواز كمون النار في الشجر لغلبة العنصر الناري عليه، فتقاوم رطوبة الشجرة ما يقابلها من النار وتبقى بقية النار لا معارض لها تخرج عند استخراجها بالقدح، ومثل هذا التوجيه لا يتأتى في إخراج الحي من العظم فظهر الفرق [٣٤٨].

فالحواب أن الاحتياج لم يقع على توجيه إخراج الحي من العظم [الميت] بالتوجيه الطبيعي الذي ذكرتموه، حتى يصح مقتضى هذا الفرق، وإنما وضع على جواز إخراج الطبيعي من ضده على مشترك بين الصورتين، إذ إخراج اليابس / [١٦٧ أ/م] من الرطب، وإخراج الرطب من اليابس كلاهما يجمعه إخراج ضد من ضد.

أما توجيه حصول الرطوبة للجسم، فذاك ثبت بدليل آخر، وهو أنه ممكن، وكل ممكن مقدور، وبيان إمكانه أنه يجوز أن تستخرج له رطوبية مائية في الأرض، أو تمطر عليه من السماء، أو تخترع له اختراعاً، وقد ورد أن الأرض تمطر عند إرادة البعث أربعين يوماً مطراً كمني الرجال.

وحينئذ لا يبعد أن تجعل في الأرض حرارة كحرارة الرحم يتولد منها، ومن ذلك الماء الغليظ اللزج ما تقوم به الأحسام حية، ثم هذا البذر يقع يابساً في أرض يابسة فتهتز بعد أيام خضراء يعصر فيخرج منه الماء، فمن أين ذلك؟

والجواب مشترك، أما قولكم لجواز كمون النار في الشجر: فالكمون عندنا باطل، وأنتم عند المحاقة لا تقدرون على إثباته، فإنا لو قطعنا شجرة النار وشرحناها بأبلغ ما يكون ما وجدنا للنار أثراً لا عياناً ولا لمساً ولا غيره، وإنما النار يخلقها الله - عز وجل - عند القدح، وغاية ذلك أن يكون اختصاص هذه الشجرة بإخراج النار منها طبيعة مناسبة للنار لكن ذلك لا يدل على كمون النار فيها على أن في كل شجر ناراً، فلا اختصاص لبعضه دون بعض بذلك، وإنما هو كما قلنا مخترع عند استخراجه.

قوله: لغلبة الجزء الناري عليه، قلنا: العنصر الناري الكامن في الشجرة إما فاسد الصورة أو موجود الصورة؛ فإن كان فاسد الصورة فليس ذلك بنار كالعنصر الناري في الإنسان لا يسمى ناراً موقدة ولا يوقد منها.

وإن كان موجود الصورة قائمها، فإما أن يكون غالباً للجزء المائي، أو مغلوباً له أو مكافئاً مقاوماً، فإن كان غالباً له، وجب أن يحرقه ثم يستولي على أثره في الشجرة، وهو رطوبتها فيذهبها ثم على جرم الشجرة فيحرقها بالكلية، والعيان بخلافة، وإن كان مغلوباً للمائى وجب أن ينطفئ لغلبة المائى عليه.

وحينئذ [يجب] أن لا تخرج النار من الشجرة بالقدح والاستخراج، والعيان بخلافه، وإن كان مكافئاً مقاوماً، وجب إذا شرحنا الشجرة أن نحسه عياناً، أو لمساً / [٣٤٩] لأن الفرض أن صورته النارية قائمة لا فاسدة والعيان خلافه، فهذه الأقسام حاصرة وكلها باطلة، فبطل قولكم بكمون النار في الشجر لغلبة العنصر الناري عليه، ثم قوله: تبقى بقية النار لا معارض لها يخرج عند استخراجها، قلنا: إن بقيت فاسدة الصورة، فليست بنار، وإن بقيت بصورتها النارية، وجب أن تحرق ما تلاقيه من أجزاء الشجرة / [١٦٧ / م] إذ الفرض أنه لا معارض لها، فتبين بطلان الفرق المذكور من كل وجه.

ثم إن المزاج هو كيفية متوسطة حاصلة عن تفاعل العناصر بعضها في بعض وإذا تفاعلت كسر كل منها صورة الآخر وذهبت صورته بالكلية، ففرض كمون أحد العناصر بصورته في الجسم محال، ناراً كان ذلك أو غيره. وإنما أطلنا الكلام هاهنا لوجهين:

أحدهما: لئلا يظن ظان أن الفرق المذكور مؤثر، فلا يثق بدليل القرآن،

الثاني: الإعلام بأن براهين القرآن بعد كل سؤال وجواب وتشكيك من ذي ارتياب تظهر أنها قوية متينة واضحة سالمة عن المبطلات، مستولية بالإبطال على الشبهات.

﴿ أُولَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يَخَلُّقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُو

النَّخُلُّتُ الْعَلِيمُ ﴿ إِيسَ: ٨١] تضمن الدليل الثالث على البعث، وقد سبق، وتقريره: أن خلق السماوات والأرض أعظم من إعادهم يعني منكري البعث، والقادر على الأعظم هو على الأيسر أقدر، أو يقال: إعادهم أهون من خلق السماوات والأرض، فهو قادر على الأيسر أولى، ودليل ذلك النص النظر، أما النص فقوله – عز وجل-: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَّتِ وَاللَّهُ وَلَى وَدليل ذلك النص النظر، أما النص فقوله وعز وجل-: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَّتِ وَاللَّهُ وَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَدُوائرها، وبدائع عجائبها وأجناس ما في السماوات والأرض وأنواعها وأصنافها وأشخاصها علم أن في ذلك من الحكمة وبديع الصنعة أضعاف ما في بدن الإنسان من الحكمة التي عرفت بالتشريح.

ثم إنه – عز وجل – لما قرر أدلة البعث، ذكر مستندها جملة وهو عموم القدرة على جميع الممكنات فقال: ﴿ إِنَّمَا ٓ أُمْرُهُۥ ٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۞ ﴾ [يس: ٨٢] أي، فلا يحتاج إلى ما يحتاج إليه غيره من الآلات / [٤٩٣ل] والعلاجات.

وربما قال قائل: إنما دل هذا الدليل على أنه قادر على أن يخلق مثل الناس، وهو ابتداء خلق والنزاع في الإعادة لا في ابتداء الخلق، فيقال: لعله نبه بهذا على أنه على الإعادة أقدر، إذ قد تقرر في سورة الروم وغيرها أن الإعادة أهون من الابتداء، أو يكون مراده بيخلق مثلهم يعيدهم مثل ما كانوا، والأمر قريب، والله – عز وجل – أعلم بالصواب.

#### \* \* \*

#### القول في سورة الصافات

﴿ إِنَّ إِلَىهَكُرْ لَوَ حِدُّ ﴾ رَّبُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُ ٱلْمَشَرِقِ ﴾ [الصافات: ٤، ٥] احتجاج على /[١٦٨ أ/م] الوحدانية أي أن رب هذا الملك لا ينبغي أن يكون إلا واحداً بدليل التمانع السابق ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَنِ مَّارِدِ ﴾ [الصافات: ٧] الآيات فيها إثبات الشياطين واستراقهم السمع ورميهم بالشهب.

﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَهُمَّا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿ ﴾ [الصافات: ١٦] فيه إنكار البعث من الكفار.

﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الصافات: ١٩] إشارة إلى نفخة البعث في الصور.

﴿ بَلْ جَآءَ بِٱلْحُقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ ﴾ [الصافات: ٣٧] إثبات لنبوته ﷺ وتصديقه الرسل في التوحيد.

﴿ إِنَّكُرْ لَذَآبِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ [الصافات: ٣٨] إلى ﴿ فَهُمْ عَلَىٰ ءَاتَٰرِهِمْ يُرْعُونَ ﴾ [الصافات: ٧٠] متضمن لإثبات العذاب والنعيم الحسيين خلافاً للفلاسفة والنصاري.

﴿ أَذَالِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُومِ ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهَا فِتْنَةً لِلظَّلِمِينَ ﴾ إِنَّها شَجَرَةُ الزَّقُومِ ﴾ [الصافات: ٢٢ - ٦٤] وجه الفتنة فيها ألهم قالوا: النار تأكل الشجر، فلا تبقى شجرة الزقوم فيها؛ فكذبوا بها، وإنما فتنهم الارتباط بالمعتاد، والآخرة تنخرق فيها العادات.

﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٥٩ – ٩٦] تنازع الفريقان في هذا؛ فالجمهور قالوا: معناه والله خلقكم وعملكم، وجعلوا ما مصدرية؛ فتدل على أن أعمالهم مخلوقة لله عز وجل.

والمعتزلة قالوا: [معناه] خلقكم والذي تعملون فيه يعنى: الأصنام؛ لأن المعنى عليه، إذ المراد: أن الله خلقكم وخلق معبودكم، ومعبودهم هو الوثن المنحوت المعمول فيه النحت، لا نفس العمل الذي هو النحت، قالوا: ولو كان المراد: خلقكم وأعمالكم، لقالوا لإبراهيم: إذا كان قد خلقنا وأعمالنا فلا لوم علينا في أعمالنا كما لا لوم علينا في ذواتنا

المخلوقة له.

والجمهور قالوا: أراد بذلك الإخبار [بعموم إلهيته] وقدرته على العامل وعمله ومحل عمله، حتى لا يخرج عن دائرة قدرته شيء، كما قال: ﴿ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَاۤ إِلَهَ إِلَّا هُو ۖ خَلِقُ كَلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۚ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وهم تمسكوا كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وهم تمسكوا بظاهر اللفظ وعمومه، والمعتزلة تمسكوا بمعناه على ما قلناه، وغايتها / [٣٥١] أن تكون من متشابه هذا الباب، فيرد إلى محكمه، وهو مع الجمهور كما عرف في مواضعه.

﴿ وَقَالَ إِنَّى ذَاهِبُ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهُدِينِ ﴾ [الصافات: ٩٩] يعارض به نفاة الجهة مثبتيها إذا احتجوا بأن النبي ﷺ عرج به إلى ربه إلى فوق فدل على أنه فوق، قالوا: فقد أخبر إبراهيم أنه ذاهب إلى ربه، ثم ذهب إلى الشام؛ فيلزمكم أنه في الشام.

وقد يجاب بأن إبراهيم يظهر من كلامه وحاله أن ذهابه محاز، وأن مراده: إني ذاهب إلى قدرة ربي [أو رضي] ربي، بخلاف عروج محمد رسي الله قلعاً.

﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَسُبُنَى إِنِّى أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّى أَذْ نَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَكُ وَ الْمَنَامِ أَنِي أَذْ نَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَكُ وَ اللهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ ﴾ / [١٦٨ ب /م]) قَالَ يَتَأْبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ مَا سَتَجِدُنِيَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ ﴾ / [١٦٨ ب /م]) [الصافات: ١٠٢] أي إني رأيت، فعبر عن الماضي بالمضارع، ثم تابعه ابنه على ذلك.

فقال ﴿ اَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ [الصافات: ١٠٢] أي ما أمرت ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ ولِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣]: أي استسلما لأمر الله – عز وجل – وطاعته ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣] أضجعه للذبح ﴿ وَنَندَيْنهُ أَن يَتَابِئرَ هِيمُ ۚ قَدْ صَدَّقَتَ الرُّءْيَا ۚ إِنَّا كَذَ لِكَ خَيْرِي الله حَسنيينَ ﴾ [الصافات: ١٠٤ – ١٠٥] أي: صدقت فرأى عزمك كذَ لِكَ خَيْرِي الله حَسنيينَ ﴿ وَالصافات: ١٠٤ – ١٠٥] أي: صدقت فرأى عزمك على ذبح ابنك، وإنما المقصود امتحان صدقك لا ذبحه، وقد حصل ذلك بصدق عزمك ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿ وَالصافات: ١٠٧] هو كبش هابيل المذكور في قصة ابني آدم في التفسير.

واحتج الجمهور هذه القصة على جواز نسخ الفعل قبل وقوعه؛ لأن إبراهيم – عليه السلام – أمر بذبح ابنه، ثم نسخ عنه قبل أن يفعل، ومنع ذلك المعتزلة.

ومأخذ الخلاف نظراً أن مثل هذا الفعل هل له فائدة أم لا؟

فالجمهور قالوا: له فائدة وهي امتحان المكلف بصدق العزم على الامتثال كما كان

من إبراهيم.

والمعتزلة قالوا: لا فائدة لذلك؛ إذ حاصله افعل لا تفعل، وهو تمافت، ثم أجابوا عن القصة بوجوه:

أحدها: لا نسلم أنه رأى أنه مأمور بذبحه وإنما ظن أن سيرى بدليل قوله: إني أرى وهو مستقبل لا ماض، ولهذا قال ابنه: افعل ما تؤمر بصيغة المستقبل، أي إن أمرت بذبحي كما خطر لك أنه سيكون، فافعل.

الثاني: سلمنا أنه أمر بشيء، لكنه لم يؤمر بنفس الذبح بل بمقدماته كأخذ المدية والإضجاع والربط ونحوه، وقد فعل ذلك بدليل: ﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَا ۚ إِنَّا كَذَالِكَ خَبْرِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ وَلَا كَانَ صِدَقَها.

الثالث: سلمنا أنه أمر بذبحه؛ لكن لا نسلم أنه نسخ قبل فعله، بل فعله، وكان كلما قطع جزءاً من عنقه التحم، فلم يفرغ من قطعها حتى التحمت جزءاً فجزءاً، واعلم أن من تأمل القصة / [٣٥٢] وسياقها علم بطلان هذه الوجوه بالضرورة واستغنى عن تكلف الجواب، لكن لا بد من جواها على العادة.

والجواب عن الأول ما سبق من استعمال المضارع بمعنى الماضي، والمضارع أريد به الحال لا المستقبل؛ لأنه لما رأى رؤياه في الليل أصبح وهو يتذكرها ويتخيلها في الحال، وكذا قول ابنه وهو حال كل ذي رؤيا يذكرها، فلذلك عبر عن الماضي بلفظ الحال، وكذا قول ابنه في يَتأَبُتِ آفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِيَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ وَالصافات: ٢٠١] أي ما أنت مأمور به في الحال؛ لأنه مأمور في الحال بما كان أمر به في الماضي استصحاباً لحاله، إذ لم ينسخ عنه بعد، وعن الثاني بأنه خلاف نص قوله: ﴿ قَالَ يَنبُنَى إِنِي آرَىٰ فِي الْمَنامِ أَنِي آذَنهُكُ فَانظُر مَاذَا تَرَىٰ ﴾ [الصافات: ٢٠١] و لم يقل، إني أعزم على المَمنور أيقدمات الذبح لا غير / [١٦٩ أ/ م] لما كان فيه امتحان، ولا بلاء مبين، والنص مصرح بأنه كان بلاء مبيناً، وأيضاً لما كان فيه مزية لإبراهيم عليه السلام – على غيره، إذ صغار الناس إذا علم أنه مأمور بمقدمات ذبح نفسه لا غير، لم يتوقف في فعل ذلك، ورأى أنه مأمور بأنه يلعب.

وعن الثالث بأنه لو صح، لكان أولى ما ذكر في القصة هو، إذ هو أعظم وأعجب وأغرب وأتم نعمة على إبراهيم وابنه من الفداء بالكبش، وقد ذكر وعظم إذ قال:

﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿ وَالصَافَاتِ: ١٠٧] سَلَمَنَا أَنَهُ لَا يَلْزُمُ ذَكَرُهُ، لَكُنَ لُو صَحَمَا ذَكَرَتُمُوهُ، لَمَا كَانَ لَلْفُدَاء بِالْكَبِشِ مَعْنَ؛ لأَنْ مَعْنَ الآية: وفديناه من الذبح بذبح عظيم فلو كان قد ذبح كما زعمتم لكان هذا الإخبار غير مطابق.

﴿ وَبَشَرْنَهُ بِإِسْحَنَقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ [الصافات: ١١٢] يحتج به من رأى أن الذبيح إسماعيل، لأنه لما فرغ من قصة الذبيح بشر بإسحاق، وهو يدل على أن الذبيح غيره، وليس إلا إسماعيل وليس بنص، إذا العطف بين القصتين، أعني: قصة الذبح والبشرى بالواو، وهي لا تفيد الترتيب واحتمل أنه بشر بإسحاق أولاً ثم أمر بذبحه ثانياً، وقد اختلف الناس في الذبيح، فالمسلمون على أنه إسماعيل، وأهل الكتاب على أنه إسحاق وعن أحمد فيه القولان:

احتج الأول بوجوه: أحدها: ما ذكرناه من سياق القصة وهو إن لم يكن نصاً فهو ظاهر.

الثاني: أن إسماعيل هو أكبرهما؛ [فالظاهر أن] الامتحان كان فيه؛ لأنه الأنفس والأفضل عند الأب عادة.

الثالث: قوله: ﴿ وَقَالَ إِنَّى ذَاهِبُ إِلَىٰ رَبَّى سَيَهُدِينِ ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ الشطرد قصته فَبَشَّرْنَنهُ بِغُلَم ِ حَلِيم ﴿ ﴾ [٣٥٣ل]) [الصافات: ٩٩ -١٠١] ثم استطرد قصته دل على أن المذبوح هو أول ما وهب له من الولد وهو إسماعيل، وهذا الوجه كالدليل والمستند للذي قبله وبينهما اشتباه وتغاير.

الرابع: قوله: ﴿ فَبَشَّرْنَهُ بِغُلَه مِ حَلِيمِ ﴾ [الصافات: ١٠١] والأب تظهر أخلاقه في أولاده، والعرب الذين هم بنو إسماعيل أحلم من بني إسرائيل الذين هم بنو إسحاق فالظاهر أن الحليم المأمور بذبحه هو إسماعيل.

الخامس: من قوله هاهنا: ﴿ سَتَجِدُنِيَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [الصافات: ١٠٢] مع قوله في الأنبياء: ﴿ وَإِسْمَعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ الصَّلِينَ مَنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٥] فوصف بالصبر هنا مبهما، وفي الأنبياء مبيناً والمبين يقضي على المجمل المبهم، فالظاهر أن الصابر هناك هو الصابر المذبوح هنا.

السادس: قوله ﷺ: ﴿ أَنَا ابن الذبيحين ولا فخرى وهو من ولد إسماعيل لا إسحاق.

السابع: قوله: - عز وجل -: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُ، قَآبِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَهَا بِإِسْحَنقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَنقَ يَعْقُوبَ ﴿ [٧٦] والظاهر ألها بشرت بيعقوب على صفته من أنه [من] ولد إسحاق، ثم لا يخفى مثل ذلك عن /[٢٩١ ب/م] إبراهيم وحينئذ يكون إسحاق معلوم الحياة إلى أن يولد له بالبشرى الإلهية، ومثل ذلك لا يفيد الامتحان بالأمر بذبحه، لأن من علم قطعاً أن ابنه يعيش إلى بعد البلوغ لا يخشى عليه قبل البلوغ من أمر بذبحه، ولا غيره، فتعين إسماعيل للقصة.

واحتج الآخرون بقوله – عز وجل –: ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَىدَنَاۤ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَنقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِى الْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَىدَنَاۤ إِبْرَاهِيمَ وَإِنَّاۤ أَخْلَصْنَهُم بِحَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴿ وَٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿ وَٱلْأَبْصَـٰرِ وَالْأَبْصَعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَذَا ٱلْكِفْلِ الله فَذَكُر إِسْمَعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَذَا ٱلْكِفْلِ الله وَكُلُّ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [ص: ٤٨] و لم يذكر ما يقتضي امتحاناً فدل على أن الذبيح هو إسحاق، وهذا ليس بشيء وجوابه من وجوه:

أحدها: أن ذكره من المخلصين لا يدل على أن إخلاصه بالامتحان بجواز أنه وصف له بالإخلاص في العبادة والطاعة.

الثاني: سلمناه لكن لا نسلم أن امتحانه بخصوصية الذبح لجواز أنه امتحن بالعمى كابنه يعقوب، وقد عمى إسحاق فلم يمت إلا مكفوفاً أو بغير العمى.

الثالث: أن ما ذكرتموه منقوض بيوسف وأيوب وذي النون وداود وموسى، وغيرهم ممن أخلص بالامتحان و لم يذكر هاهنا.

الرابع: أن ما ذكرتموه معارض بوصف إسماعيل بالصبر في قوله – عز وجل-: ﴿ وَإِسْمَعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِكُفْلِ فَكُلُ مِّنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ وَإِسْمَعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِكُفْلِ فَكُلُ مِّنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ وَالْنِياء: ٨٥] أي: قد أتى بما يلام عليه يحتج [به من يرى وقوع المعاصي من الأنبياء ولحوق اللائمة لهم على بعض أفعالهم، وقد سبق القول فيه، وأن معاملة الله – عز وجل – لهم على طريق حسنات الأبرار سيئات المقريين].

﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَتِهِكَةَ إِنَاتًا وَهُمْ شَهِدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٩ - ١٥٠] إنكار على من زعم أن الملائكة بنات الله وقد سبق.

﴿ أَلاّ إِنَّهُم مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿ وَلَدَ اللّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَندِبُونَ ﴾ [الصافات: ١٥١ - ١٥٢] لاستحالة ذلك في حقه ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿ الصافات: ١٥٣ - ١٥٤] هو كما سبق من قوله - عز وجل -: ﴿ وَتَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنتِ سُبْحَننَهُ وَلَهُم مَّا يَشْبُونَ ﴾ [النحل: ١٥] أي كيف هذا الحكم الفاسد يجعلون الأنقص للأكمل وبالعكس والحكم الخيد إذا لم يكن بد من هذا المحكم الفاسد يجعلون الأنقص للأكمل وبالعكس والحكم واتَّخَذَ مِنَ الْمُلَتِكَةِ إِنَنتًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴾ [الإسراء: ٤٠] ﴿ تِلْكَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمُلَتِكَةِ إِنَنتًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴾ [الإسراء: ٤٠] ﴿ تِلْكَ إِنَّهُ لِمُحْصَرُونَ ﴾ [النجم: ٢٢]، ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحِنَّةِ فَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ إِنَّهُ لَمُحْصَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٨] زعموا أن الملائكة، وهذا إنما جاءهم من قبل أهم تكلموا في الإلهيات بغير دليل شرعي، ولا نظر عقلي، فإن النظر العقلي يفضي إلى بطلان ما قالوه كالفلاسفة لم يقولوا بالشرع، وقد أبطلوا ما زعمه هؤلاء الكفار إلى بطلان ما قالوه كالفلاسفة لم يقولوا بالشرع، وقد أبطلوا ما زعمه هؤلاء الكفار الوجود سبحانه.

منهم، ولو كانوا كما زعم الكفار لكانوا صهراً له ونسباً، فلم يعذهم، أو المراد [أن الكفار] يكذبون على الجن بأهم أصهار الله – عز وجل – والجن تعلم كذهم في ذلك، إذ يعلمون أنه لا نسبة لهم إليه إلا بالعبودية، وأهم ما بين محضر العذاب يوم القيامة مرحوم. وشبحن الله عمّا يَصِفُونَ ﴿ وَالصافات: ٩٥ ] أي تنزه عن قولهم إذ لا يليق به وهو محال في حقه – عز وجل – ﴿ إِلّا عِبَادَ اللهِ المُخلَصِينَ ﴿ الصافات: ١٦٠] مستثنى من قوله: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِّنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿ والصافات: ١٥٨] أي مستثنى من قوله: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِّنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿ والصافات: ١٥٨] أي لحضرون النار والعذاب إلا المخلصين منهم فلا يعذبون، وهذه قسمة للجن إلى مخلص وغيره كانقسام الإنس إليهما في قوله: ﴿ قَالَ فَيعِزَّتِكَ لَأُغُويَنَهُمْ أَحْمَعِينَ ﴿ إِلّا عِبَادَكَ وَعَيره كانقسام الإنس إليهما في قوله: ﴿ قَالَ فَيعِزَّتِكَ لَأُغُويَنَهُمْ أَحْمَعِينَ ﴿ إِلّا عَبَادَكَ وَعَيره كانقسام الإنس إليهما في قوله: ﴿ قَالَ فَيعِزَّتِكَ لَأُغُويَنَهُمْ أَمْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٥ - ٨٣].

﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿ إِللهَافَاتِ: ١٥٨] أي لعذاب من كفر

﴿ فَإِنَّكُرْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَتِنِينَ ﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ١٦١ - ١٦٣] يحتج به الجمهور على أن لا فتنة من مخلوق،إذ معنى ذلك أنكم أيها الكفار لا تفتنون أحداً بعبادة معبودكم إلا من سبق عليه القول بأنه يصلى الححيم، فيكون المؤثر في فتنته إرادة الله – عز وجل – لا إغواؤكم وفتنتكم أنتم.

والمعتزلة يوجهونها على مذهبهم؛ فيقولون معناها: أنكم لا تفتنون من يعبد آلهتكم بل هو يفتن نفسه ويضلها.

﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿ ﴾ [الصافات: ١٦٤] هذا حكاية قول الملائكة، وهم متفاوتون في مقاماتهم كالإنس في درجاقم ﴿ هُمْ دَرَجَتُ عِندَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٣] ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَتُ مِّمَّا عَمِلُوا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَنْفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٣] ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَتُ مِّمَّا عَمِلُوا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَنْفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٢] وقياساً على حاشية الملك مقاماتهم عنده متفاوتة.

﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُونَ ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمَسَتِحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥ - ١٦٦] هذا كالتفسير ﴿ وَٱلصَّنَفَّتِ صَفًّا ۞ فَٱلزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۞ فَٱلتَّلِيَنتِ ذِكْرًا ۞ ﴾ في أول السورة، وألهم الملائكة يصفون أجنحتهم أو أقدامهم ويتلون تسبيح الرب عز وجل.



# القول في سورة ص

﴿ وَعَجِبُواْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُم ۖ وَقَالَ ٱلْكَفِرُونَ هَنذَا سَنحِرٌ كَذَابُ ۞ ﴾ [ص: ٤] نظيره: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقِ عِندَ رَبِّم ۚ قَالَ ٱلْكَنفِرُونَ إِنَّ هَنذَا لَسَحِرٌ مُّبِينُ ۞ ﴾ [يونس: ٢] ووجه عجبهم لزوم الترجيح بلا مرجح في زعمهم، وقد سبق، وجوابه في سورة إبراهيم وغيرها.

﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهِمَةَ إِلَىهَا وَاحِدًا ۗ إِنَّ هَدَا لَشَى ۚ عُجَابٌ ۞ ﴾ [ص: ٥] لما ألفت نفوسهم الكثرة نفرت من التوحيد فهم في ذلك على محض التقليد ولو وفقوا لحسن النظر لعلم كل منهم ما يأتي ويذر.

﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنَ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِي شَكِّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۞ ﴾ [ص: ٨] هو إلزام الترجيح بلا مرجح بزعمهم، وهو غير لازم وجوابه ﴿ أَمْر عِندَهُمْ خَزَ إِينُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ۞ ﴾ [ص: ٩] / [١٧١ ب / م] أي أنت خصصت من بينهم [بالنبوة] برحمة ربك.

﴿ أُمَّرْ عِندَهُمْ خَزَابِنُ رَحْمَةِ رَبِكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ﴿ أُمَّرِ عِندَهُمْ خَزَابِنُ رَحْمَةِ رَبِكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ﴾ [ص: ٩] أي أنت خصصت بإنزال الذكر دولهم برحمة الله وإرادته، وهو ذو الملك المتصرف فيه بما يختار، فإن كانوا هم أهل التصرف في الملك أو شركاء صاحب الملك.

﴿ أَمْرَ لَهُم مُلْكُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْنَقُواْ فِي ٱلْأَسْبَبِ ﴿ وَ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَنَهُما فَالْيَرْنَقُواْ فِي ٱلْأَسْبَبِ ﴾ [ص: ١٠] أي في الحبال إليه لينازعوه ملكه، ويحتمل أن الارتقاء في الأسباب مثل ومعناه كمعنى قوله: ﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدُ فَكِيدُونِ ﴿ الْمُرسلات: ٣٩]، وحاصل الكلام أن اعتراضهم في تخصيصي إياك بالنبوة دو هم شأن منازع لي في ملكي لا شأن من يعترف بأنه عبدي.

فَعَلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] ﴿ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُردَ مِنَّا فَضَلًا ۖ يَنْجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۗ وَأَلْنَا لَهُ ٱلْحُدِيدَ ۞ ﴾ [سبأ: ١٠] وقد سبق توجيه ذلك.

﴿ • وَهَلَ أَتَنكَ نَبُؤُا ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ [ص: ٢١] يحتج به على أن أقل الجمع اثنان لأن هذا الخصم كان اثنين، وقد رد إليهم ضمير الجمع؛ فقال: تسوروا.

وأجيب بأنه يحتمل كان معهم غيرهم؛ فصاروا جمعاً، ويحتمل أن جمع الضمير باعتبار لفظ الخصم، فإنه من المصادر يصدق على القليل والكثير.

﴿ إِذْ دَخُلُواْ عَلَىٰ دَاوُردَ فَفَرِعَ مِنْهُمْ قَالُواْ لَا تَخَفَّ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضِ فَاصَكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَآهَدِنَا إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَاطِ ﴿ ﴾ [ص: ٢٢]، لأهم دخلوا عليه في غير وقت التحاكم فأنكرهم، ففزع إما لما تخشاه الملوك من غوائل الإنس، أو لما تفرسه وكان يتوقعه من إلزام الحجة له على لسان بعض خلق الله – عز وجل –.

﴿ إِنَّ هَلِذَآ أَخِي لَهُ رِتِسْعُ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ قيل حقيقة، وقيل: كني عن المرأة بالشاة لما ذكر في القصة، وكقوله:

يا شاه ما قنص لمن حلت له

وقوله:

والشاه ممكنة لمن هو مرتمي

البيتين.

﴿ إِنَّ هَندَآ أَخِى لَهُ رِيْسَعُ وَيَسْعُونَ نَعْجَةً وَلِى نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا ﴾ /[٥٦ل] [٣٥٦] أي [ص: ٣٣] أي غلبني، وفي المثل: من [عزيز]، أي: من غلب سلب.

﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۗ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَظَنَّ دَاوُردُ أَنَّمَا فَتَنَّهُ فَٱسۡتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۚ ﴿ ﴾ [ص: ٢٤] أي علم أننا أصبناه بالمحنة، وألزمناه الحجة.

وتلخيص القصة أن داود فيما حكي في السير قال: يا رب نوه بذكري كما نوهت بذكر آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب: فقال له:

أولئك ابتليتهم، فصبروا، قال داود: فابتلني حتى أصبر، قال: فاستعد لذلك يوم كذا وقت كذا؛ فلزم داود محرابه في ذلك الوقت محترزاً يقرأ في الزبور؛ فبينا هو كذلك، إذ وقع بين يديه طائر صغير، بديع الخلقة جداً؛ فأعجبه فمد يده ليأخذه لبعض صغار ولده؛ فتأخر الطائر يسيراً؛ فتقدم له داود؛ فتأخر يسيراً، فلم يزل كذلك يستتبع داود مطعماً له، حتى صعد سطح المحراب، ثم طار فأتبعه داود بصره؛ فوقعت / [١٧١ أ/م] عينه على امرأة تغتسل، فأعجبه جمالها، وكان زوجها: أوريا بن حنان في الجهاد؛ فكتب داود إلى أمير الجيش: أن قدم أوريا الجيش: أن قدم أوريا بالتابوت، وكان لا يتقدم به أحد، فيرجع إلا مفتوحاً عليه أو مستشهداً؛ فقدمه بالتابوت مراراً، ويفتح عليه؛ ثم قتل بعد ذلك، لما ألظ الأمر به؛ فتزوج داود امرأته، وكان له غيرها تسع وتسعون امرأة؛ ولم يكن لأوريا إلا تلك المرأة، فلذلك جاءه الخصمان، فألزماه الحجة على لسانه بقياس جلى واضح.

وقد اختلف الناس فمنهم من صحح هذه القصة [وجوز على الأنبياء الكبائر بسببها وما أشبهها]، ومنهم من منع صحتها، لأنه من أخبار القصاص وغبرات أهل الكتاب أهل التحريف والتبديل، وهم لا يرون عصمة الأنبياء؛ فلا يتحاشون من نسبة مثل هذا وأعظم منه إليهم، فقد ذكر في توراهم على ما شاهدته أن روبيل بن يعقوب وطأ سرية لأبيه فغضب عليه يعقوب، وقال: نحست فراشي وإن بعض كنائن يعقوب وقفت لزوجها في الطريق من حيث لا يعرفها فوطئها، غير عالم ألها زوجته، وأعطاها جديداً من المعز، وإن لوطاً لما نجا بابنتيه إلى مغارة في الحبل، قالت إحداهما للأخرى: إن أبانا لا زرع له فهلمي نسقيه خمراً فيواقعنا؛ فيحصل له منا زرع؛ فأسكرتاه فواقعهما فأحبلهما، فكان من ولد إحداهما من ذلك الخمل بنو موات يعني المواتين، وزعموا أن داود من ذلك النسل وحينئذ فلعلم هذه القصة في حق داود من أكاذيبهم على الأنبياء فلا يترك لها ما ثبت من دليل عصمتهم، وهذا هو اللائق بحالهم.

وإن كان الظاهر من حال داود – عليه السلام – وقوع ذلك منه؛ لأن الذي حكاه ثقات المسلمين، كوهب بن منبه / [vov] وكعب الأحبار، وغيرهم، وكانوا أثمة أثباتاً نقاداً، فلو علموا فيها مغمزاً لما حكوها عنه، ولأنه لولا مثل هذه القصة من مثل داود لما بكى ذلك البكاء، وناح ذلك النواح المحكي عنه فالله – عز وجل – أعلم بحقائق المغيبات بما كان، وما هو آت، وبتقدير صحة القصة يحتج بما على إثبات القياس، إذ حاصلها أنك ما كان لك أن تغلب أوريا على امرأته مع أن لك تسعاً وتسعين امرأة كما لم يكن لأحد الخصمين أن يغلب صاحبه على نعجته مع أن له تسعاً وتسعين نعجة.

﴿ يَندَاوُردُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ

فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿ ﴾ [ص: ٢٦] فيه إشارة إلى أن عصمتهم من وقوع الضلال [لا من جوازه]، وقد سبق له نظائر.

﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ عَجَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ عَجَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص: ٣٤] / [٢١ ب/م] قيل: هو صخر المارد الذي أخذ خاتمه، وتشكل بشكله، وجلس على سريره؛ فسلب ملكه بسببه مدة، ثم عاد إليه، وقيل: هو ولده الذي حصل له من طوافه على تسعين امرأة في ليلة ثم أشفق عليه من الموت فسلمه إلى الغمام تكفله فقبض ثم ألقي ميتاً على سريره.

﴿ قَالَ رَبِّ آغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يُنْبَغِي لأَحَدِ مِّنْ بَعْدِيَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿ وَال رَبِّ آغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يُنْبَغِي لأَحَدِ مِّنْ بَعْدِي ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ

تكلم الناس في هذا فربما ظن قوم أنه [حب للدنيا]، وآخرون أنه استئثار على أبناء الجنس، وآخرون غير ذلك وكله مما لا يليق نسبته إلى سليمان خصوصاً مع حكمته، وتمام معرفته بالله – عز وجل.

والأشبه أن ذلك كان أمارة على عناية الله – عز وجل – به وحظوته عنده، فلذلك سأله، كما قيل: إن سؤال إبراهيم إحياء الموتى كان لكونه أمارة على خلته، أو لأن هذا محرى من سليمان مجرى الاستكثار من فضل الله وبركته، والتخصص بمزيد فضله كما أن أيوب مع كثرة ماله لما أمطر الله عليه جراداً من ذهب جعل يحثي في حجره؛ فلما قيل له: ألم نكثر مالك قال: بلى، يا رب، ولكن لا غنى بي عن بركتك.

﴿ هَنذَا ذِكُرُ ۗ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَثَابٍ ﴾ [ص: ٤٩] الآيات، فيها إثبات النعيم الحسي، وفيما بعدها من ذكر الحميم والغساق ونحو إثبات العذاب الحسي خلافاً للنصارى والفلاسفة كما سبق.

﴿ إِنَّ هَنذَا لَرِزَقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ ﴾ [ص: ٤٥] فيه دوام رزق الجنة وأكلها من غير انقطاع، وأن المعدوم منقطع إذ لا يجوز انقلابه دائماً أبداً، واعلم أن المعلوم إما أزلي أبدي، وهو الحق سبحانه وتعالى، أو لا أزلي ولا أبدي كالأعراض تحدث وتفنى على الفور، أو أزلي لا أبدي كعدم العالم، أو أبدي لا أزلي كنعيم الجنة وعذاب النار وأهلهما، والله – عز وجل – أعلم بالصواب.

# القول في سورة الزمر

﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِطًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۚ أَلَا لِلَّهِ اللَّهِ عُلْطًا لَهُ ٱلدِّينَ ۚ أَلَا لِلَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عُلْطًا لَهُ ٱلدِّينَ ۚ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ لَلَّهِ اللَّهَ اللَّهِ اللَّهَ الله الله الله الله الله الله الله عصوم من الرياء وغيره.

﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينِ ۗ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينِ ۗ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ ٓ أُولِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَى إِنَّ ٱللَّهَ كَكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُو كَذِبُ كَفَارُ ۚ ﴾ [الزمر: ٣] أي يقولون ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى هذا رأي الوثنيين وعبدة الكواكب من الصابئين يحتجون بذلك [تنصلاً] من الشرك.

﴿ كُرْ أَهْلُكْنَا مِن قَبِلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادُواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصِ ﴿ ﴾ [ص: ٣] فإن الله – عز وجل – إنما يتقرب إليه بعبادته وطاعته من غير واسطة، ثبت ذلك بتواتر الرسل والكتب، ومن ذلك قوله: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحُقَّ ذَالِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحُقَّ ذَالِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ [ق: ١٩].

قوله – عز وحل-: ﴿ لَّوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصَطَفَىٰ مِمَّا تَخَلُقُ مَا يَشَآءُ مَّ سُبْحَانَهُ وَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

أما شناعته فلمضارعته النصرانية؛ فإنهم إذا حاجوا في ذلك قالوا: الولد صفة كمال، فانتفاؤه في حق الله – عز وجل – نقص وامتناعه على الله – عز وجل – عجز.

وأما بطلانه، فلأن ما زعمه إنما يصح أن لو قال: لو أراد الله أن يتخذ ولداً لولد أو لتزوج ونسل، أو لاتخذ ونحو ذلك، لكنه إنما قال: لاصطفى مما يخلق ما يشاء، [ونحن قد يينا قبل أن الولدية تنافي المخلوقية كما تنافي المملوكية، فلو قدر أنه اتخذ ولداً مما يخلق لم يكن ذلك الولد ولداً، وإنما يكون على جهة التبني، لا على حقيقة البنوة والولدية، فإن زعم هذا القائل أن معنى الآية: لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق زوجة، فأولدها ولداً كما قال: ﴿ لَوَ أَرَدْنَا أَن نَتَّخِذَ

لَهُوا لَآكَخُذُنهُ مِن لَّدُنَا إِن كُنَا فَعِلِينَ ﴿ وَالنبياء: ١٧] أي: زوجة نلهو ها لزمه أن يجيز عليه التزوج والنكاح والنسل ونحوه من لوازم الأجسام، وذلك محال باطل بإجماع، وإنما يصح ذلك على رأي الاتحادية الذين يجيزون عليه الظهور في المظاهر الطبيعية، وابن حزم لا يقول ذلك]، وإن قال: إن الولد الذي يقدر على اتخاذه روحاني لا جسماني كالنور مولود للشمس، والحكمة مولودة للعقل، فلا يلزم التجسيم.

قلنا: هذا هو عين مذهب النصارى، فإلهم لما ألزموا ما ألزمت من التحسيم، ادعوا ما ادعيت من الولادة الروحانية، فإن قال: النصارى ادعوا وقوع اتخاذ الولد، وأنا إنما ادعيت القدرة عليه وجوازه؛ قلنا: يلزمك أن مذهب النصارى جائز، وأجمع المسلمون – بل العقلاء – على أنه محال، فقد كنت بدعواك هذه تخالف الشرع، فالآن خالفت الشرع والعقل جميعاً، فإن قال: لو لم يقدر على اتخاذ ولد، لكان عاجزاً، قلنا: لا يلزم ذلك؛ لأن اتخاذ الولد عليه محال، والمحال لا يدخل تحت المقدورية أي: لا يقبل تأثير القدرة فيه ليكون عدم تأثيرها فيه عجزاً فإن تأثير القدرة في الشيء تارة ينتفي لقصورها عنه وتارة لعدم قبول ذلك الشيء لتأثيرها فيه لعدم إمكانه بوجوب أو امتناع، والعجز هو الأول لا الثاني، وإلا لزمك أن /[

[فإن قال: فما معنى قوله: ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصَطَفَىٰ مِمَّا كَالُقُ مَا يَشَآءُ مَّ سُبَحَنهُ وَ اللهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۞ ﴾ [الزمر: ٤] إذن قلنا معناه: لو احتاج إلى ولد لاستغنى عنه بمن يختاره من مخلوقيه، كما لو قيل لرجل: لو تزوجت لجاءك ولد يخدمك؛ فقال: لو أردت ولداً يخدمني أو لو احتجت إلى حدمة الولد، لاشتريت بمالي عبيداً يخدموني.

وهذا التأويل قريب من ظاهرها جداً، وهو خير من اقتحام الشناعة والمحال.

﴿ لَوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصُطَفَىٰ مِمَّا يَخَلُقُ مَا يَشَآءُ مَّ سُبْحَانَهُ لَهُ وَ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿ ﴾ [الزمر: ٤] أي: تنزه عن اتخاذ الولد وقوعاً وجوازاً إذ ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [الزمر: ٤] أي: أن حكمة الولد التكثر به من قلة أو الاستعانة / اللَّهُ ٱلْوَاحِدُ الْقَهَارُ ﴾ [الزمر: ٤] أي: أن حكمة الولد التكثر به من قلة أو الاستعانة / وصل الله عن غلبة وانقهار، والله – عز وجل – واحد لا يجوز عليه الكثرة، ولا التكثر؛ قهار لا يلحقه الانقهار، وإذا انتفت حكمة الولد في حقه، وجب انتفاؤه وقوعاً وجوازاً، إذ ما لا حكمه فيه، لا يجوز وجوده. ﴿ إِن تَكُفُرُواْ فَإِنَ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا

يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۗ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَالْرِرَةُ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُم تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿ ﴾ [الزمر: ٧] احتج به المعتزلة؛ لأن من لا يرضى لهم الكفر، لا يخلقه فيهم، ولا يقدره عليهم، ولا يتسبب إليه بوجه كما أن في الشاهد من لا يرضى لعباده المؤمنين الكفر لسابق علمه فيهم بالعصمة منه.

الثاني: لا يرضى لهم الكفر عبادة وطاعة وقربة، وإن رضيه ابتلاء ومنحة بدليل: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآيِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِ وَٱلْخَيْرِ فِتَنَةً ۗ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

الثالث: أن لا يرضى معناه: يكره، وكراهته الشيء لا تقتضي عدم فعله بدليل أن الله – عز وجل – خالق عين الكافر، وهو يكرهه، كذلك جاز أن يخلق الكفر وهو يكرهه.

﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ۚ ذَٰ لِكَ تُحَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ وَ

يَعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿ ﴾ [الزمر: ١٦] الكلام كما في ﴿ وَمَا مَنَعَنَاۤ أَن نُرْسِلَ بِٱلْأَيَنتِ إِلَّا أَن

كَذْبِ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْأَيَنتِ إِلَّا

تَخْوِيفًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٥٩] وقد سبق هناك.

﴿ أَفَمَن شَرَحَ آللَهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِهِ ۚ فَوَيْلٌ لِلْقَسِيةِ قُلُو ﴾ مِن ذِكْرِ آللَهِ أُولَتِهِ فَوَيْلٌ لِلْقَسِيةِ قُلُو ﴾ [الزمر: ٢٢] شرح الصدر هو كشف حجاب القلب بما يخلق فيه من براهين الحق ودواعي اتباعه، وهو النور المذكور، وقد أخبر الله – عز وجل أنه الذي يشرح الصدر، فكذا هو الذي يجعله ضيقاً حرجاً، بضد ما يشرحه به من الطبع عليه، وخلق ظلمات الشكوك والريب فيه؛ فيقسو عن اتباع الحق.

﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَنبًا مُّتَشَبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر: ٢٣]: يشبه، ويصدق بعضاً.

﴿ تَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿ ﴾ [الزمر: ٢٣] هو سبحانه وتعالى يخلق الخوف في قلوهم، ثم / [١٧٣ أ/م] يترتب على الخوف الاقشعرار، ثم

لين الجلود والقلوب إلى ذكر الله، كل ذلك بفعل الله – عز وجل – وإرادته.

﴿ ذَالِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [الزمر: ٢٣] أضاف هذا الهدى إليه لأنه مرتب على أسباب مخلوقة له.

﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿ ﴾ [الزمر: ٢٣] صريح في إضلاله من يشاء؛ بأن يخلق في قلبه ضد ما خلق في قلب المهتدي.

﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لِّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۞ ﴾ [الزمر: ٢٨] قيل: غير مخلوق، وقد سبق القول فيه.

﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلَ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلِ أَكْثَرُهُمُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الزمر: ٢٩] هو من أدلة التوحيد؛ وبيانه أن التوحيد أصلح للموحد، كما أن المالك الواحد للعبد أصلح له من تعدد الملاك؛ لأن كثرة الأرباب أصلح للموحد، كما أن المالك الواحد؛ فيهلك، أو يشقى ويتعب؛ بخلاف الرب الواحد؛ ولمالك الواحد؛ ولمالك الواحد، إذ لا تنازع مع الوحدة وهذه المادة شبيهة بمادة ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةً إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمُ اللَّهُ رَبِ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿ وَالنَّاسِاء: ٢٢].

﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۚ أُولَتِ لِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣] الآيات تنازعها الفريقان: السنة: فزعموا ألها لأبي بكر الصديق؛ لأنه الصديق، والشيعة [لعنهم الله] فزعموا ألها لعلي لأنه عندهم الصديق الأكبر، وأول من أسلم.

واعترض الجمهور عليهم بأن في سياق هذا ﴿ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنَهُمْ أَسُواً ٱلَّذِي عَمِلُواْ وَجَجِّزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ الزمر: ٣٥] وعلي عندكم معصوم، لا سيئة له؛ فليست الآية له، فهي لأبي بكر - رضي الله عنه -، وأجاب الشيعة بأنا قد أثبتنا عصمة علي فيما سبق، والعصمة لا تنافي اليسير من سوء العمل، [بدليل: أن الأنبياء عندكم تجوز عليهم الكبائر والصغائر، و] وقوله - عز وجل -: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ وَكَلَيْكَ وَمَدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقيمًا ﴿ الفتح: ٢].

والحواب مشترك، والحق أن الآية ليست لواحد بعينه، بل هي عامة لكل من اتصف بالصدق والتصديق، بدليل ما اكتنف الآية قبلها وبعدها.

أما قبلها فقوله – عز وجل –: ﴿ فَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَبَ بِٱلصِّدِقِ إِذْ جَآءَهُ مَ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثُوًى لِللِّكَفِرِينَ ﴿ [الزمر: ٣٢] وهو ذم ووعيد عام، ثم قابله بالذي جاء بالصدق وصدق به، وأي صدق وصدق، وهو مقابل لمن كذب وكذب في الآية قبلها، وهو مدح ووعد عام، وأما بعدها، فقوله: ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدِقِ وَصَدَّقَ بِهِ عَ أُولُتَ بِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣ – ٣٤] الآيات بصيغة الحمع المقتضي للعموم، ولا مقتضى لاختصاصها بأحد الرجلين، إلا عصبية الفريقين، نعم هما داخلان تحت الوعد فيها، ومن أحق الناس ها.

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَ تُحُوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامِ ﴿ هَا مَنْ هَادٍ ﴿ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٌ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامِ ﴿ ﴾ [الزمر: ٣٦ - ٣٧] صريح في مذهب الجمهور، وتأوله المعتزلة على أنه يهدي بفعل الألطاف، ويضل بمنعها. وقد سبق القول في ذلك.

﴿ وَلَيِنِ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُرِ ۗ اللَّهُ ۚ قُلۡ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرِّ هَلَ هُنَّ كَشِفَاتُ ضُرِّهِ ٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلَ هُنَّ كَشِفَاتُ ضُرِّهِ ٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلَ هُلُ هُرَ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ قُلۡ حَسْبِي اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿ هَلَ هُلُ هُرَ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ قُلُ حَسْبِي اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر: ٣٨] / [٣٧ ب] هي شبيهة بقول إبراهيم: ﴿ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الزمر: ٣٨] وقول صاحب يس: ﴿ ءَأَتَّذِذُ مِن دُونِهِ ٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرِّ لاَ الشَعراء: ٣٧] وقول صاحب يس: ﴿ ءَأَتَّذِذُ مِن دُونِهِ ٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرِّ لاَ يَضُو لَكُمْ مُنْ يَعْمُ شَيَّا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿ فَي السَالِ والنفع أَي: هؤلاء لا تصرف لهم، وكل ونفي إلهية الشركاء بعدم ملكهم التصرف بالضر والنفع أي: هؤلاء لا تصرف لهم، وكل من لا تصرف له؛ فليس بإله، فهؤلاء ليسوا آلهة.

﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ آهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ عَلَيْهَ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُ عَلَيْهَا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿ ﴾ [الزمر: ٤١] يحتج به المعتزلة؛ لأنه نسب الهداية والضلال إليهم على وجه يقتضي تفويض أفعالهم إليهم وإلا كان معناه: من هديته

أنا فلنفسه ومن أضللته فعليها، وهذا محض جور لا تقوم به حجة في حكم العدل، ويجاب بأن جميع ذلك أعني نسبة الضلال إليهم والاحتجاج والوعيد لهم يتعلق بالكسب عن الكسبية وبالخلق على تقدير التفويض عند المحبرة، كما تقرر في مقدمة الكتاب /[٣٦١ ل].

﴿ اللّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَ الَّتِى لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَى إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَيَنتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴿ اللّهِ المَوْتَ وَيُرْسِلُ اللّهُ خُرَى إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَينتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الزمر: ٤٢] أي: أن الله – عز وجل – تارة يقبض الأرواح بالكلية، وهو الموت، وتارة تعرج إليه على عزم معاودة البدن، وهو النوم ثم قد يقضي الموت على النائم، فيمسك روحه عنده فيموت، وقد لا يقضي عليه الموت؛ فيرسل روحه إلى جسده؛ فيستيقظ حياً، وهو ضرب من الموت والبعث، يقال: إن النفس تعرج والروح تبقى يتحرك به النائم، فإن قضى عليه الموت نائماً قبض الروح إلى النفس، وإلا عاد النفس إلى الروح، وقد سبق نحو هذا في الأنعام.

﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَيَاتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الزمر: ٤٢] هو كقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِ ۚ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَأَيَاتٍ لِّقَوْمِ يَسْمَعُونَ ﴾ [الروم: ٢٣].

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلۡ أُولَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيًّا وَلَا يَعۡقِلُونَ

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلۡ أُولَوۡ كَانُواْ لَا الزمر: ٤٣] أي: شركاء يرجون شفاعتهم، قل: أتتخذوهم شركاء، وإن كانوا لا يملكون ضراً ولا نفعاً، ولا يعقلون شيئاً، إذ هم أصنام جماد، فإن قالوا: نعم فقد لزمهم غاية السفه والضلال، وإن قالوا: لا، فقل: فإن شركاءكم كذلك لا يعقلون ولا يملكون فلا تتخذوهم.

وهو دليل على التوحيد تلخيصه: أن اتخاذكم لهؤلاء الآلهة، إما مع علمكم بألهم لا يملكون ولا يعقلون، فهو سفه وضلال، أو مع عدم علمكم بذلك، فقد أعلمناكم فدعوهم ولا تدعوهم آلهة.

﴿ فَ قُلْ يَعْبَادِى آلَذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ آللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ النَّرُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ، هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿ [الزمر: ٥٣] هذا عام مخصوص في المغفور والمغفور له. أما في المغفور، فلأن الشرك لا يغفر، لقوله – عز وجل –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ

أَن يُشْرَكَ بِهِ عَ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفَتَرَى ٓ إِثْمًا عَظِيمًا (النساء: ٤٨].

وأما في المغفور له؛ فلقوله – عز وجل –: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشَرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [النساء: ٤٨] فمن لا يشاء أن يغفر له مخصوص من عموم العباد المغفور لهم هاهنا.

فإن قيل: فما فائدة قوله: (جميعاً) قلنا: يعني يغفر جميع ما سوى الشرك لمن شاء أن يغفر له، أو جميع الذنوب حتى الشرك بالإيمان.

﴿ أَن تَقُولَ نَفْسُ يَحَسَّرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّخِرِينَ ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسُ يَحَسَّرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّخِرِينَ ﴿ الزمر: ٥٦] زعم أبو عبد الله / [١٧٤ أ/م] بن حامد: أن لله – عز وجل – صفة ذاتية تسمى الجنب، كما قال في اليد والوجه، وهو ضعيف جداً، لغلبة المجاز على هذه الكلمة، إذا يقال: طمع فلان في جنب فلان وجانبه، وخذ هذا الدرهم في جنب الله، فإثبات صفة ذاتية بمثل ذلك لا وجه له.

﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتُكَ ءَايَئِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡكَفِرِينَ ﴾ [الزمر: ٥٩] احتج المعتزلة بهذا، ووجهه أنه – عز وجل – رد على الكافر قوله: ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهُ هَدَئِي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِيرَ ﴾ [الزمر: ٥٧] بقوله هذا، ومعناه: قد هدیتك بمجيء آیاتي، فكذبت واستكبرت، فلو كان هو الذي أضله أو منع عنه الهدى لما اتجه هذا التكذیب حتی قال: ﴿ وَیَوْمَ ٱلْقِیَنَمَةِ تَرَى ٱلَّذِینَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسُودَةٌ ۚ أَلَیْسَ فِی جَهَنَّمَ مَثُوكَ لِلْمُتَكَبِّرِینَ ﴾ [الزمر: ٦٠] أي الذين كذبوا عليه بقولهم: ما هدانا؛ فدل على أنه هداهم / [٣٦٢ ل]، و لم يضلهم.

والجواب: أن الهدى مشترك بين الإرشاد و [بين] العصمة من الضلال بما يخلق في القلوب من موجبات الإيمان، والكافر إنما أنكر الهدى بمعنى الإرشاد، ولا شك في أنه كذب، لأن الله – عز وجل – قطع الحجة وأوضح المحجة بالإرشاد بالكتب على ألسنة الرسل، وإنما الذي فات الكافر هو الهدى بالمعنى الثاني، فالله – عز وجل – هداه تكليفاً، و لم يهده تكويناً، فلا تناقض، وعدنا إلى قاعدة الكسب والحبر في قيام الحجة على الكافر.

بالإجماع بذات الله وصفاته، ثم اختلف فيه بعد ذلك؛ فطرده الجمهور فيما عدا ذلك، حتى أفعال الناس مخلوقة له، وخصها المعتزلة منه بدليلهم العدلي فيما زعموا.

﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَبِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخُلِسِرِينَ ﴿ وَلَقَدْ أُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَى اللَّذِينَ مِن الْأَنبِياء، وإن عصموا من وقوعه، وتأول بعضهم هذه على أن الخطاب فيها له، والمراد أمته، وهو ضعيف؛ لأن قوله – عز وجل –: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّرَ لَ ٱلشَّكِرِينَ ﴿ وَهُ الزمر: ٦٦] عطف عليه، وهو مراد منه باتفاق فكذا ما قبله يكون مراداً منه.

﴿ وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَ اَلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ وَيَوْمَ اللّهِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطُويّاتُ بِيَمِينِهِ مَ سُبْحَانَهُ وَتَعَلَىٰ عَمّا يُشْرِكُونَ ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو اَلْجَلَلِ فِي العبضة واليمين، ونحو: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو اَلْجَلَلُ فِي العبضة واليمين، ونحو: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو اَلْجَلَلُ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ﴿ وَقَالَتِ اليّهُودُ يَدُ اللّهِ مَعْلُولَةٌ غُلَّتَ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيْزِيدَنَ كَثِيرًا مِنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن وَالْمِكَ اللّهُ مَعْدُولًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدُوةَ وَالْبَعْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِينِمَةِ كُلّمَا أُوقَدُواْ نَارًا لِيلّكَ مِن لِبّكَ طُعْيَنَا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدُوةَ وَالْبَعْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِينِمَةِ كُلّمَا أُوقَدُواْ نَارًا لِلْكَمْرِبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيُعْمَى فَى الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللّهُ لاَ يَحْبُ الْمُفْسِدِينَ ﴿ لِللّهُ لَا يَحْبُ اللّهُ اللّهُ وَيُقْوَلُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللّهُ لا يَحْبُ الْمُفْسِدِينَ ﴿ وَاللّهُ لَا يَعْدَونَ فِي اللّهُ لَا عَمْ يُكَمّلُهُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السَّمُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿ فَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السَّمُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿ فَا اللّهُ عُولَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿ وَلَا لَكُولُولُهُ عَلَى السَّمَاوات على إصبعي (١٤) الحديث، ونحو (القلم: ٤٤] و ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السَّمَاوات على إصبعي (١٤) الحديث، ونحو (الله على أقوال:

أحدها: إمرارها كما جاءت من غير تشبيه ولا تمثيل، وهو مذهب أهل الحديث.

<sup>(</sup>١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه [٥/ ١٢٥].

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري ح [٤٨١١].

التجسيم على القديم.

الثالث: حملها على صفات لله – عز وجل – حقيقة مقولة على صفات المخلوقين /  $[1 \times 1]$  بالاشتراك اللفظي، [اللهم كأهم] قالوا: لله يد هي صفة لائقة به لا تشبه يدنا، ولنا يد هي هذه الجارحة مستحيلة في حقه عز وجل. وهو محكي عن الظاهرية، وإليه يرجع المذهب الأول.

الرابع: تأويل ما أوهم منها التشبيه على ما يزيل تلك الشناعة مما يحتمله اللفظ في كلام العرب، وهو مذهب الأشعرية، ومن وافقهم.

الخامس: أن اللفظ إن ظهر منه إرادة الحقيقة حمل عليها على المذهب الأول، أو إرادة المجاز حمل عليه كلفظ الجنب، ﴿ وقلب المؤمن بين إصبعين﴾ (١) و﴿ الحجر يمين الله في الأرض﴾ (٢) ونحوه، وإن لم يظهر منه أحدهما اجتهد فيه المجتهد في الأصول، وقلد فيه المقلد، والأشبه الأحذ بالمذهب الثالث.

ولعلك تقول: هل يجوز التقليد في أصول الدين حتى يقول: وقلد فيه المقلد؟ فنقول: نعم.

وتحرير ذلك أن مسائل الشريعة إما /[٣٦٣ل] ظني كالفقهيات، أو علمي قاطع كالتوحيد والنبوات، أو واسطة بينهما، كهذه المسائل الدائرة بين أهل الحديث والمعتزلة والجهمية ونحوهم، فهذه ارتفع دليلها عن القسم الأول، وانحط عن القسم الثاني، لكن تعارضت فيها الشبه وتصادمت الحجج؛ فجاز فيها التقليد للعامي، ولم يسغ فيها التكفير، والله - عز وجل - أعلم بالصواب.

﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿ ﴾ [الزمر: ٦٨] هذه نفخ الصعق ونفخة البعث، وقبلها نفخة الفزع المذكورة في سورة النمل، فهي ثلاث نفخات، وهذا من أحكام اليوم الآخر ﴿ إِلَّا مَن شَآءَ ﴾ قيل: من في الجنة، وقيل: بعضه الملائكة.

<sup>(</sup>١) رواه النسائي في الكبرى [٤/٤١٤] [٧٧٣٨] وابن ماجة في المقدمة [١/ ٧٧] ح [١٩٩] وأحمد [٤/ ١٨٢] ورواه البغوي في شرح وأحمد [٤/ ١٨٢] وابن حبان [٢٤١٩] والحاكم في المستدرك [١/ ٥٢٥] ورواه البغوي في شرح السنة [١/ ٥٣٠] ح [٨٨] والطبراني في الكبير [٢٦/ ٣٦٦].

<sup>(</sup>٢) رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان [٢/ ٣٦٤] [٢١٣] وابن عدي في الكامل [١/ ٣٤٢].

﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَنَبُ وَجِاْئَ ءَ بِٱلنَّبِيَّــنَ وَٱلشُّهَـدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الزمر: ٦٩] إن قيل: ما يمنعها الآن أن تشرق به؟ قيل: دون أنواره الخاصة حجاب العزة، بدليل قوله ﷺ: «حجابه النور لو كشف عنه، لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» (١) أو كما قال.

ويوم القيامة يكشف هذا الحجاب؛ فتشرق الأرض بنور رب الأرباب.

﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوٓا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمرًا ﴿ حَتَىٰ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبُوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَاۤ أَلَمۡ يَأْتِكُمۡ رُسُلُ مِّنكُرۡ يَتْلُونَ عَلَيْكُمۡ ءَايَتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَاذَا ۚ خَزَنَتُهَاۤ أَلَمۡ يَأْتِكُمۡ رُسُلُ مِّنكُرۡ يَتْلُونَ عَلَيْكُمۡ ءَايَتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَاذَا ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَاكِنۡ حَقَّتُ كِلمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ ﴿ الزمر: ٧١] احتج عليهم بالعدل، واحتجوا بالجبر، فلم ينفعهم لما قررناه في سورة يس.

﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَتِهِكَةَ حَآفِينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ كِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحُقِّ وَقِيلَ ٱلْحُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿ ﴾ [الزمر: ٧٥] هذا يمنع من تأويل العرش على الملك على ما زعمه قوم.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [١/ ١٦١] ح [١٧٩].

## القول في سورة غافر

﴿ مَا يَجُكِدِلُ فِي ءَايَتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغُرُرُكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَدِ ﴿ ﴾ [غافر: ٤] فيه ذم الجدال بالباطل، إذ المراد يجادل في آيات الله ليبطلها، كما قال بعد: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُوهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۗ وَجَدَلُواْ بِٱلْبَطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحُقَّ فَأَحُذَ بُهُمْ ۖ فَكَيْفَكَانَ عِقَابِ ﴿ ﴾ [غافر: ٥].

﴿ وَكَذَالِكَ حَقَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ ۞ ﴾ [غافر: ٦] أي: وجبت ولزمهم /[١٧٥ أ/م] حكمها مع تعلق العلم والإرادة بكفرهم، ويلزم الجبر.

واعلم أن الجبر على ضربين: جبر محسوس، كمن يقبض على أطواق شخص ويجره إلى الدار، وجبر معقول كمن يزين له دخولها بما يخيله إليه من الأسباب المقتضية لذلك، أو يجذبه إلى ذلك بجاذب حالي نفساني، ونحوه.

والضرب الأول من الجبر مجمع على عدمه في أحكام القدر، وإنما النزاع في الضرب الثاني فالجبرية أثبتوه، والمعتزلة نفوه.

﴿ اللَّذِينَ تَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ لِيُسَبِّحُونَ كِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِللَّذِينَ تَابُواْ وَالتَّبَعُواْ لِللَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَأَغْفِرْ لِللَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿ ﴾ [غافر: ٧] احتج بها من فضل مؤمني البشر على الملائكة؛ لأنهم لم يستغفروا لهم إلا وقد علموا أنهم أشق عملاً وأفضل منزلة.

تدارك أمره معه.

فإن قيل: فما يمنع الملائكة أن تستوهب ذلك من بني آدم؟ قيل: لألهم من أركان الإيمان، وهم غيب، فلو ظهروا ليستوهبوا صار الإيمان بهم وبسائر أركان الإيمان ضرورياً، وبطلت فائدة التكليف؛ فلذلك عدلوا إلى التدارك بالاستغفار.

﴿ قَالُواْ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اَتَنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اَتَنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلَ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ

﴿ قَالُواْ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اَتَنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اَتَنَتَيْنِ فَاعْتَرُفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلَ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ

﴿ قَالُواْ رَبَّنَا أَمْ اللَّهِ وَكُنتُمْ أَمُواتًا البقرة عند: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَا اللَّهِ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهُ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهُ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهُ وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَاللَّهِ مِنْ سَبِيلٍ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَيْكُمْ أَنْكُمْ أَلُوا لِللَّهِ مِنْ سَبِيلٍ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّه

﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَنِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلِقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [غافر: ١٥] يحتج بظاهره مثبتو الجهة حملاً له على الرفعة الحسية بدليل اقترانه بذكر العرش، وتأوله الآخرون على الرفعة المعنوية].

﴿ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ عِلَيْنَذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۞ ﴾ [غافر: ١٥] فيها إثبات النبوات على ما تقرر في نظيرها في أول النحل.

﴿ ٱلْيَوْمَ تَجُزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْجِسَابِ ﴿ الْيَوْمَ لَجُزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا إِغَافِر: ١٧] يحتج به المعتزلة، ويجيب الجمهور بما قبله، وهو ﴿ ٱلْيَوْمَ تَجُزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْجِسَابِ ﴿ ﴾ [غافر: ١٧] فلا ظلم عليهم إذ هم مجزيون على كسبهم.

﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَنظِمِينَ مَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۞ ﴾ [غافر: ١٨] احتج به المعتزلة في إنكار الشفاعة؛ للمذنبين لعموم لفظ الظالمين.

وأجيب بأن المراد الكفار؛ بدليل: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَّنَكُم مِّن قَبْلِ
أَن يَأْتِي يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ وَٱلْكَنفِرُونَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِٱبْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ مِينَانَى لَا تُشْرِكُ بِٱللَّهِ إِنَّ الشِّرِكَ لَظُلْمُ عَظِيمُ ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّعَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن عَظِيمُ ﴿ فَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّعَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن

قَيْلِهِمُ ٱلْمَثْلُتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ ﴾ [الرعد: ٦] أي كفرهم ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَتِبِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهَّتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٦] أي: كفر ونحوه، لا الظالمون من أهل الإيمان، فإذن / ٥٧١ ب/م] احتجاجهم بعام مخصوص، أو أريد به الخصوص، وهو غالب ما يعتمدون عليه في هذه المسألة، ونحوها من السمعيات.

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّوْمِنٌ مِّنَ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكُتُمُ إِيمَانَهُ وَ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّي اللهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِاللَّهِ مِن رَبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَانِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ اللَّهِ مِن يَعِدُكُمْ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُو مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ اللّهِ مِن يَعِدُكُمْ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُو مُسْرِفٌ كَذَّابُ ﴿ وَاللّهِ عَلَى يَعِدُكُمْ أَإِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُو مُسْرِفٌ كَذَّابُ ﴿ وَاللّهِ عَلَى جواز التقية؛ لأن هذا المؤمن استعملها، وقد أثنى الله - عز وجل - عليه ومدحه، وعلى أن أبا طالب كان مؤمناً، لكنه استعمل التقية مع قريش في نصرة عمد عليه كما استعملها هذا المؤمن في نصرة موسى، وقد سبق المسألتان في موضعهما من عمران والقصص.

﴿ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ۚ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُو مُسْرِفٌ كَذَّابُ ۚ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُو مُسْرِفٌ كَذَّابُ ۚ إَغافر: ٢٨] يحتج بها على أن لا واسطة بين الصدق والكذب؛ لأنه احتج عليهم بالسبر والتقسيم، ولو كان هناك واسطة لما كان تقسيمه حاصراً، ولكانت حجته فاسدة، لكن القرآن، يقتضي صحتها، فيكون التقسيم حاصراً، فلا يكون بين الصدق والكذب والله وقد سبق تفصيل هذا في أول سورة سبأ، والمراد هنا بالصدق والكذب مطلق المطابقة، وإلا مطابقة من غير تقييد، فمن ثم انتفت الواسطة.

﴿ أَسْبَبَ ٱلسَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّ لأَظُنَّهُ ﴿ كَاذِبَا ۚ وَكَذَالِكَ زُيِّنَ لِلْظُنَّهُ ﴿ كَاذِبَا ۚ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ الِّلَا فِي تَبَابٍ ﴿ ﴾ لِفِرْعَوْنَ سُوَّءُ عَمَلِهِ ٤ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ اللَّا فِي تَبَابٍ ﴾ [٣٧] / [٣٧] على ما لم يسم فاعله يحتج بما الجبرية.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي ٓ ءَامَرَ َ يَنْقُومِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي اللهِ وَاليومِ الآخر، وإلى الإعراض عن الدنيا، والإقبال على الآخرة، على ما هو ظاهر في كلامه.

﴿ فَوَقَنهُ آللّهُ سَيِّءَاتِ مَا مَكَرُواْ ۖ وَحَاقَ بِعَالِ فِرْعَوْنَ سُوّءُ ٱلْعَذَابِ ﴿ آلنَّالُ الْعُرْضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُواْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدٌ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٥ - ٤٦] أي: في البرزخ، ويستدل به على عذاب القبر؛ بدليل: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُواْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدٌ الْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦] فإنه يقتضي أن عرضهم على النار غدواً وعشياً قبل يوم القيامة، وليس ذلك في الدنيا فتعين أنه في البرزخ، وهو ما بينهما.

﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوّءُ ٱلدَّارِ ﴿ ﴾ [غافر: ٥٦] يحتج به المعتزلة، إذ لو كانت أعمالهم مخلوقة لله – عز وجل – لنفعتهم معذرتهم بأن يقولوا: خلقت فينا ما لا خروج لنا عنه، فكنا مجبورين فعلام تعذبنا؟ وجوابه ما سبق من أن جبره إياهم جبر معقول يدركه ولا تنكره العقول، فعقولهم تقضي عليهم باللائمة بحسب كسبهم ولا يعذرهم بجبرهم.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَجُدِلُونَ فِي ءَايَتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَنِ أَتَنَهُمْ ۚ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِ جُبُرُ مَّا هُم بِبَلِغِيهِ ۚ فَٱسۡتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۞ ﴾ [غافر: ٥٦] فيها وفي نظيرتها قبل بقليل دليل على ذم الجدال بغير علم وبغير الحق، وأن ذلك إما عن جهل أو /[١٧٦ أ/م] عناد واستكبار.

﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْتَرُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْبَرُ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٩] مع قوله بعد: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا تِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْتَرُ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [غافر: ٩٥] إشارة إلى دليل البعث والمعاد، وينتظم هكذا: إعادة الناس أهون من ابتداء خلقهم، وابتداء خلقهم أهون من خلق السماوات والأرض، فهو عليها أقدر. أو هكذا: خلق السماوات أكبر من خلق السماوات أكبر من إعادتكم، فالقادر عليه يكون عليها أقدر، وقد سبق هذا في آخر سورة يس وغيرها.

﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمُ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠] فيه كلام سبق في ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ

عِبَادِى عَنِى فَإِنِى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ فَإِنِي فَإِنِي فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ فَي فَإِنِي ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيَ أَسْتَجِبُ لَكُمْ ۚ إِنَّ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَمَّ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠] ظاهر اللّذينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَمَّ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠] ظاهر في تسمية الدعاء عبادة، وأن الاستكبار عنه حرام، إذ فيه إظهار الاستغناء عن الله – عز وجل – وفي الحديث: «الدعاء مخ العبادة» (١) وذلك لأنه إنما يكون عن محض التوحيد.

﴿ ذَالِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَنهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۞ ﴾ [غافر: ٦٢] يحتج به الجمهور كما سبق في آخر الزمر وغيره.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطَفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مُخْرِجُكُمْ طِفَلاً ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَقَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوۤاْ أَجَلاً مُسمَّى لِتَبْلُغُوۤاْ أَشُدَكُمْ تُمْ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَقَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلاً مُسمَّى وَلَعَيْتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [غافر: ٦٧] إلى: ﴿ هُو آلَّذِى تُحْمِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ وَكُن فَيَكُونُ ﴾ [غافر: ٦٨] احتجاج على البعث والإعادة بقياس فإنه أول الحج.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ مُجُندِلُونَ فِي ءَايَتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِاللهِ عَلَمُونَ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَمُونَ ﴿ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ الله

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذي [٥/ ٤٠٦] ح [٣٣٧١] وأبو داود [٢/ ٧٦] ح [١٤٧٩] وكذا الترمذي [٥/ ٢١١] ح [٢٩٨٩] وأحمد [٤/ ٢٦٧، [٥/ ٢١١] وأحمد [٤/ ٢٦٧، [٢٧٨] وابن حبان [٣/ ٢١٧] والحاكم [١/ ٢٦٧].

العالم، وألها دائمة أبداً بدوام العالم أبداً لا تنقطع، وكلما دثرت ملة ظهرت أخرى.

[وإذ سمعوا من يقول: إن محمداً خاتم النبيين لا نبي بعده، سخروا من عقله، كما حكي عن بعضهم أنه رأى الناس يركضون عند إقامة الجمعة، ليدركوها، فوقف متعجباً يقول: سبحان الله، ما فعل هذا العربي بالناس؟ يعني النبي شي نسبة إلى العرب – إنما يستخف عقول الناس حتى أجابوه إلى مثل هذه الخفة /[١٧٦ ب/م]: زعم. ويتأولون المعاد على الروحاني دون الجسماني، ويثبتون قدم العالم، وأنه أزلي أبدي، وأن الله – عز وجل – إنما يفعل بالطبع والإيجاب، لا بالقدرة والاختيار، وغير ذلك من أصولهم، كقولهم:] إن النعيم والعذاب فيما بعد الموت عقلي لا حسي، كل ذلك على خلاف ما جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب.

وإذا تأدبوا مع الشرائع تأولوا نصوصها على ما يوافق أصولهم، ثم لا يبالون كان التأويل قريباً من الظاهر، أو بعيداً جداً شبيها بالتلاعب، كقول بعضهم في عصا موسى: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِي تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿ وَالشعراء: ٥٤] -: إنه كناية عن حجته غلبت حجة فرعون وقومه، وفي انفجار اثنتي عشرة عيناً من الحجر، إنه إشارة إلى منافذ الإنسان كعينيه وأذنيه ومنخريه وفمه وقبله ودبره وسرته، وليت شعري هذه عشر فأين الآخران؟!! وأشباه ذلك من تلاعبهم، فالآية بالضرورة صادقة عليهم مع نظرائهم من المشركين.

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصَنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصَ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولِ أَن يَأْتِي بِعَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِى بِٱلْحُقِّ وَخَسِرَ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولِ أَن يَأْتِي بِعَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِى بِٱلْحُقِق وَخَسِرَ هُمُ عَلَيْكَ ٱلْمُبْطِلُونِ ﴾ [غافر: ٧٨] لما كان سنة ثمان وسبعمائة، رأيت المسيح عيسى ابن مريم في النوم: رجلاً أشقر إلى الحمرة، ما هو رشيق القامة، عليه ثوب قطن غليظ دسم، وهو مفرق الثنايا، في يده عصا لطيفة كالقضيب، أشبه الناس به الحسين بن عُلا رجل من أهل العلث من الصالحين، ورأيته صلى ركعتين إلى قبلة المسلمين؛ فلما فرغ، وكان مي على خطوات يسيرة؛ فجاء حتى وقف عليَّ، وقال لي: كم أرسل الله رسولاً؟ ففكرت في أمري، وقلت: هذا رسول، وهو عالم، فإن أجبته بغير علم لم تكن مصلحة، فتلوت عليه هذه أمري، وقلت: إن كتابنا لم يذكر عددهم، ولكن قال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِي بِعَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِي بِعَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ

اللّهِ فَإِذَا جَآءَ أُمْرُ اللّهِ قُضِىَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ ﴿ ﴾ [غافر: ٧٨] فرأيته ضحك حتى رأيت أسنانه، فترددت في النوم في ضحكه: هل هو استقصار لعلمي أو لأبي تحريت الصدق، ولم أعد الحق وهذا هو أظهر الاحتمالين، ثم لما استيقظت نظرت /[٣٦٧ل] في تأويل هذه الرؤيا، فذكر فيها بعض المعبرين أن من رأى المسيح في النوم، فقدر له الاشتغال بالطب في ذلك العام برز فيه، فشرعت من حينئذ في قراءة القانون في الطب، فقرأت فيه يومين أو ثلاثة، ثم لم يقدر لي الاستمرار.

﴿ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [غافر: ٧٨] سبق نظيرها والكلام فيه.

### القول في سورة فصلت

﴿ قُلْ إِنَّمَاۤ أَنَاْ بَشَرٌ مِّ أَلُكُر يُوحَى إِلَى اَنَّمَاۤ إِلَىٰهُكُر إِلَهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوۤا إِلَيْهِ وَالْسَتَغَفُورُوهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿ اللَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكُوٰةَ وَهُم بِٱلْاَخِرَةِ هُمْ كَلفُون بفروع الدين، لأنه ذمهم كَلفُون شِي ﴾ [فصلت: ٦، ٧] يحتج بها على أن الكفار مكلفون بفروع الدين، لأنه ذمهم وتوعدهم على منع الزكاة وهي فرع، كما توعدهم على الشرك وترك الإيمان، وهو أصل فدل على أهم مكلفون بهما، إذ ما لا مدخل له في العلة لا يعلل به، وما ليس بواجب لا يتوعد على تركه.

احتج الخصم بأنهم لو كلفوا بالفروع لصحت منهم حال الكفر، أو لوجب عليهم قضاؤها بعد الإسلام، واللازم باطل فالملزوم كذلك، بيان الملازمة أنهم لو كلفوا بما لم يكن للتكليف بما بد من فائدة، ولا فائدة إلا صحة أدائها أو وجوب قضائها، بيان انتفاء اللازم الإجماع على أن الأداء لا يصح منهم، والقضاء لا يجب عليهم.

وجوابه: أنا لا نسلم انحصار فائدة التكليف بها فيما ذكرتم. بل له فوائد المشهور منها تضعيف العذاب عليهم في الآخرة لأجلها مثل: إن استحق أن يجلد على الكفر سوطين من نار؛ فيجلد عليه وعلى ترك الزكاة ثلاثة أسواط ونحو هذا مثلاً، [وبواقي فوائده] ذكرها القرافي في شرحه نحو ثنتي عشرة فائدة، فلتطلب من هناك. وأما عدم صحتها منهم، حال الكفر فلأنها عبادات لا بد فيها من النية، ولا نية لكافر، فانتفاء صحتها منهم لانتفاء شرط الصحة، لا لعدم وجوبها كانتفاء صحة الصلاة من المحدث، وأما عدم وجوب قضائها، فإما لأن القضاء بأمر جديد، و لم يرد في حقهم، أو لأن الإسلام يَجُب ما قبله، أو لأن الكافر كالميت فالإسلام كابتداء/ [٣٦٨ ل] وجوده وولادته ولا قضاء عليه لما قبل ولادته، أو لئلا ينفر الكفار عن الإسلام لكثرة ما يلزمهم قضاؤه في أزمنة كفرهم المتطاولة، أو لغير ذلك من حكمة الشرع، وفي المسألة أقوال:

ثالثها: أن الكفار مكلفون بالنواهي دون الأمر، لصحة الترك منهم لعدم توقفه على النية، دون الفعل لتوقفه عليها وفيه كلام. والطرفان قد وجهناهما.

﴿ \* قُلْ أَبِنَكُمْ لَتَكَفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَجَمْعَلُونَ لَهُ ۚ أَندَادًا ۚ ذَٰ لِكَ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ۚ ﴾ [فصلت: ٩] الآيات اقتضت أبه حلق السماوات /[١٧٧ ب/م] والأرض في ثمانية أيام؛ هذين اليومين والأربعة بعدهما، وهو مخالف لباقي النصوص على أنه خلقها في ستة أيام.

والجواب: أن اليومين الأولين داخلان في الأربعة بعدهما، وذلك مع اليومين الآخرين ستة أيام، كأنه قال: خلق الأرض في يومين، وقدّر فيها أقواتما في تمام أربعة أيام، أو في أربعة أيام مع اليومين السابقين. وبعضهم يسمي هذا فذلكة الحساب، مشتق من قولهم مثلاً: أضف اثنين إلى اثنين فذلك أربعة، وإنما قلنا ذلك لأن هذه الآية مجملة لاحتمالها إرادة ثمانية أيام، واحتمالها إرادة ستة، وباقي النصوص مبينة ناصة مجمعة على الستة.

والقاعدة: حمل الجمل على المبين.

ثم تضمنت هذه الآيات خلق الأرض قبل السماء، وفي النازعات ذكر خلق السماء، ثم قال: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَالِكَ دَحَلَهَا ﴾ [النازعات: ٣٠] .

وجوابه: أنه حلق الأرض غير مدحوة، ثم بنى السماء ثم دحا الأرض، ودحوها غير حلقها إنما كانت كحصير ملفوف، ثم فرش، ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشَّنَاهَا فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨].

وقد اختلف الناس في أيهما خلقت قبل الأخرى على قولين، أظنهما سبقا.

﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِى دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱثَبِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهَا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] ظاهره ألهما نطقا حقيقة بحياة خلقت فيهما، وحمله قوم على مجاز سرعة الإجابة والانقياد للقدرة والإرادة، فكألهما لذلك مصرحتان بالطاعة.

﴿ إِذْ جَآءَتُهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنَ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوۤا إِلَّا ٱللَّهَ ۖ قَالُواْ لَوْ شَآءَ مَبُنَا لأَنزَلَ مَلَتهِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَنفِرُونَ ﴿ وَصلت: ١٤] هذه شبهة الكفار على الرسل، وهي لزوم الترجيح بلا مرجح، وقد سبق وجوابه.

﴿ وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ فَاسْتَحَبُّواْ الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَبُهُمْ صَعِقَةُ الْعَذَابِ
الْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿ وَصلت: ١٧] يحتج به المعتزلة في أن الله – عز وجل –
هدى خلقه – ولم يضلهم، وإنما هو أضلوا أنفسهم، وجوابه ما سبق من أن الهدى الذي حصل لثمود هو هدى الإرشاد والدلالة، لا هدى العصمة والرعاية، وإلا لاستحال تخلف أثره عن مؤثره، ومخالفة مخبره لخبره /[٣٦٩ ل]، وأما استحباهم العمى على الهدى، فهو بحسب كسبهم واختيارهم الذي هو معلول مشيئة الله – عز وجل – واختياره، ومعلول المعلول معلول معلول، فكسبهم واختيارهم معلول للإرادة الأزلية كما تقرر في قوله – عز وجل – المعلول معلول معلول معلول معلول، فكسبهم واختيارهم معلول للإرادة الأزلية كما تقرر في قوله – عز وجل –

﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ ﴾ [الإنسان: ٣٠].

﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۚ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيَ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ ﴾ [فصلت: ٢١] قد سبق في آخر يس الإشارة إلى كيفية إنطاق الجوارح، وقد أحاله هاهنا على مجرد القدرة والحكمة.

﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُمْ عَلَيْنا ۖ قَالُواْ أَنطَقَنَا ٱللّهُ ٱلَّذِي أَنطَق كُلّ شَيْءٍ وَهُو خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ ﴾ [فصلت: ٢١] عام أريد به الخاص، وهو الأعيان بخلاف الأعراض، فإنحا لا يتصور منها النطق /[١٧٨ أ/م] فلعله أشار إلى كيفية إنطاقها بأنه خلق النطق في الناطق، وذلك يستوي فيه جميع الأعيان من جارحة وغيرها، ونظمه هكذا: الجارحة عين، وكل عين يمكن أن يخلق فيها النطق فتنطق، فالجارحة يمكن أن يخلق فيها النطق فتنطق، فالجارحة يمكن أن يخلق فيها النطق فتنطق.

﴿ قَالُواْ أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَق كُلَّ شَيْءٍ وَهُو خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ وَهُو خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ وَهُو خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿ وَهُو خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [فصلت: ٢١] فهو توجيه ثان لإنطاقها، وتقريره: أن إنطاق الجوارح أيسر من خلقها أول مرة، فالقدرة عليه أولى، وإن كان ابتداء كلام من الله – عز وجل – فهو مع ما بعده دليل على الإعادة بقياس الابتداء، أي: أنه يبعثكم كما خلقكم أول مرة، ثم ترجعون إليه، [وأما على رأي الاتحادية فهو الناطق منها؛ لأنه سار بذاته فيها.]

﴿ وَقَيَّضَنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلَفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِيَ أُمُمِ قَدْ خَلَتْ مِن قَيْلِهِم مِّنَ ٱلجِّنِ وَٱلْإِنسِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ خَسِرِينَ ﴿ وَصَلَت: ٢٥] يُحتج به الجمهور على أن الله - عز وجل - يضل خلقه بتقدير الأسباب، فإن تقييض القرناء، وهم الشياطين، للتزيين كان مع خلق فيهم من الأكساب الظاهرة، وفي قلوبهم من الدواعي والصوارف، كان علة تامة لضلالهم، وكون القول حق عليهم، وكل ذلك منه لا شيء لهم فيه إلا حركات اكتسابية مقارنة لاختيارات جبرية.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ خَجْعَلْهُمَا تَحْتَ

أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿ ﴿ وَصَلَتَ: ٢٩] أي تسببا في ضلالنا بالإغواء والوسوسة والمشورة والقدوة.

﴿ خَنُ أُولِيَآ وُكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنَيَا وَفِي ٱلْاَحِرَةِ ۖ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِى َ أَنفُسُكُمۡ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿ فَاللَّهُ مَا تَدَّعُونَ ﴾ [فصلت: ٣١]، أما في الآحرة فبالإكرام والسلام والحدمة ونحوها، وأما في الدنيا فبلمة الملك المشار إليها في الحديث النبوي: ﴿ إِن لَكُلَّ إِنسَانَ لَمَّ مِن الملكُ ولمَّة مِن الملك الشيطان والمعصوم من عصم الله ﴾ (١) أو كما قال، وهذا يدل على أن استقامة من استقام في الدنيا بإعانة من الله بتولي الملائكة له، ينفثون في روعه بالخير وتقبيح الشر.

﴿ وَمَنَ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَلِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿ ﴾ [فصلت: ٣٣] هذا يدخل فيه الملائكة يدعون الأنبياء إلى الله – عز وجل – بما يوحون إليهم، والأنبياء يدعون الأمم إلى الله بما يبلغونهم، /[٧٣ ل] والعلماء والأولياء يدعون إلى الله هؤلاء بأقوالهم وهؤلاء بأحوالهم، فيكشفون عن القلوب الغيابات ويبلغون في البيان أقصى الغايات. والدعاء إلى الله – عز وجل – هو اجتذاب القلوب إلى معرفته وطاعته، بتنبيهها على آياته وعظيم ربوبيته، وإنما كان هذا القول أحسن الأقوال [٧٨٨ ب/م] لأنه وسيلة إلى المعرفة التي هي أحسن الأحوال.

﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبُرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسْءَمُونَ ۗ ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبُرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡءَمُونَ ۗ ﴿ وَصَلَّتَ: ٣٨] إشارة إلى الملائكة، وهو من باب:

﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَتبِكَةُ ٱلْقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ عَ وَيَسْتَكِبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿ النساء: ١٧٢] أي الملائكة مع شرفهم لا يستكبرون عن عبادته، فأنتم أولى ألا تستكبروا.

﴿ وَمِنْ ءَايَنتِهِ مَ أَنْكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَشِعَةً فَإِذَاۤ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ اللَّهِ وَمِنْ ءَايَنتِهِ مَ أَنْكُ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَشِعَةً فَإِذَاۤ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَاءَ ٱهْتَزَنَّ وَرَبَتْ ۚ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ ﴾ [فصلت: ٣٩] استدلال على الله على المعث بإحياء الأرض كما سبق في مواضع، وينتظم القياس اقترانياً واستثنائياً.

<sup>(</sup>١) رواه الحاكم في المستدرك [٣/٣] ح [٦٠٢١] وابن المبارك في الزهــــد [١/ ٥٠٣] ح [١٤٣٥] موقوفاً على سيدنا عبد الله بن مسعود، وانظر/ تفسير القرطبي [١١٧/١٤].

أما الاقتراني فهكذا: إحياء الموتى كإحياء الأرض، وإحياء الأرض ممكن مقدور، فإحياء الموتى ممكن مقدور. أما الأولى فلأن الأرض تكون يابسة قد غلب عليها اليبس والغبار، وهي هامدة خاشعة، أي: متواطئة، فينزل عليها ماء المطر، فيتخلل أعماقها فتربو وترتفع، وتنبت الحب الذي فيها، فإذا هي تمتز خضراء، وكذلك الموتى غلب عليهم اليبس الذي هو طبيعة الأرض؛ فيجمعها الله – عز وجل – ثم يمطر عليها ماء قدرته، إما حساً كما قيل: إن السماء تمطر أربعين يوماً ماءً كمني الرجال، أو عقلاً كما يشاء الله – عز وجل فيعود إلى العظام ما كان لها حال الحياة من رطوبة وغيرها، ثم تعاد إليها الأرواح، فيعود إلى العظام ما كان لها حال الحياة من رطوبة وغيرها، ثم تعاد إليها الأرواح، فيه أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿ وَالرَمر: ٦٨] وأما الثانية فمشاهدة؛ إذ الأرض فيه أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ ينظُرُونَ ﴿ [الزمر: ٦٨] وأما الثانية فمشاهدة؛ إذ الأرض تكون مواتاً فتحيا.

وأما الاستثنائي فهكذا: إن كان إحياء الأرض بعد موتما ممكناً، فإحياء الموتى ممكن، والمقدم حق؛ فالتالي مثله، والتقرير ما سبق إنه على كل شيء قدير، إشارة إلى الجامع في القياس، وهو المقدورية وتمام القدرة، أي: أن المصحح لإحياء الأرض المقدورية والإمكان، وهو وإحياء الموتى في ذلك سيان.

﴿ لَا يَأْتِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنَ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خُلْفِهِ ۚ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيلِ ۗ ﴾ [فصلت: ٤٢] أي: لم يتضمن كذباً في إخباره بما كان ولا إخباره بما سيكون، والمراد لا يلحقه الباطل ولا الإبطال بجهة من الجهات، لا بمناقضة، ولا معارضة، ولا تنكيت، ولا تبكيت، ولا شيء من جنس ذلك.

وربما احتج بهذا من منع النسخ في القرآن كأبي مسلم الأصفهاني؛ لأن النسخ إبطال للنص، وهو باطل منفي عن الكتاب بالنص، ويجاب بمنع أن النسخ إبطال / [٣٧١ ل]، ثم بمنع أن هذا الإبطال باطل، بل هو حق من حق ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثَبِتُ وَعِندَهُ مَ أُمُ السَّخ. وقد سبق القول في مسألة النسخ.

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَنتُهُ ۚ أَاعْجَمِيُّ وَعَرَبِيُّ قُلْ هُوَ لِلَّاذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرُّ وَهُو عَلَيْهِمْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرُّ وَهُو عَلَيْهِمْ عَمَّى ۚ أُوْلَتِبِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِ بَعِيدِ ﴿ ﴾ [فصلت: ٤٤] يحتج بها على أن لا

معرب في القرآن، لاقتضائها نفي الأعجمية عنه، وإثبات العربية له. /[١٧٩ أ/م] ولا حجة فيها على ذلك؛ لجواز أن يكون فيه ألفاظ يسيرة من المعرب كالمشكاة والسجيل ونحوها، لا يوجب له لقلتها العجمية، ولا تسلبه، وبالجملة فالاحتجاج بعمومها، وباب التخصيص مفتوح وطريقه مهيع فسيح.

﴿ مَّنَ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۚ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّم ِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] ونظيرتها في سورة الروم: ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ [الروم: ٤٤]، يحتج بهما المعتزلة، وإلا لكان الوعد والوعيد فيهما على فعله وما هو مخلوق له، وإنه محال.

وجوابه ما عرف من تعلق الوعيد بالكسب تحقيقاً عند الكسبية، أو تقديراً عند الجبرية. ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴿ ﴾ [فصلت: ٤٦] وقد عرفت شبهتهم منها، وجوابها.

﴿ ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخَرُّجُ مِن ثَمَرَتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَخْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ عَ قَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوۤاْ ءَاذَنَّكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿ ﴾ [فصلت: ٤٧] الآية. أي لا يعلم هذه الأشياء سواه، وهي من مفاتح الغيب.

﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن تَحِيصٍ ﷺ ﴾ [فصلت: ٤٨] أي: علموا وتيقنوا، وقد سبقت نظائره.

﴿ وَلَإِنْ أَذَقَنَاهُ رَحْمَةً مِّنَا مِنْ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّنَهُ لَيَقُولَنَّ هَاذَا لِي وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآمِمَةً وَلَئِن رُجْعَتُ إِلَىٰ رَبِّىۤ إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَیٰ فَلَنَئتِمَنَ ٱلَّذِینَ كَفَرُواْ بِمَا عَمِلُواْ وَلَنُذِیقَنَّهُم وَلَيْن رَبِّی إِلَىٰ رَبِی إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَیٰ فَلَننتِمَنَ ٱلَّذِینَ كَفَرُواْ بِمَا عَمِلُواْ وَلَنُذِیقَنَّهُم مِنْ عَذَابٍ غَلِیظٍ ﴾ [فصلت: ٥٠] یحتج بها القدریة لنسبة كفرهم، وعملهم إلیهم، وتعذیبهم علیه. وجوابه باعتبار الكسب.

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَنتِنَا فِي ٱلْأَفَاقِ وَفِيَ أَنفُسِهِمْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكُفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ مَكُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿ ﴾ [فصلت: ٥٣]، أي في الآفاق بفتحها، وفي أنفسهم هلاكهم حتى يتبين لهم أن الله ودينه ورسوله هو الحق.

ويحتمل أن معناه: سنريهم آياتنا في آفاق السماوات والأرض وأقطارها من بديع

الصنعة، ولطيف الحكمة، وفي أنفسهم من عجائب خلق الإنسان التي أفادها علم التشريح وغيره؛ ويشهد لهذا التأويل – قوله – عز وجل –: ﴿ وَفِي ٓ أَنفُسِكُم ۗ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢١] وهذه الآية لشدة إجمالها وكثرة احتمالها يستشهد بها المتكلمون والفلاسفة والصوفية، كل على بعض مطالب علمه، فلكل منها ورد وعنها صدر.

﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ فِي مِرۡيَةٍ مِّن لِقَآءِ رَبِّهِمۡ ۗ أَلَآ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُ ﴿ أَلَاۤ إِنَّهُ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَيْمُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَمُ عَلَى عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَى عَل عَلَى عَل

\* \* \*

## القول في سورة الشوري

﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَوَتُ يَتَفَطَّرُنَ مِن فَوْقِهِنَ ۚ وَٱلْمَلَئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلاّ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿ الشورى: ٥] أي: لكثرة الملائكة، ما فيها موضع قدم إلا فيه ملك قائم، أو راكع، أو ساجد. ﴿ أطت السماء، وحق لها أن تعطى (١).

﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَبَ النَّارِ إِلَّا مَلَتِهِكَةً ۚ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّ هُمۡ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفُرُواْ لِيسَتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ اللَّكِتَبَ وَيَزْدَادَ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِيمَنَا ۚ وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُواْ اللِّكِتَنِ لِيَسْتَيْقِنَ اللَّذِينَ أُولِيَ اللَّهِ مِلْمَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَا يَعَلَمُ جُنُودَ رَبِكَ إِلَّا هُو وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَهُدِي مَن يَشَاءً وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِكَ إِلَّا هُو وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَهُدِي مَن يَشَاءً وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِكَ إِلَّا هُو وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَهُدِي مَن يَشَاءً وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِكَ إِلَّا هُو أَ وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَا هِي اللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِكَ إِلَّا هُو أَ وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مَن يَشَاءً وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِكَ إِلَّا هُو أَوما هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَّهُ مِن يَشَاءً وَمَا عَلَيْ عَلَى جسمية الملائكة، وأن لهم ثقلاً تنظ منه السماء حتى تكاد تنفطر، وإذا جاز أن يكون في الملائكة ثقل، جاز أن يكون في السماء والأفلاك حتى تكاد تنفطر، وإذا جاز أن يكون في الملائكة ثقل، جاز أن يكون في السماء والأفلاك / ٢٧٢]؛ لأن الجميع عالم سماوي.

وزعم الفلاسفة أن الفلك لا ثقيل ولا خفيف، لأنه غير متحرك عن الوسط كالنار. ولا إلى الوسط كالأرض، وكل ما /[١٧٩ ب/م] كان كذلك، فلا ثقل فيه، وإلا لتحرك إلى الوسط، ولا خفة وإلا لتحرك عن الوسط.

والجواب بمنع عموم الثانية، فإن قولهم: كل ما كان كذلك؛ إن أرادوا بطبعه فنعم، وإن أرادوا بتسخير القادر المختار فممنوع، لجواز أن يوجد جسم ثقيل أو خفيف، ثم يتحرك بإرادة القادر المختار حركة دورية كرية لا إلى الوسط، ولا عنه.

﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَ وَتُ يَتَفَطَّرُ فَ مِن فَوْقِهِنَ ۚ وَٱلْمَلَتِ كَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغُفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الشورى: ٥] سبق القول على نظيره في سورة غافر.

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَٱلظَّامِهُونَ مَا

<sup>(</sup>١) رواه ابــن ماجـــة في كتاب الزهد ح [٤١٩٠] [٢/ ١٤٠٢] ورواه أحمد في المسند [٥/ ١٧٣] والحاكم [٢/ ٥٥٤]، [٤/ ٢٢٢] والبيهقي [٧/ ٥٢].

لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [الشورى: ٨] يحتج به الجمهور كما سبق من نظائره.

﴿ أَمِ اتَخَذُواْ مِن دُونِهِ ٓ أُولِيَا ٓ أَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ شَحِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ ﴾ [الشورى: ٩]، فيه إثبات البعث إحالة على القدرة كما سبق، وإثبات التوحيد، ونظمه: أولياؤكم لا يحيون الموتى ولا يقدرون، والإله الحق يحيي ويقدر، فأولياؤكم لا شيء منهم بإله حق.

﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفَّتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكَمُهُ ۚ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنْ يَكُمُ اللَّهُ وَمَا ٱخۡتَلَفَتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُ ۚ إِلَى ٱللَّهِ فِي القياس؛ لأنه ليس هو الله حتى ترد إليه الأحكام، ويجاب عنه بأن المراد: فحكمه إلى دين الله، أو كتاب الله، والقياس من دين الله وكتاب الله، وهذا البعث الذي هو أهم أركان الإيمان يحتج عليه في القرآن بالقياس، فما الظن بفروع مستندها الظن.

﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُمْ مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزُواجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَلِمِ أَزُواجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَلِمِ أَزُواجًا وَمِنَ ٱللَّمِيمُ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثَى مُ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿ وَالشورى: ١١] هذه الآية ولها تنزيه وآخرها إثبات، فمن جمع بينهما بأن أثبت لله ما أثبت، ونزهه عما لا يليق به من مشابحة المخلوقات وأثبت غير ممثل، ونزه غير معطل؛ فقد أصاب، ومن انحرف في التنزيه حتى عطل، أو في الإثبات حتى شبه ومثل، فقد أخطأ، وتوفيقه عنها أبطأ، ونظيرها في الجمع بين طرفين: قوله - عز وجل-: ﴿ قُلُ فَلِلّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَلكُمْ فَي الجمع بين طرفين: قوله - عز وجل-: ﴿ قُلْ فَلِلّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَلكُمْ أَمُعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] إذ أولها اعتزال قدري وآخرها تفويض جبري، فمن توسط بينهما فاعتقد أن لله في خلقه المشيئة الغالبة، وعليهم الحجة البالغة، فقد أصاب، ومن انحرف فاعتزل أو ظلم ربا لم يزل، فقد زل، ومن أوج التوحيد نزل.

ثم هنا مسألتان: إحداهما في الكاف في: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثَى اللَّهُ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿ لَيْسَ مَثْلُهُ وقيل: فقيل: زائدة أي: ليس مثله، وقيل: على أصلها في التشبيه، ومثل معنى هو أي: ليس كهو أو كذاته شيء، أما أن الكاف ومثل على أصلهما فمحال؛ إذ يبقى تقديره: ليس مثل مثله أو ليس يشبه مثله شيء، وهو محال لوجهين:

أحدهما: إثبات مثل له، والقديم /[٣٧٣ /ل] لا مثل له.

والثاني: أن له مثلاً مع أن مثله لا مثل له [١٨٠] فيكون مثله أكمل منه، وإنه

محال، ويحتمل صحة ذلك على طريق الفرض والتقدير، أي: لو فرض له مثل لكان ذلك المثل لا مثل له، وإذا لم يكن لمثله الفرضي مثل فهو أولى ألا يكون له مثل.

المسألة الثانية: ﴿ وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] أي يدرك المسموعات والمبصرات، وعند بعضهم: معناه سلب الصمم والعمى عنه، والأول وهو الصواب، وقد سبق جميع هذا.

واعلم أن لنا سمعاً ومحله ومسموعاً وسامعاً وسميعاً، فالسمع القوة المدركة للمسموع، وهي من الله – عز وجل – تسمى صفة قديمة، ومحل السمع يسمى جارحة وأذناً، والله حز وجل منزه عنها، والمسموع هو الأصوات المدركة بقوة السمع، والسامع هو المدرك للأصوات بالفعل والله – عز وجل – متصف بذلك من حين وجود الأصوات، أما قبلها فمحال، وإلا بالفعل والله – عز وجل – متصف بذلك من وجود السميع من له صفة السمع، والله –عز وجل لزم قدمها أو وجودها حال عدمها وإنه محال، والسميع من له صفة السمع، والله –عز وجل متصف بذلك في الأزل؛ إذ لا يلزم من وجود الصفة وجود متعلقها، وإلا للزم قدم المعلومات والمقدورات والمرادات لقدم الصفات المتعلقة هي بحا، وهي العلم والقدرة والإرادة، وإنه محال، والكلام في البصير على هذا التفصيل، وهو تحقيق في هذا المكان.

﴿ فَ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَٱلَّذِي أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ آ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ أَكْبَرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ أَللَّهُ بَجُتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهُدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿ وَالشورى: ١٣]، تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ أَللَّهُ بَجُتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهُدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿ وَالشورى: ١٣]، يعتج بما على أن شرع من قبلنا شرع لنا؛ لأنها تضمنت أن شرائع أولي العزم الخمسة واحدة. ويعترض عليه بأن ذلك في أصول الدين كالتوحيد ونحوه؛ بدليل قوله: ﴿ هُ شَرَعَ لَكُم مِن اللَّذِينَ مَا وَصَّيْنَا بِهِ عَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ مِن اللَّهِ عَلَى أَنْ شَرَعَ لَكُم وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ مِن اللَّهِ عَلَى أَنْ شَرَعَ لَكُم مِن اللَّهِ عَلَى إِلَى اللَّهُ عَلَى أَلَاقًا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ مِنْ اللَّذِينَ مَا وَصَّى بِهِ عَلَى أَنْ اللَّهِ عَلَى الْعَلَى وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ مِنْ فَا عَلَى اللَّهِ عَلَى الْعَلَى وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ عَلَى عَلَى الْعَلِيمَ وَمُوسَىٰ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ الْوَلَيْقِ لَا عَلَى الْقَوْلِي الْعِلْمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَلَالًا عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَالَاقُولُولُكُولُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَلِلْكُونُ اللَّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّ

وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ عَجَبِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿ الشورى: ١٣] وهذا تفسير لما شرعه لم وأخبر أنه يكبر على المشركين، وإنما كبر على المشركين التوحيد من الأصول لا من الفروع؛ فإذن شرع من قبلنا شرع لنا في التوحيد ونحوه، وأما في الفروع فهو محل خلاف، ولا دليل في الآية عليه.

﴿ تَجُتَبِى ٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [الشورى: ١٣] يحتج به الجمهور [لتعليق الاجتباء] بالمشيئة. ﴿ وَيَهْدِى ٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿ ﴾ [الشورى: ١٣] يحتج به الفريقان؛ الجمهور لإضافة

الهداية إليه، والمعتزلة لترتيب الهداية على الإنابة المضافة إليهم.

وجوابه: أنها أضيفت إليهم كسباً وهي له خلق، فإذن إنما يهدي إليه من جعله منيباً بخلق الإنابة فيه.

﴿ فَلِذَالِكَ فَادَّعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أُنزَلَ اللهُ مِن كِتَبِ وَأُمِرْتُ لأَعْدِل بَيْنَكُمُ ٱللهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ لَا لَا لَهُ عَمْلُكُمْ اللهُ عِنْكَا وَلِيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿ وَالشورى: ١٥] فيه إيجاب لا حُجَّة بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللهُ يَخْمُعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿ وَالشورى: ١٥] فيه إيجاب الإيمان بجميع الكتب المتزلة لا المبدلة؛ لأن ما أمر به النبي في فنحن مأمورون به إلا ما خصه دليل، ولقوله – عز وجل –: ﴿ وَأَنَّ هَنذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَبِعُوهُ وَلاَ تَتَبِعُوا ٱللهُ فَاتَبِعُونَ وَحَل اللهِ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ ٱللهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ ٱللهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ أَسْوَةً عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ وَلَا لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللهَ أُسُوتُ وَاللهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ وَلَا اللهَ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالْمَوْ اللهَ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالْمَوْ اللهُ وَالْمَوْمُ ٱلْأَخْرَ وَذَكَرَ ٱللهَ كَثِيمًا ﴿ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أُنزَلُ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللّهَ وَٱلْمَوْمُ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللهَ كَثِيمًا ﴿ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أُنزَلُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالَهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالَهُ مِنَالَهُ وَاللهُ وَالْمَنْ بُمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَبِعُ أَهُوآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أُنزَلَ وَلَا وَقُولُهُ عَلَاكُتُ اللهُ وَاللهُ وَالَا عَمَاتُ بِمَا أُنزِلُ فَادَاللهُ وَالْمَاتُ بِمَا أُنزِلُ فَالْدَالِكُ فَادُوهُ وَالْمَاتُ بِمَا أُمِرْتَ وَلَا وَالْمَاقُولُ وَالْمَاتُ وَالْمَالُولُ وَلَا عَلَا وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالَةُ وَالْمَالُولُ وَاللهُ وَالْمَالُولُ وَاللهُ وَالْمَالُولُ وَالْمُ وَالْمُولُولُ وَلَا عَلَا عَلَا وَالْمَالُولُولُ وَالْمَالَالَهُ وَالْمَالُولُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالَا عَلَا عَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا الللهُ وَلَا عَلَى الل

﴿ فَلِذَ لِكَ فَأَدَّعُ ۗ وَٱسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ۗ وَلَا تَتَبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۗ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أُنزَلَ اللّهُ مِن كِتَابٍ ۗ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۗ اللّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَاۤ أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ۖ لَلّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۗ اللّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَاۤ أَعْمَالُكُمْ أَلَا مُصِيرُ ﴾ [الشورى: ١٥] فيه إثبات البعث والحشر.

﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحُقُ ۗ أَلَاۤ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِي ٱلسَّاعَةِ لَفِي ضَلَىٰ بَعِيدٍ ﴿ الشورى: ١٨] فيه أن من أنكر القيامة ضال كافر؛ لأنما من أركان الإيمان الخمسة، وهذا إجماع حتى قال العلماء: لو قال لامرأته أو أمته: أنت طالق أو حرة إن قامت القيامة، عالما بمقتضى حرف الشرط - كفر؛ بخلاف: إذا قامت - فرقا بينهما بأن ﴿إذا ﴾ تقتضي وجوب وقوع ما علق عليها ﴿ وإن ﴾ تقتضى الخاص الذي لا يقتضي وجوب الوقوع ولا امتناعه، وذلك ينافي وجوب اعتقاد وجوب قيام القيامة، فكان كفراً، كما لو قال: أنت طالق إن كان الله موجوداً، أو محمد رسولاً .

﴿ ٱللَّهُ لَطِيفُ بِعِبَادِهِ ـ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْقَوِئُ ٱلْعَزِيزُ ۞ ﴾ [الشورى: ١٩]

فيه إشارة إلى أن تخصيصه من يشاء بالرزق وقبضه وبسطه لطف منه بعباده ورعاية لمصالحهم؛ لئلا يفسد الفقر منهم قوماً والغنى آخرين، وقد شرح ذلك في قوله عز وجل-: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَيَغُواْ فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ حَبِيرُ بَصِيرٌ ﴿ الشورى: ٢٧]، وأشار إليه في آخر العنكبوت في قوله: ﴿ اللّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ عَ وَيَقْدِرُ لَهُ رَّ إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ العنكبوت في العندي من العنكبوت: ٢٢] وأوضحه النبي على عاية الإيضاح في الحديث الإلهي: «إن من عبادي من العنكبوت في العافية والبلاء لا يصلحه إلا الفقر ولو أغنيته لأفسده الغني، وبالعكس، وكذلك ذكر في العافية والبلاء ثم قال: «إني أدبر عبادي بعلمي فيهم، إني عليم خبين) (١).

﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُواْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلاً كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضَى بَيْنَهُم ۗ وَإِنَّ ٱلظَّلِمِينَ لَهُمْ عَذَابً أَلِيمُ ۚ فَي [الشورى: ٢١] يحتج كما الظاهرية على إبطال القياس، لأنه شرع لما لم يأذن به الله، وجوابه بالمنع، بل الله – عز وجل – أذن فيه بالأمر باتباع الرسول، وقد فعله الرسول في عدة قضايا، والله – عز وجل – استعمله في أدلة التوحيد والمعاد كثيراً، كما قررناه في مواضعه من هذا الكتاب وغيره.

وقد شدد أبو محمد بن حزم النكير على القياسين حتى كاد يكفرهم، معتلا بأنه شرعوا ما لم يأذن به الله - عز وجل - وذلك في كتاب: «إبطال الرأي» له، ثم إنه زعم أن الله - عز وجل قادر على أن يتخذ ولداً كما سبق في سورة الزمر، وهذا من أعجب الأشياء وأشد الانحراف عن سنن الاعتدال؛ إذ يكفر المسلمين في مسألة  $/[1 \wedge 1]$  فرعية تتعلق بالعمل، والتزم الكفر في مسألة أصولية تتعلق بالعلم، فهو كما قيل: وحيث وجب أن تسجد بُلْتَ.

﴿ ذَالِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ قُلُ لَآ أَسْعَلُكُمْ عَلَيْهِ وَ خَالَهُ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَ عَفُورٌ شَكُورً اللَّهَ عَفُورٌ شَكُورً اللَّهَ عَفُورٌ شَكُورً اللَّهَ عَفُورٌ شَكُورً اللهِ اللهَ عَفُورٌ شَكُورً اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) أحسرجه الخطيب في تاريخه [٦ /١٥]، وابن الجوزي في العلل المتناهية [١ / ٤٤] وابن حبان في المحسروحين [٣ / ١٦٦ – ١٢٧] وابسن عدي في الكامل [٧ /٢٦٧٣] والحكيم الترمذي في نوادر الأصول [٢ / ٢٦٢٣] وانظر جامع العلوم والحكم [١ / ٣٥٩].

وقيل: هي قربي النبي الله ثم اختلف فيها؛ فقيل: هي جميع بطون قريش، كما فسره ابن عباس فيما رواه البخاري وغيره، وقيل: هي قرابته الأدنون، وهم أهل بيته: علي وفاطمة وولداهما أوصى بمودهم، وعند هذا استطالت الشيعة، وزعموا أن الصحابة خالفوا هذا الأمر، ونكثوا هذا العهد بأذاهم أهل البيت بعد النبي شم مع أنه سأل مودهم، ونزلها منزلة الأجر على ما لا يجوز الأجر عليه، وإلى هذه الآية أشار الكميت بن زيد الأسدي، وكان شيعياً حيث قال:

وجدنا لكم في آل حم آية تأولها منا تقيي ومعرب أي: المحاهر ومن تحت التقية جميعاً تأولناها على أنكم المراد ها.

وأجاب الجمهور: يمنع أن القربي فيها من ذكرتموه، ثم يمنع أن أحداً من الصحابة أذاهم أو نكث العهد فيهم.

﴿ • وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُ و بِعِبَادِهِ عَنْ نَظِيرُهُ اللَّهِ الشورى: ٢٧] سبق القول فيها عند نظيرها قريباً.

﴿ وَمَاۤ أَصَّبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَيِمَا كَسَبَتُ أَيْدِيكُم وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۗ ﴾ [الشورى: ٣٠] هو كقوله - عز وجل-: ﴿ أُوَلَمَّاۤ أَصَّبَتُكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبَمُ مِّلَيْهَا قُلُتُم أَنَّى هَاذَا قُلُ هُو مِنْ عِندِ أَنفُسِكُم اللهِ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۖ ﴾ مِثْلَيْهَا قُلُتُم أَنَى هَاذَا قُلُ هُو مِنْ عِندِ أَنفُسِكُم اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّعَةٍ فَمِن اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّعةٍ فَمِن نَفْسِكَ وَأَرْسَلَنكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَىٰ بِاللّهِ شَهِيدًا ﴿ ﴾ [النساء: ٢٩] وقد سبق، وَخُوه: ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلا آمَانِي آهلِ الشّهِ سَهِيدًا ﴿ مَن يَعْمَلُ سُوءًا يُجُزّ بِهِ وَلا شَيءً لأبي بكر وضى الله عنه - أي مصائبكم جزاء بما كسبتم.

﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ، مِن وَلِي مِّنُ بَعْدِهِ ۚ وَتَرَى ٱلظَّلِمِينَ لَمَّا رَأُوا ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلَ إِلَىٰ مَرَدِّ مِّن سَبِيلٍ ﴿ ﴾ [الشورى: ٤٤] يحتج به الجمهور على مذهبهم المشهور، أي: فما له من ولي يهديه دونه، وهو كقوله ﷺ: «من يهده الله فلا مضل له

ومن يضلل فلا هادي له» (١) وهو أيضا متكرر في القرآن، وكذلك: ﴿ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أُولِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن سَبِيلِ ﴿ ﴾ لَمُع مِّن أُولِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن سَبِيلِ ﴾ [الشورى: ٤٦] أي إلى الهدى؛ لأنه إذا خلق الضلال في قلبه استحال أن يدخله الهدى حينئذ؛ لامتناع اجتماع الضدين في مجل واحد.

﴿ ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِى بِإِذْنِهِ عَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمُ ﴿ الشورى: ١٥] يحتج به من يرى أن الله – عز وجل – يتكلم بحرف وصوت؛ لأنه حصر تكليمه للبشر في ثلاثة أحوال:

أحدهما: الوحي، وهو الإلهام وخلق الكلام / [١٨١ ب/م] في النفس، كقوله ﷺ: ﴿إِنَّ رَافِعُ اللَّهُ اللَّ

والثاني: أن يرسل رسولاً فيوحي بإذنه كجبريل إلى الأنبياء.

الثالث: التكليم من وراء حجاب، كما كلم موسى ولم يره موسى بل سأله الرؤية فقال: ﴿ لَن تَرَكِنِي ﴾ ، وهذه الحال ليست وحياً ولا بواسطة رسول؛ لأنها قسيم لهما فاستحال أن تكون إحداهما، فهي حال ثالثة، [وليس إلا التكليم بحرف وصوت.

وأجاب الخصم بأن الحرف والصوت لما دل الدليل على استحالتهما في حقه – عز وجل – وجب تأويل هذا على ] أن المكلم[ من وراء حجاب /[٣٧٦ /ل] أخذ عن حسه حتى سمع الكلام من غير صوت في الخارج كالنائم ونحوه، أو على غير ذلك من التأويل.

﴿ وَكَذَالِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَابُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَاكِمَانُ وَلَاكِمَانُ وَلَاكَا أَوْرَاكُ لَتُهْدِى إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمِ

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم [۲ /۹۳ ] [۸۶۷] ورواه النسائي [۳ / ۱۸۸] ح [۱۵۷۸] وأحمد [۳ / ۳۱] ح [۸۹۸] م [۲ / ۳۵] و [۸۲۸] ح [۱۵۰۸] والبيهقي [۳ /۲۱۶] ورواه مسلم من حديث ابن عباس [۲ /۹۰ ] [۸۶۸] والنسائي [۲ / ۹۸ ] وابن ماجة [۱/ ۱۲۰] ح [۱۸۹۳] وأحمد [۱/ ۳۵۰] ح [۳۲۷۵] ورواه أبو داود [۱/ ۲۸۷] [۲۸۷] والنسائي [۳/ ۱۸۶] ح [۱۲۰۶].

<sup>(</sup>٢) أخرجه الشافعي في مسنده [١/ ٢٣٣]، وابن أبي شيبة في مصنفه [٧٩١٧] ح [٤٣٣٢] والطبراني ومحمد بن راشد في الجامع [١٢٥ / ١٦٥]، والبزار في مسنده [٧ / ٣١٥] ح [٢٩١٤] والطبراني في الكبير [١٦٥٨] ح [٧٦٥] ح [١١٥١] والقضاعي في مسند الشهاب [٢/ ١٨٥] ح [١١٥١]. والبيهقي في شعب الإيمان [٢٧١٢] ح [١١٥٥].

ر الشورى: ٥٦] سمى الوحي والقرآن روحاً؛ لأنه سبب الروح والرحمة، ولأنه للقلوب كالروح تحيا به، أو تسمية له باسم الروح الأمين النازل به.

﴿ وَكَذَٰ لِكَ أُوحَيْنَاۤ إِلَيْكَ رُوحًا مِّن أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَابُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهُدِى بِهِ مَن نَشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَهُدِى إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهُ لِدِى بِهِ مَن نَشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَهُدِى إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ وَلَحَى ﴾ [الشورى: ٢٥] [زعم قوم أحذوا بظاهر هذا أن النبي الله كان قبل أن يوحى إليه غير مؤمن، كما قال: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًا فَهَدَىٰ ﴿ وَالضحى: ٧] وهذا صعب شديد أن يقال فيه الله إلى الله وله: ﴿ كَنت نبياً وآدم بين الماء والطين﴾ (١) وأنه حين ولد خرَّ ساجداً مشيراً بأصعبه إلى السماء، وأنه لم يزل كارها للأصنام مبغضاً لها قبل النبوة، لم يخلف بها ولا أكل مما ذبح لها، وإجماع الناس على أن نبياً من الأنبياء لم يكفر بالله ولا خلا من الإيمان به طرفة عين.

[قالوا: يجب تأويل الآية على ما يزيل عنها هذا المحذور، مثل] المراد: ما كنت تدري ما الكتاب ولا ماهية الإيمان وحقيقته، ولا يلزم من كونه مؤمناً معرفة ذلك، بدليل أن أكثر الناس هم كذلك. [أو: ما] كنت تدري ما الكتاب ولا كيفية الدعاء إلى الإيمان؛ إذ كيفية دعاء الناس إلى الإيمان إنما يعلم بالوحي، فقبل الوحي من أين يعلم، ولا يلزم من كون الإنسان مؤمناً في نفسه أن يدري كيف يدعو أو إلى ما يدعو غيره، لجواز أن يتعبد الله – عز وجل – كل إنسان بأمر غير ما يتعبد به الآخر، كما اختص النبي على بخواص تعبد بها لم تكن لغيره.

﴿ نَهُدِى بِهِ مَن نَشَآءُ ﴾ [القيامة: ٥٦] يحتج به الجمهور لإضافة الهدى إليه – عز وجل – وتخصيصه بمن شاء، وعند المعتزلة الهدى منسوب إلى الخلق يهدون أنفسهم.

﴿ وَإِنَّكَ لَتُهْدِىَ إِلَىٰ صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٦] أي ترشد، وهذا الهدى غير الهدى المسلوب في قوله – عز وجل –: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَدِكَنَّ اللَّهَ عَير الهدى المسلوب في قوله عز وجل –: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُو أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: ٥٦] فلا يتناقض هذا الإيجاب مع ذلك السلب.

#### \* \* \*

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير [٣٧٤/٧]، وابن سعد في الطبقات [١٤٨/١] وانظر تحفة الأحوزي [٥٦١٠]، فيض القدير للمناوي [٥٤١٥].

## القول في سورة الزخرف

﴿ إِنَّا جَعَلْنَكُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣] يحتج به جمهور من قال بخلق القرآن؛ لأن كل مجعول مخلوق، وقد سبق وجوابه.

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكِرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِير. ﴿ [الزحرف: ٥] يحتج به على بطلان فساد الوضع في الأفيسة، وهو ترتيب خلاف مقتضى العلة عليها. وتقريره /[١٨٢] أنه -عز وجل- أنكر ترتيب الإضراب والصفح عنهم على إسرافهم، كأنه قال: إسرافكم يناسب أخذكم وتعذيبكم لا الإضراب والصفح عنكم، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ اللّهِ شَنهِدِينَ عَلَىٰ وَكذلك قوله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ اللّهِ شَنهِدِينَ عَلَىٰ وَكذلك قوله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ اللّهِ شَنهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهم بِالْكُفْرِ وَلَيْكُ فِي النّارِ هُمْ خَلِدُونَ ﴾ [التوبة: ١٧] أي: إن شركهم وشهادتهم على أنفسهم بالكفر لا يناسب عمارتهم للمسجد؛ لأهم رحس، وإنما يناسب مجانبتهم المسجد تنزيها له عن رجسهم ونحسهم، وكذلك لما قال / [٣٧٧ ل] فرعون لموسى ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثَتَ فِينَا مِنْ عَمُركَ سِنِينَ / [٣٧٧ ل] فرعون لموسى ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عَبُركَ بَنِي إِسْرَاعِيلَ ﴾ [الشعراء: ٢٨] قال له موسى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَى أَنْ عَبَدتَ بَنِي ولداً حين اتخذت في الشعراء: ٢٦] أي: استعبدهم، واتخذهم عبيداً، وإنما ربيتني ولداً حين اتخذت قومي عبيداً، فامتنانك عليَّ بذلك غير مناسب، وإنما المناسب أن تعتذر إليَّ من ذلك.

ومثاله المشهور بين الأصوليين أن يقول الشافعي: لفظ الهبة ينعقد به غير النكاح، فلا ينعقد به النكاح كالبيع، فيقول الحنفي: هذا فاسد الوضع أو الاعتبار، إذ انعقاد غير النكاح به يدل على قوته وتأثيره في العقود وتصرفه فيها، فقد رتبت على العلة نقيض مقتضاها.

﴿ وَٱلَّذِي نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِ عَبَلْدَةً مَّيْتًا كَذَالِكَ تُخُرَجُونَ ﴾ [الزخرف: ١١]، فيه الاستدلال على البعث بقياس إحياء الأرض كما عرف في مواضع.

﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَاجَ كُلُّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْفُلَّكِ وَٱلْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿ ﴾ [الزخرف: ١٢] فيه استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه؛ لأن ركوب الفلك مجاز، وركوب الأنعام حقيقة؛ لمبادرة الفهم إليه عند الإطلاق.

- ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُ، مِنْ عِبَادِهِ عَجُزْءًا ۚ إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿ ﴾ [الزحرف: ١٥] أي: ولداً حيث قالوا: الملائكة بنات الله، وهو يدل على أن الولد جزء الوالد، ويصحح

تعليل الفقهاء في بعض أحكامهما بأن بينهما جزئية وبعضية، وأكد ذلك قوله الله الفاها المامة المامة وجزء.

﴿ أَمِرِ ٱتَّخَذَ مِمَّا سَحَنَّلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَلكُم بِٱلْبَنِينَ ﴿ ﴾ [الزخرف: ١٦] الآيتين، سبق نظيره في النحل وسبحان.

﴿ أَوَمَن يُنَشَّوُا فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزحرف: ١٨] فيه إشارة إلى أمور:

أحدها: أن الزينة والترف والعي كالفطرة والغريزة للنساء، إذ معنى الكلام: أتجعلون لله من شأنه هذه الصفات.

الثاني: أن البيان مقصود في الخصام، وأن الغلبة في الجدال أعظم منها في الجلاد، لأن الإنسان أكثر ما يصارع بجلاده ألفاً، وهو بجداله وحسن بيانه قد يصرع ألوفاً بل أمماً.

الثالث: مدح البيان والثناء على أهله، وهو إفهام المعنى على الوجه التام بطريق سهل عام، ومأخذ ذلك من قياس العكس؛ لأنه لما ذم غير المبين دل على مدح المبين، وإلا استوى النقيضان في الحكم، وإنه محال.

﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتِهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَدُ ٱلرَّحُمُنِ إِنَثَا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَىدَيُهُمْ وَيُسْعَلُونَ ﴿ ﴾ [الزحرف: ١٩] فيها إشارة إلى أمور:

أحدها: أن جعل يكون بمعنى سمى / [١٨٢ ب/م] واعتقد، أي: سموا الملائكة واعتقدوهم إناثًا، [وقد نوقض على من احتج على خلق القرآن بقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا لَأَنْ المجعول مخلوق؛ فقيل له يبطل بقوله: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةُ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَلُ ٱلرَّحْمَانِ إِنَكًا ۖ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۖ سَتُكْتَبُ شَهَلَاتُهُمْ وَوَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةُ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَلُد ٱلرَّحْمَانِ إِنَكًا ۖ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۖ سَتُكْتَبُ شَهَلَاتُهُمْ وَوَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةُ ٱلّذِينَ هُمْ عَبِلُد ٱلرَّحْمَانِ إِنَكًا ۖ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَلَاتُهُمْ وَوَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةُ ٱللّذِينَ هُمْ عَبِلُدُ ٱلرَّحْمَانِ إِنَا عَلَيْكُ أَلَى اللّهُ وَلَا يصح هذا النقض، وإنما يصح أن يقال: إنا سميناه أو اعتقدنا قرآناً، وإنما هو بمعنى: صيرناه ورآناً عربياً مع قدرتنا / [٢٧٨ ل] على أن نصيره عبرانياً أو سريانياً.

الثاني: أن الملائكة ذكور لوجهين:

أحدهما: أنه سماهم عباد الرحمن، وواحد العباد عبد، هو اسم للذكر العاقل في لسان العرب.

الثاني: أنه نفى عنهم الأنوثة، فتعينت الذكورة لهم، إذ لا واسطة بين القسمين في جنس الحي.

والجواب: أن (ستكتب) محاز عن ألهم سيجزون بما ويعاقبون عليها، لكن لما كان حفظ العمل بالكتابة سبباً للجزاء عليه عبر عن المسبب بالسبب.

﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَاءَ ٱلرَّحَمْنُ مَا عَبَدْنَهُم مَّ مَّا لَهُم بِذَالِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَا يَخْرُصُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٠] يحتج بما المعتزلة بألهم لما أضافوا عبادهم للأوثان إلى مشيئة الله عز وجل جهلهم وكذيهم، ولو كانت عبادهم لها مشيئة لما كانت كذلك، ويجاب عنه بنحو ما سبق في نظيره في آخر الأنعام، وهو أنه لم يكذيهم في إضافة ذلك إلى مشيئته، كيف وإنه يقول: ﴿ وَكَذَالِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أُوللِهِمْ وَمَا شُركَاوُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيلِسِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ ٱللّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتُرُونَ هَا أَراد أن ما قالوه من إضافة عبادة الأصنام إلى مشيئته، وإن كان حقاً في نفس الأمر، لكنهم لم يبلغوا من معرفة الله عز وجل إلى حيث مشيئته، وإن كان حقاً في نفس الأمر، لكنهم لم يبلغوا من معرفة الله عز وجل إلى حيث يلرسول وجدلاً؛ فهم وإن أصابوا بغير علم خطأ؛ لقوله ﷺ «من قال في القرآن برأيه فقد الرسول وجدلاً؛ فهم وإن أصابوا بغير علم خطأ؛ لقوله القبلة فصلى بغير اجتهاد فيها لزمته الإعادة وإن أصاب؛ لتركه فرض الاجتهاد، على خلاف فيه.

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود في العلم [٣٦٥٢] والترمذي في التفسير [٣٩٥٣] والنسائي في الكبرى [٨٠٨٦].

﴿ بَلَ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَىٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿ ﴾ [الزحرف: ٢٢] الآيات دلت على ذم التقليد، والمشهور المطابق لهذه الآية أنه متابعة الغير في قول أو فعل من غير دليل، بل لحسن ظن به، أو غلبة عادة وإلف.

وقيل: هو قبول قول القائل، وأنت لا تعلم مأخذه ومستنده، فعلى الأول لا يسمى قبول قول النبي الله / [٣٧٩ ل] تقليداً؛ لأن قوله عين الدليل والحجة، فلا يصح أن يقال: تابعناه وقبلنا قوله بغير حجة أو دليل.

وعلى الثاني في تسمية قبول قوله تقليداً وجهان:

أحدهما: يسمى تقليداً؛ لأنا لا نحيط بعلمه ومأخذه ومستنده الوحي، بدليل: ﴿ إِنَّ هُوَ اللَّهِ وَمَنْ يُوحَىٰ فِي ﴾ [النجم: ٤] .

وأصل الوجهين أنه على هل كان يجتهد في الأحكام بالنظر ونحوه، فيسمى قبول قوله تقليداً لخفاء مأخذه أم لا، بل يقتصر على الوحى فلا يسمى تقليداً لعلمنا بمغزاه ومأخذه.

ذكر هذه النبذة الشيخ أبو محمد الجويني في أول كتابه المسمى بـــ (( المسلسل)) في الفقه. وقد اختصرناه.

﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَ حِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكُفُرُ بِٱلرَّحْمَانِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةِ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿ ﴾ [الزخرف: ٣٣]، فيه تعليل أفعاله عز وجل بالمصالح وامتناعها للمفاسد.

﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَننَا فَهُو لَهُ قَرِينُ ﴿ الزحرف: ٣٦]، يحتج بما المعتزلة؛ لأنه أضاف الإعراض عن الذكر إليهم، وصدهم عن السبيل إلى الشياطين، وجعل تقييض القرناء لهم عقوبة على إعراضهم.

وأجاب الجمهور بأن ذلك كله باعتبار الكسب، وأما الخلق فلمن له الخلق والأمر، وقد دلت النصوص والبراهين على ذلك.

﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿ وَالزحرف: ٣٩] فيه أن معارضة الفاسد بالفاسد لا ينفع؛ لأنهم لما سمعوا قوله عز وجل: ﴿ فَإِنَّهُمْ يَوْمَبِلْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿ فَإِنَّهُمْ يَالْمُ اللهِ عَلَى البعض بالبعض، فبين لهم فساد ذلك التأسي، وأنه غير نافع؛ إذ ألم الغير لا يخفف ألم النفس، وهكذا فساد حجة أحد الخصمين لا يقتضي صحة حجة الآخر، وإنما تنفع الحجة ويصح المعنى فيها [بصحتها] لا معنى في غيرها

يفسدها، نعم قد تستعمل معارضة الفاسد بالفاسد في الجدل؛ دفعاً لشر الخصم وتسلطه.

وفى الآية سؤال، وهو أن إذ للزمن الماضي؛ فكيف يصح وقوع النفع اليوم /[١٨٣] ب/م] فيه؟ إذ يصير تقديره: لن ينفعكم اليوم اشتراككم وقت ظلمكم منذ ألف سنة، أو لا ينفعكم الشراككم اليوم وقت ظلمكم أمس؟

وجوابه: أن «إذ» هنا التعليل، وخرجت عن الظرفية ، فتقديره لن ينفعكم اشتراككم اليوم لعلة ظلمكم أمس.

﴿ وَسَّئَلُ مَنْ أَرْسَلُنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَانِ ءَالِهَةَ يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥]، إن قيل: قد ماتوا قبله بدهور فأين هم حتى يسألهم؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن المراد: سل كتبهم ومن بقى من أصحابهم، وما حكاه القرآن عنهم.

والثاني: /[٣٨٠] ألهم بعثوا له ليلة الإسراء في بيت المقدس أو في السماء فسألهم، وفيها إجماع الأنبياء وأديالهم على التوحيد، ويكفي في ذلك أن النصارى مع شركهم الظاهر يدعون التوحيد، ويصرحون بأن آلهة كل واحد منهم إله كامل، ثم يقولون: هم إله واحد، ويفتتحون كتبهم بقولهم: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد. فلو كان للشرك أصل في ملة من الملل لتعلقت به النصارى احتجاجاً واستئناساً، ولا نعلم النور والظلمة إلهين. وقد سبق الكلام معهم.

﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُ ، فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٤] [فيه أن الفاسق سريع القبول للباطل؛ لأن هذا تعليل لطاعتهم إياه بفسقهم]، كما سبق أن «إن» للتعليل، وسبب ذلك أن الفسق والباطل من واد واحد لخروجها عن الاعتدال ودخولهما في حيز الضلال، والجنس ميال إلى الجنس.

﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْرِ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨] فيه ذم الجدل بالباطل، وأن من الجدل ما يقصد به غلبة الخصم لا تحقيق الحق. ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدً أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَهُ مَثَلًا لِّبَنِيَ إِسْرَاءِيلَ ﴾ [الزخرف: ٥٩] هذا رد على النصاري في تألههم إياه.

﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدً ۚ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَهُ مَثَلًا لِّبَنِيَ إِسْرَاءِيلَ ﴿ ﴾ [الزخرف: ٥٩] رد على اليهود في تكذيبه وبمته وأمه.

﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَانِ وَلَدُّ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَلْبِدِينَ ﴿ ﴾ [الزحرف: ٨١] فيه وجهان:

أحدهما: فأنا أول الجاحدين للولد، أو الآنفين من إثباته.

ومنه قول الفرزدق:

# وأعبد أن تحجى كليب بدارم

أي: آنف من ذلك ولا أرضى به لعدم مكافأتهم لنا.

والثاني: أنا أول العابدين لله على تقدير ثبوت الولد؛ إذ مقصودي اتباع الحق وطاعة الله - عز وجل - [على أي حال] أو تقدير كان من التقادير الحقة. وهذا هو الصحيح، والأول ضعيف؛ إذ فيه جحد الولد على تقدير ثبوته، وهو تناقض وعناد، اللهم إلا أن يحمل / [١٨٤] على معنى: إن كان له ولد عندكم وفي اعتقادكم فأنا أول الجاحدين له على اعتقادي، وإنما أعبد الله وحده منزهاً عن ولد وغيره مما لا يليق به، فهذا يصح ويستقيم.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهُ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهُ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٨٤] اختلف في هذا؛ فقيل: هو فيهما بذاته، وهو قول القائلين: إنه في كل مكان بذاته.

وقيل: ليس في واحد منهما بذاته، وإلا لزم التحيز والتجسيم، وهو قول الأشعرية ومن وافقهم.

وقيل: هو في السماء فوق العرش بذاته وفى الأرض بعلمه وحكمه؛ كما يقال: فلان في مصر سلطان، وفى الشام هو سلطان، أي: في إحداهما بنفسه وفى الأخرى بحكمه. وهو قول أهل الحديث من الحنابلة وغيرهم.

[وأما الاتحادية فربما احتجوا بهذا على رأيهم في سريانه في جميع العالم].

قوله تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿ ﴾ [الزحرف: ٨٧].

أي كيف [وإلى أين] ينصرفون عن عبادة خالقهم إلى عبادة غيره؟ وهو من أدلة التوحيد.

ونظمه: لا شيء من آلهتكم بخالق لكم، والله خالق لكم، فلا شيء من آلهتكم / [٣٨٣ /ل] بإله وقد سبق في مواضع.

﴿ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمٌ ۚ فَسُوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٩] وعيدي محكم، أو منسوخ بآية السيف.

## القول في سورة الدخان

﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ مُّبَرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۞ ﴾ [الدخان: ٣] أي أنزلناه يعني القرآن.

﴿ أُمْرًا مِّنْ عِندِنَا ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ [الدحان: ٥] يحتج به على قدم القرآن المسموع؛ لأنه أمر الله والأمر قديم، وقد سبق القول فيه.

﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَاعَتِرِلُونِ ﴿ الدحان: ٢١] احتج بعض المعتزلة على شرف طائفتهم بأن اسمهم مشتق من عزل والاعتزال، و لم تذكر هذه المادة في القرآن إلا في سياق الخير، نحو: ﴿ وَأَعْتَرِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ وَأَدْعُواْ رَبّي عَسَى اللّهِ وَهَبْنَا لَهُ وَاللّهِ وَهُبْنَا لَهُ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ وَهَبْنَا لَهُ وَاللّهِ وَهُبْنَا لَهُ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ اللّهِ وَهُبْنَا لَهُ وَاللّهُ وَيَعْفُونَ وَيُعْفُونَ وَيُعْفُونَ وَكُولًا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلُ هُو أَذًى وَيَعْفُونَ وَكُولًا اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَكُلّا اللّهُ وَكُلّا اللّهُ وَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا تَقْرَبُوهُنّ حَتَىٰ يَطُهُرُنَ فَإِذَا تَطَهَرْنَ فَأَتُوهُنّ مِنْ وَكُونُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا تَقْرَبُوهُ وَلَا تَقْرَبُوهُ وَلَا تَقْرَبُوهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَتَعْرَلُونُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّمُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلا استشهاد]. وهو قد يكون في الخير، وقد يكون في الشر، فلا حجة فيه [ولا استشهاد].

وإن ساغ ذلك لهم ساغ للحوارج أن يقولوا: اسمنا مشتق من الخروج ﴿ اَللَّهُ وَلِيُ النَّذِيرَ وَاللَّذِيرَ وَاللَّهُ وَلِي الطَّلْعُوتُ الطَّبْعُوتُ اللَّذِيرَ وَاللَّهُ مِن الطَّبْعُوتُ اللَّذِيرَ وَاللَّهُ مِن اللَّهُ وَلَى الطَّلْمُنتِ أُولُلْتِيكَ أَصْحَبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ الله وزي الله الله وزي الله والله و

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [١/ ٨٧] ح [٨١] وابن ماجة [١/ ٣٣٤] ح [١٠٥٤] وابن خزيمة [١/ ٢٧٦] ح [٥٤٩] وابن حبان [٦/ ٤٦٥] ح [٢٧٥٩] والبيهقي [٢/ ٣١٢].

العلم، أو من الأشعريين أصحاب النبي على.

والنصاري من نصرة المسيح، ونحوه كثير لا صيور له إلا النقض على من استند إلى مثله.

﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّتٍ وَعُيُونِ ﴾ / [١٨٤ ب/م] [الدخان: ٢٥] إلى قوله: ﴿ كَذَٰ ٰلِكَ ۗ وَأُورَثُنَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ۞ ﴾ [الدخان: ٢٨] يعني بني إسرائيل، كما صرح به في الشعراء، وهو دليل على ألهم ورثوا أهل مصر من آل فرعون، على ما حكيناه في الأعراف.

قوله – عز وجل -: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَى اللَّهُ وَوَقَائِهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الدخان: ٥٦] استثناء منقطع، أي لكن الموتة الأولى قد سبق ذوقهم لها وانقطع.

وقد اختلف في الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع؛ فقيل: المتصل ما كان من الجنس، نحو: قام القوم إلا جماراً، وقيل في بطلان هذا: إنه لو قال في قوم ليس فيهم زيد: قام القوم إلا زيداً، كان استثناء منقطعاً مع أنه من الجنس، فعلى هذا: المتصل هو المخرج مما قبله بإلا أو نحوها، والمنقطع هو المذكور بعد إلا أو نحوها غير داخل فيما قبلها. وقال الشيخ شهاب الدين القرافي: المتصل /[١٨٤] هو الحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به ثانياً، والمنقطع ما احتل فيه أحد هذين القيدين، وهو أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً.

قلت: مثال الأول: جاء القوم إلا الفرس، ومثال الثاني: [جاء القوم] إلا أن زيداً آكل أو شارب، أو نحو ذلك.

#### القول في سورة الجاثية

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ عَلَيْهَا أَنَهُ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [الحاثية: ١٥] وقد سبق احتجاج المعتزلة به وجوابه.

﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَىهَهُ مَوَنَهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصْرِهِ عَنْ مَنِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿ ﴾ [الجاثية: ٣٣] يحتج به الجمهور على أن الله – عز وجل – هو يضل من يشاء، وتأوله الخصم على منع اللطف، وقد عرف جوابه.

﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَىهَهُ مَوَلَهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ عَضَوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿ ﴾ [الجاثية: ٢٣] يحتج به الجمهور أيضاً، وقد سبق القول أول البقرة.

﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَىهَهُ مَوَلَهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمِ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ عِشَوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿ ﴾ [الجاثية: ٣٣] هو نحو: ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِي مِّن بَعْدِهِ عَ ۗ وَتَرَى ٱلظَّلِمِينَ لَمَّا رَأُوا ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِن صَبِيلِ ﴾ [الشورى: ٤٤].

﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَخَيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَالِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُونَ ﴿ ﴾ [الجاثية: ٢٤] شبهتهم على إنكار البعث، وأسندوها بقولهم: ﴿ وَإِذَا تُتَلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُنَا بَيِّنَتِ مَّا كَانَ حُجَّهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ ٱلنَّتُواْ بِعَابَآبِنَآ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾ [الجاثية: ٢٥].

وجوابه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ مُحْمِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ جَمْعُكُرْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَالْحَالَةِ: ٢٦] ولم يبرهن عليه هاهنا لوجهين:

أحدهما: ألهم يلزمهم تصديق قوله في البعث، لقيام دليل صدقه على أيدي الرسل. وبالنظر في آيات الوجود سواء برهن أو لم يبرهن.

الثاني: اكتفاء بما قرره من براهين البعث في مواضعه، وقد يحتمل أنه ترك البرهان هاهنا

على البعث إشارة إلى وضوحه وعناد الخصم وعدم قبوله للحق، فالإعراض عنه وترك مكالمته أولى، وهو حكم الخصم المعاند المشاغب.

﴿ هَاذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية: ٢٩] يستدل به على أن النسخ حقيقة في النقل؛ لأن استنساخ الكتاب نقله من أصل إلى فرع. وفيه أقوال؛ أحدها هذا.

والثاني: أنه حقيقة في الإزالة لقولهم: نسخت الشمس الظل. أي: أزالته.

والثالث: /[١٨٥ أ/م] أنه مشترك بينهما، والإزالة أعم من النقل؛ لأنها قد تكون بالنقل وغيره، كإعدام الجوهر من مكانه من غير نقل، فهي أشبه أن يفسر ها النسخ؛ لأنها القدر المشترك.

﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقُّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدَّرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنَّا وَمَا خَنْ بِمُسْتَيِّقِنِينَ ﴿ ﴾ [الحاثية: ٣٢] فيه الفرق بين الظن واليقين؛ لإثبات أحدهما ونفي الآخر، وقد سبق الفرق بينهما.



# القول في سورة الأحقاف

﴿ مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمَّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّ أَنْذِرُواْ مُعْرِضُونَ ﴿ ﴾ [الأحقاف: ٣]، يحتج بها على انقراض العالم عند بلوغ أجله المسمى، خلافاً للفلاسفة في قولهم: هو أبدي /[٣٨٥ / ل] لا يزال. والخلاف معهم مبني على قدمه، وقد سبق.

﴿ قُلۡ أَرۡءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكُ فِي السَّمَوَاتِ اللَّهُ اَتُونِي بِكِتَبِ مِن قَبْلِ هَلذَاۤ أَوۡ أَثَرَةٍ مِّن عِلْمٍ إِن كُنتُمۡ صَلدِقِينَ ۞ ﴾ [الأحقاف: ٤] دليل على التوحيد، وتقريره هكذا: لا شيء من آلهتكم خالق في الأرض،ولا ذو ملك في السماوات، والإله الحق خالق في الأرض ذو ملك في السماوات؛ فلا شيء من آلهتكم بالإله الحق. وهما واضحتان.

﴿ قُلۡ أَرۡءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكُ فِي ٱلسَّمَوَاتِ ۖ ٱلْتُتُونِى بِكِتَبِ مِن قَبْلِ هَاذَاۤ أَوۡ أَثَرَةٍ مِّنۡ عِلْمٍ إِن كُنتُمۡ صَادِقِينَ ۞ ﴾ [الأحقاف: ٤] قيل: معناه حدثني أبي عن جدي، فيحتج به المحدثون على شرف علم الحديث والإسناد. وقيل: هو ضرب الرمل، فيحتج به الرمالون.

﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَ لِدَيْهِ أُفِّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقُّ فَيَقُولُ مَا هَلذَآ إِلَّا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿ ﴾ يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقُّ فَيَقُولُ مَا هَلذَآ إِلَّا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾

[الأحقاف: ١٧] إنكار منه للبعث، وجوابه قولهما له: ﴿ وَيُلَكَ ءَامِنَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ اللَّهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَل

﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَنتُ مِّمًا عَمِلُواْ ۗ وَلِيُوفِيّهُمْ أَعْمَالُهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الأحقاف: ١٩] يحتج به على أن للأعمال أثراً في تفاوت الدرجات؛ فيقال: إنه يقال لأهل الجنة: ادخلوها برحمة الله واقتسموها بأعمالكم.

﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ۚ كَذَالِكَ خَزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿ وَ الْأَحقاف: ٢٥] قيل: وهو عام حص بالحس لمشاهدتنا السماوات والأرض لم تدمر، والأشبه أنه عام أريد به الخاص، وهو ما يختص بقوم عاد من المساكن والأموال والأنفس ونحوها، بدليل: ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴿ وَالْمُوالُ وَالْأَنفُسُ وَنَوهَا، بدليل: ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴿ وَالْمُوالُ وَالنَفْسُ وَنَوها، بدليل: ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ إِلَّا عَلَى أَرضَ عاد.

﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْحِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا أَنصِتُواً فَلَمَّا قَضِى وَلَّوۡا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿ يَنقَوْمَنَا قَضِى وَلَّوۡا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿ يَنقَوْمَنَا قَاضِى وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴾ [الأحقاف: ٢٩] إلى قولهم: ﴿ يَنقَوْمَنَا أَجِيبُواْ دَاعِي ٱللّهِ وَءَامِنُواْ بِهِم يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَثُجُرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ أَجيبُواْ دَاعِي آللّهِ وَءَامِنُواْ بِهِم عَلَى وجود الجن، وأن منهم مسلمين.

وقولهم: ﴿ قَالُواْ يَنقَوْمَنَاۤ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَبَا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٠] لعلهم كانوا على دين التوراة، فلذلك خصوا بالذكر موسى دون عيسى.

﴿ فَاصِّبِرْ كُمَا صَبَرَ أُوْلُواْ الْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ أَلَهُمْ يَوْمَ يَرُوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَهَارٍ "بَلَغٌ فَهَلَ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَسِقُونَ ﴿ وَإِذْ يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَهَارٍ بَلَكُ فَهَلَ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَسِقُونَ ﴿ وَإِذْ الْاحقاف: ٣٥] قبل: هم جميع الرسل، وقبل: هم الخمسة المذكورون في قوله: ﴿ وَإِذْ اللّهَ عَلَىٰ اللّهُ عَرْيَمَ اللّهُ عَرْيَمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى اللّهِ مِن اللّهِ مِن اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَيْكُ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ عَلَا اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَيْكَ أَلُهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ الللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ

ويحتمل ألهم المذكورة قصتهم في سورة هود، وهم سبعة لقوله في آخرها: ﴿ وَكُلاً تُقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُتَّبِتُ بِهِ عُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِي هَالِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَمَوْعِظَةٌ وَمَوْعِظَةٌ لِهُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءَ ٱلرُّسُلِ مَا نُتَّبِتُ بِهِ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِي هَالِهِ اللّهِ وَلَقَدْ كُورَىٰ لِللّمُؤْمِنِينَ ﴿ اللّهُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

# القول في سورة محمد

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَبِّمٍ لَ كُفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّعَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالْهُمْ ﴿ ﴾ [محمد: ٢] عطف حاص على عام، وهو يدل على أن الإيمان بالقرآن أخص وأفضل أنواع الإيمان، وهو كذلك؛ لأنه يشمل جميع أنواع الإيمان وغيرها من القصص والأخبار والأحكام.

﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَىٰ إِذَا أَثَخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَثَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَىٰ تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أُوزَارَهَا ۚ ذَٰ لِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَاَ نَتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن مَثَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَىٰ تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أُوزَارَهَا ۚ ذَٰ لِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَاَ نَتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِيَبَلُواْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَلَهُمْ ﴿ ﴾ [محمد: ٤] يَتَجُع به على جواز أسر الكفار إذا ظفر هم في الحرب، وعلى نسخها لآية الأنفال: ﴿ مَا كَانَ لَنِي إِن يَكُونَ لَهُ مَ أُسْرَىٰ حَتَىٰ يُثْخِرِ فَى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا كَانِ لَنِي إِنْ يَكُونَ لَهُ مَ أُسْرَىٰ حَتَىٰ يُثْخِرِ فَى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْاَحْرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزً حَكِيمُ ﴿ وَلَا نَفْالَ: ١٧٤ أَو أَن هذه كان حكمها إلى غاية الإنخان، وقد حصلت فلا يكون نسخاً، بل انقضاء حكم بانقضاء مدته كالإجازة.

﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَى إِذَاۤ أَثَّخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَثَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَىٰ تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أُوزَارَهَا ۚ ذَٰ لِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَاَنتَصَرَ مِنْهُمْ فَإِمَّا مَثَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَىٰ تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أُوزَارَهَا ۚ ذَٰ لِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَاَنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَاكِن لِيَبْلُواْ بِعَنْكُمُ مِنْهُمْ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَلَهُمْ فَ وَلَاكِن لِيَبْلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَلَهُمْ فَ ﴾ وَلَايَكُواْ بَعْضَمَ بَعْضَ مِن الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى المُعْلَى الله عَلَى الله

وأجيب بأنه خالق لأفعالهم، عالم بما سيكون منهم، غير أنه أراد أن يظهر ما في علمه ليكون أمارة على حكمه وعدله في حكمه.

﴿ مَّثَلُ ٱلْجُنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَاۤ أَنْهَرُ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَرُ مِّن لَّمَ يَتَغَيَّرُ طَعْمُهُ، وَأَنْهَرُ مِّنْ عَسَلٍ مُصَفَّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلتَّمَرَتِ طَعْمُهُ، وَأَنْهَرُ مِّنْ عَسَلٍ مُصَفَّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلتَّمَرَتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَبِّهِم كُمَنْ هُوَ خَلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿ اللهِ الحمد: ٥ ] يحتج بها على النعيم والعذاب الحسيين، ومثل ذلك كثير؛ خلافاً للفلاسفة والنصارى.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَى إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُولَتِهِ مَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُومِهِمْ وَٱتَّبَعُواْ أَهْوَآءَهُمْ ﴿ ﴾ [محمد: ١٦] أي خلقا.

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدَى وَءَاتَنهُمْ تَقْوَلهُمْ ۞ ﴾ [محمد: ١٧] يستدل به على قبول الإيمان والهدى والزيادة والنقصان.

﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتُهُمْ وَكَرَلَهُمْ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّيء ومقدماته تدل ذِكْرَلَهُمْ ۚ ﴿ ﴾ [محمد: ١٨] يستدل به على قرها؛ لأن علامات الشيء ومقدماته تدل على قربه، وقد سبق أن القرب والبعد أمران إضافيان.

﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ ﴿ أُولَتَبِكَ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَرَهُمْ ﴿ فَ الْحَمد: ٢٢ - ٢٣] يحتج به على جواز لعن يزيد، وقد اختلف فيها؛ فمنهم من منعه حسماً لمادة الترقي إلى من فوقه، ومنهم من أجازه لفجوره وقطعه الرحم الواجب صلتها.

وقد حكي عن أحمد أنه سئل عن لعن يزيد؛ فقال: ألا يجوز لعن من لعنه الله في كتابه؟ ثم تلا هذه الآية. فقيل له: [لم لا] تلعنه أنت؟ فقال: ومن لعنت أنا حتى ألعن يزيد. فمن الناس من اقتدى بفعل أحمد في الترك، ومنهم من اقتدى بفتياه في اللعن.

ويحتمل أن يقال: من غلبت عليه الحمية لله ورسوله وإنكار المنكر جاز أن يلعنه، ومن غلبت عليه عصبية الرافضة لم يجز له ذلك؛ فليتفقد الإنسان نيته وقصده، فإنما الأعمال بالنيات (١).

﴿ وَلَنَبْلُونَكُمْ حَتَىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّبِرِينَ وَنَبْلُواْ أَخْبَارَكُرْ ﴿ الْحَمد: [محمد: ٣١] علم الله على ضربين: حاص به، وعام يشركه فيه خلقه، وهو الذي يقوم به الحجة عليهم، وهو المراد هاهنا، أي: حتى نعلم المجاهدين وغيرهم علماً مشتركاً تقوم به الحجة، وأظن هذا قد سبق.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) منهاج السنة [٤ /٧٧٥].

#### القول في سورة الفتح

﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ، عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَّطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح: ٢] قيل: ما تقدم من ذنب أبيك آدم، وما تأخر من ذنب أمتك.

وقيل: على ظاهره في جواز وقوع الصغائر من الأنبياء. ويدل على ضعف الأول مخالفته للظاهر، وأنه على قام حتى تورمت قدماه فقيل: أليس قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: «أفلا أكون عبداً شكوراً» (١) فدل على اختصاص الآية به دون غيره.

﴿ هُو اللَّذِى أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُواْ إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِ وَلِلّهِ جُنُودُ السَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ ﴾ [الفتح: ٤] يحتج به على قبول الإيمان الزيادة والنقصان / [١٨٦ م/ب].

قوله – عز وجل – ﴿ قُل لِلْمُحَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنَا وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبُكُرْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ ﴾ [الفتح: ١٦] احتج بها الجمهور على صحة خلافة أبي بكر – رضوان الله عليه – وتقريره: المخلفين من الأعراب أمروا بطاعته أو بطاعة مستخلفه، وكل من كان كذلك فهو صحيح الخلافة؛ فأبو بكر صحيح الخلافة.

أما الأولى فلأن المراد بالمخلفين هم الذين تخلفوا عن تبوك، وقد أخبر الله – عز وجل – ألهم سيدعون إلى قتال قوم أولي بأس شديد، وأن الداعي لهم إلى ذلك واجب الطاعة؛ لتوعدهم على مخالفته والتولي عنه، وهذا الداعي إما أبو بكر فيحصل المقصود أو عمر، وهو خليفة أبي بكر وفرع عليه، وإذا وجبت طاعة عمر – رضي الله عنه – صحت خلافته، ويلزم صحة خلافة مستخلفه أبي بكر / [٣٨٨ /ل]، وإنما قلنا: إن هذا الداعي أحد الرجلين؛ لأن القوم أولي البأس الشديد إما بنو حنيفة والمجاهد لهم أبو بكر، أو فارس والروم والمجاهد لهم عمر.

وأما الثانية: فلأن من لا يكون صحيح الخلافة لا تحب طاعته، أو نقول: لألهم توعدوا على مخالفته بالعذاب الأليم، ووعدوا على طاعته بالأجر الحسن؛ وكل من كان كذلك كان صحيح الخلافة إلا من وجبت طاعته وحرمت مخالفته.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري [۱/ ۳۸۰، ۶/ ۱۸۳۰، ۵/ ۲۳۷۰] ح [۸۷۰، ۲۰۰۹، ۲۰۱۶] ومسلم [۱/ ۲۱۷] ح [۲۱۸۱] ح [۲۸۷۱]

واعترض الشيعة [لعنهم الله] على هذا بأن قالوا: لا نسلم أن المحلفين أمروا بطاعته، قوله: المحلفون هم الذين تخلفوا عن تبوك، قلنا: لا نسلم، وإنما هم المحلفون عن الحديبية، وقد تخلف عنها جماعة من المنافقين كما ذكره المفسرون، والذي يدل على أن هؤلاء المحلفين غير أولئك اختلافهم في علة التخلف، فهؤلاء مخلفو الحديبية قالوا: (شغلتنا أموالنا وأهلونا). وأولئك مخلفو تبوك؛ قالوا: (لا تنفروا في الحر)، ومنهم من قال: (ائذن لي ولا تفتني)، يعني بنساء الروم إذا غزاهم افتتن بهن. وإنما وقع الاشتباه من اشتراك لفظ المحلفين بين مخلفي الحديبية وتبوك.

قوله: وهذا الداعي إما أبو بكر أو عمر، قلنا: لا نسلم، وإنما يصح هذا أن لو ثبت أن المخلفين بين مخلفي الحديبة وتبوك.

قوله: القوم أولو البأس الشديد إما بنو حنيفة أو فارس؛ قلنا: لا نسلم، وإنما هذا بناء منكم على أن الداعي أبو بكر أو عمر، وهو ممنوع على ما سبق، وإنما أولو البأس الشديد هوازن، والداعي إلى قتالهم هو النبي الله وهو مفترض الطاعة بلا خلاف(١).

وقد ذهب جماعة من جلة / [۱۸۷ أ/م] المفسرين إلى ألهم هوازن، وقد ثبت أن الداعي إلى قتالهم هو النبي ﷺ، وجدير هوازن أن يكونوا أولي بأس شديد، والله – عز وجل – يقول للمؤمنين: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۚ وَيَوْمَ حُنيْنٍ ۚ إِذَ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۚ وَيَوْمَ حُنيْنٍ ۚ إِذَ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنيْنٍ لِإِنْ إِذَ رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَيْبَهُمُ مَّ وَلَيْتُهُمْ مُدْبِرِينَ هِ ﴾ [التوبة: ٢٥] وحسبك منهم قوم لم ينتصف منهم إلا بالمعجز الإلهي النبوي حيث رماهم بقبضة تراب، فقال الله – عز وجل –: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِكِرَ اللَّهُ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكِرَ اللّهَ وَهُوارَنَ مِنهُ بَلاّ عَلَيْمٌ ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكَ اللّهَ وَهُوارَنَ الله وهوازن، لا في مخلفي تبوك وأبي بكر وفارس أو بني حنيفة. الحديبية ورسول الله وهوازن، لا في مخلفي تبوك وأبي بكر وفارس أو بني حنيفة.

واعلم أن الخلاف في هذه الآية وهذه المسألة مبني على أولي البأس الشديد من هم؟ وقد اختلف فيه المفسرون – كما ذكره ابن عطية وغيره – ومع الخلاف لا يمكن الجزم بشيء.

﴿ تُحَمَّدُ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ ٓ أَشِدَّاءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَنَهُمْ رُكَّعًا شُجَدًا يَبْنَعُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَا السَّجُودِ ۚ ذَٰ لِكَ سُجَّدًا يَبْنَعُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَا السَّجُودِ ۚ ذَٰ لِكَ

<sup>(</sup>١) انظر منهاج السنة [٨/٤ ٥ - ٥١٩].

مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَانِةِ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَرَرْعِ أَخْرَجَ شَطْعَهُ، فَعَازَرَهُ، فَٱسْتَعْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَدِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ ﴾ [الفتح: ٢٩] حلافاً لليهود والنصارى.

لنا: أنه ﷺ / [٣٨٩ ل] ادعى النبوة وأتى بالمعجز، وكل من فعل ذلك فهو رسول الله؛ فمحمد رسول الله، وجميع هذه المقامات قد سبق تقريرها على اليهود في إثبات المسيح إلا كونه أتى بالمعجز، والدليل عليه من وجوه:

أحدها: أنه أتى بالقرآن، وهو غير كاتب ولا قارئ ولا مدارس بالعلوم؛ فتحدى به العرب الفصحاء؛ فأعجزهم أن يعارضوه، وذلك بعد كل شك وسؤال يورد يقتضي أنه معجز، وقد تقرر هذا في مواضع من هذا التعليق.

الثاني: أن القمر انشق له معجزاً استفاض ذلك في السنة بعد أن تواتر في القرآن.

الثالث: تسليم الحجر عليه.

الرابع: نبع الماء من بين أصابعه حتى سقى حيشاً وتطهروا منه.

الخامس: أنه أشبع جيشاً عشرين ألفاً وزودهم حتى ملؤوا أوعيتهم من نحو سبعة أو ثمانية آصع.

السادس: تسليم الشجر عليه.

السابع: إخباره بالغائبات فلم يخرج شيء منها.

الثامن: إخباره عن قصص الماضين، فوافق ما عند أهل الكتاب.

التاسع: تظليل الغمام له [وميل ظل] الشجرة عليه لتظله.

العاشر: أنه رمى هوازن - هم عشرون ألفاً - بكف تراب فملاً أعينهم جميعهم فانكسروا.

وهذا قليل من كثير من معجزاته في فمن وفق علم بالضرورة صحتها لتواترها عند المسلمين على كثرتهم تواتراً لفظياً أو معنوياً، ثم علم بالضرورة أن من ظهر ذلك على يده نبي صادق.

وأيضاً فإن محمداً الله إما أن يكون نبياً صادقاً أو ملكاً ما حقاً، فالثاني باطل، فالأول حق، أما الحصر فلأنه لا /[١٨٧ ب/م] قائل بثالث؛ لأن المسلمين يقولون: هو نبي صادق، والخصم ممن ينكر نبوته يقول: هو ملك ما حق، أعطي نصرة وسعادة حتى قهر أعداءه ومحقهم، ثم استولى على دعوى النبوة.

وأما بطلان كونه ملكاً كما زعموا فلأن العادة المطردة والاستقراء التام استمر

بانقراض دول الملوك وسياساتهم بموقم، ودولة محمد الله باقية مستمرة نحو ألف سنة، وهي في زيادة وقوة، وذلك يدل على أنه ليس بملك كما زعموا، وينتظم الدليل هكذا: لا شيء من دول الملوك بباق بعدهم، ودولة محمد باقية بعده؛ وذلك ينتج المطلوب. وإذا انتفى كونه ملكاً ما حقاً تعين أنه نبي صادق؛ ضرورة انحصار الحكم في أحد القسمين عند انتفائه عن الآخر، وقد بسطت هذا غير هاهنا.

والرافضة لما رأوا قوة هذا الدليل فزعوا إلى التأويل، فتارة حملوا ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ مَ عَلَى الْهِلِ البيت وأتباعهم ومن أحبهم، دون من تحامل عليهم ونكث عهدهم، وجعلوه من باب العام المخصوص، أو المراد به الخاص، وتارة حملوا الكلام في الكفار على العهد، لا الاستغراق، أي ليغيظ هم الكفار المعهودين في عصرهم، أو من أبغضهم عناداً بغير حق،أما من أبغضهم بتأويل واجتهاد مستنداً إلى حجة أو شبهة، فلا نسلم دخوله تحت هذا الوعيد، وربما منعوا المقدمة القائلة: كل من غاظوه فهو كافر؛ لأن القرآن إنما دل على أن كل كافر يغتاظ من الصحابة بالضرورة، وإنما تنعكس هذه إلى أن بعض من يغتاظ منهم كافر ، وحينئذ يكون كبرى القياس جزئية، فلا ينتج، وهذا المنع أجود من تأويلهم.

#### القول في سورة الحجرات

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَيْهُ وَٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعً عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١] أي لا تسبقوه بالرأي والكلام، وسبب الآية يدل عليه، وهو تنازع أبي بكر وعمر [كرم الله وجوههما] في تولية الأقرع بن حابس أو القعقاع بن عمرو.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُواْ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿ ﴾ [الحجرات: ٢]، فيه احترام النبي ﷺ وتوقيره وحبوط العمل بالتفريط في حسن الأدب معه / [١٨٨ أ/م]، وهذا مستمر بعد موته كحال حياته، بلغ أبلغ.

﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَا فِتَبَيَّنُواْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَالَةِ فَتُصَبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَلِهِ مِينَ ﴿ الحجرات: ٦] اعلم أن الناس إما معلوم العدالة فيقبل حبره، أو معلوم الفسق فلا يقبل حبره، أو مجهول الحال فيقبل حبره، أبو حنيفة دون الشافعي، ظاهر هذه الآية مع أبي حنيفة؛ لأنه أمر بالتبيين والتثبت عند حبر الفاسق. ومفهومه أن عند غيره لا يجب ذلك بل يقبل، وذلك يتناول القسمين الآخرين كأنه قال: إن أحبركم فاسق فتبينوا وإلا فاقبلوا. ولعل مأخذ الخلاف أن شرط قبول الخبر العلم بعدالة الراوي، فلا يقبل حبر [المجهول لعدم العلم بعدالته، أو عدم العلم بفسقه فيقبل حبر المجهول] إذ ليس معلوم الفسق، وهو ظاهر الآية كما قلنا، ثم يتفرع على هذا قبول المرسل: وهو ما ليس معلوم الفسق، وهو ظاهر الآية كما قلنا، ثم يتفرع على هذا قبول المرسل: وهو ما شقط من إسناده راو تابعي عند المحدثين ومطلق عند غيرهم؛ لأن الراوي الذي سقط ذكره مجهول والخلاف والأحوط أن لا يقبل.

 أحدها: ﴿ ﴿ هَلْذَانِ خَصْمَانِ آخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابُ مِن نَارِ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهُ ٱلْخَمِيمُ ۞ [الحج: ١٩].

وثانيها: ﴿ وَدَاوُردَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ تَحْكُمَانِ فِي ٱلْحُرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وثالثها: قول يوسف عليه السلام: ﴿ يَلْصَلْحِبَى ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَاكُ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا أَسْمَاءٍ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآوُكُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَن ۚ إِن ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَاوُكُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَن ۚ إِن ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا سَمَّيْتُمُوهَا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَالِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْتُرُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠].

ورابعها: قوله ﷺ: ﴿ اثنان فما فوقهما جماعة ﴾ (١) فأخبر بالجماعة عن اثنين.

وخامسها: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۗ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَنهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۗ وَٱلْمَلَتِ كَةُ بَعْدَ ذَالِكَ ظَهِيرٌ ۞ ﴾ [التحريم: ٤].

وسادسها: أن الحمع ضم شيء إلى غيره، وهو موجود في الاثنين.

واحتج به الآخرون بوجوه:

أحدها: قول ابن عباس لعثمان: ليس الأخوان أحوة في لسان قومك، فلم ينازعه في

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة [١/ ٣١٢] ٩٧٢] والحاكم [٤/ ٣٣٤] ورواه البيهقي [٣/ ٩٢] والله البيهقي [٣/ ٦٤] والدارقطني [٣/ ٢٤٨] ورواه أحمد [٥/ ٢٥٤] والطبراني في المعجم الكبير [٨/ ٢٤٨/ ٧٩٧٤] والبخاري في صحيحه في ترجمة بابل [٢/ ٢٦٨/ ٢٥٨].

ذلك، وإنما احتج بالإجماع وذلك في حجب الأم بالأحوين.

الثاني: لو كان الاثنان أقل الجمع لصح أن يقال: رأيت رجلين ثلاثة أو ثلاثة رجلين، أو رأيت الرجلين كلهم أو الرجال كلاهما، وليس كذلك بإجماع.

الثالث: أن أهل اللغة وضعوا لكل واحد من التثنية والجمع باباً [وصيغة غير] ما وضعوا للآخر، فقالوا: مسلمان ومسلمون، ورجلان ورجال، فدل على التغاير.

والجواب عن حجة الأولين / [١٨٨ ب/م] أما عن الأول: فإن الطائفة تصدق على الواحد والجماعة، والطائفتان جماعة، فرد إليهما ضمير الجمع باعتبار أفرادهما، ثم عاد إلى ضمير التثنية في: ﴿ وَإِن طَآبِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأُصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتَ ضمير التثنية في: ﴿ وَإِن طَآبِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَيتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَىٰ تِفِيءَ إِلَىٰ أُمْرِ ٱللّهِ فَإِن فَآءَتَ فَأَصْلِحُواْ بِينَهُمَا عِلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَيتِلُواْ ٱلّتِي تَبْغِي حَتَىٰ تِفِيءَ إِلَى آمْرِ ٱللّهِ فَإِن فَآءَتَ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُواْ إِنَّ ٱللّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ هِي الطائفين جهتي تثنية وجمع فرد إليهما ضمير الجمع باعتبار الفريقين، فحاصله أن في الطائفين جهتي تثنية وجمع فرد إليهما ضمير الجمع والتثنية بالاعتبارين، وكذا القول في: ﴿ \* هَلذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ فَٱلّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِن نَّارِ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْخَصِمُ فَي ﴾ [الحج: ١٩]، والتثنية بالاعتبارين، وكذا القول في: ﴿ \* هَلذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفُرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِن نَّارٍ يُصَبُ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱخْمِيمُ فَي ﴾ [الحج: ١٩]، هوضعه.

وعن الثالث: أن الضمير في ﴿ وَدَاوُردَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحُكُمَانِ فِي ٱلْحُرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَلهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨] عائد إلى سليمان وداود المتحاكمين إليهما وهم جماعة.

وعن الرابع: أن المراد صاحبا السجن وقومهما.

وعن الخامس: أن الاثنين جماعة في حكم الصلاة، وحصول أصل فضيلة الجماعة، لا أهما جماعة في اللغة؛ لأنه على إنما بعث لبيان أحكام الشرع لا اللغة.

وعن السادس: أن: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ۖ وَإِن تَظَهُرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللّهَ هُوَ مَوْلَنهُ وَجَبْرِيلُ وَصَالِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۗ وَٱلْمَلْتِبِكَةُ بَعْدَ ذَالِكَ ظَهِيرٌ ۞ ﴾ [التحريم: ٤] كناية عن إرادتكما التي مبدؤها القلب، أو تثنية لفظية لئلا يجمع بين تثنيتين لو قال: قلباكما.

وعن السابع: أن الجمع أخص مما ذكرتم، وهو ضم شيء إلى أكثر منه، وهو غير موجود في التثنية.

وقد أورد على هذه / [٣٩٢] المسألة، إشكال وهو أنه إن أريد أن الاثنين أقل جمع الكثرة فأقله أحد عشر على ما صرح به أهل العربية: أن جمع القلة ما بين الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة ما فوق ذلك. وإن أريد أقل جمع القلة فمقتضى كلامهم أعم من ذلك؛ لأهم جعلوا من جمع القلة الجمع السالم، نحو مسلمين ومسلمات، ﴿ وَمَا أَمُوالُكُمْ وَلَا أَوْلَلِكُمْ عِندَنا زُلْفَى إِلّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا فَأُولَتِكَ هَمُ جَزَآءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَتِ ءَامِنُونَ ﴿ إِسَاءً: ٣٧].

ويمكن أن يجاب عنه بأن الجمع ضم شيء إلى غيره، وهو من حيث هو أعم من جمع القلة والكثرة لانقسامه إليهما، فجاز أن يراد به أن الاثنين أقل الجمع المطلق من حيث هو، وهو ما صح أن يرد إليه ضمير الجمع.

واستدل بالآية على أن الفاسق لا يخرج عن وصف الإيمان؛ لأن البغي فسق والباغي فاسق، وقد أطلق عليه وصف الإيمان في قوله – عز وجل – ﴿ وَإِن طَآبِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اَقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَنْهُمَا عَلَى اللَّأُخْرَىٰ فَقَتِلُواْ الَّتِي تَبْغِى كَتَّىٰ تَغِيْ يَقِيءَ إِلَى أُمْرِ اللَّهِ فَإِن فَآءَتُ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُواْ أَلِيَ اللَّهَ يَجُبُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّ

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰۤ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن فَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ بِٱلْأَلْقَابِ بِئِسَ ٱلْإَسْمُ لِنَسَاءً عَسَىٰٓ أَن يَكُن خَيْرًا مِّنْهُنَ وَلَا تَلْمِزُواْ أَنفُسكُرْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَابِ بِئِسَ ٱلْإَسْمُ ٱلفَّسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ وَمَن لَمْ يَتُبُ فَأُولَتِ لِكَ هُمُ ٱلظَّامِدُونَ ﴿ ﴾ [الحجرات: ١١] الفسوة فيكون قسيماً للقوم، وقسيم المرجال؛ لأنه قابله بالنساء فيكون قسيماً للقوم، وقسيم الشيء استحال أن يدخل تحته ويكون قسماً منه / [١٨٩ أ /م] ولقول الشاعر:

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الصلح [٢٧٠٤].

وما أدري وسوف إخـــال أدري أقــوم آل حصــن أم نساء

والاستدلال به كما سبق، ولأن القوم مشتق من القيام بالأمور، وهو وصف الرجال لا النساء، والرجال قوامون على النساء، ولأن العرب تقول: يا لقومي، وإنما يستغاث ويستنجد بالرجال لا النساء.

واعترض على الأولين بأنه إنما اختص القوم فيهما بالرجال لقرينة المقابلة والتقسيم؛ فلعله لو لا ذلك لما دل.

وعلى الثالث بأن النساء لهن حظ في القيام بالأمور: كخدمة المنازل وتربية الأولاد ونحوه.

وعن الرابع بأنه معارض بقولهم: هذه امرأة من قومي، ولولا صدق القوم على النساء لما صح ذلك.

واحتج الآخرون بوجوه:

أحدها: قوله – عز وجل –: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ﴾ [الشعراء: ١٠٥] ونحوه، وهو يتناول النساء.

الثاني: ما سبق من قولهم: هذه امرأة من قومي.

الثالث: لو وصى لقومه دخل النساء.

الرابع: أن الرجال والنساء كل منهما يتقوم بالآخر في التناسل والوجود، فمعنى القوم موجود فيهما / [٣٩٣ / ل].

واعترض على الأولين بدخول النساء في القوم تبعاً لتغليب الرجال.

وعلى الثالث بأنهن دخلن بقرينة الوصية، وأن مقصودها البر وصلة الرحم.

وعلى الرابع بأن القوم راجح في الرجال، ولذلك كان النسب شرفاً ودناءة مختصاً هم.

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقَنَكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآبِلَ لِتَعَارَفُوٓا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣] هذا في مشروعية علم النسب وتفاصيله في الكتب.

﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۗ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ أُولِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمً فِي قُلُوبِكُمْ أَوْلِن اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمً فِي قُلُوبِكُمْ أَوْلِن اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمً فِي قُلُوبِكُمْ أَوْلِن اللَّهَ عَلَى أَن الإِيمان غير الإسلام؛ لأنه سلب الإيمان وأثبت المحرات: ١٤] يحتج به على أن الإيمان غير الإسلام؛ لأنه سلب الإيمان وأثبت

الإسلام فاقتضى التغاير، وهو كذلك لغة وشرعاً ومركباً منهما.

أما لغة: فالإيمان التصديق ومحله القلب، والإسلام الانقياد ومحله القلب والبدن جميعاً، فهو أعم، والتغاير حاصل، وهذا وهو المراد بالآية، أي: لم تؤمنوا بقلوبكم، وإنما أسلمتم، أي: انقدتم بظواهركم.

وأما شرعاً: فلأن النبي الله فسر الإيمان في حديث جبريل بالتصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، وهي الشهادتان وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج، والتغاير أيضاً حاصل؛ لأن عمل القلب غير عمل البدن، وما تعلق بالباطن غير ما تعلق بالظاهر.

وأما مركبا منهما: فالإيمان لغة: التصديق، والإسلام شرعاً ما ذكر من الأعمال الظاهرة وهما متغايران، وإن كان العمل الظاهر قد [يلزم التصديق] / [١٨٩ ب/م]، والتصديق قد يترتب عليه العمل الظاهر، والإسلام لغة: الانقياد بالباطن أو الظاهر أو هما، والإيمان شرعاً: التصديق بالله – عز وجل – وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر (١)، وهما متغايران، وإن كان التصديق هذه الأركان قد يترتب عليه الانقياد الظاهر، والانقياد بالطاهر قد يلزمه التصديق هذه الأركان، أما التصديق هما والانقياد بالباطن فهما واحد أو متلازمان.

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَهْدُواْ بِأَمُوالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُولَتِهِكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥] إن قيل: هذا تعريف الشيء نفسه.

قلنا: ليس كذلك، بل هو تعريف الإيمان الشرعي باللغوي، أي: إنما المؤمنون شرعاً الذين آمنوا لغة، أي: صدقوا بالله ورسوله، وهو كقوله – عليه الصلاة والسلام – لجبريل حين سأله عن الإيمان: «الإيمان أن تؤمن بالله» إلى آخره.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) انظر شرح البيجوري على الجوهرة [ص / ٤٣].

# القول في سورة قَ

﴿ بَلْ عَجِبُواْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنَهُمْ فَقَالَ ٱلْكَافِرُونَ هَلذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [ق: ٢] سبق القول في أول سورة يس وغيرها.

﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۚ ذَٰ لِكَ رَجْعُ بَعِيدٌ ﴾ [ق: ٣] هذه شبهة منكري البعث من الكفار وتقريرها: أننا بالموت نصير / [٣٩٤ /ل] تراباً، والتراب استحال أن يرجع بشراً سوياً، فنحن نستحيل أن نرجع بعد الموت بشراً كما كنا.

والجواب: ما أشار الله – عز وجل – إليه بقوله – عز وجل –: ﴿ قَلْ عَلَمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ۗ وَعِندَنَا كِتَبُ حَفِيظٌ ۞ ﴾ [ق: ٤] وتقريره أن يقال: أما قولكم: إنا نصير بالموت تراباً؛ فصحيح، وأما قولكم: التراب استحال أن يرجع بشراً سوياً؛ فباطل ممنوع، بل هو ممكن، وبيان إمكانه أن الإنسان ينحل بدنه بعدما تنقص الأرض والبلى منه إلى جواهر حافظة لصورها باقية، ونحن نعلم أعيان تلك الجواهر وأماكنها من الأرض ومن بدن الإنسان، فنحن نؤلف تلك الأجزاء بعضها إلى بعض بعلمنا وقدرتنا، ثم ننشئ عوضاً عما نقصت الأرض منه، ثم نعيده بشراً سوياً، وهذا أمر ممكن لا ينكره العقل ولا يقصر عن إدراكه، وإنما ضل هؤلاء من حيث الجهل، إذ نزلوا الممكن البعيد عنهم منزلة المستحيل في نفسه، فاختلط عليهم الحق بالباطل والصواب بالخطأ.

﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ فَهُمۡ فِي أَمۡرٍ مَّرِيجٍ ۞ ﴾ [ق: ٥] أي: محتلط، وينتظم الدليل هكذا: الجسم ينحل إلى جواهر معلومة المحال، وكل ما كان كذلك أمكن إعادته، فالجسم أمكن إعادته، والأولى ثابتة هذه الآية، والثانية واضحة على ما قررنا، ولنضرب لبعث الأجساد أمثلة تقربه:

أحدها: أن الأرواح كطيور فارقت أبراجها وأقفاصها والهدم البرج بعد مفارقتها، فإذا أريد عودها إليه أعيد عامراً ثم عادت إليه.

الثاني: / [١٩٠ أ/م] أن الناس في حياتهم وموقم وبعثهم كقوم تجردوا عن ثياهم ثم صاح هم صائح لأمر مهم، فبادر كل منهم إلى ثوبه فدخل فيه ثم أجاب، والجسد كالثوب، وقد بينا إمكان إعادته وأنه سيعود.

الثالث: أن الحسم كعقد انقطع سلكه، فإذا أريد إعادته منظوماً التقط حبه من مواضعه ثم نظم في سلكه.

الوابع: أن شبكة العنكبوت قد تنخرق وتنقطع فيتجرد عنها ثم تعود فيعود إليها. الخامس: السيف يجرد من غمده ثم يرث الغمد ويخلق، ثم يجدد وإليه يعاد السيف فيغمد.

السادس: النحل يفارق بيته الذي بناه فربما خرب ثم يعاد فيعاوده، ونظائره كثيرة ما بين قريب في التمثيل وبعيد ومتوسط، وأقربها التمثيل بالطير والقفص، إذ الروح كطائر في قفص مربوط في رجله خيط طويل فهو يطير ما بين اليوم والليلة مرة أو مراراً ثم يجذب بذلك الخيط فيعود، فإذا انفلت من ذلك الخيط طارت وطالت/ [٣٩٥ /ل] غيبته وتكسر القفص، فإذا كان وقت عوده جدد القفص كما كان وعاد الطير إليه كما كان [وهكذا حال النفس مع البدن، تفارق في حال النوم وتعاود لارتباطها بالبدن، وبالموت ينحل رباطها إلى البعث ثم يعاد الجسم بعد بلائه فتعاود سكناه.

وربما ضحك الفيلسوف ومنكر البعث من هذا التقريب، وهو أحق أن يضحك من عقله، إذ لا يشك عاقل في إمكان ما ادعيناه وتسهيل تصور البعث بما قربناه.

﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمْ كَيۡفَ بَنَيۡنَهَا وَزَيَّنَهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوحٍ ۞ ﴾ [ق: ٦] يعني السماء لا فرج فيها، وهو لا ينفي قبولها للخرق والالتئام كما سبق، كالثوب الصحيح يقبل الانقطاع.

ثم من العجب قولهم: إن التراب استحال أن يعود بشراً سوياً، مع تسليمهم أو أكثرهم

أن آدم خلق من تراب فكان بشراً سوياً.

﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأُوَّلِ ۚ بَلَ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خُلْقٍ جَدِيدٍ ﴿ قَا اللهِ اللهُ ا

وأما بطلان اللازم؛ فلأن الخلق الأول قد وجد منا، ويلزم ذلك أنا لم نعجز عنه، وإلا لما وجد، وأما بطلان الملزوم فلاستحالة وجوده مع انتفاء اللازم، وثم معنى الآية: أننا ما عيينا عن الخلق الأول حتى نعيا عن الثاني.

﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأُوّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِي لَبْسِ مِّنْ خُلْقٍ جَدِيدٍ ﴿ قَ : ١٥] يعني: الكفار ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأُوّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِي لَبْسِ مِّنْ خُلْقِ جَدِيدٍ ﴿ [٥٠ ٢] أي: في شك واختلاط، وهل: قوله: (خلق)، مصدر /[٣٩٦/ل] أو مفعول بمعنى مخلوق في شك واختلاط، فإن صح أن المراد مخلوق جديد أمكن أن يصح قول من زعم أن المعاد ليست هذه الأجسام بعينها بل غيرها مثلها؛ إذ الجسم ليس مقصوداً لذاته بل هو آلة لنعم الروح أو عذاكما، وإن كان المراد بالخلق المصدر وهو الظاهر لا يلزم ذلك؛ لأن الإنشاء الثاني وإن كان غير الأول لكن المنشأ هو الأول بعينه كجدار ينهدم ثم يعاد بآلته بعينها، فالبناء الثاني غير الأول والمبنى واحد.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسِّوسُ بِهِ عَنْفُسُهُ ۗ وَخَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَريدِ ﴾ [ق: ١٦]، يحتج بها الاتحادية على ما سبق.

وجوابه: أن قربه منه بالعلم والقدرة، وعلمه بوسوسة النفس لتعلق علمه بجميع المعلومات مع مباينة ذاته لسائر الذوات، لا لسريانه بذاته في الموجودات، كما زعموا.

﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿ ﴾ [ق: ١٧] الآيتين، فيه الحفظة وكتابهم ما يصدر عن المكلف، يكتبون عليه بسيط اللفظ ومركبه من كلمة / [١٩] أم] وكلم وكلام، إذا القول يشمل ذلك كله.

﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ۚ ذَالِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴿ ﴾ [ق: ٢٠] الآيات، في أحكام اليوم

الآخر والوعد والوعيد والجنة والنار ونحوه.

﴿ لَّقَدْ كُنتَ فِي عَفْلَةٍ مِّنْ هَدَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصُرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿ فَهُ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا فَتَدَوّاْ بِهِ مِن سُوءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللّهِ مَا لَمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا فَتَدَوّاْ بِهِ مِن سُوءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ وَبَدَا الغطاء الذي إذا كشف يكُونُواْ تَحُتَسِبُونَ ﴿ ﴾ [الزمر: ٤٧] ونحوه، واختلف في هذا الغطاء الذي إذا كشف صار البصر حديداً، فعند الصوفية: هو تجرد النفس عن علائق الأوهام والخيالات؛ ولهذا يستعملون الرياضة والخلوة والمحاهدة في إزالة الوهميات والخيالات، فمن صح له ذلك أشرف على كشوفات عظيمة، قال لي بعضهم: ﴿ (ارتضت حتى رأيتني أدور بدوران الفلك في مجاري النجوم والشمس والقمر، أطلع إذا طلعت، وأغرب إذا غربت، وأتوسط إذا في مجاري النجوم والشمس والقمر، أطلع إذا طلعت، وأغرب إذا غربت، وأتوسط إذا كرتين إذا استغرقت فنيت كرته، وبقيت كرتي، وإذا عدت إلى عالم الحس كان بالعكس، وإذا أردت أن ترى العجب العجاب من ذلك فانظر في مرأى الشيخ أبي ثابت محمد بن عبد الملك الديلمي الهمذاني في كتاب ﴿ مرآة الأرواحِ ﴾ له.

وعند الاتحادية: هو تعلق ذات الحق هذا الطور البشري، فبعد إدراك العقل له لشدة قربه، فإذا فارق مظهره البشري وصدر انكشف الغطاء عنه وظهر، وشبهوه بالقمر كلما قرب من الشمس استتر وانمحق، وكلما بعد عنها وقرب من مقابلتها استنار وأشرق.

وعن الفلاسفة: هو ملابسة النفس والروح اللطيف / [٣٩٧ /ل] للجسم الكثيف، فكان عليه كالغطاء مانعاً له من إشراق النور العلوي عليه والضياء؛ فإذا تزايلا كشف الغطاء وتبين من الخير والشر جنس العطاء، ألا ترى أن الأدهان اللطيفة ما دامت سارية في محلها لا تؤثر آثارها المستعدة هي لها كالزيت في الزيتون والشيرج في السمسم ودهن اللوز فيه ونحوه، فإذا استخرجت منه وفارقها كثيفها أثرت تلك الآثار وانكشف عن وجه فعلها الغطاء فاستنار، وكذلك الماء للطافته يصف ما وراءه، والهواء كذلك لا يمنع نفوذ أشعة الإبصار فيرى الحيوان على بعد إزاءه فإذا خالطا الأرض الكثيفة المظلمة محقت ظلمتها تلك الأنوار، واحتجت لطافتهما وراء تلك الأستار وإذا أردت مشاهدة ذلك عياناً فانظر إلى لطافة الماء وصفائه، كيف يستهلكها التراب إذا جمع بينهما / [٩١٠ ب/م] فصار طيناً؟! فلو فرض تخليص الماء من الطين على صفته لعاد إلى فعله بموجب لطافته.

وعند المتكلمين: فهو أن الإنسان بين غطاء التكليف وكشف الجزاء، فإذا كشف هذا الغطاء ظهر ذلك الكشف، ولو ظهر ذلك الكشف في زمن التكليف لصار الإيمان ضرورياً وبطل التكليف لبطلان حكمته.

[فهذا ما استحضرناه من أقوال الناس في الغطاء نقلاً عنه أو قياساً على مقتضى قولهم] ﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿ ﴾ [ق: ٣٥] قيل: هو الزيادة في قوله – عز وجل-: ﴿ ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتْرٌ وَلَا ذِلَةً ۚ أُولَتِيكَ وَحِلَابُ الْجُنَّةِ ۗ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٢٦] فيستدل به على الرؤية كما سبق.

﴿ فَاصِبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِحْ بِحَمْدِ رَبِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ

[ق: ٣٩] وفي «طه»: ﴿ فَاصِبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِحْ بِحَمْدِ رَبِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ ءَانَاتِي الَّيْلِ فَسَبِحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿ وَلِهُ: الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَفِي «الروم» ﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] وفي «الروم» ﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] وفي «سبحان» ﴿ أَقِمِ الصَّلَوةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ الَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ لِنَّ فَرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿ قَيْ ﴾ [الإسراء: ٧٨] الآيات، يحتج بها على مواقيت الصلاة، وبعضها أبين من بعض، ثم جاءت السنة فأمعنت في بيالها؛ كحديث ابن عباس وجابر وأبي موسى وغيرهم، وبقي بعض الإجمال، فجاء الفقهاء فأزالوه، فبلغت أحكام الآيات من البيان، وكذلك سائر النصوص المحملة بلغت بالتبيين غايتها من البيان، وكذلك سائر النصوص المحملة بلغت بالتبيين غايتها من البيان، وكذلك سائر النصوص المحملة بلغت بالتبيين غايتها من البيان، وكذلك مراتب في الجلاء والخفاء، ﴿ وَأَقِيمُوا الشَّلُوةَ ﴾ (١) ثم «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢)، ثم حديث المسيء في صلاته، مترتبة في الإحمال، كل واحد منها أشد إجمالاً ثما بعده، وهي في البيان على العكس كل واحد منها الشد إجمالاً ثما بعده، وهي في البيان على العكس كل واحد منها أشد إجمالاً مما بعده، وهي في البيان على العكس كل واحد منها

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب الأذان [۲/ ۱۳۱، ۱۱۲/ ۳۳۱] ومسلم في كتاب المساجد [٥/ ٢٤٤/ ۲۷٤].

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الصلاة [٤/ ١٤٢/ رقم ٤٦ – ٣٩٧] وأحمد [٢/ ٤٣٧] وابن حبان [٣/ ١٨٨ / رقم ١٨٨ / رقم ١٨٨٨] والبيهقي [٢/ ٣٧٧/ رقم ١٨٥٨] ورواه أبو داود في كتاب الصلاة [١/ ٢٧٧/ رقم ١٨٥٨] وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود [٢٥٨ / ١٨٥٨].

أبين مما قبله، ثم قال بعض الأصوليين: «إن البيان في ضمن المجمل حتى إن جميع ما وردت به السنة وقاله الفقهاء في تفاصيل الصلاة وأفعالها في ضمن قوله – عز وجل –: ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلَوْةَ وَءَاتُواْ الزَّكُوةَ وَارْكُعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿ وَالبقرة: ٤٣] ووجهه أن البيان كاشف عما في ضمن الأرض من المعادن، وكما أن المعادن تستخرج من الأرض بالبحث / [٣٩٨ ل]، كذلك المعاني والأحكام تستخرج من الخمل بالبيان.

﴿ وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۞ ﴾ [ق: ٤١] الآيات هي في نفخ إسرافيل في الصور وجمع الناس للحشر، ونحوه من أحكام الآخرة.



## القول في سورة الذاريات

﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَنتُ لِلْمُوقِنِينَ ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿ ﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢٦] إشارة إلى النظر والاستدلال في آيات الله – عز وجل – وقد سبق أنه واجب، وهو يفيد العلم أو الظن بحسب مواده، إذا استكمل الشرائط.

﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُشْمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥ – ٣٦] / [١٩٢] أم] يحتج به على أن الإيمان والإسلام واحد؛ لأن المشار إليه بالمسلمين والمؤمنين واحد وهم آل لوط.

وأجيب بأن الإيمان أخص من الإسلام لغة؛ إذ كل مصدق منقاد وليس كل منقاد مصدق مصدقاً، وبينهما عموم وخصوص شرعاً، وبعض الفاعل للأعمال الظاهرة مصدق بالأركان الخمسة؛ ولما كان الأمر كذلك كان بين الإيمان والإسلام ارتباط، وكانا مجتمعين في أهل هذا البيت المذكور، فذكروا في كل واحد من الآيتين بأحد الوصفين نفياً للتكرار عن الفاصلتين، وتنبيهاً على اجتماع الوصفين فيهم [لا] لأنهما شيء واحد.

﴿ فَأَخَذْنَهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَهُمْ فِي ٱلْمَمِ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿ الذاريات: ٤٠] يرد على من زعم أن فرعون مات مسلماً، وإلا لما وصف في هذه الحالة بأنه مليم أي: آت بما يلام عليه، و لم تجر عادة الله – عز وجل – أن يذم عاصياً بعد توبته، ولا كافراً بعد إسلامه.

﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴿ وَالذَارِياتِ: ٤٦] هذا مُخصص لقوله – عز وجل –: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأُمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِئُهُمْ ۚ خَصص لقوله – عز وجل –: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِئُهُمْ ۚ كَذَالِكَ خَيْرِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي كل شيء أتت عليه، وهي لم تأت على ما كان لعاد كما سبق في « الأحقاف». لم تأت على كل شيء على الإطلاق بل على ما كان لعاد كما سبق في « الأحقاف».

﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُومِ ﴾ [الذاريات: ٥٤] وعيدي محكم أو منسوخ بآية السيف.

﴿ وَمَا خَلَقَتُ ٱلِّجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذارايات: ٥٦] يحتمل وجهين: أحدهما: أن هذه لام التكليف والتوظيف، أي: ما خلقهم إلا مكلفين موظفاً عليهم العبادة: ولا يلزم ذلك القيام بالوظيفة، كما يقال: ما اشتريت هذا العبد إلا ليخدمني، أي: وظيفته ذلك، وقد يعصى أو يأبق فلا يخدم.

والثاني: ألها لام العلة [أو] العاقبة، والجن والإنس عام أريد به الخاص، وهم العابدون المطيعون منهم، ثم العبادة هل المراد بها عمومها أو خصوص التوحيد؟ فيه خلاف.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨] عموم والحصر فيه يقتضي أن لا رازق للحلال والحرام إلا الله – عز وجل – خلافاً للمعتزلة في الرزق الحرام ما سبق أول ﴿ البقرةِ ﴾ [ ٣٩٩ ل ].



•

# القول في سورة الطور

﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴿ ﴾ [الطور: ٩] أي: تموج وتضطرب، وذلك مستلزم لتحركها حركة مستقيمة، خلافاً للفلاسفة في أن الأفلاك لا تقبل الحركة المستقيمة، اللهم إلا أن يدعوا أو يثبت في الهيئة أن السماء غير الفلك، فلا يكون في هذه حجة عليهم، لجواز أن تضطرب السماء بحركة مستقيمة دون الفلك.

﴿ ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُواْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّمَا تُجِّزُوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۞ ﴾ [الطور: ١٦] هذا /[١٩٢ ب/م] أمر بمعنى التسوية، وهو من أقسام ما وردت له صيغة «افعل».

﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّنتٍ وَنَعِيمٍ ﴾ [الطور: ١٧] الآيات، فيها إثبات النعيم والعذاب المحسوسين.

﴿ فَذَكِّرُ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنِ وَلَا نَجَنُونٍ ﴿ ﴾ [الطور: ٢٩] فيه الشهادة الإلهية بصدق النبي ﷺ وأن النبوة نعمة، وأن الكهانة والجنون بلاء، كأنه -عز وجل - يقول: ما أنت بنعمة ربك مصاب في دينك بالكهانة ولا في عقلك بالجنون.

﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلُهُ ﴿ بَلِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ فَلْيَأْتُواْ كِلَدِيثٍ مِتَّلِهِ ٓ إِن كَانُواْ صَلِقِينَ ﴾ [الطور: ٣٣ -٣٤] هذا من آيات التحدي [بالقرآن المصحح لكونه معجزاً، فلما لم يأتوا بمثله مع هذا التحدي] دل على عجزهم وأنه معجز، ولو أن شخصاً أتى بما يعجز عنه الجن والإنس وسائر العالم ولم يتحدهم به لم يسم ذلك معجزاً شرعياً، ولا الآتي به نبياً.

﴿ أُمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أُمْ هُمُ ٱلْخَلِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥] هذا من أدلة إثبات الصانع، وتقريره: أن هؤلاء الكفار لا يخلو: إما أنهم خلقوا من غير خالق، أو ألهم خلقوا أنفسهم، أو خلقهم غيرهم، والأول باطل، إذ خلق بلا خالق تناقض، ووجود معلول بلا علة وهو محال.

والثاني باطل؛ لأن خلقهم أنفسهم يستلزم اجتماع وجودهم وعدمهم معاً حال الخلق، وإنه محال؛ لأن كونهم أثراً يقصد إخراجه إلى الوجود يقتضي عدمهم، وكونهم مؤثراً يقتضي وجودهم؛ فتعين الثالث، وهو أن غيرهم خلقهم وهو الصانع القديم، وهذه الآية التي لما سمعها جبير بن مطعم من النبي على يتلوها في صلاة المغرب قال: «كاد ينخلع لها

قلبي) (١) أو كما قال؛ لأنه فهم منها هذا الاستدلال، وهو بالسبر والتقسيم.

﴿ أُمْ خَلَقُواْ ٱلسَّمَ وَ تَوَالْأَرْضَ بَلَ لَا يُوقِنُونَ ﴿ وَالطور: ٣٦]، دليل آخر على ذلك، وهو أن السماوات والأرض أثر فلا بد له من مؤثر، ثم ذلك المؤثر إما هي أو هم أو غيرهما، والأولان باطلان فتعين الثالث وهو الصانع القديم، وهو أيضاً سبري تقسيمي، ولذلك جعلنا تأثيرهما في وجودهما داخلاً في التقسيم ليكون تاماً لا ناقصاً، ويقطع على أنه مراد من الآية لذلك، إذ الله – عز وجل – لا يحتج بدليل [ناقص ولا فاسد].

﴿ أُمْ عِندَهُمْ خَزَابِنُ رَبِّكَ أُمْ هُمُ ٱلْمُصَّيْطِرُونَ ﴿ وَالطور: ٣٧] هذا جواب عما تضمنه إنكارهم لنبوته ﴿ [ ٤٠٠ ل] من إنكار احتصاصه عليهم بالنبوة، وأنه لو اختص ها دونهم لزم الترجيح بلا مرجح، فأجيب بأن المرجح فضل الله – عز وجل – ورحمته، وليست خزائن الرحمة عندكم و [لا] بأيديكم حتى تتحجروا منها واسعاً عن الخلق، وهذا / [ ٩٣ ا أ/م] السؤال وجوابه قد سبق في مواضع.

﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿ الطور: ٣٩] هذا إنكار لقول الكفار: ﴿ الملائكة بنات الله – عز وجل –﴾ وقد تضمن الجواب: بأنكم استأثرتم بالأكمل، وجعلتم لربكم – عز وجل – ما هو أنقص، وهو خلاف الأدب والعدل، فإذا لم يكن بد من سوء الاعتقاد فهلا تأدبتم وآثرتموه بالأكمل، أو جعلتم له مثل ما جعلتم لكم.

﴿ أُمْ لَهُمْ إِلَكُ غَيْرُ ٱللَّهِ سُبْحَنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿ وَالطور: ٤٣] هذا توحيد، ودليله أن ما تشركون معه من الآلهة إما ناقص لا يملك ضراً ولا نفعاً فهو لا يصلح للإلهية لنقصه، أو كامل مساو للإله الحـــ[ــق: عز وجل] من كل وجه، فيلزم فساد العالم بدليل التمانع أو تركيب القديم بدليل الحكماء، وكلاهما باطل؛ فإذن لا شريك له - عز وجل - لا كامل ولا ناقص، والآية إنما دلت على تنزهه - عز وجل - عن الشريك، فأما خصوصية هذا الاستدلال فشيء استحضرناه هاهنا، فذكرناه.

#### \* \* \*

<sup>(</sup>۱) رواه مالك [۱/ ۷۸] والشافعي [۲۱٤] والدارمي [۱/ ۹۹] وابن خزيمة [۱/ ۲۰۸، ۲۰۹، ۳/ ٤١] والطحاوي [۱/ ۲۱۱ – ۲۱۲] وابن حبان [۳/ ۱۰۲ الحوت].

#### القول في سورة النجم

﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿ وَالنَّجَمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿ وَالنَّجَمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١] قيل: هو قسم بالشهاب المنقض على مسترق السمع، والمراد القسم بالقدرة الإلهية على ذلك، وقيل: هو قسم بنجوم القرآن النازلة في أوقاها، والمراد القسم بالكلام الأزلي القديم، [وزعمت الشيعة أن: النبي ﷺ قال: (ر الخليفة بعدي من يهوي النجم الليلة في داره)، فهوى النجم – أي: انقض – في دار علي، ثم أقسم الله – عز وجل – به تعظيماً له وتأكيداً لحقه، وهذا لا يعرف إلا من جهتهم أو من يتأوّله عنهم، وقد ذكره صاحب اللباب في خصائص أبي تراب وغيره منهم بأسانيد لا تثبت] (١).

﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُرْ وَمَا غَوَىٰ ۞ ﴾ [النجم: ٢] نفي للضلال والغي عن النبي ﷺ يستلزم إثبات الهداية له مراغمة للكفار.

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوَىٰ ۞ إِنْ هُو إِلَّا وَحَىٰ يُوحَىٰ ۞ [النجم: ٣، ٤] يحتج به على أنه كان لا يحكم بالاجتهاد بل بالوحي، وأن السنة الواردة عنه كانت توحى إليه كما قال – عليه الصلاة والسلام –: «ألا إن أوتيت الكتاب ومثله معه، وإن جبريل يأتيني بالسنة كما يأتيني بالقرآن»، وأن قوله ﷺ في الرضى والغضب والجد والمزاح حق؛ لقوله عليه السلام: ﴿إِنِ لأَمْرَحُ وَلا أَقُولُ إلا حقا﴾ (٢)، وقوله لعبد الله بن عمرو: ﴿ اكتب فوالذي نفسي بيده، ما خرج منه إلا حق﴾ (٣) وأشار إلى لسانه.

﴿ عَلَمْهُ مُ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿ وَالنَّجَمَ: ٥] قبل: جبريل، وقبل: الله - عز وجل - لأنه ذو القوة المتين، وقال - عز وجل -: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مُ لَمَّتَ طَّآبِفَةٌ مِّنَهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضَلُّونَ وَمَا يُضَلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يَضَلُ ٱللَّهُ عَلَيْكَ عَظِيمًا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْحِكُمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا عَلَيْكَ ٱلْمَقَلُ ٱللَّهُ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهُ عَلَيْكَ عَظِيمًا وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهُ عَلَيْكَ عَظِيمًا فَيَعَلَى اللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُ وَلَا تَعْجَلٌ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن

انظر المنهاج [٧/٥٥ - ٦٠].

<sup>(</sup>٢) رواه الطــبراني في الكبير [١٢/ ٣٩١] ح [١٣٤٤٣] وفي الأوسط [١/ ٥٣٠] ح [٦٩٩] وفي الصغير [٦/ ٥٩] ح [٧٧٩] والمزي في تمذيب الكمال [١٩ / ٢٣].

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود [٣/ ٣١٨] ح [٣٦٤٦] وأحمد [٢ / ١٩٢، ١٩٢، ٢٠٧، ٢١٥] والحاكم [١/ ١٨٧] والحاكم [١/ ١٨٧] والطبراني في الأوسط [٢/ ٣٣٢] والدارمي [١/ ١٣٦] ح [٤٨٤].

يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِ زِدِنِي عِلْمًا ﴿ ﴾ /[٩٣] ب]) [طه: ١١٤]، [ومن قال: إنه جبريل، ربما استدل بأنه أفضل من الأنبياء الذين أوحى إليهم؛ لأنه معلم وهم متعلمون، وعورض بألهم أفضل؛ لأنه رسول وهم مرسل إليهم، ونقض ذلك بالرسل مع الأمم، وقد سبقت هذه المسألة.

﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۚ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۚ ﴿ [النجم: ٨، ٩] يحتج به على إثبات الجهة، إذ لا يتصور هذا التقدير إلا معها، ولا يجوز حمله على جبريل وأن ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ كان يبنه وبين النبي ﷺ في الأرض حتى كان يبنه وبين النبي ﷺ في الأرض حتى تماست ركبهما، وذلك أقرب من قاب قوسين ففي السماء، فتعين حمله على أنه بينه وبين الله عنو وجل – ويلزم الجهة، والخصم إنما يدفع هذا بما مر من لزوم التحيز والتحسيم].

﴿ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۞ ﴾ [النجم: ١١] إشارة إلى أنه ﷺ – رأى ربه – عز وجل – بقلبه، والفؤاد عين القلب، كما أن البصر عين القالب.

﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۞ عِندَهَا جَنَّهُ ٱلْمَأْوَىٰ ۞ ﴾ [النحم: ١٤ - ١٥] فيه إثبات الجنة موجودة قبل القيامة /[٤٠١] ل] خلافاً للمعتزلة كما سبق.

﴿ مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۞ ﴾ [النجم: ١٧] إشارة إلى أنه ﷺ رأى ربه – عز وجل – ببصره الظاهر، وقد اختلف في ذلك، فحكي عن ابن عباس وجماعة: ﴿ [أنه رآه] حز وجل بعين رأسه لظاهر هذه الآية، وحكي عن عائشة ألها أنكرت ذلك؛ مستدلة بقوله – عز وجل –: ﴿ لَا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَرُ وَهُو اللَّاطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ۞ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وحملت هذه الآية على أنه رأى جبريل مرتين في صورته الأصلية العظيمة الهائلة.

والأشبه الأول، ويحكى عن أحمد أنه قيل له: بم ترد قول عائشة في إنكار الرؤية؟ فقال: بقول ابن عباس في إثباتها أو كما قال، وحكى عن بعضهم أنه قال: كان النبي على يضع كل حديث عند أهله، ويحدث الناس على قدر عقولهم، وابن عباس رجل كامل فأفشى إليه هذا الحديث، وعائشة إذ هي امرأة ليست كالرجال في الكمال لم يحدثها به.

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿ ﴾ [النجم: ١٩] قيل: اشتقوا اللات من اسم الله – عز وجل – والعزى من العزيز، وقيل: إن رجلاً كان يلت السويق للحاج فسمي اللات اسم فاعل من ذلك مشدد التاء، ثم سموا به الصنم، وخففوه.

﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكُرُ وَلَهُ ٱلْأَنتَىٰ ﴿ ﴾ [النجم: ٢١] سبق نظائره، وهاهنا موضع إلقاء الشيطان في الوحي كما قيل وأشير إليه في سورة الحج» فألقى متصلاً هذا، أعنى:

﴿ وَمَنَوْةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿ وَالنجم: ٢٠] ﴿ تلك الغرانيق العلى إن شفاعتهم لترتجى ﴾ فقالت قريش: قد قاربنا محمد وأحسن القول في آلهتنا، فلما بلغ آخر السورة سجد وسجدوا معه مقاربة له، فلما نسخ ما ألقاه / [١٩٤ أ/م] الشيطان، وعادوا إلى المباعدة والعداوة، وقد اختلف الناس في هذا، فمنهم من قدح في صحته و لم يثبته، إذ لم يرد من طريق وثيق، ومنهم من أثبته ثم اختلفوا في تأويله، وأقرب ما قيل فيه: إن الشيطان تكلم بتلك الكلمات والنبي على يتلو فاشتبه [صوته بصوته]، فظنوا أنه على قاله، فقاربوه معتقدين لذلك، فلما نازعهم وأنكر أنه قاله عادوا إلى المباعدة، وليست جرأة الشيطان في هذا بأضعف من جرأته عليه حين عرض له في الصلاة بشعلة نار ليقطع عليه صلاته، والجميع بإذن الله – عز وجل – وإرادته وقضائه وقدره.

﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلِقِى ٱلشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمُ أُ وَإِنَّ الطَّلِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيلٍ ﴿ ﴾ [الحج: ٥٣] كما سبق.

﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيرَىٰ ۞ ﴾ [النجم: ٢٢] أي: جائرة، والعدل إذا لم يكن بد أن تؤثروه بالبنين أو تساووه.

﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَآءٌ سَمَيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَن ۚ إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِهُ ٱلْهُدَىٰ ﴾ [النجم: ٢٣] احتج به من منع بخبر الواحد والقياس؛ لأنهما إنما يفيدان الظن، واتباعه مذموم /[٢٠٤ /ل]. وأجيب بأن ذلك في العقائد العلمية كالتوحيد ونحوه لا مطلقاً، وقد سبق الدليل على اعتبار خبر الواحد والقياس.

﴿ ﴿ وَكَرَضَىٰ هَاكِ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِى شَفَعَتُهُمْ شَيَّا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰ هَ ﴾ [النجم: ٢٦]، تقتضي أن للملائكة شفاعة، بإذن الله – عز وجل – وألها لا تغني شيئاً، ولا تنفع إلا بإذنه – عز وجل – وإرادته ورضاه، وله نظائر نحو: ﴿ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَعَةُ عِندَهُ وَ إِلّا لِمَنْ أَذِر َ لَهُ أَ حَتَى إِذَا فُرْعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ أَقَالُواْ الْحَقَّ وَهُو الْعَلِيُ الْكَبِيرُ ﴿ وَلَا اللّهُ لاَ إِلَنهُ إِلّا هُو الْحَيُّ وَهُو الْعَلِيُ الْكَبِيرُ ﴿ وَلَا يَرْبُكُمْ أَقَالُواْ الْحَقَّ وَهُو الْعَلِيُ الْكَبِيرُ ﴿ وَلَا اللّهُ لاَ إِلَنهَ إِلّا هُو الْحَيُّ لَا يَلْهُ لاَ إِلَنهَ إِلّا هُو الْحَيُّ اللّهُ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ اللّهُ عَن قُلُوبِهِمْ وَمَا فِي اللّهُ لاَ إِلَنهَ إِلّا هُو الْحَيْ اللّهُ عَن اللّهُ عَن اللّهُ وَالْحَيْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَن اللّهُ وَاللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ وَالْحَيْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ وَلَا يَعْوَدُهُ وَلَا يَعْوَدُهُ وَلَا يَعْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا يَعُودُهُ وَلَا يَعُودُهُ وَلَا يَعُودُهُ وَلَا يَعُودُهُ وَلَا يَعُودُهُ وَعَنْ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَعُودُهُ وَ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَعُودُهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَعُودُهُ وَلَا لَكُولُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا عَلَامُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَاللّهُ اللّهُ وَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَا فَاللّهُ اللّهُ الللّهُ وَاللّهُ الللّهُ وَاللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللل

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْلَتِهِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنتَىٰ ﴿ ﴾ [النحم: ٢٧] تبين هذا أن قوله – عز وجل –: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتِهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَندُ ٱلرَّحَمَٰنِ إِنتَاً ۖ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَىٰدَةُمُ مَ وَيُسْعَلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩] معناه سموهم إناثاً كما سبق.

﴿ وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمِ ۗ إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحُقِ شَيَّا ﴾ [النجم: ٢٨] هو لازم لقوله – عز وجل –: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتِكِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَىدُ ٱلرَّحُمنِ إِنشَا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْعَلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩] إذ عدم علمهم بأنو تهم من لوازم عدم شهادهم حلقهم.

﴿ وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمِ ۗ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحُقِّ شَيَّا ﴿ ﴾ / [ ١٩٤ ب/م]) [النجم: ٢٨] يحتج به من منع العمل بالأدلة الظنية كالقياس وحبر الواحد والاستحسان والاستصلاح وقول الصحابي وشرع من قبلنا والبراءة الأصلية، ونحو ذلك. والجواب ما سبق آنفاً.

﴿ فَأَعْرِضَ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِد إِلَّا ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا ﴿ وَالنَّجَم: ٢٩] وعيدي محكم، أو منسوخ بآية السيف ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِد إِلَّا وَعيدي محكم، أو منسوخ بآية السيف ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِد إِلَّا الْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ عَلَمُ بِمَنِ آهَتَدَىٰ ﴾ [النجم: ٢٩ - ٣٠] يقتضي تحقير الدنيا، وتحقير علم وَهُو أَعْلَمُ بِمَنِ آهَتَدَىٰ ﴾ [النجم: ٢٩ - ٣٠]

يؤدي إلى الاقتصار على إرادها، وهو كقوله عز وجل: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَنِهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوْةِ اللَّهِ مَن اللَّهُ وَاللَّهُ عَنِ ٱلْاَحْرَةِ هُمْ غَنفِلُونَ ۞ ﴾ [الروم: ٧]، إذ جعل علمهم بظاهر الحياة الدنيا كلا علم.

﴿ اللَّذِينَ بَحَتَنِبُونَ كَبَيْرِ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَ حِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ هُو أَعْلَمُ بِكُرْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّرَ. ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّهُ فِي بُطُونِ أُمَّهِ بِتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّواْ أَنفُسَكُمْ ۖ هُو أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۚ فَي ﴾ [النجم: ٣٦] يحتج به على انقسام المعاصي إلى كبائر وصغائر، وهو مذهب الجمهور كما سبق، واقتضت الآية أن من اجتنب الكبائر والفواحش محسن، وإن قارف الصغائر؛ لأنه عز وجل فسر: ﴿ وَيلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَنوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِي ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَواتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِي ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴾ [النجم: ٣٦] ليَجْزِي ٱللّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَواتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ لِيَحْزِي ٱللّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴾ [النجم: ٣٦] ليَجْزِي ٱللّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَمَونِ الكبائر اللمم لا يسلمون منه.

﴿ ٱلَّذِينَ عَجۡتَنِبُونَ كَبَتِهِرَ ٱلْإِثۡمِ وَٱلۡفَوَاحِشَ إِلَّا ٱللَّمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ ۚ هُو أَعۡلَمُ بِكُرۡ إِذۡ أَنشَأَكُم مِّرَ ٱلْإِثۡمِ وَٱلۡفَوَاحِشَ إِلّا ٱللَّمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغۡفِرَةِ ۚ هُو أَعۡلَمُ بِكُرۡ إِذۡ أَنشَأَكُم مِّرَ الْأَرْضِ ﴾ [النجم: ٣٢] ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَلَى ﴾ [النجم: ٣٢] ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُو ٱللَّطِيفُ ٱلْخَنِيرُ ﴾ [الملك: ١٤] ويحتمل أن المراد: وهو أعلم بكم حيث خلقكم من الأرض الكثيفة [الثقيلة] المظلمة المقتضية المناسبة لصدور ظلمة المعاصي منكم، والمراد هو أعلم بكم قبل وجودكم، علم المتقي منكم من غيره.

﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿ وَالنَّجَمَ: ٣٩] واحتج به الشافعي ومن وافقه على أن من تطوع بقربة كقراءة أو صلاة ونحوه، وأهدى ثوابها لميت مسلم لا تصله، ولا ينتفع بها، خلافاً لأبي حنيفة وأحمد، وعن مالك قولان، وجه استدلاله أن هذا ليس من سعيه، وما ليس من سعيه لا ينفعه لظاهر الآية.

حجة الآخرين: أن هذا من سعيه، وما كان من سعيه كان له وانتفع به، لمفهوم الآية بل لمنطوقها، فإنها استثناء من نفى، وهو عند الشافعي وأحمد إثبات، أما أنه كسبه فلأن

كسبه يصدق على ما باشره أو نسب إليه، وهذه الطاعة المهداة إليه مما تسبب إلى حصولها، ولو لم يكن إلا بواسطة الإسلام المكتسب له فيهدي إليه الحي لكونه مسلماً فضلاً، عن أنه قد يكون ملكاً عادلاً أو وزيراً أحسن السياسة أو عالماً أو حاكماً انتفع بعلمه، أو غنياً شاكراً، أو فقيراً صابراً ذا خلق حسن، فيهدى إليه تواب الطاعات هذه الوسائط المكتسبة له، وأما أن كسبه سعيه فواضح، وأما أن سعيه يكون له وينفعه؛ فظاهر الآية كما بينا.

واحتجوا بأن الثواب المهدى للميت إما عمل له أو لا، فإن كان عملاً له فقد انقطع بموته /[٩٥ أ/م] لقوله ﷺ: ﴿ إِذَا مَاتَ الْإِنسَانَ انقطع عمله إلا مِن ثلاثٍ»، وإن لم يكن عملاً له لم ينفعه لقوله – عز وجل –: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿ ﴾ [النجم: ٣٩].

والجواب: أنا قد ندعي أنه عمل له ولم ينقطع بموته، والحديث عام خص بالمحرم لا ينقطع إحرامه بموته؛ ولذلك يجنب ما كان يتجنبه حياً، ونقيس محل النزاع على محل التخصيص بدليلنا، وقد ندعي أنه ليس عملاً له ويصل إليه بطريق الهدية، والآية محمولة على شرع إبراهيم، لأنها مضافة إلى صحفه، والنظر الصحيح يقتضي صحة قولنا، لأن من عمل طاعة وتفضل الله – عز وجل – عليه بثواب بسببها صار حقًا له كماله الدنيوي، وكما لا يمنع من الإيثار بماله من الإيثار بثواب أعماله، ولو أهدى الحي ذلك لحي مسلم ففي نفعه إليه وجهان في مذهب أحمد، الأشبه بالصحة أنه يصل وينفع.

﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنتَىٰ ﴿ ﴾ /[٤٠٤/ل]) [النجم: ٤٥] يحتج به من لا يورث الحنثى، لأن الإرث إنما ورد في الشرع لذكر أو أنثى، وهذا ليس واحد منهما لاختصاصه باسم وخلقه دونهما.

والجواب:أنه قسم ثالث في الظاهر، أما في نفس الأمر فهو [واحد من] القبيلين لا محالة.

﴿ مِن نُّطَفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشَأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿ ﴾ [النجم: ٤٦-٤٧] احتجاج على الإعادة بقياس الإبداء.

﴿ وَأَنتُمْ سَنمِدُونَ ۞ ﴾ [النجم: ٦١] فيل: مغنون، بلغة حمير، فاستدل به على تحريم الغناء، وفيه نظر.

## القول في سورة القمر

﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ١٠ ﴾ [القمر: ١] فيه مسائل:

الأولى: اقتراب الساعة بأمارة انشقاق القمر عليها، ثم قد بينا أن القرب أمر إضافي لا حد له، ولا تقدير فيه.

الثانية: أن القمر يمكن انشقاقه، لأنه جسم وكل جسم يمكن انشقاقه، وما زعمه الفلاسفة من أن الفلك لا يقبل الخرق والالتئام، وربما طردوا ذلك في جميع الأجرام العلوية – ضعيف، وقد سبق القول فيه.

الثالثة: أن القمر انشق على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - معجزاً له، وشاهد كفار مكة ﴿ وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌ ﴿ وَ القمر: ٢] ثبت ذلك كفار مكة ﴿ وَإِن يَرَوْاْ ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌ ﴾ [القمر: ٢] ثبت ذلك كفار النص المتواتر وبالأحبار الصحيحة المستفيضة من حديث ابن مسعود (١) وابن عباس (٢) ومن عساه وافقهما.

﴿ جَّرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِمَن كَانَ كُفِرَ ﴿ ﴾ [القمر: ١٤] وقوله - عز وجل-: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۗ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨] ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۗ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨] أي نحن نراها ونراك، وقد تقرر أن الله - عز وجل - سميع بصير، وربما تمسك بعض المشبهة بمذا على إثبات العين جارحة الله - عز وجل - وهو باطل، أو صفة كاليد والوجه وفيه ما في نظائره من الكلام/ [٥٩٥ ب/م] وقد سبق.

﴿ أَءُلِقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴿ ﴾ [القمر: ٢٥]، هي شبهتهم المعروفة التي يلزم منها الترجيح بلا مرجح على زعمهم، وقد مر جواها غير مرة.

﴿ كُذَّبُواْ بِعَايَنتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذَنهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴿ ﴾ [القمر: ٤٢] ظاهره أنه عام أريد به الخاص وهي الآيات التي جاء هما موسى – عليه السلام – ويحتمل أهما آيات الرسل أجمعين؛ لاستلزام تكذيبهم بآيات موسى التكذيب هما.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب التفسير [۲۱۷/۸] ح [٤٨٦٥] ومسلم في كتاب صفات المنافقين [۲۷/٪] ح[۲۸۰].

<sup>(</sup>۲) رواه البخاري في صحيحه كتاب التفسير [٦١٧/٨] ح [٤٨٦٦] ومسلم في كتاب صفات المنافقين [٢١/١٧] ح [٢٨٠٣].

﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُولُونَ ٱلدُّبُرِ ﴾ [القمر: ٤٥] هذا من إخباراته – عليه الصلاة والسلام – بالغيوب، قاله يوم بدر عن هذا الوحي قبل التحام الحرب، والمشركون ظاهر حالهم الغلبة لكثرة عددهم، ثم أنزل الله – عز وجل – نصره تصديقاً لوحيه ونبيه.

﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرِ ﴿ [القمر: ٤٧] إِلَى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] إلى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ عَلَمُ النبي ﴾ [القمر: ٤٩] نزلت في مشركي مكة خاصموا النبي ﴾ في القدر، فنزلت هذه الآيات، ومعناها إنا خلقنا كل شيء بقدر، فتقتضي عموم الخلق للأشياء وأنحا خلقت بقدر، ويدخل / [٩٠٤ /ل] في ذلك أفعال العباد فهي مخلوقة لله – عز وجل – بقدر، فيحتج بذلك الجمهور، وفيه إشارة إلى وعيد القدرية وليس بقاطع لاحتمال أن الوعيد لأولئك القدرية الكفار الذين هم سبب نزول هذه الآيات ويرجع ذلك إلى أن الاعتبار بعموم اللفظ أو بخصوص السبب.

﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي آلزَّبُرِ ﴿ القَمر: ٥٢] أي: في علم الله - عز وجل - وكتابه المبين الحفيظ الجامع لوقائع الوجود جزئياً وكلياً، ويحتج به الجمهور؛ لأن أفعال الخلق إذا سبق بما العلم وتضمنها الكتاب الحفيظ تعلقت بما القدرة والإرادة على وفق تعلق العلم بما؛ لاستحالة تناقض هذه الصفات في متعلقها، وحينئذ يلزم الجبر، وإلا لكانت الإرادة والقدرة الحادثان غالبتين للأزليتين، وإنه محال.



## القول في سورة الرحمين

﴿ ٱلرَّحَمْـٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۞ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۞ ﴾ [الرحمن: ١ - ٣] يحتج به من يرى القرآن المسموع قديماً؛ لأنه – عز وجل – لما خص الإنسان بالخلق والقرآن بالتعليم دل على ذلك؛ وإلا لقال: خلق القرآن.

وأجاب الخصم بأن هذا لا يلزم؛ لأن الإخبار إنما تعلق بتعليم القرآن لا بخلقه، والتعليم قد يتعلق بالمخلوق، بل ربما اختص تعلقه بالمخلوق نحو: ﴿ وَلُولًا فَضْلُ ٱللّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مُ فَضَّلُ ٱللّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مَ فَكَن اللّهُ عَلَيْكَ أَن فُصْلُ وَمَا يُضِلُّونَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونكَ مِن شَيْءٍ وَأَنزَلَ ٱللّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿ وَالنساء: ١١٣] كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون، وبالجملة فالاستدلال هاهنا بالمفهوم أو نحوه، وهو دليل لين.

﴿ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ٤] اعلم أن البيان قد قيل في حده: إنه إخراج المعنى من حيز الخفاء إلى حيز التجلي، وقيل فيه غير ذلك، وأجود ما يقال فيه: إنه /[١٩٦ أ/م] إيضاح المعنى الخطابي، أو ما قام مقامه بحيث لا يخلق سامعه لبس، ولا يحتاج في فهمه إلى تخمين وحدث، وربما استغنى عن هذا الأخير وهو لا يحتاج إلى آخره.

وقولنا: ما قام مقامه يعني: كالكتابة، فإلها تقوم مقام الخطاب في البيان، وكذا الإشارة ونحوها.

ويحتج به النحاة والمنطقيون على شرف علمهم؛ لأن كل واحد من النحو والمنطق بيان، والبيان ممدوح في القرآن، فالنحو والمنطق ممدوحان في القرآن.

أما الأولى: فلأنه لا يشك من له أدبى فهم أن النحو والمنطق آلتان لإيضاح المعاني. ومن ثم سمي النحو علم «الإعراب» ؛ لأن الإعراب البيان والمنطق آلة لبيان صحيح الأدلة من فاسدها، ويوضح الحق من الباطل.

وأما الثانية: فلهذه الآية، إذ دلت على الامتنان على الإنسان بتعليم البيان، ولا يقع الامتنان إلا بنعمة، وبما هو شريف ممدوح، وقد بسطت القول في هذا /[٤٠١٧] في كتاب «رفع الملام عن أهل المنطق والكلام».

﴿ خَلَقَ ٱلْإِنْسَنَ مِن صَلْصَالٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴿ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴾

[الرحمن: 15 – 10] قد سبق نظيره في «(الحجر)»، وصح عن النبي الله أنه قال: «خلق الملائكة من نور، وخلق الجان من نار، وخلق آدم مما قص عليكم) (١) أي: من تراب، ثم هو طين لازب ثم حماً مسنون، ثم صلصال كالفخار، كأنه الله أشار بعموم قوله: «ما قص عليكم» إلى هذه الأطوار، ولو قال: من تراب أو طين لما استوعبها.

واعلم أن أكثر الفلاسفة والأطباء أنكروا وجود الجن على ما ورد به الشرع، لأنه ورد بأهم خلقوا من نار، والنار عنصر واحد، والجسم إنما يتقوم من العناصر الأربعة بتفاعل كيفياتها بعضها في بعض، وذلك لا يمكن في العنصر الواحد.

#### ورد عليهم بوجهين:

أحدهما: بما نبه الله – عز وجل – عليه في هذه الآية، وهو أهم خلقوا من مارج من نار، وهو النار المختلفة بالدخان كأهما مزجا، أي: خلط أحدهما بالآخر، وأنت ترى بين آخر لهيب النار وأول الدخان شيئاً يجمع بين الحمرة والسواد ولطافة النار وكثافة الدخان، كأنه مركب منهما، فذلك هو المارج، وليس ذلك ناراً صرفاً بل خالطه لطيف العناصر الأربعة؛ لأن الدخان لطيف الوقود والوقود جسم طبيعي مؤلف من العناصر الأربعة، فالدخان لطيف العناصر، وذلك يمكن تأليف الجسم منه وإن كان لطيفاً للطف مادته، ومن ثم كان للجن قوة النفوذ في بعض الكثائف والطيران في الهواء والتشكيل /[١٩٦ برمم] بالأشكال المختلفة؛ لأن الدخان كذلك، ألا تراه يخرج من مسام الجدران ويرتفع في الهواء شبيها بالغمام، ويتشكل بالأشكال، تارة مستديراً، وتارة مستطيلاً، وتارة مربعاً، ومن ثم كانوا أصبر على النار، وأقوى على علاجها وسياستها من البشر؛ لألها والدخان الذي هو من آثارها مادهم، ألا ترى أن البشر لما غلبت عليهم الطينية والمائية كانوا أصبر على النار للمناسبة بينهما، وقياس العكس يقتضي أن الجن أصبر على النار منهم على الماء للمضادة بينهما.

الوجه الثاني: ألهم من العناصر، غير أن الجزء الناري لما غلب عليهم، قيل: حلقوا من نار؛ تغليباً له في الذكر تبعاً للواقع في الحقيقة، كما قيل للإنسان: حلق من تراب لغلبته عليه، وإن كان مخلوقاً من العناصر.

[والشيخ علاء الدين بن النفيس من متأخري الفلاسفة رد في كتابه: ((الشاهد)) على

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في كتاب الزهد والرقائق [ح ٢٩٩٦].

من أنكر وجود الجن].

َ ﴿ رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ وَرَبُّ ٱلۡعُرۡرِبَيۡنِ ۞ ﴾ [الرحمن: ١٧] اختلف في أي الجهتين أشرف المشرق أو المغرب.

احتج المشارقة بوجوه:

الوجه الثاني: أن الفضاء يكون مظلماً بوجود الليل، فلا يضيء إلا بطلوع الشمس من المشرق.

الوجه الثالث: أن أئمة الفقه الأربعة من المشرق؛ وأئمة الحديث الستة من المشرق، وأئمة العربية والقراءات من أهل المصرين من المشرق.

الوجه الرابع: أن المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، والأرضين الثلاث التي بورك فيها بنص القرآن وهي أرض مصر والشام وأرض الجزيرة كما بيناه في سورة (قد أفلح) كل ذلك في أرض المشرق؛ لأن الناس اتفقوا على أن أرض مصر حد ما بين المشرق والمغرب. فما كان من مصر إلى جهة مطلع الشمس فهو مشرق يتناول اليمن والحجاز والشام والعراقين وما بعدها، والمصر في اللغة: الحد، ولما ذكرنا سميت مصر مصراً، قال الشاعر:

بين النهار وبين الليل قد فصلا

وجاعل الشمس مصراً لا خفاء به أي: حداً بينهما / [١٩٧].

واحتج المغاربة بوجوه:

أحدها: أن الله – عز وجل – بدأ بالمغرب في سيرة ذي القرنين فقال – عز وجل –: ﴿ فَأَتَّبَعَ سَبَبًا ﴿ وَمَا اللَّهُ مَعْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَعْرُبُ فِي عَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿ ﴾ عِندَهَا قَوْمًا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿ ﴾ [الكهف: ٥٨ - ٨٦] ثم ذكر بعده المشرق.

وأجيب: بأن ذلك تبع للواقع، وهو أن ذا القرنين أول ما افتتح وغزا جهة المغرب فوقع الخبر على وفق ذلك، ولا دلالة له على الشرف والفضيلة.

الثاني: قوله على: (( لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك) (()) وفي رواية: (( لا يزال أهل المغرب ظاهرين)) وهو يقتضي تفضيل المغرب وأجيب بأن الصحيح في ذلك في كتاب البخاري من رواية مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل عن النبي الله أنه قال: (( وهم بالشام)) (٢) وهي من حساب المشرق، وأما لفظ الغرب فلا يثبت، وإن ثبت فهو محمول على العرب وهم أهل الغرب، أي: الدلو التي تسقى بما الإبل، وأكثرهم باليمن والشام ونجد ونحوها.

الثالث: أن المغرب اختص بظهور الأهلة منه التي جعلت مواقيت للناس والحج، وترمقها أبصار الناس دون المشرق؛ كما قال الفرزدق:

ترى الغرر الجحاجح من قريش إذا ما الخطب في الحدثان غالا قياماً ينظرون إلى سعيد كأنهم يرون به هللا وأجيب بأنه معارض بأن القمر يبدو من المغرب ممحوقاً لا يرى إلا بالمضارة، وإنما يكمل /[٤٠٩ /ل] بدراً بالمشرق حين يقابل الشمس، وبأن باب التوبة سعتها أربعين عاماً، ثم إنما تغلق بالمغرب.

الرابع: أن المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً يظهر من المغرب.

وأجيب بأن المشهور ظهوره من مكة أو اليمن أو العراق، ونسبة ظهوره إلى المغرب ضعيفة جداً.

قالت المغاربة: نحن لا يظهر الدجال من عندنا، ولا يأجوج ومأجوج ولا سائر الفتن،

<sup>(</sup>۱) أخــرجه البخاري كتاب المناقب [رقم ۲۸] [ح ۳۹٤۱] ومسلم كتاب الإمارة [۱۷۵، ۱۷۵] [۱۰۳۷] انظر الصحيحة للألباني [۲/۰۷۱] [٤/ ١٩٥٥، ۲۰۲].

<sup>(</sup>٢) البخاري [٣/ ١٣٣١] ح [٣٤٤٢].

أجابت المشارقة بأن هذا عدول عن تقرير المناقب إلى التعريض بالمثالب فإن لم يكن الأمر كذلك فيكفيكم أن الشمس التي هي آية النهار، إنما تغرب عندكم فتظلم الأقطار، وتغلق باب التوبة من جهتكم فلا ينفع بعد ذلك توبة ولا استغفار، ﴿ هَلَ يَنظُرُونَ إِلّا أَن تَأْتِيهُمُ ٱلْمَلْتَهِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ أُيومَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنظُرُونَ إِنّا فَي يَنفُعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيرًا أَقُلِ ٱنتظِرُوا إِنّا مُنتَظِرُونَ ﴿ وَالْمَعام: ١٥٨].

﴿ يَخَرُّجُ مِنْهُمَا ٱللَّؤُلُؤُ وَٱلْمَرْجَانِ ﴾ [الرحمن: ٢٢] /[١٩٧] قيل: من الملح منهما دون الحلو، وقد بينا أن الصواب خلاف ذلك في فاطر.

﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجِلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ۞ ﴾ [الرحمن: ٢٧] قيل: ذاته، وقيل: صفة له، وقد سبق القول فيه في آخر الزمر.

﴿ يَسْئَلُهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمِ هُوَ فِي شَأْنِ ﴿ وَ الرَّحَمَن: ٢٩] ينبغي ألا يغفل عن هذه الموحدون، فلا يطلبون من غير الله – عز وجل – ولا يسألون، ومن يسأله الملوك كيف يعرض عن سؤاله الصعلوك.

﴿ يَسْعَلُهُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ ۞ ﴾ [الرحمن: ٢٩] ليس هذا على جهة البداء، بل هو على جهة التصرف الأحق على وفق التقدير السابق.

﴿ فَإِذَا آنشَقَّتِ آلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٧]، و ﴿ إِذَا السَّمَآءُ أَنشَقَتْ ﴾ [الانشقاق: ١] ونحوه يدل على أن الأجرام العلومية تقبل الخرق والالتئام، خلافاً للفلاسفة كما سبق.

﴿ فِيهِنَّ قَنصِرَاتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِتْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌ ﴿ ﴾ [الرحمن: ٥٦] فيه أن الجن يطمئون النساء، وربما أشعر هذا بأن مؤمنيهم في الجنة، وليست دلالته بالقوية

على ذلك، والنصوص وردت بأن عصاقم في النار، أما أن مؤمنيهم في الجنة فاحتلف فيه؛ فقيل، نعم بالقياس على مؤمني الإنس بجامع الإيمان والطاعة، وقيل: لا لعدم النص فيه، ومثله لا يثبت بالقياس، فعلى هذا قيل: يصيرون تراباً أو يفنون بوجه من وجوه الفناء كالبهائم، وهو بعيد، والأشبه مشاركتهم في الرضوان لمشاركتهم في الإيمان.

﴿ فِيهِمَا فَلِكَهَةٌ وَكَٰمَالٌ وَرُمَّانٌ ﴿ إِلَا هَنَ ١٨ ] يحتج به على جواز عطف الخاص على العام، وهو المثال المشهور فيه.

وقال بعض الفضلاء: ليس هذا من أمثلة ذلك؛ لأن شرطه أن يكون المعطوف عليه عاماً يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك، تخصيصاً له بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته، وليس هذا كذلك؛ لأن فاكهة نكرة في سياق إثبات، فهي مطلق لا عام، فلم يتناول النخل والرمان /[١٤ /ل] حتى يكون عطفهما عليها عطف خاص على عام، وهذا كلام صحيح وتحقيق جيد، غفل عنه أكثر الناس، بل كل من رأينا كلامه فيه، وإنما نبه عليه الشيخ الإمام العالم الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي في بعض كتبه.

﴿ تَبَرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٧٨] يحتج به من رأى أن الاسم هو المسمى لأن التسبيح له لا لاسمه، فحيث أوقع التسبيح والتنزيه على الاسم دل على أنه المسمى وقد سبق جوابه، ويحتمل أنه عبر عن المسمى باسمه مجازا للعلاقة بينهما.

## القول في سورة الواقعة

﴿ وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَبِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَهُمّا أَءِنّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿ وَاللّه وَاللّه عَذَا إِنكَار منهم للبعث، وقد سبقت أدلته، والله – عز وجل – أجاب بإثباته مراغمة لهم بقوله / [۱۹۸ أم] – عز وجل ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْالْحَرِينَ ﴾ [الواقعة: ٤٩ – ٥] ثم برهن عليه بقوله – عز وجل –: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴾ [الواقعة: ٤٩ – ٥] ثم برهن عليه بقوله – عز وجل –: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٩ – ٥] ثم برهن عليه بقوله – عز وجل وهو احتجاج على الإعادة بالإبداء، أي: كما خلقكم نطفاً ثم ما بعدها من الأطوار حتى سواكم بشراً كذلك يعيدكم ثانيا، وفيه دليل على أن الخالق للولد هو الله – عز وجل سواكم بشراً كذلك يعيدكم ثانيا، وفيه ذليل على أن الخالق للولد هو الله – عز وجل لا أبواه، خلافاً لمن ظن ذلك، ومما يدل عليه أن الأبوين قد يريدان الولد فلا يوجد، وقد يكرهانه فيوجد، وكذلك صفاته تخالف [إرادهما]، ولو خلقاه لكان بحسب [إرادهما] وجوداً وصفة.

﴿ خَنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُرُ ٱلْمَوْتَ وَمَا خَنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿ عَلَىٰ أَن نُبُدِّلَ أَمْثَلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [الواقعة: ٢٠-٦١] يحتج به التناسخية على رأيهم في تنقل أرواح الحيوان بعضها في بعض لتكمل ثم تلحق بعالمها، واحتجوا بوجهين:

أحدهما: أن القرآن ورد بأن الشهداء أحياء عند رهم يرزقون، وصحت السنة المبينة للقرآن أن " أرواح الشهداء في حواصل طير خضر، تعلق من شجر الجنة، وتأوي إلى قناديل تحت العرش، (١) قالوا: ولا نعني بالتناسخ إلا هذا ولا زدنا عليه، وهو انتقال روح حيوان إلى حيوان آخر.

الثاني: أن كتب كالكتب الآتي عشر وتواريخ المتأخرين كتاريخ ابن عساكر تضمنت أن بختنصر البابلي بقي منتقلاً في أنواع الحيوان سبعاً ثم فرساً ثم جارحاً وغير ذلك سبع سنين ثم أعيد إنساناً، وكان يخلفه في الملك في مدة نسخ روحه دانيال النبي، وكان من جملة أسراه الذين أسرهم من بيت المقدس، قالوا: وهذا حقيقة النسخ.

وأجيب عن الأول بأنه نسخ أمد والذي تدعونه أنتم نسخ أبد.

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم كتاب الإمارة [۱۲۱] [۱۸۸۷] والترمذي كتاب تفسير القرآن [۳۰۱۱] وابن ماجة كتاب الجهاد [۲۰۸۱].

وبيانه أن الله – عز وجل – أراد إكرام الشهداء، فعلق أرواحهم بأبدان طير يتنعمون / [٤١١] لي المسلمة الأصلية، وأنتم تثبتون تناسخكم أبداً معطلاً للبعث والمعاد، فأحد النسخين غير الآخر.

وعن الثاني بأن كتب الأولين وتاريخ المتأخرين لا يعتمد عليها في مثل هذه المطالب المهمة، ولئن سلم فذلك في حق بختنصر مسخ لا نسخ، مسخ في تلك الأطوار ليحدث له بذلك اعتبار، والفرق بينهما أن المسخ قلب الصورة مع بقاء النفس والمادة بحالهما، كقلب الإنسان قرداً أو خنزيراً، والنسخ نقل النفس عن هيكلها إلى هيكل آخر، وهو فرق واضح، والمسخ ثبت في الشرع في بني إسرائيل.

والنسخ لم يثبت إلا في أرواح الشهداء على ما زعمتم وألزمتم، وهو أمدي لا أبدي.

﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشَأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٢] احتجاج على الإعادة بالإبداء كما سبق /[١٩٨ ب/م] آنفاً.

﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحُرُثُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٣] يحتمل على أنه احتجاج على البعث بقياس إحياء الأرض بالزرع؛ لأن إنكار البعث قد تقدم من الكفار آنفاً، ويحتمل غير ذلك كالامتنان عليهم.

﴿ فَلُوۡلآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلُقُومَ ﴿ وَالواقعة: ٨٣] إلى ﴿ وَخَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن اللَّهِ وَلَكِن اللَّهِ مِنكُمْ وَلَكِن اللَّهِ مِنكُمْ وَلَكِن اللَّهِ مِنكُمْ وَلَكِن اللَّهِ مِنكُمْ بَقَدْرَ اللَّهِ مِنكُمْ بقدرتنا ورسلنا وعلمنا ونحو ذلك.

## القول في سورة الحديد

﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُو ٱلْعَزِيرُ ٱلْحَكِيمُ ۞ ﴾ [الحديد: ١] هو ونظائره كقوله عز وجل: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَوَتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيمِن ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ لِلّا يُسَبّحُ لِحَمْدِهِ عَ وَلَكِن لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُم ۚ إِنّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُورًا ۞ ﴾ [الإسراء: ٤٤]، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللّهَ يُسَبّحُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمنوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيرُ صَنَفَيتٍ كُلُ قَدْ عَلِمَ صَلاَتَهُ وتَسْبِيحَهُ وَٱللّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ۞ ﴾ [النور: ٤١]، ﴿ لَهُ لَلُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيرُ صَنَفَيتٍ مَلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ مُحْيَى وَيُمِيتُ وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ ﴾ [الحديد: ٢] مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ مُحْيَى وَيُمِيتُ وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ ﴾ [الحديد: ٢] مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ مُحْيَى وَيُمِيتُ وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ ﴾ [الحديد: ٢] الله الله الله المحياء والإماتة إلى القدرة، وأما توجيهه عقلاً، فإن الروح عالم لطيف يقال: إن اللائكة لا ترى الروح كما أنا نحن لا نرى الملائكة، فذلك العالم اللطيف إذا شابك هذا المعالم المحسماني الكثيف حركه وصرفه فعد حياً، وإذا فارقه عد ميتاً، وإذا لم يحله ابتداء العالم الجسماني الكثيف حركه وصرفه فعد حياً، وإذا فارقه عد ميتاً، وإذا لم يحله ابتداء سمي مواتاً، ﴿ وَيَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِي وَمَا أُوتِيتُم مِنَ ٱلْعِلْمِ إِلّا قَلِيلًا ﴿ فَي الإسراء: ٨٥].

﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآَخِرُ وَٱلظَّهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَى ۚ عَلِيمٌ ۞ ﴾ [الحديد: ٣] أي هو الأزلي الأبدي، فالأول هو الذي لم يسبق وجوده عدمه، والآخر من لم يلحق وجوده عدمه.

﴿ هُو اَلْأُوَّلُ وَالْأَخِرُ وَالظَّهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ ﴾ [الحديد: ٣] هو عند الجمهور ظاهر آثاره الدالة عليه، باطن بذاته إذ لا يصل الحسن ولا الوهم إليه، وعند الاتحادية هو باطن ظاهر بحسب الأطوار والمظاهر، فإذا تطور ظهر، وإذا لم يتطور بطن، أو هو ظاهر بحسب تحريكه للعالم، باطن بحسب سريانه في الوجود سريان الماء في العود.

﴿ هُوَ ٱلْأُوَّلُ وَٱلْاَخِرُ وَٱلظَّنهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۞ ﴾ [الحديد: ٣] استدل به الجمهور على أن ظهوره / [٢١٢/ ل] وبطونه بحسب آثاره وعلمه.

والاتحادية على ألهما بحسب ذاته السارية في العالم، ولذلك علم كل شيء لتخلله الأشياء بذاته، وهكذا الحلاف في قوله – عز وجل-: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَــُوَاتِ وَأَلَّارُضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِحُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا تَحَرُّجُ مِنْهَا

وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرُ ﴾ [الحديد: ٤] ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ فَيهَا وَهُو مَعَكُمْ فَيهَا وَهُو مَعَكُمْ فَيهُا وَاللَّهُ عِندهم، وبعلمه عند الجمهور.

﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَلِلّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنتَلَ أُوْلَتِهِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّن ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَنتَلُواْ مَّ وَكُلاً وَعَدَ ٱللّهُ ٱلْحُسْنَى وَٱللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ ﴾ [الحديد: ١٠] احتج ها الجمهور على أن أبا بكر كان موسراً مثرياً، فأنفق وقاتل قبل الفتح، على أن أبا بكر كان موسراً مثرياً، فأنفق وقاتل قبل الفتح، وإنما حصل له القتال فقط. ففاز أبو بكر عليه بمجموع الوصفين، ولم يحصل لعلى إلا أحدهما.

واعترضت الشيعة بأن قالوا: لا نسلم أن أبا بكر كان موسراً، والمنقول عندنا خلاف ذلك، سلمناه لكن لا نسلم أنه أنفق شيئاً لا قبل الفتح ولا بعده، سلمناه لكن لا نسلم أن علياً فقيراً، لأنه نهض في المغازي والحروب مع /[٩٩ اأ/م] النبي في أوائل الناس، و لم يزل يغنم ويفاء عليه وينفل، وقال: كنت إذا سألت النبي في أعطاني، وإذا تركت ابتدأني، وقد كان له سهم من تلك الغنائم والأنفال، وهي كثيرة جداً وبدون ذلك يثرى المثري، وكيف وقد روي عن علي أنه قال: إن زكاة مالي اليوم أربعون ألفاً، رواه أحمد في المسند، وهذا يقتضي أن ماله بلغ ألف وستمائة ألف لا تنافي زهده في الدنيا؛ لأن الزهد راجع إلى احتقار الدنيا وعدم الاكتراث والاحتفال وتعلق الهمة بها، وكانا ملكين، وملك سليمان الدنيا، فمن زعم والحالة هذه أن علياً كان فقيراً، قد كابر.

غاية ما في هذا الباب أنه كان يؤثر بماله، فيمر عليه الوقت [بعد الوقت] ولا شيء له، ثم يفتح عليه عن قريب، وكانت ثروته بعد [تزوجه بفاطمة] فلا ينافيها دفعه لها درعه الحطيمة مهراً، سلمنا أنه كان فقيراً فلم ينفق قبل الفتح لكن ما ذكرتموه يقتضي أن ما بعده في الفضيلة [عندكم من العشرة] وغيرهم ممن كان موسراً فأنفق وقاتل قبل الفتح أفضل منه كطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وغيرهم، كلهم كانوا موسرين، وكلهم أنفق وقاتل قبل الفتح، فيلزمكم ألهم أفضل من علي لما عللتم به، وهو خلاف مذهبكم، ثم ذكرتموه لو دل لكان معارضاً بقوله – عز وجل –: ﴿ لا يَسْتَوِى وهو خلاف مذهبكم، ثم ذكرتموه لو دل لكان معارضاً بقوله – عز وجل –: ﴿ لا يَسْتَوِى

فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ بِأُمُو لِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَعِدِينَ دَرَجَةٌ وَكُلاَّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ بِأُمُو لِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ النساء: ٩٥ ] /[٢٤١٣] وهو يقتضي أن الأكثر جهاداً أفضل ولا يشك منصف عالم أن علياً كان أكثر جهاداً من أبي بكر وأحسن أثراً فيه، وأشهر أياماً، وأكثر قتلى مشهورين وغيرهم، فيكون أفضل هذا الاعتبار.

والكلام في هذه المسألة من الطرفين طويل، وهذا حظ هذه الآية منه.

﴿ اَعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ شَحِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيْنَا لَكُمُ الْأَيَّاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿ الْحَدید: ۱۷] لعل هذا دلیل علی قوله – عز وجل –: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزَّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزَّى لَوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَالِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِمْ ۚ وَٱللَّهُ مُحْيَ عَوَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَعِيمِ لِللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْمُعَالَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَمَا لَلْكُولُولُولُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَ

﴿ سَابِقُوۤا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ عَ ذَٰ لِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ عَلَى أَن الجنة موجودة قبل الساعة خلافاً للمعتزلة، وقد سبقت المسألة في أوائل البقرة.

﴿ سَابِقُوۤا إِلَىٰ مَغْفِرَوۡ مِّن رَّبِكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ عَ ذَالِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ عَنْ اللَّهَ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ اللَّهِ عَلَى ضربين: ﴿ الْحَدِيد: ٢١] يدل على أن دحول الجنة بالفضل المحض، وهو على ضربين:

أحدهما: من يتفضل الله – عز وجل – عليه بدخولها بمجرد السابقة من غير عمل / [ ١٩٩ ب/م] أصلاً.

والثاني: من يتفضل عليه بالتوفيق لعمل صالح، ثم يرتب له على ذلك دخول الجنة، وفي أيهما أفضل خلاف متجه، وجه تفضيل الأول أنه فقير محض وضيف للكريم محض، ليس له سبب يشركه مع كرم الكريم، بخلاف صاحب العمل؛ فإنه ربما عرض له عمله مع

الكرم فيكون نقضاً في الرتبة؛ ولأن نسبة الأول إلى الثاني نسبة الضيف المحض إلى صاحب الهدية، والكريم أشد عناية بضيفه المحض من غيره.

ووجه تفضيل الثاني انه امتثل الأوامر وقام في خدمة الآمر، فكان أفضل من البطال القاعد والكسلان المتقاعد، ولا نسلم أن مثل هذا يرى عمله مع الكرم، لأن الحق سبحانه أول ما يوفق من يتفضل عليه للمعرفة والتبصير بآفات الأعمال، فلا يرى غير كرم ذي الحلال، وأما صاحب الهدية فهو ضيف خاص فهو أفضل من الضيف المجرد، وأوفر حظاً من العناية به.

﴿ مَاۤ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيۤ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَبِ مِّن قَبْلِ أَن نَبِرُأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرُ ﴿ وَالْحَدِيدِ: ٢٢] إلى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَاۤ ءَاتَنكُم ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿ فَي ﴾ [الحديد: ٣٣] هي عظيمة النفع لمن تأملها في التعزية عن المصائب ولحوق المكاره، وتنبي على ذلك مقدمات: الأولى: أنه – عز وجل – أزلي العلم.

الثانية: أنه - عز وجل - عام العلم بما كان وما يكون، وما هو كائن من كليات العالم وجزئياته.

الثالثة: أن ما سواه - عز وجل - ممكن لذاته.

الرابعة: أن الممكن لذاته قد يكون حالاً لغيره، بأن يتعلق العلم الأزلي بوقوعه، فيجب أو بعدمه فيمتنع.

إذا ثبتت هذه المقدمات فالعارف بها يعلم أن مصائبه واجبة الوقوع، وكل واجب الوقوع لا ينبغي أن يجزن لوقوعه كالممتنعات، ألا ترى أن العاقل لا يجزن لكون الجبل لم ينقلب له ذهباً، أو ماء البحر لبناً أو عسلاً، أو أحجار الجبال كتبا نافعة ونحو ذلك لعلمه بامتناع ذلك عادة، فكذلك ينبغي ألا يجزن/ [٢١٤/ل] لمصيبة أو مكروه لحقه، لأن عدم وقوع ذلك كان ممتنعاً.

واعلم أن الإنسان بين خير يرجوه أو شر يتوقعه، وكل واحد منهما إما أن يحصل أو يفوت، فهي أربعة، فما كان من ذلك واجب الحصول فهو ممتنع الفوات، وما كان ممتنع الحصول فهو واجب الفوات، والممتنع لا ينبغي أن يحزن على فواته، والواجب لا يفرح بحصوله، إذ لا بد منه، فالحزن أو الفرح المتعلق به تحصيل الحاصل، وما كان ممكن الحصول والفوات لذاته فهو يرجع إلى أن يكون واجب الحصول أو ممتنعه لغيره، فتخلص

أن الإنسان دائر بين أمر واجب الحصول من خير أو شر، وأمر ممتنع الحصول من خير أو شر، وكلاهما لا يليق الحزن عليه و $V[\cdot, \cdot, \cdot]$  الفرح به، اللهم إلا أن يتعلق بالحزن أو الفرح استدعاء شرعي فيكون ذلك من باب القربة التكليفية، وعند هذا يظهر سر قوله صلى الله عليه وسلم -  $V[\cdot, \cdot]$  يؤمن أحدكم، أو  $V[\cdot, \cdot]$  أو  $V[\cdot, \cdot]$  يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه،  $V[\cdot, \cdot]$ 

﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَیِّنَتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡکِتَبُ وَٱلۡمِیزَانَ لِیَقُومُ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِ ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا اللَّهُ مَن یَنصُرُهُ وَمَنفِعُ لِلنَّاسِ وَلِیَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن یَنصُرُهُ وَرُسُلُهُ بِٱلۡغَیْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قُوی عَزیزٌ ﴿ ﴾ [الحدید: ٢٥] إشارة إلى أن کتاب الشریعة، وسیف السیاسة رضیعا لبان وفرسا رهان، لا یستغنی أحدهما عن الآخر، فکتاب بلا سیف کال، وسیف بلا کتاب ضال، ویستدل علی نفوذ أحکام البغاة والخوارج والأئمة الفجرة ونحوهم، لأن الحکم الشرعی المرشد والسیف السیاسی المنفذ إذا اجتمعا وجب نفوذ الحکم فی طریقه، فلا وجه لتعویقه.

﴿ ثُمَّ قَقْيْنَا عَلَىٰ ءَاتَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَقَيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَعَالَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَعَلِينَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَعَلَيْمُ مَا اللهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَ رِعَايَتِهَا أَفْقَاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَعَلَيْمُ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَعَلَيْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَعَلَيْمُ اللهِ وَعَلَيْمُ اللهِ وَعَلَيْمُ اللهِ وَعَلَيْمُ اللهِ وَعَلَيْمُ اللهِ وَعَلَيْمُ اللهِ وَعَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ وَعِلَى اللهُ ا

وهذا استنباط حسن، ولذلك ذكرناه وإن لم يكن [من موضوع] هذا التعليق، لكن إنما يتم الاستدلال به بعد ثبوت مقدمتين:

إحداهما: أن الاستثناء في ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَىرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِيرَ ۖ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا

<sup>(</sup>١) رواه أبــو داود [٢٢٥/٤] [٢٠٠٠] ورواه التـــرمذي [٤٥١/٤] [٢١٤٤] ورواه الطبراني في الأوسط [٢٩٩٢] [٥٦٩/٢] وفي الكبير [٢٢/٦] [٢٠٦٠] والقضاعي في مسند الشهاب [٦٤/٢].

كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضُوانِ ٱللّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَعَاتَيْنَا ٱلّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ فَاسِقُونَ ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿ وَالحديد: ٢٧] منقطع وهو خلاف الأصل، وإذا ثبت أنه متصل، اقتضى ألها بعد ابتداعهم إياها عقداً كتبت ابتغاء رضوان الله – عز وجل – ثم شرعوا فيها فعلاً، وحينئذ يكون ذمهم على ترك رعايتها ذماً على ترك واجب شرعوا فيه ثم أهملوه، لا على نفل شرعوا فيه كذلك.

الثانية: أن شرع من قبلنا شرع لنا؛ لأن ما ذكره تقريع على ذلك، فإن لم تثبت هذه المقدمة جاز أن يكون ذلك حكم شرعهم دون شرعنا، فلا يلزمنا حكم شرعهم، ولا التأسي بهم.



#### القول في سورة المجادلة

﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تَجُدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [المحادلة: ١] فيه إثبات صفة السمع ووقوعه بالفعل من الله – عز وجل – وقد سبق.

﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓ أَ أَحْصَنهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَيْءٍ شَهِيدً ۞ ﴾ [المحادلة: ٦] فيه ضبط الأعمال وحفظها والمقابلة عليها.

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن خَبُوَىٰ تَلَكَةٍ إِلَّا هُو مَعَهُمْ إِلَّا هُو رَابِعُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰ لِكَ وَلَا أَكُثَرُ إِلَا هُو مَعَهُمْ إِلَّا هُو مَعَهُمْ أَنْ أَنْ مَا كَانُوا أَنْ أَنْ يُكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ إِلَا عَمُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ ﴾ [المحادلة: ٧]، معناه بعلمه لاكتناف ذكر العلم ما قبل ذلك وبعده، [وبذاته السارية في الوجود عند الاتحادية /[٢٠٠].

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُوا فِي ٱلْمَجَلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَالَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَلَتِ وَٱللَّهُ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُرُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَلَتِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ الْجَادِلة: ١١] قد يحتج به على استواء الإيمان والعلم في حصول الدرجات؛ لترتب حصولها على كل واحد منهما، وذلك فيما إذا فرض مؤمن ضعيف الدرجات؛ لترتب حصولها على كل واحد منهما، وذلك فيما إذا فرض مؤمن ضعيف العلم، وعالم ضعيف الإيمان بعد اشتراكهما في أصل الإيمان، فيكونان متساويين، وفيه نظر. أما مؤمن غير عالم، وعالم غير مؤمن أصلاً، فلا يستوي أصحاب النار وأصحاب الخنة، والمؤمن ناج والعالم هاهنا هالك.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا نَسْجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى ۚ خَبُولَكُمْ صَدَقَةٍ ۚ ذَٰ لِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ تَجَدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ الجادلة: ١٢] نسخت بالتي بعدها إلى غير بدل، ويحتج به على أن النسخ ليس من شرطه المنسوخ إليه وهو البدل، وهو قد سبق تعلق الشيعة بها في أنه لم يعمل بهذه الآية إلا علي، وأنه دليل على أنه كان أشدهم طلباً للعلم، وأكثرهم تحصيلاً منه.

﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَنُ فَأَنسَنهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَتِهِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَن ۚ أَلآ إِنَّ حِزْبَ

ٱلشَّيْطَنِ هُمُ ٱلْخُسِرُونَ ﴿ ﴾ [المحادلة: ١٩] أي: بوسوسته، وخالق النسيان فيهم هو الله - عز وجل – وهم كاسبوه.

﴿ لَا تَجَدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدً اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُواْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَةُ مُ أَوْلَتِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيْدَهُمْ بَرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيها وَضِى اللّهُ وَأَيْدَهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ أَوْلَتِلِكَ حِزْبُ اللّهِ أَلاّ إِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ اللّهُلِحُونَ ﴿ وَالْحَادَة: عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ أَوْلَتِلِكَ حِزْبُ اللّهِ أَلاّ إِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ اللّهُلِحُونَ ﴿ وَالْحَادَة: ٢٢] فيه أن مودة العصاة حرام، ثم إن كانت مودة فاسق لفسقه فهي فسق أو كافر لكفره فهي كفر، أما ودهما لسبب آخر دنيوي أو صفة أو خلق حسن كعلم يكتسب منهما، أو سخاء أو شجاعة فيهما فيرجي عفو الله – عز وجل – عن ذلك، وأن لا يؤاخذ، ويكون عموم الآية مخصوصاً هذا.

﴿ أُوْلَتِهِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾ [المحادلة: ٢٢] أي: أثبته ورسمه في قلوبهم ثبوت الكتابة ورسمها في المكتوب فيه، ويحتمل أن المراد: أوجبت في قلوبهم حلق الإيمان، وكتب يكون بمعنى أوجب نحو: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِكُمْ لَتَقُفُونَ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى

﴿ وَأَيْدَهُم بِرُوحٍ مِّنَهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتٍ جَبِّرِى مِن تَحِّتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنَهُ ۚ أُولَتِهِكَ حِزْبُ ٱللّهِ ۚ أَلآ إِنَّ حِزْبَ ٱللّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿ ﴾ [المحادلة: اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ أَوْلَتِهِكَ حِزْبُ ٱللّهِ أَلاّ إِنَّ حِزْبَ ٱللّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [المحادلة: ٢٢] أي قواهم بإعانة وعناية منه، وقيل: الأرواح أربعة: روح الحياة مشتركة بين جميع الحيوان، وروح الإيمان يختص به المؤمن على الكافر، وروح الولاية، وروح النبوة كل مختص بروح ومؤيديه، ومنه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَنِبَ وَقَفْيْنَا مِنْ بَعْدِهِ عِبَالرّسُلِ ﴿ وَاللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عاد اللهُ من أو سرق حرج منه روح الإيمان، فكان عليه كالظلة، فإذا /[٢١٤ /ل] أقلع عاد المؤمن أو سرق حرج منه روح الإيمان، فكان عليه كالظلة، فإذا /[٢١٤ /ل] أقلع عاد

إليه، وهو معنى قوله على: ﴿ لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن﴾ (١) الحديث؛ لأن بخروج روح الإيمان عنه /[٢٠١ أ/م] خرج عن وصف الإيمان الكامل، فيرجع حاصله إلى أنه لا يزني وهو كامل الإيمان، وإلا فلو قتله حال الزنا أفضل المؤمنين أقيد به، ولو خرج بالزنا عن الإيمان بالكلية لما كان كذلك.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في صحيحه كتاب المظالم ح [٢٤٧٥] ومسلم في كتاب الإيمان ح [٥٧].

## القول في سورة الحشر

﴿ هُوَ ٱلَّذِى َأَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ أَهْلِ ٱلْكِتَبِ مِن دِيَرِهِمْ لأُوَّلِ ٱلْحُشْرُ مَا ظَنَنتُمْ أَن تَخَرُّجُواْ وَظُنُواْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَحَتَسِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ تُحُرِّبُونَ بَيُوبَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَتَأُولِي وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ تُحُرِّبُونَ بَيُوبَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَتَأُولِي ٱلْأَبْصَرِ ﴿ فَي اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن عند الجمهور، وأتاهم بذاته عند الاتحادية؛ لأنه سار فيهم بذاته، فلما غضب عليهم ظهر لهم بمظهر البأس والغضب فأهلكوهم، والصواب أنه حرك عليهم جنده بخلق دواعي الجهاد في قلوبهم فأهلكوهم، وقذف في قلوبهم الرعب ما خلق فيها من الأسباب الموجبة لذلك.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى اَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَبِ مِن دِيَرِهِمْ لَأُوَّلِ ٱلْحُنْمِ مَا ظَنَتُمْ مَا اللهِ فَأَتَنهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ حَنْتِسِبُواْ أَن حَنْرُجُواْ وَظُنُواْ أَنَّهُم مَانِعَتَهُمْ حَصُوبُهُم مِن اللّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللّهُ مِن حَيْثُ لَمْ حَنْتِسِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِمُ ٱلرُّعْبَ مُخْرِبُونَ بَيُوبَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَاعْتِبُرُواْ يَتَأُولِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتِبُرُواْ يَتَأُولِي اللّهَ هُو اللّذِى آلْمُؤْمِنِينَ كَفَرُواْ وَالقياس اعتبار، فالقياس مأمور به، أما الأولى فلهذه الآية ﴿ هُو ٱلَّذِى ٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَبِ مِن دِيَرِهِمْ لَأُولِ ٱلْحَشْرُ مَا ظَنَنتُمْ أَن تَخَرُجُواْ وَظُنُواْ أَنَهُم مَّانِعَتُهُمْ مِنْ اللّهِ فَي اللّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ حَنْتُسِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُومِهُ ٱلرُّعْبَ مُخْرِبُونَ مَنْ أَهْلِ الْكَتِبَ مِن دِيَرِهِمْ لَاقُلِ ٱلْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن تَخَرُجُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُومِهُ ٱلرُّعْبَ مُخْرِبُونَ مَنْ أَهْلِ الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُواْ يَتَأُولِي ٱلْأَبْصِرِ فَى اللّهُ مِن اللّهُ عَنْ مَنْ اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مَن اللّهُ مِن اللّهُ مِن حَيْثُ لَمْ مَن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مَن اللّهُ مِن اللّهُ مَن اللّهُ مَن اللّهُ مَن اللّهُ مِن اللّهُ مَن الأَصل إلى الفرع، كما أن الاعتبار عبور بالنظر من حال الحاضر إلى حال الخائب، فصح أن القياس اعتبار وثبت أن القياس مأمور به، والتقرير كما سبق. وهذا أجود؛ لأنه من الشكل الأول، واعترض عليه بوجوه:

أحدها: لا نسلم أن القياس اعتبار؛ لأنه إن أريد ذلك لغة فالقياس في اللغة إنما هو التقدير نحو: قست الثوب بالذراع، أي: قدرته، وإن أريد اصطلاحاً فهو في الاصطلاح: حمل معلوم على معلوم، أو إلحاق غير المنصوص به بجامع مشترك، ولقائل أن يقول: الحلم والإلحاق هو معنى الاعتبار.

الثاني: قولكم: الاعتبار مأمور به، إن عنيتم بعض الاعتبار صارت كبرى قياسكم جزئية

فلم تنتج وهو ظاهر، وإن عنيتم أن كل اعتبار مأمور به لم نسلم هذه الكلية؛ لأن قوله – عز وجل – ﴿ هُو اللَّذِي َ أَخْرَجَ اللَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ اللِّكِتَنبِ مِن دِينرِهِمْ لأَوَّلِ الْحُشْرِ مَا ظَننتُمْ أَن تَخْرُجُواْ وَظُنْوَا أَنَهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَنهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَخْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِمُ اللَّهُ عَبَ تُخْرِبُونَ بُيُونَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي المُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُواْ يَتُوبُهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي المُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَتَعْفي عموم يَتَأُولِي اللَّابِمِينِ فَي اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن عَموم يَتَأُولِي اللَّابُ بَصَدِ ﴿ ﴾ [الحشر: ٢] ليس بعام، بل هو مطلق لا عموم له، فلا يقتضي عموم الأمر بالقياس.

الثالث: أن سياق الآية لا يقتضي إنبات القياس؛ إذ قوله – عز وجل –: ﴿ هُوَ الَّذِينَ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ الل

الوابع: لو دلت هذه الآية على القياس / [٤١٧ / ل]، [٢٠١ ب/م] لدل قوله – عز وجل-: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئْتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۚ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَأُخْرَىٰ وَجل-: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئْتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۚ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يُرَوِّنَهُم مِّشَاّئُ ۗ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَعِبْرَةً كَافِرَةٌ يُرَوِّنَهُم مِّشَائُ ۗ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَعِبْرَةً لِلْفَاقِيلِ ٱلْأَبْصَدِرِ ﴿ وَهُ بِعِيدُ لِتوغِلُه فِي العموم، لِلْأُولِي ٱلْأَبْصَدِر هو بعيد لتوغله في العموم، فلا يدل على القياس إلا على بعد.

الخامس: ما ذكرتموه من الدليل لو دل لكان عندنا ما يعارضه، وهو أن القياس إنما يفيد الظن، والظن لا يجوز اتباعه في أحكام الله – عز وجل – ولأنا مأمورون عند التنازع والاختلاف بالرجوع إلى الله – عز وجل – ورسوله، والقياس ليس كذلك، وقد سبقت هذه المعارضة وجواها.

واعلم أن القياس في الفروع دليل قوي جيد، غير أن هذه الآية لا تدل عليه إلا دلالة ضعيفة من وراء وراء.

﴿ مَّاۤ أَفَآءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَعَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَاۤ ءَاتَبْكُمُ ٱلرَّسُولُ

فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنْهُ فَآنتَهُواْ وَآتَقُواْ اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ ﴾ [الحشر: ٧] هذا عام مطرد إلا ما خص منه بنسخ أو غيره، وهو أصل كبير وقاعدته كلية في استخراج الأحكام من الكتاب بواسطة السنة، وهو مقدمة كبرى في كل قياس حكم أردنا إثباته بأن نقول: هذا الحكم آتاناه الرسول، وكل ما كان كذلك لزمنا الأخذ به، أو هذا الحكم نهانا عنه الرسول، وكل ما كان كذلك لزمنا اجتنابه، ومتى ثبتت الصغرى بالسنة أو نحوها فالكبرى ثابتة بمذه الآية، مثاله أن نقول: إفراد الإقامة، وصحة الصوم مع الأكل ناسياً، وجواز الخروج من النوافل بعد الشروع فيها - أحكام آتاناها الرسول؛ وكل ما آتاناه الرسول نحن مأمورون بالأخذ به، فهذه الأحكام نحن مأمورون بالأخذ به، وكذلك نقول: بيع الغرور وبيع الكلب والسنور نهانا عنه الرسول [وكل ما نهانا عنه الرسول] لزمنا الانتهاء عنه، فهذه البيوع يلزمنا الانتهاء عنها، وتقرير الصغرى بالأحاديث الواردة فيها، وقد اعتمد السلف على هذه القاعدة في استخراج الأحكام، فلما لعن ابن مسعود النامصة نحوها، أنكرت عليه أم يعقوب - امرأة من الأنصار -وقالت: ﴿ قد قرأت ما بين الدفتين فلم أجد لعنة من لعنت، فقال: إن كنت قرأته فقد وجدته، ألم تسمعي قول الله - عز وجل-: ﴿ وَمَآ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنَّهُ فَآنِتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٧]؟ ولقد سمعت رسول الله ﷺ يلعن النامصة والمتنمصة [والواشرة والمستوشرة] المغيرات لخلق الله – عز وجل – أو كما قال، ونظم قياسه هكذا: لعن هذه جاء به الرسول، وكل ما جاء به الرسول شرع الأخذ به، فلعن هذه شرع الأخذ به، وكذلك حكى عن الشافعي - رضى الله عنه - أنه جلس في المسجد /[٢٠٢ أ/م] يفتي وقال: لا تسألونني عن شيء إلا جئتكم /[٤١٨] به من كتاب الله – عز وجل؟ فقال الشافعي[: قال الله عز وجل]: ﴿ وَمَآ ءَاتَنكُمُ ﴾ [الحشر: ٧]، ثم روى بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿ خَمْسُ فُواسُقَ يَقْتُلُنُ فِي الْحُلُّ والحرم» (١) منها الحية والعقرب، والزنبور مثلهما فيقتل ولا شيء فيه، وهذا دليل مركب من نص كتاب وسنة وقياس، وشبيه بهذا الدليل في كليته وعمومه قوله على: ((من

<sup>(</sup>۱) رواه السبخاري في صحيحه كستاب جزاء الصيد [3 / 75] رقم [3 / 77] ومسلم في صحيحه بشرح النووي [4 / 77] رقم [4 / 77] رقم [4 / 77] رقم [4 / 77]

عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» (١) إذ هو مقدمة كبرى في كل حكم أردنا إبطاله، بأن يقال: هذا الفعل أو هذا الحكم عمل ليس عليه أمر الشرع، وكل ما ليس عليه أمر الشرع فهو مردود، فهذا الفعل مردود. ومثاله الوضوء غير المنوي، والنكاح بلا ولي، وبيع الغائب والفضولي، كل واحد منها ليس عليه حكم الشرع فيكون مردوداً، ويحتاج أيضاً إلى تقرير الصغرى بدليلها، والكبرى ثابتة هذا الحديث، ثم الحديث راجع إلى مادة الآية المذكورة؛ إذ معنى قوله على: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، «ما أتيتكم فخذوه وما فميتكم عنه فاجتنبوه» كما صرح به في حديث آخر.

﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرضَوانًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ مَ أُولَتِكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ١ [الحشر: ٨] إلى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلُ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١ ﴿ الحشر: ١٠] استدل به مالك على كفر الرافضة، ووجه أن ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَدِجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضُوَانًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ مَ ۖ أُوْلَتِكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ ﴿ ﴾ [الحشر: ٨] متعلق بقوله – عز وجل –: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ عِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَعَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَآبَنِ ٱلسَّبِيلِ كَنْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَنكُمْ عَنْهُ فَآنتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۞ ﴾ [الحشر: ٧] ثم قال – عز وجل – ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضُوانًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ مَ ۚ أُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ ﴿ ﴾ [الحشر: ٨] وعطف عليهم: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ مِن قَيْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِمِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُعَّ نَفْسِهِ، فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٩] وهم الأنصار، ثم عطف ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلح ح [٢٦٩٧] ورواه مسلم كتاب الأقضية [١٧١٨].

بِٱلْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَاۤ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿ ﴾ [الحشر: ١٠] بشرط أن يستغفروا لمن قبلهم من إخواهم السابقين لهم بالإيمان، والرافضة خارجون عن الأصناف التلائة، فليس القوم مهاجرين ولا أنصارا ولا مستغفرين لمن سبقهم بالإيمان، بل يسبون السلف ويبغضونهم، فإذن لا حظ لهم في الفيء، وكل من لا حظ له في الفيء كافر، إذ الفيء حق المسلمين، فمن لا حق له فيه ليس بمسلم، وأجابت الشيعة [لعنهم الله] بأن (للفقراء) لو كان متعلقا بما أفاء الله لكان بدلا منه، ولو كان بدلا منه لزم صرف الفيء عن الجهات الست المنصوص عليها في المبدل منه إلى عموم الثلاث المذكورة في البدل، وهم المهاجرون والأنصار/[٢٠٢ب/م] والتابعون لهم لا غير، وإنه باطل، إذ فيه إسقاط حصوص تلك الجهات الست فيبقى ذكرها/[١٩٥] لغواً، ولأن ظاهر الآيات يختص بقوم ماضين وهم: ﴿ لِلَّفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضُوانًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ٓ ۚ أُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَىٰنَ مِن قَتِلِهِمْ مُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر:٨-١٠] فلا يتناول من يتجدد، ثم حاصل نظم الدليل المذكور أن المذكور أن الرافضة لا حظ لهم في الفيء، وكل من لا حظ له في الفيء كافر، والأولى ممنوعة، لأن الله-عز وجل – أضاف الفيء إلى ذوي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل، وهو يتناول الرافضة كغيرهم، فهذه الدعوى على خلاف القرآن، فلا تسمع.

والثانية: باطلة بعبيد المسلمين، إذ لاحظ لهم في الفيء وليسوا كفاراً، وإذا تقرر هذا الجواب، وجب حمل قوله - عز وجل-: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ الآيات، على مدح مستن أنف لهذه الفرق غير متعلق بما قبله، نحو: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ صفة الصدق بدليل آخر الآية، أو غيره من التأويل (١).

<sup>(</sup>۱) انظر مجموع الفتاوى [۲۲/ ۲۱].

﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [الحشر: ١٣]، تدل على أن من خاف غير الله – عز وجل – فليس بفقيه بل هو جاهل؛ لأن الخوف إنما يكون من شر أو ضرر يلحق والله – عز وجل – هو خالق كل شيء، شر وخير ونفع وضر، لا يكون شيء من ذلك إلا بإذنه، فمن خاف معه غيره فتوحيده مدخول، وإنما يطرأ ذلك على الإنسان لنقص في توحيده أو غلبة من طبعه عليه.

﴿ لَا يَسْتَوِى أَصْحَابُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآبِرُونَ ۞ ﴾ [الحشر: ٢٠] ذهب قوم إلى أن هذا يقتضي عموم نفي المساواة بين الفريقين من كل وجه، حتى أدرجه تحته أن الذمي لا يكافئ المسلم ليقتل به. وذهب آخرون إلى أنه لا يقتضي العموم، وقد انتفت المساواة بينهما في أحكام كثيرة، ولا دليل على عدم التساوي بين المسلم والذمي في القصاص حتى تندرج تحت نفي التسوية المستفاد من الآية، فيقتل المسلم بالذمي لثبوت المكافأة بينهما بدليل منفصل، وهو ما سبق في البقرة.

حاصل الأمر أن نفي التسوية في هذه الآية عام، فيتناول نفي التسوية بينهما في القصاص، أو مطلق فلا يتناول، والظاهر أنه عام؛ لأن قولنا: لا يستوي فلان وفلان، معناه: لا استواء بينهما؛ إذ الفعل يدل على المصدر، وهو الاستواء، فهو نكرة في سياق نفي فتعم، والخصم يقول: إن قولنا: لا يستوي فلان وفلان – أعم من أن يكون من كل جهة، أو من جهة خاصة، بدليل قبوله للاستفسار والتقسيم /[٣٠٢ أ/م] بأن يقال: هل هما لا يستويان مطلقا أو من بعض الجهات، وان يقال: إذا كانا لا يستويان فلا يخلو إما ألا يستويا من كل جهة أو من بعض الجهات دون بعض؟ ولو اقتضى عموم نفي المساواة بينهما لما قبل ذلك.

وقد رجع / [٤٢٠] الخلاف إلى أن صيغة لا يستويان هل تقتضي عموم نفي التسوية أو نفي عموم التسوية، والفرق واضح بين عموم السلب وسلب العموم، فعموم سلب الحقيقة يمنع ثبوت شيء من أفرادها، وسلب عموم الحقيقة لا يمنع ثبوت بعض أفرادها، وقد ظهر ذلك في قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي في خديث ذي برفع كله على عموم السلب وبنصبه على سلب العموم، وقوله في في حديث ذي اليدين: « كل ذلك لم يكن» (١) برفع كل لا غير على عموم السلب؛ لأنه أراد نفي

<sup>(</sup>١) مسلم [١/ ٤٠٤] [٧٣]، رواه البخاري [١/ ٢٥٢، ٤١١] [٢٨٢، ١١٦٩، ١١٧٠].

النسيان وقصر الصلاة جميعاً، وقول الشاعر:

..... وما كل من وافي مني وأنا عارف

على سلب العموم، والفرق بينهما من جهة التركيب أن العموم والسلب أيهما تقدم لفظه أضفته إلى الآخر، فإن تقدم لفظ العموم على أداة السلب، فهو عموم السلب كما في الحديث، وإن تقدم لفظ السلب فهو سلب العموم كالبيت الأخير، وأما البيت الأول فيحتلهما، بناء على أن تقديره: كله لم أصنعه أو لم أصنع كله؛ فعلى الأول: هو عموم سلب الصنع، وعلى الثاني: هو سلب عموم الصنع وعلى هذا التقدير ربما ظن أن لا يستوي كذا وكذا من باب سلب العموم لتقدم حرف السلب، وليس كذلك، والفرق بينهما أن سلب العموم شرطه أن يدخل حرف السلب على لفظ عام تحته متعدد، فإذا سلب عمومه بقي الحكم في بعض أفراده، نحو: لم أضرب كل الرجال بخلاف لا يستويان؛ فإن حرف السلب دخل في المعنى على ماهية الاستواء فنفاها، الماهية من حيث هي هي لا تعدد فيها ولا اتحاد فلم يبق بعد سلبها شيء يثبت له الحكم، فلهذا قلنا: إن صيغة لا يستوي كذا وكذا، من باب عموم السلب لا سلب العموم، وهذا بحث استطردناه بديهة فلك النظر فيه.

﴿ لَوۡ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ عَلَىٰ جَبَلِ لَرَأَيْتَهُۥ خَشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْتَالُ نَضۡمِهُا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ۚ ۞ ﴿ الحشر: ٢١] هذا خرج مخرج المبالغة في تعظيم القرآن وغفلة الكفار عنه، أي أن هذا القرآن عظيم تنصدع لسماعه الجبال، وأنتم عنه غافلون، فهو كقوله – عز وجل –: ﴿ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ۞ ﴾ [ص: ٦٨].

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنَ بَعْدِ ذَالِكَ فَهِي كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسُوةً وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُجُ مِنْهُ الْمَآءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ لَمَا يَتَفَجَّرُجُ مِنْهُ الْمَآءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ لَمَا يَتَغَمَلُونَ ﴿ ٢٠٣ بَ مَ]) [البقرة: ٧٤] هذا مع خَشْيَةِ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَنفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ ١٠٣ ٢٠ بَ مَ]) [البقرة: ٧٤] هذا مع إمكان خشوع الجبال وتصدعها من خشية الله – عز وجل – إذا اقترنت ها إرادة ذلك، ويشهد لذلك وقوعه ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكُلَّمَهُ رَبُّهُ وَاللَّ رَبِّ أَرِنِي أَنظُر إِلَيْكَ قَالَ لَنِ تَرَانِي وَلَكِنِ النظُر إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السَّتَقَرُّ مَكَانَهُ وَسُوفَ تَرَانِي أَ فَلَمًا جَلَى وَلَيكِنِ النظُر إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السَّتَقَرُّ مَكَانَهُ وَسُوفَ تَرَانِي أَ فَلَمَّا جَلَى وَلَيكِنِ النظُر إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ السَّتَقَرُّ مَكَانَهُ وَلَا سُبْحَنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا وَلُكُونِ النَّهُ وَكَلَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنا وَلُكُولِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَلَاكُونَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَلَاكُونَ الْعُرِافَ: ١٤٣٤].

## القول في سورة المتحنة

﴿ ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجَعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَٱللَّهُ قَدِيرٌ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ ﴾ [الممتحنة: ٧] هذا بتقليب القلوب بما يخلق فيها من دواعي الصلح والمودة والصوارف عن البغضاء والعداوة.

وجوابه أنه – عز وجل – أطلق العلم على الظن محازاً، وقد سبق نظيراه في ((u, u)) و((u, u)).

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّواْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَبِسُواْ مِنَ ٱلْأَخْرَةِ كَمَا يَبِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَنبِ ٱلْقُبُورِ ﴿ ﴾ [الممتحنة: ١٣]، فيه النهي عن موالاة الكفار وكل مغضوب عليه، وأن الكفار آيسون من الآخرة لا حظ لهم فيها، وألهم آيسون من الموتى لإنكارهم البعث، بخلاف المؤمنين فإلهم يرجون التلاقي في الآخرة، كما حكي عن الشيخ أبي الوفاء بن عقيل البغدادي أنه مات له ولد فوجد عليه، فقال في أثناء وجده عليه: لولا رجاء التلاقي في الآخرة لتصدّعت قلوب المحبين عند فراق أحبتهم، أو كما قال.

## القول في سورة الصف

﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٣] فيه أن خلف الوعد ونقض العهد والتفريط فيما التزم من حقوق الإيمان من الكبائر؛ لأن الله – عز وجل – جعل ذلك مقتاً كبيراً والمقت أشد البغض، وقد نزل ذلك منزل نكاح زوجة الأب، والحدال في آيات الله – عز وجل – بغير سلطان، إذ وصفهما بالمقت.

﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى آبَنُ مَرْيَمَ يَعَنِى إِسْرَاءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ ٱلنَّهِ وَإِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَى مِنَ ٱلنَّوْرَلَةِ وَمُبَثِّرًا بِرَسُولِ يَأْتِي مِنْ بَعْدِى ٱسْمُهُ وَ أَحْمَدُ أَحْمَدُ فَاهَا جَآءَهُم بِٱلْبِيِّنَتِ يَدَى مِنَ ٱلنَّيْوَرَلَةِ وَمُبَثِّرًا بِرَسُولِ يَأْتِي مِنْ بَعْدِى ٱسْمُهُ وَ أَلْحَف وَ اللَّهِ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللِّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللللِّهُ اللللللِّلِمُ اللللللِّهُ الللللِّلِي ال

# القول في سورة الجمعة

﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِي ٱلْأُمِيِّانَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينِ ﴿ ﴾ [الجمعة: ٢] الأمي الذي لا يحسن الكتابة، نسب إلى الحالة التي ولدته عليها أمه، وقيل: إلى غالب أمة الناس، لألهم كذلك، وفيه شهادة للنبي ﴿ بأنه كان أمياً تحقيقاً لمعجزة الفرقان، رداً على من يتوهم أنه كان كتاباً، وإنما / [٢٠٤ أ/م] كتم أمره، وقد أكد ذلك تسليم أعدائه كونه أمياً، وقال على إنا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب» (١٠).

﴿ مَثَلُ ٱلْفِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَلةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئِسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّامِينَ ﴿ / ٤٢٢ / ل] ﴾ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَامِينَ ﴿ اللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّامِينَ ﴿ / ٤٢٢ / ل] ﴾ [الجمعة: ٥] أي: لم يقوموا بما فيها تكلفاً ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَلةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثُلِ ٱلْذِينَ كُذَّبُواْ بِعَايَبَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى كَمَثُلِ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كُذَّبُواْ بِعَايَبَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى كَمَثُلِ ٱلْحِمَارِ حَمِّمِلُ أَسْفَارًا فَيْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كُذَّبُواْ بِعَايَبَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى كَمَثُلِ ٱلْحِمَارِ حَمِّمِلُ أَسْفَارًا فَيْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كُذَّبُواْ بِعَايَبَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كُذَّبُواْ بِعَايَبَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمِ ٱللَّذِينَ كُذَّبُواْ بِعَايَبَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى الْفَامِ العَمل، وأن العلم بلا عمل القوم وجهل.

﴿ وَلَا يَتَمَنُّونَهُ مَ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّلِمِينَ ﴿ ﴾ ا [جمعة: ٧] سبق في البقرة.

﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِيكُمْ ثُمَّ تُمَّ تُرُدُّونَ إِلَىٰ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ فَيُنَبِّكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الجمعة: ٨] أي: لا محيص لكم عنه، ولات حين مناص منه؛ لأنه إما طبيعي يضعف القوة عن إخلاف ما يتحلل من البدن، أو عرضي بقتل أو غرق أو هدم أو طاعون ونحوه من الأسباب، فمن تخطاه العرضي تلقاه الطبيعي، والجميع بتقدير العزيز العليم سبحانه وتعالى.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الصوم ح [١٩١٣] ومسلم في كتاب الصيام [١٠٨٠].

## القول في سورة المنافقين

﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُورَ ۚ ۞ ﴾ [المنافقون: ١] أي في دعواهم اعتقاد رسالتك والشهادة بها، لا في قولهم: إنك رسول الله. وقد سبق تقريره.

ويحتج به من يرى أن الكلام معنى قائم بالنفس؛ لأن تكذيبهم راجع إلى أمر قام بنفوسهم، لا إلى ما ظهر على ألسنتهم، والتكذيب من لواحق الخبر الكلامي، فدل على أن ما قام بنفوسهم كلام.

ويجاب بأنا لا نسلم أن التكذيب راجع إلى معنى قام بنفوسهم، بل إلى دعواهم ظاهراً أو اعتقاد الرسالة باطناً، فما رجع التكذيب إلا إلى خبر لساني لا نفساني.

﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿ ﴾ [المنافقون: ٣] قد يظن ظان أن الإيمان جزء علة الطبع على قلوهم، وليس كذلك، بل كفرهم المستعقب لإيماهم هو علة ذلك.

﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتّیٰ يَنفَضُوا أَ وَلِلَّهِ خَرَابِنُ السّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَنكِنَّ ٱلْمُنفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴿ وَالمَنافقون: ٧] فيه إشارة إلى ترك ملاحظة الأسباب الظاهرة وتعلق الآمال بما في الغيب من الخزائن الإلهية، لا أقول قطع الأسباب بل ترك الاعتماد عليها، والناس إما متعاط للأسباب معتمد عليها محجوب بما عن المسبب، وهم العامة، أو لا متعاط لها ولا معتمد عليها، بل حجب عنها برؤية مسببها عز وجل – وهم الخاصة، أو متعاط لها غير معتمد عليها وهو شبيه بمن قبله، وربما سمي متوكلاً، أو معتمد عليها غير متعاط لها، وهو الكسلان المتمني الأماني.

﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [المنافقون: ١١] فيه انحتام الآجال فلا تأثير فيها لغير الكبير المتعال؛ خلافاً لما مر عن أهل الاعتزال.

## القول في سورة التغابن

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّوْمِنُ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ﴾ [التغابن: ٢] / [٢٠٢ب /م] يحتمل أن المراد: حلقكم متصفين بالكفر والإيمان، فيحتج به الجمهور؛ لأن خالق الموصوف هو خالق الصفة، ويحتمل أن المراد: حلقكم ثم منكم من كفر ومنكم /[٤٢٣] ل] من آمن، فيتنازعها الفريقان: الجمهور والمعتزلة، بناء على كسب الأفعال وخلقها على ما عرف.

﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِهِم رُسُلُهُم بِٱلْبَيِنَتِ فَقَالُوٓا أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ ۖ وَاللَّهُ عَٰنِيُّ حَمِيدُ ﴿ [التغابن: ٦] هذه شبهتهم المعروفة في إنكار الرسل، وقد سبقت.

﴿ ذَٰ لِكَ بِأَنَّهُ ۚ كَانَت تَّأْتِهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَتِ ﴾ [التغابن: ٦] أي: بإنكار الرسالة ﴿ فَقَالُوۤاْ أَبشَرُ يَهُ وَلَنَّهُ عَٰنِيٌّ حَمِيدٌ ۞ ﴾ [التغابن: ٦] أي: عنهم وعن معارفهم وعباداتهم.

﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَتِ فَقَالُوٓا أَبَثَكُرُ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلُّواْ ۚ وَالسَّعُنَى اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ غَنِيُّ حَمِيدٌ ۞ ﴾ [التغابن: ٦] لكماله وتنزهه عما يحتاج إليه غيره. وقد سبقت المسألة.

﴿ حَمِيدٌ ﴾ أي: محمود ليس كغيره من الأغنياء، يفعل مع غناه ما يستحق به الذم، بل الله - عز وجل - يسدي الجميل والمعروف العام والخاص، فهو الذي يستحق الحمد.

﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَ ﴾ [التغابن: ٧] أي: ادعوا ذلك دعوى لا تحقق لها: ﴿ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرُ ﴿ وَهَ التغابن: ٧] أمر وأثبت وأقسم وأكد البعث باللام في أوله والنون في آخره، ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَن لَن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرُ ﴿ ﴾ [التغابن: ٧] أي: البعث ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَن لَّن يُبْعَثُواا ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَ ثُمَّ لَتُنبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرُ ﴿ ﴾ [التغابن: ٧] وقد سبق برهانه وتوجيهه في عدة عَمِلْتُمْ ۗ وَذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ وَمِيهه في عدة عَمِلْتُمْ ۗ وَذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ وَمِيهه في عدة اللهِ عَلَى اللهِ يَسِيرُ ﴿ إِلَى اللهِ يَسِيرُ ﴿ فَي إِلْتَعَابِنَ : ٧] وقد سبق برهانه وتوجيهه في عدة عدة الله عَلَى اللهِ يَسِيرُ ﴿ إِلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ يَسِيرُ ﴿ إِلَا التغابِن: ٧]

مواضع.

﴿ يَوْمَ جَمْمُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ۗ ذَٰ لِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ ۗ وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلُ صَالِحًا يُكَفِّرُ عَنْهُ سَيِّعَاتِهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهُ وَيُلاَء عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَيُلاَء ويرث العظيمُ ﴿ وَالتعابن: ٩] أي: يغبن فيه أهل الجنة أهل النار عما يفوز به هؤلاء، ويرث أهل الجنة أهل النار على ما سبق بيانه.

﴿ مَاۤ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذِنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُ ﴾ [التغابن: ١١] إن قيل: الإيمان إنما يترتب على هدى القلب، فلو ترتب هدى القلب على الإيمان لزم الدور، وإنه محال.

ويجاب عنه بأن المراد: من يؤمن بالله يزد قلبه هدى وبه ينقطع الدور.

﴿ ٱللَّهُ لَاۤ إِلَـٰهَ إِلَّا هُو ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكُّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [التغابن: ١٣] فيه أن التوكل قرين التوحيد ونتيجته، ومن أكبر مقاماته، والتوكل هو التفويض إلى الله – عز وجل – مع ترك الاعتراض.

﴿ فَاَتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ ناسخ لقوله – عز وجل –: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] أو مخصص له.

## القول في سورة الطلاق

﴿ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُو حَسْبُهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ عَلَى اللَّهِ فَهُو حَسْبُهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ عَقَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿ وَالطلاق: ٣] مثل: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَنهُ مِن مِصْرَ لِا مُرَأَتِهِ مَ أَكُرِ مِي مَثُولُهُ عَسَى أَن يَنفَعَنا آوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ۚ وَكَذَالِكَ مَكَّنَا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأُويلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَلِكِنَ أَكْتُر ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَلَلَّهُ مَا لَهُ وَلَاكِنَ أَكْتُر ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١] أي:إذا أراد أمراً بلغه بقدرته ولطيف حكمته وتصرفه في القلوب وغيرها، وبالجملة بكمال قدرته على كل شيء.

ويحتج به الجمهور على أنه – عز وجل – إذا أراد شخصاً للنار تصرف فيه بطريق الإجبار. ﴿ وَٱلَّتِي يَهِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُر ٓ إِنِ ٱرْتَبَتُم ٓ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَيْتَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّتِي لَمْ عَضْنَ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ تَجُعَل لَّهُر مِن أَمْرِهِ عَيْسَرًا عَضْنَ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ تَجُعَل لَّهُر مِن أَمْرِهِ عَيْسَرًا عَضْنَ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ تَجُعَل لَّهُر مِن أَمْرِهِ عَيْسَرًا عَن الطلاق: ٤] يحتج به على أن الأقراء الحيض، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد؛ لأنها مأمورة أن تعتد بثلاثة قروء، ثم جعلت الأشهر بدلاً عن الحيض هاهنا، فدل على ما قلنا.

وينتظم القياس هكذا: الأشهر بدل عن الحيض بهذه الآية، والأشهر بدل عن الأقراء بالإجماع، فالحيض هي الأقراء / [٢٠٥ أ/ م]، فالأقراء هي الحيض.

واحتج الشافعي ومالك على ألها الأطهار بقوله - عز وجل -: ﴿ يَنَأَيُّمُا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ وَالَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخَرُّجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبِيّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ثَخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبِيّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُم لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أَمْرًا ﴿ ﴾ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودُ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُم لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَالِكَ أَمْرًا ﴿ ﴾ [الطلاق: ١] مع [قول النبي] ﴿ : « مره فليراجعها/ [٢٤٤/ ب] ثم ليدعها حتى تطهر، أن عيض، [ثم تطهر]، ثم ليطلقها إن شاء، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء (١٠)، وليس بالقوي؛ لأن الإشارة إلى الحيضة المحتوشة بالطهر.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق [٩/ ٢٥٨/ ٥٦١] وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق [١٠/ ٨٨/ ١٤٧١].

﴿ وَٱلَّتِعِى يَبِسَنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُرْ إِنِ ٱرْنَتَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّتِعِى لَمْ تَحِضْنَ ۚ وَأَوْلَتُ ٱللَّهَ سَجُعَلَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ عَضَنَ ۚ وَمَن يَتَقِ ٱللَّهَ سَجُعَلَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ عَضْنَ ۚ وَمَن يَتَقِ ٱللَّهَ سَجُعَلَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يَخْضَنَ ۚ وَأُولِيتُ اللَّهُ سَجُعُلَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ عَشْرًا ﴿ وَهُ الطلاق: ٤] حص به عموم العدة بالأقراء، وبأربعة أشهر وعشراً.

﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَدَ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿ رَبُولًا اللَّهُ عَلَيْكُمْ ءَايَتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَتٍ لِيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ السَّلِحَتِ مِنَ ٱلظُّهُمَتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلُ صَلِحًا يُدْخِلُهُ جَنَّتٍ تَجْرِي الصَّلِحَتِ مِنَ ٱلظُّهُمَتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلُ صَلِحًا يُدْخِلُهُ جَنَّتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهُ رُخُولًا ﴿ الطَلاق: ١١،١٠] مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهُ رُخُولًا ﴿ الطَلاق: ١١،١٠] قَدْ أَخْسَنَ ٱللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴿ ﴾ [الطلاق: ١١،١٠] قيل: الذكر هو الرسول؛ لتفسيره به بدلاً منه. وقيل: الذكر القرآن، والمعنى أنزل ذكراً وأرسل رسولاً، أو على حذف المضاف، أي: ذا ذكر رسولاً.

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْآمَهُواْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمَا ﴿ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿ وَالطّلاق: ١٢] قيل: المثيلة في عظمة الخلق وأثره القدرة. وقيل: في الكمية، أي: ومن الأرض سبع مثلهن. والأشبه إرادة الأمرين؛ لأن الأرضين عظيمة الخلق وهن سبع لقوله ﷺ: ﴿ من ظلم شبراً من أرض طوقه [يوم القيامة] من سبع أرضين، أو حسف به إلى سبع أرضين) (١).

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزُّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ خُلِّ شَيْءٍ عِلَمًا ﴿ الطلاق: ١٢] هذا تعليل لخلق كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿ الطلاق: ١٢] هذا تعليل لخلق السماوات والأرض بعلم المكلفين كمال قدرة الله - عز وجل - وعلمه، أي خلق ذلك لتعلموا، فإن يكن الأمر كذلك فتحته سر عجيب، وإلا فاللام للعاقبة، أو للأمر، أي: اعلموا ذلك، أو خلقهن لتكون عاقبتكم العلم بكمال القدرة بواسطة النظر، والأشبه الأول.

#### \* \* \*

<sup>(</sup>١) الـــرواية الأولى أخـــرجها البخاري في كتاب المظالم ح [٢٤٥٣] [٥/ ١٠٣] ومسلم في كتاب البيوع ح [١٠٣/ ١٦١] [١/ ٧١] والـــرواية الثانية أخرجها البخاري في كتاب بدء الخلق [ح] [٣١٩٦] [٦/ ٢٩٣].

# القول في سورة التحريم

﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَهْرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَنهُ وَجَبْرِيلُ وَصَلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۗ وَٱلْمَلْتَهِكَةُ بَعْدَ ذَالِكَ ظَهِيرٌ ۞ ﴾ [التحريم: ٤] تعلقت الرافضة [لعنهم الله] بذلك على عائشة وحفصة؛ لأنهما تظاهرتا على الرسول، والتظاهر على الرسول حرام، وبسبب هذا التظاهر وإفشاء سره غضب وآلى من نسائه شهراً معتزلاً لهن، وقيل: قد طلق رسول الله على نساءه.

قوله عز وجل: ﴿ وَإِن تَظَهَرًا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَنهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَتِ حَكَةُ بَعْدَ ذَالِكَ ظَهِيرٌ ﴿ ﴾ [التحريم: ٤] قيل: أبو بكر وعمر. وقيل: علي، والصواب أنه أعم من ذلك، وهو كل من جمع صفتي الإيمان والصلاح، ومولاه ناصره بقرينة مقابلته بـ ﴿ تَظَهْرًا عَلَيْهِ ﴾، وترتيب هذه الآية يقتضي أن الأنبياء أفضل من خواص الملائكة؛ لتقدم ذكر النبي ﷺ على جبريل، وخواص الملائكة كجبريل أفضل من عامة الملائكة، غير أن العطف فيها الواو، وهي لا تقتضى ترتيباً.

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوَاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَتِبِكَةً غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۞ ﴾ [التحريم: ٦] فيه/ [٢٥/ ل] عصمة الملائكة كما مر.

 نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَا اللهِ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التحريم: ٨] لا معصية بعدها، وفيه إيجاب التوبة؛ لأنما بمنزلة التدارك والجبر لما أضيع من حق الرب – عز وجل.

﴿ ضَرَبَ ٱللّهُ مَثَلًا لِلّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِرَ ٱللّهِ شَيَّا وَقِيلَ ٱدْخُلاَ ٱلنّارَ مَعَ أَلدّ اللّهِ اللهِ عَلَى وَفَعَلَى الله عَلَى الله عَلَى وَفَعَلَى الله وَفَعَلَى الله وَعَمُوا عَلَى رسول الله عَلَى وأذاهما له، وزعموا وألهما كامرأي نوح ولوط في النار لتظاهرهما على رسول الله على وأذاهما له، وزعموا العنهم الله آن عائشة رضي الله تعالى عنها كان بينها وبين عثمان شيء، فنزغ لها بهذه الآية معرضاً بها، فحقدت عليه، ثم لم تزل تؤلب الناس عليه حتى قتلوه، ثم إنما ندمت مع كراهتها إمرة على، فخرجت تطلب بثأره.

وأجاب الجمهور: بأن هذا كله لم يكن منه شيء وهو كذب مختلق، وإجماع أهل الحق على أنهما زوجتاه في الجنة لا يعارضه شيء مما ذكروه.



## القول في سورة الملك

﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوْةَ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُرْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيرُ ٱلْغَفُورُ ۞ ﴾ [الملك: ٢] فيه تعليل الأفعال.

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَتِ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَنِ مِن تَفَوُتِ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣] أي: حلل واضطراب وحروج عن وجه الحكمة.

﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك: ٥] هاتان حكمتان لخلق النجوم: زينة وحراسة.

والثالثة: الهداية يهتدي بما في ظلمات البر والبحر، كما قال الشاعر:

فيها معالم للهدى ومصابح تجلو الدجمي والأخريات رجوم

ولعل الإشارة بكونها مصابيح إلى اهتداء الخلق بها كما يهتدى بالمصباح، فتكون الآية قد جمعت فوائد النجوم الثلاث.

﴿ تَكَادُ تَمَّيْزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَا أُلِقِى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَهُمْ آلَمْ يَأْتِكُرْ نَذِيرٌ ﴾ [الملك: ٨]، احتج به المرجئة على أنه لا يدخل النار إلا كافر، وأنه لا عذاب على أهل الإيمان طائع ولا عاص، بناء على أن الإيمان حسنة لا تضر معها سيئة، وعكسه؛ لأن الله عز وجل – أخبر أن كل فوج يلقى فيها يعترف بالكفر.

والجواب: أن المعنى: كلما ألقي فيها فوج من الكفار سئلوا فاعترفوا بالكفر بدليل ما قبله.

﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ۗ وَبِغْسَ ٱلْمَصِيرُ ۞ ﴾ [الملك: ٦] ثم استطرد ذلك في وصف حال الكفار.

﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١٠] الآيتين، احتج به الفريقان، أما الجمهور فلنفيهم عن أنفسهم السمع والعقل، ما ذاك إلا لما خلق في قلوهم من دواعي الكفر / [٢٦٦/ ل] والصوارف عن الإيمان، فصاروا مجبورين جبراً عقلياً.

وأما المعتزلة فلقوله - عز وجل -: ﴿ فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿

[الملك: ١١] / [٢٠٦] / ولو كان خالقاً لأفعالهم أو جابراً لهم لما كان لهم ذنب.

وجوابه: بل الذنب لهم باعتبار كسبهم أو خلقهم على تقدير التفويض إليهم.

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُو اللَّطِيفُ اَلْخَبِيرُ ﴿ ﴾ [الملك: ١٤] فيه تقديران: أحدهما: أن ((من)) فاعل أي ألا يعلم الخالق مخلوقه.

والثاني: ألها مفعول أي: [ألا يعلم هو من خلق، أي:] ألا يعلم هو مخلوقه، فالفاعل مضمر على هذا، والمفعول محذوف على الأول.

ويحتج به على أمور:

أحدها: أن خلق الشيء يستلزم العلم به، أي: أن العلم من لوازم الخلق؛ لأن معنى الآية، إن سركم وجهركم مخلوق لي فكيف لا أعلمه، وهو يفيد ما قلنا، ولأن خلق الشيء يستلزم القصد إليه ، والقصد إليه يستلزم العلم به وبغايته.

فإن قيل: هذا ينتقض بالنحل والعنكبوت والنمل ونحوها يفعل أفعالاً محكمة، ولا قصد لها فلا علم لها.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن الكلام في الخلق الاختراعي، وهذه الأشياء لا خلق لها، بل أفعالها وغيرها مخلوقة لله – عز وجل.

الثاني: أنما تقصد إلى فعلها وتعلم غايته بإلهام من أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، ونعلم قطعاً أن النحل لولا علمها بمنفعة بيتها وأنه يصلح لسكناها إياه لما بنته.

الأمر الثاني: أنه - عز وجل - عالم بكليات الأشياء كالأجناس والأنواع والأصناف بالإجماع، أما علمه بالجزئيات كالأعيان الشخصية فأثبته المتكلمون، [ونفاه الفلاسفة].

[احتج المتكلمون] بأن الجزئيات مخلوقة له – عز وجل – وكل مخلوق معلوم، أما الأولى فبالإجماع على أن لا خالق غير الله – عز وجل – وأما الثانية فلما مر من أن العلم بالشيء من لوازم خلقه؛ ولأن المخلوق عالم بالجزئيات، فلو لم يكن الخالق عالماً بما لكان المخلوق أكمل منه، وإنه محال.

احتج به الفلاسفة بأنه – عز وجل – لو علم الجزئيات للزم وقوع التغير في ذاته، واللازم باطل فالملزوم كذلك؛ بيان الملازمة أن العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم، والجزئيات تتغير وتنتقل أحوالها، فلو علمها لحصل في ذاته بحسب كل حال من أحوال الجزء صورة غير صورته بحسب الحال الأحرى، وذلك يقتضي تغاير صور الجزئيات على

ذاته، وأما بطلان اللازم فللإجماع والبرهان على أن ذاته – عز وجل – لا يلحقها التغير؛ ولأنه إذا كان زيد في المسجد علمه كذلك، فإذا خرج زيد فإن استمر علمه أنه في المسجد لزم انقلاب العلم الأزلي جهلاً، وإنه حال، وإن /[٢٧٧/ ل] لم يستمر لزم التغير في /[٢٠٦ ب/م] ذاته وإنه محال، وهذا بخلاف الكليات، فإنحا لا تتغير فلا يلزم من العلم بحا التغير في ذاته، عز وجل.

والجواب: أن هذا كله مبني على أن العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وهو ممنوع عندنا، وإنما العلم إضافة نسبية تعليقية بين العالم والمعلوم أعني: تعلق العلم بالمعلوم والإضافة أمر عدمي؛ فالتغير الحاصل من العلم بالجزئيات واقع في تلك الإضافة العدمية، لا في الذات الإلهية، يمعنى أن تعلق العلم بكون زيد في المسجد غير تعلقه بكونه خرج منه، أو نقول: إن العلم الأزلي تعلق بأحوال زيد المتغايرة في أوقاتها، فتعلق بكونه في المسجد وقت كذا، وبكل حال يندفع المحذور الذي ذكرتموه، ولا يلزم ما ألزمتموه.

الأمر الثالث: أن المحلوق كالإنسان لا يخلق شيئاً لا أفعاله ولا غيرها؛ لأنه قد تقرر أن العالم بالشيء من لوازم خلقه، فلو خلق الإنسان فعله مثلاً لعلمه جملة وتفصيلاً، كما وكيفاً وغاية، لكن اللازم باطل؛ إذ نرى الإنسان يتكلم كلاماً لا يعلم عدد حروفه ولا كلماته ولا خواص تركيبه ومعانيه، ويمشي مشياً لا يعلم عدد خطواته، ولا ما تنتهي إليه غايته.

وعلى هذا النمط جميع أفعاله لا يعلم تفاصيلها؛ فدل على أنه غير خالق، وإنما غايته أن يكون كاسباً، ومن هذا أن الأبوين لا يخلقان الولد لعدم علمهما بذاته وغايته جملة وتفصيلاً.

- ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ اللَّهُ وَكُلُواْ مِن رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ اللَّهُ وَكُلُواْ مِن رِزْقِهِ وَالخَصْم يمنع ذلك ويقول: بل النَّشُورُ ﴿ ﴾ [الملك: ١٥] دل على أن لا رازق سواه، والخصم يمنع ذلك ويقول: بل أمرهم أن يأكلوا من رزقه، وهو الحلال، لا من رزق غيره وهو الحرام الذي يرزقونه أنفسهم بالأسباب الباطلة والأكساب الخبيثة، وقد سبق القول في ذلك.
- ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِ عَ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥] أي: المرجع، وهو إثبات الحشر والمعاد.

﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن تَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿ اللَّك: ١٦] اللَّايتين، يحتج بهما من أثبت الجهة؛ لأنه إنما توعدهم بفعله، وقد أخبر أنه في السماء.

وأجاب الخصم بأنه لا يلزم من توعدهم بفعله أن يكون في السماء لجواز أن يكون الفعل له بأمره والمباشرة له ملائكة السماء كما يقال في الشاهد، لمن جنى جناية: أأمنت من في القلعة أن يعاقبك، وقد يكون الذي في القلعة نائب السلطان أو بعض جنده، والسلطان لعله حينئذ في البر أو البحر، أو لا يدرى أين هو.

واعلم أن ظاهر الآية مع مثبتي الجهة، وإنما الخصم /[٢٠٧ أ/م] يعارضهم بالدليل القاطع عنده فيحتاج إلى تأويلها.

﴿ أُولَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَنَفَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَانُ إِنَّهُ، بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرُ ﴿ وَاللَّكَ: ١٩]، اختلف في كيفية إمساك الطير فوقهم، فعند المتكلمين: لأنه – عز وجل – خلق له آلة التماسك في الهواء أو القوة عليه.

وعند الفلاسفة: لأنه - عز وجل - غلب فيه الاسطقص أي: العنصر الهوائي فخف بخفة الهواء فتماسك، كما غلب في البهائم الجزء الترابي؛ فثقلت فرسبت ولزمت الأرض.

وعند الاتحادية: أنه سرى فيها بذاته فحملها في الهواء، فحركتها تابعة لحركته، فهي في الحركة تابعة لل سرى فيها بذاته فحملها في الهواء، فحركتها تابعة لحركته، فهي في الحركة تابعة لا مستقلة، وإليه الإشارة بقوله عز وجل/ ﴿ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم ۗ مَّا مِن دَابَيَةٍ إِلَّا هُو ءَاخِذُ بِنَاصِيَتِهَا ۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿ هُود: ٥٦] كما صرح به ابن العربي في «الفصوص».

﴿ أُمَّنَ هَلَذَا ٱلَّذِى يَرَزُقُكُمْ إِنْ أُمْسَكَ رِزْقَهُ مَ بَل لَجُواْ فِي عُتُو وَنُفُورٍ ﴿ وَاللّلَا: ٢١]، تدل على أن لا رازق سواه – عز وجل – لأنها تضمنت أنه – عز وجل – إن رزق فلا ممسك، وإن أمسك فلا رازق، وهو دليل الاستبداد بالرزق، وليس لأهل الاعتزال إلا أن يتأولوه على أن أمسك رزقه الحلال، وهو تمحل ومحال.

# القول في سورة (نَ)

﴿ نَ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۞ ﴾ [القلم: ١] يعني الملائكة الكرام الكاتبين والسفرة الكرام البررة.

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القلم: ٧] لأنه الذي خلق ضلالهم وهداهم، ألا يعلم من خلق.

﴿ إِنَّا بَلَوْنَنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَنَبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿ القلم: ١٧] الآيات يحتج بهذه القصة على ما يذكره الفقهاء من المعاقبة بنقيض القصد، كالقاتل مورثه يمنع الإرث، والمطلق زوجته في مرض موته تورث منه، والفار من الزكاة بحيلة لا تسقط عنه؛ لأن أصحاب الجنة قصدوا حرمان المساكين فحرموا.

﴿ يَوْمَ يُكَشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿ وَالقَلْمَ: ٢٤] اختلف في الساق؛ فعند المحدثين ومن تابعهم: هي صفة لله – عز وجل – يكشف عنها يوم القيامة، فيسجد لها المؤمنون. وجاء في الحديث: «فيكشف عن ساقه فيخرون سحداً» (أ) وعند غيرهم أن ذلك تحسيم، فتأولوه على شده الأمر ذلك اليوم، كما يقال: كشفت الحرب عن ساقها، وقامت الحرب بنا على ساق.

..... وإن شمرت يوماً له الحرب شمرا

[قالوا: وما ذهب إليه / [٢٠٧ ب /م] المحدثون لا يستقيم إلا على رأي الاتحادية، وهو أن الله – عز وجل – يظهر بمظاهر الأجسام، فحينئذ يصح أن يكون له ساق يكشفها].

وأجاب المحدثون: بأن هذا إنما يلزمنا أن لو أثبتنا الساق جارحة جسمانية، ونحن إنما تثبتها صفة لله – عز وجل – على ما يليق به، ولا يلزمه منه نقص بوجه، وهكذا قولهم في سائر نصوص الصفات، كما سبق.

﴿ فَاصْبِرْ لِحُنْكُمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿ ﴾ [القلم: ٤٨] الآيتين، يعني ذا النون، وهو يونس بن متى – عليه السلام – فيقال: إن النبي ﷺ لما نزلت هذه الآية؛ قال: «لا تفضلوني على يونس؛ من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد

<sup>(</sup>١) رواه مسلم [١/ ١٦٧] ح [١٨٣] وأصله عند البخاري [٥/ ٢٤٠٣].

كذب) خشية أن يطمع طامع بهذه الآية فيغض من منصب يونس، فحسم النبي على هذه المادة.

وقيل: إنه قال ذلك قبل أن يعلم أنه خير من يونس وغيره. وقيل: قال ذلك في مقام التواضع، والإنسان له مقامان مقام تواضع يهضم فيه حق نفسه كهذا المقام، ومقام افتخار يستوفي حق نفسه أو بعضه فيه، كقوله في (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) (أ) وعلى نحو هذا تأولت الشيعة [لعنهم الله] قول علي – رضي الله عنه -: (رخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ولو شئت سميت الثالث)، وقوله لابن الحنفية في نحو هذا: ما أبوك إلا رجل من المسلمين.

﴿ لَوْلا آَن تَدَارَكُهُ وَنِعْمَةٌ مِّن رَبِّهِ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُو مَذْمُومٌ ﴿ القلم: ٤٩] قد علم أن لولا تقتضي امتناع الشيء لوجود غيره، والذي امتنع هاهنا لوجود النعمة هو نبذه بالعراء مذموماً لا مجرد نبذه بالعراء وهو الصحراء، لأنه قد وجد بدليل: ﴿ فَنَبَذْنَهُ بِالْعَرَآءِ وَهُو سَقِيمٌ ﴿ الصافات: ١٤٥] فدل على أنه نبذ بالعراء مجرداً عن صفة بالذم، بدليل: ﴿ فَاَجْتَبُهُ رَبُّهُ وَفَجَعَلَهُ مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ [القلم: ٥٠] ومن يكون مختي صالحاً لا يكون مذموماً، وسقط بهذا [التعلق عن] يونس عليه الصلاة والسلام.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل (٣) [٢٢٧٨] وأبو داود في كتاب السنة [٤٦٧٣].

### القول في سورة الحاقة

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿ ﴾ [الحاقة: ١٣] هذه نفخة البعث في وقتها الخاص، بدليل تنزيل الملائكة وظهور عرش الرحمن – جل جلاله – وإلا فقد سبق أن النفخات ثلاث: نفخة الفزع، والصعق، والبعث.

﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآبِهَا ۚ وَتَحْمِلُ عَرْشَ رَبِكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَبِذِ ثَمَنِيَةٌ ﴿ الحاقة: ١٧] هاهنا اسم جنس، والحملة: يومئذ ثمانية وقبله أربعة كما ورد، ويستدل به على أن العرش السرير لا الملك لاستغنائه عن حاصل، ولا تظنن أن الله – عز وجل – يحتاج إلى من يحمله، بل الله – عز وجل – يحمل بقدرته العرض وحملته، وإنما حملهم للعرض كأنه على جهة التعبد والحدمة والتعظيم، على أن / [7.8] إنما تضمنت حملهم للعرش لا للرب عز وجل – عن وجل – عينئذ فوق العرش بذاته، حتى يلزم أنه محمول بواسطة حمل العرش، لكن ذلك محمل نزاع قد سبق غير مرة.

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَنْبَهُ مِنْ بِيَمِينِهِ عَلَيْهُ وَلَ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَنْبِيَهُ ﴿ الحاقة: ١٩] الآيات فيها إثبات أخذ الكتب باليمين والشمال وهو علامة الفوز، والهلاك.

وفيها إثبات العرض والحساب على العموم، وحساب الكفار على الخصوص، خلافاً لأكثر الحنابلة في ألهم لا يحاسبون.

لنا: قوله - عز وجل -: ﴿ وَأُمَّا مَنْ أُوتَى كِتَنبَهُ وَ بِشِمَالِهِ عَنَيْقُولُ يَنلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَنبِيهُ ﴿ الحَاقة: ٣٠] إلى ﴿ إِنَّهُ كَانَ لَا كَتَنبِيهُ ﴿ الحَاقة: ٣٠] إلى ﴿ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللّهِ الْعَظِيمِ ﴿ الحَاقة: ٣٣] وهو قاطع في حساب الكفار لقوله: ﴿ وَأُمَّا مَنْ أُوتَى كِتَنبَهُ وَ فِي مَن اللّهِ عَنفُولُ يَنلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَنبِيّهُ ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهُ ﴿ وَأُمَّا مَن أُوتَى كِتَنبِيهُ ﴿ وَكُلّ إِنسَنِ أَلْرَمْنَهُ طَتِهِوهُ فِي عُنقِهِ وَ الحَاقة: ٢٥ - ٢٦] وكذلك قوله - عز وجل -: ﴿ وَكُلّ إِنسَنِ أَلْرَمْنَهُ طَتِهِوهُ فِي عُنقِهِ وَكُنّ إِنسَانٍ أَلْرَمْنَهُ طَتِهِوهُ فِي عُنقِهِ وَكُنّ إِنسَانٍ أَلْرَمْنَهُ طَتِهِوهُ وَكُنّ إِنسَانٍ أَلْرَمْنَهُ طَتِهِوهُ وَعَلَيْ إِنهُ وَيَعْوَلُونَ مَن وَجل اللّهِ وَيُعْتَعِلُهُ وَيَعْمُ وَلَا إِنسَانٍ أَلْرَمْنَهُ طَتِهِوهُ وَيَعْمُ وَلَوْ وَعَلَى إِنهُ وَيَعْمَ اللّهُ وَلَا يَظُلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ وَكُلّ لِنَهُ مِن وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ فَعُنْ عَلَا وَلَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ فَي فَوْلُونَ يَاوَيْلَتَنَا مَالِ هَلَا الْحِيرَةُ وَلاَ كَبِيرَةً وَلا كَبِيرَةً وَلا كَبِيرَةً وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ وَهُ مُنا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَاوَيْلَتَنَا مَالِ هَلَا اللّهُ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ ﴾ وَكَلَونَ مَعْمُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ فَي عَمْلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ ﴾ وَعَمُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ ﴾ وَمَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿ وَالْمُكَالِقُولُونَ يَوْمُونَ وَالْمَا عَمِلُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَعْلَمُ وَلَا كَالِكُ وَلَا يَظْلُمُ وَبُكُ أَحِلُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمُولُوا مَا عَمِلُوا مَا عَمْلُوا مِلْ عَلَا وَلا يَعْلِمُ وَا عَلَا لَا عَلَا لِلْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا يَعْلَا مُوا عَلَا لَا عَلَا لَا عَلِمُ وَا عَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا لَا عَلَا لَا عَا

[الكهف: ٤٩] الآيات ونحوها تدل على حساب الكافر، ولأن المقصود بالحساب تحقيق العدل، وهو بالكافر أولى كشفاً لشبهته وإزالة لتهمته.

احتجوا بأن فائدة الحساب المقاصة، بحيث إن من فضل له أثيب، ومن فضل عليه عوقب، وهذا منتف في حق الكافر؛ إذ مع الكفر لا شيء له يفضل فالنار متعينة له بغير حساب ورووا عن ابن عمر حديثاً مرفوعاً يشير إلى ذلك.

والجواب: لا نسلم أن فائدة الحساب ما ذكرتم، بل تحقيق العدل كما قلناه، وهو يقتضي حسابه، وأما حديث ابن عمر فلو كان نصاً فيما ادعوه لما عارض ما ذكرناه من الدليل، فكيف وليس بنص، وفي الآيات المذكورة إثبات السلسلة، وهو من أحكام اليوم الآخر.

﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ﴿ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٣٩] فيه إثبات عالم الغيب والشهادة كما سبق تفصيله في الأنعام.

﴿ إِنَّهُ لَقُولُ رَسُولٍ كَرِيمِ ﴾ [الحاقة: ٤٠] يحتج به من قال بخلق القرآن لإضافته إلى الرسول [ الله بأنه] قوله، وعورض بما بعده: /[٤٣٠ /ل] ﴿ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٣] وإنما أضيف إلى الرسول باعتبار أنه مبلغ له لا منشئ مبتدئ .

﴿ وَلُوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿ ﴾ [الحاقة: ٤٤] الآيات فيه تصديق النبي ﷺ فيما جاء به ونفي الكذب عنه، وأنه لو كان متقولاً لما أقر، ولا أهمل ولا أمهل.

# القول في سورة المعارج

﴿ مِّرَ . َ اللَّهِ ذِى اَلْمَعَارِجِ ﴾ [المعارج: ٣] تدل على علو وارتفاع، ثم هل هو حسي أو عقلي؟ على الخلاف بين مثبتي الجهة ونفاتها؛ فيحتج مثبتوها بقوله – عز وجل – / [٢٠٨ ب/م]: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَتِهِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمِ كَانَ مِقْدَارُهُ مُ مُّسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤].

﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَرِقِ وَٱلْمَغَرِبِ إِنَّا لَقَىدِرُونَ ﴿ عَلَىٰۤ أَن نَّبُدِّلَ خَيْرًا مِّنَهُمْ وَمَا خَنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿ وَالْمَدْرِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴿ عَلَىٰ أَن نَبْدِلَ خَيْرًا مِّنَهُمْ وَمَا خَنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ [المعارج: ١٠، ٤١] أي: حلقاً ننشئه نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلُقَ السَّمَوٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِاللَّهِ فِي أَنِ يَشَأَ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِحَلَقٍ جَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: خَلَقَ السَّمَوٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِاللَّهِ فِي سورة الواقعة.

واحتجوا به وقد سبق القول عليهم].



## القول في سورة نوح

﴿ وَٱللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَتُحُرِّجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٧- ١٨] هذا من أدلة البعث، وهو أحسن ما مر بنا؛ إذ فيه استواء الأصل والفرع في النبات، أي هو – عز وجل أنبتكم من الأرض أولاً، وكذلك ينبتكم منها آخراً، ومعنى الإنبات الإنشاء وهو أنشأكم من الأرض مبدياً كذلك ينشئكم منها معيداً.

﴿ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا ۗ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّامِينَ إِلَّا ضَلَالًا ۞ ﴾ [نوح: ٢٤] هذا من نوح كقول موسى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْرَ وَمَلاَّهُ وَ زِينَةً وَأَمُوالاً فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ۗ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰ أَمُوالِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَىٰ يَرُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [يونس: ٨٨] لعله كان بوحي أو إذن.

﴿ مِّمَّا خَطِيَّتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأَدْخِلُواْ نَارًا فَلَمْ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴿ ﴾ . [نوح: ٢٥] يحتج به على ما مرّ منه عرضهم على النار غدواً وعشياً، وعذاب البرزخ؛ لتعقيب إغراقهم بإدخالهم النار فهم الآن فيها، وهو لا في الدنيا ولا في الآخرة بعد القيامة، فهم في الواسطة بينهما وهي البرزخ.



### القول في سورة الجن

﴿ يَهُدِى ٓ إِلَى ٱلرُّشَدِ فَعَامَنَا بِهِ ﴾ [الجن: ٢] يدل على أن في الجن مسلمين مؤمنين بالقرآن موحدين؛ لقولهم: ﴿ يَهُدِى ٓ إِلَى ٱلرُّشَدِ فَعَامَنَا بِهِ ۚ وَلَن نُشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴿ يَهُدِى إِلَى ٱلرُّشَدِ فَعَامَنَا بِهِ ۚ وَلَن نُشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴾ [الجن: ٢].

﴿ وَأَنْهُمْ ظُنُّواْ كُمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ۞ ﴾ [الحن: ٧] يشير إلى أن في الحن من ينكر البعث كالكفار من الإنس.

﴿ وَأَنَّا لَمُسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدّنَهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿ وَأَنَّا لَمُسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدّنَهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿ وَيُوه، ويُحتمل ظاهرها أَمُم في استراق السمع يبلغون السماء فوجدناه قد سد على مسترقي السمع، وفيه أن الحرس غير الشهب؛ لأن عطف أحدهما على الآخر يقتضي ذلك، فالحرس ملائكة والشهب نجوم، فيشبه أن الملك يرمى الشهاب رمى الجندي بالنشاب. وفيه حكاية مأثورة تقتضى ذلك.

﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَالِكَ كُنَّا طَرَآبِقَ قِدَدًا ۞ ﴾ [الجن: ١١] يقتضي انقسام الجن إلى صالح وأصلح، أو إلى صالح وطالح كالإنس.

﴿ وَأَمَّا ٱلْقَنسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿ وَالْحَن: ١٥] يحتج بها الشيعة [أبعدهم الله من رحمته] على معاوية ومن شايعه على قتال علي؛ لأن النبي الله أمره بقتال المارقين وهم الخوارج، والناكثين وهم أهل الجمل، والقاسطين وهم معاوية وأصحابه، فإذن هؤلاء القاسطون بالحديث / [٤٣١ ل]، والقاسطون حطب جهنم بالآية، فهؤلاء حطب جهنم.

وأجاب الجمهور: بأنا لا نسلم صحة الحديث، ولا أن معاوية كان من /[٢٠٩ أ/م] القاسطين، ولو سلمناه، لم نسلم عموم الآية في كل قاسط، بل هي لقاسطين معهودين من الجن أو غيرهم.

﴿ وَأَلَّوِ آسَتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّآءٍ غَدَقًا ﴿ لِّنَفْتِنَاهُمْ فِيهِ ۚ وَمَن يُعْرِضَ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ لَي يَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴿ ﴾ [الجن: ١٦، ١٦] يدل على أن النعمة قد تكون سبب الفتنة، وأن الله – عز وجل – يقصد الفتنة بالنعمة، وهو الاستدراج [كما سبق].

﴿ وَأَنَّهُ مَ لَنَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَّا ﴿ ﴾ [الحن: ١٩] فيها فوائد:

منها: أن بعضهم ذهب إلى أن عبد الله اسم من أسماء النبي را الصحيح أنه إضافة له بالعبودية لا اسم علم.

ومنها: أنه ﷺ دعا الجن تلا عليهم القرآن، وألهم سمعوا ذلك، وازد حموا عليه حتى كاد يتلبد بعضهم على بعض.

ومنها: أنه على وصف بالعبودية في أشرف مقاماته وهي مقامه هذا في تبليغ القرآن، ومقامه في إثبات نبوته بمعجز القرآن في قوله – عز وجل –: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا وَمقامه في إثبات نبوته بمعجز القرآن في قوله – عز وجل –: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَالْدَعُواْ شُهدَآءَكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ مُبْحَانَ صَدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣] ومقامه في الإسراء والوحي إليه في السماء في ﴿ سُبْحَانَ اللّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ عَلَيْلًا مِّرَ لَ الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ اللّه قَصَا الّذِي بَرَكُنا حَوْلَهُ لِنُورِيهُ وَلَهُ لِنُورِيهُ وَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿ وَالإسراء: ١]، ﴿ فَأَوْحَى إِلَىٰ عَبْدِهِ عَمْ اللّهِ مِنْ ءَايَعْ وَالنّحِم: ١٠].

وفى نحو هذا يقول القائل:

﴿ إِلَّا بَلَنَعًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَالَتِهِ عَ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ، نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿ إِلَّا بَلَغًا مِّنَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّ لَهُ، نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿ إِلَّا تَتَبِعَنِ فِيهَا أَبَدًا ﴿ إِلَّا تَتَبِعَنِ أَفْعَصَيْتَ أَمْرِى ﴿ وَهُ إِلَّا تَتَبِعَنَ إِنَاهُ هَكَذَا: مُخَالَفُ الأَمْرِ عَاصَ والعاصي معاقب، فمخالف الأمر معاقب، وهو يقتضي أن الأمر للوجوب.

﴿ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ ٓ أَحَدًا ۞ ﴾ [الجن: ٢٦] دلت هذه الآية على أن بعض الرسل يظهر على بعض الغيوب، ودل غيرها على أن غير الرسل قد يكاشف بشيء من ذلك، كأهل الرياضة والخلوة والكهان مثل سطيح وشق وكأهل ضرب الرمل

والمنجمين في بعض الأحيان وأصحاب الرؤيا والزجر والفأل ومسترقي السمع، وأشباههم؛ جميع هؤلاء يظهرهم الله عز وجل على بعض غيبه، بدليل: ﴿ ٱللَّهُ لَاۤ إِلَنهَ إِلَّا هُو ٱلۡحَيُّ اللَّهَ وَاللَّهَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ لَاۤ إِلَنهَ إِلَّا هُو ٱلۡحَيُّ اللَّهَ عَنْ هُوَ ٱلۡحَيُّ اللَّهُ مَن ذَا ٱلَّذِي اللَّهَ عُندَهُ وَاللَّ بِإِذْ نِهِ عَلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ يَشْفَعُ عِندَهُ وَإِلَّا بِإِذْ نِهِ عَلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحُودُهُ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمَهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُعُودُهُ وَلَا يُحُودُهُ وَهُو ٱلْعَلِيُ عَلَمُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

﴿ ﴿ يَنَأَيُّهُا ٱلرَّسُولُ بَلِغْ مَاۤ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ ۚ وَإِن لَّمْ تَفْعَلَ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَاللَّهُ يَعْضِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنفِرِينَ ۞ ﴾ [المائدة: ٦٧]

ومعنى: ﴿ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالَتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿ وَهَا لَدَيْهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿ إِللهُ وَ الْجَن وَيَجْزِي أَمُهُمْ عَلَى الطاعة تُواباً، وعلى المعصية عقاباً، فيصير نظم المعنى هكذا: إلا من ارتضى من رسول، وأنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً يحرسونه، وليجزيهم على الإبلاغ وأممهم على القبول، أو الرد بما يستحقونه، أو على غير هذا التأويل.

## القول في سورة المزمل

﴿ إِنَّا سَنُلِّقِي عَلَيْكَ قَوْلاً تَقِيلاً ﴿ المزمل: ٥] يحتمل أن المراد ثقيل على الكفار طاعته والإيمان به، أو ثقيل على المكلفين امتثاله، أو يخلق الله – عز وجل – عند نزوله ثقلاً، كما روي أن سورة الفتح لما نزلت مرجع النبي الله من الحديبية كادت قوائم ناقته تندق من تحته لثقل ما أنزل عليه، وربما احتج بظاهره من يقول بخلق القرآن؛ لأن الثقيل ذات قام بها الثقل، [وكل ذات قام بها الثقل] – جسم؛ فالقرآن جسم، وكل جسم مخلوق. لكن هذا سفسطة ومكابرة للحس والضرورة، فلا يستحق جواباً.

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴿ وَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذَٰنَهُ أَخَذًا وَبِيلاً ﴿ ﴾ [المزمل: ١٦، ١٦] هذا هو المثال المشهور في لام العهد، وهو رجوع المعرف إلى منكر سابق. وقد حكى ابن الخشاب عن بعض أهل العلم: أن اللام إن كان هناك معهود تعينت له وإلا فهي للجنس.

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلْثِي آلَيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلْثُهُ، وَطَآبِفَةُ مِنَ آلَذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ آلَيْلَ وَآلَبَّهَارَ عَلِمَ أَن تَن تُحُصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُر اللَّهَ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن الْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيكُونُ مِنكُم مَّرضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَءَاخُرُونَ يَضِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ فَضْلِ اللَّهِ لَوَءَاخُرُونَ يُقَيْتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَدُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ اللَّهُ فَوْرُ اللَّهُ فَوْرُ اللَّهُ فَوْرُ رَّحِيمُ فَى وَاللَّمِ اللَّهِ هُوَ اللَّهُ فَوْرُ رَحِيمُ فَى اللَيلِ فِي النهار والنهار في اللهار والنهار في اللهار والنهار في اللهار، وأخذ أحدهما من الآخر.

واعلم أن الليل والنهار هما الزمان؛ لقول الشاعر:

هـــل الدهـــر إلا ليلــة ونهارهــا وإلا طلوع الشمــس ثم غيارهــا فينتظم قياس هكذا: الليل والنهار هما الزمان، والله – عز وجل – يقدر الليل والنهار؛ ينتج من الشكل الرابع: الله – عز وجل – هو يقدر الزمان، وحينئذ يكون الزمان مخلوقًا، وكل مخلوق حادث، فالزمان حادث؛ خلافًا للفلاسفة في قدمه، وقد سبق القول عليهم في ذلك.

﴿ \* إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُّتَى آلَّيْل وَنِصْفَهُ وَثُلُّتَهُ وَطَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُخْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُرْ ۗ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَان عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى أَوَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْل ٱللَّهِ ۚ وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِي سَبِيل ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوةَ وَأَقْرضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرِ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ ١٨ ﴾ [المزمل: ٢٠] هذا عقب ما قبله من الأمر بالأعمال الصالحة يشير إلى ما مر في سورة النور عند: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَتَحُفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ كِخُمُرهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآبِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِرِ ؟ أَوْ أَبْنَآبِهِر ؟ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِر ؟ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِيَ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِيَ أَخُواتِهِنَّ أَوْ نِسَآبِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ أَو ٱلتَّبِعِينَ غَيْرِ أُولِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرَّجَالِ أَو ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَاتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُحَنَّفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُواْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُرْ تُفلِحُونَ ﴾ [النور: ٣١] من مشروعية التوبة والاستغفار من [٢١٠ أ/م] الأعمال الصالحة لما قرر هناك، وفي هذا هاهنا نظر؛ لاحتمال أنه أمر مجرد بالاستغفار ليس المراد به ما ذكر.

### القول في سورة المدثر

﴿ فَاإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ﴿ فَذَالِكَ يَوْمَبِذِ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [المدثر: ٨، ٩] إن قيل: هذا تقديره: فذلك في يومئذ/ [٤٣٣/ ل] يوم، فيلزم أن يكون اليوم في يوم فيكون للزمان زمان، وإنه محال.

والجواب أن تقديره « فذلك» أي: فالنقر يومئذ نقر يوم عسير على تقدير حذف المضاف، وهو سؤال وجواب في الإعراب جيدان.

﴿ إِنْ هَـٰذَاۤ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿ سَأُصَلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدتر: ٢٥، ٢٦] احتج به من يرى قدم القرآن المسموع، لأنه – عز وجل – توعد من قال: إنه قول البشر بإصلاء سقر، وذلك يقتضي أنه ليس قول البشر، فهو قول الله – عز وجل – فلا يكون مخلوقاً، فيكون قديماً لأنه صفة القديم.

وأجاب الخصم بأن بين البشر وبين الله – عز وجل – الملك، فلم لا يجوز أن يكون قوله، بدليل: ﴿ إِنَّهُ لَقُولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۞ ﴾ [الحاقة: ٤٠] سلمنا أنه قول الله – عز وجل – فلم لا يجوز أن يكون صفة فعلية؟ وكل صفة فعلية مخلوقة.

[قال بعض العلماء المحققين المتأخرين - رضي الله تعالى عنهم] حكاية غريبة:

أخبري الشيخ الصالح جمال الدين المعدي الحنبلي بالقاهرة قال: أنشد بحضرة الشيخ الإمام العالم كاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، أو أنشد قول القائل:

لو قيل:

ك م خمس لاغتدى ويقول:

معضلة عجيب أمرها حتى إذا خدرت يداه وعورت أوفى على شرف وقال:

ألا انظـــــروا خمــس وخمــس ستة أو سبعة

يوماً وليلته يعد ويحسب

ولئن هديت لها لأمري أعجب عيناه مما قد يخط ويكتب

ويكاد من فرح يجسب ويسلسب قسولان قالهما الخليسل وثعلب

فجعل الحاضرون يتعجبون منها ومن غرابة وصفها، فقال الشيخ بهاء الدين: مم تتعجبون؟ فإن مثل هذا في كتاب الله – عز وجل – ثم تلا: ﴿ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿ فَقُتِلَ

كَيْفَ قَدَّرَ ﴿ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴾ أُدبَرَ وَاسْتَكَبَرَ ﴾ فَقَالَ إِنْ هَنذَ آ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [المدثر: ١٨-٢٠]. قلت: [وهذا تنظير] حسن مطابق، وكلاهما راجع في المعنى إلى قولهم: سكت ألفاً ونطق حلفاً.

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿ ﴾ [المدثر: ٣٠] قيل: إنما كانوا تسعة عشر؛ لأن الليل والنهار أربع وعشرون ساعة، عليها في كل / [٢١٠ ب/ م] ساعة ملك إلا ساعات المكتوب الخمس فإنما [تخمد أو تغلق] فلا تحتاج إلى سادن، فلا تبقى إلا تسع عشرة ساعة عليها فيهن تسعة عشر ملكاً.

﴿ وَمَا جَعَلْنَاۤ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَتَهِكَةً ۚ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِيمَنَا ۚ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَبَ وَالْمَوْمِمُ مَرضُ وَٱلْكَفِرُونَ مَاذَاۤ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَنذَا مَثَلاً كَذَالِكَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۗ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُومِم مَّرَضُ وَٱلۡكَفِرُونَ مَاذَاۤ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَنذَا مَثَلاً كَذَالِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَاءُ وَمَه هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْكَ يَضِلُ ٱللَّهُ مَن يَشَاءُ وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْلَهُ مَن يَشَاءُ وَمَا هِي إِلَّا فَعَلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُو وَمَا هِي إِلَّا ذِكْرَىٰ لِللَهُ عَلَمُ اللهُ ويفعل لِللّهُ ويفعل الله ويفعل أَللَهُ مَن يشاء وضلاله ويفعل أَسبابه.

﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَبَ النَّارِ إِلَّا مَلَتَهِكَةً ۚ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِيمَنَا ۚ وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِيمَنَا ۚ وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ وَالْمَوْمِ مَّرَضٌ وَالْكَيْفِرُونَ مَاذَاۤ أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَالِكَ وَاللّهُ مِنْ وَلَيْقُولَ اللّهُ مَن يَشَآءُ وَمَا هِي إِلّا ذِكْرَى لَيْكُمْ جُنُودَ رَبِّكَ إِلّا هُو ۚ وَمَا هِي إِلّا ذِكْرَى لِلْلَهُ مَن يَشَآءُ وَمَا هِي إِلّا ذِكْرَى لَلْلَهُ مَن يَشَآءُ وَمَا هِي اللّهِ عَلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلّا هُو ۚ وَمَا هِي إِلّا ذِكْرَى لِللّهُ مَن يَشَآءُ وَمَا هِي إِلّا ذِكْرَى لَلْلِيادَة والنقصان.

﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۚ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٣]، يحتج ها على تكليف الكفار بفروع الإسلام؛ لأهم عللوا سلكهم في سقر بتركهم الصلاة والزكاة وبالتكذيب بيوم الدين وما بينهما، ولولا تكليفهم بالصلاة لما صلح تركها جزء علة للعقاب.

واعترض الخصم بأن معناه، لم نكن من أهل الصلاة؛ أي: من المؤمنين.

وأجيب بأنه خلاف الظاهر بغير دليل، ثم هو مع قولهم: ﴿ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [المدثر: ٤٦] فيه ضرب من التكرار فلا يحمل عليه، وقد سبقت المسألة في أول سورة (المصابيح).

﴿ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَعَةُ ٱلشَّنفِعِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨] دليل خطابه أنها تنفع غيرهم من عصاة المؤمنين خلافاً للمعتزلة.



# القول في سورة القيامة

﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿ ﴾ [القيامة: ١] فيه إثباها، ثم قيل: لا زائدة، وقيل: المعنى، لا أقتصر على القسم بيوم القيامة بل أقسم بأعظم منه، والقولان جاريان في نظائره نحو: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِهَالَشَفْقِ ﴾ [الانشقاق: ١٦]، ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَالَدَا الْبَلَدِ ﴾ [البلد: ١] ﴿ وَلاَ أُقْسِمُ بِهَالَقُولُ هَ وَالنفسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ [القيامة: ٢] المذكور في القرآن، هذه والنفس الأمارة والنفس المطمئنة، فاللوامة تلوم على فعل الشر، والأمارة تأمر به، والمطمئنة ساكنة لما وعدت ومتواضعة لقبول ما به أمرت، خاضعة تحت مجاري الأقدار، خاشعة لله الواحد القهار. ثم قيل: هي ثلاث نفوس على ظاهر القرآن، وقيل: نفس واحدة لها ثلاث قوى أو ثلاثة أحوال، تارة تلوم، وتارة أمر، وتارة تطمئن، والله – عز وجل – أعلم بخلقه.

﴿ أَنَحُسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَلَّن خُبْمَعَ عِظَامَهُ ﴿ بَلَىٰ قَدِرِينَ عَلَىٰۤ أَن نُسُوِّىَ بَنَانَهُ ﴿ ﴾ [القيامة: ٣، ٤] هذا إثبات للبعث خلافاً لمنكريه، وأحال الله حز وجل- هاهنا على مجرد القدرة، ثم برهن عليه في آخر السورة.

﴿ بَلَ يُرِيدُ ٱلْإِنسَانُ لِيَفَجُرَ أَمَامَهُ ﴿ يَسْعَلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ ۞ ﴾ [القيامة: ٥ - ٦] تتعلق به الملاحدة ونحوهم على أن لا حقيقة للبعث، وإنما هو تخويف للناس لئلا يبأسوا من المعاد فيفجروا ويتظالموا فيفسد النظام.

والجواب /[٢١١ أ/م] أن ما ذكره لا ينفي وقوع البعث، وقد دلت عليه قواطع السمع والعقل، والتحويف بالشيء لا يمنع وقوعه.

﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿ لَهُما ما داما دائبين بينهما افتراق بالذات إذ بينهما أربعة أفلاك، ويوم القيامة تطوى السماء ويستغنى عنهما بما شاء الله – عز وجل – من نوره، فيجمعان كمسمارين قلعا من بابين، ويقال: إلهما يكوران في النار، فإن قيل: أيهما أفضل؟ قلنا: الشمس؛ لألها آية مبصرة / [٥٣٤/ ل] والقمر آية ممحوة، والمبصرة أفضل؛ ولألها أعظم جرماً ونوراً، وإذا أردت أن تنظر عظمتها فانظر إلى ملكوت السماء بالليل وما فيها من الزينة والنيرات العظيمة، ثم الشمس إذا طلعت الشمس تطمس ذلك كله حتى يبقى غيباً بعد أن كان شهادة، وذكر أهل الهيئة أن جرم الشمس قدر الأرض مائة وإحدى وستين مرة وكسر، والقمر جزء من تسعة وثلاثين جزءاً من الأرض، فيكون ربع عشر تقريباً، فتكون الشمس مثل القمر ستة آلاف مرة وأربعمائة مرة تقريبا؛ ولأن الله –

عز وجل - حيث ذكرهما قدم الشمس، ولأنها أوسط مكاناً في السماء وأعلى من القمر وأسعد منه.

واحتج من فضل القمر بأنه مذكر، وهو أسرع حركة وجولانا في الفلك، ومدار الحساب على تمامه ونقصانه أكثر، وهو في ذلك أعجب، وهو أقل ضرراً من الشمس ونحو هذا من الوجوه، ولا شيء منها يعارض ما ذكر للشمس.

﴿ بَلِ ٱلْإِنسَنُ عَلَىٰ نَفْسِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ عَلَىٰ مَعَاذِيرَهُ ﴿ ﴾ [القيامة: ١٥، ١٥] أي: يشهد على نفسه وتشهد عليه جوارحه كما مر، فلو اعتذر بما أمكنه لم ينفعه مع شهادة نفسه عليه.

﴿ فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَٱتَّبِعُ قُرْءَانَهُ ﴿ فَيَ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿ فَي ﴾ [القيامة: ١٩، ١٩] يحتج به على حواز تأخير البيان عن وقت الخطاب؛ لأن ثم للتراخي، وقد دلت على تأخير البيان عن وقت القراءة، وقد سبق نظيره أول هود.

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَبِذِ نَّاضِرَةً ﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣] وهذه عمدة الجمهور في إثبات رؤية الله – عز وجل – في الآخرة؛ لأن النظر المقرون بإلى يقتضي الرؤية لغة، وقد تضمنت الآية ذلك فكانت مقتضية للرؤية.

واعترض المعتزلة بأن قالوا: النظر هاهنا مضاف إلى الوجوه وليست آلة للرؤية ولا محلا لها، سلمناه لكن لا يعلم أن اقتران النظر بإلى يقتضي الرؤية، بدليل قوله – عز وجل- ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا ۖ وَتَرَلَّهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا ۗ وَتَرَلَّهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿ وَالْعُرافُ: ١٩٨ ] فاقترن النظر بإلى مع نفي الإبصار والرؤية، سلمناه و لكن لا نسلم أن هاهنا حرف جر، وإنما هو اسم/ [٢١١ ب/م] وهو أحد الآلاء وهي النعم، نحو: معى وأمعاء، والتقدير وجوه يومئذ ناضرة، نعمة ركما ناظرة أو منتظرة؛ لأنما تفرح بما ترى من أمارات الثواب، وهي تراه وتنتظره، سلمناه لكن ما ذكرتموه إنما هو ظاهر في الرؤية فلا أمارات الثواب، وهي أن الرؤية تقليب الحدقة إلى جهة المرئي واتصال شعاع يعارض القاطع في نفيها، وهو أن الرؤية تقليب الحدقة إلى جهة المرئي واتصال شعاع البصر به وذلك مستلزم للحسمية، فالرؤية لا تتصور إلا على رأي المجسمة أو على رأي الاتحادية الذين يجيزون أن يظهر الحق – عز وجل – في المظاهر والأطوار، فيظهر في مظهر المتحادية الذين يجيزون أن يظهر الحق – عز وجل – في المظاهر والأطوار، فيظهر في مظهر جسماني /[٣٦٤/ ل] فيرى، كما ورد أنه يأتيهم في صورة ينكرونما ثم في صورة يعرفونما، ويكشف لهم عن ساقه فيخرون سجداً، لكن التجسيم والاتحاد باطلان عند الجمهور.

وأجيب عن الأول بأن الوجوه محل الإبصار والإبصار محل الرؤية وآلة لها، فالوجوه محل للرؤية وآلة لها، و دل على ذلك استعمال العرب كقول القائل:

وجوه ناظرات يوم بدر إلى الرحمن تنتظر الفلاحا

وقول الآخر:

إلى الموت من وقع السيوف نواظرا وفي يوم بدر قد رأيت وجوههم فقد أضاف النظر إلى الوجوه، وعن الثاني بأن وضع اللغة أن النظر المقرر بإلى يقتضي الرؤية، فإن لم يكن موضوع اللغة فأكثر استعمال العرب عليه نحو قوله:

نظرت إلى من حسن الله وجهه

وقوله:

نظر التيوس إلى شفار الجازر نظروا إليك بأعين محمرة وهو كثير، وهو يحصل المقصود؛ ولأن غلبة استعماله تدل على أنه الحقيقة.

فأما: ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُواْ ۖ وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ

📾 ﴾ [الأعراف: ١٩٨] فلم يكن عدم الإبصار لعدم اقتضاء اللفظ له، بل لأن المشار إليهم هم الأصنام وهم جماد ليس لهم آلة الإبصار كما سبق في آخر (( الأعراف))، وعن الثالث بأنه خلاف المتبادر إلى فهم كل سامع، والصحابة ومن بعدهم إنما فهموا أن إلى حرف جرحتي ظهر المعتزلة بتأويله، ثم إن ما ذكروه لا يصح؛ لأن الكلام وهم في الجنة والنظر إلى النعيم فيها لا يعد نعمة؛ إنما ذلك الموضع محل تناول النعم والالتذاذ بما لا محل النظر إليها، وانتظارها هناك غير مناسب؛ لأن الانتظار - كما قيل يورث الصغار، ثم إن النعم في الجنة حاصلة فانتظار مناف لحصولها أو تحصيل الحاصل.

قوله: ما ذكرتموه، ظاهر في الرؤية، قلنا: بل قاطع لتبادر الفهم / [٢١٢ أ/م] إليه، وإجماع السلف على فهم الرؤية منه، وهم أهل العصمة الإجماعية واللسان العربي، سلمنا أنه ظاهر لكن لا نسلم أن عندكم قاطعاً يعارضه.

قوله: إن الرؤية تقليب الحدقة إلى جهة المرئي.

قلنا: هذا على اختلاله لا يضر؛ لأن مثبتي الجهة يلتزمونها، ووجه اختلال هذا القول أن الرؤية ليس نفس تقليب الحدقة بل هي نوع إدراك يلزمه تقليب الحدقة فتقليب الحدقة من لوازم الرؤية لا أنه نفسها، وأما من لا يثبت / [٤٣٧ /ل] الجهة كالأشعرية، فإلهم يفسرون الرؤية بنوع كشف نسبته إلى الرب - عز وجل - كنسبة الرؤية إلى المرئيات.

قوله: واتصال شعاع البصر بالمرئي.

قلنا: الناس لهم في كيفية رؤية المرئيات أربعة أقوال:

أحدها: اتصال الشعاع.

والثاني: انطباع صورة المرئى في الرطوبة الجليدية كانطباع الوجه في المرآة.

والثالث: أنه نار تخرج من البصر فيدرك به المرئي، وهذا شبيه بالقول بالشعاع.

والرابع: أنه علم يخلقه الله - عز وجل - في نفس الرائي مقارناً للرؤية، وهو مذهب المتكلمين.

فنقول أولاً: لم قلت: إن رؤية الباري – عز وجل – أو الرؤية مطلقاً باتصال الشعاع؟ وما أنكرت أن يكون بخلق العلم في نفسه كما هو رأي المتكلمين.

وثانياً: أنه قد ثبت لنا رؤية لا باتصال شعاع وهو قوله (لا تختلفوا علي - يعني الصلاة - فإيي أراكم من وراء ظهري كما أراكم من أمامي) (١) وما ذاك إلا لخارق إلمي ومعجز نبوي أيد به النبي كما كان يرى الثريا اثني عشر كوكباً وغيره إنما يراها ستة أو سبعة، وذلك لقوة حص بما في بصره خرقاً للعادة، فجاز إذ كان الآخرة محل حرق العادة أن تتجدد للمؤمنين خرق عادة يرون بما ربمم من غير انطباع ولا اتصال شعاع، ولا جهة أصلاً على رأي نفاة الجهة، كالدودة في وسط البلورة تراها لا في جهة، وكرة العالم يراها الله - عز وجل - وقد قام البرهان على ألما ليست في جهة على ما قيل، وحينئذ لا يلزم مثبتي الرؤية لا رأي المحسمة ولا رأي الاتحادية.

﴿ أَتَحْسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَن يُتُرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة: ٣٦] أي هملاً لا راعي له، ولا معترض عليه ولا بعث ولا معاد، وهذا إنكار لنفي البعث فيقتضي إثبات البعث، وهذا شبيه بقوله – عز وجل: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِي يُمْنَىٰ ﴿ القيامة: ٣٧] [٢١٢ ب /م] إلى: ﴿ أَلَيْسَ ذَالِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن تُحْتِى ٱلْمُوتَىٰ ﴿ القيامة: ٤٠] هذا احتجاج على إمكان البعث ووقوعه بالقياس على النشأة الأولى كما سبق في أول «الحج» وغيره.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [١/ ١٦١] ح [٤٠٨] ورواه مسلم [٤٢٤].

### القول في سورة الإنسان

﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيَّا مَّذْكُورًا ﴿ ﴾ [الإنسان: ١]، قيل: معناه قد أتى، وهو ضعيف، بل معناه: هل تسلمون وجودكم بعد عدمكم أو نقرره عليكم بالبرهان، ثم قد برهن على ذلك بعد على تقدير منعهم لما ذكر بقوله -عز وجل-: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَان: ٢] وهو قاطع في ابتداء خلقه بعد أن لم يكن، وقد سبق الكلام في: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن نُطَفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿ وَلَا الإِنسَان: ٢] في أول مري. / [٤٣٨/ل].

﴿ إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣] إشارة إلى أن الحكمة في خلق الإنسان ابتلاؤه واختباره هل هو يطيع فيثاب أو يعصي فيستحق العقاب؟ فإن قيل: ما مقدار الإنسان حتى يبتلي ويختبر ويخاطب هذا الخطاب العظيم؟ وما فائدة ابتلائه بعد علم الله – عز وجل – بما سيكون منه؟

قلنا: هذا وراءه أسرار غريبة موضع ذكرها في غير هذا العلم، والمفزوع إليه هاهنا ﴿ لَا يُشْعَلُ عَمَّا يَفْعَلُ [وَهُمْ يُسْعَلُونَ ] ﴿ ﴾، وهو المتصرف بحق ملكه الأكمل.

﴿ إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿ ﴾ [الإنسان: ٣] أي أرشدناه إلى طريق الحق والسلامة، والسؤال الجواب هاهنا كما قلنا في «ثمود» ﴿ وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ فَاسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْمُدَىٰ فَأَخَذَتُهُمْ صَعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ فَاسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْمُدَىٰ فَأَخَذَتُهُمْ صَعِقَةُ ٱلْعَذَابِ الْمُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ وفصلت: ١٧] ثم هذه السورة تضمنت إثبات العذاب والنعيم الحسيين.

﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿ ﴾ [الإنسان: ٦] قيل: يشرب منها على إبدال بعض الحروف ببعض، والأشبه أنه من باب التضمين أي: يروى بها، ضمن يشرب معنى يروى؛ لأنه أبلغ وأخص من يشرب، ثم اعتبر حرف التعدية بالفعل المضمن تنبيها عليه؛ ومثله قول عنترة:

ش\_\_\_رب بماء الدحرض\_ين ... (١)

<sup>(</sup>١) انظر القاموسي [٨٢٨].

وقول الآخر:

### شربين بماء البحيين

البيتين...

ومنه: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۗ ٱلرَّحْمَانُ فَسْئَلَ بِهِ حَبِيرًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٥٩].

وقوله:

فإن تسألوني بالنساء

البيت ...

أي: ذاكر به وتذاكرويي بالنساء.

وقوله:

يضرب بالسيف ونرجو بالفرح ...

أي: يتعلل بالفرح.

وقوله:

ســود المحاجــر لا يقرأن بالســور

أي: لا يصوتن أو يترنمن بها، وهو كثير، وهي قاعدة نافعة يعتصم بها من لزوم الزيادة في أكثر الكلام.

﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذَرِ وَتَحَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴿ ﴾ [الإنسان: ٧] [فيه استحباب الوفاء بالنذر ومدح أهله؛ لأنه من باب الوفاء بالعقود إما التزام] ابتداء فيحتمل تحريمه للنهي عنه، ويحتمل جوازه؛ لأنه عقد وعهد بين العبد وربه – عز وجل – أشبه الإحرام بالحج، ويحتمل المنع منه في الأموال دون العبادات؛ لقوله ﷺ: ((النذر /[٢١٣] أم] لا يأتي بخير، وهو إنما يستخرج به من مال البخيل، (أ) فدل على أن المنع منه في المال دون غيره:

﴿ إِنَّ هَاذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا ﴿ ﴾ [الإنسان: ٢٢] أي صورة جزاء على كسبكم وسعيكم، وإلا فهو في الحقيقة فضل من الله – عز وجل – لولا توفيقه

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [٦/ ٢٤٣٧] [٢٢٣٤] و [٦٣٣، ٦٣٣٦] ومسلم [١٦٤٩] [١٦٤٨].

لما وصلوا إلى شيء منه، وهم أعني الأبرار قد اعترفوا بذلك حيث قالوا: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِّ تَجْرِى مِن تَحْتِمُ ٱلْأَنْهَرُ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَنْنَا لِهَاذَا وَمَا كُنَّا لِهَادَا وَمَا كُنَّا لِهَادَا وَمَا كُنَّا لِهَادَا وَمَا كُنَّا لِهَادَا اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِنَا اللهُ وَلِي رضوانك أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿ ﴾ [الأعراف: ٤٣] اللهم اهدنا إليك وإلى رضوانك بفضلك المحض، ولا تكلنا إلى سواك من نفل أو فرض.

﴿ فَاصِبِرَ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿ وَالإنسان: ٢٤] قيل: معناه ولا كفوراً، والمعنى وإن كان عليه إلا أنه ضعيف من جهة أن ﴿ أو﴾ تنوب عن واو العطف وحرف النفي، ونيابة كلمة عن كلمتين غير معهود، أو هو قليل لا يقاس عليه لمخالفته القياس وتخريجه / [٤٣٩ /ل] على أصله بوجهين:

أحدهما: أن يكون هذا طبق كلام مقدر، كأنه قيل له: أطع فلاناً الآثم، أو فلاناً الكفور، فقيل: لا تطع منهما آثماً أو كفوراً.

الثاني: أن يقال: إنما دلت هذه الآية على تخييره في معصية أحدهما، أي اعص هذا أو هذا، ودل على وجوب معصيتهما جميعاً دليل منفصل لا يقال: نحن نفهم من مجرد هذه الآية وجوب معصيتهما جميعاً من غير شعور بدليل منفصل؛ لأنا نقول: إما من موضوع لفظ محجرده فلا نسلم أنه يفهم ذلك، وإلا لما استغرب واحتيج فيه إلى تخريج وتأويل، وأما فهم ذلك من المعنى عقلاً أو عرفاً أو شرعاً فذلك هو الدليل المنفصل ولكنه ظاهر، فلظهوره لا ينتبه له.

﴿ إِنَّ هَندِهِ عَذَكِرَةً فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ عَسِيلًا ﴿ وَالإنسان: ٢٩] احتج بما المعتزلة؛ لأنها تقتضي أن الإنسان مخير بحسب مشيئته، وأجاب الجمهور بالآية بعدها: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣٠] فمشيئة الإنسان تابعة للمشيئة الإلهية وأثر من آثار القدرة الأزلية، وحينئذ أكثر ما يقال: إن فعل الإنسان أثر مشيئته ومشيئته أثر القدرة الإلهية، وأثر أثر الشيء لذلك الشيء، ففعل الإنسان أثر القدرة الأزلية وهو المطلوب، وقد سبق تقرير هذا في مقدمة الكتاب.

﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ عَ وَٱلظَّلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ وَ وَالطَّلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣١] هذا هو سر القدر؛ لأنه – عز وجل – جعل الدخول في الرحمة منوطاً بمشيئته، ولم يعلل

بتقوى ولا صلاح ولا بغيره، فدل على أنه إذا أراد الرحمة وفق للصلاح، فكان الفوز والفلاح، فالصلاح أمارة الفلاح، والعلة المؤثرة هي المشيئة [وهكذا في الطرف الآخر الظلم أمارة العذاب، والعلة المؤثرة هي المشيئة]، غير أنه – عز وجل – آثر هاهنا قيام حجته، فقرن العذاب بوصف الظلم من باب اقتران الحكم بالوصف المناسب، إقامة للحجة ونفياً للتهمة، وانتهى تقدير الكلام إلى: إني أرحم هؤلاء بمشيئتي /[٢١٣ب /م] وعنايتي بهم، وأعذب هؤلاء لظلمهم المناسب لعقوبتهم مع أن مشيئته هي المؤثرة في ذلك قطعاً، وقد تقدم لنا كلام في سر القدر في مقدمة هذا الكلام وفي الأعراف عند: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالُةُ أُلِنَّهُمُ ٱلثَّذُوا ٱلشَّينطِينَ أُولِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَتَحَسَبُورَ فَي أَول سورة « يس» وسورة وخل ألله من هذا الباب – إن شاء الله عز وجل –.

### القول في سورة المرسلات

﴿ فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾ [المرسلات: ٨] أي: ذهب نورها، ﴿ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتْ ﴾ [المرسلات: ٩] أي: انشقت، وفيه دليل /[٤٤٠/ ل] على قبولها للخرق والالتئام، كما مر، وأن الأجرام السماوية تقبل التغير والاستحالة عن صفاها الآن، خلافاً للفلاسفة، وأصل الخلاف القول في قدم العالم، وقد سبق.

﴿ وَإِذَا ٱلجِّبَالُ نُسِفَتَ ۞ ﴾ [المرسلات: ١٠] إما بتسليط الريح عليها فتنسفها، أو بتسليط المطر العظيم ثم الشمس العظيمة عليها فتحلها، كما يشاهد في الجبال الآن، أو أنه – عز وجل – إذا قبض الأرض والسماوات في قبضة قدرته ضرب بالجبال فانحلت أجزاؤها، بدليل: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَ حِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤] أو بغير ذلك من تصرفات القدرة الأزلية التي لا لهاية لمقدورها.

﴿ هَاذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿ وَالمِسلات: ٣٥، ٣٦] هذا بعد أن يسألوا ويحاسبوا، فمن اعترف منهم بما قرر عليه ثبت عليه ما اعترف به ولزمته الحجة، ومن أنكر ختم على فيه واستشهدت عليه أعضاؤه كما سبق في يس وغيرها، وإليه الإشارة بقوله – عز وجل –: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ عَ بَصِيرَةٌ ﴿ وَلَوْ وَلَوْ مَعَاذِيرَهُ رَ ﴿ فَي الاعتذار مطلق وَلَوْ مَعَاذِيرَهُ وَ ﴿ وَ القيامة: ١٥، ١٥] ولو كان عدم الإذن لهم في الاعتذار مطلق

أَلبَتَهُ، لَتَناقض مع قوله – عز وجل –: ﴿ \* يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تَجُدِلُ عَن نَفْسِهَا وَتُوَوَّقُ كُلُ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [النحل: ١١١] وإنه محال.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آرَكَعُواْ لَا يَرْكُعُونَ ﴾ [المرسلات: ٤٨] يحتج به على أن الأمر للوجوب الفوري؛ لأنه – عز وجل – ذمهم على ترك الركوع وقت أمرهم به؛ لأن ﴿إِذَا﴾ ظرفية وقتية فصار التقدير: لا يركعون وقت الأمر لهم بالركوع، وهو يقتضي ما ذكرناه /[٢١٤].

#### \* \* \*

## القول في سورة عمّ

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَاتِ مَآءً خُبَّاجًا ﴾ لِنُخْرِجَ بِهِ عَبًّا وَنَبَاتًا ﴾ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا ﴾ [النبأ: ١٤ - ١٧] هذا إثبات للبعث، ودليله ما قبله من إحياء الأرض بالمطر.

﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتُ أَبُوابًا ﴿ ﴾ [النبأ: ١٩] دل على ما سبق من قبولها للخرق.

﴿ لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿ [النبأ: ٢٣] يحتج به من يرى أن عذاب أهل النار منقطع؛ لأن الأحقاب جمع قلة وأكثره عشرة، /[٢٤١] والحقب ثمانون سنة فمجموعها ثمان مائة سنة، وهب أنها من سني الآخرة كل يوم منها بألف سنة أو سبعين ألف سنة كما قيل، فهي متناهية على كل حال.

و حوابه من وجهين: أحدهما أنه ليس المراد حصر لبثهم في أحقاب، بل يلبثون أحقاباً طعامهم الحميم والغساق لا برد ولا شراب، ثم ينقلون إلى حالة أخرى من العذاب كذلك أبداً.

الثاني: أن الأحقاب بمعنى الحق جمع كثرة، ولكنه وضع جمع القلة موضع الكثرة؛ تنبيهاً على أن القليل المنقطع من عذاب النار جدير بأن يكون سبباً للإيمان والازدجار.

﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿ ﴾ [النبأ: ٢٧] أي لا يخافونه، وهو حجة على أن الكفار يحاسبون، وقد سبقت المسألة في ﴿ الحاقة﴾.

﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ صَفَّا ۖ لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴿ يَوْمَ يَغُونَ عَنِ المَلائكة كَمَا يَخْفَى صَوَابًا ﴿ ﴾ [النبأ: ٣٨] قيل: الروح صنف من الملائكة يخفون عن الملائكة كما يخفى الملائكة عن البشر، وقيل: الروح ملك عظيم يقوم وحده صفًا والملائكة صف.

﴿ ذَالِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُٰ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَعَابًا ۞ ﴾ [النبأ: ٣٩] مثل ﴿ إِنَّ هَائِهِ وَ لَا اللهُ اللهُو

﴿ إِنَّا أَنذَرْنَنكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنتُ تُرَبُّا ﴿ ﴾ [النبأ: ٤٠] قد سبق أن القرب معنى إضافي لكنه لابد واقع.

## القول في سورة النازعات

﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا خُنِرَةً ﴾ [النازعات: ١١] إنكار منهم للبعث، ودليله في أثناء لسورة.

﴿ فَأَرَنْهُ ٱلْأَيَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٠] هي العصا.

﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِر ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَلَهَا ﴿ وَالنَازِعَاتِ: ٢٧] إِلَى ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَلَهَا ﴾ [النازعات: ٣١] دليلان على البعث السابق منهم إنكاره؛ أحدهما في ضمن الآخر.

الأول: قياس إعادهم على خلق السماوات والأرض، وهي أولى؛ لأن خلق السماوات والأرض أعظم.

الثاني: القياس على إحياء الأرض، وإليه الإشارة بقوله - عز وجل-: ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَا وَمَرْعَلِهَا ﴿ وَهِلَا النَّازِعَاتِ: ٣١].

﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا ﴾ [النازعات: ٤٢] سبق في سورة «الأعراف».

#### \* \* \*

### القول في سورة عبس

﴿ أُمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ﴿ فَأَنتَ لَهُ رَصَدَّىٰ ﴾ [عبس: ٥، ٦] الآيات تعلق بها من لا يعلم على النبي الله ولا متعلق لهم فيها؛ لأنه الإنها أعرض عن المسلم، وهو ابن أم مكتوم، إلى خطاب الكافر حرصاً على إسلامه وسعياً في الدعاء إلى الله عز وجل على عادته، و« الأعمال بالنيات » فهو مجتهد /[٢١٤ ب] في ذلك مصيب، غير أن الله عز وجل اشتدت عنايته بذلك المسلم حتى عاتب رسوله من أجله، وذلك أمر غيب ليس إلى الرسول، ولو علم أن العناية بذلك المسلم شديدة إلى هذا الحد لما اشتغل عنه بخطاب غيره، والذي تضمنته صدر هذه السورة /[٢٤٤ / ل] ليس تقرير ذنب على النبي الله وإنما طيف.

﴿ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ، فَقَدَّرَهُ، ﴿ ﴾ [عبس: ١٩] إلى: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ، ﴿ ﴾

[عبس: ٢٢] تضمن المبدأ والمعاد وما بينهما وهو البرزخ.

﴿ كُلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿ ﴿ كَالَّا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى مَا يَنبغي، فلا بد من تقصير، وقد ورد عن النبي اللهِ عَلَى مَا يَنبغي، فلا بد من تقصير، وقد ورد عن النبي الله عَلَى أنه قال: ﴿ مَا مَنا أَحَد يَأْتِي يُومِ القيامة إلا وله ذنب إلا يحيى بن زكريا، .

﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَةُ ﴾ [عبس: ٣٣] أي: الصيحة التي تصمّ الأسماع من نفخ الصور، وزلزلة الساعة وهو إثبات للبعث، ودليله قبله وهو ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿ ﴾ [عبس: ٢٥] إلى آخره وهو قياس إحياء الأرض، كأنه – عز جل – يقول: انظروا إلى طعامكم الذي تأكلون وأنتم دائماً له مباشرون، فإنه إنما يخرج بطريق مساو للبعث، وإخراج الموتى في الإمكان والمقدورية، فلماذا تكذبون به؟.

#### \* \* \*

## القول في سورة التكوير

﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوْرَتُ ۞ ﴾ [التكوير: ١] إلى ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ ۞ ﴾ [التكوير: ١٤] هذه جملة من أحكام اليوم الآخر تضمنها صدر هذه السورة، ولذلك روي عن النبي إلى أنه قال: ﴿ من أراد أن ينظر إلى يوم القيامة رأي عين فليقرأ إذا الشمس كورت» (١).

﴿ إِنَّهُ لَقُولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [التكوير: ١٩] يتنازعه القائلون بخلق القرآن وقدمه، كما مر في سورة «الحاقة»، ثم الرسول هاهنا هل هو جبريل عليه السلام أو محمد – عليهما الصلاة والسلام؟ فيه قولان؛ الأشبه أنه جبريل.

﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾ [التكوير: ٢٨] يحتج بها المعتزلة، وجوابها بما بعده كما سبق في آخر ﴿ هَلَ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيَّا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١].

#### \* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي في كتاب التفسير ح [٣٣٣] [٩/ ٦٩] وأحمد [٢/ ٢٧] [٤٨٠٦].

### القول في سورة الانفطار

صدرها شبيه بصدر السورة قبلها: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨] يحتج به التناسخية ولا حجة لهم فيه؛ لأن المراد في أي صورة من الصور الإنسانية طويلاً أو قصيراً، أسود أو أبيض ونحو ذلك جعلك.

﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَيْفِظِينَ ۞ كِرَامًا كَتِينِنَ ۞ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۞ ﴾ [الانفطار: ١-١٠] فيه إثبات الحفظة، وقد سبق القول فيه في «الأنعام».

#### \* \* \*

# القول في سورة المطففين

﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴾ [المطففين: ٦] فيه إثبات الموقف والحشر.

﴿ كَلَّا ۚ بَلَ ۚ رَانَ عَلَىٰ قُلُومِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [المطففين: ١٤] أي: طمس نور قلوهم ظلمة ذنوهم فإذا هم /[٢١٥ أ/م] ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثُلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ مِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمُ اللَّهُمُ مُنُ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧١].

﴿ كَلَّاۤ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّومۡ يَوۡمَبِنِ لَّتُحۡجُوبُونَ ۞ ﴾ [المطففين: ١٥] يحتج بمنطوقه على أن الكفار لا /[٤٤٣/ ل] يرون الله – عز وجل – ومقتضى حجبهم عنه، وبمفهومه على أن المؤمنين يرونه، وربما ارتفع ذلك عن كونه مفهوماً إلى كونه قياس عكس أو عكس نقيض؛ لأنه إذا ثبت أن الكافر يعاقب بالحجاب، اقتضى أن المؤمن يثاب برفع الحجاب.

#### \* \* \*

## القول في سورة الانشقاق

صدرها شبيه بصدر سورة «الانفطار» و«التكوير»: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْإِنسَيْنُ إِنَّكَ كَادِحُّ إِلَىٰ رَبِّكَ كَادِحُ إِلَىٰ رَبِّكُ كَانَ بِهِ عَلَيْ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ عَبَصِيرًا ﴿ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ عَبَصِيرًا ﴿ ) (الانشقاق: ١٥] إلى ﴿ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ عَبَصِيرًا ﴿ ﴾ [الانشقاق: ١٥] يتعلق بأحكام الآخرة كالحساب وأخذ الكتاب ونحوه.

### القول في سورة البروج

﴿ إِنَّهُ مُو يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج: ١٣] إشارة إلى إثبات المعاد قياساً على المبدأ.

﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿ البروج: ١٦] يستدل به على عموم تعلق إرادته بالكائنات، والمعتزلة قالوا: إنما صح ذلك بعد ثبوت أنه مريد لكل كائن وهو فعال لما يريد، والأولى: ممنوعة؛ لأنه إنما يريد الخير لا الشر والمعاصي. وجوابه: أنا نثبت أنه مريد لكل كائن، لأن المصحح لتعلق إرادته، بالخيرات والطاعات إنما هو إمكافا، والإمكان مشترك بين ذلك غيره، فيكون مريداً لسائر الكائنات الممكنة، وهو المطلوب، وفي المسألة بحث.

#### \* \* \*

# القول في سورة الطارق

﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّنَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿ ﴾ [الطارق: ٤] يحتمل إرادة الحفظة، ويحتمل أن المراد كون الله – عز وجل – قائماً على كل نفس بما كسبت ورقيباً عليها.

﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۞ خُلِقَ مِن مَّآءِ دَافِقٍ ۞ تَخَرُّجُ مِنَ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلنَّرَآبِبِ۞﴾ [الطارق: ٥ - ٧] وهو قياس المعاد على المبدأ.

#### \* \* \*

# القول في سورة الأعلى

﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ﴾ [الأعلى: ١] يحتج به من يرى أن الاسم هو المسمى وقد سبق. ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ﴾ [الأعلى: ١] اختلف هل هو علو محسوس أو معقول؟ فيبنى عليه الخلاف في الجهة.

﴿ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحُيَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٣] هما نقيضان لا واسطة بينهما حقيقة، وإنما يثبت هاهنا مجازاً نحو ﴿ يَتَجَرَّعُهُ، وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ، وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآبِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴾ [إبراهيم: ١٧] أي: ليس بحي حياة ينتفع بما ولا هو بميت فيستريح.

﴿ إِنَّ هَلِذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿ ۚ ﴿ [الأعلى: ١٨] يعني قضايا هذه السورة

وأحكامها أو ذكر القرآن نحو: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿ ﴾ [الشعراء: ١٩٦].

# \* \* \*

# القول في سورة الغاشية / [٤٤٤ /ل]

أكثرها إلى ﴿ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوتَةً ١٦ ﴿ [الغاشية: ١٦] يتضمن العذاب والنعيم الحسيين.

﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿ [الغاشية: ١٧] الآيات، تضمنت الأمر بالنظر /[٢١٥ ب/م] ويستلزم ذلك أنه إذا صح أفاد العلم كما سبق، والآية في السماء والجبار والأرض واضحة، وأما الإبل فلكثرتما عندهم وعظم خلقها وانتفاعهم بما وعظم النعمة فيها.

﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم ﴾ وعيدي محكم أو منسوخ بآية السيف.

﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

#### \* \* \*

## القول في سورة الفجر

﴿ كَلَّاۤ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكَّا دَكًا ۞ ﴾ [الفجر: ٢١] نحو: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ۞ ﴾ [الحاقة: ١٤] إما أن يخسف بهما إلى حيث يشاء الله – عز وجل – أو ينسفا بدليل: ﴿ وَإِذَا ٱلجِّبَالُ نُسِفَتْ ۞ ﴾ [المرسلات: ١٠].

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا ﴿ وَالفَحْرِ: ٢٢] أَي: جَاءَ ذَاتُه، وقيل: بأمره لفصل القضاء، ونظيره: ﴿ هَلَ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

﴿ فَأَدْخُلِي فِي عِبَدِي ﴾ [الفجر: ٢٩] قيل: الأرواح تدخل في الأجساد، وهو إثبات للبعث، والظاهر أن المراد إكرام النفس الصالحة بإدخالها في الصالحين.

### القول في سورة البلد

﴿ وَهَدَيْنَاهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠] أي طريق الخير والشر، وهذه هداية إرشاد، وهي الهداية العامة، وأما هداية العصمة فخاصة بمن شاء الله – عز وجل – وسبق له السعادة.

#### \* \* \*

# القول في سورة الشمس

﴿ فَأَلْهَمَهَا لَجُورَهَا وَتَقُولَهَا ۞ ﴾ [الشمس: ٨] يحتمل أن المراد: خلق فيها ذلك، ويحتمل أن المراد: طبعها وفطرها على ما شاء من فجور أو تقوى.

﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنهَا ۞ ﴾ [الشمس: ٩] أي: طهرها وكملها، باكتساب العلم والعمل، ﴿ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنهَا ۞ ﴾ [الشمس: ١٠] أي: ترك جهلها وفجورها كامناً فيها لم يطهر منه.

[ ﴿ إِذِ ٱنّٰبِعَتَ أَشْقَلَهَا ﴿ الشمس: ١٦] احتجت به الشيعة على أن علياً أفضل الصحابة؛ لأن النبي على قال: ﴿ أشقى الأولين عاقر الناقة وأشقى الآخرين قاتلك يا على (١) أو كما قال، فثبت أن قاتل علي أشقى وأعظم دركاً من قاتل عمر وعثمان وما ذاك إلا لأن علياً أفضل منهما، وأن قاتله فوت من الفضيلة، ومصلحة الوجود أعظم مما فوت قاتلهما، وإذا ثبت هذا المعنى بالنسبة إلى علي مع عمر وعثمان ثبت بالنسبة إليه مع أبي بكر وإن لم يقتل؛ إذ لا قائل من الجمهور بالفرق، فثبت بهذا الدليل أن علياً أفضل الصحابة، وتلخيصه أن قاتل على أشقى القاتلين، فعلى أفضل المقتولين.

وأجاب الجمهور بأن هذا الاستدلال بمعنى خبر واحد، وهم لا يقولون به، ثم هو لا يعارض إجماع السلف على تفضيل أبي بكر على علي].

\* \* \*

<sup>(</sup>١) رواه أبو يعلى [١/ ٣٧٧] [٤٨٥] والطبراني في الكبير [٢/ ٤٧] [٢٠٣٧]، [٨/ ٣٨] [٧٣١١] ورواه أحمد في فضائل الصحابة [٢/ ٢٦] [٩٥٣].

# القول في سورة الليل

﴿ فَأَمَّا مَنَ أَعْطَىٰ وَآتَقَىٰ ﴿ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الليل [٥ - ٧] يحتج به من يرى الأعمال الصالحة أمارة على السعادة محصلة للظن بذلك، وكذلك الأعمال الفاسدة على الشقاوة؛ لأن هذا وعد من الله – عز وجل – أنه يبسر كلاً لمناسب عمله، ووعد الله – عز وجل – واقع لا محالة.

والآخرون قالوا: الأمارة قد تخلف، والوعد قد تعلق بالمشيئة في نفس الأمر فلا يلزم وقوعه، وقوله على: « يعمل أحدكم بعمل أهل الجنة – إلى قوله-: «وإنما الأعمال بالخواتيم» (١) قاطع في الباب فلا يترك لغيره، ولو صح ما قاله الأول لكان أسعد الناس / [٥٤٤ / ل] إبليس وبرصيصا وبلعام ونحوهم ممن مكر به في آخر أمره.

﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾ [الليل: ١٦] يحتج به المعتزلة؛ لأنه – عز وجل – التزم الهدى على نفسه فلا يضل أحداً، وإنما الناس يضلون أنفسهم.

وجوابه أن الذي التزمه هدي الإرشاد والهداية لأهدى العصمة والرعاية، ثم إن هدي الإرشاد واجب منه لإقامة الحجة وتحقيق العدل لا واجب عليه، إذا قدمنا أنه – عز وجل – لا يجب عليه شيء.

﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ مِيَرَكَىٰ ﴾ الليل [١٧ – ١٨]، احتج بها الجمهور على أن أبا بكر – رضي الله تعالى عنه – أفضل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين؛ لأنها نزلت في شأنه وقد وصف بأنه الأتقى، وينتظم الدليل هكذا: أبو بكر أتقى، والأتقى أكرم، والأكرم أفضل، أما الأولى فلهذه الآية، وأما الثانية فلقوله – عز وجل –: ﴿ يَتَأَيُّنّا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكْرٍ وَأُنتَىٰ وَجَعَلْنَاكُم شُعُوبًا وَقَبَآبِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ ٱللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣] وأما الثالثة: فبيّنة.

وأجابت الشيعة [لعنهم الله]: بأنا لا نسلم أنها نزلت في شأن أبي بكر، وما رويتموه في ذلك آحاد ضعيفة لا يعتمد عليها، وظاهر الآية وسياقها تعميم الأتقى في كل من اتصف بالأفضلية في التقوى؛ لأن الله – عز وجل – قد عمّم على ذلك قوله – سبحانه وتعالى –:

<sup>(</sup>١) رواه البخاري [/١١٧٤] ح [٣٠٣٦] ومسلم [٤/ ٢٠٣٦] ح [٢٦٤٣].

﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظّیٰ ﴿ لَا يَصْلَدَهَا إِلَّا ٱلْأَشْقی ﴾ ٱلَّذِی كَذَب وَتُولّی ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظّیٰ ﴾ اللیل [۱۶ -۱۷] فكما أن الأشقی عام فی كل من كذب و تولی لا یخص أحداً بعینه. كذلك الأتقی الذي قوبل به یجب أن یكون عامًّا فی كل من تزكی عالمه ابتغاء وجه ربه الأعلی، ثم إن العام لا دلالة له علی الخاص، فلا دلالة للآیة علی خصوص أبی بكر ولا غیره، بل معناها أن كل من اتصف بهذه الصفة المذكورة جُنب النار التي تلظی، و بحتاج تفضيل أبی بكر وغیره إلی دلیل غیر هذا.

ثم قوله – عز وجل-: ﴿ فَأَنذَرْتُكُورْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ لا يَصْلَنهَا إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾ ٱلّذِى كَذَبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤- ١٦] يحتج به المرجئة في أن لا يدخل النار إلا كافر كما سبق عنهم في سورة ﴿ تبارك الملك﴾، بل هذه أدل على ذلك؛ لأنه – عز وجل – حصر من يدخلها في الأشقى المكذب بالنفي والإثبات / [٢١٦ ب /م] ولا شك أن قولنا: لا يدخل النار إلا كافر، أقوى دلالة من قولنا: كلما دخل النار داخل اعترف بالكفر.

ويجاب بأن النار دركات، نحو: جهنم ولظى وسقر والحطمة وغيرها، فهذه النار التي تعين لها الكافر الأشقى واحدة خاصة منها، والأشبه ألها لظى لوصفها بألها تلظى، ولا يلزم من تعين الكافر لنار معينة أن لا يدخل غيرها، فعصاة المؤمنين يدخلون غير هذه، ثم يخرجون [ويعترض عليه بأنه يلزمكم في: ﴿ وَسَيُجَنَّهُا ٱلْأَتْقَى ﴿ وَالليل: ١٧] وأنه يجنب هذه النار المعينة، ولا يلزم منه أن يجنب غيرها فلا يكون مدحه والوعد له كاملاً، لكن ذلك خلاف مقتضى سياق الكلام، فتعين أن الكلام في مطلق النار يجنبها الأتقى، ويتعين لها الكافر الأشقى، وهذا اعتراض قوي، وطريق الانفصال عنه أنه استدلال على كل حال فلا يعارض العمومات والنصوص القاطعة من الكتاب والسنة والإجماع، على أن عصاة المؤمنين /[٤٤٦] ل] يدخلون النار بذنوبهم، ثم يخرجون بإيماهم.

### القول في سورة الضحى

﴿ وَوَجَدَكَ صَالًا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٧] قيل: إنه ضل عن جده عبد المطلب وهو طفل، وقيل: ضل في أنوار الملكوت ليلة المعراج فهداه الله – عز وجل – إليه، وقيل: لما نشأ بين قوم كفار انعقد له سبب الضلال، فلولا أن أنقذه الله – عز وجل – من ملتهم هداه ووحيه لضل، فسمى انعقاد سبب الضلال ضلالاً على المحاز، كما يقال: وجدت فلاناً غريقاً فأنقذته أو قتيلاً بين أعدائه فأحييته ونحوه، إذا انعقد له سبب ذلك، وفي هذه الآية نحو عشرين قولاً هذا أقرها إلى التحقيق، وإليه يرجع قوله – عز وجل –: ﴿ وَكَذَالِكَ أُوحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنَ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَنبُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنهُ نُورًا بُهُدِى بِهِ مَ مَن نَشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَهُدِى إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [القيامة: نُورًا بُهُدِى بِهِ مَ مَن نَشَآءُ مِنْ عَبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَهُدِى إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [القيامة: ٥٢].

#### \* \* \*

# القول في سورة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدَّرَكَ ﴾

هو شرح حسي بشق جوفه حتى أخرج حظ الشيطان منه، وعقلي بخلق دواعي الإيمان فيه كما سبق في « الأنعام» وغيرها.

﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥، ٦] لما كرر العسر معرفا كان واحداً، ولما كرر اليسر منكراً كان متعدداً، ومن ثم قال ابن عباس – رضي الله عنهما –: «رلن يغلب عسر يسرين» (١)، واعلم أن الاسم إذا تكرر مرتين، فإما أن يكون معرفاً فيهما فهو واحد، نحو: لقيت الرجل فقلت للرجل، أو منكراً فيهما فيتعدد نحو: لقيت رجلاً فقلت للرجل، لقيت رجلاً فقلت للرجل، أو بالعكس فيتعدد نحو: لقيت لرجل فقلت الرجل فقلت الرجل، والآية تضمنت الطرفين الأولين من هذه القسمة.

<sup>(</sup>١) رواه مالك [٢/ ٤٤٦] والحاكم [٢/ ٥٧٥].

### القول في سورة التين

﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿ أُمُّ رَدَدْنَهُ أَسْفَلَ سَنفِلِينَ ﴾ [التين: ٤-٦] أي: ثم رددناه إلى خسر الكفر بدليل استثناء المؤمنين من أهل سافلين، ولا يقابل المؤمن إلا الكافر، وبدليل: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العين مَن أهل سافلين، ولا يقابل المؤمن إلا الكافر، وبدليل: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ إلاّ اللّذينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِ وَوَاصَوْاْ بِاللّهِ وَأَرَادُواْ بِهِ عَلَيْنَهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ وَتَوَاصُوْاْ بِالسَّمِ ﴾ [العصر: ٢، ٣] وبدليل ﴿ وَأَرَادُواْ بِهِ عَيْدًا فَجَعَلْنَهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ اللّهُ مَن السافل فدل على أن الله عن وجل - رده [٤٤٧ ل] إلى خسر الكفر وسفاله مذهب الجمهور؛ لاقتضائه أن الله - عز وجل - رده [٤٤٧ ل] إلى خسر الكفر وسفاله من يُضَلِلُ اللّهُ فَلَن تَجْدُواْ مَنْ أَضَلَ ٱللّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَ ٱللّهُ وَمَن يُضَلِلُ ٱللّهُ فَلَن تَجْدَ لَهُ مُ سَبِيلًا ﴿ ﴾ [النساء: ٨٨].

#### \* \* \*

## القول في سورة اقرأ

﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰ ۞ ﴾ [العلق: ٨] فيه إثبات المعاد.

﴿ أَلَمْ يَعْلَمُ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿ ﴾ [العلق: ١٤] فيه أن الله – عز وجل – بصير.

﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۞ ﴿ [العلق: ١٨] فيه إثباهُم وهم ملائكة يدفعون العصاة إلى النار.

﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَآسَجُدٌ وَآقَتُرِب اللهِ ﴾ [العلق: ١٩] فيه أن السجود سبب القرب من الرب – جل جلاله – قرباً عقلياً لا حسياً، أما عند مثبتي الجهة فظاهر، وأما عند غيرهم فلأنه – عز وجل – لا في السماء ولا في الأرض ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل و لا منفصل فيستحيل التقرب منه حساً عندهم.

### القول في سورة القدر

﴿ إِنَّا ٓ أَنزَلْنَكُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞ ﴾ [القدر: ١] يعني: القرآن نزل من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في ليلة القدر، وهي الليلة المباركة في سورة « الدخان» .

﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۞ ﴿ [القدر: ٤] هو الأمر أو صنف من الملائكة كما مر، وهذه السورة ثلاثون كلمة [سابعة العشرين منها هي في ﴿ سَلَنمُ ] هِي حَتَىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۞ ﴾ [القدر: ٥] فقال ابن عباس – رضي الله تعالى عنه –: «هي هي» أي هي سابعة العشرين من رمضان، وقال قوم: ليلة الجمعة التي بعد نصف رمضان وتراً منه هي ليلة القدر دائماً، وهو قول حسن، وفيها أقوال كثيرة.

#### \* \* \*

### القول في سورة البينة

﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُطَهَّرَةً ﴿ وَلِيمَا كُتُبُ قَيِّمَةٌ ﴾ [البينة: ٣] يقتضي أن صُحُفًا مُطَهَّرَةً ﴿ وَ البينة: ٢] القرآن ﴿ فِيهَا كُتُبُ قَيِّمَةٌ ﴾ [البينة: ٣] يقتضي أن القرآن تضمن معاني الكتب التي قبله أو بعضها، ولا أفهم لهذا الكلام معنى إلا هذا، ثم على هذا قوله – عز وجل – ﴿ وَيُقِيمُواْ اَلصَّلُوةَ وَيُؤْتُواْ اَلزَّكُوةٌ وَذَالِكَ دِينُ القَيِّمَةِ ﴿ وَ البينة: ٥] أي دين الكتب القيمة السابق ذكرها، وذلك إشارة إلى العبادة مخلصين حنفاء وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فدل على أن الشرائع السابقة وردت كهذه الخصال جميعها، وهو موافق لقوله – عز وجل –: ﴿ \* شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ عَنُوحًا وَالَّذِي وَهُو مُوافق لقوله – عز وجل –: ﴿ \* شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ عَنُوحًا وَالَّذِي وَهُو مُوافق لقوله مَا وَصَّىٰ بِهِ عَنُو وَاللَّذِي وَمَا وَصَّىٰ بِهِ عَنُو اللَّذِي وَمَا وَصَّىٰ بِهِ عَنُوكًا اللَّهِ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ أَكُمُ مِنَ الدِّينَ إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَهَا وَالَّذِي وَلَا تَتَفَرَّقُواْ اللَّهِ عَلَى المُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ أَللَّهُ مَجَتَتِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَهَا اللَّذِي وَلَا اللَّهُ مُن يَشَاءُ وَهُورَا إِلَّا لِيعَبُدُواْ اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ اللّهُ عَنْ اللّهِ الله الله الله القيمة وهي ملة الإسلام، فلا يجيء هذا الكلام / [٢١٧ /م].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ أُوْلَتِهِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿ ﴾ [البينة: ٧]

إلى ﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّمْ جَنَّتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَآ أَبِدَا وَضَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَالِكَ لِمَنْ خَشِى رَبَّهُ ﴿ ﴾ [البينة: ٨] يستدل به مع قوله – عز وجل –: ﴿ وَمِرِ ـ. َ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوآبِ وَٱلْأَنْعَامِ مُحْتَلِفُ أَلْوَانُهُ وَكَذَالِكَ ۗ إِنَّمَا يَحْتَفَى ٱللّه مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُوا ۗ إِنَّ ٱللّهَ عَزِيزُ غَفُورٌ ﴾ [فاطر: ٢٨] على أن العلماء أفضل من الملائكة، ونظمه هكذا: الذين يخشون الله هم العلماء والذين يخشون الله حير البرية، فالعلماء خير البرية والملائكة من جملة البرية، إذ المراد منها كل ما برأه الله – عز وجل – أي خلقه، والنزاع في هذا الاحتمال أن المراد بالبرية البشر أو العالم الأرضي بدليل ﴿ إِنَّ اللّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا ۖ أُولَتَهِكَ هُمْ شَرُّ ٱلّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا ۖ أُولَتِهِكَ هُمْ شَرُّ اللّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا ۚ أُولَتِهِكَ هُمْ شَرُّ

#### \* \* \*

### القول في سورة الزلزلة

﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۞ ﴾ [الزلزلة: ٢] إسناد الإخراج إليها محاز، والمخرج في الحقيقة هو الله – عز وجل.

﴿ يَوْمَبِنِ يَصَدُرُ آلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرُواْ أَعْمَلُهُمْ ﴿ ﴾ [الزلزلة: ٦] إلى آخرها، استدل بها على دخول عصاة الأمة النار ثم خروجهم وألهم لا يخلدون خلافاً للمعتزلة، وبيانه أن الآية اقتضت أن من عمل خيراً أو شراً رآه، أي: جوزي به، فلا يخلو مجازاته به إما أن يكون بإدخاله الجنة ثم النار وهو باطل بإجماع، إذ من دخل الجنة لا يخرج منها لقوله عز وجل -: ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبُ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر: ٤٨] أو بالعكس وهو المطلوب ولا واسطة بينهما.

#### القول في سورة العاديات

﴿ ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۞ ﴾ [العاديات: ٩] فيه إثبات البعث والحشر والنشور، ﴿ ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۞ ﴾ [العاديات: ٩] مشتق من بعث وأثار.

﴿ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [العاديات: ١٠] أي صدور الناس جمع صدر، وقيل: مصدر صدر الناس صدوراً بدليل: ﴿ يَوْمَبِنهِ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيْرُواْ أَعْمَالُهُمْ ۞ ﴾ [الزلزلة: ٦] أي حصل ما يكون عن صدور الناس من قبورهم وهو محدث غريب لكنه مناسب.

#### \* \* \*

### القول في سورة القارعة

تضمن البعث والنشر ونسف الجبال ووزن الأعمال، ودخول النار لبعض الناس، وقد سبق جميع ذلك.

#### \* \* \*

### القول في سورة التكاثر

تضمنت إثبات الجحيم وعيان الناس لها، وذلك حين يمرون على الصراط وهو كالجسر عليها، وأنحم يسألون عن نعيم الدنيا الحسي، أما العقلي كنعيم العلم والمعرفة ففيه نظير، والأشبه الموافق لعموم الآية أنهم يسألون عنه، ماذا عملت فيما علمت؟ وكيف سلكت / [٢١٨] إلى من عرفت؟ ومن علمك وعرفك؟ وكيف كان شكرك له بالطاعة والتوحيد؟ ونحو ذلك.

وفي الحديث[عن النبي الله أنه قال]: « لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن /[٤٤٩] ل] ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وماذا عمل فيما علم» (١).

<sup>(</sup>١) رواه الدارمـــي [١/ ١٤٤] [٣٧] والتـــرمذي [٤/ ٦١٢] [٢٤١٧] وأبو يعلى [٣/ ٢٢] [٧٤٣٤] والطبراني في الكبير [١٠ / ٨] والصغير [٢ / ٤٩] والدارمي [١/ ١٤٥] [٣٩].

#### القول في سورة العصر

﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَفِي خُسِّرٍ ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبِرِ ﴾ [العصر: ٣] إلى آخره، كان السلف يسمونه ميزان النجاة، فيقولون: هلموا نزن أنفسنا [العصر: ٣] إلى آخره، كان السلف يسمونه ميزان النجاة، فيقولون: هلموا نزن أنفسنا يميزان النجاة يعني الإيمان والعمل الصالح، والتواصي بالحق وبالصبر، وذلك لأن للإنسان قوتين علمية وإليها الإشارة بـ ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبِرِ ﴾ [العصر: ٣]، وعملية، وإليها الإشارة بـ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ ﴾، والصبر من نتائج وعملية، وإليها الإشارة بـ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ ﴾، والصبر من نتائج تتضمن السورة غيرهما.

#### \* \* \*

### القول في سورة الهمزة

فيها إثبات الحطمة وهي التي تحطم ما ألقي فيها، وألها تخلص إلى الأفئدة، وهي أبصار القلوب فتطلع عليها أي تباشرها، وألها مؤصدة [على أهلها]، أي: مغلقة من الوصيد وهو الباب.

#### \* \* \*

### القول في سورة الفيل

تضمنت من آيات الله – عز وجل – حمايته لبيته، وتصرفه في الطير بالتسخير لقتال أعدائه وهلاكهم، ولعل ذلك من معجزات نبينا محمد الله إذ كان مولده عام الفيل.

#### \* \* \*

### القول في سورة قريش

تضمنت عناية الله – عز وجل – بهم حتى وطأ لهم البلاد لرحلة الشتاء والصيف، وإطعامهم من جوع وأمنهم من خوف، بخلق الصوارف عن أذى حرمهم في قلوب المفسدين وجلب الميرة إليهم؛ بتحريك الناس لذلك.

#### القول في سورة الماعون

﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿ ﴾ [الماعون: ١] فيه ذم التكذيب بالدين، والرياء في العبادات والتفريط فيها.

### القول في سورة الكوثر

وهو نمر في الجنة خص به النبي على وهو من أحكام الآخرة، واشتقاقه من الكثرة، لكثرة خيره.

﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱخۡحَرْ ۚ إِنَّ شَانِعَكَ هُو ٱلْأَبۡتُرُ ۚ ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] من هاهنا أخذ النبي ﷺ أن الأضحية لا تجزئ قبل الصلاة، لتقديمها في الذكر، وإن لم تكن الواو للترتيب / [٥٠٠ ل]، وتضمن وعده – عليه الصلاة والسلام – بأن شانئه هو الأبتر، إما من عقب أو ذكر حسن أو /[٢١٨ ب/م] منهما.

#### \* \* \*

### القول في سورة الكافرين

التكرار فيها يحتمل أنه للتأكيد نحو: ﴿ وَيُلُّ يَوْمَإِنْ لِلْمُكَنّبِينَ ﴿ [١٥] فِي الرحمن، و﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُو المرسلات، و﴿ فَبِأَيِّ ءَالاّ ءِ رَبِّكُمَا تُكَذّبَانِ ﴿ وَكَقُولُهُ: (والله لا آذن ثم لا آذن) ويحتمل أن يكون نفياً لموافقته إياهم وموافقتهم إياه في العبادة، باعتبار الحال والاستقبال، وذلك أربعة مضروب اثنين في اثنين كما تضمنته، وقد أخبرني الشيخ علي بن عمر بن حمزة الحراني الحجار قيم الحرم النبوي الشريف: أن بعض زنادقة الأطباء صنف تفسيراً بمبلغ علمه وسوء قصده، فلما انتهى إلى هذه السورة جعل يقول: (لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد) قال: هذه شبيهة بالمنشار، يعني ألها ذهاب ومجيء وصورته واحدة، وهذا منه استهزاء بالله – عز وجل – وآياته ورسوله وزندقة أظهرها، فعليه من الله ما يستحق.

فأما قوله - عز وجل -: ﴿ لَكُمْ دِينُكُرْ وَلِيَ دِينِ ۞ ﴾ [الكافرون: ٦] فهو إما خبر وعيدي محكم نحو: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيَّوْنَ مِمَّا أَعْمَلُ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيَّوْنَ مِمَّا أَعْمَلُ وَعَيدي محكم نحو: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيَّوْنَ مِمَّا أَعْمَلُ وَخُوها.

وقد سبق تقرير النسخ في موضعه.

### القول في سورة النصر

﴿ فَسَبِّحْ بِحُمْدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُ وَكَانَ تَوَّابُنَا ﴾ [النصر: ٣] قيل: هو إشارة إلى قرب أجل النبي على واستدل بأمره بالاستغفار على أن الأنبياء يجوز عليهم فعل ما يستغفرون منه.

#### \* \* \*

# القول في سورة (( تبت))

﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبِ ﴿ ﴾ [المسد: ٣] زعم بعضهم أن بعد هذا الخبر ارتفع التكليف عن أبي لهب؛ لأنه لما حكم له بالنار صار كأنه فيها، ولا تكليف على من فيها. والصواب خلافه، وحينئذ يستدل به على تكليف ما لا يطاق؛ لأنه مقطوع له بالنار مكلف بالإيمان، فقد كلف بالإيمان بأنه لا يؤمن.

#### \* \* \*

### القول في سورة الإخلاص

تضمنت إثبات الأحدية والصمدية، وهو يقتضي نفي الانقسام والتجسيم، وتضمنت نفي الولادة والمولودية، وهو يقتضي نفي المسبوقية والمادة الجسمانية، وتضمنت أن لا كفؤ له، أي مثل مكافئ، ومن ثم عظم شأن هذه السورة لاختصاصها بتنزيه الحق - عز وجل - لم يتضمن غيره.

#### \* \* \*

### القول في المعوذتين

﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ٢] يقتضي خلق الشرور جميعها؛ لأن التعوذ عام، فنظمه هكذا: تعوذ من جميع الشرور وتعوذ مما خلق بالشرور / [٢١٩ أ/م] هي مما خلق، وتضمنت أن للسحر حقيقة وتأثيراً؛ لأنه ﷺ أمر بالتعوذ من شر النفثات وهن السواحر، ولولا أن الأمر كما قلنا لما كان كذلك.

وكذلك تضمنت أن للوسواس وهو الشيطان شراً يتعوذ منه وهو الإضلال والتزيين، ووسوسته في الصدور، قيل: بدخول فيها إذ يجري من ابن آدم مجرى الدم، وقيل: النفس

يخرج من مسام البدن إلى الفضاء كحروج الهباء من الطاقة. فينفث فيها الشيطان بوسوسته ثم يدخل بذلك القلب، والأول أصح، وتضمنت أن الوسوسة تكون من شياطين الجن والإنس كما سبق.

وليكن هذا آخر الكتاب، وقد استطردنا فيه يسيرا مما ليس من موضوعه سبقاً أو سهواً أو لغرض صحيح، والله - عز وجل - أعلم بالصواب.

وافق الفراغ منه العشر الآخر من المحرم الحرام، مفتتح شهور سنة سبع وخمسين وسبعمائة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وآله وصحبه الطهر الطاهرين وسلم.

# فهرس المتويات

1		سنف	211	رجمه
٣١.		الفاتحة	، في	لقول
٣٥.	لبقرة	سورة ا	، في	لقول
11/	ل عمران	سورة أ	، في	لقول
101	لنساءلنساء	سورة ا	، في	لقول
190	لمائدة	سورة ا	، في	لقول
771	لأعرافا	سورة ا	، في	لقول
	لأنفال المناطقين			
717	راءة	سورة !	، في	لقول
	بونس			
441	هود	سورة ،	، في	لقول
٣٤١	يوسف	سورة !	، في	لقول
	لرعدل			
T09	براهيما	سورة	، في	لقول
T 7 0	لحجر	سورة	، في	لقول
۱۷۰ س.,	لنحل النحل	سورة	، في	لقول
1 ///	سبحان	سوره	، في	لقوز اتدا
2 · y	الكهف	سوره	، في	لقول اترا
4 T A	مريمطه طه	سوره	ں فی	لقول اترا
540	طه الأنبياء	سوره	ں فی ن	لفور اما
	الابياء الحج الحج			
50.	الحج المؤمنون	سوره	ں فی	نفوز اما
505	المؤمنونالنورالنور	سوره	ں بی	نفور اتا ا
 £ 7 7	الغور	سوره	ں بی	ىھور اة ا
2 7 A	الشعراء	ا سوره	ں بی	ىھور اتى ا
٤٧٢	النمل	اسوره	ں ہے۔	ىھور القىدا
£ 7 9	القصص	اسوره	ں بی ارفر	ىھور القہ ا
٤٩.	العنكبوت	اسورد	ں ج ارفن	صور القد ا
٤90	الروم	اسماة	ں بے ار فن	صور القه ا
٤٩٩	لقمان	سورة	ں بی ال فی	سر. القه إ
٠.١	السجدة	ا سه، ة	ں رے ال فن	القه ا
	الأحزابالأحزاب			
٥ ١ ٤	سبأ	، سورة	ں ر ان ق	ر. القو ا
> \ Y	الملائكة	، سورة	ں پ ل فی	ر القو ا
019	~ پس	، سورة	ر ل فی	ر القو ا
> T Y	الصافات	، سورة	ر . ل في	ر القوا
378	~ ص	، سورة	ر ل فی	ر القو ا
		-5	-	-

۰۳۸	القول في سورة الزمر
۶ <b>٤</b> ۸	
٠٦٢	
٠٧٠	
٠٢٧٠٢٧٠	
<b>&gt;</b> ΥΛ	
٥٨٠	
۰۸۳	
۲۸۰	
٠٩٠	
7.7	
1 • £	
1.1	
717	القول في سورة القمر
٦١٤	
77	
777	القول في سوره الحديد
	القول في سوره الجحادلة
777	
٦٣٨	
٦٣٩	القول في سوره الصف
7 £ ·	
7 £ Y	
727	
<u> </u>	
ጓ <b>ኔ</b> ጎ	
707	
701	
707	
7°V	القول في سورة نه ح
₹0A	القول في سورة الجن
771	القول في سورة المناما
777	القول في سورة المدثر
<b>7</b> 77	القول في سورة القيامة
٦٧٠	القول في سورة الإنسان
٦٧٤	القول في سورة المرسلات
٦٧٦	القول في سورة عمَّ
٦٧٧	القول في سورة النازعات

في سورة عبس	لقول
في سورة التكوير	القول
في سورة الانفطار	القول
في سورة المطففين	القول
في سورة الانشقاق	القول
· في سورة البروج	
في سورة الطارق	
في سورة الأعلى	
في سورة الغاشية	
	القول
في سورة الشمس	
في سورة الليل	القول
في سورة الضحى	
في سورة الشرح	
في سورة التين	
في سورة اقرأ	القول
في سورة القدر	القول
في سورة البينة	القول
في سورة الزلزلة	القول
في سورة العاديات	القول
في سورة القارعة	القول
في سورة التكاثر	القول
في سورة العصر	القول
في سورة الهمزة	
في سورة الفيلق	
. في سورة قريش	القول
في سورة الماعون	القول
, في سورة الكوثر	
, في سورة الكافرين	
، في سورة النصر	
، في سورة «تبت»	
, في سورة الإخلاص	القول
، في المعوذتين	القول
لمحتويات	فهرس